

حَاشِيَةُ الشَّهَابِ

المُسَمَّاةُ

عَنَايَةُ الْقَاضِي وَكَفَايَةُ الرَّاضِي

عَلَى

تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ

الجزء الثالث

نجوماً) أى على التدرج بناء على الفرق بين الانزال والتزليل واليه أشار في تفسير أنزل هنا بقوله
 جملة وقدم أن بعضهم فسروا التدرج بالتكثير الذى يدل عليه فعل ورد بأنه انما يدل عليه لو لم يكن
 للتعدية كما هنا فان نزل لازم فلا يصح فيه ذلك ومترجوا به وأما رد أبي حيان رحمه الله بأنه ورد
 في وصف القرآن نزل وأنزل فغير وارد وقال الحلبي انه يرى في كلام الرمحسرى تناقضاً حيث قال ان نزل
 يقتضى التجميع وأنزل يقتضى الانزال الدفعى وتجويزه أن يراد بالفرقان القرآن مع أنه قيل فيه أنزل
 قال ولا ينبغي أن يقال ذلك لانه لم يقل ان أنزل للانزال الدفعى وفي المعنى بشكل على الرمحسرى قوله
 تعالى لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ففقر نزل بكونه جملة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب وقال العراقي
 ان القرآن أنزل من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا جملة واحدة ومن سماء الدنيا مجزئاً في ثلاث
 وعشرين سنة فيجوز أن يقال فيه نزل وأنزل وأما بقية الكتب فلا يقال فيها إلا أنزل وهذا أرجح
 وأظهر وهذا فطير لم يحمز وتخصيره أن التدرج ليس هو التكثير بل الفعل شيئاً فشيئاً كما في تسلسل
 والالفاظ لا بدقها من ذلك فصيغة نزل تدل عليه والانزال مطلق لكنه اذا قامت القرينة براد بالتدرج
 التجميع والانزال الذى قد قول به خلافه أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام اذا عرفت هذا فكل ما
 ذكر من عدم البصرية وضيق العطن فافهم وقدم ترافيه مفصلاً (قوله بالعدل أو بالصدق الخ) قيل
 ليس في اللغة الحق بمعنى العدل والججج المحققة وصفه بالصدق باعتبار بعض أجزائه وهو الاخبار
 ويمكن أن يجعل باعتبار جميع أجزائه لاستلزام كل انشاء خبراً وليس بشئ لانه نص عليه امام اللغة
 الراغب وعليه تعويل المصنف رحمه الله فيما مر جعه الى اللغة ومع قوله في أخباره كيف يتوهم
 السؤال بالانشآت وما بين يديه ما تقدمه من الكتب كما مر تحقيقه وهو في موضع الحال وتقديره
 ملتبساً بالحق أو محققاً (قوله واشتقاقهما من الوري والتجل الخ) الظاهر أنهما أعجميان لا عربيان
 وعلى أقول بعريتهما فأمر الاشتقاق والوزن ظاهر وعلى الأول فلامعنى له على الحقيقة لانه أما أن يشتق
 من ألفاظ أخر أعجمية ولا مجال لأبائه أو من ألفاظ عربية فهو استنتاج للضب من الحوت ولذا
 عذبه المصنف رحمه الله تعسفاً فلم يبق إلا أنه بعد التعريب أجره مجرى أبيه في الزيادة والاصالة
 وفرضوا له أصلاً لا يعرف ذلك وقد نقل هذا عن بعض المتقدمين ومثله ما مر في طالوت فمن قال انه
 منقول عن البصريين والكوفيين لم يأت بشئ وعلى هذا الاخبار فالتوراة قيل انها من وري الزناد
 يرى اذا قدح فظهر منه النار لانها ضياء ونور تجلو ظلمة الضلال وقيل انها من وري أى عرض لان فيها
 رموزاً كثيرة وقوله ووزنهما بتفعلة بفتح العين عند بعض الكوفيين وبكسرهما عند الفراء لكن
 ففتح وقلت يا وهماً لئلا للتخفيف كما قالوا في توصية وتوصاة وهي لغة بعض العرب وعند الخليل وسيبويه
 فوعلة والاصل وورية فأبدلت الواو اء وقوله والتجل بفتح فسكون هو الماء الذى ينزل في الارض ومنه
 النيل لما ينبت فيه ويطلق على الوالد والولد وهو أعرف فهو ضد كما قاله للزجاجي وهو من نجل بمعنى
 ظهر سمى به أما لاستخراجه من اللوح المحفوظ وظهوره منه أو من التوراة وقيل انه من التناجل وهو
 التنازع لصيغة النزاع فيه وقيل من التجل بمعنى الوسع لتوسيعه ما مضى في التوراة وقوله لانهم
 أعجميان قد عرفت وجهه وتوجيهه وما قيل ان الدليل على عريته ما دخول اللام لان دخولها في الاعلام
 الأعجمية محل نظر لا وجه له لانهم ألزموا بعض الاعلام الأعجمية الالف واللام علامة للتعريب كما
 في الاسكندرية فان أبا زكريا التبريزي قال انه لا يستعمل بدونها مع أنه لا خلاف في أعجميته حتى لحن
 من استعماله بدونها وافتعل بالكسر كثير وأما بالفتح فليس من أبنة العرب (قوله على العموم ان قلنا
 انما تعبدون) بفتح الباء من تعبد الله الخلق بمعنى استعبدوهم أى مأمورون بشرائع من قبلنا وجوز العلامة
 في شرح الكشاف كسرهما من التعبد بمعنى التسلك وانما عبروا بالتعبد لانه اذا أطلق أريد منه
 العمليات اذا لا خلاف في الاعتقادات بين الشرائع ومن لم يتبها لهذا قال يعنى الناس مستغرق على

نجوماً (بالحق) بالعدل أو بالصدق في أخباره أو
 بالججج المحققة أنه من عند الله وهو في موضع
 الحال (مصدقاً لما بين يديه) من الكتب
 (وأنزل التوراة والانجيل) جملة على موسى
 وعيسى واشتقاقهما من الوري والتجل
 ووزنهما بتفعلة وافتعل تعسف لانهما
 أعجميان ويؤيد ذلك انه قرئ الانجيل بفتح
 الهمزة وهو ليس من أبنة العرب وقرأ أبو
 عمرو وابن ذكوان والكسائي التوراة
 باللاملة في جميع القرآن ونافع وحزرة بن
 اللفظين الا قالون فانه قرأ بالفتح كقراءة الباقية
 (من قبل) من قبل تنزيل القرآن (هدى
 للناس) على العموم ان قلنا انما تعبدون
 بشرائع من قبلنا والافلام راديه قومهما

تقدير ومعهود على آخر وفيه أنه للاستغراق على كل تقدير اذ لا خلاف في أن الكتابين أخبرا عن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فهما هدى للناس جميعا وبأن أصول الكتابين لم تنسخ بكتابنا فمن متعبدون بهما (قوله يريد به جنس الكتب الخ) الضمير في قوله ليعلم لذلك المذكور أو ولد كروسان بمعنى الباقي أو بمعنى الجميع عندهم من جوده وأعاد أنزل لتلايتهم أن المعنى والقرآن وعلى هذا فهم من ذكر العام بعد الخاص للتعظيم ولكونه بوصف آخر لا تكرار فيه (قوله أو الزبور أو القرآن الخ) اختاروا الامام الوجه الأخير لان التكرار خلاف الظاهر ولان الزبور مواظف ليس فيه ما يفرق بين الحق والباطل من الاحكام وأجيب بأنه لا تكرار لتزويل تغير الوصف منزلة تغاير الذات وأنه تزويل تدريجي وانزال دفعي وكان الظاهر تقديمه لكنه آخر لان الانتفاع لتسايا لاول أظهر وأن المواظف لمافيه من الزجر والترغيب فارقة أيضا ولفاء الفرق فيها خست بالتوصيف به وأورد عليه أن ذكر الوصف دون الموصوف يقتضي شهرته به حتى تغنى عن ذكر موصوفه والخفاء انما يقتضي اثبات الوصف دون التعبير به وقوله بما هو نعت ليس المراد به النعت المصطلح بل الصفة مطلقا لان الكتب السماوية كلها فارقة بين الحق والباطل فاعادته بذلك العنوان وتخصيصه اشارة الى أنه الكامل فيه لكونه بمعناه ولفظه المعجز ولو أجرى عليه لم يكن بهذه المنزلة وفي بعض النسخ وعن محمد بن جعفر بن الزبير قال الفصل بين الحق والباطل فيما اختلف فيه الاحزاب من أمر عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره قال ابن جرير رحمه الله وهذا القول أولى لان صدر السورة تنزل في محاجة النصارى للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله من كتبه المنزلة وغيرها) اشارة الى أن الاضافة ليست للعهد وقوله بسبب كفرهم اشارة الى أن التعليق بالموصول الذي هو في حكم المشتق يشعر بالعلية وهو معنى تضمنه الشرط وتزليه الناء لظهوره فهو أبلغ اذا اقتضاه المقام والعذاب الذي في مقابله الكفر أو الشك في خصوصهم فلذا قدم لهم فلا ينافيه تعذيب عصاة الموحدين (قوله غالب لا يمنع الخ) فسر به لانه من شأن العزيز وبه يتم الارتباط بما قبله وقوله لا يقدر على مثله منتقم أخذ المبالغة من التعبير بندي فانه لا يقال صاحب سيف الالمن بكثر القتل لالمن معه السيف مطلقا مع ما فيه من التنوين المقيد لا تعظيم والابهام ومنه يعلم أن ذا الاحسان أبلغ من محسن ولذا عدل فيه عن المنهج المسلول وهو أخصر (قوله والنقمة عقوبة المجرم) وقيل هي العقوبة البليغة وقيل السطوة والانتصار والفعل منه نشم كعزم وضرب وقيل نقم عليه أنكر واتقم عاقب وتقرر التوحيد من لاله الا هو والعمدة في اثبات النبوة الوحي والكتب السماوية والزجر بالانتقام والاعراض هو انكفر (قوله أي شيء كائن الخ) يصح قراءته بالتخفيف والتشديد وقوله كليا كان أو جزيا راد على منكري العلم بالجزئيات كباين في الكلام وقوله ايمانا أو كفرا وقع في نسخة وكفرا وهو بمعناه وقوله فعب عنه بالسما والارض الخ يعني لانها العالم كله في النظر الظاهر وجعله من اطلاق الجزء وارادة الكل قبل انه ليس بسديد اذ لا يصح في كل جزء وكل بناء على اشتراط التركيب الحقيقي وزوال ذلك الكل بزوال ذلك الجزء كما في التلويح وهو ما اختلف فيه فهو عنده كناية لا محجاز وقوله ما اقتراف أي اكتسبه العباد من المعاصي فانه فيها وجعله كالل دليل لان العلم يستلزم الحياة ولم يقل دليلا لان السياق انما هو للوعيد والتحذير من عقاب من هو مطلع عليهم وعبادته معطوف على نفسه عطيف تفسير واختلاف الصور مأخوذ من عموم كيف يشاء والتصوير من جملة تدبيرهم والقيام بأمرهم وانتقال الفعل يدل على العلم كما مر (قوله أي صوركم لنفسه وعبادته) أي ليس المراد بالتصوير قيام الصورة بالذهن وهذا المعنى يؤخذ من صيغة الفعل كما في الكشف يقال أنلت ما لا اذا جعلته آتلة أي أصلا وتأتلة اذا أنلته لنفسك ومنه تبناه اتخذناه ابنا له وباب تفعل يجيء للاتخاذ نحو توسدت التراب أي اتخذته وسادة لي فاقيل كأنه من تصورت الشيء بمعنى توهمت صورته فتصوري توهم محض (قوله اشارة الى كمال قدرته الخ) لان الغلبة تقتضي القدرة التامة وصيغة

(وأنزل الفرقان) يريد به جنس الكتب الالهية فانها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعلم ما عداها كانته قال وأنزل سائر ما يفرق به بين الحق والباطل أو الزبور أو القرآن وكذا ذكره بما هو نعت له مدحا وتعظيما وإظهارا لفضله من حيث انه بشار كهمافي كونه وحيا منزلا ويميز بأنه معجز يفرق بين الحق والباطل أو المعجزات (ان الذين كفروا بآيات الله) من كتبه المنزلة وغيرها (لهم عذاب شديد) بسبب كفرهم (والله عزيز) غالب لا يمنع من التعذيب (ذوات مقام) لا يقدر على مثله منتقم والنقمة عقوبة المجرم والفعل منه نقم بالفتح والكسر وهو وعيد جيء به بعد تقرير التوحيد والاشارة الى ما هو العمدة في اثبات النبوة تعظيما للامم وزجرا عن الاعراض عنه (ان الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء) أي شيء كائن في العالم كليا كان أو جزيا ايمانا أو كفرا فعب عنه بالسماء والارض اذا لمس لا ينجوا زهما وانما قدم الارض ترقيا من الادنى الى الاعلى ولان المقصود بالذكر ما اقتراف فيها وهو كالل دليل كونه حيا وقوله (هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء) أي من الصور المختلفة كالل دليل على القيومية والاستدلال على أنه عالم باتقان فعله في خلق الجنين وتصويره وقرئ تصوركم أي صوركم لنفسه وعبادته (لا اله الا هو) اذ لا يعلم غيره جملة ما يعلمه ولا يقدر على مثل ما يفعله (العزيز الحكيم) اشارة الى كمال قدرته وتناهي حكمته

حكيم تقتضي تنهاى الحكمة وقوله وقيل الخ أى نبه بالتصريح الناس على أن عيسى عليه الصلاة والسلام عبد كغيره لحدوثه وأن الرب من لا يخفى عليه خافية ومن لا يكون كذلك لا يكون رباً لأنه لا يعلم بما فى نفسه اذ صور وهذا من قوله أن الله لا يخفى الخ وتلفاته ضعفه بقوله وقيل الخ ولذا قيل أنه ادماج وليس مأخوذاً من حاق النظم فافهم (قوله أحكمت عبارتها بأن حفظ الخ) فى الكشف بدل الاجمال الاحتمال وهو ما ذهب اليه الشافعية من أن المحكم المتضح المعنى والتمشابه بخلافه ومعنى انضاح المعنى أن يظهر عند العقل أن معناه هذا لا غير وأما عند المنفعة فالهكم الواضح الدلالة الظاهر الذى لا يحتمل النسخ والتمشابه الخفى الذى لا يدرى معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما استأثر الله بعلمه والغرض من انزاله ابتداء الراسخين وكبح عنان التصرف وقد يطلق المحكم بمعنى المتقن النظم والتمشابه على ما يشبه بعضه بعضاً فى البلاغة وهما بهذا المعنى يطلقان على جميع القرآن قال المدقق فى الكشف وأعلم أنه لا يذكر أن فى القرآن من الحقائق ما لا سبيل للبشر الى الوقوف عليه تصديقا لقوله تعالى وما أوتيتهم من العلم الا قليلاً وقوله عليه الصلاة والسلام هو البحر لا تنقضى بحباته فى وصفه انما التزاع فى التمشابه المذكور فى قوله وآخر متشابهات وفى أن ما سبق لتلك المعانى المستأثر بها فى علم الغيب له ظواهر كافية عمله وباطن كلفنا صدقه إيماناً بالغيب فلا نزاع بين الفريقين ومن التمشابه الصفات السمعية من الاستواء واليد والقدم والاقبال الى السماء والارض والفضائل والتعجب وأمثالها فعند السلف ومنهم الاشعرى أنها صفات أخرى غير الثمانية ثابتة وراء العقل ما كافنا الاعتقاد بثبوتها مع اعتقاد عدم التنبيه والتعجب سبب إثباتها عرض العقل والنقل وعند الخلف ليست صفات زائدة على الثمانية بل راجعة اليها والاليق أن يتوقف لانه المنقول عن السلف الصالح ولنا بهم أسوة حسنة مع ظهور وجهه ثم أن التأويل له معنيان مشهور وهو ترجمة الشئ وتفسيره الموضع له وآخر وهو بيان حقيقة وبراها تماماً بالعلم أو بالفعل وكلاهما. وأورد فى القرآن ومحمّل هنا أيضاً وعليه بنى الوقف وعدمه أيضاً قال الراغب التأويل من الاول وهو الرجوع الى الاصل ومنه المؤمل للموضع الذى يرجع اليه وذلك هو رد الشئ الى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً فى العلم فهو وما يعلم تأويله الا الله وفى الفعل كقوله وللنوى قيل يوم البين تأويل وقوله تعالى يوم يأتي تأويله أى بيانه الذى هو غاية المقصود منه وقوله ذلك خير وأحسن تأويله أقبل أحسن ترجمة ومعنى وقيل أحسن جواباً فى الاشارة انتهى ويكون المحكم فى مقابلة المنسوخ أيضاً لكنه غير مشهور وفى الترجيح بينهما كلام فى شرح الكشف والاصول من أراد تفصيله فليرجع اليه (قوله والقياس أتهات الخ) لما لم يتطابق المحمولان أوله بأن المراد منهن كل واحدة فيصح حمل المفرد عليه وحيداً فالكلام أما أن يرايه الجنس الشامل لكل آية أو يقدر فيه أى بعض الكتاب أو أنه جعله فى حكم شئ واحد لا اتحاد نوعها فلذا أنرد الخبر (قوله محتملات الخ) مخالفة الظاهر من ذكر الامام بعد الخصاص لانهم عترفوا بما لا يتضح معناه وتحتنه أنواع منها الجمل فأولها الخلق فلا يرد عليه شئ وعلى هذا فكل آية منه فتمتل وجوها يشبه بعضها بعضاً فتوصف بالتشابه باعتبار معناها وما فيها من الوجود فقط ما قبل ان واحد متشابهات متشابهة وواحد آخر أخرى والواحد منها ما لا يصح وصفه بالاشتراف لا يقال أخرى متشابهة الا أن يكون بعض الواحد يشبه بعضاً وليس المعنى عليه بل لا يصح فى المفردات وانما المعنى أن كل آية تشبه الاخرى فكيف يصح وصف جمع بجمع لا يصح وصف مفردة بمفردة ولا حاجة الى ما تكافى الجواب عنه لانه ليس من شرط صحة وصف المثنى والجمع صحة وصف مفردات الاوصاف على أفراد الموصوفات كما أنه لا يلزم من الاستناد اليه صحة اسناده الى كل واحد كما فى وجد فيها رجلين يقتلانا اذ الرجل لا يقتل ولذا قيل فى قوله حافين من حول العرش ليس لحافين مفرد اذ الواحد لا يكون حافاً أى محيطاً وسيأتى بيانه على أنه اذا علم أن التمشابه مجاز أو كناية عما لا يتضح معناه أو ما لا يعلم معناه على الراى علم أن السؤال مغالطة غير واردة رأياً

وقيل هذا احتجاج على من زعم أن عيسى كان رباً
فإن وفد عجمان لما حاجوا فيه رسول الله صلى
الله عليه وسلم نزلت السورة من أولها الى نيف
وعشرين آية تقرير لما احتج به عليهم وأجاب
عن شبههم (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه
آيات محكمات) أحكمت عبارتها بأن حفظ
من الاجمال (من أتم الكتاب) أصله يرد
اليها غيرهما والقياس أتهات فافرد على
تأويل كل واحدة أو على أن الكل بمنزلة
آية واحدة (وأخر متشابهات) محتملات
لا يتضح مقصودها الاجمال أو مخالفة ظاهر
الابالغص والنظر

(قوله) يظهر فيها فضل العلماء (الخ) جواب سؤال عن حكمته ولم يكن كله محكما لانه أنزل لاهداية والارشاد
 فأجاب بأنه متضمن للارشاد أيضا الى فضل العلماء واكتساب العلوم والكذا المحصل للشواب والاستنباط
 الاستخراج والقرايح الطبايع ثم أشار الى معنى آخر للحكم والمتشابه وقدم ترينه (قوله) وأخرج
 أخرى (الخ) أخرج أخرى مؤثرا أقل تفضيل وقباس بابه اذا قطع عن الاضافة أن لا يستعمل
 الا باللام فاستعماله بدونها عدول عما هي فيه واعتراض عليه أبو علي رحمه الله بأنه لو كان كذلك
 وجب أن يكون معرفة كسرها فأجاب بأنه لا بعد في استعماله منكرة بعد حذف اللام المانعة منه كذا
 في الايضاح والى هذا الاشكال أشار المصنف رحمه الله بقوله ولا يلزم منه معرفته وفي نسخة تعريفه
 يعني أنه لا يلزم في المعدول عن شيء أن يكون به من كل وجه وانما يلزم أن يكون قد أخرج عما يستفقه
 وما هو القياس فيه الى صبغة أخرى نعم قد يقصد ارادة تعريفه بعد النقل اما بالف ولام تضمنت معناه
 فيبقى واما بعلية ككافي فيخرج من العرف والام يقصد في ارادة الالف واللام أعرب ولا يصح
 ارادة العلية لانها تضاد الوصفية المقصودة منه (قوله) أو عن آخر من) هذا مذهب ابن جني وقال ابن
 مالك وغيره انه التحقيق ولكن ما مذهب الجمهور ووجهه أن أصل باب التفضيل أن يستعمل عن
 ويستغنى به عن جمعه فلما خالفه جعل معدولا عنه ولا يجوز أن يكون بتقدير الالهافه لأن المضاف اليه
 لا يحذف الا مع شياء المضاف كافي الغايات أو مع ما يستدسته وفيه نظر (قوله) عدول عن الحق
 الزين الميلي وقبل لا يقال المساكن من حق الى باطل وقال الراغب الزين الميلي عن الاستقامة الى أحد
 الجانبين وزاغ وزال ومال متقاربة لكن زاغ لا يقال الا فيما كان عن حق الى باطل انتهى واليه أشار
 المصنف وزين مبتدأ وفاعل (قوله) فيعلقون بظاهره (الخ) هذا ما خوذ من المحصر المفهوم من التقابل
 اذ معناه أنهم يتبعون المتشابه وحده بأن ينظروا الى ما يطابقه من المحكم ويردوه اليه وهو اما يأخذ
 ظاهره الغير المرادة تعالى أو أخذ أحد بطونه الباطلة وحينئذ يضربون القرآن ببعضه ببعض ويظهر
 التناقض بين معانيه الحاد امتهم وكفرا وجهه لونه على أحد محققانه التي توافق أغراضهم الفاسدة
 في ذلك وهذا معنى قوله ابتغاء الفتنة وابتغوا ثوابه فلاضافة في تأويله للعهد أي بتأويل مخصوص
 لا يوافق الحكم بل يوافق ما يشتهونه وقوله كالبتدعة إشارة الى أنه أعم من المسلمين هذا المارد من يخالف
 الحق ويأني بما يختلفه من الباطل لما ذكر في سبب النزول قدبر (قوله) ويحتمل أن يكون الداعي (الخ)
 قيل كانه جعل الداعي أولا الطلبين على التوزيع بأن جعل ابتغاء الفتنة طلبية بعض وابتغاء
 التأويل حسب ما يشتهي طلبية بعض فعبه باحثين آخرين ويشير اليه تفسيره ابتغاء ما تشابه ومضاربة
 المعاند أنه لقوة عناده يشبههم مامعا والجاهل انه لتخيره تارة يتبع هواه ادم علم بصرفه الى ما سواه
 ونفسه تأويله بما يجب أن يعمل عليه لانه هو المطابق للواقع يعلم من التعبير بالعلم واضافته الى الله
 والمراد بما يجب أن يعمل عليه أي على نوعه وما يشابهه والتعبير بالراضين يقتضي تقابله بالرائين
 (قوله) ومن وقف على الا الله (الخ) فيه ثلاثة مذاهب منهم من وقف على الا الله ومنهم من وقف على
 الراضون ومنهم من جوز الامر من واليه ذهب كثير من أئمة التحقيق واهم في ترجيح ذلك كلام
 طویل فرج مذهب اليه بوجوه أما أولا فلا لانه لو أريد بيان حظ الراضين مقابل لبيان حظ الزايعين
 لمكان المتشابه أن يقال وأما الراضون فيقولون وأما ما ينافي لانه لا فائدة حينئذ في قيد الرضوخ بل
 هذا حكم العالمين كاهم وأما ثانيا فلا لانه لا ينصرف حينئذ الكلام في الحكم والمتشابه على ما هو مقتضى
 ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه مقشاهات لان ما لا يكون متضغ المعنى ويهتدى العلماء الى تأويله
 وردة الى الحكم مندل الى ربه ما ظهرا لا يكون محكما ولا متشابه بالمعنى المذكور وهو كثير جدا وأما
 رابعا فلا لأن الحكم حينئذ لا يكون أم الكتاب بمعنى رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه لما استأثر الله
 به كعدد الزبانية وقد رجح الثاني بأن أم الكتاب تفصيل فلا بد في مقابله الحكم على الزايعين من حكم على

ليظهر فيها فضل العلماء ويزداد حرصهم على
 أن يجتهدوا في تدبرها وتخصيلها - يوم
 المتوقف عليها استنباط المراد بها فينبأ لو أنها
 وباتساب القرائح في استخراج معانيها
 والتوفيق بينها وبين الحكام على الدرجات
 وأما قوله تعالى الر كتاب أحسنت آياته فمعناه
 أنها حفظت من فساد المعنى وركاكة اللفظ
 وقوله تعالى كتابا متشابها فمعناه أنه يشبه
 بعضه بعضا في صحة المعنى وببرالة اللفظ
 وأخرج عن أخرى وانما لم ينصرف لانه وصف
 عدول عن الآخر ولا يلزم منه معرفته لان
 معناه أن القياس أن يعرف ولم يعرف لانه
 في معنى المعترف أو عن آخر من (قائما
 الذين في قلوبهم سم زين) عدول عن الحق
 كالبتدعة (فيبتغون ما تشابه منه) فيبتغون
 بظاهره أو بتأويل باطل (ابتغاء الفتنة) طلب
 أن يجتنبوا الناس من دينهم بالتشكيك والتلبس
 ومناقضة الحكم بالمتشابه (وابتغوا ثوابه)
 ومطلب أن يتقوله على ما يشتهونه ويحتمل أن
 يكون الداعي الى الاتباع مجموع الطلبين أو
 كل واحد منهما على التعاقب والاول يتناسب
 المعاند والثاني يلائم الجاهل (وما يعلم تأويله)
 الذي يجب أن يعمل عليه (الا الله والراضون
 في العلم) أي الذين ثبتوا وعكفوا فيه ومن
 وقف على الا الله فسر المتشابه بما استأثر الله
 به كعدد بقا الدنيا ووقت قيام الساعة
 وخواص الامداد كمدد الزبانية أو بمعدل
 القاطع على أن ظاهره غير مراد ولم يدل على
 ما هو المراد

الراشدين تحقق النفس على غاية اناس انه حذفت اما والفاء وبأن الآية من قبيل الجمع والتقسيم
والنفرين فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر
متشابهات والنفرين في قوله فأتاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالحكم وهو
أن الراشدين يتبعونه ويرجعون المتشابه اليه على ما هو مضمون قوله والراشدين في العلم الخ والجواب
أن كون أما للتفصيل لا كثرى لا كثرى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم ذكر الآية من
قبيل الجمع والتفرين والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك
والحق أنه ان أراد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الاقائه وان أراد ما لا يتضح بحيث
يتناول الجمل والمؤثر فالحق العطف ويجوز الوقف أيضا لانه لا يعلم جميعه أولا يعلمه بالكنه الا الله وأما
اذا فسر بمادل القاطع أي النص الثقل أو الدليل الجازم العقلي على أن ظاهره غير مراد ولم يعم دليل
على ما هو المراد ففيه مذهبان فمنهم من يجوز الخوض فيه وتأويله بما يرجع الى الجاذبة في مثله فيجوز
عنده الوقف وعدمه ومنهم من يمنع الخوض فيه على ما عرفت في الصفات السمعية فيمنع تأويله ويجب
الوقف عنده في قول المصنف رحمه الله أو بمادل القاطع تأمل (قوله استئناف موضع الخ) والنصاة
يقدرون له مبتدأ دائما أي هم يقولون وقد قيل انه لا حاجة اليه ولم يعرف وجه التزامهم لذلك فلم ينظر
وقوله موضع لحال الراشدين إشارة الى وجه ترك العطف فيه وهذا القول وان لم يخص الراشدين لكن
فيه تعريض بأن مقتضى الايمان به أن لا يترك فيه طريقا لا يليق من تأويله على ما مر فكان غيرهم ليس
بمؤمن وليس فيه أنه يقتضى أن الراشدين يعلمون جميع المتشابه مع أن منه ما استأثر الله بعلمه أي انفرد
واستبقه مع أن الواصلين لا يفسرون المتشابه بما يشمله بل بما يقابله فتأمل وقوله ان جعلته مبتدأ أي
الراشدين وقوله كل من المتشابه هذا لظاهر ان رجوع ضمير به الى المتشابه وان رجع الى الكتاب فله وجه
أيض لان ما كماله كل من أجزاء الكتاب وهي لا تخلو عنهما (قوله مدح للراشدين الخ) فهو معطوف
على جملة يقولون لان جملة القول فهو حينئذ من وضع المظهر وموضع المضمهر أي الا هم ودلائله على
ما ذكره من التدبر فيهم ويجوز دعولهم عما يفشاه من الحس المكدر لها من التعبير بالاب
اذهوا الخالص وخلوصه عما ذكر كما مر تفصيله به (قوله وازال الآية الخ) جعل العلم تصويرا
وتربية للروح على ضرب من التمثيل لان به كمالها وشقاوتها وسعادتها فتبقى به في الذميم وتفارق بعدده
كما أن الجسد يبقى بالروح وبه فيضارقتها ولا يخفى أن كون كل منهما مصورا وتكميلا في الجملة مناسب
ذكره معه وما بين التصوير الحقيقي الجسماني والذي ليس هو كذلك من الروحاني من التفاوت والتباين
ترك العطف وقوله وانها جواب الخ أي هذه الآية ردت عليهم في فهمهم من روح الله وكنهه ما فهموه
وما قبلها أيضا ردت عليهم في انه ابن الله لانه لا أب له بأن من يقدر على هذا يقدر على التصوير من غير نقطة
ولان المصور لا يكون أب المصور كما مر وقبل المناسبة ان في المتشابه خفاء كما أن تصوير ما في الارحام
كذلك (قوله من مقال الراشدين الخ) وقبل انه تعليم لعباد أي قولوا اذا مر بكم متشابه ربنا لاترغ قلوبنا
عن الايمان بأنه حق أو عن تأويله بما ترضيه بعد اذهاد قلوبنا باله علينا وما ذكره المصنف رحمه الله أقرب
وما ذكره هذا القائل ما كماله الى الوجه الثاني عند التأمل والحديث المذكور أخرجه الترمذي والشيخان
وأصحبى الرحمن تأويل لان هدايته وضلاله موقوف على ارادته فأعيا ما أراد وقع سر يعاشبه تصرفه
ذلك بأمر خفيف يهون تقلبه بالا صابع وفي التعبير بالرحمن إشارة الى أن لطفه به أكثر (قوله وقيل
لاتبلى لا ياترغ فيها قلوبنا) فائله ان يخمرى بناء على مذهب المعتزلة ولذا رده المصنف وعبارته لاتبلى
لا ياترغ فيها قلوبنا ولا تمنعنا لطفنا بعد اذ لطف بنا وقرئ لاترغ قلوبنا باله واليا ورفع القلوب قال
العلامة ظاهر النظم لاتبلى لان زيغ القلوب في مقابلة الهداية ومقابل الهداية الاضلال فيلزم أن يكون
الاضلال من الله كما أن الهداية منه لكنه ليس موافقا لمذهبه يعني في أنعال العباد فلا جرم أوله بأحد

(يتولون آصابه) استئناف موضع لحال
الراشدين أو حال منهم أو خبر ان جعلته مبتدأ
(كل من عند ربنا) أي كل من المتشابه
والحكم من عنده (وما يذكر الا أولوا الالباب)
مدح للراشدين بجودة الذهن وحسن النظر
واشارة الى ما استدعوا به للاهداء الى تأويله
وهو تجرد العقل عن غواشي الحس واتصال
الآية بما قبلها من حيث انها في تصوير الروح
بالعلم وترتيبه وما قبلها في تصوير الجسد
وتسويته وانما اجواب عن تشبث النصاري
بنحو قوله تعالى وكنهه ألقاها الى صميم وروح
منه كما أنه جواب قولهم لا أب له غير الله فتبين
أن يكون هو أب له بأنه معصوم لاجنة كيف يشاء
فيصور من نقطة أب ومن غيرها وبأنه صورة
في الرحم والمصور لا يكون أب المصور (ربنا
لاترغ قلوبنا) من مقال الراشدين وقيل
استئناف والمعنى لاترغ قلوبنا عن نزع الحق
الى اتباع المتشابه بتأويل لاترغ نفسه قال
عليه الصلاة والسلام قلب ابن آدم بين
اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء أطاعه على
الحق وان شاء أزاغه عنه وقيل لاتبلى لا ياترغ
ترغ فيها قلوبنا

(بعد اذ هديتنا) الى الحق والايقان
بالقسمين وبعد نصب على الظرف واذا في
موضع الجز بأضافته اليه وقيل انه بمعنى
أن (وهب لنا من ذلك رحمة) ترفنا اليك
ونفوزهم عندك أو توفيقا للثبات على الحق
أو مغفرة للذنوب (انك أنت الوهاب) لكل
سؤل وفيه دليل على أن الهدى والضلال
من الله سبحانه وتعالى وأنه متفضل بما ينم
على عباده لا يجب عليه شيء (ربنا انك جامع
الاس ليوم) لحسب يوم أو جزائه (لا ريب
فيه) في وقوع اليوم وما فيه من الحشر والجزاء
نهبوا به على أن معظم غرضهم من الطلبين
ما يتعلق بالآخرة فانها المقصد والمآل
(ان الله لا يخاف الميعاد) فان الالهية تتأني
ولا شعاعه وتعتظيم الموعودات ان الخطاب
واستدله الوعيدية وأجيب بأن وعيد
الفساق مشروط بعدم العقوبة لاثل منفصله
كما هو مشروط بعدم التوبة وقا (ان الذين
كفروا) عام في الكفرة وقيل المراد به وفد
يجران أو اليهود أو مشركو العرب (ان تفي
عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي
من رحمته وطاعته على معنى البداية أو من
عذابه (وأولئك هم وقود النار) خطبها وقرئ
بألفهم بمعنى أهل وقودها (كذب آل فرعون)
متصل بما قبله أي ان تفي عنهم كما لم تفي عن
أولئك أو توفيقهم كما توفيق أولئك أو استئناف
مرفوع المحل وتقديره دأب هؤلاء كذابهم
في الكفر والعذاب وهو مصدر دأب في العمل
اذا كدح فيه فنقل الى معنى الشأن (والذين
من قبلهم) عطف على آل فرعون وقيل
استئناف (كذبوا باياتنا فأخذهم الله
بنذوبهم) حال باضمار قد أو استئناف بتفسير
سألهم أو خبر ان ابتدأت بالذين من قبلهم
(واقعه شديد العقاب) تهويل للمواخذة
وإياديه تخويف للكفرة (قل للذين كفروا
ستعذبون وتحننون اليهم) أي قل
للمشركي مكة ستعذبون يعني يوم بدر

أمرين اما السبب أو منع اللطف وقراءة الرفع من قبيل لا أريدك ههنا وهو من الكناية ولا يكونها بحسب
الظاهر تؤيد مذهب المتزلة تركها المصنف رحمه الله (قوله الى الحق والايقان الخ) هذا بناء على أن
الهداية الدلالة الموصلة وفسرها الزحشرى باللطف أيضا اشارة الى أنه يصح أن يراد به مطلق الدلالة
وبعد منصوب على الطرفية والعامل فيه ترغ واذمضاف اليه لانهم متصرفون أو مصدرية وأما القول بأنها
بمعنى أن المصدورية المقروحة الهمزة والمعنى بعد هذا يتناقل من زمن تترس له من النجاة أصلا لكن المصنف
رحمه الله تعالى ثقة والمذكور في النحوا أنها تكون حرف تعليل فيقول ما بعد هاهنا مصدر محمولين ينفعكم
اليوم اذ ظلمت أي لظلمكم فان كان أخذ من هذا فهو كما ترى ثم اني رأيت في اعراب القرآن للعوفي ولم أره
أفعله وقوله ترفنا اليك أي تقرئنا أخذ من ذلك في ذلك ولان أخص من عند لانها تسمى تتعمل للحاضر
بمخلاف عند وأشار بقوله عندك الى أنها ظرف مثلها وعلى هذا التفسير الرحمة بمعنى الاحسان والانعام
وعلى تفسيرها بالتوفيق فهي انعام مخصوص وانما ذكر الثبات ليفيد بعد ما خبر به اذ هديتنا وقوله لكل
سؤل العووم مأخوذ من حذف المفعول كما في فلان يعطى ويمنع والهمة ما يكون بلا عوض في الاصل
فلذا يفيد ما ذكره والقول بالوجوب ليس مذهب أهل السنة والجماعة عليه مبسوط في الكلام وقوله
لحساب الخ اشارة الى تقديره مضاف وأن اللام للتعليل والطلبين عدم الزيف وهبة الرحمة (قوله فان
الالهية تتأني الخ) يعني أن العدول عن المضمر الخطاب على ما هو الظاهر الى الاسم الظاهر بغير انط
الرب المتقدم للدلالة على أن الحكم مترتب على ما يدل عليه اسم الله كما في التعليق بالموصف وهذا جملة
معناه قبل العلمية وهو المقصود من تلويح الخطاب والتلويح أعظم من الالتفات واستدل به الوعيدية وهم
المعتزلة القائلون بوجوب الثواب والعقاب وأجيب عنه بأجوبة منها أنه مشروط بشروط معلومة
من نصوص آخر كعدم العقوبة وعدم التوبة للوفاق بيننا وبينهم عليه على ان الميعاد مصدر بمعنى الوعد
ولا يلزم من عدم خلف الوعد عدم خلف الوعيد لان الاول مقتضى الكرم كما قال

واني وان أو وعدته أو وعدته • لخلف ايعادى ومنجز موعدى

وهو انشاء فلا يلزم النكذب في تخلفه وعلى الاول فالتعريف جنسى وعلى ما بعده الالف واللام فيه
للعهد (قوله أي من رحمته أو طاعته الخ) يعني أن من لبدل على تقدير مضاف كقوله
فليت لنا من ما زمر من شربة • أي بدلها ومعنى أغنى عنه أجزاه وكفاه شيئا نصب على المصدر وقد
يجمل مفعولا به الى أغنى من معنى الدفع لانه في الاصل دفع الحاجة لكن لا يخفى أن المعنى ليس لا تدفع
عنهم شيئا بدل الرحمة أو الطاعة ثم يصح أن يكون مفعولا به لأن معنى أغنى عنه كفاه شيئا ثانيا مفعولا
كفى كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقال أبو حيان رحمه الله كونه معنى من البدلية ينكره أكثر
النحاة فهي لا ابتداء الغاية ص كما قاله المبرد والتبعيض على أنها مفعول شيا قد تمت عليها فاصارت حالا
والتقدير من عذاب الله حيث نذر وذكر أبو عبيدة أنها بمعنى عند وهو ضعيف واليه أشار المصنف رحمه الله
قوله أو من عذابه فتأمل وقوله خطبها اشارة الى انه على قراءة الفتح ليس بمصدر فلا يحتاج الى تقدير وهذا
هو الصحيح وقيل انه مصدر أيضا (قوله متصل بما قبله الخ) في اعرابه وجهان النصب على أنه صفة مصدر
لأنه في أي اغناء كعدم اغناء وفيه الفصل بين العامل وفعوله بجملة وأولئك إلا أن تقدرا اعتراضية
أو أنه صفة لوقود وعلى كونه مصدرافه وظاهر ما على كونه اجماعا مدافيه نظر كما قاله أبو حيان رحمه
الله وفيه وجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي دأب هؤلاء كذاب هؤلاء وهو ان كان استئنافا
بيانيا بتقدير ما سبب هذا على ما قاله النحوي فلا يليق أن يقول المصنف رحمه الله والعذاب والا فلا يرد
عليه هذا كما قيل والجواب أن المراد بالعذاب استحقاقه بعيد والدأب في الاصل بمعنى اتعاب النفس
في العمل ولذا استعمل في الشأن والخطر لانه لا يحصل بدونه غالبا وقوله ان ابتدأت بالذين هو الوجه الذي
أشار اليه بقوله وقيل استئناف (قوله قل للمشركي مكة ستعذبون يعني يوم بدر) وعلى هذا اذا كان الخطاب

في قد كان لكم آية لهم فهو اتمام قول لهم بعد ذلك أو غير عن المستقبل بالماضي لتحقيق وقوعه وقينقاع
بفتح القاف وتثنية النون طائفة من يهود المدينة والاعمار بالعين المجمة جمع غمر بالضم والسكون
وقوله نحن الناس أي الكاملون العارفون بالحروب وفي الكشف أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لما غلب
يوم بدر قالوا هذا والله النبي الأمام الذي بشرنا به موسى عليه الصلاة والسلام وهذا باتباعه فقال
بعضهم لا تعجلوا حتى تنظروا في وقعة أخرى فلا كان يوم أحد شكوا فالمعنى لا تشكوا فإني ان غلبت اليوم
فستغلبون وتخشعون إلى جهنم وعلى الأول ستغلبون كما غلبت قريش وقرينة بالتصغير والتضير
بالفتح والتكبير طائفتان من اليهود وهو حينئذ من دلائل النبوة للاخبار بالغيب (قوله وقرأ آية الخ)
قال الضمير حاصل الفرق أن المعنى على تقدير نداء الخطاب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يخبرهم من
معد نفسه بضمهم الكلام حتى لو كذبوا كان التكذيب راجعا إليه وعلى تقدير بقاء الغيبة أمره بأن
يؤذي اليهم ما أخبره الله تعالى به من الحكم بأنهم سيغلبون بحيث لو كذبوا كان التكذيب راجعا إلى
الله تعالى قالوا فعلى الخطاب الاخبار بمعنى كلام الله تعالى وعلى الغيبة بلفظه والظاهر أن الأمر
بالعكس وكانهم جعلوا ضمير بلفظه لما أخبر به والحق أنه النبي صلى الله عليه وسلم كالمنصوب
في أخبره والمرفوع في يحكي أي أمره بأن يحكي لهم بلفظه هذا الوعيد على الوجه الذي يناسب
ولا خفاء في أنه لا يناسب أن يقول لهم سيغلبون بلفظه الغيبة فأحسن التدبر في المعنى
تضييق وفي اللفظ تعقيد حيث قال وهو أن معنى سيغلبون الكائن أي ما هو كائن من نفس
المتوعدة أي الأمر الذي وقع به الوعيد إلى أن قال وإذا كان الاخبار بهذا المعنى فلا
يد من الاتيان باللفظ الدال عليه بخلاف الأمر بحكاية الاخبار فإن اللفظ من عنده على
ما يقتضيه سوق الكلام هذا وما ذكره بمباراة الكتاب أوفق وما ذكرناه بحسب المعنى أليق وذكر في
قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم أن المعنى لا جملهم وفي حقهم فذكر في كل من الآيتين
أحد الوجهين فلا تكون الغيبة بلفظ الله والحكاية بلفظه في مثل هذا التركيب ثلاثة وجوه
فاعرفه وما ذكره رد على العلامة لكنه ليس بواردا فلا خلاف بينهما إلا في مرجع الضمير وقد اعترف
بأنه أليق بعبارة الكتاب وليس على الشارح الاموافقة كلامه لشروحه فتأمل والمهاد كالغفراش
لفظا ومعنى والجله اتمام قول القول أو تذييل متعلق به والمخصوص بالذمة متدرو وهو جهنم وما مهدوه
وحكمه معلوم في القو (قوله الخطاب لقريش الخ) وقبل أنه عام وارضاء في الكشف وقال
انه الذي يقتضيه المقام كي لا يقتطع الكلام ويقع التذييل والله يؤيد بصره موقع المسك في الختام
(قوله يرى المشركون المؤمنين) في ضمير الفاعل في يرونهم احتمالا أن الأول أن يعود إلى المشركين
واستدل له في الكشف بقراءة نافع ترونهم بالخطاب لأن الخطاب الأول عند المشركين مكة
فيكون فاعل ترونهم للمشركين قطعا وحينئذ فالضمير المفعول للمسلمين لا غير والضمير المضاف
اليه مثلهم اما للمشركين فالعنى يرى المشركون المسلمين مثلى المشركين وكانوا قريسا من ألف فرأوا
المسلمين قريسا من الفسين أو للمسلمين أي يرى المشركون المسلمين مثلى المسلمين وكانوا ثلثمائة وبضعة
عشر فرأواهم ثلثمائة وبنفسا وعشرين قبل والمعنى على هذا واضح وأما على ما قبله فيكون فيه التقات
من الخطاب إلى الغيبة واليه أشار از مخشري بقوله مثل فتكم الكافرة وحينئذ يكون في الآية
ثلاث التقات في قوله وأخرى كافر ترونهم مثلهم وقيل عليه ان ضمير الفاعل للفتنة الكافرة
وضمير المفعول للفتنة المقابلة المسلمة لكنهم عبروا عنه ما بالمشركين والمسلمين تنبيه على جهة العدول
عن الافراد أعني تراها إلى الجمع وضمير مثلهم يحتمل أن يكون للفتنة الكافرة وأن يكون للفتنة المؤمنة
والدليل على أن الخطاب للمشركين قريش قراءة نافع ترونهم بتاء الخطاب فإن المشركين هم الذين كثر
المؤمنون في أعينهم لا اليهود ولا يلىق بنظم القرآن أن يجعل خطاب ترونهم لغير من له خطاب قد

وقيل لليهود فإنه عليه الصلاة والسلام جمعهم
بعد بدر في سوق بني قينقاع فذكرهم أن ينزل
بهم منازل بقريش فقالوا لا يقرنك أنك أصبت
أنهارا لأهلهم بالحرب لأن قاتلتنا علمت أنافن
الناس تغزاة وصدق الله وعده لهم يقتل
قرينة واجلاء بني النضير وفتح خير وضرب
الجزية على من هداهم وهو من دلائل النبوة
وقرأ آية والكسافي بالياء في ما على أن
الامر بأن يحكي لهم ما أخبر به من وعدهم
بلفظه (وبنيس المهاد) تمام ما يقال لهم
أو استئناف وتقديره وبنيس المهاد جهنم
أو ما مهدوه لأنفسهم (قد كان لكم آية)
الخطاب لقريش أو لليهود أو لاهلهم في
(في قسطنطينا) يوم بدر (فتة تقاتل في
سبل الله وأخرى كافر ترونهم مثلهم) يرى
المشركون المؤمنين مثلى عدد المشركين وكان
قريسا من ألف أو مثلى عدد المسلمين وكانوا
ثلثمائة وبضعة عشر

كان لكم وفي مثل فتكم الكافرة اشارة الى ان الله "نفخة الكافرة المذكورة بطريق الغيبة للخطاطين
 بتروهم لئلا يلزم الالتفات من الخطاب الى الغيبة وخطاب تروهم للخطاطين بقوله لكم لالفتة الكافرة
 لئلا يلزم الالتفات من الغيبة الى الخطاب وفتة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة في موضع الخبر اى هما
 فتة تقاتل وأخرى كافرة أو البديل من فتتين أو المفعول أو الحال فليست عبارة عن الخطاطين في لكم
 بحيث يكون مقتضى الظاهر الخطاب ليلزم الالتفات فلا يلتفت الى قول من زعم أن فيه ثلاث
 التقانات وهذا مما رده مامر وقد تبع فيه المدقق في الكشف وما ذكر من الالتفات سببه الى صاحب
 الانتصاف وتابعه الطيبي وسنيز لك حقيقة وقوله فلما لا قوهم بالانصاف من المبالاة وروى بالفاء
 المشددة أى خالطوهم من الالتفات في القتال وهو مخالطة الجيشين كما قيل ما تصافوا حتى تلافوا وقوله
 وذلك كان بعد ما قلهم اشارة الى دفع ما قيل انه يناقض قوله في الانفال ويقال لكم في أعينهم بانهم قتلوا أو لا
 في أعينهم حتى اجترأ عليهم فلما لا قوهم كتر وافي أعينهم حتى غلبوا فكان التقليل والتكثير في حالين مختلفين
 (قوله أو يرى المؤمنون المشركين الخ) هذا احتمال آخر ولا يرد عليه السؤال السابق في تعارض
 اليتين لانهم كانوا ثلاثة أمثالهم فارادتهم مثليهم لتقليل لهم في الواقع لما قرر عليه أمرهم من مقاومة
 الواحد الاثنتين في قوله تعالى ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين بعد ما كلفوا أن يقاوم الواحد
 العشرة في قوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ولهذا أيضا وصف ضعفهم بالقلة لانه
 قليل بالاضافة الى عشرة الاضعاف فان قلت انه قال في الكشف بعد ما ذكر هذا وقراءة نافع لا تساعد
 عليه فكيف يقول المصنف رحمه الله تعالى ويؤيده قراءة نافع قلت أجيب عن هذا بأن الزمخشري لما تبين
 عنده أن خطاب قد كان لكم للمشركين كانت قراءة الخطاب في تروهم على تقدير أنهم المسلمون تفكيكا
 للنظم فلذا قال انه غير مساعدا وأما المصنف رحمه الله تعالى فلما جاوز كون الخطاب الاول للمؤمنين
 لم يجعلها غير مساعدا وهذا لا يقتضى أنها مؤيدة خصوصا وقد أورد ذلك الاحتمال ولم يبين أنه مراد
 على هذا الترجيح أقول الظاهر أنه يريد أن الخطاب الواقع في آية الوعد المتقدمة للمؤمنين يقتضى أنه
 هنا انجاز للوعد فيكون معنى قوله لكم آية علامة على ما وعدتم به فانبثوا فالخطاب الاول للمؤمنين
 على أنه ابتدء خطاب في معرض الامتنان عليهم بما سبق الوعد به وهذا معنى الطيف ولا يضركونه
 خلاف الظاهر لانه يقتضى مرجوحته وقد أشار اليه بتأخير وفي الانتصاف انما قال الزمخشري
 ذلك لان الخطاب على قراءة نافع يكون للمسلمين أى تروهم بالمسلمين ويكون ضمير المائتين أيضا للمسلمين
 وقد جاء على لفظ الغيبة فيلزم الخروج في جملة واحدة من الحضور الى الغيبة والالتفات وان كان
 شائعا فصححا الا أنه انما يأتي في الغالب في جملتين وقد جاء ههنا الكلام جملة واحدة لان مناهم
 مفعول ثان للرؤية ولو قال القائل ظننتك يقوم على لفظ الغيبة بعد الخطاب لم يكن بذلك فهذا
 هو الوجه الذي باعده الزمخشري من قراءة نافع ومن هذا التأويل الا أنه يلزم مثله على أحد وجهيه
 المتقدمة أي انما لانه قال معناه على قراءة نافع ترون يا مشركون المسلمين مثلى هدهم أو مثلى فتكم
 الكافرة فعلى هذا الوجه الثاني يلزم الخروج من الخطاب الى الغيبة في الجملة بعينها كما التزمه هو على
 ذلك الوجه (وههنا بحث) وهو أنه اذا عبر عن جماعة بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عن بعضه بطريق
 آخر يخالفه هل يعد هذا من الالتفات أم لا الظاهر أنه لا يعد منه لكن وقع في كلام بعضهم
 ما يقتضى أنه منه فلعلى من ذهب الى الالتفات هنا بناء على هذا فلا تعارض بين مسالك الانتصاف
 والطبي والعلامة وبين ما ذهب اليه في الكشف وشرح التحرير (قوله وقرئ بهما) أى بالبهاء
 والتساء على البناء للمفعول قيل لم يجعله بمعنى الظن كما هو الشائع في الراء لانه يأباه رأى العين لكن
 الاولى جملة عليه وجعل الظن بمعنى اليقين ولا حاجة اليه لانه مصدر تشبيهي وقد اعترف به هذا القائل
 (قوله والنصب على الاختصاص) اعترض عليه أبو حيان رحمه الله بأن المنصوب على الاختصاص

وذلك كان بعد ما قلهم في أعينهم حتى
 اجترأوا عليهم وتوجهوا اليهم فلما لا قوهم
 كتر وافي أعينهم حتى غلبوا مائة من الله
 تعالى للمؤمنين أو يرى المؤمنون المشركين
 مثلى المؤمنين وكانوا ثلاثة أمثالهم ليثبتوا
 لهم ويتيقنوا بالنصر الذي وعدهم الله به في
 قوله ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين
 ويؤيده قراءة نافع ويعقوب بالتاء وقرئ
 بهما على البناء للمفعول أى يريهم الله أو
 يريكم ذلك بقدرته وقته بالجزء على
 البديل من فتتين والنصب على الاختصاص
 أو الحال من فاعل التقنا

لا يكون نكرة فالوجه أنه منصوب بتقدير فعل كأمح وأذم وأجيب بأنه لم يرد به معناه المصطلح عليه
في التحوي فهو نحن معاشر الانبياء لا نورث انما يعني التنبؤ باخبارهم وفعل لائق وأهل البيان يسمون هذا
اختصاصا وكذا فسر الطيبي وغيره وعلى الحالية المقصود مؤمنة وكافرة وفئة وأخرى قوطنة للرجال
(قوله رؤية ظاهرة) في الدر المنصور رأى بصيرية ومصدرها الرأى والرؤية وعلية اعتقادية ومصدرها
الرأى فقط وحكمة ومصدرها الرؤيا وظاهر هذا التفسير أن بصيرية فتعنى لواحد ومثلهم حال
فان كانت علمية فهو مفعول ثان وقيل ان الثاني لا يصح لقوله رأى العين فانه مصدر مؤكد ولان رؤية
القلب علم ومحال أن يعلم الشيء شيئين وأجيب بأنه مصدر تشبيهي أى رأى ما مثل رأى العين وبأن المراد
بالرؤية هنا الاعتقاد فلا يلزم ما ذكره وقيل ان المعنى على المفعولية فالوجه أنه متعدي الى مفعولين لكونه
بمعنى العلم المستند الى المامنية لا بمنزلة أن يقال يصرونهم وفيه نظر وقيل ان رأى العين منصوب على
الظرفية أى فى رأى العين ومما ينة وقع فى نسخة بدله معينة والاولى هى الموافقة لما فى الكشف
وعديم العدة بضم العين هى آلات الحرب وشاكى السلاح صفة الكثير بمعنى حامل السلاح
وكون الوقعة آية أى معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم لما فيها من اراءة القليل كثيرا أو غلبة القليل
الكثير ولطابقه بالغيب الذى أخبره النبي صلى الله عليه وسلم من نصرهم والعبرة ما يعتبر به ويتعظ
وجعل الابصار جمع بصير بمعنى بصيرة استعارة أو بعناء المعروف (قوله أى المشتبهات الخ) مناسبة
هذه الآية لما قبلها أنه لما ذكر القتال وكان كثيرا ما يقع للحفظ النفسانية أتبعه التفسير عن إحنا لهم
على الاخلاص فى كل ما يأتون ويذرون وجعلها نفس الشهوات اشارة الى ما ركز فى الطباع من محبتها
والحرص عليها حتى كأنهم يشتهون اشتهاها كما قبل لمريض ما تشتهى فقال أشتهى أن أشتهى ولما
كان فى الايمان معنى التنبية عذاه على تسعما وقيل الانسب أنه جعلها شهوة تنبيه على خسة الشهوات
الشهوات خبيسة عند الحكماء والعقلاء فالقصد التفسير عنها والترغيب فيما عند الله كما فى الكشف
(قوله والمزين هو الله تعالى الخ) قال السيوطى هذا أخرجه ابن أبى حاتم عن عمر بن الخطاب رضى
الله عنه وفى الاتصاف التزين للشهوات يطلق ويراد به خلق جها فى القلوب وهو بهذا المعنى مضاف
اليه تعالى حقيقة لانه لا خالق الا هو يطلق ويراد به الخصر على تعاطى الشهوات والامرية وهو
بهذا الاعتبار لا يضاف الى الله اذ هو لا يحض الاعلى المنسوع شهوة وغيرها وأما الشهوات
المحظورة فتزينها بالمعنى الثانى مضاف الى الشيطان تنزيلا لوسوسته وتحسينه منزلة الامرية
والحرص على تعاطيها وكلام الحسن رحمه الله محمول على التزين بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول فانه يحتاج
أن ينسب خلق الله الى غيره لكن الزمخشري كثيرا ما يورد أمثال هذه العبارة المهمة وينزلها
على قواعدهم الفاسدة فتفطن لها ويزه من قالها من الساف الصالح عياره انتهى وكذا الجبائى
بناء على قواعدهم جعل التزين بمعنى الخلق وجعله فى المباح لله وفى الحرام للشيطان بناء على
أنه ليس مخلوقا لله لخلق العباد أفعالهم ولكن الحق ما عرفت وقد صرح به الامام الراغب كما مر
والمصنف ليس بغافل عنه لكنه نقل كلامهم على ما فهموه فن قال المزين فى الحقيقة هو الشيطان
لان التزين صفة تقوم به ومن قال المزين هو الله لانه الخالق للافعال والدواعى فقد أخطأ فى المدعى
وما أصاب فى الدليل فالخطأ ابن أمه وكلا التفسيرين منقولان عن الساف وقدم تحقيقه ومن قال
انه من قبيل أقدمنى بذلك حتى على فلان فقد تصف وتصف وقوله وله زينه أى زين ما ذكر
ابتلاء للعباد أى معاملته لهم معاملة المبتلى والختم ليميز الزاهد فيها عن غيره وألهمكم الاخرى
(قوله والقنطار الخ) وقيل هو ألف دينار والمسك بفتح فسكون الجلد ومن عادة العرب أن يصفوا الشيء
بما يشتمق منه للمبالغة نحو ظل ظليل وهو كثير فى وزن فاعل ويرد فى المفعول كما هنا والبدرة ألف دينار
أودرهم والسومة بالضم العلامة والمشهور فيه السمة وفى القاموس السومة السوم فى البيع والمطهمة

(رأى العين) رؤية ظاهرة معانية
(والله يؤيد بنصره من يشاء) نصره كما أبد
اهن بدر (ان فى ذلك) أى التقليل والتكثير
أوغلبة القليل عديم العدة على الكثير
شاكى السلاح وكون الوقعة آية أيضا يحتملها
ويحتمل وقوع الامر على ما أخبر به الرسول
صلى الله عليه وسلم (العبرة لا ولى الابصار) لفظة
لذوى البصار وقيل لمن أبصرهم (زين للناس
حب الشهوات) أى المشتبهات سماها
شهووات مبالغة وإيماء على أنهم مكوا فى
محبتها حتى أحبوا شهواتهم كقوله تعالى لانه الخالق
حب الخير والمزين وعلله زينه ابتلاء أولاه
للافعال والدواعى ولعله زينه ابتلاء أولاه
يكون وسيلة الى السعادة الاخرى اذ كان
على وجه يرتضيه الله سبحانه وتعالى ولانه
من أسباب التعيش وبقائه النوع وقيل
الشيطان فان الآية فى معرض الذم وقرئ
الجبائى بين المباح والمحرم (من النساء والبنين
والقنطار المقنطرة من الذهب والفضة
والخيل المسومة والازعام والحراث) بيان
للسهوات والقنطار المال الكثير وقيل
مائة ألف دينار وقيل مل مسك نور
واختلف فى أنه فعلا أو وقع حال والمقنطرة
مأخوذة منه للتاكيد كقوله لهم بدرة مبتدرة
والسومة المعللة من السومة وهى العلامة أو
المرعبة من أسام الدابة وسومها أو المطهمة
والازعام الابل والبقر والغنم

من جرحه بل من خير (وأزواج مطهرة) مما يستغذون النساء (ورضوان من الله) قرأه صم في رواية أي يكره في جميع القرآن بضم الراء ما خلا الحرف الثاني في المائدة وهو قوله رضوانه سبل السلام وهما لفتان (واقه بضرب العباد) أي بأعمالهم فيذهب الحسن ويقاقب المني أو بأحوال الذين اتقوا فذلك أمثلهم جنات وقد نبه بهذه الآية على نعمه فادناها من متاع الدنيا وأعلىها رضوان الله سبحانه وتعالى لقوله سبحانه وتعالى ورضوان من الله أكبر وأوسطها الجنة ونعيمها (الذين يقولون ربنا اتنا آتنا فاقض لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار) صفة للمؤمنين أو للعباد أو مدح منسوب أو مرفوع وفي ترتيب السؤال على مجزأة الأيمان دليل على أنه كاف في استحقاق المغفرة أو الاستعداد لها (الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار) حصر لمقامات السالك على أحسن ترتيب فاق معاملته مع الله سبحانه وتعالى اتقوا وتواضعوا طلب والتوسل آتيا بالنفس وهرمنهها عن الرذائل وحسبها على الفضائل والصبر يشمله وأما بالبدن وهو أتم أقوى وهو الصدق وأتم أقوى وهو القنوت الذي هو ملازمة الطاعة وأتم بالمال وهو الانفاق في سبيل الخير وأتم بالطلب فالاستغفار لأن المغفرة أعظم المطالب بل الجامع لها وتوسط الواو بين المدلالة على استقلال كل واحدة منها وكماله فيها أو تغاير الموصوفين بها وتخصيص الأسفار لأن الدعاء فيها أقرب إلى الإجابة لأن العبادة حينئذ أشق والنفس أضيق والروح أجمع سجالا لغيره قبل أن يهوى يهوى إلى السهر ثم يستغفرون ويدعون (شهد الله أنه لا إله إلا هو) بين وحدانيته نصب الدلائل المدالة عليها وإزالة الآيات الناطقة بها (والملائكة) بالاقترار (وأولوا العلم) بالإيمان والاحتياج إليها شبه ذلك في البيان والكشف شهادة الشاهد (فأما

التامة الخالق والانعام يطلق على الاصناف الثلاثة والنعم مختصة بالابل (قوله إشارة إلى ما ذكر) يعني أن أفرادها وتذكر كبره لتأويل المشار إليه بما ذكر ويصح أن يكون لتذكير الخبر وفراده وحسن المآب بمعنى المآب الحسن والباء في قوله بالشهوات داخل على المتروك والمندرجة بمعنى الخداج الناقصة (قوله يريد به تقرير أن ثواب الله الخ) أي المأخوذ من قوله حسن المآب وذلك إشارة إلى ما قبله من النساء وما معه وللذين الخ خبر مقدم وجنات مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة لما ذكر وعلى تعلقه بغير لم يجعل عند ربهم خبرا مقدم لانه يقال عند الله الثواب ونحوه ولا يقال عند الله الجنة ووجه التأنييد ظاهر لطابقته له معنى ولانه لا موقع لقوله للذين حينئذ سوى تعلقه بغير سواء جعل تعلقا فظليا أو معنويا بآثار يكون صفة ظلية وما يستغذون من النساء الحبيص ونحوه ويرتفع معطوف على يتعلق ويجوز رفعه قبل وهو أراج (قوله فينبئ الخ) فالعباد عام وعلى ما بعده خاص ومتاع الدنيا وان ذكر للذم والتنفير لكن يعلم من خير أن الفضل عليه خير أيضا فهو نعمة والرضوان رضا عظيم ولذا خص بالله في القرآن (قوله صفة للمؤمنين) أي للذين اتقوا وفيه الفصل بين الصفة والموصوف فهو بعيد لفظا وكونه صفة للعباد بعيد معنى وكونه واردا على المدح أسلم وأحسنها وقوله في استحقاق المغفرة يعني أن وقع منه ذنب أو كونه مستعدا لها أن يقع ثم أن التوسل اتخذ الوسيلة ويترتب عليها الطلب وأقصى مراد السالك المغفرة ثم هي بعد ذلك مراتب وأقصاها الرضوان فلا يرد عليه أنه قال أولا ورضوان من الله أكبر وهنا المغفرة أعظم المطالب ولا حاجة إلى أن يقال أنها شاملة للرضوان (قوله وتوسط الواو الخ) وهذا ما تقر في علم البيان فلا عبرة بقول أبي حيان رحمه الله لأن العلم العطف في الصفة بالواو يدل على السكال والروع بالضم القلب والمراد بالجهتين المجتهدين في العبادة وقوله وقيل الخ وجه آخر للتقييد وهو أنه كان كذلك في الواقع (قوله بين وحدانيته الخ) يعني أنه استعارة تصريحية بتعبية فالمشبه دلالة على الوحدانية بما نصب من الأدلة العقلية ونزل من الأدلة السمعية وكذا الإقرار بالإيمان والاحتجاج من الثقيلين والمقصود تشبيه أظهار مخصوص بظاهر آخر والجامع بينهما مطلق الأظهار والبيان والكشف فلا يرد عليه أنه يلزم الجمع بين المعاني الجارية لانه يمتنع كما يمتنع الجمع بين الحقيقة والجهاز ولا يرد أيضا أن قوله بين يقتضي أن المشبه البيان وقوله في البيان الخ يقتضي أنه وجه الشبه وخص الاحتجاج بأولي العلم لانه وان لم يمنع مانع من صدوره من الملائكة لكن لا داعي لذكره (قوله مقيم للعدل) أشار به إلى معنى القسط وأن الباء للتعدية والتسم مصدر قسم المال وقوله واتصاه على الحال الخ جواز فيه وجوه اعرابية الحال والنصب على المدح والاختصاص من فاعل شهد أو ضمير هو والوصف لاسم لا المبني وهو الوجود أفراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في ناظله إذا قامت قرينة تعيينه معنوية أو لفظية وأما إذا التمس فلا يجوز وإنما خرت الحال لادلالة على علو مرتبتهم ما وقرب منزلتهم والمنسوب على المدح وان كان انما عرف في المعرفة وأما في النكرتين أوفى النكرة بعد المعرفة كما هنا فقد أثبتة الرخصى والفصل بين الصفة بالخبر والبدل ظاهر ثم أشار إلى أنه على الحالية من الفاعل لا يندرج في المشهود به وفي غيره يندرج وعلى قراءة التعريف فهو بدل من هو وهو حينئذ بدل البدل فتأمل وأشار في جعلها حالا من هو إلى أنها حال مؤكدة وترك ذكره على كونها حالا من الفاعل كما ذكره الزمخشري إشارة إلى ما فيه لانه اعترض عليه بأن الحال المؤكدة انما تجيء عقب الجملة الاسمية على ما في الفصل حتى ذهب بعض الشراح إلى أن هذا ليس بتعريف بل بيان أنها خاصة تجيء بعد الاسمية بخلاف المنقولة أو هو تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها وقد شاع القول بالحال المؤكدة في الجملة الفعلية حتى قيل مبناه على أن يجعل كل حال ليست مما ثبت تارة وتزول أخرى مؤكدة ولا كلام في وقوع مثل هذا في الكلام فالحال المؤكدة مقولة بالاشتراك على معنيين وتسمى هذه حالا ثابتة فتقسم الحال إلى المنقولة والنسابة والمؤكد (قوله كرره لتأكيده الخ) أمّا التأكيده

نظائر وأما مزيد الاعتناء بمعرفة أداته فلان تثبيت المدعى انما يكون بالدليل والاعتناء به يقتضى
 الاعتناء بأدلتها وقوله والحكم به أى بوجدها فيه بعدما ذكر الخرج اجالا بقوله شهد الله الخ وقوله
 الموصوف بهما أراد به الوصف اللغوى اذا الضمير لا يوصف فهو اما بدل أو خبر مبتدأ محذوف وأما
 كونه صفة فاعل شهد فاعل شهد وقوله وقدم الخ يعنى أن العزيز يدل على القدرة لكونه يعنى الغالب
 والقدرة اذا علمت علم أن له مصنوعات اذا تأملها العاقل علم ما شملت عليه من الحكم (قوله
 وقد روى في فضلها) أى فضل ثلاثة هذه الآية والمراد بصاحبها من كان يقرؤها وفى المدارك
 من قرأها عند منامه وقال بعدها شهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهى عنده
 ودبحة يقول الله تعالى يوم القيامة ان لعبدى عندى عهدا وأنا أقمن وفى بالعهد أدخلوا عبدى
 الجنة والحديث ضعيف لكنه فى النضائل وكونه دليلا على شرف الاصول لدلالته على شرف
 التوحيد الذى هو معلومه وشرف أهله لأن قيمة المرء ما يحسنه (قوله جملة مستأنفة الخ)
 أى مبتدأة للاستئنافا بيانها ولذا قال مؤكدة لأن المستأنفة لا تكون مؤكدة عندهم وهذا
 تأكيد منوى لا اصطلاحى وأشار بقوله سوى الاسلام الى الحصر المستفاد من تعريف الطرفين
 وقوله والتدريج أى التحصن من تدريج اذ البس الدرع وقوله يدل الكل الخ ان فسر الاسلام بالايان
 وأريد بالايان الاقرار بواحدانية الله تعالى والتصديق به الذى هو الجزء الأعظم فدل على الكل
 ظاهرة وان فسر بالتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة فكذلك لانه عين
 الشهادة بما ذكر باعتبار ما يلزمها فهى عينه ما لا وأما اذا فسر بالشريعة فهى شاملة للايمان والاقرار
 بالوحدة والى ولا يضرب كونه جزا أن سلم لأن المانع منه العكس فاندفع ما قيل ان الايمان هو التصديق
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون يدل كل لشموله لما قبله ولغيره وانه اذا أريد الشريعة
 فما قبله جزؤه فلا يكون يدل اشكال قال الفارسي قرأ الكسائي بالفتح فيه ما من باب بدل الشئ من الشئ
 لأن الدين الذى هو الاسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو فى المعنى أو من بدل الاشتغال لأن الاسلام
 يتضمن التوحيد والعدل انتهى وهو بعينه كلام المصنف رحمه الله ومنه يعلم معنى كلامه وأن البدل
 د اشكال فيه مع ملاحظة قائم بالاعتناء به لا تغفل (قوله أو اجراء شهد مجرى قال نارة وعلم
 أخرى) أى أنه لاحظ فيه الاعتناء به فى حال فكسر انه ملا حظة معنى قال وفتح أن ملاحظة معنى علم
 ولأن أن فصله على التبيين أى قال لما لانه الخ فتأمل (قوله من اليهود الخ) يعنى فى معنى الذين أو قوا
 الكتاب وجوه منها انهم اليهود والنصارى والمختلف فيه دين الاسلام وشأنه فاعترف به قوم منهم على
 لوجه الحق وآخرون مع ادعاء تخصيصه بالعرب وانكار عموم البعثة ولما كان هذا موافقا للاول فى
 الاعتراف فى الجملة قدمه على النفي فلا يقال الظاهر تقديم قوله ونفاه عليه أو أمر التوحيد وتخصيصه
 بقوم موسى عليه الصلاة والسلام لأن الكتاب المعترف كالمعلم للتوراه واختلافهم أن موسى صلى
 الله عليه وسلم لما استحضراستودع التوراة سبعين عبرا من بنى اسرائيل وجعلهم امنا عليها واستخلف
 يوسف فلما مضى قرن بعد قرن اختلف ابناء السبعين بعد ما جاءهم علم التوراة بغيا بينهم وتخاصسا على
 ظوظ الدنيا والرياسة واختلف النصارى فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام بعد ما جاءهم أنه
 عبد الله ورسوله الى فرق مفصلة فى الملل والنحل (قوله أى بعد ما علموا الخ) لم يقل علموا مع أنه
 انحصار إشارة الى أنه علم بسبب الوحي ولما كان العلم يقتضى عدم الاختلاف لأن الحقيقة واحدة
 ويخبرهم بأنه بنى وحسب لا يليق صدور من عاقل أو يقول مجي العلم بالآتين منه طوع براهينه وتفسير
 البنى بالحسد وتحقيقه (قوله لاشبهة وخفاء فى الامر) يعنى أنه للبنى لالهذا وهو عطف على قوله
 حسدا على ما جاء فى الانبياء لا عمرو وهو تركيب حكم الشيخ عبد القاهر والسكاكى بعدم صحة كونه
 وقع مثله فى الكشاف كثيرا وقالوا ان عدم صحته غير مسلمة وسألت تحقيقه يريد أن يغيبه فعول له لمدار

ومن زيد الاعتناء بمعرفة أدلة التوحيد والحكم
 به بعد إقامة الجثة وليستى عليه قوله (العزيز
 الحكيم) فيه لم أنه الموصوف بهما وقدم
 العزيز لتقدم العلم بقدرة على العلم بحكمته
 ورفعها على البدل من الضمير والصفة
 لفاعل شهد وقد روى فى فضلها أنه عليه
 الصلاة والسلام قال يجاء بصاحب يوم
 القيامة فيقول الله سبحانه وتعالى ان لعبدى
 هذا عندى عهدا وأنا أقمن وفى بالعهد
 أدخلوا عبدى الجنة وهو دليل على فضل
 علم اصول الدين وشرف أهله (ان الدين عند
 الله الاسلام) جملة مستأنفة مؤكدة لآولى
 أى لادين مرضى عند الله سوى الاسلام
 وهو التوحيد والتدريج بالشرع الذى جاء به
 محمد صلى الله عليه وسلم وقرأ الكسائي
 بالفتح على أنه بدل من أنه يدل الكل ان فسر
 الاسلام بالايمان أو بما تضمنه أو بدل
 الاشتغال ان فسر بالشريعة وقرى انه بالكسر
 وأن بالفتح على وقوع الفعل على الثام
 واعتراض ما بينهما وأجاء شهد مجرى قال
 نارة وعلم أخرى اتضمنه معناهما (وما اختلف
 الذين أو قوا الكتاب) من اليهود والنصارى
 أو من أرباب الكتب المتقدمة فى دين
 الاسلام فقال قوم انه حق وقال قوم انه
 مخصوص بالعرب ونفاه آخرون مطلقا وفى
 التوحيد ثلث النصارى وقالت اليهود عزيز
 ابن الله وقيل هم قوم موسى اختلفوا بعده
 وقيل هم النصارى اختلفوا فى أمر عيسى
 عليه السلام (الا من بعد ما جاءهم العلم)
 أى بعد ما عاوا حقيقة الامر وعكروا من
 العلم بها بالآيات والخرج (بغيا بينهم) حسدا
 بينهم وطلب الرياسة لاشبهة وخفاء فى الامر

(ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب) وعبدان كفر منهم (فان حاجوك) في الدين وجادلوك فيه بعدما أقت الحج (فقل أسلمت وجهي لله) أخلصت نفسي وجلت لي لا أشرك فيها غيره وهو الدين القويم الذي قامت به الحج ودعا إليه الآيات والرسول وانما عبر بالوجه عن النفس لانه أشرف الاعضاء الظاهرة ومظهر القوى والحواس (ومن اتبعني) عطف على التاء في أسلمت وحدث للفصل أو مفعول معه (وقل للذين آمنوا الكتاب والأمين) الذين لا كتاب لهم كشركي العرب (أسلمتم) كما أسلمت لما وضحت لكم الحجة أم أنتم بعد على كفركم ونظير قوله فهل أنتم منتهون وفيه تعبير لهم بالبلادة أو المعاندة (فان أسلموا فقد اهتدوا) فقد نفخوا أنفسهم بأن أخرجوها من الضلال (وان قولوا فأنما بعثتكم بالباطل) أي فليضر ولو اذما عليك الآن تبلغ وقد بلغت (والله بصير بالعباد) وعدو وعيد (ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشروهم بعدذاب أليم) هم أهل الكتاب الذين في عصره صلى الله عليه وسلم قتل أولوهم الانبياء ومتابعيهم وهم رضوا به وقصدوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ولكن الله عصمهم وقد سبق مثله في سورة البقرة وقرأ حزة ويقاتلون الذين وقدم منع سيئويه ادخال الفاء في خبر ان كاتب ولعل ولذلك قيل الخبر (وأولئك الذين حببط أعمالهم في الدنيا والآخرة) كقولك زيد فافهم رجل صالح والفرق أنه لا يغير معنى الابتداء بخلافهما (ومالهم من ناصرين) يدفع عنهم العذاب (ألم تر الى الذين أولوا نصيبا من الكتاب) أي التوراة أو جنس الكتب السماوية ومن لا تبعيض أو البيان

عليه ما والا من ثبوت الاختلاف بعد مجي العلم كما تقول ما ضربت الا بئ ناديا وأما ما أشار إليه من حصر الباعث في البغي فن المقام أو من الكلام ان جوازنا عدد الاستثناء الموقرغ أي ما اختلفوا في وقت لغرض الابد العلم لغرض البغي كما تقول ما ضرب الا يزيد عمر أي ما ضرب أحد أحد الا يزيد عمر وسرعة الحساب تقتضي احاطة العلم والقدرة فلذا أفاد الوعيد وباعتباره ينظم الشرط والجزاء (قوله بعدما أقت الحج الخ) يعني ليس أمره بما ذكرنا من الحاجة والالزام بل لان الحجة قامت عليهم وهم للعناد واللجاج لا ينتهون ويستمع تنه وقوله أخلصت نفسي وجلت لي قبل يعني ان الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته كما في ويقي وجه ربك أو عن جملة الشخص تعبيراً عن الكل بأشرف الاجزاء وقبل عليه لو كان القصص التريدين المعنيين لقال أو جلتي فالوجه ان قوله نفسي إشارة الى المراد وقوله وجلتي إشارة الى وجهه بأنه من التعبير عن الكل بأشرف الاجزاء لتزيله منزلة الكل والبه ما أشار بقوله وانما عبر الخ وما ذكره في كلام المصنف واضح وأما في كلام الكشاف فلا يتعين واذا جعل مجازاً عن النفس في علاقة المجاز خفاء فان كانت الثانية اتحاداً ولا تظهز (قوله عطف على التاء في أسلمت الخ) أو رد عليه وعلى ما بعده انه يقتضي اشتراكهم معه في اسلام وجهه وليس المعنى أسلمت وجهي وهم أسلموا وجوههم اذ لا يصح أكلت رغيفاً وزيد وقد أكل كل منهم ما رغيفاً ورد بأنه لا مانع منه قال الزحشرى أخلصت نفسي وجلت لي الله وحده لم أجعل فيها لغيره شركاً بأن أعبد وادعوه الهام معه يعني ان ديني دين التوحيد وهو الدين القويم الذي ثبتت عندكم صحته كما ثبتت عندى وما جئت بشئ يديع حتى تجادلوني فيه ونحو قول يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الآية فهو دفع للمعاجة فيه وقوله يعني الخ بيان لكيفية الربط بين الشرط والجزاء أي قوله أسلمت دفع للمعاجة بأنه لا معنى لها الكونه ساجدة فيما انضح حقيقة وقوله وهو الدين القويم في بعض نسخ الكشاف القديم يعني دين ابراهيم وقوله أسلمت وجهي كما قال الخليل أسلمت لرب العالمين ووجهت وجهي للذي فطر السموات والارض (قوله وقل للذين آمنوا الكتاب الخ) هو عطف على الجملة الشرطية والمعنى فان حاجك أهل الكتاب فردت محاجتهم بذلك فاذا أخفتمهم عم الدعوة وقل للاسود والاحمر أسلمتم اذ جاءكم ما وجب قبوله من الدين القويم دين أبيكم ابراهيم فان أسلموا فقد اهتدوا وادل العموم ضم الاميين لاهل الكتاب وأما تأويل اهتدوا بقوله فقد نفخوا الخ فقل لتقبيد الجزاء وفيه تظير وجه الوعيد مريانه فافهم وجه التعبير أنه كما اذا قرئت مسئلة ووضعت ثم قلت للسائل هل فهمت (قوله هم أهل الكتاب الخ) ولما لم يقع منهم قتلهم أوله بالرضا به والهم والقصد الا ان فان أول قتل النبيين بالاول وقتل الآمرين بالقسط الثاني وجعل شاملاً للنبي فظاهر والا يلزم الجمع بين معنيين مجازيين في لفظ واحد وهو ممنوع وقدم ما فيه قنذكره (قوله وقد منع سيئويه الخ) أشار بقوله كلب الى دليله وأشار الى الفرق بينهما بان ان المكسورة وكذا المفتوحة لا تغير معنى الكلام لانه باق على خبريته بخلافهما ومن جعل الخبر ما بعده جعل قوله فيبشروهم جملة معترضة بالقاء كما في قولك زيد فافهم رجل صالح وقد صرح به النحاة في قوله

واعلم فعلم المرء ينفعه • أن سوف يأتي كل ما قدرا

ومن لم يفهم هذا قال ان الفاء جرائية وجوابها مقدم من تأخير والتقدير زيد رجل صالح واذا قلنا لاك ذلك فافهم وانما أعاد قوله ويقتلون لافرق بينهم فان أحدهما بالقوة والآخر بالفعل وقال هنا بغير حق لان الجملة هنا أخرجت مخرج الشرط المناسب للعموم وثبت في ناس باعتبارهم وكان الحق الذي يقتل به معيناً عندهم (قوله يدفع عنهم العذاب الخ) أشار بالافراد الى ان المعنى مالهم ناصر وانما عبر بالجمع ليعلم غيره بالطريق الاولى ولان شأن من يتصر التجمع والتعزيب وقوله انتوراة الخ قيل انه انشأه ونشره غير مرتب فاذا أريد التوراة فمن للبيان وان أريد الجنس فلا تبعيض واللام على الاول للهه وعلى الثاني للجنس وهو محتمل فيهما ويجوز ان تكون للابتداء وترك نفسه بالالوح الذي في الكشاف لانه

وتكبر النصيب يحتمل التعظيم والتخفيف (يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم) الداعي محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب الله القرآن أو التوراة لما روي أنه

عليه الصلاة والسلام دخل مدراسهم فقال
له نعيم بن عمرو والحارث بن زيد على أي دين أنت
فقال على دين إبراهيم فقال له إن إبراهيم
كان يهوديا فقال هلا الى التوراة فانها
بيننا وبينكم فأيا قزات وقبل نزلات في الرجم
وقرى ليحكم على البناء للمفعول فيكون
الاختلاف فيما بينهم وفيه دليل على أن
الإدلة السمعية حجة في الأصول (ثم يولى
فريق منهم) استبعاد توليهم مع علمهم بأن
الرجوع اليه واجب (وهم معروضون)
وهم قوم عادتهم الاعراض والجملة حال من
فريق وانما سألوا لخصه بالصفة (ذلك)
أشاروا الى التولي والاعراض (بأنهم قالوا
لن نؤمن النار الا بما معدودات) بسبب
تسبيلهم أمر العقاب على أنفسهم لهذا
الاعتقاد الزائغ والطمع الفارغ (وغزهم
في دينهم ما كانوا يفترون) من أن النار لن
تسهم الا بما قلائل أو أن آباؤهم الانبياء
يشفعون لهم وأنه تعالى وعد يعقوب عليه
الصلاة والسلام أن لا يعذب أولاده الا بخلعة
القسم (فكيف اذا جمعناهم ليوم لا ريب
فيه) استعظام لما يحق بهم في الآخرة
وتكذيب قولهم لن نؤمن النار الا بما
معدودات روي أن أول راية ترفع يوم القيامة
من رايان الكفار راية اليهود فيفضضهم
الله على رؤس الاشهاد ثم يأمر بهم الى النار
(ووقيت كل نفس ما كسبت) جزاء ما كسبت
وفي دليل على أن العبادة لا تعبط وأن المؤمن
لا يخلد في النار لأن توفية ايمانه وعمله لا تكون
في النار ولا قبل دخولها فاذن هي بعد
الخلاص منها (وهم لا ينظرون) الضمير
لكل نفس على المعنى لأنه في معنى كل
انسان (قل اللهم) الميم عوض عن يا ولذلك
لا يجتمعان وهو من خصائص هذا الاسم
كدخول يا عليه مع لام التعريف وقطع
همزته وتاء القسم وقبل أصله يا الله انا بخير
نخفف بحذف حرف الذلله وبتعلقات الفعل
وهـ جزته (مالا الملك) يتصرف فيما يمكن
التصرف فيه تصرف الملاك فيما لا يكون وهو نداء

خلاف الظاهر والتكبر كما يحتمل التعظيم والتخفيف يحتمل التكثير وروح التعظيم بأنه أدخل في التوبيخ
لانهم مع ما همهم من الخطا لا يفرضون خلافه وفيه نظر لأن المعنى يحتمل أن ما معهم شيء قليل بالنسبة
الى غيره وهم يتركون الظاهر الكثير ولما كان المتبادر من كتاب الله القرآن أيد الوجه الآخر بما رواه ابن
اصحق وغيره من سبب النزول والمدراس صاحب الدراسة ومعلمه ويطاق على الموضع الذي يقرأ اليهود
فيه التوراة وهو المراد هنا وقصة الرجم والتضيق ستمأت (قوله وقرى ليحكم على البناء للمفعول الخ)
في الكشف والوجه أن يراد ما وقع من الاختلاف والتعادي بين من أسلم من أحبارهم وبين من لم يسلم
يعنى لا بينهم وبين الرسول في إبراهيم صلى الله عليه وسلم بدليل قوله ليحكم بينهم فالداعي ليس هو الرسول
صلى الله عليه وسلم بل بعضهم لبعض فن قال أنه ودعى الى المخشري رحمه الله لم يصب وكذا من قال فيه
بحث فانه يجوز أن يكون ضمير بينهم لليهود والرسول صلى الله عليه وسلم كما في القراءة المشهورة بلفرق
وقبل أن قوله والوجه ليس مخصوصا بهذه القراءة بل هو الراجح مطلقا والمصنف رحمه الله فهم منه خلاف
مراده وفيه نظر (قوله وفيه دليل الخ) لانهم لما ادعوا أن دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام اليهودية
وأراد اثباته بما في التوراة وهو دليل سمعي دل على ذلك وفيه بحث لانه ليس بتعين لذلك لاحتمال أن يكون
الحكم مما هو في الفروع كالرجم وهو المتبادر من الحكم وأما احتمال أنه أراد اثبات معجزة صلى الله
عليه وسلم باطلاعه على ما في التوراة مع أنه أتى لاثبات دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام فبعد مع أن
المستدل عليه حال إبراهيم صلى الله عليه وسلم انه يهودى أم مسلم وليس من الأصول الا ان يراد به غير
العمل فتأمل (قوله استبعاد الخ) يعنى أن التراخي رتبى لاحقيق وقوله وهم قوم عادتهم الاعراض
كذا فسر الزمخشري فقول انه اشارة الى أن الجملة معترضة على رأيه أو تذييل على رأى الامم
وأياتا كان فهم مؤكدة لما سبق لاحال كما ذكره المصنف رحمه الله نعم انما تكون حالا اذا لم يفسر بأنهم
قوم عادتهم الاعراض انتهى والمصنف رحمه الله جنح الى أن التفسير بما ذكر لا يمنع الحالية وكذا
الوصفية بأن يعطف على منهم بناء على قلة الفائدة بعد وصفهم بانهما يأتون لانه انما يفسر بذلك لتحصل الفائدة
اذا الأول يقتضى الحدوث الذى يكون في معرض الزوال فأردفه بما يدل على أنه ثابت لهم كالطبيعي فيهم
والحال لا يلزم أن تكون منتقلة فلا يرد عليه ما فوهوه واردا وقوله بسبب تسهيلهم الخ لاجلهم
بحقيقته والطمع الفارغ استعارة لما لا يجدى كما مر وقوله الا بخلعة القسم أى الا قليلا وسأنى تحقيقه
في قوله تعالى وان منكم الا اوردنا (قوله فكيف اذا جمعناهم الخ) أى كيف يكون حالهم في ذلك الوقت
فالفعل محذوف وهو كثير في كلامهم لان كيف سؤال عن الحال وهذا الاستفهام للاستعظام والتهويل
وأن حالهم كذا وما حدثوا به أنفسهم كذا (قوله جزاء ما كسبت الخ) يعنى أن في الكلام مضافا مقذرا
وحبوط العبادة سقوطها بالمعاني والمسئلة مفصلة في شرح المقاصد وقوله وأن المؤمن لا يخلد الخ ردة
على المعتزلة وهم يؤولون التوفية بتخفيف العذاب ولا وجه له (قوله الضمير لكل نفس الخ) يعنى أن
النفس مفردة مؤنثة وقد أرجع البهاضه بالجمع المذكور لانها في معنى كل انسان وكل يجوز
مرعاة معناه فيجمع ضميره فلا يقال الصواب كل الناس كما في الكشف ولا حاجة الى الاعتذار بأن
المراد توجيه التذكير وتوجيه الجمع يعلم منه (قوله الميم عوض عن يا الخ) وشذذ لانه عوض عن حرفين
وأما جمعها مع يا في قوله * أقول يا الله * يا الله ما * فتشاذر والقول بأن أصله يا الله انا قول
الكوفيين ولا يخفى ما فيه ويقتضى أن لا يليه أمر دعائى آخر الاشكال (قوله يتصرف فيما يمكن
التصرف فيه) في الكشف انه تزييف للملك لأن الملك من له المال ولوقيل ملك
المالك لم يصح الاعلى ضرب من التجوز وكون اللهم لا يوصف بذهب سيمويه رحمه الله لانه لا اتصال الميم به
أشبه اسماء الاصوات وهي لا توصف بخالف غيره ونقض دليله بسيمويه وعرويه فانه مع كونه فيه اسم
صوت يوصف وأجيب بأن اسم الصوت مر ككب معه وصار ك بعض حروف الكلمة بخلاف ما نحن

التصرف فيه تصرف الملاك فيما لا يكون وهو نداء فان عند سيمويه فان الميم عند تنوع الوصفية

(قوله الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعطي من تشاء وتزيره قالوا الاول عام والآخر ان بعضا منه وقيل المراد الملك النبوة ونزولها من قوم الى قوم) وتزمن تشاء وتنزل ممن تشاء في الدنيا وفي الآخرة أو فيها بالتصريح والادبار والتوفيق والخذلان (يذكر الخبر انك على كل شيء قدير) ذكر الخبر وحده لانه المقضي بالذات والشرع مقضي بالعرض اذ لا يوجد شر جرت في عالم يتبعن خيرا كمالا وأسرعة الادب في الخطاب أولان الكلام وقع فيه اذ روي انه عليه الصلاة والسلام ١٦ لما خطب الخندق وقطع لكل عشرة أربعين ذراعا وأخذوا يحفرون ظهره فبعضه عظم لم يعمل فيها

المعاول فوجه اسماك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفره فجاء فأخذ المعول منه فضره ضربة صدعتها ورق بها رقى أضواء منه ما بين لايته المكان بها صبا حافي جوف بيت مظلم فكبر وكبر معه المساكين وقال أضواء في منها قصور الحيرة كلهم انياب الكلاب ثم ضرب الثانية فقال أضواء في منها قصور الحرم من أرض الروم ثم ضرب الثالثة فقال أضواء في منها قصور صنعاء واخبرني جبريل ان أمي ظاهرة على كاهها فأدبروا فقال المنافقون لا تعجبوا عينيكم وهدمكم الباطل ويضربكم انه يصبر من يرب قصر الحيرة وأنها تفتح لكم وأنتم إنما تحفرون الخندق من الفرق فزادت فيه على ان الشر أيضا يد به قوله الخندق على كل شيء قدير (يخرج الليل في النهار ويخرج النهار في الليل) ويخرج المني من الميت ويخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب) عقب ذلك بيان قدرته على معاقبة الليل والنهار والموت والحياة فله دلالة على أن من قدر على ذلك قدر على ما أقصه الذل والعز وإتمام الملك وزعمه والولوج الدخول في مضيق وإصلاح الليل والنهار إدخال أحد هباني الآخرة بالتعقيب أو الزيادة والنقص وإخراج المني من الميت وبالعكس إنشاء الحيوانات من موادها وأما تشاء أو إنشاء الحيوان من النطفة والنطفة منه وقيل إخراج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن وقرا ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر الميث بالتعقيب لا يفتخ المؤمنون الكافرين أو ألباء) فهو أعني مواليتهم اقربا وصداقة جاهلية وفحورهما حتى لا يكون بينهم وبغضهم إلا في الله وأمن الاستعانة بهم في الفرز وسائر الامور الدينية (من دون المؤمنين) إشارة الى أنهم الاحقاء بالموالاته وأن في مواليتهم مندوحة عن موالاة الكفرة (ومن يهمل ذلك) أي اتخاذهم أولياء (فليس من الله في شيء) أي من ولايته في شيء يصح ان

فيه (قوله فالملك الاول الخ) لان الله تعالى مالك جميع الملك والملك المعطى والمنقزع بعض منه والتعريف للجنس في الجميع وقيل في الاول للجنس وفي الاخيرين للعهد وقيل في الاول للاستغراق وفي الاخيرين للعهد الذهني والمراد بالادبار ضد النصر كما ان الخذلان ضد التوفيق (قوله ذكر الخبر وحده لانه المقضي بالذات الخ) هذا مذهب اليه المحققون من الحكماء قال في شرح الهياكل ان الشرع مقضي بالعرض وصادق بالتبع لما أن بعض ما يتبعن الخبرات الكثيرة قد يتلزم الشر القليل فكان ترك الخبرات الكثيرة لا جمل ذلك الشر القليل شرا كثيرا فصدر عنك ذلك الخبر فزعم حصول ذلك الشر وهو من حيث صدوره عنك خيرا اذ عدم صدوره شر لتضمنه فوائد ذلك الخبر فأنت المنزعة عن الفحشاء مع أنه لا يجري في الملك الاما تشاء انتهى وهذا بناء على الاصح ونحن نقول يفعل ما يشاء من خير وشر ولا يستل عما يفعل فعلى مذهبهم تخصيص الخبر لانه المقصود له بالذات وقدمه اظهروا الآية فيه أو مراعاة الادب اذ لم يصف اليه أولان سبب نزول الآية ما في الله النبي صلى الله عليه وسلم من البشارة بالفتوح وزاد في الخبرات وقوله خطا الخندق أي حفروا الخندق مغرب كنده وقطع لكل عشرة أربعين ذراعا وحفرها والمعاول جمع معول بكسر الميم الفأس وضرب صدعتها ومنها للصخرة والمستكن للضربة وضرب لايته المدينة وهما حرتان يكتنفانها والحرة كل أرض ذات حجارة سود كأنها محترقة من الحز واللوب الحوم حول الماء للعطش عند الازدحام وقوله لكان جواب قسم والحسرة بكسر الحاء المهملة وباء ساكنة وراء مهملة مدينة بقرب الكوفة وتشبيهه القصور بأنياب الكلاب في صغرها وببساطها وانضمام بعضها الى بعضها مع الإشارة الى تحويرها وان استعظموها وما ذكره في الخندق هو ما وقع في غزوة الاحزاب والحديث بطوله يخرج في الدلائل لليهي وكونه سبب النزول أخرجه ابن جرير رحمه الله والفرق بين تخوين الخوف وفي الحديث أسراروا طائف تنظر بعينون الافكار (قوله والولوج الدخول الخ) يعني هو حقيقة كما في قوله تعالى حتى يلج الجبل في سم الغياط وأما هنا فهو اما الاستعانة به أو زيادة زمان النهار في الليل وعكسه بحسب المطالع والمغارب في أكثر البلدان (قوله فهو أعني مواليتهم الخ) هذا على قراءة الجزم ظاهر وكذا على الاخرى لانه في معنى النهي واتخذ بمعنى صبرته الى اثنين والولى بمعنى الموالي من الولي وهو القرب يعني لا يرعوا أمورا كانت بينهم في الجاهلية بل يرعوا ما هم عليه الان بما يقتضيه الاسلام من بغض وحب وقوله أو عن الاستعانة بهم في الفرز كانه قول للشافعي رضي الله عنه ومذهبنا وعليه الجمهور انه يجوز ويرضخ لهم وانما يستعان بهم على قتال المشركين لا البغاة كذا صرح حوايه وما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدرك قتيبه رجل مشرك كان ذا جراحة وفجدة ففرح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأوه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فلن أسعين بمشرك لنفسه وخ بأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بيهود بني قينقاع ورضخ لهم واستعان بمفوان بن أمية في هوازن ~~كان~~ بشرط الحاجة والوقوف كذا في كتاب اناسخ والمنسوخ (قوله إشارة الى أنهم الاحقاء) يعني ليس النبي مقيدا بكونه من دون المؤمنين حتى يفهم منه جواز اتخاذهم أولياء مع ولاية المؤمنين بل الإشارة الى أن الحقيق بالموالاته هم المؤمنون ومندوحة بمعنى سعة وقد استدلل بهذه الآية وهوها على أنه لا يجوز جعلهم عمالا ولا استئجارهم في أمرا الديوان وغيره لثبوته بالنص المؤكد (قوله من ولايته في شيء يصح الخ) أشار الى أنه يتقدم مضاف وصفة لشئ وفيه إشارة الى أن ولايتهم كالاتحاد مع ولاية المؤمنين لا اجتماع مع ولاية الله لانهم أعداء الله ومن والى عدو الله لا يواليه وأنشد في معناه البيت المذكور وبعبده

وليس أخى من ودى رأى عينه • ولكن أخى من ودى في المغايب والنول بغض الون والكاف الحاجة وعازب بالمجعة بمعنى بعيد غائب (قوله الان تخافوا من جهنم الخ) لما كان اني متعبا بفسادهم وهما نعتي عن أشار الى أن الماعول تنادى على أنه وصف بعض ما يتبع منه

يسعى ولاية فان موالاة المتعدين لا يجتمعان قال وودع قري ثم تزعم أني • صديق ليس النول عنك بما زاب (الان سقواهم تشاء) ومن الان تخافوا من جهنم ما يجب اتقوا وأتقوا الفعل معدي بن لاه في معنى تحذروا وتواظفوا وترايعقوب تقيبة

ومن لا بداء الغاية وأصل الكلام ثقافة كانت من جهتهم فلما قدم اتصّب على الحال فإن كانت ثقافة مصدرا
فهو منقول مطلق ويكون تغدي بن لأنه يعنى خاف وحذر وهو يتعدى بن قال تعالى وإن امرأة خافت
من بعلها نشوزا فن خاف من موطن جفنا فتغديه بن للثاني مما لا شبهة فيه فعلى هذا يكون ترك أحد
مفعوليه للعلم به أى ضررا ونحوه نقول التحريم هذا يشعر بأن حذروا فإيجي معتدبان بخلاف اتقى
فانه ليس الامتناع بنفسه مردود (قوله منع عن موالاتهم الخ) كونه ظاهرا وباطنا مأخوذ من عموم
الاستثناء وقول عيسى عليه الصلاة والسلام معناه المداراة للضرورة لانه أمر بأن يظهر ما ليس هو عليه
وقبل معناه كن وسطا في معاشرتهم ومخافتهم وامتن جانبيا في موافقتهم فيما يأتون ويذرون وقيل كر
يجسد مع الناس وقلبك في حظيرة القدس وعقاب الله إذا أسندته اليه وكذا كل شئ أضيف إليه دل
على عظمه ولا يؤبه بمعنى لا يالى (قوله يعلم ضمائرهم الخ) في قوله ان تحفظوها أو تبدوها إشارة الى وجه
ذكر المبدى مع أن علمه الخفى يستلزم علمه وهو أنه استوى في علمه الخفى والمبدى وأنهم ما عنده على حد سواء
وهي نكتة لطيفة ولو قيل المراد التعميم لصح لكن قوله بعده ويعلم ما في السموات الخ يفيد فلا تكون
النكتة تسرية وقوله فيعلم سرهم وعلمكم إشارة الى أنه بمنزلة الدليل لما قبله الا أنه يحتاج الى نكتة للعطف
حينئذ قائله وقوله فيقدر الخ بيان لربط النظم وقوله بيان لقوله سبحانه وتعالى ويحذركم الخ أى بيان لوجه
التحذير لانه ناه (قوله يعلم ذاتي الخ) في الكشف ذات في الاصل مؤنث ذوق قطع عنهما مقتضاها من
الوصف والاضافة وأجريت مجرى الامماء المستقلة فقالوا ذات مميزة وذات قديمة أو محدثة ونسبوا
اليها من غير حذف التاء فقالوا ذاتى وسكى الازهرى عن ابن الاعرابي ذات الشئ حقيقة وهو منقول
عن مؤنث ذو معنى صاحب لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة الى ما تقوم به وافراده يستحق الصاحبة
والمالكية ولما كان النقل لم يعتبروا أن التاء للتأنيث عوضا عن اللام المحذوفة وأجروها مجرى ناهات
ولهذا أبقوها في النسبة ولم يحاشوا عن اطلاقها على البارى تعالى وإن لم يجروا نحو علامة عليه تعالى
واطراده في لسان حجة الشريعة دليل على أن الاذن في الاطلاق صادر وقد يطلقونها على ما يرادف
المأهية (قوله يوم منصوب بتوذي الخ) في ناصبه وجوه منها أنه قد ير ولا يرد عليه تقيده بقدرة بذلك
اليوم لانه اذا قدر في مثله علم قدرته في غيره بالطريق الاولى ومنها أنه منصوب بالمصير أو يحذركم أو
بأذكر مقدرا فيكون مفعولا به ومنها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن المصنوب بتوذي
وضمير يينه لليوم ومعناه واضح لكنه مبنى على أمر اختلف فيه النحاة وهو اذا كان الفاعل ضميرا عائدا
على ما اتصل به معمول الفعل المتقدم نحو غلام هند ضربت هي أى هند وقوله
أجل المرء يستحث ولا يد • رى اذا ما بنى حصول الامانى

ففاعل يستحث ضمير المرء المضاف اليه أجل المنصوب وما نحن فيه مثله فجوزة الجمهور ومنعه بعضهم لأن
عود الضمير يقتضى لزومه ونصبه بجمله فضلا يصح الاستغناء عنه وفيه نظر وتجدي يجوز أن تكون الناصبة
لمفعولين ثانيهما محضرا وأن تكون بمعنى تصيب محضرا حال وجوز في ما الموصولة وهو الرابع والشرطية
والصدرية واحضاره اما باحضار صفة أو جزائه (قوله بينها وبين ذلك اليوم) قبل الظاهر عوده على
ما علمت لقربه ولأن اليوم أحضر فيه الخير والشر والمقنى بعد الشر لا ما فيه مطلقا ورد بأنه أبلغ لانه يوز
البعد بينه وبين اليوم مع ما فيه من الخير لا يرى ما فيه من السوء والمعنى كل ما علمت من خير محضرا وما
علمت من سوء محضرا فيكون من العطف على المفعولين وحذف الثاني اختصارا بشرية ذكره في الاول
وهو جائز كما صرح به في الدر المنصور وقيل انه كتولا علمت زيدا فاضلا وعمر افا ليس من باب الاختصار
على المفعول الاول وليس بنى لانه مثل زيد قائم وعمر وهو محذوف فيه الخبر كما صرحوا به فيلزم
الاختصار ضرورة وأما الفرق بين المبتدأ والمفعول في هذا الباب قوهم وجوز أن يكون قد مفعولا ثانيا
وأن تكون متعديا لواحد فلا حذف وعلى تقدير اذ كر في ما علمت وجهان اما مبتدأ خبره جله نوذا أو

منع عن موالاتهم ظاهرا وباطنا في الاوقات
كلها الا وقت الثقافة فان اظهار الموالاة حينئذ
جائز كما قال عيسى عليه الصلاة والسلام كن
وسطا وامش جانيا (ويحذركم الله نفسه والى
الله المصير) فلا تتركوا السخطه بمخالفه
أحكامه وموالاة أعدائه وهو تهديد عظيم
مشعر تشاهى انتهى في القبح وذكر النفس
اعلم أن المحذرنه عقاب يصدر منه تعالى
فلا يؤبه دونها بما يحذر من الكفرة (قل ان
تحفظوا ما في صدوركم أو تبدوها يعلم الله أى
أنه يعلم ضمائرهم من ولاية الكفار وغيرها ان
تحفظوها أو تبدوها) ويعلم ما في السموات
وما في الارض فيعلم سرهم وعلمكم (والله
على كل شئ قدير) فيقدر على عقوبتكم ان لم
تنهوا عما تنهيتهم عنه والاية بيان لقوله
سبحانه وتعالى ويحذركم الله نفسه فكانت
قال ويحذركم نفسه لانها متضمنة بعلم ذاتي
محيط بالمعالمات كلها وقدرة ذاتية نعم
المقدورات بسرها فلا تجسر راع على عصيانه
اذ ما من معصية الا وهو مطلع علم قادر على
العقاب بها (يوم تجسد كل نفس ما علمت من
خير محضرا وما علمت من سوء نوذا) يوم منصوب بتوذي
وبينه أمدا بعيدا) يوم منصوب بتوذي
تنهى كل نفس يوم تجسد صوائف أعمالها اوجزاء
أعمالها من الخير والشر حاضرة لو أن بينها
وبين ذلك اليوم وهوله أمدا بعيدا أو يضمن
نحو اذ كر وتوذي حال من الضمير في علمت أو
خبر ما علمت من سوء وتجدة مفعولا على ما علمت
من خير

معطوفة على ما لا ولي وتوذاً مستأنف أو حال من ضمير عملت لقربه لا من نفس ولا يرد عليه أنه تخصيص
للعمل والمقام لا يناسبه لأنه ليس القصد التخصيص بل بيان سوء حالهم وحسرتهم ولا بأس فيه (قوله
ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع توذاً الخ) عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزء
مضارعاً جاز فيه الجزم والرفع من غير تفرقة بين أن الشرطية وأسماء الشرط وما قبل ولا يمنع طباق
القراء على أحد الجانبين وإن كان من جوحاً وما يقال المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس بشيء لأن
اللزوم انما هو من جهة أنه ورد كذلك ولا مجال لتغيير النظم كالأجبال لتغيير ما ورد فيه من الشعر
وأجيب بأنه شاذ بحيث لم يوجد الا في قوله

وان أناه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم

وهو غير مسلم لأنه ورد كثيراً في كلام العرب حتى ادعى بعض المفاربة أنه أحسن من الجزم وأشد له أبو
حيان رحمه الله تعالى شواهد كثيرة منها قوله

ان يستلوا الخير يعطوه وان خبروا • في الجهد أدرك منهم طيب الخير

والشاهد في الشرط الثاني فإن جوابه أدرك وهو مضارع مرفوع لا في الأول حتى يقال أنه مهمول أنه
مضارع مجزوم بحذف النون فيه ما كانوا وفي المعنى ان الزمخشري امتنع من تخريجهم على رفع الجواب
مع معنى الشرط وقد صرح في الفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم لكنه لما رأى الرفع
مرجوحاً لم يستعمل تخريج القراءة المتفق عليها عليه بوضع لك هذا أنه جواز ذلك في قراءة شاذة مع كون
فعل الشرط مضارعاً تالياً وله بالماضي أعني قوله أيما تكوفوا بذكركم الموت برفع يدرك لأنه في معنى أيما
كنتم وقد ظنه كثير تناقضاً منه والصواب ما بينا لك وفيه نظير يعلم مما سلف (قوله وقرئ وذن الخ)
وعليها ارتفاع مانع الارتفاع لكن الجمل على الموصولية أو لئلا تكون أوفق بقراءة العامة وأجرى على
سنن الاستقامة لأنه كلام لحكاية الحال الكائنة في ذلك اليوم فيجب أن يحمل على ما يفيد الوقوع ولا
كذلك الشرطية على أنها تفيد الاستقبال ولا عمل سوء في استقبال ذلك اليوم وهذا لا ينفي الصحة
لأنها وإن لم تدل على الوقوع لا تنافي وحديث الاستقبال يدفعه تقدير وما كانت عملت كما في نظائره كذا
قال التحرير وقال ان في صحته كلاماً لا لاجل الجملة على تقدير الموصولية حال أو عطف على تجدد الشرطية
لا تنفع حالاً ولا مضافاً إليها الطرف فلم يبق الاعطاء على اذ كرو هو تقدير حصته محل بالمعنى وهو كون هذه
الحالة والودادة في ذلك اليوم ولا يحصر سوى جعلها حالاً بتقدير مبتدأ أي وهي ما عملت من سوء توذاً
وفي قوله الجمل على الابتداء والخبر اشعار بأنهما الوجهين شرطية لم تكن في موقع المبتدأ بل المفعول كما
في قولك ما صنعت أصنع لأن عملت لم تشتغل بضميره بل بقي مسلطاً عليه كما يعلم من معرفة أحوال أسماء
الشرط والاستفهام وصدارتها قلت ولا يتخلو هذا الكلام من تكلف وإهمال وما ذكره من دعاوى
أكثرها بلا برهان فانهم أعربوا ان الوصلية مع جملتها على الحالية ولم ينص النحاة على منع الإضافة إليها
نعم لا مجال للشرطية هنا بحسب الصناعة والمعنى لأنه لا مفعول لتجدد حينئذ لا يصح عمله في اسم الشرط
ولا فيما بعده لصداقته والمعنى على تعلقه بما بعده ولا وجه له غير العمل فيه ففيه تفكيك للنظم المرتبط وحل
لما عقد من غير داع وحديث الاستقبال لا يرد رأساً إذ الم يتعلق به حتى يحتاج الى التأويل فتمام (قوله
كررتوكيد والتذكير) هذا بحسب الظاهر وقال التحرير الاحسن أنه ذكر أو لا لا يمنع عن موالة
الكافرين وثانياً للبحث على عمل الخبر والمنع عن عمل السوء وقوله إشارة الخ يعني أن رآته أما بنفس تحذيره
لمنعهم به وهو نوع من اللطف فيكون تنجيماً لما قبله أو بغيره فيكون مرادهم الخير مع وعبدته فكبر
مع وعده ورضاه كما في قوله تعالى ان الله ذو مغفرة وذو عقاب فهو تكميل كما في الكشاف وشرحه (قوله
الحبسة ميل النفس الخ) ذهب عامة المتكلمين الى أن الحبسة نوع من الإرادة وهي لا تتعلق حقيقة الا
بالمعاني والمنافع فيستحيل تعلقها بذاته تعالى وصفاته فاذا قبل ان العبد يجب الله فعليه يجب طاعته

ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع توذاً قرئ
وذن وعلى هذا يصح أن تكون شرطية ولكن
الجمل على الابتداء والخبر أوقع معنى لأنه
حكاية كائن وأوفق للقراءة المشهورة
(ويحذركم الله نفسه) كرهه للتوكيد والتذكير
(وأن الله رؤوف بالعباد) إشارة الى أنه سبحانه
وتعالى انما يهديهم ويحذرهم رافق بهم
ومراعاة لصلاتهم أو أنه لذو مغفرة وذو
عقاب أليم فترجي رحمة ويخشى عذابه
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) الحبسة
ميل النفس الى الشيء لكمال أدرك فيه

وخده منه أو ثوابه واحسانه وأما محبة الله العباد فعبارة عن ارادة اتصال الخيرات والمنافع في الدين
والدنيا اليهم وهما مجاز من باب اطلاق المزموم على اللازم وأستارة تبعية شبه ارادة العباد اختصاصه
تعالى بالعبادة ورغبتهم فيه باجمل قلب المحب الى المحبوب ميل لا يلتفت الالهيه وقد اغتربهم هذا صاحب
الكشاف حتى ظن على من ادعى محبة ذات الله بما لا يليق صدوره عن عاقل وأما العارفون فقالوا
ان العبد يحب الله لذاته وأما محبة ثوابه فدرجة نازلة قال الغزالي رحمه الله تعالى المحبة عبارة عن ميل
النفس الى الشيء المستلذ فاذا قوى ذلك سمي عشقا والبغض نفرة الطبع عن المولم فان زاد سمي مقتا
ولا يظن أن الحب مقصور على المحسوس وهو سبحانه لا يدرك بالحواس ولا يتجلى في الخيال فلا يجب لانه
عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة فترة عين وجهها بأبلغ الحبوبات وليس للعوام فيها حظ بل حرم
البصيرة الباطنة أقوى من البصر الظاهر والقلب أشد ادراكا من العين وجمال المعاني المدركة بالعقل
أعظم من جمال الصور الظاهرة لا يصار فيكون لا محالة لذة القلوب بما تدركه من الامور الشريفة
الالهية التي يجمل عن أن تدركها الحواس أتم وأبلغ قبل الطبع السليم والعقل الصحيح اليه أقوى ولا معنى
لحب الالميل الى ما فيه ادراك لذة فلا يشكر حب الله الا من قيده القصور في مربوط الهائم نعم هذا الحب
يستلزم الطاعة كما قال الوراء رحمه الله

نعصى الاله وأنت تظهر حبه • هذا العمود في القياس يبيع

لو كان حبك صادقا لاطعته • ان الحب لمن يجب مطيع

وهذا معنى قول المصنف بحيث يحملها الخ فانه يشير الى أن ما ذكره المتكلمون نظر الى الظاهر والتفسير
المذكورة في = لامهم كالارادة تفهيم باللازم وقوله من الله أي حدوده منه وبالله أي بقاؤه وبالله
الله أي ماله ومرجعه اليه والحب لله أي لاجله أو المختص به وفي الله أي مرضاته وهم امتقاربان وهو
اشارة الى مرتبة الحب الصريف الذي لم يتخرج من ربه في زجاجة كأنها كوكب دري وهي التي بها العقول
سكارى وما هي بسكارى

على نفسه فليست من ضاع عمره • وليس له منها نصيب ولا سهم

والقطرة تغنى عن الغدير (قوله جواب الامر الخ) والكلام في ان جازمه الامر أو الشرط المقدر
معروف في النحوق فالمراد بالمحبة الرضا لانه يلزمها فهو واستعارة لغوية أو مشابهة لان من رضى بشئ كان
استلذه والمشاكلة ظاهرة والتجاوز عما فرطه معنى المغفرة فقوله عبر عن ذلك أي الرضا لاجمع ما تقدم
فقسم استكمال على ظهور المراد أولان الرضا مستلزم له فكانه غير مغاير له ومعنى يوثقه يثبته وقوله لمن تحجب
اليه هو مقتضى السياق وقوله على عهد أي في حياته وعلى احتمال المضارعة في قولوا أصله تتولوا
على الخطاب وجبته يحتمل أن يكون داخل تحت القول (قوله لا يرضى عنهم ولا يثنى عليهم الخ) لما
كان رضا الله دعاء وثناء متضمنا لانواع اللطف والجميل أجل به ما مضى في قوله ويكشف الخ فلا
يقال الا حسن أن يقال فلا يكشف الخجب عن قلوبهم بالتجاوز عما فرط منهم ولا يقربهم من جناب عزه
وجوارقده وقوله وانما لم يقل الخ دلالة على العموم لان الكافرين يشمل من تولى وبقههم منه أن
التولى كفر لاندر اوجه فيه وان تقي المحبة عنهم لذلك لتعليقه بالوصف المشعر بالعلية وتقي المحبة عنهم
يقضى الحصر في ضدهم وقيل عليه ان جعل ان الله لا يحب الكافرين جزاء لا يصح قصد العموم لان تولى
طائفة خاصة لا يصير سببا لعدم محبة جميع الكافرين بل سبب عدم محبة كل أحد توليه وان جعل دالا
عليه وقائما قامه فقدير الكلام ان قولوا فان الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين فليس من وضع الظاهر
موضع المضمحل حتى يحتاج الى نكتة وهذه مقابلة لان المراد بالكافرين من تولى قدسيه ووضع موضع
المضمحل ظاهر والعموم انما هو بحسب التعبير المذكور يقطع النظر عن المراد لانه اذا لم يحبهم لكفرهم
دل على أنه لا يجب ككل من هو كذلك (قوله بالرسالة والخصائص الخ) ذكر آل عمران بعد آل ابراهيم

بحيث يحملها على ما يقرم الاله والعباد اذا
علم أن الكمال الحقيقي ليس الا الله سبحانه
وتعالى وأن كل ما يراه كالا من نفسه أو غيره
فهو من الله وبالله والى الله لم يكن حبه الا
قته وفي الله وذلك يقتضى ارادة طاعته
والرغبة فيما يقرب به فلذلك فسرنا المحبة
بارادة الطاعة وجعلنا مستلزما لاتباع
الرسول صلى الله عليه وسلم في عبادته
والحرص على مطاوعته (بحسبكم الله ويفقر
الكم ذنوبكم) جواب للامر أي يرض عنكم
ويكشف الخجب عن قلوبكم بالتجاوز عما فرط
منكم فيقربكم من جناب عزه ويتوكلكم في
جوارقده عبر عن ذلك بالمحبة على طريق
الاستعارة أو المفاصلة (وا لله غفور رحيم)
لمن تحجب اليه بطاعته واتباع دينه صلى الله
عليه وسلم روى أنهم انزلت المفاصلة اليهود
نحن أبناء الله وأحبناؤه وقيل نزات في وفد
فجران لما قالوا انما نعبد المسيح حياته وقيل
في اقوام زعموا على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنهم يحبون الله سبحانه وتعالى
فأمر وأن يجعلوا له وهم تصديقان العمل
(قل أطيعوا الله والرسول فان قولوا) يحتمل
ماضى والمضارعة بمعنى فان تتولوا فان الله
لا يحب الكافرين لا يرضى عنهم ولا يثنى
عليهم وانما لم يقل فلا يحبهم قصد العموم
والدلالة على أن التولى كفر وأنه من هذه
الجنسية بنى محبة الله وأن محبة مخصوصة
بالؤمنين (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل
ابراهيم وآل عمران على العالمين) بالرسالة
والخصائص الروحانية والجسمانية ولذلك
قوله على ما لم يقو عليه غيرهم لما أوجب
طاعة الرسل وبين أنهم الجالبة لمحبة الله
سبحانه وتعالى عقب ذلك بيان مناقبهم
تحريرا عما

وبه استدلل على فضلهم على الملائكة وآل
 ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهم وقد
 دخل فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وآل
 عمران موسى وهرون ابناء عمران بن يصر بن
 قاهث بن لاوى بن يعقوب أو عيسى وأمه
 مريم بنت عمران بن ماثان بن اسعازار
 ابن أبي يود بن يونث بن رب بابسل بن
 ساليان بن يوحنا بن اوشا بن اموذن
 ابن مشكي بن حارفا بن احاد بن يوتام
 ابن عزريا بن يورام بن ساقط بن ايشي
 ابن راجع بن سليمان بن داود بن اليشين
 ابن عويد بن سلون بن ياعمر بن يحنشون
 ابن عمار بن رام بن حضرم بن فارض ابن
 يهودا بن يعقوب عليه السلام وكان بين
 العمر اثنين ألف وثمانمائة سنة ذرية بعضها
 من بعض (حال أوبدل من الاكين أو منها
 ومن نوح أي انهم ذرية واحدة متشعبة
 بعضها من بعض وقيل بعضها من بعض في
 الدين والذرية الولد يقع على الواحد والجمع
 فعلمة من الذر أو فعولة من الذر أبدت
 همزتها ياء ثم قلبت الواو ياء وأدغمت (واقه
 سمع علم) بأقوال الناس وأعمالهم فيصطفي
 من كان مستقيماً القول والعمل أو سمع بقول
 امرأة عمران علم بنيتها (اذ قالت امرأت
 عمران رب اني نذرت لك ما في بطني) فينتصب
 به اذ وقيل نصبه بانعازا ذكر وهذه حنة
 بنت فاقوذ أجدة عيسى وكانت لعمران بن
 يصر بنت اسمها مريم اكبر من هرون فظن
 أن المراء وزوجه وترده كفالة زكريا فانه كان
 معاصر الاين ماثان وتزوج ابنته ايشاع
 وكان يحيى وعيسى عليهما السلام ابني خالة
 من الاب روى أنها كانت عاقراً عجوزاً فينا
 هي في ظل شجرة اذ رأته طائر ابطم فرخه
 فغنت الى الولد وقتته فقالت اللهم انك على
 نذرا ان رزقتني ولداً ان تصدق به على بيت
 المقدس فيكون من خدمه فغمت بمريم وهلك
 عمران وكان هذا النذر مشروعا في عهدهم
 فلما بان فاعلمها بنت الامر على التقدير أو
 طالبت ذكراً

مع دخولهم فيهم ابيان أنهم مقصودون ههنا بالذات اذ السورة تزات لبيان فضلهم لالكونهم أشرف
 لدخول نبينا صلى الله عليه وسلم في آل ابراهيم وفي كلامه اشارة الى أن المقصودين ذكر جميع الرسل
 لخصوص من خص بالذكر ووجه الاستدلال المذكور أن العالمين شامل لجميع المخلوقات فاذا
 اختار هؤلاء عليهم اقتضى تفضيلهم والتأويل خلاف الظاهر وقوله وكان بين العمر اثنين يعني عمران
 أباه موسى وعمران أباه مريم وعمران المذكور في النظم بمثلها ويرجح في الاتصال القول الثاني بأن
 لسورة تسمى آل عمران ولم تشرح قصة عيسى عليه الصلاة والسلام ومريم في سورة أبسط من شرحها
 في هذه السورة وأما موسى وهرون فلم يذكر من قصته ما في هذه السورة طرف فدل ذلك على أن
 عمران المذكور ههنا هو أبو مريم انتهى (قوله حال أوبدل الخ) اختلف في اعراب نصبه
 فقيل على البدلية من آدم وما عطف عليه وهذا انما يتأتى على قول من يطلق الذرية على الآباء والأبناء
 لانه من الذر بمعنى الخلق والاب ذرئ منه الولد والولد ذرئ من الاب وبه صرح الراغب وغيره فلا يرد
 عليه قول أبي البقاء انه لا يصح أن يبدل من آدم لانه ليس بذرية وقيل بدل من نوح وما بعده وقيل بدل
 من الاكين لأن المتبادر من الذرية النسل ولذا اقتصر المصنف رحمه الله على هذين القولين لما فسر الذرية
 به وقس عليه الحالية وقوله ذرية واحدة الواحدة مستفادة من التام ومن ابتدائية على الاول اتصاله
 على الثاني أو هي اتصاله فيهما وعلى الثاني يكون كقوله المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض
 (قوله والذرية الولد الخ) فيه أقوال فقيل منسوب الى الذر بالفتح والضم لتغيير النسب بمعنى الخلق
 أو البت لانه تعالى خلقها وبثها أو معنى صفار العمل لاخراجهم من صلب آدم عليه الصلاة والسلام على
 عينته واختاره الزجاج وقيل أصلها ذرورة فعولة منه فابدت الراء ياء ثم قلبت الواو ياء أيضاً وأدغمت
 كأحد الوجوه في سرية ولوجعلت من الذر وكان أنسب وقيل انه من ذر أنطلق هموزا والترم تخفيفه
 كما في البرية قال في الكشف والاول أصح ومعنى التفریق والبث أظهر وفعوله بتشديد العين
 وقوله بأقوال الناس الخ انف ونشر والتعميم من حذف المتعلق والتخصيص بقرينة السياق (قوله
 فينتصب به اذ) أي بجمع علم على التناسخ أو بجمع ولا ينصرف الفصل بينهما بالاجنبي لتوسعه
 في الظروف وحنة بفتح الحاء المهملة ونون مشددة وتاء تأنيث اسم عيراني ثم ذكر أن مريم اثنتان
 كعمران وقوله فظن أن المراد زوجته أي المراد بامرأة عمران في الآية أم مريم هذه وزوجه وفي نسخة
 أنه المراد وزوجه (قوله وترده كفالة زكريا) أي برده هذا القول قوله تعالى وكفلها زكريا فان
 زكريا في عصر عمران بن ماثان لا عمران بن يصر وتزوج زكريا ايشاع بنت عمران بن ماثان أخت مريم
 فيكون عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا ابني خالة لاب كما ورد في الحديث الصحيح وإنما كاتلاب لانها
 بنتا عمران لكن مريم من حنة وايشاع من غيرهما لاذكر أن حنة كانت عاقراً حتى صارت عجوزاً ثم
 حملت بمريم وايشاع كانت أكبر سن من مريم لكن ما سبأني من أن زكريا قال أنا أحق بها عندى
 خالتي ابدل على أنها خالتي لا أختها فخيرهم من وفق بينهما ما بان حنة وايشاع يتناقا فاقوذ افرم بنت
 أخت ايشاع وبنت الاخت يطلق عليها أخت اطلاقاً متعارفاً فيكون ابني خالة مجازاً ومنهم من قال كان
 عمران تزوج أم حنة فولدت له ايشاع وكانت حنة ربيته وتزوجها وكان ذلك جازراً في شريعتهم فولدت
 مريم فتكون ايشاع أخت مريم من الاب وخالتيها أيضاً لكن أورد عليه أن الاول مجزأ احتمال
 لارواية نبيه والثاني لا يصح مع قوله ان ايشاع بنت عمران (قوله روى أنها كانت عاقراً) أي حنة
 وخدم بفتح تين جمع خادم كتبع وهو جمع نادر ونذر تحبب الاولاد في شرعهم مخصوص بالذكر
 وبعد هذه القصة جاز بالبسات أيضاً في بطنى يعني ان كان ذكره على تقدير العرف وتعيينه فيه
 أو انه طالبت به ودعت أن يكون ذكره فيكون المعنى رب اني نذرت لك ما في بطني فاجعله ذكراً على حد
 اعتق عبدك معنى وقيل ان هذه الرواية تنافي ظاهر النص يعني قوله رب اني نذرت لك ما في بطني فلماذا

مرتبته بقوله روى وهو مدفوع بأن المراد كنت نذرت أو نذرت ما سيكون في بطنى (قوله محذرا
 معتقدا الخ) التحريم من الحرية وهى ضريان أن لايجرى عليه حكم السبي وأن لا تنتملكه الأخلاق
 الرديئة والراذل الدينية والى هذين المعنيين أشار المصنف وهما تفسيران مرويان عن السلف وقد
 أشار الى هذا الراغب رحمه الله فاقبل أن الأول من التحرير بمعنى الاعتدق والثانى من تحرير الكتاب
 لتقويمه لأن جعله مخلصا للعبادة تقويم له ~~تكميل~~ لا حاجة اليه والحالية اتمام ما أو من الضمير
 فى الطرف وهى حال مقدرة على الثانى قيل ويحتمل المصدية (قوله الضمير لما فى بطنها وتأنينه الخ)
 فى الكشف لأن ما فى بطنها كان أنى فى علم الله قال الشارح المحقق يعنى لما علم المتكلم أن مدلول ما مؤثرت
 جازله تأنيث الضمير العائد اليه وإن كان اللفظ مذكرا هذا فى قوله فلما وضعتها وأما فى قوله حكايه رب
 انى وضعتها أنى فقد يوجه بأن تأنيث الضمير ههنا ليس باعتبار العلم بل باعتبار أن كل ضمير وقع بين
 مذكر ومؤنث هـ ما عار ثان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث نحو الكلام يسمى جملة وأننى
 حال بمنزلة الخبر فأنث الضمير العائد الى ما نظر الى الحال من غير أن يعتبر فيه معنى الاثنية ليلزم اللغو وفيه
 نظر لانها حال مؤكدة كما قاله المعربون وأيضا فإنه اذا كان المقصود التحسر لا يوجه ما ذكر أصلا فكأنه
 قيل وضعت ما فى البطن أنى كما أن كانا اثنتين لا لغو فيه لأن ضمير كانتا لمن يربث وانما شئ نظر الى الخبر
 ومن لم يفرق بين الموضوعين زعم أن تأنيث الضمير بناء على العلم بكونه أنى فلا يوجه حينئذ أنه باعتبار
 الحال وقوله أو على تأويل مؤنث الخ يعنى يؤول بمؤنث لفظى يصلح لأنه مذكرا والمؤنث كالجمله بتفخيتين
 وهى النتائج فلا يشكل تأنيثه ولا يلفظ ذكر أنى (قوله وانما قالته تحسر الخ) جواب سؤال تقديره
 أن الاخبار اما للفائدة أو لازمه وأعلم الله محيط بهم ما فى الفائدة فى هذا الاخبار فقبل انما يلزم ما ذكر
 اذا كان الاخبار للمخاطب وهذا الاخبار لا يتكلم به عرض حاله ويحسره عليه تعالى فان قلت كما أنه
 يلغو الخبر لاستغناء الخطاب عن الاعادة يلغو الكلام مع قصد التحسر لعلم المخاطب بكونه متحسرا قلت
 أوجب بأن الكلام لا إنشاء التحسر وبالتلفظ به يصير المتكلم متحسرا وليس لا فائدة التحسر وفرق بين
 أحداث الشئ وفادته ويحتمل أنه التحسر محمدا استعجلا بالقبول لانه من فاضع الله رفعه وقد قال
 الامام المروزى انه قد ردد الخبر صورة لا غرض سوى الاخبار كفى قوله «قوى هم قتلوا أميم أخى» فان
 هذا الكلام تحزن وتجعجع وليس باخبار بقوله ليس باخبار هو الدافع للسؤال فلا حاجة الى شئ آخر
 لانه ما لم يلزم هذا ردد أن دلالة على التحسر لا بد أن تكون كناية أو مجازا والكلام الخبرى سواء كان
 حقيقة أو لا بد فيه من أحد الامرين الفائدة أو لازمها وهما مفقودان هنا فعود السؤال فتأمل
 وقوله وهو استئناف أى مقطوع مما قبله فليس معطوفا فلا يشافى كونه اعتراضا كما سبأنى وقوله
 تعظيما لموضوعها أى المولود الذى وضعتها يعنى ليس المراد الرد عليها فى اخبار الله بها هو أعلم به كما
 يترامى من السياق وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما وضعته وأما كون ما وضعت عبارة عن
 أم مريم أى هو أعلم بها الهام من التحزن والتحسر فلا وجه له وبجراة النظم تأباه وقوله على أنه من
 كلامه فليس للتجهيل بل لئنى العلم لأن العبد ينظر الى ظاهر الحال ولا يقف على ما فى خلافه من
 الاسرار (قوله بيان لقوله والله أعلم الخ) وذلك أن قوله تعالى والله أعلم بما وضعت الخ واد
 لتفخيم المولود وتفضيله على الذكر يعنى أنه قد تهورف بين الناس فضل الذكر على الانثى والله هو الذى
 اختص بعلمه لفضل هذه الانثى على الذكر فكان قوله وليس الذكر كالانثى بيانا لما اشتغل عليه الاقول
 من التعظيم وليس بيانا لمنطوقه حتى يلحق بعطف البيان المستع فيه العطف واللام فهما لله هدا ما
 التى فى الانثى فانسب ذكرها صريحاً فى قولها انى وضعتها أنى التى فى الذكر فله قولها انى نذرت الخ اذ هو
 الذى طلبته والتعري لا يكون الا للذكر (قوله ويجوز أن يكون من قولها بمعنى وليس المذكر
 والانثى سببان) وفى ليس ضمير الشأن ولذا رفع سببان وفى نسخة سين وهو ظاهر وكون اللام على

(محذرا) معتقدا لخدمته لا أشغله بشئ أو مخلصا
 للعبادة ونصبه على الحال (فتقبل منى)
 ما نذرت (انك أنت السميع العليم) لقولى
 ونيتى (فلما وضعتها قالت رب انى وضعتها
 أنى) الضمير لما فى بطنها وتأنينه لانه كان أنى
 وجازا تصاب أنى حالاً عنه لأن تأنيثها أعلم
 منه فان الحال وصاحبها بالذات واحد أو
 على تأويل مؤنث كأنه نفس والحيلة وانما قالته
 تحسرا وتحننا زنا الى دين الانم كانت ترجو أن
 تلمذ ذكر اولادك نذرت تحريره (والله أعلم
 بما وضعت) أى بالشئ الذى وضعت وهو
 استئناف من الله سبحانه وتعالى تعظيما
 لموضوعها وتجهيلا لها بشأنها وقرأ ابن عامر
 وأبو بكر عن قاصم ويعقوب وضعت على
 أنه من كلامها تسلياً لنفسها أى والله
 فيه سرا والانى كان خبرا وقرئ وضعت على
 أنه خطاب الله تعالى لها (وليس الذكر
 كالانثى) بيان لقوله والله أعلم أى وليس
 الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت واللام
 فيها الله هدا ويجوز أن يكون من قولها
 بمعنى وليس الذكر والانثى سببان فيما نذرت
 فتكون اللام للجنس

هذا الجنس لانه لم يقصد خصوص ذكر واثني بل المراد أن هذا الجنس خير من هذا كقولهم الرجل
خير من المرأة ورويد كونه من كلامها عطف قولها واثني سميتها صريح قال في الانتصاف أو رد على هذا
الوجه أن قياس كونه من قولها أن يقال وليس الاثني كالكذا كرفان مقصودها تنقيص الاثني بالنسبة
الى الذكور والعادة في مثله أن ينفي عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس وقد وجدت الامر في ذلك
مختلفا ولم يتبين لي تعين ما قالوه ألا ترى الى قوله تعالى لستن كاحد من النساء فنفى عن الكامل شبهه
الناقص لأن الكمال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ثابت بالنسبة الى عموم النساء وعلى ذلك جاءت عبارة
امراة عمران ومنه أيضا أن يخفى كمن لا يخلق انتهى (قلت) اذا دخل نفى بلا أو غيرها أو ما في معناه
على تشبيه مصرح بآثاره أو ببعضها الجمل معين تفضيل المشبه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه بكذا لأن
وجه الشبه فيه أولى وأقوى كقولك ليس زيد كخاتم في الجود ويحتمل عكسه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه به
لبعد المسافة بينهما كقول العرب ماء ولا كصدي صرعى ولا كالسعدان فقي ولا كمالك وقوله

طرف الخيال ولا كليله مدح ••••• وقع في شروح المقامات وغيرها أن العرب لم تستعمل النفي بلا على هذا
الوجه إلا لعمى الشافعي وان استعمله لفضل المشبه من كلام المولدين حتى اعترضوا على قول الحريري
في قوله في مقاماته غدت ولا اغتداء الغراب وما يشبهه كقوله في خطبة التلويع نال حظا من الاشتهار
ولا اشتهار الشمس نصف النهار أى ولا مثل ذلك فخذف مثل المنصوبة بلا وأقيم المضاف اليه مقامها
وأراد أن اغتداءه كان قبل اغتداء الغراب الذى هو أكثر الطير بكورا وهذا أمثاله في هذا الكتاب معناه
أن المشبه أقوى من المشبه به ولم يأت هذا عن العرب كما مر مثاله وليس مذهبهم في ذكر لا بين المشبهين
وانما هو من كلام الهامة ووقع مثله في مقامات البديع وما نقله المحشى مبنى على هذا فأشار الى أنه ليس
بلازم كما ورد في الآيات المذكرة وما أوردناه النعالي من خلافه في كتابه المنتخب فلان حسن ولا
القمر وجواد ولا المطر على أنه لو سلم ما ذكره فالمعنى لا يجزئها على أن ما ورد في النفي بلا المعترضة بين
الطرفين لا في كل نفى وهذا من نفائس المعاني التي ينبغي حفظها ولم أر من صرح به حتى وقع في بعض
حواشي التلويح فيه خبط لعدم الضبط وقيل قول المصنف ليس الذكر والاثنى بيان إشارة الى ان التشبيه
ليس للحاق الناقص بالكامل والاينفى أن يقال وايس الاثنى كالكذا كرفل للتشابه والمراد نفى المساواة
واللام للجنس على هذا التوجيه لانها تريد ليس جنس الاثنى كالكذا كرفل خدمة بيت المقدس وعلى الوجه
الاول هذه الجملة معترضة من متكلم آخر نحو قلت ضربت زيدا ونعم ما فعلت وبكر او خالد بخلافه على
هذا أو هما كلام متكلم واحد بالنظر الى الحكاية لا المحكي فتأمل (قوله وانما ذكرت ذلك لربها
تقربا إلخ) يفهم التقرب من كون صريم بمعنى عابدة وفهم التغاير ظاهرا لتغاير المفعولين وقد مر لمريم معنى
آخر وقد سبق أنها معترضة مارية بمعنى جارية وهو أصح عندي (قوله أجبرها بحفظك إلخ) أصل العوذ كما
قاله الراغب رحمه الله الاتجاء الى الغير والتعلق به يقال عاذ فلان بفلان اذا استنجار به ومنه أخذت
العوذة وهي القيمة والرقية والرجيم المرجوم استعمل في لازم معناه وهو المطرود وما ذكره من الحديث
رواه الشيخان فقوله في الكشف الله أعلم بعصته فان صح فعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في اغوائه
الاصريم وابنه افا نهما كانا معهما ومن وكذلك كل من كان في صفتهما كقوله تعالى لا غوينهم أجمعين
الاغباء لئلا منهم الغلصين واستهلاله صار خامن مسه تخييل وتصوير طمعه فيه كأنه يسه ويضرب بيده
عليه وقول هذا من أغويه ونحوه من التخييل قول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها ••••• يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وأما حقيقة المس الخس كما يتوهم أهل الحشوفة كلا ولوساطا بايس على الناس ينحسهم لامتلاء الدنيا
صر اغاوعيا طامعا لونا به من نخسه انتهى يريد أنه من التخييلات الادعائية وليست كذلك في الواقع
وقد استعمله ابن الرومي على نهج حسن التعليل فالاستهلال صار خا أي الابتداء واقع عنده والمر

(وانى سميتها صريم) عطف على ما قبلها من
مقالها وما بينهما اعتراض وانما ذكرت ذلك
لربها تقربا اليه وطمعا لان اسمها فان صريم في
حق يكون فعلها مطا بقا لاسمها فان صريم في
اغتهم بمعنى العابدة وفيه دليل على أن الاسم
والسمى والتسمية أمور متغايرة (وانى
أعجزها بك) أجبرها بحفظك (وذرتهم من
الشيطان الرجيم) المطرود وأصل الرجيم
الرمى بالجارة وعن النبي صلى الله عليه وسلم
ما من مولود يولد الا والشيطان يسهه حين
يولد فيسهل من مسه الاصريم وابنه ومعناه
أن الشيطان يطمع في اغواء كل مولود بحيث
يتأثر منه الاصريم وابنه فان الله سبحانه
وتعالى عساهما بركة هذه الاستعادة

تخييل ليس بشئ أما تردده في الحديث فظاهر البطلان لما ذكرنا وأما ما أوله بما ذكر فقد اتفق أهل الأثر على خلافه وإن تابعه المصنف وما ذكره من امتلاء الدنيا صراخا وهم فاسد لكن أشار إلى أن الحديث ليس على عمومه وإن أوله بدليل الآية التي تلاها ولا ينافيه الحصر لأنه قد يكون باعتبار الأغلب أو بقدره ما يخصه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم منه أي ضاحق لا يلزم تفضيل عيسى صلى الله عليه وسلم عليه في هذا المعنى ويؤيده خروج المتكلم من عموم كلامه كما روى الجلال في البهجة السنية عن عكرمة قال لما ولد النبي صلى الله عليه وسلم أشرق الأرض نوراً فقال إبليس أقول له اللذة ولا يقصد علينا أمرنا فقامت له جنوده لو ذهبت إليه فخلته فلما دام منه ركضه جبريل عليه الصلاة والسلام فوقع بعدن فخا قيل لا يعد اختصاصهم بهذه الفضيلة دون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا وجه له وقال السهيلي رحمه الله شق صدره في حال طفولته وشق الملكين قلبه وأخرج علقمة سوداء وقولهم أنه مغمز الشيطان الحديث لا يدل على فضل عيسى عليه الصلاة والسلام على نبينا صلى الله عليه وسلم لأنه خلق مكمل في القوى البشرية ثم نزع منه ذلك وملئ حكمته وإيماناً بعد غسله بالثلج والبرد ولما لم السجدة في كدام نفيس تعرض له ابنه في طبقته وقوله حين يولد أي حين تمت ولادته وقوله يولد للاستقرار مع قطع النظر عن المضي والاستقبال وقيل أنه يعني ولده ليصبح استثناء مريم وابنتها فعبر عن الماشي بالمضارع لحكاية الحال فتأمل ومعنى قوله تخييل أنه استعارة تمثيلية شبه حال الشيطان في قصد الاغواء بحال من عيسى النبي باليد ويعينه لما يريد به كما ساقى في نحو قوله والسماوات مطويات بيمينه (قوله فرضي به الخ) تسرا القبول للندب بالرضا إشارة إلى تشبيه النذر بالهدية ورضوان الله بالقبول وقوله أي بوجه حسن إشارة إلى توجيه دخول الباء فإنه يرد عليه أنه مصدر ويجب نصبه بأن يقال قبلها قبولاً ولذا جعل بعضهم الباء زائدة فينبى أن فعولاً يكون لآلة التي يفعل بها الفعل كالمعوط والدود لما يبعط به ويلد فليس مصدرها هنا حتى يدعى زيادة الباء والنذر ترجع نذيرة بمعنى منذورة والتساكاه النطحة وهو ضمير عائذ لوجه وقوله أو تسلمها مصدر معطوف على أقامتها وتفسير آخر للوجه والسدانة مصدر بمعنى الخدمة وقوله روى الخ بيان للتسليم المذكور وقوله وصاحب قربانهم هو من تسلم له ليصفها وتنزل النار قائلها كما كان ذلك أهم ولذلك ورد في وصف أمة محمد صلى الله عليه وسلم قربانهم دماؤهم أي الذبح لا أكل النار وقوله عندي خالتم امرأته وطفاً يعني علا على الماء وضده رطب (قوله ويجوز أن يكون مصدر الخ) أي هو مصدر على تقدير مضاف أي رضى بها ملتبسة بأمر ذي قبول ووجه ذي رضا وهو ما بقيهما مقام الذكور لما اختصت به من الأكرام وهو جواب آخر ثم يجوز أن يكون فعل بمعنى استعمل كتحمل بمعنى استعمل أي استقبلها وتلقاها وهذا جواب آخر قال ابن المنير في تفسيره فيكون القبول عبارة عن أوله واستقباله وتقبلها بمعنى استقبلها بأول وهله من ولادتها وأظهر الكرامة فيها حينئذ وفي المثل خل الأمر بقوله أي بأوائله انتهى وقوله ويجوز أن يكون مصدر أجوب ثالث (قوله مجاز عن تربيتها الخ) أي هو استعارة أو مجاز من سئل بعلاقة للزوم فإن الزارع لا يزال يتعهد زرعاً بسخيه وحمايته عن الآفات وقاع ما يخففه من النباتات وقوله على أن الفاعل هو الله أي الضمير العائد على اسم الله وهو الرب وليس مراده على إفظا الجلالة المفهوم من الكلام حتى يقال أنه لا حاجة إليه مع أنه خلاف الظاهر وزكريا فيه لغات المدد والقصور وزكريا بترك الألف ومنعه من الصرف للعلمية والجمعة وقيل لآل التأنيت (قوله الجرب أي الغرفة) لم يطف على ما قبله لانه بيان لقبولها وذكر الجرب معاني المشهور ومنها الأخير ولذا اقتصر عليه أخيراً في قوله كأنها الخ قال في الدر المنثور هذه معان للجرب من حيث هو وأما في الآية فلا خلاف في أنه الجرب المتعارف وأصله مفعول صيغة مبالغة كقطعان فسمي به المكان أكثرته فيه وقيل أنه يكون اسم مكان واليه يجمل كلام المصنف رحمه الله وكونه من المحاربة لمحاربة الشيطان فيه أو تشافس الناس عليه ولبعض المغاربة في المدح

(فتقبلها ربهما) فرضي بهما في النذر مكان الذكور (يقول حسن) أي بوجه حسن يقبل به النذائر وهو أقامتها مقام الذكر أو تسلمها عقب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح للسدانة روى أن حنة المولدة لها قتلت في خرقه وحملت إلى المسجد ووضعت عند الأحبار وقالت دونكم هذه النذيرة فتناقصوا فيها لأنها كانت بنت إمامهم وصاحب قربانهم فان بنى ما ثابن كانت رؤس بني إسرائيل ولم يولد لهم فقال زكريا أنا أحق بهما عندي خالتم أباؤا إلا القرعة وكانوا سبعة وعشرين فأنطلقوا إلى غير ذلك فاقوا فيه أقلامهم فطفاً فلم يذكروا ورطب أقلامهم فتكفلها ويجوز أن يكون مصدر على تقدير مضاف أي بذى قبول حسن وأن يكون تقبل بمعنى استقبل كذا في رجب وتقبل أي فاختارها في أول أمرها حين ولدت بقبول حسن (وأثبتها بآياتها حسناً) مجاز عن تربيتها بما يصلحها في جميع أحوالها (وكنها زكريا) شدداً الفاء جزء والكساف وعاصم وقصر وازكريا غير عاصم في رواية ابن عباس على أن الفاعل هو الله تعالى وزكريا مفعول أي جعله كافلاً لها رضامناً لمصلحتها وخفف الباقون ومدوا زكريا من فوعاً كلها دخل عليها زكريا بالمحراب أي الغرفة التي بنت لها أو المسجد وأشرف مواضعه ومقدمها سمى به لأنه محل محاربة الشيطان فكانت موضع من بيت المقدس قوله ويجوز أن يكون الخ كذا في النسخ ولا فائدة فيه لتقدمه قبل على ما فيه مما هو واضح اهـ معصية

(وجد عند هارزفا) جواب لما ناصبه روى أنه كان لا يدخل عليه ما غيره وإذا خرج أغلق عليه بابا معه أبواب وكان يجد عندها فأكهة الشتاء في الصيف والعكس (قال يا مريم أتى لك هذا) من أين أتى لك هذا الرزق الآتى في غير أوانه والأبواب مغلقة عليك وهو دليل جواز الكرامة للأولياء وجعل ذلك مجزأة زكريا يدفعه اشتد الأمر عليه (قالت هومن عند الله) فلا تستبعد قيل تكلمت صغيرة كعيسى عليه السلام ولم ترضع تدبأقط وصكان رزقه ما ينزل عليهم من الجنة ٤ ٣ (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب) بغير تقدير لكثرة أو بغير استحقاق تقض لا به وهو

يحتمل أن يكون من كلامها وأن يكون من كلام الله سبحانه وتعالى روى أن فاطمة رضى الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رغبة وبضعة فلم يرجع بها إليه وقال صلى الله عليه وسلم فكتكت عن الطبق فإذا هو عروء من غير الخافق لها أتى لك هذا قالت هومن عند الله أن الله يرزق من يشاء بغير حساب فقال الحداد الذي جعل شبيهة بسيدة نساء بن إسرائيل ثم جمع عليها والحسن والحسين وجمع أهل بيته وبقى الطعام كما هو فأوسعت على خيراتها (هذا الدعاء كبرياءه) في ذلك المكان أرا الوقت إذ تسمعونها وتم حيث للزمان لما رأى كرامة مريم ومنزلتها من الله سبحانه وتعالى (قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة) كما رويها لحنه العجوز العاقر وقيل لما رأى الفاكهة في غير أوانها اتقى على جوارز ولادة العاقر من الشيخ فسأل وقال هب لي من لك ذرية لأنه لم يكن على الوجوه المعتادة وبالألسان اليهودية (الملك ميع الدعاء) بحسبه (فنادته الملائكة) أى من جنسهم كقولهم زيد بك الخليل فان المنادى كان جبريل وحده وقرأ أجزاء والكساف فناداه بالأمانة والتذكير (وهو قائم يصلى في المحراب) أى قائم في الصلاة ويوم في صفة قائم وأخبروا حال آخر أحوال عن الضمير قائم (إن الله يشرك بعبادى) أى بأن الله وقرأ أنا فاعرف ابن عامر بالكسر على إرادة القول أولان النداء نوع منه وقرأ أجزاء والكساف يشرك ويعبى اسم أحمى وإن جعل عرياً فنع صرفه للتعريف ووزن الفعل (مصداق بكلمة من الله) أى بعيسى عليه الصلاة والسلام سبى بذلك لأنه وجد بأمره تعالى دون أب فشا به البدعيات التي هي عالم الأمر أو بكتاب الله صلى الله عليه وسلم كقوله الخليفة كلفه الخليفة (وسيدا) يسود قومه ويوقوهم وكان قائما للناس كاهم في أنه ما هم بمصيبة قط (وصورا) مبالغة في حبس النفس عن الشهوات والمال روى أنه من مبالغة بصبيان

جمع الشجاعة والخشوع لربه * ما أحسن المحراب في المحراب

(قوله جواب كتابا ناصبه الخ) وجد معنى أصاب ولقى متعد لواحد وهو رزقا وكل منصوب على الظرفية لاضافته إلى ما الظرفية المصدرية وصلح ما دخل والعامل فيه الجواب بالاتفاق لأن ما في حيز المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا يجري فيه الخلاف المذكور في أسماء الشروط ومن الناس من وهم فقال ان ناصبه فعل الشرط وأدعى أنه الانسب معنى فزاد في الظن بوزن (قوله من أين لك هذا الرزق الخ) تقدم الكلام في أين وكونه كرامة طاهرا لأن مريم لا نبوة لها على المشهور وأما كون هذه العبارة تقضي الاشتباه وهو شافى كونه مجزأة فبناء على الظاهر وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون لاظهار ما فيها من الحب بتكلمها ونحوه وسيد ذكر هذه العبارة بعينها في الحديث الذي بعده ولا اشتباه فيه (قوله قبل تكلمت صغيرة الخ) الذين تكلموا في المهد أحد عشر قطمهم الجلال السيوطى رحمه الله تعالى في قوله

تكلم في المهد النبي محمد * ويحيى وعيسى والخليل ومريم ومبرى جريج ثم شاهد يوسف * وطفل لدى الأخدود ورويه مسلم وطفل عليه مر بالامسة التي * يقال لها تبنى ولاتكلم وما شطة في عهد فرعون طفلهما * وفي زمن الهادى المبارك ليختم

(قوله بغير تقدير) هو ما بمعنى سبيل المقدار أو التقييد فانه يردعنا وقوله وبغير استحقاق فهو مجاز لأنه لو كان بالاستحقاق لكان كل رزق في مقابلة عمل فيستلزم الحساب بمعنى التعداد وقوله وروى الخ أخرجه أبو يعلى في مسنده وبضعة بفتح وكسرة معنى قطعة وقوله فرجع الخ أى أرسلها إليها وأخذها ورجع بها غطاء وهلى بمعنى أقبل وفى الكلام تقدير أى فاكوا حتى شبعوا وبقي الطعام الخ (قوله في ذلك المكان الخ) قد مر أنه المعنى الحقيقى المعروف فيها وقيل انها وتم بالفتح والتشديد مع ونهم ما للإشارة إلى المكان ورد للزمان مجازا كميث وذهب الزجاج إلى انه استعارة للجهة والحالة كما تستعار حيث لها بآثارها منزلتها وكون الفواكه في غير أوانها لأن فاكهة الصيف في الشتاء وعكسه كما مر وفى تسمية اتقى بهلى تسمح ووجه التنبيه أن الولد كالغرفة والعقر كذهاب بانه قيل وكذا تكلمها في غير أوانه وقرأها يرزق من يشاء بغير حساب وقوله بحسبه فسر السميع بالجيب لأن السمع ورد بمعنى القبول كثيرا (قوله أى من جنسهم الخ) يعنى أنه أطلق الجمع المعترف على الجنس الشامل للواحد كقولهم هم يركب الخليل لم له فرس وكذا هنا المنادى واحد وهو جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله ويحيى اسم أحمى) هذا هو الصحيح وأما كونه منقولاً من الفعل فقول ضعيف واحتمال أنه منقول من فعل فيه فاعل مستتر حتى يكون جله محكية تكلف مستغنى عنه وقوله على إرادة القول الخ هما مذهبان في النحو للهمزة والكوفيين مشهوران (قوله بعيسى عليه الصلاة والسلام الخ) سمى عيسى كامة لأنه وجد بأمر كمن من دون تناسل كما يسمى بخوره عالم الأمر والمراد بالكتاب الانجيل فسمى كلمة كما تسمى القصيدة الطويلة كامة والخليفة تصغير الحادثة بالمهمات وهو لقب شاعر جاهلى اسمه قطبة بن محسن ابن خنول وأصل معنى الحادثة الضخم المذكورين وهى قصيدة عينية معروفة عند الرواة مشهورة بالبلاغة (قوله يسود قومه ويوقوهم الخ) أصل معنى السيد من يسود قومه ويكون له اتباع ثم أطلق على كل قائم في دين أو دنيا وورد في الحديث اطلاقه على الله (قوله مبالغا) المحصور من الحصر وأصله المنع ويطلق على كمال من لا يدخل في الميسر فلذا استعمل فيما ذكره وقوله ناشئهم فمن للابتداء وإن كان بمعنى من جملتهم ومهدوداتهم فلا تبع بعض ومعناه على الأول دون نسب وعلى الثاني معصوم فلا يلغوا ذكره بعد دنيا ونهم من فسر المحصور بالذى لا يميل إلى النساء واستدليله على فضل العزوبة على التزوج (قوله استبعادا من حيث العادة الخ) ومع قوله من حيث العادة لم يبق وجه لما قيل لا وجه للاستبعاد مع أن قدرة الله واضحة وكذا الحاجة للتعجب وقوله بلغنى الكبر أدركنى إشارة إلى

فدعه إلى اللعب فقال ما لعب خلقت (وتنبأ من العالمين) ناشئهم أو كاشفهم هذا من لم يأت كبيرة ولا صغيرة (قال رب أنى انهما يكون لى غلام) استبعادا من حيث العادة أو استبعادا أو تنجبا أو استبعادا من كيفية حدوثه (وقد بلغنى الكبر) أدركنى كبر السن وأثر في وكان لتسع وتسعون سنة ولا مر أنه ثمان وتسعون سنة (وامرأتى عاقر) لاتلد من العقر وهو القطع لانها ذات عقر من الأولاد

(قال كذلك الله يفعل ما يشاء) أى يفعل ما يشاء من العجائب مثل ذلك الفعل وهوانشاء الولد من شيخ غان وعجوز غافر أو كما أنت عليه وزوجك من الكبير والعقرب يفعل ما يشاء من خلق الولد أو كذلك الله مبتدأ وخبر أى الله على مثل هذه الصفة (٢٥) ويفعل ما يشاء بيان له أو كذلك خبر مبتدأ محذوف أى الإله

كذلك والله يفعل ما يشاء بيان له (قال رب
اجعل لي آية) علامة أعرف بها الحبل
لاستقبله بالبشارة والشكر وترجيح مشقة
الانتظار (قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة
أيام) أن لا تقدر على تكليم الناس ثلاثا وإنما
حبس لسانه عن مكالمهم خاصة لتخلص المدة
لكر الله تعالى وشكره قضاء لحق النعمة وكأنه قال
آيتك أن يحبس لسانك إلا عن الشكر وأحسن
الجواب ما استحق من السؤال (الأرمز)
إشارة فهو يد أو رأس وأصله التبرك ومنه
الرموز للبحر والاستثناء منقطع وقيل
متصل والمراد بالكلام ما دل على الصبر وقرئ
رمز الخدم جمع راض ورمز أكرس جمع
رموز على أنه حال منه ومن الناس بمعنى
متراضين كقوله

اتاقی فردین تر جف

روايتك امتك وقتك - طارا

(واذ كر ربك كثيرا) في أيام الحبسة وهو مؤكدا لما قبله مبين الغرض منه وتقيد الامر بالكثره يدل على انه لا يفيد التكرار (وسمى بالمشى) من الزوال الى المغرب وقبل من العصر أو المغرب الى ذهاب صدر الليل (والابكار) من طسوع الفجر الى الضحى وقرئ بفتح الهاء زجع بكر كسحر وأصهار) واذ فأت الملائكة بامرهم ان الله اصطفاك واطهرك واصطفاك على نساء العالمين كلوهن اشفاهن اكرامه لهن ومن أنكر لكرامة نزعهم أن ذلك كان معجزة زكريا وأوراهما لنبوة عيسى عليه الصلاة والسلام فان الاجماع على انه تعالى لم يستني امرأة لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك الا رجالا وقبل الهموها والاصطفاء الاول قبلها من أمتها ولم تقبل قبلها أنى وتقرينها بالعبادة واغناؤها برزق الجنة عن الكسب وتطهيرها تطهيرها عما يستغذرن النساء والثاني هدايتها وارسال الملائكة اليها وتخصيها بالكرامات السنية كالولدم غير أب وتبرئتها مما قد فقه اليهود من انطاف الطفل وجه لها وايشاءة للعالمين

انهم جاءوا في الاستعمال وهو ما في المجاز من باب واحد وعاقركا نض وطامت على التسبب فلذا لم يؤث
واشار اليه بقوله ذات عقر أى قطع (قوله أى يفعل ما يشاء من العجائب الخ) أى أن كذلك معمول
يفعل مقدم عليه والتقدير كهذا الفعل العجيب يفعل الخ كما مر تحقيقه فى وكذلك جعلناكم وقوله
كما أنت الخ هو راجع الى كونه استقهما ما عن كيفية حدوثه أهو برده ما شاين أم بغير ذلك وكذلك
الله على الابتداء والخبر معنى الدوام والاستمرار كما مر وقوله وتزج بالرفع عطف على أعرف وبالنصب
عطف على أستقبله (قوله أن لا تقدر الخ) انما فسر به لانه الظاهر من كونه آية وأنما امتناعه مع
القدرة وان قيل به فبعد هنا وقيل انه جنى عقوبة له على السؤال وقوله وأحسن الجواب ما اشتق من
السؤال أى أخذ منه وانتزع بأن يكون يناسب لفظا ومعنى لانه لما سأل آية لاجل الشكر أجيب بأنه
أن لا يقدر الا على الشكر كما قيل لا يعمى لم تقول ما لا يفهم فقال لم لا تفهم ما يقال (قوله والاستثناء
منقطع الخ) الاول هو الظاهر لأن الرحمن ليس من جنس الكلام أمالو اول الكلام بكل ما يفهم فانه
يكون متصلا لكنه خلاف الظاهر ويلزم أن لا يكون استثناء منقطع أصلا اذا ما من استثناء الاول ويمكن
تأويله بثله ورمز ابفتحةين جمع رامن هو من نادر الجمع وقد حصر فى ألفاظ مخصوصة (قوله متى
ما تلقى الخ) فى أمالى ابن السكيت كان عبارة بن زياد العبسي يحسد عنزة عنى شجاعته ويظهر تحقيره
ويقول لقومه لمتى لقنته خالفا فأر يحكم منه واعلمكم أنه عبيد فبلغ عنزة ذلك فقال

أحولى تنفض استكم مذرويهها • لتقتلنى فيها أماذا عمارا

۴۔ حق ماہنامہ اتنی فریدین ترجمان * روابط البیسک ونستطارا

وسنی صائم قبضت علیہ * أصابع لا تری فیہا انتشارا

في آيات أخر حال والمدن وان جانبنا الاليتين ومن كلامهم ما يفيض مذبذبه اذا جاعته تد وفردس
ويروي خالوين حال من المفاعل والمفعول ويروي برزين أي بارزين وترجف بمعنى تضطرب والرافة
طرف الالية التي تلي الارض من القاتم وأراد بالرواف التثنية لانه ليس له الارافقتان ولذا في ضمير
تستطارا وتستطارا بمعنى تستخفنا وهو مجزوم معطوف على جواب الشرط وأصله تستطاران وضمير التثنية
لارواف لانه بمعنى الرافتين كما مر ويحتمل أن يكون منصوبا بعد الشرط والتاء للخطاب أول ثأيت الرواف
والاف للاطلاق وقيل انها بدل من نون التأكيد الخفيفة (قوله وهو مؤكد لما قبله الخ) لان المنع
عن كلامهم للاشتهغال بالذكر والشكر فان قلت الانشاء لا يعطف على الخبر وكذا المبين لا يعطف على
المؤكد قلت قيل انه معطوف حينئذ على مقدراً أي اشكر واذكر أو الامر مؤول بالخبر أي أن لا تكلم
وتذكر الخ وفيه نظر وقوله وتقييد الخ فيه نظر لان العشي والابكار قيد له ولان الكثرة أخص من التكرار
(قوله والابكار) بكسر الهمزة مصدر وعلى الفتح جمع بكرر كسحر فظا ومعى وهو نادر الاستعمال
(قوله كلوا مشافها الخ) الارهاص التأسيس من الرهص وهو الساق الاسفل من الجدار والارهاصات
أن ية تقدم على دعوى النبوة ما يشبه المجزة كاظلال الغمام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم الحجر
معه وفي كونه معجزة ذكرها صلى الله عليه وسلم بعد اذ لم يقع الكلام معه ولم تقترب بالتحدي ودعوى
الاجماع على عدم استنباه امرأ قليس يصحح لانه ذهب اليه كثير من السلف ومال السبكي رحمه الله وابن
السيد الى ترجيحه واستدل لاله بالآية لا يصح أيضاً لان المذكور فيها الارسال وهو أخص من الاستنباه
فانفسر القول بالالهام فاستداه الى الملائكة عليهم الصلاة والسلام خلاف الظاهر وان كان لا منع
من أنه يكون بواسطتهم أيضاً ولما تكررا الاصطفا في الآية بتغاير الاصطفاين ليظهر له فائدة وما
يستقدر هو الخيض وقد فها أنهم هم موهاب يوسف التجار وكان عابداً في امرأ سبل وفي نسخة قرنته
بالصاف والاراهمة والفاء يقال قرنت الرجل بكذا اذا اتهمته (قوله أمرت بالصلاة الخ) لما كان
الظاهر أن يقال صلى أو فصى أركان الصلاة وهي القيام المعبر عنه بالقبول والكوع والسجود ويؤخر

(باسم ائقنى لربك وامجدى وارصى مع الرا كعبين) ٧ شهاب ت ايمرت بالصلاة فى الجماعة ذكر اركانها

السجودين وجهه بأنها أمرت بكل ركن على حدة بما لفظ في المحافظة وقدم السجود لانه كان كذلك
 في صلاتهم وأما كونه للتنبيه على أن الواو لا تفيد الترتيب فلا يخفى ضعفه لان الكلام مع من يعلم لامع
 من يتعلم من هذا النظام وكذا كونه قدّم لشرفه لانه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد لانه
 انما يتم على القول بأن القيام ليس أفضل منه كما نقل عن الشافعي وكذا الوجه الاخير غير تام اذ قيل
 واسجدى مع الساجدين أو مع المصلين لم يأت ما ذكره وفي الكشف أمرت بالصلاة بذكر القنوت
 والسجود وليكونها من هيات الصلاة وأركانها قبل لها واركني مع الراكعين بمعنى ولتكن صلاتك مع
 المصلين أي في الجماعة أو انظمي نفسك في جملة المصلين وكوفي معهم في عدادهم ولا تكون في عداد
 غيرهم ويحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع وفيه من يركع فأمرت بأن
 تركع مع الراكعين يعني بعد الامر بالصلاة أمرت بقيد في الصلاة وهو الجماعة أو بالمواظبة على ذلك
 بحيث تقدم من جملة المصلين وتنسب اليهم أو بحقيقة الركوع والكون مع الذين يركعون لامع الذين يصلون
 بلا ركوع وقوله عليها أي على الصلاة أو الأركان (قوله وقيل المراد بالقنوت الخ) قال الراغب
 رحمه الله القنوت لزوم الطاعة فلا يقال ان الآية لا تدل على الادامة لانها مفهومة من قوله آتاء الليل
 والتعبير عن الصلاة بالسجود من التعبير بالجزء من الكل والاختبات التواضع (قوله أي ما ذكرنا الخ)
 من القصص بيان لما هو أو ما يقتضيه أو جمع قصة وقوله من القنوت تفسير لقوله من آتاء الغيب
 وقوله التي لم تعرفها الخ المحصر مأخوذ من المقام والاقداح جمع قدح بكسر فسكون وهو سهم وضع
 للميسر والقرعة سميت أقلاما من القلم وهو القطع وهو بيان لافراد اسم الإشارة بأنه باعتبار تأويله
 بما ذكر (قوله والمراد تقرر بركونه وجبا الخ) يعني أنه يجزى عملا لا سبيل الى هرقته بالعقل مع اعترافكم
 بأنه لم يسمعه وتذكرون انه وحى فلم يسبق مع هذا ما يحتاج الى التنبه سوى المشاهدة التي هي أظهر الامور
 انتفاء (قوله متعلق بمحذوف الخ) لما لم يصلح تعاقب لقون باسم الاستفهام انظروا وفي لزوم ان يقدر
 ما يرتبط به النظام وذكره الزمخشري ثلاثة أوجه أحدها جله هي حال مما قبلها أي ينظرون لان النظر
 يؤدي الى الاداء فيتعلم باسم الاستفهام كالأفعال القلبية كما صرح به ابن الحاجب وابن مالك
 في التسهيل فمن ظن أنه مخصوص بها حتى ارتكب تأويل النظر بنظر البصيرة وقال ان المصنف تركه لهذا
 لم يصح الثاني ليعلم أن الاعتراض سبب العلم لكنه سبب بعيد والقريب هو النظر الى ما دفع من الاقلام
 وقدره السكاكي ينظرون ليعلموا انظر الى المعنى واللفظ والثالث يقولون قالوا وهو ضعيف لانه ليس فيه
 فائدة بعد ذكرها وانما هو اصلاح لفظي وقيل انه مفيد اذا المراد بالقول المقدّر القول للبيان أي ليبينوا
 ويعينوا الكافل ووقع في عبارة القاضي رحمه الله أوبقولون فهو مثل ما قدره الزمخشري والجملة حالية
 وفي بعض النسخ أوبقولوا بالنصب عطفا على يعلموا ووجه التعليل فيه خفاء لأن بوقول عامر فلا يرد
 عليه ما قيل انه سهو ومن الناسخ إلا أن يقال انه أراد بيقولوا ليحكموا أو ليسفهموا قائل (قوله
 وما بين ما اعتراض الخ) دفع به الاعتراض بالفصل كما دفع بما بعده أن الوقتين مختلفان فكيف يصح البديل
 وبديل الغلط لا يقع في فصيح الكلام وعلى تقدير الابدال من اذ قالت الملائكة جاز انما هو الوقتين فهو
 ظاهر أنه بدل كل وقيل بدل اشتغال وأما وقت الاختصاص فظاهر أنه قبل وقت البشارة بمدة فاحتج
 في جواز الابدال الى أن بعد زمان ممتد يقع الاختصاص في بعضه والبشارة في بعض آخر ليصح بالنظر
 الى ذلك أنهم في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال في أولها والصلح
 في آخرها وتحققه أن كلام الزمان والمكان قد يؤخذ حقيقة قبا وهو القدر الذي ينطبق على الشيء ولا
 يفضل عنه وقد يؤخذ غير حقيقي وهو خلافه والاصوابون يسعون به عيارا وغيره عيار فيكون بدل كل
 من كل لا يدل اشتغال أو جز من كل باعتبار أن أحدهما لجمع الوقت والآخر لمعباره لانه وان كان في صحنه
 نظر تحكم لا دأى اليه (قوله المسيح اقبه وهو من الاقواب المشرقة) بكسر الراء أي المقيدة للمدح ويصح

مبالغة في المحافظة عليه او قدّم السجود
 على الركوع اما كونه كذلك في
 شريعتهم أو للتنبيه على أن الواو لا توجب
 الترتيب أو ليقترن اركن بالركنين للآية ان
 بان من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين
 وقيل المراد بالقنوت اذاعة الطاعة كقوله
 سبحانه ونسألي أتمن هو فأت آتاء الليل
 ساجدا أو قائما وبالسجود الصلاة كقوله تعالى
 وأدبار السجود وبالركوع الخشوع
 والاختبات (ذلك من آتاء الغيب فوجبه
 البك) أي ما ذكرنا من القصص من الغيوب
 التي لم تعرفها إلا بالوحى (وما كنت لديهم اذ
 يأتون أقلامهم) أقدا هم للاقتراح وقيل
 اقتروا بأقلامهم التي كانوا يكتبون
 بها التوراة تبركا والمراد تفسير
 بكونه وجبا على سبيل التكميم فسكرية
 فان طريق معرفة الواقع المشاهدة أو السماع
 وعدم السماع معلوم لا شبهة فيه عندهم فبقى
 أن يكون الاتهام باحتمال البيان ولا يظن به
 خاف (أي يكفل مريم) متعلق بمحذوف
 دل عليه بقول أقلامهم أي يلقونها يعلموا
 أوبقولون أي يكفل (وما كنت لديهم اذ
 يختصمون) تنافس في كفالها (اذ قالت
 الملائكة) بدل من اذ قالت الأولى وما بينهما
 اعتراض أو من اذ يختصمون على أن وقوع
 الاختصاص والبشارة في زمان متسع كقوله
 لقينة سنة كذا (يا مريم) ان الله يشرك
 بكلمة منه اسم المسيح عيسى بن مريم
 المسيح لقبه وهو من الاقواب المشرقة
 كالمسحوق وأصله بالعبرية مسيحاً ومعناه
 المبارك

وعيسى معرب ايشوع واشتقاقهما من المسح لانه مسح بالبركة او بمطهره من الذنوب او مسح الارض ولم يقم في موضع أو مسحه جبريل ومن العيس وهو يفاض بعلمه حرة تكلف لاطائل تحته وابن مريم لما كان صفة تميزه (٢٧) الاسماء نظمت في سلكها ولا ينافي تعدد الخبر افراد المبتدأ

فانه اسم جنس مضاف ويحتمل أن يراد به ان الذي يعرف به ويميز عن غيره هذه الثلاثة فان الاسم علامة المسمى والمميز له من صواب ويجوز أن يكون عيسى خبر مبتدأ محذوف وابن مريم مفعله وانما قيل ابن مريم والخطاب لها فيها على أنه يولد من غير أب اذا الاولاد تنسب الى الآباء ولا تنسب الى الأم الا اذا فقد الأب (وجميعها في الدنيا والآخرة) حال مقدرة من كلمة وهي وان كانت نكرة لكنها موصوفة وتذكيرها للمعنى والوجهة في الدنيا النبوة وفي الآخرة الشفاعة (ومن المقربين) من الله سبحانه وتعالى وقيل اشارة الى علو درجته في الجنة أو رفعه الى السماء وجمعة الملائكة (ويكلم الناس في المهد وكهلا) أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا كلام الانبياء من غير تفاوت والمهد مصدر معي به ما يجد للشيء في مضجعه وقيل انه رفع شابا والمراد وكهلا بعد نزوله وذكر أحواله المختلفة المتناخبة ارشادا الى أنه يعزل عن اللاهوتية (ومن الصالحين) حال ثالث من كلمة أو ضميرها الذي في يكلم (فالت رب أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر) تعجب أو استبعاد عادي أو استفهام عن أنه يكون يتزوج أو غيره (قال كذلك الله يخلق ما يشاء) القائل جبريل أو الله تعالى وجبريل حكى لها قوله تعالى (اذ قضى أمرها غما يقول له كن فيكون) اشارة الى أنه تعالى كما يقدر أن يخلق الاشياء مدرجا بأسباب ومواد يقدر أن يخلقها دفعة من غير ذلك (ونعماء الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل) كلام مبتدأ ذكر تطينا لقلوبها وازاحة لما رهمه من خوف اللوم لما علمت أنها تلد من غير زوج

(٣) قوله لانهما عن الاضافة ظاهر أنه لا منع اذ يقال غلام الرجل اه صححه

فتمها والاشتقاق لا يجري في الالهيية فادعوا وتسم لكن قيل دخول الهم في المسيح وبعائش عرب بأنه عربي كالانجيل الآن يقال للمعربة أجريت مجرى الاوصاف لانه في لغتهم بمعنى المبارك وقد مر أنها لا تنافي العجمة في التوراة والانجيل والاسكندر فانه لم يسمع الامم فامع أنه لا شبهة في عجمته وعيسى أصله ايشوع ومعناه السيد (قوله وابن مريم لما كان صفة تميزه) دفع لما يقال ان قوله المسيح الخ خبر عن اسمه والاسم انما هو عيسى والمسيح لقب وابن صفة فكيف جعلت الثلاثة خبرا عنه فأشار بقوله وابن مريم الخ الى أن اسمه بمعناه المصطلح وهو العالم مطلقا وهو ليس بمعنى مقابل اللقب كما أشار اليه يجعل المسيح لقباً بل ما بعده وغيره وأن اضافته تفيد العموم لأن اضافة اسم الجنس قد يقصد بها الاستغراق وأن اطلاقه على ابن مريم على طريق التغليب لانه مثله في التمييز أو الاسم بمعناه اللغوي وهو السمة والعلامة المميزة لا العلم وتميزه به هذه الثلاثة أشد من تميزه بكل واحد منها وبعضهم هنا خبط لاطائل تحته فان قيل ابن مريم لا يصح حمله على اسمه أصلا لان الابن هو المسمى لا الاسم قلنا نعم اذا أريد المفهوم لا اللفظ وكذلك المسيح وعيسى فان قيل كيف قدم اللقب على الاسم ولم يضاف الاسم الى اللقب مع تعيين الاضافة فيه كسبب كذا في الفصل قيل الجواب ما ظاهرا ابن الحاجب في شرحه من ان المراد باللقب وان أطلق ما لم يكن غير صفة وليس بشيء لانه ليس صفة في العربية فالظاهر أن يقيد بالم يقارن ال وضعه لمنه (٣) عن الاضافة وبعضهم قد عيسى خبر مبتدأ محذوف وابن صفة فلا يراد بشي من الاوهام ثم ذكر أن فائدة قوله ابن مريم مع عدم الحاجة اليه ظاهرا الاشارة الى أنه خلق من غير أب اذ لو كان له أب نسب اليه وقد يقال انه ودعى النصارى (قوله حال مقدرة الخ) جعلها مقدرة لان وجهه كانت بعد البشارة والوجهة ليست بمعنى الهيئة والبرزخ بل بمعنى الرفعة كالجاه (قوله أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا الخ) انما جعل في المهد كلام مع صفة كونه طر فالقول والعطف وكهلا عليه ولما كان الكلام في حال الكهولة ليس مما يخص به أشار الى أنه ذكر للتسوية بينهما من غير تفاوت كما مر في نحو يعلم ما تدون وما تحفون وهذا وجه ونكتة أخرى في مواضع شتى فالجواب لا كل على الاستقلال وقيل ان كلامهم حال وانه تثبت لهما يلوغ سن الكهولة وتعددي لعمره والقول الثاني مبنى على أنه لم يبلغ الكهولة وأحواله المختلفة تبدلات السن الطارئة عليه وغيره من الاحوال المستترة للحدوث المتسلي لللاهوتية (قوله حال ثالث الخ) قيل عليه ان الوجه ان يقل حال وابع من كلمة أو ثالث من ضميرها فانها أربعة وجبها ومن المقربين ويكلم ومن الصالحين مع ما في جعل المعطوف على الحال حالامن التسامح الآن يقال انه جعل لجملة اسمه المسيح حالية ولم يعد المعطوفين حالاً قائل (قوله تعجب الخ) يعني الاستفهام انما مجازي أو حقيقي وقوله ولم يمسسني بشر تعزية ولا ينافيه كما توهم وقوله يخلق ما يشاء ولو بغير مادة وسبب كعيسى صلى الله عليه وسلم بلا أب وكون القائل جبريل عليه الصلاة والسلام القرينة عليه ذكر الملائكة عليهم الصلاة والسلام قبله وكون القائل هو الله وقد حكاه جبريل عليه الصلاة والسلام فيسه التفات ان حكى بلفظه ويكون الله حكى ما حكى عنه والدا هي البه أنه تعالى لم يكلم غير الانبياء بل غير خاصتهم عليهم الصلاة والسلام (قوله اشارة الى أنه تعالى الخ) يعني أن قوله تعالى كن فيكون تمثيل لسرعة تكوينه من غير توقف على شيء آخر كما مضى في سورة يس ولما كان الخلق التدريجي والنشأ عن الاسباب أمر اظاهر الميز كره في النظم والمصر في النظم باعتبار ان الامر بمعنى الشأن البديع العجيب والمنصف ذكره بيانا لانهم آمنه وعنده سواء فلا يراد أنه ليس في النظم ما يدل عليه ولا يتوهم أنه مغاير لما ذكره في سورة يس فانهم (قوله كلام مبتدأ الخ) يعني أنه كلام مستأنف ليس داخلا في حيز قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام والواو تكون للاستئناف وتقع في ابتداء الكلام كما صرح به النحاة فلا حاجة الى تأويله بأنه معطوف على جملة مستأنفة سابقة وهي واذ قالت الخ أو مقدرة ولا اشكال في العطف كما ذكره التحرير وكذا لا يدعي أن الواو زائدة كما قاله أبو حيان وقوله لما رهمه أي

أو عطف على يشرك أو وجها أو الكتاب المكتبة أو جنس الكتب الميزة وهذه الكتابان انفصلهما (ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم) منصوب بغيره على إرادة القول تقديره ويقول أرسلت رسولا (٢٨) بآية قد جئتكم أو بالعطف على الأحوال المتقدمة معناه معنى النطاق فكانه قال

وناطقا بآية قد جئتكم وتخصيص بني إسرائيل
لخصوص بعثته إليهم أو للرد على من زعم أنه
مبعوث إلى غيرهم (أنى أخافكم من الطين
كهيشة الطير) نصب بدل من أنى قد جئتكم
أو جرت بدل آية أو رفع على هي أنى أخلق لكم
ولمعنى أتدركم وأصور شيئا مثل صورة الطير
وقرأ نافع الخ بالكسر (فأنفخ فيه) الضمير للكاف
أى فى ذلك المائل (ف يكون طيرا باذن الله)
فيصير حياطا باذن الله سبحانه وتعالى به
به على أن أحياه من الله تعالى لانه وقرا
فأنفخ هنا فى المائدة طارا بالالف والهمزة
(وأبرئ أدمكم والابصر) الأكمة الذى ولد
أحمى أو المسوح العين روى أنه دعى كان
يجمع عليه ألوف من المرضى من أطاق منهم
أثناء ومن لم يطق أنا عيسى عليه السلام وما
يدأوى إلا باللعاء (وأحيى الموتى باذن الله) كثر
باذن الله وفعل الوهم الألوهية فأن الأحياء عليهم
من جنس الأفعال البشرية (وأبنتكم بما
تأكلون وما تدخرون فى بيوتكم) بالمغيبات
من أحوالكم التى لا تشكون فيها (أن فى ذلك
لاية لكم أن كنتم مؤمنين) حروفين للإيمان
فأن غيرهم لا يستفيع بالمعجزات أو مصدقين
للحق غير معاندين (ومصدقنا لما بين يدي
من التوراة) عطف على رسولا على الوجهين
أو منصوب بإضمار فصل دل عليه قد
جئتكم أى وقد جئتكم صدقا (ولاحى
لكم) مبتدأ بإضماره أو مردود على قوله أنى قد
جئتكم بآية أو معطوف على معنى صدقا
كقوله سمعتمكم سمعتموا ولا طيب قلبك
(بعض الذى حرم عليكم) أى فى شريعة
موسى عليه الصلاة والسلام كالشهور
والثروب والسمك ولحم الإبل والعمل
فى السبت وهو يدل على أن شرعه كان
ناما للشرع موسى عليه السلام ولا يخل
ذلك بكونه مصدقا بالتوراة كما لا يبعد نسخ
القرآن بعضه ببعض عليه بتناقض وتكاذب
فان النسخ فى الحقيقة بيان وتخصيص
فى الأزمان (وجئتكم بآية من ربكم فأتقوا

وقرأ فى وهما فى نسخة هـ) (قوله أو عطف على يشرك الخ) ولا يرد عليه طول الفصل لانه اعتراض
لا يضر مثله قبل انما يحسن هذا بعض الحسن على قراءة الدياء وأما على قراءة النون فلا يحسن الابقدير
القول أى أن الله يشرك بعيسى صلى الله عليه وسلم ويقول نعله أو وجها ومقولا فيه نعله (قوله
والكتاب المكتبة) بالفتح أى بالمعنى المصدري وقدمه على تفسيره بجنس الكتب السماوية لانه فيه خفاء
لتقديم الحكمة وان كان المراد ما اشتقت عليه من النرائع وفى نسخة وقرأ أعاصم ونافع ويعلم بالياء
(قوله منصوب بضم الخ) لما كانت المنصوبات قبله رافعة فى كلام الملائكة عليهم الصلاة والسلام
وتبشرها وهذا المحكى عن عيسى صلى الله عليه وسلم وأيضاً فى حكم الغيبة وهذا فى حكم التكلم لتعلق
قوله أنى قد جئتكم وللملين يدي به احتاج العطف الى التوجيه بانه أمان منصوب بغيره على إرادة
القول والتقدير ويقول أرسلت رسولا الخ وهو معطوف على نعله بناء على أنه مستأنف وأما على تقدير
عطفه على يشرك أو يخلق يكون التقدير أن الله يشرك أو أن الله يخلق ما يشاء ويقول عيسى كذا عطفاً
على الخبر ولا رابطة بينهما إلا بالكاف عظيم وقال أبو حيان أن هذا الوجه ضعيف لإضمار القول ومعموله
والاستغناء بالحال المؤكدة فالأولى أن يقدر ويجعله رسولا (قوله أو بالعطف على الأحوال المتقدمة
الخ) هذا توجيه آخر لما مر قبل ولا يخفى أنه خروج عن قانون التضمن وأنه ان جعل ونعله عطفاً على
وجبه فانه هو الوجه لقوله الحذف وعلى الثلاثة الأخرى فالأولى للتلازم الفصل المستنقح ولا يخفى أن قوله
وناطقا يحتمل تقديره معطوف على رسولا وهو أحد طرق التضمن فى الأسماء كما قدر والرفق الى نساكم
بالرفق والافضاء ويحتمل أن يكون صفة رسولا والحال فيه غير ظاهرة ووجهها التخصيص متقاربان
(قوله نصب بدل الخ) بناء على أن محل أن وأن بعد حذف الجار نصب لا غير وعلى تقديره هى الجملة صفة
آية أو مستأنفة فى جواب ما هى وقوله أتدريان لمعنى أخلق ومعنى أقدر أصوره وأبرزه على مقدار معين
قيل وفى هذه المعجزة مناسبة نطقه من غير أب (قوله الضمير للكاف) لم يجمع له لانه لانه الهيشة لا ينفخ
فيها وانما ينفخ فى الجسم المائل والكاف على هذا اسم وهى صفة لمقدر أى شياً مثل هذا الطير ومرجع
الضمير فى الحقيقة الموصوف بها وقد حذف كونها تكون اسماء وعود الضمير عليها غير معهود والمراد
باذن الله كما مر إرادته وتقديره والمسوح العين هو الذى لم يشق بصره ولم يخلق له حذقة وقوله لوهم
الألوهية وفى نسخة اللاهوتية يعنى التى فوهمها التصارى ولذا ذكرها أيضاً فى خلق الطير وهذا بناء على
تعلقه بأحيى وقيل انه متعلق بجميع ما قبله قبل وكون ابراء الأكمة من جنس أفعال البشرية نظراً وليس
بشئ وقوله التى لا تشكون فيها إشارة الى وجه تخصيص الانباء بأحوالهم لتيقنهم بها فلا يئس لهم شبهة
وفسر المؤمنين بما ذكره على أنه من مجاز المشاركة لانهم المحتاجون للآية أو معنى المصدق أى الذى
لا يعاند ويكذب وقوله على الوجهين أى اللذين سبق ذكرهما فى تفسيره ورسولا (قوله مقدر بإضماره)
أى الجار والمجرور مقدر بإضمار وجئتكم لاحل فهو من عطف الجملة على الجملة وقوله أو مردود أى
معطوف على بآية من قوله جئتكم بآية لانه فى معنى لا ظهر لكم آية ولا حل لكم الخ فلا يرد أنه لا يصح
عطف المفعول له على المفعول به وعطفه على مصدقنا لأنه مما يجعلا ما من باب واحد وان كان الأول
حالا والثانى مفعولاً وقيل لا بد فيها كلها من تقدير جئتكم إذ لا يعطف نوع من المفعولات على نوع
آخر وما ذكره بناء على الظاهر المتبادر (قوله أى فى شريعة موسى الخ) قيل أو ما حرمه علماءهم
نهيها أو خطأ فى الاجتهاد والترتب شحم رقيق يغشى الكرش والاعماء وقوله والسمك المراد به بعض
أنواعه فانهم لم يحرموه مطلقاً ولما كان عيسى صلى الله عليه وسلم مأموراً بالعمل بالتوراة وشريعة
موسى عليه الصلاة والسلام أشار الى أن نسخ بعضها لا ينافى ذلك إذ لم تبطل شريعته كما أن نسخ بعض
بعض القرآن لا يسلطه وقوله فان النسخ الخ أى هو بيان لانها من الحكم الأول لا رفع وإبطال له كما مر
وتقرر فى الأصول (قوله أى جئتكم بآية أخرى الخ) أى فالمراد بآية على هذا العلامة لا المعجزة

الله راطبون ان الله ربى وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) أى جئتكم بآية أخرى أهمها ربكم وهى قوله ان الله ربى وربكم فانه لا يرد
دعوة الحق المجمع عليهم فيما بين الرسل الفارقة بين النبى والساحر

ليرد أن مثل هذا القول قد يصدر عن بعض العوام بل المراد أنه بعد ما ثبت نبوته بالمجزة كان ذلك القول الصادر عن غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام علامة لنبوته تطمئن به النفوس وقيل حصول المعرفة والتوحيد والاهتداء للطريق المستقيم في الاعتقادات والعبادات عن نشأ في قوم بدلووا حرقوا من خوارق العادة (قوله أوجبتمكم بآية على أن الخ) قيل هذا الظاهر على القراءة بفتح الخ فكان ينبغي ذكرها كما في الكشاف وإن كانت شاذة وليس بواردها لأنه على الكسرة قبله أقول محذوف بدل من آية أي قولي أن الله وبه صرح المصنف رحمه الله فقال وهي قولي فالاعتراض غفلة عما أراده وعلى الفتح فهي بدل من آية (قوله والظاهر أنه تكبر أقوله الخ) أي أنه معطوف على جئتكم الأول وكر ليعلق به معنى زائد وهو قوله إن الله في الخ أو الاستيعاب كقوله فارجع البصر كرتين ويؤيد قوله جئتكم بآية بعد أخرى فيقدر ما يناسب الآيات السابقة من كونه مولودا بغير أب وتكلم في المهد واليه الإشارة بقوله مما ذكرتم لكم والخمهم هو قوله فاتقوا الخ وقوله لما جئتكم بكسر اللام وتخفيف الميم ويجوز الفتح والتشديد والتوحيد من الحصر المستفاد من تعريف الطرفين والجمع بين الأمرين لأن الصراط المستقيم الاعتقاد الحق والعمل الصالح كما مر (قوله قل آمنت بالله الخ) هو من حديث أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما عن سفيان الثوري أن رجلا قال يا رسول الله مررت بأمر في الإسلام لا أسأل عنه أحدا بعدك قال قل آمنت بالله ثم استقم والتفسير به لأنه قدم الإيمان كما قدم قوله إن الله ربي هنا ثم عقبه بما يشمل الاعتقاد والعمل (قوله تحقق كفرهم عنده الخ) يعني أن الإحساس استعراضا متعارفا تبعية للعلم بلا شبهة إذ الكفر لا يهين وأما أوله بأحسن آثار الكفر فليس بذلك (قوله ملجئنا إلى الله الخ) لما كان النصر لا يتعدى إلى جعله سالما من البناء والمعنى من ينصرف حال كوني ذاهبا إلى الله أو ملجئنا إلى الله فالقصد طلب النصرة لرسوله صلى الله عليه وسلم في دينه فلذا فسره نحن أنصار الله بأنصار دينه وقوله وأضامنا إليه أي ضامنا أنفسنا إليه وهي متعلقة به بتضمين الإضافة وكونها بمعنى مع أوفى أو اللام مذكورة في بعض كتب النحويين قبل عليه أن المصريح به فيها لام الاختصاص نحو الأمر المكن لا التعليل وفي تفسير القراء أن الخامة تكون بمعنى مع إذا ضم شيء إلى آخر نحو الذود إلى الذود أبل أي إذا ضمته إليه صار أبلا لأن الارتفاع يقول قدم ومعه مال ولا تقول واليه وكذا نظائر وهو كلام من ذاق طعم البلاغة ولذا ضمه المصنف وفي الكشاف في سورة الصف أن إضافة أنصاري للام لا بسبب أي من حزبي ومشاركتي في توبه لي نصرة الله تعالى ليطابق جوابهم نحن أنصار الله ولا يصح أن يكون معناه من ينصرف مع الله لعدم المطابقة وتابعه المصنف رحمه الله هناك وقد صرح هنا بخلافه وعدم المطابقة غير مسلم إذ نصرة الله ليست على ظاهرها خلافا من تأويل أو اضمارا بل تظهر به المطابقة وهو ظاهر أن تدبر (قوله حوارى الرجل الخ) حال الكفر ما في قوله صلى الله عليه وسلم الزبير حوارى الحوارى الناصر وهو لفظ مفرد منصرف وقال الزجاج حوارى منصرف لأنه منسوب إلى حوار وليس كجاني وكراسى لأن واحدا جاني وكراسى وقد وقع مصر وفاقى غير موضع ومثله الحوارى وهو الـ شير الحيلة فن قال معنى قول المصنف خالصته أي جماعته الخالصة الاختصاص به نسب إلى الحوار وهو البياض فاطلق الحوارى على الخالص وجمع على حوارى ككرسى وكراسى وجعله التقاربا في مفرد أو لانه من تغييرات النسب وكأنه دعاه إليه اطلاقه على الواحد ويصح أن يكون منقولا من الجمع إلى الجنس بتزليل الواحد الكامل في الخلوص منزلة جماعة قد خطب خطبوا لأن ما ذكره التحرير فيه نظر لأن الألف إذا زيدت في النسبة وفيرت بها تحققت البياض في الأفصح في أمثلة الحوارى بخلافه والحوار البياض مطلقا ومنه الحوار العيز وأما إذا وصفت به العيز فعني آخر والحضريات نساء الحضرة يعني المدن والقرى ويغلب فيهن البياض لعدم البروز للشمس والريح وقوله يلبسون البيض أي الثياب البيض وكون الحوارى القصار صرح به أهل اللغة وهو بلغة الببط حوارى وقيل معناه المجاهد وقيل أنه من حارب عني رجوعهم إلى

أوجبتمكم بآية على أن الله ربي وربكم وقوله فاتقوا الله وأطيعون اعتراض والظاهر أنه تكبر أقوله قد جئتكم بآية من ربكم أي جئتكم بآية بعد أخرى مما ذكرتم لكم والأول لفهميد الخجة والثاني لتقريبها إلى الحكم ولذلك رتب عليه بالفاء قوله تعالى فاتقوا الله أي لما جئتكم بالمجرات الظاهرة والآيات الباهرة فاتقوا الله في مخالفة وأطيعوني فيما أدعوكم إليه ثم شرع في الدعوة وأشار إليها بالقول الجملي فقال إن الله ربي وربكم إشارة إلى استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحق الذي غاية التوحيد وقال فاعبدوه إشارة إلى استكمال القوة العملية فانه بملازمة الطاعة التي هي الإيمان بالأوامر والالتزام عن المناهي ثم قرر ذلك بأن بين أن الجمع بين الأمرين هو الطريق المشهود به بالاستقامة وتطهير قوله عليه الصلاة والسلام قل آمنت بالله ثم استقم (فلما أحسن عيسى منهم الكفر) تحقق كفرهم عنده بتحقيق ما يدرك بالحواس (قال من أنصاري إلى الله) ملجئنا إلى الله سبحانه وتعالى أو ذاهبا أو ضامنا إليه ويجوز أن يتعلق الجار بأنصاري مضمة معنى الإضافة أي من الدين يضيفون أنفسهم إلى الله في نصرى وقيل إلى ههنا بمعنى مع أوفى أو اللام (قال الحواريون) حوارى الرجل خالصه من الحوار وهو البياض الخالص ومنه الحواريات للحضريات نخلوص ألوانهن عني به أصحاب عيسى عليه الصلاة والسلام نخلوص نيتهن ونفاسه يرتهم وقيل كانوا ملوكا يلبسون البيض استعصمهم عيسى عليه الصلاة والسلام من اليهود وقيل قصارون يحورون الثياب أي يبيضونها قوله وفي الكشاف في سورة الصف نقله بالاعنى اه معصمه

(نحن أنصار الله) أي أنصار دينه (امنا بالله
 واشهد بأننا مسلمون) لتشهد لنا يوم القيامة
 حين يشهد الرسل اقوامهم وعليلهم (ربنا آمنا بما
 أنزلت واتبعنا الرسول) فكتبنا مع الشاهدين
 أي مع الشاهدين بوحدة دينك أومع
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين يشهدون
 لاتباعهم أو أمة محمد صلى الله عليه وسلم فانهم
 شهداء على الناس (ومكروا) أي الذين
 أحسن منهم الكفر من اليهود والنصارى
 من يقتله غيلة (ومكروا الله) حين رفع عيسى
 عليه الصلاة والسلام وألقى شبهه على من قصد
 اغتياله حتى قتل والمكروا من حيث أنه في
 الأصل حيلة يجاب بها غيره إلى مضرة لا يسند
 إلى الله تعالى الأعلى سبيل المقاتلة والازدواج
 (والله خير الماكرين) أقواهم مكرًا وأقدرهم
 على إيصال الضرر من حيث لا يحتسب (أذ
 قال الله) نظرف لمكر الله أو خير الماكرين أو
 المضمحل وقع ذلك (يا عيسى اني متوفيك)
 أي متوفى أجلك ومؤخر لك إلى أجلك المسمى
 عاصمًا بالثمن قتلهم أو قابضك من الأرض
 توفيت مالي أو متوفيك نائمًا اذ روى أنه رفع
 نائمًا ومجئتك عن الشهوات العاتقة من
 الخروج إلى عالم الملكوت وقيل أمانته الله
 سبع ساعات ثم رفعه إلى السماء واليه ذهب
 النصارى (ورافعل إلى) إلى محل كرامتى
 ومقر ملائكتى (ومطهروا لمن الذين كفروا)
 من سوء جوارهم أو قصدهم (وجاعل الذين
 اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة)
 يعلوهم بالحجة أو بالسيف في غالب الأمر
 ومتبعوه من أقر بنوته من المسلمين والنصارى
 وإلى الآن لم يسمع غلبة اليهود عليهم ولم يتفوق
 لهم ملك ودولة (ثم إلى مرجعكم) الضمير
 لعيسى ومن تبعه ومن كفر به وغلب الظاهر
 على الغالبين (فأحكم بينكم فيما كنتم فيه
 تختلفون) من أمر الدين (فأما الذين كفروا
 فاعذبهم عذابًا شديدًا في الدنيا والآخرة
 وما لهم من ناصرين وأما الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات فتوفهم أجورهم) تفسير للحكم
 وتفصيل له وقرأ حفص فيوفهم بالياء

الله (قوله آمنا بالله واشهد الخ) في عطف أشهد على آمنا مع أن بينهما اختلافاً ما يقتضى جواز فيماله
 محل من الأعراب ولا يلزم ذلك هنا لأنه قيل آمنا لأنشاء الإيمان أيضاً وقيل الكتاب كناية عن تنبيهم
 على الإيمان في الخفاة والظاهر أن المراد إجماع ذلك وقدره لنا في صحائف الأزل أو أدخلنا في عداد
 اتباعهم وهذا على تفسيري الشاهدين وعلى الأخيرة فتعريفه للعهد وطولهم أن يـ ووفوا من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم المعروفين بالشهادة على الناس فلا يرد تضعيفه بأنه لا قرينة على ذلك التخصيص
 على أنه كما نقلوه تفسير ابن عباس رضى الله عنهما وخيله بكسر النون المججمة أن يتبع المرء مستترا حتى يقتله
 خفاء وهو لا يدري (قوله ومكروا الله حين رفع الخ) أي المراد بمكر الله ما ذكر وذكر أن المـ لا يطلق
 على الله إلا بطريق المشاكاة لانه منزوع عن معناه غير محتاج إلى حيلة وهو المراد بالمقاتلة والازدواج
 فلا يقال مكر الله ابتداء وكذا قاله العنق في شرح أصول ابن الحاجب وأورد السيف الأبهري عليه
 قوله تعالى أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله فإنه أطلق عليه ابتداء من غير مشاكاة ونقل عن الامام أن
 المكر يصل المكره إلى الغير على وجه يخفى فيه وأنه يجوز صدوره عنه تعالى حقيقة وقد ذهب إليه
 طائفة وقالوا انه عبارة عن التدبير المحكم فليس يمتنع عليه (قلت) يؤيده قوله والله خير الماكرين
 فإنه يعد المشاكاة وأما جوابه عن الآية المذكورة بأنها من المشاكاة التقديرية كافي قوله تعالى صبغة
 الله فلا يخفى ما فيه (قوله أقواهم مكر الخ) قيل عليه أنه لا يستفاد من النظم والمفيدة أشد الماكرين
 أو أقواهم فينبغي أن يفسر بأن مكره أحسن وأوقع في محله لبعده عن الظلم ولا يخفى أن الخبرية في معنى
 تقتضى زيادته وهو المكر هنا فالخبرية فيه ما ذكره تفسير المصنف أنسب بالمراد وهو التهديد (قوله ظرف
 لكـ الخ) قد مر لانه أولى اذ لا يظهر وجه تقييد رقة مكره تعالى بهذا الوقت ولو قدر اذ كـ كما
 في أمثاله لم يعد (قوله أي مـ متوفى أجلك ومؤخر لك الخ) لما كان ظاهراً مخالفاً للمشهور والمهـ مرجح به
 في الآية الأخرى وأوله بوجوه الأول أنه كناية عن عصمته عن الأعداء وما هم فيه من الفتنة لانه يلزم
 من استيفاء أجله وموته حقت نفسه ذلك أو قابضك من الأرض من توفى المال بمعنى استوفاه وقبضه
 وقوله ما لم يحتمل ما أن تكون موصولة وتولى صلته ويحتمل أن تكون كلمة واحدة أو المراد بالوفاة هنا
 النوم لانهما أخوان ويطلق كل منهما على الآخر لانه رفع كذلك رفقا به وأما أنه أريد بالموت والوفاة
 موت القوى الشهوانية العاتقة عن إيصاله بالملكوت فبعد لأن اسم الفاعل لا يناسبه وقوله إلى محل
 الخ إشارة إلى أن إلى على تقدير مضاف أي إلى سمائي وتطهير من الكفرة أمانته بعد عنهم بالرفع أو
 انماؤه عن قصدهم بجهلهم أو بجعلهم معاهم كأنه نجاسة وبما قرأناه سقط ما قيل انه يتبع فيه الرحمنى
 في أن المقول لم يأت بأجله كما هو مذهب المعتزلة (قوله يعلوهم بالحجة أو بالسيف الخ) يريد أن الفوقية
 رتبة لا مكانية وقوله ومتبعوه من أقر بنوته من المسلمين والنصارى فإن أريد بالنصارى من آمن به قبل
 مجيئنا صلى الله عليه وسلم ونسخ شريعته فهو ظاهر وإن أريد المطلق فلا ضير في غلبتهم على غيرهم من
 الكفرة مع غلبة المسلمين عليهم وقوله وإلى الآن الخ ظاهر في الثاني (قوله الضمير لعيسى الخ)
 ويحتمل أنه لمن اتبع وكفر فقط فهو التفات من الغيبة إلى الخطاب لادلالة على شدة ارادة إيصال الثواب
 والعقاب لدلالة الخطاب على الاعتناء (قوله تفسير للحكم وتفصيل له) قال التحرير اعترض بأن
 الحكم مرتب على الرجوع إلى الله بالمعاد وهو في القيامة فكيف يصح تفسيره بالهذاب في الدنيا وأجيب
 أولاً بأن المقصود التأييد وعدم الانقطاع من غير نظر إلى خصوصهما كقوله خالذين فيها مادامت
 السموات والأرض وثانياً أن المراد بهما المعنى الأقوى أي أولاً وآخره وهو بعيد جداً وثالثاً أن المرجع
 أعـم من الدينى والآخرى وكونه بعد جعل الفوقية الثابتة إلى يوم القيامة لا يوجب كونه بعد
 ابتداء يوم القيامة وعلى هذا فتوفية الأجور أيضاً تنوارل نعيم الدارين وقوله فيما كنتم فيه نبوة
 عنه أو المعنى أحكم بينكم في الآخرة فيما كنتم تختلفون فيه في الدنيا ورابعاً بأن عذاب الدنيا

هو الفوقية عليهم والمعنى أضمر الى عذاب الفوقية السابقة عذاب الآخرة وفيه بعد اذ معنى أعذب
 في الدنيا والآخرة ليس الاثنى أفعل عذاب الدارين الآن يقال إيجاد السهل لا يلزم أن يكون بإيجاد كل
 جزء فيجزو أن يفعل في الآخرة تعذيب الدارين بأن يفعل عذاب الآخرة وقد فعل في الدنيا عذاب
 الدنيا فيكون تمام العذابين في الآخرة وقيل لا يعد أن يتعلق قوله في الدنيا والآخرة بشدة تشديد الامر
 الشدة وهذا وان ارتضاء بعض الفضلاء واستظهر ولا يخفى ما فيه وقوله تقرير لذلك أى للحكم المفصل بأنه
 جار على الحكمة والعدل ثم ان تفصيل المجهل باعتبار وصفي الايمان والكفر واعطاء كل ما يليق به بضمير
 الغائب العائد الى الموصوف اشارته الى عليه الوصفين هل هو التفات من الخطاب الى القبيبة فيه
 تردد بناء على أن الثاني هل يكنى في عهده التفاتا لولاين الخطاب لما هو في ضمن أمر شامل له ولا بد أن
 يكون مقصودا بالذات الظاهر الثاني (قوله الى ماسبق) يشير الى وجه افراده وتذكيره وقوله على أن
 العامل معنى الاشارة لا الجار والمجرور لأن مثله لا يجوز تقدمه على عامله المعنوي وقوله وأن يتصب
 يعنى ذلك (قوله المشتغل على الحكم أو المحكم الخ) ان كان الحكم بمعنى المحكم المتقن نظمه بناء
 على أن فعلا لا يكون بمعنى مفعول كما مر والذ كر معنى القرآن فظاهر وان كان بمعنى صاحب الحكم فاستعماله
 لما صدر عنه مما اشتمل على حكمته اما استعارة تبعية فلفظ حكيم أو اسناد مجازي بان أسند اليه ما هو
 لمسيبه وصاحبه واما استعارة ممكنية وتخييلية بأن شبه القرآن بنطاق بالحكمة وأثبت له الوصف بحكيم
 تخيلا وقد صرح به في الكشف هنا وأفاد الطيبي رحمه الله أن ما ذهب اليه السكاكي من رد الاسناد
 المجازي الى الممكنية سبقه اليه غيره فلا اعتراض عليه كما ظن وشبهة ذكر الطرفين حينئذ وارادة قتاتل
 دفعها وتفسير الذ كر الحكيم باللوح المحفوظ لا شتماله عليه (قوله أى شأنه الغريب الخ) يعنى أن المثل
 هنا ليس هو المستعمل في التشبيه والكاف زائدة كما قيل بل يعنى الحال والصفة الجسيمة كما مر تحقيقه
 في البقرة يعنى صفة عيسى عليه الصلاة والسلام كصفة آدم صلى الله عليه وسلم في خلقه من غير أبوين
 (قوله بجملة مفسرة للتمثيل الخ) في الكشف فان قلت كيف شبهه وقد وجد هو غير أب ووجد آدم
 غير أب وأتم قلت هو مشبه في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيه به لأن
 المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولأنه شبه به في أنه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في
 ذلك نظيران ولان الوجود من غير أب وأتم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب فشبه الغريب
 بالأغرب ليكون أقطع الخصم وأحسم لمادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما استغربه انتهى جعل عيسى
 عليه الصلاة والسلام مشبها لانه المقصود في المقام والا فله وود للتشابه يعنى أن جملة خلقه مفسرة لشبهه
 فاما أن تكون مبنية لوجه الشبه والمشتراك بينهما الخروج عن العادة وعدم استكمال الطرفين أو هو
 لبيان أن المشبه به أغرب فيكون أتم وأكمل كما هو شأن التشبيه والمصنف رحمه الله جعله يائنا لوجه الشبه
 ضمنا وعدوله عن الاختصار على المشترك بينهما لما ذكر لانه أغرب وأقطع لمادة الشبهة ومن لم يدرك معزاه
 ظنه خلط بين الوجوه وأنه كان عليه أن يقول لما فيه الشبه والشبه جمع شبهة وقطع مادة الشبهة أبلغ من
 قطع الشبهة مع ما في الختام من مناسبة المقام لان الابوين مادة النسل (قوله والمعنى خلق قاله من
 التراب) فسر الخلق بذلك وقول كن بانثانه بشر انحصار الكلمة ثم وحل يكون على حكاية الحال لان
 المقام يقتضى كن فكان ويصح أنه مستعمل بالنظر لما قبله وهو قوله كن وقد تقدم تحقيقه وأنه تمثيل
 ومن جملة على ظاهره جعل التأخير والتراخي في الاخبار وما قيل ان المصنف رحمه الله جعله في البقرة
 كناية عن الخلق دفعة بلامادة وسبب وما هنا يخالفه ليس بشئ لان معناه كما قرره سرعة اليجاد وعدم
 المادة انما تستفاد من المقام والتعبير بالابداع (قوله خبر محذوف أى هو الحق) ضمير هو راجع
 الى البيان والقصص المذكور سابقا ومن ربك حال من الضمير في الحق وقدمه لانه أولى من جعله مبتدأ
 ومن ربك خبره اذ المقصود الدلالة على كون عيسى صلى الله عليه وسلم مخلوقا كآدم صلى الله عليه وسلم

(وا لله لا يجب الظالمين) تقرير لذلك (ذلك)
 اشارة الى ماسبق من نبأ عيسى وغيره وهو
 مبتدأ أخبره (تلاوه عليك) وقوله (من
 الآيات) حال من الهاء ويجوز أن يكون
 الخبر وتلاوه حالا على أن العامل معنى الاشارة
 وأن يكون ناخبرين وأن يتصب بمضمر يفسره
 تلاوه (والذكر الحكيم) المشتغل على الحكم أو
 الحكيم المعنوع من طريق الخلال اليه سيدي به
 القرآن وقيل اللوح (ان مثل عيسى عند الله
 كمثل آدم) أى شأنه الغريب كشأن آدم
 (خلق من تراب) جملة مفسرة للتمثيل مدينة
 لاله الشبه وهو أنه خلق بلا أب كما خلق آدم من
 التراب بلا أب وأتم شبه حاله بما هو أغرب منه
 انحصار الخصم وقطع الموات الشبه والمعنى
 خلق قاله من التراب (ثم قال له كن) أى
 أنشأه بشرا كقوله ثم أنشأنا مخلقا آخر وقد
 تكوينة من التراب ثم كونه ويجوز أن يكون
 ثم تراخي الخبر لا الخبر (فيكون) حكاية حال
 ماضية (الحق من ربك) خبر محذوف أى هو
 الحق وقيل الحق مبتدأ ومن ربك خبره أى
 الحق المذكور من الله تعالى

(فلا تكن من الممتريين) خطاب للنبي صلى الله عليه (٣٢) ودل على طريقة التمهيد لزيادة الثبات أو لكل سامع (فمن حاجك) من النصارى (فيه) في عيسى

(من بعد ما جعل من العلم) أى من البينات
الموجبة للعلم (فقل تعالوا) هلموا بالراى
والعزم (ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونسائكم
وانفسنا وانفسكم) أى يدع كل منا ومنكم
نفسه وأعزة أهله وأصدقهم بقلبه الى المباحلة
ويحمل عليها وانما قدمهم على النفس لان
الرجل يحاطر بنفسه لهم ويحارب دونهم (ثم
يتنهل) أى يتباهل بأن تلعن الكاذب مفا
والبهله بانضم والفتح اللعنة وأصله التلثم من
قولهم أبهلت المساقاة اذا تركتها بلاصرار
(فجعل له) انت الله على الكاذبين (عطف فيه
بيان روى أنهم لم يدعوا الى المباحلة قالوا
حتى تنظروا فلما تخجلوا قالوا للعقاب وكان ذا
برأهم ما ترى فقال والله لقد عرفت نبوته
ولقد جاءكم بالفصل فى أمر صاحبكم واقه
ما بهل قوم نبيا لا يهلكوا فان أبيت الالف
دينكم فوادعوا الرجل وانصرفوا فأثروا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد غدا محتضنا
المسين أخذوا بيد الحسن وقاطم فغشى
خلفه هم وعلى خلفها وهو يقول اذا أنا
دعوت فأقموا واقفوا أسقفهم بامعشر
النصارى الى لارى وجوها لوسألو الله أن
يزيل جبالا عن مكانه لازله فلا تباهلوا فتهلكوا
فاذعنوا الرسول لقله صلى الله عليه وسلم وبذلوا
له الجزية أثنى حله حمراء وثلاثين درعاً من
حديد فقال عليه الصلاة والسلام والذي
نفسى بيده لو تباهلوا المسجوا قرده وخناذير
ولا صطرم عليهم الوادى ناراً ولا سأم الله
نجران والله حتى الطير على الشجر وهو دليل
على نبوته صلى الله عليه وسلم وفصل من أقى
هم من أهل بيته (ان هذا) أى ما قص من تباهل
عيسى ومريم (لهو القصر الحقيق) بجملة تباهل
خبران أو هو فصل يفيد أن ما ذكره فى شأن
عيسى ومريم حق دون ما ذكره وما بعده خبر
واللام دخلت فيه على الفصل لانه أقرب الى
المبتدأ من الخبر وأصلها أن تدخل على المبتدأ
(وما من آله الا الله) صرح فيه بمن المزيده
للاستغراق تأكيد كيد الرد على النصارى فى
تمثيلهم (وان الله له والعزير الحكيم) لا بأسوا

هو الحق لا ما يزعمه النصارى وتطبيق كونهم ما مبتدأ وخبر على هذا المعنى لا يصح الا بشكاف أن الحق
من الله كل حق أو جنسه ومن جملة هذه الشأن أو المراد بالحق ما ذكره فغيره لا عهدا من قوله
من بعد ما جاء من العلم وفق به كما أن فلا تكن من الممتريين أو وفق بالحق وحل العلم على البينات الموجبة
للعلم اما حقيقة لانها نوع من العلم أيضاً وبجواز القرينة عليه ذكر الحاجة المقضية لادلة وحل تعالوا
يعنى هلموا وأقبلوا على الاقبال بالراى والعزم لا بالجسد لظهور أنه المراد (قوله) خطاب للنبي صلى الله
عليه وسلم (الخ) التمهيد الاشارة يقال هيجه ومهاجه وهو كقوله ولا تكونن من المشركين وفائدته أنه اذا
سمع صلى الله عليه وسلم مثل هذا الخطاب حركه أربحيته فكان يقينه نوراً على نور وغيره اذا سمعه ينزجر
لانه صلى الله عليه وسلم مع جلالة اذا خطب به فذلك يفيد معنى كونه خطا بالكل سامع أى
اكل من يقف عليه ويصلح للخطاب فلا جمع فيه بين الحقيقة والجواز كما قوهم (قوله) أى يدع كل منا ومنكم
(الخ) أعزة جمع عزيز وأصدقهم بقلبه يعنى أحبهم وأقربهم اليه ويحمل عليها أولئك أيضاً بأن يدعوا لغير
ايضا والاصل فى البهله اللعنة والدعاء بها ثم شاع فى مطلق الدعاء كما يقال فلان يتنهل الى الله فى قضاء
حاجته وكشف كربه هذا ما قاله الزمخشري وقال الراغب رحمه الله بهل الشيء والبعبع اهما له وتخليته ثم
استعمل فى الاسترسال فى الدعاء سواء كان لغنا أو لا وانما فسر به هنا لانه الواقع فيه فينبغي ما اختلاف
قبل والذي عليه أهل اللغة ما ذكره الراغب رحمه الله تعالى قال ابن دريد

لم أركلموت سوى ما بهلا * يحسبه مدعيه وهو مستدك

وقوله وانما قدمهم الخ يعنى أنهم أعز من نفسه ولذا يجعلهم اقدأهم فلذا قدم ذكرهم اهتماماً به وقوله
أى يتباهل اشارة الى أن الافعال هنا بمعنى التماثل وتماثل واقعت عمل أخوان فى مواضع كثيرة
ككاتبين وواو تجاوروا واشتوروا وتشاوروا وقوله والبهله الخ وهو معنى ما مر عن الراغب وصرار
مكسورا همه لا خط يشد على خلف الناقلة لا يرضعها فاصبها واحدث المباحلة مخترج فى الدلائل
عن ابن عباس رضى الله عنهما وقوله عطف فيه بيان أى أنه عطف على يتنهل عطف المفصل على الجملة
(قوله) فلما تخجلوا أى خلا بعضهم ببعض والعاقب من يخلف السيد والامير وقوله بالفصل فى أمر
صاحبكم يعنى القول الفاصل بين الحق والباطل فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام اذ لم يجعه له اله
ولا كاذبا بل عبدا لله ونبه صلى الله عليه وسلم وقوله فان أبيت الالف دينكم استثناء مفترغ لما فى أى من
معنى التقي والمواصلة المصالحة والتأريكة ومحتضنا يعنى أخذها تحت حضنه والاستقف يضم الهمز
والضف وتشديد القاء خبر النصارى وعالمهم معزب على الصحيح وقوله نأذعوا يعنى أطاعوا وانقادوا
وثم الاذعان بمعنى الادراك فليس من كلام العرب (قوله) وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم
(الخ) أى الحديث المذكور دليل لا عترافهم وامتناعهم من مباہلته وعلمهم بنبوته وأما فصل آل الله
والرسول فالتمهيد لا يحتاج الى دليل (قوله) بجملة تباهل الخ) البهله اما المصطلح عليه أو بمعنى
الجموع وهو فى قوله أو هو مراد به لفظة والتقابل بين الفصل وكونه ميتدأ بناء على أنه لا محمل له من
الاعراب وقوله يفيد الخ أى يفيد القصر الاضافى كما يفيد تعريف الطرفين وذهب النحوي الى أنه
للقصر والتأ كيد لولم يكن فى الكلام ما يفيد وان كان كما هنا فهو مجرد للتأ كيد وما ذكره
المصنف رحمه الله اوجه ثم أفاد أن أصل اللام الدخول على الميتدأ ولذا سميت لام اليتدأ لكتم
فصلقت لتلاي جمع حرفاً كيد وزيادته من لتأ كيد كما هو شأن الصلات وقد فهم أهل اللسان أنها لتأ كيد
الاستغراق المقهور من النكرة المنغصة لاختصاصها به فى الاكثر وقد توقف بعضهم فى وجه اخذ
الكلمات المنزلة لتأ كيد بأى طريق هى فلم اليست وضعية وأجلب بأنما ذوقية يعرفها أهل اللسان
وهو حواله على مجهول وقوله دخلت فيه الخ أى التزم ذلك مع أنه لا مانع من دخولها على الخبر لقربه
منه لفظاً ومعنى قبل وعلم من كلامه أن ما من رجل أقوى من لارجل وفيه ما مر (قوله) لا بأسوا

(الخ) القدرة التامة هي معنى العزة اذ هي بمعنى القلبة المقتضية لها والتامة والبالغة بمعناها أي
 البالغة الى النهاية من صيغة المبالغة وفي الاهمية وقع بدله في نسخة الالوهية وأقم سواه للتأ كيد إشارة
 الى مدلول الفصل فلا يقال انه لا فائدة في ذكره ولما كان المراد منه هذا وما قبله حصر الالوهية فيه
 ردًا على النصارى قصر افراد لانه تذييل لما قبله علم أن ما قبل ان الفصل والتعريف ليس للحصر اذ
 الغالب على جميع الاغيار لا يكون الا واحد فيلغو القصر فيه الا أن يجعل قصر قلب والمقام بأياه
 خبط وخط واليه أشار بقوله ليشركه الخ فافهم (قوله وعيد لهم الخ) في الكشف وعيد لهم
 بالعذاب المذكور في قوله زدنهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون فاللام في المفسدين للعهد
 يعني فان تولوا فان الله يذهبهم العذاب الذي تعرفوا واشترى حق المفسدين وهو العذاب المضاعف
 والمصنف رحمه الله لم يره ظاهرا من النظم فجعل الوعيد باعتبار وصفهم بالفساد ووضعهم في المضمير
 اذ علم بذلك أن يجازى عليه كما مر وفي تركيبة تسامح لان قوله المؤدى لا يصح صناعة أن يكون صفة
 لافساد النكرة ولا للذين والاعتقاد معنى لا بتقدير المؤدى فساد فحذف المضاف وقام الضمير
 مقامه فارتفع واستتر وبقية رجوعه له بعد تعلق الافساد به وأما جعل افساد للذين من قبيل لا يأبالك
 ونحوه فتكلف وقوله بل الى الخ حذف فيه المعطوف عليه بالواو والتقدير بل الى فساد النفس والى
 فساد العالم وحذف لدخوله في العالم ولم يستغن به لانه لا يلزم من فساد فساد جميع أجزائه ومثله
 كثير في كلامهم (قوله بيم أهل الكتابين) جزم به لانه الظاهر من غير حاجة الى التخصيص وقوله
 لا يختلف الخ بيان معنى الاستواء وقوله فيفسرها ما بعدها يعني أنه بدل من كلمة مبين للمبطل منه وهو وضع
 له لاشتماله على التصريح به لان أن تفسيره لان ذلك الواضع معنى القول دون حروفه اذ هي ناصبة
 والتفسيرية لا تعمل وفسر قوله لا تشرك بنبى الاستحقاق ليكون تأسيساً كثر فائدة (قوله يريد به
 وفد نجران) هم نصارى قدم وفدهم ستون راكبا فظنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده
 وأزانت فيه هذه الآيات فلما حجهم أمرهم أن يجيبوا أو يباهوا لوافطابوا المبالغة ثم نشأ ورواقتال
 بعضهم أنه نبى وما ياهل نبى قوما انزل بهم العذاب فأطبعوه في الجزية فأطعموهم أول من أذاع
 سنة تسع أو عشر وأشرافهم أربعة عشر أعلمهم أبو حارثة وقد اعترف بدين الاسلام وقال أعلم أنه نبى
 ولكن ملوك الروم شرفونا وأمدونا بأموالهم فتحن على دينهم والقصة مفصلة في السير واعلم أن المبالغة
 مشروعة ولها شرطان أحدهما أن لا يضرها بعض الفقهاء (قوله ولا تقول عزير ابن الله الخ) يعني لا تجعل بعض
 البشر رباً ومعبوداً فضمير الناس للامكن وان أمكن حتى يشمل الاصنام لان أهل الكتاب
 لم يعبدوها وفي التعبير بالهض نكتة لا إشارة الى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكون رباً وفيه وجه آخر
 وهو أن المراد باتخاذهم أرباباً اطاعتهم فيما يحلون ويحرمون كقوله تارة اتخذوا أربابهم ورهبانهم
 أرباباً من دون الله واليه أشار بقوله روى الخ فان قلت هم جعلوهم شركاء لا آلهة دون الله قلت هو
 لتنبيه على أن الشرك لا يجامع الاعتراف بربوبية تعالى عقلاً وقوله هو ذا الضمير هو لا لاخذ بقوله هم
 وذلك للإشارة إلى عبوديتهم أو معناه أن اتخاذ الاحبار والرهبان أرباباً ذاك أى اطاعتهم في
 التحليل والتحريم وهذا الحديث أخرجه الترمذى وحسنه وقوله لان كلامهم الخ كذا وقع في الكشف
 فقالوا بعضنا خبرنا وبشر مثلنا بدل منه أو خبر بعد خبر وفيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة لتأويلها
 بالمعرفة اذ معناه المسيح بعضنا وعزير بعضنا أو بعضنا خبر مبتدأ محذوف والجملة خبران (قوله أى لزمكم
 الجملة الخ) يعني فان تولوا عن موافقتكم فيما ذكر كما اتفق عليه الكتب والرسول بعد عرضه عليهم فاعلموا أنهم
 لزمهم الجملة وانما أبو اعناد افقوا لهم أنصفوا واعترفوا وأقرأوا بأنا على الدين الحق وهو نبيهم أو هو
 تعريض لانهم اذا شهدوا بالاسلام لهم فكانهم قالوا انالسا كذلك والاطوار المنافية للالهية كونه
 مولودا متروفي الخ وما يحل عقدهم أى ما عقدوه وورع في عقولهم القاصرة وتوله أن مثل عيسى الخ

يساويه في القدرة التامة والبالغة
 المبالغة ليشرك في الاهمية (فان تولوا فان
 الله عليهم بالمفسدين) وعيد لهم ووضع المظهر
 موضع المضمير ليدل على أن التولى عن الحج
 والاعراض عن التوحيد افساد للدين
 والاعتقاد المؤدى الى فساد النفس بل والى
 فساد العالم (قل يا أهل الكتاب) بيم أهل
 الكتابين وقيل يريد به وفد نجران أو هو والمدينة
 تعالوا الى كلمة وايننا وينتكم لا يختلف فيها
 الرسل والكتب ويفسرها ما بعدها (الأنبياء
 الا الله) أى فوحده بالعبادة وتخلص فيها
 (ولا تشرك به شيئا) ولا تجعل غيره شركا
 في استحقاق العبادة ولا تراهم أهلاً لان يعبد
 (ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله)
 ولا تقول عزير ابن الله ولا المسيح ابن الله
 ولا تطيع الاحبار فيما أحد قوامن التحريم
 والتحليل لان كلامهم بعضنا بشراً مثلنا روى
 أنه لما زلت اتخذوا أحبارهم ورهبانهم
 من دون الله قال عدى بن حاتم ما كان عبدكم
 يارب رسول الله قال ليس كانوا يحلون لكم
 ويجزون فتأخذون بقولهم قال نعم قال
 هو ذا (فان تولوا) عن التوحيد (فقولوا
 شهدوا بأنا مسلمون) أى لزمكم الجملة
 فاعترفوا بأنا مسلمون دونكم أو اعترفوا
 بآلهم كافرين بما نطق به الكتب وتطابقت
 عليه الرسل (تنبيه) انظر الى ما راعى في
 هذه القصة من المبالغة في الارشاد وحسن
 التدرج في الججاج بين أولأحوال عيسى
 وماتعاور عليه من الاطوار المنافية للالهية
 ثم ذكر ما يحل عقدهم ويزج شبهتهم

وقوله بنوع من الاعجاز أى اظهار عجزهم عن المباحلة العلمهم بأجابة دعائه عليه الصلاة والسلام أو المراد
بالاعجاز الاعلام الغيب وهو أنهم لا يفعلون ذلك ولذلك دعاهم صلى الله عليه وسلم له وقوله لم يجد يعنى
لم يند من الجدوى يعنى العلية (قوله تنازعت اليهود والنصارى الخ) هكذا أخرجه ابن جرير رحمه
الله وليس فيه أنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كفى الكشف فلذا عدل عنه المصنف
رحمه الله فلا حاجة الى التوفيق بأنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن أجابهم بما يرضوه
(قوله والمعنى الخ) ضمير عليهم مالم يوديه النصرانية والمراد على واحدة منهم وما ذكره من التاريخ
رواية رقت في التمهيد والتيسير وما ذكر في قصة مريم من أن بين العمران ألف سنة وثمانمائة سنة
المقتضى أن يكون إبراهيم عليه الصلاة والسلام قبل عيسى صلى الله عليه وسلم بثلاثة آلاف وبواقفه قول
المنحصرى بين إبراهيم وموسى صلى الله عليه وسلم ألف سنة وبين عيسى صلى الله عليه وسلم
ألفان رواية أخرى فلا يقال انه غفل عما قدمه أو انه سهو من الناسخ وان العبارة وعيسى بعده
بألفين أو انه ظن ضميرينه في الكشف لإبراهيم صلى الله عليه وسلم والظاهر أنهم ادعوا حقيقة أنه منهم
فلذا جمعوها لوجه لو افلاد ادى الى ما قيل ان مدعاهم أن دين إبراهيم يوافق دين موسى لان إبراهيم تبع
موسى وعمل بما في التوراة فكيف يقال انهم ادعوا المحال وأغرب منه دفعه بأنه لو كان الامر كذلك
لما أتى موسى عليه الصلاة والسلام التوراة بل أمر بتبليغ صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله
ما حرف تنبيه الخ) الظاهر أن يقول على حالهم بدل عن حالهم وحرف التنبيه يدخل على الضمير الواقع
مبتدأ اذا كان خبره اسم إشارة قياسا مطردا نحوها أنا ذا وكذا لئلا كيد وقوله حاجبتم جملة الخ
يعنى مستأنفة مبدئة وقيل انها حالية بدليل انه يقع الحال موقعها كنسبها نحوها أنا ذا فاما هذه الحار
لزمة وقوله أنتم هؤلاء الحق فسر به لتظهر فائدة الجمل وأخذ ذلك من اسم الإشارة فانه يستعمل للتحقير
والتمتعص نحو * أبعل هذا بالوحى المتناقص * (قوله وبيان حقاقتكم الخ) في الكشف حاجبتم جملة
مستأنفة مبدئة للجملة الاولى يعنى أنتم هؤلاء الاشخاص الحق وبيان حقاقتكم وقوله عقولكم أنكم
جادلتم فيما لكم به علم عما نطق به التوراة والانجيل فلم تحتاجون فيما ليس لكم به علم ولا ذكره في كتابكم من
دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وكتب عليه الشارح المحقق نظم الكلام ليس على ما ينبغي انتهى
وفيه تأمل فانه اتمان يريد بالنظم النظم القرآنى أو عبارة الكشف وعلى كل حال فلم يلح على وجه كونه
كذلك اللهم الا أن يريد انه اذا كان ينافلا ينبغي عطفه وأن البيان المتعارف فيه أنه يكون لا يفهم
من اللفظ لا لتسكات في التعبير ويمكن ان يقال لا مانع منه ولكونه على النهج الغير المعتاد عطفه نلفاء
البيان فيه وقيل عليه ويحتمل أن يريد بالنظم القرآنى على تفسيره كما عليه المصنف أيضا ان فيه نظرا
لأن ما لهم به علم ان كان خلاف ما جادلوا عليه كما هو الظاهر المفهوم من قوله عناد ايرد عليه أن قوله
تعالى فلم تحتاجون لا ينظم مع السابق لأن انكار غير المنصوص المعلوم دون انكار المنصوص المعلوم
ولا يلائم قوله أو تدعون وروده لأن دعوى ورود ما لم يرد في الكتاب مع الجادلة على الخلاف ليس بمقبول
وان كان ما جادلوا عليه فالجدال في المعلوم المنصوص ليس بسبب الحاقة ولا بلائمه قوله عنادا ويمكن
اختيار الثاني بأن الجدال مع النبي الثابتة بنوته بالآيات الباهرات ولو على المنصوص في كتاب آخر حاقة
لأن ذلك المنصوص يحتمل النسخ والتأويل على ما لا يخفى وقد يختار الاول فالجاءة والجمع بين الجدالين
والجواز من واحد الى اثنين ولا يخفى ما فيه وعدم ملائمته اقوله أو تدعون انتهى (أقول) لا وجه
لهذا لأن الاتيان بالواو إشارة اما الى أنه في معنى الحال أو الامر وكان المراد بما لهم به علم أمر عيسى
وموسى أو نبينا صلى الله عليه وسلم ولما علم لهم به أمر إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأن الاول بينهم
وكا به بين أيديهم بخلاف الثاني بقرينة السياق والسباق ويجادلهم ثم مدعوا ههنا في الباطل
الغير المطابق للواقع فلا يتعلق علم بما جادلوا فيه فالعلم هنا اما بحسب المدعى أو بالنسبة للطرف الآخر

فلم أرأى عناده - م والجا - م مدعاهم الى
المباحلة بنوع من الاعجاز ثم لما عرضوا عنها
وانقادوا بعض الانقياد عاد عليهم بالارشاد
وسلك طريقا سهلا وأزعم بأن دعاهم الى
ما وافق عليه عيسى والانجيل وسائر
الانبياء والكتب ثم لما لم يجدوا أنهم عرض عن
وعلم أن الآيات والنذر لا تغنى عنهم (بأهل
ذلك وقال فقولوا للشهود وأبناهم مسلمون) وما
الكتاب لم يحتاجون في إبراهيم وما
أنزلت التوراة والانجيل الا من بعده
تنازعت اليهود والنصارى في إبراهيم عليه
السلام وزعم كل فريق أنه منهم وترافعوا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فترافعت المعنى
ان اليهودية والنصرانية حدثتا بنزول التوراة
والانجيل على موسى وعيسى عليه السلام
وكان إبراهيم قبل موسى بألف سنة وعيسى
بألفين فكيف يكون عليهما (أفلا تعلقون)
فقد دعوا المحال (ها أنتم هؤلاء حاجبتم
فما لكم به علم فلم تحتاجون فيما ليس لكم
به علم) ما حرف تنبيه مبتدأ وها أنتم هؤلاء
غفلوا عنها وأنتم مبتدأ وها أنتم هؤلاء الحق
جملة أخرى مبدئة للاولى أى أنتم هؤلاء الحق
وبيان حقاقتكم أنكم جادلتم فيما لكم به
علم عما وجدتموه في التوراة والانجيل عنادا
أو تدعون وروده فيه فلم تحتاجون فيما
لا - لم لكم به ولا ذكر في كتابكم من
دين إبراهيم

عنادا واليه أشار المصنف رحمه الله وهو معنى قول الامام في الكيم به علم لم يقصد بالعلم حقيقة وانما
 أراد به أنكم تميزون بحاجته فيما تدعون فكيف تحتاجون فيما لا علم لكم به البتة وهذا من دقائق
 هذا الكتاب فافهمه وأما ما أجاب به فليس بشئ (قوله وقيل هؤلاء بمعنى الذين الخ) هذا مذهب
 الكوفيين ان كل اسم اشارة يكون موصولا والمعنى عليه ظاهر ومذهب غيرهم أنه مخصوص بذاتي نحو
 ماذا صنعت وكون أصلها أنتم أنتم مذهب الاخفش وقيل عليه ان ابدال همزة الاستفهام هاء لم يسمع
 الا في بيت نادر ثم الفصل بالذات ان كان لتوالي الهمزة في الوجه فلا وجه له هنا وهو انما يرد لو كان الفصل بعد
 الابدال (قوله علم ما حاجتكم فيه) في نسخة ما حاجهم فيه والاول هو المطابق لما في الكشف قبل
 في وجه زيادة علم أنه هنا بمعنى حقيقة وكنهه اذ ليس المقصود هنا التميز حتى يذكر علم الحاجة بمعنى
 المجازاة والعقاب عليه كما هو الوارد في أمثاله وقوله وأنتم جعلون به اشارة الى المفعول المقدر وفيه رمز
 الى أن الحاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحاجة لله وهذا مني على أن الحاجة وقعت معه وقدم
 الكلام فيه وقوله تصریح الخ اشارة الى وجه النص وحينئذ قدم مرتبة حقيقة (قوله منقاد الله)
 لما كان الاسلام يختص في العرف بالدين المجدى وهو لا يصح هنا لانه يرد عليه انه كان قبل ذلك زمان
 كثير فكيف يكون مسلم فيه كرون كدعائهم ثم رده وتنصره الردود بقوله تعالى وما أنزلت التوراة
 والانجيل الا من بعده فبرده عليه ما ورد عليهم وبشترك الازام بينهم مفسر وهو هنا بالمعنى اللغوي وهو
 المستعمل المنقاد لطاعة الحق أو بالمرحلان الاسلام يرد بمعنى التوحيد وينصره قوله وما كان من
 المشركين وهو بهذا المعنى يوصف به من كان قبلنا وقد ورد في القرآن بهذا المعنى كثيرا وهذا قال
 الجصاص ان المسلم المؤمن ولو من غير هذه الأمة وفي رسالة السبوطي ان الاسلام مخصوص بهذه الأمة
 وفيه نظر فان قيل قولكم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام على دين الاسلام ان أردتم به الموافقة
 في الاصول فليس محتجا صابدين الاسلام وان أردتم في الفروع لم أن لا يكون محمد صلى الله عليه وسلم
 صاحب شريعة بل مقرر الشريعة من قبله قيل يختار الاول والاختصاص ثابت لان اليهود والنصارى
 مخالفون للاصول في زمانة القوا لهم بالتمثيل واشتركا في غير ذلك أو الثاني ولا يلزم ما ذكرنا من
 أنه تعالى نسخ تلك الفروع بشرع موسى صلى الله عليه وسلم ثم نسخ نبينا صلى الله عليه وسلم بشرع موسى
 بشرعته التي هي موافقة لشريعة ابراهيم عليه الصلاة والسلام فيكون صاحب شريعة مع موافقته
 لابراهيم كذا قال النيسابوري رحمه الله وهو يقتضي أن المراد بكون ابراهيم مسلما انه على ملة
 الاسلام والمصنف رحمه الله لم يرض هذين الوجهين لبعدهما فذهب الى ما ذكرناه سال من القاصد
 (قوله تعريض بأنهم الخ) هذان وجهان الاول أن المراد بالمشركين معناه المطلق فغيره تعريض لهم
 على طريق الكناية الثاني أن المراد بالمشركين أهل الكتاب وأصله منكم فوضع الظاهر موضع المظهر
 للتصريح بأنهم مشركون لما ذكرنا فالظاهر أن يقول أوردناه وهو وجه واحد وهو الاول وترك الثاني لانه
 تكرار مع قوله ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا وفيه نظر (قوله أي أخصهم الخ) أولى أفعال تفضيل
 وأصل معناه أقرب من يليه بلبه وليا ومنه ما في الحديث لا ولي رجل ذكر ويكون بمعنى أحق كما تقول
 العالم أولى بالتقديم والمراد هنا الاول فقوله وأقربهم عطف تفسير (قوله من أمته الخ) عدل عن
 تفسيره بطلق من اتبعه فيكون ما بعده من ذكر الخاص بعد العام لانه أشرف لكونه خلاف
 الظاهر وقوله لموافقته لعله لكونهم أولى وقوله على الاصل اشارة الى أن اتحاد الشريعتين لا يقتضي
 أن يكون الشرع هو الاول لان هذا شرع جديد وان وافق شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما وافق
 قول المجتهد قول آخر حتى لا يلزم أنه مقلد له وشرع مبني للمجهول وقال في أكثر اذ يجب علينا الايمان
 بالقرآن الذي لم يجب عليهم كذا في شرعهم ما لا يجب علينا (قوله وقرئ والنبي بالنصب الخ)
 في عبارته تسمي أي وهذا النبي كما في الكشف وعلى قراءة الرفع هو معطوف على الموصول قبله الذي

وقيل هؤلاء بمعنى الذين وحاجتكم صلته وقيل
 ها أنتم أصلها أنتم على الاستفهام للتعجب
 من حاجتكم فتليت الله منزها وقرأنا فم
 وأبو عمرو ها أنتم حيث وقع بالذات من غير مد
 وورش أقل مدا وقيل بالله من غير ألف
 بعد الهاء والباقيون بالمد والهمز والبرزى بقصر
 المتد على أصله (والله يعلم) علم ما حاجتكم فيه
 (وأنتم لاتعاون) وأنتم جاهلون به (ما كان
 ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا) تصریح بمقتضى
 ما قرره من البرهان (ولكن كان حنيفا) ما تلا
 عن العنائد الزائفة (مسلم) منقاد الله وليس
 المراد أنه كان على ملة الاسلام والاشتركة
 الا لزام (وما كان من المشركين) تعريض بأنهم
 مشركون لا شرأ كهم به عزير والمسيح ورد
 لا دعاء المشركين أنهم على ملة ابراهيم (ان
 أولى الناس بابراهيم) أي أخصهم به وأقربهم
 منه من الولي وهو أقرب (للذين آمنوا)
 من أمته (وهذا النبي والنبي بالنصب الخ)
 لموافقته لفي أكثر ما شرع لهم على الاصل
 وقرئ والنبي بالنصب عطف على الهاء في اتبعوه
 وبالجر عطف على ابراهيم

(والله ولي المؤمنين) ينصرهم ويجازيهم الحسنى (٣٦) لايمانهم (وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّكُمْ) نزلات في اليهود لما دعووا حذيفة

هو خبران وعلى قراءة النصب معطوف على الضمير المفعول والتقدير للذين اتبعوا ابراهيم واتبعوا هذا النبي ويكون قوله والذين آمنوا عطف على قوله للذين اتبعوه وليس بلغوا لشموله لمؤتى أمة موسى وعيسى وغيرهما وعلى الجر هو عطف على ابراهيم أى أن أولى الناس بابراهيم وهذا النبي للذين اتبعوه وفيه انه كان ينبغي أن يثنى ضمير اتبعوه ويقال اتبعوه الا أن يقال هو من باب والله ورسوله أحق أن يرضوه وإضافته النصل بين العامل والمفعول بأجنبي وقوله والذين آمنوا أن كان عطف على الذين اتبعوه يكون فيه ذلك أيضا وان كان عطف على النبي فلا فائدة فيه الا أن يقال انه من عطف الصفات بعضها على بعض فتأمل وقوله ينصرهم الخ لانه شأن الولي فأريد به لازمه وقوله لايمانهم إشارة الى أن عنوان المشتق يقتضى عليه مبدأ الاشتقاق كما مر (قوله ولو بمعنى أن) أى المفتوحة الهمزة المدربة وقدمت الكلام فيه وكونه التثنية وهو مذهب النجاة وقوله وما يخطأهم الخ الاضلال الايقاع في الضلال وهم ضالون فيؤدى ذلك الى جعل الضال ضالا فلذلك أقول الاضلال بما يعود من وباله أى فهو يجازى مرسل أو استعارة أو المراد بأنفسهم أمثالهم المجانسون أهم كما في قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم قيل وهو من الأخبار بالغييب الذى هو أمد وجوه البحار فهو واستعارته أو تشبيهه بتقدير أمثال أنفسهم اذ لم يتم وقدم لم قط وقوله وزره الخ ان على غير الترتيب راجع الى هذين الوجهين (قوله أو بالقرآن الخ) يعنى المراد بآيات الله أتم التوراة والانجيل ويشهدون من الشهادة بما رآه من الاعتراف بحقيقتها وأما القرآن ومعنى تشهدون تشهدون نعت الرسول صلى الله عليه وسلم المذكور في التوراة والانجيل وأما آيات الله جميعا ومعنى تشهدون تعلمون حقيقتها بالاشبهة بنزلة علم المشاهدة وضمير نعتهم لمحمد صلى الله عليه وسلم وأما القرآن (قوله بالتحريف وابرار الباطل في صورته) أى صورة الحق قال الراغب أصل اللبس ستر الشيء ويقال فى المعاني كلبت عليه أمره قال تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل ويقال فى الامر لبسة أى التباس ولا بلبت الامر زاولته ولا بلبت فلا ناخاطبته فتلبسوا بالفتح من لبست الثوب واللباس معنى مع وبالكسر من لبست الشيء بالزنى سترته به وقيل خلطته وبالباء صلتة وكذا فى قراءة التشديد واستشهدوا الاستعمال اللبس وما فى معناه للاتصاف بالشيء والتلبس به بما وقع فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى وغيره عن عائشة رضى الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله إن زوجي أعطاني مالم يعطى فقال المتلبس بما لم يعط كلا بس نوبى زور والمتشبع الذى يرى أنه شبعان وليس به والمراد المتصاف ولا بس نوبى زور هو الذى استعار نوبى بالتجمل به أو يتنكب تقبل شهادة فهو يشهد به زورا ويظهر أنه له وليس له فيتلبس بمجهتى زور ويصير كأنه لا بس نوبى من الزور وفى الفائق المتشبع على معنىين أحدهما المتكافى اسرافا فى الكل وزيادة فى الشبع ليعنى والثانى المتشبع بالشبعان ولا بس به وبهذا المعنى استعير للمتحلى بفضيلة ليست له وشبهه بالابس نوبى زور وهو الذى يزور على الناس ويتنابزى أهل الزهد بإياه وإضافة الثوبين الى الزور على معنى اختصاصهما به من بهمة كونهم ملبوسين لاجله أو أراد أن المتحلى بما ليس فيه كن لا بس نوبى من الزور ارتدى بأحدهما واتزر بالآخر وقيل كانت النسوة تنظرون فى اللباس يظهرن السمن وقوله تنكبسون هو الصحيح ووقع فى نسخة تلبسون وقوله عاين إشارة الى أن الجملة حالية وقوله أول النهار إشارة الى أن الوجه استعير للأول وهو استعارة معروفة كما ذكره الثعالبي (قوله لعلمهم يشكون الخ) انما قال يشكون لانه أقل المراتب المتبقية والافارجوع يكون عن اعتقاد البطلان وكعب بن الاشرف ومالك بن الصيف بفتح الصاد المهملة من اليهود وقوله اشاعس الخ رواه ابن جرير عن السدى وتقاولوا تفاضل من النول والمراد المشاورة (قوله ولا تقرأ عن تصديق قلب الخ) انما أقول تؤمنوا بتقراء وتظهروا وتفسوا على طريق التضمين ليعتدى باللام وليست هذا للتقوية وقيل انها زائدة وقيل انه يعتدى باللام أيضا أى لا تصدقوا عن قلب الاله ولاه وعلى هذا فليس قل ان الهدى الخ اعتراضا أى قل لهم ان الهدى هدى الله أو قل

وعمارا ومعاذ الى اليهودية ولو بمعنى أن (وما يضلون الا أنفسهم) وما يخطأهم الاضلال ولا يعر ودوباله الاعليم اذ يضادف به عذابهم أو وما يضلون الا أمثالهم (وما يشعرون) وزره واختصاص ضرره بهم (يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله) بما نطق به التوراة والانجيل ودلت على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم (وأنتم تشهدون) أنهم آيات الله أو بالقرآن وأنتم تشهدون نعتهم فى الكتابين أو تعلمون بالمجربات أنه حق (يا أهل الكتاب لم تلبسوا الحق بالباطل) بالتحريف وابرار الباطل فى صورته أو بآيات صير فى التمييز بينهم ما قرئ تلبسون بالتشديد وتلبسون بفتح الباء أى تنكبسون الحق مع الباطل كقوله عليه الصلاة والسلام كلا من نوبى زور وتكفون الحق نبوة محمد عليه السلام ونعتهم (وأنتم تعلمون) عاين بما تكفون (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذى أنزل على الذين آمنوا ووجهه انهار) أى أظهرنا الايمان بالقرآن أول النهار (واكفروا آخره لعلمهم يرجعون) واكفروا به آخره لعلمهم يشكون فى دينهم فلما بأنكم رجعتهم لخلل ظهر لكم والمراد بالطائفة كعب بن الاشرف ومالك بن الصيف فالالا حجابهما لما حوت القبلة آمنوا بالذى أنزل عليهم من الصلاة الى الكعبة وصلوا اليها أول النهار ثم صلوا الى الصخرة آخره لعلمهم يقولون هم أعلم منا وقد رجعوا فارجعون وقيل اشاعس من أخبار خبير تقاولوا بأن يدخلوا فى الاسلام أول النهار ويقولوا آخره نظروا فى كتابنا وشاورنا علمنا فأنهم نجد محمد بالنعمة الذى ورد فى التوراة أهل أصحابه يشكون فيه (ولا تؤمنوا الا بما تبع دينهم) ولا تقرأ عن تصديق قلب الاله لدينكم أولا تظهروا ايمانكم وجه النهار الا لمن كان على دينكم فان رجوعهم أرجى وأهم (قل ان الهدى هدى الله) يمدى من يشاء الى الايمان وينبته عليه

لنفسك أولاهم مؤمنين فهو يهدي لأصل الإيمان ولثبات عليه من يشاء فلا يضرك كيدهم (قوله أي
 دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى الخ) فتعيق ذلك وتفصيله ما أفاده المدقق في الكشف أن فيها أوجه أحدها
 أن التقدير ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وهم المسلمون أو تؤمنوا كتابا سمعوا كالتوراة ونبيهم سلا
 موسى صلى الله عليه وسلم وبأن يحاجوكم ويغلبوكم بالجنة يوم القيامة إلا أن الله سبحانه بهم وهم من الظهار
 للمسلمين فيزدادون تصلبا والمشركي العرب فيبعثهم على الإسلام وأتى بأدعي وزان ولا تطع منهم آثما الخ
 وهو أبلغ والحصل على معنى حتى صحيح مرجوح وفائدة الاعتراض أن كيدهم غير ضار لمن أظف الله به
 بالدخول في الإسلام أو زيادة التصلب فيه ويفيد أيضا أن الهدى هدامه هو الذي يتولى ظهوره فلا يطفأ
 نوره فالمراد بالإيمان الظاهر كإدراكه الزمخشري أو الاقرار باللسان كما ذكره الواحدى والمراد التصلب
 من التسعين والواقع ما فترامنه وثانيها ولا تؤمنوا بهذا الإيمان الظاهر الذي أوتيتهم به وجه النهار إلا
 لمن كان تابعاً لدينكم أولاً وهم الذين أسلموا منهم أى لأجل رجوعهم لأنه كان عندهم أهم وأوقع وهم فيه
 أو غلب وأطمع ثم قيل إن الهدى هدى الله من يهده الله فلا مضل له وقوله أن يؤتى أحد على هذا معلة
 لمحذوف أى لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وما يصل به من الغلبة بالجنة يوم القيامة دبرتم ما دبرتم والمعنى
 أن داهيكم اليه ليس إلا الحسد وإنما أتى بأوتيتهم على استقلال كل منهم ما في غيظهم وحملهم على الحسد
 حتى دبروا وما دبروا ولولا أن يؤتى بالواقع هذا الموقع لعل يلزم الثاني للقول لأنه إذا كان ما أوتوا حقا غلبوا
 يوم القيامة محال فهم فلا فائدة فيه وأما وقتشعر بأن كلامه مستعمل في بعثهم على الحسد والتدبير وجعلها
 على معنى حتى وإن كان ظاهراً الأبروع السامع ويؤيد هذا قراءة أن يؤتى بالاستفهام للدلالة على انقطاعه
 والاستقلال بالانكار وفيه تقييد الإيمان بالصادق قول النصارى بقريضة أن الكلام فيه وتخصيص من
 تبعهم بمسليم بقريضة المعنى ولأن غيرهم متبع دينهم الآن وعن المصنف أنه من جملة المقول كأنه قيل قل
 لهم هذين القولين ومعناه أكد عليهم أن الهدى ما فعل الله من إيتاء الكتاب غيركم وأنكر عليهم أن
 يمتنعوا من أن يؤتى أحد مثله كأنه قيل قل إن الهدى هدى الله وقول لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم قلتم
 ما قلتم وكذبتم ما كذبتم وثانها أن يقرروا ولا تؤمنوا على ما فتر عليه الثاني ويجعل أن يؤتى خبراً وهدى
 الله يدل من اسمها وأدعى حتى على أنها غاية سلبية وحينئذ لا يخص عندكم يوم القيامة بل بالحاجة
 المحقة كما مر في البقرة ولوحلت على العطف لم يلتم الكلام ورابعها أن قوله ولا تؤمنوا إلا لمن الخ على
 إطلاقه أى واكفروا آخره واستقروا على اليهودية ولا تقروا إلا بالان هو على دينكم وهو من جملة
 مقول الطائفة فقيل قل إن الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى حتى تحاجوا وقريضة الاضمار أن قوله
 ولا تؤمنوا انقرروا على اليهودية وأنه لا دين إلا هو فإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجبهم علم أن
 الجواب أن ما أنكره غير منكر وأنه كائن وحل أو على معناها الأصل حسن لأنه تأييد لا إيتاء وتبريض
 بأن من أوفى مثل ما أوتواهم الغالبون لأهم وأما على قراءة أن بالكسر فهو من مقول الطائفة وقدره
 بقولهم توضيحاً وبياناً لأنه ليس استثنافاً تعليل بل خطاباً لمن أسلم منهم رجاء العود والمعنى لا إيتاء فلا
 محاجة وذكر عقيب المثال لتساويهم ما في أن أوتيتهم حتى وقوله أن الهدى هدى الله اعتراض ذكر
 قبل تمام كلامهم للاهتمام ببيان فساد ما ذهبوا إليه وأرجح الوجوه الشائنة انتهى محله (وهنا بحث)
 ذكره صاحب الاتصاف على قطع أن يؤتى أحد عن لا تؤمنوا وهو أنه يلزم وقوع أحد في الأنبياء لأن
 الاستفهام هنا تنكاري وهو في مثله إثبات إذا حمله أنه ويجههم على ما وقع منهم وهو إخفاء الإيمان بأن
 النبوة لا تخص بني إسرائيل وأجاب عنه بأنه روي فيه صبغة الاستفهام وإن لم يرد حقيقة فحسن
 دخول أحد في سياقه وترك التعرض له الناظرون فيه لأنهم لم يروه وورد الان التوبيخ لا ينبغي ولا يليق
 فهو في معنى بلا إيتاء واحتجاج إلى جوابه الساقط وقوله من كلام الطائفة أى المذكرة في الآية
 واحتمال أن يكون خطأ من الله للمسلمين أى لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم أي المسلمون حتى يحاجوكم لأنه

(أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم) متعلق
 بمحذوف أى دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى أحد
 والمعنى أن الحسد داهيكم على ذلك
 أو بلا تؤمنوا أى ولا تظهروا إيمانكم بأن
 يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم إلا لشبههم
 ولا تشبهوا إلى المسلمين فلا يزيد ثباتهم ولا
 إلى المشركين لا يديعوهم إلى الإسلام
 وقوله قل إن الهدى هدى الله على الله اعتراض
 يدل على أن كيدهم لا يجدي بباطل أو خبر
 أن على أن الهدى هدى الله على الاستفهام لتفريق
 ابن كثير أن يؤتى على الاستفهام لتفريق
 تؤيد الوجه الأول أى لأن يؤتى أحد دبرتم
 وقرئ أنه على أنهم النافقة فيكون من كلام
 الطائفة أى ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم
 وقولوا لهم لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم

(٢) قوله فان ضمير بعده اذا كان الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وفيه نظر ظاهر اه معصمه
أن يوق على الوجهين الأولين وعلى الثالث مناه حتى يحجبوك عند ربكم فيدخوكم في النار والواو ضمير لان في معنى الجمع اذ المراد به قراتنا هم
(قل ان الفضل سيدا قبوتيه من يشاء واقه واسع عليهم ٣٨ يخص برحمته من يشاء واقه ذو الفضل العظيم) ردوا بما لا مالازع وبالحجة الواضحة

لا ينسخ دينكم دين بعبد (قوله عطف الخ) قد مر ما يشرحه وقوله ردوا بطل الخ لانه تعالى كريم
متفضل مختار فيما يريد فيعطى مثل ما أوتيتم وأفضل منه غيركم (قوله ومن أهل الكتاب من إن تأمنه
بقسط الخ) من آمنه بمعنى اتقته والاوقية بالضم سبعة مناقيل كالوقية وقال الجوهرى انها أربعون
درهما ثم استعملت في العرف في عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وفيخاص بكسر الغاء وسكون النون
والحالا المهمة بعدها ألف ثم صاد مهملة وكون الغالب في اليهود والخيانة لان منهم من لا يخون كعبد
الله بن سلام ورضي الله عنه وقوله مدة دوامك اشارة الى أن مام صدريه ظرفية والتقاضى طلب القضاء
ولا عبرة بقول بعض الفقهاء انه لم يرد في اللغة الا بمعنى الاخذ والارتفاع هر صد الامر وانها وه الى الحكام
فان قيام مجاز عاذر (قوله اشارة الى ترك الاداء الخ) بقوله لا يؤذنه هذا هو الصحيح من النسخ وسقط
لا يؤذنه من بعضهم اكتفاء بالاضافة العهدية وقيل انه من سهر والناسخ وقوله عتاب وذم لما كان الديل
بمعنى الماريق والمعنى ايسر لا حدم منهم علينا طريق فلا يصل الينا حتى نسمع كلامه وذممه وعتابه فهو
كناية كقوله ما على المحنين من سبيل أفاد ما ذكر (قوله تقاضوهم الخ) يعنى رجال قريش طلبوا
من اليهود دفعهم وقوله تحت قدمي أى ساقط لا يؤاخذ به فهو تمثيل لان ماسطة يطو طاريد اس (قوله
استئناف الخ) المراد بكونهم سادت مسدتها أنها سادات عليهما فلا يمتنع التصريح بها ووجه التقرير أنها
تفيد ذم من لم يرد بالحقوق معطافه دخلون فيه دخول أوليا وقوله ناب عن الراجع في نسخة نائب عن
الراجع وسقوطه في بعض النسخ من سهر والكتاب ومن اما وصوله أو شرطية ولا بد من ضمير يعود
اليها من الجملة الثانية فاما أن يقام الظاهر مقام الضمير في الربط ان كان المتقين من أوفى وما أن يجعل
عومه وشمله لرابطاً وقال ابن هشام الظاهر أنه لا عموم وأن المتقين مساوون تقدم ذكره وبالطواب
لفظاً أو معنى محذوف تقديره يحبه الله ويدل عليه قوله فان الله يحب المتقين قال الحلبي وهو تكلف
لا حاجة اليه وقوله الظاهر أنه لا عموم ليس بمسلم (٢) فان ضمير بعده اذا كان لله فالالتفات عن الضمير
الى الظاهر لا فائدة لعموم كما هو المعهود في أمثاله واطافة عهدها بالفاعل أوله مفعول وقوله بيم الوفاء
وغيره توجيه لانه لم يقل فان الله يحب المؤمنين بالعهد والمتقين (قوله بيم العاهد والله عليه) اشارة الى أنه
مضاف للمفعول وقوله بما يسرهم الخ توجيه لنفي الكلام بأن النفي الكلام السارفة لا يثنى كلامه
بغيره أو المراد المطلق لسؤالهم في القيامة بواسطة الملائكة تحقير الهم أو المراد بنفي الكلام نفي فائدته
وغيره فيتميز منزه المهدوم (قوله والظاهر أنه كناية عن غضبه عليهم) هذا جواب آخر عن نفي الكلام لكن
ظاهره أيضاً أن قوله ولا ينظر اليهم كناية فان اراد أنه كناية لا قترانه بكناية أخرى وان اراد أنه أريد به السخط
كما أن المراد بما بعده ذلك ولو مجازاً صرح وانما كان كناية لانه يمكن أن يراد من عدم التكليم معناه الحقيقي
فلا وجه للحكم بالمجازية فيه فان لو - ظففيه قرينة مازمة عن ارادته صحت المجازية لكنها خلاف الظاهر
وفي الكشف أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية لان من اعتد بالانسان التفت اليه وأما مظهر عينيه ثم
كثرت صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً
لمعنى الاحسان مجازاً مما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر قال التحرير يريد أن ترك النظر عند قرينة
مازمة عن ارادة معناه الحقيقي يكون مجازاً عن الاستهانة والسخط كما أن النظر يكون مجازاً عن الاحرام
والاحسان لا يكون انظر من لوازم الاحسان وزك من لوازم الاهانة ثم فرق بين استعمال انظر تفصيلاً
رائباً تافه في حق من يجوز عليه النظر أى تقلب الحدقة كالانه ان وبين من لا يجوز عليه كالبصاري وان
كان بصيراً بمعنى أن له صفة البصر بأنه اذا استعمل فعين يجوز عليه النظر وأريد الاحسان والاكرام فهو
كناية حيث جاز ارادة المعنى الحقيقي بل ربما أريد لكن لا يكون مناط الاثبات والنفي والصدق
والكذب والأمر والنهي ونحوه بل لينقل عنه الى معنى آخر واذا استعمل فعين لا يجوز عليه النظر فهو

(ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقسطا ويؤذنه
الدين) كعبده الله بن سلام استودعه قرشي
ألفا وماتى أوقية ذهباً فأذاه له (ومنهم
من إن تأمنه بدينار لا يؤذنه الدين) كخصاص
بن عازوراء استودعه قرشي آخر ديناراً
بجده وقيل المأمونون على الكثرة
النصارى اذ الغالب فيهم الامانة والخائون
في القليل اليهود اذ الغالب عليهم الخيانة
وقرأ حزنوا ويوبكروا ويؤذنه الدين ولا
يؤذنه الدين ما كان اياهما وقانون باختلاس
كسرة الهما وكذا روى عن حفص والباقر
بأسباع الكسرة (الامامة عليه قائما)
الامامة دوامك قائما على رأسه مبالغة
في مطالبة بالتقاضى والارتفاع واقامة البيعة
(ذلك) اشارة الى ترك الاداء المدلول عليه
بقوله لا يؤذنه (بأنهم قالوا) بسبب قولهم
(ليس علينا الاثمين سبيل) أى ليس علينا
في شأن من ليد وأمن أهل الكتاب ولم يكونوا
على ديننا عتاب وذم (ويؤذنون على الله
الكذب) بآدعهم ذلك (ويعلون) أنهم
كاذبون وذلك لانهم استحلوا ظلم من خالفهم
وقالوا لا يجعل لهم في اتورا حرمة وقيل
عالم اليهود رجلا من قريش فلما أسلموا
تقاضواهم فله لواء سطة حقكم حيث تركتم
دينكم وزعموا أنه كذلك في كتابهم وعن
الذي صلى الله عليه وسلم انه قال عند نزولها
كذب أعداء الله ما من شئ في الجاهلية الا
وهو تحت قدمي الامامة فانهم مؤذاة الى
البر والفاسد (بلى) اثبات لما تفرقه أى بلى
عليهم فيهم سبيل (من أوفى بهمه واثق فان
الله يحب المتقين) استئناف مقول للجملة
التي سدت بلى مسدوها والغدير المجرور
أوقفه وعموم المتن نائب عن الراجع من الجزاء
الى من وأشعر بأن التقوى ملاك الامر وهو
بم الوفاء وغيره من أداء الواجبات والاجتناب
عن المناهي (ان الذين يشتمون) يستبدلون
(بهمه الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان

بالرسول صلى الله عليه وسلم والوفاء بالامانات (وأيمانهم) وبما عاهدوا من قولهم واقه انقوتن به ولننصركم (عنا قليلا) ستاح الدنيا (أرادت مجاز
لا خلاق لهم في الاخرة ولا يكلمهم الله) بما يسرهم أو بشئ أصلا وان الملائكة لا ينظر اليهم يوم القيامة أو لا يفتقرون بكلمات الله وآياته والظاهر أنه كناية
عن غضبه عليهم أقوله (ولا ينظر اليهم يوم القيامة) فان من سخط على غيره واستهان به أعرض عنه وعن التكلم معه والاتفات له وكان من اعتد بغيره بقوله
ويكثر النظر اليه (ولا ينزركم) ولا ينظر عليهم بالجليل (واهم عذاب اليهم) على ما تفرقه

مجاز لا غير لان ارادة المعنى الحقيقي اوجوازا ارادته شرط للكناية وههنا العلم بما تنوع النظر قرينة
مانعة من ارادته وفي كلامه اشارة الى انه عند الكناية قد يتحقق المعنى الحقيقي ويراد لا قصد اليه وقد
لا يتحقق أصلا وان جاز وما ذكره هنا يشكك في قوله تعالى بل يدها مبسوطتان والسموات
مطويات بهينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك انها كلها كتابات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعا
فان اجيب بأن ارادة المعنى الحقيقي لا تستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا تكون
على وجه القصد اليه اثباتا ونفيًا ومذاقًا بل لينقل منه الى المقصود قلنا وكذلك النظر في حق من
يجوز عليه النظر يراد ولا يتحقق فيكون كناية وأما ما يقال من أنه اذا اريد المعنى الحقيقي لزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز بمعنى ارادة المعنى الحقيقي والمجازي وهو ممتنع قد فزع بأن ذلك انما هو حيث يكون كل
منهما مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب وأما اذا اريد الاول لينقل الى الثاني فلا وصرح في
المفتاح بأنه في الكناية يراد معناها ومعنى معناها جميعا وفي الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها
يعنى الحقيقة الصريحة والافتقار صريح هو بأن الكناية حقيقة حيث قال الحقيقة والكناية يشتركان
في كونهما حقيقتين ويترقان في الصريح وعدمه وبهذا يظهر أن الكناية ليست واسطة بين الحقيقة
والمجاز بل قسمان من الحقيقة وحيث يجعل واسطة يراد بالحقيقة الصريح منها وأما عند الاصوليين فيشكل
من الحقيقة والمجاز ان استمرار ادب الكناية والافتقار صريح وليست الكناية واسطة ولا داخل في المجاز
بناء على الاستعمال في غير الموضوع له على ما توهم (أقول) ما ذكره من التناقض سببه اليه غيره من
الشراح وأشار المحقق في الكشف الى أنه لا تناقض فيه حيث قال بعد سوف كلامه انه نصريح بأن الكناية
يعتبر فيها اصول ارادة الحقيقة وان لم ترد وأن الكتابات قد تشترحت لا تبقى تلك اللمحة ملحوظة وحينئذ
يلحق بالمجاز ولا يتحمل مجازا الابدال الشهرة لان جهة الانتقال الى المعنى المجازي أولا غير واضحة بخلاف
المعنى المكتنى عنه وقد سبق أن هذا الكلام منه يرفع ما توهم من المخالفة بين قوله في جعل بسط اليد كناية
عن الجود تارة ومجازا أخرى فتذكر يعنى أنه ان قطع النظر عن المانع الخارجى كان كناية ثم الحق بالمجاز
فيطلق عليه أنه كناية باعتبار أنه لم يقبل الاطلاق ومجاز بعده فلا تناقض بينهما ما كما توهمه والمجب من
الشارح في متابعة المعترض مع علمه بدفعه فتأمل فقول المصنف انه كناية عن غرضه عليهم اقله الخ ان حمل
على أنه فيه ما كناية لا يخالف ما في الكشف (قوله قيل انها نزلت الخ) فالمراد به هذه الآية وما هذه اليهم في
التوراة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والخن الرشوة وهذا أخرجه البخاري في صحيحه وغيره من
حديث عبد الله بن أبي أوفى أن رجلا أقام سائمة في السوق خلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعطه ليقع فيها
رجلا من المسلمين نزلت هذه الآية وقوله وقيل في ترافع كان بين أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض
ونوجه الحلف الى اليهودى أخرجه السبعة عن ابن مسعود رضي الله عنه وتعد سبب النزول لا مانع
منه كما مر (قوله يعنى المحرفين الخ) فقد يفرق بالضمير وجب بالتصغير وأخطب بالطاء المجهمة أفعل من
الخطاب وقوله يفتلونهم القتل بالغاء والتاء القوية بمعنى التلى والصرف أى يفتلون الاسنة في القراءة
بالتحريف في الحركات ونحوها تغييرا يتغير به المعنى ليحسب المسلمون أن المحرف هو التوراة فيلبس عليهم
الامر أو المراد يفتلونهم يشبهه الكتاب أى مشابهة ولا فرق بين الوجهين في المعنى اذ ليس في الوجه
الاول الاظهار المحرف وهو شبه الكتاب لكن المضاف المقتدر في الوجه الاول هو القراءة والباء
للظرفية أو الاستعانة أو الالة بالجر والمجرور حال من الاسنة أى ملتبسة بالكتاب وضمير تحسبوه
ما دل على التلى من المحرف وفي الثاني شبه وضمير تحسبوه للشبه المقتدر والباء صلة وقيل لالة وقوله
وقرى بلون الخ هي قراءة مجاهد رحمه الله بفتح الباء وضم اللام وبعد هاو او مفردة ساكنة بقلب الواو
المضمومة همزة كافي وجوه وأجود ثم نزلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت لالتقاء الساكنين وقيل عليه
لونهات خمسة الواو لما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين كفى في التوجيه فأى حاجة الى قلب الواو

قيل انها نزلت في أخبار حذفتوا التوراة وقيلوا
نزلت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات
وغيرها وأندوا الى ذلك رشوة وقيل نزلت
في رجل أقام سائمة في السوق خلف لقد
اشتراها بما لم يشترها به وقيل في ترافع كان بين
أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض ونوجه
الحلف الى اليهودى (وان منهم اليهودى) يعنى
المحرفين ككعب ومالك وحي بن أخطب (يلون
السنهم بالكتاب) يفتلونهم بقرائه فيم يلوون
من التزل الى المحرف أو يعطونه بها يشبهه
الكتاب وقرى بلون على قلب الواو المضمومة
همزة ثم تحذف اليه الجذرها والقسم حركتها الى
الساكن قبلها لتحسبوه من الكتاب وما هو
من الكتاب الضمير للمحرف المدلول عليه
بقوله يلوون وقرى ليحسبوه بالياء والضمير
أيضا للمسلمين
قوله وهذا أخرجه البخاري الخ ظاهر أنه
راجع لقوله وقيل نزلت في رجل أقام سائمة
الخ وان كان مرادها

(ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله) تأكيده قوله وما هو من الكتاب وتشبيح عليهم وبين لانهم يزعمون ذلك نصريحاً لا تعريضاً أي ليس هو نازل من عند وهذا لا يقتضي أن لا يكون فعل العبد قبل الله سبحانه وتعالى (ويقولون - على الله الكذب وهم يعاون) تأكيده وتسجيل عليهم بالكذب على الله والتعمد فيه (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله) تكذيب ورد على عبدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل إن أبارافع القرظي والسيد البحراني قالوا يا محمد أتريد أن نعبدك لا نؤخذ بك يا فقال معاذ الله أن يعبد غير الله وأن نأمر بغير عبادة الله ف بذلك يمتنع ولا بد لآدم في قنات وقيل قال رجل يا رسول الله نسلم عليك كما يسلم بضعنا على بعض أفلا نسجد لك قال لا ينبغي أن يسجد لآدم من دون الله ولكن أكرموا نبيكم واعرفوا الحق لاهله (واكن كونوا ربانيين) ولكن يقول كونوا ربانيين والرباني منسوب الى الرب بزيادة الالف والنون كاللحياني والرباني وهو الكمال في العلم والعمل (عما كنتم تعملون الكتاب وعما كنتم تدرسون) بسبب كونكم معلمين الكتاب وبسبب كونكم دارسين له فان فائدة التعليم والتعلم معرفة الحق والخير بلا عتقاد والعمل وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب تعلمون بمعنى ما كنتم تدرسون من التدريس وتدرسون من أدرس بمعنى درس كأكرم وكرم ويجوز أن تكون القراءة المشهورة أيضاً بهذا المعنى على تقدير وعما كنتم تدرسون على الناس (ولا بأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً) نصبه ابن عاصم وحجزة وعاصم ويعقوب عطفاً على ثم يقول وتكون لاهزيدة لتأكيده معنى النبي في قوله ما كان أي ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادة نفسه ويأمر بالتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً أو غير مزيدة على معنى أنه ليس له أن يأمر بعبادته ولا يأمر بالتخاذ أكفائه أرباباً بل ينهى عنه وهو أدنى من

العبادة

هزة ورد بأنه فعل ذلك ليكون على القاعدة التصريعية بخلاف نقل حركة الواو ثم حذفها على ما عرف في التصريف وفيه نظر لأن الواو المعجمة انما تبدل هزة اذا كانت ضممتها أصلية فهو مخالف للقياس أيضاً ثم انه قرئ يلوّن بالهمزة في الشواذ وهو يؤيده وعلى كل فقيه اجتماع اعلالين ومثله كثير وأما جعله من الولي بمعنى يقترون ألسنتهم عليه الى المحرف فقريب من المحرف وقوله أو يعطفونه بأشبهه الكتاب من عطف الناقبة بأن جذب زماءه الجمل رأها والمراد الايهام في الكلام أي كانوا يؤههون المسلمين أن ذلك من نفس الكتاب والفرق بينهم ما أنهم على الاول يتركون النص ويقرؤون ما يدل وعلى الثاني لا يتركونه بل يصفونه بما يؤههم خلاف المراد وعلى هذا يكون كناية عن الخطأ (قوله تأكيده قوله وما هو من الكتاب الخ) لأن اسناد كونه من عند الله الى زعمهم يشعر أيضاً بأنه ما هو من الكتاب فجموعه مؤكدة فلا وجه لما قيل إن التأكيده قوله وما هو من عند الله وسوقه يقتضي أن مجموع مؤكده فكانه جعلها ما خبرين وجعل وصف المجموع بوصف جزئه وقوله وتشبيح الخ اشارة الى أنه ليس المقصود به التأكيده فقط اذ لو كان كذلك لم توجه العطف لانه لما كان الاول تعريضاً وهذا نصريحاً حصل بينهما مغايرة اقتضت العطف (قوله أي ليس هو نازل من عند الله) يعني المقصود بالنفي نزوله من عند الله وهو أخص من كونه من فعله وخلقه ونفي الخاص لا يقتضي نفي العام فلا يدل على مذهب المعتزلة القائمين بأن أفعال العباد مخلوقة لهم لا لله وفعل العبد هنا هو التصريف ونحوه وقوله ويقولون الخ تسجيل عليهم بأن ما اقترعوه من عدم لخطأ (قوله تكذيب الخ) أي لا ينبغي لبشر أن يأمر بغير عبادة الله فكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم الذي أوتي الحكم والنبوة فاعلموه من عند أنفسكم والحكم يعني الحكمة وفسرها الزمخشري بالسنة لانه أتالى الكتاب والسيد علم شخص من نصارى نجران (قوله معاذ الله أن يعبد) وقع في الكشف أن يعبد غير الله أو أن يأمر بعبادة غيره وهو أحسن طبعاً لما سبقه لأن الكلام في نفي عبادة غير الله لا في نفي غير العبادة وأجيب بأن المراد بغير عبادة الله عبادة غير عبادة الله وأغير عبادة الله عام ونفيه جعل كناية عن نفي الخاص على طريق المبالغة وبها وردت الرواية والامر فيه سهل (قوله ولكن يقول الخ) لكن لا ثبات مانتي سابقاً وهو القول المنسوب بأن في قوله من منصوب أيضاً عطفاً عليه ويصح رفعه عطفاً على المعنى لانه في معنى لا يقول وقبل يصح عدم تقدير القول على معنى لا تكفوا فأتين لذلك وان كن كونوا ربانيين أي مبلغين ما أمي من الرب وضمير يقول هو البشر والرباني منسوب الى الرب كالمهي والالف والنون تزداد في النسبة للمبالغة ككثيرا كهياني بكسر اللام عظيم اللحية ورباني بمعنى غليظ الرقبة وفسره بالكمال في العلم والعمل وقبل انه سرياني وقبل أن ربان صفة كعطشان بمعنى مريب نسب اليه (قوله كونوا ربانيين الخ) أي كونوا منسوبين الى الرب بالطاعة والعبادة بسبب علمكم أو تعليمكم ودراسةكم لانه قد خلوا تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون قالوا متعلقة بكونوا والمطلوب أن لا يتفك العلم عن العمل اذ لا يعتد بأحد مما يدون الاثر (قوله عطفاً على ثم يقول الخ) أي على يقول في ثم يقول وفيه تسميح وجعل له بعضهم عطفاً على يؤتيه ولا مزيدة وعلى عطفه على يقول والزيادة المعنى ما كان لبشر أن يؤتيه الله ذلك ويرسله للدعوة الى اختصاصه بالعبادة وترك الانداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً لله ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كقولك ما كان زيدان أكرمه ثم ينهي ولا يستخف بي أو غير مزيدة لانه صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن عبادة الملائكة والمسح وعزير عليهم الصلاة والسلام فلما قيل له أتخذك رباً قيل لهم ما كان لبشر أن ينسب الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الانبياء والملائكة وقوله بل ينهى اشارة الى أن المقصود من عدم الامر بالنهي وان كان أعظم منه له كونه أمس بالمقصود وأوفق للواقع (قوله وهو أدنى من العبادة) ضمير هو لا يتخذ أو لا يأمر بالتخاذ وأدنى بمعنى أقرب أفعل تفضيل من الدنو فان من يريد أن يستعبد شخصاً يقول له ينبغي أن تعبد أمثالي واكفائي وقيل أدنى بمعنى أنزل وأقل من العبادة

لأن الاتخاذ بالاعتناء بالعبادة بالفعل وفي بعض النسخ وهو نهي عن العبادة أي النهي عن الاتخاذ
رباً وهدم الأمر نهي عن العبادة فتأمل (قوله ورفعه الباقر الخ) في الكشف الرفع على ابتداء
الكلام أظهر وتضمنها قراءة عبادة ولن يأمركم ووجهات الظهورية بأنها خالية عن تكلف جعل عدم
الأمر به في النهي وبأن العطف يستدعي تقديمه على لكن وكذا الجالية أيضاً والمراد بالبشر بشر النكرة
السابقة فالانكسار عام وانما عرفه لسبق ذكره (قوله دليل على أن الخطاب للمسلمين) يعني هذه الفاصلة
ترجح القول بأنها نزلت في المسلمين القائلين أفلا نسجد لك لا في أبي رافع والسيد بناء على الظاهر وان جاز
أن يقال للنصارى أن تأمركم بالكفر بعد أن أنتم مسلمون أي متقادون مستعدون لقبول الدين الحق إرضاء
للعمان واستدراجاً وبعض أرباب الحواشي هنا كلام لا طائل تحتها رأينا تركه خيراً من تكثير السواد
برقمه (قوله قيل انه على ظاهره الخ) لما كان الله عهداً إلى جميع خلقه بالايحسان سواء الانبياء وغيرهم
احتاج التخصيص إلى التوجيه فوجهه بوجوه منها ما ذكره المصنف وهو أن غيرهم معلوم بالطريق الأولى
أو أنه من الاستغناء وهو قريب من هذا أو أنه مصدر مضاف إلى الفاعل أي الميثاق الذي وثقه
النبيون على أمهم أو هو على حذف مضاف أي أم النبيين أو أولاد النبيين والمراد بهم بنو اسرائيل
أكثره أولاد الانبياء فيهم ولأن السياق في شأنهم وأما أن المراد بأولاد الانبياء أولاد آدم والانبياء
عليهم الصلاة والسلام من نسلهم بخلاف الظاهر فلذا لم يذكره مع أن قراءتين معاً من مسعود رضي الله
عنه ميثاق الذين أووا الكتاب تدل على تعيينه كما أشار إليه في الكشف وأما أنه سمي بني
اسرائيل نبيين تهكمهم فلا قرينة عليه ولذا أنزه المصنف رحمه الله بعده أو المراد واذ
أخذ الله ميثاقاً مثل ميثاق النبيين أي ميثاقاً غليظاً ثم جعل ميثاقهم نفس ميثاقهم بحذف أداة
التشبيه مبالغة ومن القريب ما قيل إن الإضافة للتعليل لا في ملابسة كأنه قيل واذ أخذ الله
الميثاق على الناس لأجل النبيين ثم ينسب بقوله لما آتيتكم الخ ولم نمن ذلك لأن الإضافة
تفيد التعليل في غير كلامه (قوله واللام في الاموطنة الخ) اللام الموطنة وتسمى اللام المقرنة
هي من قولهم وطوا موضعاً وطأ صاروطاً أي سهل المشى فيه ووطأته أنافوطنة فهذه اللام
كانها وطأت طريق القسم أي سهلت تفهم الجواب على السامع وعرّفها النجاة بأنها اللام التي
تدخل على الشرط سواء ان وغيره هال كنهها غلبت في أن بعد تقدم القسم لفظاً أو تقدير التوازن أن
الجواب لا للشرط كقوله لن أكرمك ولو قلت أكرمك أو فاني أكرمك أو ما أشبه مما يجاب به
الشرط لم يميز صريحه ابن الحاجب ولبس هذا متفقاً عليه فإن الفراء خالف فيه فجوز أن يجاب
الشرط مع تقدم القسم عليه لكن الأول هو الصحيح وكونها يجب دخولها على الشرط هو المشهور
وخالف فيه بعض النحاة وقال الزحخشري أنه لا يجب دخولها على كلمة المجازاة صريحه في سورة هود
في قوله تعالى وإن كلالنا لبوفينهم فحين قرأ بالتخفيف ونقله الأزهرى عن الأخفش وإن تعلبنا غلظه فيه
فهذا يدل على أن ما اشترطوا فيه غير متفق عليه (قوله سادس جواب القسم والشرط الخ) فيه
تسج لان جواب القسم لكنه لما دل على جواب الشرط جعله سادساً دلالة على اتحاد معناه
والاجواب القسم لا محل له وجواب الشرط له محل فيتناقبان ولا حاجة إلى أن يقال إن الجملة الواحدة
قد يحكم عليها بالجمعية وعدمها باعتبارين وعلى جعلها موصولة فقد دخلت اللام الموطنة على غير الشرط
ولا اشكال فيه كما مر فإن من النجاة من جوزه كأن منهم من أطلق على لام الجواب موطنة تسجها
والامر فيه سهل لكن على القول بأنها تدخل على غير الشرط هل يشترط مشابهته كما في الموصولة
أو لا كما الزائدة في أن كلالنا لبوفينهم ظاهر كلام المعنى وبعض الشراح هنا يشعر بالأول وقوله وتحتل
الخبرية المراد ما يقابل الجزائية أو الموصولية الاممية أو الحرفية وورد في كلامهم بهذا المعنى فلا يقال
انه لم يسمع ما الخبرية وعلى الموصولية فهي مبتدأ والخبر تمامة قدر أو جله لتؤمنين وأورد عليه أن الضمير

ورفعه الباقر على الاستئناف ويحتل
الحال وقرأ أبو بكر على أصله برواية الدوري
باختلاس الضم (أي بأمركم بالكفر) انكار
والضم فيه للبشر وقيل لله سبحانه وتعالى
(بعد أن أنتم مسلمون) دليل على أن الخطاب
للمسلمين وهم المستأذنون لأن يسجدوا له
(واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من
كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم
لتؤمنن به ولتنصرينه) قيل انه على ظاهره
واذا كان هذا حكم الانبياء كان الامر به أولى
وقيل معناه انه سبحانه وتعالى أخذ الميثاق
من النبيين وأمرهم وأستغنى بذلك عن ذكر
الامر وقيل إضافة الميثاق إلى النبيين إضافة
إلى الفاعل والمعنى واذ أخذ الله الميثاق
الذي وثقه الانبياء على حذف المضاف وهم بنو
اسرائيل أو سماهم نبيين تهكمهم كما لا يخفى
يقولون نحن أولى بالنبوة من محمد لا
أهل الكتاب والنبيون كانوا منا واللام في ما
موطنة للقسم لأن أخذ الميثاق بمعنى
الاستحلاف وما تحتل الشرطية وتؤمنن
سادس جواب القسم والشرط وتحتل
الخبرية

في به ان عاد الى المبتدأ على ما هو اظهر كان الميثاق هو ايمانهم بما اتاهم والمقصود من الآية اخذ
الميثاق بالايمان بالرسول صلى الله عليه وسلم ونصرته وان عاد الى الرسول صلى الله عليه وسلم خلت الجملة
التي هي خبر عن العائد الا ان يقدر ويدفع بما قاله الامام السهيلي في الروض الاتف ان ما مبتدأ بمعنى
الذي والخبر لتو من به وتنصرته وان كان الضمير ان عاشرين على رسول ولكن لما كان الرسول
مصدقاً لما معكم ارتبط الكلام ببعضه ببعض واستغنى بالضمير العائد على الرسول عن ضمير يعود على المبتدأ
وله نظائر في التنزيل وهذا بناء على مذهب الاخفش كما مر تحقيقه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجاً يتربصن وجاءكم الخ معطوف على الصلة والرباط ما معكم أو مقدراً أيضاً (قوله أي
لاجل ايتاني اياكم بعض الكتاب الخ) إشارة الى أن من تبعضية وهي على الموصولة والشرطية بيانية
وظاهره أن اللام متعلقة بقوله لتو من مع أن لام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قبل ان الزمخشري
يرى جوازه وقيل هو بيان للمعنى وما يجب اللفظ فتعلق بأقسام المحذوف وقوله مصدق له إشارة
الى أن معكم بمعنى الكتاب أو بعضه وأنه هو القاسم مقام العائد في الموصولة (قوله وقرئ لما بمعنى
حين الخ) هذه قراءة سعيد فلا وجه لما قيل ان محذوف وما انما ظرفية وجوابها محذوف من جنس جواب
القسم كما ذهب اليه الزمخشري أي لما آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسول مصدق وجب
عليكم الايمان به ونصرته وقدره ابن عطية رحمه الله من جنس ما قبله أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء
الناس وأماثلهم أخذ عليكم الميثاق وكذا وقع في تفسير الزجاج وما ك معناه الاعتدال أيضاً وأصله
لمن ما فادغم النون في الميم بعد قلبها مما حصل ثلاث ميمات تخفف بحذف أحدها والمحذوف
أما الأولى أو الثانية لأنهما الثقيل ولذا رجحه أبو حيان ومن مزيدة في الإيجاب على رأى الاخفش
عند ابن جني وتعليلية وهو الأصح لا تضاعف المعنى عليه وموافقته لقراءة التخفيف واللام أتمازائدة أو
موطئة ان لم يشترط دخولها على أداة الشرط وقوله استنفاً لا مفعول لاجله لأنه الباعث على ذلك أو
التقدير لازالة الاستنفاً (قوله تعالى قال أقررتم وأخذتم الآية) هو بيان لأخذ الميثاق واذمته لعله به
أو جفدت رأى اذكر وقيل العامل فيه اصطفى فيكون معطوفاً على اذمته المقدمة والأصبر بالكسر العهد
وأصله من الاصار وهو ما يعقده ويشد وبالضم لغة فيه كقافة هب أسفار بالضم والكسر بمعنى انه
لا يزال يسافر عليها وهو يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث أو هو بالضم جمع اصار وهو
ما يشده استعير له العهد وقوله فليشد بعضكم أي المقر بعضهم والشاهد بعض آخر لا يتخذ المشهود
عليه والشاهد (قوله وأنا أيضاً على اقراركم الخ) هذا بيان لمحصل المعنى لأنه لا بد في الشهادة من
مشهود عليه وهو الاقرار هنا فلا وجه لما قيل ان الصواب وأنا معكم من الشاهدين وأن هذا تفسير
لما في سورة اقرب وأنا على ذلكم من الشاهدين وتفسير الفاسقين بالمتردين لأن أصل معنى الفسق
الخروج وهو قريب من التردد (قوله عطف على الجملة المتقدمة الخ) المراد بالجملة مجموع الشرط
والجزاء وقيل قوله فأولئك هم الفاسقون قال ابن هشام الأول هو مذهب سيبويه رحمه الله وهو الأصح
وحذف الجملة لاداعي اليه والهمزة مقدمة من تأخير للدلالة على أصلها في الصدارة (قوله وتقديم
المفعول لأنه المقصود الخ) أي لا للعصر كما نوهم لأن المنكر اتخذ فقير الله رباً ولو معه ودعى انه إشارة
الى أن دين الله لا يجمع دين غيره في الطلب تكلف فاقسام يقتضى انكار اتخاذ المعبود من دون الله
ليكون الدين كله لله بديل قوله وله أسلم من في السموات والارض فوجب لذلك التقديم وما قيل عليه ان
الانكار لا يوجه الى الذوات وانما يوجه الى الافعال وهو الاستغناء هنا وانما تقدم للفاصلة ليس بشئ
وقوله على تقدير وقل لهم أي قل لهم أو اتولون أو أنفسون وتكفرون فتبغون غير دين الله ومن جعله
التفاناً لم يقدره وقوله لأنه المقصود الخ لا ينافي التقدير لأن الانكار منسحب عليه فتأمل (قوله طاعتين
بالنظر الخ) إشارة الى أنه حال وقيل انه منصوب على المصدرية من غير انقطاعه لأن أسلم بمعنى اتقاد وأطاع

وقرأ حمزة بالسكر على ان فاصلة
أي لا جيل ايتاني اياكم بعض الكتاب
ثم جنى رسول مصدق أخذ الله الميثاق
لتو من به وتنصرته أو موصولة والمعنى
أخذ الله الذي آتيتكم به وجاءكم رسول مصدق
له وقرئ لما بمعنى حين آتيتكم أو ان أجل
ما آتيتكم على أن أصله من ما بالادغام فحذف
احدى الميمتين الثلاث استنفاً (قال
أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري) أي
عهدي سمى به لأنه يوصى رأى يشد وقرئ
بالضم وهو أتم لغة فيه كبر وعبر أوجع اصار
وهو ما يشده (قالوا أقررنا قال فاشهدوا)
أي فليشد بعضكم على بعض بالاقرار وقيل
الخطاب فيه لللائكة (وأنا معكم من
الشاهدين) وأنا أيضاً على اقراركم ونشاهدكم
شاهد وهو توكيد وقيل عظيم (قرئ
بعد ذلك) بعد الميثاق والتوكيد بالاقرار
والشهادة (فأولئك هم الفاسقون)
المتردون من الكفرة (أفغير دين الله يغنون)
عطف على الجملة المتقدمة والهمزة متوسطة
بينها لانكاراً ومحذوف تقديره أتولون
فغير دين الله يغنون وتقديم المفعول لأنه
المقصود بالانكار والنهل بلفظ الغيبة عند
أبي عمرو وعاصم في رواية حفص وبعقب
وبالتاء عند الباقرين على تقدير وقل لهم (وله
أسلم من في السموات والارض طوعاً وكرهاً)
أي طاعتين بالنظر واتباع الجملة وكرهين
بالسين

وفيه نظر لانه ظاهر في طوعا لموافقة معناه ما قبله لافي كرها والقول بأنه يقتضي في التواني مالا يقتضي
في الاوائل غير نافع وقد يدفع بأن الكره فيه انقياد أيضا يقال طاع بطوع وأطاع بطبع بمعنى وقيل
طاعه بطوعه انقياده وأطاعه بمعنى مضى لامره وطاعه بمعنى واقفه وقرأ الاعتر كرها بالضم وجملة
وله من في السموات والارض الناس فلا يرد عليه أنه لا وجه لخصر سبب الاسلام طوعا في النظر واتباع
الحجة لانه يكون بسبب هدايته ومشاهداته عندهم كافي الملائكة أو المراد أو لو العلم مطلقا وليس
المراد بالنظر الاستدلال بل العلم مطلقا فيشمل ما يحصل بالشاهدة فتأمل (قوله كتنق الجبل) أي
رفعه فوقهم من تنق الشيء جذبه ونزعه حتى يسترخى كتنق عرى الجبل ومنه استعير امرأته تنق أي
ولدها كثير وزندنا تنق أي وار (قوله أو مختارين الخ) هذا تفسير آخر فالمراد بالطوع الاختيار
وبالكره التضييق فهم مسخرون لحكم القضاء وما أراد الله بهم فالكفرة مسخرون لارادة كفرهم اذ لا يقع
مالا يريد به وهذا لا يتأني في الجزء الاختياري حتى لا يكون لهم اختيار في الجملة فلا يرد أن الكفرة لو لم
يكونوا مختارين لم يتوجه تغذيبهم على الكفر والمؤمنون والملائكة لا يقعون أيضا الا ما قضى عليهم
فلا فرق وأنه ذهب الى مذهب الجبرية والحاصل أن الانقياد هنا املا لامره وهو اما بالطوع مطلقا أو
النظر والحجة بناء على الاغلب أو لارادته وكونه على وقته والمؤمنون يتقاد لارادة الله ايمانه باختباره
لأن الله أمره به فاتباعه راشدا مهديا تابعا لارادته وكفره لما خلقه عليه من حيث
جبلته الذي هو كالفاسد على مخالفة الامر واتباع المروج فتأمل (قوله واليه ترجعون) يجوز
فيه أن يكون جملة مستأنفة للاخبار بما تضمنته من التهديد أو معطوفة على وله أسلم فهي حالية أيضا
وقرأ عاصم بيا القبيبة والضمير لمن أولن عاد عليه ضمير يغيثون فان قرئ بالخطاب فهو التفات وقراءة
الباقي بالخطاب وهو عائذ لمن عاد اليه ضمير يغيثون فعلى القبيبة فيه التفات أيضا (قوله أمر الرسول
صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ضمير أمثال الرسول والامة والقرآن نازل عليهم لا على الرسول فقط أو على
الرسول فقط كما هو الظاهر وهو نازل عليه وحده ولكن نسب الى الجمع ما هو منسوب لواحد
منه مجازا كما في بنو فلان قتلوا اقتيلا لكونه بين أظهرهم ونفعه واصل اليهم أو التوفيق العظيمة لضمير
الجماعة (قوله والنزول كما يعدي بالي الخ) فلا فرق بينهما بالاعتبار وفرق الراغب رحمه الله بأن
ما كان واصلا من الملا لا على بلا واسطة كان انظها على المختص بالعلو أولى به وما لم يكن كذلك كان
لفظا الى المختص بالايبال أولى به وهذا كلام في الاولوية فلا يرد عليه قول الزحشرى انه تعسف وقيل
انزل عليه يحمل على ما أمر المنزل عليه أن يبلغه غيره وانزل اليه يحمل على ما خص به نفسه لانه اليه
انتهى الانزال وعليه قوله تعالى انا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وأنزلنا اليك الذكريتين للناس وفيه
نظر فالتحقيق عدم الفرق كما ذهب اليه العلامة وقوله وانما قدم الخ أي لما كان معزاه ومصدره فالما فيه
ومعرفة المعرفة تتقدم على معرفة المعرفة قدم عليه أو لتعظيمه والاعتناء به وقوله بالتصديق الخ إشارة
الى جواز التفريق بغيره كالتفضيل وقوله منقادون الخ تفسير للاسلام المعدي باللام والاول بمعنى على
ان نحن عبارة عما يعم المسلم والكافر والثاني بناء على تخصيصه بالمسكين (قوله الواقعين في الخسران
الخ) إشارة الى أنه نزل منزلة اللازم فتدفع قوله وقوله بابطال الفطرة أي الجبلية إشارة الى أن الخسران
وزوال الربح باعتبار ما جبل عليه فكانه ضيع رأس ماله لأن كل مولود يولد على الفطرة فهو قريب
من المكشبة (قوله واستدل به الخ) قيل عليه أن الاسلام هو التوحيد والانقياد كما سبق وهذا مشتمل
على الايمان بالله وكتبه ورسله مقيدا بالاسلام فينبغي أن يحمل عليه ويتاخير للاسلام ومبين
له كما حمل عليه في قوله ان الدين عند الله الاسلام فلا حاجة الى ما ذكره من الجواب فتأمل (قوله
استبعاد لان يهديهم) أي يدلهم دلالته موصلة لا مطلق الدلالة ولذا فسر في الكشف بيطف بهم

ومعانية ما يلجئ الى الاسلام كتنق
الجبل وادراك الفرق والاشراف على
الموت أو مختارين كالملائكة والمؤمنين
أو مسخرين كالكفرة فانهم لا يقدرون أن
يستنصروا عما قضى عليهم (واليه ترجعون)
وقرئ بالياء على أن الضمير لمن (قل آمنابا الله
وما أنزل علينا وما أنزل على ابراهيم واسماعيل
واسحق ويعقوب والاسباط وما أنزل على موسى
وعيسى والنبين من ربهم) أمر الرسول
صلى الله عليه وسلم بأن يخبر عن نفسه
ومتابعيه بالايمان والقرآن كما هو منزل
عليه منزل عليهم بتوسط تبليغه اليهم وأيضا
المنسوب الى واحد من الجمع قد ينسب اليهم
أو بأن يكلم عن نفسه على طريقة الملوك
اجلالا له والنزول كما يعدي بالي لانه ينتهي
الى الرسل يعدي بعلى لانه من فوق وانما
قدم المنزل عليه على المنزل على سائر الرسل
لانه المعترف به والعبارة عليه (لا تفرق بين
أحدهم) بالتصديق والتكذيب (ومعني له
مسلمون) منقادون أو مخلصون في عبادته
(ومن يتبع غير الاسلام ديناً) أي غير التوحيد
والانقياد لحكم الله تعالى (فان يقبل منه
وهو في الآخرة من الخاسرين) الواقعين
في الخسران والمعنى أن المعرض عن الاسلام
والطالب لغيره فاقدر لنفع واقع في الخسران
بإبطال الفطرة السليمة التي فطر الناس عليها
واستدل به على أن الايمان هو الاسلام
اذ لو كان غيره لم يقبل والجواب انه ينبغي
قبول كل دين بغيره لا قبول كل ما يغيره
واعمل الدين أيضا للاعمال (كيف يهدي
الله قوما كفر وابعدا عما هم وشهدوا أن
الرسول حق وجاءهم البينات) استبعاد لان

يهدى بهم الله

فان الحائد عن الحق بعد ما وضع له منهم

في الضلال بعد عن الرشاد وقيل نفي وانكاره وذلك يقتضي أن لا تقبل توبة المرتد وشهد واعطف على ما في ايمانهم من معنى الفعل ونظيره فأصدق وأكن أحوال بائنا رقد من كفر واوهو على الوجهين دليل على ان الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الايمان (والله لا يهدي القوم الظالمين) الذين ظلموا أنفسهم بالاخلاق بالنظر ووضع الكفر ووضع الايمان فكيف من جاء الحق وعرفه ثم أعرض عنه (أو ائتكم جزاؤهم أن عليهم لعنت الله والملائكة والناس أجمعين) يدل بتمامه على جواز لعنهم وبمفهومه على نفي جواز لعن غيرهم ولعل الفرق أنهم مطبوعون على الكفر بموعود عن الهدى آيسون من الرحمة وأسبج خلاف غيرهم والمراد بالناس المؤمنون أو العموم فان اسكافرا أيضا يلعن من منكر الحق والمرتد عنه ولكن لا يعرف الحق بعينه (خالدين فيها) في العنة أو العقوبة أو النار وان لم يجز ذكرها الدلالة الكلام عليهم (لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون) الا الذين تابوا من بعد ذلك أي من بعد الارتداد (وأصلحوا) ما أفسدوا ويجوز أن لا يقدره مفعول بحق ودخلوا في الصلاح (فان الله غفور) يقبل توبته (رحيم) يفضل عليه قيل انه انزل في الحرب بن سويد حين ندم على وده فأرسل الى قومه أن يسألوا هل لي من توبة فأرسل اليه أخوه الجلامس بالاية فرجع الى المدينة فتاب (ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا) كليهم وكفروا بعيسى والانجيل بعد الايمان بعيسى والتوراة ثم ازدادوا كفرا بحمد صلي الله عليه وسلم والقرآن أو كفروا بحمد بعد ما آمنوا به قبل مبعثه ثم ازدادوا كفرا بالاصرار والعناد والظعن فيه والصدع في الايمان ونقض الميثاق أو يقوم ارتدادا وحقوقا كنهتم ازدادوا كفرا بقولهم تترى بص محمد ريب المؤمنون أو ترجع اليه وتنافقه باظهاره (ان

والحائد بالحاء والدال المهملتين بمعنى المائل المعرض عنه والمقصود من الانكار التقرير والتوبيخ فلا يدل على عدم التوبة (قوله وشهد واعطف على ما في ايمانهم من معنى الفعل) لان ايمانهم بمعنى آمنوا والظاهر أنه عطف على المعنى كما في قوله ان المصدق والمصدقات وأقرضوا الله على التوهم كاذب كره المصنف رحمه الله تعالى بخشري كما في قوله فأصدق وأكن بالجزم على توهم سقوط الفاء لانه الوسقط انجزم في جواب شرط مفهوما فله أي ان آخرتي كما سيأتي في سورة المنافقين لان التوهم لا يليق به تعالى لانه صار كالعلم على هذا النوع من العطف بل لانه هو الموافق للواقع والتأويل ويجوز أن يقول الثاني بالاسم بأن يجعل شهد واجه في الشهادة بتقدير أن كما قاله الراغب وأما عطفه على كفره وان كان هو الظاهر فلم يلتفتوا اليه لفساد المعنى اذ يكون صفة قوما ويكون هو المنصرف اليه الانكار وهو غير صحيح فان قلت العطف بالواو لا يقتضي الترتيب فليكن المنكر الشهادة المقارنة بالكفر أو المتقدمة عليه قلت هذا هو معنى العطف على الايمان والحالية وهي هنا أولى وأظهر فيقدر فيه قد وقيل لان الظاهر تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم تكن بعد ايمانهم بل معه أو قبله وهو غير مسلم لانه لا يلزم تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه ولو قصد ذلك لآخر وقيل لانهم ليسوا جاعلين بين الكفر والشهادة ورد بالمنع بل هم جاععون وان لم يكن ذلك معال لا ترى أنه صرح جعله حالا أو أمارة معطوفا عليه وانه في المنافقين خلاف المنقول والمقول (قوله وهو على الوجهين دليل الخ) أي على العطف المذكور والحالية ووجه الدلالة ما يقتضيه الظاهر من تغير المعطوف والمعطوف عليه وعلى الثاني خلو ذكره عن الفائدة وفيه نظر ظاهر ولذا قبل يجوز أن يراد بالايمان الايمان بالله تعالى بقربة ما بعده مع أن الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الايمان المصطلح عند أهل الشرع وليس هذا ما يقبل التراجع (قوله الذين ظلموا أنفسهم الخ) يعني المراد بالظلم الكفر ويحتمل أن يراد مطلق الظلم فدخل فيه الكفر ودخلوا أولا واسم الإشارة المشار به للذوات مع الصفات المشبهة بكونها أهله لعم يتقن بآياتهم وما ذكر من الارصاف يقتضي بعدهم عن الرحمة والفرق بينهم وبين غيرهم حتى خص اللعن بهم والناس حينئذ اما المؤمنون لانهم هم الذين يلعنون الكفرة أو الماطق لان كل أحد يلعن من لم يتبع الحق وان لم يكن غير متبع بناء على زعمه وضمير فيها الما ذكر ولا ياباه قوله ولا يخفف عنهم العذاب كما توهم ومعنى لا ينظرون لا يهولون ولا ينظرون اليهم ويعتد بهم (قوله وأصلحوا ما أفسدوا الخ) يعني أنه متعده مفعوله ما ذكر أو لازم بمعنى دخلوا في الصلاح قبل وهو أبلغ قال التحرير يعني ان مجزئ الدم على ما مضى من الردة والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف فلا تدارك لما أخلوا به من الحقوق وقبل عليه ان مجزئ التوبة يوجب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم فالظاهر انه ليس تقييد بل بيان لان يصلح ما فسد وليس يوارى لان مجزئ الندم والعزم على ترك الكفر في المستقبل لا يجزئ منه فهو بيان للتوبة المعتد بها قال واحد عند التحقيق (قوله قيل انه انزل في الحرب الخ) فأرسل الى قومه أن يسألوا في نسخة ان أسألو اوجلاس كغراب بالضم واللام والسين المهمة صحابي وفي شروح الكشاف انه نقل تشديدا لانه أيضا وهو مخرج من التمساق عن ابن عباس رضي الله عنهما وربب المؤمن حوادث الدهر والموت وقوله باظهاره أي باظهار الايمان أو باظهار اتباعه (قوله لانهم لا يتوبون الخ) لما كان هذا ينافي قبول توبته المقرر في الشرع وقوله قبيح له الا الذين تابوا أوله بأنه من قبيل * ولا ترى الضب بها بفتح * أي لا توبة لهم حتى تقبل لانهم لم يوفقوا لها أو هو من قبيل الكناية دون المجاز حيث أريد بالانزاع معناه لينقل منه الى المزموم أو المراد لهم توبة غير مقبولة في الاشراف على الهلاك ومنها ما عرف عدم قبوله وما رزخ لانه أو لكونه ليست مطابقة لما في قلوبهم بل نفاها لما رزخ عنهم من قولهم تنافقه وقوله أشرفوا في نسخة أشفوا أو لا شفاء الاشراف وحقيقته من أشقى صار ذاتي لان من كان على حالة ثم أشرف على ما فيها فقد بلغ شقى

الحالة الاولى اى حدها و طرفها وتعدى به على اساقبه من معنى الاطلاع وقوله فكفى البيان للاول
 (قوله ولذلك لم تدخل الفاء فيه) في الكشف فان قلت لم قيل في احدى الايتير لن تقبل بغير فاء وفي
 الاخرى فلن يقبل قلت قد ادخل الفاء في الكلام بقى على الشرط والجزاء وان سبب امتناع قبول
 الفدية هو الموت على الكفر وبترك الفاء ان الكلام مبتدأ وخبر ولا دليل فيه على التسيب كما تقول الذى
 جاءنى له درهم لم تجعل الجبى سببا في استحقاق الدرهم بخلاف قولك فله درهم انتهى وحاصله ما ذكره
 المصنف رحمه الله وهو ان الفدية في الاول الكفر وازدياده وهو لا يترتب عليه عدم قبول التوبة بل على
 الموت عليه اذ لو وقعت لقبلت او على عدم مصادفة زمانها وعدم اخلاصه فلذلك اول كما مر بخلاف
 الموت على الكفر فانه يترتب عليه ذلك ولذلك لو قال من جاءنى له درهم كان اقرارا بخلاف ما لو قرنه
 بالفداء هو مسئلة معروفة فان قيل ايسر ترتب الحكم على الوصف دليل على السببية قيل ايسر هذا
 بل ان لم يأت التعبير بالموصول قد يكون لا غرض كالايماء الى تحقق الخبر كالفصل في المعاني وقوله
 النابتون على الضلال اخذ الثبوت من التعبير بالاسمية ومنهم من فسرهم بالكاملين في الضلال وهم ما يتضح
 المحصر لان الضلال يوجد في غيرهم ايضا ومنهم من فسرهم بالاسمية ومنهم من فسرهم بالكاملين في الضلال وهم ما يتضح
 رفع ذهب اما على البدلية منه او عطف بيان وعبر عنه بالرد الى مخشئ وهو معروف في التبعية عنده
 قيل ولا بد من تقدير وصف ليحسن البدل ولا دلالة عليه ولم يعد بيان المعرفة بالنسبة وجعله خبر
 مبتدأ محذوف انما يحسن اذا جعلت الجملة صفة او سال ولا يتخلو عن ضعف بمعنى وصف المعرفة بالجملة
 على حذوفه * ولقد امر على التيمم بسبب * واذا جعلت حالا يدون الواو فقيه ايضا ما مر (قوله محمول
 على المعنى كانه قبل الخ) لما كانت الواو صاحبة للشرط تستدعى شرطا آخر يعطف عليه وهو
 والاستعمال فيه على ان يكون المذكور منها به على المحذوف اكونه يعلمه بالطريق الاولى كما في أحسن
 الى زيد ولو اساء وهذا بحسب الظاهر ليست كذلك لان هذه الحالة احدى بقول التفدية من سائر
 الحالات اذ ليس الفدية وراءها حالة اخرى اولى منها اذ لا قبول وحاصله ان الواو صلية تقتضى كون تقبض
 الشرط اولى بالجزاء اوجب عنه بوجوه الاول ان عدم قبول ملء الارض كناية عن عدم قبول فدية ما
 لانه غاية الفدية فجعل عبارة عن جميعه فاقبل عليه ما قيل انه لا دلالة للكلام عليه وضعية ملقية
 ملء الارض فيصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو اقتدى على الارض ذهابا والثاني ان المراد ولو اقتدى بعثله
 معه كما صرح به في تلك الآية فالمعنى لا يقبل ملء الارض فدية ولو زيد عليه مثله قيل والمراد ان البناء
 بمعنى مع ومنزل به تقديره أى مع مثله ولا يخفى بعده وهذا التقرير علمت أنه لا وجه لما قاله ابو حسان
 ومن تبعه من أنه لا حاجة الى تقدير مثل وان الزم مخشئ تخيل ان مانتى ان يقبل لا يمكن ان يقتدى
 به فاحتاج الى اضاها مثل حتى يتغير اوبس كذلك والثالث ان لا يحمل ملء الارض اولا على الاقتداء
 بل على التصديق ولا يكون الشرط المذكور من قبيل ما يقصده تأكيده الحكم السابق بل يكون شرطا
 محذوف الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه ملء الارض ذهابا تصديق به ولو اقتدى به ايضا لم يقبل منه
 وضعية للمال من غير اعتبار وصف التصديق وقيل ان المراد من اقتدى به ذله أى لو اقتر به ولو بذله واذا
 لم ينفع البذل علم عدم نفع غيره بالاولى وقيل ان الواو زائدة كما قرئ به في الشواذ ولو قيل ان لوليت
 وصلية بل للشرط وجوابه قوله اولئك الخ وهو سلبه سد الجواب لكان قريبا قيل وقوله والمثل يحذف
 ويراد الخ براد من الارادة أى أنه ليس كونه مثل الشيء وهو في حكم شئ واحد صح حذفه واقامته
 مقامه وحله عليه وأما جعله مقعما على أن يزداد من الزيادة فبعد وكون من الزيادة بعد النفي للاستغراق
 سواه دخلت على مفرد نحو ما جاءني من أحد أوجعكم ما هاهنا مقر في العربية فلو وجه لا اعتراض
 على المصنف بأنه مخصوص بالمفرد كما قيل (قوله أحيان تبلغوا حقيقة البر الخ) البر بكسر الباء
 الاحسان وكال تلعب وبالفتح صفة منه وتبلغوا نفسهم انما لو وحقيقة البر اشارة الى أن التعمير

فكفى عن عدم توبتهم بعدم قبوله انما لم يأت
 في شأنهم وابرار الخ الهم في صورة حال الايتير
 من الرحمة أو لأن توبتهم لا تكون الانفاضا
 لا لارتدادهم وزيادة كفرهم ولذلك لم يدخل
 الفاء فيه (وأولئك هم الضالون) النابتون
 على الضلال (ان الذين كفروا وماؤا وهم
 كفار لمن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهابا)
 لما كان الموت على الكفر سببا لا امتناع قبول
 الفدية أدخل الفاء ههنا للشعاريه وملء الشئ
 ما عاوى وذها انصب على التمييز وقرئ بل رفع
 على البذل من ملء أو الخبر المحذوف (ولو
 اقتدى به) محمول على المعنى كانه قبل فني
 يقبل من أحدهم فدية ولو اقتدى على الارض
 ذهابا أو عطف على مشعر تقديره فلن يقبل
 من أحدهم ملء الارض ذهابا لو تقرب به في
 الدنيا ولو اقتدى به من العذاب في الآخرة
 أو المراد ولو اقتدى بعثله كقوله تعالى ولو أن
 للسذين ظلموا ما في الارض جميعا ومثله معه
 والمثل يحذف ويراد كثير الان المذنبين في حكم
 شئ واحد (أولئك الهم عذاب اليم) مبالغة
 في التحذير واقتطاع لان لا يقبل منه الفداء
 ويما يعنى عنه تكريما (ومالهم من ناصرين) في
 دفع العذاب ومن منزلة الاستغراق (ان
 من الوالبر) أى ان تبلغوا حقيقة البر الذى
 هو كال الخير

للجنس فيكون التركيب كناية عن كون فاعله باراً ولذا فسر الزمخشري بلن تكونوا أبراراً فبذلك البر يدل على البلوغ اليه والبلوغ اليه يدل على كونه باراً كقول الخنساء

وما بلغت كف امرئ متناً ولا * من المجد الا والذي نال أطول

أى أنه ما جدد فاق كل ما جدد أو مرقبه للعهد والمراد بر الله لهم كالرحمة ونحوها وهو تفسير ابن عباس رضى الله عنهما (قوله أى من المال الخ) قدمه لانه الظاهر من الاتفاق وعلى الثاني يجوز فيه وقوله روى الخ ورواه الشيخان والتمسائي ويروى بذكر الباء وفتحها وفتح الراء وضمها والمذكور وهو اسم بستان وحديقة بالمدينة المنورة وكانوا يسمون الحدائق آباراً وفي الفائق انه افعلى من البراح وهو الارض الظاهرة وقيل أضيفت الى حا وهو قبيلة من مذحج أو اسم رجل واعلم أن بعض علماء الدين في هذه اللفظة رسالة مستقلة حاصلها أنهم ما آمنوا بحداد واحد أميناً مقتوح الراء فيه همزة بعد حاء وهو اسم مكان وروى بذكر الباء وفتحها وقال المنذرى انه اسم موضع بقرب المسجد وقيل حاسم ينسب اليه البير وروى مثلك الراء معرباً والاقرب أنه كضرموت فيضاف ويعرب بالوجه السالفة أو يبنى ويجوز صرفه وعدمه ومثله وحاسم حتى أو رجل وقيل اسم صوت ترجمه الابل الى آخر ما فصله وقوله ينجح ككلمة استحسان ومدح وكررت للتأكيدها وهما مسكان وكسوران ممنونان مع التخفيف والتشديد ويقال عند الرضا والاجاب والفخر وقوله ذلك مال رائج من الرواح مقابل الغدو ويشهد له قولهم والمال غادور رائج وهو حث على الاتفاق وفعل الخير اذا سلك مسلكاً وقيل معناه تروح اليه وتغدو لقرية من البلد وروى رائج بالباء الموحدة أى اتفاقه رائج له لبقاء ثوابه وتضاعفه عند الله وقوله رائج أو رائج إشارة الى الوجهين وأوالشك من الراوى ومن جوزه فيه أن يكون بالجمع من الرواج فقد خالف الرواية وقوله وجاء زيد الخرواه ابن المنذرى ابن جرير مرسل وقوله وذلك أى الحديث وأقرب الاقارب الولدان أسامة بن زيد ودلالة الحديث على المستحب ظاهرة فيه علم منه الواجب بالضرورة وقوله ويحتمل التبيين والتقدير حينئذياً مما يحبون وذلك الشئ بعض ما يحبون فلا يخالف تلك القراءة معنى فلا يرد ما قيل ان من البيانية طرف مستورة صفة تكرة أو حال عن معرفة ولا يظهر هنا الايجاف مفعول تنذروا على أحد الوجهين وهو نكاح ظاهر (قوله من أى شئ) التعميم مستفاد من التكرة بعد الشرط ولذا بين اسم الشرط ولم يطلق لئلا يصرف الى ما يحبونه وقوله فان الله به علم فيه إشارة الى الحث على اخفاء الصدقة (قوله أى المطعومات والمراد أكلها) جعله بمعنى الجمع لأن كل المضافة لاه فرد المعرفة لعموم الاجزاء وهو أيضاً مصدر منعوت به معنى فيستوى فيه الواحد المذكور وقوله كما في قوله حلا وانما ذكره ثمة لانه وقع موصوفاً به صريحاً كونه خيراً ومنه يعلم حال هذا والاستواء المذكور هو الاصل المطرد فلا ينافيه قول الرضى انه يقال رجل عدل ورجلان عدلان رعاية للجانب المعنى وقيل انه اذا جعل الطعام بمعنى المطعومات أفاد الاستغراق كما هو شأن الجمع المعترف باللام فكل للتأكيده وانما قال أكلها لفهمه من الطعام بمعنى المطعوم ولئلا يترحم أن المراد اتفاقه بقرينة ما قبله ومما سببه لما قبله لأن الاكل اتفاق مما يجب ككلمة على نفسه (قوله كان به عرق النساء الخ) هذا حديث أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما بسند صحيح والنسايوزن العصا عرق في باطن الفخذ الى القدم مقصور وروى أو يأتى وأنكر قوم من أهل اللغة اضافة العرق اليه وجوزه آخرون لانه من اضافة العام الى الخاص مع اختلاف لفظيهما وقيل النساء النخض وأنشدوا

لمارأت ملوك كندة أصبحت * كالرجل خان الرجل عرق نساءها

وروى في الحديث أن يعقوب عليه الصلاة والسلام كان به عرق النساء وجمعه أنساء ثم انه صار في العرق عبارة عن وجع يمتد من الورك من خلف وينزل الى الركبة وربما بلغ الى الكعب وهو المراد هنا فهو اسم مرض معروف وذلك إشارة الى ما ذكر من لحوم الابل والبائنا وقوله وقيل فعل ذلك للتداوى

أول تنالوا بر الله سبحانه وتعالى الذى هو الرحمة والرضا والجنة (حتى تنفقه واما يحبون) أى من المال أو ما به في طاعة الله تعالى معاداة الناس والبدن وتعالى روى أنها والمهجة في سبيله سبحانه وتعالى روى أنها لما نزلت جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله ان أحب أموالى الى بربى خضعة هاجت أراى الله فقال ينجح ذاك مال رائج أو رائج وانى أرى أن تجعلها فى الاقربين وجاء زيد بن حارثة بنرس كان يحبها فقال هذه فى سبيل الله فعمل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة ابن زيد فقال زيد انما أردت ان تصدق بها فقال عليه الصلاة والسلام ان الله قد قبلها منك وذلك يدل على أن اتفاق أحب الاموال على أقرب الاقارب أفضل وأن الآية نعم الاتفاق الواجب والمستحب وقرئ بعض ما يحبون وهو يدل على أن لتسبب بعض ويحتمل التبيين ومما تنفق وامر شئ) أن من أى شئ محبوب أو غيره ومن لبيان ما رافق الله به علم فيجوز بكم بحسبه (كل الطعام) أى المطعومات والمراد أكلها كان حلالاً فى اسرائيل حلالاً لهم وهو مصدر نعمت به ولذلك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قال تعالى لاهن حل لهم الاما حرم اسرائيل يعقوب (على نفسه) كعموم الابل والبائنا وقيل كان به عرق النساء فنذر ان شئ لم يأكل أحب الطعام اليه وكان ذلك أحبه اليه وقيل فعل ذلك للتداوى

بإشارة الأطباء واحتج به من جوزلنبي أن يجتهد ولما منع أن يقول ذلك بأذن من الله فيه فهو كتحريمه ابتداء (من قبل أن تنزل التوراة) أي من قبل أنزالها مشقة على تحريم ما حرم عليهم وظلمهم وبغيرهم عقوبة وتشديد أولئك رد على اليهود (٤٧) في دعوى البراءة مما نفي عليهم في قوله تعالى فبظلم

من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقوله وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر لايتين بأن قالوا لسنا أول من حرمت عليه وإنما كانت محرمة على نوح وإبراهيم ومن بعده حتى انتهى الأمر إليها فحرمت علينا كما حرمت على من قبلنا وفي منع النسخ والطعن في دعوى الرسول عليه السلام موافقة إبراهيم عليه السلام بخبلة لحوم الأبل وألبانها (قل فأنابوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) أمرهم بما حرمهم بكتابهم وبما مكنتهم بما فيه من أنه قد حرم عليهم بسبب ظلمهم ما لم يكن محرما روي أنه عليه الصلاة والسلام لما قال لهم بئسوا ولم يجسروا أن يخرجوا التوراة وفيه دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (فن افترى على الله الكذب) ابتدعه على الله تعالى بزعمه أنه حرم ذلك قبل نزول التوراة على بني إسرائيل ومن قبلهم (من بعد ذلك) من بعد ما أزمهم الحجة (فأولئك هم الظالمون) الذين لا يصفون من أنفسهم ويكبرون الحق بعد ما وضع (قل صدق الله) تعريض بكذبهم أي ثبت أن الله سبحانه وتعالى صادق فيما أنزل وأنتم الكاذبون (فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا) أي ملة الإسلام التي هي في الأصل ملة إبراهيم أو مثل ملته حتى تقتلوا ومن اليهودية التي اضطرتكم إلى التحريف والمكابرة لتسوية الأغراض الانبوية وأزمتكم تحريم طيبات أهلها لإبراهيم ومن تبعه (وما كان من المشركين) فيه إشارة إلى أن أتباعه واجب في التوحيد الصرف والاستقامة في الدين والتجنب عن الإفراط والتفريط وتعريض بشرك اليهود (إن أول بيت وضع للناس) أي وضع للعبادة وجعل متعبدا لهم والواضع هو الله سبحانه وتعالى ويدل عليه أنه قرئ على البناء للفاعل (لذي يسكنه) البيت الذي يسكنه وهي لغة في مكة كالنبيط والنميط وأمر راتب وراتم ولازب ولازم وقيل هي موضع المسجد ومكة البلد من مكة إذا زجه أو من بكه إذا ذقه فانها تسكن أعناق الجبارة روي أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل كم بينهم ما قال أربعون سنة وقيل أول من بناء إبراهيم ثم هدم فيها قوم من جرهم ثم العمالة ثم قرش

بإشارة الأطباء أي رأيهم والمراد بالتحريم الامتناع (قوله واحتج به الخ) هذه مسئلة معروفة في الأصول وقوله ولما منع الخ لا يخفى أنه يخالف لظاهرفظ النظم (قوله مشقة على تحريم الخ) إشارة إلى أنه متعلق بحرم وفائدته بيان أنه مقدم عليها وأن التوراة مشقة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجا وتضييقا فلا يراد ما قيل أنه لا تظهر فائدة في اتقييد فان تحريم إسرائيل لا يضره بعد نزول التوراة وأنه قد لعل في شذيلزم قصر الصفة قبل تمامها الآن يقال هو متعلق بمحذوف (قوله نفي عليهم الخ) أصل النفي رفع الصوت بذكر الموت ونفي عليه فهو أنه شهر بها قال الأزهرى فلان ينفي على نفسه بالقواش أي شهرها بتعاطيها ونفي فلان على فلان أمر إذا أظهره وقال ابن الأعرابي الناعى المشنع يقال نفي عليه أمره إذا قبحه وهو المراد هنا وفيه نكته بليغة وهو الإشارة إلى أنهم أهل كوا أنفسهم بما فعلوا وقوله وفي منع النسخ معطوف على قوله في دعوى البراءة ووجهه ظاهر إذ تحريم ما كان حلالا لا يكون إلا بالنسخ والطعن معطوف على النسخ وقوله بئسوا وجهول أي سكنوا ولم يجسروا أو يجب نروا من الجراءة أو الجسارة ووجه الدليل عليه صلى الله عليه وسلم بما في التوراة وهو لم يقرأها ومثله لا يكون إلا بوجهي (قوله ابتدعه) أي اخترع الكذب والافتراء المذكور فن عبارة عنهم ويحتمل التعميم فيدخلون فيه دخول أوليا وقوله صدق الله بعد تكذيبهم تأكيد له وفيهم منه الحصر الاضائي لانه لما قال صدق الله بعد تكذيبهم صار المعنى صدق الله لأنتم (قوله أي ملة الإسلام الخ) أي هي في الأصل موافقة لملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومشابهة لها فعبعن الإسلام بملة إبراهيم لذلك فلا يلزم كون نبينا صلى الله عليه وسلم عابلا بشريعتهم كانبيا بني إسرائيل وقوله واجب في التوحيد الصرف الذي لا يشوبه ما ينافيه كما فعل اليهود والاستقامة في الدين مأخوذة من قوله حنيفا لان الحنف كما قال الراغب الميل عن الضلال إلى الاستقامة والحنف بالجمع الميل عن الاستقامة والتجنب عن الإفراط أي المبالغة في الإيجاد والتفريط أي الإهمال لنفسه بالاستقامة وهو ظاهر ومن لم يفهمه قال دلالة على التجنب المذكور غير ظاهرة إلا أن يقال الشرط الإفراط أو الأمر باتباع إبراهيم عليه الصلاة والسلام وتخصيصه بالذكور دون سائر الأديان يدل على ما ذكر وهو خبط وخطب بما لا يفيد (قوله وضع للعبادة) فمعنى وضعه للناس لعبادتهم وليس المراد أن يعبد البيت نفسه بل أن يجعل موضعا لعبادة الله فلذا فسر بقوله وجعل متعبدا لهم وقوله ويدل عليه أنه قرئ الخ لأن الظاهر أن الضمير راجع إلى الله أن لم تعتبر الذكر السابق في قوله صدق الله لكون الآية مستأنفة والافه والمتبادر أيضا فلا يراد عليه أنه يحتمل روعه لإبراهيم عليه الصلاة والسلام فلا دلالة للقرأة عليه فتأمل ومناسبة الآية لما قبله اظاهرة (قوله كالنبيط والنميط) الميم والباء تعقب احدهما الأخرى كثيرا في كلام العرب والنبيط والنميط مصغرا علم موضع بالدهناء وهما بمعنى أو متغايران كما أشار إليه بقوله وقبل الخ وبك من البك بمعنى الأزحام لا زحام الحجج فيها أروع معنى الدق لدق أعناق الجبارة أي أهلاكهم إذا أرادوها بسوء واذلالهم فيها ولذا أزمهم في الطواف كأحد الناس ولو أمكنهم الله من تخليته لفعلا (قوله روي أنه صلى الله عليه وسلم سئل الخ) أخرجه الشيخان عن أبي ذر رضي الله عنه وهو حديث صحيح إلا أن فيه اشكالا أجاب عنه الطحاوي في الآثار قال فيه فان قلت لاشك أن باني المسجد الحرام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وباني الأقصى داود وابنه سليمان بدمه وبينهما مدة طويلة تزيد على الأربعين بامثالها قلت الوضع غير البناء والسؤال عن مدة ما بين وضعيهما لا عن مدة ما بين بناءيهما ما فيحتمل أن يكون واضح الأقصى بعض الأنبياء قبل داود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ثم بنياء بعد ذلك ولا بد من تأويله بما انتهى وجرهم بضم الجيم وسكون الراء والهاء المضمومة حتى من الذين كانوا أصحاب اسمعيل والعمالة قوم من ولد علقم بن لاوذين سام بن نوح عليه الصلاة والسلام وهم قوم تفرقوا في البلاد والضرايح بوزن غراب بضاد مجمة وراء وحاء هم لطين قال الطبري رحمه الله ومن رواه بصاد مهملة فانها تسكن أعناق الجبارة روي أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل كم بينهم ما قال أربعون سنة وقيل أول من بناء إبراهيم ثم هدم فيها قوم من جرهم ثم العمالة ثم قرش

وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس في الطوفان ثم بنى ابراهيم وقبل كان في موضعه قبل آدم بيت يقال له الضراح بطوف الملائكة فلما هبط آدم أمر بأن يحججه ويطوف حوله ورفع في الطوفان الى السماء الرابعة تطوف به ملائكة السموات وهو لا يلائم ظاهر الآية وقيل المراد أنه أول بيت بالشرف لا بالزمان (مباركا) كثير الخير والنفع لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله حال من المستسكن في الظرف (وعدى للعالمين) لانه قبلهم ومن بعدهم ولا في آيات عجيبه كما قال (فيه آيات بينات) كتحريف الطيور عن موازاة البيت على مدى الايام وأثر ضواري السباع تحت لظ الصبوح في الحرم ولا تعجز عن اهوائ أن كل جبار قصده بسوء قهره كاصحاب القبل والجله مفسرة للهدي أحوال أخرى (مقام ابراهيم) مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة السماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها به لانه من بين الصخور وبقاؤه دون سائر آثار الانبياء وحفظه مع مرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده أن قرئ آية بينة على التوحيد وسبب هذا أن ترأته لما ارتفع شبات الكعبة قام على هذا الحجر ليتكمن من رفيع الحجرة فخاصت فيه قدما (ومن دخله كان آمنا) بجله ابتدائية أو شرطية معطوفة من حيث المعنى على مقام لانه في معنى آمن من دخله أي ومنها آمن من دخله أو فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله اقتصر يذكرهما من الآيات الكثيرة وطوى ذكر غيرهما كقوله عليه الصلاة والسلام حب الى من دناكم ثلاث الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة لان فيه ما يغني عن غيرهما في الدارين بقاء اثره في الدهر والامن من العذاب يوم القيامة

فقد صحفه وهو من المضارحة وهي المقابلة أو البعد وكونه في السماء الرابعة أو رده عليه الطيب أن الصحيح المروي في البخاري أنه في السابعة (قوله وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس الخ) رواه الأزرقي في تاريخ خنكة وقيل انه نزل مع آدم عليه الصلاة والسلام من الجنة ثم رفع بعد موته الى السماء وبني شيت مكانه يتامن طين أو نزل قبله أو بنى آدم عليه الصلاة والسلام كما ذكره المصنف رحمه الله من طين على نحو ما رأى في السماء وقوله وهو لا يلائم ظاهر الآية لانه لا يكون أول بيت لسبق الضراح عليه ان اعتبر تغيرهما والالكونهما تبعدا في مكان واحد فلا يلائم مكان موضوع للناس فقط لطواف الملائكة به وانما قال ظاهر الآية لانه لا يخالفها عند التأمل بالنظر الدقيق ومن جعل الآية اولى شرف لا يرد عليه شيء الا أنه خلاف التبادر وقوله كثير الخير أي البركة والزيادة وهي في خبراته ومناقبه لا في بنيانه وهو حال من الضمير المستتر في الظرف الواقع ملة وقوله لانه قبلهم فهو هاد للجهة التي أرادها الله أو هاد لهم بما فيه من الآيات التي تستأنى وقوله لانه قبلهم ان أراد به وضع لان يكون قبله فالهالين على عومه وان أراد يستقبلونه فالمراد بالعلمين المسلمين وما بعده عام للجميع (قوله فيه آيات بينات الخ) انحراف الطير باق الى الآن ولا يعلمه الا ما به علمه الاستشفاء كما صرحوا به وفيه كلام للعلماء لان الحافظ قال انها لم تزل تستشفاء واعترض عليه ابن عطية بأنه بائن خلافه وعلته العقاب لاخذ الحجة وقيل ان الطيور والمهدود ما تعلقوا بالحمام مع كثرة لا يعلمونه به يجمع بين الكلامين فتدبر وفي شرح الكشف ان منها أن أي ركن من أركان البيت وقع الغيث في مقابلته كان الخصب فيما يليه من البلاد وقوله قهره أي قهره الله وقيل قهره البيت على الاستناد المجازي وجهه الجمله حال بدون الواو مرتفعه وقد رخره مقام ابراهيم منها وقد رخره غير أحدها (قوله وقيل عطف بيان الخ) قيل عليه ان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف بينهما ما باجماع البصريين والكوفيين حتى قال ابن هشام رحمه الله في المغني وغيره انه أراد بعطف البيان البدل تسامحا كما أن سيدي به قد يسمى التوكيد وعطف البيان صفة وهذا التأويل يتأني في عبارة الزمخشري دون كلام المصنف رحمه الله وقوله على أن المراد الخ جواب عن أن المبين جمع والمبين مفرد فتوارة المراد بالآيات يعنى التي دل عليها المقام فهو وان كان مفردا لكنه جمع في المعنى لاشتماله على آيات كثيرة والآية افعال من الذين والصغار جمع صخرة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا القول مطابقتها في هذه القراءة فغير عن الآيات الآية وقوله وسبب هذا الاثر الخ كذا وقع في اثر من روى عن سعيد بن جبيرة رضي الله عنه (قوله بجله ابتدائية) المراد بالابتدائية المركبة من المبتدأ والخبر على أنها ليست بشرطية وقوله لانه في معنى الخ إشارة الى الوجهين السابقين في اعراب مقام ابراهيم وقوله اقتصر الخ من قيمة الوجه الثاني وهو جعله بيانا كما في الكشف اما لان الاثنين جمع أو أنه ذكر من الجمع المبين بعض افراده وترك الاسم انكسنة ومثله واقع في الاحاديث النبوية والاشعار العربية وفي الكشف ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله لان الاثنين نوع من الجمع كانه ثلاثة والأربعة ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان وطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله وكثير سواهما ونحوه في طي الذكر قول جرير

كانت حنيفة اثلا فأنزلتهم • من العبيد وثلاث من والها

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حب الى من دناكم ثلاث الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة انتهى وفصل البيت بقوله ونحوه لانه مثله في طي لذكره وان لم يكن لغرض الاشتجار وقصد التكرار كما في الآية بل قصد السكوت عما ليس يذم وهو التثنية الصميم ولانه هو الاصل المدلول فلاحاجة لذكره وأما الحديث فقوله وقرة عيني كلام ميتد اقتصده الاعراض عن ذكر لذيها وما يحجب منها وما است عطا على الطيب والنساء لان البيت من الدنيا وهذا يذم ثلاث فيه وقد قال الطيب وغيره

انه ليس في كتب الحديث فلا شاهد فيه على هذه الرواية لكن اثباتها كما وقع للزحشري ووقع للراغب
 أيضا وحسن الظن بهم يقتضي أنهم ظفروا به في رواية وليس هذا محلا للرواية بالمعنى ولا له وهو لا مانع
 من جعل الصلاة الواقعة في الدنيا منها لانه ليس المراد بها ما يكون صرف أمور دينية بل ما يقع فيها وان
 كان له تعلق بالآخرة وتغير التغير إشارة الى مغايرته لما قبله وفي قوله ثلاث تغليب للموت على المذكروا
 اقل ثلاثة وقوله حبب مجهول أي حبه الله وقوله دنيا كم إشارة الى أنه لا علاقة له بالدنيا وأن تحببها
 من الله ولذا أبيع له الزيادة على الأربع لقوا بدرجة كما ملتم باللفظ تشريعا وكاطلاعهن على أمور
 الخفية حتى يتعلمها منهن النساء وليس محتمل لجرد الوطء والتلذذ معاذ الله حتى ان بعض القصاص قال
 ما سلم أحد من هوى حتى محمد صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث لجهله فأنكره عليه بعض العارفين وكفره
 ووقع فيهم لذلك قرأ أي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له لا تم فقد قتلنا فخرج عليه بعض قطاع
 الطريق وقتله عقيب ذلك وقدم الطبيب لانه حظ الروح المتقدم على البدن وفي قوله ومن دخله تغليب
 للعقلاء لانه يأمن فيه الوحوش والطيور بل الثبات وانما يلزم الحذف في الحديث لولم يكن من بدل
 البعض من الكل وعلى ما ذكره فيه حذف بعض البدل أو البسان وفسر الامن بالأمن من عذاب
 الآخرة وأشار بما نقل عن أبي حنيفة الى جواز إرادة الموت بأن يفسر بالأمن في الدنيا والآخرة
 وقوله بقاء الأثر والأمن بالجزء بدل من ضمير غيرها (قوله من مات في أحد الحرمين الخ) أخرجه
 أبو داود والطحاوي والبيهقي والعلاني بأسانيده مختلفة وقوله ولكن الجلي الى الخروج أي يمنع اطعمه
 ومبايعته والمسئلة وخلاف الشافعي فيها في الفروع قال الجصاص لما كانت الآيات المذكورة في الحرم
 ثم قال ومن دخله كان آمنا وجب أن يكون مراده جميع الحرم (قوله قصده للزيارة) يعني أن الحج
 في اللغة مطلق القصد والمراد به هنا قصد مخصوص غلب فيه حتى صار حقيقة فيه شرعا وجب بالكسر كعلم
 لغة فيه (قوله بدل من الناس مخصوص له) يعني من بدل من الناس العام بدل من بعض من كل شخص له لانه
 المقصود بالنسبة واحتمال أن يراد بالناس من استطاع وهذا مبين له فهو بدل كل من كل خلاف الظاهر
 (قوله الاستطاعة الخ) أصل معنى الاستطاعة استدعاء طواعية الفعل وتأنيبه والمراد بالاستدعاء
 الإرادة وهي تقتضي القدرة فأطلقت على القدرة مطلقا وبسبب ولتفهى أخص منها وهو المراد هنا
 والقدرة اما بالبدن أو بالمال أو بهما وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة وقد سئل عنها كما رواه
 ابن ماجه وغيره بسند حسن بالزاد والراحلة وهو بحسب الظاهر مع الشافعي رضي الله عنه حيث قصر
 الاستطاعة على المالية دون البدنية وهو مخالف لما لا رحمه الله مخالفة ظاهرة وأما أبو حنيفة رحمه الله
 فيقول ما وقع في الحديث بأنه بيان لبعض شروط الاستطاعة بدليل أنه لو فقد أمن الطريق أو لم يجد المرأة
 محرما لم يجب وقوله وكل ما أتى أي ما أتى به الوصول من الطريق وما يلزم اسم مكان تجوزيه وقبل أنه آله
 (قوله وضع كفر الخ) يعني أن المراد بمن كفر من لم يحج وتاركه ليس بكافر الا اذا استحله فأشار الى أنه
 للتخليط على تاركه كما وقع في الحديث فليس المقصود ظاهره وقوله ولذلك أي للتخليط (قوله من مات ولم
 يحج الحديث) قال ابن الجوزي هو موضوع ورد في الآلات بأنه أخرجه الترمذي وضعفه من حديث
 علي رضي الله عنه وافظه من ملك زاد أو راحلة تبغله الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو
 نصرانيا وأخرجه الدارمي في مسنده من حديث أبي أمامة رضي الله عنه من لم يمنعه من الحج حاجة
 ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حاس فمات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا وتعد طرقه ان
 لم يحسنه خفف ضعفه وموافقة معناه الآية تقوية أيضا (قوله وقد أكد أمر الحج في هذه الآية من
 وجوه الخ) أي شأنه وما يتعلق بإزاره في صورة الخبر قد تقدم وجهه بألفيته والاسمية تفيد الثبات والدوام
 وكونه حقا واجبا يفهم من اللام ومن على التعميم من الناس والتخصيص من قوله من استطاع الداخل
 فيهم وقوله من حيث أنه فعل الكفرة إشارة الى أنه مجاز للمشابهة في تركه والعدول عن التعميم للظهور

قال عليه الصلاة والسلام من مات في أحد
 الحرمين بعث يوم القيامة آمنا وعند أبي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه من زعمه القتل
 بردة أو قصاص أو غيرهما لم يتعرض له ولكن
 الجلي الى الخروج (قوله للزيارة على الوجه المخصوص
 البيت) قصده للزيارة على الوجه المخصوص
 وقرأ سورة الكسائي وعلمهم في رواية
 حفص حج بالكسر وهو افتخار (من
 استطاع اليه سبيلا) بدل من الناس مخصوص
 له وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاستطاعة بالزاد والراحلة وهو يؤيد قول
 الشافعي رضي الله تعالى عنه أنهم بالمال
 ولذلك أوجب الاستنابة على الزمن اذا وجد
 أجرة من ينوب عنه وقال مالك رحمه الله
 أجرة من ينوب عنه وعلى من قدره على المشي
 انها بالبدن فيجب على من قدره على المشي
 والكسب في الطريق وقال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى انها مجموع الأمرين والتضمين في
 الله تعالى أو الحج وكل ما أتى الى الشيء فهو
 سبيله (ومن كفر فان الله غني عن العالمين)
 وضع كفره وضع من لم يحج تأكيد لوجوبه
 وتلذذ على تاركه ولذلك قال عليه الصلاة
 والسلام من مات ولم يحج فليمت إن شاء
 يهوديا أو نصرانيا وقد أكد أمر الحج في
 هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه
 بصيغة الخبر وإبراز في الصورة الاعية
 وإرادته على وجه يفهم أنه حق واجب لله
 تعالى في رقاب الناس وتعميم الحكم أولا
 وتخصيصه ثانيا

فانه كايضا بعد ايام وثنية وتكرير المراد وتسمية ترك الحج كقرا من حيث انه فعل الكفرة وذكر الاستغناء عنه في هذا الوضع مما يدل على الفت والخذلان وقوله عن الماين يدل عليه لما فيه من مبالغة التعميم ٥٥ والدلالة على الاستغناء عنه بالبرهان والاشعار بهظم السخط لانه تكليف شاق جامع بين كسر النفس

واقام الباب البدن وصرف المال والتجرد عن الشهوات والاقبال على الله سبحانه وتعالى روي أنه لما نزل صدر الآية جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أرباب الملل خطبهم وقال إن الله سبحانه وتعالى كتب عليكم الحج فخرجوا فاشتبهت به مله واحدة وكفرت به خمس ملل قتل ومن كفر (قل يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله) أي بآياته السمعية والعقلية الدالة على صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما يزعمه من وجوب الحج وغيره وتخصيص أهل الكتاب بالخطاب دليل على أن كفرهم أقبح لأن معرفتهم بالآيات أقوى وأنهم وانزعوا أنهم مؤمنون بالتوراة والإنجيل فهم كفرون بهما (والله شهيد على ما هم ملون) والحال أنه شهيد مطلع على أفعالكم فيجازيكم عليها لا ينفعكم التكليف والاستسار (قل يا أهل الكتاب لم تصدقوا عن سبيل الله من آمن) ذكر الخطاب والاستغناء مبالغة في التقرير وتفي العذر لهم واشعار بأن كل واحد من الأمرين مستقيم في نفسه مستقل باستحلاب المذاهب وسبيل الله الحق المأمور بسلكه وهو الاسلام قيل كانوا يفتنون المؤمنين ويحزنون بينهم حتى أوفوا الأوس والنضير فذكروهم ما بينهم في الجاهلية من التعادي والتحارب ليعودوا للنبل ويحتالون لصدهم عنه (تبعونها عوجا) حال من الواو أي باغين طالبين لها عوجا جابان تلبسوا على الناس ونوهموا أن فيه عوجا من الحق بمنع النسخ وتغيير صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوهما أو بأن تحزبوا بين المؤمنين لاختلاف كلمتهم ويحتل أمر دينهم (وأنتم شهداء) أنها سبيل الله والصدة عنها ضلال واضلال وأنتم عدول عند أهل ملتكم ينفون بأقوالكم ويستشهدونكم في القضايا (وما الله بغافل عما تعملون) وعبدلهم ولما كان المنكر في الآية الأولى كفرهم وهم يحجرون به ختمها بقوله والله شهيد على ما تعملون ولما كان في هذه الآية صدهم المؤمنين عن الاسلام

وكانوا يحفون ويحتالون فيه قال وما الله بغافل عما تعملون

تأكيده لا مرسيا بلفظ العالمين المشعر بأنه غنى عن العالمين فضلا عن كفر وان دخلوا فيهم دخولاً أولياً وذكر الاستغناء في هذا المقام كناية عن السخط بل عن كماله وقوله كايضا في الكشف انه ايضاح والمصنف زاد الكاف لانه لم يخدم معناه ما حق يوضح أحدهما الآخر لكنه تخصيص والتخصيص شبه الايضاح فن قال لو حذف الكاف لكان أولى لم يذهب لقصده وقوله بالبرهان لأن من استغنى عن جميع العالمين فهو غنى عن ليحج وعظم السخط من التعميم كما مر وقوله لانه تكليف شاق عله التأكيده لانه لما كان كذلك اقتضى الاهتمام به أولاً بهما ترك الشكته فأكد تنبيهها على أنه لا ينبغي أن يترك والتجرد عن الشهوات كاللباس والطيب والجماع (قوله روي الخ) إشارة إلى وجهه يتي فيه من كفره على ظاهره والملل الست ما ذكر في قوله تعالى إن الدين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا وهو مقتضى أنه يطلق على الشرك مله وقد تردد فيه التحرير وقال في الكشف انه من التحلل للملل فان قيل بدمه فهو تقليب وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير عن الفضال وفيه أن تلك الملل كانت موجودة في جزيرة العرب فليست * (تنبيه مهم) * اعلم أن في أعراب الآية وجوهاً نقلها الزركشي في تذكرته عن شيخه ابن هشام لأن الطرفين أعني قده وعلى الناس أما خيران أو الأول خبر والثاني حال أو العكس أو الأول خبر والثاني متعاقبه أو العكس وفي تقديم الحال في مثله خلاف نقله ثم إن السبيكي في كتاب الانتصار قال إن هنا فرض عين على المستطيع الذي لم يحج وفرض كفاية وهو ما يجب على كل مستطيع من أحياء شعائر الحج في كل سنة حج أو لم يحج وعلى الأول من بدل من الناس وهو مذهب سيويه وعلى الثاني هو فاعل المصدر أي حج البيت من التمدد بر الله على الناس مطلقا حج المستطيع منهم فن حج أذى الفرضين بالتوايين وفيه بحث من وجهين الأول أن رفع المصدر المضاف للمفعول فاعلا ضرورة الثاني أن أحياء البيت يحصل بالعمرة ورتباً به ليس بضرورة والمراد بالحج معناه اللغوي وفيه نظر (قوله أي بآياته السمعية والعقلية الخ) حمل الآيات على مطلق الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصدق مدعاه الذي من جملته الحج وأمره وبه تظهر المناسبة لمقابلته وكون كفرهم أقبح لقراءتهم الكتب المصدقة بخلاف المشركين وكفرهم بالتوراة والإنجيل لدخولها في آيات الله الشاملة لجميع السمعيات والعقليات وقيل انه مبيت على أن يراد بآيات الله الكتابان وليس في الكلام ما يدل عليه (قوله والحال أنه شهيد الخ) إشارة إلى أن الجملة حاله وأن الشهيد في العالم المطلع وأما جعله بمعنى الشاهد فتكلف من غير داع له (قوله كر الخطاب والاستفهام الخ) الخطاب المكرر في الذماء وما يتبعه والاستفهام في قوله لم وكان الظاهر أنه كفرون بآيات الله وتصدون عن سبيل الله مبالغة في التفرغ والتوبيخ لهم على قبايحهم وتفصيلها ولو قيل كاذكر بما توهم أن التوبيخ على مجموع الأمرين والتعريض التحريك بما يوقع بينهم الفتنة وضرب عنه الاسلام (قوله حال من الواو الخ) أي جملة تبعون حال من فاعل تصدون وجوز فيها الاستئناف وقوله طالبين لها عوجا جابا إشارة إلى أن عوجا مفعول وضمرها من الحذف والايصال لأن بقي يتعدى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر باللام كما صرح به أهل اللغة وقيل لا حاجة إليه بل حامف مفعول وعوجا حال ورتباً به لا يستقيم المعنى عليه وليس كذلك وقيل عوجا حال من فاعل تبعون وضمر تبعون السبيل لأنها تذكر وتوث والمراد بها ملة الاسلام ومعنى ادعاء العوج فيها أنها ما ناله عن الحق لأن ديننا لم ينسخ وأما النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في كتابهم ليس هو هذا فلا يصح هذا وقوله أو بأن تحزبوا الخ بمعنى على التفسير الثاني الذي قدمه وقوله وأنتم شهداء جمع شهيد بمعنى عالم مشاهد أو شاهد والجملة حاله أي كيف تفعلون هذا وأنتم علماء أو وأنتم عدول وصفتمكم هذه فتقتضي خلاف ما أنتم عليه والفرق بين العوج والعوج سبأني (قوله ولما كان المنكر الخ) يعني أن الشهادة تكون لما يظهر ويعلم فلما كان كفرهم ظاهراً ناسب ذكر الشهادة معها لأنها عالم ما شاهد أو ما هو بمنزلة وصدهم عن سبيل الله وما معه لما كان بالمكر والحيلة الخفية التي تروج على

الغافل فاسب ذكر الغفلة معه فكان مقتضى حاله سم أن الله العالم بالخلقيات والنسرات غافل عما يعاملون
وهذا لا ينافي قوله فيما سبق لا يتفككم التحريف والاستسرار رأى الاختفاء لأن المراد منه اخفاء الحق
لعلهم بخلافه لا الكفر فلا يرد عليه كما لا يرد أن علم الله لا يقتضي الجهر كقيل (قوله نزلت في نفر من
الأوس والخزرج الخ) الأوس والخزرج جد الأناصار وكانوا أخوين كما سبأني وشاس بحجة في أوله
ومهملة في آخره علم ويوم بعثت حرب كان بينهم وبعثت بضم الباء الموحدة وفتح العين المهملة وألف وثاء
منثلة بصرف ولا بصرف اسم حصن أو بستان كما سبأني وقعت الحرب عنده ورواه أبو عبيد بغيث بالغين
المجعة وقال ابن الأثير أعجمها الخليل أيضا لكن جزم أبو موسى في ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية
بأنه تصحيف وانما البغاث ضعاف الطير كما في المثل أن البغاث بأرضنا يستسر وخبره كما في كامل ابن الأثير
أن قرينة والنضير جد والعهود مع الأوس على الموازنة والتناصر واستحكم أمرهم فلما سمعت بذلك
الخزرج جاءت واحتشدت وأرسلت لحقاتهم من أشجع وجهينة وأرسلت الأوس لحقاتهم من مزينة
والتقوا يبعث وهي من أموال بني قرينة وعلى الأوس خضير والد أسيد الصحابي رضى الله عنه وعلى
الخزرج عمرو بن النعمان فلما التقوا اقتتلا وقتلوا قتلًا شديداً وصبروا جميعاً ثم أن الأوس وجهدت مس
السلاح فولوا منهم زمين فلما رأى خضير ذلك نزل وطعن قدمه وصاح واعتراه والله لأعود حتى أقتل
فان شئت يامعشر الأوس أن تسلموني فأفعلوا فغطفوا عليه وأصاب عمرو بن النعمان البيضاء رئيس
الخزرج سهم فقتله وانهمز الخزرج فوضعت فيه سهم الأوس السلاح فصاح صائح يامعشر الأوس
أحسب سنوازلاتكم كواخوانكم ثم خوارهم خيراً من جوار الثعالب فانتوا عنهم وكان يوم بعث آخر
الحروب المشهورة بين الأوس والخزرج في الجاهلية ثم جاء الإسلام وافقت الكلمة واجتمعوا على نصر
الإسلام وأهله وقيل في ذلك أشعار وهي التي أشار إليها بقوله وينشد هم الخ وقوله السلاح السلاح
بالنصب على الأغراء أي خذوا السلاح (قوله أتدعون الجاهلية) كذا في الكشف وهو بالتخفيف
لأن التشديد من الدعوى كما لوهم أي تدعون دعوى الجاهلية وهي قوله بالكذب بالنارات كذا وليس هذا
اللفظ تخريفاً كما قيل ان الواقع في الحديث أتدعون الجاهلية فخره الزمخشري وتبعه المصنف فهو أما
رواية أخرى أو نقل بالمعنى وشبه سهل وقوله خاطبهم الله بنفسه فلا حاجة إلى أن يقال مخاطبهم الرسول
صلى الله عليه وسلم بتقدير قل لهم (قوله انكار وتجب لكفرهم الخ) تقدم الكلام في مثله من الجمع
بين الانكار والتجب ومعنى الانكار هنا أنه كيف يقع أو المراد بكفرهم فعل أفعال الكفرة كدعوى
الجاهلية والاول أولى وهو تأييد لليهود مما رآه وحال منونة وبه اجتمع صفة والعائد مقدر (قوله
ومن تمسك بدينه أو يلجئ اليه في مجامع أموره) أي أما أن بقدر مضاف ويعتصم بمعنى تمسك استعارة
تعبية كما سبأني أو لا يقدر ويجعل الاعتصام بالله استعارة للانجاء اليه قبل وعلى الأول ومن يعتصم الخ
مغطوف على وأنتم تنس أي كيف تكفرون والحال أن القرآن يتلى عليكم وأنتم عالمون بأن المتمسك بدين
الله على هدى لا يضل متبعه وعلى الثاني تذييل لقوله يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فرايقا الآية لأن
مضمونه انكم ان تطيعوا هم تلوف شروهم ومكايدهم فلا تخافوهم والتجوا إلى الله في دفع ذلك لأن من
التجأ اليه كفاه فعل الأول ومن يعتصم لا انكار الكفر مع هذا الضارف القوي وعلى الثاني للعت على
الانجاء ويحتمل على الأول التذييل وعلى الثاني الحال أيضاً وفيه أن هذا التعيين لا داعي اليه ولا قرينة
عليه (قوله فقد اهتدى لا محالة) أي فقد تحقق له حصول الهدى وهذا مستقادم من جعل الجزاء
فعلاً ماضياً مع قد فانه لا ينتقل إلى المستقبل مثل ان تكرمني فقدأ كرمك (قوله حق تقوا وما يجب
منها) يعني أن التقاة بمعنى التقوى وحق من حق يعني وجب وثبت ومنها بيان لما واستقرأغ الوسع
بمعنى بذل الطاقة والمقدور استعارة من استقرغت الماء والبرزخ حتمها فإذا كان حق التقاة هذا المعنى فهو
بمعنى الاستطاعة فلا تكون تلك الآية ناسخة لها وقال الزجاج رحمه الله هذه الآية منسوخة بقوله

(يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فرايقا من
الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم
كافرين) نزلت في نفر من الأوس
والخزرج كانوا جلوساً يفتدون فخرهم شاس
ابن قيس اليهودي فغاطه تألفهم واجتماعهم
فأمر شاباً من اليهود أن يجلس اليهم
ويذكرهم يوم بعثت وينشدهم بعض ما قيل
فيه وكان الظفر في ذلك اليوم لا دوس ففعل
فتنازع القوم وتخاصروا وتغاضبوا وقالوا
السلاح السلاح واجتمع من القبيلتين خلق
عظيم فوجه اليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه وقال أتدعون الجاهلية
وانا بين أظهركم بعد أن اكرمكم الله بالإسلام
وقطع به عنكم أمر الجاهلية وألف بينكم
فعلوا أنهم تزفتة من الشيطان وكبد من
عدوهم فألقوا السلاح واستغفروا وعانق
بعضهم بعضاً وانصرفوا مع الرسول صلى الله
عليه وسلم وانما خاطبهم الله بنفسه بعد ما أمر
الرسول بأن يخاطب أهل الكتاب اظهاراً
لجلالة قدرهم واشعاراً بأنهم الاحقاء بان
يخاطبهم الله ويكلهمهم (وكيف تكفرون
وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله)
انكار وتجب لكفرهم في حال اجتماعهم
الاسباب الداعية إلى الايمان الصادقة عن
الكفر (ومن يعتصم بالله) ومن تمسك بدينه
أو يلجئ اليه في مجامع أموره (فقد هدى
إلى صراط مستقيم) فقد اهتدى لا محالة
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) حق
تقوا وما يجب بالواجب والاسباب عن المحارم
كقوله فاتقوا الله ما استطعتم

فوقع المجازاة عليها وفي هذا الأمر تأكيد
لنهي عن طاعة أهل الكتاب وأصل ثقافة
وقية نقيضها وأوها المضغومة ناء كما في نوذة
وتخمة والباء ألفا (ولا تموتن الا وانتم مسلمون)
أى ولا تكونن على حال سوى حال الاسلام
اذا أدرككم الموت فان النبي عن المقيد بحال
أو غيرهما قد يتوجه بالذات نحو الفعل تارة
والقيد أخرى وقد يتوجه نحو المجموع دونهما
وكذلك النفي (واعصوا بحبل الله) بدنيه
الاسلام أو بكتابه لقوله عليه الصلاة والسلام
القرآن حبل الله المتين استعاره الحبل من
حيث ان التمسك به سبب النجاة من الردى كما
أن التمسك بالحبل سبب السلامة من التردى
وللوقوف به والاعتماد عليه الاعتصام ترشيعا
للتعجاز (جميعا) مجمعين عليه (ولا تتفرقوا)
ولا تتفرقوا عن الحق بوقوع الاختلاف
بينكم كاهل الكتاب أو لا تتفرقوا بفرقةكم
الجماهيلى بحارب بعضكم بعضا أو لا تذكروا
ما يوجب التفرق ويزيل الالة (واذكروا
نعمت الله عليكم) التي من جملتها الهداية
والتوفيق للاسلام المؤدى الى التآلف
وزوال الفل (اذ كنتم أعداء) في الجاهلية
مقتاتين (فألف بين قلوبكم) بالاسلام
(فأصبحتم بنعمته إخوانا) متحابين مجمعين
على الاخوة في الله سبحانه وتعالى وقبل كان
الاوس والخزرج أخوين لا بوين فوقع بين
أولادهم العداوة ونطاولت الحروب مائة
وعشرين سنة حتى أطفأها الله بالاسلام
وألف بينهم برسوله عليه الصلاة والسلام
(وكنتم على شفا حفرة من النار) مشفين
على الوقوع في نار جهنم لكفركم اذلو
أدرككم الموت على تلك الحالة لوقعتم في
النار (فأنقذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة
أول النار وللشفا وتأنيسه لتأنيث ما أضيف
اليه أولا لا بدعنى الشفة فان شفا اليروشفتها
طرفها كالجانب والجانبية وأصله شفو
فقلت الواو في المذكور وحذفت في المؤنث
(٢) قوله اقصر الزمخشري على الاخير الخ
عبارة (فأنقذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة أول النار وللشفا وانما الخ ما قبله وأنت ترا لم يقصر اه محصمه

فاتقوا الله ما استطعتم وقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال الكواشي لما نزلت هذه الآية قالوا
يا رسول الله من يقوى لهذا فنزل فاتقوا الله ما استطعتم والمصنف رحمه الله رأى أن الثانية مبينة للاولى
اذ لا مخالفة بينهم ما فلا تكون ناسخة ومن قال به جنح الى أن المراد من حق ثقانه ما يحق له ويليق وتقوى
الله حق تقواه أى كما هو حقه غير ممكنة فتكون الآية الاخرى ناسخة لها فان صح الحديث السابق وتعين
أن المراد ما ذكر فلا كلام وان فسرت بما يجب مما أوجبه الله علينا وهو لا يكفنا بما لا يطابق لا تكون
منسوخة وقوله وعن ابن مسعود رضي الله عنه هكذا هو مروى في التفاسير وكتب الحديث وصححه أبو
نعيم في الحلية ووقع في نسخة بدل ابن مسعود ابن عباس رضي الله عنهما وهو مخالف للمنقول والمراد
بالالتفات الى الطاعة الاعتراض بها ووجه التأكد ظاهر (قوله وأصل ثقافة وقية الخ) أى هو مصدر
على فعله كنوذة بمعنى التثبت من اتأدى في مشيه وأمره والتخمة امتلاء المعدة قبل ولا حاجة الى جعل قلب
الوارث لضمها لانها قلبت في اتقى يتقى ولاخمة ولتوهم أصلها الكثرة استعماها ثابت هنا (قوله
ولا تكونن على حال الخ) يعنى أن المقصود بالمنهى عنه عدم الاسلام وهو الكفر عند الموت والاسلام
حال الموت يقتضى وجوده قبله فالمعنى استمر واودوموا عليه والموت ليس بقدر ورلهم حتى ينهوا عنه وقد
مر بتحقيقه في البقرة وما ذكره من القاعدة في النفي والنهي أمر مقرر كما مر (قوله بدنيه الاسلام الخ)
جوزنى الكشف أن يكون استعارة تمثيلية على تشبيه الحالة بالحالة من غير اعتبار مجازى المفردات
أو الحبل استعارة للهدى الذى تمسك به والاعتصام استعارة للوقوف بالهدى أو ترشيعا لاستعارة الحبل
والمعنى اجتمعوا على استعانتكم بالله أو على التمسك به ووجهه وجوز فيه المسكنية أيضا والمصنف رحمه الله
ذهب الى الثانى وجعل المستعارة الدين والقرآن لما وقع في الحديث من تسميته بحبل الله المتين وخالف
الزمخشري في جعل الترشيع مقابلا لاستعارة بناء على أنه لا تنافي بينهما ما اذ يكتفى في الترشيع أن يكون
اللفظ مناسباً له وان كان المراد به معنى لا يرشحه وبكل وجهه وللمتردى تفعل من تردى اذا وقع في هوة
كالتبر وقوله مجمعين اشارة الى انه حال من الفاعل كما هو الظاهر المتبادر فيكون قوله ولا تتفرقوا
تأكيذا وقوله عن الحق أى دين الاسلام السابق أو لا يقع بينكم شقاق وحروب كما هو مراد المذكرين
لكم بأيام الجاهلية الماكرين بكم (قوله التي من جملتها الخ) ويحتمل أن المراد بها ما ينسب بقوله اذ
كنتم أعداء أى اذكروا نعمته الله التي هي تبدل عداوتكم بالمحبة والاخوة ونجاتكم من نار جهنم
بالهدى وان وقطع الرحمة فلا تضيعوها (قوله متحابين الخ) يشير الى أن الأخ اذا جع على اخوان
كلن بمعنى المحب الصديق وقد يكون جمعا لأخى النسب وكان قوله وقبل اشارة اليه قال في الاتقان الأخ
في النسب جمعه اخوة وفي الصداقة اخوان قاله ابن فارس وخالفه غيره وأورد في الصداقة اغما المؤمنون
اخوة وفي النسب أو اخوانهم أو بنى اخوانهم أو يوت اخوانكم انتهى فهو الاكثر وقوله مشفين أى
مشرفين وقد تقدم تحقيقه وحل النار على نار جهنم وجلها على نار الحرب بعيد وقوله على تلك الحالة أى
الكفر وفي نسخة في تلك الحالة (قوله والضمير للحفرة أول النار الخ) اقتصر الزمخشري (٢) على الاخير فقال
الضمير للشفا وهو مذكروا نعمتكم للاضافة الى الحفرة وهو منها كما قال كما شرقت صدر القناة من الدم
يعنى أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه كما في شعر الاعشى المذكور وهو يكتسبه منه لا مطلقا
بل كما قال العلامة اذا كان بعضا منه كصدر القناة أو فعلا أو وصفة وما نحن فيه من الاول والمصنف
رحمه الله ترك تقييده وزاد تأويله بالمؤنث لكونه بمعنى الشفة وجوز وجهين آخرين والداعى للزمخشري
على ما صنع أنه الضمير يعود على المضاف لا المضاف اليه اذ هو غير مقصود لذاته حتى يرجع عليه الضمير
وغيره لا يسلم وفي الاتصاف المعنى على عوده الى الحفرة لانها التي يتن بالانقاذ منها حقيقة وأما
الامتنان بالانقاذ من الشفا فلما يستلزمه غالبا من الهوى الى الحفرة فيكون الانقاذ منه انقاذا منها
لكن الاول أبلغ وأوقع مع أن اكتساب التأنيث من المضاف اليه عدم أبوعلى رحمه الله في التعليق من

الضرورة وان خالفه في الايضاح والذي أوقع الزمخشري فيه انه هو الذي كانوا عليه ولم يكونوا في الحفرة
حق يمتن عليهم بالافتاد منها وقد مر أنهم كانوا صائرين اليها لولا الانقاذ الرباني فبولغ في الامتنان بذلك
كما قبل من رجع حول الحجي يوشك أن يقع فيه وبهم هذا الدفع قول أبي حيان رحمه الله لا يحسن عوده
الا الى الشفالة المحمدية عنه والشفة الطرف ويضاف الى الاعلى كشفا جرف هاروا الاسفل كما هنا
واعلم أن الاصل أن يعود الضمير على المضاف اذا صلح لكل منهما ولو بناويل ويجوز عوده على المضاف
اليه مطلقا عند صاحب الاتصاف وقال الواحدى انه يعود عليه بشرط كونه بعضه أو كبعضه كقول جرير
أرى من السنين أخذني مني * وقول العجاج * طول الليالي أسرعت في نقي * فان من السنين وطول
الليالي من جنسها وكذا ما نحن فيه (قوله مثل ذلك التبيين) يعني أن الجار والمجرور نعت لمصدر محذوف
أو حال مضمرة أي يبين لكم تبيينا مثل تبيينه لكم الآيات الواضحة وقدمت تفصيله في البقرة وانما أول
الهداية بالثبات أو الزيادة لأن الخطاب للمؤمنين ومن الكلام فيه في الفاتحة وقيل الثبات من المضارع
المفعل للاستمرار والزيادة من صبغة الافعال وقوله ارادة الخ اشارة الى أنه لا تعليل وليس للترجي
لاستحالة علمه تعالى ومترقيقه في أول البقرة والكلام فيه (قوله من لتبعض الخ) يعني أن فرض
الكفاية يقع في الخارج من البعض فلا بد أن يبين التبعية لأنه يجب على البعض من غير تعيين فان
المختار أنه يجب على الكل كما يصرح به ويستط بقول البعض فلوترك انهم الجميع ولا معنى للوجوب عليهم
سوى هذا اذ لو وجب على البعض لكان الاتم بعضهم ما هو غير معقول بخلاف الاتم لواحد منهم كافي
الواجب الخير وأما أن له شرائط فلا تنافي الوجوب لأن عليهم تعصيلها ولهذا ذهب بعضهم الى أن من
للبيان على هذا القول والاحتساب المنطوق في أمور الناس العامة كالسببية وهي معروفة (قوله خاطب
الجمع وطلب فعل بعضهم الخ) خاطب الكل لأنه واجب عليهم كما مر وطلب فعل بعضهم لقوله منكم
فلا يتوهم مما مضى أنه واجب على البعض غير معين كما ظنه بعض شراح الكشف وتبعه هنا بعض أرباب
المواشي فان قلت ان هذا الخطاب لا يفيد الوجوب على الكل لأن معناه أنه يجب على بعضكم الامر
والنهي وهذا صريح في أنه يجب على البعض قلت قدمتم ما يدفعه لأن الوجوب على بعض غير معين لا بدقل
فمعين الوجوب على الكل والتبعض انما هو بالنسبة للقيام به فتأمل وقوله رأسا أي جبهة مجاز (قوله
أول التبيين الخ) قال العلامة في شرح الكشف اختلاف الاصوليون في أن الواجب على الكفاية هل هو
واجب على جميع المكلفين ويسقط عنهم بفعل بعضهم أو على بعض غير معين ولما كان الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر من فروض الكفايات فذهب الى أنها على بعض غير معين قال من هذا التبعض ومن
ذهب الى أنها على الجميع قال من للتبيين وهي تجريدية أخرج من الكل كما يقال اقلان من اولاد جند
وللا مبر من غلمانة عسكر يراد بذلك جميع الاولاد والغلمان ويميل على أن من للتبيين أن الله تعالى
أثبت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل الأمة في قوله كنتم خير أمة أخرجت للناس فجعله إياية
واختيارا ذكر منكم على تركه الاخضر وأما التبعض السابق فبالنسبة الى فعله فانه من البعض لا الى
الوجوب ومن لم يفهم معناه قال انه خطأ اذ غير عبارة الكشف وان أول كلامه لا يناسب آخره فتأمل
(قوله وعطف الامر بالمعروف الخ) يعني أنه من عطف الخاص على العام للنتيجة المعروفة فيه وفي
النهي أيضا دعوة الى الخير وهو الكذب عن المنكر وقيل عليه ليس الآية منه لأنه ذكر بعد العلم بجميع
ماتنوله اذ الخير الدعوة اليه اما فعل ما مر وأوترل نهى لا بعد واحد من هذين حتى يكون تخصيصهما
بتمييزهما عن بقية المتأولات فالاولى أن يقال انه ذكر الدعا الى الخير عاما ثم مفصلا لما زيد العناية به الآن
ثبت ما يخص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ببعض أنواع الخير ولا أراء تأتوا على ما فسر به المصنف
رحمه الله مما يشل أمور الدنيا وان لم يتعلق بها أمر ونهى لا يرد عليه ما ذكر وفيه نظر لأنه يكون حينئذ
أعم من فرض الكفاية (قوله المخصوصون بكل الفلاح) اشارة الى الحصر المستفاد من الفصل

(كذلك) مثل ذلك التبيين (بين الله لكم
آياته) دلالة (لعلكم تهتدون) ارادة تباينكم
على الهدى وازدادكم فيه (ولكن منكم أمة
يدينون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر) من التبعض لأن الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر من فروض الكفاية ولأنه
لا يصلح له كل أحد اذ لا يتصل به شروط
لا يشترك فيها جميع الأمة كالعالم بالاسلام
ولا يشترك في الاحتساب وكيفية اقامتها وانما يمكن
ومراتب الاحتساب مخاطب الجمع وطلب فعل بعضهم
من القيام بها (أنه واجب على الكل) حتى لو تركوه
لم يدل على أنه واجب على الجميع ولكن يسقط بفعل بعضهم
رأسا أي جبهة (قوله رأسا أي جبهة) يعني
وهكذا كل ما هو فرض كفاية أو للتبيين يعني
وكونوا أمة خير أمة أخرجت للناس تأمرون
بالمعروف والنهي عن المنكر يعني وعطف الامر
بما فيه صلاح ديني أو ديني وعطف الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر عام عطف
الخاص على العام لا لبيان فضله (وأولئك
هم المفلحون) المخصوصون بكل الفلاح

وتعريف الطرفين أو أنه باعتبار الكمال اذ قد يوجد الفلاح في غيرهم وقوله روى الخ أخرجه
أحمد وأبو يعلى وإنا خير والفلاح متقاربان فإن قلت الحديث لا يدل على أنه لا أثر بالمعروف
والنهي عن المنكر بل مع التقوى ووصل الرحم قلت أجيب بأن الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر يستدعي ذلك أو هو داخل في الدعاء إلى الخير وفيه نظر (قوله والنهي عن المنكر الخ) قيل
عليه إن المنكر منكر شرع والنهي عنه منكره فلا وجه لما قاله وقيل لو فسر المنكر بما عاقب
عليه كأن المعروف ما يشاب عليه لم الكلام ولا يخفى أنه مما يساعى على طرفي تقيض (قوله
والأظهر أن العاصي يجب أن ينهى الخ) وإن كان ظاهر قوله تعالى لم تفرلون ما لا تفعلون يدل
على خلافه لأنه مؤول بأن المراد منه عن عدم الفعل لا عن القول لأن الواجب عليه نهى كل فاعل
وترك نهى بعض وهو نفسه لا يسهل عنه وجوب نهى غيره الباقى ولا نهى عن الكذب لا عن النهى مع
عدم الفعل المتبادر منه (قوله والأظهر أن النهى فيه مخصوص الخ) التخصيص المذكور مأخوذ
من التشبيه وقيل أنه شامل للأصول والفروع لما نرى من اختلاف أهل السنة فيما كلفوا من
والاشعري وإنما النهى عن الاختلاف فيما ورد فيه نص من الشارع أو أجمع عليه (قوله اختلاف
أمتي رحمة) قال السبوطي رحمه الله عزاء الزركشي في الأحاديث المنتهية إلى كتاب الحجلة لنعصر المقدسي
بدون سند ورواه الطبراني والبيهقي في المدخل بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به لا عذر لاحد في تركه فإن لم يكن في كتاب
الله فسنة مني ماضية فإن لم يكن سنة مني فإما له أصحابي إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأعيان أخذتم
به اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة وأخرجه ابن سعد في طبقاته باللفظ كان اختلاف أصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم رحمة للناس ولفظ البيهقي لعبد الله وروى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
ما سرتي لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة ومنه تعلم أن
المراد بالاختلاف في الدين مطلقا لكن المراد باختلاف العصاة والجهلدين المعتدين وعلما الدين الذين
ليسوا بجهلدين هذا هو الحق الذي لا يخفى عنه فما قيل أنه لا يعرف له سند صحيح ولا ضعف ولا موضوع
وإنما وقع في كلام بعضهم فظن حديثا وفسر باختلاف الهمم والحرف والافه ومخالف لتصوص
الآيات والأحاديث كقوله تعالى ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ونحوه وقوله عليه الصلاة والسلام
لا تختلفوا تختلف قلوبكم وغيره من الأحاديث الكثيرة والذي يقطع به أن الاتفاق خير من الخلاف
لا وجه له ولو كان المراد باختلاف الصنائع ونحوها لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم أمتي وجه (قوله
من اجتهد الخ) الاجران أجر الاجتهاد وأجر اصابة الحق وفي الثاني أجر الاجتهاد فقط وهو حديث
صحيح أخرجه الشيخان وغيرهما وهذا يقتضي أن المصيب واحد وهو الصحيح وليس كل مجتهد مصيبا كما
ذهب إليه بعض أهل الأصول وقوله وعيد ظاهر والتهديد لان التشبه بالمغضوب يستدعي الغضب
وأولئك إشارة للذين تفرقوا لئلا تشبه بهم ولا للجميع كما قيل (قوله نصب عياني لهم من معنى الفعل
الخ) أي الاستقرار أو اذ كرم قدرا وفيه وجوه أخر ذكرها السمين وغيره فقيل العامل فيه عذاب
وضعه بأن المصدر الموصوف لا يعمل وقيل عظيم وأورد عليه أنه يلزم تشديد عظمته بهذا اليوم ورد
بأنه إذا عظم فيه وفيه كل عظيم ففي غيره أولى وبأنه ليس المراد التقييد والكتابة بالمدح الحزن وقوله يوم
من الوسم وهو العلامة (قوله على إرادة القول الخ) جواب عما يقال ان جواب أم لا يترك فيه الفاء الا
في ضرورة الشعر فكيف حذف هنا أجابوا عنه بأن الممنوع حذفها وحدها وأما مع القول بطريق
التيهية فشأنه حتى قيل أنه البحر حدث عنه ولا حرج لأنه لما كثر حذف القول استتبعها ولا يرد
عليه أنه لا يلزم استتباعها كما في قوله تعالى فأتا الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى
وقال لهم ذلك لأن هذه الفاء ليست الجوابية بل عما في حيزها إذا التفتد فيقال لهم أفلم تكن آياتي تتلى

روى أنه عليه الصلاة والسلام مثل من
خير الناس فقال أمرهم بالمعروف وأنهاهم
عن المنكر واتقاهم لله وأرضاهاهم
للرحم والأمر بالمعروف يكون واجبا ومندوبا
على حسب ما يؤمر به والنهي عن المنكر واجب
كأن جميع ما أنكره الشرع حرام والأظهر
أن العاصي يجب أن ينهى عما يرتكبه لأنه
يجب عليه تركه وإنكاره فلا يسهل بترك
أحدهما وجوب الآخر (ولا تكونوا كالذين
تفرقوا واختلفوا) كالميلود والنصارى
اختلفوا في التوحيد والتزيه وأحوال
الآخرة على ما عرفت (من بعد ما جاءهم
البينات) الآيات والحجج المبينة للحق الموجبة
للاتفاق عليه والأظهر أن النهى فيه مخصوص
بالتفرق في الأصول دون الشروع لقوله عليه
الصلاة والسلام اختلاف أمتي رحمة ولقوله
عليه الصلاة والسلام من اجتهد فأصاب فله
أجران ومن أخطأ فله أجر واحد (وأولئك
لهم عذاب عظيم) وعبد للذين تفرقوا
وتهدى على التشبه بهم (يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه) نصب عياني لهم من معنى الفعل
أرباضا مذكرا وبياض الوجوه وسواده
كأنيان من ظهور بهجة السرور وكأنيان
الحواف فيه وقيل يومهم أهل الحق يبيض
الوجوه والصفية واشراق البشارة وهي
الزورعين يديه وبمينه وأهل الباطل باضداد
ذلك (فأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم
بعد أيمانكم) على إرادة القول أي فيقال لهم
أ كفرتم والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم
وهم المرتدون أو أهل الكتاب كفروا برسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد أيمانهم به قبل بعثته

أوجسج الكفار كفر وابهلما قزوا به حين أشهدهم على أنفسهم أو تمكثون الإيمان بالنظر في الدلائل والآيات (فذوقوا العذاب) أمر
اهانة (بما كنتم تكفرون) بسبب كفركم أو جزاء لكفركم (وأما الذين أبيضت ٥٥ وجوههم في رحمة الله) يعني الجنة والثواب المخلد عبر

عن ذلك بالرخسة تنبيه على أن المؤمن وإن استغرق عمره في طاعة الله تعالى لا يدخل الجنة إلا برحمته وفضله وكان حق الترتيب أن يقدّم ذكرهم ~~لكن~~ قصد أن يكون مطلع الكلام ومقطعه حلية المؤمنين ونوابهم (هم فيها خالدون) أخرجه مخرج الاستئناف للتأكيد كأنه قيل كيف يكونون فيها فقال هم فيها خالدون (تلك آيات الله) الواردة في وعده ووعيدته (تتلوها عليكم بالحق) ملتبسة بالحق لاشبهة فيها (وما الله يريد ظلماً للعالمين) إذ يستحيل الظلم منه لأنه لا يحق عليه شيء فيظلم بنقصه ولا يمنع عن شيء فيظلم بفعله لأنه المالك على الإطلاق كما قال (ولله ما في السموات وما في الأرض وإلى الله ترجع الأمور) فيجوز كلابها وعدله وأوعده (كنتم خير أمة) دل على خيريتهم فيما مضى ولم يدل على انقطاع طرا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيمًا وقيل كنتم في علم الله أو في الوحي المحفوظ أو فيما بين الأمم المتقدمين (أخرجت للناس) أي أظهرت لهم (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) استئناف بين به كونهم خير أمة أو خبر ثان ~~لكن~~ كنتم (وتؤمنون بالله) يتضمن الإيمان بكل ما يجب أن يؤمن به لأن الإيمان به انما يثبت ويعتد به إذا حصل الإيمان بكل ما أمر أن يؤمن به وانما أخرجه وحقه أن يقدم لأنه قصد بذكره الدلالة على أنهم أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر إيماناً بالله سبحانه وتعالى وتصدقائه وإظهار الدينونة واستدلالهم بهذه الآية على أن الإجماع حجة لأنها تقتضي كونهم أمرين بكل معروف ونهين عن كل منكر إذا اللام فيها للاستغراق فلو أجمعوا على بطلان أمرهم على خلاف ذلك (ولو آمن أهل الكتاب) يماناً كما ينبغي (لكن خير لهم) لكان الإيمان خير لهم مما هم عليه (منهم المؤمنون) كعبدة الله من سلام وأصحابه (وأكثرهم الفاسقون) المتمردون في الكفر وهذه الجملة والتي بعدها واردتان على سبيل الاستطراد

عليكم وانما أوردته صاحب أسرار التنزيل لأنه أديب لا يعرف النحو كما قاله أبو حيان وأطال فيه والاستفهام للتوبيخ وهو حكاية لما يقال لهم فلا التفات فيه كما قيل وقوله قزوا به أي بالإيمان بالله في عالم الذر أو المراد بالإيمان بالآيات والقوة والقطرة وحمل الأمر على الاهانة لثقله وتحققه (قوله بسبب كفركم الخ) التأويل بناء على أن الأعمال سبب له أو أنه يقع في مقابلتها من غير نظر إلى التسبب فعلى القول بالماضي وعلى الثاني للمقابلة نحو بعبته بكذا وليست بمعنى اللام كما توهم (قوله يعني الجنة الخ) جعل الرحمة بمعنى الجنة من التعبير بالحال عن المحل والظرفية حقيقة أو بمعنى الثواب فالظرفية مجازية كما هي في نعيم وعيش رغدا إشارة إلى كثرة وشموله لشمول الظرف وأما الرحمة التي هي صفة ذاتية فلا يصح فيها الظرفية ويدل على هذا التفسير مقابلته بالعذاب ومقارنتها بالخلود وهذا مجاز نكتته ما ذكره وكان حقه التقديم لشرفه ولكن أخر ما ذكر ومطلعه بإيمانهم الذين آمنوا ومقطعه آخره وحمل انقطاعه فالكلام فيه ألف ونشر غير مرتب لهذه النكتة الجلية وانما قال أخرجه مخرج الاستئناف لأنه للتأكيد معنى وإن كان استئنافاً ظاهراً (قوله إذ يستحيل الظلم منه الخ) الاستحالة مأخوذة من نفي إرادته دونه أو المراد أنه ثابت بالدليل المذكور وهو إشارة إلى دفع ما يؤولونهم من أن نفي الشيء يقتضي إمكانه في الجملة بأنه نفي وإن كان مستبعداً كما في غولم يولد يولد وقوله لا يحق أي لا يجب عليه شيء حتى يكون تركه كله أو بعضه ظاهراً لا يحول بينه وبين ما يريد شيء حتى يظلمه بالآخذ منه لأنه المالك المطلق وقيل المراد لا يريد ما هو ظلم من العباد لأن المقام مقام أنه لا يضيع أجر المحسنين ولا يعمل الكافرين وأنه المجازي ولا يحق أن يسوق الكلام بخلافه كما صرح به النصير وقوله فيجوز الخ بيان لارتباط الكلام بهضه ببعض (قوله دل على خيريتهم فيما مضى الخ) يعني أنها كان الناقصة ولا دلالة لها على غير الوجود في الماضي سواء انقطع أو دام فقوله كنتم خير أمة لا يشعر بأنهم الآن ليسوا كذلك وهذا بحسب الوضع وقد يستعمل للدلالة في صفاته تعالى وقد يستعمل للزوم الشيء وعدم انفكاكه نحو وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ولا فرق فيها بين ما مضى بزمان كثيراً ودليل ولو أقبل انه ساندل على الانقطاع كغيرهما من الأفعال الماضية وهو قول بعض النحاة والمراد بما بين الأمم أنه في علمه معروف بينهم (قوله استئناف الخ) بيان لترك العطف كأنه قيل لم كنا خير أمة فقال تأمرون الخ وقيل أنه صفة ثانية لامة ووجه تضمن الإيمان ما عداه أنه التصديق به في ذاته وصفاته وأفعاله وأحكامه فيلزمه الإيمان بجميع ما جاء منه وثبت أنه حكمه والدليل عليه قوله تعالى ولو آمن أهل الكتاب مع إيمانهم بالله كما في الكشف وما ذكره المصنف (قوله وانما أخره الخ) كان حقه أن يقدم لشرفه فلما أخر على خلاف المتبادر حرك الذهن إلى أن ينظر لوجهه فهو حينئذ يؤول إلى مكان التعليل لأنه من الأخبار عن حصول الجنتين وتفويض الترتيب إلى الذهن ولو قدم لم يتنبه لهذه النكتة كذا فسر الطيبي فتأمل (قوله واستدل بهذه الآية على أن الإجماع الخ) أي إجماع هذه الأمة لأنها لا تجتمع على الضلالة كما نطق به الحديث ودلت عليه هذه الآية بالالتزام لأنهم إذا أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لم يمكن اجتماعهم على منكر والالتميهوا عنه لاتفاقهم عليه وانما كان للاستغراق إذ لا يصح إرادة معروف ومنكر معين ولا ترجيح لبعضه على بعض فليس الحديث دليلاً آخر كما توهم ولو قيل قدم الأمر بالمعروف وأخاه اهتدأ ما وليرتبط إيمان بما بعده صح وهو وجه آخر وقوله فلو اجتمعوا في نسخة أجمعوا وهو ما يعني (قوله إيماناً كما ينبغي) لأنهم مؤمنون بزعمهم والخيرية فيما هم عليه خيرية دنيوية كالرياسة أو فرضية وقوله وهذه الجملة الخ يعني منهم المؤمنون وما عطف عليه وإن يضروكم وما عطف عليه للاستطراد وهو أن يذكر في أثناء الكلام ما يناسبه وليس السياق له والفرق بينه وبين الاعتراض من الكلام فيه ولذا لم يعطف على الجملة الشرطية قبلهما أعني ولو آمن لأنها معطوفة على كنتم خير أمة مرتبطة بها على معنى ولو آمن أهل الكتاب كما آمنوا وأمروا بالمعروف كما أمر والسكان خير لهم وانما لم يعطف الاستطراد الثاني

(ابن بزرگم الاذی) ضرا و سراكطمن و تهـ نذید (وان یقالوكم یولوكم الادبار) بنزه واولا یضروكم یقتل و اسر (ثم لا یسرون) ثم لا یكون احد
یضرمهم علیكم أو یضع بأسكم عنهم فی اضرا و هم سوی ما یكون یقول وقر ذلك بانهم لو قاموا الى القتال كانت المدة علیهم ثم أخبر أنه قد تكون عقابته
الجزء و الخذلان و قرئ لا یضروا و عطف علی یولوا ٥٦ علی أن تم التراخی فی الرتبة فیكون عدم النصر مقیدا بقضائهم و هذه الآية من المغیبات التي

على الاول لتباعد هما وكون كل منهما من نوعين الكلام واذی انما یستعمل فی الضرر المبرک كما یشهد به
الاستعمال و قوله الادبار جمع دبر کناية عن الانهزام معروفة (قوله ثم لا یكون احد یضرمهم الخ)
العموم مأخوذ من ترك الفاعل و قوله ما یكون یقول هو الاذی بنفسه السابق و الدبرة یسكون الباء
الانهزام و عقابته مأخوذ من ثم و العجز مأخوذ من النصرة لان المحتاج اليها عاجز و علی هذه القراءة الجملة
معطوفة علی جملة الشرط و الجزاء و ثم فی الترتیب و التراخی الاخباری و لو حملت علی الحقیقی لان النصرة
ممتدة فهي باعتبار ما بعد الاول متراخية صم و كذا فی القراءة الاخری (قوله علی أن تم التراخی فی
الرتبة) لانی الزمان لمقارنته لانی الوجه الاول كما مر و ان تخشری و ان نص علی أنها كذلك فی الوجه
الاول لكن تفاوت الرتبة فتم بین الاخبارین و هنا بین الخبرین و هو المتبادر عند الاطلاق فلا فرق بین
كلامهم كما یكون و تقييده بقضائهم اترتبه علیه ترتب الجزاء علی الشرط و كونهم من المغیبات مشاهد (قوله
هد و النفس و المال الخ) فسر به لانه لا ذل فو قدومه لان قوله لا یجبل من الله و حبل من الناس
یقتضیه بحسب الظاهر و ضرب الدلة علی تشبیها بالقبلة استعارة بالكناية و اثبات الضرب تخیل
أو تشبیها إحاطتها و اشتغالها علیهم به استعارة تتبعیه و جعل الخبریر هنا كونه كناية کافی
فی قيمة ضربت علی ابن الحشر ح و هم فاسد و مرتفعه فی البقرة و ستأی إشارة المصنف الیه فی ضرب
المسكنة (قوله استثناء من أعم عام الاحوال) قالوا ان هذه الاضافة من قبیل حب رمان زید حیث
لا رمان فان المقصود اضافة الحب المختص بكونه للرمان الی زید و كون القصد الی اضافة أعم العام
الذی لا أعم منه فی الجنس الذی منه الاستثناء من الفاعلیة أو المفعولیة أو الحالیه أو نحوها الاضافة
العام و مثاله ابن قیس الرقیبات فان المتلبس بالریات ابن قیس لا قیس و فی مثل هذا لا بد من ذكر المضاف
و المضاف الیه ثم الاضافة و تحقیقه أن مطلق الحب مضاف الی الرمان و الحب المقید بالاضافة الی الرمان
مضاف الی زید و لا یصح جعل عام الاحوال من قبیل جرد قطیفة لافراده ثم لما كان الاستثناء مفترقا و هو
لا یكون من غیر الموجب الا عند استقامة المعنی بالعموم اشار الی توجيهه بما ذكر و هو یرجع الی التأویل
بالنهی ای لا یسلون من الذلة الا فی هذه الحالة و قوله بذمة إشارة الی أن الحبیل مجاز عن الذمة المتسلک بها
و التفسیر الاول راجع الی تفسیر الذلة الاول و الثاني الی الثاني و اشار بقوله فی عامة الاحوال الی الاعم
المقدر المستثنی منه حالة الاعتصام (قوله رجوعه وابه الخ) إشارة الی أن أصل معنی بالرجوع و أن الرجوع
به كناية عن استعاققه و استجابیه من قوالهم یا فلان یفلان اذا كان حقیقا أن یقتل به ای صاروا أحقاء
بنفسه و هو ارادة الاتقام منهم و أما تفسیره فی الحديث بالاقرار فجاز (قوله ذلك إشارة الی ما ذكر)
إشارة الی توجيه افراده و كون قتل الانبیاء علیهم الصلاة والسلام لیس حقا فی اعتقادهم مرتفعه
و جعل ذلك السانی إشارة للكفر و القتل اقربیه فلا یكتر و قوله و قبل إشارة الی مرجوحیه هذا بسبب
تكریر ذلك و قوله معال و مسبب تفتن فی العبارة و قوله فی المساوی متعلق بسواء و أورد علیه أن الظاهر
زكه كافی الكشاف لایهامه أن یكون لكل منهم مساو لکن بعضهم أكثر من بعض فیها و القائمة
من قام اللازم معنی استقام و الاثناء الساعات مفردة قبل انی یوزن عصا و قبل انی كخی و قبل انی یفتح
فسكون أو كسرة فكون و قبل انی قالهم مرة منقلبة عن و أو أویا و هو منصوب علی الظرفیه متعلق یتلون
أو بقائمة (قوله سبر منه الخ) ضمیر عنه للهجد أي عبر عن صلاة اللیل بال تلاوة و السجود لانه أبین أن ركناها
الممیزة لها عن العادة اذ صلاتها جهریه و أبلغ فی المدح مما لو عبر بالتهجد لاحتمال معناه اللغوی و لانه
تصویرها بأحسن هيئة (قوله لما روی الخ) أخرجه ابن حبان و النسائی و أهل المحدثین فیهما و انه ذلك
اقربته أو رواية فیه و الا فقد قبل انه یحتمل أن أهل الكتاب یصلونها و لكن لا یؤخرونها لذلك الوقت و قوله
عبركم منصوب خبر لیس و من أهل الا دیان حال من أحد مقدم علیه و جملة یذكر الله صفته و مضمون
الخ مأخوذ من قائمة و غیر متعدین مأخوذ من جملة یتلون و لمحدون فی صفاته من یؤمنون بالله و یومنون

واقفها الواقع اذ كان كذلك حال قرينة
و انضوی فی قنقاع و یهود خیر (ضربت
عليهم الذلة) هد و النفس و المال و اهل
أودل النفس بالباطل و الجزیه (ایضا تفقروا)
و جدوا (لا یجبل من الله و حبل من الناس)
استثناء من أهم عام الاحوال أي ضربت
عليهم الذلة فی عامة الاحوال الاستعصام أو
مكتبة من بذمة الله أو كتابه الذی أنام و ذمة
المسلمین أبیدین الاسلام و اتباع سید
المؤمنین (و باؤا بغضب من الله) و جمعوا
به مستوجبه (و ضربت عليهم المسكنة)
فهی محطه بهم إحاطة البیت المضروب علی
أطرافه و اليهود فی غالب الاصراف و مساكن
(ذلك) إشارة الی ما ذكر من ضرب الذلة
و المسكنة و البؤا بغضب (بانهم كانوا
یکفرون بآیات الله و یقتلون الانبیاء بغير حق)
بسبب كفرهم بالآیات و قتلهم الانبیاء
و التفتید بغير حق مع أنه كذلك فی نفس الامر
لانه لا یحتمل أن یكن قاصبا بعتقادهم
أیضا (ذلك) أي الكفر و القتل (بما عاصوا
و كانوا یصدون) بسبب معصیاتهم و امتناعهم
حدود الله فان الاصرار علی الصغار و رفض
الی الکفار و الاستمرار علیهم یؤدی الی الکفر
و قبل معناه ان ضرب الذلة فی الدنيا
و استیجاب الغضب فی الآخرة كما مر معنی
یکفروهم و قتلهم فهو مسبب عن معصیاتهم
و اعتدائهم من حیث أنهم یخطبون
بالفروع أیضا (لیسا و سوا) فی المساوی
و الضمیر لاهل الكتاب (من أهل الكتاب أمة
فاتمة) استئناف لیسان فی الاستواء و القائمة
المستقيمة العادلة من أقت العود فقام
و هم الذین أسلموا منهم یتلون آیات الله آناه
اللیل و هم یسجدون یتلون القرآن فی
تهجدهم عبر عنه بالتلاوة فی ساعات اللیل
مع السجود لیسكون أبین و أبلغ فی المدح
و قبل المراد صلاة العشاء لان أهل الكتاب
لا یصلونها لما روی أنه علیه الصلاة والسلام
أخبرها ثم خرج فاذا الناس یستظنون الصلاة

فقال ما عاتل لیس من أهل الا دیان أحد یذكر الله هذه الساعة غیركم (یؤمنون بالله و یومنون بالیوم الآخر و یؤمنون بالعرف و یؤمنون بالانکر) الآخر
و یسارعون فی الخیرات) صفات أخر لایمة و منهم یخضعون لیس ما كانت فی الیه و قد فهم مضمون عن الحق غیر متعدین فی اللیل و یسرعون بالله و لمحدون
فی صفاته

واصفون اليوم الآخر بخلاف صفته مدافعون

في الاحتساب متباطئون عن الخيرات (وأولئك من الصالحين) أي الموصوفون بتلك الصفات ممن صلت أحوالهم عند الله سبحانه وتعالى واستحقوا رضاه وثناءه (وما تنفعوا من خير فلن تنفعوا) فلن يضيع ولا ينقص ثوابه البتة معنى ذلك كفرانا كما سمي توفية الثواب شكرا وتعديته إلى مفعولين لتضمنه معنى الحرمان وقرأه خفض وحسنه والكسائي وما يفعلوا من خير فلن يكفروا بالياء والباقون بالناء (والله عليم بالمتقين) بشارته لهم واشعار بأن التقوى مبدأ الخير وحسن العمل وأن الفائز عند الله سبحانه وتعالى هو أهل التقوى (إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) من العذاب أو من الغناء فيكون مصدرا (وأولئك أصحاب النار) لازمه (هم فيها خالدون) مثل ما ينفقون ما ينفق الكفرة قربة أو مفاخرة وسمعة أو المنافة قربة أو خوفا (في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح يهب فيها صرير) برد شديد والسائق إطلاقه للريح الباردة كالصير منه وفي الأصل مصدر زفت به أو زفت وصف به البرد للبالغة كقولك برد أرد (أصاب حرق قوم ظلوا أنفسهم) بالكفر والمعاصي (فأهلكته) عقوبة لهم لأن الإهلاك عن سخط أشد والمراد تشبيه ما أنفقوا في ضياعه بحرق كفار ضربه صر فاستأصلته ولم يبق لهم فيه منفعة تفي الدنيا والآخرة وهو من التشبيه المركب ولذلك لم يبال بإيلاء كلمة التشبيه الريح دون الحرق ويجوز أن يقدر كمثل مهلك ريح وهو الحرق (وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون) أي ما ظلم المنفقين بضايع نفقاتهم ولكنهم ظلوا أنفسهم لما لم ينفقوها بحيث يعتد بها وما ظلم أصحاب الحرق بأهلاكهم ولكنهم ظلوا أنفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقرئ ولكن أي ولكن أنفسهم يظلمون ولا يجوز أن يقدر ضمير الشأن لأنه لا يحذف إلا في ضرورة الشعر كقوله ولكن من يصرفونك بعشق

الآخر والمداهنة المداراة مجازا من الدهن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهكذا وقوله الموصوفون بتلك الصفات مرتقيقة في أولئك هم المفلحون وقوله رضاه وثناءه إشارة إلى أن المقصود المدح ودل على الرضا واستحقاق الثواب الاتصاف بتلك الصفات السابقة (قوله فلن يضيع ولا ينقص الخ) يعني أن الكفران والشكر عبادة عباد كذا لا تفسد عليه حتى تكفرا وتشكروا وهو مجاز لا مشاكاة كما قيل وقوله البتة مأخوذ من أن فائزنا أكيد النبي كما مر في الشكر ونقصه يتعدى باللام على المشهور وهذا على مفعولين نائب الفاعل والهاء لتضمنه معنى الحرمان ولو قصرت المسافة وجعل أولها بمعنى الحرمان كان أولى والقراءة بالغيبة بالنظر إلى أمة وبإخطاب بالنظر إلى كنتم أو التفتات (قوله بشارته لهم الخ) يعني في ذكر العلم بعد الصفات المذكورة إشارة إلى أنه علم حالهم ومجاهدتهم فيوفهم أحسن ما علموه وفي وضع المتقين موضع الضمير إيدان بالعله وأنه لا يفوز عنده الأهل التقوى فقوله إن الذين كفروا الخ مؤكده ولذا فصل (قوله من العذاب الخ) الغناء بالفتح مصدر أغنى أي اجزأ كما في الصحاح فشأ مصدر لأنه لازم ومن للبدل أو الابتداء أو هو مضمحل معنى الدفع والمنع وشأ مفعول به والصاحب ليس هنا بعناء الغي بل العرفي وهو الملازم (قوله ما ينطق الكفرة الخ) خص السمعة والمفاخرة بالكفرة لأنهم ما شأنهم وهم مجاهرون بالكفر فلا يراؤون وأما المنافقون فلا ينطقون على الكفرة وانما ينطقون على المسلمين وذلك أماريا أو خوف فلا معنى لما قيل لأوجه لتخصيص المذكور (قوله برد شديد الخ) أصل الصر كالصير صر الريح الباردة فيكون معنى النظم ريح فيها ريح باردة وهو كما ترى يحتاج إلى التوجيه فقال في الكشف فيه أوجه أحدها أن الصر في صفته الريح بمعنى الباردة فوصف بها القفرة بمعنى فيها قفرة صر كما تقول برد بارد على المبالغة والثاني أن يكون الصر مصدر رافى الأصل بمعنى البرد يخى به على أصله والثالث أن يكون من قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة يعني أن الصر صفة بمعنى يادر موصوفه محذوف أي برد بارد فهو من الأسناد المجازي كظل ظليل وفيه بعد لأن المعروف في من له ذكر الموصوف وأما حذفه وتقديره فلم يعهد أو هو مصدر حقيقة بمعنى البرد واستعماله بمعنى البارد مجاز وهذا على الأصل وهو أظهر الأجوبة أو هو صفة واردة على التجريد كقوله وفي الرحمن كاف أي هو كاف وجعله بعضهم أحسن الوجوه والمصنف رحمه الله ترك ذلك وأقصر على الأقين (قوله والمراد تشبيه الخ) يعني خص الحرق بحرق من ذكر والافكان يكفي في التشبيه كمثل حرق لأنه يقتضي أن أهلا كد عن غضب من الله وهو أشد ولأن المراد عدم الفائدة في الدنيا والآخرة وانما هو في أهلا كالللكافر وأما غيره فغتاب على ما هلكه لصبره عليه فلا يضيع ذلك بالكيفية كما صرح به في الكشف وبحرق كفار إشارة إلى أن المراد بالظلم الكفر واستأصلته بمعنى قلعة بأصله وأفتته وجعله من التشبيه المركب ولا يلزم فيه أن يكون ما يلبس الأداة هو المشبه به كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه وقد مر في قوله تعالى أو كصيب من السماء وأن تقدير ذوى انما هو ضرورة مرجع الضمير وأنه إذا صرح بتشبيه المنزل بالمثل لزم أن يراعى فيما يضاف إليه المنزل من الجانبين المماثلة ولذا قد روي هذه الآية المهلك أو الأهلاك على أنه من المركب الحسي أو العقلي والوجه قلب الجدوى والضياع ويجوز أن يكون من التشبيه المفرد في تشبيه أهلاك الله بأهلاك الريح والمنطق بالحرق وجعل الله أعمالهم بها بما في الريح الباردة من جعله حطاما ومهلكا على صيغة المفعول (قوله وقرئ ولكن الخ) وقد قدم أنفسهم على القراءةتين للفائدة لا العصر والالائطابق الكلام لأن مقتضاه ما ظلمهم الله ولكن هم يظلمون أنفسهم لأنهم يظلمون أنفسهم لا غيرهم وعلى قراءة التشديد أنفسهم اسمها وجعل يظلمون خبرها والعائد محذوف تقديره يظلمون وليس مفعولا مقDMA ووجه ضمير الشأن لما ذكر وقوله ولكن الخ من قصبة لا تمتنبي يمدح به سبب الدولة أولها لعينيك ما يلقى القواد وما لقي * ولحب ما لم يلق منى وما لقي

(ومنها) وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يصبر جفونك بعشق
ومن شريطة لجزمها الفعل ولا تدخل عليها النواسخ اصدارتها ولا نهايتها (قوله وليجة وهو
الذي الخ) الوليجة من الولوج فهي ما كان داخل الشيء كالبطانة التي تلي الجسد فاستعيرت لمن اختص
بذلك دلالة قوله لم يست فلانا اذا اختصصته والشعار بالسكسر اللباس الذي يلي الجسد لانه يلي شعره
والدثار هو اللباس الذي يكون فوقه وسمى شعارا لانه علامة لصاحبه وقوله عليه الصلاة والسلام الخ
رواه الشيخان قال صلى الله عليه وسلم حين فتح حنيناً في حديث طويل أي انهم الخاصة والبطانة وغيرهم
العامة والذثار (قوله من دون المسلمين الخ) يعني الضمير للمسلمين ومن دونكم اما يعني غيركم لان دون بمعنى
غير كقوله تعالى أنأت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله أي غير الله أو بمعنى الادون والذي
أي ممن لم يبلغ منزلته منزلة من في الشرف والديانة (قوله لا يقصرون الخ) يعني الا لو التقصير
والخبال الفساد مطلقاً وأصله الفساد الذي يلحق الحيوان فيورثه اضراباً كالمرض والجنون يقال
ألى في الامر يقصر الهمة بوزن غزا قالوا وأصله أن يعتدي بحرف الجر فهو لازم فلذا قدره بتقدير
اللام وفي فيكونان منصوبين على نزع الخافض واليه ذهب ابن عطية أو معتد إلى مفعولين كما قالوا
لا لولا فمما وجهه بمعنى لا يمنعكم ولا أنفكم على التضييق لأن من قصر في حقك فقد منعك قال السمين
رحمه الله والتضييق قياسي على الصبر وان كان فيه خلاف واه وهو معتد إلى واحد وهو الضمير
وخبالاً منصوب بنزع الخافض أي لا يألونكم في الخبال أو تفسيراً ومصدر في موضع الحال ففيه
ثلاث وجوه (قوله غنوا عنكم وهو شدة الضرر) قال الراغب في مفرداته الود تحبة الشيء وتغني
كونه ويستعمل في كل واحد من المعنيين والغنى من المعانة كالمعانة لئلا يبلغ لانها
معانة فيها خوف هلاك وعنت فلان اذا وقع في أمر يخاف منه الهلاك ويقال للعظم الجبور اذا أصابه
ألم فهاضه قد اعنته فن قال الوداع من التمي لانه في الحال أو المستبعد ولذا اختبر هنا عليه لانه
لا يناسب مقام التحذير لانه اذا اعتدوا بعد ما وده من الوقوع فان عليه أن يهذه غير معلوم فتفسره به بعد
عن التأمل لم يصب وقوله لا يتألم يكون أنفسهم أي يملكون منعها عما جبالوا عليه فأيها المسلمين
على هذا وهو أحسن من تفسير قتادة بأداء بعضهم لبعض لانه لا يناسب ما بعده وقوله ليس عن روية
واختيار بل قلته ومثله يكون قلباً (قوله والجل الأربع الخ) في الكشف فان قلت كيف موقع
هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كانه قبل بطانة غير ليكم
خيالاً بادية بغضاؤهم وأما قد ينشأ كلام مبتدأ وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على
وجه التعليل للشيء عن اتخاذهم بطانة قيل يعني لا يألونكم وقد بدت البغضاء وقد ينشأ الآيات لظهور أن
وما تحق صدورهم حال وأن ودوا ما عنتم بيان وتأكيده لقوله لا يألونكم خيالاً فحكمه ولذا لم يذكره
عند تفصيل المواقف وقيل لانه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وانما كان أحسن لما في الاستئناف من
القوائد في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه لا أقل وهو تقييد النهي وليس المعنى
عليه وأما على كلام المصنف فهي لا يألونكم ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء قد ينشأ لكم الآيات لا وما تحق
صدورهم لما مر فلا حاجة إلى ما سبق من التوجيه والحدس الظاهر عند التأمل وقوله للتعليل أي
ليسان وجه النهي كانه قبل لم نهيت عنه وليس المراد أنها كلها علة مستقلة ترك عطفها بالاستقلال وقيل
الاحسن أن يجعل كل مستأنفاً عاقبة على الترتيب كانه قبل لم لا اتخذهم بطانة فأي جيب لانهم
لا يقصرون في افساد أمرهم فقبل ولم يفعلوا ذلك فقبل لانهم يفيضونكم ولما ترتب كل على الآخر صح
جعلها كلها علة للنهي عن اتخاذهم بطانة وأورد عليه أنه لا يحسن في قد ينشأ لا يصلح تعليلاً لبدو
البغضاء ويصلح تعليلاً للنهي وان كان الاحسن أن يكون ابتداء كلام قائل (قوله أي أنتم
أولاء الخاطئون الخ) الخاطي بمعنى الخطي هنا وان قيل بينهما فرق وليس هذا محله وفي اعترافه مذاهب

(أي أي الذين آمنوا لا اتخذوا بطانة) وليجة
وهو الذي يعرفه الرجل أسراراً ثقة يشبه
بطانة الثوب كما يشبه بالشعار قال عليه الصلاة
والسلام الانصار شعار والناس دثار (من
دونكم) من دون المسلمين وهو متعلق
بلا اتخذوا أو بعد ذوق هو صفة بطانة أي
بطانة كانه من دونكم (لا يألونكم خيالاً) أي
لا يقصرون لكم في الفساد والاولو التقصير
وأصله أن يعتدي بالحرف واعتدى إلى مفعولين
كقوله لا أولئك نصحنا على نصح من معنى المنع أو
النقص (ودوا ما عنتم) غنوا عنكم وهو شدة
الضرر والشفة وما مصدرية (قد بدت البغضاء
من أقواهم) أي في كلامهم لانهم لا يتألمكون
أنفسهم لفرط بغضهم (وما تحق صدورهم
أكبر) عما يدان لا بد وليس عن روية واختيار
(قد ينشأ لكم الآيات) الدالة على وجوب
الاخلاص وموالاة المؤمنين ومعاداة
الكافرين (ان كنتم تعقلون) ما بين لكم
والجل الأربع جات مستأنفات للتعليل
وجوز أن تكون الثلاث الاول صفات لبطانة
(ها أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار
وتجبرونهم ولا يجبرونكم بيان لخطئهم في
موالاتهم وهو خبر ثان أو خبر لاولاء والجملة
خبر لا نتم كقولك أنت زيد تحبه أو ملته
أو حال والمعامل فيها معنى الاشارة ويجوز أن
ينصب أولاء بفعل مضمرة ما بعده
وتكون الجملة خبراً

للتعاضد أظهرها أن أنتم مبتدأ أو اسم الإشارة خبره والجملة بعده حال والعامل فيها ما في الإشارة أو
 التبيين من معنى الفعل كما حقق في العربية لأن العرب قالوا هانت ذاتها فاصبر حوا بالجمالية وإن كان
 المعنى على الأخبار بالحال لأنه المقصود بالاستبعاد ومدلول الضمير واسم الإشارة متحد وقيل أنتم مبتدأ
 والجملة خبره نقلها العرب عن ابن كيسان وغيره وأولاً منصوب على النداء أو الاختصاص وضعفه
 بأنه خلاف الظاهر والاختصاص لا يكون باسم الإشارة وقيل هو مبتدأ وخبر والجملة مستأنفة للبيان
 وقال الرضي ليس المراد من هانوا هانت ذاتهم بل هانت أنفسهم أو مخاطبهم إذ لا فائدة فيه بل استغراب
 وقوع الفعل المدكور بعده منكم أو من مخاطبك وأنه كان غير متوقع فالجملة لازمة للبيان الحال
 المستغربة ولا محل لها اذهي مستأنفة وقال البصريون هي حالية في محل نصب وهي لازمة اذهي
 المقصود الذي تتم به الفائدة وردت بما ينه في حواشيه قيل فقد فات المصنف أربع التوجيهات وهو كرون
 يحبونهم جملة مستأنفة ولو قال أو خبر ثان لم يفته فله سبق فلم وما سوى الحال ابتداء منه منشؤه عدم
 الاطلاع ومتابعة العقل مع أنه لا ينبغي حال الحال ولا ينبغي أنه مجازة منه فإن المتقدمين جوزوا في هذه
 الجملة الخبرية كما مر نقله ووجوه التركيب لا يحجر فيها وماردته الرضي هو الظاهر من كلام العرب وما قاله
 بحث يظهر جوابه بالتأمل فلا تغتر بالتجوز العقلي وعلى أن المعنى يحبون هؤلاء يكون المشار إليه الكفار
 ويتغير مدلوله ومدلول الضمير وقوله أو صلته بناء على أن أسماء الاشارات تكون موصولة كما مر وإذا
 عمل فيه معنى الإشارة فعاملها ما يحسب التحقيق واحد لأنه في معنى أشير إليكم في هذه الحالة وسيأتي
 تحقيقه إن شاء الله تعالى فلا يرد أن اسم الإشارة خبر وعامله المبتدأ أو الابتداء وعامل الحال معنى الفعل
 فيه والإشارة للتحقيق فاستعملت هنا للتوبيخ كأنه ازدرى بهم لظهور خطئهم فافهمه (قوله يحبونهم
 الكتاب الخ) كأنه تأكيده للجنس للكتاب وكونه من قبيل الرجل أي الكامل كما قيل تعسف
 وكونهم لا يؤمنون بكتابكم مأخوذ من غوى الكلام ومما بعده وأشار بقوله وأنكم تؤمنون إلى أن
 الجملة مؤولة بالاسمية ولذا قرئت بالواو والمعروف فيه تقدير أنتم ولم يجعل معطوفاً على ولا يحبونكم
 أو يحبونهم كما ارتضاه أبو حيان لأنه في معرض التغطية ولا كذلك الايمان بالكتاب فإنه محض الصواب
 وإن اعتذر له بأن المعنى يجهلون بين محبة الكفار والايمان وهما لا يجتمعان بعده والحالية مقترنة للخطا
 فتأمل (قوله وفيه توبيخ) أي في قوله هانوا أنتم الخ لافي هذه الجملة فقط كما توهم وقوله لم يجدوا إلى التشنى
 سبيلاً المراد بالتشنى شفاء الصدر بنيل المراد وعض الانامل عادة النادم العاجز فلذا فسره بما ذكر
 (قوله دعاء عليهم بدوام الغيظ الخ) هذا من الكناية لأن الموت على الغيظ يلزمه استمراره عرفاً ويلزم من
 ذلك قوة الاسلام وتزايد عصر بعده عصر قال التحرير رحمه الله يشير إلى أنه من كناية الكناية غير مدعى
 موتهم بالغيب بل ملزومه الذي هو دعاء ازدياد غيظهم إلى حد الهلاك وبه عن ملزومه الذي هو قوة الاسلام
 وأهله وذلك لأن مجرد الموت بالغيب أو ازدياده ليس مما يحسن أن يطلب ويُدعى (قلت) المجاز على الجواز
 مذكور وأما الكناية على الكناية فنادرة وقد صرح بها السبكي في قواعد الاصولية ونقل فيها خلافاً
 إلا أنه ما الفرق بين الكناية بوسائط والكناية على الكناية فإنه محتاج إلى التأمل الصادق ومن العجب
 ما قيل كونه دعاء عليهم مما اتفقت عليه كلمتهم وفيه خفاء إذ في الدعاء لا يخاطب المدعوق عليه بل الله تعالى
 ويسأل منه ابتلاؤه وهو غفلة عن قولهم قاتلك الله وقولهم دم بعزوبت قرير عين وغيره مما لا يحصى
 (قوله بمعنى قل لهم ذلك ولا تنجب الخ) إن كان المخاطب بقل كل من يقف على الكلام فلا كلام
 في كون التنجب على حقيقة وظاهره وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو خارج عن مخرج العادة
 مجازاً والمراد منه تعظيم الله والنظر فيما تكل العقول عنه من دقائق علمه على ما حققه الزمخشري وغيره
 في قوله أجمعهم وأبصر كما سيأتي ومن لم يتنبه لهذا قال النهي عن التنجب المذكور يفسد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم اطلاعه على ما في الصدور فالوجه الاول وهو من قلة التدبر (قوله

(وتؤمنون بالكتاب كله) بنحس الكتاب
 كله وهو حال من لا يحبونكم والمعنى أنهم
 لا يحبونكم وأنكم تؤمنون بكتابكم
 أيضاً بالكتابكم وفيه توبيخ بأنهم في باطلهم
 بكتابكم في حقكم (واذا القوكم قالوا
 أصلب منكم في حقكم) وإذا خلو أعضاؤكم
 آمننا نقاطوا تغرياً (واذا خلو أعضاؤكم
 الانامل من الغيظ) من أجل أنه تأسفاً وتحسراً
 حيث لم يجدوا إلى التشنى سبيلاً (قل مولوا
 بغيبكم) دعاء عليهم بدوام الغيظ وزادته
 بتضاعف قوة الاسلام وأهله حتى يهلكوا به
 (إن الله عليهم بذات الصدور) فيعلم ما في
 صدورهم من البغضاء والحق وهو يعلم أن
 يكون من القول أي وقل لهم إن الله عليهم بما
 هو أخفى مما تخفونه من عض الانامل غيظاً
 وأن يكون خارجاً عنه بمعنى قل لهم ذلك ولا
 تنجب من اطلاعي بالعلم على أسرارهم فاني
 أعلم بالأخفى من ضمائرهم

مطلب الكناية على الكناية

(ان تمسككم حسنة فقوم وان تصبواكم سيئة ففرحوا بها) بيان انه اهدى عدوتهم الى حد حسد وامانا لهم من خير ومنفعة وشتموا بما اصابهم من ضرر وشده
والمن مستعار للاصابة (وان تصبروا) على عدوتهم او على مشاق التكليف (وتتقوا) موالاتهم او ما حرم الله جل جلاله عليكم (لا يضركم كيدهم شيئا)
يفضل الله عز وجل وحفظه الموعود للصبرين والمنتهين (٦٠) ولان المجتهد في الامر المذموم بالانتقام والصبر يكون قليل الانفعال جرياً على الخصم ونعمة

والامن مستعار للاصابة) أي فان المس اللبس الخفيف فتجوز به عما ذكر يعني أنهم ما يعني وأن المغفارة
بينهم لا تتقن فلا يسأل لم عبر في أحدهما بالامن وفي الآخر بالاصابة وقد سوي بينهم ما في غير هذا الموضع
كقوله ان تصيب حسنة تسوهم وان تصيب مصيبة وقوله اذا مسه الشرج جرحوا واذا مسه الخير منوعا
والاحسن ما قيل انه دلالة على افراطهم في السرور والحزن لان المس أقل من الاصابة كما هو الظاهر
فاذا ساء هم أقل خبرناهم فغيره أولى منه واذا فرحوا بأعظم المصائب مما رقي له الشامت والحاسد
فهم لا يرجي موالاتهم أصلاً فكيف تتخذونهم بطانة فهذا أنسب بالمقام (قوله بفضل الله عز وجل)
وحفظه الخ) على الاول نفي الضرر على ظاهره وعلى الثاني نفي عدم المبالاة به وفي الثالث شاف هذا
تعليم من الله وارشاد الى أن يستعان على كيد العدو بالصبر والتقوى وقد قال الحكماء اذا أردت أن
تكتب من يحسدك فاخذ فضل في نفسك ومنه أخذ الشافعي رضي الله عنه قوله

اذا ما شئت ارفع الامعاء * بلا سيف يسيل ولا سنان
فزد في مكر ما نك فهي أعدى * على الأعداء من نوب الزمان

وقد قيل عليه ان ما ذكر الحكماء معناه انك كلما ازددت فضلا في نفسك ازداد الحسد واحترقاها ارا الحسد
فكان هذا مقابلة له بالايذاء والاضرار الاشد وما في الآية أنك بركة الصبر والتقوى لكونهم ما من محاسن
الطاعات ومكارم الاخلاق تكون في كنف الله وحجابه من أن يضرك كيد العدو وتكلف الجواب بأن فضلا
مطلق ينصرف الى الكامل وهو التقوى وكذا الكبت محمول على ما هو من جهة الله لانه أكل من غيره
والظاهر أنه تنظيره لاشتراكه ما في المنع عن الاشتغال بالعدو والاشتغال بالطاعة أو تكميل النفس كما
أن في الاول كفاية الله وفي الثاني كفاية به لانه العدو (قوله وضعة الراية الخ) أي لا يتابع ضمة الضاد
كما اتفق في الجزوم والامر المضاعف المضموم العين والجزم مقتدر ويجوز الفتح للتحفة والكسر
لاجل تحريك الساكن فلا حاجة الى ما قيل انه مرفوع بتقدير الفاء (قوله واذا كراخ) اشارة الى
ما مر في أمثاله وقوله من حجرة عائشة رضي الله عنها اشارة الى أنه على تقدير مضاف اذا المعنى من عند
اهلك وقراءة اللام شاهدة لانه بمعنى تهي وتسوى الممدى به الزليل محل التقوية والزيادة غير فصحة
في مثله والمتن بعد والمقام محل القعود والقيام ثم توسع فأطلق بطريق المجاز على المكان مطلقا وان
لم يكن فيه قيام وقعود وقد يطلق على من به كقولهم المجلس السامي والمقام الكريم (قوله سميع
لا قوا لكم علم بنبأكم) ان كان سميع وعلم كرحيم من صبيح المبالغة المحقة باسم الفاعل كما ذكره
سيبويه فهذا بيان لتقدير معموله واللام للتقوية كما صرح به في قوله ان ربي سميع الدعاء وان كانا صفة
مشبهة فلا عمل لهما في المفعول فهذا بيان لمحصل المعنى والحديث المذكور رواه ابن جرير والبيهقي من
طريق ابن اسحق وقوله شر محبس أي أخت مكان يقيمون به اذ لا ما فيه ولا طعام والاشارة الى الخروج
رأيه والقول به والاصل فيه التعدي بعلى والبقر الجاعة المقابلة لانها ممددة للعمل وقوله أولها خيرا لم
يذكره لان المراد كثرة الشهداء وجعله خيرا لما فيه من الاجر العظيم وذباب السيف طرفه والنمل بالمائة
الكسر وقوله فأولته هزيمة في النهاية فأولته أن يصاب رجل من أهلي فقتل حزة وادخل يده في الدرع
تحصين أصحابه بهادونه لانه معصوم ولهذا لم يقل لبستها وقوله فلما رأوا ذلك أي ما صنعه النبي صلى الله
عليه وسلم ولا منه بالهزيمة وتبديل الفاعل في الدرع وقيل السلاح والشعب بالكسر الطريق في الجبل
ونشعب الشئ بمعنى فرقته وجعته ضد وعدوة الوادي بضم فسكون جانبه وقوله عبد الله بن جبير هو ابن
نعمان الانصاري وهو الصحيح ووقع في البخاري وفي الكشف بجبر وهو علم آخر وأمر بالتشديد أي
جعله أمراً والنضح بالنبل الرمي مستعار من نضح الماء وقوله متعلق بسميع علم يعني على التنازع لاجلها
معافان كانا صفتين نظاهر أيضا لانهم اذ عمل في الظرف والافاظهر وليس المراد تقييد كونه جميعا علما

الرائد لا يتابع كضمة مد وقرأ ابن كثير ونافع وأبو
عمرو وبه قوب لا يضركم من ضاره يضيره (ان الله
بما تعملون) من الصبر والتقوى وغيرهما (محيط)
أي محيط علمه فيجازيكم بما أنتم أهله وقرئ بالياء
أي بما يعملون في عدوة لكم عالم فيعاقبهم عليه
(واذ غدوت) أي واذا ذكر اذ غدوت (من
أهلك) أي من حجرة عائشة رضي الله تعالى
عنها (تبرئ المؤمنين) تزلهم أو توقي وتبي
لهم ويؤيده القراءة باللام (مقاعدا للقتال)
مواقف وأما كنهه وقد يستعمل المقعد
والمقام بمعنى المكان على الاتساع كقوله تعالى
في مقعد صدق وقوله تعالى قبل أن تقوم من
مقامك (والله سميع) لا قوا لكم (علم) بنبأكم
روى أن المشركين نزلوا بأحد يوم الاربعاء ثاني
عشر شوال سنة ثلاث من الهجرة فاستشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه وقد دعا
عبد الله بن أبي ابن سلول ولم يدعه من قبل فقال
هو أ كثر الانصار أقم يا رسول الله بالمدينة
ولا تخرج اليهم فوالله ما خرجنا منها الى غدو
الاصاب منا ولا دخلها علينا الا أصابنا منه
فكيف وانت فيما فادعهم فان أقاموا أقاموا
بشر محبس وان دخلوا فالتهم الرجال ورماهم
النساء والصبان بالججارة وان رجعوا رجعوا
خائنين وأشار بعضهم الى الخروج فقال عليه
الصلاة والسلام اني رأيت في منامي قرا
مذبوحة حولي فأولتها خيرا ورأيت في ذباب
سبني ثلما فاولته هزيمة ورأيت كأنني أدخلت
يدي في درع حمينة فأولتها المدينة فان رأيتهم أن
تقيموا بالمدينة وتدعوهم فقال رجال
فاتهم بدروا كرمهم الله بالشهادة يوم أحد
اخرج بنا الى أعدائنا وبالفوا حتى دخل
فلبس لأمته فلما رأوا ذلك ندموا على مبالغتهم
وقالوا اصنع يا رسول الله ما رأيت فقال
صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لنبى أن يلبس
لا أمته فيضها حتى يقاتل فخرج بعد صلاة
الجمعة وأصبح بشعب أحد يوم السبت ونزل
في عدوة الوادي وجعل ظهره وعسكره الى
أحد وسوى صفهم وأمر عبد الله بن جبير
سميع علم أو بدل من اذ غدوت

(٣) قوله ومكانة القريب منه كذا في نسخ يبلغ عدد هذا التواتر وفي القاء وس والشوط حائط عند جبل أحد ومكان بين شرفين من الارض يأخذ فيه الماء والناس كانه طريق طوله مبلغ صوت دأع ثم ينقع الجمع ككتاب اه (طائفتان منكم) بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الاوس وكانا جنحاً من العسكر (أن تفشلاً) أن يجينا وتضعفا روى أنه عليه الصلاة والسلام خرج في زهاء ألف رجل ووعدهم النصران صبروا فلما باغوا الشوط انخزل ابن أبي ثعلبة رجل وقال علام نقتل أنفسنا ولأذنا فقتلهم عمرو بن حزم الانصاري وقال أنشدكم الله في نبيكم وأنفسكم فقال ابن أبي ثعلبة قتلنا لا تبعناكم فهم الحبان باتباعه فقصهم الله تعالى فضاوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه ما كانت عزيزة لقوله تعالى (والله وليهم) أي عاصمهم من اتباع تلك الطغرة ويجوز أن يراد والله ناصرهم ما غلبوا ما يغفلان ولا يتوكلان على الله (وهي الله فليست وكل المؤمنون) أي فليست وكلوا عليه ولا يتوكلوا على غيره لينصرهم كما نصرهم ييدر (واقدر نصركم الله ييدر) تذ كبري بعض ما أفادهم ٦١ التوكل وبدر ما بين مكة والمدينة كان لرجل يسمى بدر

فسمى به (وأنتم أذلة) حال من الضمير وانما قال أذلة ولم يقل ذلائل تنبيه على قتلهم مع ذلتهم لضعف الحال وقلة المراكب والسلاح (فاتقوا الله) في الثبات (لعلكم تشكرون) ما أنتم به عليكم بنقواكم من نصره أو لعلكم ينعم الله عليكم تشكرون فوضع الشكر موضع الانعام لانه سببه (اذ تقول للمؤمنين) ظرف لنصرهم وقيل بدل ثان من اذغدوت على أن قوله لهم يوم أحد وكان مع اشتراط الصبر والتقوى عن المخالفة فلما لم يصبروا عن الغنائم وخالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لم تنزل الملائكة (ألن يكفكم أن يذكر بكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين) انكار أن لا يكفهم ذلك وانما جئ به لئلا يشعروا بأنهم كانوا كالأيسين من النصر لضعفهم وقلة قوتهم وقلة العدوة وكثرتهم قيل أمدهم الله يوم بدر وأولاً بالف من الملائكة ثم صاروا ثلاثة آلاف ثم صاروا خمسة وقرأ ابن عامر بنزولين بالتشديد للتكثير وللتدريج (بلى) ايجاب لما بعد لن أي بلى يكفكم ثم وعد لهم الزيادة على الصبر والتقوى حنا عليهم ما وتقوية لغلوهم فقال (ان نصبروا وتتقوا وبأقوى) أي المشركون (من فورهم هذا) من شأنتهم هذه وهو في الاصل مصدر فأتى بالقدرا اذا غلت فاستعمل للسرعة ثم أطلق للحال التي لا ريث فيها ولا تراخي والمعنى ان يأقواكم في الحال (يذكر بكم بخمسة آلاف من الملائكة) في حال اتباعهم بلا تراخي ولا تأخير (مسومين) معلين من التسويم الذي هو اطهار سيما الشيء لقوله عليه الصلاة والسلام

بذلك الوقت وجناح العسكر جانب له جناحان وقلب وساقه ومقدمة ولذا سمي خميساً وقوله في زهاء ألف بالمذ والضم أي مقدار وهو مروي عن السدي وقوله لا ينبغي لنبى اذ لبس لآلته أي عزم أن يرجع والشوط بشين مجمة وواو ساكنة وطائفتان عند جبل أحد ومكانة القريب منه (٣) وأصل معناه المزة من الجري فن قال السوط بالمهولات الخلط أي لما لبغوا مقام الخلط أي المحاربة ومخالطة العدو وقد خلط وقوله انخزل ابن أبي أي انقطع ورجع لثغافه وقوله أنشدكم الله قسم أي أسألكم بالله والله منصوب والحبان المراد به الطائفتان السابقتان (قوله والظاهر أنه ما كانت عزيزة) أي أن الهمة المذكورة وتأنيت ضميره لمراعاة الخبر أي لم يكن ذلك عن عزم وتعميم على مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته لانه لا يصدر مثله من مؤمن بل مجرد حديث نفس وسوسة كما في قوله أقول لها اذا جشأت وجاشت * مكانك تعمدى أردت ترضى

لان من نصره الله وعصمه لا يثبت على مثل هذا العزم بل هو مخذول فافق ولذلك قال منكم إشارة الى أنهم ما من المسلمين وقوله ولا يتوكلوا على غيره النصر من تقديم المعول وبدر اسم رجل من الجاهلية سمي باسمه بتر حفر هاشم سعى ذلك المكان بجميعه وأذلة جمع قلة ولكونه مضاعفاً لم يجمع على ذل ولا على ذلائل لانه جمع كثرة وتفسيره الذلة بعدم العدة لانه ليس بمعنى الذل المعروف ويتقواكم بأوه بيينة متعلق بأنتم ومن نصره بيان لما وقوله أو لعلكم ينعم الله عليكم فهو كناية أو مجاز عن نيل نعمة أخرى فوجب الشكر وقوله وقيل بدل ثان والاو اذ همت وعلى هذا فالقول المذكور بأحد ولما كان النصر بالملائكة ييدر أشار الى أن قوله هذا كان مشروطاً بالصبر والتقوى عن المخالفة فلذا لم يقع لتضاف شرطه (قوله وانما جئ به بلى الخ) لانها لتأكيد النفي كما مر وهذا مذهب لبعض النحاة وقوله بألف الخ إشارة الى التوفيق بين ما وقع في الآيات وقوله للتكثير والتدريج إشارة الى الفرق بينهما كما مر وقوله الزيادة أي على الثلاثة آلاف بأن جعلها خمسة (قوله وهو في الاصل الخ) أي من فارت القدر اذا غلت ثم استعمل للسرعة من غير ريث أي بط من قولهم ريثما والفوارة القدر وفواره الماء على التشبيه وتوصف به النار والغضب مجازاً وقوله بلا تراخ أخوذ من الشرط ومسومين على الفتح بمعنى معلين من السمة وهي العلامة نقل أنهم كانوا بعماء صفرو وقيل على خيل بلق وقيل على خيل محزوزة الاذئاب وعلى قراءة الكسر فالعنى أنهم مسومين أنفسهم ومعلين بالعلامات أو هما من الاسامة والمراد الارسل لهم أو غلبهم وقوله الاشارة هذا يقتضى أنهم عرفوهم بالعلام التي صلى الله عليه وسلم لهم بقوله تسوموا الحديث وهو حديث مرسل روى ابن اسحق وغيره وفيه أنه أول يوم وضعت فيه العتوف وأما طمئنان القلب فلا يقتضيه لانه بكثرة الجنود المطلقة وهو المراد من الاسباب والحث على عدم المبالاة بالتأخير لتأييدهم بالملائكة بدلهم وأقضية جمع قضاء بمعنى مقتضى به وحمل الحكمة على فعله النصر على مقتضاها لانه المناسب للمقام (قوله متعلق بنصركم الخ) فيكون في شأن بدر لما قيل به من المشركين فقطع طرفه ثم وفر منهم قوم فكذبوا وهذا على تقدير أن يجعل اذ تقول ظرفاً لنصركم لا بد لان اذغدوت اثلاً بفصل بأجنبي ولانه كان يوم أحد وأما متعلقه بالنصر فهل العامل فيه النفي المنقوض بالآ والذم الواقع

لاصحابه تسوموا فان الملائكة قد تسومت (١٦ شهاب ث) أو مسلمين من التسويم بمعنى الاسامة وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب يكسر الواو (وما جله الله) وما جعل امدادكم بالملائكة (البشرى لكم) الاشارة لكم بالنصر (ولطمئنت قلوبكم به) ولتسكن اليه من الخوف (وما النصر الا من عند الله) لامن العدة والعدد وهو تنبيه على أنه لا حاجة في نصرهم الى مدد وانما أمدهم ووعد لهم به بشارة لهم وربطاً على قلوبهم من حيث أن نظراً العامة الى الاسباب أكثر وحث على أن لا يسالوا بمن تأخر عنهم (العزيز) الذي لا يغالب في أقضيته (الحكيم) الذي ينصر ويخذل بوسط وبغير وسط على مقتضى الحكمة والمصلحة (ليقطع طرفاً من الذين كفروا) متعلق بنصركم أو وما النصر إن كان اللام فيه للعهد

يبداً فظاهر كلام المصنف رحمه الله الثاني وكلام الكشف الاول والالف واللام للعهد أى النصر
الواقع في يوم بدر وسكت عنه الزمخشري ولو جعل على الجنس لصح أى وما نصر الله الا عزازدينه وخذل
أعدائه وصناديد جمع صنديد وهو الرئيس قال الطيبي جعلهم اشرا فالانه كان في الواقع كذا وتكبير
طرفا يدل عليه وفي الاساس هو من أطراف العرب أى أشرفها وقيل تخصيص الطرف لان أطراف
الشيء يتوصل به الى فوهيته وازالته (قلت) كون الاطراف بمعنى الاشراف المتقدمة في السير ونحوه
الاطراف منازل الاشراف والناس تستعمله الآن لعكسه والكتب الغيظ والغم المؤثر وقيل
ان كتبه يكون بمعنى كبسه أى اصاب كبده كرا بمعنى اصاب رقبته وانه مراد المتنبي بقوله
لا كتب حاسدا وارى عدوا * كأنهم ما وداعك والرحيل

أى لا وجع كبده ورقته وشبه الحاسد بالوداع لما فيه من زوال نعمة الوصال التي يتناها الحاسد
والعدو وبالرحيل لانه قاتل مبغوض وهو معنى حسن وانما حمل أو على التنويع دون التردد لانها
وقعا (قوله عطف على قوله أو يكبتهم الخ) في الكشف عطف على ما قبله من قوله ليقطع أو يكبت
ويحتمل عطفه على يتقلب وأوله وجه قال الحرير وجه سببية النصر على تقدير تعلق اللام بقوله وما النصر
الا من عند الله ظاهر وأما على تعلقها بقوله واقد نصركم الله فلان النصر الواقع من أظهر الايات فيصلح
سببا للتوبة على تقدير الاسلام أو لتعذيبهم على تقدير البقاء على الكفر بخروجهم بالايات وان أريد
تعذيب الدنيا بالاسر فظاهر فان قيل هو يصلح سببا لتوبتهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا
للاسلام الذي هو سبب التوبة عليهم فهو سبب لها بالواسطة (قوله ويحتمل أن يكون معطوفاً للخ) قال
قدس سرهما كان في وجه سببية النصر للتوبة والتعذيب خفاء وفي الفصل مع الاعتراض بعد ذهب
بعضهم الى أنه ليس معطوفاً على يقطع بل باضمار أن من عطف الفعل المضارع المنصوب على الامر أو شيء
وهو من عطف الخاص على العام وفي كونه بأرطوط وذهب بعضهم الى أنها بمعنى الآن وهو معروف
في النحو وقيل في الفرق بين العطف على الامر وشئ أن الاول سلب نواجب التوبة والتعذيب بمعنى أنك
لا تريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم أى فى الاسلام اذ لم يذكر توبتهم وقيل هذا اذا كان الامر بمعنى
الشأن ولأن أن تجعله معنى التكليف والايجاب أى ليس ما تأمرهم به من عندك ولا يحق ما في حله
على التكليف من التكلف (قوله روى أن عتبة بن أبى وقاص الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد
وابن جرير عن قتادة وهو في الصحيح من حديث سهل بن سعد وليس فيه ذكر عتبة وقوله وكسر رباعيته
بتخفيف الياء هي من مقدم الاسنان وفيه نصريح بأنهم تطلع من أصلها بل كسر طرفها وهو المصرح
به في السير وانما أول الظلم باستحقاق التعذيب لانه المتفرع على التعذيب ولولا ذلك كان الظاهر
العكس وقال الحرير رحمه الله ان قوله شبه الخ يشبه أن يكون وجهاً آخر في معنى ليس لك من الامر الخ
وهو أنه نوع معاتبة على انكاره فلاح القوم وكذا القيل الا سرفانه نهي له صلى الله عليه وسلم أن يدعو
عليهم وقيل هما مجرديان سبب النزول وقوله الامرك له لالك فهو بيان لما قبله (قوله صريح في
نفي وجوب التعذيب الخ) هذا رد على الزمخشري اذ قيده بما ذكر بقرينة ما قبله واستدل به على مذهبه
من وجوب تعذيب العصاة واثابة المطيع ولا يحق أن التقييد خلاف الظاهر وان تعليقه بعشيتته
ناطق بالاطلاق مع أن الآية في الكفار فكيف يستدل بها على اغراضه الفاسدة لكن العصبية
تعمى وتعمى وقوله فلا تبادر الى الدعاء الخ مبنى على القيل الاخير (قوله لا تزيدوا زبادات مكررة)
اشارة الى أن التضعيف بمعنى التكرير مطلقاً وعن الخليل رحمه الله تعالى التضعيف أن يجعل الشيء
مثلياً أو أكثر وضعف الشيء مثله وضعفه مثلاً وأضعافه أمثاله وفي الكشف الضعف اسم ما يضعف
الشيء كالشيء اسم ما يثنيه من ضعف الشيء بالتخفيف فهو مضعوف على ما قبله الراغب بمعنى ضعفته

والمعنى لينقص منهم بقتل بعض وأسر
آخرين وهو ما كان يوم بدر من قتل سبعين
وأسر سبعين من صناديدهم (أو يكبتهم)
أو يخزيم والكتب شدة الغيظ أو وهن يقع
في القلب وأول التنويع دون التردد (فيقلبوا
خائبين) فينزعروا من طغي الأتال (ليس لك
من الامر شئ) اعتراض (أو يتوب عليهم
أو يعذبهم) عطف على قوله أو يكبتهم
والمعنى ان الله مالك أمرهم فاما أن يهلكهم
أو يكبتهم أو يتوب عليهم ان أسألو
أو يعذبهم ان أصرتوا وليس لك من أمرهم
شئ وانما أنت عبدهم وولانذارهم وجهادهم
ويحتمل أن يكون معطوفاً على الامر أو شيء
باعتبار أن أى ليس لك من أمرهم أو من
التوبة عليهم أو من تعذيبهم شئ أو ليس
لك من أمرهم شئ أو التوبة عليهم أو تعذيبهم
وأن تكون أو بمعنى الآن أي ليس لك
من أمرهم شئ الآن يتوب الله عليهم فتستر
به أو يعذبهم فتستفي منهم روى أن عتبة بن
أبي وقاص شبه يوم أحد وكسر رباعيته
بجعل يسمع الدم عن وجهه ويقول كيف
يطلع قوم خضبوا وجهه نبيهم بالدم فزلت وقيل
هم أن يدعوا عليهم قهواء الله سبحانه وتعالى
لعله بأن فيهم من يؤمن (فأنهم ظالمون)
قد استحقوا التعذيب بظلمهم (ولله ما في
السماوات وما في الارض) خلقا ومكافاة
الامر كله لا لك (بغير ان يشاء ويهذب من
يشاء) صريح في نفي وجوب التعذيب
والتقييد بالتوبة وعدمها قلنا في له واقعه
غفور رحيم لعباده فلا تبادر الى الدعاء
عليهم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا
أضعافاً مضاعفة) لا تزيدوا زبادات مكررة

ولعل التخصيص بحسب الواقع اذ كل من الرجل منهم يرى الى اجل ثم يزيد فيه زيادة اخرى (٦٣) - حتى يستغرق بالشئ الطفيف مال المديون وقرأ ابن

كثير وابن حاصر وبعقوب مضغفة (واتقوا الله) فيما بينهم عنه (لعلكم تفلحون) راجعين الفلاح (واتقوا النار التي أعدت للكافرين) بالتحذير عن متابعتهم وتعاطي أفعالهم وفيه تنبيه على أن النار بالذات معدة للكافرين وبالعرض للعصاة (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون) أتبع الوعيد بالوعيد ترهيبا عن المخالفة وترغيبا في الطاعة وأعل وعسى في أمثال ذلك دليل عزلة التوصل الى ما جعل خبره (وسارعوا) بادروا وأقبلوا (الى مغفرة من ربكم) الى ما يستحق به المغفرة كالاسلام والتوبة والاخلاص وقرأنا نافع وابن عامر سارعوا بلاوا (وجنة عرضها السموات والارض) أى عرضها أكبر عرضها وذكر العرض للمبالغة في وصفها بالبعة على طريقة التمثيل لانه دون الطول وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنه كسبع سموات وسبع أرضين لتوصل بعضها ببعض (أعدت للمتقين) هيئت لهم وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة وانها خارجة عن هذا العالم (الذين ينفقون) صفة ماحدة للمتقين أو مدح منصوب أو مرفوع (في السراء والضراء) في حالتي الرخاء والشدة أو الاحوال كلها اذ الانسان لا يتخلو عن مسرة أو مضرة والمعنى لا يتخلو في حال ما بانفاق ما قدروا عليه من قليل أو كثير (والكاظمين الغيظ) المسكين عليه الكافين عن امضاءه مع القدرة من كظمت القرية اذ اذلا بها وشددت رأسها وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كظم غيظا وهو يقدر على انفاذه ملائمة قلبه آمنوا إيماننا (والعافين عن الناس) التاركين عقوبة من استحقها وما أخذته وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء في أمي قليل الا من همم الله وقد كانوا كثيرا في الامم التي مضت (واقه يصب الحسين) يحقل الجنس ويدخل تحته هؤلاء والعهد فتكون الإشارة اليهم (والذين اذا فعلوا فاحشة) فعله بالفحة في القبح كالزنا (أو ظلموا أنفسهم) بان أذنبوا

وهو اسم يقع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر فأكثر والتظرف به الى ما فوق بخلاف الزوج فان التظرف به الى ما دون فاذا قيل ضعف العشرة لم أن تجعلها عشرين بلا خلاف لانه أول مراتب تضعيفها ولو قال له عندى ضعف درهم لزمه درهمان ضرورة الشرط المذكور كما اذا قيل هو أخو زيد اقتضى أن يكون زيد أخاه واذا لزم المزاجعة دخل في الاقرار وعلى هذا ضعف درهم منزل على ثلاثة دراهم وليس ذلك بناء على ما يتوهم أن ضعف الشئ موضوعه مثله وضعفه موضوعه ثلاثة أمثاله بل ذلك لأن موضوعه المثل بالشرط المذكور وهذا مغزى الفقهاء في الاقرار والوصايا ومن البين في ذلك أنهم أزموا في ضعفى الشئ ثلاثة أمثاله ولو كان موضوع الضعف المثلين لكان الضعفان أربعة أمثاله ومنه يظهر أنه لا حاجة الى اعتذار الازهرى رحمه الله عنهم بأنه على المتعارف العامى لانه المعتبر في الاقرار ونحوها لا على الموضوع اللغوى وكذلك ظهر أنه لو قال له على الضعفان درهم ودرهم أو الضعفان من الدراهم لم يلزم الا درهمان كما لو قال هما الاخوان وكذلك لو قال أعطه الضعفين كان أمر باعطاء زوجين وهذا معنى قول الراغب هو كالزوجين لأن كلامهم ما يزوج الاخر وبضاعفه وظهر أن تفسير أبى عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أى ثلاثة أعذبه كما ذكره الازهرى وأيدى بأنها توفى الاجر مرتين فكيف يزداد في عذابها وأن قوله أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا صحيح لتزيله على عشرة الامثال كما ذكره أيضا لانه ليس مقصودا على مثل واحد كما مر وحاصله أن تضعيف الشئ ضم عدد آخر اليه وقد يزداد وقد ينظر الى أول مراتبه لانه المتبعين ثم انه قد يكون الشئ المضاعف مأخوذا معه فيكون ضعفه ثلاثة وقد لا يكون فيكون اثنين وكل هذا موضوع له في اللغة لا عرف كما توهموه فاحفظه فانه مما اضطرب فيه كلامهم (قوله ولعل التخصيص الخ) دفع لما يتوهم من أنه لم يشه عن الرباط لقل اذا كان مضاعفا فأجاب بأنه وقع منهم كذلك فلذا خص ومثله لا مفهوم له والطيف بالطاء المهملة وفاء من القليل وقيل ان حرمته علمت من دليل آخر كآية وأحل الله البيع وحرم الربوا وقوله راجين الفلاح إشارة الى أن الرجاء منهم لامن الله وأن الجنة في موقع الحال وقوله بالتحريم متعلق بانقوا وإشارة الى أن التقوى بعينها اللغوى وأن الكافرين وضع موضع المرايين للتغليظ والتهديد وأن اطلاقه عليهم لشابهتهم لهم في تعاطي ما تعاطوه وجعلها مخلوقة معدة لهم إشارة لما ذكره وترهيبا وترغيبا بالف ونشر مرتب وعزلة التوصل نستفاد من التبرجى ولما كانت المبادرة الى ما يفعله المبادر أول المغفرة بما ذكره (قوله وذكر العرض للمبالغة) لانه أقصر الامتدادين وزاد في المبالغة بحذف أداة التشبيه وتقدير المضاف فليس المقصود تحديد عرضها حتى يمنع كونه في السماء بل هو كناية عن غاية السعة بما هو في تصور السامعين كذلك قال النضر بر وهو مناف لقول المصنف انها خارجة عن هذا العالم وما نقله عن ابن عباس رضى الله عنهم ما رواه ابن جبر (قوله وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة) أى كإبدال عليه الفعل الماضى وكونها خارجة عنه لانها أعظم منه فلا يمكن أن يكون محيطا بها وفيه نظر لانه مبالغة ولم يقصد بظاهره كما مر والسرء الحالة التي تسر وهي الرخاء والضراء التي تضرب ضد ما المراد به مظاهرها أو التعميم كما عهد في أمثاله ويحذرون بتشديد اللام من الاخلال (قوله المسكين الخ) بين معناه وحقيقته ولما كان الامساك فعلا اختياريا اقتضى أنه عن قدرة لا عن عجز لانه هو المدوح والحديث أخرجه أحمد وعبد الرزاق عن أبى هريرة رضى الله عنه وفي مل قلبه بما ذكره جراه من جنس العمل (قوله التاركين الخ) المواخذة مفاعلة من أخذ والمراد المعاقبة المسببة عنه والحديث في الفردوس وقوله الامن همهم الله استثناء منقطع ان كانت القلة على ظاهرها ومصل ان كانت بمعنى العدم وكون بعض الخصائص في الامم السالفة لا يقتضى تفضيلهم على هذه الامة من كل الوجوه حتى يتكف لنا ويلعبنا لا طائل منته وقوله فعلة بالغة في القبح كالزنا جعل التاء أو التسوين للمبالغة وخص الزنا بالتمثيل لأن سبب النزول كان ذلك كما ذكره الواحدى رحمه الله (قوله بأن أذنبوا أى ذنب كان) فهو من ذكر العام بعد الخاص

أى ذنب كان وقيل الفاحشة الكبيرة وظلم النفس الصغيرة ولعل الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك

(ذكروا الله) تذكروا وعبادته أو حكمه
أوحقه العظيم (فاستغفروا الذنوبهم)
بالندم والتوبة (ومن يغفر الذنوب
إلا الله) استغفهم بمعنى النفي معترض بين
المعطوفين والمراد به وصفه سبحانه وتعالى
بسعة الرحمة وهو موم المغفرة والحث على
الاستغفار والوعد بقبول التوبة (ولم
يصروا على ما فعلوا) ولم يقيموا على ذنوبهم
غير مستغفرين أقوله عليه الصلاة والسلام
ما أصرت من استغفروا عادي في اليوم سبعين
مرة (وهم يعلمون) حال من يصروا أي ولم
يصروا على قبيح فعلهم عما بين به (أولئك
جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من
تحتهما الأنهار خالدون فيها) خبر للذين ان
ابتدأت به وبجلاء مستأنفة مدينة لما قبلها
ان عطفت على المتقين أو على الذين يتفقدون
ولا يلزم من اعداد الجنة للمتقين والتائبين
جزاء لهم أن لا يدخلوا المصرون كما لا يلزم
من اعداد النار للكافرين جزاء لهم أن
لا يدخلوا غيرهم وتكثير جنات على القول يدل
على أن ما لهم أدون مما للمتقين الموصوفين
بتلك الصفات المذكورة في الآية المتقدمة
وهو كقوله فارقا بين القليلين انه فضل آيتهم
بأن بين أنهم محسنون مستوجبون لمحبة الله
سبحانه وتعالى وذلك لانهم حافظوا على
حدود الشرع وتخطوا إلى التخصيص بحكمه
وقيل آية هؤلاء بقوله (ونعم أجزا العالمين)
لأن المتسدر له انقصيره كالعامل لتخصيص
بعض ما قوت على نفسه وكما بين الحسن
والمندارك والمحبوب والاحيروا على تبديل
لفظ الجزاء بالأجر لهذه النكتة والمخصوص
بالمذبح محذوف تقديره ونعم أجزا العالمين
ذلك يعني المغفرة والجنات (قد خلت من
قبلكم سنن) وقايح سنن الله في الامم الكاذبة
كقوله تعالى وقد اتوا تنبيلا سنة الله في الذين
خلوا من قبل وقيل أم قال
ما عاين الناس من فضل كذا كذا
ولارأوا مثله في سالف السنن

(فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) ليعتبروا بما ترون من آثاره لا كهم

وعلى ما بعده مما صغيران وأول التنويع على الوجوه وأشار بقوله تذكروا إلى أنه ليس المراد مجرد ذكر
اسمه كما أنه ليس المراد من الاستغفار مجرد طلب المغفرة بل الندم والتوبة (قوله والمراد به وصفه سبحانه
وتعالى بسعة الرحمة) سعتها تؤخذ من أنه لا يغفر جميع الذنوب الا هو اذ يلزمه شمول المغفرة والرحمة وهو
عين سعتها فان قلت هذا ترديد بين الخاص والعام وقد تقدم أن لا تعطف مثله فاجبه قلت وجه
بأنه ترديد بين فرقين من يستغفر للفاحشة ومن يستغفر لادب ذنب صدر عنه وكما بينهما وكان من خصصه
احترز عن هذا وكون الاستغفار نفيما يصح الاستثناء المقصود ظاهر وأما احتمال أن الجملة حالية بتقدير
قائلين فتعسف بارد (قوله ولم يقيموا على ذنوبهم غير مستغفرين الخ) غير مستغفرين حال من الصغير
في يقيموا والجموع تفسر بقوله ولم يصروا والآن الاصرار الائمة على القبيح من غير استغفار ووجوع
بالتوبة وأما قولهم أن عدم الاستغفار قيد في عدم الاصرار والمعنى لم يكونوا مصرين غير مستغفرين فلا
طائل تحته كذا قال النحر يرخصه الله وقوله ما أصرت من استغفار الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود عن
الصديق رضي الله عنه (قوله وهم يعلمون حال الخ) قيل الحال بعد الفعل المنفي وكذا جميع القيود
قد تكون راجعة إلى النفي قيد الله دون النفي مثل ما جئتك لاشتغالي بأمر ولا أومستغفرا بها عنى تركت
الحجى لذلك وقد تكون إلى ما دخله النفي مثل ما جئتكم را بكاء ما ضربت تأديسا وهم يعلمون ليس
قيد للنفي لعدم الفائدة لأن ترك الاصرار موجب للأجر والجزاء سواء كان مع العلم بالقبح أو مع الجهل بل
مع الجهل أولى وإذا قيد الفعل المنفي فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يكون النفي راجعا إلى القيد
فقط ويثبت أصل الفعل مثل ما جئت وكما جئت في جئت غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يجزوا
عليهم اصحابا وعيانا أنا في الصمم والعمى واثبات للحرور وأن النفي اذا ورد على ذات مقيدة بالحال يكون
اثباتا للذات ونفيها للحال وهذا أيضا ليس بمراد اذ ليس المعنى على اثبات الاصرار ونفي العلم وثانيهما أن
يقصد نفي الفعل والقيد معا بمعنى اتقاء كل من الامر من مثل ما جئتكم راكب معني لا يجي ولا ركوب وهذا
أيضا ليس بمناسب اذ ليس المعنى على نفي العلم والاصرار أو بمعنى اتقاء الفعل من غير اعتبار لنفي القيد
وإثباته وهذا هو المناسب في الآية أي لم يصروا عالمين بمعنى أن عدم الاصرار متحقق البتة وعلى هذا
ينبغي أن يحمل وحرف النفي منصب عليهم ما معا والحاصل أن النفي في الكلام قد يكون لنفي القيد والمقيد
بمعنى اتقاء كل من الفعل والقيد أو القيد فقط ورد بأن المعنى أنهم عالمون بقبحه وجزائه حتى لو تركوا
الاصرار لكل أو تنفر طبع لم يكن له جزاء لأن الجزاء على الكف لا على الهم والالسان لكل أحد أجزية
لا تنهاى لعدم قبائح لا تنهاى مما لا يخطر بباله وقد صرحوا به في الاصول فقوله وهم يعلمون تقييد للمعنى
والنفي راجع إلى القيد يعني لم يكن لهم الاصرار مع العلم بالقبح لأن المصير مع عدم العلم بالقبح لا يحرم الجزاء
وغير المصير لكسالة أو لعدم ميل الطبع لم يبلغه وفيه بحث (قوله خبر للذين ان ابتدأت به) يعني أن
في هذه الجملة اعرابين وفي كل منهما ما يعين ترك العاطف وقوله ولا يلزم الخ رد على الزمخشري في زعمه
أنه ادلة على خلود العصاة ولا دلالة في ما كذا كره المصنف رحمه الله وهو الحق واستدل عليه بما مر
في النار وقوله على الاول أعنى جعله خبرا وكلاما آخر وأما اذا جعل بيان ما قبله فلا يدل عليه لأنه بالغ في
الاول في وصف مفرهم على في هذه وقوله فصل آيتهم بالتخفيف أي أتى بها صلتها وآخرها وقوله
مستوجبون لمحبة الله أي مستحقون لها بالتفضل والتكريم منه فليس محضا فالله سبحانه والخطى إلى
التخصيص من كثرة التصديق وكظم لغيظ وتدارك التقصير بالتوبة والاستغفار وقد راجع الحذف ذلك أي
ما ذكرناه أشمل من تلك والجزء للمحسنين يكون زيادة واضعا فاجتلاف الاجرافه على قدر العمل
(قوله وقايح الخ) السنن جمع سنة بمعنى طريقة وعادة ومنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بها
هنا الوقايح السافرة لأنها جارية على عادة الله وقال في المفصل السنة بمعنى الامة من الناس وأنشد البيت
المذكور وقد قالوا انه لا دليل فيه لاحتماله المعنى المشهور وهو ظاهر وقيل السنن هنا بمعنى الاديان ولا

(هذا بيان للناس وهدي وموعظة للمتقين)
 إشارة الى قوله قد دخلت أو مفهوم قوله
 فانظروا أي انه مع كونه بيانا للكهنة
 فهو زيادة بصيرة وموعظة للمتقين أو الى
 مانح من أمر المتقين والتائبين وقوله قد
 خلت بجله معترضة للبعث على الايمان والتوبة
 وقيل الى القرآن (ولا تنهوا ولا تنهوا)
 نسبية لهم عما أصابهم يوم أحد والمعنى
 لا تضعفوا عن الجهاد بما أصابكم ولا تنهوا
 صلي من قتل منكم (وانتم الاعاؤون)
 وحالكم أنكم أملى منهم شأننا فانكم على الحق
 وقتالكم لله سبحانه وتعالى وقتلاكم في الجنة
 وانهم على الباطل وقتالهم للشيطان وقتلهم
 في النار ولأنكم أصبتم منهم يوم بدر أكثر
 مما أصابوا منكم اليوم أو وأنتم الاعاؤون
 في العاقبة فيكون إشارة لهم بالنصر والغلبة
 (ان كنتم من المؤمنين) متعلق بالنهاي أي لا تنهوا
 ان مع إيمانكم فانه يقتضي قوة القلب
 بالوقوف على الله سبحانه وتعالى أو بالاعاؤون
 (ان يمسكم قرح فقد مس القوم قرح
 مثله) قرأ حزة والكسافي وابن عباس عن
 عاصم بن ضمر القاف والباقون بالغ فيهما
 لغتان كالضعف والضعف وقيل هو بالغ
 الجراح وبالضم المهاد والمعنى ان ما أصابكم
 يوم أحد فقد أصبتم منه يوم بدر مثله ثم انهم
 لم يضعفوا ولم يجهنوا فأنتم أولى بأن لا تضعفوا
 فانكم ترجون من الله ما لا يرجون وقيل
 كلا المسلمين كان يوم أحد فان المسلمين نالوا
 منهم قبل أن يخالفوا أمر الرسول صلى الله
 عليه وسلم (وتلك الايام نداولها بين الناس)
 نصرتها بينهم تدليل لهؤلاء نارة ولهؤلاء
 أخرى كقوله
 فيوما علينا ويوما لنا ويوما نساء ويومانس
 والمدولة كالمداورة يقال داوت الشيء بينهم
 فتداولوه والايام تحتل الوصف والخبر
 ونداواهم يحتمل الخبر والحال والمراد بها
 أوقات النصر والغلبة

يخفى نبأ المقام عنه وان روجه بعضهم (قوله إشارة الى قوله قد دخلت الخ) يعني ذكر الوقائع السابقة
 للام المكذبة ببيان لكم وكونه زيادة بصيرة وموعظة لأن المؤمنين متعظون متبهرون وكونه للقرآن
 بعيد عن السياق ولذا أخره (قوله نسبية لهم عما أصابهم يوم أحد الخ) وتنهوا من الوهن وهو
 الضعف وفيه إشارة الى تعلقه بما سبق من قصة أحد معنى وان كان ظاهر لفظه العطف على سيره في الأرض
 فحديث الربا وما معه استطراد والافطريقة النظم فيها صعبة وقيل انه إشارة الى نوع آخر من عداوة
 الدين ومحاربة المسلمين وقيل في ربطها ان المشركين كانوا يربون ويتقنون بذلك على مصالح الحرب فرماهم
 المسلمون بذلك فنهوا عنه فلما قال له ليس لك من الامر شيء قيل له الله عما ذكر ولا يملك ما قدر والظاهر في
 وجه الربط أنهم نهوا عن التقيد بنوا المال المنع عن الاشتغال به لانه أضعفهم في الدنيا بالغنائم والنصر
 وفي الآخرة قتال (قوله وحالكم انكم أملى منكم شأننا) يعني أن هذه الجلبة حالية واشتركا هم في
 في العلم بناء على الظاهر وزعمهم أو العلو بمعنى الغلبة والحرب بجمال لكن العاقبة للمتقين وقوله ان كنتم
 مؤمنين ليس على ظاهره ان ايمانهم مقرر ثابت ولكنه تهييج لهم وتحريض ولذا قيل انه تميم كالتعليل
 لان الخطاب مع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم نسبية لهم عما أصابهم يوم أحد فلا
 يجري على ظاهره وكون الشرط للتعليل فائدة حسنة أشار اليها الزمخشري في قوله تعالى لا تغزوا
 عدوى وعدوكم أو لبيان قوله ان كنتم خرجتم وابن عباس يعني من هؤلاء ومنه ثوابه متناهية وشين
 مجبة من القراء وقوله قبل أن يخالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم في اشتغال من خلفه بالغنائم الذي
 كان سببا لما مر والتداول التعاقب على أمر بان يكون له مداورة ولا آخر أخرى ومنه أخذت الدولة
 (قوله ان يمسكم قرح) قيل المضارع لحكاية الحال لأن الماس مضى وأما استعمال ان فيتمه قد
 كان أي ان كان مسكم قرح وان لا قلب كان لقوته في المضى أو على ما قيل انهم اذ تعلق في الماضي من غير
 قلب (قوله فيوما الخ) بنصب يوما والذي ذكره النحاة رفعه وذكر الزمخشري في شرح آيات الكتاب
 أنه من شعر الفرزدق بن زهير وهو

ان الناس قد احدثوا شيعة • وفي كل حادثة مؤتمر
 يهينون من حقروا شيعه • وان كان فيهم تقيا وبر
 ويجهلهم من رأوا عنده • وما اوان كان فيه الغمر
 فيا لابي الناس لو يعلمو • ان الخبير خير ولا نمرشر
 في يوم علينا ويوم انسا • ويوم نساء ويوم نسر

قبل الاحسن أن يقدر فيوما يكون الامر علينا أي بالاضرار ويوما لنا أي بالفتح ليكون ظرفا لما
 لقوله ويوما نساء من مئ فلان أصيب بجزن من ساءه أسرته ويومانس من سره جعله مسرورا وانشده
 ابن مالك
 فتوب لبست وتوب أبر • ويوم نساء ويوم نسر
 على أن توب ويوم رفع بالابتداء بتقدير الوصف أي توب لي ويوم لنا والعائد من الخبر محذوف قال
 البيت لامرئ القيس اه وفيه خلط في الرواية فان المصراع الاول لامرئ القيس من قصيدة
 معروفة وكان ابن مالك أشار اليه والنصر لم يتأمل كلامه (قوله والمدولة كالمداورة) النهاية يقال
 تعاور القوم فلانا اذا تعاوروا عليه بالضرب واحد بعد واحد ثم عم للتعاقب مطلقا كالتداول
 (قوله والايام تحتل الوصف والخبر) والبدل والبيان وقوله ونداواهم يحتمل الخبر والحال لف وتسر
 مرتب واليوم بمعنى الوقت لا اليوم العرفي وتعرفها للعهود أي أوقات النصر تكون نارة لكم ونارة
 لغيركم واسم الإشارة مشاربه الى ما بعده كما في الضمائر المهمة التي يفسر ما بعده ها فهو ربه وجلا ومثله
 يفيد التفضيم والتعظيم كما في هذا فراق بيني وبينك قال العلامة في حواشيه قد تدور فراق بينهما

عند حلول ميعاده وأشار إليه وهذا أوضح ما تر من قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فتنبه (قوله عطف على علة محذوفة) لما كان الظاهر يعلم بدون واو على أنه تعليل لما قبله احتياج للتأويل كما تر بأن يقدر معطوف عليه حذف لقصد الإيهام وتكثير الفائدة أي تلك الأيام تجعلها دولا لحكم وفوائده وليعلم الخ حذف العلة لا الماعل وقوله ايذا أنا أي من أول الامر والا فلوز كر كذلك لدل على ما ذكر لكن في الحذف إيهام أنه مما يطول لتعقده ويقصر عنه البيان ولا يحيط به علم البشر واليه أشار بقوله ما لا يعلم ولا شك أن فيه ما ليس في الذكر وقيل أنه معطوف على ما قبله باعتبار المعنى لأن ما جرى عادتنا بذلك وليعلم (قوله أو الفعل الماعل به محذوف الخ) بخلاف الأول فإنه مذكور والمحذوف العلة فالعلم كناية عما ذكر لأن علمه بهم يستلزم وجودهم كذلك لأنه مجاز عن التمثيل بطريق إطلاق اسم المسبب على السبب وجهه الزمخشري تمثيلا بتشبيه الحالة بالحالة ومعهنا فعلا فاعل من يريد أن يتميز الثابت عنده من غيره وانما يحمل الكلام على حقيقته لا لثبته على أن العلم يحصل به صد الفعل وعلمه تعالى أزل لا يتصف بالحدوث ولو سلم فالعلم بالوهم والكافر حاصل قبل ذلك الفعل وقوله على حرف أي غير ثابت كما سيأتي (قوله والقصد في أمثاله رفاقاضه) أي أثبات العلم ونفيه كقوله ولما يله الله الاتي يعني أن الغرض والحكمة في التعليل بمحصل علمه المكفي به عن التمييز يعلم الذين آمنوا وقوة الثابتين على الإيمان بطريق البرهان فإن علمه دليل على ثبوتهم ولا يخفى أنه ثمانا يكون المراد من أثبات العلم اثباته في الخارج فيلزم أن يكون اثباته في الخارج أزيد من العلم به من علمه تعالى على ثبوته اذ جهة الاستدلال انما هي بالاستزمام أو يكون المراد اثباته في علم الله ولا يخفى أن اثباته في علم الله تعالى واحد فلا وجه للحكم بالقصد إلى الأول دون الثاني وأجيب باختصار الأول ولا يلزم أزيد من العلوم في الخارج لأن المراد من العلم تعلقه الحادث بالوجود الخارجي وبهذا سقط ما قيل أن المثبت هنا هو التمييز لا المعلوم الذي هو المؤمنون ولا حاجة إلى أن المراد يعلم الثابتون على الإيمان والمقصود بالتحقق الثبات على الإيمان بطريق البرهان والمراد بالتمييز التمييز في الخارج الذي هو كناية عن التحقق لا التمييز عند الله الذي هو لازم علمه وذلك في قوله فعلنا ذلك إشارة إلى التداول المذكور في قوله وتلك الأيام الخ وقوله وقبل الخ هو مختار الزمخشري وغيره أي المراد بالعلم تعلقه التمييزي المترتب عليه الجزاء قال الزجاج المعنى ليقع ما علمنا غيبا مشاهدا للناس ويقع منكم وانما تقع الجزاء على ما علم الله من الخلق وقوعه لا على ما لم يقع وفي الاتصاف التعبير عن نفي المعلوم بنفي العلم خاص بعلمه تعالى وكلام الزمخشري يقتضي عدم اختصاصه وهو الظاهر قتأمل (قوله ويكرم ناسا منكم بالشهادة الخ) فشهداء جمع شيد بمعنى قبيل المعركة وعلى ما بعده بمعنى شاهد وكفى بالافتخار عن الأكرام لأن من اتخذ لنفسه فقد اختاره وارتضاه كقوله واسطع عتلك لنفسك لأن الشهادة قرب في حظيرة القدس وعلى الثاني فهو كقوله لتكونوا شهداء على الناس الماعل به وكذلك جعلناكم أمة وسطا أي خبارا حتى تكونوا أصحاب عزم وببركانها بما ينال به صبرهم من الشدائد (قوله الذين يصمرون الخ) أخذ من مقابلة المؤمنين بمعنى الثابتين على الإيمان وظاهرهم يوافق باطنهم والقرينة عليه سبب النزول من قصة ابن أبي المنافق وكذا تفسيره بالكافرين ووجه التنبية ظاهر لأن المحب ينصر من أحبه وإذا لم يرد ذلك كان لا محالة استدراجا (قوله ليظهرهم ويصفيهم) المحصر في اللغة تخليص الشيء عما فيه عيب يقال محصت الذهب إذا أزلت خبثه قال الراغب فالتحصين هنا كالتزكية والتطهير وفي الأدعية المأثورة اللهم محص عنا ذنوبنا وقوله الدولة قال الراغب بالفتح والضم بمعنى واحد وقيل هي بالضم في المال وبالفتح في الحرب والجاه وقيل بالضم اسم الشيء المتداول وبالفتح مصدر ولما كان المؤمنون قد تحص ما فيهم ونظير والكافرون خبث كلهم انمحوا والحق تنقيص الشيء قليلا قليلا ومنه المحاق (قوله بل أحسبتم) يعني أن ام منقطعة مقدرة بيل وهمزة الاستفهام الانكارى وقيل انهم امتصه وعدلها مقدر وهو تكلف ولذا تركه المصنف رحمه

(وليعلم الله الذين آمنوا) عطف على علة محذوفة أي نداوا باليكون كبت كبت وليعلم الله ايذا أنا بأن العلة فيه غير واحدة وانما يصيب المؤمن فيه من المصالح ما لا يعلم أو الفعل الماعل به محذوف تقديره وليتميز الثابتون على الإيمان من الذين على حرف فعلنا ذلك والقصد في أمثاله رفاقاضه ليس إلى أثبات علمه تعالى ونفيه بل إلى أثبات المعلوم ونفيه على طريقة البرهان وهو العلم بمعناه أي علمهم على ما يتعلق به الجزاء وهو العلم بالشئ موجودا (ويضد منكم شهداء) ويكرم ناسا منكم بالشهادة يريد شهداء أحدا أو يقتل منكم شهداء معدلين بما صودف منهم من الشدائد (والله لا يجيب الثبات والصبر على الشدائد) الذين يصمرون خلاف ما يظهر من الظالمين) الذين يصمرون وفيه تنبيه على أو الكافرين وهو اعتراض وفيه تنبيه على أنه تعالى لا ينصر الكافرين على الحقيقة وإنما يعلمهم أحبا ما استدراجا لهم وإبلاغهم إلى المؤمنين (وليمحص الله الذين آمنوا) ليظهرهم ويصفيهم من الكافرين) ويكرم الدولة عليهم (ويحق الكافرين) قليلا قليلا ان كانت عليهم والحق نقص الشيء قليلا قليلا (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) بل أحسبتم ومعناه الانكار

الله وقوله ولما تجاهدوا الإشارة الى ما مر من أن نفي العلم عبارة عن نفي المعلوم وتجري فيه الوجوه الاخر
قبله وفيه رمز الى ترك الرياء وأن المقصود من الفعل علم الله الناس ووجه الدلالة على أنه فرض كفاية
من من اتبعه عليه وفي بعض النسخ ولما يجاهد بعضكم (قوله والفرق بين لما ولم الخ) أي النافيتين
المازمتين قال الزجاج اذا قيل قد فعل فلان فخواه لما يفعل واذا قيل فعل فلان فخواه لم يفعل واذا
قيل لقد فعل فخواه ما فعل كأنه قال والله لقد فعل فقال المجيب والله ما فعل واذا قيل هو يفعل يريد
ما يستقبل فخواه لا يفعل واذا قيل سيفعل فخواه لن يفعل فلا عبرة لا نكار أي حيان التوقع في لما
ومن فتح الميم جعله مؤكدا بنون خفيفة مخدوفة في الدرج كقوله

اذا قال قد في قال بالله طاعة • لتغني عن ذا انائك أجمعاً

على رواية فتح اللام وحذفها جاز في مطلقا وقيل بشرط ملاقاته ساكن بعدها وقيل ان فتح الميم اتباع
لللام في تحريك أحد الساكنين اسبق فيفتح اسم الله ولم يرتكب هذا فيما بعده لبعده (قوله نصب باضمار
أن) نصب اتمام صدر أو ما ضم مجهول والناصب له أن المصدرية على الصحيح وقيل الواو وتسمى واو
الصرف وجوز فيه الوجه السابق في ولما يعلم وعلى قراءة الرفع قيل هو مستأنف وقيل حال بتقدير بهت را
أي وهو يعلم الصابرين واليه أشار بتأويله بالاسمية (قوله أي الحرب فانهم من أسباب الموت الخ) فالنفي
للحرب لا للموت فانه لا يطلب الدعاية كما صرحوا به أو انه جائز لا مطلقا بل ينفي الشهادة ولا يرد عليه أن
في غيبه ما تنفي غلبة الكفرة لأن قصد معنى الشهادة الوصول الى نيل كرامة الشهداء لا غير ولا يذهب الى
ذلك وهمه كما أن من يشرب دواء النمراني بقصد الشفاء لا نفعه ولا ترويح صناعته لأن غلبة الكفرة
لا يكون بموت واحد وقد وقع هذا النفي من عبد الله بن رواحة من كبار الصحابة رضوان الله عليهم ولم ينكر
عليه وأشار فيما ساقى الى جواب آخر وهو أن المقصود توخيهم على ذلك والمنسبون فيه أن يقول اللهم
أعني ما علمت الحيلة خيرا لي وأمتني ما علمت الممات خيرا لي كما صرح به الفقهاء (قوله أي فقد رأيتهم
معانيين له الخ) قال الزجاج رأيتهم وأنتم بصراء كما تقول رأيت كذا وليس في عيني حلة أي رأيتهم رؤية
حقيقية أي فهي حال مؤكدة مقترنة بالواو كما ترى تحقيقه والتعبير بالرؤية دون الفعل كناية عن انهم زاهم
وقد شاهدوا من قبل بين أيديهم فغيبه توخيهم على ذلك أو على غنى الشهادة وهم لم يثبتوا حتى يستشهدوا
(قوله فسجلوا كما خلووا بالموت أو القتل) الذي نوههم ولوتركه كما في الكشف لكان أولى لكن هذا
مناسب لقوله أو قتل (قوله انكار لا يرتد ادهم الخ) والارتداد مأخوذ من قوله انقلبتم على أعقابكم
لأن معناه رجعتهم الى ما كنتم عليه من الكفر وليس ارتداد حقيقة وانما هو تغلب عليهم فيما كان منهم
من الفرار والانكشاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلامه لهم ولذا افسر الانقلاب بالادبار
أو الانكار هنا بمعنى أنه لم يكن ذلك ولا ينبغي لانكار ما وقع أو هو اخبار عما وقع لاهل الردة بعد موته
وتعريض بما وقع من الهزيمة لشبهه به والمنكر ترتيب الارتداد على خلوه بموت أو قتل والفاء استئنافية أو
لمجرد التعقيب لاسيما فانه لا ينسب على خلوه وخلو الرسل ما ذكر بل عكسه وسيأتي ما يعلم منه جوابه
(قوله وقيل الفاء للسببية الخ) هذا رد على الزمخشري حيث قال الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة
التي قبلها على معنى التسبب والهزيمة لانكار أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سببا لانقلابهم على أعقابهم بعد
هلاكهم بموت أو قتل مع علمهم ان خلوا الرسل قبله وبقاؤهم دينهم مقدر كما يجب أن يجعل سببا للتسليم بدين
محمد صلى الله عليه وسلم لا لانقلاب عنه قال الخليل بن أحمد في أن الفاء تفيد تعليق الجملة الشرطية أعني
مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الخ تعليقاً على وجه تسببها عن الجملة
السابقة وترتيبها عليها ونوسط الهزيمة لانكار ذلك أي لا ينبغي أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سببا لانقلابهم
على أعقابهم بعد هلاكهم بل سببا لتسليمهم بدينه كما هو حاكمكم سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ففي
انقلابهم على أعقابهم تعكيس لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يتخلوا كما خلت الرسل اه فتد

(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منهمكم) ولما
تجاهدوا وفيه دليل على أن الجهاد فرض
كفاية والفرق بين لما ولم أن فيه توقع الفعل
فيما يستقبل وقرئ يعلم بفتح الميم على أن
أصله يعلم فحذفت النون (ويعلم الصابرين)
نصب باضمار أن على أن الواو للجمع
وقرئ بالرفع على أن الواو للصل كانه قال
ولما تجاهدوا وأنتم صابرون (ولقد كنتم
تمنون الموت) أي الحرب فانهم من أسباب
الموت أو الموت بالشهادة والخطاب للذين لم
يشهدوا بدوا وتغنوا أن يشهدوا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم منه البنا لولا ما نال
شهداء ابر من الكرامة فألوا يوم أحد على
النجروح (من قبل أن تلقوه) من قبل أن
تشاهدوه وتعرفوا شدته (فقد رأيتهم
وأنتم تنظرون) أي فقد رأيتهم معانيين له
حين قتل دونكم من قبل من اخوانكم وهو
توبيخ لهم على أنهم غنوا الحرب وتسبوا لها
ثم جبنوا وانهم مواعظ الكرام (وما محمد
فان في قتيهم غلبة الرسل) فسجلوا
الارسل قد خلت من قبله الرسل (فما كان
كما خلووا بالموت أو القتل) انكار لا يرتد ادهم
انقلبتم على أعقابكم عن الدين لخلوه بموت
وانقلابهم على أعقابهم عن الدين وبقاؤهم دينهم
أو قتل بعد علمهم بخلو الرسل قبله وبقاؤهم دينهم
مقترن وقيل الفاء للسببية والهزيمة لانكار
أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سببا لانقلابهم على
أعقابهم بعد وفاته

جل كلامه على انكار التعقيب لان كلامه صريح فيه ومنهم من حمله على تعقيب الانكار والاول انسب
 بكلام العلامة ثم اعلم ان صاحب المفتاح رحمه الله صرح بأن هذه الآية من قبيل قصر الافراد اخرج
 للكلام على خلاف مقتضى الظاهر بتزويل استهظام هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانوا
 اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك فقصر على ارسالة نصيا للتبري عن الهلاك قال القصر
 وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني قد دخلت من قبله الرسل حتى كانت لم يجعل وصف قبل ابتداء
 كلام البيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل في انه يخلو كما خلوا ويجب التمسك به بعده كما يجب
 التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بأنه ليس الا رسولا كسائر الرسل سيخلو كما خلوا ويجب التمسك به بعده كما يجب
 وجوب دينهم وهو صريح بكلام المصنف رحمه الله ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر القلب أن يكون
 المخاطبون منكروين للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف يعني جملة قد دخلت فانها صالحة لرسول
 وقيل حال من الضمير فيه والاصح الاول وهو تصحيح للمسلكين وأن من جعله قصرا فراد لم ينظر الى الوصف
 ومن جعله قصرا قلب نظرا اليه وهو الظاهر وردا لآمال العلامة من أن صاحب المفتاح لم ينظر الى قوله
 قد دخلت الخ فكأنهم ذهبوا الى أنه صلى الله عليه وسلم رسول ولا يموت فقيل ما هو الا رسول يموت كسائر
 الرسل وحينئذ لا يترتب عليه الانقلاب فتبطل فائدة القاء ولا يطالب به التعريض بهم في قوله فإهو الخ
 كما سيحى ومن حل التركيب على قصر القلب فقد أخطأ لأنه أثبت الرسالة للمحمد صلى الله عليه وسلم
 والقوم لم ينكروها والزم اعدادهم لكن المصنف صرح بأنه لم يرتد أحد منهم اه ووجه الرد عليه
 أن التقييد في حمله وأن من قال بقصر القلب لا خطأ في كلامه كما توهم ثم ان في كلامه بجنائين وجهين
 الاول ان رده على العلامة بخطئة القائل بالقلب انما يوجه لوعلم كلامه حتى يقال انه لاحظ معنى الصفة
 اولم يلاحظه الثاني أنه ادعى لزوم أن جملة قد دخلت مستأنفة وهو بعيد لما افقته لقواعدي الجمل بعد
 التكرات والداعي له أنه لو كانت صفة لكان القصر نصبا عليها وهو مخالف لتقريرهم وليس بلازم بل هو
 أن يكون صفة مؤكدة لمعنى القصر متأخرة عنه في التقدير كذلك ما زيد الا عالم يعلم الدقائق والحقائق فانه
 لا ينافي القصر الى معنى أنه عالم لا جاهل وهذا تحقيق لطيف في التوابع الواردة في باب القصر وعن ذهب
 الى القصر القلبي الطيبي وتبعه في الكشف لكنه لاحظ الصفة فانه قال التركيب من القصر القلبي لانه جعل
 المخاطبين بذهب ما ورد عنهم من النكوص على أعقابهم عند الارجاف بقتله صلى الله عليه وسلم كأنهم
 اعتقدوا أنه ليس حكمه حكم سائر الرسل المتقدمة عليهم الصلاة والسلام في وجوب اتباع دينهم بعد
 موتهم بل على خلافه فأنكر الله عليهم ذلك وبين أن حكمه حكمهم الخ فان قلت كيف يجوزوا قتله صلى الله
 عليه وسلم مع قوله تعالى والله يصمكم من انفس قات أجاو اعني بأنه لا يعلم ذلك كل أحد والعالم به قديهل
 منه ليهول المقام مع أجوبة آخر (قوله روى انه لما رى الخ) عبد الله بن قيسه بن قاف وميم وياه وهذرة
 وهاء بوزن مينة علم من القمارة وهي الصغرى والحقارة وهذا يخالف ما سبق في قوله ليس لك من الامر شيء
 من أنه عتبة بن أبي وقاص لكن ابن الجوزي والطبي سمعوا هذه الرواية وقوله حتى قتله أى قتل مصعبا
 رضى الله تعالى عنه والصارخ قبل انه الشيطان ونكفا الناس استهارة بمعنى رجعوا الى عباد الله اسم
 فعل أى رجعوا وعباد الله مفعوله وانما زعمى اجتماع وقوله وشذب بينه أى حل وأصل معنى الشذب
 العتد ثم قالوا شدق عدوه بمعنى أسرع قال ويجوز أن يكون أصله شدق حزامه لا عدو (قوله بل يضرب نفسه)
 أخذه من توجه النبي الى المفعول فانه يفيد أنه يضرب غير الله وليس الانفسه وقوله بالثبات علميه اشارة
 الى أنه مجاز وضع فيه الشاكرين موضع الشاكرين على الاسلام لانه ناشئ عن يقين قيته وذلك شكره
 وأنس هو ابن النصر لسابق (قوله لا يشيئة تعالى أوباذنه المات الموت الخ) ههنا شيئا ما كان له أن
 يموت وبإذن الله والاول انما يستعمل في الفعل الذي يقدم عليه اختيارا فجعله الرخصى تقيلا بأن
 أخرج مخرج فعل اختيارى لا يقدم له الا باذن والمراد عدم القدرة عليه والثاني اذن الله وهو مستعار

روى انه لما رى عبد الله بن قيسه الحارثي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجر فكسر
 ربا عينه وشج وجهه فذبح عنه صاحب
 ابن عيسى رضي الله عنه وكان صاحب
 الراية حتى قتله ابن قيسه وهو يرى أنه قتل
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد قتل محمدا
 وصرخ صايرخ الا ان محمدا قد قتل فانكفا
 الناس وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم
 يدعو الى عباد الله فانما زال به لا فون من
 أصحابه رجوه حتى كشفوا عنه المشركين
 ونفروا الباقون وقال بعضهم ليت ابن أبي
 ياخذ لنا أمانا من أبي سفيان وقال الناس
 من المنافقين لو كان نبيا لما قتل ارجعوا الى
 اخوانكم ودينتكم فقال أنس بن النضر
 عم أنس بن مالك يا قوم ان كان قتل محمدا
 رب محمدا حتى لا يموت وما تصنعون بالحياة بعده
 فقاتلوا على ما قاتل عليه ثم قال اللهم افنى
 أعذر اليك عما يقولون وأبرأ اليك منه وشد
 بسيفه فقتل حتى قتل نزار (ومن ينقلب
 على عتبته فلن يضرب الله شيئا) بازدياده بل
 يضرب نفسه (وسيجزي الله الشاكرين) على
 نعمة الاسلام بالثبات عليه كأنس واضرا به
 وما كان لنفس أن تموت الا بأذن الله الا
 بشيئة تعالى

مؤکداذا المانی کتب الموت کتابا (مؤجلا)

صفحة له أى مؤقلا لائق - ثم ولا يتأخر (ومن

يرد ثواب الدنيا اؤته منها) تعرض عن شغلتم

الغنائم يوم أ - دفن المسلمين - - - - -

المشركين وهزموهم وأخذوا بنهبهم فلما

رای الزمانه ذلك فقبلوا على النهب وخذلوا

مکانهم فانتزالمشركون وحوالواعلیهم من

وراءهم - هم هزموهم (ومن يرد يواب الأحرار

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ (أَيُّ مَنْ يُوَاطُّهُ) (وَسَجَّزِي

الساريس) الدين سدر و (الله سبحانه
يقول في قوله تعالى: "فمن الجاهل"

أشار أديت خان الكاف، وزير الموارد

که و الزمن تنمیز آنست فی الخطوع غرقا

رقہ اُن کثیر و کائن کے لئے ہے۔ ۴-۴-۴

قلب قاب الكلمة الواحدة كفة وله من رَغْمٍ

فَوَاجَّهْنِي فِصَارِ كَتَبْنِي ثُمَّ مَذَفْتَ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ

لَا تَخْفَفُ نِهَايَاتُ الْمَاءِ الْآخَرَى الْفَاءُ

أبدلت من طائف (من) (نفي) بيان له

(۲) قوله والثالثة كثر هو بوزن كرم وقوله

وموضعها رافع الى قوله فني خبرها أربعة

وجہ کذا فی نسخ بلغ عددہا التواتر وظاہر

عدم تحريرة وعبارة السمين بعد ما ذكر مثل

ما تقدم وأما ما يتعلق به من حيث التركيب

فخوضها رفع بالابتداء وفي خبرها أربع

أوجه أحدها أنه قتل فان فيه ضمير امرؤ فوجا

بِهِ مَوْءُودٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْتَّقْدِيرِ كَثِيرٌ مِنَ الْإِنْبِيَاءِ

قتل وعلى هذا يكون مع ربيون جله في

موضع نسب عنی الحال من الصمیری قتل وهو

أولى لأنه من قبيل المفردات وأصل الحال

والخبر والله ان لديكم مقردة اما في ان
كم ينقلا حلتا في موضع مشينا ٢٠٠

بیدوں میں جلہ کی موضع پر جسے نبی و مرید

نظم محمد، فانتقد وفي الدنيا أومضه أومضه

وَنُفِخَ بِهِ وَاعْلَمْ هَذَا فَمَنْ لَقِيَ فِي مَحَلٍّ - وَمَعَهُ

المنى وصفه فتمن يكونه قتل ويكونه

معهم ريسون الوجهه الرابعه أن يكون قتل

فأرغمنا من الضمير سنة إلى ريبون وفي هذه

بالجمله حينئذ احتما لان احدهما أن تكون

ثم وادعاه وحذف الخبر ضعيف لاسـ : قلال

الوب: ٤٠٨ ٨١

للمشيئة والتيسير كما أن الأذن يسر الدخول على المحتجب وبعض شراح الكشاف لم يفرق بينهما وقوله أو
بأذنه لما لموت فيكون الأذن على حقيقته ومفعوله مقدّر للعالم به وقوله بالاجتماع عن القتل وأقدام
أف ونشر مرتب ووجه التشجيع والوعظ ظاهر (قوله مصدر مؤخر الخ) أي مؤكدا لعامله المستفاد من
الجلالة السابقة والمعنى كتب ذلك لأجل المأذون فيه المعين بإرادته كتابا مؤجلا ولا يضره التوصيف لانه
معلوم مما سبق أيضا فليس كل وصف يخرج عن التأكيّد فلا يرد عليه أنه ينافي كون مؤجلا صفة له
فتأمل وفسر المؤجل به أنه أجل مضروب أو بما لا يتقدم ويتأخر والفرق بينهما مآظاهر والتعريض يذكر
الدنيا وإن منهم من أرادها والانتهاز من انتهاز الفرصة أي اغتنامها والسرعة إليها والمراد بالشاكرين
المريدين للآخرة وفي إيهام جزائهم واستناده إلى الله ما لا يخفى من المبالغة (قوله أم له أي الخ) اختلاف
في هذه الكلمة هل هي بسيطة وضعت كذلك ابتداء والنون أصلية واليه ذهب أبو حيان وغيره وعليه
فلا مآظر ظاهر موافق للرسم وقيل إنها كلمة مركبة من أي المأونة ولكاف واختلاف في أي هذه فقبل
هي أي التي في قواهم أن الرجال وقال ابن جني رحمه الله إنها من قولهم أوى يأوى أو أفاأعلت بالاعلال
المشهور وروى حدث فيها بعد التركيب معنى التكنيز المفهوم من كم كما حدث في كذا بعد التركيب معنى آخر
فيكم وكأين بمعنى واحد وعلى هذا فاثبات تنوينها في الوقف والخط على خلاف القياس لانه نسخ أصلها
وفيها الغات أحدها بالتشديد على الأصل والثانية كأن يوزن كأن كاسم الفاعل واختلاف في توجيهها
فمن المبرد رحمه الله أنها اسم فاعل من كان وهو بعيد إذا لا وجه لبعثتها ولا لإفادتها كثير وقيل
أصلها المشددة فقد تمت الياء المشددة على الهززة ثم حذفت الياء الأولى للتخفيف فقلبت الثانية ألفا
لتحرّكها وانفتاح ما قبلها أو الثانية لثقلها بالحركة وقلبت الياء الساكنة ألفا كما في آية ونظيره في حذف
أحدى اليامين وقلب الأخرى الفسادون القلب المكاني طائفي في النسبة إلى طي اسم قبيلة فإن أصله
طيئى ييامين مشدودتين بينهما همزة فخذفت إحدى اليامين كما مر وقلبت الأخرى ألفا فقبل طائى وقيل
أن إحدى اليامين حذفت قبل القلب ثم قدمت وقلبت (٢) والثالثة كئى ييام بعد الهززة وبها قرأ
بن حميص رحمه الله الرابعة كئى ييام ساكنة بعدها همزة مكسورة الخامسة كئى يكاف مفتوحة
وهمزة مكسورة ونون قال

كَيْزُ مَنْ صَدِيقُ خَلَّتْهُ صَادِقُ الْإِخَاءِ * أَمَانُ اخْتِسَارِي أَنَّهُ لِي مَدَاهِنُ

وتفصيله في الدر المنصور. والحقاف لا متعلق له الخبر وجهان معناها ومن قال به فقد عسف
وموضعها رفع بالابتداء والخبر قتل وضميرها لجمع ويفرد نظر اللفظ والمعنى فعمريون جملة حالية من
صغير قتل أو من بني تخلص به بالصفة أو معه حال وريون فاعله أو جملة قتل صفه بني ومعه ربيون
خبر أو معه ربيون فاعله أو الخبر محذوف تقديره مضى ونحوه وإن كان ربيون نائب فاعل قتل فاجملة
خبراً أو مفعلة بني والخبر محذوف في خبرها أربعة أوجه وإذا أسند القتل إلى النبي ورد عليه أنه ينافي
قوله فإنه نصير رسلاً فإما أن يكون المقتول من الأنبياء والموعود ينصرهم الرسل أو هو عام كما صرح به
في بعض الروايات والمراد ينصرهم نصرهم في الحروب فلا ينافي قتلهم في غيرها وإليه ذهب الحسن وابن
جبير وجماعة فقالوا لا نعلم نبياً قتل في حرب وإليه مال لأحمد بن حنبل وأبو المردن نصرهم بإعلاء كلمتهم ونحوه
لأعلى الإعداء مطلقاً وقوله ككاتبين جرياً على معناه في إبدال الهمزة في الموازن بالعبر لتخفيفها
لفظاً وخطاً كما بينوه في الصرف وقولهم زعمي بتقديم الراء في لعمري لغة فيه نادرة كضم العين وهو قسم
والتمثيل به لتصرفهم في المركب كالمفرد وقوله ركبتي بكاف وباء مفتوحة تين وهـ مزنة مكسورة
ونون والتمثيل بطائفة مروجهم (قوله بيان له) يعني أنه تمثيل لكاتبين كتميزكم ولا كفر به الجزعين
وزعم بعضهم أنها لازمة ورد أنه ورد منصوباً في قوله

الطرد اليأس بالرجاء فكائن * أملاجه يسره بعد عسر

خبر الكاين والثاني أن تكون في محل جز (١٨ شهاب ث) صفة اني والخبر محذوف على ما تقدم وادعا محذوف الخبر ضعيف لاسهة قليل

١٤٦٨
١٤٦٩
١٤٧٠
١٤٧١
١٤٧٢
١٤٧٣
١٤٧٤
١٤٧٥
١٤٧٦
١٤٧٧
١٤٧٨
١٤٧٩
١٤٨٠
١٤٨١
١٤٨٢
١٤٨٣
١٤٨٤
١٤٨٥
١٤٨٦
١٤٨٧
١٤٨٨
١٤٨٩
١٤٩٠
١٤٩١
١٤٩٢
١٤٩٣
١٤٩٤
١٤٩٥
١٤٩٦
١٤٩٧
١٤٩٨
١٤٩٩
١٥٠٠
١٥٠١
١٥٠٢
١٥٠٣
١٥٠٤
١٥٠٥
١٥٠٦
١٥٠٧
١٥٠٨
١٥٠٩
١٥١٠
١٥١١
١٥١٢
١٥١٣
١٥١٤
١٥١٥
١٥١٦
١٥١٧
١٥١٨
١٥١٩
١٥٢٠
١٥٢١
١٥٢٢
١٥٢٣
١٥٢٤
١٥٢٥
١٥٢٦
١٥٢٧
١٥٢٨
١٥٢٩
١٥٣٠
١٥٣١
١٥٣٢
١٥٣٣
١٥٣٤
١٥٣٥
١٥٣٦
١٥٣٧
١٥٣٨
١٥٣٩
١٥٤٠
١٥٤١
١٥٤٢
١٥٤٣
١٥٤٤
١٥٤٥
١٥٤٦
١٥٤٧
١٥٤٨
١٥٤٩
١٥٥٠
١٥٥١
١٥٥٢
١٥٥٣
١٥٥٤
١٥٥٥
١٥٥٦
١٥٥٧
١٥٥٨
١٥٥٩
١٥٦٠
١٥٦١
١٥٦٢
١٥٦٣
١٥٦٤
١٥٦٥
١٥٦٦
١٥٦٧
١٥٦٨
١٥٦٩
١٥٧٠
١٥٧١
١٥٧٢
١٥٧٣
١٥٧٤
١٥٧٥
١٥٧٦
١٥٧٧
١٥٧٨
١٥٧٩
١٥٨٠
١٥٨١
١٥٨٢
١٥٨٣
١٥٨٤
١٥٨٥
١٥٨٦
١٥٨٧
١٥٨٨
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨

لامبالغة وقرأ ابن كثير ونافع و أبو عمرو
وبعقوب قتل واسناده الى ربيون أو ضمير
النبي ومع ربيون حال منه ويؤيد الاول
أنه قرئ بالتشديد وقرئ ربيون بالفتح على
الاصل وبالضم وهو من تقييرات النسب
كالمسك (فما هو الما أصابهم في سبيل
الله) فافتروا ولم ينكسر جدهم الما أصابهم
من قتل النبي أو بعضهم (وما ضعفوا) عن
العدو وفي الذين (وما استكانوا) وما
خضعوا للعدو وأمله استكن من
السكون لان الخاضع يسكن اصاحبه
ليفعل به ما يريد والالف من اشباع الفتحة
أو واسنكون من الكون لانه يطلب من
نفسه أن يكون لم يخضع له وهذا تعريض
بما أصابهم عند الارجاف بقوله صلى الله
عليه وسلم (والله يحب الصابرين) فينصرونهم
ويغظم قدرهم (وما كان قولهم الا أن قالوا
ربنا اغفر لنا ذنوبنا وامرأتنا في أمرنا وبنت
أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين) أي
وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم في الدين
وكونهم ربايين الا هذا القول وهو اضافة
الذنوب والاسراف الى أنفسهم هم هضمها
واضافة لما أصابهم الى سوء أعمالهم
والاستغفار عنهم ثم طلب التثبيت في مواطن
الحرب والنصر على العدو وليكون عن
خضوع وطهارة فيكون أقرب الى الاجابة
وانما جعل قولهم خيرا لان قالوا أعرف
لدلائله على جهة النسبة وزمان الحدث
(فأنا هم الله ثواب الدنيا وسن ثواب
الآخرة والله يحب المحسنين) فأنا هم الله
بسبب الاستغفار والرجاء الى الله سبحانه
وتعالى النصر والغنية والزوجه من الذكر
في الدنيا والآخرة والنعيم في الآخرة وخص
ثوابها بالحسن اشعارا بفضله وأنه المعتد به
عند الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا
انطيعوا الذين كفروا يردكم أي الى
الكفر) على أعقابكم تنقلبوا خاسرين
نزلت في قول المنافقين للمؤمنين عند
الهيمنة ارجعوا الى دينكم واخوانكم ولو كان محمد نبيا لما قتل وقيل ان استكنوا الاي سفيان واشياؤه وتسأه منوهم يردوكم
الى دينهم وقيل عام في مطاوعة الكفرة والنزول على حكمهم فانه يستجزي موافقتهم

وأما جزمه بالاضافة فمتنع للتسوية أو صورته ولا تجز بحرف خلا فالابن قتيبة وابن عصفور وها
التكثير في الاكثر وترد لاسنادهام نادرا (قوله ربايون الخ) يعني أنه منسوب الى الرب كربياني
والمراد به عالم زاهد والضم والكسر على هذا مختلف للقياس والفتح وافق له وبها قرئ وقبل الضم
والكسر منسوب الى الربة بالضم والكسر لغتان فيه بمعنى الجماعة وباء النسبة للمبالغة كاحرى ومن قال
معناه الكثير العلم من ربايون فقد أخطأ لاختلاف المادتين وقوله منسوب الى الربة أي بالكسر
بناء على أن الضم ليس لغة فيها ومنهم من قال انه لغة كاهل وقوله ويؤيد الاول الخ لان التضعيف
للتكثير وهو ينافي اسناده الى النبي واعتبار المعنى فيه أو رجوعه الى كائين خلاف الظاهر وأيد أيضا
بما مر من أنه لم يقتل نبي في حرب قط (قوله فافتروا الخ) جدهم بكسر الجيم يعني اجتهادهم
ولو قرئ بالحاء المهملة على انه كناية عن عدم الضعف لم يعد وقوله من قتل النبي بناء على الوجه الثاني
لانه أبلغ وأظهر في الضعف وقيل انه على الوجهين لان قتل الربيين به يفيد قتله أيضا فهو ضرب زيد
مع عرو وقوله أو بعضهم إشارة الى أن اسناد القتل اليهم يعني قتل بعضهم أو أكثرهم كما يقال
قتل بوقلان اذا وقع القتل فيهم وفسر الوهم بمعنى الفتور ليكون ضعفا وتأنيضا والافصل
معناه الضعف وفسر الضعف بالضعف عن العدو وهو عدم المقاومة وفي الدين بأن يتغير اعتقادهم
لعدم النصر كما مر من قولهم لو كان نبيا لما غلب وهذا ناظر لما مر (قوله وما خضعوا للعدو واصله الخ)
استمكن بمعنى نصرع أو خضع واختلف فيه هل هو من السكون فوزنه افتعل لان الخاضع
يسكن ان خضع له فالله للاشباع وهو لا يختص بالضرورة كما قيل أو من الكون فوزنه
استفعل والله منقلبة عن واو السنين من يده لئلا كمد كانه طلب من نفسه أن يكون لمن قهره
وقيل لانه كعدم فهو يطلب من نفسه الوجود فقوله أن يكون بالانوقية والتخسية ووجه التعريض
ظاهر وقيل انه من قول العرب بات فلان مكينة سواء أي بحالة سيئة أو من كانه يكينه اذا ذله فله
الازهرى وأبو علي فالله منقلبة عن باء وقوله فينصرونهم الخ لان محبة الله للعبد انما هي بفعل ما يريد
وهذا هو المناسب هنا (قوله وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم الخ) الثبات والقوة ليستفادان من عدم
الفترة والضعف والربانيون من قوله ربيون على لغة بر الاول والاسراف تجاوز في فعل ما يجب والذنب
عالم فيه وفي التقصير وقيل انه يقابل الاسراف وكلاهما مذموم وقوله ليكون عن خضوع يجعلهم
أنفسهم مذنبه مسرفة وطهارة يعني من الذنوب بالمغفرة وهو أقرب الاجابة وقوله ليكون تعليل
اتما بر طلب التثبيت من ثم (قوله وانما جعل قولهم خبر الخ) الجمهور على نصب قولهم خبرا وأن وما
معها اسم وعن عاصم عكسه ورجح الاول بأنه اذا اجتمع معرقان فلا عرب أن يجعلا ليعرف
بحكموم عليه والمصدر المؤول أعرف لانه بمنزلة المضمرا اذا لا يوصف ولا ينكر والثاني ليس بعلم لانه قد
ينصركم كما في وما كان هذا القرآن أن يفترى أي افتراء وقد صرح به في شرح التسهيل ووجهه المصنف
بدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث وجهة النسبة هي الفاعلية والمفعولية والحدث مستفاد
من الفعل فهو يدل على زيادة معنى وهو كونه صادرا عنهم في الماضي فيكون أكثر تعينا وهو
يقتضي زيادة التعريف بخلاف اضافة المصدر الصريح فانها لا تدل على ذلك صريحا ومعنى ما كان
ما صبح وما استقام وفي الاتصاف ان فائدة دخول كالمبالغة في نفي الفعل الدال عليه باعتبار
الكون (قوله فأنا هم الله بسبب الاستغفار الخ) اللجا بوزن المذكر بمعنى الاتجاء وهو مأخوذ
من الدعاء والتضرع والنصر والغنية الخ ما فيه من أمور الدنيا تفسير لثوابها وما يتعلق بالآخرة
من ثواب الآخرة والاعتماد به من وصفه بالحسن حتى كان ما عداه ايسر بحسن عنده والسيئة تستفاد
من القاء (قوله نزات في قول المنافقين الخ) فالمراد بالكافرين المنافقون وقولهم ما قبل ارجاف منهم
والالم يقع قوله وعلى القول الآخر اطاعة الخضوع والانقياد لما مر ويستجزي بمعنى يقتضي جزهم وقوله

(بل الله مولاكم) ناصركم وقرئ بالنصب على تقدير بل أطيعوا الله مولاكم (وهو خير ٧١ اناصر من) فاستغوا به عن ولاية غيره ونصره (سنلقى

في قلوب الذين كفروا الرعب) يريد ما قذف في قلوبهم من الخوف يوم أحد حتى تركوا القتال ورجعوا من غير سبب ونادى أبو سفيان يا محمد وعده ناموسم بدرا لقال ان شئت قتال عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى وقيل لما رجعوا وكانوا ببعض الطريق ندموا وعزموا ان يعودوا عليهم ليستأصلوهم قال الله الرعب في قلوبهم وقرأ ابن عامر والكسائي ويعقوب بالضم على الاصل في كل القرآن (بما أشركوا بالله) بسبب انراكم به (ما لم ينزل به سلطانا) أى آلهة ليس على انراكمها حجة ولم ينزل عليهم سلطان وهو كقوله

ولا ترى الضب بها ينحجر

وأصل السلطنة القوة ومنه السليط لقوة استماله والسلطنة لخدمة اللسان (ومأواهم النار) ومن مؤوى الظالمين أى مأواهم فوضع الظاهر موضع المضمر للتعليل والتعليل (واقدم صدقكم الله وعده) أى وعده اياهم بالنصر بشرط التقوى والصبر وكان كذلك حتى خلف الرماة فان المشركين لما أقبلوا جعل الرماة يرشونهم بالنبل والباقيون يضربونهم بالسيف حتى انهزموا والمسالمون على آثارهم (اذنحونهم باذنه) تقتلونهم من حسه اذا أبطل حسه (حتى اذا قلتم) جبنتم وضعف رأيكم أو ملتم الى الغيبة فان الحرص من ضعف العقل (وتنازعتم في الامر) يعنى اختلاف الرماة بين انهزم المشركون فقال بعضهم فامروا قضاها هنا وقال آخرون لا تخالف أمر الرسول فثبت مكانه أميرهم في فردون العشرة ونفرا الباقيون للذهب وهو المعنى بقوله (وعصيتهم من بعد ما أراكم متحجبون) من الظفر والغنية وانهم زام العدو وجواب اذا محذوف وهو امتحنكم (منكم من يريد الدنيا) وهم التاركون المركز للغنية (ومنكم من يريد الآخرة) وهم الثابتون محاذة على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم (ثم صرفكم عنهم) ثم كفكم عنهم حتى حالت

بالنصب أى نصب الجلالة وقيل هو عام الخ فالتخاطب هم المؤمنون جميعا والتخاطب على الاقل الصحابة والكافرون للعهد والمعهود ما الما فقولوا والمشاركون وقوله عن ولاية غيره هو أبو سفيان وما عدها من الكفرة (قوله يريد ما قذف الخ) فالرعب رعب المؤمنين بأحد قيل وبنا فيه الذين الا أن يحمل على التأكيد ولقابل يعنى للعام القابل وليستأصلوهم يعنى ليقتلوهم جميعا ويرفعوهم من أصلهم وعلى هذا فالرعب رعب المشركين وقوله بالضم أى ضم غير الرعب وهى الاصل والسكون للتخفيف وقيل هما الغتان وقيل الاصل السكون والضم لا اتباع (قوله بسبب انراكم به الخ) قال الباقية وما صدق به وآلهة تفسيرها وحجة تفسيرها سلطانا لانه بها يتقوى على الخصم فالتون زائدة والسليط الزيت أو دهن السمسم وقيل التون أصلية وقوله ولا ترى الضب بها ينحجر أى يدخل حجر وهو شاهد ما فيه انتفاء المقيده لانتفاء قديمه اللازم وهذا كقولهم السالبة لا تقتضى وجودا الموضوع لخاصة انه سلب لا يقتضى وجود الموضوع وهو في وصف مغارة وآلة لا ينزع الارنب أهوالها أى لا ضب بها حتى ينحجر ولا حجة حتى ينزلها فالمراد فيها جميعا (قوله أى منواهم فوضع الظاهر الخ) فالتعليل من جعلهم ظالمين والتعليل من التعبير بالمشتق فانه يقتضى أن مأخذة له الحكم كما مر (قوله أى وعده اياهم بالنصر الخ) يعنى أن المصدر مضاف لفاعله وصدق يتعدى لمفعولين وقديته أى لواحد وهذا الإشارة الى ما مر في قوله ان نصبروا وتتقوا الخ ومعنى يرشقونهم يرمونهم بالسهم والرماة جمع رام فالمراد بالوعد النصر المشروط بما ذكر وقوله تقتلونهم أصل معنى حسه أصاب حاسته بآفة فابظها مثل كبده ولذا عبر به عن القتل وقيل للقتل حسيس ومنه جراد محسوس اذا طبع كله عن الراغب رحمه الله ومن لم يقف عليه استبعده وأصل معنى الفشل الضعف وضعف القلب بالطين والحرص من ضعف العقل واليقين وكذا ضعف الرأى من ضعف العقل فلذلك فسرهما بها وقوله فثبت مكانه أى في مكانه وزمه والمعنى كالرضى بمعنى المقصود ومن الظفر والغنية بيان لما فاعل أراكم الله (قوله وجواب اذا محذوف وهو امتحنكم الخ) فى حتى هذه قولان قبل حرف جر يعنى الى ومتعلقا بفتحونهم أو صدقكم أو محذوف تقديره دام لكم ذلك وقيل حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية من اذا وما بعدها وجوابه اقبل تنازعتم والواو زائدة وقيل صرفكم ونم زائدة وهو ضعيف جدا والصحيح أنه محذوف وقدره ابن عطية انهزمتم والزمخشرى منعكم نصره وأبو البقاء بان لكم أمركم بدليل ما بعده وقدره المصنف رحمه الله امتحنكم وقدره أبو حيان انقسمتم قسمين ولكل وجهة والمرکز مكانهم الذى أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلزومه (قوله كفكم عنهم الخ) أى بترك القتال وتحول الحال من الغلبة الى ضدها والمراد بالابتلاء الامتحان وهو استمارة بمنزلة أى بعاملكم معاملة من يجتنع ليلين أمركم والا فلا متصان على الله محال وقوله والمعلم من ندمهم أى فانه سبب للعفو يقتضى الفضل والكرم فالمراد بالفضل محض الفضل لقابل ما بعده وادبل يعنى جعل الدولة أمالهم وأما عليهم (قوله أو بقدر كاذ كرا الخ) هذا على قراءة الياء التحتية المذمومة فى الكشاف ظاهر وأما على قراءة الخطاب فقيل انه مشكل اذ يصير المعنى اذ كرا بعد اذ تصعدون يعنى لما فيه من خطابين بدون عطف فالصواب اذ كروا واجب بأن المراد اذ كرا جنس هذا الفعل فيقدر اذ كروا لا اذكر ويحتمل أن يكون من قبيل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ولا يجتنى أنه خلاف الظاهر قد نسخ لنا أن ذكر متضمن اعنى القول والمعنى قل لهم حين تصعدون الخ ومنه لا يمنع فيه كما تقول قل زيد أقول كذا فان الخطاب المحكى مقصود لفظه فلا يشا فى القاعدة المذمومة وهم غفلوا عنه فقاتل وأشار الى أن الصعود هنا يعنى الذهاب فى الارض مطلقا وأصله الذهاب الى جهة العلو ويقابله الانحدار وظاهر كلامهم الفرق بين الصعود والنهوض فانه الذهاب فى العلو وهو الذهاب مطلقا وفيه نظر وقيل انه إشارة الى غلوهم فيما تحذروهم كقوله لهم أبعدت فى كذا وأرتقيت فيه مرتقى فكانه قال اذ بعدتم فى استسغار الخوف والاستمرار على

الحال فغلبكم (ايبتليكم) على المصائب ويحتمل ثباتكم على الايمان عندها (واقدم عنى عنكم) تنصلا ولما علم من ندمهم على الخصال (والله ذو الفضل على المؤمنين) يتفضل عليهم بالعفو أو فى الاجوال كاه اسوا أدبل لهم أو عليهم اذ الابتلاء أيضا رجمة (اذ تصعدون) متعلق بصرفكم أو يبتليكم أو بقدر كاذ كرا

انك لا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم
 عطف على صرفكم والمعنى بخازاكم الله
 عن فسادكم وعصيانكم عما تصالونهم من
 الاغتمام بالقتل والجرح وظفر المشركين
 والارجاف بقتل الرسول صلى الله عليه
 وسلم او بخازاكم غدا ببعثهم اذ يقوم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصيانكم
 له لتتقوا على الصبر في الشدائد فلا تحزنوا
 فيما بعد على نفع فانت وضر لاحق وقيل
 لا مزيدة والمعنى لتأسفوا على ما فاتكم
 من الظفر والغنية وعلى ما اصابكم من الجرح
 والهزيمة عقوبة لكم وقيل الضمير في
 فانا بكم للرسول صلى الله عليه وسلم أى
 فاساكم في الاغتمام فاغتم بمانزل عليكم كما
 اغتمتم بمانزل عليه ولم ينز بكم على
 عصيانكم تسلية لكم كي لا تحزنوا على
 ما فاتكم من النصر ولا على ما اصابكم من
 الهزيمة (والله خير بما تعملون) اعلم
 باعمالكم وبعاقص دتم بها (ثم انزل
 عليكم من بعد الفم امانة نعاسا) انزل الله
 عليكم الامن حتى اخذكم النعاس وعن
 أبي طلحة غشينا النعاس في المصاف حتى
 كان السيف يسقط من يدا حدافيا خذتم
 يسقط فباخذوا والامنة الامن نصب على
 المفعول ونعاسا بديل منها أو هو المفعول
 وأمنة حال منه مقدمة أو مفعول له أو حال
 من الخاطمين بمعنى ذوى أمنة أو على انه جمع
 آمن كبار وبررة وقرئ أمنة بسكون الميم
 كأنهم المرة من الامن (يفشي طائفة منكم)
 أى النعاس وقرأ حمزة والكسائي بالتاء ردًا
 على الامنة والطائفة المؤمنون حقا
 (وطائفة) هم المنافقون (قدأهتهم
 أنفسهم) أو قهتهم أنفسهم في الهوم أو ما
 بهمهم الا هم أنفسهم وطلب خلاصها
 (يفلون بالله غير الحق ظن الجاهلية) صفة
 أخرى لطائفة أو حال أو استئناف على وجه
 البيان لما قبله وغير الحق نصب على المصدر
 أى يفلنون بالله غير الحق الذي يحق

أن يظن به وظن الجاهلية بده وهو الظن الختص بالله الجاهلية وأهلها (يقولون) أي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يدل من يظنون الله

الله عليه وسلم وعلى الثاني القائل بعض المناققين لبعض وعن العلامة أن قوله يقولون هل لنا
 الخ تفسير لفظتون وترجمة له والاستفهام لا يكون ترجمة للخبر كما لا يصح أن تقول أخبرني زيد قال لي
 لا تذهب وكذلك كل ما لا يطابق فيه كقولها في قال لي اضرب وأمرني قال لي لا تضرب ومن هذا المثال
 يظهر أن ما يترجم من أن البديل يقولون وهو خبر ليس بشئ وتحققه أن المطابقة بين الحكاية والحكي
 واجبة وحاصل السؤال أن متعلق الظن النسبة التصديقية فكيف يقع الاستفهام ترجمة له والجواب
 أن الاستفهام طلب علم فيما يشك أو يظن فإزان يكون متعلق الظن وتحققه أن الظن أو العلم متعلق
 بما يقال في جواب ذلك الاستفهام وهذا كما يقول لك صدقك هل تسعني في كذا فتقول ظننت بنا سوا
 إشارة إلى أنه كان يجب عليه القطع بالأسعاف ولا يجعله مورد الاستفهام الثاني عن الظن الفاسد
 وفي الآية وجه آخر وهو أن الاستفهام انكاري لا حقيقي فهو خبر وأثر الأول لأن هذا يدفعه أنهم
 أخفوا أقولهم لو كان لنا من الأمر شيء وهذا السؤال على القول الأول وأما على الثاني وهو أن معنى هل
 لنا من تلك من التدبير فلا ورود له وإنما ظن السوء وتصويرهم رأي عبد الله ومن تبعه وقوله أنا من عندنا إشارة
 إلى أن الاستفهام غير حقيقي وما بعده إشارة إلى أنه على ظاهره (قوله أي الغلبة الحقيقية الخ) فالأمر
 بمعنى المبال والسؤال والمراد ما ذكر وقوله وأولياته إشارة إلى أن كون الغلبة لله كناية عن غلبته وأولياته
 وحزبه لكونهم من الله سبحانه فعلهم فعله أو الأمر بمعنى القضاء أي القضاء مخصوص به لا يشار إليه غيره
 فيفعل ما يريد (قوله حال من ضمير يقولون الخ) وأما جعله حالاً من فاعل قل والباطل فلا يخفى حاله وفسر
 يقولون بالقول النفسي أو يقول بعضهم بعض لأنه لو كان جهاراً لم يكونوا منافقين وأما الاستئناف
 ففي جواب سؤال كأنه قيل ما الذي أخفوه قيل وهو أبعاد لكثرة فوائده وقلة الاعتراض بين الحال وذبحها
 ولا يبدل الحال حال ولا مقارنة بينهم الترتيب على ما قبله لانه لا يجمع قولان من متكلم واحد لأن زمان
 الحال المقارن ليس منبجاً على التصديق مع أن القول إذا كان نفسياً لا يتأخر هذا التوجيه وقوله كما وعد
 الخ إشارة إلى تفسير الأمر السابق بالنصر والظفر وقوله أو لو كان لنا اختياره بقى على تفسير هل لنا
 أنا من عندنا من التدبير وهو رأي ابن أبي بديع الخروج من المدينة فقوله لم نخرج أي لم نخرج بالمدينة (قوله لما
 غلبنا وما قتل من قتل الخ) القائلون ليسوا بمن قتل لاستحالة قتله فإذ أوله بغلبنا وقتل منا على أن القتل بمعنى
 المغلوبة أو الاستناد بجأزي باستناد ما للبعض للكل (قوله أي نخرج الذين قد رآهم الخ) المضاجع
 إن كان بمعنى المرافقة فهو استعارة للمصارع وإن كان بمعنى محل امتداد اليد من مطلق اللحي والميت فهو
 حقيقة وقوله لا معقب لحكمه أي لا يأتي بعده ما يغيره فان قلت كيف يكونون جميعاً في بيوت المدينة
 مع بروز المقتولين إلى أحد قلت المراد بكونهم في بيوتهم ولم يخرجوا للقتال بجهلهم وهو لا ينافي خروج
 بعضهم لأمر آخر وأما أن المراد بمن كتب عليهم القتل الكفار الذين قتلهم بأن يخرجوا من عسكرهم
 ويدخلوا عليهم المدينة فيقتلهم في بيوتهم بحيث لا يفيدهم الحصن كما قيل فبعد لأن الظاهر من عليهم
 أنهم مقتولون لا قاتلون (قوله وليمتحن الله ما في صدوركم الخ) تقدم أن الامتحان مجاز عن الاظهار
 وأن مثل هذا التركيب متعلق بعمل معطوف على ما قبله من مجموع الشرطية أو جوابها والظاهر
 أنه معطوف على أنزل عليكم ولا فصل بينهما إلا ما بعده إلى هنا من متعلقات المعطوف عليه أو على عمله
 أخرى محذوفة وأما عطفه على الكمال فبعد ونوسط تلك الأمور محتاج إلى تكملة وقوله من الاخلاص
 والافتقار يدل على أنه عند معطوف على أنزل وأنه عام للناطقين والزخشي بجهلهم للمؤمنين فقط لأنهم
 المعتد بهم ولأن اظهار حالهم مظهر لغيرهم فمما قيل انه يدل على أن الخطاب في هذه الآية للمؤمنين
 والمنافقين معاً فإن اظهار الاخلاص يناسب المؤمنين واطهار النفاق يناسب المنافقين وسوق الآية
 على أنه للمنافقين لأنهم القائلون لو كان لنا الخ وصاحب السيف شاف جهلهم للمؤمنين والاعتراض
 عليه أقوى ليس له وجه مع كون السيف على أن الخطاب للمنافقين لا وجه له مع قوله وليمتحن وقد

(هل لنا من الأمر شيء) هل لنا من الأمر
 الله ووعده من النصر والظفر نصيب قط
 وقيل أخبر ابن أبي بقتل بن الخزرج فقال
 ذلك والمعنى أنا من عندنا تدبيراً لنفسنا ونصر بها
 باختيارنا فلم يبق لنا من الأمر شيء أو هل يزل
 عن هذا القهر فيكون لنا من الأمر
 شيء (قل إن الأمر كله لله) أي الغلبة الحقيقية لله
 تعالى وأولياته فان حزب الله هم الغالبون
 أو القضاء به يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وهو
 اعتراض وقراء أبو عمرو ويعقوب كله بالرفع على
 الابتداء (يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك)
 حال من ضمير يقولون أي يقولون مظهرين
 أنهم مترصدون طالبون للنصرة مبطلين
 الانكار والتكذيب (يقولون) أي في أنفسهم
 وإذا خلا بعضهم إلى بعض وهو يدل من
 يخفون أو استئناف على وجه البيان له
 (لو كان لنا من الأمر شيء) كما وعد محمد صلى
 الله عليه وسلم أو زعم أن الأمر كله لله
 ولا أولياته ولو كان لنا اختياره بقى على
 كان رأي ابن أبي وفيه (ما قتلنا هنا) لما
 غلبنا وما قتل من قتل منا في هذه المعركة (قل
 لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم
 القتل إلى مضاجعهم) أي نخرج الذين قد ر
 الله عليهم القتل وكتب في الأوج المحفوظ
 إلى مصارعهم ولم تنفعهم الإقامة بالمدينة ولم
 ينج منهم أحد فانه قد رآهم بالمدية ولم
 سابق قضائه لا معقب لحكمه (وليمتحن الله ما
 في صدوركم) وليمتحن الله ما في صدوركم ويظهر
 سرايرها من الاخلاص والنفاق وهو علة
 فعل محذوف أي وفعل ذلك ليتلى أو عطف
 على محذوف أي لبرز لانتفاذ القضاء أو لمصالح
 جهة ولا يتبلاؤه على قوله لكيلا تتجزوا

اعترف به القائل كاسياني وهو الذي حمل الزمخشري على تخصيصه بالمؤمنين فله دوره (قوله وليكشفه
 ويعينه الخ) قد مر معنى التعيين واستاده في النظم سابقا للمؤمنين يقتضي ترجيح الوجه الثاني الذي
 اقتصر عليه الزمخشري وعلى التعيين يقتضي بالتمييز المراد بما في قلوبهم الاعتقاد ولذا قال ما في قلوبكم
 ولم يقل قلوبكم ولا يرده عليه أن الخطاب للمنافقين وهو لا يناسب التخصيص من الوسواس كما مر وذات
 الصدور ما في القلوب التي فيها جعلها المتكهنات منها كأنها مالكة لها وقبده بقوله قبل اظهارها دلالة صيغة
 المسالفة عليه اذ بعد ابدانها لا تكون كذلك وجعله وعدا ووعدا بناء على العموم الذي ارتضاه والعالم
 بالتحقيقات لا يحتاج الى الامتحان والتجربة فهذا دليل على أنه تمثيل كما مر (قوله يعني ان الذين انهمزوا
 يوم أحد الخ) في الكشف استراهم طلب منهم الزال ودعاهم اليه ببعض ما كسبوا من ذنوبهم أي ان
 المنهمزين بأحد كان السبب في قلوبهم أنهم كانوا أطاعوا الشيطان فافتروا ذنوبا فلذلك منهم التأييد
 وتقوية القلوب حتى تولوا يعني أن التولي غير الاستلال وقبل استلال الشيطان إياهم هو التولي وإنما
 دعاهم اليه بذنوب تقدمت لهم لأن الذنب يجزئ الذنب كما أن الطاعة تجزئ الطاعة وقال الحسن استلهم
 بقبول ما زين لهم من الهزيمة وقبل بعض ما كسبوا تركوا المركز الذي أمرهم به صلى الله عليه وسلم فخرهم
 ذلك إلى الهزيمة وقبل ذكرهم خطاياهم تركوا القاء الله معها فأخروا الجهاد حتى يصلحوا أمرهم ويجهادوا
 على حال مرضية وقوله ببعض ما كسبوا كقوله ويدهقوا عن كثير يعني أن في الآية وجهين يعني
 الثاني على أن الزال الذي أوقعهم فيه ودعاهم اليه هو التولي وبعض ما كسبوا أما الذنوب السابقة
 ومعنى السببية المنجرارها اليه كما في الطاعات تجزئ البعض إلى البعض وأما قبول ما زين لهم الشيطان
 من الهزيمة وأما مخالفة أمره صلى الله عليه وسلم بالثبات في المركز وأما الذنوب السابقة لا بطريق الانجرار
 بل لكراهة الجهاد معها فاستلزال الشيطان إيقاعهم في التولي بشدة كبره إياهم تلك الذنوب حالة
 القتال فالوجه الثاني أربعة أوجه لاختلافها فيها وإنما التلغاف في الأول المبني على أن الزال ليس هو
 التولي والانهمز بل الذنوب المفضية اليه من جهمة منعها التأييد وتقوية القلب والمعنى أن الذين
 تولوا إنما سبب توليهم استلزال الشيطان إياهم ببعض الذنوب أي إيقاعهم في الزال ودعاهم اليه
 بأن افتروا ذنوبا لم يستحقوا معها التأييد الإلهي وقوة القلب فلذا تولوا والجار والمجرور أي ببعض
 الخ في موقع البيان والتقرير للزلل وإيقاعهم فيه بأن أطاعوه وافتروا الذنوب كما يقال استلزال الشيطان
 بقتل المسلم فقوله استلزال الشيطان توليهم وذلك أنه كونه زلا عن موقف الحق والمركز المأمور به وإذا
 أريد به الذنوب فبالمعنى الأخير والمصنف رحمه الله أشار إلى زبدته على أنصر وجهه وصرح بترك المركز
 وغيره وأما إلى تزيين الشيطان بالحرس على القتيمة والحياة ولم يتركها كما فهم وقوله ببعض
 ما كسبوا ليس بهن زائدة ولا حاجة اليه بل إشارة إلى أن في كسبهم ما هو طاعة لا يوجب الاستلزال
 أو يقال هذه العقوبة ليست بكل ما كسبوا فإنه يستحق به عقوبة تأييد من الله تعالى من بالعفو عن
 كثير ولو يؤخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة ولذلك ذيله بقوله إن الله غفور رحيم
 (قوله يعني المنافقين الخ) فسر الكفرة بهم لأنهم هم القاتلون كابن أبي وهم كفر في نفس الأمر
 وقولهم لاجلهم الخ جعل اللام تعليلية لأنهم غائبون لقوله إذا ضربوا فلا حاجة لتأويله وأما مشمول
 الإخوان للغائبين والحاضرين والقول لبعضهم وهم الحاضرون والضرب لبعض آخر كما قيل فتكاف
 لا حاجة اليه سوى كثرة الفضول وهم الأخوة الحقيقية والجهادية كالأدلة وموافقة الاعتقاد ونقد
 أنه يجمع فيها على إخوان لكنه غلب في الثاني (قوله إذا سافر والخ) أصل الضرب إيقاع شيء على شيء
 واستعمل في السير لما فيه من ضرب الأرض بالرجل ثم صار حقيقة فيه وإنما قابل الغزوة لانه قد
 يكون بدونه كافي أحد (قوله وكان حقه اذ قوله قالوا الخ) يعني أن متاعه ماض فحقه اذ لانع الماضى
 وجعله لحكاية الحال الماضية تتبع فيه الزمخشري وقد اعترض بوجهين الأول أن حكاية الحال إنما

(وليعص ما في قلوبكم) وليكشفه ويعينه
 أو يخلصه من الوسواس (واقه عليهم بذات
 الصدور) بمعنى ما قبل اظهارها وفيه وعد
 ووعد وتنبه على أنه غي من الايتلاء وإنما
 فعل ذلك لتعريف المؤمنين واظهار حال المنافقين
 (ان الذين تولوا منكم يوم أحد الخ) يعني
 استلهم الشيطان ببعض ما كسبوا
 ان الذين انهمزوا يوم أحد إنما كان السبب
 في انهمزهم أن الشيطان طلب منهم الزال
 فاطاعوه وافتروا ذنوبا فلذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم ترك المركز والحرس على القتيمة
 وأما الحياة فنعوا التأييد وقوة القلب وقبل
 استلزال الشيطان توليهم وذلك بسبب ذنوب
 تقدمت لهم فان المصاحفي يجزئ بعضها بعضا
 كالطاعة وقبل استلهم يذكر ذنوب سلفت منهم
 فكروا هو القتل قبل اخلاص التوبة والخروج
 من الطاعة (ولقد غي الله عنهم) لتوبتهم
 واعتذارهم (ان الله غفور) للذنوب (حليم)
 لا يعاجل بعقوبة الذنب ككثير
 (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين
 كفروا) يعني المنافقين (وقالوا لاخوانهم)
 لا جملهم وفيهم ومعنى أخوتهم اتفاقهم في
 النسب أو المذهب (إذا ضربوا في الأرض)
 إذا سافروا فيها وأبعدوا التجارة وغيرها
 وكان حقه اذ قوله قالوا لكنه جاء على
 حكاية الحال الماضية

(٢) قوله فلو جعل عليه الخ ظاهر أنه لا قسم هنا
 اه معصمه
 (أو كانوا غزوا) جمع غاز كما في وعنا (لو كانوا
 عندنا ما ماتوا وما قتلوا) منعول قالوا
 وهو يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين
 به (ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم) متعلق
 بقولوا على أن الام لا م العاقبة مثلها في
 ليكون لهم هم عدوا وحزنا أو لا تكونوا
 مثلهم في النطق بذلك القول والاعتقاد
 ليجعل حسرة في قلوبهم خاصة فذلك إشارة
 الى ما دل عليه قواهم من الاعتقاد وقيل الى
 ما دل عليه النهي أي لا تكونوا مثلهم ليجعل
 الله انتقام كونكم مثلهم حسرة في قلوبهم
 فان مخالفتهم ومضادتهم مما يغضبهم (والله
 يجزي ويميت) رذائلهم أي هو المؤثر في الحياة
 والممات لا الاقامة والسفر فانه سبحانه
 وتعالى قد يجزي الما سفر والغزى ويميت المقيم
 والقاعد (والله باعدها عن بصير) ثم يبد
 للمؤمنين على أن يمانئواهم وقرأ ابن كثير
 وحزرة والكسافي بالياء على أنه وعبد للذين
 كفروا (ولئن قلتم في سبيل الله أو هم) أي
 منهم في سبيله وقرأ نافع وحزرة والكسافي
 بكسر الميم من مات يمات (المغفرة من الله
 وبرحمته خير مما تجمععون) جواب القسم وهو
 سادس الجزاء والمعنى أن السفر والغزو
 ليس مما يجلب الموت وبقدم الاجل وان وقع
 ذلك في سبيل الله فماتوا من المغفرة
 والرحمة بالموت خير مما تجمععون من الدنيا
 ومنافعها لو لم تقربوا وقرأ حفص بالياء (ولئن
 متم أو قلتم) على أي وجه اتفق هلاككم
 (لاي الله تحشرون) لاى معبودكم
 قوله في الكشف الخ ذنص عبارته لاى
 الرحيم الواسع الرحمة المنيب العظيم الثواب
 تحشرون ولو وقع اسم الله تعالى هذا الموضع
 مع تقديمه وادخل اللام على الحرف المتصل
 به شان ليس باللفظ اه

تكون حيث يوقى بصيغة الحال وهذه صيغة استقبال
 فكيف يتقيد بالضرب في الارض وأجيب بأن اذا الاستمرار كما صرح به الزجاج من أنها تكون مجزأة
 الوقت وقصد الاستمرار وبأن قالوا اخوانهم في موضع الجزاء معنى فيكون المعنى اذا ضربوا الخ قالوا
 لو كانوا عندنا الخ فتقيد القول به باعتبار آخره لان المعنى في مثله المقارنة العرفية كقوله تعالى فاذا
 أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام وهذا لا يصح ما ذكره الزمخشري والمصنف ولا يدفع
 الاعتراض لانها اذا كانت للاستمرار شمل الماضي فلا تكون لحكاية الحال وكذا اذا كان قالوا جواب
 اذا ضربوا مستقبلا فلا تنافي فيه حكاية الحال المذكورة وأجيب أيضا بأن النظر الصائب يقتضي أن يجعل
 اذا ضربوا ما يصح للاخوان حتى يقال لاجلهم وفي حقهم ذلك كأنه قيل قالوا لاجل الاحوال
 العارضة للاخوان اذا ضربوا بمعنى حين كانوا يضربون وهذا لا يصح بحسب العربية فكأنه تخالفا
 بما قاله أبو حنيفة رحمه الله من أنه يمكن اقرار اذ اعلى الاستقبال بأن يقدر العامل فيها مضافا مستقبلا
 على أن ضربوا كانوا عاندا على اخوانهم افظا لا معنى على حد عندى درهم ونصفه والتقدير قالوا المخافة
 هلاك اخوانهم اذا ضربوا أو كانوا غزوا لو كان اخوانهم السابقين عن الضرب والغزو لا يصيبهم ما أصاب
 ما ماتوا وما قتلوا فتكون هذه المقالة تنبيها لالاخوانهم السابقين عن الضرب والغزو لا يصيبهم ما أصاب
 الاولين ونقل في المعنى أنها تكون للحال بعد القسم فلو جعل عليه (٢) هذا الصفا عن السكندر لكانهم
 تركوه لانه غير مسلم عندهم (قوله جمع غاز كما في وعنا الخ) يعني جمع فيه فاعل على فعل بالتشديد
 كشاهد وشهد وهو من نوادر الجمع في المعتل ولهذا استشهد عليه ومعنا في قول امرئ القيس
 ومغبرة لا آفاق خاشعة الصوى * لها قاب وعنا الحياض أجون

يصف مقاراة بأنهم لم يسلط قلبه والصوى جمع صوة وهي الجارة تنصب عالما لفارقة والقلب جمع قلب
 وهي البئر القديمة وعنا جملة وفاء آخره بمعنى دارسات وأجود جمع أجنة بمعنى متغيرة والمصنف رحمه
 الله أشار الى محل الشاهد منه وقرئ بالتخفيف بجذف احدى الزاين أو التاء فاصلة غزوة وجمع أيضا
 على غزاة وغزاه ككراهم وغزى كغزى وغازين وقوله يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين لانه
 تصرح بأنهم ليسوا عندهم فاللام لا لتعديل كما مر (قوله متعلق بقولوا الخ) هذا اما داخل في التشبيه
 أو خارج عنه فعلى الاول يتعلق بقولوا وليس هذا على افواههم فيجعل مجازا بان يشبه الامر المترتب على
 الفعل بالعله الباعنة عليه ويستعار له حرفه وهو المعنى بالام العاقبة وعلى الثاني متعلق بلاقولوا
 أي أنها كم عنه ليجعل اعتقادكم الظاهر لهم حسرة فذلك إشارة الى الاعتقاد الذي تضمنه القول
 اولئني المدلول عليه بالنهي قبل وجعل الحسرة في قلوبهم عبارة عن تمكنهم اولزومها لهم وقوله مما يغضبهم
 أي يورثهم الغم والحزن (قوله أي هو المؤثر في الحياة والممات الخ) صرف المحي عن معناه الظاهر
 وهو موجد الحياة لان الكلام ليس فيه ولا يحصل في الرذائل والكلام في احداث ما يؤثرهما وجعله
 تهديد لهم لان علم الله ورؤيته يستعمل في القرآن للعبارة على المعلوم والمرنى والمؤمنون لم يمانئواهم
 فيما ذكرنا كن ندبهم على الخروج من المدينة يقتضيه وقرئ متم بالضم من مات يموت مثل كنتم من
 كان يكون وبالكسر من مات يمات مثل كنتم من خاف يخاف كما هو مقرئ في التصريف ولام ان
 موطة للقسم ولام للمغفرة في جواب القسم وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ووفائه
 به مناه وهو معنى قوله سادس مسده وقدم القتل على الموت أولا لانه أكثر ثوبا وأعظم عند الله قترت
 المغفرة والرحمة عليه أقوى وقدم الموت في الثانية لانه أكثر ثوبا واستر بان في الحشر وقوله وان
 وقع ذلك أي بالموت لا التقديم (قوله لاى معبودكم الخ) في الكشف اسم الله لما كان اسما للذات الجامع
 اصناف السكال على وجه السكال كان ذكره في معرض الوعد منبها عن تمام الرضا والكريم والرحمة وفي
 معرض الوعد عن غاية السخط والاتقام وتقدم يدل على المحصر اى اليه تحشرون لا الى غيره فلا

رجاء ولا ثواب الا منه وادخال لام التسم على المعمول المقدم مشعر شأ كبد الحصر والاختصاص وبأن
 الوهية هي التي تقتضي ذلك وقوله الذي توجهتم اليه يقتضي أن في هذه الجملة مقدار بقرينة ما قبله أي
 واثنتي عشرة في سبيل الله ولو جعل على العموم لكان أولى وقوله لا محالة مأخوذ من التأكيد بالقسم
 ولما كان المقصود من ذكر الحشر ذكر ما فيه من الجزاء قال فيوفى الخ (قوله والدلالة على أن إيمنه
 لهم ما كان الأبرجة) وفي نسخة والتبعية وقد تبين فيه الكشاف ولما كان محالة الماتة فمن أن
 الحصر انما يستفاد من التقديم لا من التأكيد الزائدة ونحوه ذهب شراحه إلى أن الحصر انما يستفاد
 من تقديم الجار والمجرور وزيادة ما انما تفيد تأكيد كبد ذلك فالوفا في كلامه حذف أي ما حيزه والظرف
 مقدم للتأكيد والدلالة على الف والتشترط قد يرى ولا يخفى ما فيه من العناية التي هي بسلامة الأمير
 وقد وقع من الزحشرى هذا في مواضع من كشافه ولا يرثى على ما ذكره ولو قيل ان الحصر انما
 استفيد من التقديم لدلالته على الإهتمام به والتأكيد أيضا يدل على ذلك فلا مانع من دلالته على الحصر
 أيضا لأن تأكيد كبد سميته يفيد أنه لا سبب غيرها ولعل هذا مراده لكون الشراح لم يقولوا عليه لأنه
 لم يذكره أحد من أهل المعاني وكفى في كتابه من أمثاله وقد صرح به في بعض كتبه وربط الله على جأشه
 أي تعوية قلبه من قولهم فلان رابط الجأش بالهمزة أي شديد القلب كما به ربط نفسه عن الفرار
 اشباعته وانما جعل اللين مبيها عن ربط الجأش لأن من ملك نفسه عند الغضب كان كامل الشجاعة
 والفظاظة سواء الخلق وترد حسن العشرة وغلظ القلب القساوة وعدم التأثر والمعاد بركة الله ما يرجه
 به عما ذكر أو الرخصة التي خلقها في فطرته (قوله وشاورهم الخ) كان عليه الصلاة والسلام مأمورا
 بالمشاورة مع الأصحاب واختلف هل أمر بها في أمور الدنيا والدين أو في أمور الدنيا في أي الاجتهاد
 له صلى الله عليه وسلم ذهب إلى الثاني ومن جوزه وهو الأصح ذهب إلى الأول وهذا فيما لم يكن فيه
 وحس بالاتفاق فقوله في أمر الحرب بناء على الثاني أولانه المناسب للمقام والاستئطارة التقوى وقوله
 وتطيبوا نفوسهم هذا منقول عن السلف لكن قال الجصاص في الأحكام غير جائز أن يكون الأمر
 بالمشاورة على جهة تطيب نفوسهم ورفع أقدارهم ولتقتدي الأمة به في مثله لأنه لو كان معلوما عندهم
 أنهم إذا استغفروا غفر الله لهم وذهب في استئطاط الصواب عما استلوا عنه ثم لم يكن معه ولا به لم يكن في ذلك
 تطيب نفوسهم ولا رفع أقدارهم بل فيه إيحاءهم لأن آراءهم غير مقبولة ولا معقولة عليهم فلهذا تأويل
 ساقط لا معنى له فإن المشاورة حينئذ لم تغد شيئا وأذا قد بطل هذا فلا بد أن يكون لمشاورته إياهم فائدة وأن
 يكون للنبي صلى الله عليه وسلم معهم ضرب من الاجتهاد فوافق رأيه عمل به وما خالفه ترك من غير لوم
 وفيه إرشاد للاجتهاد وجواز محضرته صلى الله عليه وسلم وأشعار بمنزلة العصاية وأنهم كلهم أهل الاجتهاد
 وأن باطنهم مرضى عند الله وفيه تأمل وقوله بعد الشورى مأخوذ من المقام (قوله في أمضاء أمرك
 على ما هو أصح لك الخ) أي ليس التوكل أهمل التدبير بالكلية بل مراعاة الأسباب مع تقوى بعض الأمر
 إليه تعالى كذا في شروح الكشاف وفي كلام المصوفية ما يخالفه وهو راجع إلى التوفيق وقراءة عزمت
 على التكلم تفيد حجة اسناد العزم إلى الله تعالى وقد صحح به أهل اللغة وأنه بمعنى القطع واليجاب ومنه
 قالوا عزمت الله كما حكاه الأزهري ووقع في أول مسلم وشرحه وكلام المصنف ظاهر فيه وفي أن المشاورة
 فيما لا نص فيه وقوله في نصرهم وهم لان من أحب إيمان محبوبه وأفجع مطلوبه (قوله من بعد خذلانه
 الخ) بعد ظرف زمان ويستعمل للمكان كقبول نقيضه على الاستعارة كما في الكشف فقوله بعد خذلانه
 وارد على الزمان بحذف مضاف وقوله إذا جاوزتموه وورد على المكان كما تقول جئت بعد فلان ومن بعده
 بمعنى واحد لكن من تدل على ابتداء الجيوش وفي المغرب في قول محمد وانه كان بالذي لا بعده يعني ليس له
 نهاية في الجوده أخذ من قواهم هذا مما ليس بعده غاية في الجوده والرداء فاختره وأخذ خل عليه
 لا التافهة للجنس كذا في شروح الكشاف ويعلم من التوكل عليه كفايته لهم ما تم وأهمها النصرة ومن

الذي توجهتم اليه وبذلك تم معكم لوجهه لا إلى
 غيره لا محالة فتشرون فيه فجزاءكم ويعظم
 ثوابكم وقرا نافع وجزء والكسافي منه
 بالكسر (فيما رجعت من الله كنت لهم) أي فبرجة
 وما حيزه للتأكيد والدلالة على أن إيمنه
 لهم ما كان الأبرجة من الله سبحانه وتعالى
 وهو ربطه على جأشه وتوفيقه للرفق بهم حتى
 اغتم لهم بعد أن خالفوه (ولو كنت قطا) سيئ
 الخلق جافيا (غليظ القلب) قاسيه (لا تفضوا
 من حولك) لتفرقوا عنك ولم يسكنوا اليك
 (فأف عنهم) فيما يختص بك (واستغفروا لهم)
 فإله سبحانه وتعالى (وشاورهم في الأمر) أي
 في أمر الحرب إذ السلام فيه أو فيما يصح أن
 يشاور فيه استظهار أربابهم وتطيب نفوسهم
 وعهيد السنة المشاورة للأمة (فإذا عزمت)
 فإذا عزمت نفسك على شيء بعد الشورى (توكل
 على الله) في أمضاء أمرك على ما هو أصح لك
 فإنه لا يعلمه سواه وقرئ فإذا عزمت على
 التكلم أي فإذا عزمت لك على شيء وعينته
 لك فتوكل على ولا تشاور فيه أحد (إن الله
 يحب المتوكلين) في نصرهم وبهم إلى الصلاح
 (إن ينصركم الله) كما نصركم يوم بدر (فلا غالب
 لكم) فلا أحد يغلبكم (وإن يخذلكم) كما
 خذلكم يوم أحد (فإن الذي ينصركم من
 بعده) من بعد خذلانه أو من بعد الله بمعنى إذا
 جاوزتموه فلا ناصر لكم وهذا تنبيه على مقتضى
 التوكل وتحرير بعض على ما يستحق به النصر
 من الله سبحانه وتعالى وتحذير عما يستحب
 خذلانه (وعلى الله فليتوكل المؤمنون)
 فليصبروا بالتوكل عليه الماعل وأن لا ناصر
 لهم سواه وأمنوا به

(وما كان لبي أن يقول) وما صح لبي أن
يخون في الغنائم فان النبوة تنافي الخيانة
يقال غل شياً من الغنم يغلق غلولا وأغل
اغلالا اذا أخذ في خفية والمراد منه
أما براءة الرسول صلى الله عليه وسلم عما اتهم
به اذ روى أن قطيفة جراه فقدت يوم بدر
فقال بعض المنافقين امل رسول الله صلى
الله عليه وسلم أخذها أو ظن به الزمات يوم
أحد حين تركوا المركز الغنية وقالوا نخشى
أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من
أخذ شيئاً فهو له ولا يقسم الغنائم وأما المبالغة
في النهي للرسول صلى الله عليه وسلم على ما روى
أنه بعث طلحة فغنم رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقسم على من معه ولم يقسم للطلحة فنزلت
فيكون تسمية حرمان بعض المستحقين غلولا
تغليظاً ومبالغة ثانية وقرأنا في ابن عباس
وحزرة والكسائي ويعقوب أن يقول على البناء
للمفعول والمعنى وما صح له أن يوجد غللاً
أو أن ينسب إلى الغلول (ومن يغفل يأت بما
غل يوم القيامة) يأت بالذي غل له يحمله
على عنقه كما جاء في الحديث أو بما احتمل
من وبالها وانه (ثم توفي كل نفس ما كسبت)
تعطى جزاء ما كسبت واذا كان اللاتقربا
قبله أن يقال ثم توفي ما كسب لكنه عم
الحكم ليكون كالبرهان على المقصود
والمبالغة فيه فانه اذا كان كل كاسب مجزياً
بعمله فالغال مع عظم جرمه بذلك أولى (وهم
لا يظلمون) فلا ينقص ثواب مطيعهم ولا يزداد
في عقاب عاصيهم (أفمن اتبع رضوان الله)
بالطاعة (كن بآء) رجع (يسخط من الله)
بسبب المعاصي (وآواه جهنم وبئس المصير)
الفرق بينه وبين المرجع ان المصير يجب أن
يختلف الحالة الأولى ولا كذلك المرجع
(هم درجات عند الله) شبهوا بالدرجات
لما بينهم من التفاوت في الثواب والعقاب
أو هم ذوو درجات (والله بصير عباده) لأنهم
عالم بأعمالهم ودرجاتها صادرة عنهم
فيجازيهم على حسبها

تقديم المتعلق أنه لا ناصر سواه (قوله وما صح لبي أن يخون الخ) يعني المراد الاخبار بأنه يجتمع عليه
امتناعا ظاهرا قويا بما في الاتصاف من أن هذه الصيغة ترد لامتناع العقلي كثيرا فحوما كان الله أن يتخذ
من ولدا ما كان لكم أن تنبتوا شجرها وأما اذا كان مبالغة في النهي فهو خبر أجري مجرى الطلب مبالغة
وفي الاتصاف ان هذه الصيغة وردت نهيا في مواضع من التنزيل فحوما كان لبي أن يكون له أمرى
ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين وهي واردة فيها لا تختص بأحدهما كما قيل ومنافاة
النبوة للخيانة ظاهرة وأصل الغل والاغلال الاخذ في خفية ولذا استعمل في السرقة ثم خص في اللغة
بالسرقة من الغنم (قوله والمراد منه اما براءة الرسول صلى الله عليه وسلم عما اتهم به الخ) وحديث
القطيفة أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه ووطن معطوف على اتهم وفي
الكشاف فيه زيادة وهي كالم يقسم يوم بدر فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ألم أعهد اليكم أن لا تتركوا
المركز حتى يأتيكم أمرى فقالوا تركنا فاقال صلى الله عليه وسلم بل ظننتم أنا نفعل ولا نقسم
لكم فنزلت وكذا هو في تفسير الواحدى وغيره عن مقاتل وتركه المصنف لما فيه من مخالفة ما يأتى في
الانفال من قسم غنائم بدر (قوله وأما المبالغة في النهي للرسول صلى الله عليه وسلم الخ) والطلائع
الجواسيس على العدو واحدهم طليعة وقد يطلق على الجماعة أيضا والمراد من التغليظ المبالغة في المنع
حيث جعله سرقة وهو للتهيب والالهاب على الترك كما في لئلا أشركت وفي شرح الكشاف ان لفظة
التغليظ قبيحة لان عادة الله ضع حبيبه صلى الله عليه وسلم بالتأطيف لا بالتغليظ وكذا ذكر على التحريم في قوله
عداؤى زلة منه غلولا اطلاق الزلة عليه صلى الله عليه وسلم وانه مخالفة للادب وقوله ولم يقسم للطلحة
أى لم يعين لهم قسما وقوله ثانية يعنى كما بالغ في النهي بصيغة الخبر المستعملة في الممنوعات كما مر بالغ في
تسمية الحرمان غلولا وقيل النهي عن الحرمان الذى هو أدنى صفة من الغلول نهى عن الغلول بطريق
المبالغة والتسمية الاخرى مبالغة في ذلك فتأمل (قوله والمعنى وما صح له أن يوجد غللاً الخ) في هذه
القرائة توجيهات منها أنه من أغله بمعنى وجسه غللاً كقولهم أحده وأجمله وأجبنه بمعنى وجده كذلك
ومنها أنه من أغله بمعنى نسبة للغلول كما كذبه اذا نسبته للكذب والمعنى النهي عن نسبة ذلك اليه
(قوله يأت بالذي غل الخ) والحديث الذى أشار اليه مارواه الشبخان والذى نفس محمد صلى الله عليه
وسلم بيده لا يقل أحدكم شياً الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه وفي معناه أحاديث اخر فالإتيان على
ظاهرة وعلى ما بعده الإتيان به مجاز عن الإتيان بآءه تعبيراً بما غل عمارته من الانم مجازاً وكذا
قوله ما كسبت فانه عبارة عن جزائه ويحتمل تقدير المضاف وقوله كالبرهان لانه يلزم من توفية كل
كاسب جزاءه أن يوفى بآءه (قوله فلا ينقص ثواب مطيعهم) تفسير لعدم الظلم وليس فيه أن ذلك بطريق
الوجوب على الله تعالى فهو مقتضى الحكمة والعدل فلا يرد عليه أنه ليس مذهب أهل السنة كما قيل
وقد تقدم الكلام على قوله أفمن الخ وقوله وبئس المصير اما تذييل واعتراض أو معطوف على الصلة
بتقدير و يقال في حقهم وبئس المصير ولم يذكروا في مقابلة الجنة لان رضوان الله أكبر وهو مستلزم لكل
نعيم عندهم فافهم وفرق بين المصير والمرجع بان الأول يقتضى مخالفة ما صار اليه من جهنم الى
ما كان عليه في الدنيا لان الصبرورة تقتضى الانتقال من حال الى حال أخرى كما صار الطين خرفاً والمصير
اسم مكان ويحتمل المصدرية (قوله شبهوا بالدرجات الخ) أى هو تشبيه بليغ يحذف الاداة والضمير لئلا
اتبع رضوان الله ومن بآءه بسخط من الله جميعا شبههم بالدرج في تفاوتهم علواً وسفلاً وعلى تقدير ذولا
تشبيه والمراد أنهم ذوو درجات أى منازل أو أحوال متفاوتة وفيه نظر (قوله عالم بأعمالهم الخ) تبع
فيه الزمخشري والحق خلافه قال في شرح المواقف اتفق المسلمون على أنه جميع بصير لكن اختلفوا في
معناها فقالت الفلاسفة والكهنة وأبو الحسن البصري انهم عبارة عن علمه تعالى بالمبصرات والمسموعات
وقال الجمهور ومنهم من المعتزلة والكرامية انهم ما عفتان زائدتان على العلم فاننا اذا علمنا شيئاً علمنا جلياً

ابصرناه فجدد فرأين الحالتين بالبدية وأن في الحالة الثانية حالة زائدة هي الابصار (قوله أنتم على من آمن الخ) يعني أن النعمة على مؤمن قومه وهم العرب المستفاد من قوله من أنفسهم زيادة اتقاهم بها في الدنيا بالغنائم والعز السرمدي ككون الامامة فيهم وعلمهم ما لم يكونوا يعلمون لفهم لسانه وفي الآخرة بما لا عين رأت ولا اذن سمعت والقراءة الاخرى بن الجارية أن المشد النون واعرابهم اما ذكره المصنف رحمه الله وترك احتمال كون اذ مبتدأ المذكور في الكشف لما فيه من مخالفة جهوه والنسبة مع تكلفه (قوله من نسبههم أو من جنسهم الخ) يعني كونه منهم اماناً بما فيخص قريشاً أو جنساً فيهم العرب وكونه صلى الله عليه وسلم من أشرف القبائل غنى عن البيان والبطن مادون القبيلة كالتفخيز وتفصيله في اللغة والمراد من دنس الطباع ما كان فيهم من الجاهلية وفسر الحكمة بالسنة والمرد بها الشريعة مطلقاً المعروفة بغير وحى متلو بلقابلة الكتاب (قوله وان هي الخففة واللام هي الفارقة) أي المزيدة للتأكيـد والفرق بين ان الخففة والتأنيـد وان هذه ان دخلت على جملة اسمية جازا اعمالها في الاسم الظاهر خلافاً للسكونيين والسماع يطل مذهبهم وأما علمها في ضمير شأن أو غيره مقدر اخذ كرهه من الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله وردده أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وانها اذا دخلت على الفعلية كما هنا وجب اهما الهاء والاكثر كون مدخولها ماضياً ناسخاً ككان ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو وان يكاد الذين كفروا وهو قياسي ودونه أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو شئت بميتك ان قتلت المسامحة ومضارعاً غير ناسخ نحو ان ينشك لنفسك وأما قول الحلبي ان كلام الزمخشري وهو معنى كلام المصنف بعينه تفسير معنى لا عراب بخلاف الظاهر وان وضعه بعضهم بأنهما لم يريد ابقواهما ما وان الشأن تقدير ضمير الشأن بل جعل الجملة حالاً بتأويل الشأن والقصة لثلاث مختلف زمان الحال والعامل فان زمان الكون في ضلال قبل زمان التعليم لكن كون القصة ذلك مستتر وادعى انه تأويل شائع في الحال الذي يتقدم زمان تحققه زمان تحقق العامل وفيه تأمل (قوله الهمة للتعريب والتقرير الخ) جملة قد اصبحت أي ظلمت ووجدتم صفة مصيبة وقلتم جواب لما فانه ظرف بمعنى حين لا حرف وجود لوجود على التحميم يستعمل للشرط يليه ماض لفظاً أو معنى والجملة بعده مجرورة بالاضافة وناصبه الجزاء وأنى هذا جملة اسمية مقدمة الخبر وهي مقول القول ومجموع الجملة معطوف على قوله لقد صدقكم الله وعده الى هنا وللتعلق بقصة واحدة لم يتخلل بينهما أي جني والهمة متخللة بين المتعاطفين للتقرير بمعنى التثبيت أو الحال على الاقرار والتعريب على مضمون المعطوف كذا قال التحرير وفيه دفع لما قبل ان العطف على ماضى فيه بعد ويعد ان يقع مثله في القرآن لكن فيه نظر لانه عطف القصة على القصة كما ذكرنا سكن هذا من جملة تلك القصة فلا بد لقصة أخرى (قوله أو على محذوف الخ) ففي مثله ثلاثة طرق العطف على ما تقدم وجعل الانكار للجمع متعقباً أو غير متعقب والهمة مقدمة من تأخير والعطف على مقدر وصاحب المعنى لم يحقق مسلك الزمخشري فيه فخطا الطريقين والعطف على مقدر بعد الهمة وقوله ولما ظفره أي ظرف قلتم كما ترى انه وجعل المثلين ضعفاً وقدم تحقيقه وقوله والحال بيان لانه معنى المراد لا عراب للجملة حالاً لانه يحتاج الى تكلف وجعل الضعف قتل سبعين وأسر سبعين يجعل الاسر كالقتل أو لانهم كانوا قادرين على القتل وهو كان مرضى الله فعدم القتل كان لتركة مع القدرة لا يشاقى الاصابة وقوله من أين هذا مقول القول وفسر أي بمعنى من أين أصابنا هذا لا بمعنى كيف كما مرت تحقيقه لان قوله من عند أنفسكم يدل عليه ولو كانت بمعنى كيف لم يطابق الجواب ومعنى كونه من عند أنفسكم انهم السبب له لا الفاعل والمطلق (قوله وعن علي الخ) لانهم اختاروا القداء لصناديد العرب ولو قتلوه لم يقدروا على غزواً حاد كجاسياً أي تفصيله وهذا رواه الترمذي والنسائي وحده وقوله أن يصيب بكم ويصيب منكم قال التحرير أصاب منه هزبه ونال منه ما أراد وأصاب به جعله واجداً من العدو ما أراد ويوم أحد بمعنى الحرب لان أيام العرب وردت بهذا المعنى كثيراً

(لقد من الله على المؤمنين) أنتم على من آمن مع الرسول صلى الله عليه وسلم من قومه وتخصيصهم مع أن نعمة البعثة عامة لزيادة اتقاهم بها وقرئ لمن من الله على انه خبر مبتدأ محذوف مثل منه أو بعثه (اذبعث فيهم رسولا من أنفسهم) من نسبههم أو من جنسهم عربياً مثلاً لم يفهموا كلامه بسهولة ويكونوا واقفين على حاله في الصدق والامانة متفخزين به وقرئ من أنفسهم أي من أشرفهم لانه عليه الصلاة والسلام كان من أشرف قبائل العرب وبطونهم (يتلوا عليهم آياته) أي القرآن بعد ما كانوا جاهلاً لم يسموا الوحي (ويزكيهم) يطهرهم من دنس الطباع وسوء العباد والاعمال (ويعلمهم الكتاب والحكمة) القرآن والسنة (وان كانوا من قبل لى ضلال مبين) ان هي الخففة واللام هي الفارقة والمعنى وان الشأن كانوا من قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم في ضلال ظاهراً (أو لما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا) الهمة للتعريب والتقرير والواو عاطفة للجملة على ما سبق من قصة أحد أو على محذوف مثل أفعلتم كذا وقلتم ولما ظفره المضاف الى أصابكم أي حين أصابكم مصيبة وهي قتل سبعين منكم يوم أحد والحال انكم ظلمتم فيها يوم بدر من قتل سبعين وأسر سبعين من أين هذا أصابنا وقد وعدنا الله النصر (قل هو من عند أنفسكم) أي عما افترفته أنفسكم من مخالفة الامر بترك المسرك فان الوعد كان مشروطاً بالثبات والمطاوعة أو اختيار الخروج من المدينة وعن علي رضي الله تعالى عنه يا خيتاركم القداء يوم بدر (ان الله على كل شئ قدير) فيقدره على النصر ومنعه وعلى أن يصيب بكم ويصيب منكم (وما أصابكم يوم التقي الجعان) جمع المساكين وجمع المشركين يريد يوم أحد

(قوله فهو كائن بقضائه الخ) قيل انه اشارة الى ان الظرف خبر مبتدأ ودخول الفاء لتضمن معنى الشرط
 ووجه البيانية ليس بظاهر اذ ليست الاصابة بسبب التخلية بل العكس فهو من قبيل وما يكمن من نعمة
 فمن الله أي ذلك سبب للاخبار بكونه من الله لان قيد الاوامر قد يكون للمطلوب وقد يكون للطالب وكذا
 الاخبار وتقديره هو كائن لان معنى والا فالتقدير باذن الله يكون ويحصل وجعل الاذن مجازا
 عن التخلية اللازمة للاذن لان حقيقة انما يكون عند الامر او الرضا وليعلم عطف على باذن الله والمراد
 التميز لحصول العلم قبل الاصابة وفيه بحث لانه ما المانع من جعل القضاء والتخلية سببا لاصابتهم
 ولولا ذلك لم يغلبوهم ثم ان جعله بمعنى التخلية تبع فيه الزحيمى وقد اورد عليه أنه غفلة فانه مذهب
 المعتزلة لان غلبة الكفار ليست بارادة الله عندهم لقبحها وأما عند أهل السنة فالأذن بمعنى الإرادة وكأنه
 غفلة عن قوله بقضائه وفي كلام التحرير دفع آخر له (قوله) وليتميز المؤمنون والمنافقون الخ قد قرر سابقا
 ان اثبات علمه كناية عن اثبات معلومه على وجه برهاني والمعلوم هنا هو الايمان والكفر ثابت
 قبل اصابة ما أصابهم فأوله بظهورهما ولو أنه بالثبات لصح وليعلم مرآته عطف على باذن
 لسبب على سبب آخر ويصح عطفه على حلة محذوفة للايهام كما مر فسقط ما قبل ان أراد التميز عند
 الله ورد أن الطائفتين ممتازان في علمه دائماً وان أراد عند الناس ورد أنه لا وجه لتفسير علم الله به
 ولا حاجة الى ان المراد لتمييزهم فيتميزوا عند الخلق فاكفى بلازمه وقوله أو كلام مبتدأ أي معطوف
 على مجموع ما قبله أو هو اعتراض (قوله) تقسيم الامر عليهم الخ الظاهر أن المراد بالامر ظاهره وجوز فيه
 أن يكون بمعنى البيان وقوله عن النفس والاموال أي أنفسهم وأموالهم بيان لمعلقه ويحتمل الدفع
 بأن لا يظهر والكفر فيكون ذلك هذا فالمعنى حينئذ ادفعوا المسلمين وهو بعيد وقوله فان كثرة السواد أي
 الناس يعلم من مقابلته للقتال والتخلف وقوله يروع بالتشديد والتخفيف ويكسر منه على حد قوله
 يخرج في عراقيها نصلي * (قوله) لو نعلم ما يصح أن يسمى قتالا) يعني نفي علم القتال كناية عن أن ما هم فيه
 ليس قتالاً لانه على نفي العلم بنفي المعلوم لأن القتال يستدعي التكافؤ من الجانبين مع رجا مدافعة
 أو مغالبة فهذا البقاء للبقاء لا قتال أو المراد أن لا تحسن القتال ولا تقدر عليه لأن علم الله بقله
 الاختيارى من لوازم القدرة عليه فعبر ببقية عن نهيا والدغل أصل معناه الاختفاء ثم استعمل
 للفساد وهو المراد (قوله) تعالى هم لله كفروا يومئذ أقرب منهم للإيمان لا تخزاهم الخ
 لا تخزاهم في الانقطاع ويومئذ أصله يوم اذا قالوا لو نعلم قتالا أي وقت قولهم هذا كانوا أقرب منهم
 للكفر قبل ذلك لظهور أماراته قبل الظروف كلها متعلقة بأقرب لما نهيهم من الانساع لكن تعلق الكفر
 باعتبار الزيادة وتعلق الايمان من حيث المفضولية كأنه قيل قريبهم من الكفر يريد على قريبهم من الايمان
 ومصلحة القرب تكون من والى تقول قرب منه واليه ولا تقول له فقيل اللام بمعنى الى (أقول) يعني أنه
 لا يتعلق حراً فاجراً وظرفان بمعنى متعلق واحد الا في ثلاث صور أن يتعلق أحدهما به مطلقاً ثم يتعلق به الآخر
 بعد تقييده بالاول كما مر تحقيقه في كلامه وقوامها من غرة رزقا وان يكون الثاني تابعا للاول بيدينية
 ونحوها أو يكون المتعلق افعلاً تفضيلاً لتضمنه الفاضل والمفضول الذي يجعله بمنزلة تعدد المتعلق كما
 في المقيد والمطلق فاحفظه وقول أي البقاء وغيره جاز أن يعمل أقرب فيهم لانهم ما يشبهان الطرف في هذا
 بسراً أطيب منه رطباً اشارة الى أنه كثر في الطرف التغير الاعتبارى فحصل هذا عليه فلا يرد عليه
 أن ظاهره ان المسوخ لتعلقهما بما عمل واحد شيهما بالطرف وليس كذلك وفي الدراصون ان القرب
 الذي هو ضد البعد يتعدى بثلاثة حروف اللام والى ومن فاذا قلت زيد أقرب من العلم من عمر وفن
 الاولى للتعدية الاصلية والثانية الجارية للمفضول فلا حاجة الى ان اللام بمعنى الى اه فذا ذكر التحرير
 مردود وقيل ان أقرب هنا من القرب بفتح الراء هو طلب الماء ومنه القارب لسفيته وليلة القرب أي
 الورد والمعنى هم أطلب للكفر وهو يتعدى باللام (قوله) وقيل هم لاهل الكفر الخ) يعني انه على تقدير

قوله لانه ما المانع الخ هذا أصله لم يصح انما
 الكلام في جعل الاصابة سبب التخلية كما
 صرح به أولاً وفي البحث بحث ظاهر اه

(فباذن الله) فهو كائن بقضائه وتخليته
 الكفار بسماها اذا لانها من لوازمه (وليعلم
 المؤمنون وليعلم الذين نافقوا) وليتميز المؤمنون
 والمنافقون فيظهر ايمان هؤلاء وكفر هؤلاء
 (وقيل لهم) عطف على نافقوا داخل في
 الاصل أو كلام مبتدأ (تعالوا فانوا في سبيل
 الله اذفعوا) تقسيم الامر عليهم وتفسير
 بين أن يقالوا لا تحرة أو للدفع عن النفس
 والاموال وقيل معناه ما قالوا الكفرة
 أو ادفعوهم يسكنونكم سواد انجياهم من
 فان كثرة السواد مما يروع العدو ويكسر منه
 (قالوا لو نعلم قتالا لا تبعناكم) لو نعلم
 ما يصح أن يسمى قتالاً لا تبعناكم فيه
 ان كن ما أنتم عليه ليس بقتال بل القاء
 بالنفس الى التهلكة أو لو فحسبني قتالاً
 لا تبعناكم فيه وانما قالوا دغلاً واستهزأ بهم
 للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان لا تخزاهم
 وكلامهم هذا فانهم أول أمارات ظهرت منهم
 مؤذنة بكفرهم وقيل هم لاهل الكفر أقرب

مضاف وهو اهل واللام متعلقة بالتمييز المقدر أعني نصرة كما تقول أنا لا يداشته ضرب بالعمرو ولا يهدد ذلك
عند عدم اعتبار حذف المضاف أيضا وقوله تحذيل من الخذلان وهو عدم النصرة (قوله يظهر
خلاف ما يصحرون الخ) هذه الجملة أتماستأنفة أو حال من ضمير أقرب وقوله بأفواههم قبل أنه تأكيد
على حد ولا طائر يطير بجناحيه وقبل أنه بيان لأنه كلام لفظي لا نفسي وأما تنفس المصنف رحمه الله
كقول الزمخشري أنه تصوير لنفاقهم وإن إيمانهم موجود في أفواههم فقط فينبغي كونه تأكيد هذه
القائدة فكان على المصنف رحمه الله أن يقول أو تصوير ولا يتبعه وفسر بعضهم التصوير بالتصغير لأنه
يجرد اللسان كأنه وقع في نسخة تصغير وكأنه غلط من الناسخ (قوله من النفاق وما يتخلوه الى قوله
بعلم واجب) أي يقيني قطعي بدليل مقابله (قوله بدلا من وأوركتهم الخ) فهو كقوله وأسروا التجوى
الذي ظلموا وعلى الجزى الوجهين فهو من باب الجهر بكقوله

ياخير من زكب المطي ولا * شرب الكؤوس بكف من بخلا

واستشهد لابن الأثير من ضمير الغيبة بما ذكره وهو من شعر الفرزدق ومنه

فما ناصفينا الاداة أجهشت * الى عضون العنبرى الجراضم

لجاء بجوارله مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الصرام

على حاله لأن في القوم حاتما * على جوده لئن بالماء حاتم

بجرح حاتم بدلا من ضمير جوده لأن القوافي مكسورة والتصافي اقتسام الماء بالخصص عند ضيق الماء
ويكون بجرح مصغر يسمى مقوله يوزن رفعة يشرب قد مر ما يفهمه لخاول العنبرى أي بجرح
من بني العنبر كان رفيقاً له الزيادة لشهره وشدة عطشه ولسعة بطنه وهو معنى الجراضم بضم الجيم والراء
المهملة وألف وضاده محجمة فميم والصرام جمع صريعة وهي مة قطع الرمل ويقال فيه الماء والاجهاش
التفرغ الى الغير مع تهيؤ الكفا وغضون الجسد مكسره وأسند لها الاجهاش لأن محاليه تظهر فيها
وأعرب قعدوا حالاً لأنه أقعد من العطف (قوله أي ان كنتم صادقين) أي ما ادعيتوه سبب النجاة
ليس بمستقيم ولو فرض استقامته فليس بقيد إنما الأول فلان أسباب النجاة كثيرة غايته ان القعود والنجاة
وجد امعاه ولا يدل على السببية وأما الثاني فلان المهروب عنه بالذات هو الموت الذي القتل أحد
طرقه وأسبابه فان صح ما ذكرتم ازرقعوا أسبابه وأنتم معترفون بعدم ذلك هذا اذا كان متعلق الصدق
هو ما تضمنه قولهم من أن سبب نجاتهم القعود عن القتال أما لو كان ما صرح به من انهم لو اطاعوا
ما قتلوا فظاهر انه غير معلوم لجواز قتلهم في مضاجعهم وفي الكشف وروى أنه مات يوم قالوا هذه المقالة
سبعون منافقاً بعد من قتل بأحد (قوله والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم) ولكل أحد
الخ) كون الآية في شهادة أحد هو المروي في أسباب النزول حتى قيل ان كونها في شهادة بدر غلط لم يرو
عن السلف ولذا امرضه المصنف رحمه الله وعلى قراءة الخطاب الخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم أو كل
من يقف على الخطاب مطلقاً وقبل من المنافقين الذين قالوا الوقعد واما ما نوا وانما عبر عن اعتقادهم
بالظن لعدم الاعتداده (قوله والمفعول الأول محذوف الخ) قد زعم الزمخشري ولا يحسبهم الذين قتلوا
أمواتاً أي لا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً واعتراض بأن فيه تقديم المضمير على مفسره وهو
مخصوص بما كان ليس هذا منها ورد بأنهم وان لم يذكره ولكن عود الضمير على الفاعل المتأخر لفظاً جائز
للتقدم رتبة ومعنى وتعدي أفعال القلوب الى ضمير الفاعل جائز وقد صرح في شرح الكشف بجواز طنه
زيد منطلقاً فهذا غريب منه وأما حذف أحد منفعولي باب علم وظن فلا يتبع لاختصار الاقتصار واما هنا
من الاول فيجوز مع أنه جواز لاقتصار بعضهم وبكفي للتخريج مثله فان قيل كيف جائز نهى المقتولين قبل
لانهم أحياء ونفوسهم بالله مدركة وقيل انهم تيقنوا كونهم أحياء فكيف ينهوا عن الظن بكونهم أمواتاً
الأن يجعل تقيلاً لأنه ورد تأكيد النبي وان قل أو هو نهى عن حسبانهم أنفسهم أمواتاً في وقت ما

نصرة منهم لاهل الايمان اذ كان انحرزهم
ومعالمهم تقوية للمشركين وتحذيل للمؤمنين
(يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم)
يظهرون خلاف ما يصحرون لا تواطى قلوبهم
ألسنتهم بالايمان واضافة القول الى الافواه
تأكيد وتصوير (والله أعلم بما يكتمون)
من النفاق وما يتخلوه بعضهم الى بعض فانه
يملأه مفعلاً بعلم واجب وأنتم تعلمونه بجمل
بأمارات (الذين قالوا) رفع بدلا من واو
يكتمون أو نصب على الذم أو الوصف للذين
نافقوا أو جرح بدلا من الضمير في بأفواههم
أو قلوبهم كقوله

على جوده لئن بالماء حاتم

(لاخوانهم) أي لا جملهم يريد من قتل يوم
أحد من أقاتهم أو من جنسهم (وقعدوا)
حال مقدر بقدر أي قالوا قاعدين عن
القتال (لو اطاعونا) في القعود (ما قتلوا)
كالم يقتل وقراء هشام ما قتلوا بالثبديد في
الثناء (قل قادرؤا عن أنفسكم الموت
ان كنتم صادقين) أي ان كنتم صادقين انكم
تقدرون على دفع القتل عن كتب عليه
فادفعوا عن أنفسكم الموت وأبوابه فانه
أخرى بكم والمعنى ان القعود غير مخرج عن الموت
فان أسباب الموت كثيرة فمكأن القتال يكون
سبباً للهلاك والقعود يكون سبباً للنجاة قد
يكون الامر بالعكس (ولا تحسبن الذين قتلوا
في سبيل الله أمواتاً) نزلت في شهداء أحد
وقيل في شهداء بدر والخطاب لرسول الله
صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرئ بالياء على
استادته الى ضمير الرسول أو من يجب أو الى
الذين قتلوا والمفعول الاول محذوف لأنه
في الاصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة
وقرأ ابن عامر قتلوا بالثبديد بكثرة
المقتولين

(بل أحياء) أي بل هم أحياء وقرئ بالنصب على معنى بل احتسبهم أحياء (عند زيارتهم) ذور زيارتهم (يرزقون) من الجنة وهو ما كيد أكونهم أحياء
(فرحين بما آتاهم الله من فضله) وهو شرف الشهادة والقوة بالحياة الأبدية والقرب من الله سبحانه وتعالى والتمتع بنعيم الجنة (ويستبشرون) يسرون
بالبشارة (بالذين لم يلحقوا بهم) أي بأخوانهم المؤمنين الذين لم يفتلوا فيلحقوا بهم (من خلقهم) ٨١ أي الذين من خلقهم زماناً أو رتبة (الأخوف

عليهم ولا هم يحزنون) يدل من الذين والمعنى أنهم يستبشرون بما تبين لهم من أمر الآخرة وحال من تركوا خلقهم من المؤمنين وهو أنهم إذا ما قُتِلُوا أو قُتِلُوا كانوا أحياء حياة لا يكدرها خوف وقوع محذورين فوات محبوب والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس بل هو جوهر مدرك بذاته لا يفتي بجرب البدن ولا يتوقف عليه أدراكه وتأمله والتذاده ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها الآية وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل معلقة في ظل العرش ومن أنكر ذلك ولم ير الروح الأرحم ومرضا قال هم أحياء يوم القيامة وأنما وصفوا به في الحال لصدقته ودقته وأحياء بالذكريات والايامات وفيها بحث على الجهاد وترغيب في الشهادة ويحث على ازدياد الطاعة واحاد المنعني لأخوانه مثل ما أتم عليه وبشرى للمؤمنين بالفلاح (يستبشرون) كره للتوكيد وليعلق به ما هو بيان لقوله الأخوف ويجوز أن يكون الأول بحال أخوانهم وهذا بحال أنفسهم (بنتعة من الله) أو بأعمالهم (ونفل) زيادة عليه كقوله سبحانه وتعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وتنكيرهما للتعظيم (وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين) من جهة المستبشرين عطف على فضل وقرأ الكسائي بالكسر على أنه استئناف معترض دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم مشعر بأن من لا إيمان له أعماله محبطة وأجوره مضبغة (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) صفة للمؤمنين أو نصب على المدح أو مبتدأ خبره (الذين أحسنوا منهم) واتفقوا على عظيم بجملته ومن البيان والمقصود من ذكر الوصفين المدح والتعليل لا التقييد لأن المستبشرين

ومناسبه تقدير بل هم أحياء للاستقرار (قوله بل احسبهم أحياء) هذا تنجيز الجازم وأورد عليه الفارسي أن الأمرين فلا يؤمر فيه بحسبان ولا يضرب الحسابان لا اعتقادهم أو أوجه لهم إذ لا دلالة للمدح كور عليه ورتبته أن يكفي مثله قرينة على أي حال وهذا احتمال وتعب وأما الأمر بالحسبان والظن فلا مانع منه بل التكليف بالظن واقع فهو قوله فاعتبروا يا أولي الأبصار أمر بالقياس وتحصيل الظن وأما أن المراد اليقين وتقدير احسبوا المشاككة فتعسف لأن الخذف في المشاككة لم يعهد (قوله ذور زيارتي منه) يعني أن عند هذا ليس للقرب المكاني لاستحالة ولا بمعنى في عله وحكمه كما يستعمل له عند في نحو عند أي حفية كذا لعدم مناسبة المقام وعدم مناسبة ظاهرة وإن قيل أنه مناسب بلا شبهة لأنه يدل على التحقق لأن المقام مقام مدح وهذا التفسير أنسب به وفي الكلام دلالة على التحقق من وجوه أخرى هي بمعنى القرب شرفاً ورتبة واختلاف في رسم ذور ونحوه فرسمه بعضهم بدون ألف لأن الألف اغمازاً بعد واو ضمير الجمع الاسمية فنحو قالوا وهذه ليست ضميراً ومنهم من رسمها في واو مثله تشبيهاً بالهايا والضمير في الفعل والحياة الأبدية من كونهم أحياء والقرب من عند الله والتمتع من قوله يرزقون (قوله يسرون بالبشارة الخ) البشارة بالخبر السار والاستبشار طلب العلم والمعنى هنا على السرور بما علموا من حاهم فاستعمل في لازم معناه وهو استئناف أو معطوف على فرحين لتأويله بفرحون والمراد بالخليفة التأخر في زمان شهادتهم أو في رتبة فضيلتهم وأن لا خوف يدل من الذين بدل اشغال وجوز فيه النص بترغ الخافض أي لأن لا أو بآن لا والخوف وقوع المكروه والحزن ضد المرح وخصه بقوات المحبوب لأن أكثر استعماله فيه وبه تتم مقابلة الخوف وخوف مضاف ولا وجه له قيل أن خوف بلا توين لتقدير الاضافة كما بين ذراعى وجهة الاسد (قوله والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس الخ) الهيكل بمعنى البدن وهو يطلق عليه كناية عن أي ليس الإنسان مجرد البدن بدون النفس المجردة بل هو في الحقيقة النفس المجردة وإطلاقه على البدن أشد التعلق به وهو جوهر مدرك لذاته أي من غير احتياج إلى هذا البدن لوصفه بعدم مقارنته بالنعم ونحوه وأما جواز أن يتوقف أدراكه على بدن آخر كما في حديث الطير الخضر فلا دليل عليه مع عموم لاهل العذاب وكونه مدرك لذاته باضافة مدرك الجمع المذمة بعيد (قوله في أجواف طير خضر الخ) قبل هو على ظاهره وأن أرواح الشهداء أعني نفوسهم التي بها الإدراك والتمييز تحل أبدان الطيور المستعملة في الجنة فتلك بذلك أو تتحل طيوراً خضراً أو تتعلق بها فيمن جعلها مجردة وقيل المراد أنها تتعلق بالأفلاك والكواكب فتلك بذلك أو تنكسب زيادة كمال وهذا يلائم القناديل المعلقة تحت العرش ومن أول الحديث قصده سد باب التناسخ ومن هذا الحديث أخذ المثل المشهور والنفس خضراء بمعنى أنها تعميل لكل شيء وشبهه ومن أنكر تجردها وجعلها عرضاً أو الانتفاس أول الحياة المذمومة بجملة أخرى أو بالحياة المعنوية وهي بقاء الذكاء الحسن وحكم الإيمان ونوابه والاحاد من أجدته وجدته محموداً وذلك أنهم مدحوا بأنهم يستبشرون بحصول النعمة والفضل وعدم الحزن واللعوق إن خلقهم والبيان لقوله الأخوف لأنه بنة الله وفضله أو الاستبشار الأول بدفع المضار ولذا قدم والثاني لوجود المسار وقوله عطف على فضل هو قول للتحاة أو على نعمة على الآخر (قوله على أنه استئناف الخ) والاعتراض على القول بأنه يكون تذييل لا وفي آخر الكلام ولا يشترط أن يكون في وسطه ولا حاجة إلى تكلف توجيهه أصلاً (قوله دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم) هو مأخوذ من التعليق بالمشق كما مراراً وأجابه العمل أن لا يعتد به ولا يثمر وهو من المسائل الميمنة في الأصول ووجه دلالة النظم عليه ظاهر (قوله خبره للذين الخ) يعني أجر مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبره والجملة خبر المبتدأ الأول أو الجار والمجرور خبره وأجر فاعله ومن بيانية وفيه تجريد ومبالغة كما تقول في منك عالم وانما حمل عليه لأنهم كانوا محسنون متقون والرواحاء براء مفتوحة وواو ساكنة وواو مد موزع بين مكة والمدينة وقوله قد نبأ أي دعا وقوله يومنا أي وقعتنا

تخرج عليه الصلاة والسلام مع جماعة حتى بلغوا جوار الاسود وهي على ثمانية أميال من المدينة وكان بأصحابه القرح فقاموا على أنفسهم حتى لا يضربهم الجوع والحر في قلوب المشركين فذهبوا فقتلت (الذين قال لهم الناس) يعني الركب الذين استقبلهم من عبد قيس وأنهم بن مسعود الانصبي وأطلق عليه الناس لأنه من جنسه كما يقال فلان ركب أنيسل وماله الاقرس واحد أولاته انضم اليه الناس من المدينة وأذاوا كلامه (ان) الناس قد جعوا لكم فاجتروهم) يعني بأصحابه ٨٣ وأصحابه روى أنه نادى عند انصرافه من أحد ما محمد موعدنا موسم بدر فاقبل ان شئت فقال

عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى فلما كان القابل خرج في أهل مكة حتى نزل بئر الظهران فانزل الله الرعب في قلبه وبدا له أن يرجع فزبه ركب من عبد قيس يريدون المدينة للميرة فشرط لهم حل بعير من زبيب ان يبطوا المسلمين وقيل اني نعيم بن مسعود وقد قدم معترفا أنه ذلك والتمز له شرا من الابل فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون فقال لهم أنوكم في دياركم فلم يفت منكم أحد الا شريد افترقوا أن يخرجوا وقد جعوا لكم ففتروا فقال عليه الصلاة والسلام والذي نفسي بيده لا يخرج مني ولو لم يخرج معي أحد فخرج في سبعين راكبا كلهم يقولون حسبنا الله (فزادهم ايمانا) الضمير المستكن للمقول وأما قوله وقال أولفعله ان أريد به نعيم وحده والبارز للمقول لهم والمعنى أنهم لم يفتقروا اليه ولم يضعوا بل ثبت به بقيتهم بالله سبحانه وتعالى وزاد ايمانهم وأظهروا حجة الاسلام وأخلصوا الشبهة عنده وهو دليل على أن الايمان يزيد وينقص وبعضه قول ابن عمر رضي الله عنهما قلنا يا رسول الله الايمان يزيد وينقص قال نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار وهذا ظاهر ان جعل الطاعة من جملة الايمان وكذا ان لم تجعل فان القين يزداد بالاف وكثرة التأمل وتناصرا للجمع (وقالوا حسبنا الله) محمدنا وكاننا من أحسبه اذا كفاه ويدل على أنه بمعنى الحساب انه لا يستفيد بالاضافة تعريفا في قولك هذا رجل حسبك (ونعم الوكيل) ونعم الموكول اليه هو (فانقلبوا) فرجعوا من بدر (نعمة من الله) غايمة وثبات على الايمان وزيادة فيه (ونفضل) ربح في التجارة فانهم لما أتوا بدرا وافواهم اسوقا فاتجهروا ورجعوا (لم يمسهم سوء) من جراحة وكبد

وأيام العرب وقتلتهم وجرا بالتمضاف الى الاسد اسم موضع على ثمانية أميال من المدينة وليست بدرا الصغرى لأن هذه في وقعة أحد وبدر الصغرى بعد بسنة وقوله وكان بأصحابه القرح يعني جراحات من حرب أحد ومعنى تخاموا على أنفسهم تكلفوا وحمل المشقة عليها وكان المشركون هموا بالرجوع الى المدينة فلما نهموا المساون خلفهم خافوا وذهبوا (قوله يعني) اي بالناس الركب الخ) فالتناس الثاني غير الاول وأل فيه ماله مدسكن الناس الاول ان كان الركب فظاهر لانهم جمع وان كان نعيما فاطلق عليه ذلك كما يطلق الجمع واسم الجمع المحلى بالاف واللام الجنسية على الواحد منه مجازا كما صرحوا به أو باعتبار أن المذيعين لكلامه كالفائين لهم (قوله روى الخ) رواه ابن جرير وغيره وضمير انه لابي سفيان رضي الله عنه ومتر الظهران محل معروف بقرب مكة والميرة بكسر الميم شرا الطعام أو الطعام نفسه وثبطوا يعني عاقوهم عن الخروج وغرضه ان يقال خرج أبو سفيان ولم يخرجوا وأن لا يقع القتال لخوفه وقوله أنوكم في دياركم يعني أحد الشريد الفارق (قوله الضمير المستكن) لا مفعول الخ) قيل في رجوعه الى الفاعل ضعف لان الجمع أطلق على واحد مجازا فلا يجوز افراد ضميره اذ لا يلة مفارقة شاب باعتبار أن المراد مفارقة ورد بأنه يكون كرجوع الضمير للفظ والمعنى ولا مانع منه ويحتمل أن الضمير لله أي فزادهم ايمانا بسبب ذلك (تنبيه) * قوله ان المراد بالناس نعيم هذا ما ذهب اليه المفسرون والسهيلي وقال ابن عبد البر وابن حجر في أماليه هذا لم أره مسندا وان نقله الثعلبي عن مجاهد وعكرمة وقال الواقدي وابن اسحق انهم ناس من عبد قيس ورووه بسند فيه انقطاع واتهام وانحصر تسميته نعيم في مقاتل وهو متروك ووقعت في التسمية بسند قوي فيهم منهم وساقه (قوله وهو دليل على أن الايمان يزيد وينقص الخ) والكلام فيه معروف في الاصول والحديث والمصنف رحمه الله بنى كلامه أولا على أن الاعمال داخله في الايمان فزيادته ظاهرة وثانيا على أن نفس التصديق والاعتقاد يقبل ذلك وأما من لم يجعل الاعمال منه ولم يجعل التصديق قابلا للزيادة والنقصان فيقول ما ورد فيه بأنه باعتبار المتعلق وما يؤمن به وقوله وينقص حتى يدخل صاحبه النار معناه يضعف حتى يقع صاحبه في أمور توجب دخول النار والا فلا ايمان لا يوجب النار بل الجنة ولو بعد ائرجلة (قوله محمدنا وكاننا الخ) يعني أنه بمعنى اسم الفاعل ولذا وصف به التكملة وهو مضاف لان اضافة اسم الفاعل لفظية لا تفيد تعريفا ويعلم منه أن المصدر المؤول باسم الفاعل له حكمه في الاضافة وفي عطف جملة نعيم الوكيل الانشائية على حسبنا الله الخبرية كلام في جوزه مطلقا او فيمالة محمل من الاعراب لتأويله بالفرد فالمرعنده ظاهر وتفصيله في حواشي المطول وقوله الموكول اليه اشارة الى أن فعله يعني مفعول وقوله فرجعوا من بدر المراد بدرا الصغرى وهي بعد أحد بسنة (قوله قد تفضل عليهم بالتنيت الخ) التنيت وما بعده معلوم مما مر وقوله تحسيرا بالخاء المهملة يعني ايقاعهم في حسرة وندم على ما فاتهم ويحتمل الاجماع أي نسبة الى الحسرة والضلال وحرر مبنى للفاعل ونفسه مفعوله أو مبنى للمفعول ونفسه تأكيد للضمير المستتر وما فازوا به مفعوله الثاني (قوله يريد به المنبسط نعيم الخ) يعني ذلكم اشارة الى المنبسط والمعوق بقوله ان الناس قد جعوا لكم بالذات وهو نعيم أو بالواسطة كما بي سفيان والشيطان بمعنى ابليس خبره على التشبيه البليغ أو الشيطان صفة على التشبيه أيضا ويحتمل أن يكون مجازا حيث جعله هو فان كان اشارة الى القول فلا بد من تقدير مضاف أي قول الشيطان ويكون الشيطان بمعنى ابليس لأنه علم بالغلبة وأما على تقدير المضاف وان احتمل أن يكون الشيطان مستعارا له لكن فيه تكلف معنى مع التقدير والتجوز فلا تترك المصنف رحمه الله كغيره والتجوز في الاضافة الى

عدو (واتبعوا رضوان الله) الذي هو مناط الفوز بخير ابدان يجراتهم وخرجههم (واقه ذوا فضل عظيم) قد تفضل عليهم بالتنيت ابليس وزيادة الايمان والتوفيق للمبادرة الى الجهاد والتصلب في الدين وانهما الجراة على العدو وبالحفظ على كل ما يمسهم واصابة النفع مع ضمان الابرحنى انقلبوا بنعمة من الله وفضل وفيه تحسيرا للمخلف وتخطئة رأي حيث حرم نفسه ما فازوا به (انما ذلكم الشيطان) يريد به المنبسط نعيم أو الشيطان خبر ذلكم وما بعده بيان اشغافه أو صفته وما بعده خبره ويجوز أن تكون اشارة الى قوله على تقدير مضاف أي انما ذلكم قول الشيطان يعني ابليس

(يخوف أولياءه) القاعد من الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخوفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه (فلا تخافوهم) الضمير للناس الثاني على الأول وإلى الأولياء على الثاني (وخالقون) من مخالفة أخرى فجاهدوا مع رسول (إن كنتم مؤمنين) فإن الإيمان يقتضي إظهار خوف الله تعالى على خوف الناس (ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) بقعون فيه سرعاً حرصاً عليه وهم المنافقون من المتخلفين أو قوم ارتدوا عن الإسلام والمعنى ولا يحزنك خوف أن يضرك ولو بعين وأهلك لقوله (أنهم لن يضروا الله شيئاً) أي أن يضروا أولياء الله شيئاً يسارعونهم في الكفر وانما يضرونهم بأنفسهم وشيئاً يحتمل المفعول والمصدر وقرأ نافع يحزنك بضم الياء وكسر الزاي حيث وقع ما خلا قوله في الانبياء لا يحزنهم الفزع الأكبر فإنه فتح الياء وضم الزاي فيه والباقيون كذلك في الكل (يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في الآخرة) نصيباً من الثواب في الآخرة وهو يدل على عمادي طغيانهم وموتهم على الكفر وفي ذكر الإرادة أشعار بان كفرهم بالغ الغاية حتى أراد أرحم الراحمين أن لا يكون لهم حظ من رحمة وأن يسارعهم إلى الكفر لأنه تعالى لم يرد لهم أن يكون لهم حظ في الآخرة (ولهم عذاب عظيم) مع الحرمان عن الثواب (إن الذين أشكروا الكفر بالإيمان لن يضروا الله شيئاً ولهم عذاب اليم) تكثير للتأكيد أو تعميم للكفرة بعد تخصيص من نافق من المتخلفين أو ارتد عن العرب (ولا تحسبن الذين كفروا أنما على إهم خير لأنفسهم) خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم أو أسكل من يحسب والذين مفعول وأنما على إهم بدل منه وانما اقتصر على مفعول واحد لأن التمهيد على البدل وهو ينوب عن المفعولين كقوله تعالى أم تحسب أن أكثرهم يسمعون

أبليس لأنه يوسوسه وسبه فجعل كأنه قوله (قوله أولياءه القاعد من الخروج الخ) يعني أولياءه يحتمل أن يكون نافي مفعولي يخوف وإلى الأول محذوف أي يخوفكم من أوليائه أي أبي سفيان وذويه أقوله فلا تخافوهم فإن الظاهر عود ضميرهم إلى الأولياء فيكون هم المخوف بهم ليلام التمس عن المخوف منهم ويحتمل أن يكون المذكور هو المفعول الأول على أن المراد بهم القاعدون عن الخروج معه صلى الله عليه وسلم والثاني متروك أو محذوف للعلم به أي يوقعهم في الخوف أو يخوفهم من أبي سفيان وأصحابه فلا يصح عود ضمير تخافوهم على أوليائه بل هو راجع إلى الناس في قوله إن الناس قد جمعوا الكفر كضمير أخشوهم فهو رد له وبقي الخطاب في ذلك إلى قوله إن كنتم مؤمنين للقاعد من أوليائهم مع صلى الله عليه وسلم أو للجميع قال التحرير الظاهر الأول لأن الخارجين لم يخافوهم بل خافوا الله وقالوا حسبنا الله ويجوز أن يكون للجميع والنقصد التعريض بالقاعدين وإذا كان الخطاب للقاعدين فأولياءه على أحد الوجهين من وضع الظاهر موضع الضمير نعيماً عليهم بأنهم أولياء الشيطان (قوله الضمير للناس الخ) الناس الثاني هو الذي في قوله إن الناس قد جمعوا الكفر وقوله على الأول أي على التفسير الأول أقوله أولياءه إذا المراد به القاعدون عن الخروج معه من المنافقين والمخوف ليس هم بل أبو سفيان والمشركون وهم المراد من الناس الثاني كما مر وعلى تفسير الأولياء الثاني هم عين الناس الثاني فيعود إليهم الضمير وإذا رجعه إلى مخشري لقربه وتبادره والمصنف عكسه (قوله من مخالفة أخرى الخ) فالخطاب بقوله فلا تخافوهم كما مر المؤمنون وقوله إن كنتم مؤمنين مع تحقق إيمانهم الهاب وتهميج لهم فإن كان الخطاب للجميع ففيه تغليب وأما جعل الخطاب للمنافقين على الالتفات وإن كان لا تكلف فيه بخلاف الظاهر ولذا ترك الالتفات إليه (قوله والمعنى لا يحزنك خوف أن المسارعة ضمنت معنى الوقوع فعدت بني والاعتدتها بالي) (قوله والمعنى لا يحزنك خوف أن يضرك ولو الخ) يعني المنهي عنه الحزن لخوف ضررهم بدليل ما بعده لا الوقوع في الكفر لأنه أمر قبيح يحزنه فليست الصلة على لعدم الحزن كما هو المعهود في مثله وفي المائة أن المعنى يسارعون في إظهاره بما يلوح منهم من آثار الكيد للإسلام ومن موالاة المشركين وهو راجع إلى هذا التفسير لأن كسدهم وموالاتهم هو عين الضرر فلا يرد عليه ما قيل أنه أيضاً قبيح يفتقر إلى تأويل (قوله أي أن يضروا أولياءه الخ) قد أضاف للقرينة العقلية عليه وكونهم انما يضرون أنفسهم مأخوذة من أن الله لم يجعل لهم حظاً في الآخرة لم يسارعهم للكفر وقوله شيئاً يحتمل المفعول أي بواسطة حرف الجر أي بشئ واليه أشار بقوله يضرونهم ولا حاجة إلى تأويله بما يعتدى بنفسه إلى مفعولين والمعنى على المصدرية ضرراً (قوله وهو يدل على عمادي الخ) لأنه إن لم يستمر كفرهم لم يقطع نصيبهم من الآخرة قيل وما ذكره من وجه ذكر الإرادة تبع فيه المخشري وهو مبني على مذهبه في أن إرادة الله تعالى لا تتعلق بالشر فالصواب تركه وإن وجه ذكره لأنه لا يخرج عن إرادته شئ من خيراً أو شراً وليس بشئ لأنه لم يقل أنه لم يرد كفرهم ولم يرض إليه فليس فيه مخالفة لأهل السنة لأنه لا من العلامة وهذه نكتة سرية لا داعي لتركها وقوله مع الحرمان عن الثواب مستفاد مما قبله (قوله تكثيراً للتأكيد الخ) لما كان هذا وما قبله واحداً بحسب المال والظاهر بين وجهه بأنه تأكيده أو المسارعون للكفر للمنافقون أو من ارتد وهذا عام لكل كافر فاردفه به تيمناً وتنبهاً على أنه لا يختص بهم وجوز المخشري العكس بأن يكون الأول عاملاً لكفار وهذا خاص بالمنافقين أفردوا بالذكر لأنهم أشد منهم في الضرر والكيد وقوله أو ارتد من العرب في نسخة الأعراب وقيل إن المراد بالاول المنافقون أو من ارتد وهو لاء اليهود (قوله والذين مفعول وأنما على إهم بدل الخ) إذا كان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم فالمقصود التعريض بهم إذ حسبوا ما ذكره الذين أحد المفعولين ولا يجوز الاقتصاف في هذا الباب على الصحيح وأنما الخ لتأويله بالمصدر لا يصح حمله على الذات فلا يقع ثانياً في باب علم الابتغدير في الأول أي حال الذين

أو المفعول الثاني على تقدير مضاف مثل ولا تحسن الذين ٨٤ كفروا أصحاب أن الاملاء خير لانفسهم أو ولا تحسن حال الذين كفروا أن الاملاء خير

لانفسهم وما مصدرية وكان حقها أن تفصل في الخط ولكنها وقعت متصلة في الامام فاتبع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب بالياء على أن الذين فاعل وأن مع ما في حيزه مفعول وقع سينه في جميع القرآن ابن عاصم وحزرة وعاصم والاملاء الامهال وإطالة العمر وقيل تحليتهم وشأنهم من أملى لفرسه إذا أرخى له الطول ليرعى كيف شاء (انما تلي لهم ليزدادوا انما) استئناف بما هو العلة للحكم قبلها وما كافة واللام لام الارادة وعند المعتزلة لام العاقبة وقرئ انما بالفتح هنا وبكسر الاولى ولا يحسن بالياء على معنى ولا يحسن الذين كفروا أن املاءنا لهم لزيادة الاثم للثوبة والدخول في الايمان وانما تلي لهم خبر اعتراض معناه أن املاءنا خير لهم إن اتبهوا وتداركوا فيه ما فرط منهم (ولهم عذاب مهين) على هذا يجوز أن يكون حال من الواو أي ليزدادوا انما معد لهم عذاب مهين (ما كان الله ليزدرك المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب) الخطاب إمامة المخلصين والمنافقين في عصره والمعنى لا يترككم مختلطين لا يعرف مخلصكم من منافقكم حتى يميز المنافق من المخلص بالوحي إلى نبيه بأحوالكم وبالكاليف الشاقة التي لا يصبر عليها ولا يدع عنها إلا المخلص المخلصون منكم كبذل الاموال والانفس في سبيل الله ليعتبر النبي به بواطنكم ورسد دل به على عقائدكم وقرأ حمزة والكسائي حتى يميز هنا وفي الانفال بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء وتشديد هاو الباقون بفتح الياء وكسر الميم وسكون الياء (وما كان الله ليطالعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء) وما كان الله ليؤتي أحدكم علم الغيب فيطلع على ما في القلوب من كفر وإيمان ولكنه يجتبي لرسالته من يشاء فيوحى اليه ويخبره ببعض الغيبات أو ينصب له ما يدل عليه (فآمنوا بالله ورسوله) بصفة الاخلاص أو بأن تعلموه وحده مطلعا على الغيب وتعلموه هم عبادا مجتبيين لا يعلمون الا ما علمهم الله سبحانه وتعالى ولا يقولون الا ما أوحى اليهم

وشأنهم أو في الثاني أي أصحاب أنما الخ أو هو بدل مقصود بالذات وأن المفتوحة مع اسمها وخبرها تسد مسد المفعولين لحصول المقصود من تعلق أفعال القلوب بالنسبة الاسنادية لا باعتبار الحذف اختصارا أي لا تحسن تخيرية الاملاء ثابتة لهم وإن كان رأيا لانه ليس مرادهم هنا ثم مثل الآية الاخرى لوقوعه فيها بدون بدلية وقوله أو المفعول الثاني معطوف على قوله بدل وهو إشارة إلى وجهي التقديرين السابقين وانما قيدهم بقوله لا بنفسهم لانه خير للمؤمنين انيل الشهادة وفضيلة الجهاد وغيره وما مصدرية فكان حقها الفصل لكنها كتبت في المصحف العثماني موصولة وهو المراد بالامام في اصطلاح القراء والمفسرين فاتبع واتباعه لازم ووجهه مشاكلة ما بعده والحل على الاكثر فيها والاملاء بمعنى الطول ليس خيرا لهم لزيادة آثامهم وتفسيره بالتضحية هو الذي في الكشف وتفسيره به مبني على مذهبه لان شأنهم الكفر وقد دخل بينه وبينهم لانه اراده وخلقه فيهم وشأنهم مفعول معه وطول بكسر الطاء وفتح الواو الحبل الذي يطول للداية لترى فعلى هذا هو استعارة (قوله استئناف بما هو العلة للحكم قبلها بينهم من حساب خيريته بأنه لزيادة آثامهم والقائلون بأن الخير والشر بارادته تعالى يجوزون التعليل بذلك هذا اما لانه غرض واما لانه مراد مع الفعل فيشبهه العلة عند من لم يجوز تعليل أفعاله بالاغراض واما المعتزلة وان قالوا بتعليلها لكن القبيح ليس مراد الله عندهم ومطلوبوا بغرض فلذا جعلوا ازدياد الاثم هنا باعشا نحو وقعت عن الحرب جينا لا غرض باطلب حصوله ولما لم يكن ازدياد متقدما على الاملاء هنا والباعث متقدما جعلوه استعارة بناء على ان سبقه في علم الله شبهه بتقدم الباعث في الخارج قبل ولم يذهب الى أنها لام العاقبة مع قلة تمكفه لان هذه الجملة تعليل لما قبلها فلو كان الاملاء لغرض صحيح يترتب عليه هذا الامر الفاسد القبيح لم يصح ذلك ولم يصلح هذا التعليل لانهم عن حساب املائهم خير لهم فليست أمثل فقول المصنف رحمه الله وعند المعتزلة لام العاقبة بخلاف لمذهبهم كما سمعته فلذا تكلف بعضهم له أن المراد بقوله لام العاقبة أنها ليست للارادة (قوله على معنى ولا يحسن الخ) على هذه القراءة الاملاء لارادة التوبة لان الاملاء للارادة مني وعلى القراءة الاخرى هو مثبت والاخر مني ضمنا ولا تعارض بين القراءتين لانه عند أهل السنة يجوز ارادة كل منهما ولا يلزم تخلف المراد عن الارادة لانه مشروط بشرط كما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله ان اتبهوا الخ وانما على اعتراض ولا وجه لجعلها طالية (قوله على هذا يجوز أن يكون حالا الخ) يعني أن ما في هذه القراءة مصدرية وليزدادوا خبران ولما لم يكن الاملاء الذي للتوبة والدخول في الايمان ملائمة لمقارنة العذاب المهين بل الثواب جعل الواو حالية داخله في خبر انتهى عن الحسين بن منزلة أن يقول ليزدادوا وليكون لهم عذاب وهذا المعنى لا يحصل بالعطف نعم للاعتراض وجه ولذا قال المصنف رحمه الله يجوز وأن المصدرية سابقة للجملة وما المصدرية سابقة لصلتها فلا يتوهم أنه كيف يتوالى حرفا مصدر واما تصحيح العطف ويكون لهم عذاب معطوفا على ليزدادوا فغنى عن الرد وعلى القراءة الاخرى يجوز العطف والاعتراض أيضا وقراءة الفتح في الثانية شاذة (قوله الخطاب لعامة المخلصين الخ) أي خطاب أنتم وهذا هو الذي يقتضيه الذوق والا كان الظاهر على ما هم عليه أو ليدركم فما قبل انه يحتمل أن يكون للمؤمنين وعد الله لهم بتصفية حوزتهم عن الكفار وتخصيص أمرهم أو للمنافقين تهديد لهم لم يتركوه الا لعدم مناسبتها للنظم ولاداعي تلوين الخطاب ثم ذكر القراءات وهي من مازة أو معززة مشددا وأما مازة من يدا فلا يوجد في اللغة كذا قال التحرير وأثبتته في القاموس وهو حجة عليه (قوله وما كان الله ليؤتي أحدكم الخ) فسر به هذا المناسبة بسبب النزول وان احتمل أنه لا يطلع جميعكم بل يختص به من أراد نصب ما يدل على الغيب من العلامات التي تدرج بالقراسة الصائبة والالهام الرباني لبعض أهل الكشف من الانفس القدسية وانما أول آمنوا بما ذكر لان الخطاب عام للمنافقين وهم مؤمنون ظاهرا ومجتبين كصطفين لفظا ومعنى وقوله ولا يقولون الا ما أوحى اليهم أي في أمر الشرائع وهذا لا ينافي

روى أن الكثرة قالوا أن كان محمد صاذا فليضربن من يؤمن منكروا فترك وعن السدي أنه عليه الصلاة والسلام قال عرضت على أمي وأعمامتي
من يؤمن بي ومن يكفر فقال المنافقون أنه يزعم أنه يعرف من يؤمن ومن يكفر ونحن معه ٨٥ ولأدبر فنافرت (وان تؤمنوا) حق الإيمان (وتنقوا)
التفاق (فلكم أجر عظيم) لا يقادروا قدره ولا

تحدث الذين يضلون بما آتاهم الله من فضله
هو خير لهم (القرآن آتاهم على ما سبق ومن
قرأ بالإنشاد قد مضى فالتطابق مقصود لا أي
ولا تخصيص بجل الذين يضلون هو خير لهم
وكذا من قرأ بالإنشاد من جعل الفاعل ضمير
الرسول صلى الله عليه وسلم ومن يجب وإن
جعله الموصول كان المفعول الأول محذوفا
لأنه لا يضلون عليه أي ولا يحسن الضلالة
بضاهم هو خير لهم (بل هو) أي البطل (نزلهم)
لا ضلال العذاب عليهم (سبيلهم) (سبيلهم) (سبيلهم)
ما يجنبوا يوم القيامة) بيان ذلك والمعنى
سبيلهم ومن قال ما يجنبوا يوم القيامة الطريق
وعنه عليه الصلاة والسلام ما من رجل
لا يؤذي زكاة ما له إلا جعل الله له شفاعتي
عنه يوم القيامة (وقد سبوا السبوات
والأرض) ربه ما فيه ما ياتوا به ولا
يضلون عليه به ولا يتفقونه في سبيله
أرأيت من منهم ما ياتوا به ولا يتفقونه في
سبيله لا كم رتب عليهم الحسرة والعقوبة
(وأنه عابدهم) (من المنع والاعطاء) (خير)
فيما بينهم وقراهم وأبناهم وعاصم وحرة
والكاتب بالإنشاد على الاقتضات وهو المبلغ في
الوعيد (قد سمع الله قول الذين قالوا الله
قد فرغنا غفيا) فأنه اليهود لما سمعوا من
الذي يقرض الله قرضا حسنا وروى أنه عليه
الصلاة والسلام كتب مع أبي بكر رضي الله
تعالى عنه إلى يهود بني قينقاع يدعهم إلى
السلام وأقام الصلاة وآتوا الزكاة وأن يقرضوا
الله قرضا حسنا فقال فصاح بن عازر رداً
الله فغير حتى سأل القرض فطلبه أبو بكر رضي
الله تعالى عنه على وجهه وقال لولا ما بيننا من
العهد ما ضربت عنقك فشكاه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فحذر ما قاله فترك والمعنى
أنه لم يصف عابه وأنه أعدهم العقاب عليه
(سكتهم بما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق)
أي سكتهم في صحائف الكنية واستغفطه
في علنا لانه لا تكله عظمته أذ هو كثر بالله

اجتماعه صلى الله عليه وسلم لانه أمور به فهو مستند إلى الوحي أيضاً وقوله روى الخ رواء ابن جرير
من السدي وأما المذكور بعده فقال السبوطي رحمه الله لما وقف عليه والمراد بالامة في قوله أحي
أمة الدعوة ولا يجوز أن يراد الاجابة وهو عام لمن في عصره وغيره ويحتمل أن المراد من في عصره فقط وقوله
حق الإيمان لما مر وفسر التقوى بالمعنى القوي وخبره بما ذكرناه أنسب بالمقام ولا يقادرجعني
لا يقدر ويحتمل (قوله قد مضى ما قاله الخ) ترجمه وقوله محذوف لانه لا يضلون الخ في ذكره في هذا
الكتاب والكشاف جواز حذف أحد مفعولي هذا الباب وظاهر كلامه في سورة النور أنه إذا
انصد الفاعل والمفعولان كما في قوله ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله أموالهم منهم بعضهم أنه يشترط
في حذفه ذلك وأجيب بأن المراد منه الجواز إذا قويت الدلالة وظهور القرينة وهذا كذلك على أن
الذين يضلون الفاعل لما اشتمل على البطل كان في حكم اتحاد الفاعل والمفعول وهو تكلف لم يذهب
اليه أحد من العلماء وأما جعل هو ضمير رفع استعير في مكان المنصوب وهو راجع للبطل أو اليتامى على
أنه مفعول أول فتمسك لا يليق بالنظم راجع قوله به ضمير متعالي لا يبقا حتى قال في الدر المنثور
أنه غلط وهو ضمير فصل بين مفعولي حسب وهو مراد أبي البقاء قوله أنه تأكيده فلا وجه لردّه بأن
الضمير لا يؤكّد المظهر (قوله والمعنى سبيلهم الخ) بالبناء للفاعل والمفعول قبل أنه إشارة إلى أن ما في
الآية والحديث تمثيل ولا طوق حقيقة وفي قوله زكاة ما له إشارة إلى أن الوعيد على ترك الانصاف
الواجب والحديث المذكور أخرجه البخاري والترمذي والنسائي والشجاع هذا الحية العظيمة
وفي شروح الكشاف أن من أمثاله لم تقلد هاتوا الحماة والضمير للمصلحة والصفة وشبه مبطون
الحماة في لزوم قبل ولا يستعمل إلا في الشر فان أرادوا في هذا المثل فصححوا ولا فلا تقول المتنبّي
أقامت في القابله آباد • هي الاطواق والناس الحمام

وبه صرح في الاساس (قوله وله ما فيهم ما ياتوا به الخ) يعني أن الميراث مصدر كل لمعاد والمراد به
ما ياتوا به وهو حقيقة أو أن المراد أنه يرثه يعني أنه ينقل إليه ويخرج عن أيديهم ثم ظاهر أو الالهة
حقيقة وعلى هذا فهو مجاز قال الزجاج رحمه الله أي أن الله تعالى يفتي أهلهم ما فيه ثيابا بما فيه
لا سديهم - مما لا يفرطون بما ياتوا به لأنهم يجمعون ما يرجع إلى الإنسان بما لا ملك له وقوله فيجازيكم
قبل الاظهر فيها زبهم لانه في صدق قراءة الغيبة دليل ما بعده ومريان يكون العلم عبارة عن الجزاء
في القرآن وكونه أبلغ لأن تهديداً عظيماً بالاراجعة أشد (قوله قاله اليهود لما سمعوا الخ) وفي نسخة
قاله اليهود والحديث المذكور يخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن اسحق وابن جرير ومثله
سواء كان عن اعتقاد أو استهزاء باقرآن وهو الظاهر لا يصدر إلا عن غير عظيم وفسر معاً الله بعدد
خفائه عليه وأعداد العقاب عليه وتبع فيه الزمخشري وهو مناسب لمذهبه في انكار الصفات وإن كان
ليس مراده ذلك كما يراه شراحه بل مراده أنه تعالى يجمع لجميع السموات تخفيض هذا كناية عن
أنه أعده عقاباً يناسبه ليس معاقبته ورأى كما في سمع الله أن حده بل معاقبته وروى أنه عليه
الصلاة والسلام ما قاله من غير تبليغ فهو أشد لعقوب عليهم وأيضاً أنهم أنكروا ولا مجال لانكاره لانه سمعه ولهذا
أكده لأن انكارهم لقول بمنزلة انكار السمع (قوله سكتهم في صحائف الكنية الخ) يعني أن الكنية
- حقيقة والاسناد مجازي أو استعارة والاسناد على حقيقة وقوله لانهم لم يأخذوا من الكنية لأن من
لم يهمل شيئاً يكتبه وكذا من الدين المفيدة لتأكيده وقوله ليس أول جرعة ارتكبوها مأخوذ من عطف
ما سبق من جرأتهم اسلافهم (قوله وننقم منهم الخ) الباء في بأن تقول بكاء كتبت بالقلم أي ننقم
منهم بواسطة هذا القول الذي لا ينال إلا وقد وجد العذاب قال الزجاج رحمه الله ذق كلمة فقال لمن
أيس من العفو أي ذق ما أنت فيه فاست بخالص منه وقوله العذاب المحرق إشارة إلى أنه من الاضافة
البيانية أي العذاب الذي هو المحرق لأن المذهب الله لا الحريق أو الاضافة للجب المتفرقة من الفصل

تعالى أو اسماً بالقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم (٢٢ شهاب ث) ولقد نطقه مع قتل الانبياء وفيه تبينه على أمليس أول جرعة ارتكبوها وان
من اجترأ على قتل الانبياء لم يستبقه منه أمثال هذا القول وقراهم في كتب بالإنشاد وقتلهم بالرفع ويقول بالإنشاد (وتقول ذرة وأذنيه
الحريق) أي وننتقم منهم بأن تقول لهم ذقوا العذاب المحرق

ههنا لان العذاب مرتب على قولهم الناشئ
عن الجذل والتمهات على الحال وغالب حاجة
الانسان اليه لتصيل المطاعم ومعظم مجله
به الضوف من فقدانه ولذلك كثر ذكر الاكل
مع الحال (ذلك) اشارة الى العذاب بما قدمت
أيديكم من قتل الانبياء وقولهم هذا واثروا
معاصيهم عبر بالايدي عن الانفس لان أكثر
اعمالها يرت (وان الله ليس بظلام للعبيد)
عطف على ما قدمت وسيبته للعذاب من
حيث ان في الظلم يستلزم العدل المتقضى
اثابة الحسن ومعاقبة السي (الذين قالوا)
هم كعب بن الاشرف ومالك وحيي وقصاص
ووهب بن جهم (ان الله عهد اليها) امرنا
في التوراة واصنافا (ان تؤمن لرسول حتى
يأتينا بقربان تأكله النار) بأن لا تؤمن لرسول
حتى يأتينا بهذه المهجزة الخاصة التي كانت
لأنبياء بني امير اسيل وهو أن يقرب بقربان
فيقوم النبي فبعد عوقبتزل نار سماوية فتأكله
أي تحبسه الى طبعها بالا حراق وهذا من
مفترقاتهم وأما طبعهم لان كل النار
القربان لم يوجب الايمان الا لكونه مهجزة
فهو وسائر المهجرات شرع في ذلك (قل قد
جاءكم رسول من قبلي بالبينات وبالذي قلتم
فلم قلتموه ان كنتم صادقين) تكذيب
والهم بأن رسلا جاؤهم قبله كزكريا ويحيى
في هجرات أخر موجبة للتصديق وبما اقترحوه
فتملوههم فلو كان الواجب التصديق هو
الاثبات به وكان توقفهم وامتناعهم عن
الايمان لاجل خالفهم لم يؤمنوا بمن جاء به في
مهجرات أخر واجتروا على قتله (فان كذبوا
فقد كذب رسول من قبله جاؤا بالبينات
والزبر والكتاب المنير) تسليمة للرسول صلى الله
عليه وسلم من تكذيب قومه واليهود والزبر
زبور وهو الكتاب المقصور على الحكم من زبر
النبي اذا حسبته والكتاب في حرف القرآن
ما يشتمل من الشرائع والاحكام ولذلك جاء
الكتاب والحكمة معطاطين في عاقبة القرآن
وقيل الزبر المراد بالمرأى والزبر من زبرته اذا
زبرته

(قوله وفيه مباني الغائب في الوعيد) أي في قول ذوقوا عذاب الحريق يذكر العذاب والحريق
والذوق المنبئ عن الألم كما مر والقول لانه في المنبئ عن كمال الغيظ والغضب وقيل في قوله لقد سمع
الله الى هذا الآن السماع كناية عن العقاب العظيم وجعل ما قالوه عذبا لقتل الانبياء عليهم الصلاة
والسلام وحفظه بالكتابة واستاداه ذاته وتأكده بالسين (قوله والذوق ادرال الطعوم الخ) قال
الراغب الذوق وجود الطعم بالغم وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر فانه يقال له كل يقال فلان ذاق
كذا وأنا أكلته أي خبرته أكثر مما خبره اه تم اتبع فيه لادرال سائر المحسوسات والحالات
واستعمل في العذاب الشديد لان الذوق يكون لاجل الاكل قوله المبالغة فيه أن معناه ان ما أنتم
فيه من العذاب والهوان يعقبه ما هو أشد وأدهى ثم ذكر المصنف رحمه الله مناسبة ذكره هنا بأنه نشأ
من حب المال الذي أعظم صار فيه وأدومها المأكل مع تناسب التوسع في الذوق والايدي (قوله
اشارة الى العذاب الخ) أي ذلك العقاب والعذاب المحقق حق كانه محسوس بسبب افعالكم التي
قد مقوها وبسبب عدله المتقضى له والاثبات بصيغة المبالغة بأني تحقيقه في موضع آخر وتقدم الايدي
عملها لان من يعمل شيئا يقدمه فجعله في الكفاف عبارة عن جميع الاعمال التي أكثر ما وكثر فيها
يراول باليد على طريق التغليب فيما قدمت بلا تجوز في اليد والمصنف رحمه الله جعل التجوز فيها من
قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذي مدارج العمل عليه وبعض الناس لم يعرفه ففسره بما رأوا من تركه
خير من ذكره قيل وقوله ظلام لا يعيد توجيه آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله يدركه بجملة
البلاغة وهو الاشارة الى أنهم استحقوا العذاب بحيث لو لم يعذبهم كان كمالا من الحقهم وأورد عليه أنه
مخالف للذهب الحق من أنه المال الحق في نصرت المالك في ملكه كيف يشاء له أن يعاقب
المطيع وينيب العاصي ولا ظلم في فعله كيفما كانت اذ هو الفعل الجريد وقد فسره والعدل بأنه
لا يقع له فعل في لوه صفة سلبية والجواب أن ما ذكره من أن اثنائه العاصي وعقاب المطيع لا تتنافى
ما ذكره يعني عقلا وأما كونها تتنافى الحكمة والعدل سمعا لا خلاف فيه قال في المسألة وقد نص تعالى
على قصه حيث قال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء
محباهم ومحباتهم ما يجزمون فجعله تعالى ميتا وكلامهم في التجوز وعدمه أما الوقوع فمطوع بعدد
اتفاقا غير أنه عند الاشاعة للوهد بخلافه وعند غيره لهم ذلك وقع خلافه عقلا فتأمل (قوله بأن
لا تؤمن لرسول الخ) الباء في قوله أن يقرب بقربان أي يذبح ذبيحة أما زيادة أو نقصانه من باني والا فهو
متعدي بنفسه وقوله أي تحبسه بيان لان كل النار يجاز عن حاله الى طبعها اما استعارة على التشبيه
أو مجاز مرسل لان المأكل يتحول بخلات تناسب أخلط الاسل وكذا المحرق بالنار يشق
دخانا ونارا فتاجبه أو بعضه وقوله شرع بشين مهجزة وراه عين مهجزة بوزن حسن معناه سواء قال
في شرح الفصح قال ابن درسي نوبه كانه جمع شارع كخادم وخادم أي كلكم يشرع فيه مشروع واحد
ويستوى فيه المذكر والمفرد وغيره وأجاز كراع والفرار تسكين وانه وأنكروا يعقوب في الاصلاح وقال
انما شرع بمعنى حسب (قوله تكذيب والزام الخ) التكذيب من قوله بالبينات أي المهجرات فان الرسل
السابقة عليهم الصلاة والسلام لم تقتصر مهجراتهم على ما ذكرتم كما ادعيتهم ومنه يعلم الا لزام أيضا والالزام
بأنه لو كان التصديق تلك المهجزة دون غيرها لما جاء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ببيانات أخر ونقل عن
السدي رحمه الله أن هذا الشرط جاء في التوراة هكذا من جاء يزعم أنه رسول الله فلا تصدقوه حتى يأتيكم
بقرآن تأكله النار الا المسبح ومحمد اعلم ما الصلاة والسلام وكانت هذه العادة جارية الى مبعث المسيح
صلى الله عليه وسلم وقوله في هجرات أخر أي معها والطريقة اشارة لكثرة (قوله تسليمة للرسول صلى
الله عليه وسلم الخ) اشارة الى أن قوله فقد كذب الخ جواب للشرط موقول بلازمة أي فلا تخزن
وتدل وقيل انه لا حاجة الى تأويله اذ المعنى ان يكذبوا فقد كذبك تكذيب للرسول قبلت لانهم أخبروا

وقرأ ابن عامر وبازر باعادة الجارية لدلالة على أنها مغيرة للبيانات بالذات (كل نفس ذائقة الموت) وعدو وعيد له صدق والمكذب وقرئ ذائقة الموت بالنصب مع التنوين وعدوه كقوله • ولذا ذكره الاقلية (واذ فوفون أجوركم) نعمطون جزاء (٨٧) أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافييا (يوم القيامة) يوم قية • كم من القبور ولقد حفظ التوفيقية بشعر بأنه قد يكون قبلها بعض الاجور ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من - فخر النار (فن زحرج من النار) بعد عنها والحرحة في الاصل تكسر الزح وهو الجذب بهلبة (وأدخل الجنة فقد فاز) بالعبارة ونيل المراد والقوز الظفر بالبقية وعن النبي صلى الله عليه وسلم من أحب أن يزحرج من النار ويدخل الجنة فلتدركه منيته وهو يومئذ بالله واليوم الآخر ويأتى الى الناس ما يهب أن يؤتى اليه (وما الحياة الدنيا) أى لذاتها وزخارفها (الامتعاق الفروع) شبهها بالمتاع الذى يدلس به على المستام ويفرح حتى يشتر به وهذا من أثرها على الآخرة فأتا من طلب بها لا آخرة فهي له متاع بلاغ والفروع مصدر أجمع غار (تلبون) أى والله لتخبرن (في أموالكم) تكلف الاتفاق وما يصيبها من الآفات (وأنتكم) بالجهاد والقتل والاسير والجراح وما يردها من الخاف والامراض والمتاع (ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا) من جهاد الرسول صلى الله عليه وسلم والطعن في الدين واغراء الكفرة على المسلمين أخبرهم بذلك قبل وقوعها بوطونوا أنفسهم على الصبر والاحتمال وبسبب ذلك والقائم حتى لا يرهقهم نزولها (وان تصبروا) على ذلك (وتتقوا) مخافة الله أمر الله سبحانه وتعالى (فان ذلك) يعنى الصبر والتقوى (من عزم الامور) من عزومات الامور التى يجب العزم عليها أو عزم الله عليه أى أمر به وبالغ فيه والعزم فى الاصل ثبات الرأى على الشئ فهو امضائه (واذا أخذ الله) أى اذكروا وقت أخذه (ميثاق الذين أوتوا الكتاب) يريد به العلماء (لتبيننه للناس ولا تكتمونه) - كتابة مخاطبتهم وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم فى رواية ابن عباس بالياء لانهم ضب واللام جواب القسم الذى ناب عنه قوله أخذ الله ميثاق الذين والضمير للكتاب

يملك قلبه فوضع صدقه ووفى بيمين كذبه وقوله مغيرة للبيانات بالذات بان يراد بالبيانات المعجزات غير الكتب لأن إعادة العامل تقتضى المغيرة ولولاها الجاز أن يكون من عطف الخاص على العام (قوله وعدو وعيد للمصدق الخ) لف ونشر ووجهه أن بعد الموت يبرز كل باعول واليت شاهد للنصب مع عدم التنوين لانه المحتاج للانبات والشعر لاي الاسود الدوى وهو

رأيت امرأ كنت لم أبله • أتاني فقال اتخذني خيلا
فخالته ثم أكرمته • ولم أستفد من لدنه قبلا
فوافيته حين جزئته • كذوب اللسان شوما قبلا
فذكرته ثم طابته • عتيا بارفقا وقولا قبلا
فألفيته غير مستعجب • ولذا ذكره الاقلية

بمات من صادقه فطلب حله هبة أو شرا فلم يعطها له وتعلل بمال وذا كرا بالجزء عطف على مستعجب ويجوز نصبه عطفا على غير وتلك تنوينه وكان الاصل فيه أن يشون ويكسر لاتقاء الساكنين لكنه حذف لاتقاء الساكنين في بعضه من غير تحريك والله منه ووبدله لاعتقاده أى ذكرته ما كان بيننا من العهد ودعائه أوفى عتيا فاجدته طالب رضى يقال استعجبته فاعتبى أى استرضيته فارضاني (قوله نعمطون جزاء أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافييا) حالان من المفعول والتمام بشعر بان من الجزاء ما يكون قبله فيدل على عذاب القبر وصرح الزمخشري مع مخالفة المعتزلة فيه فلم يرد أنهم في هذه المسئلة كتابه عليه الشراح وفسر القيامة بالقيام من القبور فهو مصدر فيه الوحدة لقيامهم دفعة واحدة وقيل فى تكثفه أيضا انه قد يقع الجزاء ببعضها فى الدنيا وقوله القبر روضة الخ أخرجه الترمذى عن أبي سعيد الخدرى وقال انه غريب لا يعرف الا عنه ورده الهراقى رحمه الله بأن الطبرانى أخرجه فى الاوسط عن أبي هريرة رضى الله عنه أيضا (قوله والحرحة الخ) لما كان الزح الجذب استعمل فى لازمه وهو البعد وكثر لان شكره يحصل البعد ويصدق وقوله بالعبارة إشارة الى متعنه ويحتمل أنه حذف للعموم أى بكل ما يريد وذ كر دخول الجنة بعده لانه لا يلزم من البعد عن النار دخول الجنة وهو ظاهر والحديث المذكور أخرجه مسلم وضمير يأتى راجع الى وفى الأساس أى اليه احاد انا اذا فله أى يحسن الى الناس بما يجب أن يحسن به اليه (قوله شبهها بالمتاع الى آخره) المتاع ما يتعمق وينتفع به بما يباع ويشترى والمستام بمعنى المشتري والتدليس قريب من التدليس مأخوذ من الغرور لانه ما يفر به وبلاغ به فى تبليغ وايصال الى الآخرة (قوله أى راقه لتخبرن الخ) يعنى الامام جواب القسم والابتلاء الاختبار والامتحان وهو تمثيل كآثر وقوله لا يرهقهم أى لا يبورهم (قوله من عزومات الامور) قال الهريريان العزم مصدر يعنى المعزوم أى المعزوم عليه يقال عزمت على الامر وعزمت ولم يسمع عزمت الامر والقائل هو العبد يعنى أنه يجب عليه أن يعزم على ذلك وأما تعالى ومعنى عزم أى أراد وقصد وقطع وفرض أن يكون ذلك ويحصل وذكر الامام المرزوق أن حقيقة العزم توطين النفس وحقد التلبس الى ما يرى فعله ولذلك لم يجز اخلاقه - الى الله تعالى وفيه أن قوله لم يسمع عزمت الامر فيكون معزوم من الحذف والايصال لوجهه لان الراغب قال فى مقرراته يقال عزمت الامر وعزمت عليه واعزمت قال تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح وما نقله عن المرزوقى من أن العزم لا يطلق على الله لاجتماعه ما لا يليق بجناحه غير صحيح أيضا لانه ورد اطلاقه عليه تعالى فى الارادة والايجاب وقرئ به فاذا عزمت كما مر ونقله اثمة الله كالآزهرى وغيره وورد اطلاقه فى الحديث كما مر واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله أى أمر الخ وقوله فخره فخره أى تنفيذه وفى نسخة لامضائه (قوله أى اذكروا وقت أخذه الخ) يعنى اذكروا قول أو ظرف بتقدير الحادث كما مر وقوله كتابة الخ الميثاق والعهد والقسم يعامل معاملة اليين ويجاب بما يجاب به فقوله لتبيننه جواب ميثاق لتبيننه معنى القسم وقرئ بالياء والناس لما قرئ

ميثاق الذين والضمير للكتاب

(فتبذوه) أي الميثاق (وراء ظهورهم) فلم يراعوه ولم يلتفتوا إليه والتبذ وراء الظهر مثل في ترك الاعتداد وعدم الالتفات وتقبضه جعله نصب عليه والقاه بين يديه (واشتروا به) وأخذوا بده (غنا قليلا) من حطام الدنيا وأغراضها (فتسمايشترون) يهتارون لانفسهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كتب علما من أهل الجلم بلجام من النار وعن علي رضي الله تعالى عنه ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا (لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويصيحون أن يحمدهم ويعلموا فلا تحسبنهم بخازنة من العذاب) الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ومن ضم إليه جعل الخطاب له ولله ومبين والمفعول الأول الذين يفرحون والثاني بخازنة وقوله فلا تحسبنهم تأكيد والمعنى لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا من التدايس وكنتم الحق ويصيحون أن يحمدهم يعلموا من الوفاء بالميثاق وإظهار الحق والاشارة بالصدق بخازنة من العذاب أي خازنين بالعبادة منه وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وبالياء وفتح الباء في الأول وضهاني الثاني على أن الذين فاعل ومفعول لا يحسبن محذوفان يدل عليهم ما مفعول لا مؤكد وكأنه قيل ولا يحسبن الذين يفرحون بما آتوا فلا يحسبن أنفسهم بخازنة أو المفعول الأول محذوف وقوله فلا تحسبنهم تأكيد كيد للفعل وفاعله ومفعوله الأول (ولهم عذاب أليم) يكفرهم وتدايسهم روي أنه مله الصلاة والسلام سأل اليهود عن شيء مما في التوراة فأخبروه بخلاف ما كان فيها وأرواه أنهم قد صدقوه وفرحوا بما فعلوا فترات وقيل نزات في قوم تغلفوا عن القزو ثم اعتذروا بأنهم رأوا المصلحة في التصاف واعتصموا به وقيل نزات في المنافة بين قاطنهم يفرحون بما فتنهم ويستعبدون إلى المسلمين بالايمن الذي لم يبق له على الحقيقة (وقه ملك السموات والأرض) فهو ذلك أمرهم (واقه على كل شيء قدير) فيقدر على عقابهم وقيل هو رذلة ولهم أن الله فقير (أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب)

علماء العربية من المذا إذا أخبرت عن عين حلف بها فلك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بلفظ الغائب كالتحذير عن شيء كان تقول استخلفته ليقومن الثاني أن يأتي بلفظ الحاضر برب اللفظ الذي قيل له فيقول استخلفته لتقومن ثالثا أن تأتي بلفظ المتكلم فتقول استخلفته لأقومن ومنه قوله تعالى فالواثقوا بالله لنبيته وأهله بالثبوت والثبات والياء ولو كان قائما هو أمرا لم يجز فيه الياء لانه ليس بفاتح وقوله ولا تكلمونه يحتمل العطف والحال (قوله والتبذ وراء الظهر) أي الطرح تمثيل واستعارة لعدم الالتفات وعكسه جعله نصب العين ومقابلها وقوله وأخذوا بده أوله به ثلاثا يكون الثمن مشتري وقد تقدم حقيقة وقوله وأغراضها بالمجهول جمع غرض بمعنى متاع لا مقابل الجواهر وقوله من كتب علما الحديث من أهل وعن أهل وقعا في النسخ قال المصنف في أنه لم يرد به هذا اللفظ وإنما المروي في المتن من سئل عن علم فكفه ألبه الله بلجام من نار وما روي عن علي رضي الله عنه رخصه صاحب الفردوس وغيره ومعنى ألبه جعله في لغة اللجام وجعل فعله العذاب جزاء له بهنس عمله ومن نارتشيع (قوله والمفعول الأول الذين يفرحون الخ) الفاء للاشعار بأن أفعالهم السابقة بسبب لعدم الحسبان والذين على هذا المقراء مفعول أول ولا تحسبنهم تأكيد كيد أو بدل وبخازنة المفعول الثاني أي خازنين بالعبادة من العذاب وبخازنة أتمامه روي بمعنى القزو والثبات ليست للوحدة لبناء المصدر عليه فن العذاب متعلق به وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله أو اسم مكان أي محل فوز ونجاة ويجوز أن يستعار من المخازنة للفرق بين العذاب صفة لأن اسم المكان لا يعمل ولا بد من تقديره خاصا أي منسية من العذاب وقوله من الوفاء بيان لما وخص ما فعلوا بما ذكره للقرينة السابقة ويجوز ترجمه وفسر آتوا بفعلوا لانه يكون بهذا المعنى كقوله كن وعدة ما يلويد عليه قراءة أبي رضي الله عنه يفرحون بما فعلوا (قوله ومفعول لا يحسبن محذوفان الخ) قبل هذا إذا جعل التأكيدهم مجموع لا تحسبنهم أعنى الفعل والفاعل والمفعول وأما إذا جعل التأكيدهم والفعل والفاعل على ما هو الأنسب إذ ليس المذكور سابقا إلا للفعل والفاعل فالضمير المنسوب المتصل بالتأكيدهم هو المفعول الأول ولا حذف ألا ترى أنه لم يعمل القراءتين السابقتين على حذف المفعول الثاني من أحد القراءتين أعنى التأكيدهم والمؤكد انتهى ورد بأن فيه اتصال ضمير المفعول بغير عامله أو فاعله المتصل بهما كضربته ولم يقل به أحد من الصاعدة وإن كان فيه تخاف من الحذف في هذا الباب أقول ليت شعري من الصاعدة الذين ذكرهم والمثلة في شروح الكتاب فضله في الكتاب إشارة إليهم في قوله وجيران لنا كانوا أكرام وفعلها ابن خروف والشلوين ولولا خوف الإطالة كما أوردنا لك كلامهم في اتصال الضمير بغير عامله وما ذكره يمينه في غيره من الكتب وقد أفردت هذه المسئلة برسالة مستقلة (قلت) ليس هو بفاعل عنه السكت وقع في كلام الزمخشري والصاعدة أن الفاعل المزيلا كما كيد وكذا الما كيد يتصل به الضمير وإن لم يكن عاملا فيه كما صرح به في تفسيره وإن كانت لكثرة في قراءة الرفع ووقع مشددا في التسهيل فقال شارحه الدماميني القاعدة المقررة أن الضمير لا يتصل بغير عامله والاعتلال بإصلاح اللفظ فأنشأه أفساد هذه القاعدة ثم وقوع الضمير المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لفرض فهو انما قام أنت فلو فعل به هنا كذا كان مستقيما وفيه نظير لم يمتا قدم وقوله أو المفعول الأول محذوف أي والثاني مذكور وهو بخازنة كما تر (قوله روي أنه الخ) هذا أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما ووجه فرجهم تكذيبهم لشيء صلى الله عليه وسلم أنه لو كان في العالم كذبهم فلما نزل الوحي تبين خلاف ما ظنوه وانقلب فرحهم غما وكذا قوله وقيل نزات الخ رواه الشيخان أيضا وقوله واستعبدوا أي طلبوا أن يستعبدوا (قوله فهو ذلك أمرهم الخ) لأن ملك السموات والأرض عبارة عن ملكهما وما فيه ما وضعه رذلة ولهم أن الله تعالى فقير لبعده ولو قيل وفيه رذلة أن الأمر وقوله أن في خلق السموات والأرض تأكيده لما قبله ولله عطف عليه وانما خص هذه الثلاثة هنا بعد ما زاد في البقرة

للدلائل واضحة على وجود الصانع ووحدته وكمال علمه وقدرته لذوى العقول المجلوة الخالصة عن شوائب الحس والوهم كما سبق في سورة البقرة ولعل للاقتصار على هذه الثلاثة في هذه الآية لأن مناط الاستدلال هو التغير وهذه متعززة بجملة (٨٩) أنواعه فانه أمان أن يكون في ذات الشيء كتغير الليل

والنهار أو جزئه كتغير العناصر بتبدل صورها أو الخارج عنه كتغير الافلاك بتبدل أوضاعها وعن النبي صلى الله عليه وسلم ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها (الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم) أى يذكرونه دائما على الحالات كلها قائمين وقاعدين ومضطجعين وعنه عليه الصلاة والسلام من أحب أن يرتفع في رياض الجنة فليكثر ذكر الله وقيل معناه يصلون على الهيات الثلاث حسب طاقتهم لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاما فان لم تستطع فعاعدا فان لم تستطع فعلى جنب فومئ ايماء فهو حجة للشافعي رضى الله تعالى عنه في أن المريض يصلى مضطجعا على جنبه الا عين مستقبلا لجماديم بدنه (ويتفكرون في خلق السموات والارض) استدلالا واعتبارا وهو أفضل العبادات كما قال عليه الصلاة والسلام لا عبادة كالتفكير لانه المخصوص بالقلب والمقصود من الخلق وعنه عليه الصلاة والسلام بينا رجل مستلق على فراشه اذ رفع رأسه فنظر الى السماء والنجوم فقال أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فغفر له وهذا دليل واضح على شرف علم الاصول وفضل أهله (ربنا ما خلقت هذا باطلا) على ارادة القول أى يتفكرون فائين ذلك وهذا الاشارة الى المتفكر فيه أو الخلق على أنه أريد به المخلوق من السموات والارض أو الاله ما لانهم في معنى المخلوق والمعنى ما خلقته عبثا ضائعا من غير حكمة بل خلقته لحكم عظيمة من جلالتها أن يكون مبدأ الوجود الانسان وسببا لمعاشه ودليلا يده على معرفته ويحشيه على طاعتك لينال الحياة الابدية والعبادة السرمدية في جوارك (سبحانك) تنزيه الله عن العيب وخلق الباطل وهو اعتراض (فقد عذاب النار) للاخلال بالنظر فيه والقيام بما يقتضيه وفائدة الفاء هي الدلالة على أن علمهم بالاجل خلقت السموات والارض جلهم على الاستعاذة

لأن الآيات على كثرتها منحصرة في السماوية والارضية والمركبة منهما فأشار الى الاقوين بخلق السموات والارض والى الثلاثة باختلاف الليل والنهار لانهم مامن دوران الشمس على الارض ولما فرغ من آيات الربوبية بين العبودية ولما كان العبد مركبا من النفس والبدن أشار الى عبودية البدن بقوله الذين يذكرون الله قياما وقعودا الخ والى عبودية القلب والروح بقوله ويتفكرون في خلق السموات والارض وخصص التفكير بالخلق لانه من التفكير في الخلق الوصول الى كنهه ذاته وصفاته ثم ذكر الدعاء بعده تعليم الان الدعاء انما يجدى بعد تقديم وسيلة وهي اقامة وظائف العبودية من الذكر والتفكير فانظر الى هذا الترتيب ما أعجبه وهذا وجه آخر غير الذى ذكره المصنف رحمه الله ولعله أقرب منه فان ذكره مبني على مذهب الحكماء في اثبات المورية والهيولى والاضاع الفلكية الميمنة في الهيئة (قوله للدلائل واضحة الخ) ووجه الدلالة على وجود الصانع تغيرها المستلزم لحدوثها واستنادها الى مؤثر قديم واذا دل على ذلك لزم منه الوحدة ووجه الدلالة على ما بعده اتقان هذه المصنوعات المقترضى له ولكمال القدرة ايضا ويكفي هذا القدر لمن كان على بصيرة من ربه وقوله العقول المجلوة أخذ من التعبير باللب لأن معناه الخالص عن الشوائب وشوائب الحس والوهم اغلاطه وقوله بتبدل صورها علمت ما فيه وقوله ويل لمن قرأها الخ أخرجه ابن حبان عن عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله يذكرونه دائما على الحالات الخ) أخذ الدوام من ذكر هذه الاحوال لانه يفهم منها الدوام عرفا كما لا يخفى وقيل أخذ من المضارع الدال على الاستمرار وأشار بقوله على الحالات الى أن الدوام ليس حقيقيا ولذا قال الزمخشري في أغلب أحوالهم وقوله قائمين يحتمل انه اشارة الى أن قياما لجمع قائم وقعودا لجمع قاعد فانهما وردا جعيا كاصرحوا به ويحتمل أنهما مصدران مؤنزلان بما ذكر وقوله مضطجعين نفسير لمعنى الجمار والجرور أو لانهما لغتان لخاص وقوله من أحب الخ حديث مخترج صحيح (قوله وقيل معناه يصلون على الهيات الثلاث الخ) وقوله فهو حجة ان رجوع الضمير الى الحديث فظاهر وان رجوع الى القول به في الآية فكونه لا يهض حجة غنى عن البيان وبسط المسئلة في الفروع وعند أبي حنيفة رحمه الله يستلحق على ظهوه ولك أن تقول انه لما حصر أمر الذاكر في الثلاثة دل على أن غير هاليس من هئته والصلاة مشتملة على الذكر فلا ينبغي أن تكون على غيره فتأمل ومقادير جمع مقدم على خلاف القياس كما صرح به أهل اللغة والحديث المذكور أخرجه البخارى وأصحاب السنن الاربعة وليس فيه ذكر الائمة (قوله استدلالا واعتبارا الخ) أى يكون تفكيرهم فيها الاستدلال على الصانع وانما كان التفكير داخل العبادات لأن أجلة معرفة الله ولانه لا بد له ريام وتصنع وقوله لا عبادة التفكير الخ أخرجه ابن حبان والبيهقي وضعفاء وقوله لانه المخصوص بالقلب يعنى أنه يقتضى الخلوص وهذا بيان لفظة في نفسه وفضله باعتبار المتعلق مامر وقوله بينا رجل الخ أخرجه ابن حبان ووجه دلالة على شرف أصول الدين أن غاية معرفته تعالى وموضوعه نحو ذلك وشرف العلم بشرفه وجملة ربنا مقول قول مقدره وحال كما ذكره أو بتقدير يقولون على أن الذين مبتدأ وهذا خبره (قوله وهذا الاشارة الخ) اشارة الى تفسير اسم الاشارة وبيان لوجه افراده وتذكيره فاذا كان اشارة الى المتفكر فيه شمل اختلاف الليل والنهار واذا كان الى المخلوق من السموات والارض استتبع ذلك ايضا لانه بطول الشمس وغروبها والعدول عن الضمير الى اسم الاشارة للدلالة على أنها مخلوقات عجيبة يجب أن يعنى بكل تمييزها استعظامها كما ذكره في الكشف وفسر الباطل بالعبث وهو ما لا فائدة فيه مطلقا أو ما لا فائدة فيه يعتد بها أو ما لا يقصده فائدة كما بين في أول شرح ابن الحاجب العزدي (قوله سبحانه) مصدر منصوب بفعل محذوف والجملة المعترضة يؤتى بها التقوية الكلام وتأكيده كما صرح به النحاة والمفسرون فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه مؤكّد لنفى البعث عن خلقه (قوله وفائدة الفاء الخ) لما دل قوله ربنا ما خلقت

هـذا باطلا على وجوب الطاعة واجتناب المعصية رتب عليه الدعاء بالاستعاذة من النار بالقائه كانه قيل
فحين نطيعك ففنا عذاب النار التي هي جزاء من عصاك والمقصود منه فوفنا للعمل بما فهمنا من الدلالة
وقيل انه مترتب على قوله سبحانه أي نزهناك فقنا وقيل انه جواب شرط مقدر (قوله فقد أخزيت
غاية الاخرى الخ) في الكشف فقد أبان في آخره وهو نظير قوله فقد فاز ونحوه في كلامهم
من أدرك مرعى الصمان فقد أدرك ومن سبق فلا نافذ سبق يعني انه اذا جعل الجزاء أمرا ظاهرا للزوم
للشرط سواء كان الزوم بالعموم والخصوص كما في المثل أو بالاستلزام مع التغير كما في الآيتين يكون
الكلام خالبا عن النسبة ان حمل على ظاهره فيحمل على أعظم أفرادها وأخصها الترتيب الفائدة كفاز
فوزا عظيما وأخرى غاية الاخرى ونحوه فلا يرد أن الآية ليست كالمثل المذكور لان فيه جعل
العام جوابا في الآية هـ ما متغيران لان الشرط عذاب جسماني والجواب عذاب روحي هـ كما
صرح به فأول كلامه لا يلائم آخره وبهذا عرفت وجه قوله غاية الاخرى وجعل المثل نظيره والصمان
اسم جبل والخزى الاقتضاح وهو يليه جملة غاية ذلك وفيه إشارة الى أنه لا يقتضي تخليد كل من
دخلها كما لوهم وهذا من كلام رجل يسمى حنيف الحناني ضربت العرب به المثل فقالوا آبل من حنيف
الحناني وهو رجل من تيم الملث كان أعرف الناس بأحوال الآبل في الجاهلية قال القائل وهو القائل
من قاطأ الشرف وترجع الحزن وشى الصمان فقد أصاب المرعى اه (قوله وفيه اشعار بأن العذاب
الروحي أفظع) هو مأخوذ من التفسير الكبير قال فيه احتج حكما الاسلام بهذه الآية على أن
العذاب الروحي أقوى قالوا إلا الآية تدل على تهديد من عذب بالنار بالخزى وهو عبارة عن
التخجيل والاهانة وهو عذاب روحي فلولاً أن العذاب الروحي أقوى لما حسن تهديد من عذب
بالنار بعذاب الخزى والتجالة اه يعني أنه رتب فيه العذاب الروحي وهو الاخرى على الجسماني
الذي هو ادخال النار وجعل الثاني شرطا والاول جزاء والمراد من الجملة الشرطية الجزاء
والشرط قيد له فيشعر بأنه أقوى وأفظع والاعكس وأيضا المفهوم من قوله قنساء عذاب النار طلب
الوقاية منه وقوله ربنا الخ دليل عليه فكانه طلب الوقاية من المذكـور والترتب الخزى عليه فيدل
على أنه غاية ما يخاف منه فاقبل أن أراد العذاب بالأعمال الروحية فالامر ظاهر وان أراد المعنى
المشهور فوجه الاشعار أن السوفى قرينة على أن المراد بادخال النار التعذيب الروحي وفيه ما فيه مما
لا وجه له بعد التأمل فيما ذكرناه (قوله أراد بهم المدخلين الخ) يعني يقتضي السياق ومآلهم أي لمن
دخلوا من أنصار وهو رد على المخشري في قوله فلا ناصر لهم بشفاعته ولا غيرها إيماناً الى مذهبه وفي
الكشف الظاهر من الآية أن من دخل النار فلا ناصر له من دخوله أتماً أنه لا ناصر له من الخروج بعد
الدخول وذلك لانه عام في نفي الافراد هـ بل بحسب الاوقات والظواهر التقييد بما يطلب النصر أولاً
لاجله كن أخذ يعاقب فقلت ماله من ناصر لم يفهم منه أن العقاب لا ينتهي بتعديده وأنه بعد العقاب
لا يشفع له بل يفهم منه أنه لا مانع يمنعه عما لا به ثمان سلم التساوي لم يدل على النفي وما قاله القاضي
من أن نفي الناصر لا يمنع الخ ظاهر والقول بأن العرف لا يساعد غير منجبه (قوله أوقع الفعل على
المسمع الخ) اختلاف النحاة في مع المعلقة بعين فذهب الاخفش وكثير من النحاة الى تعديده الى مفعولين
وذهب الجمهور الى أنه لا يتعدى الا الى واحد واختره ابن الحاجب قال وقد يتوهم أنه متعد الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال أما المعنى فلتوقفه على مسموع وأما الاستعمال فلتوهم سمعت زيد يقول
ذلك وسمعت قائلاً وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون ولا وجه له لانه يمكن في تعلقه المسموع دون
المسموع منه وإنما المسموع منه كالشعوم منه فكأن أن الشم لا يتعدى الا الى واحد كذلك السماع فهو ما
حذف فيه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للعلم به ويذكر بعده حال تبينه ويقدر في يسمعونكم اذ تدعون
يسمعون أصواتكم وهو أبلغ من تقدير دعاءكم هذا لخص كلامه في الامالي والمخشري جعل المسموع

(ربنا انك من تدخل النار فقد أخزيتهم)
فقد أخزيتهم غاية الاخرى وهو نظير قولهم
من أدرك مرعى الصمان فقد أدرك والمراد
به تهويل المستعاذ منه تبييناً على شدة
خوفهم وطالبهم الوقاية منه وفيه اشعار بأن
العذاب الروحي أفظع (وما للظالمين من
أنصار) أراد بهم المدخلين ووضع الظاهر
موضع المضمع للدلالة على أن ظالمهم سبب
موضع المضمع للتأويل في النصرة عنهم في
ادخالهم النار وانقطاع النصرة عنهم في
التخلص منها ولا يلزم من نفي النصرة نفي
الشفاعة لان النصرة دفعية (ربنا اتنا
سمعنا منادياً ينادي للإيمان) أوقع الفعل
على المسمع وحذف المسموع لدلالة وضعه
عليه وفيه ما بالغه ليست في ايقاعه على نفس
المسموع

صفة بعد النكرة وحال بعد المعرفة فقبل لا يخفى أنه لا يصح إيقاع فعل السماع على الذات إلا بما صار
 أي سمعت كلامه وأن الأوفق بالمعنى فيما جعله حالا أو وصفا أن يجعل بدلا بتأويل الفعل بالصدر على
 ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال فلذا أثر الوصفية أو الحالية وانما جعل البدلية أوفق لأن
 توقف صحة المعنى عليه في بدل الاشتغال كسلب زيد ثوبه معروف في اللسان مطرد بخلاف الحال وما قبل
 أنه لا يجوز بعده المضارع غير صحيح لوقوع الظرف واسم الفاعل كما سمعته وقول التحرير لا يصح الخ
 مبنى على مذهب الجمهور والأفعلى مذهب الأخفش لا يحتاج إلى تقدير وقول المصنف رحمه الله دلالة
 وصفه ببيان لما في الآية والأفوهية ككون حالا وظرفا ووجه المباعدة جعل الذات كأنهم اسموعة فلذا
 لا يستعمل إلا فيما كان بدون واسطة (قوله وفي تنكير المنادى وإطلاقه الخ) يعني أنه قال أولا مناديا فلم
 يذكر مادعاه ثم قال ينادى للإيمان تعظيما للسان المنادى والمنادى له ولو قال أولا مناديا للإيمان لم يكن
 بهذه المناسبة ولما كان النداء مخصوصا بما نودى له ومنتهيا إليه تعديا باعتبارين بهذين الحرفين
 وقوله بأن آمنوا إشارة إلى أن من صدريه والفعل متعد إليه بالياء أي ينادى بأن آمنوا وقبل أنها
 تفسيرية وقوله فآمنوا عطف على سمعنا والعطف بالفاء مؤذن بتجمل القبول وتبب الإيمان عن السماع
 من غير مهلة والمعنى فآمنوا برينا قال التحرير أن المصدرية وإن دخلت على الماضي والمضارع والامر لكن
 لا ينبغي أن يجعل الكل بمعنى المصدر بل بمعنى حصول الإيمان في الماضي أو المستقبل أو المطلوب وهو
 جواب عما قيل أنه إذا أول بالمصدر فأتى معنى الطلب وأخويه وهو المقصود وهو حجة من ذهب إلى أنها
 تفسيرية وعلى النفس سيرا فآمنوا نفسيرا قوله ينادى لأن نداه عين قوله آمنوا والتقدير ينادى للإيمان
 أي يقول آمنوا وليس نفسيرا للإيمان كما توهم وعلى ما اختاره المصنف من تقدير الجارة هو متعلق
 ينادى لأنه المنادى به وليس بدلا من الإيمان كما توهم بعضهم ولما أبي كثير من النحاة أن التفسيرية لما
 فيها من التكلف كما قلناه في المغنى تركه المصنف رحمه الله ووقع في نسخة حكاه بعض الحواشي أي آمنوا
 أو بأن آمنوا فيكون موافقا للزمخشري في ذكر الوجوهين (قوله ذنوبنا كآثرنا الخ) خوفا بين معنيهما
 لأنه أفسد ولأنه تنميم للاستيعاب وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أنه المناسب للغة لأن الذنب مأخوذ
 من الذنب بمعنى الذيل فاستعمل فيا يستوخم عاقبته لما يعقبه من الأثم العظيم وكذلك سمي تبعة اعتبارا
 بما يتبعه من العقاب كما صرح به الراغب وأما البيضة في السوء وهو المستفح ولذا تقابل بالحسنه فتكون
 أخف قال الطيبي ولأن الغفران مختص بفعل الله والتكفير قد يستعمل في العبد كما يقال كفر عن عيسته
 وهو يقتضي أن الثاني أخص من الأول وفي كلام المصنف ما يؤيده (قوله مخصوصين بصحتهم موددين
 الخ) الاختصاص من المعية لأنه لا مجال لكونها معية زمانية إذ منهم من مات قبل ومن يموت بعده فهو
 كتابه عن الإختراط في سلوكهم والعقد في زمريهم ويلزمه أن لا يكون مع غيرهم والابرار جمع بر وأما كونه
 جمع بار فضعف بأن فاعلا لا يجمع على أفعال حتى قيل إن أصحاب ليس جمع صاحب بل صاحب أو صاحب
 بالكسر مخفف من صاحب بحذف الألف وبعض أهل العربية أثبتوه وجهه نادر وأوجه الدلالة على محبة
 لقاء الله طلبه التوفى واستناده إلى الله وقيل إن نكتة قوله مع الابرار دون أبرار التذلل وأن المراد لسانا
 بابر أو فاسل كما همهم واجعلنا من أتباعهم قال في الكشف وفيه هضم للنفس وحسن أدب مع ادماج
 مبالغة لأنه من باب هو من العلماء بدل عالم ولا يخلو من لطف وقوله من أحب لقاء الله الحديث أخرجه
 الشيخان عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه (قوله أي ما وعدتنا على تصديق رسلك الخ) قدر
 التصديق للرسول عليهم الصلاة والسلام لأن المراد بالمنادى الرسول على الأرجح والإيمان بالتصديق
 لتعديته بالياء فكانه قيل أنا سمعنا رسولا يدعونا إلى التصديق فصدقناه فاذا كان ذلك فآمنوا وعدتنا
 من الأجر على ذلك التصديق وقوله لا خوف إشارة إلى أن ما وعدنا الله واجب الوقوع لاستحالة الخلف
 في وعده تعالى فكيف طلبوا ما هو واقع لا محالة وأجاب بأن وعد الله لهم ليس بحسب ذواتهم بل بحسب

وفي تنكير المنادى وإطلاقه ثم تقييده تعظيم
 لشأنه والمراد به الرسول صلى الله عليه وسلم
 وقبل القرآن والنداء والدعاء ونحوهما
 بعد ذي بالي واللام لتضمنها معنى الانتهاء
 والاختصاص (أن آمنوا بر بكم فآمنوا)
 أي بأن آمنوا فآمنوا (ربنا فآمنوا)
 (ذنوبنا) كآثرنا فآمنوا ذات تعية
 (وكفرنا سياتنا) صغائرنا فآمنوا مستفحجة
 (وكان مكفرة عن محبت الكبار
 (ووفقنا مع الأبرار) مخصوصين بصحتهم
 موددين في زمريهم وفيه تنبيه على أنهم
 يحبون لقاء الله سبحانه وتعالى ومن أحب
 لقاء الله أحب لقاء الله (ربنا وآتينا ما وعدتنا
 كآثرنا وأصحاب) (ربنا وآتينا ما وعدتنا
 على رسلك) أي ما وعدتنا على تصديق
 رسلك من الثواب لما أظهرنا مثاله لما أمر
 به سأل ما وعدنا له لا خوفا من خلاف
 الوعد بل مخافة أن لا يكون من الموعودين
 لسوء عاقبة أو قصور في الامتثال أو تعبدا
 واستكنا

ويعجزون ان يعلق على محذوف تقديره
ما وعدتنا من ان لا على رسلك او محمولا عليهم
وقيل معناه على السنة رسلك (ولا تخزننا يوم
القيامة) بأن نعصمنا عما يقتضيه (انك
لا تخلف الميعاد) بالناية المؤمن واجابة الداعي
وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما الميعاد
البعث بعد الموت وتكرير ربنا للامبالغة
في الابتغال والدلالة على استقلال المطالب
وعلق شأنها في الآخرة من حزية أمر فقال
وعلق شأنها في الآخرة من حزية أمر فقال
خمس مرات ربنا أن نجياه الله عما يخاف
(فاستجاب لهم ربهم) الى طلبتهم وهو أخص
من أجاب وبهتدي بنفسه وباللام (أنى
لا أضيع على عامل منكم) أى باني لا أضيع
وقرى بالكسر على ارادة القول (من ذكر
أو أتى) بيان عامل (بعضكم من بعض)
لان الذكر من الاثني والاثني من الذكر أو
لانهم من أصل واحد ولهذا شرط الاتصال
والاتحاد أو الاجتماع والاتفاق في الدين
وهي جملة معترضة بين مباشركة التسامع
الرجال فيما وعد الله اعمال روى أن أم سارة
قالت يا رسول الله اني أسمع الله يذكرك
الرجال في الهجرة ولا يذكرك النساء فنزلت
(فالذين هاجروا) الى آخره تفصيل لاعمال
العمال وما أعد لهم من الثواب على سبيل
المدح والتعظيم والمعنى فالذين هاجروا
الشرك أو الاوطان والعشائر للدين
(وأخرجوا من ديارهم وأذوا في سبيل)
بسبب إيمانهم بالله ومن أجله

أعمالهم فالتصديق والدعاء التوفيق للاعمال التي يصيرون بها أهلا لمصالح الموعود أو والدعاء تعبدى
لقوله ادعوني أو المقصود الاستمكانة والتذلل لله بدليل قوله ثم انك لا تخلف الميعاد وبهذا يلتم
التذليل أتم التثام وبهذا سقط ما قيل انه كلف يخافون أن لا يكونوا من الموعودين مع طلب
ما وعدهم الله فان لم يكونوا موعودين لم يصح قوله ثم ما وعدتنا فالاولى الاقتصار على الامرين
الاخيرين (قوله ويعجزون ان يعلق على محذوف الخ) لم يقل يتعاقب محذوف للتصريح بعلى أى به منزلة
على رسلك أو محمولا على رسلك أى حاله كونه مكافيا له رسلك وبهذا غايتها ثم لان الرسل عليهم الصلاة
والسلام محملون قال تعالى فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وتعلق الظرف يكون خاصا اذا قامت عليه
قرينة فلا عبرة بانكار أبي حيان له أو التقدير على السنة رسلك فهو متعلق بوعده وهو الثواب وقيل
النصرة على الاعداء (قوله ولا تخزننا يوم القيامة) قال الامام اشارة الى قوله وبد الله ثم من الله
ما لم يكونوا يحتسبون فانه بما ظن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهر له في القيامة
أن اعتقاده كان ضلالا وعمله كان ذبا فهاهنا لك تحصل له الخلة العظيمة والحسرة الكملة والاضيق
الشديد وذلك هو العذاب الروحاني فأقول مطالبهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروحاني
والمصنف رحمه الله تعالى أوله بانه طالب العصمة عما يقتضيه أى يقتضى الاختراء والميعاد مصدر بمعنى
الوعد وتفسيره بالناية والاجابة هو الظاهر لما مر وأما قوله بانه بالبعث فصحيح لانه ميعاد الناس للجزاء فقد
يرجع الى الاول والتكرير وجهه ما ذكره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره
من قوله من حزية بالحاء المهملة والزاي المجهة والباء الموحدة أى أهمه ويعجزون ان يكون بالذون أيضا
لانه يقال حزنه وأحزبه كما ضبط بهم فى حديث آخر وأما هذا فقال السبوطى رحمه الله لم أقف عليه
(قوله الى طلبتهم وهو أخص من أجاب الخ) طلبه يؤزن تركه اسم بمعنى المطلوب اشارة الى مفعوله
المقتدر واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن الفراء أن الاجابة تطلق على الجواب ولولا بالذوال استجابة
الجواب يحصل المراد لان زيادة السين تدل عليه اذ هو طالب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده
لا ما يخالفه وهو تهدي باللام وهو الشائع وقد تهدي بنفسه كما في قول الغنوى

وداع دعا يامن يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب

وهذا في التعبدية الى الداعي وأما الى الدعاء فأنه يدون اللام مثل استجاب الله دعاءه كما سيأتى
ولهذا قيل ان هذا البيت على حذف مضاف أى لم يستجب دعاءه كما سيأتى في سورة القصص وأنى
لا أضيع متعلق باستجاب لان فيه معنى القول وهو مذهب الكوفيين وقول المصنف على ارادة القول
يحتلها وقوله بيان عامل أى بمعنى شخص عامل أو على التغليب (قوله لان الذكر من الاثني والاثني
من الذكر الخ) في ابتدائية وعلى أن المعنى أنهم من أصل واحد من ابتدائية بتقدير مضاف
أى من أصل بعض أو هي اتصالية أيضا بحسب اتحاد الاصل وكلام المصنف رحمه الله يناسب الاول
أو المراد الاتصال في الاختلاط والتعاون أو الاتحاد في الدين حتى كأن كل واحد من الآخر
لما بينهما من اخوة الاسلام وما روى عن أم سلمة رضى الله عنها رواه الترمذى والاتصال بين الاثنيين
لان الهجرة من الاعمال فهي لا تنصع للذكر والاثني وقوله فنزلت أى هذه الآية كلها أو قوله فالذين الخ
وقوله وهي جملة معترضة أى قوله بعضكم من بعض اعترضت بين ما قبلها وتفصيله بقوله فالذين الخ
(قوله تفصيل لاعمال العمال الخ) أى فيه تفصيل كما يدل عليه الفاء بعد الاجمال وتخصيص بعد
تعميم يشير الى تعظيم العامل وعمله والاخبار على سبيل القسم بتكفير السبوات وادخال الجنات وعظيم
الثواب من الله الجامع لصفات الكمال وأصل المهاجرة من المجر وهو الترك فان كان المتروك
الشرك كان قوله وأخرجوا من ديارهم تأسيسا أو الاوطان والعشائر فقوله وأخرجوا الخ عطف
تفسيرى وقوله بسبب إيمانهم بالله ومن أجله قال التحرير التعارف على أنه يقال بعث في سبيل الله

أى لاجله وسببه والله يشير المصنف رحمه الله (قوله لأن الواو لا توجب ترتيباً) يعنى على هذه القراءة كيف تكون المقاتلة بعد القتل فان كان القتل والمقاتلة من شئ واحد فالواو لا توجب الترتيب وقدّم القتل لفضله بالشهادتين كان قتل بعض وقاتل بعض آخر فما انهمزوا ولم يصفوا بقتل اخوانهم اما على أن التقدير والذين قتلوا والذين قاتلوا وعلى التوزيع أى منهم الذين قتلوا ومنهم الذين قاتلوا والى التوجيهين أشار المصنف رحمه الله وفسر التكفير بالجهاد لأن أصل معناه الستر المقضى للبقاء فإشارته إلى أنه غير مراد هنا (قوله أى أنهم بذلك الثانية) ذكر في نصبه أوجه أحدها أنه مصدر مؤكد لأن معنى الجملة قبله لا يثبتهم بذلك فوضع الواو موضع الثانية وان كان فى الأصل اسماً لما يشاب به كإعطاء الماء عطى وقيل أنه حال من جنات لوصفها وأمن الضمير المفعول أى مثابين وقيل أنه بدل من جنات وقيل منصوب على القطع ومن عند الله صفة له والثواب لا يكون الا من الله فالوصف المؤكد لا يشافى كون المصدر مؤكداً فلا يرد عليه أنه اذا وصف كيف يكون مصدراً مؤكداً كما قيل وفي قوله من عند الله الثبات وقيل ان المعنى فوابق الجنات واعلم أن قوله لا كفرن الخ جواب قسم محذوف تقديره والله والقسم وجوابه خبر له مبتدأ وهو الذين وزعم ثعلب أن الجملة القسمية لا تقع خبراً ووجهه أن الخبر له محل وجواب القسم له محل لا محل له الجواب والخبر مجموع القسم وجوابه ولا يضر كون الجملة انشائية تأويها بالخبر أو بقدر قول كما هو معروف فى أمثاله (قوله والله عنده حسن الثواب على الطاعات قادر عليه) فى الكشف وعنده مثل أى يختص به وبقدرته وفضله لا ينسبه غيره ولا يقدر عليه كما يقول الرجل عندى ما تريد يريد اختصاصه به وبملكه وان لم يكن بحضوره يعنى ليس معناه أن الثواب بحضوره وبالقرب منه على ما هو حقيقة لفظ عنده بل مثل لكونه بقدرته وفضله بحيث لا يقدر عليه غيره بحال الشئ يكون بحضوره أو لا يقدر عليه لغيره والاختصاص مستفاد من هذا التمثيل حتى لو لم يجعل حسن الثواب مبتدأ مؤخر عنه كان الاختصاص بجمله (قوله الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الخ والمراد منه أئمة) لأن سيد القوم يخاطب بشئ ويراد أتباعه فيقوم خطابه مقام خطابهم ولو ترك الوجه الثانى لكان أولى لأنه لا يكون منه تزلزل حتى يؤمر بالثبات فليس بقوى فى دفع المحذور أو الخطاب عام شامل للنبي صلى الله عليه وسلم وغيره بطريق التغليب تطبيقاً للقول المخاطبين فلا يلزم نسبة الغرور والاعتذار له صلى الله عليه وسلم فلا يرد ما قبل ينبغى أن يراد كل أحد سوى النبي صلى الله عليه وسلم لتلازم الجمع بين الحقيقة والجاز إذ خطاب غيره يعنى النهى عن الغرور وخطابه صلى الله عليه وسلم يعنى الثبات على الانتهاء فواقع فى الكشف من أنه خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولكل أحد محتال أهل بل لوجهه إذا خلل انما جاء منه وعاد اليه ومن هنا تعلم نكتة سرية فى اسناده الى الثقلاب تضادياً عن أن ينسب اليه (قوله والنهى فى المعنى للخطاب الخ) السبب عين الثقلاب والمسبب الاعتراض والنهى ورد على الاول والمراد النهى عن الشافى أى الاعتراض مجازاً أو كناية فمقابل السبب ثقلابهم والمسبب الغرور به فنهى الثقلاب لينهى غروره ليس على ما ينبغى كذا قيل يعنى انه من قبيل لا أرى نكته هنا اذ هو نهى له عن الحضور لاعتراضه الروية التى هى فعل الغير الذى لا يتصور منه فكيف ينهى عنها فأريد لازمه ونهى عنه وأورد عليه أن الغاربية والغرورية متضايقان وقد صرحوا بأن القطع والاتقطاع ونحوه مثلاً متضايقان وحقق فى العلوم العقلية ان المتضايقين لا يصح أن يكون أحدهما سبباً لا آخر بل هما معاً فى درجة واحدة فالأولى أن يقال علق النهى بكون الثقلاب غاراً ليقيد نهى الخطاب عن الاعتراض لأن نفي أحد المتضايقين يستلزم نفي الآخر وما ذكره مبنى على ان الانزوا والتأثير أمر واحد لا أمران متغايران أحدهما مترتب على الآخر وهو ان ذهب اليه كثير لكن النظر الصائب يقتضى خلافه فلا يمكن من المقلدين والجهل الغناء (قوله خبر مبتدأ محذوف الخ) معنى فى جنب

قوله وان كان قتل بعض الخ أى فلا اشكال وإن كان حذفه لعله اهـ

(وقاتلوا) الكفار (وقتلوا) فى الجهاد وقراً حرة والكسافى بالعكس لأن الواو لا توجب ترتيباً والثانى أفضل أولان المراد لما قتل منهم قوم قاتل الباقون ولم يصفوا واشتد ابن كثير وابن عاصم قتلوا للتكثير (لا) كفرن عنهم وابتغوا (لا) محوهم (ولا دخلهم) جنات تجرى من تحتها الأنهار ثواباً من عند الله أى أنهم بذلك آثابة من عند الله تفضلاً منه فهو مصدر مؤكد (والله عنده حسن الثواب) على الطاعات قادر عليه (الخطاب للنبي ثقلاب الذين كفروا فى البلاد) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أئمة أو تنبيهه على ما كان عليه كقوله فلا تطعم المكذبين أو اكمل أحسد والنهى فى المعنى للخطاب وانما جعل للثقلاب تنزيلاً للسبب من نزلة المسبب للمبالغة والمعنى لا تنظر ربناظر عليه من السعة والحظ ولا تنظر ربناظر ما ترى من تبسطهم فى مكاسبهم ومتاجرهم ومن ارعهم روى ان بعض المؤمنين كانوا يرون المشركين فى رخاء وابن عيسى فيقولون ان أعداء الله فيما ترى من الخير وقد هلكنا من الجوع والجهل فترلت (متاع قليل) خبر مبتدأ محذوف أى ذلالت الثقلاب متاع قليل اقصر مدته فى جنب

قوله ومنله قوله في الحديث في جنب الآخرة الحديث الذي في الشرح وكتب هو عليه بعد ليس فيه جنب فلهذا يشير إلى حديث آخر ٨١ مصححه
ما أعده الله للمؤمنين قال عليه الصلاة والسلام ما الدنيا ٩٤ في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في اليم فليست بمرجع (ثم ما أوامهم جهنم وبئس

المهاد) أي ما مهدوا لأنفسهم (لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نزلا من عند الله) النزول والنزل ما يهبط للنازل من شرب وطعام وصلة قال أبو الشعر الضبي

وكذا إذا الجبار بالجيش ضافنا

جعلنا القنا والمرهفات له نزلا واتصاه على الحال من جنات والعامل فيها الظرف وقيل أنه مصدر وكذا والتقدير نزلهما نزلا (وما عند الله) لكثرة ودوامه (خير للآبرار) ما يتقلب فيه الفجار لقلته وسرعة زواله (وإن من أهل الكتاب من يؤمن بالله) نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه وقيل في أربعين من نجران وأربعين وثلاثين من الحبشة وغمانية من الروم كانوا نصارى فأسلموا رقبيل في أحصمة النجاشي لما نعاها جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فصلي عليه فقال الماتفاقون انظروا إلى هذا يصلي على علي نصراني لم يره قط وإنما دخلت اللازم على الاسم للفصل بينه وبين أن بالظرف (وما أنزل اليكم) من القرآن (وما أنزل اليهم) من الكتابين (خاشعين لله) حال من فاعل يؤمن وجهه باعتبار المعنى (لا يشتمون بآيات الله ثمنا قليلا) كما يفعله المترفون من أخبارهم (أولئك لهم أجرهم عند ربهم) ما خص بهم من الأجر ووعدوه في قوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين (إن الله سريع الحساب) لعلمه بالأعمال وما يستتبعه من الجزاء واستغنائاه عن التأمل والاحتياط والمراد أن الأجر الموعود سريع الوصول فإن سرعة الحساب تستدعي سرعة الجزاء (يا أيها الذين آمنوا اصبروا) على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد (وصابروا) وغالبوا أعداء الله في الصبر على شدائد الحرب وأعدى عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى وتخصيصه بعد الأمر بالصبر مطلق لشدته (ورابطوا) أبدأ أنكم وخبواتكم في الثغور مترصدون لغزو وأنفسكم

ما أعده الله أي بالقياس والاضافة اليه وتسمى في قياسية وأصله أنه إذا قيس شيء بشيء وضع بجانبه ومنله قوله في الحديث في جنب الآخرة وفي نسخة وفي جنب بالعطف على مقدر أرى في نفسه وفي الخ أو بالنسبة لما فاتهم من الآخرة ولا نقضاته وعدم بقائه وهذا الحديث في صحيح مسلم وقوله ما مهدوا إشارة إلى تقدير المخصوص بالذم والمهاد كالقراش لفظا ومعنى وقوله ما الدنيا في الآخرة أي ما تقدير الدنيا واعتبارها وهو العامل في الجار والمجرور وأهو حال عاملها معني النبي (قوله النزول والنزل الخ) يعني بضمين أو ضم فسكون أصل معناه النزل والريح في الطعام وبستهار للعاصل عن الشيء كما ساقى في قوله تعالى خير نزلا والنزل ما يهبط للنازل ثم استعمل بمعنى الزاد مطلقا ويكون جمعاً بمعنى النازلين وقد جوزها وقوله أبو الشعر لقلب شاعر لكثرة شعره الضبي أي المنسوب لبني ضبة قبيلة معروفة والمراد بالجبار الملك المسلط وبالجيش بمعنى مع الجيش أو للتعدي وضافنا بمعنى نزل بنا وجعل مجيئه لهم كجبي المسافر للضيافة لعدم مبالاةهم بذلك وهي استعارة لطيفة وشعها يجعل القنا أي الرياح والمرهفات أي السيوف المارقة نزله وزاده وهو تهكم على حذو تحية بينهم ضرب وجيع وعلى الحالة فجعل الجنة نفسها نزلا تجوز أو بتقدير مضاف أي ذات نزل وعلى المصدرية فهو بمعنى أنزل أي نزلهما نزلا وفي نسخة أنزلوها ووجه الاستدلال في الآية أنه رد على الكفار فيما يتوهمون من أنهم يتعمدون والمؤمنون في عناء فقال ليس الأمر كما توهمتم فأنهم لا عناء لهم إذا نظر إلى ما أعد لهم عند الله وأنه لم يذكر تعذبههم أوهم أن الله لا ينعم المؤمنين فاستدل عليه بأن ما هم فيه من النعم لانه سبب لما بعده من النعم الجسم فتأمل ولا يخفى ما في جعلهم ضيوف الله من اللطف بهم وقوله والعامل فيها الظرف يعني إذا كان جنات فاعله لا عتاده فإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستتر في الخبر والعامل الظرف أيضا وقوله لا يبرار من وضع الظاهر موضع الضمير لما تكرر وعبد الله بن سلام بتخفيف اللام وأحصمة بفتح الهاء وسكون الصاد المهملة وجامهمه له وميم وهاء ملك الحبشة ومعناه بلسانهم عطية الصنم والنجاشي بفتح النون ونقل ابن السكيت كسرهما وفتح الجيم مخففة ونشدها غلظت آخره ياء ساكنة وهو الأكثر رواية لانه ليس للنسبة ونقل ابن الأثير في النهاية تشديدها ومنهم من جعله غلظا وهو أقرب كل من ملك الحبشة واسم هذا مكحول بن صه وتوفي في رجب سنة ثمان من الهجرة وقوله نعاها جبريل أي أخبره بكونه وهما ذاروا الواحدى وغيره وفي الصلاة عليه دليل للشافعي رحمه الله في الصلاة على الغائب وفي الكشف أنه مثل له صلى الله عليه وسلم سريره فقرأه وحاول به الرد على الشافعي ولا يخفى ضعفه والعج في الأصل القوى الفليظ من الكفار واللام لا تدخل على اسم إن إذا لم يفصل بينهما لا يتوالى حرفا كما في هذا فصل جاز كما جازد خواها على الخبر (قوله حال من فاعل يؤمن) وجع حلا على المعنى بعد ما حل على اللفظ أو لا وقبل أنه حال من ضمير اليهم وهو أقرب لفظا فقطر وحى بالحال تعريضا بالمناقين الذين يؤمنون خوفا من القتل (قوله ما خص بهم من الأجر الخ) إشارة إلى أن الاضافة للعهد وقوله لعلمه الخ يعني أن الأخبار بكونه سريع الحساب كناية عن كمال علمه بقادير الأجور ومراعاة الاستحقاق وأنه يوفى بها كل عامل على ما ينبغي وقد مر ما ينبغي ويجوز أن يكون كناية عن قرب الشجاز ما وعد من الأجر لكونه من لوازمها ولكونه من لوازمها أشبه التأكد فلذا لم يعطف عليه وسرعة الحساب للمؤمنين وهو لا ينافي تطويل حساب غيرهم تعذيبهم (قوله وغالبوا أعداء الله) يعني أن المصاهرة مفاعلة فهي المجاهدة للأعداء ولا عدى الأعداء يعني النفس لانه الجهاد الأكبر وذكره بعد الصبر العام لانه أشد فيكون أفضل فهو وكعطف جبريل على الملائكة والصلاة الوسطى على الصلوات (قوله أبدأ أنكم وخبواتكم الخ) المراقبة نوع من الصبر فهو كالهطف السابق وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الرباط أفضل من الجهاد لانه حق دماء المسلمين والجهاد سفك دماء المشركين ولذا ورد أنه لا يثبت في قبره وانتظار الصلاة عدم الرباط والثغور أطراف عمالك الإسلام التي يخاف فيها من العدو وقوله من

رابط الخرواه مسلم وغيره والرباط مصدر وربطت الدابة ومصدر رباط المرباطة والمرباطة ضربان مرباطة
 الثغور ومرباطة النفوس والعدل بالفتح المثل من غير جنس وبالكسر منه فهو بالفتح هنا وقال
 الراغب العدل والعدل متقاربان لكن العدل يستعمل فيما يدل بالبعيرة كالأحكام والعدل فيما
 يدل بالجنس كالموزونات وقوله الحاجة تعلق بالهملين وقوله ولا يفتل عن صلاته أى لا ينصرف عنها
 والمراد أنه معادل لصوم رمضان وقيامه (قوله فائقه بالتبديع) المفضل الالم والمعبر
 عنها صفة المقامات فالصبر على الطاعات المرتبة الأولى التي هي الشريعة ورفض العادات التي هي
 المعارضة الثانية والمرباطة على جناب الحق التي هي الحقيقة الثالثة وأول تفسيره ناظر الى هذه (قوله
 من قرأ سورة آل عمران الخ) تحب الشمس بمعنى تغرب وأصل معنى الوجوب السقوط وقوله التي يذكر
 فيها آل عمران من الكلام عليه والحديث الشافي أخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما
 والاول موضوع وهو من الحديث الطويل المذكور فيه فضائل جميع الدور وهو مما اتفقوا على أنه
 موضوع محتلق وقد خطوا من أورده من المفسرين وشنعوا عليه وقوله بكل آية منها أمانا اعتبر في
 الأمان تعدد الجسب أجزاء الزمان والمسافة تحت سورة آل عمران اللهم وفقنا لأعمالنا بآية وألمنا
 لفهم معانيه

﴿سورة النساء مدنية﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(قوله مائة الخ) في كتاب العدد لذلك في رحمه الله أن هذا عدد المدنى والمكى والبصرى وفي الكوفى ست
 وفي الشامى سبع (قوله عطف على خلقكم الخ) بنى آدم له استعمالات الاقول يطلق على جنس البشر
 فيشمل آدم وحواء وسائر الذكور والاثاث والناس مثله في العموم والتانى يطلق على نسله كورا
 واناثا تغلبا فيشمل ماعداد آدم وحواء والثالث أن يراد ما تفرع عنه فيشمل ما سواه بناء على أن حواء
 خلقت من ضلع من أضلاعه كما ورد في الحديث الصحيح وهو القول المرضى وقبل أنها خلقت من فضل
 طيفته والرابع أن يراد كوربنى آدم وهو معناه الحقيقى وله معنى خامس شاع في غير لغة العرب وهو
 أن يستعمل بمعنى انسان فيقال آدم فعل كذا وهو منصرف كما قلت

على رياض الحسن من خذ * طائر قلبى لم يزل حائما

حبات خيلان يجنباتها * كم أخرجت من جنة آدما

فالظاهر على عموم الناس أن المراد بنى آدم في تفسيره المعنى الثالث فالزخشرى جعل قوله وخلق
 الخ على هذا معطوفا على محذوف هو صفة نفس أى أنشأها من تراب وخلق الخ وهو بيان
 وتفصيل كيفية خلقهم منها فان عطف على ما قبله فالمراد به من بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم
 من أمة الدعوة والمعنى خلقكم من نفس ادم لانهم من جملة الجنس المفرع منه وخلق منها آدمكم
 حواء وبث منهم رجالا كثيرا ونساء غيركم من الامم الفاتية للعصر والادعى له الى ذلك على الاول ان خلق
 الزوج وبث الرجال والنساء داخل في خلقكم من نفس واحدة فيكون تكرارا ولأنه يؤهم أن
 الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة وأنهم مفردون بالخلق منها ومن زوجها والناس أعنى
 بنى آدم انما خلقوا من النفس الواحدة من غير مدخل للزوج فلذا عطف على محذوف صفة للنفس يدل
 عليه المعنى المقصود وهو أنه فرعكم من أصل واحد فلا بد من وضع الاصل وانشائه أولا ثم ابتداء الفروع
 عليه وهى كون الاصل مثل الفرع في المخلوقية ولذا عبر بالزوج للاشارة بالوحدة الجنسية والاصل أول
 الافراد والمبدئية ليست بطريق المادية والمقصود تفصيل الناس أى جميع بنى آدم الماضين منهم
 والحاضرين والأتين على التغليب فى أمر الاتقاء اذ لا يتصور أمر الماضين بذلك بل الأتئين أيضا

قوله والرباط مصدر وربطت الخ كذا فى التسخ
 التى بأيدىنا وهو غير مستقيم وعبارة المصباح
 رباطه رباطا من باب ضرب ومن باب قتل لغة
 شذذته ثم قال والرباط اسم من رباط ورباطة
 من باب قاتل اذ لازم ثغر العذراء وقال ابن
 مالك

* فاعل القفال والمفاعله

اهم معناه

رابط ما وبلى فى سبيل الله تعالى كان كعدل
 صيام شهر رمضان وقيامه لا يفطر ولا ينقل
 عن صلاته الحاجة (واتقوا الله اعلمكم
 تفطنون) فائقه بالتبديع مما سواه لكى تفطنوا
 غاية الفلاح أو واتقوا القبايح اعلمكم تفطنون
 بنيل المقامات الثلاثة المترتبة التى هى الصبر
 على مفض الطاعات ومصابرة النفس
 في رفض العادات ومرباطة السر على
 جناب الحق لترصد الواردات المعبر عنها
 بالشريعة والطريقة والحقيقة * عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة آل عمران
 أعطى بكل آية منها أمانا على جسر جهنم
 وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ السورة
 التى يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله
 عليه وملائكته حتى تحبب الشمس والله أعلم

* (سورة النساء مدنية)

وهى مائة وخمس وسبعون آية

* (بسم الله الرحمن الرحيم)

(يا أيها الناس) خطاب يعنى آدم (اتقوا
 ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة) هى
 آدم (وخلق منها أزواجا) عطف على خلقكم
 أى خلقكم من شخص واحد

على الحقيقة كما حقق في الاصول في خطاب المشافهة وما قبل انه لا يعد أن يكون الامر بالتقوى عامًا
 لجميع الامم بالنسبة الى الكلام القديم القائم بذاته تعالى وان كان كونه عربيًا عارضًا بالنسبة الى هذه
 الامة لوجه له لان المنظور اليه أحكامه بعد النزول والالكان التداوي وجميع ما فيه من خطاب المشافهة
 مجازات ولا فائله وقيل المراد بالخطاب من بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم المأمورون
 بالاتقاء حقيقة أو العرب كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهم الا أن دأبهم التناشد بالارحام وان دفع
 بأنه تغليب أو الخطاب الاول عام والثاني خاص واذا كان المراد بالرجال والنساء ما سوى هؤلاء المخاطبين
 تغايرت المتعاطفات وسيأتي في سورة الزمر أنه يجوز عطفه على واحدة والمصنف رحمه الله خالفه فذهب
 في الناس الى العموم وجعل ما بعده معطوفًا عليه من غير تقدير وذكر ما سلكه وخرأ اشارة الى
 مرجوحيته ولم يلتفت الى ما جئ به على ما قرأناه لك وهو زبدة ما في شروحه بناء على ان العموم
 هو المتبادر منه وأن التقدير خلاف الظاهر وما رآه محذورًا لا توجه له عنده لان اللازم في العطف تغاير
 المعطوفات لا ما صدقت عليه كما قال في التقريب فلا تنكر ارفى هذا اذ لا يفهم من خلق بقى آدم من نفس
 خلق زوجها منه ولا خلق الرجال والنساء من الاصلين جميعًا واليه يشير قوله بيان كيفية تولدهم منهما
 أو ان العطف لبيان خلقهم وتفصيله بأنه خلق حواء منه ثم ثبت منهما الذكر والاناث ولما كان
 في البيان زيادة خلق حواء تنويعهم وذكر تولدهم كان أوفى من معنى الاول وأزيد فخاز عطفه وان
 كان بيانًا للمفارقة له من وجه كما قاله في قوله تعالى ويسومونكم سوء العذاب مع انه بيان على ما حقق
 في المعاني فليس وجهه هو مولها واعلم ان المراد بالتقوى شكر الله على ما ألبسهم من حال الوجود
 وكذا ذكره بعنوان الربوبية وما بعده بالالوهية لأن المراد بالتقوى الخوف فأعرفه قانه من النفائس
 (قوله من ضلع من ضلع وان أعوج شئ من الضلع أعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل
 أعوج وجعله تقريرًا وتأكيدًا للوحدة الاصل لان خلق حواء منه يقتضي ذلك وقوله ونشر بيان المعنى
 بث وقوله بنين وبنات اشارة الى أنه ليس المراد بالرجال والنساء البالغين والبالغات بل الذكور
 والاناث مطلقًا تجوزا وقيل انه في معرض المكافاة بالتقوى فلذا ذكر الكبار منهم ولو قيل انه
 وجه العدول عن الحقيقة كان وجهًا حسنًا (قوله واكتفى بوصف الرجال بالكثرة الخ) الاكتفاء
 يشعر بأن النساء موصوفة بها أيضا لكن حذف اكتفاء ونكتة الاكتفاء بكثرتهم عن كثرتهن أنه على
 مقتضى الحكمة لانهم خير منهن جنسًا وزيادة الخير خير لكن لما كان لكل زوج زوجة فأكثر استدعى
 ذلك الكثرة فيهن خارجًا لا يرد عليه ما قيل بل الحكمة تقتضي أن يكون النساء أكثر كما سيحى في قوله
 بهن لمن يشاء انا نأويهم لمن يشاء الذكور أن تقديم الاناث لكونهن أكثر لكثير النسل وفي الحديث
 من أشراف الساعة أن تقل الرجال وتكثر النساء حتى يكون الخسوف امرأة فيهم قيم واحد وهذا يشهد
 لما ذكره المصنف رحمه الله وأيضًا للرجل أن يزيد على واحدة وهو زهرة لا تحتل الفرق وتذكيره اما
 رعاية الصيغة فعمل أولنا ويل موصوفه بالجمع أو لانه صفة موصوف واحد وهذا يشهد
 صفة حين كما قيل فتكاف سجع (قوله وترتيب الامر بالتقوى الخ) يعني أن الاستعمال جار
 على أن الوصف الذي علق به الحكم عليه موجبة له أو باعثة عليه داعية اليه وهو هنا كذلك
 لان ما ذكره على القدرة العظيمة والنعمة الجسيمة والاوّل يوجب التقوى حذرًا عن العقاب
 العظيم والثاني يدعو اليها وفاء بالشكر الواجب هذا اذا أريد بالاتقاء ما يعم المتعلق بحقوق الله
 والعباد ويجوز أن يراد ما يتعلق بحفظ ما بينهم من الحقوق وحينئذ يكون خلقهم من أصل واحد له
 موجبة لاتقاء الله في الاخلال بما يجب حفظه من الحقوق التي بينهم وهذا المعنى مطابق لمعاني السورة
 من رعاية حال الايتام وصلة الارحام والعدل في النكاح والارث ونحو ذلك بالخصوص بخلاف الاول

وخلق منه أمكم حواء من ضلع من
 أضلاعه أو محذوف تقديره من نفس
 واحدة خلقها وخلق منها زوجها وهو
 تقرير لخلقهم من نفس واحدة (وبث منهما
 رجالا كثيرا ونساء) بيان كيفية تولدهم
 رجالا كثيرا ونساء من تلك النفس
 منهما والمعنى ونشر من تلك النفس
 كثيرة والزوج المخلوق منها بنين وبنات كثيرة
 واكتفى بوصف الرجال بالكثرة عن وصف
 النساء اذ الحكمة تقتضي أن يكن أكثر
 وذكر كثيرا حلا على الجمع وترتيب الامر
 بالتقوى على هذه القصة لما فيها من الدلالة
 على القدرة القاهرة التي من حقها أن تجشى
 والنعمة الباهرة التي توجب طاعة مولها

فانه اغماطاً بقها من حيث العموم فان اتقاء الله باجتناب الكفر والمعاصي ومراعاة القبايح يتناول رعاية حقوق الناس ويؤيده ما رواه مسلم عن جرير رضي الله عنه قال كما صدر النور عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه قوم مجتبي النصارى والعبادة متقلدي السيوف من مضر فتمروا بوجهه لما رأوا يساهم من الفسقة فدخل ثم خرج فاصراً بلا فلائذ نفاذ في مقام ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الى قوله ان الله كان عليكم رقيباً أي عالماً بأحوالكم فاحذروه ولا يخفى موقع الجماعة مما قبلها وقوله أولان المراد الخ فالتقوى خاصة وعلى ما قبله عامة والاول أولى لعدم التكرار ولذا قدمه وقوله على حذف مبتدأ انه صلة لعطفه على الصلة فلا يكون الاجملاً بخلاف نحو يزكركم ويذهب (قوله أي يسأل بعضكم بعضاً الخ) اتقوا الله من وضع الظاهر موضع الضمير إشارة الى جميع صفات السكالات ترقباً بعد وصف الربوبية فكأنه قيل اتقوه ربوبيته وخلقه اياكم خلقاً بديعاً واكونه مستجماً لصفات السكالات كلها وتساءلون اما بمعنى يسأل بعضكم بعضاً فالمتأمل على ظاهرها ويعنى تسألون كما قرئ به وتفاعل برديعني فعل اذا تعدد فاعله كما أشار اليه الزمخشري وعلى حذف احدى التامين فالحذف الثاني لانها التي حصل بها النقل ويجوز أن يكون الاولى (قوله بالنصب عطف على محل الجار والمجرور الخ) المحل للجار والمجرور وقيل التحقيق أنه للمجرور فقط وقوله فصولها الخ اما بيان المعنى اتقائهم أو إشارة الى تقديره مضاف أي قطع الارحام (قوله وهو ضعيف لانه كعبض الكلمة) يعني الضمير للمجرور لشدة اتصاله بكثرة الكلمة فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة لا يجوز العطف عليه وهذا مذهب البصريين وقد تبع في هذا الزمخشري وهو تبع المبرر فانه شنع على حجة روجه الله في هذه القراءة حتى قال لا تحمل القراءة فيها وقد تبعهم ابن عطية وزاد أن المعنى لا ينتظم فيها لان التساؤل بالارحام لا يدخله في الحذف على تقوى الله فلا فائدة في عطفاها وهو مما يعارض من الفصاحة ورد بان العطف على الضمير للمجرور بدون إعادة الجار صحيح عند الكوفيين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السبعة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم متواترة فخل هذا جسارة لا تليق بأحد وجزء روجه الله أجل قدراً مما لو هو وهـ وقد ذهب ابن جني في الخاصص الى تخريجها على حذف الجار وأن الاصل وبالارحام بعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور لان هذا المكان لما اشتهر به ذكر الجار قامت شهرته مقام ذكره وأنشدوا له شواهد كثيرة ونعم ما قال وارضاء في الكشف الا أنه قال يؤخذ من القراءة صحة العطف أو الاضمار والثاني أقرب عند أكثر البصريين لثبوته في نحو الله لا فعلن وقول ربيعة خير وفي نحو ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك ومطرد في نحو

الاعلاله أوبدا * هـ سابع نهد الجزاره

وقال بعضهم ان الواو للقسام على نحو اتق الله فوالله انه مطلع عليك وترك الاتقاء لان الاستئناف أقوى الوصلين وهو حسن وقد نسب الى الوهم في قوله الاعلاله البيت فانه محذوف فيه المجرور لا الجار اللهم الا أن يقال انه مثال للاضمار مطلقاً وبيان لانه قد يكون في الجار وقد يكون في المجرور ولا يخفى بعده وأما انتظام المعنى فلان التقوى ان أريد بها تقوى خاصة وهي التي في حقوق العباد التي من جعلها صلة الرحم فاتسأل بالارحام عما تقتضيه وان أريد الأعم فلدخوله فيها فيصير المعنى اما اتقوا الله في حقوق العباد فانكم تعظمون الله وتعظمونها أو تسألون بها فلم لا تتقونها أو اتقوا الله وراها وحقوق عباده فانكم تسألون الخ فاذا كروه فهم ساقطاً فافهم وأما قراءة الرفع فتوجبها ما ذكر لكن في العطف خفاء فلعلها معترضة وتقدير ما يتقوى اقرب منه اتقوا وما يتسأل به لقربية تسألون وقد رده ابن عطية أهل لان توصل وقد رده ابن جني مما يجب أن تصلوه وتحنطوا فيه وهي قراءة ابن يزيد (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام) رواه الشيخان والاحاديث في معناه كثيرة كقوله ان الله خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت الرحم فأخذت بحقوق الرحمن فقال ما فقالت هذا مقام العائذ من القطيعة قال نعم أما ترين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك فقالت بلى قال الراغب معناه أنه تعالى جعل بين نفسه وعباده سبباً كما كتب

أولان المراد به تهديد الامر بالتقوى فيما يتصل بحقوق أهل منزله وبقي جنسه على ما دلت عليه الآيات التي بعدها وقرئ وخالق وبات على حذف مبتدأ تقديره وهو خالق وبات (واتقوا الله الذي تسألون به) أي يسأل بعضكم بعضاً فيقول أسألك بالله وأصله تتدألون فأدغمت التاء الثانية في السين وقرأ عاصم وحزق والكسائي بطرحها (والارحام) بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بنيد وعمر أو على الله أي اتقوا الله واتقوا الارحام فصولها ولا تطلعوها وقرأ حمزة بالجزم عطفاً على الضمير للمجرور وهو ضعيف لانه كعبض الكلمة وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره والارحام كذلك أي مما يتقوى أو يتسأل به وقد شبه سبحانه وتعالى اذ قرن الارحام باسمه على أن صلتها بمكان منه وعنه عليه الصلاة والسلام الرحم معطوفة بالعرض تقول ألامن وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله (ان الله كان عليكم رقيباً)

على نفسه الرحمة لعباده وأوجب عليهم في مقابلتها الذكر لما أفاضه عليهم من نعم الخلق والقوى والقدر
وغير ذلك كذلك جعل بين ذوى اللعنة سببا أوجب به على الأعلى رعاية الأدنى وعلى الأدنى توقيرا الأعلى
فصار بين الرحم والرحمة مناسبة معنوية ولفظية ولذا عظم شكر الوالدين وقرنه بشكره فقال أن اشكرني
ولو الحديث تنبيه على أنهما السبب الأخير في الوجود قال الطيبي والتحقيق فيه أن العرش منصة لتجلى
صفة الرحمانية قال تعالى الرحمن على العرش استوى ولما كان للرحم تعلق باسم الرحمة جعلها عند
العرش الذي هو منصة الرحمة (قوله حافظا مطلقا) لأنه من رقبته بمعنى حفظه كما قاله الراغب أو أطلع
ومنه المرقب للمكان العالي الذي يشرف عليه ليطلع على ما دونه (قوله أي إذا بلغوا الخ) فبده به لما
سيأتي في قوله فإن أنتم منهم رشتا فأفادوا الميهم أموالهم وقوله الذي مات أبوه هذا أصل معناه لغة
لا تفراده وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل بجمع على فعلى بل على فعال وفعل وفعل فعلى نحو كرام
وكرما مؤنذرو مرضى فهو أمانا جمع يتيم الخافه يباب الآفات والأوجاع فإن فعلا فيها بجمع على
فعلى ووجه التشبيه ما فيه من الذل والانتكاس والمؤلم وقيل لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات كما جمع
أمر على أمرى ثم على أسارى بفتح الهجزة أو هو مقول ببنائهم فان فعلا لا اسمي بجمع على فعائل كاقبل
وأفائل وقيل ذلك في الصفات لكن يجرى مجرى الاسماء كصاحب وفارس ولذا قلنا يجرى على موصوف
ثم قلب فقبل يتامى بالكسر ثم خفف بقلب الكسرة فتحمة فقلبت الباء الفارقة فجاء على الأصل في قوله

أأطلال حسن في البراق المتنام (قوله والاشتقاق يقتضى وقوعه الخ) لا تفراده عن أبيه وعرف اللغة
خصه عن لم يبلغ وفي الكشف من استغنى عن الكافل ومراده البلوغ أيضا لكنه خرج مخرج الغالب والالا
يلزم أن يسمى من كبر مجنونا يتما وقد تردد فيه بعضهم لكن جزم التحريم بعده وأما قوله صلى الله عليه وسلم
لا يتم بعد البلوغ فليس لتعليم اللغة بل الشريعة فلا يدل على عدم الإطلاق لغة أما عدم الإطلاق شرعا
وعرفا فما لا نزاع فيه والاية بظاهرها تقتضى أما إطلاق اليتامى على الكبار وأثبت الأحكام للصغار
فاحتاجت إلى التوجيه فذهب صاحب الكشف إلى التجوز في اليتامى باستعماله في لازم معناه وهو
تركها مسألة لأنها لا تنوزق إلا إذا كانت كذلك أو أن اليتامى بمعناه اللغوي الأصلي فهو حقيقة وارد
على أصل اللغة فاقبل اللفظ إذا قل في العرف يكون في أصله مجازا وهو هنا كذلك فلا مقابلة بينه وبين
الاتساع إلا أن العلاقة في الاتساع الكون وفي هذا الإطلاق والتقييد غلبة عما تقر في المعاني أو مجاز
باعتبار ما كان أو ترقيب الهدى بالصغر والاشارة إلى وجوب المسارعة إلى دفع أموالهم إليهم حتى كان
اسم اليتيم باق بعد غير زائل وهذا المعنى يسمى في الأصول بإشارة النص وهو أن يساق الكلام بمعنى
ويضمن معنى آخر وهذا في الكون نظير المشارفة في الأول ومنه علم انقسامها إلى قسمين وفي قوله
قبل أن يزول عنهم هذا الاسم أي قبل أن يتحقق زواله والافتقار إلى ما لا يوفق (قوله أولغير البالغ
والحكم مقيد فـ كانه الخ) وهذا بأنه قال في التلويح أن المراد من قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم
وقت البلوغ فهو مجاز باعتبار ما كان فان العبرة بحال النسبة لا بحال التكلم فالورود للبالغ على كل حال
ومثله قول الآخر تقدير القيد لا يغنى عن التجوز إذا الحكم على ما عبر عنه بالصفة يوجب انصافه بالوصف
حين تعلق الحكم به وبين تمامي اليتامى لا يكون يتما فلا بد من تأويله بما مر (قلت) هذه المسئلة وإن كانت
مذكورة في التلويح لكنها ليست مسلمة وقد تردد فيها الشريف في حواشيه والتحقيق أن في مثله نسبتين
نسبة بين الشرط والجزاء وهي التعليقية وهي واقعة الآن ولا تتوقف على وجودهما في الخارج ونسبة
اسنادية في كل من الطرفين وهي غير واقعة في الحال بل مستقبلية والمقصود الأولى وفي زمان تلك النسبة
كانوا يتامى حقيقة ألا تراهم قالوا في نحو عصرت هذا الخ في السنة الماضية أنه حقيقة مع أنه في حال
العصر عير لا خ ل لأن المقصود النسبة التي هي تبعية فيما بين اسم الإشارة وتأويله لا النسبة الإيقاعية
بينه وبين العصر كما حقه بعض الفضلاء وقد مر تحقيقه في أوائل البقرة فتأمل فانه من معاركة الافهام

حافظا مطلقا (أو آتوا اليتامى أموالهم) أي إذا
بلغوا وليتامى جمع يتيم وهو الذي مات أبوه
من اليتيم وهو الأنفرد ومنه الدرر النيرة
أما على أنه لما جرى مجرى الاسم كفارس
وصاحب جمع على يتامى ثم قلب فقبل يتامى
أو على أنه جمع على يتيم كاسرى لأنه من باب
الآفات ثم جمع يتيم على يتامى كاسرى
والاشتقاق يقتضى وقوعه على
أسارى والاشتقاق في العرف خصه من
الصغار والكبار لكن العرف على الأصل
لم يبلغ ووروده في الآية ما للبالغ على أن
أو الاتساع لقرب عهدهم بالصغر حتى على أن
يتدفع إليهم أموالهم أول بلوغهم قبل أن
يزول عنهم هذا الاسم أن أولهم الرشد
ولذا لا يربط بسلامتهم صفارا أولغير البالغ
والحكم مقيد فـ كانه قال وآتواهم إذا بلغوا
ويؤيد الأول

ومن ان الاقدام وقد ترك المصنف رحمه الله تأويل الايتاء بالحفظ وقال في الانصاف انه اقوى اقوله
 بعد آيات وابتلوا الدنيا حتى اذا بلغوا النكاح الخ فانه يدل على أن الآية الاولى في الحظ على حفظها
 لهم ليؤتوا بها عند بلوغهم ورشد هم والثانية في الحظ على الايتاء الحقيقي عند حصول البلوغ والرشد
 ويقويه أيضا قوله عقب الاولى ولا تتبدلوا الحديث بالطيب الخ فهو ذاك تأديب للوصي مادام المال في
 يده وأما على التأويل الآخر فتؤدى الايتين واحدا لكن الاولى بجملة والثانية مبينة بشرط (قوله
 ما روى أن رجلا من غطفان الخ) فتمه كافي في الكشف فدفع ماله اليه فقال صلى الله عليه وسلم ومن يوق
 شح نفسه ويطلع ربه هكذا فانه يجعل داره يعني جنته فلا يقبض الفنى ماله أنفق في سبيل الله فقال عليه
 الصلاة والسلام ثبت الابر وبقى الوزر قالوا يا رسول الله قد عرفنا أنه ثبت الابر فكيف بقي
 الوزر وهو يتفق في سبيل الله فقال ثبت ابر الغلام وبقى الوزر على والده وهذا رواه الثعالبي عن مقاتل
 والسكبي ووزره بأن كسبه من غيره له أو منع حقوق الله أو المراد بالوزر حسابه والابر انما يكون اذا
 لم يكن مفسودا علم صاحبه ووجه التأيد أنم انزلت في البالغ كما ترى وهو الوجه الاول (قوله ولا تستبدلوا
 الحرام من أموالهم بالخلال من أموالكم الخ) يعني المراد بالخبث الحرام وبالطيب الخلال لكن المراد
 على الاول لا تأكلوا ذلك الحرام الذي هو مال اليتيم مكان الخلال من أموالكم فليس المراد في هذا
 الوجه أخذ مال اليتيم واعطاه ماله بل أكل مال اليتيم وزكاه ماله على حاله فالطيب - ينمذ هو كل ماله
 الذي تركه بحاله وفي الوجه الثاني هو حفظ مال اليتيم فاختلف الطيب والخبيث في الوجهين فاتفق على
 بمعنى الاستعمال كالتمجيد والاستحجال قال الزمخشري وهو غير عزيز والاختزال باهتام الختام والمزاي
 الاقتطاع (قوله وقيل لا تأخذوا الرقيق من أموالهم وتعتوا بالنسب مكانها) وهذا تبديل وليس يتبدل
 وفي الكشف وقيل هو أن يعطى ريشا ويأخذ جديدا وعن السدي أن يجعل شاة موزولة مكان سمينة وليس
 هذا بتبدل وانما هو تبديل لأن يكارم صديقه فليأخذ منه بمقامه مكان سمينة من مال الصبي اهو هذا
 المقام عما كثر فيه الكلام فهل الابدال والتبدل والتبديل والاستبدال بينهما فرق في المعنى والاستعمال
 أم لا فاقبل التبديل تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه فاذا استعملت بالباء
 دخلت على المتروك وقيل الباء تدخل على المأخوذ في التبديل وحكي في الاستبدال خلاف وقال النجاشي
 انها في الابدال تدخل على المأخوذ في الاستعمال العرفي وقال الدميري في التبديل الباء تدخل على
 المتروك لكن **حكي** الواحدى أنها تدخل على المأخوذ ويشهد له قول الطفيل لما أسلم
 وبذل طالعى شخصى بسعدى **ح** قال التحرير والتبديل استعمال آخر يتعدى الى المفعولين بنفسه كقوله
 يتدل الله سيئاتهم حسنات الى المذهب به المبدل منه بالباء كقوله وبذلناهم بجهنم جهنم بجنة
 الى مفعول واحد نحو بدلت الشيء أى غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه وقال المدق في الكشف ان حاصل
 الفرق أنه اذا قيل تبدل الكفر بالايان أو بدلت الكفر بدله فالمأخوذ هو ما عدى اليه الفعل بلا واسطة
 واذا قيل بدله به اريد غيره به فالحاصل ما أفضى اليه الفعل بالباء كما قال في تفسير قوله تعالى لا تبدل لكأمانه
 لا أحديده شيئا من ذلك بما هو أصدق ونقل الأزهري عن ثعلب بدلت الخاتم بالحلقة اذا ذبته وجعلته
 حافة وبدلت الحلقة بالخاتم اذا أذبتها وجعلتها خاتما وابدأت الخاتم بالحلقة اذا خبثت هذا وجعلت هذه
 مكانه وحقيقته أن التبديل تغيير صورة الى اخرى والابدال تحية فاتفق على دخول الباء على الحاصل
 عكس التبديل والاستبدال وعن المبرد أنه استحسنه لما نقله اليه الزاهد وزاد عليه أنه يستعمل بمعنى
 الابدال أيضا ومنه يظهر أن من زعم أن التبديل أعم من التبديل لأن الثاني تغيير خاص فقد وهم فان قلت
 فقد أعضل عليك قوله تعالى وبذلناهم بجهنم جهنم بجنة قلت الكلام فيما اذا كانت الباء مارة ثانية للفعل أما
 اذا تعدى بنفسه الى الموعودين كافي قوله تعالى أو تلك يقول الله سيئاتهم حسنات أو الى الموعودين وما حابه
 كافي قوله أن يتلوهما ربهما خيرا فليس مما نحن فيه لاقضاء الفعل الى المأخوذ بلا واسطة وخروج الباء

ما روى أن رجلا من غطفان كان معه مال
 كثير لا ين أخ له يتيم فلما بلغ طلب المال منه
 فنهه فزلات فلا سمعها الأم قال أطعنا الله
 ورسوله ثم وذا به من الحبوب **حكي**
 (ولا تتبدلوا الحديث بالطيب) ولا تستبدلوا
 الحرام من أموالهم بالخلال من أموالكم
 أو الامس الطيب الذي هو خنزير أو الامس
 بالامس الطيب الذي هو خنزير أو الامس
 لا تأخذوا الرقيق من أموالهم وتعتوا
 بالنسب مكانها وهذا تبديل وليس يتبدل
 (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم)

عن التكميل فان ذكرت لبيان المعوض عنه فباء المقابلة تضلح للأخذ والمتروك واعتبر بقولنا بعت هذا
بدرهم وجواب مخاطبك اشترت به فالدرهم مأخوذ ومتروك لمخاطبك وظاهر من هذا ان بذل ثلاث
استعمالا لابتدات الخطاب بالحلقة وهو المبحث وابتدات الخاتم حلقة اذا جعلت الحلقة بدله وبذلك زيد اخاتما
بنوب ان اعطيته الخاتم بدلا عن النوب فاعتبره واستبصره ثم ان كلامه اعترض على قول السدي
وما قبله لان المتروك عنده الحديث وهو المزيل أو الردي وتركه على المكافئة مع الصديق بأن يكون للصبي
دين على صديق الولي فيأخذ الولي منه رديا مكان جدي مكافأة له على سابق صنعه له أو ائتماره بجهالة ما
والاشبه أن الكلام على اطلاقه واذا أعطى رديا وأخذ جديا من مال العبي يصدق أنه تبدل الجدي
بالردي للصبي وبذلك لنفسه وظاهر الآية أنه اراد البدل للصبي لان الاولياء هم المتصرفون في أموالهم
فمن وعان بيع بوكس من أنفسهم ومن غيرهم وما ضاهاه ولا يضر أنه تبدل لنفسه أيضا باعتبار آخر لان
المبادر الى القهم النبي عن تصرف لاجل الصبي ضار - واما عامل الولي نفسه أو غيره واشتبه على المصنف
للقفول عن اختلاف الاعتبار فأوله بما لا إشعار للفظ به فان ذهب الى التأويل لا محالة فالاولى أن
يقال المهرول هو الطيب والسمين والحديث ضرر به مثالا للحرام والحلال اه وهذا زبد الكلام
في هذا المقام فاخترنا نفسك ما يحلو والرفيع بمعنى النفيس وأصل معناه العالي المرتفع وانما ضعفه كما مر
وأشار اليه لدخول الباء على المأخوذ ورشأن التبديل لا التبديل وقد عرفت ما فيه (قوله
ولانا كاو مضمومة الى أمر الكم الخ) يعني أن الى لتقدير متعاقبه مضمومة وهوية عدى بالى أوله ضم
الكل معنى الضم وقيل الى بمعنى مع وفى الكشف لوجه الانتهاء الى على أصله على أن النبي عن أكلها مع
بقا مالهم كأن أموالهم جعلت غاية لحصلت المبالغة والتخلص عن الاعتذار وهذا ما ارتضاه الفراء
في تفسيره وقال لا تكون الى بمعنى مع الا اذا ضمت شئ الى آخر كقوله لا ذود الى الذودا بل وقد مر وفسر
الكل بالانفاق اشارة الى أن المراد به الانتفاع والتصرف فغير عنه باغلب أحواله وقوله ولا تسوا
بينهما اشارة الى أن المراد بالمعبة مجرد التسوية بينهما فى الانتفاع اعم من أن يكون على الأفراد أو مع
ماله فهو جواب عن السؤال الواقع فى الكشف المجاب عنه ثمة بأن المعبة تبدل على غاية قبح فعلهم حيث
أكلوا أموالهم مع الغنى عنها اقصيها كما كوا عليه ولا يلزم القائل بمفهوم المخالفة جوازاً كل أموالهم
وحدوها والسؤال لا يرد اذا فسر تبدل الحديث بالطيب باستبدال أموال اليتامى بماله أو كلها كما
فانه يكره نبيها عن أكلها وحدها وهذا عن ضمها وليس الا قول مطلقا حتى يرد سؤال بانه أى فائدة
فى هذا بعد ورود النهى المطلق (قوله الضمير للاكل الخ) وقيل للتبدل وقيل لهما وقوله ذنبا عظيما فسر
الكبير بالعظيم وهذا الاشارة الى ما قبل ان العظيم فوق الكبير ما لان الكبير معناه عنده أو أن تكبره
للعظيم والحبوب الذنب العظيم وقيل هو مطلق الذنب ويكون بمعنى الوحشة والصعب (قوله أى أن
خفتم أن لا تعدلوا الخ) تفسيره بما ذكر لبيان الربط بين الشرط والجزاء وقدم هذا الوجه لانه أرجح مما
بعده لمناسبة ما قبله وما بعده وارتباط الشرط بالجزاء ثم ارتباط القرينة على أن المراد من لا تقسطوا
فى اليتامى المترجح بين الجواب فانه صريح فيه والربط يقتضيه وتفسير النساء بغير اليتامى لدلالة المعنى
واشارة لفظ النساء وقوله طاب لكم طاب يكون بمعنى مالت له النفس واستطابته وبمعنى حل وبالناسى
فسره الزمخشري وظاهر نصريح المصنف به فى الثالث أنه فيما قبله بالمعنى الاول وفسره الزمخشري
فيها بالحل واعتراض عليه الامام بانه فى قوة أبيع المباح وأيضا يلزم الاجمال حيث لا يعلم المباح من الآية
وأثر الجمل على المستطاب ويلزم التخصيص وجعله أولى من الاجمال وأجاب فى الكشف بأن المين تحريمه
فى قوله حرمت عليكم امهاتكم الخ ان كان مقدم النزول فلا اجمال لان المعنى فانكم وما بين لكم حمله
ولكنه مقيد بالعدة المحصورة فليس فى قوة أبيع المباح لافادة الزيادة ولا اجمال ولا تخصيص ونعريف
الموصول لانه هـ والافعال اجمال المؤخر يسهل أولى من التخصيص بغير المقارن لان تأخير بيان الجمل

ولانا كاوها مضمومة الى أموالكم أى
لا تنفقوهما ماله ولا تسقوا بينهما هذا حلال
وذلك حرام وهو غير اذاعلى قدر أجره قوله
تعالى قلنا كل بالعروف (انه) الضمير للاكل
(كان حوبا كسيرا) ذنبا عظيما وقضى حوبا
وهو مصدر حاب حوبا وحابا كقال قولنا ولا
(وان خفتم الا تقسطوا فى اليتامى فانكم
ما طاب لكم من النساء) أى ان خفتم أن
لا تعدلوا فى تباى النساء اذا تزوجتم منهن
فترجوا ما طاب لكم من غيرهن اذا كان
الرجل يجزئ بيمينه ذات مال ويجاز فيزوجها
ضامهم اقرعوا بجمع عنده منهن عددا لا يقدر
على القيام بجمعوهن أو ان خفتم أن
لا تعدلوا فى حقوق اليتامى فحرجتم منها
فخافوا أيضا أن لا تعدلوا بين النساء وانكم
مقدرا يمكنكم الوفاء بجمعهن لان المخرج من
الذنب ينبغي أن يصرج من الذنوب كلها على
ما روى أنه تعالى لما عظم أمر اليتامى فخرجوا
من ولايتهم وما كانوا يتخرجون من تكبير
النساء واضاعتن قنزلت وقيل لا يتخرجون
من الزنا قبل لهم ان خفتم أن لا تعدلوا فى
أمر اليتامى فخافوا الزنا فانكم وما حل لكم

جائزون بيان التخصيص عند أكثر الحنفية والامرو لو كان للإباحة لا يلغوه عنه طاب اذا كان بمعنى
 حل لانه بصير المعنى أبلغ لكم ما أبلغ هنالان مناط الفائدة القدوه والعدد المذكور وقيل انه للوجوب
 أى وجوب الاقتصار على هذا العدد وقوله أن يخرج من الذنوب أى يبعد ويخرج منها يقال يخرج اذا
 فعل ما يخرج به من الاثم والخرج وقوله تخافوا الخ لم يقل لقصها كما فى الكشاف لايها منه الاعتزال
 والقول بالحسن والقبح العقليين وان احتل الشرعى والوجه الثالث أبعدا ولذا أخره ولكن قرينة
 الحال توضح ربطه كما أشار اليه ونظيره ما اذا دام على الصلاة من لا يركى يقول له ان خفت الاثم من ترك
 الصلاة خف ترك الزكاة وينتجى جمع نية وأصله يتأثم ولا كلام فيه وتركه المصنف رحمه الله هنا كفتاه
 بما مر (قوله وانما عبر عنهن بما ذهابا الى الصفة الخ) ما يخص أو تغلب في غير العقلاء وهو فيما اذا أريد
 الذات أما اذا أريد الوصف فلا كقول ما يزيد في الاستفهام أى أفاضل أم كرم وأكرم ما شئت من
 الرجال بمعنى الكريم أو اللئيم ونحوه كما ذهب اليه العلامة والسكاكى وغيرهما وان أنكره بعضهم
 والمراد بالوصف هنا ما أريدتم من البكر والنيب أو ما لا حرج ولا تضيق في تزويجها وقد خفي معنى
 الذهاب الى معنى الصفة هنا على من قال المراد الوصف المأخوذ من المذكور بعدما اذ معنى ما طاب
 الطيب وهو صادق على العاقل وغيره والسؤال لا يسقط به وقوله أو ما ملكت أيمانكم ذهابا بالوصف
 ولكون المملوك لبيعه وشراؤه والمبيع أكثر ما لا يعقل كان التعبير عما فيه أظهر وقوله وقرئ تقسطوا
 الخ قسط يقسط قسطا جار ومنه قوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وأقسط يقسط ضده
 بمعنى عدل ومنه قوله تعالى ان الله يحب المقسطين فان قرئ من الثلاثى فلا مزيدة وهو ظاهر (قوله
 معدولة عن أعداد مكررة الخ) هذه الصيغة متنوعة من الصرف على الصحيح وجوز الفراء صرفها وفى
 سبب منعها أقوال أحدها مذهب سيديويه والخليل أنه العدل والوصف وأورد عليه أن أسماء العدد
 الوصفية فيها عارضة وهى لا تمنع الصرف وأجيب بأنها وان عرضت فى أصلها فهى نقلت عنها بعد
 ملاحظة الوصف العارض فكان أصليا فى هذه دون أصلها وفيه نظر الشافى قول الفراء انها منعت
 للعدل والتعريف بنية الالف واللام ولذا لم تجز اضافتها ولا دخول أل عليها والثالث أنها معدولة عن
 اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة تعدلت عن ألفاظ العدد وعن المونث الى المذكور ففيها عدلان وهما
 سبيان والرابع أنه مكرر للعدل لانه عدل عن لفظ اثنين ومعناه لانها لا تستعمل فى موضع يستعمل فيه
 اذ لا تلى العوامل وانما تقع بعد جمع معنى اما خبرا أو حالا أو وصفا وشذ أن تلى العوامل وأن تضاف وقوله
 وقيل لتكرير العدل هو مذهب الزمخشري ورده أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وليس من
 المذاهب الاربعية فى شئ وأجيب بأنه المذهب الرابع وهو منقول عن ابن السراج فلا وجه لقول أبي حيان
 لم يقل به أحد ولو قال لا نظيره صح وأشار المصنف رحمه الله لضعفه من غير بيان لوجهه وتكراره
 بخروجه عن وزنه وافراده بوزن آخر مكرر معناه وعبر عن العدل فى المعنى بعد لها عن تكرارها وقريب
 منه ما ذكره التحرير (قوله منصوبة على الحال من فاعل طاب) وهو ضمير ما يعلم منه جواز الحالية منها
 وقد مر أنه لا يباشر العوامل ولا يضاف ولم يسجد من العرب ادخال الالف واللام عليه كما صرح به أبو
 حيان رحمه الله خطأ الزمخشري فى قوله تنكح النثى والثلاث والرابع ولذا قال التحرير انه لا بد للزمخشري
 من اثباته والاستشهاد عليه والقول بأنه غفلة غفلة ولهذا ذهب بعض النحاة الى أنه معرفة فلا يكون
 عنده حالا وقوله بين هذه الأعداد أى بعضها لا يجمعوها والمراد المعدودات وذروا الجمع أى اتركوا
 الجمع بين النساء الحرائر والمقنع ما يقع ويمنع متى به وهو بفتح الميم مصدر بمعنى الرضا أريد به المرضي
 ويستوى فيه الواحد وغيره فيقال شاهد مقنع وشهود مقنع وقدم تقديرا ختاروا على انه كسروا مع
 أنه المتبادر عما قبله دلالة على جواز العزوبة قتائل وقوله أو ما ملكت أيمانكم إشارة الى أن الخطاب
 للأحرار لان العبد لا يحل له أكثر من اثنين (قوله ومعناها الاذن لكل ناكح الخ) قال الزمخشري فان

وانما عبر عنهن بما ذهابا الى الصفة أو اجراء
 ان مجرى غـ بر العقلاء لتقصان عطايت
 ونظيره أو ما ملكت أيمانكم وقرئ
 تقسطوا بفتح التاء على أن لا مزيدة أى ان
 خفتم أن تجزروا (منثى وثلاث ورباع)
 معدولة عن أعداد مكررة هى ثنتين ثنتين
 وثلاث ثلاثا وأربعا ربعا وهى غير منصرفة
 للعدل والصفة فانها بنيت صفات وان كانت
 أصولها لم تغلها وقيل لتكرير العدل فانها
 معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة
 على الحال من فاعل طاب ومعناها الاذن
 لكل ناكح يريد الجمع أن ينكح ما شاء
 من العدد المذكور متفقين فيه ومختلفين
 كقولك اقتسموا هذه البصرة درهمين
 درهمين وثلاثة ثلاثة ولو أقررت كان المعنى
 تجوز الجمع بين هذه الأعداد دون التوزيع

قلت الذي أطلق للفاسح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فاسمعي التكرير في منى وثلاث
ورباع قلت الخطأ للجمع فوجب التكرير ليصيب كل فاسح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له
كما تقول للجماعة اقسمو هذا المال وهو ألف درهم درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو
أفردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون أو قلت كما جاء بالواو في المثال الذي حدوته لك
ولو ذهبت تقول اقسمو هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة أعلمت أنه لا يسوغ
لهم أن يقسموا الأعلى أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تنبيه
وبعضه على تثنية وبعضه على تريبع وذهب معنى تجوز الجمع بين أنواع القسمة التي دلت عليه الواو
وتحيزه أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذنا نحن من أراد وانكاحها من النساء على طريق الجمع
ان شأوا مختلفين في تلك الأعداد وان شأوا متفقين فيم يحظروا عليهم ما وراء ذلك اه وحاصله أنه
أبج لكل واحد أن يأخذ ما أراد من هذه العدة ولا يتجاوزها وانما تنبيه هذا المعنى صيغة العدل
والعطف بالواو لانه حال فلوا فرد وقيل اقسمو هذا المال درهمين وثلاثة وثلاثة أو أربعة أربعة لم يصح جعله حالاً من
المال الذي هو ألف درهم بخلاف ما اذا كرر فان المقصود فيه الوصف والتفصيل في حكم الانقسام
أي مفصلاً ومنقسماً إلى درهم درهم وأولاً من الأمور والاباحة انما تكون من دليل
خارجي والحال بيان لكيفية الفعل والقياس في الكلام في لما يقابل معنى أو أن يكون الانقسام على
أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع غير متجاوزاً لها إلى
ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك دفع لما ذهب اليه البعض من جواز التسع تسكاباً
الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والاربعة وهي تسع وذلك لأن من تسع الخمس أو ما فوقها لم
يحافظ على القيد أعني كيفية التسكاح وهي كونه على هذا التقدير والتفصيل بل جاوزه إلى خماس
وسداس والسنة يثبت أن هذا هو المراد كقوله صلى الله عليه وسلم اخترار بما وفارق سائرهن وغيرهن من
الاحاديث الصحيحة ولا مخالفة بينه وبين كلام المصنف في المثال كما توهم وانما وقعت في بعض العبارة كقوله
لم يكن له معنى وقول المصنف كان المعنى تجوز الجمع فلوقيل معنى لم يكن له معنى يعني يصح قصده لانه يفيد
جواز الجمع وجواز التسعة وهو غير صحيح كان المال واحداً والبذرة بفتح الموحدة وسكون الدال والراء
المهملتين عشرة آلاف درهم وقوله ذهب تجوز الاختلاف فكان يجب الاجتماع على هذه الأعداد
وما قيل انه لا يلتفت اليه الذهن لانه لم يذهب اليه أحد لا عبرة به لان الكلام في الظاهر الذي هو نكتة
العدول وفي بعض الحواشي هنا خبط وخط تركاه لانه تطوّل بغير طائل وحسبك من القلادة ما أحاط
بالعنى (قوله ولو ذكرت بأو) رد لما قيل ان الواو بمعنى أو قال ابن هشام نقلاً عن الاصمغاني
القول بأنها بمعنى أو خطأ لان الأعداد على قسمين قسم يقصد ضم بعضها إلى بعض كقوله ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذارجهم وقسم لا يقصد به ذلك بل هو للتقسيم كما هنا وفيه نظر (قوله سوى بين
الواحدة الخ) اشارة الى أن أول القسمة والعددية والمراد في السياق ومقابلها الواحدة
ومؤن جمع مؤنثة والقسم بفتح فـ يكون معروفاً وقوله أي التقليل الخ هو مستفاد من واحدة
والعدد المذكور ويجوز أن تكون اشارة الى الجميع وقوله أقرب اشارة الى أن أدنى من الدنو بمعنى
القرب ومن صلة القرب لا تفضيلية (قوله يقال عال الميزان اذا مال الخ) يعني أصل معناه الميل
المحسوس ثم نقل الى الميل المعنوي وهو الجور وقوة وعول القرينة أي نصيب الورثة وهو العول
المعروف في علم الفرائض مأخوذ من الجور اقليل أنصبه الورثة ولذا يقال قرينة عاتلة وقرينة عادلة
والسهم انصباء الورثة المقطرة لهم (قوله وفسر بأن لا تسكروا عيالكم الخ) تفسيره بأن لا تجزروا
منقول عن عائشة رضي الله عنها وهو المشهور وهذا التفسير منقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه
وقد خطأ فيه كثير من المتقدمين لانه انما يقال من كثرة العيال أعال يعيل عاتلة ولم يقلوا أعال يعول

ولو ذكرت بأو ذهب تجوز الاختلاف في
العدد (فان خفيتم ألا تعدلوا) بين هذه
الأعداد أيضاً (فواحدة) فاختاروا
أو فانه كـ أو واحدة وذروا الجمع وقرو
بالرفع على أنه فاعل محذوف أو خبره تقديره
فتكفيكم واحدة أو فاعل مفعول واحدة (أو ما
ملكتم أي ما كنتم) سوى بين الواحدة من
الازواج والعدد من السراري خلفه
مؤنثين وعدم وجوب القسم بين (ذلك)
أي التقليل منهن أو اختبار الواحدة أو
التسري (أدنى ألا تعدلوا) أقرب من أن
لا تعدلوا يقال عال الميزان اذا مال وعال الحاكم
اذا جاز وعول القرينة الميل عن حقه
السهم المسماة وفسر بأن لا تسكروا عيالكم
على أنه من عال الرجل عياله يعولهم اذا
ماهم فغير من كثرة العيال بكثرة المؤن على
الكتابة ويؤيده قراءة أن لا تعيلوا من عال
الرجل اذا كثر عياله

ولأن الأحسن المطابق لقوله قبله لا تعدلوا أن يكون بمعنى لا تجوروا وردّه في الكشف بأنه من قولك
عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما نهم عولهم إذا اتفق عليهم لأن من كثرت عياله لزمه أن يعولهم وفي ذلك
ما ذهب عليه المحقق على حدود الشرع وكسب الحلال ومثله أعلى كعباً وأطول بأعفى كلام العرب
أن يفتي عليه مثل هذا في تفسيره طريق الكفاية فاستعمل الاتفاق وأراد لزم معناه وهو كثرة
العيال وذكر في الكشف أنه لا حاجة إلى هذا فإن الكفاية في رجمه الله نقل عن فضاء العرب عيال يعول
إذا كثرت عياله ومن نقله الأصمعي والأزهري وهذا التفسير منقول عن زيد بن أسلم وهو من أجله التابعين
وقراءة طاوس مؤيدة له فلا وجه لتشديد من شنع عليه بما لا يلتزم والاثار وقد نقل الدوي أمم
المقرأة أم الفقه جبر وأنشد

أي وإن كثرت ماشيته وعباله وأما ما قيل إن عال بمعنى كثرت عياله يأتي بمعنى جارواي فليست الخطئة
في استعمال عال بمعنى كثرة العيال بل في عدم الفرق بين المادتين فرداً أيضاً بحكاية ابن الأعرابي وغيره
عال يعول بهم هذا المعنى وعال يعول بمعنى افتقر فعال له معان مال وجارواي فقر وكثرت عياله ومان وأنفق
وأعجز يقال عالني الأمر أي أعجزني ومضارعه يعول فهو من ذوات الواو والياء على اختلاف المعاني
فإن قلت طال بعد أي مان دلالة له على كثرة المؤنة حتى يكفى به عن كثرة العيال قلت قال الراغب أصل
معنى العول الثقل يقال عال به أي تحمل ثقل مؤنته والثقل انما يكون في كثرة العيال من أصله لأنه لو تزوج
وبقوله ما نهم كثرة ذلك بقريته المقام والسباق لأنه ليس المراد في المؤنة والعيال من أصله لأنه لو تزوج
واحدة كان عاتلاً وعلية مؤنة فالكلام كالصريح فيه واستعمال أصل الفعل في الزيادة فيه غير عزيز
فلا غبار عليه كما هوهم (قوله ولعل المراد بالعيال الأزواج الخ) أي على تفسير تعولوا بكثرة عيالكم
وعيال جمع عيل بتشديد الياء فإن كان ذلك إشارة إلى التقليل واختيار الواحدة فعدم كثرة
الأزواج فيه ظاهر وإن كان للتسري فعدم كثرة الأزواج صادق على عدمه بأن لا يكون لكم أزواج
ولا كثرة وإن كان العيال بمعنى الأولاد فعلى الأول ظاهر فلذا أخره المصنف رحمه الله وجهه مشبهاً به
وعلى الثاني فلا نه مظنة قلة الأولاد إذا العادة على أن لا يتعد المرء بمضاجعتين ولا بأبي العزل عنهن وهذا
معنى قوله لجواز العزل الخ أي عادة فلا يرد عليه أن مذهب الشافعي جواز العزل عن الحرائر
والأما مع أن في بعض شروح الكشف ما يدل على أن فيه خلافاً عنه فليعل المصنف رحمه الله تعالى
حال إلى المنع كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله (قوله وهو من الخ) يعني الصدقة كالصداق بمعنى
المهر والقراءة بفتح الصاد وسكون الدال أصلها ضم الدال تخفيفاً بالتسكين وضمه ما يتبع الثاني
لضم الأول كما يشال ظلمة وظلمة وهو المراد بالتقليل وقوله على التوحيد أي قرئ صدقتهن بضمين مع
الأفراد (قوله عطية الخ) أي النحلة حقيقة في اللغة العطية بغير عوض فإن قلت كيف يكون
بلا عوض وهو في مقابلة البضع والتمتع به قلت قالوا ما كان لها في الجماع مثل مال الزوج في المذمة
أو أن يدور عليه به بوجوب النفقة والكسوة كان المهر مجازاً بالمقابلة التمتع بتمتع أكثر منه وقيل إن
الصداق كان في شرع من قبله للأولياء بدليل قوله تعالى إني أريد أن أتزوجكم إحدى ابنتي الخ
ثم نسخ فصار ذلك عطية أقطعت لهن فسمى نحلة ومن فسره بالقريضة نظراً إلى أن هذه العطية
قريضة ونسبه على المصدر والملافة الفعل معنى كقعدت جلوساً وقوله أو مضمولة أي معطاة منكم
ومن فسره بالديانة أخذ من النحلة بمعنى الملة ومولياتهم بفتح الميم وتشديد الياء أي من كن في ولايتهم
(تنبيه) قال العلاقي في قواعد في الصداق عوضية عن البضع من وجه ودية من وجه فحرمها
لكن الغلب أي ما قيل الغلب الأول وقيل الثاني وما أخذ من الآية لأن النحلة العطية بلا عوض
وجه الثاني (٢) أنه يرد بالعيب ولها حبس نفسها حتى يقبضه وأنه يثبت فيه الشفعة ويضمن لو تلف
ورج المصنف رحمه الله الأول لاقتضاء الوضع له فقدمه وفي قوله نظر إلى مفهوم الآية تبحث لأنه قد يقال

ولعل المراد بالعيال الأزواج وإن أريد
الأولاد فلان التسري مظنة قلة الولد
بالإضافة إلى التزويج لجواز العزل فيه كتزويج
الواحدة بالإضافة إلى تزويج الأربع (وأنوا
النساء صدقاتهن) وهو من قرئ بفتح الصاد
وسكون الدال على التخفيف وبضم الصاد
وسكون الدال جمع صدقة كقريضة وضمهما
على التوحيد وهو تنقيح صدقة كقريضة ونحلة إذا
(نحلة) عطية يقال نحلته كذا نحلته ونحلة إذا
أعطاه إياه عن طيب نفس بلا توقع عوض
ومن فسرها بالقريضة ونحوها نظراً إلى
مفهوم الآية إلى موضوع اللفظ ونحوها
على المصدر لأنها في معنى الاتياد والحال
من الواو والصدقات أي آتوهن صدقاتهن
ناحلياً أو مضمولة وقيل المعنى نحلة من آتوهن
سجانه وذهاباً وتفضلاً منه عليهن فتكون
حالات الصدقات وقيل ديانة من قولهم
اتحل فلان كذا إذا دان به على أنه مضمول له
أو حال من الصدقات أي ديانة من الله تعالى
شرعه وانطاب للأزواج وقيل الأولياء
لأنهم كانوا يأخذون مهر ومولياتهم (فإن
طبن لكم عن شيء منه نفساً)

(٢) قوله وجه الثاني الظاهر الأول اه
معجمه

انه منطوق على الوجه الاخير لان معنى كونه ديانة مشروع اللهم الا ان يريد ما يقتضيه قوله فان طين
لكم المؤيد بالامر (قوله الضمير للصدق الخ) لما كان الظاهر منها الرجوع الى الصدقات اوله بأن
الصدقات بمعنى الصدقات لصدقته على القليل والكثير وأنه عائد على الصدقات الذي في ضمن الجمع لان
المعنى آتوا كل واحدة منهن صدقاتاً وأن الضمير راجع لما قبله باعتبار أنه وضع موضع اسم الإشارة
أي ذلك فلذا أفرد ذكر وهو في اسم الإشارة كـثير لان الإشارة الى أمور متعددة دفعة واحدة
كثيرة فلذا نزل الضمير منزلة فلا يقال انه تطويل للمسافة فليجعل الضمير مؤنثاً بما ذكرنا من داء ولذا قال
رؤية ذلك وهو من أهل اللسان فلا وجه لما قيل ان قول رؤية لا يدل على ما ذكرنا وان يريد أن الضمير
مؤنث كما يقول اسم الإشارة مع أنه لا يعلم من كلامهم وجهه والتكثرة فيه فلا بد من بيانه والبيت

فيها خطوط من سواد يلقى * كانه في الجلد توليع البهق

وهو من أرجوزة والتوليع تلويح البلق على استطالة وذ كر قول رؤية في جواب السائل له هلا قلت كأنها
أو كأنها وانما ذكره لينعين التوجيه اذ لولاه اجمل أن يكون ذلك رعاية الخبر وقوله ولذلك وحده في
أن التميز كما قاله النحاة حقه مطابقة المميز وهو هنا جمع وتوضيحه ان التميزان اتحد معناه بالمميز وجبت
المطابقة فهو كرم الزيدون رجالا كالمطابقة والخبر والحال والا فان كان مفردا غير متعد وجب افراده فهو
كرم بنو فلان أبا إذا المراد أن أصلهم واحد متصف بالكرم فان تعددوا ليس وجب خلقه بظاهر فهو كرم
الزيدون أبا إذا أريد أن لكل منهم أبا كما اذ لو أفردتهم أنهم من أب واحد والغرض خلافه وان
لم يلبس جازا الامران ومعه عدم الالباس كما هنا فانه لا يتوهم أن لهن نفسا واحدة ومرجحه أنه
الأصل مع خفته ومطابقته لضمير منه وهو اسم جنس والغرض هنا بيانه والواحد يدل عليه كقولك
هشرون درهمان وما قيل انه مخالف لقول ابن الحاجب ان التميز ان لم يكن اسم جنس ويراد نفس
المتنصب عنه يطابقه لا محالة فيجب تعيينه كلامه بأنه اذ لم يقصد به بيان الجنس وهو وهم منه فان
النفس ليس المراد بها الذات حتى يكون عين ما قبله والذي أوقعه في الغلط لفظ نفس المشتركة وقيل
ان فائدة التميز الإشارة الى أنه لا اعتداد بهبة الألباس (قوله والمعنى فان وهين لكم الخ) يعني لما كان
لا بد من طبيب النفس جعل مبتدأ وركان الكلام للدلالة على ذلك ولو قيل عن طبيب لوقع فضله وقوله
وعتده بهن يعني أصله أن يعتدى بالبلاء كقوله * وما كان نفسا بالفراق نطيب * لانه ضمن معنى
التجافي والتباعد فوصل بصلته فان قلت العوالب أن يقتصر على التجافي لان التجاوز متعد بنفسه ولا
يعتدى بهن الا اذا كان معنى المغفرة فهو تجاوزا فانه عن سياقه قلت اما أن يكون مقصوده أنه ضمن معنى
التجافي فقط والتجاوز بيان لمعناه أو كونه التجاوز لا يعتدى بهن مطافا غير مسلم عنده ولذا استعمله
كثير من الفضلاء متعديا بها مطلقا وقد صرح به الامام التبريزي في شرح ديوان أبي تمام وقوله بعثا
لهن على تقليل الموهوب هو يفهم من شيء ومن كونه من الصدقات لا كله حتى نقل عن الليث رحمه الله أنه
لا يجوز تبرعها الا باليسير ولا فرق بين المقبوض وما في الذمة الا أن الاول هبة والثاني ابراء ولذلك تعامل
الناس على التعويض فيه ليرفع الخلاف (قوله نخذه ونفقوه) يعني ان الاكل عبارة عن التناول كما مر
وفي نصب هنيئاً مرياً وجوه أحدها أنه صفة مصدر محذوف أي أكل هنيئاً الثاني أنه منصوب على الحال
من فاعل كلوه أي مهنا سهلا الثالث انه حال منصوب بفعل مقدر محذوف وجوبا كقولك أكلت ما وقد
قصد الناس وقال الزمخشري قد يوقف على فكلوه ويبتدأ هنيئاً مرياً على الدعاء وعلى أنهم ما صفتان
أقيمتا مقام مصدرين أي هنيئاً مرياً أو ردياً بأنه تحريف لكلام النحاة فان المصادر الدعائية كـضيا
ورعيا لا ترفع الظاهر وهذا قدره في قول كثير * هنيئاً مرياً غير داء مخامر * فان غير فاعله
ورد بان سيبويه قال هنيئاً مرياً صفتان نصبهما نصب المصادر المدعويهما بالفعل غير المستعمل

الضمير للصدق الخ على المعنى أو يجري
يجري اسم الإشارة كقول رؤية
كانه في الجلد توليع البهق *
كانه في الجلد توليع البهق *
اذ سئل فقال أردت كان ذلك وقيل للانيه
اذ سئل فقال أردت كان ذلك وقيل للانيه
ونفسا تميز لبيان الجنس ولذلك وحده والمعنى
فان وهين لكم من الصدقات عن طبيب نفس
ليكن جعل العملة طبيب النفس
للمبالغة وعداه بهن لتضمين معنى التجافي
والتجاوز وقال منه بعثا لهن على تقليل
الموهوب (فكلوه هنيئاً مرياً) نخذه
ونفقوه حلالا بلا تبعة والهني والمرى
صفتان من هنا الطعام ومرى إذا ساغ من
غير غصن أقيمتا مقام مصدرين هنيئاً مرياً
بهما المصدر أو جعلتا حالاً من الضمير وقيل
الهنى ما يلبذه الانسان والمرى ما يتحسد
عاقبته

أظهره المختزل دلالة الكلام عليه وفيه تأمل ومربياً لا يستعمل إلا تابعاً له شيئاً وهو صفة له أو منصوب
بعينه وقبل أنه يجب غير تابع وقد أسقط المصنف رحمه الله قول الزمخشري على الدعاء لما مر ولأن
الدعاء لا يكون من الله حتى أولوه فما قيل أنه قصر في تقرير كلام الكشاف فهو وقوله يتأثرون قال
التحريم في الصحاح تأثم فتخرج عن الإثم وكف حقيقة تأثم وتخرج تجنب الإثم والخرج ولا يخفى
على كل حال ما قيل يتأثرون يخرجون من الإثم من تأثم خرج من الإثم كخرج خرج من المخرج ولا وجه
له فإن مراده ما ذكره بعينه وأن المراد السلب فلا وجه لرد وعلى القول الثاني في تفسيره شيئاً مربياً
لا يكون اتباعاً (قوله نهي للأولياء الخ) هذا بيان لمحصل المعنى وضمير أموالهم للذين
والدليل على أن الخطاب لهم قوله وأورقهم الخ وحينئذ فاضافة الأموال للأولياء للملازمة
لكونها في أيديهم ونصرفهم ووجهه بأن الكلام السابق يدل عليه وهو قوله (٢) ولا تؤنؤوا السفهاء
أموالكم وكذا ما بعده وأول قوله التي جعل الله لكم قسماً ما بأنهم من جنس ذلك والأفلاقيام
أهم بمال اليتيم (٣) وعدل عارضة الزمخشري من أن اضافتها لأنهم من جنس ما يقيم به الناس
معابثهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم يعني أن المراد بالمال جنسه مما به يتعيش الناس قسبته إلى كل أحد
كنسبته إلى الآخر لعدم النسبة وإنما المخصوص بواحد دون واحد شخص المال بخلاف أن ينسب
حقيقة إلى الأولياء كما ينسب إلى الملاك والدليل على ذلك وصفه بما لا يختص بمال دون مال كما أن المراد
بالنفس في الآية جنسها مما يقال له نفس فإن الشخص لا يقتل نفسه بل غيره وقال الامام اجراء للوحدة
النوعية مجرى الوحدة الشخصية فالمال وإن كان مالهم لكنهم كانوا من جنس ما يقيم به الناس
فإن زمخشري اعتبر النوعية في المضاف وهو المال والامام اعتبرها في المضاف إليه وهو معنى يبيع
الآن المصنف رحمه الله جنح إلى أن السابق بأباه فقيه رذلة معني وقوله خوله بالخاء المحجمة أي أعطاه
وقوله ينظر إلى أيديهم أي ينظر ويحتاج إلى ما في أيديهم مما أعطاه لهم لينفقوا عليه فالاضافة حقيقية
وسماهم سفهاء لانه شأن الأولاد والنساء فليس المراد ظاهراً بل أيديهم أهله وقوله وتنتعشون أي
تحيون وتقومون وقوله يؤنؤوا إشارة إلى دفع ما ارتضاء الزمخشري وقراءة قسماً كان قياسها قوماً بالواو
كعوض لكنه اتبع فعله وقسماً في الأعرال وقوله قوماً وهو ما يقام به أي ليس بصديق هو اسم تشبيه
بالآلة كما مر (قوله واجعلوا مكان الرزقهم الخ) يعني لم يقل نعماً لئلا يجعوا لوابض أموالهم رزقاً لهم
بل أمرهم أن يجعلوا الأموال ظروفاً للرزق حتى يكون الاتفاق من الرزق لأن نفس المال الذي هو
ظرف وهو تشبيه الرزق الحاصل من المال بالشيء المظروف فيه التمسك وفيه إشارة إلى أنه هو
المقصود من ذلك المال (قوله عدة بجملة تطيب بها نفوسهم الخ) العدة كلزنة لوعده والمعروف
ما عرف بالحسن عقلاً أو شرعاً والمنكر خلافه وهو ما أنكر كذا في الكشاف وليس هذا الإشارة إلى
المذهب في الحسن والقبح هل هو شرعي أو عقلي كما قيل لانه لا خلاف بيننا وبينهم في الصفة الملازمة
للفرض والمنافرة التي يبرعها بالصلحة والفسدة وأن منها ما أخذ العقل وقدير به الشرع وإنما
الخلاف فيما يتعلق به المدح والذم عاجلاً والعقاب والثواب آجلاً هل هو مأخذ الشرع فقط أو العقل
على ما حقق في الأصول فلا يرد عليه أن الأولى الاقتصار على الأول فإن كل قول معروف أمراً واجب
أو مندوب أو مباح وكل منها حسن شرعاً كما صرح به في الأصول (قوله اختبروهم قبل البلوغ
الخ) هذا مذهب أبي حنيفة والشافعي والنص ظاهر في قواه مما تامل عليه الغاية وقال مالك
أنه بعد البلوغ وقوله صلاح الدين الخ المعتبر فيه عند الشافعي صلاح الدين والتصرف في الدنيا
وعند أبي حنيفة المعتبر الثاني فقط وقوله بأن بكل الخ بيان لأن الاختبار مجرد تفويض
ذلك لا بتسليم المال وهذا بناء على أن الصبي لا يصح كونه مأذوناً في التجارة ومذهبا على خلافه
(قوله حتى إذا بلغوا حد البلوغ) يعني أن التكاح كناية عن ذلك وهو أن يحتمل أو يبلغ بالسن فذهب

(٢) قوله وهو قوله ولا تؤنؤوا السفهاء الخ
كذا في التسخ والمناصب أن يقول وأن تؤنؤوا
أموالهم فإن الآية التي ذكرها هي التكامل عليها
(٣) وقوله بمال اليتيم المناسب للسفيه اه
معجمه

روى أن ناساً كانوا يتأثمون أن يقبل أحدهم
من زوجته شيئاً مما ساق إليها فترأت (ولا تؤنؤوا
السفهاء أموالكم) نهي للأولياء
عن أن يؤنؤوا الذين لا رشد لهم أموالهم
فيضيعوها وإنما أضاف الأموال إلى
الأولياء لأنها في تصرفهم وتحت ولايتهم
وهو الملازمة للآيات المتقدمة والمتأخرة وقبل
نهي الكل أحد أن يعدها إلى ما شؤله الله تعالى
من المال فيعطى امرأته وأولاده ثم ينظر إلى
أيديهم وإنما سماهم سفهاء استخفافاً بعقلهم
واستعجاباً لجعلهم قوماً على أنفسهم وهو
أوفق لقوله (التي جعل الله لكم قسماً) أي
تقومون بها وتنتعشون وعلى الأول يؤنؤوا
بأنها التي من جنس ما جعل الله لكم قسماً
وسمى ما به القيام قسماً بالآلة بالغة وقرئ قسماً
بمعناه كعوزة في عباد ذوقاً وهو ما يقام به
(وارزقوهم فيها واكسوهم) واجعلوا ما كان
لرزقهم وكسوهم بأن تجروا فيها وتخصوا
من نفقها ما يحتاجون إليه (وقولوا لهم
قولا معروفاً) عدة بجملة تطيب بها نفوسهم
والمعروف ما عرفه الشرع أو العقل بالحسن
والمعكر ما أنكره أحدهما القبح (وابتلاوا
اليتامى) اختبروهم قبل البلوغ يتبع
أحوالهم في صلاح الدين والتهدي إلى ضبط
المال وحسن التصرف بأن يكمل إليه مقدمات
العقد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بأن
يدفع إليه ما يتصرف فيه (حتى إذا بلغوا
النكاح) حتى إذا بلغوا حد البلوغ بأن يحتمل

الشافعي ما ذكره وعند أبي حنيفة في نفسه خلاف فقيل ثمان عشرة في الغلام وسبع عشرة للبارية ولم يفرق المصنف بينهما وقبل خمس عشرة فيهما وأوليه الفتوى وقوله خمسة عشر سنة بناويل السنة بالغام والألف قياس خمس عشرة ومعنى قوله يصلح للتمكاح أي لثمرته لأن المقصود منه التوالد ولا يكون بدونه وقوله إذا استكمل الولد الخ رواه البيهقي وقال استناده ضعيف (قوله فان أبصرتم منهم رشد الخ) أصل معنى الإيناس النظر من بعد مع وضع اليد على العين إلى قادم ونحوه مما يؤنس به ثم عم في كلامهم قال الشاعر

آنست نساء وأفرغها القناص عصرا وقد دنا الأسماء

أي أحست أو أبصرت كما فسره به أهل اللغة ثم استعير للتين أي علم الشيء بينما إذا الرشد عما يعلم ولا يبصر وهي استعارة محسوس لمعقول أن أريد بالإيناس تلك الحالة المحسوسة وإن أريد بالإبصار فمعقول لمعقول مستلزم تنبيه الرشد بالشيء المحسوس كذا في شرح الكشاف ويمكن تنزيل كلام المصنف رحمه الله عليه بأن يكون اقتصر على بيان حقيقة ويحتمل أن يكون شبه الرشد المحقق المتبين بالمحسوس المشاهد على طريق الكناية ثم أثبت له الإبصار تخيلا وقوله وقرئ أحسنت أي بحسن مفتوحة وسين ساكنة وأصله أحسستم بسينين نقلت حركة الأولى إلى الحاء وحذفت للتقاء الساكنين أحداهما على غير القياس وقيل إنه الغنة سليم وإنما مطردة في عين كل فعل مضاعف اتصل به اتاء الضمير أو نونه والاحساس أيضا على هذه القراءة استعارة (قوله من غير تأخير عن حد البلوغ الخ) التعقيب مأخوذ من القاء ولم يفسر الرشد وهو معرفة التصرف وحفظ المال عندنا وعند الشافعي صلاح الدين والمال وقيل الرشد بالضم في الأمور الدنيوية والأخروية وبالفتح في الأخروية لا غير والراشد والرشد - يديقال فيهما * (تنبيه) * في قواعد ابن عبد السلام رحمه الله الأحكام مبنية على ظاهر الأمر حتى يظهر ما يبطله ولو شدد في ذلك بطلت المعاملات وهذا يشكل على شرط الشافعي في الرشد حسن التصرف في المال والصلاح في الدين حتى لا يرتكب كبيرة ولا يصير على صغيرة باجماع المسلمين حتى جوزوا معاملة الجهول وقبول عتاقه وهذا ياه وهو يأباه والآية لا تدل على ما ذكره والعجب من قول الإمام في النهاية إذا بلغ الغلام ولم يظهر ما يخالف رشده أبطل بحره اه (وفيه بحث) للفرق بين الولي والناس المعاملين فتأمل (قوله ونظم الآية الخ) في حق الداخلة على إذا قولان أشهرهما أنها حرف غاية دخلت على جملة شرطية وهي حرف ابتداء تدخل على الجمل وهو الذي ارتضاه المصنف تبعاً للزمخشري والثاني وهو مذهب الزجاج وبعض النحاة أنها حرف جر وإذا متعوضة للظرفية وليس فيها معنى الشرط وقد رتب بعضهم في التمكاح حدة أو وقته وقيل لا حاجة إليه لأن المعنى صلح للتمكاح وكون إذا شرطية غير جازمة هو المشهور وقيل إنها ليست بشرط وأن إطلاقه عليها ليس حقيقة وقوله وهو دليل الخ يقتضي تقدم إيناس الرشد مع تأخره في النظم بناء على أن الشرط المعترض على شرط آخر يعتبر مقدماً في الحكم فلو قال إن شمتني فإن دخلت الدار فأنت طالق لا بد لو قوع الطلاق من تقدم دخول الدار على الشتم وسيأتي تحقيقه في قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي الآية وقول أبي حنيفة رحمه الله مبني على عدم الجبر بالسفه عنده وقد زاد بسبع لما ذكره وقوله يميز بعده أي يبلغ سن التمييز وفي نسخة تميز أي يتفرد في مضجعه ونحوه (قوله مسرفين ومبادرين الخ) المبادرة المسارعة وهي لأصل الفعل هنا ونصح المفاعلة فيه بأن يبادر أخذ مال اليتيم واليتيم يبادر من عنده وأشار إلى أنه منصوب على الحال وقيل أنه مفعول لأجله راجلة معطوفة على أشاءوا الأعلى جواب الشرط لفساد المعنى لأن الأول بعد البلوغ وهذا قبله ويكبر وابتغى الباس من باب علم في السن وأما بالضم فهو في القدر والشرف فإذا تعدى الثاني بعلى كان للمشقة نحو كبر عليه كذا ومعنى مبادرة الكبر أن لا يفرقه قبله لا ينزع منه إذا كبر وتخصيص الأكل الذي هو أساس الانتفاع وتكثر الحاجة إليه يدل على

أو يستكمل خمسة عشر سنة عندنا وقوله عليه الصلاة والسلام إذا استكمل الولد خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه وأقيمت عليه الحد ودعاني عشرة عند أبي حنيفة وبلغ النكاح كناية عن البلوغ لأنه يصلح للتمكاح عنده (فان أنسستم منهم رشدا) فان أبصرتم منهم رشدا وقرئ أحسستم بمعنى أحسستم (فادفعوا إليهم أموالهم) من غير أحسستم (فادفعوا إليهم) ونظم الآية أن ان تأخير عن حد البلوغ ونظم الآية أن الشرطية جواب إذا المتضمنة معنى الشرط والجملة غاية الإتيان فكانت قبل وابتلوا التماسي إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم بشرط إيناس الرشد منهم وهو دليل على أنه لا يدفع إليهم ما لم يؤنس منهم الرشد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا فادت على سن البلوغ سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغير الأحوال إذا طلق عيز بعدها ويؤمر بالعبادة دفع إليه المال وإن لم يؤنس منه الرشد (ولأننا كانوا أسرا فابدارا أن يكبروا) مسرفين ومبادرين كبرهم أو لاسراقكم ومبادرتكم كبرهم

التي عن غيره بالطريق الاولى لذلك (قوله بقدر حاجته وأجرة سعيه الخ) أما الاكل فلانه رأس الانتفاع
فلا يؤمر به ولا يساح مالم يكن له حق وأما الاستعفاف فلانه مبالغة في العفة ولا يتحقق بمجرد الامتناع
عما لا حق له فيه أصلاً وأهل اللغة وان قالوا عفا واستعف وتعفف بمعنى لكن في استعفف مبالغة
من جهة دلالة السين على الطلب كأنه يطلب ذلك من نفسه ويبالغ فيه وزيادة العفة عنه فلا ينافي أنه
لطلب مأخذ الاشتقاق وليس من التجريد في شيء بالمعنى الذي عرفوه به واعتراض الانتصاف بأن تلك
متعدية وهذه فاصرة خال عن التحصيل لأن كلاماً من بابي فعل واستعمل يكون لازماً ومتعدياً وكل من
عفا واستعف لازم البتة كذلك وهو مخالف لكلام النخاعة فان استعمل اذا كان للطلب أو للنسبة
كاستخبر جئت المال واستخدمت زيد واستعجبت به يكون للتعديدية وقد اعترف به نفسه في البقرة في
استرضعوا فالاولى دفعه بما قاله السكاكي من أنه يحدف مفعوله كثيراً وقد يلتزم فالمعنى استعفف نفسه
وحديثه بلزمه أن يكون تجريد للبتغير الطالب والمطلوب منه فلا يصادف رده محذور مع أنه اعتبار بليغ
لطيف ثم أن قوله وأجرة كأنه مذهب الشافعي لا مذهبنا كما صرح به الجصاص في الاحكام وقال ليس له
أجرة لانهم أباحوه له في حال الفقر والاجارة لا تختص به والوصى لا يجوز له أن يستاجر نفسه لليتيم ومن
أباح له ذلك لم يجعله أجرة واختلفت الرواية عنه في جواز القرص من ماله ويشهد بجلوازه قول عمر رضي
الله عنه اني أنزلت نفسي من مال الله مني منزلة مال اليتيم ان استغيت استغيت وان افقترت أكلت
بالمعروف وقضيت وقد قيل ان الاكل منه بالمعروف منسوخ ومذهب الشافعي أن ما زاد على أقل أجره
ونفقته حرام (قوله وعنه الخ) رواه أبو داود والذاهلي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما
والتأثيل اتخذاه أنه أي أصلاً والمراد جامع منه وأخذ للفتنة يقال مال مؤثّل ومجده مؤثّل أي مجموع
وأثله وأصل ومعنى وقاية ماله به أن يترك ماله ويأكل مال اليتيم (قوله وأيراده هذا التقسيم الخ) يعني
أنه خص الاكل منه بالمعروف فدل على أنه ليس له عنه من النفقة والاخذ وهو يدل على أن هذا النهي
وما قبله للدوايب لا لغيرهم لانهم المنهيون عنه (قوله ووجوب الضمان) يعني اذا أنكر القبض
وقوله أن القيم أي الوصى القائم على مال اليتيم لا يصدق بقوله يدون بينة وانما قال ظاهره لانه يعلم ما
قبله أنه للاحتياط وعند التأثيل يلزمه التميز لكن المتبادر هذا ولا يقوم حجة على أبي حنيفة رحمه الله (قوله
محاسب الخ) لا يخفى موقعه هنا لأن الوصى يحاسب على ما في يده ثم أشار الى أن المحاسبة نهى عن مخالفة
حدود الله لانه يحاسب كلاهما عمل فليحذر وفسره الزمخشري بالكافي في الشهادة عليكم وترك المصنف
لانه موافق لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عدم لزوم البينة (قوله يريد بهم الخ) أي يريد بالرجال
والنساء والاقرين المتوارثين بالقرابة أي الذين يرث بعضهم بعضاً فهو يشمل الأورث والموروث ولو كان
تفسير الاقرين بين كافي لقال الموروثين وقوله يدل مما ترك باعادة العامل اذا كان الجار والمجور بدلاً من
الجار والمجور فلا إعادة فيه لكنه سبق لماله وجه وكان وجهه أنه لو أبدل المجموع لابتدأت من من
واتحاد اللفظ في البدل غير معهود فكان هو الحامل اهم على القول بأن المجور ومبدل الجار معاد حتى
استدلوا بمثله على أن البدل في نية تكرار العامل فافهم (قوله نصب على أنه مصدر مؤكداً الخ) أي
بتأويله بعبارة وخوفه من المعاني المصدرية والافه واسم جامد ونقل عن بعضهم انه مصدر وكلام المصنف
رحمه الله تعالى يحتملها والحالية اما من الضمير المستتر في قل وكثراً وفي الجار والمجور والواقع صفة أو من
نصيب لكون وصفه بالظرف سوغ محي الحال منه ولذا المالم يذكر المصنف رحمه الله تعالى وصفه
في التفسير قدمه على ذبه لان الحال من النكرة يلزم تقديمها أو من الضمير المستتر في اهم قيل وهو مراد
المصنف رحمه الله تعالى ولذا قدمه على نصيباً ولم يذكره إشارة الى أنها حال موطئة والحال في الحقيقة
وصفها وهو وجه وجب به اذا يلزمه محي الحال من المبتدأ أو عمل الظرف من غير اعتماد وقوله على
الاختصاص أراد به القطع من التبعية بفعل مقدرو هو مما اصطلح عليه الزمخشري كما بينه شراحه في معاني

(ومن كان غنياً فليستعفف) من أكلها
(ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)
بقدر حاجته وأجرة سعيه وانظر الاستعفاف
والأكل بالمعروف مشعر بأن الولي
له حق في مال الصبي وعنه عليه الصلاة
والسلام أن رجلاً قال له أن في مجرى
يتيماً أفأكل من ماله قال كل بالمعروف غير
متأذي مالا ولا وافي مالك بماله وأيراده هذا
التقسيم بعد قوله ولأنه كاهل يدل على أنه
نهى للدوايب أن يأخذوا ونفقوا على
أنفسهم - م - أموال اليتيم (فأذا دفعتم اليهم - م -
أموالهم فأشهدوا عليهم) بأنهم قبضوها فانه
أنقى للثمة وأبعد من الخصومة ووجوب
الضمان وظاهره يدل على أن القيم لا يصدق
في دعواه الا بالبينة وهو المختار عندنا
ومذهب مالك خلافاً لأبي حنيفة (وكفى بالله
حسباً) محاسباً فلا تتخالفوا ما أمرتم به
ولا تتجاوزوا ما حدثكم (للرجال نصيب مما
ترك الوالدان والاقرين وللنساء نصيب مما
ترك الوالدان والاقرين) يريد بهم المتوارثين
بالقرابة (عما قل منهُ أو كثر) يدل مما ترك
بإعادة العامل (نصيباً مفروضاً) نصب على أنه
مصدر مؤكداً كقوله تعالى فريضة من الله
أحوال اذ المعنى ثبت لهم مفروضاً نصيب أو
على الاختصاص

فلا يرد عليه أنه نكرة وقد نصوا على أنه تراطع تعريف المصوب على الاختصاص وقوله مقطوعا تفسير
 اقروضا وفيه نظر لا يخفى وإشارة إلى أنه بمعنى الواجب القطعي ولذا لم يسطر حقه بالاسقاط كما هو كذلك
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل أنه محتمل أن يكون بمعنى مقتدراني كونه دليل لا خفاء وفيه نظر
 (قوله روى أن أوس بن الصامت الخ) هذا خطأ في الرواية تتبع فيه الزمخشري فإن أوس بن الصامت
 ابن أنصريم بن فهر بن ثعلبة الانصاري الصحابي رضي الله تعالى عنه شهيد بدر والمجاهد كلها روي إلى زمن
 خلافة عثمان رضي الله عنه وليس في الصحابة من اسمه أوس بن الصامت غيره وأوس اسم جماعة منهم
 مذكورون في الاستيعاب وغيره وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى إن هذا الحديث
 رواه مقاتل في تفسيره فقال إن أوس بن مالك توفي يوم أحد وترك امرأته أم كحة وبنين إلى آخر
 القصة وقال في موضع آخر من الأصابة اختلف في اسم الميت فقيل أوس بن ثابت وقيل أوس بن مالك
 وقيل ثابت بن قيس وأما المرأة فلم يختلف في أنها أم كحة بضم الكاف وتشديد الحاء المهملة وهما تأنيث
 الأماكي أبو موسى المديني عن المستغفري أنه قال فيها أم كحة بضم الكاف والمهملة وبعد هذا
 لام والاماروي عن ابن جريح أنها بنت كحة فيجوز أن تكون كنيته وانفت اسم أبيها وفي رواية ابن
 جريح أنها أم كلثوم اهـ وقيل الذي في الكتب المعتمدة والروايات الصحيحة أوس بن ثابت أخو حسان
 استشهد بآبجد وأما أوس بن صامت فاستشهد في خلافة عثمان رضي الله عنه وهو خطأ أيضا لأنه لو كان
 أخا حسان من أبيه ثابت لم يكن ابن العم وارتامع وجود الأخ وأيضاً ليس من الأوس المذكور من أخوته
 ولا أعمامه من يسمى عرفطة ولا خالداً وإن كان أوس بن ثابت أخو حسان قتل يوم أحد كما في الاستيعاب
 وانما سبب غلطه لفظ ثابت المشترك وزوي بالزاي المجعولة بمعنى جمع وقبض ومسجد الفضيخ بالضاد والحاء
 المهملة المجعولة قال شراح المكشاف له المسجد الذي كان يسكنه أصحاب الصفة لأنهم كانوا يرضون فيه
 النوى والرضخ والفضيخ من واحد ولا يوجد الفضيخ في اللغة إلا بمعنى التبيد المتخذ من البسر المقصود
 أي المشدوخ المروض وقيل أنه اسم موضع بالمدينة كان يفضخ فيه البسرا (قلت) عجبت من هؤلاء
 باجمعهم وعندهم اهتداهم إلى المراءنة وفي تاريخ المدينة لا شريف السهمودي مسجد الفضيخ مسجد
 صغير شرقي مسجد قباة على شفير الوادي على نشر من الأرض مردوم وهو مبعوع ذرع بين المشرق
 والمغرب أحد عشر ذراعاً ومن القبلة للشام نحو هاروي ابن أبي شيبة عن جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما قال حاصر النبي صلى الله عليه وسلم بني النضير فضرب قبته قريبان من مسجد الفضيخ ست ليال فلما
 حرمتم النحر خرج الخبر إلى أبي أيوب ونفر من الانصار رضي الله عنهم وهم بشر يرون فيه فضيخاً فلما أوكاه
 السقام وهراقوه فيه فبذلك سمى مسجد الفضيخ وكان ذلك قبل اقتحاده مسجداً وقبل العلم بنجاسة النحر
 ولاحد وأبي يهلى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفضيخ فضربه فيه فسمى مسجد
 الفضيخ وقيل أنه يعرف اليوم بمسجد الشمس ولم أره اهـ فانظر ضبطهم فيما مر وأنا أعجب من السيوطي
 رحمه الله تعالى مع سمة - قظه كيف تابههم فيه وأخرج ابن حبان في تفسيره عن ابن عباس رضي الله
 عنهما هذا الحديث بطوله وسمي أوس بن ثابت أيضاً وقال ترك ابنتين وابناً غيرا وسمى ابني عمه خالداً
 وعرفطة وقال فيه فأعلى المرأة الثمن وقسم ما بقي للذكر مثل حظ الانثيين يعني من الاولاد اذ لا ميراث
 لابن العم معهم وليس فيه ذكر مسجد الفضيخ وسويده صغيرين مهملة علم وعرفطة بضم العين المهملة
 والراء المهملة والفاء والطاء المهملة لم وهو في الأصل اسم شجر وقوله أو قتادة الخ شك من الراوي في
 اسمها وعرفطة بعين مهملة مفتوحة وراسا كنه مهملة وفاء وجيم علم أيضاً وهو اسم شجر أيضاً ويذهب من
 الذب بالذال المجعولة والموحدة المشددة المنع والحماية والحوزة المقزوما يجب أن يحفظ ويحمى وقوله ولم يبين
 أي لم يبين الله نصيب كل على التقديرين وانما يبين في الموارث الآية وقوله وهو دليل الخ وهو هنا بيان
 لاجال بالتفصيل والحنفية أيضاً قائلون يجوز تأخير كما مر (قوله من لا يرث) بقرينة ذكر الورثة قبله

في أبي حنيفة نصيباً مقطوعاً واجباً لهم وفيه
 دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه
 لم يسطر حقه روى أن أوس بن الصامت
 الانصاري خلف زوجته أم كحة وثلاث
 بنات فزوي ابنا عمه سويده وعرفطة أو
 قتادة وعرفطة ميراثه عن علي سنة الجاهلية
 فانهم ما كانوا يورثون النساء
 والاماروي يقولون انما يرث من يجارب
 ويذهب عن الحوزة فجاءت أم كحة إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفضيخ
 فشكت إليه فقال أرجعي حتى أنظر ما يجتد
 الله سبحانه وتعالى فزالت فبعث اليهما
 لا تفرقا من مال أوس شيئا فإن الله قد جعل
 لهن نصيباً ولم يبين حتى تبين قتل بوصيكن
 الله فاعطى أم كحة الثمن والبنات الثلثين
 والباقي ابني العم وهو دليل على جواز تأخير
 البيان عن وقت الخطاب (واذا حضر القسمة
 أولوا القربى) من لا يرث (واليتامى والمساكين
 فأرزقوهم منه) فاعطوهم شيئاً من القسوم
 تطمينا لقلوبهم ونصته فاعطوهم وهو أمر نذير
 لا يبلغ من الورثة وقيل أمر وجوب

وقوله ثم اختلف في نسخة أى على القول بالوجوب والصحيح انه لا يجب وقوله او مادل عليه القسمة أى المقسوم أو المال والبالغ جمع بالغ وفي نسخة الباقي ومن الورثة بيان له وقوله ولا يجزى اعليهم المراد ان القول المعروف ليس به من والا فقدم المتن ايس قولا والقول بالنسخ قول ابن المسيب وغيره من السلف وعدمه قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهم فقال يرضخ لهم وفيها تفسير آخر غريب عن سعيد ابن جبير أن المراد بأولى القربى هذا الوارثون وأنهم يعطون أنصباهم من الميراث اذا حضر بعض الورثة وكان وارث آخر صغير أو غائبا عنه فيجب نصيبه فلا يعطى نصيب الكبير الخاضع حتى يكبر الا سزاو يحضر (قوله أمر للاوصياء الخ) فيحصل بقوله واستلوا البياني وما بينهما اعتراض واستطراد كذا قبل لكن كون قوله تعالى يوصيكم الله الخ بيانا لا جماله يقتضى أنه ذكر قصد الاستطراد اذ لاولى ان هذا وصية للاوصياء بحفظ الايتام بعد ما ذكر الوارثين الشاملين للصغار والكبار على طريق التعميم كذا قبل في بيان ارتباط النظم ولا يخفى ما فيه من التكلف فلا ظهر انه مرتبط بما قبله لان قوله للرجال الخ في معنى الامر للورثة أى أعطوهم حقه ثم دفعا لامر الجاهلية ولحفظ الاوصياء ما أعطوه ويخافوا عليهم ثم كما يخافون على اولادهم ومفعول يخش الخ اما الله بدليل قوله فليتقوا الله أو على اولادهم بدليل قوله خافوا عليهم كما أشار اليه في الوجه الاتي ولو ذكره هنا لكان أولى ليعلم منه تقديره فيما بعده (قوله أو للخاصين المريض الخ) هذا هو الوجه الثاني فليس الامر للاوصياء اذ لو كان كذلك اقال ويخشوا فتعريف الموصول للمعهدي لما عرف منهم أنهم كانوا يحضرون عند المريض ويخشونه على الوصية ويذكرون أن اولاده لا يغفون عنه شيئا في الاسرة وانما النافع له ما يصرف في الخيرات فيه كون أول الكلام للاوصياء وما بعده للورثة وهذا الجانب بأن لا يتركوه يضربهم فضلا عن أمرهم بما يضرون يخافوا على اولاده كما يخافون على اولادهم فهو متصل بما قبله وقوله بأن يخشوا الخ بيان لمعوله كما مر (قوله أو للورثة الخ) هذا هو الوجه الثالث وعليه فاتصاله بما قبله ظاهر لانه حث على الايتام لهم وأمرهم بأن يخافوا من حرمانهم كما يخافون من حرمان ضفاف ذريتهم وقوله أو للموصين هذا هو الوجه الرابع وهو أبعد ما لم يذكره المحشى ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى فالمراد من الذين المرضى وأصحاب الوصية أمرهم بعدم الاسراف في الوصية خوفا على ذريتهم الضعفاء والقربة عليه أنهم هم المشارفون لذلك ويكون التخويف من أكل مال اليتامى بعده تخويفا عن أخذ ما زاد من الوصية فيربط به ويكون متصلا بما قبله تنميا لامر الاوصياء والورثة بأمر المرضى الموصين (قوله ولو عاين حيزه جعل صله الخ) يعنى أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للخطاب ثابتة للموصول كالحصة فأشار الى أن مضمون الشرطية قصة معلومة وأشار الى أنه لا بد من حمل تركه على المشارفة ليصح وقوع خافوا خبره ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الورثة وقال التحرير الظاهر أن لوجهين ان وهذا جار على الوجوه كلها فقوله في المعنى انه أوله بشارفوا لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل التركة لانهم بعده أموات لا وجه له وانما وجهه صحة كون الجواب خافوا كما قاله التحرير (قوله وفي ترتيب الامر عليه اشارة الى المقصود الخ) أى جعل مرتب على الوصف المذكور في حيز الصلة المتعبر بالعلمية كما مر اشارة الى أن المقصود من الامر ان لا يضعوا اليتامى حتى تضع اولادهم وأنه السبب في ذلك والترحم جاء من ضعف الذراري المتقضى له وتمديد لهم بأنهم ان فعلوه أضاع الله اولادهم فضمير عليه للعال أو الوصف والمراد بالامر باللام في قوله ولخش والحاصل أن المقصود منه مراعاة الضعفاء واليتامى والخوف عليهم وهو علة الامر بالخشية (قوله أمرهم بالتقوى التي هي غاية الخشية الخ) يعنى أن الخشية بمعنى الخوف مبدا التقوى الله مقدمة عليهم اطعوا فلذا قدمت وضعها بالوافق الوضع الطبع ولما لم ينفع الاقل بدون الثاني لم يقتصر عليه مع استلزامه له عادة ثم فسر القول بالمعروف بوجوه تناسب الوجوه السابقة في الامر بالخشية ناظرة اليها والاخير مبنى على الاخير كما ترى (قوله

ثم اختلف في نسخة واضمير المترك أو مادل عليه القسمة (وقولوا لهم قولا معروفا) وهو أن يدعوا لهم ويستقلوا ما أعطوهم ولا يجزى اعليهم (ولخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم) أمر للاوصياء بأن يخشوا الله تعالى ويتقوه في أمر اليتامى فيفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذرائعهم الضعفاء بعد وفاتهم أو للخاصين المريض عند الايتام بأن يخشوا ربهم ثم أو يخشوا على اولاد المريض وبشفقة واعليهم شدقتهم على اولادهم فلا يتركوه أن يضربهم بصرف المال عنهم أو للورثة بالشفقة على من حضر القسمة من ضعفاء الاقارب واليتامى والمساكين متعقوبين أنهم لم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضعفا مثلهم هل يجوزون حرمانهم أولادهم بأن يتطروا للورثة فلا يبرقوا في الوصية ولو عاين حيزه جعل صله للذين على معنى ولخش الذين حالهم وصفتهم أنهم لم لو شارفوا أن يخشوا ذرية ضعفا خافوا عليهم الضعفاء وفي ترتيب الامر عليه اشارة الى المقصود منه والعلة فيه وبعث على الترحم وأن يجب لا اولاد غيره ما يجب لا اولادهم وتمديد للضعفاء بحال اولاده (فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا) أمرهم بالتقوى التي هي غاية الخشية بعدما أمرهم بها مراعاة له مبتدا والمنتهى اذ لا ينفع الاقل بدون الثاني ثم أمرهم أن يقولوا اليتامى مثل ما يقولون لا اولادهم بالشفقة وسن الادب أو للمريض ما يصدق عن الاسراف في الوصية وتضييع الورثة وبذلك روى التوبة وكلمة الشهادة أو لما مضى القسمة عند راجع لا وعدا سنا وأن يقولوا في الوصية ما لا يؤدى الى مجاوزة الثلث وتضييع الورثة

ظالمين أو على وجه الظلم) في نصب ظالما وجوه السالبة واليه أشار بقوله ظالمين والمنعولية لاجله والمصدرية
وقوله على وجه الخ قيل انه اشارة الى أنه تميز وقيل الى المصدرية وأن أصله كل ظلم ومعنى أكل الظلم أن
يكون على وجهه (قوله مل بطونهم) في الكشف يقال أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه قال
كأوا في بعض بطنكم وتعدوا * فإن زمانكم زمن خييص

قال التحرير المظروف المنعول أي المأ كقول لا الفاعل كما اذا حلف ليضربني في المسجد وسبق في قصيدته في
سورة الانعام وحقيقة الظرفية المتبادر منها الاطاعة بحيث لا يفضل الطرف على المظروف فيكون الاكل
في البطن مل البطن وفي بعض البطن دونه واذا قيل للجماعة كأوا في بعض البطن كان غايته في التثنية فان
قلت هذا ينافي قول الاصوليين ان الطرف اذا جرت في لا يكون بتمامه طرفا بخلاف المقدرة فيه فتخوسرت
يوم الخميس لتماحه وفي يوم الخميس لغيره (قلت) قيل هذا ذهب الكوفيون والبصريون لا يفرقون بينهما
كباين في الصور والظاهر أن ما ذكره أهل الاصول فيما يصح جزؤه بني ونصبه على الظرفية وهذا ليس كذلك
لانه لا يقال أكل بطنه بمعنى في بطنه فليس ما ذكره أهل الاصول في ثني وهو مثل جمعت المتاع في البيت
فهو صادق عليه وعدمه لكن الأصل فيه الاقول كما ذكره فاعرفه وكذا ما يتبع دخول في عليه فهو
من قبيل قاله بنفسه عما يفيد التأكد المناسب للأهل والجوار والمجرور متعلق بما يكون أو حالي من نارا
لتمتدحه عليه (قوله ما يجزى الى النار ويؤلى اليها الخ) جعل النار مجازا من سلام من ذكر السبب واردة
السبب وجوز فيه الاستعارة على تشبيه ما أكل من هذا بالنار لمحق ما معه وهو بعيد وأبو بردة بضم
الباء وسكون الراء ودال مهملة وفي نسخة برزة كواحدة البرزوز وهو الصحيح فالاولى كأنهم انصيف
والحديث المذکور رواه ابن حبان وابن أبي شيبة وهو مؤيد لما فسر به لاستراق أحوالهم في قبورهم
ويحتمل انه اشارة الى أنه يجوز جعله على ظاهره فتأمل (قوله سيد خيلون نار أو أي نار الخ) هذا
بيان للمعنى المراد منه وحقيقته ما أشار اليه بعده واصل الصلى القرب من النار فاستعمل في لازم
معناه وظاهر كلامه أنه معتد بنفسه وقيل أنه يعتد بالياء فيقال صلي بالنار وذكر الراغب أنه يعتد
بنفسه تارة وبالياء أخرى وسعبر بمعنى مسعرا ومقدرا وقوله وأي نار لا تعظم مستفاد من التذكير
(قوله يا مكرم ويعهد اليكم الخ) الوصية كما قال الراغب أن يقدم الى الغير ما يعمل فيه مقترنا بوعظ من
قوله أرض واصبة متصلة النبات وهي في الحقيقة أمر له يعمل ما عهد اليه فلذا فسر ها المصنف رحمه
الله تعالى بما ذكر وقوله في شأن قدر المضاف ليصح معنى الظرفية وقيل في معنى اللام وقوله وهو اجمال
الخ بيان لموقع الجلالة فاهم فمفسر للوصية التي في ضمن الفعل فلا محل لها من الاعراب ولا حاجة الى تقدير
قول أي فائلا لا رشحوه وجوز فيها أن تكون مفعولا لايوسى لان فيه معنى القول فبعضه كى به الجمل على
أحد المذهبين المعروفين (قوله أي به ذلك ذكر بانين الخ) انما بقوله حيث اجتمع الصفان أي
من الذكور والاناث يعني واتحدت جهة ارضها لانه قد ينقص الذكر من الانثى في بعض الصور وهذا
أغلب أيضا لتساوي الذكور والاناث من اولاد الام كما سيأتي فان كان المراد بيان حكم اجتماع الابن
والبنت على الاطلاق وهو الظاهر لم يمتحج الى تقييد أصله فتأمل (قوله وتخصيص الذكر بالتخصيص
على حظه الخ) يعني أن الآية نزلت لبيان الموارث رد المال كانوا عليه من ثوبت الذكور دون الاناث
ومقتضى الاهتمام بالاناث وأن يقال للانثى مثل حظ الذكر لكنه عكس هنا فإشار الى أن حكمته أن
الذكر أفضل فعلى ذلك لفضله ولأن ذكر المحاسن أبقى بالحكيم من غيره ولذا قال تعالى ان أحسنتم
أحسنتم لانفسكم وان أسأتم فلها فلذا قدم ذكر الاحسان وكرره دون الاساءة فلذا جعل الاقول صريحا
ونصا والثاني ضمنا وعدل عن مقتضى الظاهر وفضله معلوم من الخارج أو من تضعيف حظه أو أنه
مقتضى الظاهر والمقصود هنا أن الذكر أو في فيكنى للاولوية تضعيف نصيهم وهو كالقول بالموجب
وقيل المقصود بالبيان تنقيص حظ الذكر وعما كانوا عليه وذلك يقتضى التخصيص عليهم وهو

(ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما)
ظالمين أو على وجه الظلم (انما يأكلون في
بطونهم) مل بطونهم (نارا) ما يجزى الى
النار ويؤلى اليها وعن أبي بردة رضى الله
عنه انه صلى الله عليه وسلم قال يبعث الله
قوم من قبورهم تتأجج أمواتهم نار الذين
من هم فقال ألم تر أن الله يقول ان الذين
(بأكلون أموال اليتامى ظلما انما
يأكلون في بطونهم نار) وسيدناون سعيرا
ياكلون في بطونهم نار وقرأ ابن عباس
سيد خيلون نار أو أي نار وقرأ ابن عباس
وابن عباس عن عامر بن بشر النار قاسي
وقرى به شتدا يقال صلي النار قاسي
جزها وصلية شوبه وأصلته وصلية
ألفيته فيها واليه يرفعه بل في مفعول من
سعدت النار إذا ألهمتها (يوصيكم الله
يا مكرم ويعهد اليكم) في أولادكم في شأن
ميراثهم وهو اجمال تفصيله (لأن ذكر مثل حظ
الانثى) أي يعتد كل ذكر بالانثى حيث
اجتمع الصفان فيضع نصف نصيبه
وتخصيص الذكر بالانثى على حظه
لان النص يدالي بيان فضله والتبني على أن
التضعيف كاف للتفصيل فلا يجوز من بالكلية
وقوله اشتركا في الجهة والمعنى للذكر من م
تخفف له لم يه

قريب عما قبله وتقدير ما قدره تصحیح معنى لا عراب (قوله أى ان كان الاولاد نساء خلاص الخ) يعنى أن
 الضمير راجع الاولاد مطلقا فيفيد الخبيرة حيث من غير تأويل أو المولودات أو البنات التي في ضمن
 مطلق الاولاد وليس الخبيرة حتى لا يفيد الحمل كما توهم لان المراد نساء خلاصا الى آخره واذا كان فوق
 اثنتين صفة فهو محل الفائدة فان قلت على الوجه الاول يلزم تغليب الاناث على الذكور قلت
 يجوز ذلك مراعاة للخبير ومشابهة له وهو معنى ما قيل اذا عايد الضمير على جمع التفسير المراد به محض
 الذكور في قوله عليه الصلاة والسلام رب الشياطين ومن أضللن كهوده على الاناث فلا ين يعود على جمعه
 الشامل للاناث بطريق الاولى فلا يرد عليه انه هنالك للمساواة المفقودة هنا وجوز ان يخشى أن
 تكون كان تامة والضمير مهمم مفسر بالمصوب على انه تميز ولم يرتضه البصاة لان كان ليس من الافعال
 التي يكون فاعلها مضمرا فيفسره ما بعده لا اختصاصه بياي نعم والتنازع ولذا ترك المصنف رحمه الله ولا
 يرد على كون فوق اثنتين خبرا ثانيا انه يلزم أن لا يقيد الخبر لما مر وقوله زائدات اشارة الى أن الفوقية
 هنا ليست حقيقة بل بمعنى زيادة العدد وضمير فاعل ترك لدلالة الكلام عليه ومثله نفع شائع وأظهر منه
 ضمير كانت (قوله واختلف في الثنتين الخ) لما دل الحديث الصحيح الذي رواه أحمد بن حنبل والترمذي
 وأبو داود وابن ماجه عن جابر رضى الله تعالى عنه قال جاء امرأه سعد بن الربيع الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هل اتىك انتا سعد قتل أبوها يوم أحد وان عهدهما أخذها لها
 ولم يدع لها مال ولا ينكحان الا وله مال فقال صلى الله عليه وسلم يقضى الله في ذلك فتركت آية الميراث
 فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عهدهما فقال أعط لابنتي سعد الثنتين واعط أمهم ما لهن وما بقى
 فهو لك فدل ذلك على أن حكم البنتين وأن لهما الثلثين مفهوم من النص بطريق الدلالة أو الاشارة
 لانه حكم به بعد نزولها ووجه انه لما استحققتا معه النصف علم انهما اذا انفردتا عنه استحققتا أكثر من
 ذلك لان الواحدة اذا انفردت أخذت النصف بعدما كانت معه تأخذ الثلث ولا بد أن يكون نصيبهما
 مما يأخذها الذكور في الجملة وهو الثلثان لانه يأخذها مع البنت وليس هذا بطريق القياس بل بطريق
 الدلالة أو الاشارة فيكون قوله فان كن نساء الخ يلاحظ الواحدة وما فوق الثنتين بعد ما بين
 حفظهما واذا فرعه عليه اذ لو لم يكن فيما قبله ما يدل على سهم الاناث لم تقع الغاية موقعها وهذا مما
 لا يخبر عليه وقبل لما بين أن للذكر مع الانثى ثلثين وللذكر مثل حظ الانثيين فلا بد أن يكون للثنتين
 الثلثان في صورة والام يكن للذكر مثل حظ الانثيين لان الثلثين ليس بحظ لهما أصل لكن
 تلك الصورة ليست صورة الاجتماع اذ ما من صورة يجتمع فيها الثلثان مع الذكر ويكون لهما الثلثان
 فتعين أن تكون صورة الانفراد (ثم هنا سؤال) وهوان الاستدلال دورى لان معرفة أن للذكر
 الثلثين في الصورة المذكورة موقوفة على معرفة حظ الانثيين لانه ما علم من الآية الا أن للذكر مثل حظ
 الانثيين فلو كان معرفة حظ الانثيين مستخرجة من حظ الذكر لزم الدور والجواب أن المستخرج هو الحظ
 المعين للانثيين وهو الثلثان والذي يتوقف عليه معرفة حظ الذكر هو معرفة حظ الانثيين مطلقا فلا دور
 وأنت في غنى عن هذا بما بيناه لك من غير تكلف وأما ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما نظر الى ظاهر
 النظم ولعله لم يبلغه الحديث لانه لما لم يكن لهما حكم الجماعة كان لهما حكم الواحدة اذ لا قائل بفيرهما
 وفيه انه لو استقيمت من قوله فوق اثنتين ان حالهما ليس حال الجماعة بناء على مفهوم الصفة فكذلك
 يستفاد من واحدة ان حالهما ليس حال الواحدة لمفهوم العدد وان فرق بينهما بأن النساء ظاهر فيما
 فوقهما قلنا كذب صار محكما في النصيص بخلاف ان كانت واحدة وأورد أنه انما يتم على كونه صفة
 مؤكدة لا خبرا بعد خبر وأجيب بأنه على هذا مؤكدا أيضا وبأنه لما تعارض النصان عنده بعمل لهما
 نصيبان النصيبين وجوز العصابة رضى الله عنهم على خلافه لما ترك كلام المصنف رحمه الله ينزل عليه
 (قوله وبؤيد ذلك الخ) جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا مستقلا لعدم الحاجة اليه ولانه قيل ان القياس

(فان كن نساء) أى ان كان الاولاد نساء
 خلاصا ليس معونه ذكر فأنث الضمير باعتبار
 الخبر أو على تأويل المولودات (فوق اثنتين)
 خبرتان أو صفة لتساوى نسائهما زائدات
 على اثنتين (فانهن ثلثا ما ترك) التوفي
 منكم ويدل عليه المعنى (وان كانت
 واحدة قلها النصف) أى وان كانت المولودة
 واحدة فمقر أنافع بالرفع على كان النافذة
 واختلف في الثنتين فقال ابن عباس رضى
 الله عنهما حكمهما حكم الواحدة لانه تعالى
 جعل الثلثين لهما فوهم ما قال الباقر
 حكمهما حكم ما فوقهما لانه تعالى لما بين ان
 حظ الذكر مثل حظ الانثيين اذا كان معهما
 وقول الثلثان اقتضى ذلك ان فرضهما الثلثان
 ثم لما أوهى ذلك أن يراد النصيب بزيادة
 العدد ودذلك البنت الواحدة قلما استصفت
 وبؤيد ذلك ان البنت الواحدة قلما استصفت
 الثالث مع أخيهما فالحسرى أن تستحقه مع
 أخت مثلها وان البنتين أمس رحمان
 الاختين وقد فرض لهما الثلثين بقوله فلهما
 الثلثان مما تركه

لا يجزى في القرائن والمقادير كما شرعنا في اللمعة والحاصل أن هذا قياس على البنت مع أخيهما أو على
الاختين والاول لانها لما استحققت الثلث مع الاخ فحق البنت بطريق الاولى والثاني أنه ذكر حكم الواحدة
والثلاث فصاروا من البنات ولم يذكر حكم البنين وذكر ميراث الاخوات حكم الاخت الواحدة
والاختين ولم يذكر حكم الاخوات الكثير فيعلم حكم البنين من ميراث الاخوات وحكم الاخوات
من ميراث البنات لانه لما كان نصيب الاختين الثلثين كانت البنات أولى بهما لانهما أقرب منهما ولما
كان نصيب البنات الكثيرة لا يزيد على الثلثين فبالاولى أن لا يزداد نصيب الاخوات على ذلك (قوله
ولا يورث الميت) يعني أن الضمير راجع الى ما فهم من الكلام كضمير ترك السابق ولكل واحد بدل بعض
من كل ولذا أتى معه بالضمير وما وقع لصاحب الاتصاف من أنه بدل كل والمناقشة فيه غلط منه كما ذكره أبو
حيان وغيره لانه مبني على أن كل عومها مشمول وقوله منهن ما ياباه ولم يقل لكل واحد من أبويه السدس
لنفوات الاجمال والتفصيل الذي هو واقع في الذهن ولم يقل لأبويه السدس لانه مبني على تساويهما
اذ فيه يحتمل التفاضل وان كان خلاف الظاهر فانه يكفي نكته للعدول وقوله غير أن الاب الخ إشارة
الى أحوال الاب الثلاثة كما هو مقرر ودفع ما يتوهم أنه يأخذ مع البنت أكثر من السدس لانه ليس
بجهة واحدة وتعدد الجهات منزل منزلة تعدد الذوات وقوله فحسب أي فقط وهو مأخوذ من التخصيص
الذكرى كما تدل عليه النحوى وانما فسر به ليخرج ما اذا كان مع أحد الزوجين كما سيبينه وفي الكشف
معناه فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فحسب فلامه الثلث مما ترك كما قال لكل واحد منهن ما السدس مما
ترك لانه اذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين كان للام ثلث ما بقي بعد اخراج نصيب الزوج لا ثلث ما ترك
الا عند ابن عباس والمعنى ان الابوين اذا خلاصتا قسما الميراث للذكر مثل حظ الانثيين انتهى وهو
بمنه كلام المصنف رحمه الله لا زيادة فيه الايضاح ان المراد بالثلث ثلث ما ترك وهو الكل لا ثلث الباقي
ولا الاعم لقوله قبله السدس مما ترك وانما قلنا ذلك لئلا يترى العجب عن حال قوله وورثه أبواه فحسب إشارة
الى دفع ما ذكره صاحب الكشف لما أشكل عليه من أنه لا فائدة لقوله وورثه أبواه لانه في بيان حكم
الابوين في الارث مع الولد ومع عدمه فكأنه لا حاجة في قوله ولا يورثه أبواه مع كل واحد منهن ما السدس
الى التقييد بقوله ان وورث أبواه لا حاجة اليه في قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث الى آخر ما أطال به
من غير طائل فانظر ما جزه له التأمل اليه وكتابه محشور بمثل هذا الكأثر بضعين أكثرها فان لم يقيد
بقوله فحسب حمل الثلث على الاعم من ثلث الكل أو ثلث ما بقي لكنه خلاف المتبادر ويلزم لغوية قوله
ورثه أبواه لئلا يترتب عليه فائدة كما سيأتى ومنه يعلم انه اذا لم يكن قوله وورثه أبواه للتخصيص يكون
في الكلام الباس وذا رجوه وان رجح شراح السراجية خلافه وفيه نكته أخرى وهى الإشارة الى أن
ارثه بالعصوبة وهى تقتضى عدم التعيين والتحديد (قوله وعلى هذا ينبغي الخ) يعنى انه ليس داخل
في النظم ولا كونه مستنبط منه ضمير فرضه لاحد الزوجين وقوله يفضى الى تفصيل الاثنى على الذكر
في مسئلة الزوج معهما ظاهر وأما الزوجة فلا أما الاول فلانها لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال
والمسئلة من ستة لا اجتماع نصف وثلث فللزوج ثلاثة وللأم اثنان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفيه
تفصيل الاثنى واذا جعل لها ثلث ما بقي كان لها واحد وله اثنان وأما الثاني فلانه لو جعل لها مع
الزوجة ثلث الاصل والمسئلة من اثنى عشر لا اجتماع ربع وثلث فللزوج ثلاثة وللأم أربعة ثلث الكل
بقي خمسة للاب فلا يلزمه تفضيله اعليه ولذا ذهب الامام للفرق بينهما فلهذا التعليق لا ينفى بالمراد بل
لا يستقيم وان وجهه شراح السراجية لكن على ما حكاهم في أن المراد بالثلث الاعم يكون ذلك قوله
ورثه أبواه إشارة الى أن الثلث ثلث ما ورثه سواء الكل أو الباقي ولو جعل على ثلث الكل في هذه
الصورة خلافا المذكور عن الفائدة اللهم الا أن يقال ان المراد انه يفضى اليه في احدى صورتين وابن
عباس رضى الله عنهما لا يفرق بينهما فيلزمه التفصيل في الجملة بخلاف ما ذهب اليه أبو بكر الاصم وهو

(ولا يورثه) ولا يورث الميت (الكل)
واحد منهن (ما) بدل منه بتكرير العامل
وقائده التخصيص على استحقاق كل واحد
منهن ما السدس والتفصيل بعد الاجمال
تأكيده (السدس) مما ترك ان كان له أى
للميت (ولد) ذكر أو أنثى غير أن الاب يأخذ
السدس مع الانثى بالفريضة وما بقي من ذوى
الفروض أيضا بالعصوبة (فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه) فحسب (فلامه الثلث) مما
ترك وانما لم يذكر حصص الاب لانه لما فرض
أن الوارث أبواه فقط وهى نصيب ما ترك
أن الباقي للاب وصكه أنه قال فلهم ما ترك
أن الباقي للاب وهذا ينبغي أن يكون لها حيث
اثنان أو على هذا ينبغي أن يكون ثلث ما بقي من
كان معهما ما أحد الزوجين ثلث ما بقي من
فرضه كما قاله الجوهري لا ثلث المال كما قاله ابن
عباس فانه يفضى الى تفصيل الاثنى على
الذكر المساوى له فى الجبهة والقرب وهو
خلاف وضع الشرع

غير مذكور في الكتاب (قوله باطلا لا يدل على أن الأخوة) أمثاله على الرذالي الثالث فظاهره
وأما قوله وإن كانوا الأبرار فإن أراد أنه من مدلول الآية فوجهه أنه معطوف على ما قبله وهو مقيد
بورائه الأبوين فقط وقد يدل عليه الأخوة فقط من غير رفع القيد فيبقى على حاله وفيه نظر وإن أراد أنه
معلوم من خارج فلا كلام فيه وأما ما قيل أنه من كون الولد فيما سبق وأما هنا فليس بشئ وهذا بناء
على أن المحجوب يجب كباقي في الفرائض وابن عباس رضي الله عنهما يخالف فيه فيعطيهم السدس
الذي يجبوا عنه (قوله والجمهور على أن المراد بالأخوة الخ) يعني المراد بهم ما فوق الواحد مطلقا
ذكورا وإنا نوافقنا في أن أي جهة كانوا من الأبوين أو أحدهما وابن عباس رضي الله عنهما
اشتراط ما فوق الاثنين وأن لا يكونوا خالصا لأن حقيقة الجمع ثلاثة وهو جمع أخ فلا يشمل الأخ
الابن طريق التغليب والخلص لاذكورهم فيقبلون كما حاج عثمان رضي الله عنه في ذلك لكن أكثر
الصحابة على خلافه ولم يتكروه حين قضى به قبل عثمان فلذا جعله إجماعا وصيغة الجمع قبل أنها حقيقة
فيما فوق الاثنين مطلقا وقيل في الموارث والوصايا ألحق بالحقبة كما صرح به في الأصول وهو
مراد الزحشرى هنا فلا يرد عليه ما قيل أنه يخالف لما قاله النخاعة وصرح به في كسبه (قوله وقرأ
جزوة والكسائي فلامه بكسر الهمزة اتباعا للكسرة) أي كسرة اللام وقيل أنه اتباع لكسرة الميم وهو
ضعيف لما قبله من اتباع حركة أصلية لمركبة عارضة وهي الأعرابية ولذا قال المصنف رحمه الله التي قبلها
تنبيه على اختيار خلافه وليس لغة فيه كما قيل (قوله متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها الخ)
المراد بالمواريث كلها ما سبق برمته فانه سعيده فيما يأتي وقوله أي هذه الخ بيان لحصل المعنى والتعلق
المعنوي بالأعرابي فانه متعلق على هذا بقوله بوصيكم وقيل أنه متعلق بقوله فلامه السدس الخ
فالعامل فيه الجار والمجرور الواقع خبر الاعتماد ويقدر لما قبله مثله كالنزع وقيل متعلق بمحذوف
أي استقر ذلك بعد وصية الخ والاول أولى (قوله وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو الخ) المراد
بالإباحة التسوية وعدم اختلاف الحكم متعلقة بالأميرين جميعا أو بأحدهما سواء كان ذلك
في الأمر أو غيره ومنهم من اشترط فيها تقدم الأمر وعسارة الفصل فتشعر بعدم الاتفاق عليه واشترط
في الهادي تقدم أمر أو تشبه فيقال عليه أن قوله بوصيكم خبر مراد به الأمر كما فسره المصنف وغيره
أي أعطوا الخ بعد الوصية أو الذين أن كان أحدهما أو كلاهما ولا يلزم جواز التقديم على أحدهما فقط
كما في جالس الحسن أو ابن سيرين لأن معنى الإباحة هنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية
في الجواز أو تكون للإباحة أو التسوية فيما هو مقتضى الأمر وبالجملة فالقائم مقام أو دون الواو
اذ لا تفيد سوى وجوب تقديم الأمرين إذا وجد اجتماع دون ما إذا وجد أحدهما اذ ربما يكون وجوب
التقديم أثر الاجتماع فلا يتحقق عند الانفراد فكلمة أو للتسوية بينهما في الوجوب قبل القسمة وإن
كان الدين مقدما عند عدم وفاء التركة بهما (قوله وقدم الوصية على الدين الخ) لما كان تقدم الدين
أمر أمقرا كان الظاهر تقدمه لكن ألا تقتضي ترتيبا فتقدمت الوصية لأنها تشبه الميراث من وجوه
كتعلقها بالموت وكونها تؤخذ بلا عوض فلذلك كانت تشق عليهم فربما قرطوا فيها فتقدمت اهتماما
بشأنها لذلك فقوله شاقه بيان لوجه الشبه وقوله مندوب إليها الجميع بخلاف الدين مع ندرته أو ندرته
تأخيرها إلى الموت قبل على من ذكره من الحنفية أن هذا مذهب الشافعي فإن الوصية عنده أفضل مطلقا
كما في الروضة وأما غيره فيقول لا ينبغي لها إذا كانت الورثة تقرر لا تمنعهم التركة ويمكن دفعه بأن
المراد أن الشارع سنن الجميع مع لقوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم عنده شيء أن لا يبيت إلا ووصيته
مكتوبة عنده فكلها العارض لا يضر كونها مندوبة للجميع بحسب الأصل والتوصيف بقوله بوصي
بها ما للتعظيم لأن الوصية لا تكون الأموصي بها أو المراد تعتبر الوصية بها بأن تكون من الثالث
فلا يقال أنه لا فائدة فيه وقوله بفتح الصاد أي محققا وقرئ أيضا بالتشديد ولم يذكر المصنف رحمه الله

(فإن كان له أخوة فلا تارة السدس) باطلا لا
يدل على أن الأخوة يردونها من الثلث إلى
السدس وإن كانوا الأبرار مع الأب وعن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنهم
يأخذون السدس الذي يجبوا عنه الأم
والجمهور على أن إيراد الأخوة عدد من
أخوة من غير اعتبار الثلث سواء كان من
الأخوة أو الأخوات وقال ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما لا يجب الأم من الثلث
مادون الثلاثة ولا الأخوات المخلص أخذ
بالظاهر وقرأ جزء والكسائي فلامه بكسر
الهمزة ابتداء للكسرة التي قبلها (من بعد
وصية بوصي بها أو دين) متعلق بما تقدمه
من قسمة الموارث كلها أي هذه الأنصاء
للورثة من بعد ما كان من وصية أو دين
وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو للدلالة
على أنهم متساويان في الوجوب مقدمان
على القسمة مجموعين ومنفردين وقدم
الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم
لأنها مشبهة بالميراث شاقه على الورثة
مندوب إليها الجميع والدين إنما يكون على
التدور وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر
يفتح الصاد

(آبائكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نقماً) أي لا تعلمون من أنفع لكم عن يرثكم من أصولكم وفروعكم في عاجلكم وآجلكم فتمتروا فيهم ما وصاكم الله به ولا تعتمدوا إلى تفضيل بعض وحرمانه روى أن أحد المتوالدين إذا كان أرفع درجة من الآخر في الجنة سأل أن يرفع إليه فيرفع بشفاعته أو من مورثكم منهم أو من أوصى منهم فتمتصركم للثواب بامضاء وصيته أو من لم يوص فوفر عليكم ما له فهو اعتراض مؤكداً لمر القصة أو تنقيح الوصية (فريضة من الله) مصدر مؤكد أو مصدر يوصيكم الله لأنه في معنى بأمركم ويفرض عليكم (إن الله كان عليماً) بالمصالح والمفاسد (حليماً) فيما قضى وقدر (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) أي ولد وارث من بطنها أو من صلب بنها أو بنينها وإن سفل ذكر كان أو أنثى منكم أو من غيركم (من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين) فرض للرجل بحق الزواج ضعف ما للمرأة كافي النسب وهكذا قياس كل رجل وامرأة اشتراكاً في الجهة والقرب ولا يستثنى منه الأولاد الأم والمعتق والمعتقة وتستوى الواحدة والعدد منهن في الربع والثلث (وإن كان رجل) أي الميت (يورث) أي يورث منه من ورثه رجل (كلاثة) خبر كان أو يورث خبره وكلاثة حال من الضمير فيه وهو من لم يختلف ولداً ولا ولداً أو مفعول له والمراد بها قرابة ليست من جهة الوالد والولد ويجوز أن يكون الرجل الوارث ويورث من أورث وكلاثة من ليس له ولد ولا ولد وقرئ يورث على البناء للفاعل فالرجل الميت وكلاثة تختل المعاني الثلاثة وعلى الأول خبر أو حال وعلى الثاني مفعول له وعلى الثالث مفعول به

بقي هذا ان صاحب الاتصاف قال ان الآية لم يخالف فيها الترتيب الشرعي وان السؤال غير وارد أما لأن أول ما يبدأ به إخراج الدين ثم الوصية ثم اقتسام ذوى الميراث فانظر كيف جاء إخراج الميراث آخرًا تلو إخراج الوصية والوصية تلو الدين فوافق قولنا قسمة الموارث بعد الوصية والدين صورة الواقع شرعاً ولو سقط ذكر بعد وكان الكلام أخرجوا الميراث والوصية والدين لتمكن ورود السؤال المذكور يعني أنه ذكر الميراث أولاً ثم ذكر أنه بعد الوصية ناصحاً على بعده لها فيقتضي تعقيبها ثم ذكر بعده الدين مؤخره عن بعده الوصية لما بينهما من المفاضلة فحاصل المعنى من بعد وصية أو وصية بعد دين فلا حاجة إلى شيء مما تقدم وهو دقيق جداً ولا يرد عليه ما قيل أن الآية وأودة في حكم الميراث أصالة لأنها بيان لقوله تعالى للرجال نصيب الميراث فكان ذكر الوصية والدين كالاستطراد ذكر من بعد إمامارة عليه فكانها حكم واحد في حكمهما مقدمين على الميراث والظاهر تقدم الدين على الوصية فيرد السؤال اهـ (قوله أي لا تعلمون من أنفع لكم عن يرثكم الخ) أي ههنا ما المستفهامية مبتدأ وأقرب خبره والفعل معلق عنها فهي ساذجة مستد المفعولين وعليه المصنف رحمه الله أو موصولة بمعنى الذي وأقرب خبر مبتدأ محذوف والجملة صلته وهو مفعول أول مبنى على الضم لضافته وحذف صدر صلته والثاني محذوف وهذا ذكره أبو حيان والآباء والأبناء عبارة عن الورثة الأصول والقروع فيمثل البنات والامهات والجداد والجدات كما أشار إليه المصنف رحمه الله وهو على هذا الوجه الأول تأكيداً لمر القصة ورد لما كان في الجاهلية وعلى الثاني المراد المختصين وهو حدث لهم على تنفيذ وصاياهم فهو تأكيد لما قبله ونقماً عليهم وقوله روى الخ أخرجه الطبراني وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل الرجل الجنة سأل عن أبيه وزوجته وولده فيقال إنهم لم يبلغوا درجتك فيقول يارب قد عملت لي ولهم فيؤمر بالخاقهم به وتفسيره أقرب نفعاً بآئع انكم دون أقرب نفعاً فضلاً عن النفع تفسيره بلازم معناه المراد وقوله ولا تعتمدوا إلى آخره إشارة إلى ما كان منهم في الجاهلية (قوله فهو اعتراض مؤكداً لمر القصة الخ) إشارة إلى ما ذكره الزحشرى من أن هذا التوجيه غير ملائم للمعنى ولا يجاب له لأن الجملة اعتراضية فينبغي أن تؤكدها اعتراضاً بينه وتناسبه وليس بوارده لأنه ذكر قبلها وبعد الوصية وأمر الارث فيصح مراعاة كل منهما وهو ظاهر (قوله مصدر مؤكداً الخ) أراد بالموكداً لنفسه فهو هذا الخي حقاً وهو الواقع بعد جملة لا محتمل لها غيره وهنا كذلك لأن ما قبلها مفروض عليهم معين من الله وإذا كان مصدر يوصى بمعنى يفرض من غير افظه فهو مؤكداً أيضاً لكن غير التأكيد المصريح به لأن الأول مؤكداً لمضمون الجملة وهذا مؤكداً لعماله وفعله ~~لكن~~ أو رده عليه أن المصدر إذا أضيف لفاعله أو مفعوله أو تعلقاً به يجب حذف فعله كما صرح به الرضى إلا أن يفرق بين صريح فعله وما تضمنه فتأمل وفسر العليم والحكيم بما يناسب المقام ويتم به النظام وقيل فريضة حال لأنه ليس بمصدر (قوله أي ولد وارث الخ) يعني أن المراد بالولد ما يشعل الذكر والأنثى والصلي وغيره سواء كان من هذا الزوج أو غيره ولذا قال لهن ولم يقل لكم (قوله فرض للرجل الخ) الزواج كالقتال مصدر واستثنى أولاد الأم والمعتقة لاستواء الذكر والأنثى منهم ثم بين أن الزوجات المتعددة يشتركن في ذلك ولا تعطى كل واحدة ربعاً أو ثلثاً وفسر الرجل بالميت لا الوارث لتوضيحه بأنه موروث منه وقوله من ورث معلوماً ومجهولاً أي هو مأخوذ من الثلاث لا المزيد لاحتماله يقال ورث منه ما لا ورثه ما لا وكان المصنف رحمه الله جعل الأولى هي اللغة والثانية من الحذف والإيصال (قوله وهو من لم يختلف ولداً ولا ولداً أو مفعول له والمراد به قرابة الخ) يعني أنه على كون الرجل هو الميت فيورث من ورث الثلاث وكلاثة لها أربعة معان نفس القرابة بغير أصلية والفرعية والوارث الذي ليس بولد ولا والد والميت الذي ليس أحدهما والمال الموروث من غير أحدهما وترك هذا المصنف رحمه الله لعدم شهورته وعلى الوجوه المختلفة أعربها فان كان الوارث فهو

مجهول أوردت وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال والاعياء نقل الى تلك القرابة لضعفها ثم وصف
 بهامن ذكر بمبالغة أو بتقدير مضاف (قوله قال الاعشى الخ) هو من قصيدة مدح بها النبي صلى
 الله عليه وسلم لما أراد الوفاة عليه فصدقه كفار قريش بأن له تكاليف لا يقدر عليها كتحريم الخمر وقصده
 معروفة وأولها ألم تنقض عينا لليلة أرمدا * وبنت كجبات السليم مسهدا
 والبيت في وصف الناقصة السابقة في قوله واتعابني العيس المراقيل تعتلي وبعده
 متى ما تناخى عند باب ابن هاشم * تراعى وتلقى من قواضله ندا
 فضمير لها للناقصة لا للقرص كما قيل ولا أرى بمعنى أشفق وأرق لها من كلاله أي اعياء والحفا بالحاء المهملة
 رقة أسفل الخلف من كثرة السير وقوله فاستعيرت بمعنى بحسب الأصل وبعد النقل صارت
 حقيقة وقوله ليست بالعضية فيه قصور وكان عليه أن يقول ولا الأصلية لكنه ترك كنهه وقوله من
 قرابتى بناء على أنه مصدر أطلق على الأقرباء لما ذكره ولا عبرة بتخطئة الحريري في الدرر من قال هو من
 قرابتى وأن الصواب من ذى قرابتى لقوله وذو قرابته في الحى مسرور لأنه مجاز شائع وقد استعملوه
 كذلك وذهب ابن مالك الى أنه اسم جمع اقرب كصاحبة فلا شاهد فيه - حيثئذ (قوله واكتفى بحكمه
 عن حكم المرأة) لأن تقييد المعطوف عليه تقييد للمعطوف وإن كان ليس بال لازم وانما فعل كذلك لأن
 توحيد الضمير بعد أولاً بتمنه حتى أن ما ودى على خلاف ذلك مؤول عند الجمهور كقوله تعالى ان يكن
 غنياً وقتير فاقاله أولى به ما ودى به مذكر الانك بالخيارين أن تراعى المعطوف أو المعطوف
 عليه فراحى المتقدم منهما ويجوز أن يكون الضمير لواحد منهما والتسديد كبر للتغليب (قوله سوى بين
 الذكر والانثى الخ) لأن أولاد الام في القسمة والاستحقاق سواء للواحد والآخر ولما زاد الثلث على
 السوية لأن وراثتهم بواسطة الام ومحض الانوثة فنظر فيه الى الأصل وأصل الادلاء ارسال الدلو في البئر
 لخراج الماء فحقوز به عن الاتصال بالنبي (قوله وفهموا الآية أنهم لا يرثون الخ) ذلك إشارة الى
 السدس أو الثلث وفي كونه مفهوماً من الآية نظر قال بعض الفضلاء الظاهر أنه بناء على أن الوالد
 يعنى الذى دل عليه الكلاله يتناول الوالدة سواء كانت له أو لا يسه كما أن الولد يتناول الابن وابن الابن
 وان سفل والبنت وبنت الابن وان سفلت وفيه أن تناول الولد لانه اسم جنس غير صفة وأما الوالد الذى
 هو صفة مؤنثة والدة ففي تناوله لها كلام فكون ماذ كرمه ومها ممنوع اهـ ولك أن تقول انه غلب
 عليه حتى ألحق بأسماء الاجناس ولذا لا يوصف به فيقال الرجل الوالد وهذا بيان لحكمة تسوية الشارع
 فلا يرد أن من أدلى بواسطة ذكر كبنى العلات ينطبق التسوية بينهم ونحوه كما قيل به وفي قوله أكثر من
 ذلك نكتة في وجه التعبير باسم الإشارة وهي أنه لا يقال أكثر من الواحد حتى لو قيل أول بأن المعنى
 زائد عليه فلذا عبر به أى أكثر من المذكور ولم يثبت بعنوان الوحدة فتنبه لما فيه من الدقائق (قوله
 وهو حال من فاعل يوصى الخ) قيل عليه ان فيه فصلاً بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قوله أو دين
 فلا بد من تقدير كافى الوجه الذى بعده وهو يلزم ذلك أو يوصى به حالة كونه غير مضار وأجيب بانه
 ليس بأجنبي محض لانه بالوصية أو هو تابع بغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره وعلى قراءة الجمهور لا يقدر
 فعل مع اوم يدل عليه المذكور على حد قوله تعالى يسجد له فيها بالتدوير والاتصال رجال في قراءة الجمهور
 ولا يصح أن يكون حالاً من الفاعل المحذوف في الجمهور لانه ترك حيث لا يلتفت اليه فلا يصح محي
 الحال منه ويصح في غير أن يكون صفة مصدر أى ايصاء غير مضار قيل والمفهوم من الآية أن الايصاء
 لقصد الاضرار لا يستحق التنفيذ الا أن اثباته مشكل فلو علم باقراره لا يفتد وهذا مما لم نره في الفروع
 فانظره (قوله مصدر مؤكداً الخ) ذكر وافي نصبه وجوهاً اما انه مصدر يوصى مؤكداً
 أو منصوب بمضارع على انه مفعول به له اما بتقدير مضاف أى أهل وصية أو على المبالغة لأن المضارة
 ليست للوصية بل لاهلها وبشهادة قراءة الاضافة باضافة اسم الفاعل لقوله لانه لا يثبتها

وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال قال
 الاعشى

فأنت لا أرى لها من كلاله

ولامن حفا حتى الاق محمد
 فاستعيرت لقرابة ليست بالعضية لانها
 كلاله بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث
 والوارث بمعنى ذى كلاله كقوله فلان
 من قرابتى (أو امرأة) عطف على رجل
 (وله) أى والرجل واكتفى بحكمه عن حكم
 المرأة دلالة العطف على تشاركهما فيه
 (أخ أو أخت) أى من الام ويدل عليه
 قراءة أبى وسعد بن مالك وله أخ أو أخت
 من الام وأنه ذكر في آخر السورة أن للاختين
 الثلثين وللأخوة الكل وهو لا يليق بالولاد
 الام وأن ما قدره من فرض الام فناسب
 أن يكون لاولادها (فكل واحد
 منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم
 شركاء في الثلث) سوى بين الذكر والانثى
 في القسمة لان الادلاء بمحض الانوثة ومفهوم
 الآية أنهم لا يرثون ذلك مع الام والجدّة
 كما لا يرثون مع البنت وبنت الابن فخص فيه
 بالاجماع (من بعد وصية يوصى بها أو دين
 غير مضار) أى غير مضار لورثته بالزيادة على
 الثلث أو قصد المضارة بالوصية دون القرية
 والاقارب دين لا يلزمه وهو حال من فاعل
 يوصى المذكور في هذه القراءة والمذلول
 عليه بقوله يوصى على البناء للمفعول
 في قراءة ابن كثير وابن عاصم وابن عباس عن
 عاصم (وصية من الله) مصدر مؤكداً أو
 منصوب بغیر مضار على المفعول به ويؤيده
 أنه قرئ غير مضار وصية بالاضافة أى
 لا تضار وصية من الله وهو الثلث فمادونه
 بالزيادة أو وصية منه بالاولاد بالامراف في
 الوصية والاقرار الكاذب

(واقه علم) بانضار وغيره (حليم) لا يعاجل بعقوبته (تلك) اشارة الى الاحكام التي تقدمت في امر البتاعي والوصايا والمواثيق (حدود الله) شرائعه التي هي كالحديد والحدود التي لا يجوز تجاوزتها (١١٦) (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالد فيها وله عذاب مهين) فوجيد الضمير في يدخله وجمع خالدين للفظ والمعنى وقرأ نافع وابن عامر يدخله بالنون وخالد بن حال مقذرة كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا وكذلك خالداً ويستأصفتين بجنات وناراً والاول واجب ابراز الضمير لانهم جاعلوا على غير من همالة (والا في يأتين الفاحشة من نساءكم) أي يفعلنها يقال أتي الفاحشة وجاءها وغشيها ورهقها اذا فعلها والفاحشة الزنا لزيادة قبحها وشناعتها (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاطلبوا ممن قد فتنن أربعة من رجال المؤمنين تشهد عليهن (فان شهدوا فأنسكوهن في البيوت) فاجلسوهن في البيوت واجعلوا لها حجابا عليهن (حتى يتوفاهن الموت) يستوفى أرواحهن الموت أو يتوفاهن ملائكة الموت قبل كان ذلك عقوبتهن في أوائل الاسلام فتسبح بالحدود ويحتمل أن يكون المراد به التومسية باسمها كهن بعد أن يجلدن حتى لا يجري عليهن ما جرى بسبب الخروج والتعرض للرجال ولم يذكر الحد استغناء بقوله الزانية والزاني (أو يجعل الله لهن سبيلاً) كتعيين الحد المخلص عن الحبس أو التكاثر المغي عن السفاح (واللذان يأتيانها منكم) يعني الزانية والزاني وقرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وتمكين مذكرات ألف والباقون بالتخفيف من غير تمكين (فأذوهما) بالتوبيخ والتقريع وقيل بالتغريب والجلد (فان تابا وأصلها فأعرضوا عنها) فاقطعوا عنهما الأيذاء أو أعرضوا عنهما بالانغاض والستر (ان الله كان تاباً رحيماً) علة الامر بالاعراض وترك المذمة قبل هذه الآية سابقة على الاولى نزولاً وكان عقوبة الزناة الاولى ثم الحبس ثم الجلد وقيل الاولى في السحاقات وهذه في اللواطين والزانية والزاني في الزناة (انما التوبة على الله) أي ان قبول التوبة كالمحتم على الله سبحانه وتعالى بمقتضى وعده من تاب عليه اذا قبل توبته (لذين يعملون سوءاً يجاهلون) ملتبسين بها سافها فان ارتكبا الذنب سافه وتجاهل

الجمهور ووقع هنا وجه ذكر في الدر المنصور وهو أنه منصوب على الخروج قال وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين ولم يبين المراد منها وقد وقعت هذه العبارة في قوله تعالى بلى قادرين على أن نسوي بنانه في تفسير البغوي وسأل عنها الناس ولم أر من فسر لها إلا أنه وقع فيهم مع الهوامع في المفعول به أن الكوفيين يجعلونه منصوباً على الخروج ولم يبينه فكان مرادهم أنه خارج عن طرفي الاسناد فهو كقولهم فضلة فأنظره في محله وقوله والله عليم الخ تهديد ووعد على ذلك وأن عدم العقوبة ليس له مفعول تأخيره لحكمة مستكون وقول المصنف رحمه الله أو وصية منه أي وصية من الله في حق الاولاد بأن لا يدعهم حالة بالاسراف في الوصية ونحوه (قوله شرائعه الخ) يعني أن الحدود هنا استعارة شملت الاحكام بالحدود المحيطة بشئ في أنه لا يتجاوزها أحد ومراعاة اللفظ والمعنى فيما كان لفظه مفرداً ومعناه مجموع كمن معروف وجعل الاولاد حالاً مقذرة لانه بعد الدخول لكن الفرق بين المثال وما نحن فيه ملاقة قول الحال للعامل وعدمها ثم ان الصفة ونحوها ان اتصف به امتبوعها وكان فاعلها فالاصل استقرار الضمير ويجوز ابراز والاولا للتحسين فيه مذهبان وجوب ابراز مطلقاً والثاني ان وقع ليس وجب ابراز والاولا جاز ابراز واستناره والمشهور الاول وعليه المصنف رحمه الله والزمخشرى واذا ابرز الضمير فهل هو فاعل أو الفاعل مستتر وهذا تأكيد له احتمالان ذكرهما في شرح التسهيل (قوله أي يفعلها الخ) أي أن حقيقة الايمان الذهاب فعبر به عن الفعل وصار حقيقة عرفية فيه كما يستعمل فيه المجي ونحوه وأصل معنى الفاحشة ما اشتد قبحه فاستعمل كثير في الزنا لانه من أقبح القبائح وشناعتها بمعنى قباحتها ووقع في نسخة بشاعتها وهو قريب منه وقوله ممن قد فتنن أي رماهن بالزنا وهو مما لزم من الكلام (قوله يستوفى أرواحهن الموت الخ) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان التوفي الموت فيكون معناه يميتن الموت بأن التوفي ليس بمعناه المشهور وهو الموت بطريق المجاز أو الكناية بل هو على أصله لغة وهو الاستيفاء للأرواح على الاستعارة بالكناية بتشبيه الموت بشخص يستوفى أرواحه على حذف مضاف أي ملائكة الموت أو على جعل التجوز في الاسناد باسناد ما للفاعل الحقيقي الى أثر فعله كما تقول جاد عطاؤه بالفتى فلا وجه لما قيل لا يصح جعل الاسناد هنا مجازياً لان الموت ليس من الملائكات التي يسند اليها الامانة مجازاً والحبس المذكور ان كان عقوبة للزناة ومنسوخ بالجلد أو الزجر وان كان للعبادات بعد الجلد يكون حفظاً عن صدور مثله مرة أخرى والحدوم الموم من شئ آخر وقوله تعين الحد الخ على الوجه الاول وقوله أو النكاح على الثاني واللذان اذا كان للزاني والزانية فهو تغليب وعلى التشديد يلتقي ساء كما ن على حده كدابة وشابة وتمكين زيادة المية على الب وتشديد النون لغة وليس مخصوصاً بالان كما قيل بل يكون مع الياء كما قرئ به وهو عوض عن ياء الذي المحذوفة اذ قياسه اللذان واعلم أن قوله اللذان يأتيانها مبدءاً ما بعده خبره والفاء زائدة فيه لتضمن معنى الشرط وهل يجوز نصبه على الاشتغال فقيل بغيره لانه حينئذ يقتدر له عامل قبله وأسماء الشرط والاستفهام وما تضمن معناها لا يعمل فيها ما قبلها الصداق وتاويل يجوز وبقي در متأخر مطلقاً وفي الشرط والاستفهام الحقيقي دون ما تضمن معناه لانه لا يعمل معاملة من كل وجه والانغاض مجاز عن الستر والتركة وأصله غرض البصير وقوله هذه الآية اشارة الى اللذان يأتيانها منكم الخ والسحاقات من السحق وهو مباشرة المرأة لامرأة وهذا التفسير للاصفهاني والقرينة عليه تجعيل التذكير والتأنيث (قوله أي أن قبول التوبة الخ) يعني أن التوبة مصدر تاب الله عليه لا تاب هو نفسه ومعناه القبول وعلى وان استعملت للوجوب حتى استدل به الواجبة عليه فالمراد أنه لازم متحقق الثبوت البتة بحكم سبق العادة وسبق الوعد حتى كانه من الواجبات كما يقال واجب الوجود وهو ردة على الزمخشرى (قوله ملتبسين بها سافها الخ) اشارة الى أنه حال وأن المراد بالجلد السقف بارة كليب ما لا يطق بالعاقلة لعدم العلم فان من لا يعلم لا يحتاج الى التوبة والجلد به ذا المعنى حقيقة

واردة (لذين يعملون سوءاً يجاهلون) ملتبسين بها سافها فان ارتكبا الذنب سافه وتجاهل

ولذلك قيل من عصي الله فهو جاهل حتى ينزع عن جهالة (ثم يتوبون من قريب) من زمان قريب أي قبل حضور الموت لقوله تعالى حتى إذا حضر أحدهم الموت وقوله عليه الصلاة والسلام إن الله سبحانه (١٢٧) وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يغتر وسماء قريبالآن

أمدا الحياة قريب لقوله قل منافع الدنيا قليل أو قبل أن يشرب في قلوبهم حبه فطبع عليها فتعذر عليهم الرجوع ومن للتبع بعض أي يتوبون في أي جزء من الزمان القريب الذي هو ما قبل أن ينزل بهم سلطان الموت أو تزين السوء (فأولئك يتوب الله عليهم) وعبدالوفاء بما وعد به وكتب على نفسه بقوله أعمال التوبة على الله (وكان الله عليما) فهو يعلم باخلاصهم في التوبة (حكيم) والحكيم لا يعاقب التائب (وايست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار) سوى بين من سوف التوبة إلى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في بقي التوبة للمبالغة في عدم الاعتداد بها في تلك الحالة وكأنه قال وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء وقيل المراد بالذين يعملون السوء عصاة المؤمنين والذين يعملون السيئات المنافقون لتضعف كفرهم وسوء أعمالهم وبالذين يموتون الكفار (أولئك أعتدنا لهم عذابا عظيمًا) تأكيده لعدم قبول توبتهم وبيان أن العذاب أعد لهم لا يعجزه عذابهم متى شاء والاعتداد التوبة من الغنا وهو العدة وقيل أصله أعتدنا فأبدلت الدال الأولى تاء (بأيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها) كان الرجل إذا مات وله عسبة ألقى توبه على امرأته وقال أنا أحق بها ثم إن شاء تزوجها بصدقها الأول وإن شاء زوجها غيره وأخذ صدقها وإن شاء عضلها لتفقد بما ورثت من زوجها فتمنع ذلك وقيل لا يحل لكم أن تأخذوهن على سبيل الارث فتمتزوجوهن كارهات لذلك أو مكرهات عليه وقرأ جزء والكسائي كرها بالضم في مواضعه وهما الغتان وقيل بالضم المشقة وبالفتح ما يكره عليه (ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيهوهن) عطف على أن ترثوا ولا

واردة في كلام العرب كقوله فيجمل فوق جهل الجاهلينا * وحتى ينزع عني يكف ويترك وهو وارد في الاثر عن أبي العباس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون كل ذنب أصابه عبد فهو جهالة (قوله من زمان قريب أي قبل الخ) أي يتوبون في زمن الحياة الذي هو قريب منه قبل حالة اليأس وجعلها على التبعيض لا ابتداء كما قيل به لأنهم إذا كانت لا ابتداء الغاية لا تدخل على الزمان على القول المشهور والذي لا بد منه مذوم منذ و سلطان الموت حضوره وقوته وغلبته فهو بالمعنى المصدري والمراد بقربه أن لا ينهك فيه ويصير عليه فانه إذا كان كذلك يبعد عن القبول وان لم يتمتع بقبول توبته وقوله الذي هو ما قبل الخ ناظر إلى الأول وما بعده إلى الثاني وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله سبحانه وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يغتر أصل معنى الغرغرة ترد الماء في الفم إلى الحلق وغرغرة المريض ترد الروح في حلقه على التشبيه وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم (قوله وعبدالوفاء الخ) دفع لنوهم الاستدراك فانه جعله أولا لازما أي الأول وعبد بتخيير قبول التوبة وهذا بيان لأن الوفاء به محقق وقيل ويحتمل أنه من المذهب الكلامي كأنه قال التوبة كالواجب على الله وما هو كالواجب عليه كائن لا محالة فهو كائن فأولئك يتوب الله عليهم كالنتيجة له (قوله سوى بين من سوف الخ) لما كان يحتلج في الوهم أنه لا معنى لنفي قبول التوبة بالنسبة إلى من تبت ومات على الكفر صرف النظم عن ظاهره كما قيل إن المراد بالتوبة المغفرة كما يقال تاب الله على فلان بمعنى عفا عنه وأشار إلى أن المراد من الذين يعملون السيئات ما يشمل الفسقة والكفرة فسوى بين المسوف منهما وبين من مات على الكفر في عدم الاعتداد بأمر المسوف لانه والعدم سواء ويحتمل أنه حذف من الثاني دلالة الأول أو اشتراط المتعاطفين في القيد والمراد بالذين يعملون السيئات العصاة أي لا توبة لمسوف التوبة ومسوف الإيمان إلى حضور الموت وأعلم أن هذا كله بناء على أن توبة اليأس كإيمان اليأس في عدم القبول وقد قيل إن توبة اليأس مقبولة دون إيمانه لأن الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على التوبة وقال الامام أنها لا تقبل واستدل عليه ما يات ونقل في البرزخية عن قتادة الخنفسية أن الصحيح أنها تقبل بخلاف إيمان اليأس وإذا قبلت الشفاعة في القيامة وهي حالة يأس فهذا أولى لكن هذه الآية صريحة في خلافه وقوله وبالذين يعملون السيئات المنافقون الخ جعل عمل السيئات من غيرهم في جنب عملهم بمنزلة العدم فكأنهم عملوا هادون غيرهم ولا يخفى لطف التعبير بالجمع في أعمالهم وبالمفرد في المؤمنين على هذا وأما أن التوبة ههنا من الله لا من العبد فينفي التسوية فليس بشيء فتأمل وجه تضعيف القول الأخير أن المراد بالمنافقين أن كان المصيرين على النفاق فلا توبة لهم يحتاج إلى نفيها والافهم وغيرهم سواء (قوله لا يعجزه عذابهم متى شاء) مأخوذ من كون العذاب حاضر أمهيا لهم عنده والعتاد العدة وهي ما يعد ويهيأ أو التاء مبدلة من الدال وهو ظاهر (قوله كان الرجل إذا مات الخ) أخرجه ابن جرير وعضلها بمعنى منعها من التزوج وأصله من العضل المعروف والمراد من الارث أخذ صدقها وعلى الثاني أخذ الزوجة نفسها بطريق الارث وحاصل الوجهين أن النساء يجوز أن يكون مفعولا لا نائيا والمفعول الأول محذوف فيحمل على أن ترثوا أنفسهن كأن أخذن الميراث وأن يكون مفعولا أول فيحمل على أن ترثوا أموالهن وقرئ لا تحل لكم أن ترثوا النساء لأن أن ترثوا يعني الورثة كما قرئ لم تكن فتنتهم الآن قالوا لانه بمعنى المقالة وهذا عكس تد كبير المصدر المؤنث لتأويله بأن والفعل فكل منهما جار في الكلام القصيح والكفر بالفتح والضم قبل هما بمعنى كالضعف والضعف وقيل الأول الاكراه وهو المراد بالمشقة في كلام المصنف رحمه الله كما أشار إليه الراغب والثاني بمعنى الكراهية واليهما أشار بقوله كارهات أو مكرهات (قوله عطف على أن ترثوا الخ) فيه وجهان أحدهما أنه محذور بلا الناهية وعطف جملة النبي على جملة خبرية تامنا على جواز وقيل انه مذهب سيبويه أو أن الأولى في معنى النبي اذ معناها لا ترثوا النساء كرها فانه غير حلال لكم وجعله أبو البقاء على

التي مستأنفا والثاني أنه منصوب معطوف على ترثوا وأيدت بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ولا أن
تعضلوهن ورد هذا الوجه بأنك إذا عطفت فعلا منصوبا بلا على مثبت وكانا منصوبا بين فالنائب بقدر بعد
حرف العطف لا بعد لا فإذا قلت أريد أن أتوب ولا أدخل النار فالتقدير أريد أن أتوب وأن لا أدخل النار
فالفعل يطلب الأول على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي والمعنى أريد التوبة وانتفاء دخول النار
وكذا لو كان الفعل المسلط عليهم منصوبا كما هنا ولو قدرته لا يجعل لكم أن لا تعضلوهن لم يصح الآن يجعل
لا زائدة لانافية وهو خلاف الظاهر وأما تقدير أن بعد لا فغير صحيح فانه من عطف المصدر على المصدر
لا الفعل على الفعل فقد التمس عليهم العطفان وقرئ بين أريد أن تقوم وأن لا تخرج ولأن تقوم ولأن
تخرج في الأول أثبت ارادة وجود قيامه وانتفاء خروجه وفي الثاني نفي ارادة وجود قيامه ووجود
خروجه فلا ترديد للقيام ولا الخروج وهذا فيه غرض لا يفهمه الا من عزم في العربية ورد بأن المثال
الذي ذكره أعني أريد أن أتوب الخ تقدير أن فيه قبل لا لازم فانه لو قدر بعد هاء المضي والتركيب وأما
هنا فتقدير أن بعد لا صحيح فان التقدير لا يجعل لكم ميراث النساء ولا عضلوهن وهو عطف على أن ترثوا ولا
من يذلة لتأكيد النفي وقد صرح به الذاهبون اليه كالزحيري وابن عطية والمصنف رحمهم الله وفي الكلام
محذوف تقديره ولا تعضلوهن من السكاح ان كان الخطاب للآليات والعصبات أو لا تعضلوهن من
الطلاق ان كان الخطاب للزواج والاول هو المراد هنا فان قلت على هذا كيف يلتزم قوله لتذهبوا ببعض
ما آتيتوهن مع أن العصة ما آتاها شيئا وانما منعها التزوج لتستدي بما ورثت من زوجها أو تعطيه صداقا
أخذته من غيره قلت المراد حينئذ بما آتيتوهن ما آتاها جنسكم وقوله عضلت الدجاجة بيضا أي تعسر
خروجه وكذا عضلت المرأة بالولد (قوله وقبل الخطاب مع الزوج) ولالتأ كيد النفي كافي الوجه
الاول لا لانه كافي الوجه الثاني والمراد بالخطاب ما في ترثوا وتعضلوا وقوله كانوا يجسبون النساء بيان
لقوله لا يجعل لكم أن ترثوا الخ وقوله أو يحتلن الخ بيان لقوله ولا تعضلوهن وعلى الوجه الذي بعده
الخطاب الاول للآليات ولا تعضلوهن للزواج ولا يرده عليه أنه لا يخاطب في كلام واحد اثنان من غير
نداء فلا يقال قم واقعد خطا بالزيد وعمر بل يقال قم يا زيد واقعد يا عمر وكافي شرح التلخيص لأن
الجملة الثانية مستأنفة وليست من هذا الكلام ولهذا قال ثم الكلام مع أن الساعدة ليست
مسئلة كما سبق وأما على تقدير العطف فلا يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر كما مر (قوله الا أن
يأتين بفاحشة مينة الخ) قرئ في السبعة بالفتح والكسر وعلى الثاني فهو من بين اللازم أو مفعوله
محذوف أي مينة حال صاحبها وقرئ مينة بكسر الباء وسكون الياء وهي كالتي قبلها واختلفوا
في الاستثناء فقيل منقطع وقيل متصل اما مستثنى من ظرف زمان عام أي لا تعضلوهن في وقت من
الاقوات الا وقت اتيانهن أو من حال عامة أي في حال من الاحوال الا في هذه الحال أو من علة عامة أي
لا تعضلوهن لعله من العلة الا لتيانهن الخ كما بينه المصنف رحمه الله فان قلت كيف يتصور تقدير
اعلة من العلة بعد ذكر علة مخصوصة وهي لتذهبوا قلت يجوز أن يكون المراد العموم وذ كر فدمنه
لنكته لا ينافيه أي للذهاب أو غيره أو العلة المعينة المذكورة عائشة والعمامة المقدرة باعنة على
الفعل مقدمة عليه في الوجود وقد انفسر المصنف رحمه الله تعالى المستثنى بما هو منها كالنشوز والمراد
بالاجمال فعل الجليل كافي قول المتنبي

انا في زمن ترك القبيح * من أكثر الناس اخسان واجمال

(قوله فلا تفرقوهن الخ) إشارة الى بيان الجواب الذي أقيم عليه مقامه وقوله فاصبروا الا في اجمال
له ومعنى لكونها الانشاء الترخي لاتصل للجوابية فلذا أولوه بما ذكر وقوله وهو خير لكم إشارة الى أن جملة
ويجعل الله فيه خيرا كثيرا حاله لتأويلها بالاسمية والمعروف فيه تقدير المبتدأ الا المضارعية
الحالية لا تقترن بالواو كما قرره النحاة لكن في شروح الكشاف أن الزحيري يجوز في مواضع من

يقال عضلت الدجاجة بيضا وقبل الخطاب
مع الأزواج كانوا يجسبون النساء من غير
حاجة ورغبة حتى يرثوا منهن أو يحتلن
بهمهن وقبل ثم الكلام بقوله كرها ثم
خطيب الأزواج ونهاهم عن العضل (الا أن)
يأتين بفاحشة مينة) كالنشوز وسوء العشرة
وعند التعفف والاستثناء من أعم عام
الطرف أو المفعول له تقديره ولا تعضلوهن
للاقتداء الا وقت أن يأتين بفاحشة أو
ولا تعضلوهن لعله الا أن يأتين بفاحشة
وقرأ ابن كثير وأبو بكر بفاحشة مينة
هنا وفي الأحزاب والطلاق يفتح الباء
وبالباقون كسر ما قبلين (وما شرهن
بالمعروف) بالانصاف في الفعل والاجال
في القول (فان كرهتموهن فمعي أن تكبروا
شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) أي فلا
تفارقوهن الشكر اهية النفس

(مطلب شريف في اقتران
المضارع بواو الحال)

الكشاف كتابه فليلزم كراهوا هذا لا التيسر بالصفة لشيء وهذا مخالف لمذهبه في جواز ادخال الواو
 بين الصفة وموصوفها فلذلك جوزهنا ادخال الواو في المضارع اذا وقع حالا وان خالف الضمة وقال نفر
 المشايخ انه قد يجمع الواو كقوله أنا مرون الناس بالبروتنسون أنفسكم فان قيل لم لا يجوز تقدير وأنتم
 تنسون أنفسكم فتكون الجملة اسمية قبل لا يستقيم هذا فيما نحن بصدده الاعلى التعسف بأن يقال
 أصله والله يجعل فيه خيرا ثم حذف المبتدأ وأظهر فاعل يجعل ورد بأنه بتقدير المبتدأ غاية وقوع المظهر
 موقع المضمر اذا قدر والله يجعل وأما الاعتذار بأنه أتى بالواو لئلا يلتبس بالصفة فليس بشيء لانه اذا كان
 مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة تؤكد للصوقها كان دخول الواو بالالتباس
 أولى بعدم الالتباس فتحصل في المسئلة ثلاثة مذاهب منع الدخول على المضارع الابتعاد بمبتدأ
 وجواز مطلقا والتفصيل بأنه ان تضمن نكتة كدفع ايهام حسن والا فلا ولا يخفى أن تقدير المبتدأ هنا
 خلاف الظاهر وما ذكره لا يرفع التعسف وقوله أصلح ديناً أي من جهة الدين ويصح أن يكون ديناً مقابل
 الآخرة (قوله جمع الضمير لانه الخ) يعني أنه من وضع المفرد مكان الجمع وهو كشيء حيث يراد
 الجنس وعدم التعيين وأما كونه يقال هو زوج وهما زوجان فشيء آخر غير هذا ومن ظن أنه يدل على أنه
 موضوع للجمع فقد وهم وجعل القنطار ركابة عن الكثرة وهو ظاهر (قوله استفهام انكار وتوبيخ الخ)
 أشار بقوله باهين إلى أنه مصدر منصوب على الحالية بتأويل الوصف وقوله ويحتمل الخ أي مفعول
 لا جله وهو كما يكون بالعله الباعثة كقعدت عن الحرب جنباً ليكون بالعله الغائية أيضاً وقوله
 ييهت بفتح الياء أي يحيره ويدهشه وقوله وآتيتم أي أتى أحدكم وضمير احداً للمضاف اليه مكان
 وقوله وصل اليها بالامالة بناء على أن تقرير المهر يكون بذلك لا بمجرد الدخول وقوله وهو حق الصبة
 الخ فالعهد مجاز عنه ووصفه بالفظ لعظمه وفي الكشاف قالوا صحبة عشرين يوماً قرابة (قلت) بل
 قالوا
 وقوله أو ما أوثق الله فعلية اسناد الاخذ اليهن مجازي وقوله عليه الصلاة والسلام أخذتموهن الخ
 أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله تعالى عنه بلفظ اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن والمراد
 بامانة الله أي بسبب أن جعلهم الله أمانة عندكم وكلة الله أمره والعقد (قوله وانما ذكر ما دون من الخ)
 يعني أن ما اذا كانت واقعة على من يعقل فعند من جوزه مطلقاً لا كلام وكذا من جوزه اذا أريد معنى
 صفة مقصودة منه وليس المراد ما تضمنه الصلاة كما تزويل ما صدريه والمراد من نكاح آباءكم ونكاح
 آباءكم والمراد من نكاحهم بتأويله بالمفعول (قوله بيان ما نكح الخ) المراد بالوجهين الموصولية والمصدرية
 وظاهره أن من يمانية قبل أو تبعية صفة والبيان معنوي ونكتة البيان مع عدم الاحتياج اليه اذ
 المنكوحات لا يكن الانسا قبل التعميم (قوله استثناء من المعنى اللازم الخ) يعني أن النهي للمستقبل
 وما قد سلف ماض فكيف يستثنى منه فقبل ان الاستثناء متصل بالتأويل الذي ذكره وعلى ارادة المبالغة
 فقبل هو متصل أو منقطع والمختار أنه متصل لانه لو لم يدخل فيه لا تحصل المبالغة المذكورة وسأتي ما قبل
 من أنه منقطع والمعنى لكن ما سلف منه قبل لا تعاقبون وتلا مون عليه لان الاسلام يهدم ما قبله فيثبت
 به أحكام النسب وغيره وأما التقرير عليه فلم يقل به أحد من الأئمة وقد رد القول بأنهم أقروا عليه أو لا ثم
 أمروا بمضارقتهم والتمسحى ذكر هذا الترجيمه في الاما قد سلف الآتى وتركه هنا وقال شراحه انما
 اختاره هنالك وتركه هنا لانه ذيل هنا بقوله انه كان فاحشة فيقتضى أنه غير معفو بخلافه فانه ذيل
 بقوله انه كان غفوراً رحيماً فاقضى هذا التأويل وهو متجه والمصنف خالفه وأشار الى وجه المخالفة
 بأن التذليل لتعليل النهي بقطع النظر عن الاستثناء فلم يره متجهاً وفيه نظر (قوله أو من اللفظ للمبالغة
 الخ) يعني أنه من باب تأكيده الشيء بما يشبهه فيبغى بيت النابغة وهو من تعليل الشيء
 بالمحال كقوله تعالى حتى يبلغ الجميل في سم الخطا والمعلق على المحال محال فيقتضى ما ذكر من

فانه قد تذكره ما هو أصلح ديناً أو أكثر خيراً
 وقد تحب ما هو بخلافه ولكن نظركم الى
 ما هو أصلح للدين وأدنى الى الخير وعسى في
 الاصل عله الجزء فأقيم مقامه والمعنى فان
 كرهتموهن فاصبروا عليهن فحسى أن تكرهوا
 شيئا وهو خير لكم (وان أردتم استبدال زوج
 مكان زوج) نطلق امرأته وتزوج أخرى
 (وآتيتم احداً من) أى احدى الزوجان جمع
 الضمير لانه أراد بالزوج الجنس (قنطاراً)
 مالا كثيراً (فلا تأخذوا منه شيئاً) أى من
 القنطار (أناخذونه به تانا وانما يميننا)
 استفهام انكار وتوبيخ أى أناخذونه باهين
 وآمين ويحتمل التصب على العلة كما في قولك
 قعدت عن الحرب جنباً لان الاخذ بسبب
 بهتانهم واقترافهم المأثم قبل كان الرجل
 منهم اذا أراد جديدة بهت التي تحته بفاحشة
 حتى يلجئها الى الاقتداء منه بما أعطاها
 ليسرفه الى تزويج الجديدة فم وعان ذلك
 والبهتان الكذب الذي ييهت المكذوب
 عليه وقد يستعمل في الفعل الباطل ولذلك
 فسره هنا بالظلم (وكيف تأخذونه وقد
 أفضى بعضكم الى بعض) انكار لاسترداد
 المهر والحال أنه وصل اليها بالامالة ودخل
 بها وتقرر المهر (وأخذن منكم ميثاقاً
 غليظاً) عهداً وثيقاً وهو حق الصبة
 والممازجة أو ما أوثق الله عليهم في شأنهن
 بقوله فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان
 أو ما أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم
 بقوله أخذتموهن بامانة الله واستحللتم
 فروجهن بكلمة الله (ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم) ولا تنكحوا التي نكحها آباؤكم وانما ذكر
 ما دون من لانه أريد به الصفة وقبل ما
 مصدريه على ارادة المفعول من المصنف
 (من النساء) بيان ما نكح على الوجهين
 (الاما قد سلف) استثناء من المعنى اللازم
 لانه وكأنه قبل تسحقون العقاب نكاح
 ما نكح آباؤكم الاما قد سلف أو من اللفظ
 للمبالغة في التحريم والتعميم

صحبة يوم نسب قريب * وذمة يعرفها اللبيب

كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتائب والمعنى ولا تنكحوا حلائل آبائكم إلا ما قد سلف أن أمكنكم أن تنكحوه
وقبل الاستئناس منقطع ومعناه لكن ما قد سلف فانه (١٢٠) لا مواخذة عليه لأنه مقرر (انه كان فاحشة ومقتا) علة للهي أي ان نكاحهن كان فاحشة

التأكييد والتعميم لانه لا شيء من المحال بواقع (قوله ولا عيب الخ) هو من قصيدة للناطقة الذياني
أولها كيني لهم بأمية ناصب * وابل أفا سيه بطي الكراكب
والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة لحلاله أو حلولها عنده والفلول جمع فل وهو كسر في حد
السيف وقيل انه مصدر بمعنى وتكسر حد السيف من شدة القتال مدوح فالهني ان يكن فيهم عيب
فهو هذا وهذا لا يتصور أنه عيب فلا يتصور أن يكون بهم عيب (قوله علة للهي الخ) تقدم وجه ذكر
المصنف لهذا وعلى انقطاع الاستئناس يحتمل أنه خبر وهذا النكاح كان يسمى في الجاهلية نكاح المقت
ويسمى الولد منه مقتنيا والمقت بغض والكراهة وقوله سبيل من يراه إشارة إلى أنه تميز بمحلول عن
الفاعل وذم طريقه بمبالغة في ذم سال كها وكناية عنه والضمير المستتر في ساء يعود على النكاح المذكور
وجوز أن يكون ساء من باب يش وضميره عائدة على التمييز والتخصيص بالذم محذوف فقوله سبيل من يراه
إشارة إلى التخصيص المقدر (قوله ليس المراد تحريم ذاتهن الخ) لما كانت الحرمة وأخواتها إنما
تتعلق بأفعال المكافين أشار المصنف رحمه الله إلى أنه على حذف مضاف بدلالة الفعل ثم تعين المحذوف
موكول إلى القرينة كالنكاح والشرب والاكل ونحوه وقيل انه مضمن معنى المنع وإن تعلقه بالاعيان
أبلغ وقوله لانه معظم الخ ان كان المراد بالنكاح الوطء بقصد فظاهر وان كان المراد العقد فالمراد غرضه
من الجماع والاستمتاع ولما كان ما بعده وما قبله بصدده لم يكن المراد هذا كان تخال أجني بينهما من
غير نكته (قوله وأمهاتكم الخ) يعني المراد به الأصول والفروع ويشمل الجدات وبنات الاولاد وكذلك
البقيات أي العمات والخالات يشملها من الجهات الثلاث وفسر العمة والخالة بما ذكره ليشمل أخت
الاب والجد وأخت الام والجدة (قوله وأمرها على قياس النسب الخ) أمرها بفتح الهمزة وسكون
الميم أي أمرها كائن على قياس النسب وقيل انه يقتضيان راء مشددة بمعنى أجزاها يعني ان المرضعة أم
وزوجها أب وقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله
عنها وعن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من الرضاع الخ) لفظ
أخيه بالياء والتاء صحيح قال الفقهاء حكم الرضاع حكم النسب سلقا لا في صور هاتين الصورتين
وأخريين أم النافلة وجدة الولد فان كلا منهما يحرم من النسب لأن أم النافلة أي ولد الولد زوج الابن
وجدة الولد أم الزوج ولا يحرم من الرضاع كمن أرضعت ولد ولدك وأختها أرضعت ولدك وقال
المحققون انهم ما غيروا خلين في الأصل ليصح الاستثناء قبل وهو أولى مما قيل انه مستثنى عنه لانه لا نسب
في هذه الصور بل مصاهرة وقرينة بينهما أو كان من أخرجهما أدخل المصاهرة في النسب لتعلقها به في الجملة
وقد صرح شارح المنهاج بأن بعض الشافعية استثنوا وبعضهم لم يستثنوا (قوله لجة كلمة النسب)
أي اتصال كائناته وهي مستعارة من لجة الثوب المعروفة ووجهه أن في النسب جزئية وكذا انها تكون
البن جزاء أو بجزئه وقد صار جزأ منه فأشبه النسب بخلاف المصاهرة فانها أمر عارض بالزواج ورب
وربي بمعنى والريب فعل بمعنى مفعول أي مربى ولما ألحق بالاسماء الجامدة جاز لحق التأنيث والا
ففعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله ومن نسائكم متعلق برائبتكم) لا بقوله
أمهات نسائكم وربائبتكم كما سيأتي وقوله واللاتي بصلتها يعني بصلتها دخلتم بهن ولو قال مقدمة للحكم
فقط لكان أظهر اذ تقييد اللفظ وان كان المراد منه انه عام فخص به فالحكم الشرعي مقيد به أيضا اذ لا
كبير فائدة فيه وقوله قضية للنظم أي لا جمل قضاء النظم به ومنهم من فسر اللاتي بصلتها بقوله اللاتي
في مجوركم وجعل من نسائكم اللاتي دخلتم بهن داخل في صلتها وأورد عليه أنه يجوز أن يكون
حالا من ربائبتكم فلا يتم كلامه وهو تكاف والاوّل أولى وجعل الصلة والموصول صفة تسمح لان الصفة
انما هي الموصول وهو سهل (قوله ولا يجوز تعليقها بالامهات أيضا الخ) أي تعاقب من نسائكم
بهما لانه يلزم في استعمالها في معنيين مختلفين البيان وابتداء الغاية وما يقال جميع معاني من راجعة

عند الله ما رخص فيه لامة من الامم عقونا
عند ذوى المروات ولذلك سمي ولد الرجل
من زوجة أبيه المقتى (وساء سبيلا) سبيل
من يراه ويفعله حرمت عليكم أمهاتكم
وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم
وبنات الاخ وبنات الاخت ليس المراد
تحريم ذاتهن بل تحريم نكاحهن لانه معظم
ما يقصد منهن ولانه المتبادر إلى الفهم
كتحريم الاكل في قوله حرمت عليكم الميتة
ولان ما قبله وما بعده في النكاح وأمهاتكم
يم من ولدك أو ولدك من ولدك وان علت
وبناتكم يتناول من ولدتها أو ولدك من
ولدها وان سفلت وأخواتكم الاخوات
من الواجهة الثلاثة وكذلك البقيات
والعمة كل أنثى ولدها من ولدك أو ولدك
والخاله كل أنثى ولدها من ولدك أو ولدك
قريباً أو بعيداً وبنات الاخ وبنات الاخت
يتناول القربى والبعدي (وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة)
نزل الله الرضاعة منزلة النسب حتى سمي
الرضعة أمّاً والمرضعة أختاً وأمرها على
قياس النسب باعتبار الرضعة ووالد الطفل
الذي در عليه اللبن قال عليه الصلاة
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من
الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فان
سرمتهما من النسب بالمصاهرة دون النسب
(وأمهات نسائكم وربائبتكم اللاتي في
مجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) ذكر
أولاً محرمات النسب ثم محرمات الرضاعة
لأنها لجة كلمة النسب ثم محرمات
المصاهرة فان تحريمهن عارض لمصلحة الزواج
والربائب جمع ريبية والريب ولد المرأة من
آخر سمي به لانه يربى كالرب ولد في غالب
الامر ففعيل بمعنى مفعول وانما الخلق التاء
لانه صار اسما ومن نسائكم متعلق برائبتكم
واللاتي بصلتها صفة لها مقيدة للفظ والحكم
بالاجماع قضية للنظم ولا يجوز تعليقها

للاستدعاء على ضرب من التأويل لأنه معنى كل صادق عليها بالحقيقة وأيضاً أنها إذا كانت بياناً كانت
حالاتكم فبذلك يختلف عامل الحالين ولا قائل به فان أريد الاتصال تناول اتصال الأمهات بالنساء
لكونها والدات لهن والربائب بالنساء لكونهن مولودات منهن فحينئذ يصح تعلقه بالأمهات والربائب
جميعاً حالاً منها وتظهر فائدة اتصال الأمهات بالنساء بعد اضافتها اليها من جهة زيادة قيد الدخول
لكن الاتفاق على حرمة أمهات النساء مدخولات بهن أو غير مدخولات بأبائهن فغنى علق بالربائب
فقط (قوله فاني لست منك ولست مني) هو للتابعة وصدره إذا حاولت في أسد فجوراً قال العلم أنه
قاله لعينته من حسن الفزاري وكان قد دعاه قومه الى نقض حلف بني أسد فأبى عليه وأراد بالقبور نقض
الحلف وقبل تمامه إذا ما طار من مالي الثمن والثمن بمعنى الثمن وهو خطاب لزوجه بأنها إذا أخذت
من ارثه الثمن انقطع الاتصال بينها فذلك بكسر الكاف ولست بالكسر على هذه الرواية (قوله على معنى أن
أمهات النساء الخ) أي متصلة بالنساء المدخول بهن بالأصلية والفرعية وقيل عليه أن تركيبه مع
الربائب في غاية الفصاحة وحسن النظم وأما مع أمهات فلا فإن تقديره وأمهات نسائكم من نسائكم
اللائي دخلتم بهن ولا وجه له وفيه نظر وقوله لكن الرسول صلى الله عليه وسلم الخ الحديث أخرجه
الترمذي بمعناه والمروي عن علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم ووجه الفرق كما في الاتصاف أن
المتزوج بالنت لا يخلو عن محاورة ومراجعة مع أمهات بعد العقد وقبل الدخول فخرمت بالعقد أي قطع
شوقه من الأم لمعاملتها معاملة المحرم ولا كذلك عكسه إذا لم تحصل مظنة الخلطة بالرؤية إلا بعد
الدخول وعن الإمام أن البنت إذا أبت بالأم وأورثت عليها لم تطعمها مشقة وغيره كما تلحق البنت إذا
أورثت بأمها بالشفقة الأم وحنوها كما قال المتنبي

انما أنت والد والاب القفا * طمع أحني من واصل الأولاد

واختلاف العتامين ظاهر لأن أحدهما المضاف والآخر من (قوله وفائدة قوله في مجزوركم الخ) يعني
أن القيد ليس معتبراً لأنه انما يعتبر إذا لم يكن لذكره فائدة أخرى وهي هنا ما ذكر من مشابهته
للولد بما ذكر وتناول الأمهات للبعيدة فيه نظر وقوله دخلتم معنى التبريد أن الباء للتعبية وفيها معنى
المصاحبة كما صرح به في الكشف وهو الفارق بين التبعية بالباء والهمزة وقوله من المنة كوجه
بل الأجنبية أيضاً ويعنى مع فهو وجه آخر (قوله نصريح بعد اشعار الخ) يعني أن تقيد الحكم بقيد
يقيد انتفاءه عند انتفاءه فالنصريح بالتفائه بعده تعيين له دون غيره فلا يقاس عليه آخر كاللمس
والنظر الى الفرج وهو رد على أبي حنيفة رحمه الله ومن قال في تفسيره أي لقياس الربائب على أمهات
النساء في كون الربائب محرمة مثلهن على الإطلاق فقد أخطأ لعدم الوقوف على مراده قال
المحقق الدخول بهن كناية عن الجماع صريح في أن مدلول الآية كون الحرمة مشروطة بالجماع ولهذا
قال اللمس ونحوه يقوم مقام الدخول وما ذكر من الآثار انما يدل على ثبوت الحرمة بتقدير اللمس
لا على تناول الآية أباه وحل الدخول على حقيقة فلم يبق الا القياس ولا سبيل اليه مع صريح قوله فان لم
تكنوا الخ (أقول) يعني ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله مما لا مجال له لأن صريح الآية غير مراد
قطعا بل ما اشهر من معناها الكافي فما قاله ان أثبت بالقياس فهو مخالف لصريح نص الشرط وإذا
جاءه الله بطل نهر معقل وان أثبت به بالحديث وهو غير مشهور لم يوافق أصولهم ويدفع بأنه من صريح
النص لأن بقاء الصاق صريحة فيه لأنه يقال دخل بها إذا أمسكها وأدخلها البيت كما أشار اليه التنقي
فان قلت هب أن الكناية لا يشترط فيها القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة لكن لا يلزم ارادته كما حقق
في المعاني فلا دلالة للآية عليه قلت هو وان لم يلزم ارادته لكن لا مانع منه عند قيام قرينة على ارادته
والآثار المذكورة كني بها قرينة على ذلك فلذا أدرجوه في مدلول النظم فالمعترض غاغل أو متغافل
فان قلت هب انك أدخلت اللمس في صريحه فكيف يدخل نحوه فيه قلت هو داخل بدلالة النص ثم ان

قوله فاني لست منك ولست مني
على معنى أن أمهات النساء ونسائهن
متصلات بهن لكن الرسول صلى
الله عليه وسلم فرق بينهما فقال في رجل
تزوج امرأة وطلقها قبل أن يدخل بها أنه
لا بأس أن يتزوج ابنتها ولا يصل له أن يتزوج
أمها واليه ذهب عامة العلماء غير أنه روي
عن علي رضي الله تعالى عنه تقيداً بالحرمة
فيهما ولا يجوز أن يكون الموصول الثاني
صفة للنسائين لأن عاملهما مختلف وفائدة
قوله في مجزوركم تقوية العلة وتكميلها والمعنى
أن الربائب إذا دخلتم بأمهاتهن وهن في
استئذانكم أو بصدد قوى النسب بينها
وبين أولادكم وصارت أحقاء بأن تجزوها
بجوازهم لا تقيد بالحرمة والبعيد جمهور
العلماء وقد روي عن علي رضي الله تعالى
عنه أنه جعل شرطاً والأمهات والربائب
بأنه لا يخلو عن القرينة والبعيدة وقوله دخلتم بهن
أي دخلتم بهن السرية كناية عن
الجماع ويؤثر ما ليس بربا كالوطء بشبهة أو ملك
بين وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
لمس المنة كوجه ونحوه كالدخول (فان لم
تكنوا أدخلتم بهن فلا جناح عليكم)
نصريح بعد اشعار دفعا للقياس (وحلائل
أبائكم) زوجاتهم سميت الزوجة حليلة
لحلها أو حل أولها مع الزوج

ما ذكر من كون الشرط مانعا مما ذكر ممنوع فانه مبني على اعتبار مفهوم الشرط ونحن لا نقول به مع
 أنه غير عام ولو لم يعممه فقد خص ما فيه بعض المحرمات التيسية فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالحديث
 فتأمل وفيه كلام في بعض شروح الهداية فان أردته فانظره وقوله ما ليس بربنا هو مذهب الشافعي وعندنا
 تحريم المصاهرة (قوله احتراز عن المتبين الخ) المتبين بصيغة المفعول المتخذ انشا وذكري بعضهم فيه
 خلافا للشافعي رحمه الله والمنقول عنهم أن ذكر الاصلا لا حلال حليلة المتبين لا حلال حليلة الابن
 من الرضاع ولا حليلة ابن الابن كذهبتنا بالاختلاف (قوله والظاهر أن الحرمة غير مقصورة على
 النكاح) فيشمل القسري وقوله حرمتها الخ ذكره في الموطأ وقوله مخصوصة الخ أي في غير الاختين
 (قوله ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام) قالوا هذه القاعدة مقررة ولم يخرج عنها الا بعض
 امور نادرة لكن الكلام في كونه حديثا فقال العراقي لا أصل له وقال السبكي رحمه الله في الاشياء انه
 حديث ضعيف رواه يار رضى الله عنه وكذا قال الزركشي وقد عورض الحديث المذكور بجارواه ابن
 ماجه والدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهم ما لا يحترم الحرام الحلال وجمع بينهما بأن الحكم في الاول
 اعطاء الحلال حكم الحرام فليبدا واحتياطا لا ضرورية في نفسه حراما وغلب الحرام يعني أن تركه أريح كما
 في الحديث دع ما يريبك الى ما لا يريبك (قوله استثناء من لازم المعنى الخ) قد تقدم الكلام في هذا
 التركيب وما فيه من الوجوه وهل هو متصل أو منقطع وأن بينهما فارقا يؤخذ من التذييل والبه يشير قول
 المصنف رحمه الله لقوله ان الله كان غفورا رحاما وأما قصد التأكيذ والمبالغة هنا فلا يناسب قوله ان
 الله كان غفورا رحاما ولا تركه ولم يتعرضوا له هنا لان القرآن والرحمة لا يناسب تأكيذ التحريم فلا
 اقتصر على الوجه الثاني لكان أولى (قوله ذوات الأزواج الخ) وأصل معناه لغة المنع وحصنت المرأة
 عفت وأما أحسن فحاشا في اسم فاعله محمسة ومحمسة بالكسر والفتح وقال ابن الاعرابي كل أفعل اسم
 فاعله بالكسر الثلاثة أحرف أحسن وأفتح إذا ذهب ماله وأسهب كثير كلامه وقد قرأ السبعة غير الكسائي
 المحصنات في جميع القرآن ففتح الصاد وقرأها الكسائي بالكسر الا في هذه الآية فانه فتحها وحكى
 أبو عبيدة اجماع القراء على فتحها في هذه المواضع وقال من فتح ذهب الى أن المراد ذوات الأزواج أي
 أحسنهن أزواجهن ومن كسر ذهب الى أنهم أسلم فأحسن أنفسهن والاحصان في المرأة ورد في اللغة
 فاستعمل في القرآن بأربعة معان الاسلام والحزبة والتزويج والعفة وزاد الرافعي العقل لمنعه من
 الفواحش كذا يحيط العلاني وتفصيله في غير هذا المحل والاحصان من الحصن ومنه درع وفرس حصان
 لكونه حصنا راكبه قال الشاعر ان الحصون الخيل لا مدركي ويقال حصان للعفيفة ويقال
 امرأة محصنة بالكسر اذا تصور حصنها من نفسها وبالفتح اذا تصور من غيرها والمحصنات بعد قوله
 حرمت بالفتح لا غير وفي سائر المواضع بالفتح والكسر لان الواو في حرم التزويج بين المتزوجات دون
 العفيفات وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين كذا قال الطيبي وقال أبو البقاء القراء السبعة على فتح الصاد
 هنا فنقول المصنف رحمه الله هنا وقرأ الكسائي الخ ليس على ما ينبغي لانه متفق على الفتح هنا وفي
 نسخة في غير هذا الحرف فلا اشكال وبعض الناس أوردوها وفسرها بما أفندها والمحصنات معطوف
 على فاعل حرمت (قوله أحسنهن التزويج) إشارة الى توجبه الفتح وأنه اسم مفعول لا اسم فاعل على
 خلاف القياس كما مر (قوله الا ما ملكت أيمانكم الخ) للعلماء هنا ثلاثة أقوال ترجع الى معينين
 في المحصنات أحدها أن المراد به المتزوجات أي من حرام الاعلى أزواجهن والمراد بالملك مطلق ملك اليمين
 فكل من انتقل اليه ملك أمة يبيع أو هبة أو سبأ أو غير ذلك وكانت من زوجة كان ذلك الانتقال مقتضيا
 لطلاقها وحاشا أن انتقلت اليه وهو قول ابن مسعود وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم والثاني
 تخصيص الملك بالسبأ خاصة فانه مقتضى لفسخ النكاح وظلها للسبأ دون غيرها وهو قول عمر وعثمان
 وجهور الصحابة والتابعين والأئمة الاربعة كاسياني والثالث ان المحصنات أعم من العفاف والحرائر

(الذين من أصلا بكم) احتراز عن
 المتبين لاعتناء أولاد (وأن تجتمعوا
 بين الاختين) في موضع الرفع عطف على
 المحرمات والظاهر أن الحرمة غير مقصورة
 على النكاح فان المحرمات المعدونة كما
 هي محرمة في النكاح فهي محرمة في ملك اليمين
 ولهذا قال عثمان وعلى رضى الله تعالى عنهما
 حرمتها آية وأسلم ما آية يمينان هذه الآية
 وقوله أو ما ملكت أيمانكم ترجع على
 كرم الله وجهه التحريم وعثمان رضى الله
 تعالى عنه التصيل وقول على أظهر
 لأن آية التصيل مخصوصة في غير ذلك ولقوله
 عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحلال
 والحرام الاغلب الحرام (الا ما ملكت
 استثناء من لازم المعنى أو منقطع معناه لكن
 ما ملكت عقود لقوله (ان الله كان غفورا
 رحاما والمحصنات من النساء) ذوات
 الأزواج أحسنهن التزويج أو الأزواج وقرأ
 الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن
 لأنهن أحسن أزواجهن (الا ما ملكت

وذوات الأزواج والملك أعظم من ملك المؤمنين ومثل الاستمتاع بالنكاح فرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا
وحرمه كل أجنبية إلا بعد نكاح أو ملكين وهذا مروى عن بعض الصحابة واختاره مالك رحمه الله
في الموطن (قوله يريد الخ) هذا هو القول الثاني في الآية كما مر وهو المأثور وقوله لقول أبي سعيد الخ
إشارة إلى ما روى في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم
حنين سرية فأصابوا أحيا من العرب يوم أوطاس فمزموهم وقتلوه وأصابوا إلهم نساءهن أزواج
فكان أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تأثموا من غشيانهن من أجل أزواجهن فأرسل الله عز
وجل هذه الآية وهي غزوة من غزواته صلى الله عليه وسلم وأيام يوم بمعنى الوقعة والقتال ووقعة حنين في
المحجم وفيها قال صلى الله عليه وسلم اليوم حي الوطيس حين استمرت الحرب (قوله من اللاتي سبين
ولهن أزواج الخ) يعني أن الآية مخصوصة بذوات الأزواج المسيات بدليل سبب النزول لأن ملك المؤمنين
لا يزيل النكاح بالاتفاق كالوفاة جارية من زوجة أو اتفق ملكهما عن زوجها بارت أو عبة لكن هل
يجرد السبي محل لذلك أو سيما واحد هاهنا عند الشافعي رحمه الله مجرد السبي موجب للفرقة ومحل للنكاح
وعند أبي حنيفة رحمه الله سيما واحد هاتحي لو سبيت معلم فعل للسبي (قوله فترات الآية) يعني من
قوله حرمت عليكم الخ لا قوله والمحصنات الخ إذ لا يتم بدون ما قبله ويحتمل ذلك بأن يقدّر له عامل
وهو خلاف الظاهر ولم يذكره أحد من المعربين لا يقال هذا قصر للعام على سببه وهو مخالف لما تقرر
في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب لأنما قول ليس هذا من قصر العام على سببه وإنما خص
لمعارضته دليل آخر وهو الحديث المشهور عن عائشة رضي الله عنها أنها لما اشترت بريرة وكانت
من زوجة أعتقها وخبرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها مغتبلو كان بيع الأمة طلاقا ما خبرها
فاقتصر حينئذ العام على سببه الوارد عليه لما كان غير البيع من أنواع الاتقالات كالبيع في أنه ملك
اختياري مترتب على ملك متقدم بخلاف السباء فإنه إنشاء ملك جديد فلهي فلا يلحق به غيره كذا
حقه ويتفرق ذلك هذا من قصيدة والحليل الزوج واسناد النكاح إلى الرماح مجاز وحلال صفة
ذات تجري على أعراجه وذكر أنه من مصدر أو خبر مبتدأ محذوف أي هي حلال ولم يبين به أي يدخل
عليها متعلق بحلال ولم تطلق صفة بعد صفة أو خبر بعد خبر وهو ظاهر (قوله وإطلاق الآية والحديث
حجة عليه) إطلاق الآية والحديث غير مسلم قال في الأحكام المروى أنه لما كان يوم أوطاس لحقت
الرجال بالرجال وأخذت النساء فقال المسلمون كيف نصنع ولهن أزواج فأرسل الله والمحصنات الآية وكذا
في حنين كما ذكره أهل المغازي فثبت أنه لم يكن معهن أزواجهن فان احتجوا بعموم اللفظ قيل لهم قد
اتفقنا على أنه ليس بعام وأنه لا يجب الفرقة بتعدد الملك فإذا لم يكن كذلك علمنا أن الفرقة لمعنى آخر وهو
اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسيات وحدهن وليس السبي سبب الفرقة بدليل أنها لو خرجت
النساء لملة أو ذمية ولم يلحق بها زوجها وقعت الفرقة بخلاف وقد حكم الله به في المهاجرات في قوله ولا
تمسكوا بعصم الكوافر فلا يرد ما ذكره المصنف عند التحقيق وأوطاس بفتح الهمزة أفعال بطاء وسين
مهملتين وأدب ياء هوازن كانت فيه تلك الوقعة (قوله كتاب الله الخ) إنما منصوب على أنه مصدر كتب
مقدور بمعنى فرض وهو مصدر مؤكد ولا ينافيه الإضافة كما توهم وذهب الكسائي إلى أنه منصوب على
الاعراء واستدل به على جواز تقديم المفعول في باب الاعراء ورد بأنه منصوب على المصدرية وعليكم
متعلق بالفعل المقدّر وجلة ~~مكتب~~ مؤكدة لما قبلها (قوله عطف على الفعل المضمر) تبع فيه
الزمن شري حيث جعل في قراءة المعلوم معطوفا على كتب المعلوم وفي قراءة الجهول معطوفا على حرمت
الجهول وقيل عليه أن ما اختاره من التفرقة غير مختار لأن جملة كتب تأكيدها ما قبلها وهذه غير
مؤكدة فلا ينبغي عطفها على المؤكدة بل على الجملة المؤسسة خصوصاً مع تباينهما بالتصنيف والتعظيم
وفيه نظر لأن تحليل ما سوى ذلك مؤكدة تحريمه معنى وما ذكره أمر استثنائي رعاية لمناسبة

يريد ما ملكت أي أنتم من اللاتي سبين ولهن
أزواج كما روي عن حلال للسبين والنكاح
من رفع بالسبي لقول أبي سعيد أصنافا
يوم أوطاس ولهن أزواج فذكر هنا أن رفع
عليهن فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم
قترت الآية فاستحلناهن وأباه عن الفرقة
بقوله وذات حليل أنكحتهن ما حنا
حلال لمن يني لهن المطلق
وقال أبو حنيفة لو سبي الزوجان لم يرفع النكاح
ولم تحل للسبي وإطلاق الآية والحديث حجة
عليه (كتاب الله عليكم) مصدر مؤكدة أي
كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كما يقرئ كتب
الله بالجمع والرفع أي هذه قرأ الله عليكم
وكتب الله بلفظ الفعل (وأحل لكم) عطف
على الفعل المضمر الذي نصب كتاب الله وقرأ
حزة والكسائي وحسن عن عاصم على
البناء للمفعول عطف على حرمت

ظاهرة (قوله ما سوى المحرمات الثمان الخ) لا يحق زيادتها على ثمان ولذا وقع في نسخة المحرمات
 المذكورة بدون ثمان ولا خفاء فيها وأما هذه فتوجه أنه جعلها أمنا فأي دخل بهما في بعض وهي
 الأصول حقيقة أو حكما كالزنا والفروع حقيقة أو حكما كالزنا والفروع حقيقة أو حكما كالزنا والفروع حقيقة
 أو حكما كالزنا والفروع حقيقة أو حكما كالزنا والفروع حقيقة أو حكما كالزنا والفروع حقيقة أو حكما كالزنا والفروع حقيقة
 الأخ والاخت وأصول النساء والاختان وذوات الأزواج ونحو ذلك من الاعتبارات التي تلف نشرها
 باعتبار مدار الحرمة ونحوه وكذا عدها النووي رحمه الله تعالى في منهاجه القرعي فان أردت تحقيقه
 فراجع شروحه وأشار إلى جواب سؤال وهو أن المحرمات لا تنحصر في هذه بأن ما عداها مخصوص من
 الحل بدليل أما الحديث أو الكتاب كما زاد على الأربع وقوله والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وكذا الجمع
 بين كل امرأتين أيتهم فرضت ذكر الم تحل له الأخرى كما بين في الفروع (قوله مفعول له والمعنى أحل لكم
 الخ) قيل تقدير الإرادة بيان للمعنى والأفلا حاجة لحذف اللام إلى تقدير الإرادة وهو مفعول له للمادل
 عليه الكلام من قوله - تمت وأحل ويرد عليه أن شرط المفعول اتحاد فاعل المفعول والعلل وفاعل التحليل
 والتحرير الله وفاعل الابتغاء الخاطبون فلذا جعله على حذف المضاف فالحاجة داعية إليه لا كما قال
 وقيل أنه من خبايا دساتره الاعتراضية فلا ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى متابعتها وليس كما قال وأما كونه
 يلزم تخلف إرادته تعالى لأن منهم من لا ينبغي ذلك وهو مذهبهم فذرع بأن الإرادة هنا بمعنى الطلب مطلقا
 وكثيرا ما تستعمل له واعتذر عن الأول بأن الاتحاد المذكور مشروط في غير أن وأن ومن التعسف ما قيل
 أنه يحتمل أنه مفعول به وخبره لا حل ولا وجه له وقوله يتبعوا النساء إشارة إلى مفعوله المقدر وقوله
 بأموالكم لا يناسب ما ساق (قوله ويجوز أن لا يقدر مفعول يتبعوا إلى آخره) هذا ما ارتضاه المخشري
 والمصنف رحمه الله تعالى خالفه فيه وجعل الاجود تقديره عاملا لأنهم وجوه الأرجحية بأنه أبلغ لانه بين
 ما يحل مما يحرم أيكون الطلب بالأموال أي صرفها وإخراجها في وجوه الطلب حال كونكم محصنين غير
 مسافحين ومصلحين غير مفسدين والقصد إلى الفعل من غير تقدير مفعول يتناول إعطاء المهور والمهرات
 وأثمان السراري والانتفاع عليهن وغيرها وقيل لأن هذا المقدر يفهم من قوله غير مسافحين فيكون
 تكرار الاستغنى عنه ولا يحق ما فيه من التكلف وما فعله المصنف رحمه الله تعالى أحسن وقوله إرادة أن
 تصرفوا إشارة إلى أن الانتفاع بالمال عبارة عن صرفه وإخراجها (قوله أو بدل الخ) جعله بدلا من
 ما الموصولة وهي بمعنى أحل من النساء وما معنى المبدل بدل اشتمال لأن الحل والحرمة متطقتان بالأفعال
 والرباط له عموم المفعول فان كانت ما عبارة عن الفعل كالزنا والفروع ونحوه فهو بدل كل من كل
 والمخشري لم يرتض البديلية لأنها على تقدير المفعول المرجوح عنده (قوله واحتج به الحنفية الخ)
 وجه الاحتجاج تخصيص المال وهو ظاهر فيما ذكره ولا حاجة فيه لأن التخصيص لانه الأغلب المتعارف
 فيه قيل ويؤيده ما في البخاري ومسلم وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم سأل رجلا خطب الواهبة نفسها
 للنبي صلى الله عليه وسلم ماذا معك من القرآن قال معي سورة كذا وكذا وعددهن قال تقرؤهن عن
 ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد الله لكم الله بما معكم من القرآن وأجيب بأن كون القرآن معه
 لا يوجب كونه بدلا والتعليم ليس له ذكر في الخبر فيجوز أن يكون مراده زوجتك تعظيما للقرآن ولا جيل
 ما معك منه وفسر الاحصان بالعفة لانه المناسب واختار الزجاج هنا أن المراد بمحصنين ناكحين وعاقدين
 التزويج وقال الفراء أنه بمعنى متعفين عن الزنا يقول أن يتبعوا الحلال أما بالتزويج أو التسري وهو قول
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وهو أعم معنى وأصل السفح الحب فكفى به عن الزنا لأن الغرض منه
 حب المني لا النسل وغيره من فائدة التزويج (قوله فمن غتم به الخ) يشير إلى أن ما يعني من العقلاء
 لانه أريد به الوصف كما مر وأن استمتع بمعنى تمتع والسين ليست للطلب بل للتأكد وخبره راجع لما
 باعتبار لفظه ومن على هذا يائنه لما وهي متعلقة بقد تدره حال من ضميره وما موصولة أو شرطية

(ما وراء ذلككم) ما سوى المحرمات الثمان
 المذكورة وخبر عنه بالسنة ما في معنى
 المذكورات ~~كسائر محرمات الرضاع~~
 والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها (أن يتبعوا)
 بأموالكم محصنين غير مسافحين
 مفعول له والمعنى أحل لكم ما وراء ذلككم
 إرادة أن يتبعوا النساء بأموالكم بالصرف
 في مهرهن أو أثمانهن في حال كونكم
 محصنين غير مسافحين ويجوز أن لا يقدر
 مفعول يتبعوا أو كانه قيل إرادة أن تصرفوا
 أموالكم محصنين غير مسافحين أو بدل
 من وراء ذلككم بدل اشتمال واحتج به الحنفية
 على أن المهر لا بد أن يكون مالا ولا جهة فيه
 والاحصان العفة فانها تنحصر في النفس من
 الأوم والعقاب والسفاح الزنا من السفح
 وهو صلب المني فانه الغرض منه (فما استمتعتم
 به منهن) فمن غتم به من المنكوحات أو فها
 استمتعتم به منهن من جماع أو عقد عليهن
 (فانوهن أجورهن) مهرهن فان المهر في
 مقابلة الاستمتاع (فربضة) حال من الأجور
 بمعنى مفروضة أو مصة مصدر محذوف أي
 ابتداء مفروضا

أومصدر مؤكد (ولاجناح عليكم فيما تراضيت به من بعد الفريضة) فيها (١٢٥) يزاد على المسمى أو يحط عنه بالتراضي أو فيما تراضيا به

من نفقة أو من مقام أو فراق وقيل زلت الآية في المتعة التي كانت ثلاثة أيام حين فقت مكة ثم نسخت لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أباحها ثم أصبح يقول يا أيها الناس اني كنت أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء الا ان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وهي النكاح المؤقت بوقت معلوم سمي بها اذا الفرض منه مجزئ الاستمتاع بالمرأة وتتميعها بما تعطى وجوزها ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما نرجع عنه (ان الله كان عليا) بالمصالح (حكيم) فيما شرع من الاحكام (ومن لم يستطع منكم طولا) غنى واعتلاء وأصله الفضل والزيادة (أن ينكح المحصنات المؤمنات) في موضع النصب بطولا أو بفعل مقدر صفة أي ومن لم يستطع منكم أن يعقل نكاح المحصنات أو من لم يستطع غنى يبلغ به نكاح المحصنات يعني الحرائر لقوله (فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات) يعني الاماء المؤمنات فظاهر الآية حجة للشافعي رضي الله تعالى عنه في تحريم نكاح الامه على من ملك ما يجعله صدق حرة ومنع نكاح الامه الكفاية مطلقا وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى طول المحصنات بأن يملك فراشه على أن النكاح هو الوطء وحمل قوله من قياتكم المؤمنات على الافضل كما حمل عليه في قوله المحصنات المؤمنات ومن أحبا بناس من حله أيضا على التقيد وجوز نكاح الامه لمن قدر على الحرة الكفاية دون المؤمنة حذرا عن مخالطة الكفار وموالاتهم والمحدور في نكاح الامه روق الولد وما فيه من المهانة ونقصان حق الزوج (والله أعلم بما يلائمكم) فاكثروا بظاهر الايمان فانه العالم بالسرائر وبمفاضل ما بينكم في الايمان فرب أمة تفضل الحرة فيه ومن حكمكم أن تعتبروا بفضل الايمان لافضل النسب والمراد تأنيسهم بنكاح الاماه ومنعهم عن الاستنكاف منه ويؤيده (بعضكم من بعض) أنتم وأرفاؤكم متناسبون نسبكم من آدم ودينكم الاسلام

وعلى الوجه الاخير ما لا يعقل بمعنى أي شيء ومن لا ابتداء منه لفة باستمتع وهو بمعنى تمتع أيضا وسكت عنه لعلمه بما قبله وما فيها الوجهان والعائد من الخبر والجواب على اشتراطه على كونها بمعنى من ضمير من الراجع اليه باعتبار معناه فان كانت بمعنى أي شيء فهو مقتضى لاجله أو عليه وقوله أو مصدر مؤكدا أي فرض ذلك فريضة فهي مصدر كالفطيرة بمعنى القطع (قوله فيما يزاد على المسمى أو يحط عنه الخ) الفريضة هنا الشيء المقدركافي فريضة الميراث في التيسير هذا مذهب الشافعي رحمه الله ومذهبنا أنه لا يشترط تراضيهما في غير الزيادة ويصح الإبراء والهبة براضاهما وهذا مخصوص بحد في أحكام الجصاص مع زيادة تفصيل (قوله وقيل زلت الآية في المتعة الخ) أي آية فما استقمتم هذه (اعلم) أن نكاح المتعة جوزة النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الاسلام ثم نسخ بلا خلاف الا أن فيه لاحد من الفقهاء ولا فائز به سوى الشيعة وأما المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه ما فيها فانه رجع عنه وقيل انه انما أجاز له لظطر لا مطلقا روى أن سعيد بن جبيرة قال له أتدري ما صنعت بفسقوا فقد سارت بها الركان وقيل فيها الشعر كقوله

قد قلت للشيوخ لما طال مجلسه * يا صاح هل لك في قنبا ابن عباس
هل لك في رخصة الاطراف آتية * تكون منواله حتى مصدر الناس

فقال انا لله وانا لله راجعون والله ما بهذا أفتيت ولا أحلت الا مثل ما أحل الله الميتة والدم وقياسه على الميتة لوجهه أيضا وقيل ان النسخ وقع فيها مرات وأنهم لم تبع الا في السفر لا في الحضر (قوله غنى واعتلاء الخ) الطول بالضم ضد القصر وبالفتح أصله الفضل والزيادة ومنه الطائل فأطلق على الغنى لانه زيادة المال والقدرة أيضا والاعتلاء ليس بالفتح المجبة اقما لا من غلو الشعر بل بالمهولة من علاليه وطال اليه اذا ناله ووصل اليه وذكر الطيبي رحمه الله أنه يتعدى بالي وعلى فالطول الغنى والقدرة على المهر والقدرة على الوطء بأن يكون تحت حرة فالظاهر أنه أراد بالاعتلاء القدرة لان القادر لتمكنه من المقدور عليه كأنه فوقه معتل عليه فاذا كان أن ينكح مفعول طولا فعليه نبال النكاح ويقدر عليه اما بالغنى أو بالتكسب من الوطء وقوله يبلغ به نكاح المحصنات بيان للفعل المقدور الذي هو صفة وهو اشارة الى أنه لا يقدر من تقدير الى أو على أي طولا وزيادة الى أن ينكح أو طولا على أن ينكح من طال عليه أي غلبه كما نقل عن حواشي الكشف وقوله يعقل أي يرتفع الى نكاح المحصنات اشارة الى وجه جعله منصوبا بطولا أو جعل الطول بمعنى الاعتلاء أي الغلبة فتأمل وفسر المحصنات بالحرائر لانه يؤخذ من مقابله وهن المصونات عن ذل الرق (قوله فظاهر الآية حجة للشافعي رحمه الله الخ) لان حمل طول نكاح المؤمنات على ملك فراش الحرة وحمل النكاح على الوطء خلاف الظاهر لما في سورة النور من أن النكاح بمعنى الوطء لم يستعمل في القرآن ولذا جعله تأويلا من أبي حنيفة وحمل فيه المؤمنات على الافضل وهو أبضا غير قائل بافهوم كما حمل عليه قوله المحصنات المؤمنات لان نكاح المحصنات لا يتوقف على الايمان بالاتفاق وفيه نظر لما سبق في كلام المصنف رحمه الله وقيل علمه ان تمت قرينة وهي قوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب وليس في القيات مثله ورد بأنه حيث ذكر في محل لا للتقيد جاز في الاخذ بذلك وقوله ومن أحبا بناس الخ هو قول آخر للشافعية فعلى الاول لا يجوز نكاح الامه الكافرة مطلقا ولا يجوز نكاح الامه للقادري على حرة مطلقا وعلى هذا يجوز نكاح الامه المؤمنة للقادري على غير مؤمنة للغة المذكورة فقوله من حله أيضا على التقيد أي حمل وصف المحصنات بالمؤمنات أيضا على التقيد وقوله وما فيه أي ما في روق الولد من المهانة أي الذلة ونقصان حق الزوج باستخدام سيدها لها وقوله أنتم وأرفاؤكم الخ يريدان من هذا الاتصال (قوله واعتبار انهم مطلقا الخ) وجه الاحتجاج كما في الكشف انه اعتبار ان المولى لا يملكهم ووجه ما ذكره المصنف أن عدم الاعتبار لا يوجب اعتبار بالعدم فلعلى العاقد يكون هو المولى أو الوكيل فلا يلزم جواز عدها وأعاد الامر

(فانلحروهن باذن أهلهن) يريد أربابهن (٢٢٢-شهاب ث) واعتبار انهم مطلقا لا اشعار له على أن لهن أن يناسرن العتد بأنفسهن حتى يحتج به الحنفية

بأنه كروا مع فهمه مما قبله لأن المفهوم منه الإباحة وهذا الوجوب فلا اطناب (قوله أي أدوا
 اليهن مهورهن باذن أهلن الخ) لما كان المهر للسيد بقدر المضاف أو القيد بقدرته ما قبله فاذا أذن
 لها في أخذها جاز وفي قوله بالمعروف وجوه تعلقه بآتوهن أي آتوهن مهورهن بالمعروف أو حال أي
 ملتبسات بالمعروف غير مطولات أو متعلق بآتكوهن أي انكوهن بالمعروف أي بالوجه المعروف باذن
 أهلن ومهر مثلن وأما أن فيه حذف أي باذن أهلن كقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
 ومثله كثير فلا يرد عليه ما قيل أن العطف لا يوجب مشاركة المعطوف المعطوف عليه في القيد
 المتأخر وإنما هو ظاهر في القيد إذا تقدم وكذا تقدير الموالى لا بد له من شاهد ولا بد حينئذ من
 نكتة لاختيار آتوهن على آتوهن مع تقدم الأهل وقال البحر فيه تأكيد إيجاب المهر واشعار بأنه
 حقهن من هذه الجهة وإنما تأخذ الموالى بجهة ملك المهر وقول مالك رحمه الله بوجوب كون الأمة مالكة
 مع أنه لا ملك للعبد فلا بد أن تكون مالكة له بدأ كالعبد المأذون له في التجارة لأن جعلها منكوبة
 اذن لها فيجب التسليم اليهن فإن حملت الاجور على النفقات استغنى عن اعتبار التقدير وكذا ان فسر
 بالمعروف بما عرف شرعا من اذن الموالى ومحضات غير مسافحات اما حالان من مفعول آتوهن فهو معنى
 متزوجات أو من مفعول فأنكوهن فهو معنى عفاف وما بعده تفسيره والمساغة المجاهرة بالزنا
 والمخذلة الخلدن بمعنى الصديق المستسرة به كذا فسر ومه فلا يرد عليه أنه لا وجه له (قوله عفاف
 فسر به لأن العفة أحد معاني الاحصان وأما حملها على المسلمات وان جاز خصوصاً على مذهب الجمهور
 الذين لا يجيزون نكاح الأمة الكافية لكن هذا الشرط تقدم في قوله قياتكم المؤمنات فلذا رجع
 الوجه ورأى أن المراد بالمحصنات العفة فقط قوله غير مسافحات تأكيداً كيد له ولا ينافيه كونه تقسيماً للزواني
 فانهن كن قسمين أحدهما العجور عن اتاهن والثاني من لها خدن يزن بهن سراً حتى يقال الحمل على
 التقسيم أقوى (قوله فاذا أحصن) قرأها نافع وغيره بضم الهمزة وكسر الصاد مجهولاً وآخرون بالفتح
 معلوماً ومعنى الأول فاذا أحصن بالتزويج فالحصن لهن الزوج ومعنى الثاني فاذا أحصن فروجهن
 أو أزواجهن وقدم تحقيقه وقاء فان جواب اذا فاعلمين جواب ان فالشرط الثاني وجوابه مترتب
 على وجود الأول ولو سقط الفاء انعكس الحكم ولزم تقدم الثاني على الأول لأنه حال فيجب التلبس
 به أولاً وهو معروف في الضو (قوله بالتزويج) قدم أن الاحصان معاني يحمل على بعضها بحسب
 ما يقتضيه النظم وهو لا يمكن حمله هنا على الحرية ولا على العفة لما فاته معناها ولهذا ذهب الجمهور
 إلى أن المراد به هنا التزويج وهو المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره فعليه لا تحت الأمة إذا زنت
 ما لم تتزوج وذهب كثير إلى أن المراد به الاسلام وهو مروي عن عمر رضي الله عنه من طرق وابن مسعود
 وابن عمر واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وقيل ان مأخذ القولين اختلاف
 القراءتين فمن فتح الهمزة أراد أي أحصن أنفسهن بالاسلام ومن ضمها أراد التزويج فان أزواجهن
 أحصنوهن والحق ان كلام القراءتين محتمل لكل من المعنيين واحتج المرحى للاول بأنه سبحانه شرط
 الاسلام بقوله من قياتكم المؤمنات فحمل ما هنا على غيره أتم فائدة وان جاز أنه تأكيد لطول الكلام
 وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها الحديث
 والمراد بالاحصان فيه التزويج وفي الآية الاسلام الآن الزهري قال الاحصان في الآية التزويج الآن
 الحد واجب على الأمة المسلمة اذا لم تتزوج بهذا الحديث فالمرجوة محدودة بالقرآن وغيرها بالسنة لكن
 تفسير الاحصان هنا بالاسلام قال بعض المحققين انه ظاهر على قول أبي حنيفة من جهة أنه لا يشترط في
 التزويج بالامة أن تكون مسلمة وان الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع وهو يشكل على قول من يقول
 بفهم الشرط من الشافعية فانه يقتضي أن الأمة الكافرة إذا زنت لا تجلد وليس مذهبه كذلك فانه ا
 يقيم الحد على الكفار (قوله من الحد الخ) يعني أن المراد من العذاب الحد كما في تلك الآية قبل وهذا

(وآتوهن أجورهن) أي أدوا اليهن
 مهورهن باذن أهلن فحذف ذلك لتقدم
 ذكره أو إلى موالين فحذف المضاف للعلم
 بأن المهر للسيد لأنه عوض حقه فيجب أن
 يؤدي إليه وقال مالك رضي الله تعالى عنه
 المهر للأمة إذا با إلى الظاهر (بالمعروف)
 بغير مطلق واضرار ونقصان (محضات)
 عفاف (غير مسافحات) غير مجاهرات
 بالسفاح (ولا متخذات أخدان) أخلاء في
 السر (فاذا أحصن) بالتزويج قرأ أبو بكر
 وجزة والكسائي بفتح الهمزة والباقون بضم
 الهمزة وكسر الصاد (فان أتيت بها حشة) زنا
 (فعلمين نصف ما على المحصنات) يعني الحرائر
 (من العذاب) من الحد كقوله تعالى وليشهد
 عذابهم ما طاقتة من المؤمنين وهو يدل على
 أن حد العبد نصف حد الحر وأنه لا يرجع لأن
 الرجيم لا يقتض (ذلك) أي نكاح الاماء

دفع لتوهم أن الحدّ لهم يزيد بالاحصان فسقط الاستدلال به على أنهم قبل الاحصان لاحد عليهما كما
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وطاوس وعلم من بيان حال العبيد بدلالة النهر فلا وجه لما
 قيل انه خلاف المعهود لأن المعهود أن يدخل النساء تحت حكم الرجال بالتبعية وكان وجهه أن دواحي
 الزنا فيه أقوى وليس هذا تغليباً وذكراً بطريق التبعية حتى يقه ما قاله ووجه التخصيص لو كان مذكراً
 لا يدل على عدم العبد أن الكلام في تزويج الاماء فهو يقتضي الحلال (قوله لمن خاف الوقوع
 في الزنا الخ) أي لغلبة شهوته وقلة تقواه والتفسير الآخر قريب منه وعليهما فهو شرط آخر لمواز تزويج
 الاماء كما هو مذهب الشافعي وهو عند أبي حنيفة ليس بشرط وإنما هو ارشاد للاصلح (قوله وصبركم الخ)
 اشارة الى أن أن مصدرية وقيد العفة مأخوذ من الصبر الذي هو خبر فاته لا يكون الامع العفة والحديث
 المذكور في مسند الديلمي والقرطوبس عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو كقوله

ومن لم يكن في بيته قهر مائة * فذلك بيت لا يأبالك ضائع

اذالم يكن في منزل المرحمة * تدبره ضاعت مصالح داره

وقوله

(قوله لمن لم يصبر الخ) انما عبر بالمفخرة فيه تنفيراً عنه حتى كانه ذنب (قوله ما تعبدكم به من الحلال
 والحرام الخ) اشارة الى مفعول يبين المقدّر وفيه ربط لآيات السابقة باللاحقة فان ما قبله في النساء
 والمنسكحات وما بعده في الاموال والتجارات وهذه قد توسطت ما كالتخلص من أمر الى آخر يناسبه وذكر
 السنن من حسن التخلص (قوله وليبين مفعول يريد الخ) هذا التركيب وقع في كلام العرب قديماً
 كقوله أريد لانسى ذكرها وخرجه النحاة على مذهب فقيل مفعول يريد محذوف أي تحليل
 ما حلال وتحريم ما حرم ونحوه واللام لام التعليل أو العاقبة أي ذلك لاجل التبيين ونسب هذا السبويه
 فتحلق الارادة غير التبيين وانما فعله لثلا يفتدى الفعل الى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو ممتنع أو ضعيف
 وقيل انه اذا قصد التأكيّد جاز من غير ضعف وسمى صاحب اللباب اللام فيه لام التكملة وجعلها
 مقابلة للام التعدية وأما جعل الفعل مؤثراً بالمصدر من غير سبائك على أنه مبتدأ أو الجار والمجرور وخبره
 أي ارادة الله كائنه للتبيين فتكلف وان ذهب اليه بعض البصريين فكان مذهبهم عدم اشتراط السبائك
 ومذهب الكوفي أن اللام هي الناصبة من غير تقدير ان ولذا قيل على ما ذهب اليه المصنف تبعاً
 للزمخشري من أنه مفعول واللام زائدة انه يخالف لمذهب البصريين والكوفيين معاً مع أن أن لا تنضم
 بعد اللام الا وهي لام تعليل أو وجود وقد جوز في الآية أن يكون بين وبين يدي تنازعاً في سن وهو حسن
 وكون اللام لتأكيد الاستقبال لانها لا تكون الا لما يستقبل بنفسه أو باضمار أن وكى بعدها
 والارادة لا تكون أيضاً الاستقبال أي انه يلزم استقبال تعلقها ومعلقها فلا يرد أن ارادة الله قديمة
 (قوله كافي قول قيس بن سعد رضي الله عنهما الخ) وسبب هذا الشعر كافي كمال المبرد وغيره ان عظيم
 الروم بعث الى معاوية رضي الله عنه بهدية مع رسولين أحدهما جسيم طويل جداً والاخر أيدقوي
 فقطن معاوية رضي الله عنه لمزاده فقال لعمر بن العاص رضي الله عنه أما الطويل فاني أجد مثله
 في الوليد فقال أرى له أحد شخصين محمد بن الحنفية أو عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما فاقبال أجل
 بردت قلبي ثم أرسل الى قيس رضي الله عنه وعرفه الحال فحضر فلما غفل عنه معاوية لما أراد نزاع
 سراويله ورمى بها الى العلي الطويل فلبسها فانتادتوته وأطرق مغلوباً فلام الحاضرون قيساً على نزاعها
 بين يدي معاوية وتبذله عنده وقبل له هلاً ذهبت وبعثت بها فقال

أردت لسكياً يعلم الناس أنها * سراويل قيس والوفود شهود

وان لا يقرئوا غاب قيس وهذه * سراويل عاد ودعته غود

واني من القوم الثمانين سيد * وما الناس الا سيد ومسود

وبد جميع الخلق أصلي ومنهبي * وجسمي به أعلا الرجال مدبدي

(من خشى العنت منكم) لمن خاف الوقوع
 في الزنا وهو في الأصل انكسار العظم بعد
 الجبر مستعار لكل مشقة وضرب ولا ضرر
 أعظم من واقعة الانثى بأغش القبائح
 وقبل المراد به الحد وهذا شرط آخر لتكاح
 الاماء (وأن تصبروا خير لكم) أي وصبركم عن
 تكاح الاماء متعفين خير لكم قال عليه الصلاة
 والسلام الحر الرضاح البيت والاماء هلاكة
 (واقه عقود) لمن لم يصبر (رحم) بأن رخص
 له (يريد الله يبين لكم) ما تعبدكم به من الحلال
 والحرام أو ما خفي عليكم من مصالحكم
 ومحاسن أعمالكم وليبين مفعول يريد
 واللام زائدة لتأكيد معنى الاستقبال اللازم
 للارادة كافي قول قيس بن سعد
 أردت لسكياً يعلم الناس أنه
 سراويل قيس والوفود شهود
 وقيل المفعول محذوف وليبين مفعول له
 أي يريد الحق لاجله

وحضر محمد بن الحنفية وعلم ما يراد منه فخير العلي بين أن يقعد ويقوم العلي ويعطيه يده فيقبضه أو يقعد
 العلي ويقوم محمد ويعطيه يده فيقبضه فاختار العلي الحالتين فقبله محمد وأقام العلي وأقعدده وكذا
 أخرجه ابن عساکر في تاريخه فاللام وكى زائدة في البيت لتأكيده معنى الاستقبال أو بوجه عام وما
 ذكره من تقدير المفعول من شرحه (قوله مناهج من فقدكم الخ) يشير إلى أن المسنن كالتسعة في
 الطريقة ويكون هذا طريقة من قبلهم أي من نوعها وجنسها في بيان المصالح وإن لم تكن منفعة
 وقيل إن هذا الحكم كان كذلك في الامم السالفة وفيه نظر (قوله وبغفر لكم ذنوبكم الخ) لما كانت
 التوبة ترك الذنب مع الندم والعزم على عدم العود فاستنادها إلى الله تعالى لا بد من تأويله أشار المصنف
 رحمه الله إلى أنه بمعنى المغفرة مجازا لتيسيرها عن التوبة أو بمعنى الإرشاد إلى ما ينفع عن المعاصي على
 الاستعارة لأن التوبة تمنع عنها كما أن إرشاده تعالى كذلك أو عن حبه تعالى عليها لأنه سبب لها عكس
 الأول أو الإرشاد إلى مكفرها على التشبيه أيضا وقال الطيبي رحمه الله إن قوله تعالى ويتوب من وضع
 المذهب موضع السبب وذلك لعطفه ويتوب على قوله ويهدىكم الخ على سبيل البيان كأنه قيل ليس
 لكم فيه يهدىكم ويرشدكم إلى الطاعات فوضع موضعه ويتوب عليكم (قوله كرهه للتأكيده والمبالغة)
 لم يجعله الزمخشري توكيدا لأنه فسر يتوب أولا بقبول التوبة والإرشاد إلى الطاعات ليناسب
 المعطوف عليه وهو بين وفه هنا بأن يفعلوا ما يستوجبون به قبول التوبة لتقابل إرادته إرادة أن
 يقدموا مبالغة فيجب تماطف الجملتين المستعملتين على تقابل المريد والمراد أعني واقعه يريد أن يتوب
 عليكم ويريد الذين يعنون الشهوات الخ فلا يكون تكريرا لإرادة الأولى كما ذهب إليه بعضهم مع
 زيادة تقوى الحكم ثم انه انما يتشبه على كون ليسين لكم مفعولا كما مر والافتلات تكرارا لأن تعلق
 الإرادة بالتوبة في الأول على جهة الغلبة وفي الثاني على جهة المفعولية فلا تكرار لاختلاف
 المتعلقين (قوله يعني الفجرة الخ) أي الفسقة لأنهم يدورون مع شهوات أنفسهم من غير تحاشي عنها
 فكانهم بانهم ما هم فيها أمرتهم الشهوات باتباعها فامتثلوا أمرها واتبعوها فاستعاره تعقبية وأما
 المترخص فلم يتبع الشهوات وانما يتبع الشرع وتحليل الأخوات لابانهم لم يجمعهم رحمهم وبشوات
 الأخ والاخت قياسا على نبات العمة والخالة فيجتمع أن أمهم لا تحل فكذا نوايريدون أن يضلوا المسلمين
 بما ذكره ويقولون لم يجوزتم تلك ولم تجوزوا هذه وبين عظمتهم لأن المراد به الاستحلال (قوله كاحلال نكاح
 الأمة) أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أن مما وسع الله به على هذه الأمة جواز نكاح الأمة والنصرانية
 واليهودية ولم يرخص لغيرهم والشرعة بالكسر الشريعة والسمج الجواد وهي سمجة والسهل اللين وهو
 المراد والحنيفية المائلة إلى الصواب كما مر (قوله لا يصبر عن الشهوات الخ) فاضعف معنى عبارة
 عما ذكر وقوله عثمان آيات الخ في شرح الكشاف في عثمان لغات عثمان بالياء وثمان بضمها وكسر
 النون وثمان باحراء الاعراب على النون وقوله مما طاعت إلى آخره أي من الدين ما فيها وهذه الثلاثة
 أي الآيات من قوله يريد الله ليسين لكم إلى هنا لما فيها من التيسير والتخفيف عن هذه الأمة والتجاوز عن
 سيئاتها وهو ظاهر والقمار بكسر القاف مصدر قامه مقامرة إذا غلبه في رهان شرطه المال فأخذه
 منه وهو حرام معروف (فائدة جليلة) وقع هنا في الكشاف ذكر حديث ما أيس الشيطان لعنه الله
 من بنى آدم إلا أن أتاهم من قبل النساء وقال التحرير رحمه الله فيه إشكال من جهة دلالة على أنه لا يأس
 إلا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو أنه لا يأس البتة في تلك الحال والجواب بأن
 التقدير ما فعل الشيطان شيئا عند يأسه من اغواء بنى آدم إلا أن أتاهم من قبل النساء ليس دفعه للإشكال
 بل بيان ما يعرفه كل أحد من أنه المقصود وإن أراد أن أيس في معنى ما فعل عند اليأس وأتاهم من
 قبيل تنزيل الفعل منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز وقد يجاب بأن ما بعده إلا في موقع الوصف
 لحين محذوف أي ما أيس حينما لا موصوفا بأنه يأتيهم فيه من قبل النساء فيكون قصرا لزمان اليأس

(ويهدىكم من فقدكم من الذين من قبلكم)
 مناهج من فقدكم من أهل الرشد
 لتسلكوا طريقهم (ويتوب عليكم)
 وبغفر لكم ذنوبكم ويرشدكم إلى ما ينفعكم
 عن المعاصي ويحكمكم على التوبة أو إلى
 ما يكون كفارة لسيئاتكم (والله أعلم)
 بها (حكيم) في وضعها (واقعه يريد أن يتوب
 عليكم) كرهه للتأكيده والمبالغة (ويريد الذين
 يتبعون الشهوات) يعني الفجرة فان اتباع
 الشهوات الاتجار لها وأما المتعاطى لما
 سوغه الشرع منها دون غيره فهو متبع له في
 الحقيقة لا لاهل وقيل الجوس وقيل اليهود
 فأنهم يملكون الأخوات من الأب وبشوات
 الأخ والاخت (أن عميلوا) عن الحق (مبالا)
 بما فرقتهم على اتباع الشهوات واستحلال
 المحرمات (عظيما) بالاضافة إلى مبطل من
 اقترف خطيئة على ندور غير مبطل لها (يريد
 الله أن يخفف عنكم) فذلك شرع لكم
 الشرعة الحنفية السمجة السهلة ورخص
 لكم في المضائق كاحلال نكاح الأمة (وخلق
 الإنسان ضعيفا) لا يصبر عن الشهوات
 ولا يعمل مثاق الطاعات وعن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهم ما غمان آيات في سورة
 النساء من خير لهذه الأمة مما طاعت عليه
 لشمس وغربت هذه الثلاثة وإن تجتنبوا كبائر
 ما تنهون عنه وإن الله لا يظلم مثقال ذرة ومن يعمل سوءا
 وإن الله لا يظلم مثقال ذرة (أي الذين
 يجزيه وما يفعل الله بعد ذلك) (أي الذين
 آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)
 بما لم يحسه الشرع كالغصب والربا والقمار
 (الأن تكون تجارة عن تراض منكم)

على وصف الاتيان ونفيما أن يكون له زمان يتفك عنه من غير تعرض لنفي اليأس في غيره ودل بحسب
المقام على أن الاتيان لازالة اليأس فصار الحاصل أنه كلما أيسر أناهم من قبلهم والاقرب ما ذكر
بعض الافاضل أنه في موضع الحال وأن النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط
استعمل فيه وأريد أنه كلما أيسر من جميع جهات اتيانهم أناهم من قبل النساء (أقول)
سهم أصاب وراميه بذي سلم * من بالعراق لقد أبدت مرماك

لا حاجة الى ما ذكره كما لا نظير له فانه تمثيل لشدة اغواء النساء وانقياد الناس لهن بزمام الهوى
فالشيء طان اذا أيسر من اضلال أحد بذاته وفصول زغاته فلم يقده بجهائل الخيل الى مهاوى الزلل سلط
النساء عليه ليضلنه فانهن حبات الشيطان كما في الاثر فيقولن فهو في حال اضلال النساء له أيسر من اضلاله
بغير واسطتين وكمن من أمر لا يقبل بلقي بواسطة آخر فيقبله منه من لم يكن قابلا له قبل فان معهن من الحسن
شاقعا لا يرد ومن السكيد لم لا تغل ولذا قال تعالى أن كبدهن عظيم مع ما في قوله ان كبد الشيطان كان
ضدها فيكون الاستثناء في الحديث على ظاهره مستثنى من أعم الاحوال والافاق زمان بأسه من
الاغواء بلا واسطة منهم فافهمه فانه يرى من التكلفات بعيد من الشبهات (قوله استثناء منقطع الخ)
أراد أن التجارة لما لم تكن من الباطل لم يحجز الاتصال بفعل منقطع التخلقه عن اتحاد الحكم بل عن جملة
الكلام السابق فتعتبر المخالفة في الحكم والمغايرة المعنوية بين الكلامين ليصح الاستدراك وحينئذ
ان حل على استدراك النهي عن المحرم بالارشاد الى المحل بقدر امكن اقصوا أمر اوشاد لان لا تأكلوا
في معنى لا تقصدوا أكلها وان حل على استدراك المواخذة المدلول عليها بالنهي برفعها لان التجارة
مباحة لا مأمور بها قدر ولكن كون تجارة عن تراض منكم غير منهي عنه والارجح هو الاول لظهور
المقابلة والمقصود على الوجهين بيان حاصل المعنى لأنه مرفوع على الاول منصوب على الثاني
كما في بعض الحواشي فانه فاسد لانه منقطع منصوب أبدا ولو جعل منه لعل على نحو ما سلف لكان وجهها
ولا تخصيص في الآية للتفصي عن الباطل بها وتفسير الباطل بأنه مالا عوض فيه ثم ارتد كتاب
التخصيص أو النسخ فخرى لكتاب الله يستعاض منه كذا أفاده المدقق في الكشف وفي الدر المنصور انه
لا بد من حذف مضاف تذييره الى حال أو وقت أن تكون الاموال أموال تجارة والحاصل أن
الاستثناء المنقطع بتقدير لكن وهو مخالف لجنس ما قبله وحكمه والاول ظاهر وايسر المراد لا تأكلوا
الاموال بالباطل الا التجارة فلكم أكلها بالباطل كما اذا قلت لا تأخذ أموال الناس بغير حق
الاخر بين فلك أخذها بغير حق بل هو من حكم مفهوم من الكلام وهو عدم التصدي اليه المفهوم من
عدم الاكل أو النهي فيكون هذا مقصودا أو غير منهي عنه فهو بيان معنى لا عراب كما توهم فافهمه فانه
من مثلكلانه (قوله ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا الخ) أي انتقال المال من الغير بطريق شرعي
سواء كان تجارة أو زنا أو هبة أو غيرهما من استعمال الخاص وارادة العام لتظهر صحة الحصر ولا يكون
بعيد اقال ويجوز وكذا الوجه الذي بعده وهو أبعد منه لجعل الكل بمعنى الصرف وعلى قراءة
النصب كان ناقصة واسمها ضمير الاموال أو التجارة على أن الخبر مقيد بالقيده وهو على حد قوله
اذا كان يوما ذا كواكب اشعاع أي اذا كان اليوم يوما طالع والضمير راجع الى ما يفهم من الخبر وسيأتي
تحقيقه (قوله بالجمع كما تفعله جهلة الهند الخ) الجمع بالبلاء الموحدة والخاء المبهمة والعين المهملة قتل
النفس غموا مراده مطلق القتل والمعروف في قتل الهند أنفسها طر حها في النار كما قال الشاعر
والهند تقتل بالنيران أنفسها * وعندنا أن ذلك القتل يحبسها

وهذا هو الصحيح وما قيل كما هو في بعض النسخ الجوع والجمع بينا موحدة وجيم والجمع بينون وخاء مبهمة
لا يلتفت اليه وماروى عن عمرو بن زكري الله عنه رواه الحاكم وأبو داود وصححه وارتكاب ما يؤدى الخ
أعم من التهلكة وتفسيره بارتكاب الذلة به يدوان كان حسنا كما قال

استثناء منقطع أي ولكن كون تجارة
عن تراض غير منهي عنه أو اقصوا كون
تجارة وعن تراض صفة لتجارة أي تجارة
صادرة عن تراض المتعاقدين وتخصيص
التجارة من الوجوه التي بها يحصل تبادل
مال الغير لانها أغلب وأرق لذوى المروآت
ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا وقيل
المقصود بالنهي المنع عن صرف المال فيما
لا يرضاه الله وبالتجارة صرفه فيما يرضاه
وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على كان
الناقصة واسمها الاسم أي الا أن تكون
التجارة أو الجهة تجارة (ولا تفتلوا أنفسكم)
بالجمع كما تفعله جهلة الهند أو بالقاء النفس
الى التهلكة ويؤيده ما روى أن عمرو بن العاص
تأوله في التيمم لخوف البرد فلم يذكر عليه
النبي صلى الله عليه وسلم أو بارتكاب
ما يؤدى الى قتلها أو باقتراف ما يذللها ويرد بها
فانه القتل الحقيقي للنفس

وقيل المراد بالانفس من كان من أهل دينهم فان المؤمنين كنفس واحدة جمع في التوسعة بين حفظ النفس والمال الذي هو شقيقهما من حيث انه سبب قوامهما واستبقا لهما ريمانه تكمل النفوس ونستوفي (١٢٠) فضائلها رافعة بهم ورحمة كما اشار اليه بقوله (ان الله كان بكم رحيمًا) أي

اذما اهان امرؤ نفسه • فلا اكرم الله من بكرمه
(قوله وقيل المراد بالانفس الخ) ما قبله على أن الانفس حقيقة والقتل ما حقيقى أو مجازى وهذا بالتجوز في النفس بأن يراد بها غيرهم من أهل الله لانهم كشيء واحد فاطلق النفس عليه بطريق التشبيه كما في الحديث المؤمنون كالنفس الواحدة اذ لم يهضمت ادعى سائرهم بالحي واليه فمكانه قبيل لا يقتل بعضهم بعضا وهذا وجه حسن اختاره كثير من المفسرين (قوله ريمانا) بالراء المهملة والياء التثنية المثناة والمثناة بمعنى مقداره وساعته والريث في الاصل مصدر راث بمعنى اربأ لانهم جعلوه ظرفا كقدم الحاج قال أبو علي رحمه الله في الشرايات وهذا المصدر خاصة لما أضيف الى الفعل في كلامهم كقوله • لا يمسك الغيث الا ريث يرسله • صار مثل الحين والساعة ونحوهما من اسماء الزمان وما زائدة بدليل سقوطها في كلامهم كثيرا ويجوز أن تكون مصدريه والنفس في هذه الآية والمال في التجارة واستبقا أى طلبا لحياتهم وبقائهم وقوله تسكمل الخ اشارة الى أن البقاء في الدنيا انما يطلب لتكمل النفس والاستعداد للبقاء المزمع (قوله أى امرأ امرأ الخ) بمعنى أنه تعالى ليجب ما قبله وقوله • معناه وقع في نسختي بدون عطف ولعله أو معناه فيكون تذيلا لقوله ولا تقتلوا أنفسكم لانه تعالى عظمت رحمته وشفقته عليكم اذ لم يكفكم قتل الانفس في التوبة كما كلفه بني اسرائيل (قوله أو ما سبق الخ) اشار بما الى وجه افرادة وتذكيره وافراط التجاوز فنفس العبد وانما لا يستحق نفسه غير الظلم فلذا عطفه بالواو وأومر وهو الكاتب وقد تقدم معنى الصلاة وقوله من حيث الخ اشارة الى المجاز في الاسناد وشاة مصلية بمعنى مشوية (قوله وقرئ كبير الخ) يعنى جنس الذنب الكبير فيطابق القراءة المشهورة ويحتمل أن يراد بالشرك وقوله صفائركم أخذ من المسابله وقد مر أن السبلة اذا أطلقت يراد بها ذلك وقوله ونعمها اشارة الى أنه ليس المراد بالغفر الاستبرال المحو فان قلت في حديث مسلم الصلوات الخمس مكفرة لما بيننا ما اجتنبت الكبائر قلت أجيب عنه بأجوبة أصحها أن الآية والحديث بمعنى واحد لأن قوله ما اجتنبت الخ دال على بيان الآية لانه اذ لم يسل ارتكب كبيرة وأى كبيرة ووجه المعارضة أن الصلاة اذا كفرت لم يبق ما يكفره غيرها (قوله واختلاف في الكبائر الخ) أى في حددها وعددها وهل هي محصورة أو غير محصورة وهل هو معنى حقيقى أو اضافى يختلف بالاضافة اما الى طاعة أو معصية أو عقاب فاعلمها لا يقال يجوز أن يكونا متساويين فلا تنحصر المعصية في الصغيرة والكبيرة لاننا نقول تكون صغيرة أو كبيرة بالقياس الى طاعة أخرى ضرورة امتناع تساوى جميع الطاعات والفرار من الزحف بمعنى الهرب من جيش الكفار من غير مقتض وفيه تفصيل في محله وعد حديث النفس أصغر الصغائر اذ اصم عليه قبل فله وأما اذ لم يصم فوسوسة لان فيه فلا اشكال فيه كما لوهم وقد مرنت الاشارة اليه وقوله فن عن الخ الظاهر أن المراد به ما عدا الكفرة فلا يراد ما قبله به يقتضى أن يجنب الكفرة كفر عنه جميع ذنوبه ويغفر له من غير توبة (قوله وله هذا مما يتقارن الخ) هذا مما لا شبهة فيه ولذا قيل حسنات الابرايميات المقربين وقال الشاعر

لا يحقر الرجل الرفيع دقبة • في السهو فيها للوضع معاذر
فكأن الرجل الصغير صفائر • وصفائر الرجل الكبير كائن

ومثله كثير وقوله ألا ترى الخ تنظير لا تميل فلا يقال انه اذ لم يكن خطيئة كيف يطابق ما قبله والحديث المذكور رواه الطبراني وصححه (قوله الجنة الخ) هو على الضم اما مصدر مفعول به دخلكم محذوف أى يدخلكم الجنة ادخا لا وأمكن منصوب على الظرف عند سيبويه وعلى أنه مفعول به عند الاخفش وهكذا كل مكان مختص بعد دخل فيه الخ لا فوعلى الفتح نقبل منصوب بمقدر أى ندخلكم فقد خلون مدخلا ونسبه كما مر أو أنه كقوله أنبتكم من الارض نباتا (قوله من الامور الدنيوية الخ) قيد بالدنيوية لان الاخرية تنبها حين معربة بضم الميم صفة ذرية ويجوز فتح ميمها وقوله من غير طلب

أمر ما أمر ونهى عما نهي لفرط رحمته عليكم معناه انه كان بكم بأمة محمد رحيمًا ما أمرى بني اسرائيل بقتل الانفس ونهاكم عنه (ومن يفعل ذلك) اشارة الى القتل أو ما سبق من الحرمات (عدونا ظلمنا) افراطا في التجاوز عن الحق واجبا ناعيا لا يستحقه وقيل أراد بالعدوان التعدي على الغير وبالظلم ظلم النفس بتعريضها لاهاب (قوله وف نصلية فارا) تدخله اياه وقرئ بالتثنية من صلى وفتح النون من صلاة وصلية ومنه شاة مصلية ويصلية بالياء والضمير لله تعالى أولئك من حيث انه سبب الصلوات (وكان ذلك على الله يسيرا) لا عسر فيه ولا صارف عنه (ان يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) كابر الذنوب التي نهاكم الله ورسوله عنها وقرئ كبير على ارادة النفس (تكفرو عنكم سيئاتكم) تغفر لكم سيئاتكم وتكفروا عنكم واختلف في الكبائر هو الاقرب أن الكبيرة كل ذنب رتب الشارع عليه حدا أو صرح بالوعيد فيه وقيل ما علم حرمة بقاطعه وعن النبي صلى الله عليه وسلم انهم سابع الاثر بالله سبحانه وتعالى وقتل النفس التي حرم الله وقذف المحصنة وأكل مال اليتيم والربا والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما الكبائر الى سبع مائة أقرب منها الى سبع وقيل أراد به هنا أنواع الشرك اذ قوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقيل صغر الذنوب وكبرها بالاضافة الى ما فوقها وما تحتها فأما كبر الكبائر الشرك وأصغر الصغائر حديث النفس وبينهما ما وساط يصدق عليها الامران فن عن له أمران منها ودعت نفسه اليهما بحيث لا يتما لك فكنها عن أكبرها ما كفر عنه ما ارتكبه لما استحق من الثواب على الاجتناب الاكبر ولهل هذا مما يتفاوت باعتبار الاشخاص والاحوال ألا ترى أنه سبحانه وتعالى عاتب نبيه عليه الصلاة والسلام في كثير من خطراته التي لم تعد على غيره خطيئة فضلا أن يؤخذ لها بها (فندخلكم مدخلا ريمانا) الجنة وما

وعدم الثواب أراد دخلا مع كرامة وقرأنا فاع هذا في الحج بفتح الميم وهو أيضا محتمل المكان والمصدر (ولا تتنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) أى من الامور الدنيوية كالحل والمال فلعل عدمه خير والمقتضى للمنع كونه ذرية الى التحاسد والله ادى معربة عن عدم الرضا بما قسم الله له وأنه نشه لحصول الفنى له من غير طلب وهو مذموم لان غنى ما لم يقدر له معارضة لحكمة القدر

أى مباشرة خارجية لأسبابه وأما الطلب المد كورى تعريف كل تمن فيجرد أمر ذهني فلا غبار عليه
وما قدر بكسب إذا اشتغل بتمنيه كان بطالة وتضييع المحظ والنصيب الذى قدر له كسبه وما قدر بغير كسب
لا محالة من وقوعه فتمنيه ضائع ومحال لانه لا بد من حصوله في وقت معين فقبله يكون ضائعاً وبعبارة
يكون محالاً لانه تمصيل الحاصل فهما بالنظر لوفيق والافهم ما متساويان وجعل المصنف رحمه الله مقتضى
للمنع كونه ذريعة للتحاسد وصاحب الكشف جعل النهى عن التمنى كتاباً عن التحاسد وسيأتى في قول
المصنف رحمه الله أن المنهى هو الحسد إشارة إليه ولكل وجهة والفرق بين التمنى والدعاء ظاهر لا يشبه
احدهما بالآخر كما توهم (قوله بيان ذلك الخ) أى التمنى من التمنى لانه قدر لكل نصيب وقوله ومن أجله
إشارة إلى أن من سببه وقوله وجعل بالمضى الجهد ول توجيه لان أنصاء الميراث ليس تقاضاً وتهايك بهم
وقيل انه بصيغة المصدر عطف على النصيب (قوله وهو يدل على أن المنهى الخ) وجه الدلالة الأمر
بالدوال من فضله لا يطلب ما عند الغير ليزول عنه ويأتى له وهو المنهى عنه وأما القبلة فلأنه عنها وقوله
بما يقرب أى يقرب ذلك المتنى اليكم (قوله روى أن أم سلمة الخ) أخرجه الترمذى والحاكم ومسلم
وهذا متنى غير جائز لانه ما قدر الله خلافه بحسب الاستعداد أو هو ممن لان يتكشف علمه إلا أن ولما قال
واسألوا الله من فضله أى أسألوه ما يليق بكم من بعض فضله وما يقرب بكم من فضله ويسوقه اليكم وحاصله
افعلوا ما يصلون به لرضوانه فالبيان في قوله بما ينبغي فلا يرد أنه محمود فانه عليهم حكيم (قوله أى ولكل
ترك الخ) لا بد من تقدير مضاف إليه مفعول أو مفعول تقديره لكل إنسان وقبل لكل مال وقبل لكل
قوم فتمنيه على هذا وجوه الأول أنه على التقدير الأول معناه لكل إنسان موروث وهو الميت الذى قدره
المصنف رحمه الله جعلنا موالى أى ورثنا مما ترك في ترك ضمير كل وخاتم الكلام ويتعلق بمما ترك بموالى
لما فيه من معنى الوراثه أو بفعل مقدرو موالى مفعول أول جعل بمعنى صبر ولكل هو المفعول الثانى
قدم على عامله ويرفع الوالدان على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل ومن الوراث فقال هم الوالدان
والاقربون وهو معنى قول المصنف رحمه الله انه استئناف والثانى أن التقدير لكل إنسان موروث
جعلنا ورثنا مما ترك كذلك الإنسان الموروث ثم بين الإنسان بقوله الوالدان كأنه قيل ومن هذا الإنسان
الموروث فقيل الوالدان والاقربون وأعرابه كما قبله وانما الفرق بينهما أن الوالدان والاقربون فى الأول
وارثون وفى الثانى موروثون وعليهم ما فى الكلام جهلتان ولا ضمير محذوف فى جهل أو موالى مفعول أول ولكل
ثان وهذا لما يذكره المصنف رحمه الله والثالث أن التقدير لكل إنسان وارث مما ترك الوالدان والاقربون
جعلنا موالى أى موروثين فالولى الموروث ويرفع الوالدان بترك وما معنى من الجار والمجرور وصفة
ما أضيف إليه كل والكلام جملة واحدة وهو بعد ولهذا لما يذكره المصنف رحمه الله والرابع أن التقدير
ولكل قوم فالتمنى ولكل قوم جعلناهم موالى نصيب مما ترك والداهم وأقربوهم فلكل خبر نصيب المقدر
مؤخر وجعلناهم مفعول محذوف الذى هو مفعول جعل وموالى أمثان أو حال
ومما ترك مفعول المبتدأ المحذوف الباقى صفته كصفة المضاف إليه وحذف العائد منها ونظيره لكل
خلق الله إنساناً من رزق الله أى لكل واحد خلقه الله إنساناً نصيب من رزق الله وهو الوجه الأخير
فى كلام المصنف رحمه الله والخامس تقدير لكل مال أى لكل مال أو تركه مما ترك الوالدان والاقربون
جعلنا موالى أى ورثنا ما يلوونه ويحوزونه ولكل متعلق بجعل ومما ترك مفعول كل وإليه إشاره المصنف بقوله
بيان الخ والوالدان فاعل ترك فهو كلام واحد قبل وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بجملة عاملة
فى الموصوف نحو بكل رجل مررت غمى وفى جواره نظر وردبانه جائز كما فى قوله تعالى قل أغفر الله أقتنذ
وليسا فاطر السموات والأرض ففاطر صفة الله وقد فصل بينهما ما بالتأخذ العامل فى غير هذا أولى وإليه
يشير قوله مع الفصل الخ وما قيل إن العامل لم يتخلل بل المفعول قد تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف
إدحق المفعول التاخر عن عامله وحينئذ يكون الموصوف مفعولاً بصفة فتكافى مستغنى عنه بما

ونحن ما قدر له بكسب بطالة وتضييع حظ
ونحن ما قدر له بغير كسب ضائع ومحال
(الرجال نصيب مما اكتسب) بيان لذلك أى لكل من
النصيب مما اكتسب والرجال والنساء فضل ونصيب بسبب
الرجال والنساء فضل من أجله فاطلبوا الفضل من الله
ما اكتسب ومن أجله فاطلبوا الفضل من الله
تعالى بالعمل لا بالجد والتقى كما قال عليه
الصلاة والسلام لا مولى الايمان بالتقى وقيل
المراد نصيب الميراث وتفضيل الورثة بعضهم
على بعض فيه وجعل ما قسم لكل منهم
على حجب ما عرف من حاله الموجبة للزيادة
والنقص كالمكتسب (واسألوا الله من
فضله) أى لا تمنوا ما لا تنفذ وهو يدل على أن
من خزانة الله التى لا تنفذ واسألوا الله من
المنهى هو الحسد ولا تمنوا واسألوا الله من
فضله بما يقرب به ويسوقه اليكم وقرأ ابن كثير
والكشافى وسألوا الله من فضله وسلمهم
فصل الذين وشبهه إذا كان أمر ما وجهه
وقبل السبب وأوفاه بغيره من حصة فى الوقف
على أصله والباقيون بالهمز (إن الله كان
بكل شئ عليم) فهو يعلم ما يستحقه كل إنسان
فيفضل عن علم وتبيين روى أن أم سلمة قالت
يا رسول الله يغزو الرجال ولا تغزو النساء
لنصيب الميراث لمتنا كالأقارب (ولكل
جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون)
أى ولكل ترك جعلنا موالى ما تركوا
ويحوزونها ومما ترك بيان لكل مع الفصل
بالعامل أول لكل ميت جعلنا موالى ما ترك

والادس أن يكون لكل مال مفعولا ثانيا لجعل موالى مفعول أول والاعراب كما مر هذا زبدة ما في
 الآية وقد ارضى المصنف رحمه الله بعضهما وترك بعضهما بما ذكرناه انضح كلامه (قوله على أن من
 صلة موالى الخ) قيل المولى يشبه أن يكون في الأصل اسم مكان لصفه لتكون من صلة له وأجيب
 بأن ذلك لتضمنه معنى الفعل كما أشار إليه بقوله لأنهم في معنى الوراث والمصنف غرقه لأنهم بقوله لأنه
 له قيمة وأيضا من المورثين من لا موالى له بل له مولى واحد وأجيب بأنه بحسب التوزيع الجنسي يعني
 لكل الآحاد شيئا من جنس الموالى قل أكثر بمعنى أن من لا وراث له يجوز المال مولاة انتهى وقوله في
 المولى أنه ليس صفة مخالفة للكلام الرابع فإنه قال أنه بمعنى الفاعل والمفعول أى الموالى والموالى
 لكن وزن مفعول في الصفة أنكره قوم وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أنه نادر فاما أن يجعل من النادر
 أو مما عيى من الصفة فيه باسم المكان مجازا لتكهنه أو قرأه في موصوفها ويمكن أن يجعل في المفعول كناية
 كما يقال المجلس السامى فتأمل (قوله وفيه خروج الاولاد الخ) فإن الاولاد لا يدخلون في الاقارب
 عموفا ولا قيل أنه بعناء القوي فيدخلون لكنه يتناول جند الوالدين أيضا أو ذكر الوالدين لشرفهم
 والاهتمام بشأنهم وترك ما عداهم اعتمادا على تفصيل آية الموارث وظهور أمرهم وقوله ولكل قوم الخ
 مر أنه خبر مقدم والمبتدأ مقدم مؤخر قامت صفته مقامه وهى مما ترك وأورد عليه أن فيه جعل الجار
 والمجرور مبتدأ بقدر الموصوف وأن لكل قوم من الموالى جميع ما ترك الوالدين والاقربون لانصيا وانما
 النصيب لكل فرد وأجيب بأنه ثابت مع قلته كقوله وما منا الا له مقام معلوم ومنا دون ذلك وانما
 يستحقه القوم بعض التركة لتقدم التجهيز والدين والوصية وأما محل من على البيان للمحذوف فبعد جدا
 (اقول) فيه خلل من وجهين الأول أن ما ذكره لاشاهدة فيه لأنهم ذكروا في متون النصوص أن الصفة اذا
 كانت جملة أو ظرفا فقام مقام موصوفها بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرورين وفى والام تقم
 مقامه الا في شعر كذا في التسهيل وغيره وما ذكره داخل فيه والآية ليست كذلك الثاني انه ليس المراد
 بقيام مقامه أن تكون مبتدأ حقيقة بل المبتدأ محذوف وهذا يانه فلا وجه لاستبعاده ثم ما ذكره
 وان كان مشهورا ليس بمسلم فان ابن مالك رحمه الله صرح بخلافه في التوضيح في حديث الاسرار فجعل
 الموصوف محذوف وفى السبعة بدون ذلك الشرط فالحق أنه أغلبي لا كلى فاعرفه (قوله موالى الموالاة كان
 الحليف يورث السدس الخ) كان الرجل يعاقد الرجل فيقول دى دمك وهدى هدمك وثارى ثارك
 وحربى حربك وسلى سلكك وتزنى وأرثك وتطلب بى وأطلب بك وتعتل عنى وأعتل عنك فيكون للحليف
 السدس وقوله فتسخ الخ قال التحرير فيه نظر لانه لا دلالة فيه على نفي اوث الحليف لاسيما والقائلون به
 انما يورثونه عند عدم العصباء وأولى الارحام ومذهب أبى حنيفة رحمه الله فى مولى الموالاة وشروطه
 مبسوط فى محله والايان هنا جمع بين بمعنى اليد اليمنى لوضعهم الايدي فى العهود أو بمعنى القسم
 وكون العقد هنا عقد النكاح خلاف الظاهر اذ لم يعهد فيه اصابته الى اليمين والخطاب حينئذ للاولياء
 (قوله وهو مبتدأ الخ) فيه وجوه الاول أنه مبتدأ أو جملة فاقوم خبره والقائه زائدة والثاني أنه
 منصوب على الاشتغال قيل وينبى أن يكون مختارا للتاليق الطلب خبر الكتم لم يختاروه لان مثله
 قلما يقع فى غير الاختصاص وهو غير مناسب هنا ورد بأن زيدا ضربته ان قدر مؤخر افاذا الاختصاص
 وان قدره مقدا فلا يفيد ولا خفا أن الظاهرة قد يرد مقدا فلا يلزم الاختصاص الذى ذكره والثالث
 أنه صر فوج عطفا على الوالدين فان أريد بالوالدين أنهم موروثون عاد الضمير من فاقوم على موالى وان
 أريد أنهم وارثون جازعده على موالى وعلى الوالدين وما عطف عليهم قالوا وبضعه شهرة الوقف على
 الاقربون دون ايمانكم وأما جعله منصوبا عطفا على موالى فتكاف وتترك تفسير المعاقدة بالتبني الذى ذكره
 فى الكشف لانه لا يوافق المذهب (قوله جملة مسببة الخ) مسببة بصيغة المفعول والتأكيدها الحاصل
 من السبب والمسبب المتلازمين لا يشاق العطف بالقاء ومفعول عقدت محذوف على جميع القراءات وانما

على أن من صلة موالى لانه فى معنى الوارث
 وفى ترك ضمير كل والوالدان والاقربون
 استئناف مفسر للموالى وفيه خروج الاولاد
 فان الاقربون لا يتناولهم كما لا يتناول الوالدين
 أو لكل قوم جعلناهم موالى أن جعلنا موالى
 الوالدين والاقربون على أن جعلنا موالى
 صفة كل والراجع اليه محذوف على هذا
 فالجملة من مبتدأ وخبر (والذين عاقدت
 ايمانكم) موالى الموالاة كان الحليف يورث
 السدس من مال حليفه فتسخ بقوله وأولوا
 الارحام بعضهم أولى ببعض وعن أبى حنيفة
 رضى الله تعالى عنه لو أسلم رجل على يد
 رجل وتعاقدا على أن يتعاقدا لآيته وارثا صح
 وورث أو الزوج على أن العقد عقد النكاح
 وهو مبتدأ ضمن معنى الشرط وخبره (فاقومهم
 نصيبهم) أو منصوب بضمير يفسره ما بعده
 كقولك زيدا فاضربه أو معطوف على الوالدين
 وقوله فاقومهم جملة مسببة عن الجملة المتقدمة
 مؤكدة لها والضمير للموالى وقرأ الكوفيون
 عقدت بمعنى عقدت عهودهم ايمانكم فحذف
 العهود وأقيم الضمير المضاف اليه مقامه
 ثم حذف كما حذف فى القراءة الاخرى

(ان الله كان على كل شيء شهيدا) تهديد على منع

نصيهم (الرجال قوامون على النساء) يقومون
عليهن قيام الولاة على الرعية وعلى ذلك
بأمرين وهما وكسبي فقال (بما فضل الله
بعضهم على بعض) بسبب تفضيله تعالى
الرجال على النساء بكل العقل وحسن التدبير
ومزيد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك
خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة
الشعار والشهادة في مجامع القضايا ووجوب
الجهاد والجمعة ونحوها والتعصية وزيادة
السهم في الميراث والاستبداد بالفراق (وبما
أنفقوا من أموالهم) في نكاحهن كما هو
والنفقة وروى أن سعد بن الربيع أحد نقباء
الانصار نكح عليا امرأته حبيبة بنت زيد
ابن أبي ربيعة فطلعهما فانطلق بها ابوها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكل فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لتقتص
منه ففترأت فقال أردنا امرأا وأراد الله
أمرأا والذي أراد الله خير (فالمصالحات
قائمان) مطيعات لله تعالى فائتمات بحقوق
الازواج (حافظات للغيب) لمواجب الغيب
أي يحفظن في غيبة الازواج ما يجب
حفظه في النفس والمال وعنه عليه
الصلاة والسلام خير النساء امرأة ان
تطرت اليها سررتك وان أمرتها اطاعتك
وان غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها
وتلا الآية وقيل لا سرارهم (بما حفظ الله)
يحفظ الله اياهن بالامر على حفظ الغيب
والحث عليه بالوعد والوعيد والتوفيق له
أوبالذي حفظه الله لهن عليهم من المهور
والنفقة والقيام بحفظهن والذب عنهن
وقرى بما حفظ الله بالنصب على أن ماموولة
فانها لو كانت مصدريه لم يكن لحفظ فاعل
والمعنى بالامر الذي حفظ حق الله سبحانه
وتعالى أو طاعته وهو التعفف والشفقة
على الرجال (واللاتي يخافون نشوزهن)
عصيانهن وترفعهن عن مطاوعة الازواج
من النشز

جعل الحذف تدريجيا ليكون من حذف العائد المنسوب فانه كثير مطرد وقوله تهديد الخ قيل انه أبلغ
وعد ووعيد (قوله قيام الولاة على الرعية الخ) أي قضاءهم عليهم بالامر والنهي ونحوه وليس مراده أنه
استعارة والوجه ما فضلهم الله به والكسبي الاتفاق الآتي وقوله بسبب الخ إشارة الى أن الباء سببية
ومامصدرية وقوله بالنسبة على الأشهر والمراد الرسالة والامامة تشمل الصغرى والكبرى والولاية تولى
أمرهن في النكاح أو المراد به ولاية القضاء ونحوه واقامة الشعائر كالإذان والامامة والخطبة والجمعة
وتكبيرات التشريق عند أبي حنيفة رحمه الله والمراد بالشهادة في مجامع القضايا مهماتها التي من
شأنها أن تفصل في المحافل بين الخصم والمدعى ونحوها مما لا تقبل فيه شهادة النساء ومنهم من فسره بجمع
الامور ولا وجه له والتعصية أي كونه عصبية بنفسه والاستبداد بطرق الاستقلال بالطلاق وهو ظاهر
(قوله في نكاحهن) كالمهر الخ) خمه لانه هو الذي به التميز وسعد بن الربيع محابي معروف رضى الله عنه
أحد نقباء الانصار وقصته هذا أخرجهما أبو داود وغيره في حديث مرسل قبل وأمره باقتصاص زوجته
كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وأراد به التعزير وأمر به المرأة ليكون أرفع له والافلاخلاف في أنه
لاقتصاص فيما لا يضبط وأعلم أن القصاص في اللطمة وقع في الأحاديث حتى عقد المحدثون له بابا لأنه
مشكل لأن المذاهب الأربعة على خلافه حتى قيل انه يجمع عليه وان شذت فيه رواية عن بعض أصحاب
أجد وقول السعدان باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تعزير فيه أن اجتهاده اذا لم يتغير حكمه
لا يسوغ مخالفتة لاسيما وقد عمل به من بعده كعمر كما نقله ابن الجوزي في مناقبه فادعاء عدم الخلاف
فيه مشكل جدا ونشزت المرأة ونشزت بمعنى لم تطع زوجها وكون اسم أيها ما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى قول وقيل انها بنت محمد بن مسلمة كما في التيسير وهو دليل على أن الرجل تعزير زوجته وتأديبها
ومعنى قائمات خاشعات مطيعات لله ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله ما واجب الغيب الخ)
موجب جمع موجب اسم مفعول أي ما يوجب غيبة الزوج أن تحافظ عليه (قوله وعنه عليه
الصلاة والسلام الخ) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكنه بلفظ مالك ونفسها ورواه
الحاكم ما لها والمراد ماله كما تفسره الرواية الأخرى لكنه اضاف اليها لكونه في يديها وهي المتصرف
فيه وفيه إشارة الى أنه ينبغي أن تحفظه كما تحفظ مالها ولا حاجة الى ما قيل أن أكرار الروايات ماله فلعل
رواية الحاكم تحريف فان الراوى واحد فيهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المناقصة
والمناورة والطمعة المذكورة ولذا قيل أن هذا أنسب بسبب النزول وفيه نظر (قوله يحفظ الله اياهن
الخ) معنى قوله بالامر على حفظ الغيب أي بسبب الامر والمحافظة على حفظه وهي مصدرية على هذا
وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرئ بما حفظ الله بالنصب الخ) لا بد من
تقدير مضاف على هذه كدين الله وحقه لأن ذاته تعالى لا يحفظها أحد وماموصولة أو موصوفة ومنع
المصنف رحمه الله تعالى كغيره المصدرية لخلو حفظ حينئذ عن الفاعل لانه كان يجب أن يقال بما
حفظن الله وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضمير مفرد عائد على جمع الاتات لأنهن في معنى
الجنس كانه قيل من حفظ الله وجعله ابن جني كقوله فان الحوادث أودى بها أي أودين ولا يخفى
ما فيه من تكلف الافراد وشذوذ ترك التأييد فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظت وأودت فذمه بناء على
أنه لا يابى بالنظم الكريم لأنه غير صحيح أصلا لحفظ اذا استدلالا أمر اسناده مجازي لسيبه وعلى حفظ الله
اياهن عن الخيانة وتوفيقهن لحفظ الغيب الحفظ حقيقة وعلى الوعد والوعيد على المحافظة والحسنة
الحفظ مجاز عن سيبه وجمع السلامة هنا للكثرة أما المعرف فظاهر وأما المنكر فلا لأنه حمل عليه فلا بد
من مطابقته في الكثرة فاذا قالت الرجال قوامون لزم كون قائمين للكثرة لأن كل واحد منهم قائم
وهذه فائدة حسنة أفادها في الدرر المعون وقوله من النشز يسكون الشين وقصها وهو المكان المرتفع
ويكون بمعنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الإباء عن الطاعة وظاهره ترتبه على خوف النشوز وان

لم يقع والاقبل نشرن ولذا فسر في التفسير تخافون بمعنى تعلمون لأن الخوف يراد به هذا المعنى وقيل المراد
تخافون دوام نشوزهن أو أقصى مراتبه كالقرار منه في المراقدة وقيل أن في الكلام مقدرا أو أصله واللاق
تخافون نشوزهن ونشرن وقول القراء أنه بمعنى الظن مردود (قوله في المراقدة فلا تدخلوهن تحت
اللعف الخ) اللعف بضمين جمع لحاف وهو دثار النوم قيل إن ما عدا التفسير الثاني لا يساعد العبارة
فإنه اتدل على الهجران مع كونهما في المضاجع فلو كانت العبارة عن المضاجع لصح تفسيره فلا بد من حمله
على الثاني أو على الأمر بأن يوليها ظهرا في المضجع وكذا حمله على المبات ودفعه بأنه جال عن الفاعل ولا
يخفى أن في قيسل أنها لا يسيبها في هجرتهن بسبب المضاجع أي تخلفهن عن المضاجعة كذا قال
أبو البقاء وقيل إنها الظرفية وهجرتهن يعني تركوا المضاجع بمعنى مضاجعهم أي تركوا
مفردات في مضاجعهم وعليه فلا يراد ما كرر رأسا ولا حاجة لجوابه وكان المراد بالمبات أخص من
المضاجع والمراقدة وهو هجرتهن ومحل مبين من البيت والافلا فرق بينه وبين ما قدمه والمبرح
الشديد والشائ الذي فيه شين وعيب كقص وجراحة وكسر عضو وما يقرب منه فالشائ بمجته ونون
كذا في النسخ وكونه برأي هو زعمي شديد غليظ أظنه تحريفا (قوله والامور الثلاثة مرتبة الخ)
الترتيب مأخوذ من السياق والقرينة العقلية لأنها تنصح ثم تهجر ثم تضرب إذ لو عكس استغنى عما
قبله والا فالاول اتدل على ترتيب وكذا الفاء في فظوهن لا دلالة لها على غير ترتيب المجموع دون غيره
كما قيل وفي الكشف الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجوبة مختلفة في الشدة والضعف مرتبة
على أمر مدرج فأنما النص هو الدال على هذا الترتيب (قوله والمعنى فأزيلوا عنهن التعرض الخ)
بني هنا بمعنى ظلم فهو لازم وسبيل منسوب على نزع الخافض وأصله بسبيل أي لا تطلوهن بطريق من
الطرق بالتوبيخ اللساني والأذى الفعلي وغيره أو بمعنى طلب فهو معتد وسبيل ما فعوله أي لا تطلبوا سبيلا
وطريقا إلى التعدي عليهن والجار والمجرور متعلق بتبغوا أو صفة سبيلا قدم عليه فصار حالا والمعنى
على كل حال لا تعرضوا لهن بما يؤولهن وقوله التائب من الذنب الحديث أخرجه ابن ماجه والطبراني
والدلي عن أنس وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله فأحذروه فإنه أقدر عليكم الخ) أي المراد
بوصفه تعالى بالعظمة والعلو ما يلزمه من تمام القدرة وارتباطه بما قبله أن المراد منه أن قدرته عليكم
أعظم من قدرتكم على من تحت أيديكم منهن فينبغي الخوف منه وأن لا ينبغي أحد أن يحد أو أنه مع القدرة
التامة يعفو وأنتم أحق بذلك أو أنه قادر على الانتقام منكم غير راض بظلم أحد (قوله خلافا بين المرأة
وزوجها الخ) الشقاق الخالفة والمناقرة لأن كلامهما يكون في شق وجانب غير شق الآخر أو هو من شق
العصا بمعنى العداوة وخبر بينهما للزوجين لأنهما وان لم يجردا كرها صريحا فقد جرى ضمنا لدلالة
النشوز الذي هو عصيان المرأة وزوجها والرجال والنساء عليهم ما (قوله وإضافة الشقاق إلى الطرف الخ)
لما كانت بين من الظروف المصانة التي يقل تصرفها وإضافة الهاء تقتضي خلافا وجه بأنه
للملابسة بين الطرف ومظروفه منزل منزلة الفاعل أو المفعول وشبه بأحدهما فعمل معاملة
في الإضافة إليه وأصله شقاقا بينهما أي أن يخالف أحدهما الآخر فأقيم البين مقام واحد منهما فالنسبة
الاستندية أو الإضافية مجازية ولم يلتفتوا إلى كون الوصول غير ظرف بمعنى المعاشرة ولا إلى كون
الإضافة بمعنى في أضعفهما والخوف هنا كالذي في تخافون نشوزهن وقدمتم (قوله فابعثوا أيها الحكماء
الخ) الحكماء لا يخلون من أن يكونوا وكيلين مطلقا أو وكيلين في الصلح أو شاهدين فإن كانوا وكيلين في الجمع
والتفريق فلهما ذلك والاف هو مخالف للكتاب والسنة وما نقل عن علي رضي الله تعالى عنه في ذلك مؤول
وكذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال ابن العربي المالكي في الأحكام أنهما قاضيان لا وكيلان فإن الحكم
اسم في الشرع له وقال الحسن شاهدان قال علماء أن كانت الاسامة من الزوج فرقا بينهما وإن كانت
منهما فترقا على بعض ما صدقها وقوله وسطا بمعنى عدل والقول بالتحكيم هو الصحيح عندنا كما بين

(فهذه من وأهجرتهن في المضاجع)
في المراقدة فلا تدخلوهن تحت اللعف أو
لا تباشرهن فبكون كلمة عن الجماع
وقيل المضاجع المبات أي لا تباشرهن
(واضربوهن) يعني ضربا غير مبرح ولا
شائ والامور الثلاثة مرتبة ينبغي أن
يترج فيها (فإن أظنتمكم فلا تبغوا
عليهن سبيلا) بالتوبيخ والإيذاء والمعنى
فأزيلوا عنهن التعرض واجعلوا ما كان
منهن كأن لم يكن فإن التائب من الذنب
كأن لا ذنب له (إن الله كان عليا كبيرا)
فاحذروه فإنه أقدر عليكم منكم على من تحت
أيديكم أو أنه على علو شأنه يجاوز عن
سما تكتم ويتوب عليكم فأنتم أحق بالعفو
عن أزواجكم أو أنه تعالى ويتكبر أن يظلم
أحدا أو ينقص حقه (وان خفتهم شقاق
بينهما) خلافا بين المرأة وزوجها أو خفاهما
وان لم يجردا كرها ما جرى ما يدل عليه ما
وإضافة الشقاق إلى الطرف إنما لاجرائه
يجري المفعول به كقوله
باسارق الليلة أو الفاعل كقوله هم سارق
صائم (فابعثوا حكما من أهله وحكما من
أهلها) فابعثوا أيها الحكماء حتى اشتبه عليكم
حالهم بالتبيين الأمر

أو اصلاح ذات البين رجلا وسطا يصلح للحكومة والاصلاح من أهله وآخر من أهلها فان الاتقارب أعرف بيوطن الاحوال وأطلب للاصلاح وهذا على وجه الاستحباب فلو نصبنا من الجانب جاز وقيل الخطاب للزواج والزوجات واستدل به (١٢٥) على جواز الحكم والظاهر أن النصب لاصلاح ذات

البين أو لتبيين الامر ولا يلبان الجمع والتفريق الا باذن الزوجين وقال مالك لهما أن يضا لهما ان وجد الصلاح فيه (ان يريد الاصلاح يوفق الله بينهما) الضمير الاول للحكمين والثاني للزوجين أي ان قصد الاصلاح أوقع الله بحسن سمعهما الموافقة بين الزوجين وقيل كازهم الحكمين أي ان قصد الاصلاح يوفق الله بينهما المتفق كلفهما ويحصل مقصودهما وقيل للزوجين أي ان أراد الاصلاح وزوال الشقاق أوقع الله بينهما الالفه والوفاق وفيه تنبيه على أن من أصلح نيته فيما يتخراه أصلح الله مبتغاه (ان الله كان عليما خبيراً) بالظواهر والبواطن فيعلم كيف يرفع الشقاق ويوقع الوفاق (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) صمناً أو غيره أو شيئاً من الاشراك جليلاً أو خفياً (وبالوالدين احساناً) واحسنوا بهما احساناً (وبذي القربى وبصاحب القرابة) (واليتامى والمساكين والجار ذي القربى) الذي قرب جواره وقيل الذي له مع الجوار قرب واتصال بنسب أو دين وقرى بالنصب على الاختصاص تعظيماً لحفظه (والجار الجنب) البعيد أو الذي لا قرابة له وعنه عليه الصلاة والسلام الجيران ثلاثة بخار له ثلاث حقوق حتى الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجار له حقان حق الجوار وحق الاسلام وجار له حق واحد حق الجوار وهو المشرك من أهل الكتاب (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كنعلم ونصرف وصناعة وسفر فانه صديق وحمل بجانبك وقيل المرأة (وابن السبيل) المسافر أو الضيف (وماملكت أيمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالاً) متكبراً يأنف عن أقاربه وجيرانه وأصحابه ولا يلتفت اليهم (خوفاً) يتخافونهم (الذين يخشون ويأمرون الناس بالعدل) بدل من قوله من كان أو نصب على الذم أو رفع عليه أي هم الذين أو مبتدأ خبره محذوف تقديره الذين يخشون

في الفروع وذات البين العداوة وقوله يضا لهما كأنهما المباشرين قال يضا لهما والافان ظاهر تخالفاً وفي نسخة يضا لهما بالفاء وهو من تحريف التناخ وان تكلف تعصمها ووجد الصلاح بالجهول وفي نسخة وجدنا مني معلوم (قوله الضمير الاول للحكمين الخ) محصل الاحتمالات في ضميرى الشخصية أربعة عودهما للحكمين أو للزوجين أو الاول للحكمين والثاني للزوجين وعكسه ذكر منها ثلاثة وترك الرابع وجوزاه الامام وهو أن يكون ضمير يري للزوجين وضمير بينهما للحكمين أي ان يرد الزوجان اصلاحاً يوفق الله بين الحكمين حتى يعملوا بالصلاح ويحرموا بعضه يقصده ويستغاه مطلوبه وقوله بالظواهر والبواطن ليس نشر اوله وافترع عليه ما قرع للالتزام وقيل انه لف ونشر مرتب فأورد عليه أن الاولى ان العالم هو العالم بالظاهر والباطن والخبير هو العالم بيوطن الامور كما تسمرو به ولذا أكد خلفائه وفيه نظر (قوله صمناً وغيره الخ) يعني أن شيئاً هنا مقول به أو مصدر ووجه تعقيب هذه الآية لما قبلها بين فانه لما أرشد الى معاملة الزوجين فتم بيان جميع المعاملات قدم الامر بالعبادة ونفى الشرك لانه لا يعتقد هذه الامور الا بعد ذلك (قوله واحسنوا بهما احساناً الخ) ظاهره أن الجار والجور متعلق بالفعل المقدر فلا يكون مقدماً من تأخير ويجوز تعلقه بالمصدر فتقدمه للاهتمام وهذا بيان للمعنى وأحسن بتمتد بالي والام والباء قال تعالى احسن بي اذا أخرجني من السجن وقيل انه مضمين معنى لطف وفسر القربى بالقرابة وأصلها مصدر بمعنى القرب وهو في المكان والزمان ويكون في النسب ويقال للخطوة قرابة قال تعالى الانها قرابة لهم وأعاد الباء هنا ولم يعد في البقرة لان هذا توصية لهذه الامة فاعتنى به وأكد وذلك في بني اسرائيل والقربى الثانية مكانية أو نسبية أبرزتها من أخوة الاسلام وقرئ بالنصب أي نصب الجار وصفته على قطعه بمعنى أخص وليس هو الاختصاص الخوى ومنزلة القطع في العطف في سورة البقرة ومن قال أي قرئ ذا القربى فقد وهم لانه خلاف المنقول والجنب بضمين صفة كفاية مريح وقوله لا قرابة له أي حقيقة أو كسبية كاخوة الدين كما مر والحديث المذكور أخرجه البزار وابن سفيان في سنديهما وأبو نعيم في الحلية ولم يذكر الجار القريب نسباً الغير المسلم قيل اشارة الى أن حق القرابة انما يعتبر مع الاسلام (قوله الرفيق في أمر حسن الخ) قدمه وأخر نفسه بر المرأة لانه خلاف الظاهر ومختال من الغيلاء وهو التكبر والتيمم (قوله بدل من قوله من كان الخ) أي بدل كل من كل وفي التيسير هو صفة من لانه بمعنى الجمع وقيل عليه ان جعلت موصوفة فهي منكراً لا يصح أن توصف بالوصول وان جاءت موصولة فصفة وصف الموصولات لم تغير عليه وهذا عجيب منه فانه مذهب الزجاج ونسبه كثير من النحاة قال الرضى لا يقع من الموصولات وصفها الا ما فيه أل كالذي وأما وقوع الموصول موصوفاً لم أعرف له مثلاً لا قطعياً بل قال الزجاج ان الموقوف صفة لمن آمن اه وكذا ذكره في الجور ووجه وقدم مثله (قوله تقديره الذين يخشون الخ) خبره المقدر قوله أحقاء بكل ملامة وأخره ليكون بعد تمام الصلة وأحقاء جمع حقيق كاصدقاء جمع صديق ومنهم من قدره مبغضون وغيره مما يؤخذ من السياق ووقع في نسخة مقدما والنسخة الاولى هي الصحيحة وانما حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب وقرئ الطيبي رحمه الله تعالى بين كونه خبراً ومبتدأ بأنه على الاول متصل بما قبله مفعول لان هذا من أحسن أوصافهم التي عرفوا بها وعلى الثاني هو منقطع جيء به لبيان بعض أحواله والوجه الاول وفي الجمل أربع اغات فتح الباب والخاء وبها قرأ جزء والكسائي وضمها وقرأ الحسن وعيسى بن عمرو بفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قسادة وضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ الجمهور (قوله وضع الظاهر فيه موضع المضع الخ) تبع الزمخشري هنا في تفسير الكفار عن كفر النعمة وجهه ذمهم بل كتمان نعمته وما آتاهم من فضل الفنى وفي الحديث اذا أنعم الله على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه وبني عامل الرشيد قصر الجداء قصره فتمت به عنده فقال الرجل يا أمير المؤمنين ان الكرم يسر ما يرى أثر نعمته فأحييت ان أسرك بالنظر الى آثار نعمتك فأعجبته كلامه

بما مضوا به ويأمرون الناس بالعدل به وقرأ جزء والكسائي هما وفي الحديد بالجل بفتح الحرفين وهي لغة أحقاء بكل ملامة (وأعند الكافرين عذاباً مهبطاً) وضع الظاهر فيه موضع الضمير أشعاراً بأن من هذا شأنه فهو كافراً نعمة الله سبحانه وتعالى

ومن كان كافر النعمة فله عذاب جهنم كما
أهان النعمة بالخل والاخفاء والآيات ترات
في طائفة من اليهود كانوا يقولون للانصار
تنجها لا تنفقوا أموالكم فانا نخشى
عليكم الفقر وقيل في الذين كفروا صفه محمد
صلى الله عليه وسلم (والذين ينفقون أموالهم
وتاء الناس) عطف على الذين يضلون
أو الكافرين وانما اشار بهم في الذم والوعيد
لان الخل والسرف الذي هو الاتفاق لا على
ما ينبغي من حيث انهما طرفا تفرط وافراط
سواء في القبح واستحلال الذم أو مبتدأ خبره
محدوف مدلول عليه بقوله ومن يمكن
الشيطان له قرينة (ولا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر) ليتجزأ بالاتفاق مرضيه وثوابه
وهم مشرك كوكمة وقيل المنافقون (ومن
مكن الشيطان له قرينة فاساقرنا) تنبيه على
أن الشيطان قرينهم فحملهم على ذلك وزينه
لهم كقوله تعالى أن المبذرين كانوا اخوان
الشياطين والمراد ابليس واعوانه الداخلة
والخارجة ويجوز أن يكون وعيدهم بأن
يقربهم الشيطان في النار (وماذا عليهم
لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما
رزقهم الله) أي وما الذي عليهم أو أي تبعة
تحقق بهم بسبب الايمان والاتفاق في سبيل
الله وهو توبيخهم على الجهل بمكان المنفعة
والاعتقاد في الشيء على خلاف ما هو عليه
وتحريض على الفكر لطلب الجواب لعله يؤدي
بهم الى العلم بما فيه من القوائد الجليلة
والعوائد الجليلة وتنبيه على أن المدعى الى
أمر لا ضرر فيه ينبغي أن يجيب اليه احتياطا
فكيف اذا تضمن المنافع وانما قدم الايمان
ههنا وآخره في الآية الاخرى لان القصد
بذكره الى التحضيض ههنا والتعليل ثم
(وكان الله بهم عليما) وعيد لهم (ان الله
لا يظلم مثقال ذرة) لا ينقص من الاجر ولا
يزيد في العقاب أصغر شئ كالذرة وهي النملة
الصغيرة ويقال لكل جزء من أجزاء الهباء
والمنقال مفعول من التل

لأنه أنسب بما قبله وما بعده من الخل اذ الخل وكتمان النعمة قوامان وأشار بما بعده الى جواز حله
على ظاهره وهو وان كان ظاهرا بحسب اللفظ لكنه بعيد عن السياق وقوله تنجها بمعنى تكلفا
للتصح واطهار النفس في صورته وأما على ما بعده فقيل في وجه المناسبة انهم يخلوا بما عندهم من نعمة
العلم وأمر وأتباعهم بذلك وهم بمنزلة الآخرين بذلك لعلمهم بتابعهم لهم وذكر ضمير التعظيم في اعتدنا
أيضا للتحويل لان عذاب العظيم عظيم وغضب الحليم وخيم والمراد بنعمة الله الجنس فلا يقال الظاهر
نعم الله وجعل الخل والاخفاء اهانة للنعمة لانه في الاكثر لحوذها وعدم الاعتماد بها أولانه يشبه
الاهانة لانه فعل لا يليق بها وأما بنعمة ربك فحدث وكونه سائر في اليهود أخرجه ابن اسحق وابن
جرير بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وكذا ما بعده أخرجه ابن أبي حاتم لكن سنده ضعيف
(قوله لان الخل والسرف الخ) المراد بالسرف التبذير لانه في غير محله وقوله خبره محدوف الخ أي
قرينهم الشيطان وليتحرروا أي يقصدوا بالخاء المهملة (قوله تنبيه على أن الشيطان الخ) أي تنبيه على
الخبر المقدّر كما تقدم وعدل عن الظاهر لتعني والمراد التنفير عن اتباعه قيل والمراد بأعوانه الداخلة
قبيلته وبالخارجة الناس التابعون له أو الداخلة في الانسان قواء النفسانية وهواء والخارجة هي
الاشترار وقيل الاولى النفس والقوى الحيوانية والخارجة شياطين الانس والجن وساء بمعنى يفسد من
أفعال الذم المحقة بالجمامة ولذا قرئت بالقاء ويحتمل أن تكون على بابها تنبيه على كونه
بالسبب فكبت وجوههم في النار (قوله أي وما الذي عليهم أو أي تبعة تحجب بهم الخ) أشار الى
وجهي ما ذم من كون ما استفهامية وذاعني الذي موصولة وكون المجموع كلمة استفهام بمعنى أي شئ
والتبعة الوبال والضرر وقوله بسبب الايمان الخ اشارة الى أن جملة ما ذاعني جواب الشرط مسبب
عنه لكونه بمنزلة في الدلالة عليه ولوقيل انها هنا بمعنى ان وقيل انها مصدرية وقيل انها جملة مستأنفة
جوابها مقدر أي حصلت لهم السعادة ونحوه (قوله وهو توبيخهم على الجهل بمكان المنفعة الخ) أي
بالمنفعة وموقعها يعني أن السؤال بحسب الظاهر عن الضرر المترتب على ذلك ومعلوم أنه لا ضرر فيه
فالقصد توبيخهم على اجتنب ما ينبغي كما يجنب عابض كما يقال للعاق ماضرك لو كنت بارا وهو
أسلوب بديع كقوله ما كان ضررك لو مننت وربما * من الفقى وهو المقيظ المحقق
ولولا هذا لم يستقم لانه معلوم أن كل منفعة فيه فلامعنى للاستفهام بأنه أي ضرر فيه
والضرر مستفاد من على ويؤذى بهم ضمن معنى يصل بهم والافهم معتد بنفسه ووجه التنبيه
المذكور ظاهر (قوله وانما قدم الايمان الخ) المراد بالآية الاخرى والذين ينفقون أموالهم رثاء
الناس ولا يؤمنون بالله الخ والتحضيض بضادين مجتمعين بمعنى الحث يعني أن عدم الايمان غم ذكر
لتعليل ما قبله من وقوع مصارفهم في دنياهم في غير محلها كما أشار اليه فيما سبق بقوله ليتحرروا الخ
ولو قيل لان المراد به الاسراف الذي هو عدل الخل فقدم لتلايفه فصل بينهما على تقدير العطف لكان
له وجه وهذا ذكر التحريض فينبغي أن يسد آفقه بالاهم فالاهم وتم بالفتح اسم اشارة وترسم
بالهاء السكية أيضا وكون ذكره له للوعيد من تحقيقه (قوله لا ينقص من الاجر ولا يزيد الخ)
الظلم كما قال الراغب في مفرداته عند أهل اللغة وضع الشئ في غير موضعه المخصص به اما نقصان
أو زيادة أو بعدول عن وقته أو مكانه ه فن قال انه ليس معنى حقيقيا للظلم حتى يلزم عدم
تحقق الظلم بوقوع أحدهما دون الآخر فالاولى أن يقال ان الظلم الضرب بما لا يستحقه فاذكر تفصيل له
باراد أنواعه لم يصح أن جعل في أدنى ما يكون من الظلم كناية عن اعطاء الاجر والثواب بتمامه من
غير نقصان وعن عدم زيادة في عقاب السيئة أدنى شئ فلا لأن ترك هذا الاعطاء والمنع ظلم لما صحت الكناية
ويدل على القصد الى هذا قوله وان تم حسنة الخ قال المحقق لا يفضل الظلم لمنافاته الحكمة لا القدرة
لان الظاهر من قولنا فلان لا يفعل كذا في الافعال التي هي اختيارية في نفسها أنه تركه باختياره

والقادر على الترتل قادر على الفعل والتمتع بترك الفعل الاختباري لا يكون الاحتمال يمكن فعله بخلاف
غير الاختباري مثل لا تأخذ سنة ولا نوم فان التمتع بتمتع منه وعدم اتصافه به مبناه على ان مدلول
الكلام الترتل لا عدم الاتصاف وقد يقال ان الظلم أى وضع الشئ في غير موضعه يمكن في نفسه وقد رنه
تشمل جميع الممكنات وتوجه منع امكان ظلمه كنومه وأما استحالة في الحكمة فلازم اتصافه بالفعل
على ما ينبغي وعلى أن يتعلق به غرض صحيح والقيح لا يكون كذلك بالنسبة الى الغنى المطلق وعندنا أيضا
أنه لا ينقص عن الاجر ولا يزيد في العقاب بناء على وعده المحتوم فان الخلاف فيه متمنع لكونه نقصا
منافيا للالوهية وكالغنى وبهذا الاعتبار يصح ان يسمى ظلما وان كان لا يتصور حقيقة الظلم منه تعالى
لكنه المالك على الاطلاق فاحفظه فانه مهم ونزل عليه ما يقع من المصنف من أنه لا بد من ثواب
المطيع وعقاب غيره وأنه ليس مبنيا على الاعتزال والاصح وارتباطه لما فيه من تحقيق الجزاء بما قبله من
الحث على الايمان والاتفاق ظاهر (قوله وفي ذكره ايمان الخ) يعني لم يقل مقدار ذرة ونحوه للاشارة
بما فيه من الثقل الذي يعبر به عن الكثير والاعظم كقوله تعالى وأما من ثقلت موازينه الى أنه وان كان
حقيرا فهو باعتبار جزائه عظيم ولذا رتبته على أخذه من الثقل (قوله وأنت الضمير لتأنيث الخبر الخ)
في تأنيثه وجوه فقيل تأويل المتقال بالزنة وقيل لان المضاف قد يكسب التأنيث من المضاف اليه اذا
كان جزاءه نحو كما شرقت صدر القناة من الدم * أو من صفته نحو لا تتفق نفسا ايمان في قراءة ومقدار
الشئ صفة له أو هو لتأنيث الخبر أو الضمير عائدا على المضاف اليه فان قلت تأنيث الخبر انما يكون لمطابقة
تأنيث المستند فلو كان تأنيث المستند الزم الدور قلت انما ذلك اذا كان مقصودا وصفية والحسنة غلبت
عليها الاسمية فألحقت بالجوامد التي لا تراعى فيها المطابقة نحو الكلام هو الجملة (قوله وحذف
النون من غير قياس الخ) وجه الشبهة غنتها وسكونها وكونها من حروف الزوائد وكثرة دورها جازيها
على خلاف القياس بشرطه وفيه مخالفة له أخرى وهو عدم عود الواو والمحدوفة للاتقاء الساكنين
بعد حذفها (قوله يضاعف ثوابها الخ) مضاعفة نفس الحسنة بأن تجعل الصلاة الواحدة صلاتين مما
لا يعمل وما في الحديث من أن عمرة الصدقة يربها الرحمن حتى نصير مثل الجبل يحول على هذا القطع بأنها
أكلت واحتمال إعادة المعدوم بعيد وكذا كتابة ثوابها مضاعفا ومضاعفة الثواب بحسب المقدار
كما اختاره الامام وقبل بحسب المدة لان الثواب منفعة دائمة وهو من أوصافه الذاتية فيتحقق في كل
ثواب البتة ويحسن عطف التفضل عليه بقوله ويؤث من ثنائه أجر اعظيما وهو المضاعفة بحسب المقدار
ولذا فسر الثواب بالمنفعة الخاصة الدائمة للتنبية على هذا وفيه بحث (قوله وكلاهما بمعنى) هذا هو
المختار عند أهل اللغة والفارسي وقال أبو عبيدة ضاعف يقتضي مرارا كثيرة وضعف يقتضي
مرتين ورد بأنه عكس اللغة لان المضاعفة تقتضي زيادة المثل فاذا شددت البنية على التكثير فيقتضي
ذلك تكرير المضاعفة وقد مر في تفصيل (قوله ويعط صاحبها من عنده الخ) اشارة الى أن لدن بمعنى
عندها وان فرق بينهما بأن لدن أقوى في الدلالة على القرب ولذا لا يقال لدن مال الا وهو حاضر بخلاف
عند وتقول هذا القول عندى صواب ولا تقول لدن ولدى كما قاله الزجاج رحمه الله تعالى وفيه نظر
لانه شاع استعمال لدن في غير المكان كقوله من لدنا عطاء ومحصل نفسه يره ان الاجر محجاز
عن التفضل لانه قال يضاعفها والمضاعفة هي الاجر فوجب حمل هذا على معنى زائد على الاجر وهو
التفضل ولذا قرن معه من لدنه وهذا القول يقتضي تقدير الثواب وأنه بالاستحقاق لا بالتفضل وتسميته
بالاجر تسمية له باسم مجاوره وقيل عليه انه تعسف انما يصار اليه اذا قدر مضاف أى يضاعف ثوابها وأما
اذا جعلت الحسنة نفسها مضاعفة كما صرح به في الاحاديث وترك الاجر على ظاهره ليعلم أن الاجر
تفضل منه وأنه من لدنه بالاستحقاق العمل كما هو مذهب أهل الحق فأى حاجة لنا الى ارتكاب هذه
التهسفات والعجب من القاضي وماحب التقريب والاتصاف كيف لم ينبهوا عليه ولم يتنبهوا له وهو

وفي ذكره ايمان الى أنه وان صغر قدره عظيم
جزاؤه (وان ذلك حسنة) وان يكن منقال
الذرة حسنة وأنت الضمير لتأنيث الخبر
أولا ضافة المتقال الى مؤث وحذف النون
من غير قياس تشبيها بحروف العلة وقرأ ابن
كثير ونافع حسنة بالرفع على كان التامة
(يضاعفها) يضاعف ثوابها وقرأ ابن كثير
وابن عامر ويعطوب بضعفا وكلاهما بمعنى
(ويؤث من لدنه) ويعطى صاحبها من عنده على
سبيل التفضل زائدا على ما وعد في مقابلة
العمل (أجر اعظيما) عطاء جزيل وانما اسماء
أجر لانه تابع للاجر من يد عليه

تسوى بهم الارض ولم يكذبوا (أقول) بل هو عطف على يود وقوله لانه الخ مما لا يفهم من الكشف
أصلا وان جوزوا عطفه على تسوى أيضا وقوله ولا يقدر ان يمان للمعنى بأنهم لا يقدر ان يمان
أى عدم كتمانهم ناشئ من عدم قدرتهم لأنهم يقدر ان لا يكتمون وليس مراده انه محتاج الى
تأويله فقوله ههنا ناشئ ليس بشئ وقد جوز في الدر المنثور فيه ستة أوجه لان الواو اما الحال أو للعطف
وهو اما عطف على مفعول يود أى يودون نسوية الارض بهم واتقاء كتمانهم ولو مصدريه في موضع
مفعول يود لا شرطية ويكون حينئذ لا يكتمون عطف على مفعول يود المحذوف ويجوز أن يكون
عطف على جملة يود فأخبر عنهم بالودادة وانهم لا يقدر ان يكتموا على الكتم ولو مصدريه أو شرطية جوابها
محذوف ومفعول يود محذوف أيضا ولا يكتمون عطف على الجملة الشرطية وان كانت حاله فهي اما حال
من ضمير بهم والعامل تسوى ويجوز في الواو وجهان أو من الذين كفروا والعامل يود (قوله لا تقوموا
اليها وأنتم سكارى الخ) يعنى أن المراد بقربها القيام لها والتلبس بها والمعنى لاتصلوا الكفن نهى عن
القرب مبالغة وشمول السكر للنوم وسكر الخمر مخالف للجهور والمفسرين وسبب النزول وأنه خلاف
الظاهر لما فيه من الجمع بين الحقيقة والجازأ وعموم الجواز واطلاق السكر على غير الخمر يستعمل مقيدا
في الاغلب كسكر الموت وقيد به لم ما يقوله وهو كناية عن علم ما يصدر عنه من قول وفعل بياناً لحال
السكر وخصه لانه سبب النزول ولان القراءة مع أنها أعظم الاركان ومناجاة الرحمن الخلط فيها ربما
أدى الى الكفر بخلاف الافعال وعبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه صحباني معروف والمأدبة
بفتح الدال وضعها الطعام الذى يدعى اليه وأدب القوم بأدبهم دعاهم اليه وتلوا بالناء المثلثة يعنى سكروا
وقوله فقرأ أعبدا الخ أى يحذف لافى سورة الكافرون (قوله وقيل أراد بالصلاة مواضعها الخ) فهو
يجاز من ذكر الحال وأراد المحل بقرينة قوله لا عابرى فانه يدل عليه بحسب الظاهر وجعل المنهى
عنه السكر وافرط الشرب لا قربان الصلاة لان القيد مصب النفي والنهى ولانه مكف بالصلاة مأمور
بها والنهى ينافية لكانه لا مانع عن النهى عنها السكران مع الامر المطلق الا أن مرجعه الى هذا
والحاصل أنه مكاف بهما فى كل حال وزوال عقله بفعله لا يمنع تكليفه ولذا وقع طلاقه ونحوه ولو لم يكن
مأمورا به لم تلزمه الاعادة اذا استغرق السكر وقتها وقد نص عليه الجصاص فى الاحكام وفصله فى
قال لا دليل على ما ذكره غفل عن المسئلة (قوله والسكر من السكر الخ) السكر بفتح السين
وسكون الكاف حبس الماء وبكسر السين نفس الموضع المسدود وقيل السكر بضم السين وسكون
الكاف السد والحاجز كالجسر قال نازلنا على السكر * نداوى السكر بالسكر
والحاصل أن مادته تدل على الانسداد ومنه سكرت أعينهم أى انسدت (قوله سكارى بالفتح الخ) قراءة
الجهور سكارى بضم وألف وهو جمع تكسير عند سيمويه واسم جمع عند غيره لانه ليس من أبنية الجمع
والارجح الاول وقرأ الأعمش سكرى بضم السين على انه صفة كبرى وقع صفة لجماعة أى وأنتم جماعة
سكرى كما حكى كسلى وكسلى وقرأ النخعي سكرى بالفتح وهو اما صفة مفردة صفة جماعة كما مر أو جمع
تكسير بجرى وانما جمع سكران عليه لما فيه من الافة الاحقة للعقل وقد تقدم الكلام عليه فى أسارى
فى البقرة وقراءة سكارى بفتح السين جمع سكران كندمان وندامى (قوله عطف على قوله وأنتم سكارى
الخ) جعله عطف على الجملة الحالية مع الواو لا يلزم دخول واو الحال على الحال المفردة وأعاد لان
كلامها ما مانع منها وفيه تأمل (٢) قال التحرير هذا حكم الاعراب وأما المعنى ففرق بين قولنا جاء القوم
سكارى وجاؤا وهم سكارى اذ معنى الاول جاؤا كذلك والثانى جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات
ذكره عبد القاهر يعنى بالاستئناف أنه مقرر فى نفسه مع قطع النظر عن ذى الحال وهو مع مقارنته
له يشعر بتثوره فى نفسه ويجوز تذكيره واستمراره ولذا قال السبكي رحمه الله تعالى فى الاشياء لو
قال لله على أن اعتكف صائلا لابتداه من صوم يكون لاجل ذلك النذر من غير سبب آخر فلا يجزئه

(١) يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
أى لا تقوموا اليها وأنتم سكارى من نحو
نوم أو خمر حتى تنتبهوا وتعلموا ما تقولون
فى صلاتكم روى أن عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله تعالى عنه صنع مأدبة
ودعاهم من الصحابة حين كانت الخمر
مباحة فأكلوا وشربوا حتى غلبوا وجاء وقت
صلاة المغرب فتقدم أحدهم ليصلى بهم فقرأ
أعبد ما تعبدون فزلات وقيل أراد بالصلاة
مواضعها وهى المساجد وليس المراد منه
نهى السكران عن قربان الصلاة وانما
المراد النهى عن الافراط فى الشرب والسكر
من السكر وهو السد وقيل سكارى بالفتح
وسكرى على أنه جمع كهالكى أو مفرد
وسكرى على أنه جمع كهالكى وسكرى كبرى على
جمعى وأنتم قوم سكرى وسكرى كبرى على
أنهم صفة الجماعة (ولاجنباً) عطف على
قوله وأنتم سكارى اذا الجملة فى موضع نصب
على الحال

(٢) قوله وفيه تأمل بها من نسخة وجهه
أن لا الاولى ناهية لا تدخل على الاسم
لكن المراد اعادة النفي اه منه اه وبين النهى
والنفي مشابهة فذكر كرا حدهما بعد الاول
كعادته وله نظائر اه مضجعه

• (الفرق بين الحال مفردة وجمله) *

والجنب الذي أصابه الجنابة يستوى فيه المذكور والمؤث والواحد والجمع لانه يجري مجرى المصدر (الاعابى سبيل) متعلق بقوله ولا جنب الصلاة جنباً في عامة الاحوال أى ولا تقربوا الصلاة جنباً في عامة الاحوال الا في السفر وذلك اذا لم يجد الماء ونيم وبشهادة تعقبيه بذكر التيم أو صفة لقوله جنباً أى جنباً غير عابى سبيل

الاعتكاف بصوم رمضان ولو قال وأنا صائم أجزاء فافهمه فانه فرق دقيق وانظر وجهه التفرقة بين الحالى هنا والسكينة فيه ووجهه أن الحال اذا كانت جملة دلت على المقارنة وأما اتصافه بضم ونه فافهمه يكون وقد لا يكون نحو جازي وقد طلعت الشمس والحال المفردة صفة معنى فاذا قال الله على أن اعتكف وأنا صائم نذر مقارنته للصوم ولم ينذر صوماً فيصح في رمضان ولو قال صائماً نذر صومه فلا يصح فيه وهذه المسئلة ثقلها الاستوى في التمهيد ولم يبين وجهها والتحرير ذكرها من غير نقل كأنه من بنات فكره ولم تر لأئمتنا فيها كلاماً فاعرفه فانه مما يعرض عليه بالنواجز (قوله والجنب الذي أصابه الجنابة الخ) بيان استواء المفرد المذكر وغيره فيه اتوجه عطفه على الجمع وهى اللغة الفصيحة فيه وفيه لغة أخرى تجتمع وتنبه واجزأه مجرى المصدر معاملة معاملة في ثبوتها للواحد وغيره لان من المصادر ما جاء على وزنه كالنكر والنذر لانه مصدر في الأصل بمعنى الجنابة وأصله من التجنب بمعنى البعد (قوله متعلق بقوله ولا جنب الخ) أى هو استثناء منه لانه ومما قبله وكونه استثناء من أعم الاحوال أى أحوال المخاطبين المجنبين ولهم أحوال جهة ما عدا حال السفر فنراهم قربان الصلاة الا في حال السفر يعنى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أى وأنتم جنب على تقدير من التقادير وفي حال من الاحوال الا في حال السفر قال الزمخشري الاعابى سبيل استثناء من عامة أحوال المخاطبين واتصافه على الحال فان قلت كيف جمع بين هذه الحال والحال التى قبلها قلت كانه قيل لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة الا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهى حال السفر وعبروا السبيل عبارة عنه يعنى لاعتن المروى في المسجد كما في القول الآخر ثم قال ويجوز أن لا يكون حالاً ولكن صفة لقوله جنباً أى ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابى سبيل أى جنباً مقيمين غير معذورين اهـ وقيل في تقرير كلامه ان السؤال للاستفسار عن كيفية جعلها من فعل واحد أهـ ما على سبيل الاستقلال أو الاجتماع وعلى تقدير الاجتماع كل منهما معتبر في الاخرى أم ذلك من جانب واحد وعلى الاخير ما ذكر وكيف هو وحاصل الجواب أنهم ما على الاجتماع واعتبار الثانية في الاولى أى لا تصلوا في حال الجنابة كائناً على حال من الاحوال الا مسافرين والمراد في ما يقابل السفر ولا صحة للاستقلال مثل لا تصلوا جنباً ولا تصلوا الاعابى سبيل وقوله ولكن صفة وبما يشعر بأنه استثناء مفترغ في موقع الصفة أى ولا جنباً موصوفاً بصفة الامساك لكن قوله جنباً غير عابى سبيل أى جنباً مقيمين يدل على أنه جعل الابهى غير صفة جنباً لكونه جمعاً مذكراً كقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لكن مثل هذا انما يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر هنا العموم النكرة بالنفي كما تقول ما لقيت رجلاً الا مسافراً والوجه أن يجعل مفرغاً ويكون قوله جنباً غير عابى سبيل بياناً للمعنى لا تقديره للاعراب وقد يرجح الاول أى أنهم باعنى غير بأنه لا يفيد الحصر فلا يرد المرض اشكالاً بخلاف الثاني فانه يفيد حصر جواز صلاة الجنب في وصف كونه مسافراً وكذا جعله حالاً وجوابه منع عدم افادة الاول الحصر فان معناه لا تصلوا جنباً غير مسافرين والمرضى الجنب غير مسافر فيكون قوله وان كنتم مرضى تخصيص الحكم وتعميماً للعذر سواء كان حالاً أو صفة أو بمعنى غير وقوله غير معذورين صفة لمقيمين اما على سبيل التخصيص واما على سبيل البيان والقصد أن عابى سبيل كناية عن مطلق المعذورين (أقول) معنى كلام العلامة أنه يجوز فيه وجهان أن يكون استثناء مفرغاً من حال متداخلة عامة أو من صفة للنكرة مقدرة لانه يجوز التقرير في الصفات ويحتمل الوجه الثاني أنه صفة والابى غير الوجه الاول لا يحتمل غير التقرير لانه لو كان مستثنى من جنباً لانه بمعنى جنبين لقول مستثنى من ذوى الجنابة لانه عامة الاحوال وفي كلام الشارح المحقق اجمال محمل وما ذكره من الشرط في التوضيف بالاذكر ابن الحاجب وقد خالفه فيه النجاة كما في المعنى (وههنا أمور ينبغي التنبيه لها) وهو أن الحصر يقتضى أنه لا يرخص فيه لغیر المسافر وليس كذلك وأنه على تقدير تأويله فساد الداعى الى العدول عن الظاهر بأن يقال الاعابى سبيل أو مرضى فاقضى الماء يعنى حساً أو حساً وأنه لم يقدم حتى

تفتقدوا على الاستثناء هو الظاهر أما الأول فإن المراد بغير عابري السبيل غير معذورين بهذر شرعي
 أما بطريق الكتابة أو بأعيان النص ودالاته والذاعى الى عدم التصريح أنه أبلغ وأؤكد منه لما فيه من
 الاجمال والتفصيل ومعرفة تفاضل العقول والافهام وان المراد أو لا بيان غير المعذورين والاستثناء
 اعياء اليه وفيما بعده بيان حال المعذورين والمقصود هو صحة الصلاة جنباً ولا مدخل لقوله حتى تغتسلوا
 فيه ولذا أخر وانما ذكر تنبيهه على أن الجنابة انما ترتفع بالاعتسال ولولا ذلك كان ذكره مقروفاً وما ذكر
 علم كلام المصنف رحمه الله فتره على ما مر (قوله وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث) هذا مما وقع
 فيه الخلاف عندنا وعندهم أيضاً ووجه الدلالة كما قال الجصاص أنه سمى جنباً مع كونه متيمماً ومن
 لا يراه يقول لم يوصف الجنب بأنه متيمم وان كان يعلم ذلك من الآية المتصلة به فيجوز أن يكون وصفه
 بالجنابة قبل التيمم فان محصل معنى الآية لا تقربوها جنباً حتى تغتسلوا الا عابري سبيل فاقربوها ببلا
 اغتسال بالتيمم لأن المعنى فاقربوها جنباً بلا اغتسال بالتيمم فالرفع وعدمه مسكوت عنه ثم استبعد كونه
 رافعا من خارج وقيل هو من قوله حتى تغتسلوا (قوله ومن فسر الصلاة الخ) على أنه مجازاً وبقتدير
 مضاف وربما يرشحه أنه قيل لا تقربوا مع أن لا تغتسلوا أحصر لأن حقيقة القرب والبعيد في المكان وليس
 من استعمال لفظ الصلاة في حقيقةه ومجازه والموجب للعدول عن الظاهر فهو لزوم جواز الصلاة
 جنباً حال كونه عابراً بسبيل لانه مستثنى من المنع المقتضى بالاعتسال وليس يلزم لوجوب الحكم بأن المراد
 جوازها حال كونه عابراً بسبيل أى مسافراً بالتيمم لأن مؤدى التركيب لا تقربوها جنباً حتى تغتسلوا الا
 حال عبور السبيل فلكم أن تقربوها بغير اغتسال نعم مقتضى ظاهر الاستثناء اطلاق القربان حال
 العبور ولكن ثبت اشتراط التيمم فيه بدليل آخر وليس يدع وعلى هذا قال آية دليلهما على منع التيمم
 للجنب المقيم في المصر ظاهراً وجوابه أنه خص حالة عدم القدرة على الماء في المصر من منعها كما أنها
 مطابقة في المريض والجماع على تخصيص حالة القدرة حتى لا يتيمم المريض القادر على استعمال الماء
 وهذا العلم بأن شرعية الحاجة الى الطهارة عند العجز عن الماء فإذا تحقق في المصر جازوا إذا لم يتحقق
 في المريض لا يجوز وقوله وقال أبو حنيفة الخ فهو منه في الكشف لكن المذكور في فقه الحنفية
 منع الدخول في المسجد مطلقاً وكذا نقله الجصاص في الاحكام الا أنه نقل عن الليث أنه لا يبر فيه
 الا أن يكون بابه الى المسجد وهو قريب منه وذكر أنه صح أنه رخصه لعل يرضى الله عنه وكرم وجهه خاصة
 (قوله غايه النهي الخ) وجه التنبية المذكور أنه اذا وجب تطهير البدن قطه سبيل القاب أولى أو أنه
 اذا لم يقربه ماضع الصلاة من به حدث فلا ن لا يقرب القلب الذي هو عرش الرحمن خاطر غير طاهر ظاهر
 (قوله مرضايخاف معه الخ) ليس مراده أن المرضي مخصص بصفة مقدرة بل بيان للحكم المأخوذ من
 الآية وتحققه فلا يرد عليه أنه لا حاجة الى هذا التقييد لانه مأخوذ من قوله فلم يجزوا كما سيأتى في
 تفسيره وجعله راجعاً الى غير المرضي لوجهه واعادة على سفر على أحد التفسيرين تيمم للاقسام ولأن
 الاستثناء كفى به عن العذر كما تروى ولأن هذا الحكم مطلق شامل للحدثين والاول للجنب فقط والمرضى المانع
 تمكنه من الوصول له ككونه مقعداً (قوله فأحدث الخ) يعنى أن الغائط المكان المظمن أى المتخفص
 وهو القبط أيضاً وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه ولذا استعملوه بمعنى البستان ثم انه كفى به عن
 الحدث المعروف لانه مما يستحي من ذكره لان في الكلام مقدراً كما توهم وفي ذكر أحد فيه دون غيره
 اشارة الى أن الانسان يتقرب عند قضاء الحاجة كما هو أدبه (قوله استدلى الشافعي
 رضي الله عنه على أن اللبس الخ) لأن الحمل على الحقيقة هو الراجح لاسيما في قراءة من قرأ المسم اذ لم
 يشتهر في الواقع كالملاسة وفي الكشف ورجح بعضهم الحمل على الواقع في القراءة الاخرى ترجيحاً للمجاز
 المشهور وروى عن القراءتين اذ لا منافاة وآخرون انهم سألوا الحقيقة أيضاً فدل على حدث اللبس
 والمرس وقد نقله صاحب الاتقان وحسنه (قوله فلم تمكنوا من استعماله الخ) المراد بالامنع غير

وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث ومن
 فسر الصلاة بوضعها فسر عابري سبيل
 بالجماعين فيها وجوز للجنب عبور المسجد
 قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز له
 المرور في المسجد الا اذا كان فيه الماء أو
 الطريق (حتى تغتسلوا) غايه النهي عن
 القربان حال الجنابة وفي الآية تنبيه على أن
 المصل يفتي أن يجزوا عما يليه وبشغل قلبه
 وبزك نفسه عما يجب تطهيرها عنه (وان
 كنتم مرضى) مرضايخاف معه من استعمال
 الماء فان الواجد له كالفائدة أو مرضايخافه
 عن الوصول اليه (أو على سفر) لا يجزونه
 فيه (أو جاء أحد منكم من الغائط) فأحدث
 بجزوا الخارج من أحد السيلين وأصل
 الغائط المكان المظمن من الأرض
 (أو لامستم النساء) أو لامستم بشرتهم
 ببشرتهم وبه استدلى الشافعي رضي الله
 عنه على أن اللبس ينقض الوضوء وقيل أو
 جامعته ومن قرأ حمزة والكسائي هنا وفي
 المائدة لمستم واستعماله كتابة عن الجماع أقل
 من الملاسة (فلم يجزوا ماء) فلم تمكنوا من
 استعماله اذا المنوع عنه كالفقد ووجه هذا
 التفسير أن المرخص بالتيمم اما يجزوا
 أو جنب

والحال المنقضية له في غالب الامر مرض اوسط والجانب (١٤٢) السابق ذكره اقتصر على بيان حاله والحدث الما لم يجر ذكره كراسابه ما يحدث بالاثان

الممكن لما منع ما وقوله في غالب الامر لانه قديفة قد الماء في الحضر ايضا وما يحدث بالذات هو الغائط وما بالعرض الملازمة ولم يذكر العذر في الحدث الاصغر لانه مندرج في الاكبر ومعلوم منه بالطريق الاولى في النظم ايجاز لطيف (قوله قديمه واشياء الخ) اشارة الى ان صعيدا مفعول به وقيل انه منصوب بنزع الخافض أي بصعيد وفسر الطيب بالطاهر ومنهم من فسر بالميت وكون الصعيد يعني التراب عليه أكثر أهل اللغة وقوله قديمه واجزاء للشرط والضمير راجع الى جميع ما شئت عليه ولا حاجة الى تقدير جزاء لقوله تعالى جاء أحد منكم وكون التبعض ظاهرا في مسحت منه أي يعرضه هو المتبادر وهو يقتضي التراب والخفية يحمله لونه على الابتداء أو الخروج مخرج الاغلب وقيل الضمير للحدث المفهوم من السياق ومن للتعليل أو لابتداء الغاية وقوله من وجه الارض تفسيره على المذهبين (قوله واليد الخ) اليد مشتركة بين معان من أطراف الاصابع الى الرسغ وإلى المرفق وإلى الابط وهل هو حقيقة في واحد منها مجاز في غيره أو حقيقة في جميعها مع بعضهم الثاني ولذا ذهب الى كل منها بعض السلف هنا لكن مذهبا ومذهب الشافعي والجمهور أنه الى المرفقين والرواية التي أشار اليها حديث أبي داود وهو وان قيل ضعيف لكنه مؤيد بالقياس على الوضوء الذي هو أصله وأنه أحوط وقوله فلذلك يسر الامر الى آخره قيل لو فسر العفو بالميسر من العفو بمعنى السهل لكان أنسب كافي التيسير ولا ينبغي أن العفو المقرون بالمغفرة يقتضي خلافه فهو كالتعليل لقوله وان كنتم مرضى الخ والعفو والغفران يستدعيان سبق جرم وليس في تلك الاعذار ما ينسب منه رائيحة فلا يصح اجراؤه على ظاهره فوجب العدول الى جعله كناية عن الترخيص والتيسير لانه من نواحيه وبؤيده محجى وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم في المائدة بعده وأدج فيه أن الاصل فيها الطهارة الصكاملة وأن غيرها من الرخص من العفو والغفران (قوله من رؤية البصر الخ) يعني الرؤية ما بصرية وتعديتها بالى جلالة على نظر أو علمية وضمن معنى الانتهاء أي ألم فنه علم اليهم وقوله حفاظا سيرا أخذ القلة من التنوين وأما حمله على التكنيد والكتاب على القرآن فخلاف الظاهر (قوله يختارونها) يعني أنه استعارة أو مجاز مرسل في لازم معناه امالا اختيارا والاستبدال وعلى كل فتعلقه محذوف وقوله بعد تمكنهم اشارة الى دفع ما يتوهم من أنهم ليس لهم هدى فيستبدلوه بأن التمكن جعل بمنزلة حصوله أو أنه حاصل لهم بالفعل لعلمهم به وتحققه عندهم وان لم يظهره والتمكن والحصول لف ونشر مرتب للاختيار والاستبدال وعلى القبل المراد بالضلالة تحريف التوراة أي اشتروها بجمال الرشا وقوله فاحذروهم الخ يعني أن الجملة لنا كيد وبيان التحذير والافاعلية معلومة (قوله والباء تراد الخ) الباء تراد بعد كنى كثيرا في الفاعل وقد تراد في المفعول أيضا ووجه زيادتها هنا تأكيد النسبة بما يقيد الاتصال وهو الباء الصاقية وهو المراد بالاتصال الاضافي لان حروف الجر يسميها بعض النحاة حروف الاضافة لاضافة معنى متعلقها لما بعد ها وإيصاله اليه وليس هذا معنى آخر كما توهم (قوله بيان للذين أو تو نصيبا الخ) ولا يرد اعتراض بأن الاعتراض يحتمل مختلف فيه كما قيل لان الخلاف اذا لم يكن عطف وفيه هي كلمة واحدة بلا خلاف فاقبل ظاهرا أن كلامها جملة مصدرية بالواو الاعتراضية لأن تكون الاولى اعتراضية والاخرى ان عطفها عليها ليس كما ينبغي وقوله ويحفظكم اشارة الى أنه اذا كان متعلقا بالنصر وصلته فتعديته بن لتضمنه معنى الحفظ أو الاتتمام كما أن تعديته بعلى المعنى الغلبة وأما جعله خبرا الخ فقد مر أن المبتدأ اذا وصف بجملة أو ظرف وكان بعض اسم مجرور بمن أو في مقدم عليه بطرد حذفه والقرآن يجعل المبتدأ المحذوف اسما موصولا بحرفون صلته أي من يحرفون فلا وجه لقول التحرير لم يقدّر المحذوف موصوفا بالظرف لان السامع في مثل هذا المقام تقديم الخبر نحو من المؤمنين رجال صدقوا الخ والبصريون لا يجوزون حذف الموصول وابقاء صلته وفيه خلاف لكن ينو يده ما في محض حصة مرضى الله عنها من يحرفون ومن جعله مؤيدا لحذف المبتدأ فقد وهم وقال هنا عن

أو بالعرض واستغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجانب وبيان العذر مجالا فكانه قيل وان كنتم جنبا مرضى أو على صفر أو محدثين جنب من الغائط أو لا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم أي فتمسكوا شيئا من وجه الارض طاهرا لذلك قالت الخنفية لوضرب التيمم يده على حجر صلد وصح اجزاء وقال أصحابنا لا بد أن يتعلق باليد شيئا من التراب لقوله تعالى في المائدة فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه أي من بعضه وجعل من لا ابتداء الغاية تعسف اذ لا يفهم من نحو ذلك الا التبعض والابتداء اسم العضو الى المنكب وما روى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم وصح يديه الى مرفقيه والقياس على الوضوء دليل على أن المراد ههنا وأيديكم الى المرافق (ان الله كان عفوا غفورا) فلذلك يسر الامر عليكم وخصكم (ألم تر الى الذين أو تو) من رؤية البصر أي ألم تنظر اليهم أو القلب وعدى بالى لتضمن معنى الانتهاء (فصيبا من الكتاب) حفاظا سيرا من حمل التوراة لان المراد أحبار اليهود (يشترون الضلالة) يختارونها على الهدى أو يستبدلون بها بعد تمكنهم منه أو حصوله لهم بانكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل يأخذون الرشا ويحرفون التوراة (ويريدون أن تضلوا) أيها المؤمنون (السبيل) سبيل الحق (والله أعلم) منكم (بأعدائكم) وقد أخبركم بعداوة هؤلاء وما يريدون بكم فاحذروهم (وكفى بالله نصيرا) يعنيكم فتقوا عليه واكتفوا به عن غيره والباء تراد في فاعل كنى لتوكيد الاتصال الاسنادى بالاتصال الاضافي (من الذين هادوا يحرفون) بيان للذين أو تو نصيبا فانه يحتملهم وغيرهم وما بينهما اعتراض أو بيان لأعدائكم أو صلة لنصيرا أي يتصركم من الذين هادوا ويحفظكم منهم أو خبر محذوف محقة يحرفون (الكلم عن مواضعه) أي من الذين هادوا وقوم يحرفون الكلام أي

مواضعه وفي المائدة من بعده مواضعه والمراد واحد وقرئ بينهما بعض شراح الكشف (قوله جمع كلمة الخ) أراد الجمع اللغوي وهو ما يدل على ما ذوق الاثنين مطلقاً وأما النحاة فيسمونه اسم جنس جمعي ويفرقون بينه وبين اسم الجمع ويجعلون علامته غلبة التذكير فيه كقوله اليه بصعد الكاهن الطيب فلا يرد عليه أنه قول ضعيف بخلاف كلام النحاة وأما أنه اختار أنه جمع وأن تذكيره بتقدير بعض فما لا حاجة اليه وتخفيف كلمة بنقل كسرة اللام إلى الكاف (قوله أي مدعو عليك بلا سمعت الخ) يعني أنه يحتمل الهم والحمد ولذا ذكره نقاطهم فالمبني هو الوجه الأخير والذم من وجوه الأول أن مسمع متروك المفعول الثاني من غير أن يجعل كناية عن مقيد والمعنى اسم مدعو عليك بلا سمعت بحجابك هذه الدعوة بحيث يصح أنك غير مسمع بمعنى المقصود به الدعاء لئلا يتناقض اسمع وغير مسمع وقيل هو حال وحالته باعتبار أن دعاءهم لما قدروا اجابته صار كأنه واقع مقرروا أيضاً الدعاء انشاء لا يقع حالا فلذا أولوه بما ذكرناه من البه أشار المصنف رحمه الله بقوله أي مدعو الخ الثاني أنه متروك المفعول مجعول ذلك المطلق كناية عن المقيد بمفعول مخصوص هو جوابا يوافقك كقوله

شجوه حاد وغيظ عدا * أن يرى مبصر ويسمع واعي

كناية لمطلق الرؤية والسماع عن رؤية الآثار وسماع الأخبار والدالة على اختصاصه باستحقاق اطلاقه وإلى ترك المفعول من غير أن يقدّر أشار المخشري بقوله غير مجاب إلى مائدة واليه وقوله فكانك لم تسمع شيئاً وإلى كونه كناية عن المقيد أشار بقوله غير مسمع جواباً يوافقك أو على أنه محذوف المفعول للعموم كقوله كان منك ما يؤلم أي كل أحد والمعنى غير مسمع شيئاً لأن ما عدا الجواب الموافق بالنسبة إليه بمنزلة العدم فإذا لم يسمعه فكانه لم يسمع شيئاً وهذا مراد المصنف رحمه الله بقوله أو اسمع غير مجاب إلى مائدة أو إليه الثالث أنه محذوف المفعول المخصوص بقراءة الحال أي غير مسمع كلاماً ترضاه وجعله المخشري معنى نياً يسمعك عن المسموع لكونه غير مسموع عندك وأورد عليه أن اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه معنى تام لا يحتاج إلى جعل عدم السماع كناية عن نبو السمع ولا يشعر بالقصد إليه فالأولى أن غير مسمع في هذا الوجه أيضاً متروك المفعول لكن لما كان الأمر بالسماع حال كون مخاطب غير مسمع كالتناقض جعل كونه غير مسمع عبارة عن كونه نأبي السمع عن المسموع ولزمه كون المسموع كلاماً لا يرضاه فصيح أن يؤمر بأن يسمع حالة كونه غير مسمع والمصنف رحمه الله ما حذفه كان إشارة إلى تقدير المفعول بلا اشتباه ثم لما كان نبو السمع مخاطب عن المسموع لكرهته في قوة كون المسموع مما يخبو عنه سمعه لافرق بينهما لا يسمع بزيادة الإضافة والاعتبار يجوز في هذا الوجه المبني على النبو كون غير مسمع مفعول اسمع بتقدير موصوف أي كلاماً ولزم اعتبار حذف المفعول الأول أعني المخاطب دون الترك لأن نبو سمعه وعدم رضاه انما هو بكون الكلام غير مسمع أي لا كونه غير مسمع على الإطلاق وحاصل الوجه الثاني عند المخشري كلامه صنف اسمع غير مجاب إلى مائدة واليه بمنزلة من لم يسمع شيئاً والثالث اسمع نأبي السمع عن المسموع لكونه غير مسموع إذا سمع كلاماً يخبو عنه السمع ولذلك كان الفرق بينهما ظاهراً وأما السؤال بأنه لم لا يجوز في الوجه الثاني أيضاً أن يكون غير مسمع مفعول اسمع فبني على توهم أنه لا فرق بينهما إلا بكون المفعول المقدّر جواباً يوافقك أو كلاماً لا ترضاه وليس كذلك ولا يخفى عليك أنه إذا قبل اسمع جواباً غير مسمع بمعنى كونه غير موافق للمخاطب لم يستقم إلا بأن يجعل عدم سمعه عبارة عن نبو السمع عنه وكان هذا هو الوجه الثالث لا الثاني وقوله غير مسمع أي لا إشارة إلى تقدير المفعول الأول على هذا الوجه وقوله فيكون مفعولاً به أي غير مسمع وعلى ما قبله هو حال وقولهم أسمعهم بمعنى سمعهم كذا قال الراغب وكان أصله أسمعهم ما يكره فحذف مفعوله نسباً منسياً وتعرف في ذلك (قوله وراعىنا انظرنا) أو اسمع كلاماً وهو شبه الحكمة سبب عندهم أماناً من الزعونة أو لاشباعهم بعنون راعينا تخفيرة له بأنه بمنزلة عدمهم وراعىنا عنهم وقوله نقاطهم لانه مما يحتمل الهم والمدح لا بشا في قولهم سمعنا وعصينا لانه

وقرئ الكلام بكسر الكاف وسكون اللام جمع كلمة تخفيف كلمة (وبقولون سمعنا) قولك (وعصينا) أمر لك (واسمع غير مسمع) أي مدعو عليك بلا سمعت لهم أو موت أو اسمع غير مجاب إلى مائدة واليه أو اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه أو اسمع كلاماً غير مسمع أي لا لأن أذنك تنبوعه فيه يكون مفعولاً به أو اسمع غير مسمع مكرهاً من قولهم أسمعهم فلان إذا سمعهم وانما قالوا نقاطهم (وراعىنا) انظرنا ناسكك أو زعمهم كلامك

(لما بالمتهم) قتلاهم أو صرنا للكلام إلى ما يشبه السب حيث وضعوا راعنا المشابه لما يتسبون به موضع انظرنا وغير مسمع موضع لا سمعت مكرها أو قتلها أو ضما ما يظهرون من الدعاء والتوقير إلى ما يضمنون من السب والتحقيق نفاقا (وطعنا في الدين) استهزاء به ومخرية (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا) ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوه (لكن خير الله وأقوم) لكن قولهم ذلك خير الله وأعدل وانما يجب حذف الفعل بعد لوفى مثل ذلك لالة أن عليه ووقوعه موقعه (ولكن لعنهم الله يكفرهم) ولكن خذلهم وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم (فلا يؤمنون الا قليلا) الايمان قليلا لا بعبابه وهو الايمان ببعض الآيات والرسول ويحتمل أن يراد بالقلة العدم كقوله قليل التشكي للمهم بصيبه

أو الا قليلا منهم آمنوا أو سيؤمنون (يا أيها الذين آمنوا) الكتاب آمنوا بما نزلنا من صدقنا بالمعكم من قبل أن نطمس وجوهنا فنردّها على أديارها) من قبل أن نمر بخطط صورها ونجعلها على هيئة أديارها بمعنى الاقفاة أو تسكسها إلى ورائها في الدنيا أو في الآخرة وأصل الطمس ازالة الاعلام الماثلة وقد يطلق بمعنى الطمس في ازالة الصورة ولطلق القلب والتغيير ولذلك قيل معناه من قبل أن تغير وجوها فتسلب وجاهتها وأقبلها ما ونكسوها الصغار والادبار أو نرذها إلى حيث جاءت منه وهي اذرع الشام بمعنى اجلاء بني النضير ويقرب منه قول من قال ان المراد بالوجوه الرؤساء أو من قبل أن نطمس وجوها بأن نعمي الابصار عن الاعتبار ونصم الاسماع عن الاصغاء إلى الحق بالطبع ونرذها عن الهداية إلى الضلالة (أو نلفقهم كالعنا أصحاب السب) أو نخزهم بالمسخ كما خزنسب أصحاب السب أو نكسهم مثل مسخهم

مجاهرة لاتفاق لاحتمال أنهم قالوه فيما بينهم أو لم يقولوه لكن أشبهت حالهم من يقوله وأيضا المجاهرة بالعصيان لاتفاق نفاقهم بإيهام الدعاء وعدم اظهار سبه (قوله قتلها أو صرنا للكلام الخ) القتل وإلى يكون بمعنى الانحراف والالتفات والانعطاف عن جهة إلى أخرى كما في قوله تعالى اذ تصعدون ولا تلوون على أحد ويكون معنى ضم إحدى نحو طافات الجبل على الأخرى فأشار المصنف رحمه الله إلى أنه يجوز أن يكون من الأول ومعناه صرف الكلام عن جانب المدح إلى جانب السب أو المراد أنهم يضمنون أحدهما إلى الآخر والحامل عليه كله النفاق وهو مفعول لاجله أو حال وظاهر كلامه الأول وفسر الطعن بالاستهزاء وأصله الوخز والوقعة من طعن بالرمح (قوله ولو ثبت قولهم هذا الخ) بأن قالوا سمعنا وأطعنا مكان سمعنا وعصينا واسمع فقط مكان اسمع غير مسمع وانظرنا مكان راعنا واسم كان ضمير المصدر المؤول وقوله خير الله وأقوم أي عا طعنوا وقتلوا ولا يخفى موقع أقوم في مقابلة القتل وجعله فاعل ثبت المقدّر لالة أن عليه اذهى حرف نو كيد و ثبت حل في محله وهو مذهب المبرد وقيل انه مبتدأ لا خبر له وقيل خبره مقدر (قوله الايمان قليلا الخ) قليلا يجوز فيه أن يكون منصوبا على الاستغناء من لعنهم الله أي لعنهم الله الا قليلا لانهم آمنوا فلم يلعنوا أو من فاعل لا يؤمنون والقليل عبد الله بن سلام رضى الله عنه وأضرابه وكان الوجه فيه الرفع على البدل لانه من كلام غير موجب أو هو صفة مصدر محذوف أي الايمان قليلا لانهم وحدوا وكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم وشربعته فلا يمان بمعنى التصديق لا الايمان الشرعي أو أن المراد بالقليل كما ورد في قول الشاعر قليل التشكي بمعنى لا تشكي له والمراد أنهم لا يؤمنون الايمان بامعدوما أما على حد لا يدورون فيها الموت الا الموتة الاولى أي ان كان المعلوم ايمانا فاهم يحدون شيئا من الايمان فهو من التعليق بالاحتمال أو أن ما أحد ثبوته لما لم يشك على ما لا بد منه كان معدوما وانعدام الكل يجوزته واستعمال القلة في العدم لعدم الاعتماد به ودخوله بقلته طريق القفاء وبهذا التقرير يسقط ما قيل ان القلة وان استعملت في العدم في قولهم قليا يقول ذلك أحد أو أقل رجل يفعل ذلك غير ان التركيب الاستثنائي يأباه اذا قلت لم أقم الا قليلا اذ معناه اتقاء القيام الا القليل أما أنك تنفي ثم توجب ثم تريد بالايجاب بعد التثني نفيا فلا لانه يلزم أن تكون الا وما بعدهما القولا لا التثني فهم بما قبله فأي فائدة فيه (قوله قليل التشكي للمهم بصيبه) • كثير الهوى شتى النوى والمسالك

هو من الحاسة وقائله تأبط شر أو قيل أبو كبير الهذلي أي هو كثير اللهم مختلف الوجوه والطرق لا يقف أمه على فن واحد بل يتجاوز إلى فنون مختلفة صبور على النوائب لا يكاد يشكي منها فاستعمل لفظ قليل وأراد به نقي الكل وقوله الا قليلا منهم آمنوا إشارة إلى أنه مستثنى من لا يؤمنون ومزماهيه (قوله من قبل أن نمر بخطط صورها الخ) المراد بخطط الصور ما صورده الباري بقلم قدرته في الوجه من الحاجب والانف ونحوه وطمسها أن نسوى وتجعل كاديارها أي ما خلفها وهو القفاة لانه لا تصوير فيه فحينئذ يكون الطمس والرذ على الاعقاب واحدا فلا يشاء عطفه بالقفاء الآن يؤول نطمس بريد الطمس أو يجعل من عطف الفصل على الجمل وقوله أو تسكسها الخ أي نجعل العيون وما معها في القفاة قلب صورهم وهذا ما مسخ في الدنيا وأنه يكون في الآخرة لتسهيهم (قوله وأصل الطمس ازالة الاعلام الماثلة الخ) الماثلة بالبناء الماثلة بمعنى التسمية في الطرق علامة لها والماثلة تحريف من التامخ وهذا المعنى مشهور في اللسان واللفظ كقوله طامس الاعلام مجهول فن قال لم نجد في اللغة لا يحتاج إلى الجواب والطمس محو النقوش والصور ولذا أريد به مطلق التغيير سواء كان عن هيئة أو صفة والطمس بمعنى التغيير راجعة على اديارها كناية عن اخراجهم من ديارهم إلى اذرع أرض الشام وبني النضير من يهود المدينة واذا فسر الطمس بالطبع على حواسها وانحتم عليها فهو استعاره كما مر (قوله أو نخزهم بالمسخ الخ) أصل معنى اللعن الطرد والابعاد وهو عقوبة وخزي فلذا فسر به وأما ارادة المسخ فلانه اخراج

عن خلقهم وجنسهم فكانه مارد لكنه بعيد وقد يطلق اللعن ويراد به الدعابة وهو معنى قوله على اسانك
 الخ واصحاب السبت اليهود (قوله اول الذين على طريق الالتفات) لانه بعد تمام الندامة تقتضي الظاهر
 الخطاب وانما قبله فالظاهر الغيبة ويجوز الخطاب لكنه غير صحيح كقوله * يامن يعز علينا أن تفارقهم *
 وقوله وعطفه الخ لانه هو أقرب منه فلا يليق عطفه بأو ومن حل الوعد الخ أى فى قوله نظم س الخ
 قال انه سيقع لهم أو وقوعه مشروط بعدم ايمان أحد منهم وغير قول الزمخشري مشروط بالايمان الى
 قوله مشروطا بعدم ايمانهم لاحتياجها الى التأويل بأن الوعد مشروط ومعلق بالايمان وجودا وعدما
 فان وجد الايمان لم يقع والواقع وقد وجد فلم يقع وقيل انه على حذف مضاف أى بعدم الايمان للقرينة
 العقاسية (قوله بايقاع شئ الخ) يعنى المراد بالامر معناه المعروف أو هو واحد الامور والمراد الوعد
 أو ما يقتضى وقد مر فعلا يعنى نافذا واقعا فى الحال أو كائنا فى المستقبل لاحالة فيقع ما وعدتم به
 فاحذروه (قوله لانه بت الحكم على خلود الخ) قبل الاولى الاقتصار على الوجه الاول لان الثانى مبنى
 على أن فعل الله مبنى على استعداد المحل وهو مذهب الفلاسفة والشركاء يكون معنى اعتقاد أن الله
 شريك أو بمعنى الكفر مطلقا وهو المراد هنا وقد صرح به فى قوله تعالى فى سورة لم يكن بقوله ان الذين
 كفروا من أهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم خالدين فيما فلا يلقى شبهة فى عموم (قوله وأول المعتزلة
 الخ) ردة على الزمخشري فيما نسبته هنا وتقريره كما قال التحرير انه لا يخفى ان ظاهر الآية التفرقة
 بين الشرك وما دونه بأن الله لا يغفر الاول البتة ويغفر الثانى لمن يشاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة
 فحملنا الآية عليه بقرينة الآيات والاحاديث الدالة على قبول التوبة فيما جابجا ومغفرتهم ما عندها
 بلا اختلاف من أحد لا يقال حقيقة المغفرة الستور ترك اظهار الاثر والمواخذة على ما هو باق كالمغصبة
 المتصعب النقص تاب أو لم يتب وهذا لا يتصور فى الشرك الا على تقدير عدم التوبة عنه بالايمان اذ
 هو مع الايمان يزول عنه بالعكسية ولا يلقى حتى يغفر وانما المغفرة بالنسبة اليه ترك التعبير بمسالك
 منه وهما ميثان مفترقان لا يقع اللفظ عليهما فلا حاجة فى الآية الى التقييد بعدم التوبة اذ لا مغفرة
 للشرك الباقى البتة بخلاف ما دونه لمن يشاء لاننا نقول الزائل بالايمان هو الكيفية الحاصلة فى النفس
 والاعتقاد الباطل وأما كونه قه أشرك فساو لكونه قد زنى وأما المعتزلة فلا يقولون بالتفرقة بين
 الشرك وما دونه من الكبار فى أنهم ما يغفران بالتوبة ولا يغفران بدونها فحملوا الآية على معنى أن الله
 لا يغفر الا لشرك لمن يشاء أن لا يغفر له وهو غير التائب ويغفر ما دونه لمن يشاء أن يغفر له وهو التائب
 فصدق المتن بما فيه المثبت على قاعدة التنازع لكن من يشاء فى الاول المصرى بالاتفاق وفى الثانى
 التائبون قضاء على التقابل وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد فى معنيين متضادين لان المذكور
 انما يطلق بالثانى وقد روى الاول مثله والمعنى واحد لكن مفعول المشيئة يقدر فى الاول عدم الغفران
 وفى الثانى الغفران بقرينة سبق الذكر فان قيل لا يخفى أنه لا بد فى من يشاء من عائد على الموصول وهو
 فى المثبت تقديره من يشاء الله أن يغفر له والمنى لا يتوجه اليه قلنا امراده التوجه الى انما من يشاء ثم
 الحمل على ما يناسب من المعنى وبعبارة توهم أن العائد الى الموصول ضمير الفاعل كما قيل وليس كذلك
 ولقاتل أن يقول بعد تسليم ما مر لاجهية تخصيص كل من القيدين بما ذكر لان الشرك أيضا يغفر
 للتائب وما دونه لا يغفر للمصر من غير فرق بينهما وسوق الآية تسمى على التفرقة وبأخذ بكلم
 المعتزلة حتى ذهب البعض منهم الى أن ويغفر عطف على المنى والمنى منسحب عليهما فالآية قاتبة
 بينهم ما للتفرقة وهو من تحريف كلامه تعالى (قوله اذ ليس عوم آيات الوعد بالمحافظة الخ) يعنى
 أنه ترك المفعول الاول للمحافظة على عومه فان حذفه بغير ذلك قد ذكر أنه لا وجه للمحافظة عليه
 فى أحد هما دون الآخر وأما كونه من التنازع كما قرره التحرير فغير متوجه مع اختلاف متعلق المشيئة

أو ناههم على اسانك كما لعناهم على اسان داود
 والضمير لاصحاب الوجوه أو للذين على طريقة
 الالتفات أو للوجوه أو أريد بها الوجوه
 وعطفه على الطمس بالمعنى الاول يدل على
 أن المراد به ليس نسخ الصورة فى الدنيا ومن
 حل الوعد على تغيير الصورة فى الدنيا قال
 انه بعد مقرب أو كان وقوعه مشروطا بعدم
 ايمانهم وقد آمن منهم طائفة (وكان أمر الله)
 بآية أعشى أو وعبد أو كما توافيق لاصحالة
 (مفعولا) نافذا أو كائنا فيقع لاصحالة
 ما وعدتم به ان لم تؤمنوا (ان الله لا يغفر ان
 يشرك به) لانه بت الحكم على خلود عذابه
 ولانه ذنب لا ينمى عنه أنه لا يستعد
 للعفو بخلاف غيره (ويغفر ما دون ذلك) أى
 ما دون الشرك صغيرا كان أو كبيرا (لمن
 يشاء) تفضلا عليه واحسانا وأول المعتزلة
 الفعلين على معنى أن الله لا يغفر الشرك لمن
 يشاء وهو من لم يتب ويغفر ما دونه لمن يشاء
 وهو من تاب وفيه تقييد بلا دليل اذ ليس
 عوم آيات الوعد بالمحافظة أولى منه

أنفسهم) يعني أهل الكتاب قالوا نحن أبناء
الله وأحبناؤه وقبل ناس من اليهود جاؤا
بأطفالهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا هل على هؤلاء ذنب قال لا قالوا أراهم
ما نحن إلا كهيتهم مع أئمتنا بالنهار كفرنا
بالليل وما علمنا بالليل كفرنا بالنهار وفي
مفاهيمهم من ترك نفسه وأتى عليها (بل الله
يرى من يشاء) تنبيه على أن تركه من
المعتد بهادون تركه غيره فانه العالم بما
ينظر على الإنسان من حسن وقبح وقد
ذمهم وتركى المرتضى من عباده المؤمنين
وأصل التزكية في ما يستحق فعلا أو قولا
(ولا يظنون) بالذم أو العقاب على تركهم
أنفسهم بغير حق (فتبلا) أدنى ظلم وأفسده
وهو الخطب الذي في حق النواة يضرب به
المثل في العقارة (انظر كيف يضربون على
الله الكذب) في زعمهم أنهم أبناء الله
سبحانه وتعالى وأزكاه عنده (وكبره)
يرحمهم هذا أو بالافتراء (أفامينا) لا يفتي
كونه أئمة من بين أئمتهم (المراد بالذين
أبوأنا من الكذب بؤمنون بالحبس
والطاغوت) نزلت في يهود كواية ولون
أن عبادة الأصنام أرضى عند الله تعالى
إليه محمد عليه الصلاة والسلام وقيل في
حي بن أخطب وكتب بن الأشرف في جمع
من اليهود خرجوا إلى مكة يحالفون قريشا
على محاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا أنتم أهل كتاب وأنتم أقرب
إلى محمد منكم الميثاق لا أنتم منكم فامعدوا
لا كهنتهم نطقكم اليكم ففعلوا والحبس
في الأصل اسم صنعة فاستعمل في كل ما عبد
من دون الله وقبل أصله الجليس وهو الذي
لا خير فيه قلبت سبته تاء والطاغوت يطلق
لكل باطل من معبود أو غيره (ويقولون
لذين كفروا) لا بلهم وفيهم (هؤلاء)
إشارة إليهم (أهدى من الذين آمنوا وسبيلا)
أقوم ديننا وأرشد طريقنا (أولئك الذين لهم
الله من بطن الله فلن نجده نصيرا) ينح

فيه ما وما ذكره لتوجيهه تعسف لا يصلح ما أنفده الدهر (قوله ونقض لذمهم الخ) رده صاحب
الكشف فقال ومأله بعض الجماعة من أن التقييد بالمشيئة ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة
وجوب الصبح بعد ما يصدر عن ثبت لأن الوجوب بالحكمة يؤكد المشيئة عندهم وأيضافه أشار
بتميله بأن الأمر يبدل القطار لمن يشاء ولا يبدل الديار لمن لا يشاء بأن المشيئة بمعنى الاستحقاق وهي
تقتضي الوجوب وتؤكد كما قاله المدقق فلا يرد ما ذكره وأساس وجه الزام الخوارج بفهمهم من التقابل
فافهم (قوله ارتكب ما يستحقه دونه الأثم) هذا من جملة عظيما بعظمته وأنه أكبر الكبائر
يقضي التخليد به دون غيره (قوله والافتراء كما يطلق على القول يطلق على الفعل وكذلك الاختلاق)
الافتراء من الفري وهو القطع ولأن قطع الشيء مفهومة غالبا غلب في الافساد واستعمل في القرآن
في الكذب والشرك والظلم كما قاله الراغب فهو ارتكاب ما لا يصح أن يكون قولاً أو فعلاً لا يقع
على اختلاق الكذب وارتكاب الأثم كإفهامه وهو مشترك فيه ما وقيل الاظهر انه حقيقة في اختلاق
الكذب أي تعده مجاز في افتعال ما لا يصح مرسل أو استعارة ولا يلزمه الجمع بين الحقيقة والمجاز
هنا لأن الشرك أهم من القول والفعل لأن المراد معنى عام وهو ارتكاب ما لا يصح كما أشار إليه المصنف
رحمه الله تعالى (قوله يعني أهل الكتاب الخ) أحبا جمع حبيب بمعنى محب أو محبوب وقوله
إلا كهيتهم فيه تجوز أي لا يصفهم من أنه لا يكتب عليهم ذنب لأن أعمال ليلنا تكفر ما في النهار
وعكسه وتركه النفس مذمومة عند الله وعند الناس الا فرض صحيح كالتعبد بالنعمة وضوء وقوله
دون تركه غيره أي تركه غيره لا يستحب إذا خالف تركه فلا ينافي في قبول التزكية من الناس
كما تركه التزكية في الأصل التطهير والتزكية من القبيح فعلا كقوله قد أفغ من تركها وقوله خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم وتركهم بها (قوله بالذم أو العقاب الخ) أو لا يظنون إذا ذكر كوا
بزيادة أو نقص في وصفهم والفتيل مثل يضرب العقارة كالنقير للنقرة التي في ظهر النواة والقطمير
وهو قشرة النواة الرقيقة وقبل الفتيل ما يخرج بين أصبعيك وكفك من الوسخ وجعل المستقر رحمه الله
تعالى الاضراب ييل أبطاليا لبطال تركه أنفسهم وأثبات تركه الله وقيل بل للاضراب عن ذمتهم
بتركهم أنفسهم إلى ذمتهم بالهزل والحسد للذين هما شر خصلتين وفوق ذلته ما في التزكية من العجب
والكذب وهذا انما يمت أن لو ارتبط قوله أم يحسدون الناس الخ بقوله بل الله يترك من يشاء وهو بعيد
لفظا ومعنى اذ هو مرتبط بقوله ألم تر الخ ولاداعي لما ذكره وقوله في زعمهم الخ المراد في تركهم أنفسهم
وهي بما ذكر كما تر (قوله لا يفتي الخ) إشارة إلى أنه من أبان اللازم لا المتعدي وظهور الذنب بين غيره
من الذنوب عبارة عن كونه عظيما منكر (قوله نزلت في يهود الخ) يهود ممنوع من الصرف
للعلية والعجمة وهو من الاعلام التي يتعاقب علمها تعريفاً تعريفاً باللام وغلبة العلية كاليهود ويهود
والجوس ويحوس وقد جوز تنوينه لأنه أريد التكبير والوصفية وحسب بالتصغير تصغير حتى علم يهودي
معروف وكذا كتب وقوله يحالفون بأهمه أي يعاقدون (قوله والحبس في الأصل اسم صن الخ)
قال الراغب الحبس والجليس الرذيل الذي لا خير فيه وقيل التاميد من السجن كما في قوله

عمر بن ربوع شرار الناس أي الناس وهو قول قطرب لأن مادة حبس تهمله وغيره يجعلها
مادة مستقلة وأطلق على كل معبود غير الله وكذا الطاغوت وقد مر وقوله لاجلهم يشير إلى أن اللام ليس
صلة القول ولو كان صلة لقال أنتم أهدى الخ وفسر السبيل بالدين لأنه يعبر به عنه وهو الطريق المستقيم
وفي نقي النصري بيان تخفيفهم في استنصارهم عسكر قريش (قوله أم منقطعة ومعنى الهمزة الخ) أم
المنقطعة مقدرة ييل والهمزة أي بل أكان الخ والهمزة المقدرة التي أشار إليها المصنف رحمه الله تعالى
معناها الانكار أي لا يكون لهم ذلك (قوله أي لو كان لهم نصيب من الملك الخ) قيل أي لا نصيب
لهم من الملك لعدم استحقاقهم له بل لاستحقاقهم حرمانه بسبب أنهم لو أوتوا نصيبا منه لما أتوا أحدا أقل

ويجوز أن يكون المعنى انكار أنهم أوفوا نصيبا من الملك على الكفاية وأنهم لا يؤتون الناس شيئا وإذا اذ وقع بعد الواو والفاء لا انشريك مفرد جاز فيه الالغاء
والاعمال ولذلك قرئ فاذا لا يؤتون الناس على النصب (أم يحسدون الناس) بل أم يحسدون (١٤٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو العرب
أو الناس جميعا لأن من حسد على النبوة

قليل منه ومن حق من أوفى الملك الاينار وهم ليسوا كذلك فالفاء في فاذا اللبسية والجزائية للشرط
محذوف هو ان حصل لهم نصيب لالو كان لهم نصيب كما قدره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزخشي
لأن الفاء لا تقع في جواب لوسماع اذا والمضارع وما قبل ان لو هو نائب عن ان وعدم وقوع الفاء
في جواب لول المستعارة لمعنى ان ممنوع فكأنه قد انقضت الادعاء لتقدير لو ثم تأويلها بان مع ان وقوع
الفاء في جوابها حينئذ غير معلوم ويجوز المنع في الامور العقلية لا يسمع (قوله ويجوز أن يكون
المعنى الخ) أى الفاء اما جواب شرط أو عاطفة ومعنى الهمزة انكار المجموع من المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى لا ينبغي أن يكون هذا الذى وقع وهو أنهم قد أوفوا نصيبا منه وبعده منهم الجمل بأقل
القليل وقائدة اذا زيادة التشكروا والتوبيخ حيث يجعلون ثبوت النصب الذى هو سبب الاعطاء ميبا
ثم منع قوله وأنهم لا يؤتون عاف على أنهم أوفوا فعلى الاول الانكار مخصوص بالجمله الاولى أى كون
لهم نصيبا من الملك وعلى هذا الى مجموع الامرين والهمزة لانكار بمعنى لم كان وعلى الاول معناه لم يكن
هذا ما كفى الكشف والمصنف رحمه الله تعالى خالف فجعل الانكار فيه ما معنى لم يكن ومعنى قوله
على الكفاية أنه يلزم من عدم اعطائهم القليل أن لا يكون لهم ملك فالانكار بحسب الظاهر وان كان بمعنى
لم كان فإلى أنه لم يكن ولا يكون فتبقى اعطاء القليل وأريدنى لازمه وهو الملك (قوله واذا اذا
وقع الخ) لانه شرط في اعماله الصادرة فان نظر الى كونه في صدر جملتها نصبت وان نظرت الى العطف
وكونها تابعة لغيرها أهملت وقراءة النصب شاذة منقولة عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله تعالى
عنهم (قوله بل أم يحسدون الخ) بمعنى أم هناك قطعة مقدر بعدها الهمزة الانكارية كما تر وفسر
الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم لحسد هم لهم على الدين أو حسدوا العرب
اذ بعث منهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل القرآن يلسانهم أو حسدوا جميع الناس حيث نازعوا
في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم التي هي ارشاد الجميع الخلق فهو مجاز على هذا وقوله كما لهم ورشد هم
بالنصب بدل من الناس بدل اشتمال أو منصوب بنزع الخافض وبخسهم بالتشديد في الخفاء المجبة بليها
سين مهلة وقوله كان بينهم ما تلازم لما كان في نفس الامر لا تلازم بينهما أى بكان لذلك اذ رب يخيل
لا يحسد وحسود لا يخيل وقوله النبوة والكتاب راجع الى تفسير الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه وجعل النبي منهم راجع الى تفسيره بالعرب وابناء عمه لانهم من اسحق وهو من اسمعيل
واذا كان كذلك فلا فائدة في الحسد سوى الاعراض على الحكمة الربانية وترك تفسير الحسد باستكثار
نسائه مع ما كان لسلطان وداود عليهم الصلاة والسلام من أكثر بكثير من ذلك لبعده وعدم ما يدل
عليه مع جعل الناس فيه بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم والحسد بمعنى الطعن والذم (قوله وقيل
معناه الخ) ضعيفه لاراهيم صلى الله عليه وسلم فهو تسمية له عليه الصلاة والسلام ويوهن بالتشديد بمعنى
يضعف وكذا يجعلوا وقوله كالبياض لوجه ترك العطف (قوله بأن يعاد ذلك الجلد بعينه الخ)
اشارة الى دفع ما يقال ان الجلد الثاني لم يعص فكيف يعذب بأنه هو العاصى باعتبار أصله فإنه لم يبدل
الاصفة لا مادته الاصلية فلا يكون التمدد بالجلود العاصية فان الاختلاف في الصورة فقط أوفى
النضج وعدمه وأنه يعاد بعد العدم بناء على جواز إعادة المعدم بعينه أو أن العذاب انما هو على
النفس الحساسة وإعادة ذلك لتجديد عذابها وتقوية وقوله والعذاب في الحقيقة الخ فالعذاب هو
العاصى لا غيره مع أنه لا يسأل عما يفعله واليه أشار بما بعده (قوله فينا نالاجوب فيه الخ) فينا
بمعنى متصل منبسط فيعال من الفتن بقاء ومثناة تحسية يؤنون بينهما ألف كلمة كثير الا انسان وقيل قد لان
من الفتن وليس بواضح ولا وجه لانصرافه حيث لا جوب بضم الجيم وفتح الواو جمع جوب بمعنى فرجة
ولا تفسخه بمعنى لا تزله والظليل صفة اشتقت من الظل لتأكيده كما هو عادتهم في يوم أيوم وغيره وقيل انه
اتباع (قوله خطاب يعم المكلفين الخ) غير عبارة الكشف وقيل نزلت لان عموم الحكم لا يشافى

فكانت حسد الناس كما هم كما هم ورشد هم
وبخسهم وأنكر عليهم الحسد كما ذمتهم على
الجمل وهما شر الرذائل وكان بينهما تلازما
وتجاذبا (على ما تأمهم اقه من فضله) يعنى
النبوة والكتاب والنصرة والاعزاز وجعل
النبي الموعود منهم (فقد آتينا آل ابراهيم)
الذين هم اسلاف محمد صلى الله عليه وسلم
وأبناء عمه (الكتاب والحكمة) النبوة
(وآتيناهم ملكا عظيما) فلا يبعد أن يؤتوه
الله مثل ما تأمهم (فمنهم) من اليهود (من
آمن به) بمحمد صلى الله عليه وسلم أو بما ذكر
من حديث آل ابراهيم ومنهم من صدق
عنه) أعرض عنه ولم يؤمن به وقيل
معناه من آل ابراهيم من آمن به ومنهم من
كفر ولم يكن في ذلك توهين أمره فكذا
لا يوهن كفره ولا أمره (وكفى بجهنم
سعيرا) ناراً موهنة يذوقون بها أى ان لم
يجعلوا بالعقوبة فقد كانوا ما عذبهم من
سعي جهنم (ان الذين كفروا باياتنا سوف
نعذبهم نارا) كالبياض والتقرير لذلك (كما
نصبت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) بأن
يعاد ذلك الجلد بعينه على صورة أخرى
كقوله بدلت الخاتم قرطاً أو بأن يزال عنه أثر
الاحراق ليعود احساسه للعذاب كما قال
(ليذوقوا العذاب) أى ليدوم لهم ذوقه
وقيل يخلق مكانه جلد آخر والعذاب
في الحقيقة لنفس العاصية المدركة لا لآلة
ادراكها فلا يحذور (ان الله كان عزيزا)
لا يمنع عليه ما يريد (حكيم) بما يقب على وفق
حكمته (والذين آمنوا وعملوا الصالحات
سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار
خالدين فيها أبدا) قد تم ذكر الكفار
ووعيدهم على ذكر المؤمنين ووعيدهم لان
الكلام فيهم وذكر المؤمنين بالعرض (لهم
فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظللا ظلالا)
فيما نالاجوب فيه ودائما لا تنسخه الشمس
وهو اشارة الى النعمة الدائمة والظليل

صفة مشتقة من الظل لتأكيده كقوله شمس شامس وليل أبل ويوم أيوم (ان الله يامركم ان تؤنوا الامانات الى أهلها) خطاب يعم المكلفين والامانات
وان نزلت يوم القيمة في عثمان بن طلحة بن عبد الدار لما أُلقي بسباب الكعبة وأبي أن يدفع المفتاح ليدخل فيها وقال لو علمت أنه رسول الله لم آمنه

خصوص السبب وهو مراد الزمخشري أيضا كما ذكره شراخه (قوله فلولي على كرم الله وجهه الخ)
 في الكلام حذف وايجاز يعني قتل فلولي على رضي الله تعالى عنه أن يفتح الباب فأبى وروى بعض
 الشيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم حل عليا رضي الله تعالى عنه على عاتقه حتى صعد سطح الكعبة
 وأخذ المفتاح وقال قد خيل لي أني لو أردت لبلغت السماء قيل وهو يخرج في بعض كتب الحديث
 وسدانة الكعبة بكسر السين المهملة خدتها وتولى أمرها كفتح بابها وأغلاقه يقال سدن بسدن سدانة
 فهو سادن والجمع سدنة (أقول) هكذا ذكره الشعلبي والبقوي والواحدى رجعهم الله تعالى لكن قال
 الأشموني المعروف عند أهل السير أن عثمان بن طلحة أسلم قبل ذلك في هدنة الحديبية مع خالد بن الوليد
 وعمر بن العاص كما ذكره ابن اسحق وغيره وجرم به ابن عبد البر في الاستيعاب والنووي في تهذيبه
 والذهبي وغيرهم وما ذكر من أن السدانة في أولاد عثمان يخاف قول ابن كثير في تفسيره أن عثمان دفع
 المفتاح إلى أخيه شيبة فهو في يد ولده إلى اليوم وهو الصحيح (قوله وإذا حكمتم الخ) في التسهيل الفصل
 بين العاطف والمعطوف اذ لم يكن فعلا بالظرف والجار والمجرور جازا وليس ضرورة خلافا لابي علي كما
 هنا وكما في قوله وفي الآخرة حسنة وإذا كان فعلا لم يجوز واجبة ما ذكر من الآيات وقيل الممنوع إذا كان
 العاطف على حرف ويجوز في غيره والكلام عليه مفصل في محله (قوله أي وأن تحكموا بالانصاف
 والسوية الخ) السوية إشارة إلى حقيقة العدل وفي هذا العطف كلام وهو أنه هل يجوز الفصل بين حرف
 العطف والمعطوف بالظرف كما هنا فإن أن تحكموا معطوف على أن تؤدوا وقد فصل بينهما بأداة ثم
 الظرف أن تعلق بما بعده أن يخافى حيزا لموصول الحرف لا يتقدم عليه وأن تعلق بما قبله لا يستقيم المعنى
 لأن تأدية الأمانة ليس وقت الحكومة ولذا ذهب أبو حيان رحمه الله تعالى إلى أنه متعلق بتقدير يفسره
 المذكور أي وأن تحكموا إذا حكمتم بالعدل بين الناس أن تحكموا التسليم مما ذكر من أجازة التقدم
 والفصل لا يابأه وكلام المصنف محتمل له وقوله ولأن الخ قول مقابل لعموم الخطاب السابق وسماه أمانة
 لأنه لم يرد الله نزعها منه ولأنه أخذ بصورة حتى فليس بقصبة لأنه بأمره صلى الله عليه وسلم وقوله أو يرضى
 بحكمكم إشارة إلى جواز التصكيم (قوله أي نعم شيأ يعظكم به الخ) في التسهيل فاعل نعم ظاهر
 معرف بالالف واللام أو مضاف إلى المعرف بها وقد يقوم مقامه ما معرفة تامة وقا قال يبيوبه والتكساف
 لا موصولة خلافا لابن السراج والفارسي ولأنكرة مميزة خلافا للزمخشري والفارسي في أحد قوليه
 يعني ما عندهما في محمل نصب على التمييز واعتراض عليه بأن ما مساوية للمضمر في الإيهام فلا تميز لأن
 التمييز ليسان جنس المميز وأجيب عن كونها مساوية له لأن المراد بها شيء عظيم والضمير لا يدل على ذلك
 وقال التحرير وجه وقوع ما الموصولة فاعل نعم أنها في معنى المعرف باللام والخصوص بالمدح محذوف
 سواء كانت منصوبة على التمييز للضمير المستتر المبهم الذي هو فاعل نعم ويعظكم صفة لها أو مرفوعة
 على أنها فاعل ويعظكم صلة لها وأما ما قيل أن ما تميز بمعنى شيأ أو فاعل بمعنى الشيء ويعظكم صفة
 محذوف هو المخصوص بالمدح فبمعدّل غير مستقيم فيمن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف لبقاء
 الجملة الواقعة خبرا عن خالية عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشيء المعرف من غير صلة ليس بشئ وفيه
 تأمل ومن الغريب ما قيل أن ما كافة (قوله يريد به أمراء المسلمين الخ) اختلاف السلف في أولى
 الأمر المأمور بطاعتهم فقيل هم أمراء السرايا وهو جمع صرية طائفة من الجيش يباغ أقصاها أربعمائة
 تبعث إلى العدو سمو بذلك لأنهم يكرنون خلاصة العسكر وخباياهم من الشيء السري أي النفيس
 ووجه التخصيص أن في عدم اطاعتهم ولا سلطان ولا حاضرة مفسدة عظيمة وقيل أولو الفقه والعلم ووجه
 التخصيص أنهم هم الذين يرجعون إلى الكتاب والسنة ووجه كثير على ما يعم الجميع لتناول الاسم لهم
 لأن الأمراء أمر تدير الجيش والقتال والعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فأمر الناس بطاعتهم
 ما عدلوا بقرينة ما قبله وكانوا عدولا من حين موثوقا بآياتهم وأمانتهم وقيل لا يظهر أن المراد بهم الحكام

فلولي على كرم الله وجهه يده وأخذ منه
 وفتح فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصلى ركعتين فلما خرج سأله العباس
 رضي الله عنه أن يعطيه المفتاح ويجمع
 له السقاية والسدانة فأمره الله تعالى أن
 يرده إليه فأمر عليا رضي الله تعالى عنه
 بأن يرد ويعتذر إليه وصار ذلك سببا لسلامه
 ونزل الوحي بأن السدانة في أولاده أبدا
 (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
 بالعدل) أي وأن تحكموا بالانصاف
 والسوية إذا قضيت بين من ينفذ عليه أمركم
 أو يرضى بحكمكم (أن الله نعم ما يعظكم به)
 قيل الخطاب لهم (أن الله نعم ما يعظكم به)
 أي نعم ما يعظكم به أو نعم الشيء الذي
 يعظكم به فإما منصوبة موصوفة يعظكم به
 أو مرفوعة موصولة به والمخصوص بالمدح
 محذوف وهو المأمور به من أداء الأمانات
 والعدل في الحكومات (أن الله كان جميعا
 بصها) بأقوالكم وأحكامكم وما تفعلون
 في الأمانات (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) يريد
 بهم أمراء المسلمين في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعده ويندرج فيهم الخلفاء
 والقضاة وأمراء السرية

(أحكام فاعل نعم)

أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل شيئا على أن وجوب طاعتهم ماداموا على الحق وقيل علماء الشرع لقوله سبحانه وتعالى ولورثوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم (فان تنازعتم في شئ فمن وإلى الأمر منكم) في شئ من أمور الدين وهو يزيد الوجه الأول الذي لم يقلد أن يتنازع المحدث في حكمه بخلاف المروءات لأن يقال الخطاب لأولى الأمر على طريقة ١٤٩

كأنه (والرسول) بالسؤال عنه في زمانه صلى الله عليه وسلم والمراجعة إلى سنته بعده واستدل به منكر والقاس وقالوا أنه سبحانه وتعالى أوجب رد الخلف إلى الكتاب والسنة دون القياس وأجيب بأن رد الخلف إلى الموضوع عليه إنما يكون بالتشديد والبناء عليه وهو القياس ويؤيد ذلك الأمر به بعد الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فإنه يدل على أن الأحكام ثلاثة مثبت بالكتاب ومثبت بالسنة ومثبت بالرد القاس ما على وجه القياس (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فان الاجماع يوجب ذلك (ذلك) أي الرد (خير) لكم (وأحسن تأويلا) عاقبة أو أحسن تأويلا من تأويلكم بالردة (ألم ترائي الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل الله وما أنزل من قبله يريدون أن ينصروا إلى الطاغوت) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما أن منافقا خاصهم هو دينا قد عاهد اليهودي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ودعا المنافق إلى كذب بن الأشرف ثم إنهم ما احتكالي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكم لليهودي فلم يرض المنافق بقضائه وقال تصاكم إلى غير فقال اليهودي لعمر قتيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرض بقضائه وخافهم البك فقال عمر رضي الله تعالى عنه للمنافق أذلك فقال نعم فقال مكانك حتى أخرج اليك فدخل فأخذ سبته ثم خرج فضرب به عنق المنافق حتى برد وقال هكذا أقضي لمن لم يرض بقضائه ورسوله فزالت وقال جبريل أن عرق قد فرق بين الحق والباطل فسمى العاروق والطاغوت على هذا كعب بن الأشرف وفي معناه من يحكم بالباطل ويؤثر لأجله فسمى بذلك لفرط طغيانه وأتشبهه بالشيطان أولان التصاكم إليه تصاكم إلى الشيطان من حيث أنه الحامل عليه كما قال (وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا مبيندا) وقرئ أن يكفروا

كالغفلة والامراء لأنه أمر أولا بالعدل ثم خاطب من له تنفيذ الأمر بذلك ورجح بعضهم أن المراد العلماء لما قدمناه وقوله ماداموا على الحق إشارة إلى أنه لا يجب طاعتهم فيما خالف الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الله ولا في المباح أيضا لأنه لا يجوز لأحد أن يحرم ما حله الله ولا أن يحمل ما حرمه الله وبعض الجبهة يظن أن طاعة أولى الأمر لازمة مطلقا ولو في المباح والناس على ما حقق الحصص على خلافه وفي التعبير بأولى الأمر دون الحكام إشعار به وقوله لقوله سبحانه وتعالى الخ فان العلماء بل المحدثين هم المستنبطون المستخرجون للأحكام (قوله أنتم وأولو الأمر منكم الخ) يعنى الخطاب عام للمؤمنين مطلقا وخص الشيء بأمر الدين بدليل ما بعده ووجه التأيد ان للناس والعامة منازعة الامراء في بعض الأمور وليس لهم منازعة العلماء إذ المراد بهم المجتهدون والناس عن سواهم لا يتنازعونهم في أحكامهم والمراد بالمرؤس على وزن المفعول العامة التابعة للرائس والرئيس فاذا كان الخطاب في تنازعهم لأولى الأمر على الالتفات صح ارادة العلماء لان المجتهدين أن يتنازع بعضهم بعضا بحجاجة فيكون المراد أمرهم بالتسليم بما يقتضيه الدليل (قوله بالسؤال عنه في زمانه الخ) ظاهره أنه لا يجوز الاجتهاد بحضوره صلى الله عليه وسلم وهو مختلف فيه كما قدمناه ووجه الاستدلال والجواب ظاهر أما الأول فللمصير في الكتاب والسنة وأما الثاني فلان القيس مردود إلى الكتاب والسنة لاستنادنا إليه واستنباطه منه لكن قوله إنما يكون بالتشديد والبناء عليه المراد منه أن المختلف فيه غير المعلوم من النص مردود إليه وردده البسه إنما يكون بهذا الطريق فلا يرد عليه أنه لا وجه للعصر والمختلف بصيغة المفعول كالمشتركة والآية دالة على جميع الأدلة الشرعية فالمراد بطاعة الله العمل بالكتاب وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم العمل بالسنة والرد إليهما القياس وعلم من قوله فان تنازعتم أنه عند عدم النزاع يعمل بما اتفق عليه وهو الاجماع فلذلك كان أولى (قوله ذلك أي الرد) لوجوه على جميع ما سبق على التفرع لحسن وقوله عاقبة أصل معنى التأويل الرجوع إلى المآل والعاقبة ثم استعمل في بيان المعنى المراد من اللفظ الغير الظاهر منه وكلاهما حقيقة واردة في القرآن وإن غلب في الثاني في العرف ولذا يقابل التفسير وإلى هذين المعنيين أشار المصنف رحمه الله وقوله أحسن تأويلا من تأويلكم بمنزلة قولك زيد أحسن وجه من وجه عمرو ولا أحسن من عمرو وإن كان مرجع أحسن وجهها إلى أحسن وجهه (قوله عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما الخ) هذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم من طرق وكذا رواه غيره وقوله مكانكما أي اجلسا اسم فعل أو متعلق بمحذوف أي الزما وضرب عنقه لأنه أظهر نقاشته وزندقته وقوله حتى برد أي مات وهو مكاتب عنه لزوم انطفاء الحرارة الغريزية له وقوله فسمى العاروق والذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به في الكشف (قوله والطاغوت الخ) يعنى الطاغوت أما أن يجعل علماء القبيالة كالعاروق فهو حقيقة وكذلك ان كان اسما لكثير الطغيان مطلقا فان كان بمعنى الشيطان فهو استعارة أو حقيقة والتجوز في اسناد التحاكم إليه بالنسبة الإيقاعية بين الفعل ومفعوله بالواسطة وقيل أنه مجاز مرسل بالتسمية باسم السبب الحامل عليه واستدل على هذا الوجه بما بعده لانهم انما أمروا أن يكفروا بالشيطان لا بكعب وقوله ويؤثر لأجله أي يختار لأجل الباطل ما يختاره (قوله ويريد الشيطان الخ) عطف على الجملة الحالية وضع فيه المظهر موضع المضمر على معنى يريدون أن ينصروا إلى الشيطان وهو بصدد ارادة اضلالهم وعلى الأولين يكون ضمير الطاغوت باعتبار الوصف لا الذات أي أمروا أن يكفروا عن كبروا عن وكثير الطغيان أو شبهه بالشيطان وقرئ بها ومن لأن الطاغوت يكون لواحدا والجمع فاذا أريد الثاني أثبت باعتبار معنى الجماعة ولذا وردت كبره وتأنسه وقد مر تفصيله (قوله وقرئ تعالوا بضم اللام الخ) في الكشف وقرأ الحسن تعالوا بضم اللام على أنه حذف اللام من تعاليت تحضيضا كما قالوا ما باليت به باله وأصلها بالية كعاقبة وكما قال الكسائي في آية أن أصلها آية فاعلة تحذفت اللام فلما حذفت وقعت واو الجمع بعد اللام من تعال فضعفت

بها على أن الطاغوت جمع كقوله (٣٨ شهاب ث) تعالى أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول) وقرئ تعالوا بضم اللام على أنه حذف لام الفعل لاعتباطهم ضم اللام لواء الضمير

(رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) هو مصدر واسم للمصدر الذي هو الصد والتفرق بينه وبين الصد أنه غير محسوس والصد يشبه محسوس ويصدون في موقع الحال (فكيف يكون حالهم) إذا أصابتهم مصيبة (عما قدمت المنافق أو النعمة من الله تعالى) عفا قدمت أي عفا عنهم (من أهلكهم إلى غيرك وعدم الرضا بحكمك) (ثم جازك) حين يصابون بالاعتذار عطف على أصابهم وقيل على يصدون وما ييتهم ما اعتراض (بمحفلون بالله) حال (ان أردنا إلا احسانا وتوفيقا) ما أردنا بذلك إلا الفصل بالوجه الاحسن والتوفيق بين الخصمين ولم نرد محفلتك وقيل جاء أصحاب القتل طالين بدمه وقالوا ما أردنا بالتعاكم القتل إلا أن يحسن إلى صاحبنا ويوفى بينه وبين خصمه (أو تلك الذين يعلم الله ما في قلوبهم) من النفاق فلا يفي عنهم الكتمان والحلف الكاذب من العقاب (فأعرض عنهم) أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم أو عن قبول معذرتهم (وقل لهم في أنفسهم) وكفهم عما هم عليه (وقل لهم في أنفسهم) أي في معنى أنفسهم أو خالبا بهم فان النصيح في السر أنجب (قولاً بليغا) يبلغ منهم ويؤثر فيهم أمره بالتجاني عن ذنوبهم والنصح لهم والمبالغة فيه بالترغيب والترهيب وذلك مقتضى شفقة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وتعليق الطرف بليغا على معنى بليغا في أنفسهم مؤثر فيها ضعف لأن معمول الصفة لا يتقدم الموصوف والقول البليغ في الاصل هو الذي يطابق مدلوله المقصود به

فصار تعالى وانحوت قدومه واومنه قول أهل مكة تعالى بكسر اللام للمرأة وفي شعر الحمداني * تعالى أفاهلك الهموم تعالى * والوجه فتح اللام انتهى يعني أن فيه لغة مجذف لامة اعتبارا بالمهملة أي لغوية لأن المحذوف لها كالموجود فتصير اللام كاللام فتضم كاتر الكلمة قبل واو الجمع وهذه لغة مسبوقة فيه أثبت ابن جني وان كانت ضعيفة فلا عبرة بجن الحن الشاعر فيها كابن هشام وإذا قرئ بها فقد انقطع النزاع وأصل معناها طلب الاقبال الى مكان عال ثم عم والشعر المذكور لا يفراس الحرف بن أبي سعيد ابن عم سيف الدولة وهو من الفصحاء الذين يجعل قولهم بمنزلة زوايتهم ويستأنس به وقد كان أسرته اروم فسمع هدير جماعة تنوح فقال

أقول وقد ناحت بقري جماعة * أيا جارتا هل باتت حالك حالي
معاذ الهوى ما دقت طارقة النوى * ولا خطرت منك الهموم ييالي
أفتمل محزون القواد قوادم * الى غصن نائي المسافة عالي
أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أفاهلك الهموم تعالى
نعالي ترى روحا دى ضعيفة * تردد في جسم بعذب بالي
أيفحك مأسور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويتدب سالي
لقد كنت أولى منك بالدمع مقلد * ولكن دمعى في الحوادث غالي

(قوله هو مصدر أو اسم للمصدر) كونه اسم مصدر عزاء مكي الى الخليل رحمه الله لكنه غير ظاهر وان لم يكن على المصنف فيه عهدة كما توهم لأن فعولا مصدر قياسي في اللازم كدخل دخولا بالاتفاق وهذا لازم لأن صفة يكون متعديا ومصدره الصدود وفي المتعدي كزومه لزوما ودفنه دفونا فافلا وجه لكونه اسم مصدر لأن يدعى أنه متعدي حذف مفعوله أي يصدون المصنف كمين ولا حاجة اليه وكونه مصدرا هو الصحيح لما ذكرنا ولذا قدمه المصنف رحمه الله وقوله يصدون في موضع الحال أي ان كانت رأى بصريته والافهى مفعول ثان وقوله يكون حالهم إشارة الى أن في الكلام مقتدر هو العامل في كلف واذا ويحفلون حال من فاعل جازك وقوله ما أردنا إشارة الى أن نافية وقوله والتوفيق أي لم نرد بالرافعة لغيرك عدم الرضا بحكمك بل أن تصلح بين هذين الخصمين وعلى القول بأنه لمسكاية أصحاب القتل اذ الجرد الظرفية دون الاستقبال (قوله أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم) أي عدم قتالهم واهلاكهم ورجح التخيير الوجه الثاني ويلزمه الاعراض عن طلبهم دم القتل لانه هدر وليس وجه آخر كما قيل (قوله أي في معنى أنفسهم) في نسخة شأن أنفسهم وهماء يعني وفي اعرايه ومعناه وجوه أحدها أنه متعلق بقل ومعناه اما قل لهم خالبا لا يكون معهم أحدها أنه أدعى الى قبول النصيحة ولذا قبل النصيح بين الملا تقريع واما قل لهم في شأن أنفسهم ومعناها قولاً بليغا يبلغ ما يجرهم عن النفاق والظرفية على الاول حقيقة وعلى الثاني من ظرفية اللفظ للمعنى ويؤثر فيهم عطف تفسيرى ابلغ منهم يعني يتمم من جهة الابلاغ والثاني تعلقه بليغا وسيأتي (قوله أمره بالتجاني الخ) التجاني بمعنى التجاوز من تجاني بمعنى تباعد وهو بناء على أحد معاني الاعراض والنصح من الوعظ وتعليق الطرف بليغا ذهب اليه الزمخشري ولم يرتضه المصنف رحمه الله لانه مذهب الكوفيين والمشهور مذهب البصريين أن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف لأن معمول اغتياية تقدم حيث يصح تقدم عامله عندهم وقيل انه يصح اذا كان ظرفا دون غيره وقواه بعضهم وقيل انه متعلق بقدر يسره المذكور وفيه بعد (قوله والقول البليغ في الاصل الخ) أي في أصل وضعه لغة لا اصطلاحا كما تقر في المعاني وهذا معناه اذا أخذ من البلاغة على ما ارتضاه من تعلق اذا قبل وأما اذا تعلق بليغا فهو من البلوغ أي يبلغ أنفسهم ويؤثر فيها ولم يتعرض له المصنف رحمه الله تعالى لارجوحيته عنده قال الراغب البلاغة يقال على وجهين أحدهما أن يكون بذاته بليغا وذلك يجمع

(وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) بسبب اذنه في طاعته وامره المبعوث اليهم بأن يطيعوه وكانه احتج بذلك على أن الذي لم يرض بحكمه وان أظهر الاسلام كان كافرا مستوجب القتل وتقريره أن ارسال الرسول لما لم يكن الا ليطاع (١٥١) كان من لم يطعه ولم يرض بحكمه لم يقبل رسالته

ومن كان كذلك كان كافرا مستوجب القتل (ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم) بالنفاق أو التحاكم الى الطاغوت (جاؤك) بالتوبة ثابتين من ذلك وهو خبر أن وادتمتعلق به (فاستغفروا الله) بالتوبة والاحلاص (واستغفروا الرسول) واعتذروا اليك حتى انتصبت لهم شفيعا وانما عدل عن الخطاب ولم يقل واستغفرت لهم لان القياس يقتضى هذا لقوله جاؤك تفخيما الشأنة وتثنيها على أن من حق الرسول أن يقبل اعتذار التائب وان عظم جرمه ويشفعه ومن منصبه أن يشفع في كبار الذنوب (لوجدوا الله توابا رحيمًا) لعلوه قابلا لتوبتهم منفصلا عليهم بالرحمة وان فسر وجد بصادف كان توابا حالا ورحيما بدلا منه أو طامنا الضمير فيه (فلا وربك) أي وربك ولا مزيدة لتأكيد القسم لان الظاهر لافي قوله (لا يؤمنون) لانهم اتزاد أيضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموا فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلف ومنه الشجر ليدخل أغصانه ثم لا يجردوا في أنفسهم حريجا قضيت ضيقا ما حكمت به أو من حكمك أو شكك من أجله فان الشاك في ضيق من أمره (وسلموا تسليما) ويتقادوا والى انقيادا بظاهرهم وباطنهم (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم) تعزوا بها للقتل في الجهاد أو اقتلوا كما قتل بنو اسرائيل وأن مصدرية أو مفسرة لان كتبنا في معنى أمرنا (أو اخرجوا من دياركم) خروجهم حين استتبوا من عبادة الجبل وقرأ أبو عمرو ويعقوب أن اقتلوا بكسر النون على أصل التعريك أو اخرجوا بضم الواو لا تنبأ والتشبيه بواو الجمع في نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وقرأ حمزة وعاصم بكسرهما على الأصل والباقيون بضمهما ما اجراءهما مجرى الهمزة المتصلة بالفعل (ما فعلوه الا قليل منهم) الا ناس قليل وهم المخلصون لما بين أن إيمانهم لا يتم الا بأن يسلموا حتى التسليم به على قصور أكثرهم ووهن اسلامهم والضمير للمكتوب ودل عليه كتبنا أولا حده مصدرى الفعلين

ثلاثة أو صاف أن يكون صوابا في وضع لغته وطبقا للمعنى المقصود به وصداق في نفسه حتى اخترم وصف من ذلك كان ناقصا في البلاغة والشائفي أن يكون بليغا باعتبار القائل والمقول له وهو أن يقصد القائل به أمر اتمامه في وجهه حقيق أن يقبله المقول له وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا يوضح حله على المعنيين وقول من قال قل لهم ان أظهرتم ما في أنفسكم قتلتم ومن قال خوفهم بحكاية تنزل بهم إشارة الى بعض ما يقتضيه عموم اللفظ اه (قوله بسبب اذنه الخ) يعني أن الاذن بالطاعة بمعنى الامر والرضا بها مجازا وفسر بالتيسير والتوفيق أيضا وقوله وكانه احتج أي ذكر دليل على كفر من لم يرض بحكمه وتصويب قتله واهد ادرمه ولا حجة في الآية لما يقوله المعتزلة من أنه لا يريد الا الخير وأن الشرا ليس بارادته لان المعنى الا ليطيعه من أذن له في الطاعة وأراد هاهنا وأما من لم يأذن له فغيره عدم اطاعته فلذا ليطيعه ويكون كافرا (قوله وانما عدل عن الخطاب الخ) أي لم يقل واستغفرت تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عدل عن خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الأمير كذا ما كان حكمت وتعظيم الاستغفار من جهة اسناده الى لفظ ينفي عن علو مرتبته من جهة التعلق بالرسالة وفسر التواب بقابل التوب لما مر (قوله ولا مزيدة لتأكيد القسم الخ) لاتذكر قبل القسم كثيرا فقبل انما سار ذلك قد رأى لا يكون الامر كما زعم وقيل مزيدة لتأكيد النفي في الجواب ولتأكيد القسم ان لم يكن نفي وارضى الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله أنه التأكيد القسم مطلقا لتكون على غلط واحد لانها زيدت في النفي والاثبات وقال في الاتصاف انهم لم يزد في القرآن الامع صريح فعل القسم ومع القسم بغير الله نحو لا أقسم بهذا البلد قصد الى تأكيد القسم وتعظيم القسم به كأنه قيل اعظمي له كلا اعظام لاستحقاقه فوق ذلك وهذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زيادتها مع القسم بالله الا اذا كان الجواب منفيما يدل ذلك على أنها مع زائدة موطئة للمقسم عليه الواقع في الجواب ومنه يعلم الفرق بين المقامين والجواب عن قول المصنف والزمخشري أنه لا فارق بينهما فافهم فانه معنى بديع (قوله فيما اختلف بينهم واختلف الخ) التشاجر المنازعة والمخاصمة وأصل ما ذنه للاختلاط لانهم لما بينهم مختلف أقوالهم ويختلف بعضهم ببعضهم وتعارض أقوالهم وفسر الحرج بالضيق لان أصل معناه كما قال الراغب اجتماع أشياء يولزمه الضيق فاستعمل فيه ثم قيل حرج اذا قلق وضيق صدره ثم استعمل أيضا في الشك لان النفس تقلق منه ولا تظمن له واليه أشار المصنف رحمه الله وسماي في سورة الاعراف (قوله وينقادوا والى انقيادا الخ) تفسير التسليم بالانقياد والاذعان إشارة الى أنه ليس أمر اراء التصديق العتري في الايمان وهو ترك الاباء والخروج على ما هو الحق وعلى هذا فالحق تفسير الحرج بضيق الصدر لاثباته الكراهة والاباء بدليل أن بعض الكفرة كانوا يستيقنون الايات بلا شك لكن يجحدون ظاهرا وعلوا فلا يكونون مؤمنين وأما تفسيره بالشك فلا يخفى القول بأن الايمان هو المعرفة والاعتقاد هكذا قال النجاشي رقتاه (قوله تعزوا بها للقتل الخ) يعني أن المراد بالقتل اما مباشرة ما يؤدى اليه أو حقيقة وفي أن هذه قولان فقيل مفسرة وقيل مصدرية ولا يضر زوال الامر بالسبب لانه أمر تقديري وكون الكتابة في معنى الامر لا يضره تعديته بعلى حتى يقال الصواب تأويله بأوحينا لانه لم يخرج عن معناه ولو خرج فتعديته باعتبار معناه الاصل جائرة كما في نطق الحمال بكذا في تعديته بالباء مع أن دل يعدي بعلى كما تقر في محله والقراءة بكسرهما على الأصل في التخلص من التثاق السالكين وضمهما الاتباع الثالث والفرقة لان الواو أخت الضمة وقوله اجراء لهما أي للتون والواو مجرى همزة الوصل الساقطة في اتباع الثالث وليس هذا مغاير للاتباع السابق بل تنويره فليس عليه أخرى كما هوهم (قوله الا ناس قليل الخ) يعني أنه على قراءة الرفع لانه غير موجب بدل من ضمير فعله المرفوع ودلالته على القصور لعدم بذل النفس والامتنال والوهن بمعنى الضعف (قوله والضمير للمكتوب الخ) إشارة الى أنه راجع للمكتوب الشامل للقتل والخروج لدلالة الفعل عليه

أوهو عائد على القتل والخروج وللعطف بأولزم فوجد الضمير لانه عائد لاحد الامرين ولذا اعترض على
 الامام الرازي في جعله الضمير عائدا اليهما معا بالتأويل انبوا الصنعة منه (قوله أوعلى الافلا قليلا)
 قيل عليه الوجه الاول لتوافق القراءتين معنى ولأن لفظ منهم صفة قليلا فان كان بمعنى فاعلى فاعلى فاد
 التوضيف وان كان بمعنى فعلى قليلا كان زائدا لاجابة البه كقولك ماضربوا زيد الاضربا قليلا منهم
 (قوله نزلنا في حاطب بن أبي بلتعة رضى الله عنه الخ) حاطب فاعل من الحطب بمهمة اثنين صحابي بدرى
 وبلتعة بفتح الباء الموحدة وسكون اللام والتاء المنة الفوقية والعين المهمة وهذا الحديث أخرجه
 الستة بلفظ خاصم الزبير رضى الله عنه رجالا من الانصار ولم يسموه وقال الطيبي تسمية حاطب بن أبي
 بلتعة خطأ وهو صحابي بدرى شهد له بالايان في سورة الممتحنة فهو أجل قدرا من أن يصد عنه ما يغير
 خاطر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن الرجل المذموم ومن الانصار وحاطب بن راشد نفي
 حليف قريش ويقال انه من مذبح وقيل من أهل اليمن والاكثر أنه حليف لبني أسد بن عبد العزى كما في
 الاستيعاب فليس أنصاريا وقيل عليه أن تسمية حاطب بن أبي بلتعة أخرجهما ابن أبي حاتم من مرسل
 سعيد ابن المسيب بسند قوى وتعقب بأنه من المهاجرين لا من الانصار وقول القرطبي رحمه الله انه من
 الانصار نسب لادبسان كان منافقا ويحتمل أنه غير منافق وانما صدر منه ذلك لبوادى الغضب خطأ
 وليس بمعصوم ينال ما ينقل عن الاستيعاب وقال ابن حجر سكي الواحدى بالاستسناد أنه ثعلبية بن حاطب
 الانصارى وحكى ابن بشكوال عن ابن مغيرة أنه ثابت بن قيس بن شماس ولم يأت بشاهد والشمس بشين
 معجمة مكسورة وراء مهملة وجيم بعد ألف جمع شرح وهو ميسل الماء والحرة أرض ذات حجارة سود
 والجدر بفتح فسكون الدال المهمة الجدار الصغير والمراد ما يحفظ المزرعة ويسمى أهل مكة الموز والمرز
 كانه معرب لانه بالفارسية بمعنى الحذر كعزولم يذكر في اللغة فاحفظه وقوله لان كان بفتح الهاء أى
 ذلك الحكم والقضاء لاجل أنه ابن عمك لان أمه صفية بنت عبد المطلب وأن مصدريه لا تحفظه من
 النقبلة وكان حكمه عليه الصلاة والسلام أولا بطريق اللطف به واعطاه فوق حقه فلما صدر منه ذلك
 أتم حق الزبير رضى الله عنه وللصحة في الكشاف يعلم منها وجه مناسبة ذكرنا ما كتبتنا الخ وتركها
 المصنف فكانتم لم تثبت عنده (قوله جواب لسؤال مقدم الخ) اعلم أن النجاة قالوا انهم احرف جواب
 وبراء وهل هذان المعنيان لازمان لهما أو تكون جوابا فقط قولان الاول قول سيبويه رحمه الله والثاني
 قول القاسمى فاذا قال قائل أزورك غدا فقلت اذن أكرمك فهي جواب وبراء واذا قلت اذن أظنك
 صادقا كانت جوابا فقط فقد التزموا فيها أن تكون جوابا واستشكله ابن هشام بأنه ان أراد به جواب
 الشرط كما هو الظاهر من الجزاء وقولهم لا يذهبها من شرط ملفوظ أو مقدر بطل استعمالها في نحو
 اذن أظنك صادقا بعد قول القائل أنا أحبك وهذا لا مجازاة فيه (قلت) وكذا يبطله اقتراعهما بالواو
 واخواتها ونوسطها في الكلام وان أراد به ما يراد بقولهم نعم حرف جواب فهم لم يبعدوا عنها مقتضا
 صحة الاقتصار عليها انكم واخواتها بالتفسير الاول يفصح كلام الفارسي والثاني قول شارح الحاشية
 في قوله اذن اقسام بنصرى معشر خشن قال سيبويه اذن حرف جواب وبراء فيكون هذا القائل قدّر
 أن سائلا له فقال ماذا كانوا يصنعون فقال اذن اقسام بنصرى الخ فهو جواب لهذا السائل وبراء
 للتهيج على فعله ثم قال ويجوز أن يكون أجاب بجوابين مثل لو كنت حرا لاستقيمت ما يفعل العبيد
 لاستحسن ما يفعل الاحرار وابن جني رحمه الله يجعله بدل من الجواب ويجوز أن تكون اللام جوابا
 اقسام مقدر وهو يقتضى أن الجواب بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى وهو مخالف لكلامهم وقد قيل عليه
 انه تطويل بلا طائل وليس المراد بالجواب أحد هذين المعنيين بل مرادهم أن اذن لا تكون في كلام مبتدا
 بل في كلام مبنى على شئ تقدمه ملفوظ أو مقدر سواء كان شرطاً أو كلاماً سائلاً أو نحو ذلك كما انه ليس المراد
 بالجزء المصطلح بل ما يكون مجازاة لفعل فاعل سواء السائل وغيره وبه اندفعت النسبة بأسرها وهذا

وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء أو على
 الافلا قليلا (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به)
 من متابعتة الرسول صلى الله عليه وسلم
 ومطاعته طوعا ووعبة (واشتهت ثبينا) في دينهم
 في عاجلهم وآجلهم (واشتهت ثبينا) في دينهم
 لانه اشتهت تصيل العلم وثق الشك أو ثبينا
 لنواب أعمالهم ونصبه على التمييز والالية
 أيضا مما نزلت في شأن المنافق واليهودى
 وقيل انها والى قبلها نزلت في حاطب بن أبي
 بلتعة خاصم زبير في شراج من الحرة كانا
 يسعيان في التخل فقال عليه الصلاة
 والسلام اسقيا زبير ثم ارسل الماء الى
 جارك فقال حاطب لا نكان ابن عمك فقال
 عليه الصلاة والسلام اسقيا زبير ثم ارسله الى
 الماء الى الجدر واستوف حقه ثم ارسله الى
 جارك (واذا لا يتناهم من لنا أجرة عظيما)
 جواب لسؤال مقدر كانه قيل وما يكون لهم
 بعد التثبيت
 * (مجت اذن) *

فقال واذا الوثنيون لا يتبناهم لان اذ اجابوا وجزاوا (واهديتهم صراطا مستقيما) يصلون بساكنة جناب القدس ويضع عليهم أبواب الغيب قال عليه الصلاة والسلام من عمل عاملا وزنه الله علم ما لم يعلم (ومن يدع الله والرسول فأولئك مع الذين أنتم الله عليهم) من يدع في الطاعة بالوعد عليها مراافقة أكرم الخلائق وأعظمهم قدرا (من النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين) بيان للذين ١٥٣ أو حال منه أو من ضميرهم أربعة أقسام بحسب منازلهم في العلم والعمل وحث كافة الناس

على أن لا يتأخروا عنهم وهم الانبياء الفاضلون بكمال العلم والعمل المتجاوزون حد الكمال الى درجة التكامل ثم الصدقيون الذين صعدت نفوسهم نارة بمرآة النظر في الحجج والآيات وأخرى بمعارج التصفية والرياضات الى أوج العرفان حتى اطلعوا على الاشياء وأخبروا عنها على ما هي عليها ثم الشهداء الذين أديهم الحصر على الطاعة والجسدي في اظهار الحق حتى بذلوا مهملهم في إعمال كلمة الله سبحانه وتعالى ثم الصالحون الذين صرفوا أعمارهم في طاعته وأموالهم في مرضاته ولك أن تقول المنتم عليهم هم العارفون بالله سبحانه وتعالى وحوالاً ما أن يكونوا بالغين درجة العيان أو واقفين في مقام الاستدلال والبرهان والأقول إنما أنشأوا مع الغيبان القريب بحيث يكونون كمن يرى الشيء فمقري سائرهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأولئك يكونون كمن يرى الشيء من بعدهم وهم الصدقيون والآخرون أما أن يكون عرفانهم بالغواهي القاطعة وهم العلماء الراغبون الذين هم شهداء الله في أرضه وأما أن يكونوا بامارات واختصاصات تطعن اليها نفوسهم وهم الصالحون (وحسن أولئك رفيقا) في معنى التعجب ورفيقا نصب على التمييز أو الحال ولم يجمع لأنه يقال للواحد والجمع كالصديق وأولئك أريد وحسن كل واحد منهم رفيقا روي أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنما يوم ما وقد تغير وجهه وقيل جسمه فدأه عن حاله فقال ما بي من وجع غير أني أذا لم أرك استشقت اليك واستوحشت وحشة شديدة حتى أفتاك ثم ذكرت الآخرة تخفت أن لا أراك هناك لاني عرفت أنك ترفع مع النبيين وإن أدخلت الجنة كنت في منزل دون منزل وإن لم أدخل فذاك حين لا أراك أبداً فقلت (ذلك) مبيداً إشارة الى ما لا يطالبون من الاجر ومزيد

كلام حسن فعلى هذا هي جواب الشرط السابق مقررا باللام واذن مقبحة للذلة على انه مترتب على جوابه وما فيه من التثبيت وتقدير السؤال تحقيقا لذلك المعنى وإيضاحا له كما حققه في الكشف والافلوكان جوابا بالسؤال فقد لم يكن لاقتراحه بالواو وجهه وإظهارا لوليس لانها مقبحة بل لتحقيق انها جواب للشرط لكن بعد اعتبار جوابه الاول وهذا شرح لكلام العلامة والمصنف بما لا غبار عليه فحاقل انه يقدر سؤال اذن لا يتبناهم الخ جواب له متضمن لما يكون هذا جزاء عليه وهو الثبات على الايمان وليس المعنى انها أبدا جزاء بشرط لكن احتج اليه فقد دلل على اللام مع أن السؤال بعد التثبيت مستغنى عنه فالواجب تقدير قسم كما قاله المرزوقي سابقا ويحتمل أن يكون هذا عطفاً على لكن خبر السكتن التعليق بالتثبيت أنسب فلذا جعله جواب شرط محذوف على أن الواو للاستئناف أو لعطف هذه الجملة على الشرطية والافلوكان الجواب بدون عطف كما مر في جواب السؤال بالمعنى عن العاطف أخرى والقول بأنه مع كونه جواب سؤال مقدر معني عطف على لكن خبر الهم لفظا بعيداً كلام مشوش مخايف لما حققه الحاشية وما استبعده هو التحقيق الذي لا عدول عنه بعد تنقيح كلام النجاة في هذه المسئلة وللشراح هنا خلط وخبط كثير (قوله يصلون بـ) لو كان الخ وفي نسخة يصل من غلط الكاتب يعني يتقربون به الى الله ويفتح عليهم به معرفة غواض كثيرة من العلوم الالهية والحديث المذكو أو ورد أبو نعيم في الحلية عن أنس رضي الله عنه وجل الصراط على المراتب بعد الايمان فلا حاجة لتأويله بالزيادة أو الثبات كما في الكشف (قوله من يدع في الطاعة الخ) مراافقة مفعول الوعد ومن يسانة تبين الموصول أو العائد عليه قيل وعلى جعله حالاً من الذين يؤول بمقارنين للذين يجري على قاعدة الحال من المضاف اليه والحث على عدم التأخر بجلعاهم عمد وجين بكونهم معهم وهم راجع للاربعة أقسام والصدق بمبالغة الصادق ومرآة النظر تخيلية ومكنية وكذا أوج العرفان وأوج في كتب الحكمة أنهم آكله هندية معرب أو دودومهاها العلو وفسر الشهداء بمعناه المعروف وعلى ما بعده جعله من الشهادة أي الشهادة وحاصل الثاني أن العارف بالله أماناً أن تكون معرفته عن مشاهدة بالحقيقة مع قرب واتصال أوج بعد ما واتفصال أو للصور المنطبعة في مرآة العقل التي معه أو البعيدة عنه وهذا مما لا شبهة فيه لمن أتى السمع وهو شهيد اللهم أشرق علينا ذرة من أنوار معرفتك فخاصنا من ظلمات الهيولى (قوله في معنى التعجب ورفيقا نصب على التمييز والحال الخ) في الكشف فيه معنى التعجب كما قيل وما أحسن أولئك رفيقا ولا سعة قلاله بمعنى التعجب قرئ حسن بسكون السين يقول التعجب حسن الوجه وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التمكن يعني أن فعل المضموم العين لحسن وقصر يراد به انشاء الممدح أو الذم والتعجب فيعامل معاملة ذلك الباب كما هنا لكن قال أبو حيان رحمه الله ان ما ذكره الزمخشري تخلط بين مذهبين فانه اختلف فيه هل هو لامبالغة فيه في المدح والذم فيجعل من باب نعم ويجري مجراها أو فيه تعجب فيجرب عليه أحكام التعجب وهو اوفق كلامه منهما والمصنف رحمه الله تركه فلا يرد عليه شيء وسيأتي هذا تفصيل في أول سورة الكهف والنظم يحتمل أن يكون أولئك إشارة الى من يطعم والمعنى حسن زريق أولئك المعاصرين فالرفيق النبيون ومن بعدهم والتمييز غير المميز ويحتمل أن يكون إشارة للنبيين وبقية الفرق الاربع ورفيقا تمييز هو عين المميز ويجوز فيه الحالية ولم يجمع لأن فعلا يستوي فيه الواحد وغيره أو كتما بالواحد عن الجمع افهم المعنى وحسنه وقوعه في الفاصلة أولانه يتأويل حسن كل واحد منهم أولانه قصديان الجنس يقطع النظر عن الأنواع كما في الكشف (قوله روي أن ثوبان الخ) رواه البيهقي في شعب الايمان وغيره وفي الاستيعاب هو أبو عبد الله ثوبان بن محمد من شغل السرقة والسراقة موضع بين مكة واليمن أصابه سبي فاشتره رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقه ولم يزل معه الى أن توفي عليه الصلاة والسلام وقوله فذلك أي فذلك الذي أخاف جين لا أراك وروي في منصوصا (قوله إشارة الى ما لا يطالبون الخ) يعني انه إشارة الى جميع ما قبله أو الى

والحذر والحذر كالانزاع والاثرو قبل ما يجذب به
كل حزم والسلاح (فانفروا) فخرجوا الى
الجهاد (ثبات) اجتماعات متفرقة جمع ثمة من
ثبتت على فسلان تنبئة اذا ذكرت متفرق
محاسنه ويجمع أيضا على ثنين جبر الماحذف
من مجزئه (أو انفروا جميعا) مجتمعين
كوكبة واحدة والاية وان نزات في الحرب
لسكن مقتضى الإطلاق لفظها وجوب
المبادرة الى الخسرات كلها كيف ما أمكن
قبل الذوات (وان منكم من ليظن ان
الخطاب لعسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤمنين منهم والمنافقين والمبطون منافقوهم
تناقلوا وتختلفوا عن الجهاد من بطايعي أبطأ
وهو لازم أو بطوا غيرهم كما ثبت ابن أبي ناسا
يوم أحدهم بطايع من بطون كنف من
ثقل واللام الاولى لا ابتداء دخلت اسم ان
للفصل بالخبر والثانية جواب قسم محذوف
والقسم بجوابه صلة من والراجع اليه
ما استمكن في ليظن والتقدير وان منكم
من أقسم بالله ليظن (فان أصابكم مصيبة)
كقتل وهزيمة (قال) أي المبطي (قد أنتم الله
على) اذ لم يكن معهم شهيد (حاضرا
فيصيبني ما أصابهم) (وان أصابكم فضل من
الله) كنتم وغنمة (ليقوان) أكدته تنبيه على
فرط تحسره وقرئ بضم اللام اعاده للضمير على
معنى من (كان لم يكن بينكم وبينه مودة)
اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو (باليثني
كنت معهم فأنزف فوزا عظيما) لتنبيه على
ضعف عقيدتهم وان قولهم هذا قول من
لامواصلة بينكم وبينه وانما يريد أن يكون
معكم لمجرد المال أو حال من الضمير في
ليقوان أو داخل في المقول أي يقول المبطي
لمن يبطئه من المنافقين وضعفتمه المسلمين
تضرب بيا وحسد اكان لم يكن بينكم وبين محمد
صلى الله عليه وسلم مودة حيث لم يستعن بكم
فتفوزوا بما فاز باليثني كنت معهم وقيل
انه متصل بالجملة الاولى وهو ضعيف اذ لا
يفصل ابعاض الجملة بما لا يتعلق بها بالفظا

وهي

ما يليه وقوله واستحقاق أهله أي بحسب الوعد كما رتخيقه فليس مبنيا على مذهب المعتزلة (قوله
والحذر الخ) أي مصدران بمعنى وهو الاحتراز عما يخاف وأخذ حذره من الكناية والتخييل بقسمة الحذر
بالسلاح والاية الوقاية وليس الاخذ مجازا يلزم الجمع بين الحقيقة والجازي مثل فليأخذوا حذرهم
وأسلطهم اذ التجوز في الإيقاع والجمع فيه جائز كما صرح به في الكشف وتبعه الحق النحرير فان كان الحذر
كل ما يوصونك معنى كل حزم أو آلة كالسلاح كما نقله الراغب فهو حقيقة (قوله فخرجوا الى الجهاد
الخ) أصل معنى النفر الفرع كالنقرة ثم استعمل فيما ذكر وثبات منصوب على الحال لانه بمعنى متفرقين
جماعة جماعة والنبه الجماعة جمع جمع المؤنث وأعرب اعرابه على اللغة القصيدة وفي لغة نصبه على الفتح
ولامها محذوفة معوض عنها التاء وهل هي واومن ثباتي أو أي اجتمع أو من ثبتت عليه بمعنى أثبتت عليه
بذكر محاسنه وجهها قولان وثبة الخوض وسطه واية وجمع جمع المذكر السالم أيضا وان لم يكن مفردة
المال ولا مذكر لانه اطرد فيما حذف آخره ذلك جبراله كما يجمع جمع مذكر سالم كثنين وقلين وعدين وان لم
يكن عاقلا وفي ثاته حينئذ لغتان الضم والكسر وكوكبة واحدة جماعة واحدة كما في القاموس مجاز
من قولهم كوكب الشيء اعظمه وقوله والاية وان نزات الخ قيل عليه مع قوله حذركم وتفسير النفر
بالخروج للجهاد كيف تكون مطلقة فالظاهر أن يقال فيها إشارة لذلك (قوله الخطاب لعسكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخ) العسكر معلوم من مجموع ما قبله والتبطنة أما الانفهم بالخلف أو لغيرهم كما
فعل أبي وقوله أو بطوا أي عوتقوا في نسخة يبطون غيرهم كما يبطي وجهه منقول من بطايع المقول من
بطون بطول للمسافة فانه يصح أن يكون تثنية لبطوا أو بطايع فانه مسموع أيضا وبعد التثنية قيل
انه لازم وقيل انه متعد بالتثنية مفعوله محذوف لعدم الفائدة في ذكره واللام الاولى لام التأكيد التي
تدخل على خبران أو اسمها اذا تأخر والثانية جواب قسم وقيل زائدة وجلة القسم وجوابه صلة
الموصول وهما كشي واحد فلا يرد أنه لا رابطة في جملة القسم كما لا يرد أنها انشائية فلا تقع صلة ولا صفة
لان المقصود الجواب وهو خبري فيسهل عائد وجوزوا في من أن تكون موصوفة فصيح استدلال بعض
النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصل الموصول كما يصح الوصف بجملة القسم وجوابه اذا عريت جملة
القسم من عائد فهو جواب الذي أحلف بالله لقد قام أبوه وان منعه بعضهم وأما تقديره مشتة لاعلى عائد
كحاف فلا حاجة اليه كما قيل وقرئ ليظن بالتحفيف (قوله أكدته تنبيه على فرط تحسره الخ) ولم يؤكد
القول الاول واتي به ماضيا اما انه تحققة غير محتاج الى التأكيد عنده أو لان العدول عن المضارع
للماضى تأكيد ومراجعة المعنى بعد اللفظ وعكسه جائز كما سيأتي وقوله للتنبيه متعلق بقوله اعتراض
وفسر الشهيد بالشاهد اذ هم لا يعتقدون شهادة قتلاهم ولو اعتقدوها لم يعدوا خلاص منها فاعمة
والدال على التحسرنى ما فات فانه تحسر ونا كيد قوله يدل على فرطه وقد خفي هذا على من قال
انه لا يظهر وجهه فكانه لان تحقق هذا القول منهم لا محالة لا يكون الا للاضطراب ولما خفي كون قولهم
باليثني الخ سبب مشابهم لم يكن له مودة حتى قيل انها متصلة بالجملة الاولى بينه بقوله وانما يريد
أن يكون معهم لمجرد المال الذي هو مراده بالفوز (قوله أو داخل في المقول الخ) فيكون كل ما بعده
مقولا وقوله تضرب بيا أي تحريكهم وتضرب بيا قال الراغب التضرب التحريك كأنه حدث على
الضرب في الارض وفي نسخة تضرب بيا وتحسيرا واغراء (قوله وقيل انه متصل بالجملة الاولى الخ)
أي قال قد وفي الدر المنثور انه قول الزجاج وتبعه الماتريدي ورده الراغب والاصفهانى وتابهم المصنف
رحمهم الله بأنه اذا كان متصلا بالجملة الاولى فكيف يفصل به بين أبعاض الجملة الثانية ومنه مستقيم
قال وهو نفس بر معنى لا اعراب فانهم ذكروا أيضا أنه من متعلقات هذه الجملة معترض فيها ولم يرد عليه
(قلت) الظاهر أنهم أرادوا أنها معترضة بين أجزاء هذه الجملة ومعناها حصر يحاط متعلق بالاولى
وضمنها هذه فان لم يكن نفي للمودة في الماضي فيجوز على زمان قولهم قد أنتم الله الخ والمعنى أنه يقول

وكان محقة من النقلة واسمها خبر
 الشأن وهو محذوف وقرأ ابن كثير وحفص
 عن عاصم ورويس عن يعقوب تسمى بالنساء
 لتأنيث لفظ المودة والمنادى في ياء التثنية محذوف
 أي يا قوم وقيل بإطلاق التثنية على الاتساع
 فأفوز نصب على جواب التثنية وقرئ بالرفع
 على تقدير أنا أفوز في ذلك الوقت والعطف
 على كنت (فليقاتل في سبيل الله الذين
 يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) أي
 الذين يبيعونها بها والمعنى ان بطأ هؤلاء
 عن القتال فليقاتل المخلصون الباذلون
 أنفسهم في طلب الآخرة والذين يشترونها
 ويختارونها على الآخرة وهم المبطلون والمعنى
 حثهم على ترك ما حكي عنهم (ومن يقاتل
 في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه
 أجر عظيم) وعدله الأجر العظيم غلب أو غلب
 ترغيبا في القتال وتكديبا لقولهم قد أنعم الله
 على أذل أكن معهم شهيدا وانما قال فيقتل
 أو يغلب تنبيها على أن المجاهد ينبغي أن يثبت
 في المعركة حتى يعثر نفسه بالشهادة
 أو الدين بالظفر والغلبة وأن لا يكون قصده
 بالذات إلى القتل بل إلى إعلاء الحق وإعزاز
 الدين (وما لكم) مبتدأ وخبر (لا تقاتلون
 في سبيل الله) حال والعامل فيها ما في الطرف
 من معنى الفعل (والمستضعفين) عطف على
 اسم الله تعالى أي وفي سبيل المستضعفين
 وهو تخليصهم من الأسر وضوئهم عن العدو
 أو على سبيل يحذف المضاف أي وفي خلاص
 المستضعفين ويجوز نصبه على الاختصاص
 فإن سبيل الله تعالى يعم أبواب الخير وتخليص
 ضعفة المساكين من أيدي الكفار أعظمها
 وأخصها (من الرجال والنساء والولدان)
 بيان للمستضعفين وهم المسلمون الذين بقوا
 بعد إصدا المشركين أو ضعفهم عن الهجرة
 مستذلين لمخمين وانما ذكر الولدان مبالغة
 في الحث وتنبيه على تنهاى ظلم المشركين
 بحيث بلغ أذاهم الصبيان وأن دعوتهم
 أجبت بسبب مشاركتهم في الدعاء حتى
 يشاركوا في استئصال الرحمة واستدفاع
 البلية وقيل المراد به العبيد والاماء

بالتثنية كنت معهم لا فوز بعد ما كان يسر ما يسرهم أو قد يسرهم ما يسرهم وشأن العدو أن يسر ما يسرهم
 ويسر ما يسرهم والاقول يفهم من تقدم اظهار عدم المودة حال الحزن والثاني من الحسد والتحسر حال
 السرور فافهم (قوله وكان الخ) هذا قول وقيل انما لا تعمل اذا خفت واما علمها في غير ضمير الشأن
 فشاذا وقراءة التأنيث ظاهرة والتذكير للفصل ولانها بمعنى الودا اذا دخلت على حرف أو فعل قبل انما
 للتثنية وقيل للتثنية والمنادى محذوف وهو معروف في النحو (قوله وقرئ بالرفع على تقدير أنا أفوز)
 أي على الاستئناف كما في اعراب السمين وغيره والقطع عن العطف والجوازية الاسمية عطف على جملة
 ليت فسكون داخل في التثنية كما قيل اذا جعل أفوز خبرا مبتدأ محذوف فالجملة الاسمية عطف على جملة
 التثنية ولا اشعار بدخول الفوز تحت التثنية بل المعنى على الاخبار بأنهم كانوا يفوزون على تقدير الكون
 معهم ولا أرى لهذا المعنى احتساجا إلى تقدير المبتدأ بل يحصل بمجرد عطف أفوز على جملة التثنية وليس
 مبنيا على تناسب المتعاطفين فان التثنية بالفعلية أشبه ولا ينهم يفعلون ذلك اذا قصد الاستئناف غير مجبه
 لما عرفت وأما لزوم عطف الخبر على الانشاء فجوابه مشهور ثم ان قوله كان لم يكن الخ لتثنيه حالهم بحال
 عدم المودة يشعربثبوتها فيما بينهم فأنما أن يكون بناء على الظاهر أو تكميلهم (قوله أي الذين يبيعونها
 الخ) شري يكون بمعنى باع واشترى من الاضداد فان كان بمعنى يشترون فهم المسافقون الذين اشتروا
 الحياة الدنيا بالآخرة وأمره وابتكر النفاق والمجاهدة مع المؤمنين والقائه للتعقيب أي ينبغي بعد ما صدر
 منهم من التنبيط والنفاق تركه والجهاد وان كان بمعنى يبيعون فالذين المؤمنون الذين تركوا الدنيا
 واختاروا الآخرة وأمره وبالثبت على القتال وعدم الالتفات إلى التنبيط والقائه جواب شرط مقدر
 أي ان صدقهم المسافقون فليقاتلوا (قوله وعدله الأجر العظيم غلب أو غلب) الأول مجهول والثاني
 معلوم على ترتيب النظم ولو عكس صح ووجه التكذيب أنه عدم حضوره نعمة مع أن النعمة
 في خلافه (قوله وانما قال فيقتل أو يغلب الخ) يعني لم يقل يغلب أو يغلب لأن المبالغة تصدق بما
 اذا فزوا وتنبهوا على أنه ينبغي أن يكون همه أحد الأمرين أما أكرام نفسه بالقتل والشهادة أو اعزاز
 الدين وإعلاء كلمة الله بالنصر وقيل معناه أنه لم يلتفت إلى الثالث وهو من لا يغلب ولا يغلب بل يتفرقان
 متساكنين إشارة إلى أنه ينبغي الثبات إلى أحد الأمرين مع عدم المشاركة في الأجر على هذا التقدير
 وقوله وأن لا يكون قصده الخ وجه التنبيه أنه سوى بين القتل والغلبة وهو في أمر مشترك
 بينهم ما هو في سبيل الله وسبيل الله الطريق المستقيم والدين القويم كما في البخاري أنه مثل
 عن المقاتل في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله وليس هذا وجهها
 آخر كما فهم ومن قال انه يفهم من سبب النزول وأنهم كانوا يقصدون ذلك لم يصب (قوله حال والعامل
 فيه الخ) المقصود من الاستفهام الأمر والحث على الجهاد ولا تقاتلون جملة حالية أي ما لكم غير
 مقاتلين وهذه الحال هي المقصودة بالأفادة ولذا قيل انها لازمة للعامل فيها الاستقرار المقدرا والطرف
 لتضمنه معنى الفعل ونسبته (قوله عطف على اسم الله الخ) قيل انه ضعيف ولذا تركه الزمخشري لأن
 خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم وفيه نظر واذا عطف على سبيل في الكلام مضاف مقدر أي
 خلاص واذا نصب في تقدير أعني أو أخص وقوله أعظمها أي من أعظمها ولكن تركه من البحث والمبالغة
 الاستفادة من تخصيصه بالذكور والمستضعفون الذين طلب المشركون ضعفهم وذاهم أو الضعفاء منهم
 والسبيل للمبالغة وسيأتي من هم (قوله بيان للمستضعفين وهم الخ) المراد بالصدقة منعهم عن الخروج
 والهجرة وقوله وأن دعوتهم الخ أي أنهم كانوا يدعون معهم ولذا لا دخل في الاجابة لانهم مبرؤون من
 الآثام مقبولون عند الله وقوله حتى يشاركو اصبغة الجهول أي وردت السنة بشاركتهم في الدعاء
 لاستئصال الرحمة أي الاستسقاء واستدفاع البلاء كالوباء والقحط لانه أمر باخراج الصبيان فيه قبل
 والاية تدل على صحة اسلام الصبي اذ لو لم يلزم وجب تخليصهم ودفع بأن التخليص لا يختص بالمسلمين بل

وهو جمع وايد (الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) فاستجاب الله دعاءهم بأن يسر بعضهم الخروج الى المدينة وجعل لمن بقي منهم خير ولي وناصر ففتح مكة على نبيه صلى الله عليه وسلم فتولاهم ونصرهم ثم استعمل عليهم عتاب بن أسيد فخاهم ونصرهم حتى صاروا أعز أهلها والقرية مكة والظالم صفتها وتذكير لتذكير ما أسند اليه فان اسم الفاعل أو المفعول اذا جرى على غير من هوله كان كالفعل يذكرو يؤث على حسب ما عمل فيه (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله) فيما يقاتلون به الى الله سبحانه وتعالى (والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت) فيما يباغ بهم الى الشيطان (فقاتلوا اولياء الشيطان) لما ذكره مقصد الفريقين أمر اولياءه أن يقاتلوا اولياءه الشيطان ثم تبعهم بقوله (ان كيد الشيطان كان ضعيفا) أى ان كيد الله للمؤمنين بالاضافة الى كيد الله سبحانه وتعالى للكافرين ضعيفا لا يؤبه به فلا يخافوا اولياءه فان اعتمادهم على ضعفه شئ وأوهنه (الم ترالى الذين قيل لهم كفوا أيديكم) أى عن القتال (وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة) واشتغلوا بما أمرهم به فلما كتب عليهم القتال اذا فرق بينهم يخشون الناس كخشية الله) يخشون الكفار أن يقتلهم كما يخشون الله أن ينزل عليهم بأسه واذا الله فاجأه جواب لما فرق مبتدأ منهم صفته ويخشون خبره كخشية الله من اضافة المصدر الى المفعول وقع موقع المصدر أو الحال من فاعل يخشون على معنى يخشون الناس مثل أهل خشية الله منه (أو أشد خشية) عطف عليه ان جعلته حالا وان جعلته مصدرا فلا

يشمل من يتبعهم والولدان على الاول جمع وليد ووليد بمعنى ولد وقيل انه جمع ولد كورل وورلان وأما على كونه بمعنى العبيد والامام جمع وليد ووليد بمعنى عبيد وجارية على التغليب لانه ورد به ذا المعنى في اللغة وان كانت الوليدة غلبت على الجارية فقوله وهو جمع وليد كان الظاهر أن يقول ووليدة كما في الكشف فكانه اعتبر التغليب في المفردة تأمل (قوله فاستجاب الله دعاءهم الخ) اشارة الى دفع ما يقال ان الدعاء ان كان مجعوع الامرين لم يستجب وان كان باحدهما لا على التمييز فالظاهر العطف بأوبانه على التوزيع فلذا عطف بالواو وهو مجعوعهما والمقصود منه الخلاص وقد حصل وعتاب بالتشديد ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين وكان بن ولاد على مكة ابن غماني عشرة سنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أسيد في الجنة وهو مات كافرا فاتبه وقال أولته بانه عتاب فشهد له بالجنة وكان الحكمة في ذلك مع وجود كبار الصحابة اظهارة عزة الدين وغابته حتى لا يخشى من أحد فليداهم المؤمنين الكبير والصغير وفي الاتصاف في الآية تكتة حسنة وهي أن كل قرية ذكرت في القرآن نسب اليها ما لا أهلها مجازا كقوله وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت الآية وفي هذه عدل الى الاسناد الحقيقي لاهلها لان المراد مكة فوقرت عن نسبة الظلم اليها بشرى بها شررها الله (قوله فيما يقاتلون به الى الله) وفي ظرفية أو بمعنى الملام وسبيل الطاغوت الكفر والمراد بأولياء الشيطان الكفرة المجاهرون والمراد بالذين كفروا قبلهم المشافقون وكذا الفريقين في قوله قصد الفريقين المؤمنون والمنافقون كما قيل ولا يؤبه بالجهول بمعنى لا يبالى به كعب أو أضعف شئ هو الشيطان والتفضل في الضعف أخوذ من كان المفيدة للاستمرار لان استمرار الضعف لزيادته ولو كان قليلا لانقطع وقيل انه من صبغة ضعيفا وفيه نظر لانها لا تقصد المباغة والذين قيل لهم كفوا عن القتال مع الكفار هم المؤمنون الذين كانوا بمكة لانهم أمروا به ما داموا بمكة وكانوا يتخونون أن يؤذون لهم فيه فزلت ولذا فسر أبو منصور والبخاري الخشية بأنهم ما ركز في طبع الانسان من كراهة ما فيه خوف هلاكه لانها كراهة لا مرارة وكفه اعتقادا (قوله واذا الله فاجأه الخ) وهي ظرف مكان كما تقر في النحو وقيل ظرف زمان وجوز فيه أن تكون خبرا مبتدأ هنا فيخشون صفة أيضا (قوله من اضافة المصدر الى المفعول الخ) قال النحرير ليس المصدر من المبنى للمفعول بحيث تكون اضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم أى غلبوهم وذلك لانه حينئذ لا يكون لاضافة الالهم اليهم كبير معنى بمنزلة قولك مثل أهل مخوفية الله بل المعنى مثل أهل الخائفة من الله وهم الخائفون فليست به للفرق بين المصدر المبنى للمفعول والمضاف الى المفعول وقوله وقع موقع المصدر رأى خشية كخشية الله وهو حال من فاعل يخشون ويقدر مضاف أى حال كونهم مثل أهل خشية الله أى مشبهين بأهل خشية وقيل انه حال من ضمير مصدر محذوف أى يخشونها الناس كخشية الله وقوله منه أى من الله وانما ذكر لانه لم يذكر كراهة بل كونه بسبب معنى آخر فلا يقال لا حاجة له (قوله وان جعلته مصدرا فلا الخ) أى التمييز في المعنى والمجرور من التفضيلة يكون مانعا من الموصوف بأفعال التفضيل فالمراد على تقدير الحالية أنهم أشد خشية من غيرهم بمعنى أن خشيتهم أشد من خشية غيرهم وهو متعين وعلى تقدير المصدرية المعنى أن خشيتهم أشد خشية من خشية غيرهم بمعنى أن خشية خشيتهم أشد ولا يستقيم الا على طريقة جد جده على ما ذهب اليه أبو علي وابن جني ويكون كقولك زيد أجد جده بخلاف ما اذا قلت أو أشد خشية بالجر فان معناه تفضيل خشيتهم على سائر الخشيات اذا فصلت واحدة واحدة وذكر ابن الحارث رحمه الله أنه يجوز أن يكون من عطف الجمل أى يخشون الناس كخشية الله أو يخشون الناس أشد خشية على أن الاول مصدر والثاني حال وقيل عليه ان حذف المضاف أهون من حذف الجمله وأوفى بمقتضى المقابلة وحسن المطابقة واعتراض أيضا بان التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما اتص به لا متعلقا به كقوله فانه خير

حافظه هو والجسر أي خبر حافظ سواء والله هو الحافظ في الوجهين والخشية ههنا تكون نفس الموصوف ولا يلزم أن يكون للخشية خشية بمنزلة أن يقال أشد خشية بالجر لكن جواز هذا فيما إذا كان التمييز نفس الموصوف بحسب المفهوم واللفظ محل نظر (قلت) هذا سؤال قوي واتحاد اللفظ مع حذف الأقل ليس فيه كبير محذور وقد عذبه النقل عن سيبويه قال في الانصاف ذكر سيبويه رحمه الله جواز قولك زيد أشجع رجلا وأشجع رجلا مع أن رجلا واقع على المبتدأ ولو جعل خشية المذكور منصوبا على المصدرية مقسرا للمصدر لا تميز لم يكن منه مانع لكنهم لم يذكروه مع وضوحه وقريب منه أن يكون خشية منصوبا على المصدر وأشد خشية قدمت عليه فاتصبت على الحسالية وفيما نقله عن الكتاب بحث بعلم من مراجعة عبارته وعلى عطفه على اسم الله فهو مجرور بالقصة لمنع صرفه قوله كخشية أشد خشية منه بالإضافة وقوله منه الضمير لله ولا أشد خشية عند المؤمنين من الله فلذا جعله على الفرض ومن جعل الضمير للفرق تعسف وتكلف مالا حاجة إليه بناء على ظنه أنه لغو والمعنى كخشية من كانت خشيتهم منه أشد من خشية الله فافهم وقد مر في البقرة في قوله اذكروا الله كذا كرم آباءكم أو أشد ذكرا كلاما يعلق به فراجعه وقوله اللهم الخ توجسه للعطف الممنوع وإشارته لضعفه ولذا نادى الله مستغنيا به واللهم يتجوز به عما ذكر (قوله) لولا أن أخرجنا إلى أجل قريب) كالبيان المأخوذ ولذا لم يعطف وتوصيفه بالقرب للاستعفاف أي أنه قليل لا يمنع من مثله وهو سؤال عن الحكمة لا اعتراض ولذا لم يوجها عليه والقبيل مثل للتحقير وقد مر تفسيره وفسر الظلم بعناء الغفوى وهو النقص وقوله متاع الدنيا قليل جواب لهم ببيان الحكمة بأنه كتب عليهم ليعوضوا عن هذا البقاء القليل ببقاء أكثر من الكثير مع أن الأجل معتدل لا يمنع منه عدم الخروج إلى القتال وفيه رد على المعتزلة (قوله) فري بالرفع على حذف الفاء الخ) لما كان الجواب إذا كان مضارعا فحسه الجزم وجوبا إن كان الشرط مضارعا وجوازا إن كان ماضيا لأنه لما لم يظهر أثره في الشرط طمع قرب جوره وعدم ظهوره في الجزاء قيل هو الجواب على اختلاف في تخريج وجهه فنجد المبرد أنه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه رحمه الله بين أن يكون ما قبله بطلبه كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * أنك إن بصرع أخوك نصرع

فلا ولي أن يكون على التقديم والتأخير أي أنك نصرع إن بصرع أخوك وبين أن لا يكون كذلك فلا ولي حذف الفاء وجوز العكس في الموريتين وفي شروح الكشف نقل الإطلاق عنه في التقديم وهذا ما ذكر في مفصلات العربية وقبل أن كانت الإداة اسم شرط فعلى ضمها الفاء ومن يقوله لا يلزم أنه ضرورة كما قاله الرضي والأفعلى التقديم والتأخير وعلى تقدير الفاء لا حاجة إلى تقدير مبتدأ حتى تكون اسمية كما في البيت الآتي وترك توجيه الكشف بأنه على فهم الشرط ماضيا فيكون كعطف التوهم لما فيه من التعسف إذ شرط التوهم أن يكون ما يتوهم هو الأصل أو مما أكثر في الاستعمال حتى صار كالأصل كما في الانصاف وما قبل أن كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا إنما يحسن في كلمة أن أقلها الماضي إلى معنى الاستقبال فلا يحسن أيضا كنتم يدرككم الموت الأعلى حكاية الماضي وقصيد الاستحضار فيه نظر ظاهر (قوله من يفعل الحسنات الخ) هو من شعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل لكعب بن مالك الغنوي وهو

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشكر بالشعر عند الله مثلان ويروى سيمان فانما هذه الدنيا وزهرتها * كل زاد لا يدوم ما أنه فان

وفي شرح آيات الكتاب للنحاس أن الأصمعي قال إن البيت غير النجاة والرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وكفى بسيبويه سند الرواية الأولى (قوله) أو على أنه كلام مبتدأ الخ) قيل عليه أنه ليس بمستقيم معنى وصناعة أما الأول فلأنه لا يناسب اتصاله بما قبله لأن قوله ولا تظلمون قبلا المراد به في الآخرة فلا

لأن أفعل التفضيل إذا نصب ما بعده لم يكن من جنسه بل هو معطوف على اسم الله تعالى أي خشية الله تعالى أو خشية أشد خشية منه على الفرض اللهم إلا أن تجعل الخشية ذات خشية كقولهم جدد جنته على معنى يخشون الناس خشية مثل خشية الله (وقالوا) أو خشية أشد خشية من خشية الله (وقالوا) ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب) استزادة في مدة الكف عن القتال حذرنا عن الموت ويحتمل أنهم ما تفوهوا به ولكن قالوا في أنفسهم فكي الله عنهم (قل) مناع الدنيا قليل) سريع التقضى (والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون قبلا) أي ولا تنتقصون أدنى شيء من نوابكم فلا ترغبوا عنه أو من آجالكم المقطرة وقرأ ابن كثير وجزء والكسائي ولا تظلمون للتقدم القسبة (أبناء تذكروا يدرككم الموت) قرئ بالرفع على حذف الفاء كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها أو على أنه كلام مبتدأ وأينما متصل بلا تظلمون

(ولو كنتم في بروج مشيدة) في قصور
أو حصون مرتفعة والبروج في الأصل
بيوت على أطراف القصر من تيجت المراء
إذا ظهرت وقرئ مشيدة بكسر الباء ومما
لها بوصف فاعلمها كقولهم قصيدة شاعرة
ومشيدة من شاد القصر إذا رفعه (وان
تصهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
وان تصهم سيئة يقولوا هذه من عندك) كما
تقع الحسنة والسيئة على الطاعة والمعصية
يقعان على النعمة والبلية وهما المراد في
الآية أي ان تصهم نعمة كنصب نسيموها
الى الله سبحانه وتعالى وان تصهم بلية كقسط
أضافوها اليك وقالوا ان هي الا بشؤمك
كما قالت اليهود منذ دخل محمد المدينة
نقصت ثمارها وعلت أسعارها (قل كل
من عند الله) أي يسط ويقبض حسب
ارادته (قال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون
حديثنا) يعظون به وهو القرآن فانهم
لوفهموه وتدبروا معانيه اعلموا أن الكل
من عند الله سبحانه وتعالى أو حديثنا ما
كبهائم لا افهام لها أو حاد ثامن صروف
الزمان فيتم فكرون فيه فيعلمون أن القابض
والباسط هو الله سبحانه وتعالى (ما أصابك)
يا انسان (من حسنة) من نعمة (فمن الله)
أي تفضلا منه فان كل مائة عمل الانسان
من العاطة لا يكافئ نعمة الوجب ود فكيف
يقضى غيره ولذلك قال عليه الصلاة والسلام
ما أريد خل الجنة الا برحمة الله تعالى قيل
ولا أنت قال ولا أنا (وما أصابك من سيئة)
من بلية (فمن نفسك) لانها السبب فيها
لاستجلابها بالمعاصي وهو لا ينافي قوله
سبحانه وتعالى قل كل من عند الله فان الكل
منه ايجادا وايضا لا غير أن الحسنة احسان
وامتنان والسيئة مجازاة وانتقام كما قالت
عائشة رضي الله تعالى عنها ما من مسلم يصيبه
وصب ولا نصب حتى الشوكة يشاكها وحتى
انقطاع شع نعله الا بذنب وما يعفو الله أكثر

يناسبه التعميم وأما الثاني فلا يزم عليه عمل ما قبل اسم الشرطية وهو غير صحيح لصداقته والجواب أنه
لا مانع من تعميم ولا تطلقون قسلا للدينا والآخرة أو وبكون المعنى لا ينقصون شيئا من مدة الاجل
المعلوم لامن الاجور به يتعلم الكلام كما قاله التحرير ومما اده بانصالة بما قبله اتصاله به معنى لا عمل على
أن يكون أي مات كونه اشراطا جوابه محذوف تقديره لا تظلموا وما قبله دليل الجواب فهو مرتبط به معنى
لا عملا وهو ظاهر وقوله يدرككم الموت جملة مستأنفة والجمهور على قراءة مشيدة بفتح الباء اسم مفعول
بمعنى مرفوعة أو مجصصة وقرئ بكسر هاء على التجوز كعيشة راضية والبروج الحصون من التبريج
وهو الاظهار وبروج الجحوم منازلهم ما أخذ منه وتفسيره بها هنا تكاف لا داعي له وهو منقول عن
الامام مالك فهو كقول زهير ولولنا أبواب السماء سلم (قوله) كما تقع الحسنة والسيئة (الخ) يعني أنها
تطلق على هذين المعنيين في القرآن والكلام أما أن يكون مشتركا بينهما اشتراك المعنى أو اشتراك الرجل
بين افرادهما ولما كان بين قوله كل من عند الله وبين قوله من الله ومن نفسك بعده معارضة بحسب الظاهر
جلها بعضهم في كل منهما على أحد المعنيين الثلاث يقع التعارض بينهما والعلامة والمصنف جلاهما على
النعمة والبلية فيهما مقتضى سبب النزول ومناسبة المقام لذكر الموت والسلامة قبله ولأن لفظ الاصابة
الاكثر استعماله فيه وهما من هذا القبيل ودفع التعارض بحسب أي وقوله وأرسلناك للناس رسولا
يناسبه حل الثاني بما يتعلق بالتكليف من الطاعة والمعصية ولذا غير أسلوبه اذ عرّف به بالماضى وسيأتي ما
يدفعه وقال الراغب الفرق بين من عند الله ومن الله أن من عند الله أعم منه اذ هو يقال فيما يرزاهما
أمر به ونهى عنه ويحفظه ومن الله لا يقال الا فيما يرزاه ويأمر به ولذا قال الراغب ان أصبت فمن
الله وان اخطأت فمن الشيطان ثم بين تشاؤم اليهود على عاداتهم كما قال تعالى يطير وابوسى ومن معه (قوله
أي يسط ويقبض الخ) رد عليهم بأنه القابض الباسط فلا فاعل سواء ولا واسطة سوى أنفسكم دون النبي
صلى الله عليه وسلم كما زعموا فقام الرد عند قوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك فاندفع ما قبله انهم
لم يجعلوه فاعلا بل تشاؤموا به فلا يكون هذا رداعليهم (قوله) يعظون به وهو القرآن (الخ) يفقهون
بمعنى يفهمون فالمراد بالحديث حديث مخصوص والمطابق جمعوا بنزلة البهائم الذين لا يفهمون
أو المراد كل ما حدث وقرب عهد كالحديث كما فسر به الراغب فالمراد أنهم لم يقولوا صروف الدهر
وتغيره حتى يعلموا أن له فاعلا حقيقة بما بيده جميع الامور (قوله) يا انسان (الخ) يعني أن الخطاب عام لكل
من يقف عليه لا للنبي صلى الله عليه وسلم كقوله اذ أنت أكرمت الكرم ملكته ويدخل فيه
المذكورون دخولا أوليا ونسب من الله بالفضل المذكور لما ذكره وقد مر ما قاله الراغب فيه والحديث
المذكور أخرجه الشيخان (قوله) لانها السبب (الخ) فظهر اختلاف جهتي في السيئة وثباتها من
حيث اليجاد والسبب والى الاول ينظر قوله كل من عند الله أي يسط ويقبض والى الثاني قوله لانها
السبب وقوله الحسنة احسان وامتنان وهي أحسن وفي نسخة امتحان أي امتحان بها بالنظر هل يشكر أم
يكفر ويستر ولا ينافي أن يكون في النعمة أيضا امتحان بان يصبر أو لا لكن المنظور اليه المجازاة
كما صرح به في الحديث والمراد بالسبب ما يوجد الشيء عنده بارادته وخلقه فهو سبب عاوى والحسنة
لما كانت نارة بسبب ما يصدر عنه من الجليل ونارة بمحض التقض لم تسند الى سببها والمراد بالمعاصي
ما يشعل الهفوات (قوله) ما من مسلم يصيبه صب ولا نصب (الخ) الوصب المرض والنصب المشقة
والتعب أو الداء والحديث المذكور أدخل فيه حديثا آخر لما أخرجه الشيخان عن عائشة ما من مصيبة
تصيب المسلم الا كفر الله بها عنه حتى الشوكة يشاكها وأخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري رضى
الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب حتى الشوكة يشاكها الا كفر
الله من خطاياهم وأخرج الترمذي عن أبي موسى رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يصيب عبدا
نكبة خافوها أو مادونها الا بذنب وما يعفو الله عنه أكثر ويشاكها مجهول لكنه غير متعد لمعولين

ولذا قيل ان الضمير للشوكه بمعنى المصدر فهو مفعول مطلق (قوله لا حجة فيهما للناس والمعتزلة) أى لا حجة
في أن الخير والشر من الاعمال بخلافه وادعاه رافى أن المعاصى ليست كذلك على ما علم من الخلاف بيننا
وبين المعتزلة لأن إحدى الآيتين يظهرها للناس والآخرى لهم فلا بد من التأويل وهو مشترك الالتزام ولأن
المراد بالحسنة والسنة النعمة والبليدة والطاعة والمعصية والخلاف في الثاني وأما الامام فاخبار
تفسيرهما بالمعنى الاعم كما فعله الطيبي ومنهم من قال انه استفهام تقديره أن نفسك هو مبتدأ (قوله
حال قصدها التاكيد الخ) اذا تعلق برسول لا يكون تقديره للاختصاص الناظر الى قيد العموم أى مرسل
لكل الناس لا بعضهم كما زعموا فهو ورد عليهم في اختصاص رسالته بالعرب ولذا رجع هذا الوجه في
الكشاف لا يتواءم على أن الحال المؤكدة يجب حذف عاملها كما قيل لأن هذه مؤكدة لعاملها والفرق
بينهما في سورة آل عمران وأما نصبه على أنه مفعول مطلق فأما لأن الرسول ~~يكون~~ مصدر كما
في قوله لقد كذبوا شون ما فهمت عندهم * بشئ ولا أرسلتهم برسول
أى برسالة أولان الصفة قد نسبتهم على معنى المصدر مفعول مطلق كما استعمل الشاعر خارجا بمعنى خروج
(قوله ولا خارجا الخ) الشعر للفرزدق قاله وقد حذف عند الكعبة لا يقول شعرا فيه هجاء ونحوه فترك
الشعر وأقبل على قراءة القرآن ومنه

ألم تحنى عاهدت ربى وانى * لبين رناج قائما ومقام

على حلقة لا أشتم الدهر مسلما * ولا خارجا من فى زور كلام

أضمر الفعل قبل خارجا كأنه قال ولا يخرج خارجا موضع خروج وعطف الفعل المقدر وهو لا يخرج على
قوله لا أشتم الذى هو جواب القسم والرتاج باب الكعبة وعلى هذا خرجه سيوي رحمه الله وإن احتمل
تقديره ولا يكون ونحوه وقوله والتعميم أى لا التاكيد كما فى الأول فإن التعميم مستفاد من الناس
اذا التعريف فيه للاستغراق كما صرح به في قوله الاكافة للناس وهو متعلق بالفعل لا الحال فلا دخل للحال
في العموم بخلافه على الثاني فلا يراد عليه أن التعميم مقصود على كل حال وقوله ينصب المجزئات اشارة
الى أن فى الشهادة استعارة هنا ومنهم من عمه أى شهيد اعلى كل ما مرر بما صدر منهم وأما جعل
الشهادة من قوله وأرسلناك للناس رسولا فغيبه تأمل (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام فى الحقيقة
مبلغ الخ) يعنى أن طاعة المبلغ لطاعة الامام وابست له بالذات حتى يتوجه ما فهموه ويدل عليه التعبير
بالرسول ووضع موضع الضمير للاشارة بعلمته وقارف أى تعاطى يقال قارف كذا اذا تعاطى ما يعاب
به ولم يقل ومن تولى فقد عصاه للمبالغة كما سأتى وما ذكره من الحديث قال العراقى رحمه الله لم أنف
عليه (قوله تحفظ عليهم أعمالهم الخ) كونه عليه البلاغ لا محاسبته بمعنى فأعرض عنهم كما يدل عليه
ما بعده فهذا سبب الجزاء قائما مقامه كما فى الكشاف وليس وجه آخر لان الحفظ انما يكون عما يضر فهو
بمعنى لا يدفع ضررهم وهو جزاء من غير تأويل لأنه خلاف الظاهر والظاهر أن المراد بالرسول هنا نبينا
صلى الله عليه وسلم بدليل الخطاب لا العموم والخطاب لغير معين فلا تقتات فيه وقال حفيظا بصيغة
المبالغة لأنه حافظ بالتبليغ وقيل هو مفعول ثان لتضمن أرسلنا معنى جعلنا ولا حاجة اليه (قوله
وأصله النصب على المصدر) يعنى أنه مبتدأ أو خبر وكان أصله النصب كما يقول المحب سمعا وطاعة لكنه
يجوز فى مثله الرفع كما صرح به سيوي ونقله فى الكشاف لادلالة على أنه ثابت لهم قبل الجواب (قوله
أى زورت خلاف الخ) بتقديم الزاى المجهلة على الراء المهملة وهو الظاهر من التزوير وهو تزوير المراء
وابرازه فى صورة الحق وجوز فيه تقديم المهملة على المجهلة كما فى القاتن فى هذه اللفظة لما وقعت فى
كلام عررضى الله عنه وهو عنده أيضا وجوز فى فاعل تقول أن يكون ضمير المؤنث الغائب للطائفة
وأن يكون ضمير المذكر مخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم والعدول الى المضارع للاستمرار وعائد الموصول
محذوف عليهم ما (قوله والتبيت الخ) التبيت قصد العدو ليللا فى غفلة وتدبير الفعل بالليل والعزم

والآيتين كما ترى لا حجة فيهما للناس والمعتزلة
(وأرسلناك للناس رسولا) حال قصدها
التاكيد ان علق الجار بالفعل والتعميم
ان علق بها أى رسولا للناس جميعا كقوله
تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ويجوز
نصبه على المصدر كقوله

ولا خارجا من فى زور كلام

(وكفى بالله شهيدا) على رسالتك ينصب
المجزئات (من يطع الرسول فقد أطاع الله)
لأنه عليه الصلاة والسلام فى الحقيقة مبلغ
والأمر هو الله سبحانه وتعالى روى أنه عليه
الصلاة والسلام قال من أحببني فقد أحب
الله ومن أطاعني فقد أطاع الله فقال
المنافقون لقد قارف الشرك وهو ينهى
عنه ما يريد الآن تحذره ربا كما اتخذت
النصارى عيسى ربا قزلت (ومن تولى) عن
طاعته (فأرسلناك عليهم حفيظا) تحفظ
عليهم أعمالهم وتحاسنهم عليها انما عليك
البلاغ وعلينا الحساب وهو حاله عن الكاف
(وبقولون) اذا أمرتهم بأمر (طاعة)
أى أمرنا طاعة أو منا طاعة وأصله النصب
على المصدر ورفعها للدلالة على الثبات (فاذا
برزوا من عندك) خرجوا (بيت طائفة منهم
غير الذى تقول) أى زورت خلاف ما قالت
لها أو ما قالت لأن من القبول وضمان الطاعة
والتبيت اتمان البيتوتة لأن الامر تدبر
بالليل أو من بيت الشعر أو البيت المبيت لانه
يسوى ويدبر

عليه ومنه تبين نية الصيام والادغام هذا على خلاف الاصل والقياس قال الداني لم تدغم ناء متحركة
غير هذه حتى قيل انها ساكنة من ياء وتبناه اذا عمده قال

باتت يبي حوضها كعكوفها * مثل الصفوف لاقف الصفوفها

وقوله بعده يبينون بآياه ولهذا لم يلقوا له مع انه غريب وهذا ربما قيل انه لم يسمع الا في قواهم حياك
وياك أي اعتدك بالخصبة مع انه قيل أصله بواك بالهمز أي أنزلك وأما جعله من بيت الشعر فبعد لكن
لا لقول التحرير انه اصطلاح محدث لان الراغب أثبتة لغة (قوله يثبت في صحته هم الخ) والقصد
لتهديهم على الاول وتحذيرهم من النفاق لان الله يظهره على الثاني (قوله قلل المسالاة الخ) يعني أنه
كتابة عن قلة المسالاة بهم لانه يعرض عما لا يبالى به وهذا بناء على أنه ما مور بالقتال والثاني يكون
قبل الامر به فتكون منسوخة وقوله سيما محذوف لاجوزة الرضى وقال أبو حيان انه لا يوجد في كلام
فصيح يحجب به ولا مانع منه للقرينة الدالة على حذفها اذ المعروف في استعماها ذلك وقوله يكفون ضرتهم
وقع في نسخة معرفتهم بالعين والصحيح الاولى (قوله يتأملون في معانيه الخ) يعني أصله التأمل في ادبار
الامور وعواقبها ثم استعمل في كل تأمل سواء كان نظرا في حقيقة الشيء واجزائه أو سوابقه وأسبابه
أو لواحقه وأعقابه وان دل الاشتقاق على أنه النظر في العواقب والادبار خاصة وعن الزمخشري أن في
الآية فوائد كوجوب النظر في الأدلة وترك التقليد والدلالة على صحة القياس الى آخر ما ذكره وقيل في
ارتباط هذه الآية أنه لما جعل الله شهيدا كانه قال شهادة الله لاشبهه فيها وليكن من أين يدع لم أن ما
ما ذكرته شهادة الله محكية عنه فقال أفلا يتدبرون الخ رجل من عند الله على أنه كلامه الموحى لآله على
أنه مخلوقه كما فعله الزمخشري في حواشيه (قوله من تناقض المعنى وتفاوت النظم الخ)
في الكشف لكان الكثير منه مختلفا متناقضا قد تفاوت نظامه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغيا
حد الانجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه اخبارا بغيب قد وافق الخبر عنه وبعضه اخبارا
مخالفا للخبر عنه وبعضه دال على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دال على معنى فاسد غير ملتزم فلما
تجاوبت كانه بلاغة معجزة فائقة لقوى البلاغة وتناسرت صحة معانيه وصدق أخبار علم أنه ليس الامن عند
قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه أحد سواه قال بعض المدققين حد الانجاز امر تبتة لانها تبتة
كافي عبارة المفتاح اذ لو كان بمعنى نهايته لم يصح قوله يمكن معارضته وأورد عليه أن قوله فكان بعضه
بالغا حد الانجاز يفيد ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المجز وأجيب بأنه جعل الا لازم على كونه
من عند غير الله قصورا لبعض عن حد الانجاز على سبيل التزل وارشاء العنان وهو من الطريق المنصف
كافي الكشف ويحتمل أنه من التعليق بالجمال للالزام وبهذا يتدفع أن الكثرة في النظم صفة الاختلاف
والاختلاف صفة الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وذلك لانه جعل
اللازم كون الكثير مختلفا على سبيل التزل وارشاء العنان وجعل نسبة الكثرة الى الكل في ظاهر النظم
على معنى اختلاف كثير وفي كلام المصنف ما يخالفه في ذلك كما قيل وسبأ في تحقيقه وبهذا تدفع قول
التحرير ظاهر النظم أن الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للجهت من غير ضرورة فان كون
البعض مخالفا للبعض صفة الكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه وان قوله فكان بالغا الخ على تقدير
كون القرآن من عند غير الله مشكلا يفضي الى جواز ظهور المجز على يد الكاذب بل ربما يقدح
في انجاز القرآن حيث جاز للغير ولو بحسب الاتفاق الاتيان بما هو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها
الاعلى وما يقرب منه على ما هو حد الانجاز ولا يحصى سوى أن يحمل على الفرض والتقدير أي لو كان
فيه مرتبة الانجاز في البعض خاصة على أن يكون ذلك القدر مأخوذا من كلام الله كافي الاقياس
وتجوه ولا يخفى بعده وقوله بعض أخباره المستقبلة تخص المستقبلة لان المجز الاخبار عن الغيبات فلا
يرد ما قبل الاولى ترك التقييد (وأنا أقول) لما كان يحصل كلام العلامة أن المراد بالاختلاف الاختلاف

وقرأ أبو عمرو فوجزة بيت طائفة بالادغام
اقرهم في المخرج (والله يكتب ما يبيتون)
يشبه في صحائفهم للمجازاة أو في جلة ما يوحى
اليك لتطلع على أسرارهم (فأعرض عنهم)
قال المبالاة بهم أو نجاف عنهم (وتوكل
على الله) في الامور كما سمي في شأنهم (وكنى
ماقه وكبلا) يكفك مضرتهم ويقفك لثمتهم
(أفلا يتدبرون القرآن) يتأملون في معانيه
ويتدبرون ما فيه وأصل التدبر النظر في ادبار
الشيء (ولو كان من عند غير الله) أي ولو كان
من كلام البشر كما زعم الكفار (لوجدوا
فيه اختلافا كبيرا) من تناقض المعنى
وتفاوت النظم وكان بعضه فصيحاً وبعضه
ركيباً وبعضه يصعب معارضته وبعضه يسهل
ومطابقة بعض أخباره المستقبلة للواقع
دون بعض وموافقة العقل لبعض أحكامه
دون بعض على ما دل عليه الاستقراء لقصان
القوة البشرية

في الاجاز وعدمه وهو اختلاف في أمرين لم يكن الاختلاف كثيرا بل المختلف فلذا أول به والمصنف رحمه الله أشار إلى أن الاختلاف بالتناقض وتفاوت النظم والقضاة وعدمها وسهولة المعارضة وصعوبتها والمطابقة للخارج وعدمها والموافقة للعقل وعدمها فتدأنا أعانته إشارة إلى أن الكثرة في الاختلاف نفسه لا في المختلف لانه لا داعي إليه كما مر ~~لكن~~ عدم الاختلاف فيما ذكره لا يدل على كونه من عند الله بل هو ازدد وركلام غير مجزئ ليس فيه شيء من هذا الاختلاف عن البشر كالأحاديث النبوية فلا يتضح الاستدلال بالواقع في النظم والله - هذا حصره الزمخشري - فيما تركه دليله واخصا وقد شعر به هذا وحاول دفعه بأنه وان جازم مثله لكن الاستقراء دل على خلافه وفيه نظروا الاستقراء غير تام (قوله للتنبيه على أن اختلاف ما سبق من الأحكام الخ) جواب عن توهم أن النسخ فيه اختلاف مثل قوله قبيل هذا كفوا أيديكم مع كتب علينا القتال وكل من عند الله وما أضالك من سيئة فمن نفسك فلا يرد أنه ان أراد ما سبق من القرآن فغير ظاهر لانه لم يسبق قريبا أحكام متناقضة وان أراد ما سبق ما كان قبل نزول هذه الآية مطلقا فلا وجه ليرادها هنا (قوله بما يوجب الامن أو الخوف الخ) وجه التأويل ظاهر لان الامن والخوف تقسم ما لم يجبا بل ما يقتضيها وقوله لعدم حزمهم بحسبهم له وزاى مبهمة أى لا افساد ونفاق وغيره والتخويف في اذاعته مفسدة ظاهرة وكذا الظفر لان العدو يستعد به في شوكته (قوله والباء مزيدة) في الكشف يقال أذاع السر وأذاع به ويجوز أن يكون المعنى فعلوا به الاذاعة وهو أبلغ يعنى أنه اذا جعل لازما ليكون بمعنى فعلوا به الاذاعة وهو أبلغ لانه يقتضى تأثيره في المسداع وكونه ثابت وتزفيه سواء كانت الباء للتعدية أو بمعنى في على حد قوله * تجرح في عراقيبها نصلي * واما أن يكون مضمنا معنى التحدث فان قيل انه يكون لازما ومعتدافا أظهر (قوله ولورده وذلك الخبر الخ) مرجع الخبر الخبر المفهوم من الكلام ولو أرجعه الى الامر لكان أظهر وضهير رأيه للرسول صلى الله عليه وسلم وذكر في تفسير الآية ثلاثة أوجه مبنى الا قول على أن يجي الامر وصول خبر السرايا اليهم وردة الى الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر القاؤه اليهم واخبارهم به من غير اذاعة والعلم معرفة تدبيره والمصلحة فيه ومبنى الثاني على أن يجي الامر اطلاعهم على ما بال رسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر من الامن أو الخوف من قبل الاعداء وردة اليهم ترك التعرض له أو جعله بمنزلة غير المسموع والعلم معرفة كيفية التدبير ومبنى الثالث على أن يجي الامر سماع خبر السرايا من أفواه المنافقين وردة اليهم تركه موقفا الى السماع منهم والذين يستنبطونه هم المذيعون والعلم معرفتهم بما ينبغي في ذلك الامر من الاذاعة وعدمها واستنباطهم اياه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر تلقيهم ذلك من قبلهم فمن على هذا ابتدائية والظرف لغو متعلق يستنبطون وعلى الاولين تبعضية أو يسانية تجريدية والظرف حال واطلاق أولى الامر على كبار الصحابة لكونهم المرجع فيه أو المظهر له والاستنباط أصله استخراج الشيء من مأخذه كالما من البئر الجوهر من المعدن والمستخرج يبط بالعرين فجوهره عن كل أخذ وتلق (قوله بارسال الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) خصه لانه هو المانع عن الضلال ولاجل صحة الاستئنا لانه اختلف في قوله الا قليلا فقبل مستثنى من قوله أذاعوه وأعلمه واستدل به على أن الاستئنا لا يتعين صرفه لما قبله لانه لو كان مستثنى من جملة اتبعتم فسد المعنى لانه يصير عدم اتباع القليل للشيطان ليس بفضل الله وهو لا يستقيم ومن صرفه اليه كما هو المتبادر خص الفضل لان عدم الاتباع اذا لم يكن به هذا الفضل المخصوص لا ينافي أن يكون بفضل آخر ثم اختلفوا عنهم من فسر بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى والمعنى لولا بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وانزال القرآن العظيم لاتبعت الشيطان فكفرتم الا القليل منكم فانهم ما تبعوا الشيطان وما كفروا ولا أنكروا بعثته ولا قرأته كمن اهدى الى الحق في زمن الفترة كفس بن ساعدة وأضرابه وقيل المراد به النصرة والمعونة أى لولا اتباع النصرة

ولعل ذكره ههنا للتنبيه على أن الاختلاف ما سبق من الأحكام ليس لتناقض في الحكم بل لاختلاف الاحوال في الحكم والمصالح (واذا جاءهم امر من الامن أو الخوف) مما يوجب الامن أو الخوف (أذاعوا به) أفشوه كما كان يفعله قوم من ضعفة المسلمين اذا بلغهم خبر عن سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أخبرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بما أوحى اليه من وعد بالظفر أو تخويف من الكفرة أذاعوا به لعدم حزمهم فكانت اذاعتهم مفسدة والباء مزيدة أو لتضعن الاذاعة معنى التحدث (ولورده) ولورده وذلك الخبر (الى الرسول وإلى أولى الامر منهم) الى رأيه ورأى كبار الصحابة البصراء بالامور والامراء (لعله) على أى وجه يذكره (الذين يستنبطونه منهم) يستخرجون تدبيره بتجاربهم وانظارهم وقبل كانوا يسمعون أراجيف المناققين فيذيعونها فتعود وبالاعلى المسلمين ولورده الى الرسول وإلى أولى الامر منهم حتى يسمعه منهم ويعرفوا أنه هل يذاع اعلم ذلك من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول وأولى الامر أى يستخرجون علمه من جهتهم وأصل الاستنباط اخراج النبط وهو الماء يخرج من البئر أو ما يحفر (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته) بارسال الرسول وانزال الكتاب (لا تتبعتم الشيطان) بالكفر والضلال (الا قليلا) أى الا قليلا منكم

والظفر لا تبعث الشيطان وتوليت الا القليل منكم من المؤمنين من أهل البصرة الذين يعلمون أنه ليس
مدار الحقيقة على النصر في كل حين قال الامام رحمه الله تعالى وهذا أحسن الوجوه لارتباطه بما بعده
وحذف المصنف رحمه الله تعالى قول العلامة التوفيق من قوله ارسال الرسول عليه الصلاة والسلام
وانزال الكتاب والتوفيق لانه أشكل على بعض شراحه وان أجيب بأن المراد به توفيق خاص نشأ
بما قبله وأما الاطلاق ودفع الشبهة بأن عدم الفضل والرجعة على الجميع لا يلزم منه العدم عن البعض
فتكلف وفي الآية وجوه أخر نحو عشرة فصلها في الدر المنصون وفي قوله تفضل اشارة الى ثبوته بفضل
آخر غير المنقوي وبه تمام الدفع وتقبل بالتصغير وزيد هذا من تعبد في الجاهلية بالدين الحق وكذا ورقة لكن
اختلف في اسلامه كما في أول شرح البخاري ومنكم ضمير عام فتأمل (قوله أو الاتباعا قلبلا الخ)
فهو على هذا استثناء مقترع من المصدر وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى مستقيم عليه أي
اتبعوه كل اتباع الا اتباعا قلبلا بأن يبقى على اجراء الكفر وآثاره الا البقاء القليل النادر بالنسبة
الى البعض حتى ربما أن يكون ذلك بدون التوفيق وقصد الاطاعة بل بمجرد الطبع والعادة كذا قرره
التحرير (قوله ان تبطلوا وتر كولا وحده) يشير الى أن القام في جواب شرط مقدر وقوله
الافعل نفسك لان التكليف يكون بالافعال لا بالذوات وقوله لا يضرك الخ اشارة الى أنه مجاز
أو كناية عن عدم ضرر ذلك فلا يرد أنه مأثور بتكليف الناس فكيف هذا وقيل انه كان مأثورا بأن
يقاتل وحده أو لا ولهذا قال الصدوق رضي الله تعالى عنه في أهل الردة أمانا لهم وحدي ولو خالفني
يمضي اقاتلتهم باسمي وليس كذلك وبدر الصغرى كانت غزاة بعد أحد خرجوا المواعدة أبي سفيان
رضي الله تعالى عنه ولم يكن فيها قتال والقصة مروية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولم يلوع على
أحد لم ينظره كما في الاساس وقراءة الجزم قيل فيها انه مجزوم في جواب الامر وهو بعيد والظاهر أن
للهي جازمة أي لا تكلف أحد الخروج الانفسك وعلى قراءة النون المعنى ما ذكره (قوله فخرج عليه
السلام ومعه الاسبعون الخ) قال البقاعي الذي في السير أنهم كانوا ألفا وخمسة مائة وما ذكره المصنف غلط
تبع فيه الزمخشري ولم ينبه عليه أحد من أصحاب الحواشي اللهم الآن يقال انه أراد ان يكافئهم وهو
محتاج الى النقل أيضا (قوله لا أنالكف أحد الانفسك) يعني أن نفسك مفعول ثان بتقدير
مضاف لاني موقع المفعول الاول أي لا تكلف أحد الانفسك ولا مانع منه أيضا أي لا تكلف أحد هذا
التكليف الانفسك والمراد من التكليف مقاتلته وحده ولذا وقع في نسخة أو لا يضرك مخافة أنهم لا
لأنكف الخ والتحريض الحث من الخرض وهو لا تذبذبه والتفصيل فيه للسلب والازالة كذا في
وتفسير الذين كفروا بقريش لانه المروي والمراد العموم وعسى من الله تحقيق وقد فعل والبأس
النكابة كالبؤس والتكليف التعذيب وأصله التعذيب بالمثل وهو القيد فعم والمقصود التهديد أو
التشجيع (قوله راعى بها حق مسلم الخ) فسر كون الشفاعة حسنة بما ذكره وأدرج فيها الدعاء لانه
شفاعة بمعنى عند الله وخص كونها بالغيب لانه ادعى للخلاص ونظر مقبلا للتأكيده والحديث
المذكور رواه مسلم وغيره (قوله وهو ثواب الشفاعة الخ) التسبب بالجرم معطوف على الشفاعة وقوله
مساولها في القدر اشارة الى وجه اختيار النصيب في الحسنة والكفل في السيئة ونكتة ذلك أن النصيب
يشمل الزيادة لان جزاء الحسنات بضاعف وأما الكفل فأصله المراكب الصعب فاستعمل للمثل المساوي
فلذا اختير اشارة الى اطفاء بعباده اذ لم يضاعف السيئات كالحسنات وقيل انه وان كان معناه المثل
لكنه غلب في الشر ونذكر في غيره كقوله تعالى يؤتكم كفلين من رحمته فلذا خص به السيئة نظرية وهو با
من التكرار ومن يسانية أو ابتدائية وقال الراغب المعنى من يعن غيره في فعله حسنة يكن له منها
نصيب ومن يعنه في سيئة يله منها شدة (قوله مقتدرا) اختلف في تفسيره فقيل مقتدرا وهو مروي
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما والبيت المذكور لا حيحة الانصاري وقيل للزبير بن عبد المطلب

تفضل الله عليه به على راجح اهتدادي به الى
الحق والصواب وعصمه عن متابعة الشيطان
كنيدين محروبن نقيل وورقة بن نوفل أو لا
اتباعا قلبلا الى الدور (فقاتل في سبيل الله)
ان تبطلوا وتر كولا وحده (لا تكلف
الانفسك) الافعل نفسك لا يضرك مخافة أنهم
وتقاعدهم فتقدم الى الجهاد وان لم يساعده
أحد فان الله ناصر لك لا الجنود روى انه
عليه الصلاة والسلام دعا الناس في بدر
الصغرى الى الخروج فكفره به بعضهم
فنزلات فخرج عليه السلام ومعه الا
سبعون لم يلوع على أحد وقرئ لا تكلف
بالجزم ولا تكلف بالنون على بناء الفاعل
أي لا تكلفك الافعل نفسك لا أنالكف
أحد الانفسك لقوله (وحرض المؤمنين
على القتال) اذا ما عليك في شأنهم الا
التعريض (عسى الله أن يكف بأس الذين
كفروا) يعني قريشا وقد فعل بأن ألقى
في قلوبهم الرعب حتى رجعوا (والله أشد
بأسا) من قريش (وأشد تنكيلا) تعذبا منهم
وهو تفرغ وتمديدان لم يتبعه (من يشفع
شفاعة حسنة) راعى بها حق مسلم ودفع بها
عنه ضرا أو جلب اليه نفعا ابتغاء لوجه الله
تعالى ومنها الدعاء لمسلم قال عليه الصلاة
والسلام من دعا لاخيه المسلم بظهر الغيب
استجيب له وقال له الملك ولك مثل ذلك (يكن
له نصيب منها) وهو ثواب الشفاعة والتسبب
الى الخير الواقع بها (ومن يشفع شفاعة
سيئة) يريد بها محزما (يكن له كفل منها)
نصيب من وزرها مساو لها في القدر (وكان
الله على كل شيء مقبلا) مقتدرا من أقات
على الشيء اذا قدر قال
وذى ضغن كفت الضغن عنه
وكنت على مسامحة مقبلا

والضغن الحقد يقول رب ذى حقد على كفت السوء عنه مع القدرة عليه وإذا كان بمعنى شهيدا وحافظا من القوت الحاضر الذى به حفظ البدن فأصله موقوف فأعل كقيم وهذا على النفس بغير الثاني وقيل عليهما (قوله) الجهورى على أنه في السلام) ويدل على وجوب الجواب لصيغة الأمر وقال الجهورى لما سأل في الهبة وجوب الجواب للمسلم هو الصحيح لكن على الكفاية وقوله فان قاله أى ورحمة الله زاد أى الجيب وبركانه ولا زيادة على ذلك كما ورد في الحديث وقوله أما الخ إشارة الى أنه واجب مخيرا ذبا لزيادة المسنونة يقع ذلك الواجب (قوله) لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أحمد والطبراني عن سلمان الفارسي وهذا تعليل الجهورى على أنه في السلام لقوله فأين ما قال الله الخ لا للوجوب اذ لا دلالة في الحديث عليه وقوله فرددت عليك مثله انما كان مثله مع أنه لم يقل الا عليك لان عطفه على كلامه يقتضى اشتراكهما فيما ذكر فكانه قال وعليك ذلك (قوله) وهذا الوجوب على الكفاية الخ) نقل السيوطي أن الأصح من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجوب الرد حال الخطبة وقيل انه مستحب وقيل مباح وأما القاري في روضة الذووى أن الاولى ترك السلام عليه فان سلم عليه كفاه الرد بالاشارة والظاهر أنه يرد باللفظ وقوله ونحوها كالأكل والصلاة وحال الاذان والاقامة والجماع (قوله) ومنه قبل أو للترديد الخ) خبر منه للحديث أو لجميع ما مر ومن تعليمية أو ابتدائية لانه نشأ منه كما يقولون ومن ههنا يقال كذا يعنى قبل أن الأمر بالاحسن فيما إذا أتى المسلم ببعض التحية والأمر بالرد فيما إذا أتى بها ما إذا أحسن منها حتى يوفق به ولما كان عينه جعل كانه رد إليه ما أخذ منه وقوله وذلك إشارة الى أنه أى السلام عليك ورحمة الله وبركاته تمام التحية لان السلام دعاء بالسلامة عن أقسام المضار وحصول المنافع من الرحمة أى الانعام وثباتها أى المنافع وقيل انه راجع لها والسلامة والثبات من قوله وبركانه لان البركة كما حققه الراغب رحمه الله تعالى ثبوت الخبر الالهى فى الشيء لان ما أخذنا شتقاقه يدل على الجزوم كالبركة مصدر البعير ومنه بركة الماء لغير الجارى منه (قوله) والتحية فى الأصل مصدر الخ) يعنى أصل معنى حيائك الله جعلك حيايا ثم استعمل لما ذكره من الدعاء بالحياة كقولهم عمرك الله وقوله فغلب بالتخفيف والتشديد وقيل معناه البقاء والمكث ومنه التحيات لله (قوله) وقيل المراد بالتحية العطية أى الهبة ولذا قال على المتنب لان التحية تطلق على الهدية وهى هبة والثواب عوض الهبة والشافعي رحمه الله تعالى له فى أكثر المسائل قولان فخاله ليغداد قوله القديم وما قاله بصر قوله الجديد يعنى أن قوله القديم وهو ضعيف عندهم أنه لا بد فى الهبة من العوض أو الرد على مالكها وقوله الجديد كذهبا واعلم أنهم قالوا لو قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال عليك السلام فقط أجزأ ولكنه خلاف الاولى وظاهر الآية وكلام المصنف رحمه الله تعالى خلافه وفى الكشف من قال لا آخر أقرى فلانا السلام وجب عليه أن يفعل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسلم على لاعب الشطرنج والترد والغنى والقاعد لحاجته ومطير الحمام والعماري من غير عذر فى حمام أو غيره وذكر الطحاوى أن المستحب رد السلام على الطهارة ويقيم رده ويسلم الرجل على امرأته لا الاجنبية ويسلم الماشى على القاعد والراكب على الماشى وراكب القوس على ركب الحمار والصغير على الكبير والاقبل على الاكثر وعنه صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم أى وعليكم ما قلتم ولا يبدأ ذمى بسلام فان بدأ أقبل وعليك ورخص بعضهم في بدئهم بالسلام اذا دعيت اليه داعية ولا يسلم عليهم فى كتاب ولا غيره فان فعل قال السلام على من اتبع الهدى وجوابه بقوله وعليك روى بالواو وتركها كما فصله الطيبي وقوله وقيل المراد بالتحية العطية هو قول لابي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لان السلام قد وقع فلا يرد بعينه فلذا حل على الهدية وأجيب بأنه مجاز كقول المتنب

فنى تغرم الاولى من العظم مقائق * بشائية والمتلف الشئ غارمه

أوشهيدا حافظا واشتقاقه من القوت فانه يقوى البدن ويحفظه (واذا حيتيم بتحية خيرا بأحسن منها أو ردوها) الجهورى على أنه في السلام ويدل على وجوب الجواب أما بأحسن منه وهو أن يزيد عليه ورحمة الله فان قاله المسلم زاد وبركانه وهى النهاية وأما بذكر مثله لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله وقال آخر السلام عليك ورحمة الله وبركاته وقال آخر السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك فقال الرجل نقصتني فأين ما قال الله تعالى وتلا الآية فقال صلى الله عليه وسلم انك لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله وذلك لاستجماع أقسام المطالب السلامة عن المضار وحصول المنافع وثباتها وهذا الوجوب على الكفاية وخبر السلام مشروع فلا يرد فى الخطبة وقراءة القرآن وفى الحمام وعند قضاء الحاجة ونحوها ومنه قبل أو للترديد بين أن يجيب المسلم ببعض التحية وبين أن يجيب بها كلها والتحية فى الأصل مصدر حيائك الله على الاخبار من الحياة ثم استعمل للحكم والدعاء بذلك ثم قيل لكل دعاء فغلب فى السلام وقيل المراد بالتحية العطية وأوجب الثواب أو الرد على المتنب وهو قول قديم للشافعي رضى الله تعالى عنه

قوله وفى الكشف الخ قد تصرف الهشى فى عبارته بزيادة ونقص كما يعلم عرجته اه

وقوله على التهمة اشارة الى دخول ما قبله فيه دخولا اوليا (قوله مبتدأ وخبر) اشارة الى أن اللام
 قسمية لان لام التأكيد لا تدخل خبر المبتدأ والخبر وان كان هو القسم وجوابه لكنه في الحقيقة
 الجواب فلا يرد وقوع الانشاء خبرا ولا أن جواب القسم من اجل التي لا محل لها من الاعراب فكيف
 يكون خبرا مع أنه لا امتناع من اعتبار المحل وعدمه باعتبار جهتين (قوله ليحشرنكم الخ) لما
 كان الجمع لا يتعدى بالى اشارة الى توجيهه بأنه بمعنى الحشر وهو يتعدى بها قال تعالى لا اله الا الله تحشرون
 ومن لم يتب له اعترض عليه بأن معنى الجمع في ليحشرنكم اظهر منه في ليحشرنكم فيكون تفسيره به
 تفسيره بالاخى مع أن الحشر للجمع في القيلة اخى وأعرف في لسان الشرع فلا يتوجه كونه اخى
 أيضا وقوله أوفى بيمين اليه جواب آخر أى هدى بالى لتعين معنى الافضاء المتعدى بها أو الى معنى في كما
 أثبتته أهل العربية (قوله فهو حال الخ) يعنى الجملة اما حال من اليوم وضمير فيه راجع اليه أو صفة
 مصدر محذوف أى جعله لا ريب فيه والضمير للجمع (قوله انكار أن يكون أحد الخ) يعنى
 الاستفهام انكارى والتفضيل باعتبار الكمية في أخباره الصادقة لا الكيفية فانما لا يتصور فيها تفاوت
 اذ صدق مطابقته وهى لا تزيد فلا يقال في حديث معين أنه أصدق من آخر الا بتأويل ويجوزونى
 الا صدقية وانكارها يفيدنى المساواة أيضا كما فى قوله لم يس فى البلد أعلم من زيد وهى قاعدة متر
 تحققة ولا حاجة الى تأويل اصدق بأظهر صدقا كقولهم وامتناع الكذب وكونه فى حقه محال ثابت
 شرعا وعقلا لانه اما الحاجة أو لغيرها وهو الفنى المطلق والغير اما عدم العلم وهو العلم الذى لا يرب عن
 علمه مقدار ذرة واما قضاؤه وسفقه لا يلى بجنب عزة تقديس وتعالى فان قيل هذا انما يمت فى الكلام
 النفسى فلم لا يجوز فى النفسى بأن يخلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق لامن حيث
 انه كلام للغير ويتعلق بقدرته وادارته على ما هو المذهب من أنه خالق لكلام العباد صدقها وكذبها
 فانه لا يوجب كونه متكلما وكذا بابل من حيث انه يكون كلامه ومنسوبا اليه لا الى الغير كاللفظى من
 القرآن أجيب بأنه أيضا نقص ~~كونه~~ كونه تجهيلا وان لم يكن جهلا ولو سلم فى الامتناع الشرعى كفاية
 ولا يخفى أن الجواب هو الثانى وأما الاول فليس بشئ (قوله فالكلمة تفرقت فى أمر المناققين الخ)
 يعنى أن المقصود انكار عدم اتفاقهم على كفرهم ثم ذكر سبب النزول وفيه خمسة أقوال أحدها ما روى
 عن زيد فالاول هو ما رواه الشيخان عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه والاجتواء باليمين من قولهم
 اجتمعت البلد اذا كرهت الإقامة فيها وان كنت فى نعمة واصل معناه كراهية الخواص بها المقتضية للجوى
 وهو المرض داء الجوف اذا انطاول والبعد عن البادية خلاف الحضرة والحاضرة وكونه نازلا
 فى المخلفين من غزوة أحد فيه نظر (قوله أوفى قوم هاجر وأثم رجعو الخ) فى الكشف وقيل كانوا قوما
 هاجروا من مكة ثم بداهم فرجعوا وكثيرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلى دينك وما خرجنا
 الا لاجتواء المدينة والاشتياق الى بلدنا فاهم من مشرك مكة والذى فى الحديث الاول من غيرهم فلا
 وجه لما قيل انه القول الاول فلامعنى لاعادته وقوله معتلين أى مظهرين لعلة ذلك ووجهه والحديث
 الآخر أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (قوله وفتن حال عاملها
 الخ) فى الدر المنصور فيه وجهان أحدهما أنه حال من ضمير لكم المجرور والعامل فيه الاستقرار وانظر
 لنبايته عنه وهذا القول الاول الذى ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهذه الحال لازمة لا يتم الكلام
 بدونها وهذا مذهب البصريين فى هذا التركيب وما شابهه والثانى وهو مذهب الكوفيين أنه خبر كان
 مقدرة أى ما لكم فى شأنهم اذ كنتم فتنين ورد بالترام تنكيره فى كلامهم نحو ما لهم من التذكرة
 معرضين وكون العامل الجملة بتمامها الكون فاعلنا تأويل أى افرقت لا يخفى أنه مخالف للبصريين
 والكوفيين وحمل الجملة على التظهير ولا داعى اليه وأما ما قبل على الاول أن كون ذى الحال بعضا
 من عام له غريب لا يكاد يصح عند الاكثرين فلا يكون معموله ولا يجوز اختلاف العامل فى الحال

(ان الله كان على كل شئ حسيبا) مجازا
 على التبعة وبغيرها (الله لا اله الا هو) مبتدأ
 وخبر والله مبتدأ والخبر (ليحشرنكم الخ) خبر
 القيلة أى الله واقه ليحشرنكم من قبوركم
 الى يوم القيامة أو مفضلين اليه وفى يوم
 القيامة ولا اله الا هو اعترض والقيام
 والقيام كالطلاب والطلاب وهى قيام
 الناس من القبور والحساب (لا ريب فيه) فى
 اليوم أوفى الجمع فهو حال من اليوم أو صفة
 للمصدر (ومن أصدق من الله حديثا) انكار
 أن يكون أحد أكثر صدقا منه فانه لا يتطرق
 الكذب الى خبره بوجه لانه نقص وهو على
 الله محال (فالكلمة فى المناققين) فالكلمة تفرقت
 فى أمر المناققين (فتنن) أى فرقن ولم
 تنفقه واعلى كفرهم وذلك أن ناسا منهم
 استأذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فى الخروج الى البلد واجتواء المدينة فلما
 خرجوا لم يزالوا حلين مرحلة مرحلة
 حتى لحقوا بالمشركين فاختلط المسلمون فى
 اسلامهم وقبل نزلت فى المخلفين يوم أحد
 أوفى قوم هاجر وأثم رجعو أظهروا
 المدينة والاشتياق الى الوطن أو قوم أظهروا
 الاسلام وقعدوا عن الهجرة وفتن حال
 عام لها لكم كقولها لا فاعلا

وصاحبها من فلسفة النحو (قوله حال من فوتين) أي كان صفة له لتأويله بما ذكره فلما قدم اتصب
حالا وهو حال من الضمير والعامل فيه يعلم مما تقدم وفيه وجوه أخرى في الأعراب (قوله ردهم إلى
حكم الكفرة الخ) ما موصولة أو مصدرية والباء سببية واختلف في معنى الر كس لغزة فقيل الرد كما قال
أمية بن أبي الصلت

فأركسوا في جحيم النار انهم * كانوا عصاة وقالوا لا فاك والزورا

أي ردوا فالمعنى حينئذ ردهم إلى الكفر بعد الإسلام بكسبهم وهو الوجه الأول وقيل الر كس قريب
من التمسك وحاصله أنه ردهم بتمسكهم فهو أبلغ من التمسك لأن من يرى منكسافي قوة فلما يخلص
منها فالمعنى أنهم بكسبهم الكفر قلب الله حالهم ورماتهم في حق الزنزان وهذا هو الثاني وقيل الر كس
الرجيع وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أتى بروثة فقال إنه ر كس وقيل الر كس الاضلال ومنه
وأركستني عن طريق الهدى * وصيرتني مثالا للعدا

(قوله أن تجعلوه من المهتدين) لأن الهداية المعتدية إباحة وجعله مهديا وما قيل إن المصنف رحمه الله
تعالى جعل أن تهديا بمعنى جعلهم من المهتدين أي وصفهم بالاهتداء ولم يجهده في اللغة بهذا المعنى فلا
وجه له (قوله ولو نصب على جواب التثني الخ) كذا في الكشف وقيل عليه المنقول أن التثني إذا كان
بالحرف كليت ينصب جوابه وأما إذا كان بالفعل كودت فليرسم مع العرب ولم يذكره الخاصة ورد بأنهم
لم يريدوا التثني المفهوم من وقد بل المفهوم من لو بناء على أنه التثني وفيه نظرا ولا يراد به أخبار عن التثني
فكيف ينصب في جوابه لأنه لا يمكن أن يكون حكاية لتثنيهم مع جوابه والأصل لو تكفرون كما كفرنا فتكون
ثمن وهم سواء وتكفرون حكاية بالمعنى وتكونون غلب فيه الخطاب على الغيبة (قوله فلا توالوهم الخ)
أي لا تتخذوهم أولياء كما في سائر المسلمين وقوله حتى يؤمنوا الإشارة إلى أن الهجرة لله ورسوله صلى الله
عليه وسلم مستلزمة للإيمان ولا يعتد به بعده وكانت الهجرة قرصا في صدر الإسلام كما في التيسير وسبيل
الله الطريق الموصلة إليه وهي امتثال أوامر وترك نواهيه وقوله الظاهر بالهجرة وفي نسخة المظاهر
أي المقوى وقوله أو عن اظهار الإيمان أن أراد اظهار الإيمان بالهجرة فالتفسير واحد وإن أراد
الاطلاق فهو مخالف لما عليه المفسرون لكن قد يقال أنه علم من قوله حتى يهاجروا قبله فلا حاجة
لتكريره وقوله رأسا أي بالكلية دائما وهذا آمن المضارع الدال على الاستمرار ومن التكرار المقيد
للتأكييد وحيث وجدوههم يعني في الحل والحرم والأمر بالاختلاف ثم على القتل عادة والمراد قتلهم
ولو يدون أخذ (قوله استثناء من قوله نخذوهم الخ) قال الطيبي أي من الضمير في نخذوهم لأن الضمير
في ولا تتخذوا وان كان أقرب لأن اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا وقوله والقوم هم خزاعة
أي الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم شتان كما عرف في السير والمراد بالاتصال الانضمام
والاتجاه إليهم لا اتصالهم به نسباً على الصحيح وزيد مناة علم ومنا اسم صنم أضيف إليه كعب مناة وقوله
وإدع بمعنى صالح وصفة قوم بينهم وبينهم ميثاق قيل وفي قوله عطف على الصلة لطف إليهم فإن الصلة
يصلون فهي صلة لفظا ومعنى والظاهر أن المصنف رحمه الله لم يقصده وإنما هو اتفاق (قوله والاول
أظهر لقوله الخ) لاشبهه في أن عطفه على الصلة أرجح رواية ودراية لأنه لو عطف على الصلة لكان لمنع
القتال سببان الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافرين ولو عطف على الصلة كان السببان الاتصال
بالمعاهدين والكف عن القتال لكن قوله فان اعتزلوكم بقرآن أحد السببين هو الكف عن القتال لأن
الجزء مسبب عن الشرط فيكون مقتضيا للعطف على الصلة فانه لو عطف على الصلة كان أحد السببين
الاتصال بالكافرين لا الكف عن القتال فان قلت لو عطف على الصلة فحققت المناسبة أيضا لأن سبب منع
التعرض حينئذ الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافرين والاتصال سبب للدخول في حكمهم وقوله فان
اعتزلوكم يبين حكم الكافرين سبق حكم المسلمين بهم (قلت في شرح الكشف انه جائز أن يكون الأول

وفي المناقذين حال من فوتين أي متفرقين فيهم
أو من الضمير أي فالكلمة متفرقون فيهم ومعنى
الافتراق مستفاد من فوتين (واقه أركسهم بما
كسبوا) ردهم إلى حكم الكفرة أو نكسهم بأن
صيرهم للنار وأصل الر كس رد الشيء مقولوا
(أريدون أن تهديا) ومن أضل الله أن
تجعلوه من المهتدين (ومن يضلل الله فلن
تجد له سبيلا) إلى الهدى (ودلو تكفرون
كما كفروا) تمتوا أن تكفروا كما كفروهم
(فتمكثون سواء) فتكونون معهم سواء
في الضلال وهو عطف على تكفرون ولو نصب
على جواب التثني لجاز (فلا تتخذوهم
أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله) فلا
توالوهم حتى يؤمنوا وتحققوا إيمانهم
بهجرة هي لله ورسوله لا لأغراض الدنيا
وسبيل الله ما أمر بسألكه (فان تولوا) عن
الإيمان الظاهر بالهجرة أو عن اظهار الإيمان
(نخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم)
كسائر الكفرة (ولا تتخذوهم وليا ولا
نصيرا) أي جانيبهم رأسا ولا تقبلوا منهم ولاية
ولا نصرة (الا الذين يصلون إلى قوم ينكم
وبينهم ميثاق) استثناء من قوله نخذوهم
واقتلوهم أي الا الذين يصلون وينتمون إلى
قوم عاهدوكم ويفارقون محاربتكم والقوم
هم خزاعة وقيل هم المسلمون فانه عليه
الصلاة والسلام وإدع وقت خروجه إلى
مكة هلال بن عوير الأسدي على أن لا يعينه
ولا يعين عليه ومن لجأ إليه فله من الجوار
مثل ماله وقيل بنو بكر بن زيد مناة (أو جاؤكم)
عطف على الصلة أي أو الذين جاؤكم كافين
عن قتالكم وقاتل قومهم استثنى من المأمور
بأخذهم وقتلهم من ترك الحمار بين فلحق
بالمعاهدين أو أتى الرسول صلى الله عليه وسلم
وكف عن قتال الفريقين أو على صفة قوم
وكأنه قيل الا الذين يصلون إلى قوم
معاهدين أو قوم كافين عن القتال لكم
وعليكم والاول أظهر لقوله فان اعتزلوكم

وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة
أويسان ليصلون أو استئناف (حصرت
صدورهم) حال باضه أرو قد يدل عليه أنه قرئ
حصرة وحصرات أويسان لجأؤكم وقبل صفة
محذوف أي جأؤكم قوما حصرت صدورهم
وهم بنو مدح جأؤ رسول الله صلى الله
عليه وسلم غير مقاتلين والحصر الضيق
والانقباض (أن يقاتلواكم أو يقاتلوا قومهم)
أي عن أن أولان أو كراهة أن يقاتلواكم (ولو
شاء الله لاطههم عليكم) بأن قوى قلوبهم
وبسط صدورهم وإزال الرعب عنهم
(فلقاتلواكم) ولم يكفوا عنكم (فان اعتزلواكم فلم
يقاتلواكم) فان لم يتعزضوا اليكم (وألقوا
اليكم السلم) الاستسلام والانقياد (فما جعل
الله اليكم عليهم سبيلا) فمأذن لكم في
أخذهم وقتلهم (ستجدون آخرين يريدون
أن يأمنواكم ويأمنوا قومهم) هم أسد
وغطفان وقيل بنو عبد الدار أنوال المدينة
وأظهروا الاسلام ليأمنوا المسلمين فلما
رجعوا كفروا (كلمارذوا الى الفتنة) دعوا
الى الكفر أو الى قتال المسلمين (أركسوا
فيها) عادوا اليها وقلبوا فيها أفتح قلب (فان
لم يعتزلواكم ويلقوا اليكم السلم) وينبذوا
اليكم العهد (ويكفوا أيديهم) عن قتالكم
(تخذوهم واقتلواهم حيث تقتلهم) حيث
تمسكنم منهم فان مجرد الكف لا يوجب نفي
التعزض (وأولتكم جعلنا اليكم سلطانا
مبيناً) حجة واضحة في التعرض لهم بالقتل
والسبي لظهور عدائهم ووضوح كفرهم
وغدرهم أو تسلطاً ظاهراً حيث أذن لكم
في قتلهم (وما كان مؤمن) وما صح له
وليس من شأنه (أن يقتل مؤمناً) بغير حق
(الخطأ) فانه على عرضته ونصبه على الحال
أو المفعول له أي لا يقتله في شيء من الاحوال
الاحال الخطأ أو لا يقتله لعله اللخطأ أو على
أنه صفة مصدر محذوف أي الاقتلا خطأ

أظهر واجرى على أسلوب كلام العرب لانهم اذا استثنوا بينوا حكم المستثنى تقريراً وتوكيداً فيقولون
ضرب القوم الا زيد فانه لم يضرب فلو عطف على الهمزة كان مثل ضرب القوم الا جازيذاً زيداً
لم يضرب حتى يعلم منه أن جازيذاً لم يضرب مع ما فيه من فك الضمائر وقال الامام جعل الكف عن القتال
سبباً لترك التعرض أولى من جعل الاتصال عن يكف عن القتال سبباً لانه سبب بعدد على أن المتصلين
بالمعاهدتين ليسوا معاهدين لكن لهم حكمهم بخلاف المتصلين بالكافين فانهم ان كفوا فهم هم والا فلا أثر له
(قوله وقرئ بغير العاطف على انه صفة بعد صفة الخ) يرد عليه أنه اذا كان قوله فان اعتزلواكم بأي عن عطفه
على الهمزة ويجعله مرجوحاً بطريق الاولى كونه صفة فلم قدمه هنا وقد أخره في الكشف ويدفع بأن له
مرجحاً وهو وقوع الجملة بعد النكرة بدون عاطف فانه في مثله المعهود انه صفة فقد عطفه معنى آخر فأتته
وعلى الاستئناف يكون جواباً للسؤال أي كيف وصلوا الى المعاهدين كذا قيل والصواب أن يقدر كلف
كان الميثاق بينكم وبينهم كما يؤخذ من الدر المنصون وقيل ان الاولى مخير بين هذه القراءة على حذف
العاطف لانه على الوصفية يقتضى انه لا بد من اجتماع الوصفين في عدم التعرض لهم وإيس بشئ كما يؤخذ
مما ترقى تقدير السؤال (قوله أويسان ليصلون الخ) قيل عليه البيان لا يكون في الافعال وفي الكشف
أوبد لا وأورد عليه أنه ليس اياه ولا بعضه ولا مشقلا عليه وجوابه أن الانتهاء الى المعاهدين والاتصال
بهم حاصله الكف عن القتال فصح جعل مجيئهم الى المسلمين هكذا بياناً أو بدلاً وكونه لا يجري في الافعال
لا يقول به أهل المعاني وهو كذا يعلم حال كون حصرت سبباً لجأؤكم (قوله حال باضار قد الخ)
ويؤيد قراءة الحسن حصرة وقيل انها جلة دعائية ورد بأنه لا معنى للدعاء على الكفار بان لا يقاتلوا
قومهم بل بأن يقع بينهم اختلاف وقتل واذا كان صفة للحال لا حاجة الى تقدير قد وما قيل ان المقصود
بالحالية هو الوصف لانها حال موطئة فلا بد من قد سيما عند حذف الموصوف فمأذن لكم التزام لزيادة
الاضمار من غير ضرورة غير مسلم (قوله وحصرات) فيه نظر فانه يجوز أن يكون صفة لقوم سببية
لاستوائه ونصبه وجره وقد يجاب عنه بأن الوصف الراجع لظاهريه وحده ويجمع جمع كبير وجمعه جمع
نحوي قليل فهذا يؤيد الحالية وفيه نظر وينرمذج قوم معروفون من العرب بالقبيلة والحصرة يقتضيان
ضيق الصدر من الجبن (قوله أي عن الخ) أي هو على تقدير الجأؤ أو مفعول له مقتدر له مضاف وقوله بأن
قوى قلوبهم بمعنى أن التسلط عليهم معناه ما ذكر والمقصود الامتنان على المؤمنين بأن تركهم القتال
بسبب أن الله لم يسلطهم وقذف في قلوبهم الرعب (قوله فلقاتلواكم) اللام جوابية عطفه على الجواب
ولا حاجة لتقدير لو وسماها مكى وأبو البقاء لام المجازاة والازدواج وهي تسمية غريبة وفي الاعادة إشارة
الى أنها جواب آخر مستعمل والسلم يقتضيان الانقياد وقرئ بسكون اللام مع فتح السين وكسرها وكان
القاء السلم استعارة لأن من سلم شيئاً ألقاه وطرحه عند المسلم له وعدم جعل البديل بالغة في عدم
التعرض لهم لأن من لا يترشئ كيف يتعرض له (قوله هم أسد الخ) هاتان قبيلتان وقيل الآية في
حق المنافقين ومترسبين أركسوا وتحققه وقوله وينبذوا اليكم العهد فسر السلم هنا بالعهد وهو قريب
من الاول لما سألني وثقف بمعنى وجد والتمكن من الشيء في قوة وجدانه وقوله مجرد الكف يعني بدون
المعاهدة التي يكون له بها اذمة وجوز في السلطان أن يكون بمعنى الحجة ومصدر راجع الى التسلط (قوله
وما صح له وليس من شأنه) ما كان وما ينبغي يستعملان بمعنى لا يلبق ولا يصح والمراد بنفي الصحة نفي الامكان
دون الصحة الشرعية والمقصود منه المبالغة والا فالقتل لا يخرج عن الامكان وقيد القتل بغير حق لانه
هو المنفي (قوله فانه على عرضته ونصبه على الحال الخ) معنى كونه على عرضته بضم فسكون وضاد
منجبة أي لا يزالون يقعون فيه اضطراباً لانهم يحاربون ولا يتخلوا للمقاتل من خطا فلذا ترك القصاص فيه
دفعاً للخرج وفي نصبه وجوه وذكر المصنف منها ما ذكر وتقديره الحال بقوله في شيء من الاحوال لأن
الحال في معنى الظرف وقريب منها كما صرح حوايه فلا يقال انه يقتضى أنه ظرف للاحال ألا ترى أن معنى

وقيل ما كان نفي في معنى النهي والاستثناء منقطع أي لكن إن قتل خطأ فجزاؤه ما يذكر والخطأ ما لا يضاهيه القصد إلى الفعل أو الشخص أو لا يقصد به زهوق الروح غالباً ولا يقصد به محض زهوق رمي مسلم في صف الكفار مع الجهل بإسلامه أو يكون فعل غير المكلف وقرئ خطأ بالثاء وخطي كعصا بخفيف الهمزة والاية نزات في عياش بن أبي ربيعة أخى أبي جهل من الاماني حارث بن زيد في طريق وكان (١٦٧) قد أسلم ولم يشعر به عياش فقتله (ومن قتل مؤمناً

خطأ فحرر برقبة) أي فعلية أو فواجبه تحرير برقبة والتحرير الاعتناق والحرز كالعتيق للكريم من الشيء ومنه حر الوجه لا كرم موضع منه سمي به لأن الكرم في الاحرار والقوم في العبيد والرقبة عبرتها عن النعمة كما عبر عنها بالراس (ومنة) محكوم بإسلامها وان كانت صغيرة (ودية مسلمة إلى أهله) مؤداة إلى ورثته يقتسمونها كسائر الموارث لقول خجالة بن سفيان الكلابي كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني أن أؤت امرأه أشيم الضبابي من عقل زوجها وهي على العاقلة فان لم تكن فعلي بيت المال فان لم يكن ففي ماله (الآن يصدقوا) الآن يتصدقوا عليه بالدية سمي العفو عنها صدقة حشا عليه وتنبها على فضله وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة وهو متعلق به عليه أو مسلمة أي تجب الدية عليه أو يسلمها إلى أهله إلا حال تصدقهم عليه أو زمانه فهو في محل النصب على الحال من القتال أو الأهل أو الطرف (فان كان من قوم عدواكم وهو مؤمن فحرر برقبة مؤمنة) أي ان كان المؤمن المقتول من قوم كذا محاربين أو في قضاة فمهم ولم يعلم إيمانه فعلي قتاله الكفارة دون الدية لاهله إذا ورائه بينه وبينهم ولا نهم محاربون (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرر برقبة مؤمنة) أي وان كان من قوم كفرة معاهدين أو أهل الذمة فحكمه حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية وله فيها إذا كان المقتول معاهداً أو كان له وارث مسلم (فمن لم يجد رقبة بأن لم يملكها ولا ما يتوصل به إليها فصيام شهرين متتابعين) فعليه أو فالواجب عليه صيام شهرين (توبة) نصب على المفعول له أي شرع ذلك توبة من تاب الله عليه إذا قبل توبته أو على المعيد رأي وتاب عليكم توبة أو حال يحدف مضاف أي فعليه صيام شهرين ذنوبه (من الله) صفته (وكان الله عليماً) بحاله (حكيماً) فيما أمر في شأنه

جئت والشمس طالعة ووقت طلوع الشمس واحد وكونه نفي في معنى النهي ظاهر لأن الشارع إذا قال لا ينبغي كذا فقد نهى عنه (قوله والاستثناء منقطع الخ) قال التحرير يؤم بعضهم أنه استثناء منقطع لأن المتصل يدل على جواز القتل خطأ وأن للمؤمنين ذلك فاختاروا لمخبري أنه على أصل الاستثناء المتصل وهو مقترن مفعول أو حال أو صفة مصدرية قد لا يلزم جواز القتل خطأ شرعاً لأن معناه ان من شأن المؤمن أن لا يقتل الا خطأ (أقول) ان الداعي إلى جعله منقطعاً ما كان بمعنى لا يصح شرعاً وهذا غير صحيح شرعاً أيضاً وحديثه فلا يصح جعله توبة لانه دائر مع المراد من ما صح نعم كون الاستثناء المفرغ يكون متصلاً ومنفصلاً لم يذكره والظاهر كونه متصلاً دائماً لأنه وقوله لا يضاهيه القصد أي لا يقارنه وقوله والاستثناء منقطع ابتداء كلام وليس متعلقاً بقيل كما قيل انه لوجه جعل متصلاً فسد المعنى لانه لا يطلب من المؤمن ترك القتل في كل حال الا في حال الخطأ فليزمن أن يكون القتل حال الخطأ مطلوباً وليس كذلك وما عرّف به الخطأ هو الخطأ الشرعي مما هو حقيقي أو في حكمه وقصة عياش رواها ابن جرير ولها تفصيل في الكشف وقوله ولم يشعر به أي بإسلامه وقوله حارث بن زيد وقع في العنكبوت الحارث بن هشام (قوله فعليه أو فواجبه الخ) الفاء تامة جوابية أو زائدة على وجهين وتحريراً عما فعل أي يجب عليه أو مبتدأ خبره محذوف أي فالواجب تحرير برقبة والتحرير الاعتناق وأصل معناه جعله حراً أي كريمة لانه يقال لكل مكرم حر ومنه حر الوجه لغتاً وحرار الطير وكذا تحرير الكتاب من هذا أيضاً والرقبة من التعبير بالجزء عن الكل والندبة بفحتمين للانسان وقيل انها تكون بمعنى الرقيق وهو المراد هنا قال الراغب انها في المعارف اسم للنساء كما يعبر بالأس والظهور عن المربوب فقال فلان يربط كذا راساً وكذا ظهراً (قوله خجالة بن سفيان الخ) أشيم بنين مجمعة وباء تحتية مثناة والضبابي بضاد مجمعة وباء موحدة وهذا الحديث رواه أصحاب السنن وهو كما ذكر ووقع في بعض النسخ تحرير من الناسخ والضحاك قال هذا العمر رضى الله عنه حين قال انما الدية للعصابة (قوله سمي العفو عنها صدقة حشا عليه الخ) لا بدع فيه فانه لازمه وصار في ذمته صار العفو كعبية الدين ان هو عليه خصوصاً وكل معروف سماه الشارع صدقة كما في حديث الصحيحين الذي ذكره المصنف رحمه الله (قوله وهو متعلق به عليه) أي المقتول في قوله فعليه تحرير برقبة أي فعليه تحرير برقبة وتسليم دية إلى أهله في جميع الاحيان الا حين أن يتصدق أهله بالدية فيخيل أن تسقط الدية ولا يلزم تسليمها وليس فيه دلالة على سقوط التحرير حتى يلزم تقدير عليه آخر قبل قوله ودية مسلمة كذا قال التحرير (قوله فهو في محل النصب على الحال الخ) تبع فيه الزمخشري وقد أورد عليه انه يخالف الكلام النحاة لأن أن والفعل لا يقع حالاً كما صرح به سيدي به رحمه الله لأن الاستقبال وهي تنافي الحال ولو مودة ولا يصح نصب ان والفعل على الظرفية لانه مخصوص بما المصدرية والصدر الصريح فالحال ان في محل نصب على الاستثناء المنقطع وفي وقوع هذا المصدر نظر فاختلاف النحاة وقد جوزه بعضهم كما ذكره ابن مالك وقوله ولم يعلم إيمانه قيل انه مذهب الشافعي رحمه الله لامذهبنا فانظره وقوله ولا نهم محاربون معناه أن بينهم ما اختلاف الدار لان المؤمن منساو لو تركه لكان أولى (قوله ولعله فيها إذا كان المقتول الخ) يعني لا يلزم دية بقتل شخص من قوم معاهدين اذ يجوز أن يكون غير معاهد ولا مؤمن الا اذا كان معاهداً فيلزم الدية للعهد أو مسلماً وله وارث مسلم فالظاهر أن يقول أو كان مسلماً وله وارث مسلم اذ المسلم لا يرث من الكافر في عبارته تقصير وقوله فعليه الخ إشارة إلى ما مر من وجوه الاعراب (قوله توبة نصب على المفعول له أي شرع الخ) انما قد شرع مجبهاً ولا أومعوا ليتحد فاعل المعلن والمعلن ولولا بل جعل العامل الصيام

على المفعول له أي شرع ذلك توبة من تاب الله عليه إذا قبل توبته أو على المعيد رأي وتاب عليكم توبة أو حال يحدف مضاف أي فعليه صيام شهرين ذنوبه (من الله) صفته (وكان الله عليماً) بحاله (حكيماً) فيما أمر في شأنه

(ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) لما فيه من التهديد العظيم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تقبل بقرية قاتل المؤمن عمداً ولعله أراد به التشديد إذ روى عنه خلافة وأبوه وروى أنه مخصوص بمن يتنبأ لقوله تعالى وإن لغفار لن تاب ونجوى وهو عندنا ما مخصوص بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره ويؤيده أنه نزل في عيسى بن خباب وجده أخاه هشاماً متبلاً في الجمار ولم ينظر قائله فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدفروا إليه دية فقد قفوا إليه ثم جلى على مسلم فقتله ورجع إلى مكة مرتداً أو أراد بالخلود المكث الطويل فإن الدلائل متظاهرة على أن عصاة المسلمين ١٦٨ لا يدوم عذابهم (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله) سافرتهم وذهبتم للغزو

(فتبينوا) فاطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تجلوا فيه وقرأ جزء والكسائي فتبينوا في موضعين هنا وفي الجرات من التثبت (ولا تقولوا لمن أتىكم بالسلم) إن جاءكم بحجة الإسلام وقرأ نافع وابن عامر وجزء السلم بغير الالف أي الاستسلام والانتقاد وفسره السلام أيضاً (لست مؤمناً) وإنما فعلت ذلك متعذراً وقرئ مؤمناً بالفتح أي مبدؤاً لاله الأمان (تبتغون عرض الحياة الدنيا) يطلبون ماله الذي هو حطام سريع النفاذ وهو حال من الضمير تقولوا مشرباً هو الحامل لهم على العجلة ونزل التثبت (فعدوا الله مقاماً) لكم (كثيرة) تفكيك من قتل أمناه لاله (كذلك كنتم من قبل) أي أول ما دخلتم في الإسلام فتوهمتم بكل حق الشهادة فحسنت بهاد ماؤكم وأموالكم من غير أن يعلم مواطاة قلوبكم أن تستبكم (فإن الله عليكم) بالاشتداد بالاعيان والاستقامة في الدين (فتبينوا) وأفعالوا بالداخلين في الإسلام كما فعل الله بكم ولا تسادروا إلى قتلهم فلما بأنهم دخلوا فيه اتقاء وخوفاً فإن أبقوا ألف كافر آتون عند الله من قتل امرئ مسلم ونكسروا تأكيده لتعظيم الأمر وترتيب الحكم على ما ذكر من حاله (إن الله كان بما نعملون خبيراً) عالماً به وبالغرض منه فلا تنهاتوا في القتل واحتاطوا فيه روى أن نبرة رسول الله صلى الله عليه وسلم غزت أهل مكة فنهروا وبقي مرداس ثقة بإسلامه فلما رأى الخليل الجأججته إلى عاقول من الجبل وصعد فلما تلاه قوا به وكبروا كبر ونزل وقال لاله الا الله محمد رسول الله السلام عليكم فقتله أسامة واستاق غنجه فنزلت وتيسل نزلت في المقداد مذبذباً في

والحالية من الضمير المجزور (قوله لما فيه من التهديد العظيم) أي لما في النظم أو الوعيد وأهل السنة في هذه الآية على أن المقصود التغلظ في الزجر فلا حاجة إلى تأويلها أو نزول بالجل على المستحل أو الخلود المكث الطويل وخلاف المعتزلة في ذلك معروف ومقيس كمنبر علم (قوله سافرتهم الخ) ضرب في الأرض بمعنى سافر وخصه المصنف رحمه الله بالسفر للغزو ولالة السياق والسباق عليه وقوله فاطلبوا الخ إشارة إلى أن صيغة التفعيل هنا بمعنى الاستفعال كما صرح به الزمخشري وأهل العربية وقوله وثباته إشارة إلى القراءة الآتية وأن ما بمعنى أي لا تنجلوا وتصر واوتأملوا وتحية الإسلام السلام وكان للجاهلية تحية أخرى كنتم مسيحا والقاؤها التلظيها والقاء السلم أي الانتقاد اظهارة استعارة كما مر وقوله متعذراً أي متجسلاً إلى اظهارة ذلك خوف القتل وقراءة الكسر قراءة الجمهور والآخرى مروية عن علي رضي الله عنه وقوله سريع النفاذ مأخوذ من تسببته عرضاً (قوله أي أول ما دخلتم الخ) حصن الدماء عدم سقمها والمواطاة الموافقة وقوله فإن بقاء ألف كافر لانه قد لا يأثم به بخلاف القتل وجعل الأمر مكرراً لئلا يمتنع من اعتبار رتبته على ما ذكر من حالهم المقتضية له فهو أكد وقيل انه غير مكرر لتقدير الاول تبييناً لهم من يقتلونه والثاني تبييناً لنعمة الله عليكم (قوله فلا تنهاتوا الخ) التهافت الوقوع والتساقط وفي الدرة انه لا يستعمل الا في الشر وفذلك يقع الدال قرية بغير خبر والجاهل غنجه إلى عاقول أي ساقها والعاقول الغار واسامة ابن زيد وغيرة تصغير غنم للتقليل وقوله وقال ودلو فتراى ليس اتبانه بكلمة التوحيد الا لينجوها حتى يفر باهله وماله منها (قوله وفيه دليل على صحة إيمان المكره الخ) وجه الدلالة أنه مع ظنهم أن اسلامه خلوف القتل وهو اكراه أن يكسر عليهم قتله فلو لا صحة اسلامه لم ينكر ووجه الدلالة على خطأ الجهم تدأمره بالتثبت المشعربان العجلة خطأ ووجه العفو عنه مأخوذ من السياق وعدم الوعيد على ترك التثبت ومن المؤمنين حال كما ذكره ومن فيه اما يمانية أو بعضية (قوله بالرفع صفة للقاعد الخ) قرئ غير بوجوه ثلاثة فالرفع على أنه صفة القاعدون وهو وان كان معرفة وغيره لا تعرف في مثل هذا الموضع لكنه غير مقصود به قاعدون بعينهم بل الجنس فاشبه النكرة فصح وصفه بها قيل والاحسن أن يعرب بدلالة أن ال موصولة والمعروف اجزائه في المعرفة بالالف واللام وبينه حافرق وجوز الزجاج في الرفع الاستثناء فتأمل وقيل غير معرفة هنا لأن المعرفة لا توصف بالنكرة وان أريد بها الجنس وانما توصف بجملة فعلية مضارعية والنصب على الحالية وهو نكرة لا معرفة كقيل واما أن النكر فلا بد من المعرفة لا موصوفة فأكثري لا كل أو غير الاستثناء يظهر اعراب ما بعده عليها وابن أم مكتوم صحابي أعشى مشهور رضي الله تعالى عنه وقوله فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي عرض له ونزل عليه وكان في بعض أحيائه لا يتقبل له الملك وانما يصيبه برأوه حتى كانه مغشى عليه وكان يشغل بدنه فيه وترضها بمعنى تكسرها وسرى مجهول مشتد الرأى بمعنى انكشف عنه ذلك الحال وقوله وعن زيد رواه البخاري وأصحاب السنن ومثل الضرر وهو داخل فيه عدم الاستطاعة المالية ونفي الاستواء وان كان مع اموالهم على الجهاد لئلا نفوا عن تركه كقوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كما ذكره الزمخشري ويعلم من نفي المساواة بين الجاهد بالمال والنفس نفها بين الجاهد بأحد هما ونفي المساواة يستلزم التفضيل لئلا يمكن لم يكف بما فهم ضمناً فصرح به بعده اعتناء به والتمكين أشد تمكن ولذا لم يعطف بجلتها لانهم امينة وموصوفة ككسائي وجوز فيه في الكشف أن يكون جواب سؤال

غنية فأراد قتله فقال لاله الا الله فقتله أسامة وقال ودلو فترااه وماله وفيه دليل على صحة إيمان المكره وان الجهم قد يغشى وإن خطاه مقتدر أي (لا يستوى القاعدون) عن الحرب (من المؤمنين) في موضع الحال من القاعدون أو من الضمير الذي فيه (غير أولي الضرر) بالرفع صفة للقاعدون لانه لم يقصد به قوم بأعيانهم أو بدل منه وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب على الحال أو الاستثناء وقرئ بالجر على أنه صفة للمؤمنين أو بدل منه وعن زيد بن ثابت أنها نزلت ولم يكن فيها غير أولي الضرر فقال ابن أم مكتوم وكيف وأنا أعشى فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلسه الوحي فوقعت نخذه على نخذي حتى خشيت أن ترضها ثم سرى عنه فقال أكتب لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر (والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) أي لا مساواة بينهم وبين من قعد عن الجهاد من غير علة وفادته تذكري ما بينهم من التفارث ايرغب القاعد في الجهاد فزعموا رتبته وانفة عن انشطاط منزلته

أى ما بالهم لا يستوون والافقة يقتضيان الترفع وعدم الرضا به (قوله على التقيد السابق الخ) لانه مبين
له والمبين عين المبين فيقيد بما قبله من الايمان وعدم الضرر لكنه ترك العلم به مما مر قيل ولانه أعيد
معرفة وانه اشارة الى رد ما سبق من تغير القاعدتين فيهما وفيه نظر وتضمن الدرجة التفضيل لانهما
المرتبة والمترتبة وهى تكون فى الترتيب والفضل فوقت موقع المصدر كضربته سوطا أى بسوط (قوله
المثوبة الحسنى) المثوبة الثواب وقدرها للتأنيث فى الحسنى وقوله وانما التفاوت الخ قيل هذا يقتضى
تفضيل المجاهدين على أولى الضرر باعتبار العمل ولا محذور فيه مع أن قوله لا يستوى القاعدون غير
أولى الضرر يقتضى تساوى أولى الضرر والمجاهدين الآن يقال التساوى لا يلزم أن يكون من
كل الوجوه فالتساوى فى النية والعزم على بذل المال والنفس لو قدر يكتفى فيه كفى الحديث انه لما
رجع من تبوك قال صلى الله عليه وسلم لقد تركنا بالدينه أقواما مقاطعنا واديابا ولا وطننا موطننا
الاشركونا فى ذلك ولذا قال النيسابورى انهما متساويان فتأمل (قوله نصب على المصدر الخ) فضل
بمعنى أعطى الفضل وهو أعم من الاجر لان الاجر يكون فى مقابلة أمر فأمر يديه الاخص لانه فى
مقابلة الجهاد فلذا جعله ما يعنى أو هو أعم لكن نصب المفعول لتضمنه معنى الاعطاء ويكون ذلك
الاعطاء فضلا لا زيادة على أجر غيرهم لبقاء معناه الاصلى فلذا قال وأعطاهم زيادة وفيه وجه آخر ذكره
بعبارة وهو انه صفة درجات النكرة قدمت عليها فالتصبت على الحال وأورد عليه أنه كيف يكون صفة
لدرجات وهو لا يطابقه لافراده وأجيب بأنه مصدر فى الاصل يستوى فيه الواحد وغيره فيجوز زنت
الجمع به (قوله كل واحد منهما بدل الخ) تسمح فيه بجعل المعطوف على البدل بدلا والمراد أن
كل منهما يصلح لان يكون أجرا ونصبه على المصدر لتأويله ولذا مثل له بأسواط وعلى هذا الوجه جعل
ما بعده منصوبا بفعل مقدرا أى غفر لهم مغفرة ورحمهم رحمة لانه وان صح عطفه على أجر من جهة
المعنى ~~مكن~~ فيه تغلغل ذى الحال بين الاحوال المتعاطفة (نبيه) ان قلت لم نصبه السبعة هنا
اذ لم يرفعه الا الحسن فى قراءة شاذة وقرأ ابن عامر فى الحديث وكل وعد الله بالرفع مع أن حذف
العائد فى نحو زيد ضرب مخصوص بالشعر عذرا بن الشجرى قلت أجابوا عنه بأن قبله فعلية هنا وهى
قوله فضل الله الخ بخلاف ما فى الحديث فلذا رفعه ابن عامر ونصب هنا كفى أمالى ابن الشجرى الا
أن قوله حذف العائد مخصوص بالشعر غير صحيح مع منافاته لما قرره (قوله كر تفضيل المجاهدين الخ)
فى الكشف فضل الله المجاهدين جملة موضحة لما نقي من استواء القاعدتين والمجاهدين كأنه قيل ما لهم
لا يستوون فأجيب بذلك والمعنى على القاعدتين غير أولى الضرر لكون الجملة الاولى بيان الجملة المتضمنة
لهذا الوصف ثم قال أما المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلو على القاعدتين الاضرأ وأما المفضلون
درجات فالذين فضلو على القاعدتين الذين أذن لهم فى التخلف اكتفاء بغيرهم لان الغزو فرض كفاية
(أقول) هذا من مشكل هذا الكتاب لتناقضه فانه قال فيما سبق ان المفضلين درجة الذين ذكرهم الله
هم المفضلون على القاعدتين غير أولى الضرر وقال ثانيا ان معناه على القاعدتين الاضرأ وهذا هو الذى
نقله المصنف رحمه الله رابعا بصيغة التعريض وأيضا مفهوم الصفة أو الاستثناء فى غير أولى الضرر
يدلان على التساوى بين المجاهدين والاضرأ وكذا سبب النزول صريح فى أن المقصود استثناء
قوم لم يقدروا على الجهاد واثبات المساواة لهم فكيف يفضلوا عليهم درجة وأيضا لوجه لو عد غير
الاضرأ بالجنة اذ لا عمل لهم ولا نية والجواب عما عدا التناقض بأن المساواة فى النية وما عدا العمل أو
أنهم لما فهموا من نقي الاستواء البون البعيد قديم بغير أولى الضرر يعنى أن البون البعيد بينهم وبين غير
أولى الضرر وأما هما فينبهما فرق يسير ودرجة واحدة ولذا تمه بقوله وكلا الخ اشارة الى تساوىهما فى
غير تلك الدرجة وبأن وعد غير الاضرأ ان يكون تخلفهم بالاذن وفيه نظم أحوال عمال المجاهدين وحفظ
المدينة وأما التناقض فقد دفع بوجوه متكافة لا يمكن تطبيقةا على كلامه الا بارتكاب أمور يعجزها السمع

(فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
على القاعدتين درجة) جملة موضحة
لما نقي الاستواء فيه والقاعدون على
التقيد السابق ودرجة نصب بنزع
الخاص أى بدرجة أو على المصدر لانه تضمن
معنى التفضيل ووقع موقع الترتيب أو الحال
بمعنى ذوى درجة (وكلا) من القاعدتين
والمجاهدين (وعدا الله الحسنى) المثوبة الحسنى
وهى الجنة لحسن عقيدتهم وخلوص نيتهم
وانما التفاوت فى زيادة العمل المقضى لزيد
الثواب (وقل الله المجاهدين على القاعدتين
أجر أعظما) نصب على المصدر لان فضل معنى
أجرا والمفعول الثانى له لتضمنه معنى الاعطاء
كأنه قيل وأعطاهم زيادة على القاعدتين أجرا
عظما (درجات منه ومغفرة ورحمة) كل واحد
منها بدل من أجرا ويجوز أن ينصب درجات
على المصدر كقولك ضربته أسواط وأجرا
على الحال منها تقدمت عليها لانها نكرة
ومغفرة ورحمة على المصدر بانها مفعولها
كرت تفضيل المجاهدين وبالغ فيه اجمالا
وتفصيلا تعظيما للجهاد وترغيبا فيه

وقد فصلها التخرير في شرحه وأشار إلى أنه لم يرض بشيء منها وعندى أن أقرب ما يقال في التوفيق أن ضرراً أو الضرر قسمان قسم مانع لتكليف الجهاد بالذات كالعمى والزمانة ونحوه من العاهات ومنه أخذ الضرر لفاقد البصر وهو كتابة كذا ذكره الراغب ووجهه آخره وقسم عارض يعسر معه الفوز ويكرض أهل وماشا كله فالمراد بغيره أولى الضرر القسم الثاني لأنه المتبادر من الضرر ويعلم منه القسم الأول بالطريق الأولى وهو المراد بالمرح به في النظم فينطبق على سبب النزول وإذا نفي قد يقصد نفيه بهذا المعنى فقط فيصح حينئذ أن يكون الأضرار وما في حكمهم غير ذوى الضرر لأن ضررهم ليس بعرضي ويصح أن يقال المراد بالقاعد من غير أولي الضرر الأضرار بقريشة تسويتهم في وعد الثوبة وجعل التفاوت بينهم درجة واحدة وأمر أيسر وقد يقصد بنفيهم نفي ما يلزمه ويعلم حكمه منه بالطريق الأولى بقريشة جعل التفاوت بينهم بدرجات كثيرة وتخصيص غيرهم بالرحمة والفرقان وهذا أقرب من جعل أول كلامه مبنياً على وجه وآخره على آخره وأن يكون قوله تعالى فضل الله الخ جملة استثنائية فإنه لما حكم بالتفاوت بين المجاهدين والقاعدين غير الأضرأ كان سائلاً يقول فما حال المجاهدين بالنسبة إلى الأضرأ وغيرهم نذكر فضل وفضل لتفصيل تفضيلهم وأنه فضلهم على الأضرأ درجة وعلى غير الأضرأ درجات لأنه ليس في كلامه ما يدل عليه والمصنف رحمه الله لما رأى ما فيه تركه واختار أن القاعدين مقيد في الجميع بقيد واحد وأنه كرتفيه التفضيل للتأكيده مرة بجملة لا بهام الحسنى فيه ووجه الدرجة في الإجمال ووجهها في التفصيل مع زيادة الرحمة والمغفرة والاجر العظيم ومن الإجمال والتفصيل أنه نفي عنهم المساواة فاقضى ذلك التفضيل ثم صرح به (قوله وقيل الأول ماخولهم الخ) يعني بعض المفسرين لم يجعل التفضيل مكرراً وتراوفاً بينهم ما بان جعل الأول ما لهم من الفضل الديني والثاني الأخرى ولذا وحده الأول وجمع الثاني لأن الاجر الديني قابل في جنب الأخرى وخولهم بخاء معجزة وواو مستددة ولا معنى أعطاهم وأصله إعطاء الخول والعبيد وقوله وقيل المراد بالدرجة الخ يعني المراد بالتفضيل الأول رضوان الله ونعيمه الروحاني والثاني نعيم الجنة المحسوس (قوله وقيل القاعدون الخ) هذا ما ذكره الزنجشيري وقد مر ما فيه وقوله كقتافهم غيرهم لأنه فرض كفاية كجاء واردة جهاد النفس بأبواب السباق وسبب النزول ولذا أخره وقال المحدثون هذا لأصل له وقوله يقرط منهم أي يصدر عنهم وأصل معناه السبق فيجوز به لمطلق الصدور (قوله يحتمل الماضي الخ) وعلى الأول ترك التائب لأن فاعله غير مؤنث حقيقي وعلى الثاني هو لمكتابة الحال الماضية وبهذا الاعتبار كان ظالمى أنفسهم بمعنى الحال واضاقته لفظية فوقع حالاً وأصله تموفاهم فحذفت إحدى التاءين تحقفاً وفسروا في الجهول بشك من الاستيفاء أي القبض والاخذ وقوله في حال ظلمهم إشارة إلى أنه حال كجاء وكانت الهجرة واجبة في صدر الإسلام ثم نسخت بعد الفتح وفي الحديث لا هجرة بعد الفتح أي فسخ مكة وقبل أنها تجب الآن من بلد لم يقم فيه شعائر الدين كما في الكشف وهو مذهب سيدنا مالك وسيأتي وفي كتاب الناسخ والمنسوخ أنها كانت فرضاً في صدر الإسلام فنسخت وبقي نذبه أوبه يجمع بين الأحاديث كالحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله وقوله نزلت في ناس الخ رواه الطبري (قوله تويعالهم) إشارة إلى جواب ما قبل السؤال لا يطابق الجواب لأن الظاهر كفاي كذا أولم تكن في شيء فأشار إلى أن محصل السؤال تويعالهم على ترك الهجرة والجواب اعتذار عنه بجزهم (قوله تكذيباً لهم الخ) فأنهم كانوا قاعدين على الهجرة فكذبواهم أو قصدوا تويعالهم وهم مقتاربون وقطر بمعنى جانب والهجرة إلى الحبشة هي الهجرة الأولى للصحابية وهي معروفة في السير والحبشة كلحبر بقصتين بنس من السودان أطلقت على محلهم مجازاً كما هنا (قوله أتركهم الواجب) يعني الهجرة ومساعدة الكفار بالقامة معهم وفي خبرنا هنا أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل هو محذوف تنديدهم كواو ونحوه والمراد بقوله الأولى لأن ما بعده جواب ومراجعة لا يصح

وقيل الأول ماخولهم في الدنيا من الغنمة والظفر وجعل الذكر والثاني ما جعل لهم في الآخرة وقيل المراد بالدرجة الأولى ارتفاع منازلهم عند الله سبحانه وتعالى وبالدرجات منازلهم في الجنة وقيل القاعدون الأول هم الأضرأ والقاعدون الثاني هم الذين أذن لهم في الخلف اكتفاء بغيرهم وقيل المجاهدون الأولون من جاهد الكفار والآخر من جاهد نفسه وعليه قوله عليه الصلاة والسلام وجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر (وكان الله غفورا) لما عسى أن يقرط منهم (رحميا) بما وعدهم (إن الذين توفاهم الملائكة) يحتمل الماضي والمضارع وقري توفاهم وتوفاهم على مضارع وفيت بمعنى أن الله يوفى الملائكة أنفسهم فيستوفونها أي يمكنهم من استيفائها فيستوفونها (ظالمى أنفسهم) في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة فأنزلت في أناس من مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة (قالوا) أي الملائكة تويعالهم (فيم كنتم) في أي شيء كنتم من أمر دينكم (قالوا) كنا مستضعفين في الأرض) اعتذروا بما وبجوا به بضعة فهم وعجزهم عن الهجرة وعن الظهار الدين واعلاء كلمة الله (قالوا) أي الملائكة تكذيباً لهم أو بكياناً (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) إلى قطار آخر كما فعل المهاجرون إلى المدينة والحبشة (فأولئك مأواهم جهنم) لتركهم الواجب ومساعدتهم الكفار وهو خبران والقاء فيه لتضمن الاسم معنى الشرط وقالوا فيم كنتم حال من الملائكة باضمار قد أو الخبر قالوا والعائد محذوف أي قالوا لهم

معنى كونه خبرا فن قال لوجعل الخبر قالوا الشافعي لم يمتحج الى تقدير عائد فقد وهم وقوله مستتجة أى
واقعة موقع النتيجة التي تعطف بالفاء وتهاجر وانصبوب في جواب الاستفهام (قوله مصيرهم الخ)
يعنى أن سامن باب نعم كما تروى والمخصوص بالمدح مقدر كما ذكره وقد مر مثله والحديث المذكور أخرجه
الكعبى عن الحسن مرسل واستوجب معناه وجبت حقيقة طلبت له الوجوب وروى معلوما
ومجهولا ووجه دلالة الآية ظاهر ولذا قيل حكم التدب باق فيها وقوله رفيق أبيه ابراهيم عليه الصلاة
والسلام بناء على أن الخطاب للعرب وأكثرتهم ولد اسمعيل صلى الله عليه وسلم وأما جعل ضمير أبيه
للنبي صلى الله عليه وسلم فليس بشئ وخاصة بالذكر لأن كلامه ماله هجرة قال تعالى حكاية عن ابراهيم
صلى الله عليه وسلم اقمي مهاجرا الى ربى وهو أول من هاجر والهجرة من بلاد الكفار وبلاد لا يقام بها
شعائر الاسلام واجبة كما نقله ابن العربي المالكي رحمه الله قال وكذا البلاد الوبية (قوله استثناء
منقطع الخ) في هذا الاستثناء قولان أحدهما أنه متصل والمستثنى منه أولئك مأواهم جهنم
الاستضعفين والشافعي أنه منقطع لأن الموصول وضمائر والاشارة اليه بأولئك لمن توفقه الملائكة ظالمنا
لنفسه من العصاة بالتخلف كما قاله المفسرون وهم القادرون على الهجرة فلم يدرج فيهم المستضعفين
فكان منقطعاً ومن الرجال الخ حال من المستضعفين أو من الضمير المستتر فيه (قوله وذكر الولدان الخ)
قد قد من معنى الولدان وهذا دفع لسؤال يتوهم وهو أن الولدان بمعنى الصغار غير المكلفين فإفائدة
أخراجهم من الوعيد والتهديد فإن كانوا بمعنى العبيد والاماء فلا إشكال والألف قصد الى المباعدة في
وجوب الهجرة والامر بهما حتى كأنهما كلف به الصبيان أو المراد بهم من قرب عهد به بالصغر
مجازاً كما تروى النجاشي أو أن تكليفهم عبارة عن تكليف أوليائهم بأخراجهم من ديار الكفر أو المراد
التسوية بين هؤلاء في عدم الائتم والتكليف أو أن العجز ينبغي أن يكون كعجز الولدان (قوله صفة
للمستضعفين الخ) المراد بالتوقيت التعيين بأن يكون للعهد لأن المراد به الجنس وهو فى المعنى
كالنكرة توصف بما توصف به وفى الكشف أن آل هذه حرف تعريف للجنس وهو بناء على أن الداخلة
على اسم الفاعل الذى لم يقصد به الحدوث ليست موصولة وقبل الاولى أن تجعل سالماً للمستضعفين
وكلمة الاطماع عسى ويترصد ليس من مدخول التنى وتعلق قلبه لانه من شأن المتبرجى (قوله
متحولاً من الرغام الخ) أى هو اسم مكان يقول اليه أو يسلكه (قوله وقرئ يدركه بالرفع) وخرجه
ابن جنى كما نقله السمين على اضممار هو أى ثم هو يدركه فالاسمية معطوفة على الفعلية الشرطية قال
وعلى ذلك حمل يونس رحمه الله قول الاعشى

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فانام عشر نزل

أى أو أنتم تنزلون (قلت) فالاسمية فى محل جزم وان لم يصح وقوعها شرط الانهم يتسجعون فى السابغ
وانما قدروا المبتدأ ليصح رفعه مع عطفه على الشرط المضارع وجعل الفعل خبراً تسمي شائع لأن
الخبر الجملة وما قيل على تقدير المبتدأ يجب جعل من موصولة لأن الشرط لا يكون جملة اسمية
اذ لو جعلت شرطية لم يمتحج الى تقدير والاولى أن يرفع على توهيم الموصولة خبر غفلة عن كلامهم
وخرجها الزمخشري على وجه آخر وهو أنه نوى الوقف فتعقل حركة الهاء الى ما قبلها **كقوله**
من عترى سبق لم أضربه ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فضم الهاء اتباعاً وحركها وتركه المنصرف
الله لانه مما يابه الشعر (قوله وبالنصب على اضممار الخ) هي قراءة شاذة عن الحسن البصرى رحمه
الله والنصب بعد الواو يكون فى جواب الامور الثمانية كما فصل فى النحو وماعداها قالوا انه ضرورة
والنصب فى الآية يجوز **الكو** فيون لامر آخر وهو أن الفعل الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه
الرفع والنصب والجزم اذا وقع بعد الواو والفاء كقوله

ومن لا يقدّم ربه لمطمئنة * فيثبتها فى مستوى القاع يزاق

وهو جملة معطوفة على الجملة التى قبلها
مستتجة منها (وساءت مصيراً) مصيرهم أو
جهنم وفى الآية دليل على وجوب الهجرة
من موضع لا يمكن الرجل فيه من إقامة دينه
وعن النبي صلى الله عليه وسلم من قرب دينه
من أرض الى أرض وان كان شبراً من
الأرض استوجب له الجنة وكان رفيق أبيه
ابراهيم ونبيه محمد عليهما الصلاة والسلام
(الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان) استثناء منقطع لعدم دخولهم
فى الموصول وضميره والاشارة اليه وذكر
الولدان ان أريد به المالك قطاهر وان
أريد به الصبيان فلمبالغة فى الامر والاشعار
بأنهم على صدد وجوب الهجرة فانهم اذا
بلغوا وقدروا على الهجرة فلا يحصى لهم عنها
وأن قوامهم يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى
أمكن (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون
سبيلاً) صفة للمستضعفين اذ لا توقيت فيه
أحوال منه أو من المستكن فيه واستطاعة
الحيلة وجدان أسباب الهجرة وما توقف
عليه واهتداء السبيل معرفة الطريق بنفسه
أو بدليل (فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم)
ذكر بكلمة الاطماع وافظ العفو اذ انا
بأن ترك الهجرة أمر خطير حتى ان المضطر
من حقه أن لا يأمن ويترصد الفرصة ويعاق
بها قلبه (وكان الله عفواً غفورا) ومن يهاجر
فى سبيل الله يجزى الارض مراناً كثيراً
متحولاً من الرغام وهو التراب وقيل طريقاً
يراعى قومه بساؤله أى يفارقهم على رغم
أنوفهم وهو أيضاً من الرغام (وسعة) فى
الرزق واطهار الدين (ومن يخرج من بيته
مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت)
وقرئ يدركه بالرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف أى ثم هو يدركه وبالنصب على اضممار
أن

وقاسوا عليهم ما تم فليس ما ذكر في البيت تطهير الالاية (قوله وألقى الخ) هو من شعر تنتمه
سأترك منزلي لبي غيم * وألقى بالخجاز فاستريح

وفي الكشف وجهه أنه مستقبل مطلوب يجري مجرى الامر ونحوه وكذلك المقصود من الآية
الحث على الخروج وهو في الآية أقوى لأن الشرط شديد الشبه بغير الموجب وقيل انه من عطف المصدر
على المصدر المتوهم مثل أكرمني وأكرمك أي ليكن منك أكرام ومنى وهذا الشعر للمغيرة الحنظلي
وروي لا ستر يحا فلا شاهد فيه ومعنى الآية أن من هاجر لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فأدركه الموت
في طريقه فأجره على الله وكذا كل من سار لامر فيه ثواب (قوله الوقوع والوجوب الخ) يعني أضل
معناهما السقوط قال تعالى فإذا وجبت جنوبها فمما أفرغ الله على عباده من الثبوت ومنهم من لم
يفهم هذا وظنه مشكلا قال الراغب الوقوع هنا تأكيد للوجوب فأعرفه والوجوب على الله يقتضي
وعده وتفضله مذهبنا للوجوب العقلي الذي ذهب اليه المعتزلة (قوله والآية الكريمة نزات الخ)
أخرجه ابن جرير عن سعيد بن جبيرة رضي الله عنه واختلف في اسمه فقيل ضمرة بن جندب وقيل جندب
ابن ضمرة وصحح هذا في الاستيعاب وفي الاصابة وفي اسمه عشرة أقوال منها ضمرة بن القيس صحابي
كان أعمى وله مال وسعة وهذه نزات فيه خاصة كما رواه ابن جرير في الاصابة وقيل نزات في أكرم بن
صيفي لما أسلم ومات وهو مهاجر قاله ابن الجوزي رحمه الله وكان بلغه هذا النبي وهو بمكة لم يبعث
النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية إلى مسلي مكة فقال لبنية اجلوني فاني لست من المستضعفين واني
لا أهتدي الطريق واني لا أبيت الليلة بمكة فحملوه على سرير متوجه الى المدينة وكان شيخا كبيرا فمات
بالتنعيم ولما أدركه الموت أخذ يصفق الخ والتنعيم اسم موضع قريب من مكة وقوله هذه لك إشارة
الى اليقين وهذه الى الشك لا على قصد اعتقاد الجارحة لله بل على سبيل التصوير وتمثيل مبايعة الله على
الايان والطاعة بمبايعة رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه وقيل إشارة الى البيعة والصفقة والمعنى أن
بيعتهم كبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كبيعة الناس ولما بلغ خبر موته الصحابة رضي الله عنهم قالوا
لبيته مات بالمدينة فنزلت هذه الآية (قوله ونفي المخرج فيه الخ) هذا مما اختلفوا فيه هل القصر عزيمة
فلا يجوز الاتمام أم رخصة فيجوز ذهاب أبو حنيفة رحمه الله الى الاول مستدلا بأن الرباعية فرضت
أولاً ركعتين ركعتين ثم زيد عليها في الحضر وأقرت في السفر كما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله
عنها وذهب الشافعي رحمه الله الى الثاني وأنه رخصة فيجوز الاتمام والايان بالعزيمة وظاهر قوله
فليس عليكم جناح معه وأجابوا عن الحديث بأنه لو كان على ظاهره لما جاز عائشة رضي الله عنها الاتمام
مع أنه روي عنها مع أنه خبر واحد لا يعارض القرآن الصريح في أنها كانت زائدة عليه اذ القصر معناه
التقصيص والحديث مخصوص بغير المغرب والصبح وحجة العلم المخصوص بخلاف فيها وقد خالف
عائشة رضي الله عنها روايته واذا خالف الراوي روايته في أمر لا يعمل بروايته فيه وقيل قولها فرضت
الصلاة ركعتين الفرض هنا بمعنى البيان وقد ورد بهذا المعنى كقوله لكم تحلة ايمانكم وقال
الطبري معناه فرضت ان اختار ذلك من المسافرين فان قيل هل يوجد فرض بهذه الصفة قلنا نعم كالحاج
فانه مخير في السفر في اليوم الثاني والثالث وأيضا هل يوجد فرض بالقرض وكان صوابا وقال النووي رحمه
الله المعنى فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليهم ما فزيد في الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت صلاة
السفر على جواز الاتمام وثبت دلائل الاتمام فوجب المصير اليه جعابن الادلة وحديث عائشة رضي
الله عنها أخرجه النسائي والدارقطني وحسنه والبيهقي وصححه والتمسك بظاهر الآية يقتضي أن الاتمام
أفضل عنده وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه النسائي وابن ماجه (قوله ولقول عائشة رضي الله
عنها الخ) أخرجه الشيخان وقدم ما فيه وان النظم والنظ القصر وعمل الراوي بخلافه والعبارة به عند
الحنفية فقد تعارض رأيها ورأيتها فلا يعمل بها وقد قيل انها أتت ماروت فلا تعارض بينهما ما قال

قوله وألقى بالخجاز فاستريح
(قوله وقع أجره على الله وكان الله غفورا
رحيما) الوقوع والوجوب متقاربان والمعنى
ثبت أجره عند الله تعالى ثبوت
الواجب والآية الكريمة نزلت في جندب بن
ضمرة حمله بنوه على سرير متوجه الى المدينة
فما بلغ التنعيم أشرف على الموت فصفق بيديه
على شماله فقال اللهم هذه لك وهذه لرسولك
أبا بعلك على ما بايع عليه رسولك صلى الله
عليه وسلم فمات (وإذا ضربتم في الارض)
سافرتم (فليس عليكم جناح أن تقصروا من
الصلاة) بتقصير ركعاتهم وأتوا في المرح فيه
يدل على جواز دون وجوبه ويؤيده أنه
عليه الصلاة والسلام أتم في السفر وأن
عائشة رضي الله تعالى عنها اعتبرت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم وقالت
يا رسول الله قصرت وأتممت وصمت وأفطرت
وقال أحسن يا عائشة وأوجه أبو حنيفة
لقول عمر رضي الله تعالى عنه صلاة السفر
ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى
الله عليه وسلم ولقول عائشة رضي الله تعالى
عنها أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين
ركعتين فأقرت في السفر روز يدي في الحضر
وظاهرهما يخالف الآية الكريمة

ابن حجر رحمه الله والذي يظهر لي في جمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليله الأسراء ركعتين ركعتين المغرب ثم زيدت عقب الهجرة الا لصبح كما رواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها وفيه وترك القبر لطول القراءة والمغرب لانها أوتر النهار ثم بعد ما استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر عند نزول الآية وبنيده قول ابن الاثير رحمه الله ان القصر كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ من قول غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقبل القصر كان في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي وقال السهيلي انه بعد الهجرة بعام أو نحو ذلك وقبل بعد الهجرة بأربعين يوماً فعلى هذا قول عائشة رضي الله عنها فأثرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لأنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة انتهى ويدل على أنه رخصة حديث صدقة تصدق الله بها عليكم الآتي وأما أن حديث عائشة رضي الله عنها غير مرفوع لانها لم تشهد فرض الصلاة فغير مسلم لجواز أنها سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم ويرد على ما جمع به ابن حجر رحمه الله أنها لو كانت قبل الهجرة ركعتين لا شهر ذلك وعلى كل حال فهو أمر صعب (قوله فان صح الخ) لا يخفى أنها ما صححها عن جرّان في السنن فلا يليق التردد فيه كما مر والمراد بالاول حديث عمر رضي الله عنه فقوله تام أي مجزئ اجزاء التام الغير المقصور والثاني حديث عائشة رضي الله عنها يعني أن ذكرها الركعتين لا ينفي الزيادة بناء على أن العدد لا مفهوم له ولا يخفى بعده ثم أشار إلى جواب أبي حنيفة رحمه الله عما في النظم مما يدل على خلاف مذهبه (قوله أربعة برءة من الخ) برد بضمين جمع يريد وهو اشاعر مبالا كل ميل اشاعر ألف قدم والفرسخ ثلاثة أميال وكانوا يبنون ربطا في الطريق يسمون بالسكك بين كل سكتين اشاعر ميلاً وثمة بغال معلمة بجذف الاذناب ويسمون كل واحد منها بريدة وهي كلمة فارسية أصلها بريدة دم أي محذوف الذنب ثم سمي الراكب به والمسافة وزيادة من في الاثبات مذهب الاخفش وغيره بأباه ومن عنده تبعية لأن المقصور بعض الصلاة وهي الرابعة (قوله شرط باعتبار الغالب الخ) لما كان ظاهراً أن القصر انما يكون في حال خوف العدو وأشار إلى أنه شرط جرى على الغالب فلا مفهوم له كما في الآية المذكورة وأن ثبوته في الامن ثابت بالسنة وقوله كراهة الخ يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف وهو ضمير الفتنة وذكر باعتبار الخبر وأنه مصدر (قوله لم يعتبر مفهومها الخ) قال الحق الفناري في فصول البدائع فيه بحث لانه ورد في الحديث أن عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف نقصر ونحن آمنون فقال له صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فان كان له مفهوم ولذا أشكل على عمر رضي الله عنه فكيف يقال لا مفهوم له وان لم يكن له مفهوم فكيف أشكل على عمر رضي الله عنه وهو من أهل اللسان وأجاب بما عصبه أن له مفهومه ما ولو كان الغالب في السفر هو الخوف جعل النادر كالعدوم كما يدل عليه جوابه صلى الله عليه وسلم ولذا قال المصنف لم يعتبر مفهومها ولم يقل لا مفهوم لها فاعرفه فانه من دقائق هذا الكتاب (قوله تعلق بمفهومه الخ) لتقييده بكونه فيهم وبين أظهرهم وهي على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص والجمهور وعلى خلافه لما ذكره المصنف رحمه الله وعن خصها بحضرة أبي يوسف رحمه الله كما نقله الجصاص في كتاب الاحكام والنووي في شرح المذهب فقوله التحرير انه لم يوجد في كتب الفقه والخلافات قصور في التتابع وحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم انما يعني حضوره في عهده أو هو مقم للعظيم وتجاه العدو بالضم بمعنى في مقابلته (قوله أي المصلون حرماً الخ) الحزم بالمهمة الاحتياط فعلى هذا الضمير للمصلين والمراد بالاسلحة ما لا يشغل عن الصلاة كالخنجر والسيف فان كان الضمير للطائفة الأخرى فلا تقييد وهو خلاف الظاهر ولذا أخره (قوله أي غير المصلين) لا امتناع أن يكون الحارسون حال سجود المصلين هم المصلين أنفسهم وفيه نظر لادلاله على أن ذلك حال السجدة بل بعد الفراغ منها على ما قيل ان مراده بغير المصلين الفارغون من السجود والذاهبون إلى العدو والحق أن الاظهار في طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك دليل على

فان صحها فالاول مؤول بأنه كالتام في العصة والاجزاء والثاني لا ينفي جواز الزيادة فلا حاجة إلى تأويل الآية بانهم ألفوا الاربع فكان مظنة لان يخطروا بهم أن ركعتي السفر قصر وقصان فسمى الاختيار بهم ما قصر على ظنهم وثني الجناح فيه لطلب به نفوسهم وأقل سفره قصر فيه أربعة برد عندنا وستة عند أبي حنيفة وقرئ تقصروا من أقصر بمعنى قصر ومن الصلاة صفة محذوف أي شيئاً من الصلاة عند سيبويه ومفعول تقصروا زيادة من عند الاخفش (ان خفتم أن يقتلكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً) شريطة باعتبار الغالب في ذلك الوقت ولذلك لم يعتبر مفهومها كما لم يعتبر في قوله تعالى فان خفتم أن لا يقيم احد ود الله فلا جناح عليهم ما فيها اقدمت به وقد تظاهرت السنن على جوازها أيضاً في حال الامن وقرئ من الصلاة أن يقتلكم بغير ان خفتم بمعنى كراهة أن يقتلكم والقتال والتعرض بما يكره (واذا كنت فيهم فأقتلهم بالصلاة) تعلق بمفهومه من خص صلاة الخوف بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لفضل الجماعة وعامة الفقهاء وعلى أنه تعالى علم الرسول صلى الله عليه وسلم كيفيتها بالآية به الأئمة بعده فانهم ثواب عنه فيكون حضورهم كحضوره (فلتقم طائفة منهم معك) فاجعلهم طائفتين فلتقم احدهما معك يصلون وتقوم الطائفة الأخرى تجاهد العدو (ولياخذوا أسلحتهم) أي المصلون حرماً وقيل الضمير للطائفة الأخرى وذكر الطائفة الأولى يدل عليهم (فاذا سجدوا) يعني المصلين (فليكونوا) أي غير المصلين (من وراءكم) يحرسونكم يعني النبي صلى الله عليه وسلم ومن يصلي معه

فقلب المخاطب على الغائب (ولم يأت طائفة أخرى لم يصلوا) لاشتغالهم بالحراسة (فلهذا لم يغفل) ظاهره يدل على أن الامام يصلي مرتين بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن فخل وان أريد به أن يصلي بكل ركعة ان كانت الصلاة ركعتين فكيفيته أن يصلي بالاولى ركعة وينتظر فاما حتى يتواصلاتهم منفردين ويذهبوا الى وجه العدو وتأتي الاخرى فيتم بهم الركعة الثانية ثم ينتظرهم فاعدا حتى يتواصلاتهم ويسلم بهم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصلي بالاولى ركعة ثم تذهب هذه وتقف بازاء العدو وتأتي الاخرى فتصلي معه ركعة وتم صلاته ثم تعود الى وجه العدو وتأتي الاولى فتؤدي الركعة الثانية بغير قراءة وتم صلاتها ثم تعود وتأتي الاخرى فتؤدي الركعة بقرأة وتم صلاتها (ولما أخذوا حذرهم وأسلمتهم) جعل الحذرة (١٧٤) يحصن بها الغازي فجمع بينه وبين الاسلحة في وجوب الاخذ ونظيره قوله تعالى والذين

تتووا والدار والايمن (وذا الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) ثموا أن ينالوا منكم غزاة في صلاتكم فيشتدون عليكم شدة واحدة وهو بيان ما لا جمل له أمر وأياخذ السلاح (ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) رخصة لهم في وضعها اذا نزل عليهم أخذها بسبب مطر أو مرض وهذا مما يؤيد أن الأمر بالأخذ للوجوب دون الاستحباب (وأخذوا حذركم) أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر كي لا يجمع عليهم العدو (ان الله أعد للكافرين عذابا مهينا) وعد الله المؤمنين بالنصر على الكفار بعد الأمر بالحزم لتقوى قلوبهم وليعلموا أن الأمر بالحزم ليس لضعفهم وغلبة عدوهم بل لأن الواجب أن يحافظوا في الأمور على مراسم التيقظ والتدبر فيتوكلوا على الله سبحانه وتعالى (فاذا قضيت الصلاة) أدبهم وفرغتم منها (فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم) فذكروا الله في جميع الاحوال أو اذا أردتم أداء الصلاة واشتد الخوف فأذكروها كما يمكن قياما سائحين ومقارعين وقعودا امرامين وعلى جنوبكم مخنئين (فاذا اطمأننتم) سكنت قلوبكم من الخوف (فأقيموا الصلاة) فعدلوا واحفظوا أركانها وشرائطها وأوابها نامة (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) قرضا محدودا لوقت لا يجوز إخراجها عن أوقاتها في شيء من الاحوال وهذا دليل على أن المراد بالذكر الصلاة وأنها واجبة الاداء حال المسابقة والاضطراب في المعركة وتعليل

أن الطائفة الاولى قد فعلوا والثانية يصلون معه لامتد من كذا قال النحر برو قبل عليه ان ظرفية اذا تدل على أن الحراسة وقت السجود الا أن يقال وقت السجود عمدت وقوله فقلب المخاطب أي النبي صلى الله عليه وسلم على الغائب وهو من معه وأصله من ورائك وورائهم (قوله ظاهره يدل على أن الامام يصلي الخ) في كيفية صلاة الخوف روايات وطرق مفصلة في النسخة والحديث أشار اليها المصنف رحمه الله وصلاته صلى الله عليه وسلم يظن فخل وهو اسم مكان رواها الشيخان (قوله جعل الحذر) وهو التحرز الخ يعني أن الحذر أمر معنوي لا يتصف بالأخذ الا اذا جعل استعماله بالكناية اذ شبه بما يتحصن به من الآلات وأثبت الاخذة تخيلا ولا يضرعطف الاسلحة عليه للجمع بين الحقيقة والجواز لان التجوز في التخيل في الاثبات والنسبة لافي الطرف على الصحيح ومثله لا بأس فيه بالجمع كافي قوله تعالى تتووا والدار والايمن حيث جعل الايمان لتكنهم فيه بمنزلة المقر والممكن لكنه قدم فيه الحقيقي بخلاف ما نحن فيه وفيه بحث لانه يلزم فيه التصريح بطرفي الممكنية لان الحذر منزل منزلة السلاح ولذا قيل انه وأمثاله من المشاكلة وليس استعماله ويدفع بأنه لم يشبه بالسلاح بل بما يتحصن به وهو أعم فتأمل وقد تقدم أن الحذر معنى آخر وهو ما يدفع به فلا تجوز فيه فتذكره (قوله ثموا أن ينالوا منكم غزاة الخ) الغزاة بالكسر الغفلة عن العدو والشدة والجملة بمعنى وهي الوتوب للقتال دفعة واحدة وقوله وهذا مما يؤيد الخ لانه لم يرخص فيه الابدع وأمرهم بالحذر بعد القاء السلاح ولذا لم يضمه اليه كافي الذي قبله لانه محل الخوف (قوله وعد الله المؤمنين بالنصر الخ) لما كان الغالب من حال ان الواقعة بعد الأمر والنهي أن تكون لتعديل وتقنى غنى القاء وهو لا يظهر هنا اشار الى توجيهه بأنه لدفع الوهم الناشئ من الأمر قبله لتقوى قلوبهم ويعلموا أن التحرز في نفسه عبادة كما أن النهي عن القاء النفس في التهلكة لذلك لا يمنع عن الاقدام على الحرب ولذا نسر العذاب بغلوية العدو وقتلهم ليمتد به الالتزام وقوله فيستوكلوا اشارة الى أن ما ذكر لا ينافي التوكل كافي الحديث اعقلها وتوكل (قوله أدبهم وفرغتم منها) هذا التفسير على مذهب أبي حنيفة رحمه الله من أنه لا يصلي حال المحاربة فاقاضاه بمعنى الاداء قال الاخرى القضاء على وجوه مرجعها الى انقطاع الشيء وتعمامه فكل ما أحكم عمله وأتم وختم أو أدى أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضى فهو مشترك في هذه المفهومات وقوله أو اذا أردتم الخ تفسيره على مذهبه من الصلاة حال المحاربة والمسايفة بالقضاء مفاعلة من السيف أي المقاتلة به والمقارعة المقاتلة بالرمح والمراماة بالسهم ومخنئين بمعنى مجروحين مثقلين بالجراح من أثنى المرض أثقله وأوهنه (قوله فعدلوا واحفظوا الخ) ليس المراد بإقامة الصلاة أعادتها كما هو أحد قولي الشافعي وعلى القول الآخر فسرت الإقامة بالاعادة (قوله فرضا محدودا لوقت الخ) يعني كتابا بمعنى مكتوبا مفروضا وموقوتا محدودا ووجه الدلالة على أن المراد بالذكر الصلاة لا ظاهره كما هو تفسير أبي حنيفة رحمه الله أنه تعليل للأمر بالذكر فلم يكن بمعنى الصلاة لم يلتزم وكونها واجبة يؤخذ من كتابتها فانها بمعنى الفريضة وهي الواجب بمعنى عنده (قوله الزام لهم وتقرير الخ) وهو من بايغ النظام وقد وقع مثله في كلامهم وبدر الصغرى من غزواته صلى الله عليه وسلم معروف في السير (قوله نزات في طعمة بن أبيرق

للأمر بالايتماء كيفما أمكن وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصلي المحارب حتى يطعم (ولا تنهوا) ولا تضعفوا (في استغناء القوم) الخ في طلب الكفار بالقتال (ان تكونوا تألمون فانهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون) الزام لهم وتقرير على التواني فيه بأن ضررا القتال دائر بين الفريقين غير مختص بهم وهم يرجون من الله بسببه من اظهار الدين واحتشاق الثواب ما لا يرجو عدوهم فينبغي أن يكونوا أرغب منهم في الحرب وأصبر عليها وقرئ أن تكونوا بالفتح بمعنى ولا تنهوا وان تكونوا تألمون ويكون قوله فانهم يألمون على النبي عن الوهن لاجله والاية نزات في بدر الصغرى (وكان الله علما) بأعمالكم وضما تركم (حكيميا) فيما يأمر وينهى (انا أنزلنا الكتاب بالحق لتحكم بين الناس) نزات في طعمة بن أبيرق

(الح) طعمة بفتح الطاء المهملة وكسر هاء رواية وسكون العين المهملة وفي القاموس انه بضم الطاء وفي
 كتب الحديث انه مثلث الطاء والكسر أشهر وأبهر في تصغير ابرق والحديث رواه الحاكم والترمذي
 عن قتادة وبنو ظفر بفتح الطاء المجهجة والفاء حتى من الانصار وقوله وخباها أي الدرع لانهم اموتة سماعة
 وقوله فسألوه الفاء فصحة أي فانظروا أو أنوه فسألوه أن يجادل عن المسلم لان الحال شاهدة له اذ
 السرقة في يد اليهودي واليهود هم من بازور وعداوة الانصار وقوله فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الح أي هم بأن يحكم بظاهر الحال اعتمادا على صدقهم لانه علم براءة اليهودي وهم بخلافه فان مقامه
 صلى الله عليه وسلم أجل وأعلى من ذلك وفي امضاء شهادة اليهودي على طعمة وهو مسلم ما يحتاج الى
 التأويل (قوله بما عرفت الله الح) يعني أرا المتعدي هنا لاثنين أحدهما العائد المخدوف والثاني
 الكاف أي بما أرا كذا الله وهي من رأى بمعنى عرف المتعدي لواحد فعدي بالهمزة لاثنين وقيل انه من
 الرأي من قولهم سم رأى الشافعي كذا وجعلها عليه يقتضي التعدي الى ثلاثة مفاعيل وحذف اثنين
 منها أي بما أرا كذا الله حقا وهو بعيد وأما جعله من رأى البصريه مجازا فلا حاجة اليه (قوله أي
 لاجلهم الح) يعني أن اللام ليست صلة خصما بل تعاليمية ولا تكن عطف على أنزلنا بتقدير قلنا وجوز
 عطفه على الكتاب لكونه منزلا وهو خلاف الظاهر (قوله للبراء) البراء امام فرد يعني يرى أو جمع يرى
 وبأوه مثلثة قال السهيلي في الروض الانب براه بضم الباء جمع يرى اسم جمع على فعال أو جمع براه
 ككرما فحذفت احدى الهمزتين للتخفيف ووزنه فعاء وانصرف لانه أشبه فعالا وزعم بعضهم أنه من
 باب فرير وفرار وليس بشئ وقال ابن التماس البصريون لا يعرفون ضم الباء فيه وانما هي مكسورة
 ككبرام وأما براه بالفتح كلام فمصدر اه تخافيل البراء بالضم كالبراء لان المراد به اليهودي لكن
 الاصح الفتح على أن المراد به الجمع تقول تيرأت منه وانما براه لا يفتي ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر امثل
 سماع وذلك لتقابل الجانبين ويجوز في العبارة براه على صبغة الجمع ككرما لا يفتي ما فيه من القصور
 (قوله مما هممت به الح) أي في أمر طعمة وبرائه لظاهر الحال والهم بالشيء خصوصا اذ يظن أنه الحق
 ليس بذنوب حتى يستغفر منه لكن لعظم النبي صلى الله عليه وسلم وعصمة الله له وتزيمه عن توهم النقائص
 أمره بالاستغفار لزيادة الثواب وارشاده الى التثبت وأن ما ليس بذنوب اذا خطر بباله بالنسبة لعظمه
 كالذنوب فلا يرد على المصنف رحمه الله شيء كما توهم وقال النيسابوري قال الطاعنون في عصمة الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام لو لانه صلى الله عليه وسلم أراد أن يخاصم لاجل ذلك الخائن لما ورد النبي عنه
 ولما أمر بالاستغفار وأجيب بأن الامر بالشئ لا يقتضي حصول المنى عنه بل ثبت رواية أن قوم طعمة
 التمسوا منه صلى الله عليه وسلم أن يدرا عن طعمة ويلحق السرقة باليهودي فتوقف وانتظر الوحي ولعل
 القوم شهدوا بسرقة اليهودي وبراء طعمة ولم يظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ما يقدح في شهادتهم
 بالقضاء على اليهودي فأطلع الله على حقيقة الحال أولعل المراد واستغفرا لولئك الذين يروا طعمة
 (قوله يخونونهم افان وبال خيانتهم يعود عليهم الح) يعني أن خيانة الغير جعلت خيانة لانفسهم لان وبالها
 وضررها عائد عليهم فهو مجاز عن ذلك وقوله أوجعل المعصية خيانة ظاهرها أن معنى يختانون بعضهم
 ويكسبون الاثم فأنفسهم مفعول له لا بمعنى يظلمون أنفسهم وظلم النفس معروف في عمل المعاصي وقيل
 الخيانة مجاز عن المضرة ولا بعد فيه (قوله مبالغة في الخيانة الح) يعني المراد بالمبالغة الاصرار لانه
 ككثر الفعل وقوله روى الح رواه الطبراني في معجمه من حديث قتادة رضي الله عنه وقوله ليسرق
 أهله كقوله * ياسارق الليلة أهل الدار * والمراد متاعهم (قوله يستترون منهم حياء) فسر الاستخفاء
 من الناس بالاستتار لاجل الحياء والخوف وفسر الاستخفاء من الله بالاستحياء لان الاستخفاء منه تعالى
 محال فلا فائدة في نفسه ولا معنى للذم في عدمه بخلاف الاستخفاء من الناس كما قالوا في ان الله لا يستحي
 انه مجاز مع أن سب الاستحياء ليس محال ويصح أن يكون مشاكة (قوله لا يخفى عليهم سرهم الح)

من بني ظفر سرق درعاً من جاره قتادة بن
 النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق يثتر
 من خرق فيه وخباها عند زيد بن السمين
 اليهودي فالتفت الدرع عند طعمة فلم
 توجد وحطف ما أخذها وما له بها علم
 فتركوه واتبعوا أنزل الدقيق حتى انتهى الى منزل
 اليهودي فأخذوها فقال دفعها الى طعمة
 وشهد له ناس من اليهود فقالت بنو ظفر
 انطلقوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسألوه أن يجادل عن صاحبهم وقالوا ان لم
 تفعل هلك واقض وبرئ اليهودي فهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل (بما
 أراك الله) بما عرفت الله وأوحى به اليك وليس
 من الرؤية بمعنى العلم والالاستدعي الى ثلاثة
 مفاعيل (ولا تسكن للخائنين) أي لاجلهم
 والذب عنهم (خصميا للبراء) واستغفرا الله
 مما هممت به (ان الله كان غفورا رحيميا) لمن
 مما هممت به (ولا تجادل من الذين يختانون
 يستغفروه) يخونونهم افان وبال خيانتهم يعود
 انفسهم) يخونونهم افان وبال خيانتهم يعود
 عليهم أوجعل المعصية خيانة لها كما جعلت
 ظلماء عليها والضمير لطعمة وأمثاله أوله ولقومه
 فانهم سارقون في الاثم حين شهدوا على
 براءته وخاصة وعنه (ان الله لا يحب من كان
 خوانا) مبالغا في الخيانة مصرعها
 (انبياء) منهم كافرا روى أن طعمة هرب الى
 مكة وارتد ونقب حائطها ليسرق أهله فسقط
 الحائط عليه فقتله (يستخفون من الناس)
 يستترون منهم حياء وخوفا (ولا يستخفون من
 الله) وهو أحق بأن يستحيا ويخاف منه
 (وهو معهم) لا يخفى عليهم سرهم فلا طريق
 معه الا ترك ما يستعجبه ويتواخذه عليه

قوله كما ذكره الزمخشري الخ عبارة هناك
والاثم الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب
ومنه قيل لعقوبته الاثم فعال منه
كالنكال والعذاب والوبال قال
لقد فعلت هذى النوى به فعلة
أصاب النوى قبل الممات اثمها
والهمزة فيه عن الواو كانه يثم الاعمال أى
يكسرها باحباطه اه
قوله نحو والمذين يكتزون الخ فيه أن هذا ليس
معطوفاً بواو كما هو فرض كلامه اه صححه
(اذيبتون) يذرون ويتركون (مالا يرضى
من القول) من روى البرى والحلف الكاذب
وشهادة الزور (وكان الله بما يعملون محيطاً)
لا يفوت عنه شئ (ها أنتم هؤلاء) مبتدأ
وخبر (جادلتم عنهم في الحجة الدينية) جملة
مبينة لوقوع أولاء خبراً أو صلة عند من يجعله
موصولاً (فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة
أم من يكون عليهم وكيلاً) محامياً يحميهم من
عذاب الله (ومن يعمل سواً) فيحاسبه سواه
غيره (أو يظلم نفسه) بما يخص به ولا يعتد
وقيل المراد بالسوء ما دون الشر والظلم
الشر وقيل الصغيرة والكبيرة (ثم يستغفر
الله) بالتوبة (يجد الله غفوراً) لذنوبه (رحيماً)
مفضل عليه وفيه حظ الطعمة وقومه على
التوبة والاستغفار (ومن يكسب اثماً فاعلم
يكسبه على نفسه) فلا يعتد به وبالله كقوله
تعالى وان أسأتم فلها (وكان الله عليماً حكيماً)
فهو عالم بفعله حكيم في مجازاته (ومن يكسب
خطيئة) صغيرة أو مالا عمد فيه (أو اثماً)
كبيرة أو ما كان عن عمد (ثم يرم به برأ)
كما رى طعمة زيدا ووحيد الضمير لما كان أو
(فقد احتمل بهما نارا واثماً مبيناً) بسبب روى
البرى وتبرئة النفس الحاطة ولذلك سوى
بينهما وان كان مقترف أحدهما دون مقترف
الأخر (ولو لا فضل الله عليك ورحمته)
بإعلام ما هم عليه بالوحى والضمير لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وجهه لا تعظيم
(لهم طائفة منهم) أى من بنى ظفر (أن
يضلوك) عن القضاء بالحق مع علمهم بالخال
والجملة جواب لولا وليس

يعنى المراد بالعبء هنا التهديد بأنه يعاقبهم فليحذروه وقوله يذرون لما كان أكثر التدبير مما يثبت عليه
عنه ومعنى يتركون يتركون ويجوز تقديم الراء المهملة فيه كما تر ومعنى لا يفوت عنه شئ كمال قدرته
فلا حاطة هنا استعارة (قوله جملة مبينة الخ) لما كان الأخبار عن الضمير باسم الإشارة نحو أنت هذا
بحسب الظاهر لا فائدة فيه جمعات الإشارة إلى موصوف بصفة يبينه ما يقع بعده فأولاه بمعنى المجادلين
وبه تتم الفائدة وقدمت الكلام فيه وكونه صلة مذهب لبعض النحاة في كل اسم إشارة يجوز أن يكون
موصولاً والجهور على أنه مخصوص بماذا وعليه فالجمل ظاهر (قوله محاسباً الخ) أصل معنى الوكيل
الموكل الذى الامور موكله ولما كان من هو كذلك يحفظ ما وكل اليه ويحميه استعماله في لازم معناه
فالذاق سره بماذا كروا ثم هذا ونظائرهما ما وقع بعده اسم استفهام منقطعة وقبل عاطفة كما نقله في الدر
المصون وكأنه مراد من قال انها الامتلاء ولا منقطعة (قوله فيحاسبه سواه غيره) أخذ من مقابلته
انظم النفس الغير المتعدى وتفسيره بما دون الشر لأن السوء يستعمل فيه وقد قبل بالظلم المستعمل
في القرآن بمعنى الشر كقوله تعالى ان الشر لكظم عظيم وجهه بمعنى الصغيرة لأن الاساءة تستعمل
بمعناه وبمعنى الذلة وكون الاستغفار بمعنى التوبة ظاهر وقوله وفيه حظ في نسخة بحث وهو بمعناه
وتفسيره الخطيئة والاثم بما ذكره أخذ من المقابلة والتغاير بينهما ولأن الاثم كما ذكره الزمخشري (١)
في سورة الحجرات الذنب الذى يستحق صاحبه العقاب وهمزة بدل من الواو ومن ثم يثم أى كسرها
بكسرها باحباطه وقد يستعمل في مطلق الذنب كقوله كما تر الاثم كما في الكشف (قوله ووحيد الضمير
الخ) اختلف النحاة في هذا الضمير فقيل يعود على اثمها والمتعاطفان بأى ويجوز عود الضمير فيما بهما
على المعطوف عليه نحو واذا رأت تجارة أولها وانقضوا اليها وعلى المعطوف نحو والمذين يكتزون
الذهب والفضة ولا يثقون بها وقيل يعود الى الكسب على حد ادعوا هو وبعضهم أوجب افراده لانه
يعود على أحد الامرين لاعلى التعيين كانه قيل ثم يرم بأحد الامرين وقيل في الكلام حذف أى يرم
بهما وبه والتمثال هو المشهور ولذا اختاره المصنف رحمه الله (قوله بسبب روى البرى الخ) في الكشف
لانه يكسب الاثم أى ويرى البرى ما بهت فهو جامع بين الامرين فقيل في معناه انه إشارة الى أن في التزويل
لنا ونشر اغبر مرتب لانه أى في التفسير بالترتيب والاسلوب من باب تكرير الشرط والجزاء نحو من
أدرك الصمان فقد أدرك المرمى فنبغى أن يحتمل تشكيك بهما نارا واثماً على التخييم والتحويل وفى ثم دلالة
على بعد مرتبة البهتان من ارتكاب الاثم نفسه وقيل ان في ترتيب الجزاء على الاثم ثم الرمي به أو بهما
اشكالا وكذا في مغايرة احتمال الاثم والبهتان أعنى الاتصاف بهما لكسب الاثم والرمى به ووجه التفصيص
عن الاول أن المراد بالاثم في جانب الجزاء ما يعم الخطيئة أيضا تغليباً ونظراً الى أن الرمي بالخطيئة اعظام
لها واودراج في حكم الاثم وأولى أنه يطلق على مطلق الذنب كما مر وعن الشافى بأن تغاير الماهوم يجب
له تغاير المعنى أو ان التخييم الحاصل من التشكيك يعطى التغاير أو أنه على أسلوب من أدرك الصمان
ولا اشعار في كلام المصنف رحمه الله بهما ذوقه بحث ومعنى كلام المصنف رحمه الله انه لا تجادسيهما
الواقع في الجزاء سوى بينهما في ترتب ذلك على أحدهما لاعلى التعيين والعطف بأو المفيدة لذلك وان كان
أحدهما أو هو الكبيرة أو العمد أعظم من الآخر وهو الصغيرة أو مالا عمد فيه فتأمل (قوله بإعلام
ما هم) وفى نسخة هموا وقوله وجمعه للتعظيم كذا وقع في نسخ وهو سهو ولانه اغمايت وجهه لو كان
النظم عليكم وليس كذلك ولذا وقع في بعضها اسقاطه برمته وأما الجواب بأن المراد جمعه في مثله
بما وقع فيه مجموعاً كقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاستعنت الشيطان فتكاف لادلالة في كلامه عليه
(قوله أى من بنى ظفر) هذا بالنظر الى المعنى والمساك والافلاذ كفى الكلام لبنى ظفر ولادلالة عليه
يخصوهم حتى يرجع اليهم الضمير فهو راجع للذين يختانون على أن المراد بهم بنو ظفر لما شاركهم طعمة
في الاثم لنصرته وأما كون نزول الآية فيهم دلالة على ذكرهم فبعد وضمر بنو لولا لاطائفة (قوله وليس

القصد فيه الى نقيضهم بل الى نقي تأثيره فيه (وما يضلون الا انفسهم) لانه ما أزلك عن (١٧٧) الحق وعاد وباله عليهم (وما يضررونك من شيء) فان الله سبحانه

وتعالى عصمك وما خطر ببالك كان اعتمادا منك على ظاهر الامر لا مبالا في الحكم ومن شيء في موضع النصب على المصدر أى شيأ من الضرر (وأُنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم) من خفيات الامور أو من أمور الدين والاحكام (وكان فضل الله عليك عظيما) اذا فضل أعظم من النبوة (لاخبرني كثير من نجواهم) من متناجينهم كقوله تعالى واذهم نجوى أو من متناجينهم كقوله (الامن أمر بصدقة أو معروف) على حذف مضاف أى الانجوى من أمر أو على الانقطاع بمعنى ولكن من أمر بصدقة في نجواهم الخير والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل وفسره هنا بالقرض واغاثة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك يضاعف له أجره) فسوف نؤتيه أجرا عظيما (بني الكلام على الامر ورتب الجزاء على الفعل ليدل على أنه لما دخل الامر في زمره الخيرين كان الفاعل أدخل فيهم وأن العمد والغرض من هذا الفعل واعتبار الامر من حيث انه وصله اليه وقيد الفعل بأن يكون لطلب مرضاة الله سبحانه وتعالى لان الاعمال بالنيات وأن كل من فعل خيرا بغير نية لم يستحق به من الله أجر أو وصف الاجر بالعظم فنيها على حقارة ما فات في جنبه من أعراض الدنيا وقرأ حمزة وأبو عمرو بؤتيه بالياء (ومن يشاقق الرسول) يخالفه من الشق فان كلام المتخالفين في شق غير شق الآخر (من بعد ما تبين له الهدى) ظهر له الحق بالوقوف على المنجزات (وتبوع غير سبيل المؤمنين) غير ما هم عليه من اعتقاد أو عمل (نوله ما تولى) فجهله واليا لما تولى من الضلال وتخلي بينه وبين ما اختاره (ونصه جهنم) وندخله فيها وقرئ بفتح الذون من مصلاه (وساء مصيرا) جهنم والآية تدل على حرمة مخالفة

القصد الخ) قال الراغب ان قيل قد كانوا هموا بذلك فكيف هذا ولولا لتقتضى امتناع الجواب أجيب بوجهين أحدهما أن القوم كانوا مسلمين لم يهملوا باضلاله وانما كان ذلك عندهم صوابا والثاني أنه نزل الهم لا تنفاه أثر منزلة العدم فجعل كانه منق كقولك فلان شئت وأهانك لولا أني تداركت ذلك فنيها على أن أترفع له ل يظهر وقيل ان الجواب محذوف أى لا ضلوك اذهموا بذلك وقوله مع علمهم بالحال أى أو بالخائض سواء كان بعضهم أو كلهم لانهم لو لم يعلموا لم يتحقق الاضلال وقوله لانه أى همهم بمعنى أنه لعدم أثره وعوده بالو بال عليهم كانوا أضلوا انفسهم وقوله في موضع النصب على المصدر أى أن من زائدة وشي كان منصوبا على المصدرية وأما قوله شيأ من الضرر فأخوذ من شيء وتبين كبره لا أن من تبعية وقوله وعلمك ما لم تكن تعلم الخ قيل هذه الآية أبلغ من قوله في سورة أخرى ما لم يعلم لأن معناها ما لم يكن فيك قابلية لعلمه ولذا فسر بما ذكر وقدمه تحقيقه (قوله اذا فضل أعظم من النبوة) قيل انه مبنى على أن النبوة أعظم من الرسالة أو على ترادفهما فتأمل (قوله من متناجينهم الخ) التجوى تكون مصدرا بمعنى التناجي والحديث الذي يتناجي به ويسر وتطلق على القوم المتناجين كقوله واذهم نجوى أما مجازا كرجل عدل أو حقيقة على انه جمع نجى كما نقله الكرماني وعلى هذين المعنيين يترتب اتصال الاستثناء واحتياجه الى التقدير وعدمه فعلى الاول في كلام المصنف هو متصل وعلى الثاني كذلك بتقدير مضاف أو منقطع ويعلم حال اعرابه من ذلك ويكفي في الاتصال صحة الدخول وان لم يجزم به فلا يراد عليه ما فهم أنه من مثل جافى كثير من الرجال الا يزيدوا ولا يصح فيه الاتصال لعدم الجزم بدخوله في الكثير ولا الانقطاع لعدم الجزم بخروجه ولا حاجة الى التكاف في دفعه وأما جعله متعلقا بما أضيف اليه التجوى بالاستثناء أو بالبدل بخلاف الظاهر وقال النحوي رانه لا معنى له وفيه تأمل (قوله والمعروف الخ) قيل لو اقتصر على ما استحسنه الشرع لكان أولى اذ كل ما يستحسنه الشرع لا ينكره العقل (قوله بني الكلام على الامر الخ) لما كان ومن يفعل تذييل لقوله الامن أمر بصدقة الخ فينبغي أن يكون مطابقا للمذيل ولا مطابقة بين أمر الفعل وفاعله ظاهرا فلذلك أولوه بجعل القرينة الاولى كناية عن الفاعل ليحصل التطابق بالطريق الاولى وتجعل الثانية كناية عن الامر لشموله وتناوله اياه ويانه أنه لما وصف الامر بالخيرية علم أن فاعله كذلك بالطريق الاولى فلذا قال فيه فسوف نؤتيه أجرا عظيما لان فاعله أولى بمضاعفة أجره وتعظيم ثوابه وأنه عبر عن الامر بالفعل اذهموا يعني به عن جميع الاشياء كما اذا قيل حلفت على زيد أو كرمته وكذا وكذا فتأمل وكم ما قلنا انه يحتاج الى نكتة العدول عن الأمر وهو أخصر لما ذكره فتأمل ويجوز جعل ذلك اشارة الى الامر بصدقة أو معروف أو اصلاح فيكون معنى من أمر ومن يفعل الامر واحدا والمصنف رحمه الله اختار الشق الاول لظهوره ولك أن تقول انه لا حاجة الى جعله تذييل لما ذكره الا أن الامر استطرذ كرتبيل أمره وهذا التكلف فيه (قوله وقيد الفعل بأن يكون الخ) المرادة الرضا وظاهر كلامه أن الربا محبط لثواب الاعمال وبه صرح ابن عبد السلام والنووي وقال الغزالي اذا غلب الاخلاص فهو مناب والافلا وفي دلالة الآية على ما ذكره المصنف رحمه الله نظر لانه أثبت للمخاص أجر اعظم وهو لا ينافي أن يكون لغيره مادونه ولذلك دفعه المصنف رحمه الله بأن عظمته بالنسبة الى أمم والدنيا أو لاجر آخر وقوله يخالفه الخ تفهيم له مشاققة بأنها بمعنى المخالفة وقوله من الشق يجوز فيه الفتح والضم (قوله ظهر له الحق الخ) قيل الانسب تفسيره بظهور الحق فيما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله غير ما هم عليه اشارة الى أن السبيل كناية أو مجاز عما ذكره (قوله فجهلوا بالخ) أى نصله ونجعله متوليا أى مباشر الماهو فيه من الضلال قبل ولو اقتصر عليه لكان أولى لان تأويل أمثاله بالخيلة مبنى على الاعتزال وعدم خلق الضلال أو كان عليه عطفه بآشارة الى مذهبهم وجعل نصله مجازا عن الادخال المأمور وقوله وساء مصيرا جهنم اشارة الى تقدير المخصوص بالذم ولو قدر التولية لصح (قوله والآية تدل على حرمة مخالفة

الاجماع الخ) فتكون حجة لان الشافعي رحمه الله استدلل بها على حجيته قال المزني رحمه الله كنت عند الشافعي يوما فجاءه شيخ عليه لباس صوف ويده عصا فلما رآه دامها به استوى جالسا وكان مستندا لاسطوانة فاستوى وسوى ثيابه فقال له ما الحجة في دين الله قال كآبه قال وماذا قال سنة نبيه قال وماذا قال اتفاق الامة قال من أين هذا الاخير أهو في كتاب الله فتدبر ساعة كما فقال له الشيخ أجعلتك ثلاثة أيام بلياليهن فان جئت بآية والا فاعتزل الناس فكت ثلاثة أيام لا يخرج وخرج في اليوم الثالث بين الظهر والعصر وقد تغير لونه فجاءه الشيخ وسلم عليه وجلس وقال حاجتي فقال نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم قال الله عز وجل ومن يشاقق الرسول الخ الآية لم يصله جهنم على خلاف المؤمنين الا واتباعهم فرض قال صدقت وقام وذهب وروى عنه أنه قال قرأت القرآن في كل يوم وفي كل ليلة ثلاث مرات حتى ظفرت بها وأورد الراغب عليه أنه لا حجة فيها على ما ذكره بأن كل موصوف علق به حكم فالامر باتباعه يكون في مأخذ ذلك الوصف فاذا قبل اقتد به بالمصلحة فالمراد في صلته فكذا سبيل المؤمنين يعني به سبيلهم في الايمان لا غير فلا دلالة في الآية على اتباعهم في غيره ورد بأنه تخصيص بما يأتى بالشرط الاول ثم انه اذا كان مألوف الصائمين الاعتكاف تناول الامر باتباعهم ذلك أيضا فكذلك تناول ما هو مقتضى الايمان فيما نحن فيه فسيل المؤمنين وان فسر بما هم عليه من الدين نعم الاصول والفروع الكل والبعض على أن الجزاء مرتب على كل من الامرين المذكورين في الشرط لا على المجموع لقطع بأن مجرد مشاقة الرسول كافية في استحقاق الوعيد معني على أن ترك اتباع سبيل المؤمنين اتباع اغبر سبيل المؤمنين لان المكلف لا يتخلو من اتباع سبيل البتة وعلى أنه ليس المراد بالمؤمنين آحاد الامة ولا المجتهدين الى انقراض الدينا بل المجتهدون في عصر الى غير ذلك من القيود كما بين في الاصول وبهذا علم مراد المصنف رحمه الله وما اشار اليه فتدبر (تنبيه) وقدر الفخر هذا الدليل بأنه عطف اتباع سبيل غير المؤمنين على مشاقة الرسول وهي حرام قلزم حرمة لانه لا يصح أن يقال من زنى وأكل الحلالى فارجوه وقال ابن الحاجب اتباع سبيل المؤمنين يتحمل مناصرتهم والاعتداهم بهم في الايمان والعمل والعمل بظاهر الآيات انما ثبت بالاجماع فيلزمه الدور بخلاف القياس وقرب منه قول الاصفهاني اتباع سبيلهم لما احتمل ملذ كرو غير صار عام ودلالته على فرد من أفراد غير قطعي لاحتمال تخصيصه بما يخرجهم مع ما فيه من الدور كما مر وأجاب عن الدور بأنه انما يلزم لو لم يقيم عليه دليل آخر وعليه دليل آخر وهو أنه مظنون يلزم العمل به لانا ان لم نعمل به وحده انما نعمل به وبعبارة اولاهم ما أوجبنا له وعلى الاول يلزم الجمع بين التقضيين وعلى الثاني ارتفاعهما وعلى الثالث العمل بالمرجوح مع وجود الراجح والكل باطل فيلزم العمل به قطعاً وبقي عليه ايراد ذكركها بن التمساني مع أجوبتها ونطاق الكلام يضيق عنه المقام فانظر ما أردت (قوله كرره لتأكيده الخ) يعني ما ذكره سابقا في أوائل هذه السورة كرره اماناً كيدها أو لتكميل قصة طعمة بالوعد بعد الوعيد وأن لها سبباً آخر في النزول وهي قصة الشيخ المذكور التي رواها النعماني عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل وهذا هو الظاهر لان التأكيده مع بعده عهد لا يقتضي تخصيص هذا الموضع فلا بد له من مخصص وهو باحالي وانى لنادم بالكسري حجة حاله أو معطوفة على اني شيخ الخ ويجوز فتحها عطفاً على أني لم أشرك الا أنه لا يحسن لايهامة العطف على اني أعجز (قوله فان الشرك أعظم الخ) وفي معناه اني الصانع وفيه اشارة الى أن المراد اسـتعظامه وقوله دعوى النبي بتقديم الباء الموحدة أي بقولهم نحن أبناء الله وأحباؤه لا يجعلهم الملائكة نبات الله كما قيل لانها في حق اليهود كما مر (قوله كان لكل حق صم الخ) تسميتهم الاصنام انا لانهم كانوا يجعلون عليها الحلي واسماؤها مؤنثة وقدرت بأن منها ما سمع مذكور كهبل وود وسواع وذى الخصة وقيل انه باعتبار الغالب وفيه نظر ثم استشهد على تسمية ما اسمه مؤنث أني بقوله في لغز مشهور في القراد

الاجماع لانه سبحانه وتعالى رب الوعيد الشديد على المشاقة واتباع غير سبيل المؤمنين وذلك اما المحرمة كل واحد منهما أو أحدهما أو الجمع بينهما والثاني باطل اذ يوجب أن يقال من شرب الخمر أو كل الخبز استوجب الحد وكذا الثالث لان المشاقة محرمة ضم اليها غـ برها أو لم يضم واذا كان اتباع غـ بر سبيلهم محرماً كان اتباع سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم من عرف سبيلهم اتباع غـ بر سبيلهم وقد استقصيت الكلام فيه في مرصاد الافهام الى مبادئ الاحكام (ان الله لا يغير أن يشرك به ويفقر مادون ذلك لمن يشاء) كرره لتأكيده أو لقصة طعمة وقيل جاء شيخ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني شيخ منهمك في الذنوب الا أني لم أشرك بالله شيئا منذ عرفته وآمنت به ولم اتخذ من دونه ولياً ولم أوقع المعاصي جراءة وما توهمت طريقة عين أني أعجز الله هو باواني لنادم نائب فخاري حالي عند الله سبحانه وتعالى فترأت (ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً) عن الحق فان بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً وأبعدها عن الشرك أعظم أنواع الضلالة وأبعدها عن الصواب والاسـتعظامه وانما ذكر في الآية الاولى فقد افترى لانها متصلة بقصة أهل الكتاب ومنشأ شركهم كان نوع اقتراء وهو دعوى النبي على الله سبحانه وتعالى (ان يدعون من دونه الا انا) يعني اللات والعزى ومنات ونحوها كان لكل حق صم

اه

يعبدونه ويسمونه أنثى بن فلان وذلك اثباتاً أنها كمالها وما ذكرنا من كثرة ما أنثى * شديد الازم ليس له ضرر وس * فانه عن القراء وهو ما كان
صغيراً حتى قرأوا فإذا كبر سمي حلة أو لانها كانت جادات والجدات توثق من حيث اسمها ضاعت الأناث لانفعالهوا وله تعالى ذكره ههنا الاسم
تنبها على أنهم يعبدون ما يسمونه اناناً لا تعقل ولا يعقل ومن حق المعبود أن يكون ١٧٩ فاعلا غير متعقل ليكون دليلاً على تنهاى جهلهم وفراط

حاجتهم وقيل المراد الملائكة لقولهم
الملائكة بنات الله سبحانه وتعالى وهو جمع
أنثى كباب وبنى وقرئ أنثى على التوحيد
واشاعلى أنه جمع أنثى ككثرت وخيت ووشتا
بالثقل والتخفيف وهو جمع وزن كاسد
وأسد وأسوداثنان على قلب الواو وضمتها
همزة (وان يدعون) وان يعبدون بعبادتها
(الاشيطان امرئيات) لانه الذى أمرهم
بعبادتها وأغراهم عليها وكان طامعته فى
ذلك عبادة والمارد والمريد الذى لا يعلق
بغير وأصل التركيب للملاسة ومنه صرح
بمزدوغلام أمره وبنجرة مرداء التى تاتر
ورقها (لعنه الله) صفة ثانية للشيطان
(وقال لا تحذرن من عبادة نصيباً مفروضاً)
عطف عليه أى شيطاناً امرئياً جامعاً بين
لعنة الله وهذا القول الدال على فراط عداوته
للناس وقدره من سبحانه وتعالى وأعلى أن
الشرك ضلال فى الغاية على سبيل التعديل بأن
ما يشركون به يتقرب ولا يفعل فعلاً اختيارياً
وذلك سائر الأروحية غاية المناقاة فان الاله
ينبغى أن يكون فاعلاً غير متعقل ثم استدل
عليه بأنه عبادة الشيطان وهى أقطع الضلال
لثلاثة أوجه الاول أنه مريد منه حكم فى
الضلال لا يعلق بشئ من الخلق والهدى
فتكون طاعته ضلالاً بعيداً عن الهدى
والثانى أنه ملعون للضلال فلا تستحب
مطابقته سوى الضلال واللعن والثالث
أنه فى غاية العداوة والسبى فى اهلاصهم
وموالاة من هذا شأنه غاية الضلال فضلا عن
عبادته والمقبوض المقتطوع أى نصيباً
قدزى وفرض من قولهم فرض فى العطاء
(ولا ظنهم) عن الحق (ولا منيهم) الامانى
الباطلة كقول الحياة وان لا يثبت ولا عذاب
(ولا أمرهم) فليست آذان الانعام
يشقونها التحريم ما أحل الله وهى عبادة
عما كانت العرب تفعل بالجن والرواتب
واشارة الى تحريم كل ما أحل ونقص كل
ما خلق كاملاً بالفعل أو القوة (ولا أمرهم

وما ذكرنا من كثرة ما أنثى * شديد الازم ليس له ضرر وس
وروى فان يسمي بدل فان يكبر المشهور فى الرواية ووجه تسميته أنثى أنه يقال له حلة بالحاء المهملة واللام
وزن قرة وهى معظم من القراء كما فى الجوهرى والازهرى وتقرئ الزخشرى فى المستقصى بتفسيره
بالصغير منه ويرد هذا البيت والازم معنى العوض بالقم وضروس جمع ضرس وفى قوله يعبدونه اشارة
الى أن الدعاء هنا بمعنى العبادة لان من عبد شيئاً دعاه فى حوائجه ويصح أن يكون المراد ظاهره وتأنيث
العزى ومناة ظاهر واللات لانها فعله من لوى كما سمي فى سورة النجم فان كانت ناؤه أصلية فهو مؤنث
سماعى وقوله والجدات توثق لان التذكير فيها كثيراً مراده أنها تشبه المؤنث ولعله تعالى
ذكرها بهذا الاسم يعنى انانا وقوله جمع أنثى كباب وربى كجلى الشاة اذا ولدت أو مات ولدها وفى التمثيل
به نظر لانهم قالوا ان جمعهم باب بالضم وأنه أحد ما جاء من الجوع على فعال بالضم لكنه مثل به فى الدر
المصون أيضاً فعل فيه لغة أخرى بالكسر وقراءة أثباتاً بضمين جمع أنثى وقيل انه مفرد لان من الصفات
ما جاء على فعل بضمين وقوله وثباتاً بالثقل أى بضمين والتخفيف أى تسكين الثانى واثباتها ما أى
بالتخفيف والتثقل وقلب الواو المضموه همزة كوجوه وأجوه فانه قياسى (قوله لانه الذى أمرهم
بعبادتها الخ) فيعبدون بمعنى يطيعون أو الكلام على الجواز وأصل مادته رد للملاسة والتجرد فالمراد انما
لجبرده للشراً ولتسميته بالاملس الذى لا يعلق به شئ ولا يعلق بخير أى لا يحصل له ولا يتابعه ولعنه الله
بمعنى طرده وأبعده عن رحمة وقيل المراد باللعنة فعل ما يستحقها به من الاستكبار عن السجود ونحوه
كقولهم أيت اللعن أى ما فعلت ما تستحقه به (قوله جامعاً بين لعنة الله الخ) لان الواو الداخلة بين
الصفات تفيد مجرد الجمع دون المغايرة ويجوز أن يكون لعنه الله مستأنفاً للدعاء وقال لا تحذرن جملة
مستطردة ولعنه الله معترضة ودلالة هذا القول على فراط عداوته ليقيد باضلالهم المهلك لهم (قوله
وقد برهن سبحانه الخ) أى أقام البرهان على رسوخه فى الضلال المعلوم من قوله يعبدون بقوله ان يدعون الخ
لان هذه الجملة مبينة لوجه ما قبلها ولذا لم يعطف عليه واستدل على جهلهم بعبادة المنفعلى الذى لا يقضى
العقل بعبادته بأنه انما هو عبادة للشيطان لانه لا امرهم عاوموا الاله المنهمل فى الضلال الملعون الذى هو
شديد العداوة لكم فضلاً عن عبادته أقبح من كل قبيح وأصل معنى القرض القطع ولذا أطلق على القدر
المعين لاقتطاعه عما سواه والامانى مخفف ومشدد جمع أمنية وهى ما يتنى (قوله ولا أمرهم) فليست كنى
آذان الانعام) مفعول أمرهم محذوف أى أمرهم بالضلال وقوله فليست كنى الخ تفصيل له وتفسير
والبسك القطع والشق والبسكة القطعة من الشئ وهو اشارة الى ما كانت الجاهلية تفعله من شق آذن
الناقة اذا ولدت خسة أبطن وهى البعيرة من البحر وهو شق الاذن ثم نسيب فلا تركب ولا يحمل عليها وكذا
السائبة هى التى نسيب فلا تستعمل ولا ترد عن حوض وعلف وتنفصل فى محله وتحريم ما أحل الله يجعل
استعمالها ممنوعاً عنه واعتقاد عدم حله وشق الاذن فيها مذ كورفى مفردات الزاغ وغيره فلا يرد
ما قبل انه غير مذ كورفى القاموس والصحيح فانه من القصور (قوله واثارة الى تحريم كل ما أحل
الخ) يعنى ليس المراد بقول الشيطان خصوص ما ذكر بل هو عبارة عن كل ما يشاؤه من أفعال الجاهلية
واشارة الى تحريمهم ما أحله لانه يشق أذنهم لا يحرم استعمالها وهو حلال وتنقيص ما أوجده الله كاملاً
بالفعل كفق العين وشق الاذن أو بالقوة كتغير الفطرة التى كانت بالقوة فيهم الى خلافها (قوله
ويشدرج فيه الخ) الحاشى بالمهملة نخل الابل الذى يجمعها اذا طال مكته حتى يطلع نتاج تاجه فيجعى ظهره
ولا يركب ولا يجوز ويرى ولا ينجع من مرعى والوشم بالمجعة غرز الجلد بارة ثم حشوه بكحل أو نحوه وهو
معروف والوشم بالراء المهملة أن تصد المرأة أسنانهم أو رقعها تشبها بالشواب واللواط مصدر كاللواط
وهى معروفة والسحق مسا حقة النساء وعدة عبادة النيران منه لانهم لم يخلقوا ذلك (قوله وعموم اللفظ
ينع الخ) قال النووي لا يجوز خصاء حيوان لا يور كل فى صفه ولا فى كبره ويجوز خصاء المأ كقول

فليقرن خلق الله) عن وجهه وجورته وأصفه ويشرح فيه ما قبل من حق معين الحاشى وخصاء العبيد والوشم والواط والسحق ونحو ذلك
وعبادة الشمس والقمر وتفسير فطرة الله تعالى التى هى الاسلام واستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس كالأول ولا يوجب لها من الله سبحانه
وتعالى زلزال وعوم اللفظ ينع الخ

في صغره لان فيه غرض وهو طيب لجه ولا يجوز في كبره وخص من تغير خلق الله الخلقان والوشم
 الحاجة ونحوهما والجل الرابع من قوله قال الى هنا حكاية ما قاله بأى لغة كان مما لبعله الا الله أو أنه
 قدر قوله لذلك ولا قول وانما هو ذكر لما وقع منه (قوله بإشاره ما يدعو اليه الخ) يعني أن المراد بولايته
 اتباعه وقيد من دون الله ليس احترازا كما توهم بل بيان لان اتباعه ينافي متابعة أمر الله فافهم
 وقوله ضيع رأس ماله لانه أعظم الخسران وأهونه عدم الفائدة مع بقاء رأس المال وأولياء الشيطان
 أهل الضلال أوجده (قوله معذرا له بالخ) يعني المحيص اسم مكان أو مصدر مبي من خاص
 يحيص اذا عدل وولى ويقال يحيص ومحاص وأصل معناه كإقبال الروغان ومنه وقعوا في حيص يحيص
 وخاص باص أى فى أمر يعسر التخاص منه ويقال خاص يحوص أيضا حوصا وحياصا وعنه لا يتعلق
 يجدون لانه لا يتعدى بعن فهو ظرف مستقر كان صفة لمحيصا فلما قدم عليه اتصبت على الحال ولا يتعلق
 بحيصا لانه ان كان اسم مكان فهو لا يعمل لانه ملحق بالجوامد وان كان مصدرا فمفعول المصدر لا يتقدم
 عليه ومن جوز تقدمه اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا جاز هنا (قوله فالأول مؤ كد انفسه الخ)
 التأ كيد بالمصدر ان كان المضمون جملة لا يحتمل غيره يسمى تأ كيد انفسه نحوه على ألف عرفا ذم معنى
 الجملة التي قبله لا يحتمل غير الاعتراف وكذا قوله سئد خلمهم جنات هو الوعد اذ ليس الوعد الا الاخبار
 عن ايصال المنافع قبل وقوعه فيكون وعد الله تأ كيد انفسه فان احتملت غيره فهو تأ كيد لغيره لان
 مضمون الجملة مغايره ولو احتملا كقولك زيد قائم حقا فان الجملة الخبرية تختمل الصدق والكذب والحق
 والباطل وكذا حقا هنا بالنسبة لما قبله من الخبر بقطع النظر عن قائله وعاملهما محذوف أى وعدهم الله
 وعدا وأحقه حقا وليس حقا تأ كيد الوعد حتى يقال انه خبر حقيقة أو متضمن للخبر (قوله ويجوز
 أن ينصب الموصول الخ) يعني أنه مرفوع مبتدأ وخبر ويجوز في محله النصب على الاشتغال جوازا
 مرجوحا لان المعطوف عليه اسمية ولان التقدير خلاف الاصل وقوله ووعد الله الخ أى يجوز أن ينصب
 وعد الله بقوله سئد خلمهم على أنه مصدر له من غير انقطاع لان معناه ما ذكره حقا حال منه (قوله جملة
 مؤ كدة بليغة الخ) يعنى أنه تأ كيد ثالثا لقوله سئد خلمهم لان الجملة تذييل للكلام السابق والتذييل
 مؤ كد لا مذيّل والمبالغة والمبالغة من الاستفهام وتخصيص اسم الذات الجامع وبناء أفعّل
 وإيقاع القول غيضا وكل ذلك اعلام منه بأن حديثه صدق محض وانكار ان قول الصدق يتعلق بمقابل
 آخر أحق منه فالواو اعرابية وجعلها عاطفة مع ما في عطف الانشاء على الخبر لاجابة
 الى ما فيه من التكلفات فلا يقال كيف تكون مؤ كدة وهى معطوفة (قوله والمقصود من الآية
 الخ) المواعيد الشيطانية في قوله بعد الخ ووعد الكاذب الذى غرهم حتى استحقوا الوعد بمقابل
 بوعد الله الصادق الذى أوصلهم الى السعادة العظمى ولذا بالغ فيه وأكده حثا على تحصيله
 (قوله أى ليس ما وعد الله من الثواب الخ) في ليس ضمير مستتر اختلف في مرجعه فقل يعود على الوعد
 بالمعنى المصدى أو بمعنى الموعد فهو واستخدام وهذا مختار المصنف رحمه الله وقيل انه للايمان المفهوم
 من الذين آمنوا وقبل يعود على ما تحاوروا فيه بقرينة سبب النزول وأما من شدد وقرئ بالتخفيف وقوله
 أي المسلمون اشارة الى أن الخطاب على هذا للمسلمين لا للمشركين كما سيأتى وفي قوله ليس الايمان بالتقوى
 ايجاز يذيع لانه يحتمل اشارة الى تفسير آخر وهو أن الضمير راجع للايمان المفهوم بمقابلته كما ذكره
 غيره ويحتمل أن يكون مراده أنه قيل في الاثر هذا وهو تأييد لما قبله وهذا أقرب وفي الكشف
 وعن الحسن ليس الايمان بالتقوى ولكن ما وقرى القلب وصدقه العمل ان قوما ألهمهم أمانى المغفرة حتى
 خرجوا من الدنيا ولا حسنة لهم وقالوا نحن الظن بالله وكذبوا الوأ حسنوا الظن بالله لا حسنوا العمل
 له وهذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على الحسن وأخرجه البخارى في تاريخه عن أنس رضى الله عنه
 مرفوعا ليس الايمان بالتقوى ولا بالتكى ولكن هو ما وقرى القلب فاما علم القلب فالعلم النافع وعلم اللسان

والجل الرابع كناية عما ذكره
 الشيطان نطقا أو أمانا فعلا (ومن
 يتخذ الشيطان وليا من دون الله)
 بإشاره ما يدعو اليه على ما أمر الله به
 ويجاوزته عن طاعة الله سبحانه وتعالى الى
 طاعته (فقد خسر خسرانا مبينا) اذ ضيع
 رأس ماله وبدل مكانه من الجنة بمكانه من
 النار (بعدهم) ما لا ينجزه (وعنيهم) ما لا
 يتلون (وما بعدهم الشيطان الا غورا)
 وهو اظهار النفع فيما فيه الضرر وهذا
 الوعد اما بالخواطير الفاسدة أو بلباس
 أوليائه (أو تلك ما أوهم جهنم ولا يجدون
 عنها محيصا) معذرا لهم بان خاص يحيص
 اذا عدل وعنه حال منه وليس صله
 لانه اسم مكان وان جعل مصدر فلا يعمل
 أيضا فيما قبله (والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 سئد خلمهم جنات تجرى من تحتها الانهار
 خالدن فيها أبدا وعد الله حقا) أى وعده
 وعدا وحق ذلك حقا فالأول مؤ كد
 لنفسه لان مضمون الجملة الاسمية التي قبله
 وعد والثانى مؤ كد لغيره ويجوز أن ينصب
 الموصول بفعل يفسم وما بعده ووعد الله بقوله
 سئد خلمهم لانه يعنى نعدهم ادخالهم وحقا
 على انه حال من المصدر (ومن أصدق من
 الله قبيلا) جملة مؤ كدة بليغة والمقصود من
 الآية معارضة المواعيد الشيطانية الكاذبة
 لقرنائه بوعد الله الصادق لأوليائه والمبالغة
 في تو كده ترغيبا للعباد في تحصيله (ليس
 بأملئكم ولا أمانى أهل الكتاب) أى ليس
 ما وعد الله من الثواب ينال بأملئكم أي
 المسلمون ولا بأمانى أهل الكتاب وانما ينال
 بالايان والعمل الصالح وقيل ليس الايمان
 بالتقوى ولكن ما وقرى القلب وصدقه العمل

وروي أن المسلمين وأهل الكتاب اقتضوا فقال أهل الكتاب نينا قبل نبيكم وكنا قبل كآبكم ونحن أولى بالله منكم وقال المسلمون نحن أولى منكم نينا خاتم
الذين وكنا بقضى على الكتب المتقدمة فنزلت وقيل الخطاب مع المشركين ويدل عليه تقدم ذكرهم (١٨١) أي ليس الأمر بأمانى المشركين وهو قولهم

لاجنة ولا نار وقولهم إن كان الأمر كما زعم
هؤلاء لنكون خير منهم وأحسن حالا ولا
أمانى أهل الكتاب وهو قولهم لن يدخل الجنة
الامن كان هودا أو نصارى وقولهم لن نعسنا
النار إلا بأمانا معدودة ثم قرر ذلك وقال
(من يعمل سواء يجزيه) عاجلا أو آجلا
روى أنه المائزات قال أبو بكر رضى الله تعالى
عنه فرينجو مع هذا رسول الله فقال علمه
الصلاة والسلام أما تحزن أمانا عرض أما
يصيبك إلا وأ قال بلى يا رسول الله قال هو
ذلك ولا يجده من دون الله وليا ولا نصيرا
ولا يجده لنفسه إذا جازموا إلا الله ونصرته
من يواليه وينصره في دفع العذاب عنه (ومن
يعمل من الصالحات) بعضها أو شيئا منها
فإن كل أحد لا يتمكن من كلها وليس مكافا
بها (من ذكر أو أنى) في موضع الحال من
المستمكن في يعمل ومن اللسان أو من
الصالحات أى كاتبة من ذكر أو أنى ومن
للإشهاد (وهو مؤمن) حال شرط اقتران
العمل بها في استدعاء الثواب المذكور تقيها
على أنه لا اعتداد به دونه فيه (فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون نصيرا) بنقص شيء من
الثواب وإذا لم ينقص ثواب الطبع فبالحرى
أن لا يزاد عقاب العاصي لأن المجازى أرحم
الراحمين ولذلك اقتصر على ذكره عقيب
الثواب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويدخلون
الجنة هنا وفي غافر ومريم يضم الباء وفتح
الخاء والباءون بفتح الباء وضم الخاء (ومن
أحسن ديناً من أسلم وجهه لله) أخلص
نفسه لله لا يعرف لها رباً سواه وقيل بذل
وجهه له في السجود وفي هذا الاستفهام
تنبيه على أن ذلك منتهى ما بلغه القوة
البشرية (وهو محسن) آت بالحسنات تارك
للسيئات (واتبع له إبراهيم) الموافقة
لدين الاسلام المتفق على صحتها
(حنيفاً) ما دأب عن سائر الأديان وهو حال
من المتبع أومس الله أو إبراهيم (واتخذ
الله إبراهيم خليلاً) اصطفاه وخصه
بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله وإنما

حجة الله على بنى آدم وقرعنى أثر أوجعنى نبت من الوفاة وباء بأمانىكم كما نيد بالباب ليست زائدة
والزيادة محذوفة وان نفاها التحرير (قوله روى أن المسلمين الخ) أخرجه ابن جرير عن مسروق مرسل
وقوله يقضى على الكتب المتقدمة أى يثبت حقيقتها وبين ما لا يعمل به فيها ما نسخ فكانه قضى عليها
(قوله ويدل عليه تقدم ذكرهم) يعنى قوله إن يدعون من دونه إلا أنا وما بعده وماروى عن أبى بكر رضى
الله عنه أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم والألبان والبيهقى وغيرهم وليس المراد بعمل السوء ما يصيبه
من المصائب وأن المراد بجزائه ثوابه عليه لأن ما بعده غير مناسب له بل المراد أن الصديق رضى الله عنه
فهم من الجزاء عذاب القيامة فينبى له النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس المراد به ذلك بل الجزاء يكون
بكل ما يضر المرء في الدنيا أيضاً من المصائب فهو أعم من الدنيا والآخرة ولذا قال المصنف رحمه الله
عاجلاً أو آجلاً والاشارة الى الجزاء المقهور من الكلام (قوله بعضها أو شيئاً منها الخ) يعنى أن من
تبعه بعبادة لا أحد إلا يمكنه عمل كل الصالحات وقيل هى زائدة وهو ضعيف ومن الثانية بيانية وهى مع
متعلقها حال من ضمير يعمل ويصح أن تكون حالاً من الصالحات أى صالحة كاتبة صادرة عن ذكر
في ابتداءية وقيل عليه أنه ليس بسديد من جهة المعنى وقيل الظاهر تقدير كاتلاً كاتبة لأنه حال من
متعلقها وفيه نظر إذا المعنى الصالحات الصادرة من الذكروا لا تى ولا شك في صحته لأنه ركيب كاتلاً لا يحصى
فلا وجه للتخفئة فيه (قوله حال شرط الخ) شرط بصيغة المجهول وضمير بهم للرجال لأنهم مؤثرون
سماعية واستدعاء يعنى طلب والثواب ما تضمنه فأولئك يدخلون الجنة والضمير في الاعتداد به
للعمل وضمير دونه للراحمين واستدعاء الثواب أول الثواب نفسه (قوله بنقص شيء
من الثواب الخ) التفة بقرينة في ظهارة النواة من تنبئ الخلة يضرب به المثل في الشيء القليل والحرى
بفتح الحاء والقصر كالحرى الخلق والحقيق ومنه باخرى أن يكون ذلك وأنه لحرى بكذا
والحرى أيضاً الساحة وفي الكلام التواضع حرى غير مطور حرى أن يكون مطور ومطور يعنى يزار
وبقصد وقوله لأن المجازى أرحم الراحمين ردة على المعتزلة بأن ذلك بفضل روحه لا واجب عليه كما زعموا
وأما تسمية عدمه طلباً فإنه كالواجب بسبب الوعد في تخلفه خلف الوعد فأطلق الظلم وأريد خلف
الوعد وعليه ينزل ما ورد من أمثاله وهذا الشارة الى وجه تخصيص عدم تنقيص الثواب بالذكور دون
ذكر عدم زيادة العقاب لأنه يعلم بالطريق الأولى لأن الأذى في زيادة العقاب أشد منه في تنقيص
الثواب فإذا لم يرض بالاول وهو أرحم الراحمين فكيف يرضى بالثاني مع أن المقام مقام ترغيب في
العمل الصالح فلا يناسبه إلا هذا واليه أشار بقوله عقيب الثواب (قوله أخلص نفسه لله الخ) اشارة الى
معنى أسلم وأن وجهه مجاز عن ذات نفسه ويصح أن يكون الوجه يعنى التوجه وقوله لا يعرف الخ جلة
حالية أى في حال توحده وقوله وقيل بذل الخ يعنى الاسلام يعنى الانقياد والتذلل بالسجود ووجه كون
الاستفهام يدل على ما ذكره لأنه غير حقيق والمراد منه التنى وصرف نفسه بأكملها بالطاعة لله أعلى
المراتب فلا يرد عليه أن ما له للتوحيد وهو مشترك بين المؤمنين كما توهم وقوله الموافقة الخ تنبيد أو تبين
(قوله اصطفاه وخصه بكرامة الخ) يعنى أنه استعارة تمثيلية لتزهره تعالى عن صاحب خليل وأما
الخليل وحده فاستعارة تضر بجمية ثم صار علماً عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل اتخذ الله لما ذكر (قوله
والخلل من الخلال الخ) هذا بيان لتسمية الصديق خليلاً بوجوه الاول أنه من خلال الشيء بالكسر
وأثنائه فإنه أى الخللة وذكره باعتبار الخبر وهو وادى مودة تتخلل النفس وتخالطها مخالطة معنوية
لا حسية كما قال قد تتخلل مسلك الروح منى * ولذا سمي الخليل خليلاً

أومن الخلل لأن كلا يصلح خللاً الآخر ويدخله أومن الخلل بالفتح لأنهما على طريقة وبترافقان في
نسخة يتوافقان أومن الخللة بالفتح وهى الخللة والخلق فسمى خليل الله لتخلقه بأخلاق الله فقد علمت
أن في وجه التسمية وجوهاً بعضها عام وبعضها خاص وبقي وجه آخر يؤخذ من قوله من عند خليلي

أعاد ذكره ولم يضر تنقيحاً لأنه وتصيبه على (٤٦ شهاب ث) أنه الممدوح والخلل من الخلال فإنه وتخلل النفس وخلطها وقيل من الخلل فإن
كل واحد من الخليلين يتخلل الآخر وهو الطريق في الرمل فانهم ما يترافقان في الطريقة أومن الخللة بمعنى الخلصة فانهم ما يتوافقان في الخصال

الله الآتي وهو المشاكاة (قوله والجمله استئناف الخ) لم يرتض ما في الكشف من أنها اعتراضية
لأن الاعتراض يكون في أنشاء الكلام أو بين كلامين متصلين وهذا ليس كذلك ولذا قال شرآحه
انه بمعنى التذليل في كلامه وجعلها حالية خلاف الظاهر والعطف على ما قبلها لا يصح إلا بتكلف كما
لا يخفى وقوله والايذان بأنه أي الاسلام والبيان لان اتباع ملتته في غاية الحسن لان الملل وضع الهى
فمن جاءت على يده اذا كان خليلا للواضع فبالك بما شرعه على يده (قوله روى أن ابراهيم عليه
الصلاة والسلام بعث الخ) لم يصح الحفاظ هذه الرواية وقالوا المروى ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم
أن أول جبار في الارض كان نمرود وكان الناس يخشون نمرود من عتده الطعام فخرج
ابراهيم عليه الصلاة والسلام بمشركهم فلما تم منهم نمرود جعل يسألهم من ركبكم فيقولون أنت حتى
أتى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسأله فقال ربى الذى يحيى ويميت على ما قص الله فردة بغير مير
فرجع الى أهله ومزك كتيب من رمل فقال ألا آخذ من هذا فأتى به أهلى حتى يطعمون فأتى به
ووضعه ثم نام فقامت امرأته وفجته فاذا هو أجود طعام فصنعت له منه وقرنته له فقال عليه الصلاة
والسلام من أين هذا فقالت من الطعام الذى جئت به فعرف أنه من الله وأخرج نحوه ابن أبي شيبة
وليس فيه شئ من ذكر الخليل وأزمة بفتح فسكون بمعنى شدة والمراد بها هنا القحط ويمتار بمعنى
يطلب الميرة وهى الطعام ولينة بكسر فسكون وفى نسخة بفتح اللام وتشديد الياء قال البحر روى
اسم موضع بقرب الطائف وقيل ما بطريق مكة ولا وجه له والظاهر من كون خليله بمصر أن يكون قريشا
منها بالارض المقدسة فالظاهر أن الميتة بالتشديد بمعنى ذات رمل ونحوه لا بحجارة بدليل ما فى الرواية
الآخرى أنه من كتيب من رمل والغرائج غرارة بالكسر وهى وعاء معروف وحوارى بضم الحاء
وتشديد الواو وألف بعدها راء مفتوحة ثم ألف مقصورة دقيق شديد البياض جود تخله من قولهم
حورا الطعام بمعنى يرض والبطعام أرض يجرى فيها السيل منبجعة واخترت بمعنى اتخذت الخبز وغلبيته
عيناه مجازية بمعنى غشيه النوم بغنة وسارة زوجته عليه الصلاة والسلام (قوله خلقا وملاكا الخ) يعنى
أن اللزم للاختصاص والاختصاص مراد به ذلك هنا وأشار بقوله يختار الخ الى أنه متصل بقوله واتخذ
الله ابراهيم خليلا لانه بمعنى اختاره واصطفاه كما ترى هو مالك لجميع خلقه فيختار من يريده منهم
كابراهيم عليه الصلاة والسلام وأشار بما بعده الى ما اختاره من الخشى من أنه متصل بقوله ومن يعمل
من الصالحات وأنه كالتعليل لجوب العمل وما ينهم ما من قوله ومن أحسن دينا اعتراض (قوله
احاطة علم وقدره الخ) يعنى أن حقيقة الاحاطة فى الاجسام فاذا وصف بها سبحانه وتعالى فالمراد بها
مجازا شمول علمه وقدرته والمقصود من ذكره التخويف بأنه يجازيهم على أعمالهم لان الحاكم العدل
القادر اذا علم شيئا أعطاء حكمه وقدرته حيث استعمل فى القرآن فهذا هو المراد منه كما نوهوا
عليه (قوله فى مبرأته الخ) بيان للمعنى أو تقدير للمضاف والداعى أن الفتوى والاستفتاء ليس فى
ذواتهم بل فى الاحوال فعمل على ما ذكره القرينة الدالة عليه (قوله اذ سبب نزوله الخ) قالوا هذا شئ لم
يوجد فى شئ من كتب الحديث والذى فى الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت كان الرجل
يكون عنده الشيعة وهو ولها ووارثها قد شركتة فى ماله حتى العذوق فيرغب أن يتركها ويكره أن
يرزقها رجلا فيشركتة فى ماله بمشركته فيه عضلهما فنزلت هذه الآية لئلا يتركه فى مستدرك الحاكم
وغيره ما يقرب منه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان أهل الجاهلية لا يورثون المولود حتى يكبر ولا
يورثون المرأة فلما كان الاسلام قال تعالى ويستقونك فى النساء الخ وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه
قال كان لا يرث الا الرجل الذى قد بلغ لا يرث الصغير ولا المرأة شيئا فلما نزلت الموارث فى سورة النساء
شق ذلك على الناس وقالوا أيرث الصغير والمرأة كما يرث الرجل فسأله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى
ويستقونك الآية وعينية تصغير عين من الموافقة فلو بهم وحصين تصغير حصن علان من قولان وتصغير

والجمله استئناف جى بهم المترغيب فى اتباع
ملتته صلى الله عليه وسلم والايذان بأنه ثم آية
فى الحسن وغاية كمال البشر روى أن ابراهيم
عليه الصلاة والسلام بعث الى خليل له بمصر
فى أزمة أصابت الناس بمتار منه فقال خليله
لو كان ابراهيم يريد لنفسه لفعلت ولكن
يريد للاضياف وقد أصابها ما أصاب
الناس فاجتاز علمانه ببطاعة لينة فلو امتننا
الغرائجاء من الناس فلما أخبروا ابراهيم
سأله الخبر فغلبته عيناه فنام وقامت سارة
الى غرارة منها فأخرجت حواري واخترت
فاستبقظ ابراهيم عليه السلام فاستمر رائحة
الخبز فقال من أين لكم هذا فقالت من
خليلك المصرى فقال بل هو من عند خليلي
الله عز وجل فسماه الله خليله (قوله ما فى
السموات وما فى الارض) خلقا وملاكا
يختار منهم ما من يشاء وما يشاء وقيل هو
متصل بذكر العمال مقرر لجوب طاعته
على أهل السموات والارض وكما قدرته
على مجازاتهم على الاعمال (وكما كان
الله بكل شئ محيطا) احاطة علم وقدرته فكان
عالمًا بأعمالهم فيجزيهم على خيرها وشرها
(ويستقونك فى النساء) فى مبرأته من الله
نزوله أن عينية بن حصين أنى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال أخبرنا أنك تعطى الابنة
النصف والاخت النصف وانما كان نورث من
بشهاد القتال ويجوز الغنمية فقال عليه
الصلاة والسلام بذلك أمرت

الشافى تحريف من التسخا والمعرف فيه التكبير لا غير (قوله بين لكم الخ) يعنى أن الفتوى مجاز
مرسل عما ذكر والمبهم الذى لا يعلم حاله (قوله عطف على اسم الله الخ) يعنى أنه مرفوع معطوف على
الجلالة أو ضميرها المستتر ومثله لا يعطف عليه لكونه كالعدم والافصال من تأكيده ونحوه ليكون
معطوفا عليه صورة وقد وجد هنا وأورد على الاول أنه اما من عطف مفرد على مفرد أو جملة فان كان
الاول لزم تنفية الضمير مع تقدم الخبر بأن يقال بفتياتكم ومثله يحتاج الى سماع من العرب كخوزيد
فأما من عروا وان كان من عطف الجمل فهو وجه آخر سيذكر (قات) لما كان الاول نوناً وهما في حكم شئ
واحد لا مانع من افراد الضمير فتأمل وقوله من قوله تعالى يوصيكم الله ونحوه إشارة الى أن ما يتلى المقصود
به آية المواريث (قوله والفعل الواحد ينسب الى فاعلين الخ) يعنى أن الفعل الواحد اذا انساب الى
فاعلين مختلفين باعتبار واحد كالقيام به والصدور منه والتسبب وغير ذلك فالأمر ظاهر فنحو جاءني زيد
وعروا وأما باعتبارين مختلفين بأن يكون أحدهما فاعلاً حقيقة للفعل كالله هنا والآخر سميماً ككلامه
المتلو الذى هو فاعل مجازي فيجوز والجمع بين الحقيقة والمجاز في الجواز العقلي سائغ شائع كما مر (قوله
ونظيره أغشاني زيد وعطاؤه) قبل المعنى أنه أسند الى شيئين والمقصود اسناده الى الشافى وانما ذكر الاول
للتوطئة نحو أعجبني زيد وكرمه وقيل ان المسند اليه بالحقيقة شئ واحد هو المعطوف عليه باعتبار
المعطوف لأن المسند اليه هو المعطوف وانما ذكر المعطوف عليه لمجرد التوطئة وفيه بحث لأن ما
مارده وما ارتضاه واحد في التحقيق وأما ما قبل انه تجريد فلا وجه له إلا أن يقال كان الظاهر أن يقال
أعجبني زيد وكرمه على أنه بدل اشتغال به يتم المقصود فلما عدل عنه الى العطف بين الصفة والموصوف
والقصد الى تفسير الاسناد الى الاول كان كالتجريد لكان اذا أسند شئ الى الذات نفياً أو اثباتاً وهو
يتعلق بأحوالها براد اسناده اما الى جميعها أو الى ماله شدة اختصاص بها فهناك أسند الإعجاب الى
ذاته كأنه ادعى أن جميع صفاته تعجبه ومنها الكرم فيكون ذكره بعده كادعاء مغايرة الكرم لها بل لنفسه
فيكون تجريداً ويكون أبلغ من البدلية والاول لم يقصد به التوطئة بل ذكر لهذه التوطئة (قوله أو
استئناف معترض لتعظيم المتلو الخ) يجوز أن يكون لتعظيم المتلو نفسه أو لئلا أكيداً من التالى لأن
ما هداشاً به يحافظ عليه لفظاً ومعنى لكن في بعض النسخ المتلو عليهم فكانه فهم من كون الله أنتم
بذلك الاعتراف بشأنهم فهذا أنسب بالمقام ووقع في بعض الحواشي لتعظيم المتلو بدون عليهم وهو ظاهر
ويحتمل ارجاع هذه النسخة اليها يجعل عليهم متعلقاً بتعظيم أى لعله عظيماً عليهم والمراد بالاستئناف ليس
المعنى المصطلح عليه فلا يشافى الاعتراض وعلى عطفه على الضمير المستتر لا يحتاج الى تقدير عائد أى عنده
كما توهم وانما جعل الكتاب على هذا المعنى لأنه لو أريد معناه المتبادر لم يكن فيه فائدة إلا أن يتكافأ
له ومنهم من جعل خبره محذوفاً كفتيكم وبين لكم (قوله ويجوز أن ينتصب الخ) تقديره وبين بالواو
إشارة الى أنه معطوف على جملة يفتيكم أو معترضة ولذا ذكر وا قسم فلا يرد أن الظاهر أقسم بدون واو
(قوله ولا يجوز عطفه على الجرور الخ) هذا وجه منقول عن محمد بن أبي موسى قال أفتاهم الله فيما
سألوا وفيما لم يسألوا وارتضاء في البحر ودفع الفساد المذكور بأن العطف على الجرور من غير إعادة
الجار جازع عند الكوفيين كقوله واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام كما مر وبأن المراد بما يتلى والمتلو
المتلو حكمه وأمره فبين أو الأعم كما مر قال التحرير الاختلال من حيث اللفظ حيث عطف على الضمير
الجرور ومن حيث المعنى حيث صار المعنى يفتيكم في حق ما يتلى عليكم من الكتاب مع أنه غير داخل في
الاستفتاء فان قيل لم لا يجوز أن يكون فبين بمعنى الصلة أى فى حقهم ومعناها وفيما يتلى بمعنى الظرف
فلنا كنى بهذا الاختلال مع أن المناسب حينئذ فيما يتلى عليكم من الكتاب لافى الكتاب وقيل ان الواو
بمعنى مع (قوله صلة يتلى ان عطف الخ) يجوز على هذا الوجه أن يكون بدلاً من فبين أيضاً كما فى
الكشاف إلا أن المصنف رحمه الله تركه لما فيه من الفصل بين البدل والمبدل منه وقوله والافى وان لم

(قوله الله يفتيكم فبين) بين لكم
حكمه فبين والافتاء تبين المذهب وما
يتلى عليكم في الكتاب عطف على اسم الله
تعالى أو ضميره المستكن في يفتيكم
وساغ للفصل فيكون الافتاء مسنداً الى الله
سبحانه وتعالى والى ما فى القرآن من قوله
تعالى يوصيكم الله ونحوه والفعل الواحد
ينسب الى فاعلين مختلفين باعتبارين مختلفين
وتطيره أغشاني زيد وعطاؤه أو استئناف
معترض لتعظيم المتلو على أن ما يتلى
عليكم مبتدأ أو فى الكتاب خبر والمراد
به اللوح المحفوظ ويجوز أن ينصب على القسم
وبين لكم ما يتلى عليكم أو يخفف على القسم
كانه قبل وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب
ولا يجوز عطفه على الجرور في فبين صلة يتلى ان
لفظاً ومعنى (في يتلى النساء) صلة يتلى ان
عطف الموصول على ما قبله أى يتلى عليكم في
شأنهم والا

يعطف قبله لا غير كما في الكشاف وقيل عليه انه يجوز تعلقه على تقدير بين أيضا وعلى جعله قسما
 (أقول) أما على جعل ما يتلى مبتدأ وفي الكتاب خبر فلا يتعلق به لما يلزم من الفصل بالخبر بين أجزاء الصلاة
 الآن يجعل بدلا من في الكتاب كما في البحر وأما على التسمية فلا لأنه لا معنى لتعديد القسم بالمتلو بذلك ظاهرا
 وأما على تقدير نصبه بين فالظاهر جواز تعلقه به إلا أنه تركه في الكشاف وتبعه المصنف رحمه الله
 فله هدة على المتبوع لكنه لا يظهر تركه وجه (قوله أو صلة أخرى لفتيكم الخ) لما ورد على هذا أنه
 لا يتعلق بشئ واحد حرفا جزمه على بدو اتباع جعل في الثانية سببية كما في قوله صلى الله عليه وسلم إن
 امرأة دخلت النار في هرة كما تقول كلنك اليوم في زيد أي بسببه وكان الظاهر أن يمثل بفتنك في يوم
 الجمعة في أمر زيد لكنه أشار إلى أنه لا فرق بين الحرف المفوظ والمقدر ومنهم من غفل عنه فجعله مثلا
 لجزمه في سببية ويرد على المصنف رحمه الله أنه على الوجه الأول أيضا يلزم تعلق حرفي جزمه به
 وهو في الكتاب وفي تيسر النساء إلا أن يؤول بما مر (قوله وهذه الاضافة بمعنى من الخ) جعلها
 أبو حيان على معنى اللام وقيل عليه ان التامة ذكرها في ضابط الاضافة البيانية أن تكون اضافة جزء
 إلى كل بشرط صدق اسم الكل على الجزء ولا شك في أن يتأى النساء كذلك واحترز بالقيد الأخير من
 مثل يزد يد زيد قال السفاقي ليس كلهم متفقين على هذا فقد قال السيرا في وابن كيسان ان كل بعض أضيف
 إلى كل هو معنى من وزاد غيرهما قيد صحة الاخبار عن الأول بالساق فيد زيد بمعنى من عندهما (قلت) من
 عندهما تعضية كما صرح به في شرح التسهيل وأشار إليه في سورة لقمان وبعض الناس لم يعرفه
 فتعسف فيه كما مر في اضافة سورة الفاتحة ومنشأ الخلاف أن من المقدرة لا تكون الا بيانية أو تعضية
 (قوله وقرئ يباي يباي الخ) أي جمع أيم وسأني تفسيره في أبي النساء والعرب تبدل الهمزة بياء كثيرا
 (قوله في أن تنكحهن أو عن أن تنكحهن) أورد عليه أن أهل العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه
 باطراد مع أن وان بشرط أمن اللبس بأن يكون متعينا نحو عجت أن تقوم أي من أن تقوم بخلاف
 قلت أن تقوم لا يجوز فيه الحذف لاحتمال إلى أن تقوم أو عن أن تقوم والآية من هذا القبيل
 وأجيب بأن المعنيين هنا صالحان لما ذكر في سبب النزول فصارت كل من الحرفين مراد على سبيل البديل
 ومثله لا يعدل بابل اجمالا كما ذكره بعض المحققين وجوز فيه تقدير في (قوله والواو تحتل الحال والعطف)
 أي أو وترغبون وإذا كانت حالية قد مر مبتدأ أي وأنتم ترغبون لأن الجملة المضارعة الحالية لا تقترن
 بالواو فان قلنا يجوز كما مر فلا تقدير والعطف يصح أن يكون على التني والفعل الذي هو صلة اللاتي أو
 على المنى وحده والمعنى صحيح فيهما (قوله وليس فيه دليل على جواز تزويج البتية) أي ليس في نظم الآية
 ما يدل عليه كما هو مذهب أبي حنيفة والمراد لغير الأب والجد فان الشافعي يقول به أيضا ووجه الدلالة
 أنه ذكر نكاح البتية فاقضى جوازها وهو يقول انما ذكر ما كانت تفعله الجاهلية على طريق الذم
 والنهي فلا دلالة فيه عليه مع أنه لا يلزم من الرغبة في نكاحها فعله في حال الصغر وقوله والعرب الخ أي
 كانوا يورثون كبار الرجال دون غيرهم كما مر ويجوز فيه حينئذ الجزوه هو الظاهر وجوز نصب عطف على
 محل الجار والجرور (قوله أي ويقتبكم أو ما يتلى عليكم) هذا مبني على الاعرابين السابقين وقوله
 هذا اذا جعلت في تيسر صلة لاحدهما أي أحد الفعلين يقتبكم ويتلى فان كان بدلا وعطف على المتبوع
 فهو في محل نصب ولا مانع من تقدير الجزأ أيضا حينئذ وقوله على موضع فيهن بناء على أن المحل لمجموع
 الجار والجرور وقد قيل التحقيق أنه للجرور وحده وقوله نصيها أي نصب المستضعفين وأن تقوموا
 وانما منع العطف على البديل لأن المراد بالمستضعفين الصغار مطلقا الذين منعوهم عن الميراث ولو ذكروا
 فلو عطف على البديل لكان بدلا ولا يصح فيه غير بدل الغلط وهو لا يقع في فصيح الكلام قد مر وللنحرير هنا
 كلام لا يخفى من أشكال (قوله وهو خطاب للأنثى الخ) أي تقوموا خطابا للحكام أو للفقهاء بالتشديد
 جمع قائم أي الأولياء والأوصياء أو الخطاب من قوله يقتبكم إلى هنا والنصفة بفتنكم الانصاف

فبديل من فيهن أو صلة أخرى لفتيكم على معنى
 الله يقتبكم فيهن بسبب تيسر النساء كما تقول
 كلنك اليوم في زيد وهذه الاضافة بمعنى من
 لانها اضافة الشيء إلى جنسه وقرئ يباي
 يباي بن على أنه أباي فقلت همزة ياء (اللاتي
 لا تؤتونهن ما كتب لهن) أي فرض لهن
 من الميراث (وترغبون أن تنكحهن) في أن
 تنكحهن أو عن أن تنكحهن فان
 أو لباي البنات كانوا يرغبون فيهن ان كن
 جميلات وبأكارن ما لهن والواو تحتل
 بعضا من طمعه في ميراثهن والواو تحتل
 الحال والعطف وليس فيه دليل على جواز
 تزويج البتية إذا لا يلزم من الرغبة في نكاحها
 جريان العقد في صغرها (المستضعفين من
 الولدان) عطف على يتأى النساء والعرب
 ما كانوا يورثونهم كالأب يورثون النساء (وأن
 تقوموا ليتأى بالقسط) أيضا عطف عليه
 أي ويقتبكم أو ما يتلى في أن تقوموا هذا إذا
 جعلت في تيسر صلة لاحدهما فان جعلته
 بدلا فالوجه نصبها عطف على موضع فيهن
 ويجوز أن نصب وأن تقوموا أيضا رفع
 أي وبأصركم أن تقوموا وهو خطاب للأنثى في
 أن ينظروا لهم ويستوفوا حقوقهم أو للقوام
 بالنصفة في شأنهم

(وما تفلحوا من خير فان الله كان به عليما)
 وعدلنا آثر الخبر في ذلك (وان امرأه خافت
 من بعلها) توقعت منه لما ظهر لها من الخبايا
 وامرأة فاعل فعل بفسره الظاهر (نشوزا)
 تجافيا عنها وترفعها عن صحبتها كراهة
 لها ومنه الحقوقها (أو اعراضا) بأن يقل
 مجالسته أو يحدثها (فلا جناح عليهما أن
 يتصالحا بينهما) أن يتصالحا بأن تخط له
 بعض المهر أو القسم أو تهب له شيئا تستقبل به
 وقرأ الكوفيون أن يصلحا من أصل بين
 المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا
 على المفعول به وبينهما ظرف أو حال منه
 أو على المصدر كإلى القراءة الأولى والمفعول
 بينهما وهو محذوف وقرئ يصلحا من أصل
 بمعنى اصطلي (والصلح خير) من الفرق
 وسوء العشرة أو من الخصومة ولا يجوز
 أن يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخيور
 كما أن الخصومة من الشرور وهو اعتراض
 وكذا قوله (واحضرت الانفس الشح)
 ولذلك اعتقر عدم تجانسهما والأول
 للترغيب في المصالحة والثاني لتهديد العذر
 في المماكسة ومعنى احضار الانفس الشح
 جعلها حاضرة له مطبوعة عليه فلا تكاد المرأة
 تسمح بالاعراض عنها والتقصير في حقها
 ولا الرجل يسمح بأن يسكها ويقوم بحقوقها
 على ما ينبغي إذا كرهها أو أحب غيرها (وان
 تحسنوا) في العشرة (وتتقوا) التشور
 والاعراض ونقص الحق (فان الله كان بما
 تعملون) من الاحسان والخصومة (خيرا)
 عليما به وبالغرض فيه فيجازيكم عليه أقام
 كونه عالما بأعمالهم مقام إثباته إياهم عليها
 الذي هو في الحقيقة جواب الشرط أقامة
 السبب مقام السبب (ولن تستطيعوا أن
 تعدلوا بين النساء) لأن العدل أن لا يقع
 ميل البتة وهو متعذر ولذلك كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فعدل
 ويقول هذا قسمي

(مطلب خبر وشور)

وجوزي أن تقوموا أن يكون مبتدأ خبره مقدرا أي خبر وشور وجعله على تقدير أمركم منصوبا مع
 أن أمره عدي بالباء وفي محل أن والفعل بعد حذف حرف الجزاء للجملة مذهبان قيل أنه مجرور وقيل أنه
 منصوب بناء على أنه شاع تعدي أمره بنفسه كقوله * أمرتك أن خير فافعل ما أمرت به * (قوله وعدلنا آثر
 الخبر) بالمذاي اختاره وإشارة إلى الاسترا من الرياء (قوله توقعت) قال التحرير الخوف وقع في كلام
 العرب بمعنى التوقع ولا مانع من جملة على الحقيقة وإن امرأه خافت اشتغال على حذف قوله وإن أحد من
 المنسركين استجارك وتقرر في النحو وقد رتب بعضهم هنا كانت لا طراد حذفها إبدان ولم يجعله من
 الاشتغال وهو محذوف للمشهور بين الجمهور والخبايا بالخاء المعجمة جمع مخيلة وهي العلامة والامارة
 وقوله تجافيا ترقيقه والنشوز بطلق على كل من صفة أحد الزوجين (قوله أن يتصالحا بأن تخط الخ)
 انما صدر بقوله لا جناح لنفي ما يترجم من أن ما يؤخذ كالرشوة لا يحل وفي الآية قرأتان كرا المصنف
 رحمه الله بعضها وعلى أنها من الإصلاح جوز في صلحا وجوه مفعول به على جملة بمعنى يوقعا الصلح أو
 بواسطة حرف أي يصلح والصلح بمعنى ما يصلح به وبينهما ظرف ذكر تبيينا على أنه ينبغي أن لا يتطلع الناس
 على ما بينهما فليسترا ويكون ذلك فيما بينهما أو كائنات بينهما على أنه حال وعلى المصدرية فهو مصدر
 محذوف الزوائد أو من قبيل أنبأ الله نبأنا وجعل بينهما مفعولا على أنه اسم بمعنى التباين والخلاف أو
 على التوسع في الظرف لا على تقدير ما بينهما كما قيل (قوله وقرئ يصلحا) أي بالفتح والتشديد وهي قراءة
 للبيه والحدري شاذة وأصله يصطلحا تخفف بإبدال الطاء المبدلة من تاء الافتعال صادوا وأدغمت الأولى
 فيها لأنها أبدلت التاء ابتداء صادوا وأدغم لأن تاء الافتعال يجب قلبها طاء بعد الألف الأربعة
 (قوله من الفرقه وسوء العشرة الخ) والمفضل عليه جعل له خبرية على سبيل القرض والتقدير أي أن
 يكن فيه خبر فهذا أخبر منه والافلاخ خبرية فليما ذكر قال الرضي إذا قلت أنت أعلم من الجهاد فكانت
 قلت أن أمكن أن يكون للجهاد علم فأنتم أعلم أو أنه اسم امام صدر أو صفة ولذا سمع جمعه على خبر واد
 اسم التفضيل لا يجمع كذا ونقل عن الزمخشري أنه ورد خبر في كلام فصيح فاعتدبت به فهو قياس
 واستعمال أي ما ذكرت في جمعه موافق للقياس والاستعمال من العرب وهو بمعنى الخبرات وقيل
 أشار بالقياس إلى مقابله وهو الشرور وقوله وهو اعتراض الخ أي جملة معترضة بين ما قبلها وما بعدها من
 قوله وان تحسنوا الخ (قوله وأحضرت الانفس الشح) حضر متعده لواحد وحاضر متعده لثنتين والأول
 هو النفس القائم مقام الفاعل والثاني الشح لأن الأولى في باب أعطى أقامة الأولى مقام الفاعل وان
 جاز أقامة الثاني أيضا فأصله حضرت الانفس الشح ثم أحضر الله الانفس الشح ويحتمل أن أصله حضر
 الشح الانفس والقائم هو الثاني وقول المصنف رحمه الله تعالى جعلها حاضرة صريح في الأول وقول
 الزمخشري ومعنى احضار الانفس الشح أن الشح جعل حاضر الها صريح في الثاني وجعله من باب القلب
 خلاف الظاهر والمعنى عليهما واحد أي أنها الكون مطبوعة عليه كأنه حاضر عندها لا يفارقه (قوله
 ولذلك اعتقر عدم تجانسهما) أي أن كلاما من الجملتين اعتراضية والواو والاعتراض لأنه يجوز تعدد
 الاعتراض على الأصح فلا يراد أنه لا مناسبة بين خبرية الصلح والمطبوعة على الشح مع الخلاف بالاسمية
 والفعلية (قوله والأول للترغيب الخ) المماكسة بتقديم الكاف على السين معناها المشاحة
 كافي القاموس ووقع في نسخة المماكسة من الامساك وهو البخل والصحيح الأول (قوله أقام كونه
 عالما الخ) لم يقل بجازاتهم لأن علم الله وقدرته يستعملان في القرآن كناية عن الجازاة لأن الاحسان
 والاتقاء يقتضي الإثابة فلذا اقتصر عليها فلا يقال الأولى أن يقول مقام مجازاتهم (قوله وهو متعذر)
 أي محال عادة واليه أشار بقوله أن لا يقع ميل البتة لأن المحال العادي هو ما لا يقع وقوله كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الخ حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله تعالى عنها
 وصحوه وقوله هذا قسمي بفتح القاف وسكون السين وهذه قسمي في نسخة والصحيح الأولى رواية

والجور على المرغوب عنها فان ما لا يدرك
كاه لا يترك كله (تذروها كالمعلقة) التي
ليست ذات بعل ولا معلقة وعن النبي صلى
الله عليه وسلم من كانت له امرأتان يميل مع
احدهما ما يهين يوم القيامة وأحد شقيه
ماتل (وان تصلطوا) ما كنتم تفسدون من
أمورهن (وتتقوا) فيما يستقبل من الزمان
(فان الله كان عفواً رحيماً) يغفر لكم
ما مضى من ميثكم (وان يتقوا) وقرئ وان
يتقوا فأى وان يفارق كل منهما ما أحبه
(يعن الله كلا) منهما عن الآخر يدل أو سألوا
(من سعتهم) غناه وقدرته (وكان الله واسعا
حكيماً) مقتدر امتقاني أفعاله وأحكامه (ولله
ما في السموات وما في الأرض) تنبيه على كمال
سعته وقدرته (ولقد وصينا الذين أولوا
الكتاب من قبلكم) يعنى اليهود والنصارى
ومن قبلهم والكتاب للجنس ومن متعلقة
بوصينا وأولوا ومساق الآية لتأكيد الأمر
بالإخلاص (واياكم) عطف على الذين أن
اتقوا الله بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن
مفسرة لأن التوصية في معنى القول (وان
تكفروا فان الله مالك الملك كله لا يضرركم
على إرادة القول أى وقتنا لهم ولكم ان
تكفروا فان الله مالك الملك كله لا يضرركم
بكفركم ومعاصيكم كما لا ينفع بشئكم
وتقواكم وانما وصاكم رحمته لا حاجته ثم
قر ذلك بقوله (وكان الله غنياً) عن الخلق
وعبادتهم (جيدا) في ذاته جوداً ولم يحمده
(وقته ما في السموات وما في الأرض) ذكره
لأنه لا دالة على كونه غنياً جوداً فان جميع
المخلوقات تدل بجودها على غناه وبما أفاض
عليها من الوجود وأنواع الخصائص
والكمالات على كونه جيداً (وكفى بأفقه
وكيلاً) راجع الى قوله يعن الله كلا من سعته
فانه توكل بكفايتهم وما بينهم ما تقر بذلك
(ان يشأهكم أجمع الناس) بقدرتهم
ومفعول بشأهم حذف دل عليه الجواب
(وبأن آخرين) ويوجد قوماً آخرين
مكاتبكم أو خلقاً آخرين مكان الإنس

في الحديث والمراد بما غك هو المحبة وميل القلب الغير الاختيارى وحديث من كانت له امرأتان صحيح
أخرجه أصحاب السنن وجزاؤه من جنس عمله (قوله ما لا يدرك كله الخ) أقول هذا من قواعد
فقهاء الشافعية كقولهم الميسور لا يسقط بالمعسور أى هل يجب البعض المقدور عليه أم لا فيه خلاف
عندهم كنى حفظ بعض الفاتحة وكما لو كان في يده نجاسة وعند ما يكتفى غسل بعضها
وقال الامام الرازى الضابط ان كل أصل له بدل فالقدرة على بعضه لا حكم لها فهو كالعاجز وما لا بدل له
ياق يعضه وتفصيله انه اما وسائل أو مقاصد والاقل مغتفر والثاني ان كان له بدل كالقنوت والوضوء
عدل الى بدله ومحل الخلاف عندهم غيره وفيه كلام في فقهاءهم ولم يحضروا الا أن كلام فقهاءنا (قوله
يدل أو سألوا الخ) البدل أن يجد كل منهم ما رزقوا السلوان ينسب كل ما كان بينهما وهذا إشارة الى أنه
ليس المراد بالغنى الغنى المالى وهـ كذا قوله غناه والآية معناها من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً
منه (قوله والكتاب للجنس الخ) لم يحمله على التوراة لأن التعميم أكثر فائدة وان صح الا قول أيضاً
لأنهم أشد الخوص ونأكد الأمر بالإخلاص له لأن معنى قوله وان تصلحوا وتتقوا أصلها واتقوا
الله في السر والعلانية وقيل انه ما في قوله ومن أحسن دينا من أسلم وجهه لله فانه يتضمن الإخلاص
ولا يخفى بعده وقيل زيادة ان لعموم الوصية أبلغ في الأمر بالإخلاص وقد قيل الأمر المراد قوله اتقوا
واياكم عطف على مفعول وصينا وفصل لما ينفه بين العامل من الفاصل ولم يقدم الفصل لمرعاة
الترتيب الوجودى (قوله بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن مفسرة) يعنى أن مصداقية بتقدير
الجار ومحلها نصب أو جر على المذهبين أو تفسيرية مفسرة للتوصية بأنها قوله اتقوا الله وشرطها ما فيه
معنى القول دون حروفه كوصينا هنا (قوله وقتنا لهم ولحكم الخ) يعنى انه معطوف على وصينا
بتقدير قلنا ولم يذكر قول الزمخشري انه معطوف على اتقوا الله لوجه له وان أولوه قال السعد هذا
بحسب ظاهر المعنى وبحسب تحقيق الاعراب الشرطية تتعلق بفعل محذوف على ما يتعلق به ان اتقوا
لأن الشرطية لا تقع بعد أن المصدرية أو المفسرة فلا يصح عطفها على الواقع بعد هاء سواء أكان انشاء
أم اخبار أو الفعل وصينا أو امرناً وغيره فظهر أن سبب العدول عن العطف على اتقوا كونه انشاء
والشرطية خبر وكون الوصية والأمر لا يتعلق به الشرطية اهـ وقوله لهم ولحكم إشارة الى أن
في الكلام تغليباً (قوله لا يضرركم بكفركم ومعاصيكم الخ) ظاهر قوله كما لا ينفع بشئكم أن الكفر
يعنى كفران النعمة كما يشير اليه قوله جميع ما فني أن يكون مراده الكفر الذى هو ضد الاسلام
ولكنه أيضاً فيه كفران نعمة الخالق الموجد له (قوله راجع الى قوله يعن الله كلا من سعته) فانه
اذا وكت وقوت اليه فهو الغنى لأن من توكل على الله كفاء ولما كان ما بينهما ما تقر به لم يعد فاصلاً
وقيل انه لا حاجة الى هذا فانه اذا كان مالك الملك كفت وكالته عن سواه عن لا يقدر على شئ الا باقداره
وقوله يفسدكم لان اذهابه يكون بمعنى افنائه وبمعنى جعله ذاهباً من مكان لا تخر والمراد الاول وهو
الاشهر وقوله دل عليه الجواب أى يرد اذهابكم (قوله أو خلقاً آخرين مكان الإنس) يعنى ان
الكلام يحتمل ان المعنى جميع بنى آدم فلا آخرين الذين هم بدل عنهم جنس آخر غير الناس ويحتمل أن
يكون نوعاً منهم كالعرب فيكون آخرين نوعاً آخر من بنى آدم وأورد على الاول أن آخر وأخرى
وتنبيها وجههما كغيره الا أنه خاص بجنس ما تقدمه فاذا قلت اشتريت فرساً وآخر لم يكن الامن جنس
ما تقدم أى فرساً آخر فلو عنت حماراً آخر لم يجوز بخلاف غير فانها أعم لما هو من جنسه وغيره وقل
من يعرف هذا الفرق قبل ولم يستند فيما ذكره الى نقل ويرد عليه اشكال آخر وهو أن آخرين صفة
موصوف محذوف والصفة لا تقوم مقام موصوفها الا اذا كانت خاصة به نحو ممرت بكتاب أو يدل
عليه دليل وهنا ليست بخاصة فلا بد أن يكون من جنس الاول لتحصل الدلالة على الموصوف المحذوف
(قلت) ما ذكره غريب فانه نقله الحريرى في درنه عن الصلة ولم يخص ذلك بمحذوف بل ولو ذكر موصوفه

لا بد أن يكون من جنس ما قبله حتى نقل ابن هشام في تذكرته عن ابن جني أنه لا بد من اتحادهما في التذكير والتأنيث لكن المبرد لا يشترطه إلا أن ابن هشام نازع في اشتراطه واستدل بقوله وكنت أمشي على ثنتين معتدلاً * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأما قد تذكروا من غير تقدم شيء آخر بقابلها وتحققه ما في المسائل الصغرى للاخفش في باب عقده له قال فيه اعلم أن آخر انما يكون من جنس ما قبله تقول أنا في رجل وأنا لك آخر أو أنا في رجل وأنا لك انسان آخر ولوقت أنا في رجل وأمرأة أخرى لم يكن كلاماً ولوقت أنا في صديق لك وعدو لك آخر لم يحسن وربما جى بها آخر كبد أولم نقل آخر استغيت عنه فان قلت فهو لا يجوز جاء في صديق لك وعدو لك آخر يحمل على الانسان قلت هذا قبيح ان تحمل ما جى على المعنى انما تحمل الأول على المعنى اذا كان الكلام قد مضى ولوقت هذا الرجل ورجل آخر لم نقل فيه آخر استغيت من أجل العطف لانه لا يظن ان الثاني هو الأول كما في غير العطف ولوقت جاء في زيد وعمر وآخر لم يجوز ما منع بتأويل كرايت فرسا وسجرا آخر نظر الدابة قال امرؤ القيس

اذا قلت هذا صاحب ورصيته * وقرب به العينان بدلت آخر

أه وحاصله أنه لا يوصف به الا ما كان من جنس ما قبله لتبين مغايرته في محل يتوهم فيه اتحاده ولو تأويله ومثله قوله عز وجل ان يشأ ذهبكم أيها الناس ويات بأخرين وهذا ما عليه استعمال العرب ومن لم يقف على هذا خبط فيه خبط عشواء (قوله بليغ القدرة الخ) أخذ من صيغة فاعل فانها للمبالغة وقوله هو خطاب لمن عادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الأول كان عاماً وقوله لما روى أنه لما نزلت يعني قوله وان تتولوا الا قوله ان يشأ ذهبكم فان المنقول في الاثر الأول حتى نسب من ذهب الى الثاني الى السهو كما أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وقوله قوم هذا يعني فارس (قوله كالجهاد بجاهد للغمية) هذا على التمثيل لا المحصر وانما مثله لان ثواب الدنيا والآخرة معا لما يجتمع في غير الجهاد والجزاء ليس هذا المذكور لانه غير مسبب عما قبله فالجواب مقدر أقيمت علته مقامه أي فليطلبه فان عنده ثواب الدارين أو أنه مؤول بما يجعله مترابعا عليه لأن ما كاه الى أنه معلوم موجب لتركه الا هم الاعلى الجامع لما أراده مع زيادة لكن من يشترط العائد في الجواب بقدره ولذا قال الزنجشري المعنى فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له ان أراد حتى يتعلق الجزاء بالشروط فلا بد من تقدير الجزاء أي فقد خسر فعند الله ثواب الدنيا والآخرة وطالبها ما راجح وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن طلب الغنية مع نية الجهاد في سبيل الله لا يضرب وانما الضار طلب الغنية فقط ولا بد فيه وقيل انه لا أجمله والتفسير الثاني يناسبه لانه يقتضي عدم اجتماعهما وقيل يعتبر الغالب والاسبق (قوله عارفاً بالاغراض الخ) انما فسره بهذا لانه تذييل لقوله من كان يريد ثواب الدنيا وليس فيها مسموع ولا مبصر فلذا جعل الصفتين عبارة عن اطلاعه على غرض المريد للدنيا والآخرة والاطلاع عبارة عن الجزاء وليس مراده ارجاع صفة السمع والبصر الى العلم حتى يخالف المقرر في الكلام ولذا قيل ارادة الثواب اما بالدعاء أو بالسعي والأول مسموع والثاني مبصر فلذا ذيلها بقوله سمعاً بصيراً ولا يخفى أن ما فعله المصنف رحمه الله تعالى أبلغ لان الاطلاع على نفس الارادة والغرض اطلاعا كالمحموس أقوى من الاطلاع على آثاره الآن في اطلاق العارف على الله شيء لانهم صرحوا بأنه تعالى يقال له عالم ولا يقال له عارف لكنه في نهج البلاغة أطلقه عليه تعالى وقد ورد في غيره أيضاً ولعل التوبة تقضى الى تحقيقه (قوله مواظبين) إشارة الى ان القيام المواظبة كما في قوله تعالى يقيمون الصلاة أي يديمونها خصوصاً وقد ذكر بصيغة المبالغة وجعلهم شهداء لله تعظيماً للمراعاة العدالة وأنهم بالحفظ لها يصيرون من شهداء الله (قوله بأن تقرروا علم الخ) يعني الشهادة مجاز عن الاقرار لان شهادة المرء على نفسه لم تعهد ولذا فسرها ببيان الحق ليشعل الاقرار ولأن تقول ان المقصود به المبالغة لاحقيتها والظرف أعني على أنفسكم كما يجوز

(وكان الله على ذلك) من الاعداد والايجاد (قد برا) بليغ القدرة لا يجوز مراد وهذا أيضاً تقرير لغناه وقدرته وتمديد لمن كفر به وخالف أمره وقيل هو خطاب لمن عادى رسول الله صلى الله عليه وسلم من العرب ومعناه معنى قوله تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم لما روى أنه لما نزلت ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على ظهر سلمان وقال انهم قوم هذا (من كان يريد ثواب الدنيا) كالجهاد بجاهد للغمية (فعند الله ثواب الدنيا والآخرة) فماله يطلب أخسهما فليطلب ما كان يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة أولي طلب الاشراف منهم فان من جاهد خالصاً لله سبحانه وتعالى لم تخطئه الغنية وله في الآخرة ما هي في جنسه كلاً شيء أو فعند الله ثواب الدارين فيعطي كلاً ما يريد كقوله تعالى من كان يريد جنة الآخرة نزله في جنة الآخرة (وكان الله سمعاً بصيراً) عارفاً بحرته الآية (ولا يجازي كلاً بحسب قصده) بآتيها بالاغراض فيجازي كلاً بحسب قصده (مواظبين الذين آمنوا) كوا قوامين بالقسط مواظبين على العدل مجتهدين في أقامته (شهداء لله) بالحق يقيمون شهادتهم لوجه الله سبحانه وتعالى وهو خير بان أو حال (ولو على أنفسكم) ولو كانت الشهادة على أنفسكم بان تقرروا علماً

• (مطلب اطلاق العارف على الله) •

لأن الشهادة بين الحق وموافق كان عليه أو على غيره (أو الوالدين والأقربين) ولو على والديكم وأقاربكم (إن يكن) أي المشهود عليه أو لكل واحد منه ومن المشهود له (غنيا أو فقيرا) فلا تمتنعوا عن إقامة الشهادة أو لا تجوروا فيها ميسلا أو ترجحا (فأله أولى بهما) بالغنى والفقير وبالنظر لهما فالولم تكن الشهادة عليهما أو لهما صلاحا لما شرعها وهو على الجواب أقيمت مقامه والضمير في به ما راجع لما دل عليه المذكور وهو جنس الغنى والفقير لا إليه والالوحيد ويشهد عليه أنه قرئ فآله أولى بهم (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) لأن تعدلوا عن الحق أو كراهة أن تعدلوا من العدل (وان تلوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكمومة العدل قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر وأبو عمرو وعاصم والكسائي بأسا كان اللام وبهذا واوان الأولى مضرومة والثانية ساكنة وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا بمعنى وان وليتم إقامة الشهادة فأذيتوها (أو تعرضوا) عن أدائها (فإن الله كان بما تعملون خبيرا) فيجازيكم عليه (يا أيها الذين آمنوا) خطاب للمسلمين أو المنافقين أو المؤمنين أهل الكتاب أو روى أن ابن سلام وأصحابه قالوا يا رسول الله اننا نؤمن بك وبكتابك وبعمى والتوراة وعزير ونكفر بما سواه فنزلت (آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) اثبتوا على الإيمان بذلك ودوموا عليه أو آمنوا به بقلوبكم كما آمنتم بلسانكم أو آمنوا إيماناً قاعياً بكتب الرسل فإن الإيمان بالغرض كلا إيمان والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس وقرأ نافع والكوفيون الذي نزل والذي أنزل بفتح النون والهمزة والزاي والباقون بضم النون والهمزة وكسر الزاي (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) أي ومن يكفر بشئ من ذلك

أن يجعل مستقرا واقعا خبر كان المقدرة يجوز تعلقه بمحذوف هو الخبر أي وان كنتم شهداء على أنفسكم أي ولو كانت الشهادة وبالأعلى أنفسكم وكان في الأصل صلة الشهادة ومتعلق المصدر قد يجعل خبرا عنه فيصير مستقرا مثل الحديث ولا يجوز في اسم الفاعل ونحوه ولو على أصلها أو بمعنى ان وهى وصلىة وقيل جوابها مقدر أي لوجب عليكم أن تشهدوا عليها ولما كانت الشهادة اما على النفس واما على الآخرين عطف الاول بأو والثاني بالواو لانهم ما قسم واحد واما ما قيل ان المحذوف في أمثاله لا يكون الاعين المفوظ ليدل عليه فيقدر في نحو كن محسنا ولو ان أساء اليك ولو كنت محسنا لمن أساء اليك ولو قدر ولو كان الاحسان فليس يجيده ما لوجه وقوله بيان الحق اشارة الى أن الشهادة مجاز عما ذكر فتشمل الاقرار كما ذكر وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله أي المشهود عليه الخ) يعني أن الضمير راجع لمفاهيم من السياق أي لا تتركوا الشهادة جوار الغنى المشهود عليه أو قرابته ولا تتركوها ترجحا فقره أو اراد ما بين المشهود له وعليه وقوله فلا تمتنعوا الخ اشارة الى ان الجزاء محذوف وقوله فآله أولى بهما واقع موقعه أي ان يكن أحد هذين لم تمتنع الشهادة لأن الله أولى بالجنسين وأنظر لهما من غيره ومبشرين اليه بقوله وهو على الجواب أقيمت مقامه (قوله والضمير في به ما راجع الخ) لما كان الحكم في الضمير العائد على العطف بالواو لان لا أحد الشيتين أو الاشياء فلا تجوز فيه المطابقة تقول زيد أو عمروأ كرمته ولو قلت أكرمتهما لم يجوز فلذا قيل كيف ثنى الضمير في الآية فأجابوا بأن ضمير به ما ليس عائدا على الغنى والفقير المذكورين بل على جنسهما المدلول عليه بالمدكورين والتقدير ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فليشهد عليه فآله أولى بجنس الغنى والفقير وهذا الضمير ليس عائدا من الجواب اذ الجواب محذوف ويشهد له قراءة أبي رضى الله تعالى عنه أولى بهم كذا قرره المعربون وظاهره أن افراد الضمير في مثله لازم ولو كان جائزا لم يحتج الى التوجيه واما احتمال انه بيان لوجه العدول عن الظاهر وان كان كل منهما جائزا كما صرح به الرضى فلا يتم الابتناء للقصد الى أوليته بالتعميم وأن لا يتوهم أنه بالنسبة الى واحد فقط ووجه شهادة قراءة الجع أنهما تعين أن المراد الجنس لا كل واحد ولاهما وفي الآية أقوال ذكرها المعربون (قوله لان تعدلوا الخ) لما كان المصدر مفعولا وعله لا تباع الهوى المنهى عنه فاما أن يكون بمعنى العدول عن الحق فيكون علة من غير تقدير وان كان بمعنى العدل فيقدر مضاف وهو كراهة العدل ولو جعل علة للنهي نفسه قدر المضاف اذا كان من العدول ولم يشدر اذا كان من العدل على العكس أي انها كراهة العدول أو لاعدل قبل وهو أولى (قوله وان تلوا ألسنتكم عن شهادة الحق الخ) الظاهر أن المراد من التي أداء الشهادة على غير وجهها الذي تستحقه والاعراض تركها ثم أشار الى أنه يصح أن يكون في حق الشهود والحكام ولهم حينئذ الحكم بالباطل (قوله وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا) يعني بواو مفردة ما قبلها مضوم وقوله وان وليتم بضيفة الماضي ليس لأن المضارع معناه بل لتحقيق لفظه وأنه من الالف المقروء من الولاية بمعنى مباشرة الشهادة وقيل ان أصلها تلوا بواو ابن أيضا نقلت ضمة الواو بعد قلبها همزة أو ابتداء الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فهي بمعنى الاولى (قوله خطاب للمسلمين الخ) يعني أهل المؤمنين بالإيمان فحصل للحاصل فيقول آمنوا بآبائنا ودموا وان أريد بالذين آمنوا المنافقون لايمانهم ظاهرا فآمنوا بمعنى أخلصوا الإيمان وأشار اليه بقوله بقلوبكم وان أريد مؤمنوا أهل الكتاب فالمراد آمنوا إيماناً قاعياً وقراءة نزل لانه نزل منجما في ثلاث وعشرين سنة بخلاف غيره من الكتب والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس الشامل لما سواه لا التوراة (قوله أي ومن يكفر بشئ من ذلك) قيل في توجيهه لأن الحكم المتعلق بالامور المتعلقة قد يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى المجموع والتعويل على القرائن وهنا قد دلت القرينة على الاول لأن الإيمان بالكل واجب والكل يقتضي باتقاء البعض

وليس من جعل الواو بمعنى أوفى شيء ناسأتم ولا يحتاج الى ما ذكر من ان الكفر ببعضه كفر بأكمله وان
 كان له وجه بل يكفي ان الكفر ببعضه ترك للايمان بأكمله وفرق بين الكفر بكل واحد وعدم الايمان بكل
 واحد ولا يرد عليه أنه خلاف الظاهر لانه كقولك ما جاء في زيد وعمر ويكره قصدان الجاني أحدهم لانه
 فرق بينهما ما كما أشعر اليه بالامر بالتأمل لانه لا تلازم فيما ذكره بخلاف ما نحن فيه فان قلت لم ذكر
 في الايمان ثلاثة أمور الايمان بالله والرسول والكتب وفي الكفر خمسة الكفر بالله واللائكة
 والكتب والرسول واليوم الآخر وقد علم في الايمان الرسول والكتب وعكس في الكفر قلت أجاب
 الامام عنه بأن الايمان بالله والرسول والكتب متى حصل حصل الايمان باللائكة واليوم الآخر وأما
 الكفر فربما يزعم الانسان انه يؤمن بالله والرسول والكتب ويترك الملائكة واليوم الآخر ويقول ما ورد
 فيه وان في مرتبة النزول عن الخالق الى الخلق كان الكتاب مقدما على الرسول وفي مرتبة الخروج
 من الخلق الى الخلق يكون الرسول مقدما على الكتاب قبل وهذا ليس بشيء لان ما ذكره في الكفر
 مناقض لما ذكره في الايمان ففي الكفر أثبت الايمان بالله والرسول والكتب مع انكار الملائكة والقيامة
 وذلك ينافي قوله انه متى حصل الايمان بها الخ والسؤال في الترتيب باق لانه لم اعتبر الصعود في أحد
 الجانبين فالخلق في الجواب أن كل ما اعتبر في الكفر بحسب النبي اعتبر في الايمان بحسب الاثبات
 والايمان بالرسول والكتب يستلزم الايمان باللائكة والقيامة بخلاف الكفر وليس النظر في الترتيب الا
 الى التفنن في الاساليب وفيه بحث لان ما ذكره راجع الى ما قاله الامام عند التحقيق (قوله بحيث
 لا يكاد يعود الى طريقه) كما هو شأن الضال البعيد المسافة عن مقصده ولم يقل بحيث لا يعود لان من
 الكفرة من يسلم كثيرا ومنهم من غفل عنه فقال ما قال وليس بعد الحق الا الضلال (قوله يعني
 اليهود آمنوا بعيسى الخ) قدم في الكشف التفسير الثاني ووجه ثم قال وقبلهم اليهود آمنوا بالتوراة
 وعيسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا بالانجيل وعيسى صلى الله عليه وسلم ثم ازدادوا وكفروا بكفرهم
 بعيسى صلى الله عليه وسلم فقبل ان المصنف استدرك عليه بما ذكره فانه لا يظهر فيما ذكره تكرار الايمان
 والكفر ثم أورد عليه ان الذين ازدادوا وكفروا بعيسى صلى الله عليه وسلم ليسوا بواحد من عيسى صلى الله عليه وسلم
 وسلم ثم كفروا بعبادة العجل ثم مؤمنين بالعود ثم كافرين بعيسى صلى الله عليه وسلم لم يزلهم
 امام مؤمنون بعيسى صلى الله عليه وسلم وغيره أو كفار ككفرهم بعيسى صلى الله عليه وسلم والانجيل
 فالصحيح هو التوجيه الثاني وكان عليه أن يقدمه كما في الكشف (قلت) أما ترجيح الثاني فلا
 كلام فيه وأما عدم صحة الاول فغير مسلم لانه ان أريد بالذين قوم بايمانهم تعين الثاني وان أريد جنس
 ونوع باعتبار عدم ما صدر من بعضهم كانه صدر من كلهم صح الاول والمقصود استبعاد ايمانهم لما استقر
 منهم ومن أسلافهم فافهم (قوله اذ يستبعد الخ) يعني المراد في النظم أن من هذا حاله لا يرجع عن
 الكفر ويثبت على الايمان فلذلك لا يغفر له لأن الله لا يغفر له على كل حال وقوله ضريت معقل من
 باب علم يعني اعتادته ولهبته وهو يتعدى بالباء وقد يتعدى بعلى باعتبار أنه غير من عليه وأصله في تعويد
 الكلاب على الصيد (قوله وخبر كن في أمثال ذلك محذوف الخ) المراد بأمثاله ما يسميه النحاة لام
 الجحود وهي الداخلة لفظا على فعل مسبوق بكان الناقصة منفية بلم ولتأكيده النفي وهي زائدة
 عند الكوفيين وعند البصريين أنهم غير زائدة متعلقة بخبر محذوف تقديره مریدا أو قاصدا ونفي
 ارادة الفعل أبغ من نفسه وهي اللام الواقعة بعد كون منفي ماض معنى لفظا وبعدها أن
 مضرة وجوبا وهو ظاهر كلام المصنف وزعم ابن خروف أنه لا يلزم كونه كونا كقوله ما يريد الله ليجهل
 وخالفه النحاة وقل انها تقع في الإيجاب والذي ذهب اليه ابن مالك الاول قال في الائمة
 وبعدني كن حتما ضمرا أن أي (قوله يدل على أن الآية في المنافقين الخ) يريد بالآية قوله ان الذين
 آمنوا ثم كفروا فيكون هذا تنبيها آخر وتكرارا للايمان ظاهرا والكفر باطنا وكون بشر

(فقد ضل ضلالا بعيدا) عن قصد بحيث
 لا يكاد يعود الى طريقه (ان الذين آمنوا)
 يعني اليهود آمنوا بعيسى عليه الصلاة
 والسلام (ثم كفروا) حين عبدوا
 العجل (ثم آمنوا) بعد عوده اليهم (ثم
 كفروا) بعيسى عليه الصلاة والسلام (ثم
 ازدادوا كفرا) بعيسى صلى الله عليه وسلم
 قوما كفروا منهم الازداد ثم أصروا على
 الكفر وازدادوا تماديا في النفي (لم يكن الله
 ليغفر لهم ولا لله يغفر لهم) اذ يستبعد منهم
 أن يتوبوا عن الكفر وينتقلوا الى الايمان
 فان قلوبهم ضربت بالكفر وبصارتهم عتية
 عن الحق لأنهم لو أخلصوا الايمان لم يقبل
 منهم ولم يغفر لهم وخبر كان في أمثال ذلك
 محذوف تعلق به اللام مثل لم يكن الله مریدا
 ليغفر لهم (بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما)
 يدل على أن الآية في المنافقين وهم قد آمنوا
 في الظاهر وكفروا في السرة بعد أخرى ثم
 ازدادوا بالاصرار على النفاق وفساد الامر
 على المؤمنين

ووضع بشر مكان انذرهم بهم (الذين يتخذون الكافرين (١٩٠) اولياء من دون المؤمنين) في محل النصب أو الرفع على الذم بمعنى أريد الذين أو هم

الذين (اي يتغنون عندهم العزة) أيتعززون
بجوارهم (فان العزة لله جميعا) لا تعززالا
من أعزاه الله وقد كتب العزة لاوليائه فقال
وقله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولا يؤتي به بعزة
غيرهم بالاضافة اليهم (وقد نزل عليكم في
الكتاب) يعني القرآن رقا أعاصم نزل وقرأ
الباقيون نزل على البناء لا مفعول والقائم مقام
فاعله (أن اذ اسمعتم آيات الله) وهي الخففة
والمعنى أنه اذا سمعتم (يكفروا ويستزأ بها)
حالان من الآيات حتى بهم التقييد انتهى
عن الجبالسة في قوله (ولا تقعوا معهم حتى
يجزوا في حديث غيره) الذي هو جراء الشرط
بما اذا كان من يجالسهم هازنا معاندا غير مرجح
ويؤيده الغاية وهذا تذكار لما نزل عليهم بمكة
من قوله واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا
فأعرض عنهم الآية والضمير في معهم للكفرة
للمسؤول عليهم بقوله يكفروا ويستزأ بها
(أنكم اذا صلتهم) في الاثم لأنكم قادرين على
الاعراض عنهم والانتكار عليهم أو الكفران
وضميت بذلك أولان الذين بقاعدون الخاضعين
في القرآن من الاحبار كانوا منافقين ويذل
عليهم (ان الله جامع المنافقين والكافرين في
جهنم جميعا) يعني القاعدين والمفوضين معهم
واذا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ولذلك
لم يذكر بعدها الفعل واقراد مثلهم لانه كالصدر
أو للاستغناء بالاضافة الى الجمع وقرئ بالفتح
على البناء لا ضافته الى معنى كقوله مثل ما
أنكم تنطقون (الذين يترصدون بكم) ينتظرون
وقوع أمر بكم وهو بدل من الذين يتخذون
أو صفة للمنافقين والكافرين أو ذم مرفوع
أو منصوب أو مبتدأ خبره (فان كان لكم فتح
من الله قالوا ألم تكن معكم) مظاهرين لكم
فاسموا المنافقين (وان كان للكافرين
نصيب) من الحرب قائم اسجبال (قالوا ألم
تستخوذ عليكم) أي قالوا للكفرة ألم تغلبكم
وتتمكن من قتلكم فأبقينا عليكم والاستخوذ
الاعتداء وكان القياس أن يقال استخاذ
يستخذه استخاذة فجاءت على الاصل (ونفخكم

استخارة تمكينة هو المشهور وفيه احتمالات أخر مرتقبة بها وقوله مكان انذرهم
المنحشري مكان أخبر لان التمكينة تكون في استخارة الضد للضد والاخبار ليس ضده لانه أعم ولأن
أن تقول انه مجاز مرسل فهو وجه آخر في التهكم (قوله على الذم الخ) متعلق بهم ما بدليل ما بعده
ولم يجعله منصوبا على اتباع المنافقين لوجود الفاصل فلا يرتكب بغير ضرورة وجوزوا المعرب فيجتمعا
أنه سكت عنه لظهوره وقوله لا يعززالا الخ يعني ليس المراد أن العزة ثابتة لله بل أنه مختص به
يعطيه من يشاء لانه المناسب لما قبله ويعلم منه ثبوتها بالطريق الأولى ولا يؤيده معنى لا يعززالا
بها وان ظن في الدنيا أن لهم عزة فهو ودفع لما يؤولهم وقرأ أعاصم نزل بمعنى معلوما والاستخفاف لانكار
أو التعجب وجوز كون عليكم نائب الفاعل وأن تفسيرية وهو خلاف الظاهر (قوله والمعنى أنه الخ)
أي اسمها ضمير شأن مقدر لأنكم كما قيل لان أن الخففة لاتعمل في غير ضمير الشأن الا ضرورة عند أبي
حيان وعند ابن عصفور وابن مالك جائز وهو الصحيح والجملة الشرطية خبر وهي تقع خبرا في كلام العرب
(قوله لتقييد انتهى الخ) لان الشرط قيد للجواب وهذا قيد له وقيد القيد قيد والمعنى لا تقعوا
معهم وقت كفروهم واستزأ بهم بالآيات وضمير غيره راجع لحديثهم بالكفر والاستزأ وقيل
للكفر والاستزأ لانهم في حكم شيء واحد (قوله هازنا معاندا غير مرجح) أي غير مرجح واصلها
وعنده يعلم من كفره بالآيات المجردة عند سماعها واستزأ بها ومن هذا حاله لا يرحى فلا حجة فلا
يقال انه لا دلالة في الآية عليه وقوله ويؤيده الغاية أي تؤيد كونه قيد للنهي لان مفهومها يقتضي
أنهم لم ينهوا عن مجالسهم اذا خاضوا في غيره (قوله أو الكفر الخ) لان الرضا بالكفر كفر وفي
الكشف قال مشايخ ما وراء النهر الرضا بالكفر مع استقباحه ايس بكفر وانما يكون كفره مع استحسانه
قال تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا قصدا الزيادة عندنا بهم
وعلى تقدير كونهم منافقين فهم كفرة مثلهم في الحقيقة فلا يحتاج الى تأويل ويؤيده قوله بعده ان الله
جامع المنافقين الخ وسيأتي تفصيله في سورة يونس ولذا لم يعطف لانه مبين لما قبله (قوله واذا ملغاة
الخ) لان شرط عملها النصب في الفعل أن تكون في صدر الكلام فلذا لم يجز بعدها فعل ومثل خبر عن
ضمير الجمع مع افراد لانه في الاصل مصدر فندى فيه الواحد المذكور وغيره ولما لم يتعين عند المصنف
مصدره قال كالصدر أي في الوقوع على القليل والكثير ولانه مضاف للجمع فيعم وقد يطابق ما قبله
كقوله تعالى ثم لا يكونوا أمثالكم والجمهور على رفعه وقرئ بالنصب فقيل انه منصوب على الظرفية
لان معنى قولك زيد مثل عمرو انه في حال مثله وقيل انه اذا أضيف الى معنى اكتسب البناء ولا يختص
بما المصدرية الزمانية كما توهم بل يكون فيها نحو مثل ما أنكم تنطقون وفي غيرها كقول الفرزدق
اذهب قريش واذا ما مثلهم بشر * والشرط ابن مالك رحمه الله في التسهيل في اكتساب المضاف
البناء أن لا يقبل التنسية والجمع كدون وغرو بين قال ان مثل لا يصح فيه ذلك وأعرب حالان الضمير
المستتر في حق في قوله انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ومن التحوين من خالفه في هذا الشرط (قوله
ينتظرون الخ) التربص معناه الانتظار لشيء وظاهره أن مفعوله مقدر والجاء والمجرور متعلق به وكلام
الراغب يقتضي أنه يعدي بالباء لانه من انتظر بالسلعة غلا السعر ورخصه وجعله مبتدأ خبر الجملة
الشرطية لا يتخلو من تكلف ولذا أخر المصنف رحمه الله تعالى ومظاهرين من المظاهرة وهي المعاونة
واسمها بمعنى اجمعوا الناس لها وعطاء والحرب سجال مثل بمعنى يغلب ويغلب صاحبها تارة وتارة
عليه وأصله في السقي من البئر يجعل لكل طالب للماء نوبة في ادلاؤه (قوله والاستخوذ اذا استخلاه
الخ) كان القياس فيه استحاذ استحاذة بالقلب لكنه صحت فيه الواو وكثر ذلك فيه وفي نظائره حتى أطلق
بالقيس وعد فصحا وقال أبو زيد انه قياسي فعلى كل حال لا يراد على فصاحة القرآن كما حقق في المعاني
(قوله وانما سمى ظفر المسلمين فتحا الخ) في الكشف لان ظفر المسلمين أمر عظيم فتفتح لهم أبواب السماء

من المؤمنين) بأن خذلناهم بتخييل ما ضعت به قلوبهم وتوالتنا في مظاهرتهم فأشركوا فيما أصبتم وانما سمى ظفر المسلمين فتحا وظفر
الكافرين نصيبا لخدمة حظهم

حتى ينزل على أوليائه وأما ظفر الكافر فيما هو الاحظ دني وقوله تفتح لهم أبواب السماء تفسير
 لقوله من الله بأمر يخصه والافضل فتح من الله ومنه يعلم حال ما قبل من انه تمثيل وتخييل اعظم قدرة
 والافضل ليس مما ينزل من السماء ويحتاج الى فتح أبوابها واشعار النصيب هنا بالخصلة لانه لم يجعله
 فتحاً ونصرة تامة بل قسمها كما كان كذلك وقوله سريع الزوال أى في نفسه لا باعتبار أنه دينوى
 فانه لا يخصه أو المراد ذلك فان أمرهم في النصر انما هو في هذه الدار ونصر المؤمنين في الدنيا والآخرة
 كما ذكر بعده وقوله حيثما أى في الآخرة وحين الحسب ويكون التعبير بالمستقبل على حقيقة
 وعلى الثاني فهو ولحقه ولو ابقى على اطلاقه ليشمل الدنيا والآخرة لكان أولى وتسمية الحجة ميلا
 لانها موصولة للغة (قوله) واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر المسلم (الخ) يعنى أن الشافعية
 استدلو بالآلية على أنه لا يصح العقد فيه لانه لو صح لكان له عليه يد وسبيل تلكه ونحن نقول يصح
 ولكن يمنع من استخدامه وبؤمر بان لا يذبحه ويبيعه قال الجصاص في الاحكام يحتج بظاهره في وقوع الفرقه
 بين الزوجين برودة الزوج لان عقد النكاح يثبت للزوج سبيل في امساكه اى يتيه وتأويته ومنه ما من
 الخروج وعليه طاعته فيما يقتضيه عقد النكاح والمؤمنين والكافرين شامل للآثار وكذا الكافر
 اذا أسلمت امراته واحتج به أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في ابطال شراء الذمى للعبد المسلم لانه
 بالملك يستحق السبيل عليه وليس كما قالوا لان الشراء ليس هو الملك والمالك يتيه وقبه وهو السبيل فلا يستحق
 بصحة الشراء السبيل عليه لانه ممنوع من استخدامه والتصرف فيه الا بالبيع والاخراج عن ملكه فلم
 يحصل له سبيل عليه (قوله) وهو ضعيف لانه لا ينفى أن يكون (الخ) أى لا ينفى أن يكون السبيل اذا عاد
 الى الايمان قبل مضى العدة وفيه أنه حين الكفر لا سبيل له ونفى السبيل بوقوع الفرقه وبعد وقوع
 لفرقة لا بد لحدوث الوصلة من موجب وهو غير ظاهر فان كان العود يكون الارتداد كالطلاق الرجعي
 والعود كالرجعة فلا ضعف فيه على أنه اذا كان السبيل في الآخرة أو بمعنى الحجة لا متملك فيه لأصحابنا
 وللشافعية كما ذكره بعض المتأخرين وقوله سبق الكلام فعل معلوم من السابق بالباء الموحدة
 وجوز فيه أن يكون مجعولا من السياق بالياء المنة التحتية والكسل الفتور والتناقل ويجوز في جمعه
 الضم والفتح وقرئ كسلى بالافراد (قوله) والمراد مفاعلة (الخ) يعنى أن المراد مفاعلة من الرؤية
 اما معنى التفاعل لان فاعل بمعنى فعل وادى في كلامهم كنعمة وناعم وقد قرئ برأون وهو يدل عليه
 أو أنهم لم يعلم في مشاهد الناس يرون الناس ويرونهم وهم يقصدون ان ترى أعمالهم والناس
 يستحسنونها فالفاعلة في الرؤية متحدة وانما الاختلاف في متعلق الارادة فلا يرد أن المفاعلة لا بد في
 حقيقة من اتحاد الفعل ومتعلقه (قوله) اذا المراد لا يفعل الا بضرورة من يرأيه (الخ) بين وجهه بيناء
 على أن الذكر معناه المتبادر منه وأخرى كونه بمعنى الصلاة اشارة الى أن الاول الادنى والآخر شمرى
 عكس لان الكلام كان في الصلاة وترك كون المراد بالقلة العدم كما في الكشف لانه بأبأ الاستثناء كما
 في الدوام واليه أشار التحرير فانه مشكل ورد بأن معناه ولا يذكرون الله الا ذكر الحجة بالعدم لانه
 لا ينفعهم ولا ينجي ما فيه فان القلة بمعنى العدم مجاز وجعل العدم بمعنى ما لا تنفع فيه مجاز آخر ومع ما فيه
 من التكليف ليس في الكلام ما يدل عليه وقوله وقيل الذم كرفعها أى المراد بالذكر الذكر الواقع
 في الصلاة (قوله) حال من وادى برأون كقوله ولا يذكرون أى هي حال كما أنها جلة حالية أيضا
 وقيل عليه انه ضعيف لان المضارع المنفى بلا كل ثبت في أنه لا يقترب بالواو وفى فصيح الكلام فهو
 عاطفة لاحالية وفيه نظر وقوله أو وادى كرون بالجر عطف على وادى برأون ونصبه على الذم بفعل مقدر
 على أنه كل ثبت للمنافقين اذا قطع (قوله) والمعنى مرددين (الخ) من الذنب وأصلها كما قال الراغب
 صوت الحركة للشيء المعلق ثم استعمل لكل اضطراب وحركة أو تردد بين شيئين وعلى قراءة الكسر مفعوله
 محذوف كما ذكره أو فاعل بمعنى تفعل لازم وعلى الالهام معناه ما ذكرنا وهو مأخوذ من الذنب

فانه مقصور على أمر دينوى سريع الزوال
 (قوله) يحكمم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا) حيثما أى في
 الدنيا والمراد بالسبيل الخجة واحتج به أصحابنا
 على فساد شراء الكافر المسلم والخليفة على
 حصول اليقونة بنفس الارتداد وهو
 ضعيف لانه لا ينفى أن يكون اذا عاد الى
 الايمان قبل مضى العدة (ان المناقبة
 يخادعون الله وهو خادعهم) سبق الكلام
 فيه أول سورة البقرة (واذا قاموا الى الصلاة
 قاموا كسالى) متناقضين كالذكر على الفعل
 وقرئ كسالى بالفتح وهما جاعا كسلان (برأون
 الناس) ليخالوهم مؤمنين والمراد مفاعلة
 بمعنى التقابل كنعمة وناعم وللمقابلة فان
 المراد يرى من يرأيه علة وهو يرأيه استحسانه
 (ولا يذكرون الله الا قليلا) اذا المراد
 لا يفعل الا بضرورة من يرأيه وهو أقل أحواله
 أولان ذكرهم باللسان قبل بالاضافة الى
 الذكر بالقلب وقيل المراد بالذكر الصلاة
 وقيل الذكر فيها فانهم لا يذكرون فيها غير
 التكبير والتسليم (مذبذبين بين ذلك) حال من
 وادى برأون كقوله ولا يذكرون أى برأونهم
 غير ذاكرين مذبذبين أو وادى كرون أو
 منصوب على الذم والمعنى في مرددين بين
 الايمان والكفر من الذنب وهى جعل الشيء
 مضطربا وأصله الذب بمعنى الطرد وقرئ
 بكسر الذال بمعنى يذبذبون قلوبهم أو دينهم
 أو يذبذبون قلوبهم ماضى بمعنى فصل

بالضم وتشديد الباء بمعنى الطريق يقال هو على ديتي أي طريقتي وسمي قال الشاعر

طها هذربان قل تغمض عينه * على دبة مثل الخنيز المرعبل

وفي الحديث اتبعوا دية قريش والمعنى أنهم يأخذون تارة طريقا وتارة أخرى لتحيرهم وفي هذه الصيغة وأمثالها نحو ككبك كلام في التصريف ليس هذا محله وذلك إشارة إلى الإيمان والكفر المدلول عليه بذكر الكافرين والمؤمنين كما أشار إليه المصنف ولذا أضيف بين اليه ويصح أن يكون إشارة إلى المؤمنين والكافرين فيكون ما بعده تفسيره على حد قوله

الامحى الذي يظن بك الظن كان قد رأى وأن سما

(قوله لا تنسوا بين المؤمنين الخ) يشير إلى أنه حال من المستتر في مذهبين وأن هؤلاء الأول إشارة إلى المؤمنين والثاني إلى الكافرين وإن إلى متعلقة بما يتعدى بها كنسوين أو واصلين أو صائرين لانه أيضا يتعدى بها يقال صار إلى كذا كما مر (قوله ونظيره الخ) أي أن المراد بالضلال عدم الهداية بالسبيل الوصول إلى الحق كما أن المراد في الآية من لم يهد الله فلا هداية له وديدهم بمعنى عاداتهم وديارهم وأراد به بيان ارتباطه بما قبله قليل ويجوز أن يريد بالذين آمنوا المنافقين وفسر السلطان بالجهة التي هي إحدى معنييه وبمعناه المعروف ولذا جازئ ذكره وتأنينه (قوله وهو الطبقة التي في قعر جهنم الخ) ضمير هو راجع للدرك الأسفل للدرك وحده لانه شامل لما فوقه والدرك كالدرج إلا أنه يقال باعتبار الهبوط والدرج باعتبار الصعود ولذا قيل لو قال في تفسيره بعضها تحت بعض لكان أنسب (قوله ثلاث من كن فيه فهو منافق الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه وثلاث مبتدأ ومن كن فيه صفته ومن إذا الخ خبره بتقدير مضاف أي خصال من والأحسن أن تجعل ثلاث خبرا مقدا وهذا مبتدأ مؤخر أو مبتدأ محذوف الخبر وخصال من إذا مفسر له كذا قيل وعندى أن المعنى ليس على ما ذكر وليس إعرابه كذلك بل ثلاث مبتدأ ومن كن فيه بدل اشتمال منه وقوله فهو منافق خبر لان الخبر يكون عن البدل لانه المقصود بالنسبة تقول زيد عينه حسنة على الصحيح الفصح كما حقق في العربية والمعنى من كان فيه هذه الخصال الثلاثة فهو منافق وقوله من إذا الخ خبر مبتدأ محذوف والجمله مفسرة لما قبلها كانه قيل من هو فقال هو الذي إذا الخ وهذا الحديث روى من طرق وعلى وجوه ففي الصحيحين أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها إذا أو عن خان وإذا حدث كذب وإذا وعد غدر وإذا خاصم فجر وقال المحدثون فيه انه مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم لا اطلاعه بنور الوحي على بواطن المتصفين بهذه الخصال فأعلم أصحابه باماراتهم اجتروا عنهم ولم يعينهم حسدا وعن القننة وارتدادهم ولحقهم بالمخاريب وقيل ليس بخصوص وإنما كنهه مؤول عن استعمل ذلك أو المراد أن من اتصف بهذه فهو شبهه بالمنافقين الخالص وأطلق ذلك عليه تغليظا وتوبيد له وهذا في حق من اعتاد ذلك لامن يدر منه أو هو منافق في أمور الدين عرفا والمنافق في العرف يطلق على كل من أبطن خلاف ما يظهر بحماة ضرره وإن لم يكن إيمانا وكفرا وليس المراد الحصر بل هذا صدر عنه صلى الله عليه وسلم باقتضاء المقام ولذا ورد في بعض ثلاث وفي بعض أربع (قوله والتحريرك أوجه الخ) يعني أن الفتح أكثر وأفصح لانه ورد جمعه على أفعال وأفعال في فعل المحرك ككثير مقيس ووروده في الساكن نادر كقرخ وأقراخ وزند وأزناد وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جازئ لانه خلاف الظاهر فلا يندفع به الترجيح وقوله يخرجهم منه أي من الدرك فسر به لأن نصرة من دخلها يكون بذلك وقوله لا يريدون بطاعتهم الأوجه أي لاراء الناس ودفع الضرر كما في النفاق وفسر المعنى به ذمهم من جملتهم في الدنيا والآخرة وقوله فيسا هم منهم فيه أي بقا سمعهم ولو لا تفسيره بهذا لم يكن له في ذكر أحوال من تاب عن النفاق معنى ظاهرا (قوله أيتشني به غيظا أو يدفع به ضرا) التشني في إزالة ملأ النفس من ألم الغيظ وغيظا تميز وقوله يكفره معلق يعاقب لا بالمصر لانه يتعدى بعلى (قوله لا ناصرا له الخ) هذا

وقرى بالادال الغير المجعدة بمعنى أخذوا تارة في دية وتارة في دية وهي الطريقة (لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء) لا منسوين إلى المؤمنين ولا إلى الكافرين أو لاصائرين إلى أحد الفريقين بالكفاية (ومن يضل الله فلن تجد له سبيلا) إلى الحق والصواب ونظيره قوله تعالى ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور (أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين) فانه صانع المنافقين وديدهم فلا تشبهوا بهم (أتريدون أن تجعلوا الله عليكم سلطانا مبينا) حجة بينة فان موالاتهم دليل على النفاق أو سلطانا يسلط عليكم عقابه (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) وهو الطبقة التي في قعر جهنم وإنما كان كذلك لانهم أخذوا الكفرة اذ ضحوا إلى الكفر استهزاء بالاسلام وخداعا للمسلمين وأما قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم من إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اتقى خان ونحوه فن باب التشديد والتغليظ وإنما سميت طبقاتها السبع دركات لانها متدركة متتابعة بعضها فوق بعض وقرأ الكوفيون بسكون الراء وهي لغة كالسطر والسطر والتحريرك أوجه لانه يجمع على ادراك (وان تجد لهم نصيرا) يخرجهم منه (الا الذين تابوا) عن النفاق (وأصلحو) ما أفسدوا ومن أسرارهم وأحوالهم في حال النفاق (واعصوا بألله) وثقوا به وتمسكوا بدينه (وأخلصوا دينهم لله) لا يريدون بطاعتهم إلا وجهه سبحانه تعالى (فأولئك مع المؤمنين) ومن عدا دهم في الدارين (وسوف يوت الله المؤمنين أجرا عظيما) فيسا هم منهم فيه (ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم) أيتشني به غيظا أو يدفع به ضرا أو يستجلب به نفعا وهو الغنى المتعالى عن النفع والضرر وإنما يعاقب المصير بكفره لان أصراره عليه كسوء مزاج يؤدي إلى مرض فاذا أزاله بالإيمان والشكر ونفى نفسه عنه تحلص من بيمته

تخيل بان الاصرار كرض مهلك فان عاجله المريض وامثل امر الطيب فاحتجى عن النفاق والاثام
ونفى نفسه بشبهة الايمان والشكر في الدنيا يرى والاهلاك هلاك لا يحصى عنه بالخلو في النار
ولبعض الناس هنا كلام يتعجب منه (قوله وانما قدم الشكر لان الناظر الخ) يعني كان الظاهر
تأخير الشكر لانه لا يعتد به الا بعد الايمان والواو وان لم تفقد الترتيب لكن تقديم ما ليس مقدما
لا يليق بالكلام الفصح فضلا عن المجز ولا تراهم يذكرون لما يجالسه وجهها ونكتة وهي هنا ما ذكره
المصنف رحمه الله كغيره وتوضيحه ان العارف بالله ابا سميع الانصاري قال الشكر في الاصل
اسم لمعرفة النعمة لانها السبيل الى معرفة المنعم وله ثلاث درجات لانه اذا نظر الى النعمة كالمطلق والرزق
ينبعث منه شوق الى معرفة المنعم وهذه الحركة تسمى بالبقطة والشكر القلبي والشكر المبهم لان منعمه
لم يتضح له تعيينه وانما عرف منعمه اتمافهم ومبهم عليه فاذا اتقظ لهذا وفق النعمة ارفع منها وهي المعرفة
بان المنعم عليه هو الصمد الواسع الرحمة الميثب المعاقب فتشرك جوارحه لتعظيمه ويضيف الى شكر
الجنان شكر الاركان ثم نادى على ذلك الجميل بالاسان فالمدكور في الآية هو الشكر المبهم وهو
مقدم على الايمان (قوله ميثبا يقبل السير الخ) قال الامام الشافعي في وصفه تعالى بمعنى كونه ميثبا
على الشكر وقوله عليه اي هو عالم بجميع الجزئيات والكلبات فلا يعزب عن علمه شئ فيوصل الثواب
كاملا الى الشاكر (قوله لا يحب الله الجهر بالسوء) قال الطيبي لما فرغ من ايراد بيان رجهه وتقرير
اظهاره ارفته جاء بقوله لا يحب الله الجهر بالسوء تيمنا لذلك وتعليل لالعباد الخلق باخلاق الله (قلت)
الظاهر انه لما ذكر الشكر على وجه علم منه رضاه وبجبه اظهاره تيمنا به كرضاه فكانه قال انه يحب
الشكر واعلانه ويكره السوء واظهاره وما ذكره لا يحصل له ولا تنمبه المناسبة وفيه احتساب للبديع (قوله
الاجهر من ظلم بالدعاء الخ) اختلف في هذا الاستثناء على وجوه منها ما ذكره هنا انه متصل بتقدير
مضاف مستثنى من الجهر ومما لا حاجة اليه ما قبل انه تعالى لا يحب الدعاء الخفي ابيضاع على غير الظالم
فتخصيص الجهر لا داعي له لاسبب النزول المذكور لان الدعاء الخفي على غير ظالم لا يصدر من عاقل
اذ الدعاء اتما للتشهي اولرجاء القبول وكلاهما ما غير متصور فيه وانما ذكرنا هذا التفسير عليه اخوانه مما
تركاه وقوله ضاف بمعنى نزل عليهم ضيفا ومصدره الضيافة واما ما يفعله رب المنزل فهو الاضافة مصدر
أضاف ولذا قبل ان اسمع مال الضيافة بمعنى الاضافة غلط وقوله روى الخ هذا حديث أخرجه عبد
الرزاق وابن جرير عن مجاهد مرسل (قوله وقرئ من ظلم على البناء للفاعل الخ) على هذه القراءة
الاستثناء منقطع والمعنى لكن الظالم يحبه وقدرة المصنف رحمه الله يفعل ما لا يحبه الله وهو بيان
لحاصل المعنى ومراعاة ان الظالم يحبه فيفعله وله تقديرات أخرى وهو منصوب وترك ما ذكره الزمخشري
من أنه منقطع مرفوع بالابدال من فاعل يحب حيث قال ويجوز ان يكون من ظلم مرفوعا كانه قبل
لا يحب الله الجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاني زيد الاعمر ويعني ما جاني الاعمر ومنه لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله لان منهم من رده ومنهم من قال لا يظهر له معنى قبل انه غير صحيح
لان المنقطع قسمان قسم يتوجه اليه العامل نحو ما فيها أحد الاحار وفيه لغتان النصب والبدل
وقسم لا يتوجه اليه العامل والآية من هذا القسم اذ لا يصح أن يكون غير الظالم بدلا من الله لان
البدل في هذا الباب بدل بعض حقيقة أو مجازا ولا يصح واحد منهم ما هنا وكذا ما ذكره من المثال
والآية ولا تعلم هذه اللغة ولم يذكره غير سيبويه رحمه الله فانه أنشد أبا تاتي الاستثناء المنقطع منها

عشبة لا تنقي الرياح مكانها * ولا النبل الا المشرق في المصمم

ثم قال وهذا بقوى ما أتاني زيد الاعمر وما أعانته اخوانكم الاخوانه لانهم ما عارف البيت الاسماء
الآخرة بها ولا منها انتهى بحروفه قال أبو حيان وليس البيت كالمثال لانه قد يتخيل فيه عموم على معنى
السلاح وأما زيدا فلا يتوهم فيه عموم ولا يمكن تصحيحه الاعلى أن أصله ما أتاني زيد ولا غيره فحذف

وانما قدم الشكر لان الناظر يدرك النعمة
أولا فيشكر شكرها مبهما ثم يعين النظر
فيعرف المنعم فيؤمن به (وكان الله
شاكرا) ميثبا يقبل السير ويعطى الجزيل
(علما) بحق شكرهم وايمانكم (لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم)
الاجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والتظلم منه
روى أن رجلا ضاف قوما فلم يطعموه
فاستكاهم فغضب عليه قزلت وقرئ من
ظلم على البناء للفاعل فيكون الاستثناء
منقطعا أي ولكن الظالم يفعل ما لا يحبه الله

يتصور في التصاري لايمانهم يعيسى صلى الله عليه وسلم وكفرهم بالله لجهلهم له شرباكا ولذا فان الكفر بالله شامل للشرك والانسكار ولا يخفى بعده والذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض هم الذين آمنوا ببعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام وكفروا ببعضهم كالهمود فهذه أقسام متقابلة كان الظاهر عطفها بأو ولذا قيل انها بمعنى أو أو الموصول مقدر بناء على جواز حذفه مع بقا صلتها (قوله طريقا وسطا بين الايمان والكفر الخ) الوساطة مستفادة من بين والايمان والكفر نفسا لذلك لانه يشار به لعدد كما زولدا أضيف اليه بين قبل وهذا راجع الى يريدون الاول وما بعده اذ الذين كفروا الاقل من كفرهم بالجميع جميع الاقسام ولو فسر بالاعم وجعل ما بعده مفسرا له صح وقوله كالكافر بالكل قال النحرير لما سبق من ان طريق الايمان هو المعجزة فالكفر بالبعض انكار لها وتكذيب وهو يستلزم الكفر بالجميع وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال اشارة الى أنه لا واسطة بينهما (قوله هم الكاملون في الكفر الخ) اعتبر الكمال ليكون الخبر مفيدا وليصح الحصر وقد يقال هو مستفاد من توسيط الفصل وتعريف الجنس (قوله مصدر مؤ كد لغيره) قد قدمنا الفرق بين المؤ كد لغيره والمؤ كد لنفسه وعمله محذوف على هذا ومدكور على ما بعده وقوله يقينا محققا دفع لما قبل عليه انه كيف يكون الكفر الباطل حقا بأن حقا ليس هو قابل الباطل بل المراد به مالا شك فيه وأنه مقطوع به وأشار بقوله محققا الى أنه بمعنى اسم المفعول ولذا وقع صفة (قوله أضدادهم ومقابلهم الخ) يعني أن المؤمنين المذكورين مقابل وصف الذين كفروا بالله ورسوله باقسامهم وهو بيان للمعنى وإشارة الى ما فيه من الطباق وقيل انه بيان لانه هو الخبر المتقدم الظاهر أن الخبر قوله أو أنك الخ وقوله وانما دخل بين الخ مرتبة فصله في قوله لا تفرق بين أحدهم من رسله (قوله الموعود) اشارة الى أن الاضافة للمهد وقوله وتصديره بسوف لتأ كيد الوعد الخ أي الموعود الذي هو الايمان لا الاخبار بأنه متأخر الى حين بناء على أن المضارع موضوع للاستقبال فدخل حرف الاستقبال عليه لا يـكون الا لتأ كيد اثباته كما أن لا يفعل لما كان انفي الاستقبال كان ان يفعل لتأ كيد ذلك وهذا معنى قول سيبويه ان يفعل نفي سوف يفعل وان كان ظاهرا عبارة أنه انفي التاكيد وقوله لا محالة بيان للتأ كيد وتولون الخطاب المراد به الالتفات من التكلم للغيبة والتولون جعله لو نابعدون للتطرية وهو كالتفنن أعظم من الالتفات وقوله بتضعيف حسناتهم اشارة الى تعلقه بقوله سوف نؤتيهم أجورهم وأنهم يزادون على ما وعد والسعة رحمة (قوله قالوا ان كنت صادقا الخ) لما كان أنى بكتاب وهو القرآن ومنهم من يعلم ومنهم من يسمع به فلا بد أن يكون ماسألوه نعمنا محالقا له أما بـكونه جله وهو منجى أو بكونه بخط سماوى أو معانية زولده أو ذكرهم بأعيانهم فمخافسره به بدلول عليه بقرينة الحال فلا يقال انه من أين أخذ هذا التقييد ولا قرينة عليه وأما كون تنزل دالا على التدرج كما تركيف يكون ماسألوه جله فليس مطلقا أو مطردا كما مر وقوله ان كنت صادقا رواه الطبري بعينه (قوله جواب شرط مقدر الخ) يعني أن الفاء في جواب شرط مقدر والجواب مؤول كما أشار اليه والتقدير ان استكبرت هذا وعرفت ما كانوا عليه تميز لك رسوخ عرقهم في الكفر فلا يراد عليه أن سؤال الاكبر فيما مضى لا يترتب على استكباره صلى الله عليه وسلم وقيل انها سببية والتقدير لا تنال ولا تستكبر فانهم قد سألو موسى صلى الله عليه وسلم أكبر من ذلك وقرأ الحسن رحمه الله أكثر بالثلثة (قوله وان كان من آياتهم الخ) الهدى بالسكون السيرة والطريقة واسناد مالا لاصل الى الفرع من قبيل اسناد مالا للسبب للمسبب فقط ما قيل ان الاخذ بذهب الفاعل الحقيقي لم يعمد من ملاساته في كتب المعاني لكن صاحب الكشف اعتبره في هذا المقام أيضا وقد يجعل من اسناد فعل البعض الى الكل بناء على كمال الاتحاد فحقوى هم قتلوا أما أخر فيكون المراد بضمير سألو جميع أهل الكتاب لمدور السؤال عن بعضهم واقترحوه بمعنى استدعوه واخترعوه (قوله أى أرنا نره جهرة) لما كانت الجهرة صفة الرؤية كفى كتب اللغة لا ارامة اقتضى ذلك تقدير ما ذكره وأشار الى أنه صفة مصدر رأى رؤية معنيين له

(ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) طريقا وسطا بين الايمان والكفر ولا واسطة اذ الحق لا يختلف فان الايمان بالله سبحانه وتعالى لا يتم الا بالايمان برسوله وتصديقهم فيما بلغوا عنه تفصيلا واجمالا فالكافر ببعض ذلك كالكافر بالكل في الضلال كما قال الله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال (أو أنك هم الكافرون) هم الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم هذا (حقا) مصدر مؤ كد لغيره أو صفة لمصدر الكافرون بمعنى هم الذين كفروا كفرا حقا أى يقينا محققا (وأعدنا للكافرين عذابا مهينا والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم) أضدادهم ومقابلهم وانما دخل بين على أحدهم ويقضى متعدد العموم منه من حيث انه وقع في سياق النفي (أو أنك سوف نؤتيهم أجورهم) الموعود لهم وتصديره بسوف لتأ كيد الوعد والدلالة على أنه كائن لا محالة وان تأخر وقد أحقص عن عاصم ويعقوب بالياء على تلون الخطاب (وكان الله غفورا) لما فرط منهم (رحيما) عليهم بتضعيف حسناتهم (يستأهل أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء) نزات في أخبار اليهود قالوا ان كنت صادقا فأتنا بكتاب من السماء جله كما أتى به موسى عليه السلام وقيل كتابا محزرا بخط سماوى على ألواح كما كانت التوراة وكما بانعاينه حين ينزل أو وكما بالينا بأعياننا بأنك رسول الله (فقد سألو موسى أكبر من ذلك) جواب شرط مقدر رأى ان استكبرت ماسألوه منك فقد سألو موسى عليه السلام أكبر منه وهذا السؤال وان كان من آياتهم أسند اليهم لأنهم كانوا آخذين بدينهم تابعين لهديهم والمعنى أن عرفهم راسخ في ذلك وأن ما اقترحوه عليه ليس بأول جهالاتهم وخيالاتهم (فقالوا أرنا الله جهرة) عيانا أى أرنا نره جهرة أو مجاهرين معنيين له

لا قولاً جهرية وسؤالاً جهرية كما قيل ويصح أن يكون حالاً من مفعول أرنأ الاول أى مجاهرين ومعاينين
ولا وجه لما قيل أن تقديره بعيد عن الفهم والظاهر أنه مصدر الراء في الحقيقة أماناً من إفظه بتقدير
اراءة عيان أو من غير لفظه أى رؤية عيان ويحتمل الحاشية من المفعول الثاني أى معاً شاعلى صيغة
المفعول ولا يلبس فيه لاستلزام كل منهما إلا آخره لا يقال أنه يتعين أنه حال من الثاني لقربه منه (قوله
نارجات من قبل السماء فأهلكتم) إشارة إلى أن أخذتهم مجازاً عما ذكره قوله وذلك لا يقتضى الخ ردة
على الزمخشري لأنه يشكر الرؤية لأن انكار طاب الكفار لها في الدنيا تعسلاً لا يقتضى امتناعها مطلقاً
وهو ظاهر (قوله والبيئات الخ) أى لا يصح ارادة التوراة لأنها نزلت بعد ذلك كما سيأتى فالمراد
المجرات أو الحجج الواضحة وقوله تسلطاً إشارة إلى أنه مصدر وأن مبيئنا من أبان بمعنى ظهر وقوله مطل
بضم الميم وبكسر الطاء المهملة وتشديد اللام بمعنى مشرف قيل إن السلطان المبين كان قبل الفضول لأن
قبول القتل كان قوبة لهم ولا محذور فيه لأن الواو لا تقتضى الترتيب ولو فسر التسلط بما بعد العفو ومن
قهرهم حتى انقادوا له ولم يتمكنوا من مخالفتهم لم يرد عليه شئ (قوله وقرأ ورش عن نافع لا تعدوا الخ)
يعنى يفتح العين وتشديد الدال وروى عن قالون تارة يسكون العين سكواً نحو نارة خفاء لفظة العين
فأما الاولى فأصلها تعدوا والقوله اعتدوا منكم في السبب فإنه يدل على أنه من الاعتداء وهو افتعال من
العدوان فأريد ادغام تائه في الدال فنقلت حركتها إلى العين وقلت دالاً وأدغمت وهذا واضح وأما
السكون فنسب لبراء النحويون للجمع بين ساكنين على غير حدهما والاختفاء والاختلاس أخف منه
وقرأ الاعشى تعدوا على الأصل (قوله على ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا) في الكشف وقد أخذ منهم
الميثاق على ذلك وقولهم سمعنا وأطعنا ومعاهدتهم على أن يسموا عليهم ثم نقضوه بعد قيل وقولهم
معطوف على الميثاق فيتحذف كلامه وكلام المصنف ولذا صرح به وما كل كلام المصنف يخالفه لأنه جعل
الميثاق الغليظ معاهدتهم معاهدة مؤكدة على السمع والطاعة والمصنف رحمه الله جعله نفس قولهم
سمعنا وأطعنا لأنه ميثاق ووجه كونه غليظاً قيل يؤخذ من تعبيره بالماضى وفيه تأمل (قوله نخالفوا
ونقضوا الخ) يشير إلى أن في الكلام مقتداً وأن الجار والجرور متعلق بمقتدروهم وما ذكر في الكشف
وما حيزه للتأكيده فإن قلت بم تعلقت الباء وما معنى التأكيده قلت أما أن تتعاقب محذوف كأنه قيل
فبما نقضهم ميثاقهم فعلمناهم ما فعلنا وأما أن تتعلق بقوله حرمنا عليهم على أن قوله قبظلم من الذين هادوا
بدل من قوله فبما نقضهم ميثاقهم وأما التوكيد فعننا تحقيق أن العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن إلا
بنقض العهد ومعطف عليه وظاهره أن زيادة ما للتأكيده وأن معنى التأكيده الحصر وهو مشكل لأن
الحصر انما يفيد التقديم على العامل المفعول أو المقتدر وكذا قيل في تأويله كما مر في نظيره أن في كلامه
تقدير يعنى وأما التوكيد والتقديم على العامل ولا يخفى أن عبارته هنا مناديه على خلافه والحق عندى
ابقاؤه على ظاهره وأن مراده أن ما حيزه للتأكيده السببية وأنه سبب قوى وقوته فيفسد الحصر لأنه
لا يخلو ما أن لا يكون له سبب آخر أو يكون وعلى الاول يتم المقصود وعلى الثاني فلا يخلو ما أن يكون
داخلاً فيه فكذلك أو خارجاً عنه منضم إليه فاما أن يكون له مدخل في السببية أو لا فعلى الثاني لا حاجة
لضم وعلى الاول لا يكون قويا لا احتياجه إلى ما ضم إليه أو مستغلاً فيكون مثله في الاستغلال بالسببية
وحينئذ لا يكون لجعل هذا سبباً قويا وجهه بحسب الظاهر ولا بدع في افادة التوكيد للحصر بعونه المقام
فانهم فانه ما غفلوا عنه (قوله ويجوز أن تتعلق بمرئنا الخ) ترك قول الزمخشري أنه على هذا يكون قوله
قبظلم بدل لما قيل عليه أنه جعله بدلاً ولم يجعله معطوفاً على السبب الاول كما جرح إليه المصنف رحمه الله
لظهور أنه متعلق بقوله حرمنا على معنى السببية ولا يتأتى ذلك بعد جعل المتعلق والسبب هو قوله فبما
نقضهم إلا بأن يكون هو بدلاً كافي قولاً يزيد بحسنه فتد ومبناه على أن الفاء في قبظلم تكرار للفاء في فبما
نقضهم عطفاً على أخذنا منهم ميثاقاً غليظاً وجرأ الشرط مقتدراً ما لوجهات للعطف على بما نقضهم كقولك

(فأخذتمهم الصاعقة) نارجات من قبل
السماء فأهلكتم (فظاهم) بسبب ظلمهم
وهو تعنتهم وسؤالهم ما يستحيل في ذلك الحال
التي كانوا عليها وذلك لا يقتضى امتناع
الرؤية مطلقاً (ثم اتخذوا الحجل من بعد
ما جاءتهم البيئات) هذه الجناية الثانية التي
اقتدروا أيضاً وأتاهم والبيئات المجزئات ولا
يجوز جعلها على التوراة إذ لم تأتهم بعد
(فغفروا عن ذلك وآتينا موسى سلطاناً مبيناً)
تسلطاً ظاهراً عليهم حين أمرهم بأن يقتلوا
أنفسهم قوبة عن اتخاذهم (ورفعنا فوقهم
الطور مبيناً لهم) بسبب ميثاقهم لم يقبلوه
(وقلنا لهم ادخلوا الباب سجداً) على لسان
موسى والطور مطل عليهم (وقلنا لهم لا تعدوا
في السبت) على لسان داود عليه الصلاة
والسلام ويحتمل أن يراد على لسان
موسى وحده من طلال الجبل عليهم فانه شرع
السبب ولكن كان الاعتداء فيه والمسيخ فيه في
زمن داود عليه الصلاة والسلام وقرأ ورش
عن نافع لا تعدوا على أن أصله لا تعدوا
فأدغمت التاء في الدال وقرأ قالون باختفاء
حركة العين وتشديد الدال والنص عنه
بالاسكان (وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً) على
ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا (فبما نقضهم
ميثاقهم) أى خالفوا ونقضوا ففعلناهم
ما فعلنا ينقضهم وما حيزه للتأكيده كيدوا الباء
متعلقة بالفعل المحذوف ويجوز أن تتعلق
بحرمنا عليهم طيبات

يزيد ويحسنه أو فيحسنه فتنت أو ثم يحسنه لم يحتج إلى جعله بدلا ولا يفتي أن هذا الإبدال بعيد لفظا الطول
 الفصل ولما كان من إبدال الجار والمجرور مع حرف العطف أو الجزاء مع القطع بأن المعمول هو الجار
 والمجرور فقط ومعنى دلالاته على أن تحريم بعض الطيبات مسبب عن مثل هذه الجزاء العظيمة ومترب
 عليها وأيضا قيل عليه أن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض أجزائه السبب الذي للتحريم عن
 التحريم فلا يكون سببا ولا جزاء سبب الابتداء بل بعيد لأن قولهم على من يمتنعنا عظميا وقولهم أنا قتلنا
 المسيح متأخر زمانا عن تحريم الطيبات فالأولى أن يقدر لعناهم كما ورد مصرح به وأما الجواب بأن الفاء
 تقارن البدل إذا طال الفصل كما ذكره الزجاج وغيره وأن دوام التحريم في كل زمان كانت أنة فتكاف
 لا داعي إليه (قوله فيكون التحريم بسبب النقض الخ) عدل عن قول الزمخشري فلا يكون التحريم إلا
 بسبب النقض لما قيل عليه أن افادة هذا التركيب الحصر مشكل لأن التركيب حينئذ من قبيل مررت
 بزيد وبعمرو وقد اتفقوا على أنه لا يجوز في مثله قصد التخصيص وفيه بحث لانه انما يتجه لو كان الحصر
 مأخوذا من التقديم أمالو كان من التأخير كما سمعت فلان لا يمتنع من مررت وبعمرو (قوله لا بما
 دل عليه قوله بل طبع الله الخ) حاصله كما في الكشف أن الجار لا يتعلق بطبع ولا بما يؤمنون مقتدرا
 هو نفسه أو ما يدل عليه بقريته قوله بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون وقوله مثل لا يؤمنون أي
 كما أنه لا يصح تعلقه بما دل عليه طبع لا يصح تعلقه بما دل عليه لا يؤمنون وهذا رد لابي البقاء وغيره
 من جوزه هذا وجهه أنه رد لقولهم قلوبنا غلف واضراب عنه فيكون متصلا به معنى ومتعلقا به وما هو
 متعلق بالمجرور لا يصح غله في الجار لفظا ومعنى وما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن المفسر قائم مقام المفسر فلا
 يجوز مثل بزيد المار على أن المار عامل في بزيد أو مفسر لعماله وهذا معنى قوله من صلة وقوله صلة
 مضاف إلى قولهم إذا مراد به لفظه وانما قرنه بالواو لدفع اللبس لانه لو قال من صلة قولهم لتوهم أنه صلة
 ما قالوه كما هو المتبادر لا هذا اللفظ فلا غير فيه ولا يرد عليه أن قوله وقولهم مضاف إليه صلة فكان
 الأولى من صلة قواهم بدون واو وأنه يقتضي أن الجار معمول فالأولى فلا يتعلق به جاره وضمير جاره
 للمجرور وهو قولهم قال التحريم هذا التقدير لا يصح لتوقفه على أن يكون بل طبع الله متعلقا بذلك
 المحذوف عطا عليه بمعنى بل طبع الله عليها بنفس كفرهم فكيف إذا انضم إليه النقض والقتل
 ليكون قريته على ذلك المحذوف لكن ليس الأمر كذلك لانه متعلق بقولهم قلوبنا غلف رداله وانكارا
 كما يفسح عنه قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فلا يكون متعلقا بذلك المحذوف ولا
 دليل عليه بل استظهرنا نظرا إلى قولهم قلوبنا غلف عطا على مقتدر أي لم يخلق قلوبهم غلفا بل طبع
 الله عليها ولا في حيان هذا كلام مختل في بيان هذا الوجه تركاه خوف الاطالة بغير طائل (قوله أو بما
 جاء في كتابهم) تحريفه وانكاره وعدم العمل به (قوله أو عيبة للعلوم أو في أكنة الخ) أي هو اما جمع
 غلاف بمعنى الظرف وأصله غلاف بضمين تخفف أي هي أوعية للعلم في غنية بما فيها عن غيره أو جمع
 أغلاف كقولهم سيف أغلاف أي في غلاف فيكون كقوله وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه لانعمه ولا
 نسمع له للحجاب المانع من وصوله إليها خلة (قوله فجعلها محجوبة عن العلم أو خذلها الخ) الوجه
 الأول ناظر إلى تفسير الغلف الأول أي قالوا قلوبنا ملؤا بالعلم فأبطله بأنها مطبوع عليها أي محجوبة
 عن العلم لم يصل إليها شيء منه كاليبت المقتل المختوم عليه والثاني إلى الثاني لانهم قالوا انما في
 أكنة وحجب خلة في فلا جرم لنا في عدم قبول الحق فأضرب عنه بأنه ليس أمر خلقيا بل كسبي
 لانهم بسبب كفرهم خذلهم الله ومنعهم مما ذكر فلا يسد برون وقتلهم الانبياء بغير حق من تحقيقه
 (قوله الا قليلا منهم الخ) قيل في رده هذا الوجه قليلا صفة مصدر أو زمان محذوف أي الا قليلا
 أو زمانا قليلا ولا يجوز نصبه على الاستثناء من فاعل يؤمنون أي الا قليلا منهم فانهم يؤمنون لان ضمير
 لا يؤمنون عائد على المطبوع على قلوبهم ومن طبع على قلبه بالكفر لا يقع منه ايمان والجواب

فيكون التحريم بسبب النقض وما
 عطف عليه إلى قوله فبطل لم لا بما دل
 عليه قوله بل طبع الله عليها مثل لا يؤمنون
 لانه رد لقولهم قلوبنا غلف فيكون من
 صلة وقولهم المعطوف على المجرور فلا
 يعمل في جاره (وكفرهم بآيات الله)
 بالقرآن أو بما جاء في كتابهم (وقتلهم الانبياء)
 بغير حق وقولهم قلوبنا غلف (أو عيبة للعلوم
 أو في أكنة مما تدعونا إليه (بل طبع الله
 عليها بكفرهم) فجعلها محجوبة عن العلم
 أو خذلها ومنعها التوفيق للتدبر في الآيات
 والتذكير في المواضع (فلا يؤمنون
 الا قليلا) منهم كعبدا لله بن سلام

او ايماناً فلياذل لا عبودية للنصاعة (وبكفرهم) يعيسى عليه الصلاة والسلام وهو معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع أو على قوله فليقتلهم ويحرقوه
 أن يعطى مجموع هذا وما عطف عليه على مجموع ما قبله ويكون تكثير ذلك الكفر لانه انما يتكرر بكفرهم فانهم كفرة عيسى ثم يعيسى ثم محمد عليهم الصلاة
 والسلام (وقوله على مريم بنينا عظيماً) ١٩٨ يعني نسبت الى الزنا (وقوله انما قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله) أي بزعمهم ويحتل

أنهم قالوا استهزاء وتطهروا ان رسولكم الذي
 أرسل اليكم ليجنون وأن يكون استئذاناً من
 الله سبحانه وتعالى بعده أو وضعاً للذكر
 الحسن مكان ذكرهم القبيح (وما قتلوه وما
 صلبوه ولكن شبه لهم) روى أن رهطاً من
 اليهود سبوه وأتته فدعا عليهم فمضتهم الله
 تعالى قرده وخنازير فاجتفت اليهود على قتله
 فأخبره الله تعالى بأنه يرفعهم الى السماء فقال
 لأصحابه أبعثكم رضى أن يلقى عليه شئ
 فيقتل ويصلب ويدخل الجنة فقام رجل
 منهم فأتى الله عليه شبهه فقتل وصلب وقيل
 كان رجلاً سافقه فخرج ليدل عليه فأتى الله
 عليه شبهه فأخذ وصلب وقتل وقيل دخل
 طيطافوس اليهودى بنينا كان هو فيه فلم يجده
 وأتى الله عليه شبهه فلما خرج ظن أنه عيسى
 فأخذ وصلب وأمثال ذلك من الخوارق
 التي لا تستبعد في زمان النبوة وانما ذكروا الله
 سبحانه وتعالى بمبادئ عليه الكلام من
 جبرائيل عليهم على الله سبحانه وتعالى وقصدتهم
 قتل نبيه المؤيد بالمعجزات القاهرة وتجنبتهم
 به لا بقولهم هذا على حسب حسابهم وشبه
 مسند الى الجبار والمجروور وكانه قبل ولكن
 وقع لهم التشبيه بين عيسى والمقتول أو في
 الامر على قول من قال لم يقتل أحد ولكن
 أوجب بقتله فشاغ بين الناس أو الى ضمير
 المتشول دلالة انما قتلنا على أن تم قبلاً
 (وان الذين اختلفوا فيه) في شأن عيسى عليه
 الصلاة والسلام فانه لما وقعت تلك الواقعة
 اختلف الناس فقال بعض اليهود انه كان
 كاذباً فقتلناه حقاً وتردد آخرون فقال بعضهم
 ان كان هذا عيسى فأين صاحبنا وقال بعضهم
 الوصيه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا وقال
 من سمع منه ان الله سبحانه وتعالى يرفع الى
 السماء انه رفع الى السماء وقال بعضهم صلب
 الناسوت وصعد اللاهوت (لن شك منه)
 لن تردد والشك كما يطلق على ما يترجح أحد
 طرفيه يطلق على مطلق التردد وعلى ما يقابل
 العلم وذلك أكده بقوله (مالهم به من علم الا

أن المراد بما مر الاسناد الى الكل ما هو للبعض باعتبار الأكثر تأمل أو المراد بالايان القليل التصديق
 ببعضه كنبوة موسى صلى الله عليه وسلم وهو لا يفيده لان الكفر بالبعض كفر بالكل كما مر (قوله وهو
 معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع) دفع لما يتوهم من أنه من عطف الشئ على نفسه ولا
 فائدة فيه بوجوه منها أنه ان عطف على بكفرهم الذي قبله وهو مطلق وهذا كفر بعيسى فهو إشارة الى
 أن الكفر المطلق سبب للطبع كالمخصوص فلذا عطف للايدان بصلاحيه كل منهما للسببية وان عطف
 على فيما تضمنه قطاهروا ان عطف مجموع هذا وما بعده على مجموع ما قبله لا يلزم المحذور أيضاً المغيرة
 المجموع للمجموع وان لم يغاير بعض أجزائه بعضاً لان النظر الى المجموع كقوله هو الاول والاخر
 والمظاهر والباطن أو يعتبر التباين ما كفر به في المواضع الثلاثة ويصح أيضاً عطف هذا المجموع على
 قوله بكفرهم ذكره الامام وجميع المحققين (قوله أي بزعمهم الخ) لما كان القائلون اليهود وهم لا يقرون
 برسالة عيسى صلى الله عليه وسلم أول بأن تسميته رسولا نبيا على قوله وان لم يعتقدوه أو هو استهزاء
 وتهكم ومثل له باطلاق الرسول وكونه أرسل في الآية الاخرى أو أنهم لم يصفوه بذلك بل بغيره من صفات
 الذم فغير في الحكاية فيكون من الحكاية لامن المحكي أو هو كلام مستأنف معتبر في البين لمدحه أي هو
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله روى أن رهطاً من اليهود الخ) أخرجه الترمذي عن ابن عباس رضى
 الله عنهما والقضاء الشبه أن يجعله الله في صورته متمثلاً كتمثل جبريل عليه الصلاة والسلام بصورة دحية
 رضى الله عنه وقوله فقام رجل منهم أي من أصحابه وقيل ذلك وقوله وقيل كان رجلاً أي كان الملقى عليه
 الشبه أو المقتول رجلاً يتناقض عيسى صلى الله عليه وسلم ووقع في بعض نسخ الكشف كان رجلاً بالرفع
 وهي أظهر من الاولى لاحتياجها للتأويل وأمثال ذلك مبتدأ من الخوارق خبره (قوله طيطافوس)
 اسم عبراني بطاين مفتوحين مهملين بينهما مامثلة فتحية ساكنة ثم ألف ونون مضمومة تليهما اوسين
 مهملة وفي نسخة طيطافوس بطاين ومثناة فتحية (قوله وانما ذكروا الله الخ) أي انه اذا أتى عليه
 الشبه كان عندهم وفي مبلغ علمهم عيسى عليه الصلاة والسلام فاذا كروه ليس كذا يذم به لانه على
 مبلغ علمهم فذمهم ليس بذلك بل بما تضمنه مما ذكر (قوله وشبهه مسند الى الجار والمجرور الخ) ان
 أسند الفعل للجار والمجرور فالمراد وقع لهم تشبيه بين عيسى صلى الله عليه وسلم ومن صلب أو هو
 مسند لضمير المقتول الذي دل عليه انما قتلنا أي شبه لهم من قتله بعيسى أو الضمير للامر وشبهه من
 الشبهة أي التباس عليهم الامر ومن فسرهم بذات الله على أنه لم يقع قتل ولا صلب أصلاً وانما وقع ارجاف
 وأكاذيب وليس المسند اليه ضمير المسيح صلى الله عليه وسلم لانه مشبه به لا مشبه والارجاف أصل
 معناه الاضطراب ثم شاع فيما شاع من الكذب ونم بالفصح اسم إشارة وترسم بالها (قوله في شأن عيسى
 عليه الصلاة والسلام الخ) بيان لانه لا اختلاف ليس في ذاته بل في أمره وقوله فقتلناه حقاً لا يتنافى
 ما سبأ في من الشك لانه يعنى التردد والواقع فيما بينهم لأن كل أحد منهم شبك وكذا قول من سمع منه أنه
 يرفع والظاهر أن هؤلاء ليسوا من اليهود (قوله صلب الناسوت وصعد اللاهوت) هؤلاء الحلولية
 منهم القائلون بأن الله حل فيه وحين صلب انفصل عنه وبقي جسمه قال الواحدى في شرح ديوان
 المتنبي يقولون لله لاهوت ولا انسان ناسوت وهي لغة عبرانية تكلمت بها العرب قد عايناهم (قوله
 والشك كما يطلق الخ) أصل الشك أن يستعمل في تساوى الطرفين وقد يستعمل في لازم معناه وهو التردد
 مطلقاً وان ترجح أحد طرفيه وهو المراد هنا ولذا أكده بتنى العلم الشامل لذلك أيضاً بقوله مالهم به
 من علم الخ (قوله استثناء منقطع الخ) لان الظن المتبع ليس من العلم في شئ فان فسر العلم بما ذكره
 كان متصلاً لكنه خلاف المشهور ولذا أخرجه عن ذهاب الى اتصاله ابن عطية رحمه الله وأما ما قيل ان
 اتباع الظن ليس من العلم قطعاً فلا يتصور اتصاله فعلم بما مر فذمهم لان من قال به جعله يعنى الظن المتبع
 وفي ضمير قتله وجوه فالظاهر أنه لم يصب عليه الصلاة والسلام والمعنى ما قتلوه قتلاً يقيناً فبقينا ناضفة

مصدر محذوف أو حال تأويله بمسئقين ولا يرد عليه أن نفي القتل المتيقن يقتضي ثبوت القتل المشكوك لأنه لا نفي القيد والمقيد أو نفي القيد ولا مانع من أنه قتل في ظنهم فإنه يقتضي أنه ليس في نفس الأمر كذلك وقيل هو راجع إلى العلم واليه ذهب الفراء وابن قتيبة أي وما قبلوا العلم يقينا من قولهم قتل العلم والرأي وقتلت كذا علما وهو مجاز كما في الأساس ويقال فخره علما أيضا ومنه فخرير للجاذق وقال الأصمعي فخرير بكلمة مولدة وردة الجوالقي وقال ورد في الشعر القديم كقوله يوم لا ينفع الرواغ ولا يفك دم الا المشبع النحرير

وهي مشتقة من النحر كأنه فخر الامور بانقائه كما يقال قتله فخرأقال

قتلني الايام حين قتلها * خبرا فابصر قاتلا مقتولا

لأن من قتل فقد استعمل وغلب وتصرف وقيل العلاقة التطهير بنقي الدماء والطوبى وهو بعيد وقال الرضى في بحث المراكب النحر يكون بمعنى الاظهار لأن النحر يتضمنه ومنه قتله خبرا وقوله هم للعالم فخرير لأن القتل والنحر يتضمن اظهرا ما في باطن الحيوان وقيل الضمير لالظن أي وما قطعوا الظن بقينا وهذا ميقول عن ابن عباس رضي الله عنهما والسدي وقيل أنه متعلق بما بعده أي بل رفعه الله رفعا يقينا ورد بأن ما بعده بل لا يتقدم عليها والبيت المذكور لم أر من عزاه يقينا بنفختين بمعنى يقينا (قوله أي وما من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به الخ) ان ههنا نافية بمعنى ما وفي الجار والمجرور وجهان أحدهما أنه صفة لبيت المحذوف والقسم مع جوابه خبر ولا ير عليه أن القسم انشاء لأن المقصود بالخبر جوابه وهو خبره وكذب بالقسم ولا ينافيه كون جواب القسم لا محله لأنه لا محله لمن حيث كونه جوابا فلا يمنع كونه له محل باعتبار آخر لو سلم أن الخبر ليس هو المجموع والتقدير وما أحد من أهل الكتاب الا والله يؤمن به فهو كقوله وما من الا له مقام معلوم وريح هذا الوجه والثاني واليه ذهب الزمخشري وأبو البقاء والمصنف رحمه الله أن جملة القسم صفة موصوف محذوف تقديره وأن من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به وقيل عليه أن الصواب هو الوجه الأول لأنه لا ينظم من أحد الجار والمجرور راسخا زاد لأنه لا يفيد وكونه لا فائدة فيه ليس بشئ اذ معناه كل رجل يؤمن به قبل موته من أهل الكتاب نعم معناه على الوجه الآخر كل رجل من أهل الكتاب يؤمن به قبل موته والظاهر أنه هو المقصود وأنه أتم فائدة والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف (قوله ويعود إليه الضمير الثاني الخ) أي إلى أحد وترحق روحه بمعنى تخرج وقال الراغب زهوف الروح خروجها أسفا على شئ يؤذي كونه الضمير لأحد الذي يكون للجمع وغيره كما مر أنه قرئ ليؤمن بضم النون وأصله يؤمنون وضمير الجمع لا يعود لعيسى عليه الصلاة والسلام ظاهرا ومعالجة الايمان مبادرته وهو الصحيح وفي نسخة معالجة الايمان أي جبر أنفسهم عليه وتقرئها على الحق والمراد بالاضطرار ايمان الناس والابطاء وهو لا يفيد لأنه ملحق بالبرزخ فيكشف لكل الحق ويظهر له حتى يؤمن به كما هو حقه وقصة الحجاج واستشكاله هذه الآية من شاهد منهم يقتل ويحرق وشجوه ولا يقر بذلك مفصلة في الكشف وقد رأيت أحدا على قراءة الجمع ولم يقدر جمعاصير محال شيوعه في الاستثناء ملفوظا مراد به الجمع فحمل المقدر عليه قاتل ومعنى الوعيد أن ذلك الأمر الذي يتجزئون عنه كائن لا محالة وقراءة الجمع لاتعين ذلك الاحتمال في القراءة الاخرى ان قلنا يجوز ان تخالف القراءتين معنى والافقه نظروا رجوع الضمير إلى عدم قتله خلاف الظاهر وان قيل به (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام ينزل الخ) هذا الحديث رواه أبو داود وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه دون قوله فلا يبقى أحد من أهل الكتاب الخ وروى هذه الزيادة ابن جرير وصححه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا وكونه يمكث أربعين سنة استشكله الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله بأنه ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه يمكث في الأرض سبع سنين وجمع بين الروايتين بأن رواية مسلم لبيان مدة مكثه بعد نزوله من السماء والرواية الاخرى لبيان مجموع اقامته قبل الرفع وبعده فإنه رفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة فاذا نزل مكث سبع سنين فيكون مدة لبثه في الدنيا أربعين

كذلك تخبر عنهم العالما بها
وقد قتلت بعلي ذلكم يقنا
من قولهم قتلت الشئ علما وفخره علما اذا
تبايع عاك فيه (بل رفعه الله اليه) رذ
وانكار قتله واثبات لرفعه (وكان الله عزيزا)
لا يغلب على ما يريد (حكيم) فيما بر لعيسى
عليه الصلاة والسلام لا يعيثر (أي وما من
الكتاب الا يؤمن به قبل موته) أي وما من
أهل الكتاب أحد الا يؤمن به قبل موته
جملة قسمية وقعت صفة لأحد ويعود
اليه الضمير الثاني والاول لعيسى عليه
الصلاة والسلام والمعنى ما من اليهود
والنصارى أحد الا يؤمن بأن عيسى عبد
الله ورسوله قبل أن يموت ولو حين أن تزقي
روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيد ذلك أنه قرئ الا
ليؤمن به قبل موته بضم النون لأن أحدا
في معنى الجمع وهذا كالموعيد لهم والتحريض
على معالجة الايمان به قبل أن يضطروا
اليه ولم ينفعهم ايمانهم وقيل الضمير ان لعيسى
عليه أفضل الصلاة والسلام والمعنى أنه اذا
نزل من السماء آمن به أهل الملل جميعا وروى
أنه عليه الصلاة والسلام ينزل من السماء
حين يخرج الدجال فيهلكه ولا يبقى أحد من
أهل الكتاب الا يؤمن به حتى تكون
الملة واحدة وهي ملة الاسلام وتقع الامنة
حتى ترتفع الاسود مع الابل والنور مع البقر
والذئاب مع الغنم وتلعب الصبيان بالحبات
ويلبث في الأرض أربعين سنة ثم يوفي
ويصلى عليه المسلمون ويدفنونه

سنة وانظروا مسلم يبعث الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فيطلبه فيهلك أي الدجال ثم يلبث الناس بعده سبع سنين ليس بين اثنين عداوة قال السهقي ويحتمل أيضا قوله ثم يلبث الناس بعده أي بعد موتونه فلا تكون هذه الرواية مخالفة للرواية الأولى وروح هذا الجمع على الأول بأن الرواية ليست نصافي لبت عيسى صلى الله عليه وسلم وذلك نص فيها وقوله بعده وثم صريح فيه والرواية الأولى مشهورة مروية من طرق كثيرة ولم يخالفها غير رواية مسلم فينبغي تأويلها ثم اختلف في محل دفنه عليه الصلاة والسلام فقيل يدفن في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأن محله فيها معذله وورد فيه أثر وقيل في بيت المقدس وقوله ويوم القيامة الخ يدل على جواز تقدم خبر كان عليه مطلقا وإذا كان ظرفا لأن المعمول انما يتقدم حيث يصبح تقديم عامله والضمير في يكون لعيسى عليه الصلاة والسلام وقيل لمحمد صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله (قوله فبأي ظلم الخ) أخذ التعميم من التنوين وليس مراده أن له صفة محذوفة كما قيل وتتركز كالحصر لما مر وقوله وعلى الذين هادوا والخ المحترمون هو ماسية أي في الانعام مفصلا فان قيل التحريم كان في التوراة ولم يكن حينئذ كفر بعيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام وصحة عن سبيل الله قبل المراد استمرار التحريم وجعل الزمخشري الصدوق والا كل ونحوهما ميبانا للظلم قال الزمخشري رحمه الله هو لرفع ما يقال ان العطف على المعمول المتقدم ينافي الحصر مثل مررت بزيدا وبعمرو ومن جعل الظلم بعنائه كافي قوله تعالى ذلك جزئناهم ببغيتهم ومن جعل بصدتهم متعلقا بمعذوف فلا إشكال عليه (قلت) ومنه يعلم تخصيص ما ذكره أهل المعاني من أنه منصف للخصم بالاتفاق إذا المراد أن يكون الحصر مستقادا من غير التقديم ولم يكن الثاني ميبانا للأول كما إذا قلت بذنب ضربت زيدا وسواه أدبه أي لا يغير ذنب فافهمه فانه من النفائس (قوله ناسا كثيرا) أي هو صفة مفعول صدم مقدرا أو صفة مفعول مطلق فينتصب على المصدرية وقيل أنه منصوب على الظرفية أي زمانا كثيرا وانما لم تعد الباء في أخذهم ونحوه وأعيدت في غيره لانه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمول لالمعطوف عليه وحيث فصل معمول لم تعد وجملة وقد نهم واحالية ووجه الدلالة على أن النهي للتحريم أنه تعالى توعد على مخالفتهم وهو ظاهر (قوله نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخ) كما مر وقد جوز فيه أن تكون جملة حالية أيضا وليست مؤكدة لتقيدها بقيد ليس في الأول ولعدم دلالة على الرسوخ في العلم والبه أشار بقوله أن جعل الخ وقد أشكل هذا على من قال لا وجه لتقيد النص بذلك الجملة فانه منصوب على المدح مطلقا وخطب بعضهم في توجيهه وما ذكره المصنف رحمه الله بعينه كلام الكسائي قال مكي من جعل نصب المقيمين على المدح جعل خبرا لاسمهم يؤمنون فان جعل الخبر أولئك سنوهم لم يجوز نصب المقيمين على المدح لانه لا يكون الابعدام الكلام لكن قال النيسابوري رحمه الله طعن الكسائي في القول بالنصب على المدح بأنه يكون بعد تمام الكلام وهما ليس كذلك لأن الخبر أولئك والجواب أن الخبر يؤمنون ولو سلم فالدليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره ولما رأى الزمخشري ما فيه لم يصرح بما ذكره المصنف رحمه الله وكان وجه ما ذكره أن القطع في العطف في قوة الاتباع لانه الأصل فيه ومقتضى العطف على المبتدأ أن يكون الخبر المذکور بعده لا مبتدأ أو ما عطف عليه وكذا الضمير العائد فيه وبعد الاخبار عنه لا يصح قطعه لكن حكى ابن عطية رحمه الله عن قوم من منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف والقطع لا يكون في العطف انما ذلك في النعوت ولما استدل الحاجة رجهم اقه بقوله

(ويوم القيمة يكون عليهم شهداء) فيشهد على اليهود بالكذب وعلى النصارى بأنهم دعوه ابن الله (فبظلم من الذين هادوا) أي فبأي ظلم منهم (حرصنا عليهم طيبات أحلت لهم) يعني ما ذكره في قوله وعلى الذين هادوا حرصنا (وبصدتهم عن سبيل الله كثيرا) ناسا كثيرا أو صدتهم كثيرا (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه) كان الربا محرما عليهم كما هو محرم علينا وفيه دليل على دلالة النهي على التحريم (وأكلهم أموال الناس بالباطل) بالرشوة وسائر الوجوه المحرمة (وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما) دون من تاب وآمن (لكن الراسخون في العلم منهم) أي منهم أو من المهاجرين (والمؤمنون) أي منهم أو من المهاجرين (والانصار) يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك خبر المبتدأ (والمقيمون الصلوة) نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخ

لا وأنت

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداوة وآفة الجزر

النازلين بكل معتزل * والطيبون معاقد الأزر

على جواز القطع فرق هذا القائل بأن البيت لا عطف فيه لانه قطع فيه النازلين فنصب والطيبون

فرغ على قوله قومي ولا وجه للفرق مع ما أنشده سيبويه القطع مع حرف العطف من قوله
ويأوى إلى النسوة عطل * وشعنا مرضيع مثل السعالى

فتنب شعنا وهو معطوف وقد تقدم لنا كلام في هذا في سورة البقرة ولعل القطع ليس مثل الاعتراض
من كل الوجه لما فيه من ملاحظة التبعية فلا يرد ما ذكره النيسابورى رحمه الله وبعد كل كلام فما
ذكره المصنف رحمه الله قاله الساف فالعهدة فيه عليهم فليحذر (قوله أو عطف على ما أنزل اليك الخ)
هذا وجه آخر في إعرابه وهو أنه مجرور معطوف على ما أنزل والمعنى يؤمنون بالمقيمين والمراد بالمقيمين
حينئذ الانبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم قبل وليس المراد بقائمة الصلاة على هذا أداؤها
بل أظهرها بين الناس وتشر بها وقيل المراد بالمقيمين الملائكة لقوله يسجدون الليل والنهار لا يفترون
وقيل المسلمون بقدر مضاف أى وبدن المقيمين وفيه أقوال أخر فقيل معطوف على ضمير منهم وقيل
ضمير اليك أو ضمير قبلك وهذا أبعد ما وفى الكشاف ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحسن خط
المصحف ورجعنا إلى ما لم يتطرق في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب فيما لهم من النصب على
الاختصاص من الافتتان وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومنهم في الانجيل
كانوا أنفذهمة في الغيرة على الاسلام وذب الطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة يسدتها من
بعدهم ونحو قابر قوم من يلقى بهم اه وقيل عليه لا كلام في نقل النظم وتواتر فلا يجوز اللعن فيه أصلا
وهل يمكن أن يقع في الخط لمن بأن يكتب المقيمين بصورة المقيمين بناء على عدم تواتر صورة الكتابة
وما روى عن عثمان وعائشة رضي الله تعالى عنهما أنهما قالان في المصحف لحنا وسقمة العرب بالسنة
على تقدير صحة الرواية يحتمل على اللحن في الخط لكن الحق رده هذه الرواية واليه أشار بقوله ان السابقين
الخ (أقول) هذا إشارة إلى ما نقله الشاطبي رحمه الله تعالى في الرائية وبينه شراحه وعلماؤه الرسم العثماني
بسنده متصل إلى عثمان رضي الله تعالى عنه أنه لما فرغ من المصحف أتى به إليه فقال قد أحسنتم وأجملتم
أرى شيئا من لحن سقمة العرب بالسنة ولو كان الملمى من هذيل والكاتب من قريش لم يوجد فيه هذا
قال البخاوى وهو ضعيف والاسناد فيه اضطراب وانقطاع لأن عثمان رضي الله تعالى عنه جعل
للناس ما ما يقتدون به فكيف يرى فيه لحنا ويتركه لتقمة العرب بالسنة وقد كتب مصاحف سبعة
وليس فيها اختلاف قط الا فيما هو من وجوه القراآت وإذا لم يبقه هو ومن باشر الجمع كيف يقيم غيرهم
وتأول قوم اللحن في كلامه على تقدير صحته عنه بأن المراد الرمز والاياء كما في قوله

منطق رافع وتلحن أحبا * فإو خير الكلام ما كان لحنا

أى المراد به الرمز بحذف بعض الحروف خطأ كآلف الصابر بن عمار عرفه القراء إذا رآه وكذا
زيادة بعض الحروف والوجه المذكور في الرفع وما عطف عليه ظاهرة وعلى عطفه على ضمير يؤمنون
تقديره المؤمنون يؤمنون هم والمقيمون الصلاة لا يؤمنون المقيمون حتى لا يصح الاخبار كما توهم
الأنه لا يخفى أن غيره أولى منه وأقدم * (تنبيه) * قد تخلصنا بقول وتبعنا كلامهم ما بين
معقول ومعقول فإل ذلك إلى أن قول عثمان فيه مذهبان أحدهما أن المراد باللحن ما خالف
الظاهر وهو موافق له حقيقة ليشمل الوجوه تقديره واحتمالا وهذا ما ذهب إليه الداني وتابعه كثيرون
والرواية فيه صحيحة والثاني ما ذهب إليه ابن التيسارى من أن اللحن على ظاهره وأن الرواية غير
صحيحة (قوله قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب الخ) الايمان بالانبياء عليهم الصلاة
والسلام معلوم من الايمان بما أنزل اليهم والايمان بالكتب مصرح به وما يصحدها إقامة الصلاة
وايتاء الزكاة وقوله لانه المقصود أى لأن الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وما معهم هو المقصود
في هذا المقام لانه لبيان حال أهل الكتاب وارشادهم وهم كانوا يؤمنون ببعض ذلك ويتركون
بعضه فينبى لهم ما يلزمهم ويجب عليهم وأما الايمان بالله واليوم الآخر فهم قائلون به ظاهرا كما مر

أو عطف على ما أنزل اليك والمراد بهم الانبياء
عليهم الصلاة والسلام أى يؤمنون
بالكتب والانبياء وقرأنا نافع بالرفع
عطف على الراسخون أو على الضمير في يؤمنون
أو على أنه مبتدأ والخبر أول ثلث سنوهم
(المؤمنون الزكوة) رفعه لاحد الأوجه
المذكورة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر)
قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب وما
يصحده من اتباع الشرائع لانه المقصود
بالآية

(أولئك سموتهم أجر أعظيما) على جمعهم بين
 الايمان الصحيح والعمل الصالح وقرأ حجة
 سموتهم بالياء (أنا وأوحينا اليك كما أوحينا الى
 نوح والنبيين من بعده) جواب لاهل الكتاب
 عن اقتراحهم أن ينزل عليهم كتاب من السماء
 واحتجاج عليهم بأن أمره في الوحي كسائر
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وأوحينا
 الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب
 والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون
 وسليمان) خصهم بالذكر مع اشتغال النبيين
 عليهم تعظيم الهام فان ابراهيم أول اولي العزم
 منهم وعيسى آخرهم والباقيين أشرف
 الانبياء ومشاهيرهم (وأوحينا لداود وزبور)
 وقرأ حجة زبور بالضم وهو جمع زبرع في
 زبور (ورسلنا) نصب بضمير دل عليه أوحينا
 اليك كرسلا أوفسره (قد قصصناهم
 عليك من قبل) أي من قبل هذه السورة أو
 اليوم (ورسلنا) نصب مصححهم عليك وكلام الله
 موسى تكليما) وهو منتهى مراتب الوحي
 خص به موسى من بينهم وقد فضل الله محمدا
 صلى الله عليه وسلم بأن أعطاه مثل ما أعطى
 كل واحد منهم (ورسلنا مبشرين ومنذرين)
 نصب على المدح أو باضمار أرسلنا أو
 على الحال ويكون رسلا موطئا لما بعده
 كقولك مررت بزيد رجلا صالحا (لئلا يكون
 للناس على الله حجة بعد الرسل) فيقولوا لولا
 أرسلت النبي لولا فبيننا وبيننا ما لم تكن
 نعم وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام الى الناس ضرورة اقصور
 الكل عن ادراك جزئيات المصالح والالام
 عن ادراك كلياتها واللام متعلقة بأرسلنا
 أو بقوله مبشرين ومنذرين وحجة اسم كان
 وخبر للناس أو على الله والآخر حال ولا
 يجوز تعلقه بحجة لانه مصدر وبعد ظرف لها
 أو صفة (وكان الله عزيزا) لا يظلم فيما يريد
 (حكما) فيما دبر من أمر النبوة
 وخص كل نبي بنوع من الوحي والاعجاز
 (لكن الله يشهد) استدراك من مفهوم

تحقيقه في أول البقرة وقيل انه تصريح بما علم ضمنا لئلا كيد وقيل تعميم بعد التخصيص لان الايمان
 بالله واليوم الآخر عبارة عن جميع ما يجب الايمان به وجمعهم بين الايمان الصحيح والعمل الصالح
 مأخوذ مما تقدمه وفي هذا كلام تقدم في سورة البقرة فانظره (قوله جواب لاهل الكتاب الخ) قد
 مرت قصصه فلا خفاء في كلامه كما توهم ومن قال انه تعليل لقوله الراسخون في العلم فقد أبعد المرعى ولم
 يدرك هذا التفسير هو المأثور وبدأ بنوح تهديد الهام لانه أول نبي عوقب قومه لانه أول شرع كانوا هم
 وظاهره يدل على أن من قبل نوح لم يكن يوحى له كما أوحى لنيصا صلى الله عليه وسلم لانه غير موسى
 اليه أصلا كما قيل (قوله خصهم بالذكر الخ) ان أراد بالتخصيص ذكرهم لم يرد عليه شيء والاورد عليه
 ان الاسباط ليسوا كذلك لكن الامر فيه سهل (قوله وقرأ حجة زبور بالضم الخ) والجمهور على قصصها
 والضم على أنه جمع زبر بكسر فسكون صفة بمعنى مزبور أي مكتوب أو زبر بالفتح والسكون كظلم
 وفلوس كما في الدر المنثور وعبارة المصنف تحتمل ما وقيل انه مفرد كقوله وقد قيل انه جمع زبور على
 حذف الزوائد (قوله نصب بضمير) أي أرسلنا رسلا وكذا رسلا الاتي والقرينة عليه قوله أوحينا
 لاستلزامه الارسل أو قصصنا الا أنه منصوب بقصصنا بحذف مضاف أي قصصنا أخبار رسل وفيه
 وجوه آخر وقوله من قبل هذه السورة إشارة الى المضاف المنوي وهو ظاهر (قوله وهو منتهى
 مراتب الوحي الخ) أي الكلام بالذات أشرف أنواعه وأعلاها وقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم في
 الاسرام مع زيادة رفعة وما من مجزة لنبي من الانبياء الا ولنيصا صلى الله عليه وسلم مثلها كما نصت
 لبيانه بعض أهل الاترع زيادة لشرقه الله تعالى ونص كلامه مصدر مؤكدا لواله رافع العجاز
 وفيه نظر لانه مؤكدا للفعل فيرفع الجواز عنه وأما رفعه الجواز عن الاستدراك بان يكون الحكم رسلا من
 الملائكة كما يقال قال الخليفة كذا اذا قاله وزيره فلان مع أنه كذا القول والمراد به معنى مجازي كقول
 هند بنت النعمان في زوجه ابراهيم بن زباج وزير عبد الملك بن مروان

بكي الخ من روح وأنكر جلدته • وعنت عيها من جذام المطارف

أي بكي الخ من ابيه لانه ليس من أهله ولذلك صرخت المطارف من ايس جذام لها وهي قبيلة روح
 فأكدت عجب بمجموع أنه مجاز لان الثياب لا تعج والقراءة المشهورة رفع الجلالة الشريفة وقرئ
 بنصبها في الشواذ وهي واضحة أيضا (قوله نصب على المدح) أي بتقدير أمدح وأعني وقدمه
 لرجائه عنده والحال الموطئة هي التي يكون المقصود بالحالية وصفها كما هنا وعليه فهي حال من رسلا
 الذي قبله أو ضميره قبل ولا وجه للوصل حينئذ بينهم ما بقوله وكلام الله موسى وجوز فيه الزمخشري
 البدلية وتركه المصنف رحمه الله تعالى لان اتحاد البدل والمبدل منه لفظا بعيدا وان كان المعتمد بالبدلية
 الوصف (قوله وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) يشير الى رد ما في الكشاف
 وأن العقل لا يكتفي في ذلك حتى يكون ارسال الرسل للتنبيه عن سنة الغفلة فان العقل قاصر عنه فلا بد
 من الشرع وارسال الرسل ومحل بسطه كتب الكلام وقوله بأرسلنا أي المقدركا مر أو بقوله مبشرين
 ومنذرين يعني على السارخ وقوله ولا يجوز تعلقه بحجة لانه مصدر يعني ومعه موله لا يجوز تقدمه عليه
 ومن جوز في الظرف جوزة هنا (قوله وخص كل نبي بنوع من الوحي والاعجاز) لان كل نبي
 غلب في زمنه شيء جعلت مجزته من جنسه كما غلب في زمن موسى عليه الصلاة والسلام السحر فجاء
 بالعصا ونحوها بما ضاهيه وفي زمن عيسى صلى الله عليه وسلم الطب فأبرأ الأكمه والابرص وفي زمن
 نبينا عليه الصلاة والسلام البلاغة فجاء بالقرآن واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بان هذا يشافي
 قوله قبيل هذا انه أعطى محمد صلى الله عليه وسلم مثل ما أعطى كل واحد منهم فلا يختص أحد منهم
 بنوع بالنسبة اليه ويجاب بأن اختصاص كل منهم بالنسبة الى من قبله لا بالنسبة الى من بعده
 فلا اختصاص لنبي لامطابق وهو ظاهر أو أن المراد غير من أتى اليه هذا (قوله استدراك من مفهوم

ما قبله فكانه الخ) يعني أن أهل الكتاب لما سألوه صلى الله عليه وسلم أنزل كتاب من السماء كما أرادوا
بعثنا بقره واجمعية ما جاء به ورد قولهم بقره أنا أوحينا الخ استدرجنا على ذلك فقال إن لم نلزمهم
الحجة وبشهادته والآن قاله يشهد وكفى به شهيدا وشهادة الله اثباته لصحته باظهار المعجزات كما ثبتت
الدعوى بالبينات واذا ثبتت شهادته ثبتت شهادة الملائكة عليهم الصلاة والسلام لأن شهادتهم تبع
لشهادته وقوله يبينه وقع في نسخة يثبت بالثلاثة وهما معنى وقوله روى الخ وهو روى عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما (قوله أنزله ملتبساً بعلمه الخاص به الخ) قالوا له لا بأسه والاضافة
تفيد اختصاصاً خاصاً به لا يليق بالبشر بل بخالق القوى والقادر وذكر في نفسه يروى في الكشف أربعة
أوجه فقال معناه أنزله ملتبساً بعلمه الخاص الذي لا يعلم غيره وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل
بليغ وصاحب بيان وموقعه مما قبله موقع الجملة المفسرة لأنه بيان للشهادة وأن شهادته بصحته أنه أنزله
بالنظم المعجز الفائق القدرة وقيل أنزله وهو عالم بأنك أهل لأنزله اليك وأنت مبلغه وقيل أنزله بما علم
من مصالح العباد منسلاً عليه ويحتمل أنه أنزله وهو عالم به رقيب عليه حافظ له من الشياطين برصد من
الملائكة والملائكة يشهدون بذلك كما قال تعالى في آخر سورة الجن فقبل عليه أنه جعل العلم معنى
المعلوم والمراد بالعلوم التأليف والنظم مخصوص وليس هذا من جعل العلم مجازاً عن النظم والتأليف
ولو جعل العلم معناه المصدرى ويكون تأليفه بياناً للتبسيه لا للعالم نفسه صح لا يمكن فيه تجوز من جهة
أن التأليف ليس نفس التبليغ بل أثره الباء على هذا فاحتمل الآية كما يقال فعله بعلمه إذا كان متقناً
وعلى ما ينبغي فيكون وصفاً للقرآن بكامل الحسن والبلاغة وأما في الوجه الثاني والثالث فالعلم معناه
والظرف حال من الفاعل أو المفعول ومعلق العلم مختلف وهو كونك أهلاً لمصالح العباد وظاهر
كلامه أنه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومعنى قوله بما علم من المصالح على
أن التبليغ بالعلم تبليغ بالعلوم أو على أن العلم معنى المعلوم وموقع الجملة على الوجهين تقرير للصلة وبيانها
أعني أنزل اليك وأما على الرابع فحال من الفاعل ومعنى العلم أنه رقيب عليه حافظ له والملائكة برصد
عليه تحفظه من الشياطين كقوله تعالى فانه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً ويشهدون على هذا
من الشهود وللحفظ ١١ محصاه وهو رد على الطيبي إذ جعل العلم مجازاً عن التأليف بخصوص
والعلاقة بين الفاعل والمفعول لأن الفاعل المتقن الحكيم لا يصد عنه إلا الفعل المحكم البديع والمصنف
رجحه الله تعالى ترك الوجه الرابع وهو أن تبليغه بعلمه حفظ له لأنه لا مساس له به هذا المقام (قوله
فالجبار والجور على الأولين حال الخ) ويحتمل أنه مفعول مطلق على الوجه أي أنزل الملتبساً بعلمه وضمير
بعلمه لله وعلى الثالث للقرآن فلذا جعله فيه حالاً من المفعول وجعل الجملة تفسيراً لما قبلها وهي قوله
أنزل اليك لأنها بيان لأنزله على وجه مخصوص والزمخشري جعله بياناً للشهادة وكلام المصنف يحتمل
أيضاً ألا أنه يخالفه في إطلاق التفسير فيه افتدبر (قوله أيضاً بنيتك الخ) كلام الكشف وشروحه ظاهر
في أن قوله بما أنزل متعلق يشهد على أن الباء صلة والمشهد به هو صحة ما أنزله وهو الظاهر والمصنف
رجحه الله تعالى حيث قال أنهم أنكروه ولكن الله يبينه ويقزره بما أنزل اليك من القرآن المعجز الدال
على نبوتك وقال هنا والملائكة يشهدون أيضاً بنيتك ثم قال لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت
الملائكة وشهدوا أشار إلى أن المشهد به هو النبوة وأن تعلق بما أنزل تعلق الآية أي يشهد بنيتك
بسبب ما أنزل اليك لدلالته بما عجزوا على صدقك ونبوتك كذا قيل وقيل أنه بيان لما لم المعنى ومؤذاه
فإن شهادته بصحة ما أنزله من القرآن باظهار المعجزات المقصود منه اثبات نبوته تتأمل (قوله
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة دعوى النبوة الخ) أي يعلم من سياق النظم أن أهل الكتاب
في نعمتهم وسؤلهم كانوا يودون أي يحبون ويريدون أن يظهر لهم جليلة الأمر عياناً ليؤمنوا وهم مخطئون
لأن هذا ليس طريقاً للبشر في معرفة الحق والنبوة بل مخصوص بالملائكة لأنهم يشاهدون ذلك فلذلك
أثبتها الله لهم بالاعجاز المحتاج إلى التفكير والتدبر وفي كون الجاحدين المعادين من أهل الكتاب

ما قبله فكانه لما نعتوا وأعلم به بسؤال كتاب
ينزل عليهم من السماء وأخبر عليهم بقوله
أنا أوحينا اليك قال أنهم لا يشهدون ولكن
الله يشهد أو أنهم أنكروه ولكن الله يبينه
ويقزره (بما أنزل اليك) من القرآن المعجز
الدال على نبوتك روى أنه لما نزل أنا أوحينا
اليك قالوا ما نشهد لك فزلات (أنزله بعلمه)
أنزله ملتبساً بعلمه الخاص به وهو العلم
بتأليفه على نظم يعجز عنه كل بليغ أو بحال
من يستعد للنبوة ويستأهل نزول الكتاب
عليه أو بعلمه الذي يحتاج إليه الناس
في معاشهم ومعادهم فالجبار والجور على
الأوليين حال من الفاعل وعلى الثالث
حال من المفعول والجملة كالتفسير لما قبلها
(والملائكة يشهدون) أيضاً بنيتك
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة
دعوى النبوة على وجه يستغنى عن النظر
والتأمل وهذا النوع من خواص الملك
ولا سبيل للإنسان إلى العلم بأمثال ذلك سوى
الفكر والنظر فلو أتى هؤلاء بالنظر
الصحيح لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت
الملائكة وشهدوا (وكفى بالله شهيداً) أي
وكفى بما أقام من الحجج على صحة نبوتك عن
الاستشهاد بغيره

(ان الذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله قد ضلوا) (٢٠٤) ضللا بعيدا لانهم جمعوا بين الضلال والاضلال ولان المضل يكون

أعرق في الضلال وأبعد عن الانقلاص عنه
(ان الذين كفروا وظلوا) مجداع عليه الصلاة
والسلام بانكار نبوته أو الناس بصددهم عما
فيه صلاحهم وخلصهم أو باعهم من ذلك
وعليه يدل على ان الكفار مخاطبون
بالفروع اذا مراد بهم الجاهلون بين الكفر
والظلم (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم
طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها أبدا)
بحرى حكمه السابق ووعده المحتوم على ان
من مات على كفره فهو خالد في النار وخالدين
حال مقدرة (وكان ذلك على الله يسيرا)
لا يعسر عليه ولا يستعظمه (يا أيها الناس
قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم) لما قرأ أمر
النبي وبين الطريق الموصل الى العلم بها
ووعده من أنكرها مخاطب الناس عامة
بالدعوة والزمام الحجة والوعد بالاجابة والوعيد
على الرد (فآمنوا خير لكم) أي ايماننا خيرا
لكم أو اتقوا أمر اخير لكم مما أنتم عليه
وقيل تقديره يكن الايمان خير لكم ومنعه
البصريون لان كان لا يحذف مع اسمه الا
فيما لا بد منه ولانه يؤدي الى حذف الشرط
وجوابه (وان تكفروا فان الله مافي السموات
والارض) يعني وان تكفروا فهو غنى عنكم
لا يضر ربكم كركم كالا ينفع بايمانكم ونبه على
غناه بقوله لله مافي السموات والارض وهو
يعم ما اشتمل عليه وما تركه ما منه (وكان
الله عليا) بأحوالهم (حكيم) فيما دبراهم
(يا أهل الكتاب لاتقلوا في دينكم) الخطاب
للقريين غلت اليهود في حط عيسى عليه
الصلاة والسلام حتى رموه بأنه ولد من غير
رشته والنصارى في رفعه حتى اتخذوه الها
وقيل الخطاب للنصارى خاصة فانه أوفق
لقوله (ولاتقولوا على الله الا الحق) يعني
تنزيهه عن الصاحبة والولد (انما المسيح عيسى
ابن مريم رسول الله وكنهه ألقاها الى مريم)
أو صلها اليها وحصلها فيها (وروح منه)
وذو روح صدر منه لا يتوسط ما يجري مجرى

الاصل والمادة وقيل سمى روحا لانه كان يحيى الاموات أو انقلب

يودون ذلك نظرا لا يحصى وقوله جمعوا بين الضلال والاضلال من الصدع سبيل الله وأعرق من العرق
يعني وراهم مهملتين وقاف بمعنى أقوى وأدخل (قوله وعليه يدل على أن الكفار الخ) أي على
هذا الوجه النظم أو الآية تدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أما على ما قبله فلا دلالة لها
لانهم مخاطبون بالاصول ومكافون بترك الكفر والظلم اذا كان معنى انكار النبوة أو صد الناس
عن الدخول في الدين فهو وكفروهم مخاطبون بتركه بالاتفاق وأما اذا كان أعم شاملا للظلم أنفسهم
بالمعاصي وذكر أنه لا يغفر لهم ذلك دلت الآية على أنهم مؤخذون به ومكافون ومخاطبون بوجوبه
عليهم ومنهم من أرجعه الى الوجهين الآخرين وله وجه واذا كان في تفسير الظلم وجوه كما ذكره
لم يتم الاستدلال والمثله مبسوطة في أصول الفقه وفي الكشف هنا كلام تركه المصنف رحمه
الله تعالى لانه مبني على الاعتزال الصرف وقوله بحرى حكمه الخ أي لا بالوجوب كما يقوله المعتزلة
والمحتوم بالخاء المهملة المقضى المقطوع به على مقتضى الحكمة وقوله حال مقدرة أي مستظرة مستقبلية
غير مقارنة لان الخلود يكون بعد ايصالهم الى جهنم ولو قدر يقيمون خالدين لم يلزم تقديره والتعبير عنه
بالهداية تمكيد ان لم يرد بالهداية مطلق الدلالة وقوله لما الخ بيان لارتباط هذا ايمانه قبله ومناسبة له (قوله
أي ايماننا خير لكم الخ) في نصب خبره وجوه للنسخة فذهب الخليل وسيدييه أنه منصوب بفعل محذوف
وجوبه بتقديره وادفعوا أو أوأخيرا لكم ومذهب الفراء أنه نعت مصدر محذوف كما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى وأورد عليه أنه يقتضي ان الايمان ينقسم الى خير وغيره ودفع بأنه صفة مؤكدة وأن
مفهوم الصفة قد لا يعتبر ومذهب الكسائي وأبي عبيد أنه خبر كان مضمره والتقدير يكن الايمان خيرا
وربما كان لا تحذف واسمه بدون خبرها الا في مواضع اقتضته وأن المقدّر جواب شرط محذوف فيلزم
حذف الشرط وجوابه اذ التقدير ان تؤمنوا بكن الايمان خيرا وهذا مبني على أن الجزم بشرط
مقدّر فان قلنا بأنه بنفس الامر واخوانه كما هو مذهب بعض النحاة لم يرد وكذا حذف كل واسمها
تخصيصه بوضع لا يسلم هذا التثاقل وقيل انه منصوب على الحال نقله مكي عن بعض الكوفيين وأبو
البقاء وهو بعيد فاذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى لا غبار عليه فانه حكاية ما قاله النحاة في هذا التركيب
فلا اعتراض عليه بأنه مخالف لكلام ابن الحارث ونحوه ما قلنا (قوله وان تكفروا فهو غنى عنكم الخ)
لما كان ملكه السموات والارض وما فيه ما أمرهم اقبل كفرهم أشار الى أن الجواب مقدّر وهذا دليله
أقيم مقامه وهو ظاهر الآن قوله المراد بما فيه ما يشمله ما لان الكل مشتمل على اجزائه وهي مطروقة
فيه أيضا ويجمع الاجزاء هو عين الكل قيل عليه ان ظرفه ما فيه ما حقيقة وظرفية الكل لاجزائه
بجارية فيلزم الجمع بين الحقيقة والجارية نظريسياني (قوله الخطاب للقرية الخ) الرتبة بالكسر
وجوزية في القاموس الفتح يقال في الولد ولرشته اذا كان حاصلا من نكاح لازنا وسفاح وضده هو
زنية والتزنية هو أن ينسب الى أنه لزيدة وكون تخصيصه بالنصارى أوفق بما بعده لانهم اقتصروا عليه
الصاحبة والولد والتصریح بأمر عيسى صلى الله عليه وسلم بزيدة وان كان قوله ولا تقولوا على الله الا
الحق قد يدخل فيه اليهود لاقتراحهم بتزنية عيسى عليه الصلاة والسلام وما قالوه في عزير لكن ما بعده
لا يساعده والغلو مجاوزة الحد ومنه غلو السهم وغلو السعر (قوله الا الحق) يعني تنزيهه عن
الصاحبة والولد قيل الانقطاع في هذا الاستثناء أشبه لان التزنية لا تكون مقولا عليه بل له وفيه
لان معنى قال عليه اقترى وفيه نظر لان الاستثناء مفرغ وقد مر أن الانقطاع فيه غير معروف لكن
المعنى يقتضي ما ذكره التحرير وقيل الظاهر أن المراد بقوله ولا تقولوا على الله الا الحق انه تنزيه عن كل
مالا يليق كالشريك وقوله انما المسيح تنزيهه عن الصاحبة والولد فليست (قوله أو صلها اليها وحصلها)
بجله ألقاها حال بتقدير قد واللقاء الطرح وهو هنا مجاز عن الايصال وقوله ذو روح إشارة الى أنه على
حذف مضاف أو استعمل الروح في معنى ذي الروح واضافه الى الله للتشريف أولانه بمحض قدره

من غير قسوة المادة وعلى القول الآخر هو استعارة تشبيه اللغوي بالروح التي بها الحياة وما ج بعض
 النصارى الواقدي بهذه الآية فقال انه تامل على ان عيسى عليه الصلاة والسلام جزء من الله
 فعارضه بقوله تعالى وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فلو كان كذلك لاقتضى ان جميع
 الموجودات جزء منه فحجه ومعنى كونه كلمة انه حصل بكلمة كن من غير مادة وقال الغزالي رحمه الله
 تعالى لكل شئ سبب قريب وبعيد فالقول المتى والثاني قول كن ولما دل الدليل على عدم القريب
 في حق عيسى صلى الله عليه وسلم اضافته الى البعيد وهو كلمة كن اشارة الى اتقاء القريب وأوضحه بقوله
 ألقاها يجعله كالماتى الذى يلقى في الرحم فهو استعارة كما أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله
 أى الالهة الثلاثة الخ) يعنى ان الظاهر أنهم يقولون بالالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام
 ومريم كما صرح به في الآيات الاخرى وان نقل عنهم القول بالاثنا عشر فحكاية الله عنهم أو وثق لكن قال
 الطيبي رحمه الله تعالى ان الحكيم الفاضل يحيى بن عيسى صاحب المنهاج في الطب كان نصرانيا فلما أسلم
 وحسن اسلامه صنف رسالة في الرد على النصارى قال فيها زعوا أنه تعالى جوهر واحد ثلاثة أقاليم
 أقنوم الاب وأقنوم الابن وأقنوم روح القدس فهو واحد بالجوهر مختلف بالاقانيم وقال بعضهم انها
 أشخاص وذوات وقال بعضهم انها خواص وصفات فأقنوم الاب الذات وأقنوم الابن الكلمة وهى
 العلم وأنهم لم تزل مولدة من الاب لا على سبيل التناسل بل كمولد ضياء الشمس وأقنوم روح القدس هو
 الحياة وأنهم لم تزل فائضة من الاب والابن واختلغا في الاتحاد فقتالت البعقونية انها بمعنى الممازجة
 كما زججة النار للقيم فالجزة ليست نارا خاصة ولا حمة وهذا ما وافق لقولهم ان الله نزل من السماء ماء
 ونجد من روح القدس وصار انسانا ولذلك قالوا المسيح جوهر من جوهرين وأقنوم من أقنومين
 وهذا هو القول باللاهوت والناسوت وظاهر قولنا سطورا ان الاتحاد على معنى الحلول وأن الكلمة
 جعلته محلا ولذا قالوا جوهران وأقنومان الى غير ذلك واذا تنقرا اختلافهم كذلك صح حينئذ ان يراد
 من قوله ولا تقولوا ثلاثة ولا تقولوا جوهر واحد ثلاثة أقاليم وأن يحمل بقيمة الآيات على ما قالوه
 قال وقولهم ثلاثة أى مستوون في الألوهية كما يقال في العرف عند الحاق اثنين واحد في وصف
 هم ثلاثة أى أنهم ما شابهان به والأقنوم بضم الهمزة بمعنى الاصل وهى لغة يونانية وجعلها أقاليم وقوله
 الهين من دون الله أى الهين غير الله فيكونون معه ثلاثة فلا يقال انه لا دليل فيه على التثليث المدعى
 (قوله لا تعدد فيه بوجه ما) ذاتا وغيره كالقول بالاقانيم وقوله تسبيحا اشارة الى أنه منصوب على المصدر
 كما مر تحقيقه وقوله من أن يكون اشارة الى أن في الكلام حرف جر مقدروه ومن أو عن كانه قبل
 نزوه من أن يكون أو عن أن يكون له ولد وفي محل أن والفعل حيثنذ وجهان النصب والجر يعنى أن
 الولد يشابه الاب ويكون مثله والله منزعه عن النظر والمثيل وأيضا الولد انما يطلب ليكون قائما بعبده مقامه
 اذا عدم ولذا كان التناسل والله تعالى باق لا يترك ساحتها الفناء فلا يحتاج الى ولد وقوله ما في
 السموات الخ دليل آخر على نفي الولد لانه مالك لجميع الموجودات ولو كان له ولد لكان مثله في المالكية
 فلا يكون مالكا لغيره وكذا كفايته في الحفظ لان الوكيل بمعنى الحافظ لان من وكل اليه شئ يحفظه كما مر
 فاذا استقل في ذلك لم يحتج الى الولد فان الولد يعنى أباه في حياته ويقوم مقامه بعد وفاته والله تعالى منزعه
 عن كل هذا فلا يتصور له ولد عقلا ويكون اقترأ وجهلا وحقا (قوله ان يأنف من تكلف الدمع الخ)
 الاتفة الترفع والتكبر والاستكفاف استفعال من التكف وأصله كما قال الراغب من تكف الشئ تحميته
 وأصله تحمية الدمع عن الخد بالاصبع وبجر لا يتكف لا ينزع انتهى ومنه قوله فلم يتكف لعينيك مدمع
 وقيل التكف قول السوء يقال ما علم في هذا الامر تكف ولا وكف واستفعل فيه للسبب قاله المبرد
 وفي الأساس استنكف منه ونكف امتنع وانقبض أنف واجمية وقال الزجاج الاستنكاف تمكبر في تركه
 أنفة وليس في الاستكبار ذلك (قوله من أن يكون الخ) اشارة الى تقدير الجار لانه يقال استنكف

(فأمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة)
 أى الالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام ومريم
 ويشهد عليه قوله تعالى أنت قلت للناس
 اتخذوني وأى الهين من دون الله
 ثلاثة انصح أنهم يقولون الله ثلاثة أقاليم
 الاب والابن وروح القدس ويريدون بالاب
 الذات والابن العلم وبروح القدس الحياة
 (انتموا) عن التثليث (خبر الكم) نصبه لما
 سبق (انما الله واحد) أى واحد بالذات
 لا تعدد فيه بوجه ما (سبحانه أن يكون له
 ولد) أى أسبغه تسبيحا من أن يكون له ولد فانه
 يكون لمن يعادله مثل ويتطرق اليه الفناء
 (له ما في السموات وما في الارض) ملكا
 وخالقا لا يماثل شئ من ذلك فيتخذ له ولدا
 (وكفى بالله وكبلا) تنبيه على غباء عن
 الولد فان الحاجة اليه ليكون وكبلا لا يبه
 والله سبحانه وتعالى قائم بحفظ الاشياء كاف
 في ذلك مستغن عن محلقه أو يعينه (لن
 يستنكف المسيح) لن يأنف من تكلف الدمع
 اذا تحمته باصبعه كما يرى أنزوعك (أن
 يكون عبد الله) من أن يكون عبدا له فان
 عبوديته شرف يتباهى به وانما المذلة
 والاستكفاف في عبودية غيره

منه وعنه والعبودية لله شرف وأى شرف كما قال الشاعر
ومما زادني شرفاً وتبها * وكدت بأخصى أطال التريا
دخولي تحت قولك يا عبادي * وجهلك خير خلقك لي نبيا

(قوله روي أن وفد نجران الخ) هذا نقله الواحدى رحمه الله تعالى في أسباب النزول عن السكبي رحمه الله تعالى (قوله عطف على المسيح) هذا هو الظاهر وفيه وجوه أخرى وهو أن يكون عطفاً على الضمير المستتر في يكون أو عبد الله صفة ولذا يقال هو عبد أبوه ويكون وصفهم بكونهم عبد الله لا يراد ولا كل واحد منهم أن يكون عبد الله أو هو له وصف مقدر بقرينة الملقوظ أى ولا الملائكة أن يكونوا عبيداً لله أو هو من عطف جملة على جملة وعلى الوجوه السابقة من عطف مفرد على مفرد فهو فاعل فعل مقدر هو ومعناه كما صرح به وقول المصنف رحمه الله تعالى أى ولا يستنكف الخ تقرر بل حصل المعنى وإشارة إلى تقدير متعلق بالفعل معه فلا يراد عليه أنه يقتضى تقدير الفعل ومتعلقه فلا يكون معطوفاً على المسيح بل من عطف الجمل كما تروى المصنف رحمه الله تعالى هذه الاحتمالات لأن المعنى على عطفه على المسيح بل إعادة لا تميز عطفه ولذا قال صاحب التقریب ان غيره ليس بصحيح فقدر (قوله واحتج به من زعم فضل الملائكة الخ) هذه المسئلة مفصلة في الكلام ووجه الاستدلال ظاهر لأن الذى تقتضيه قواعد المعاني وكلام العرب الترقى من الفاضل إلى الأفضل فيكون المعنى لا يستنكف المسيح ولا من هو فوقه كما يقال لن يستنكف من هذا الأمر الوزير ولا السلطان دون العكس لكنه قيل أنه لا يفيد إلا الفوقية في المعنى الذى هو مظنة الاستنكاف والرفع عن العبودية وهو هنا بزعم النصارى الروحية التى فيه من جهة أنه لأب له وكما للقدرة والتأييد الذى به يحيى الموتى ونحوه وهذا فى الملائكة أقوى لأنهم لأب لهم ولا أم لهم باذن الله من قوة قلع الجبال ومزاولة مضاعف الاعمال والتصرف فى الأحوال والأحوال ما يقدر فى جنبه الاحياء والابرار وهم مع ذلك لا يستنكفون عن العبودية فكيف بعيسى صلى الله عليه وسلم ولا دلالة لهذا على الافضلية المختلف فيها كما يشهد به الذوق اذ هى كثرة الثواب كما تروى وقد وجهوا كل ما ورد فيه ما يقتضى الافضلية بنحوه وأجروا على هذا النمط (قوله وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة الخ) يعنى سوق الآية وإن كان للرد على النصارى لكنه أدمج فيه الرد على عبدة الملائكة المشاركين لهم فى رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية إلى درجة المعبودية وادعاء اتساعهم إلى الله بما هو من شوائب الالهية وخص المقربون لأنهم كانوا عبيداً ونعم دون غيرهم ورد هذا الجواب بأن هذا لا يتنى فوقية الثنائى كما هو مقتضى علم المعاني ولا ورود له لأنه يعلم من التقرير دفعه لأن المقصود بالذات أمر المسيح فلذا قدم ولو سلم أنه لا يتنى فوقية فهو لا يشبه كما اذا قلت ما فعل هـ ذا زيد ولا همز وروى يكتفى لدفع حجة الخصم وأما كون السياق والسباق بخالفه فليس بشئ لأن الجيب قال أنه ادماج واستطراد (قوله وإن سلم اختصاصها بالنصارى فلهذا أراد الخ) يعنى أن مجموع الملائكة أفضل من عيسى وأخوانه من الانبياء والمرسلين والكلام انما هو فى تفضيل الآحاد على الاتحاد وفى الاتصاف فيه نظراً لأن مورد اذنا بنى على أن المسيح أفضل من كل واحد من آحاد الملائكة فقد يقال يلزمه القول بأنه أفضل من الكل كما أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لما كان أفضل من كل واحد من آحاد الانبياء عليهم الصلاة والسلام كان أفضل من كلهم كما مر ولم يفرق بين التفضيل على التفصيل والتفضيل على الجملة أحدهما من صنف فى هذا المعنى وقد كان طارعا على بعض المعاصرين فضل بين التفضيلين ودعوى أنه لا يلزم منه على التفصيل تفضيل على الجملة ولم يثبت منه هذا القول ولو قاله أحد فهو مردود بوجه لطيف وهو أن التفضيل المراد جل أماراته برفع درجة الافضل فى الجنة والاحاديث متظافرة بذلك وحيث لا يجوز أن ترفع درجة واحد من المقضوين على من اتفق أنه أفضل من كل واحد منهم أو لا ترفع درجة أحد منهم عليه لاسيما إلى الاول لأنه يلزم منه رفع المفضل على الافضل فيتبعين الثانى وهو

روى أن وفد نجران قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تعيب صاحبنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صاحبكم قالوا عيسى عليه السلام قال عليه السلام وأى شئ أقول قالوا تقول أنه عبد الله ورسوله قال أنه ليس بعبد الله قالوا لا يكون عبد الله قالوا بل قترأت (ولا الملائكة المقربون) عطف على المسيح أى ولا يستنكف الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً واحتج به من زعم فضل الملائكة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقال مساقه لرد قول النصارى فى رفع المسيح عن مقام العبودية وذلك يقتضى أن يكون المعطوف أعلى درجة من المعطوف عليه حتى يكون عدم استنكافهم كالإدليل على عدم استنكافه وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة فلا يتبع ذلك وإن سلم اختصاصها بالنصارى فلهذا أراد بالعطف المبالغة باعتبار التكثير دون التكبير كقولك أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مرسوس

ارتفاع درجة الافضل على درجات المجموع ضرورة فيلزم ثبوت افضليته على المجموع من ثبوت افضليته
على كل واحد منهم قطعا انتهى فقد علمت الفرق بين هذا وبين ما مثل به وكذا ما قيل في الجواب الآخر
ونحوه من أن هذه الدلالة انما تكون بعد سبق العلم بالافضلية كما في حديث السلطان والوزير دون مجرد
النظر في التركيب كما في لاية على زيد ولا عمرو وفي اثبات الافضلية بهما شبه دور ولوسلم في افضلية المجموع
دون كل واحد من المقربين لاجنس الملك على جنس البشر المتنازع فيه ورد بأن المدعى أن في مثل هذا
الكلام مقتضى قواعد المعاني الترتيبي من الأدنى الى الأعلى دون العكس والتسوية وقد عرفت أن الحكم
في الجمع المعروف باللام على الأحاديث ما قبل الحكم بعدم الاستنكاف ومدعاة ليس الادلالة الكلام
على أن الملك المقرب أفضل من عيسى صلى الله عليه وسلم وهذا كاف في ابطال القول بأن خواص البشر
أفضل من خواص الملك فالجواب الحق ما سبقته الإشارة اليه في صدر الكلام فاحفظه (قوله وهم
الكرويون الخ) في كتاب الحباثت قبل ملائكة الرحمة هم الروحانيون بفتح الراء من الروح وقيل
الروحانيون بالضم والفتح مطلق الملائكة والكرويون ملائكة العذاب من الكرب قاله البيهقي وغيره
وفي القائل الكرويون سادة الملائكة منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وهم المقربون من كرب اذا قرب
وهو المراد هنا وفي تذكرة الحاج ابن مكرم مثل أبو الخطاب بن دحية عن الكرويين هل يعرف في اللغة
أم لا فقال الكرويون بفتح الكاف وتخفيف الراء سادة الملائكة وهم المقربون من كرب اذا قرب وأنشد
أبو علي البغدادي * كروية منهم ركوع وسجدة وقال الطبري رحمه الله تعالى فيه ثلاث مبالغات
احداها أن كرب أبلغ من قرب الثانية أنه على وزن فعول من صنع المبالغة الثالثة زيادة الياء فيه
للمبالغة كآخرى وقوله باعتبار التكثير دون التكبير الاول بالثلاثة والثاني بالمرحدة ومعناها ظاهر
وقوله والتنازع فيه المشهور أن خواص البشر أفضل من خواص الملك قائل (قوله والاستكبار الخ)
قدم الفرق بينهم المنقول عن الراغب والسكون التكبير يكون بالاستحقاق وصف الله عز وجل به (قوله
فيجازيهم الخ) إشارة الى أن المقصود من الحشر المجازاة ولذا قال في تفصيله انه تفصيل للمجازاة العامة
وهذا دفع لما يتوهم من عدم مطابقة الفصل للجمع اذ الجملة لم يذكرفيه الا المستنكفون فأشار الى
الجواب بوجهين الاول أنه تفصيل للماء لم صريحنا لاق المقصود سيحشرهم وجميع العباد
فيكون لغاؤنا تقديرنا والثاني أنه تفصيل للجزاء وأنه يتعدىهم وتحشرهم بما يشاهدونه من نعم
غيرهم وفي الكشف فان قلت التفصيل غير مطابق للفصل لانه اشتمل على الفريقين والفصل على
فريق واحد قلت هو مثل قولك جمع الامام الخوارج فمن لم يخرج عليه ككسائه وحله ومن
خرج عليه نكل به وصحة ذلك لوجهين أحدهما أن يحذف ذكر أحد الفريقين لدلالة التفصيل
عليه ولا تذكرا أحدهما يدل على ذكر الثاني كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا فاما
الذين آمنوا بالله واعتصموا به والثاني وهو أن الاحسان اليهم مما يغفهم فكان داخلا في جملة
التشكيل بهم فكانه قيل ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيعذب بالحسنة اذا رأى أجور العالمين
وبما يصيبه من عذاب الله وقال الحرير الجواب هو الاول والثاني غير مستقيم لان دخول أفعال
الفر يقين لا على قسمي الجزاء (قوله عن البرهان المعجزات الخ) لان البرهان الحقية وهي حجة
قاطعة والقرآن مبين طرق الهداية فهو نور على الاستعارة ودلائل العقل الخلف ونشر مرتب
(قوله ثواب قدره الخ) انما فسر بالثواب المقدر لعطف فضل عليه والرحمة حقيقة والتجوز في كلمة
في تشبيه عموم الثواب وشموله بعموم الظرف ولو فسر بالجنة كما فسر به بعضهم كان التجوز في الجورور
دون الجار وأشار الى أن تسمية الثواب رحمة لانه بمقتضى الاحسان لا الوجوب عليه كما هو مذهبنا
(قوله وبهم اليه الخ) هذا الضمير اما عاد على الله ومعنى الهداية اليه الهداية الى عبادته أو على
جميع ما قبله باعتبار أنه موعود أو على الفضل وصرطاما مستقيما فعول ثان شياء على تعدى هدى الى

وان أراد به التكبير فغايته تفضيل المقربين
من الملائكة وهم الكرويون الذين هم حول
العرش أو من أعلى منهم رتبة من الملائكة على
المسيح من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على
الآخر مطلقا والتنازع فيه (ومن يستنكف عن
عبادته) ويستكبر ومن يرتفع عن الاستكبار
دون الاستنكاف ولذلك عطف عليه وانما
يستعمل حيث لا استحقاق بخلاف التكبير فانه
قد يكون بالاستحقاق (فسيحشرهم اليه
جميعا) فيجازيهم (فأما الذين آمنوا وعملوا
الصالحات فيوفهم أجورهم وينزّلهم من
فضله وأما الذين استنكفوا واستكبروا فنعذبهم
عذابا باليا ولا يجدون لهم من دون الله وليا
ولا نصيرا) تفصيل للمجازاة العامة المدلول
عليها من نفوى الكلام وكأنه قال فسيحشرهم
إليه جميعا يوم يحشر العباد للمجازاة أو
لمجازاتهم فان الآية مقابلهم والاحسان اليهم
تعذيب لهم بالنار والحسنة (بأيها الناس قد
جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورامينا)
عنى بالبرهان المعجزات وبالنور القرآن أى
قد جاءكم دلائل العقل وشواهد النقل ولم يبق
لكم عذر ولا علة وقيل البرهان الدين أو
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو القرآن (فأما
الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم
في رحمة منه) في ثواب قدره بازاء ايمانه وعمله
رحمة منه لا قضاء ملحق واجب (وفضل)
احسان زائد عليه (وبهم اليه) الى الله
سبحانه وتعالى وقيل الى الموعود (صرطاما
مستقيما) هو الاسلام والطاعة في الدنيا
وطريق الجنة في الآخرة

مفعولان حقيقة أو بتضمن يعرفهم أو مفعول فعل مقدر أو منصوب على الحال واليه متعلق بمقدر أي
مقدر بين اليه أو مقدر بالياهم اليه على أنه حال من الفاعل أو المفعول وقيل هو حال من صراطا وليس
لقولناهم اليهم إلى طريق الاسلام إلى عبادته كبير معنى فالوجه أن يجعل صراطا بدلا من اليه وقيل عليه
أن قولناهم اليهم طريق الاسلام موصلا إلى عبادته معناه واضح ولا وجه لكونه بدلا من الجمار
والجمور فتمثل (قوله حذف دلالة الجواب الخ) وجهه ظاهر وهو من التنازع وأعمال الثاني وفيه
نظر ومارواه مروى في السنة وقوله وهي آخر ما نزل في الأحكام أي هذه الآية آخر آية نزلت متعلقة
بالأحكام كما أن آخر ما نزل سورة براءة كما ذكره المحققون (قوله وليس له ولد صفة له أو حال الخ) منع
الزحشرى الحالية مطلقا ولم يبين وجهه ووجهه أنه إما حال من امرؤ وهو نكرة مجيء الحال منها
خلاف الظاهر إذا المتبادر في الجمل الواقعة بعد النكرات أنها صفات وأما جملة تلك التفسيرات لا يحمل لها
من الأعراب على ما اشترى في التحووان جواز بعضهم فيها أن تكون صفة والزحشرى لم يلتفت اليه
لما بين جعله صفة ومفسر من التنافي لأن المفسر غير مقصود من الكلام والصفة وقيل هو المسند إليه
محط الفائدة مع أن المفسر إذا كان مضارعا ورد جزمه وهو يبين كونه غير صفة وأما جعله حالا من
الضمير المستتر كما قاله المصنف وسبقه اليه أبو البقاء ففيل عليه أن المفسر غير مقصود حتى ادعى بعضهم
أنه لا ضمير فيه لانه تفسير لجرد الفعل بلا ضمير وان رتبة قوله تعالى قل لو أنتم تملكون وفي الجمرانه تمنع
لأن المسند اليه في الحقيقة الاسم الظاهر الذي هو فاعل الفعل المحذوف فالذي ينبغي أن يكون التقييد
له وإذا دارا لا تباع والتقييد بين مؤ كدوم مؤ كد فالوجه أنه للمؤ كد بالفتح اذ هو معتمد الاسناد وقال
السفاقي أن هذا امرئ لا موجب وأما إذا كان ليس له ولد صفة فلا يضر النص بل ينهينها بين موصوفها
بالمفسر لانها تامة كبدله والفاء في فلها واقعة في جواب الشرط وقوله وابن الام لا يكون عصبة لأن
ذكرهم وانهم في القسمة والاستحقاق سواء لادلائهم بالام كما تقر في الفرائض وعلم بدليل آخر
(قوله والولد على ظاهره) أي مخصوص بالذ كر لا ما يشملها فانه مشترك بينهما اشتراكا معنويا وقد وقع
في سياق النبي لأن الذ كر هو المتبادر منه وقد عطفه الدليل وفيه نظرا لما قيل انه تخصيص من غير تخصيص
والتعليل بأن الابن يسقط الاخت دون البنت ليس بسديد لأن الحكم تعيين النصف وهذا ثابت عند
عدم الابن والبنت غير ثابت عند وجود أحدهما أما الابن فلانه يسقط وأما البنت فلانها حادثة نصير
عصبة لا تعيين لها فرض نعم يكون نصيبها مع بنت واحدة النصف بحكم العصوية لا القرضية فلا حاجة إلى
تفسير الولد بالابن لا منظور فالوجه ما وأيضاً الكلام في السكالة وهو من لا يكون له ولد أصلا ولا والد
والولد مشترك معنوي في سياق النبي فيم فلابد للتخصيص من مخصص وكذا فيما بعده فتمثل فالولد
عند ابن عباس رضي الله عنهما ما عاها ما إذا لاثرت البنت مع الاخت عنده وعند الجمهور رثرت لكن
ذلك بالعصوية بالغير وقوله لا لاثرت النصف أي بطريق القرضية لا بد من هذا القيد وهو مراده اذ قد
رثت البنت النصف كما إذا ترك بنتا وأختا كجانبه عليه بعض أهل الفرائض وقوله ان كان الامر بالعكس
أي ان ماتت وتركت (قوله ذكر اكان أو أني الخ) فان قيل هما شرطان ذكر كل واحد منهما في حادثة
فان قام الدليل على أن المراد بأحدهما الذ كر لم يبين أن المراد بالثاني الذ كر قيل ليس كذلك بل الكل شرط
واحد لانه ذكر أو لا إذا كان الاخ هو الميت فجعل للاخت النصف ثم قلب المسئلة فجعل للاخت ميتا
والاخ هو الوارث فجعل لجميع المال فهذا يبين أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد
الموضعين الذ كر دون الاتي فكذلك في الآخر وفيه نظر (قوله والآية كالم تدل على سقوط الاخوة بغير
الولد الخ) عدم دلالتها على السقوط بغير الولد ظاهر للسكوت عنه وكذا دلالتها على عدم السقوط به
أي بغير الولد كالأب فان السكالة فسرت بن لا ولده ولا والد كما مر وأما ما قيل انه فيه بحث ظاهر لأن
الاطلاق في جعله وارثا على تقدير عدم الولد دليل ظاهر على عدم السقوط بالغير فدفوع بأنه مسكوت

(يستفتونك) أي في السكالة حذف دلالة
الجواب عليه روى أن جابر بن عبد الله كان
مريضا فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اني كلاله فكيف أصنع في مالي فتركت
وهي آخر ما نزل في الأحكام (قل الله يفتيكهم
في السكالة) سبق تفسيرها في أول السورة
(ان امرؤ هالك ليس له ولد وله أخت فلها نصف
ما ترك) ارتفع امرؤ ففعل يفسره الظاهر
وليس له ولد صفة له أو حال من المستكن في
هالك والواو في وله يحتمل الحال والعطف
والمراد بالاخت الاخت من الابوين أو اب
لانه جعل أخوها عصبة وابن الام لا يكون
عصبة والولد على ظاهره فان الاخت وان
ورثت مع البنت عند عامة العلماء غير ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما لكنهم لا يثرون النصف
(وهو يرثها) أي والمرث يرث أخته ان
كان الامر بالعكس (ان لم يكن لها ولد)
ذكر اكان أو أني ان أريد بغيرها يرث جميع
مالها والا فالمراد به الذ كر اذ البنت لا تحجب
الاخ والآية كالم تدل على سقوط الاخوة
بغير الولد كالم تدل على عدم سقوطهم به

عنه والسنة دلت على خلافه فقوله وقد دلت السنة الخ جلة حالية مبنية لدفع هذا التوهم (قوله)
وكذا مفهوم قوله الله يفنيكم في الكلالة ان فسرت بالميت) اشارة الى ما مر من الاختلاف في تفسيرها
اذ حيث تكون الكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا وأورد عليه أن التعرض لعدم الولد مع احتمال
مفهوم الكلالة على الوالد أيضا يشير الى أن المانع عن الارث الولد لا الوالد ولا تخصيصه بالنفي ليس
بظاهر وجوابه يعلم من الفرائض فانه وقع الاتفاق عليه كونه لا بد من نكته لتخصيص الولد بالنفي
وما قيل انه ذكر أحد الجزأين لينقل الذهن منه الى الجزء الآخر غير ظاهر فأنظره (قوله الضمير لثبوت
بالاخوة الخ) جواب سؤال مشهور وهو أن الخبر لا بد أن يصدق به ما يفيد المبدأ ولهذا لا يصح سبب
الجارية مالكمها وضمير التثنية دال على الاثنية فلا فائدة في الاخبار باثنتين وقد دفع بوجوه منها ما ذكره
الاخفش من أن الاثنية تدل على مجرد التعدد من غير قيد بذكر وصغراً وغير ذلك من الاوصاف
فكانه قيل انهما يستحقان ما ذكر مجرد التعدد من غير اعتبار امر آخر وهذا مفيد ورد بأن ضمير التثنية
يدل على ذلك أيضا فعاد السؤال وروى مكي عنه أيضا وهو الذي ارتضاه الزمخشري وتبعه المصنف رحمه
الله بأنه حمل على معنى من يرث وأن أصله وتقديره ان كان من يرث بالاخوة اثنتين وان كان من يرث
ذكر وراواتنا وانما قيل كاتساو كانوا المطابقة الخبر كما قيل من كانت أمك فأنث ضمير من لتأنيث
الخبر كما تفي وجع هنا ورد بأنه غير صحيح وليس نظير من كانت أمك لانه صرح فيه بمن وله لفظ ومعنى فمن
أنث راوى المعنى لانه أم ومدلول الخبر فيه مخالف للمدلول الاسم بخلاف ما نحن فيه فان مدلوليها واحد
ولم يؤث في من كانت أمك لارعاة الخبر انما أنت لمعنى من اذ أريد به ما مؤث كما تقول من قامت ولا خبر
فيه ولا يخفى وروده وان قيل انه يحمل عليه كما هو عادته وقيل ان الخبر له صفة مقدرة بهاتم الفائدة
أى فان كاتسا اثنتين من الاخوات ومثل ذلك جائز وقيل اثنتين حال مؤكدة والخبر محذوف أى لبدلالة
قوله وله أخت عليه (قوله فغلب المذكر) بقرينة قوله رجالا ونساء وقيل هو اكتماء (قوله بين الله
لكم ضلالكم الخ) هذه الوجوه الثلاثة ذكرها قدام المفسرين وهي ابقاؤه على ظاهره وتبيين الضلال
والشرار شاد الى الهدى والخير أو حذف مضاف أى كراهة أن تضلوا أو حذف الجواز ولا النافية
ورجح الاول بأنه من حسن الختام والالتفات الى أول السورة وهو يا أيها الناس اتقوا ربكم فانه أمرهم
بالتقوى وبين لهم ما كانوا عليه في الجاهلية ولما تم تفصيله قال لهم اني بينت لكم ضلالكم فاتقوا كما
أمرتكم فان الشر اذا عرف اجتنب والخير اذا عرف ارتكب وقوله فهو عالم بمصالح العباد في الحيا
والمات اشارة الى أنه عائد على ما مر من أمر الميراث وما يتعلق بالاحياء والاموات (قوله من قرأ سورة
النساء الخ) هذا حديث موضوع مفترى على أبي بن كعب رضى الله عنه كما ذكره المحققون ووجه تصدقه
على كل وارث لانه تلى ما بين الانصبا فكان له أجر ذلك وقوله وأعطى من الاجر كن اشترى محررا أى كاجر
من اشترى عبد المحرره فسمه محررا باعتبار المال وقوله وبرئ من الشرك ليس معطوفا على مدخول
كأنما بل على مفهوم ما قبله أو على مقدراى أعطاه الله هذا الثواب وجعله بريأ من الشرك وآمنا من سوء
الخاصة وقوله وكان في مشيئة الله الخ أى في تقديره وارادته معفو عنه مغفور له اللهم اننا نسألك حسن
الخاصة والعفو والمغفرة وأن توفقنا لفهم كلامك ونشرح صدورنا بعبادتك واحسانك وانعامك

﴿سورة المائدة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

السورة مدنية الاقوله اكملت لكم دينكم الخ فانها نزلات بمكة وفي عددها اختلاف فقيل مائة
واثنان وقيل ثلاث وعشرون (قوله الوفاء هو القيام بالعهد الخ) أى حفظ ما يقتضيه العهد وهو
يسمى عمل ثلاثيا ومضاعفا ومن يد ايقال وفي ووفى وفى بمعنى لكن فى المزيدي مبالغة ليست

وقد دلت السنة على أنهم لا يرثون مع الاب
وكذا مفهوم قوله قل الله يفنيكم في الكلالة ان
فسرت بالميت (فان كاتسا اثنتين فلهما الثلثان
عائرك) الضمير لثبوت بالاخوة وتثنيته محمولة
على المعنى وفائدة الاخبار عنه باثنتين
التنبية على أن الحكم باعتبار العدد دون
الصغر والكبر وغيرهما (وان كانوا اخوة
رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) أصله
وان كانوا اخوة وأخوات فغلب المذكر
(بين الله لكم أن تضلوا) أى بين الله لكم
ضلالكم الذى من شأنكم اذا خليتكم
وطباعكم لتعزوا عنه وتحرروا خلافة
أوبين لكم الحق والصواب كراهة أن تضلوا
وقيل لئلا تضلوا الخذف لا وهو قول الكوفيين
(والله بكل شئ عليم) فهو عالم بمصالح العباد
في الحيا والمات * عن النبي صلى الله عليه
وسلم من قرأ سورة النساء فكأنما تصدق على
كل مؤمن ومؤمنة وورث ميراثا وأعطى من
الاجر كن اشترى محررا وبرئ من الشرك
وكان في مشيئة الله تعالى من الذين يتجاوز

عنهم * (سورة المائدة)

مدنية وهي مائة وثلاث وعشرون آية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) الوفاء
هو القيام بقضى العهد وكذلك الأيفاء

في الجرد واليه اشار المصنف رحمه الله وأصل معنى العقد الربط محكمات تجوز به عن اليهود وعقود
المعاملات وقوله الموثق بالتشديد والتخفيف (قوله قال الحطبية الخ) هو شاعر معروف والبيت من
قصيدة له في مدح بني أتب الناقة قوم من العرب كانوا يعبرون بهذا القلب فلما قال فيها
قوم هم الاتق والاذناب غيرهم * ومن بسوى بأتب الناقة الذنبا

صاروا يفتخرون به قال شراح الكشاف وفي البيت اشارة الى كون العقد بمعنى العهد مستعاراً من
عقد الحبل على الدلو حيث رشح به كالحبل والدلو وما يتعلق بهما والعناج بوزن كرام حبل يشد في
أسفل الدلو ثم يمتد الى العراق فيقع العين والراء والقاف ليكون عوناً لها وللدوم فاذا انقطعت الاوزام
أمسكها العناج والعروق نان خشبتان معترضان على الدلو لجمع عراقى والاوزام السيور التي بين اذاناب
الدلو وأطراف العراق والكرب بفختين الحبل الذي يشد في وسط العراق ثم ينشئ ويثقل ليكون هو
الذي يلي الماء فلا يقع الحبل الكبير ويقال لمن يحكم أمراً أو يبالغ فيه بلا الدلو الى عقد الكرب وخص
العقد بالحار لانه هو المعروف بينهم في العقد لمن نزل بجوارهم وبه يتحدون والقصيدة كان سببها ذلك
فلما وجه لما قيل لو قال لغيرهم لكان أبلغ والمستعار في البيت عقد الحبل على الدلو والمستعار له العهد
والميثاق وما بعده ترشح وانما جعلوا المستعار ذلك وان كان العقد فيه مطلقاً للتبادر ولانه لو لا ذلك
لم يترتب جواب اذا على الشرط ومن غفل عنه قال لوجه لتقيده بما ذكر (قوله وأصله الجمع بين
الشئين الخ) قال الراغب العقد الجمع بين أطراف الشيء ويستعمل في الاجسام الصلبة كعقد الحبل
وعقد البناء (قوله ولعل المراد بالعقد الخ) اي المراد بها ما يلزم الوفاة به أو يستحب بما عقده الله أو
العباد كالعاملات والذو لانه جمع محلي باللام فيم والامر في قوله أو فوالطلق الطلب ندباً أو وجوباً
ويدخل فيه اجتناب المحرمات والمكروهات واختاره لانه أو فموم اللفظ وأو في عموم الغائبة
وقيل الحبل على تحليل الحلال أي اعتقاد حله والعمل على وفقه وتحريم الحرام كذلك أظهر نظرنا الى
ما يشعر به سوق الكلام من الاجمال والتفصيل لا يقال السورة مشتقة على أمتهات التكليف في
الاصول والفروع لا يختص بالتحليل والتحريم وكفى بقوله ونعاونوا على البر والتقوى واعدلوا هو أقرب
للتقوى فلا يلزم حصر الجمل على التحليل والتحريم ولو سلم فليكن من التفرع على الاصل لا التفصيل
للمجمل كما تقول امثلوا أو امر الله اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان لانقول ما وقع في
معرض التفصيل هو التحليل والتحريم وظاهر أن ليس جميع السورة كذلك وأن المذكور بالتفصيل أوقع
منه بالتفرع (قوله تفصيل للعقد الخ) لما مر من عمومه وشموله لها وأنه المتبادر لا التفرع والبهمة
من ذوات الارواح ما لا عقل له مطلقاً أو ذوات الاربع وقال الراغب انه خص في المتعارف بما عدا
السباع والطير وفي العقود خمسة أقوال للمفسرين فقبل اليهود وقبل حلف الجاهلية وقبل ما عقده
الله وبعضهم مع بعض وقبل النكاح والشركة واليمين والعهد والحلف والبيع وقبل الفرائض وقبل
جميع ما ذكر ورجح بعضهم واليه ذهب المصنف رحمه الله (قوله وضافتها الى الانعام للبيان الخ)
قبل البهية اسم جنس والانعام نوع منه فاضافها اليه كاضافة حيوان انسان وهي مستقصاة وأجيب
بوجهين أن المراد من البهية والانعام شئ واحد وضافتها اليها على معنى من البيانية أي البهية التي
هي الانعام كقوله فاجتنبوا الرجز من الاوثان أي الرجز الذي هو الاوثان ولا يستدر النفي
ذكر عام وتخصيصه أو المراد بالبهية الطباء وبقرا الوحش ونحوهما وضافتها الى الانعام للابسة المشابهة
بينها ما جوز التحريم في اضافة المشبه للمشبه به كونهما بمعنى الام على جعل ملابسة الشبه اختصاصاً
بينها أو بمعنى من البيانية على جعل المشبه نفس المشبه به وفيه بحث لان ذكر النوع أو الفرد بعد الجنس
لا فائدة فيه وضافته اليه لقوم يستهجنه كحيوان انسان أو انسان زيد وقوله المراد من البهية والانعام شئ
واحد ان أراد قبل الاضافة فليس كذلك وان أراد بعد ما فكذلك انسان زيد مع أنه بالآخرة يكون

والعقد العهد الموثق قال الحطبية
قوم اذا عقدوا عقد الجارهم
شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا
وأصله الجمع بين الشئين بحيث يعسر
الانفصال ولعل المراد بالعقد ما يعم
التي عقدها الله سبحانه وتعالى على عباده
وألزمها اياهم من التكليف والمعاملات
بينهم من عقود الامانات والمعاملات
ونحوها مما يجب الوفاة به أو يحسن ان جعلنا
الامر على المشترك بين الوجوب والندب
(أصله لكم بهيمة الانعام) تفصيل
للعقد والبهية كل شئ لا يميز قبل كل ذات
أربع وضافتها الى الانعام للبيان كقولنا
نوبخز ومعناه البهية من الانعام وهي
الازواج الثمانية وألحق بها الطباء وبقرا
الوحش

من اضافة الشيء لنفسه فالحق في الجواب أن يقال اضافة العام للخاص اذا صدرت من بليغ وقصد
 بذكره فائدة خفية كدنية بغداد فان لفظ بغداد لا يمكن أن يكون غير عربي لم يعهد معناه أضيف اليه مدينة
 لبيان مسماه وقوضيحه وكشجر الارز لما كان الارز يطلق على قضبانه أضيف ابيان المراد وهكذا
 والافقوزائد مستحسن ولذا ترى النحرير يستحسنها نارة فيمثلها بشجر الارز ويستقيمها أخرى فيمثلها
 بانسان زيد وهنالك كان الانعام قد يختص بالابل اذ هو أصل معناه ولذا لا يقال النعم الا له أضيف اليه
 بهيمة اشارة الى ما قصده من العموم وللحاجة في مثل هذه الاضافة اختلاف فمن اشترط العموم والخصوص
 من وجه في الاضافة البيانية قال انها لامية ومن لم يشترطه قال انها يائية كاذكره في شرح الهادي
 فلا يرد ما قيل اشترط في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف كالفضة للخاتم وهما الامر
 بالعكس ومن في البهية من الانعام لا تكون الا يائية وفي خاتم من فضة يائية أو تبعضية أو استدلالية
 واذا كان من اضافة المتشبه للمتشبه فلا امر ظاهر وبهذا يدفع قول الامام رحمه الله انه لو قال أحلت
 لكم الانعام لكان الكلام تاما بدليل وروده في آية أخرى فأى فائدة في زيادة لفظ البهية وكذا قوله
 ان لفظ البهية مفرد والانعام جمع فما الفائدة في ذكره لانه قصده بيان الجنس فلذا أفرد وجمع الانعام
 ليسهل أنواعها وللعامة جواب عنه تركا لما فيه وقوله كل حي لا يميز أي ليس من شأنه التمييز فلا يرد
 الصبي كما هوهم والاجترار فتعال من الجرزة بالكسرة وهي ما يخرج به البعير من كرشه وبعض الحيوانات
 من جوفه يتعلل به الى وقت العلف وقوله وعدم الانياب جمع ناب وهو من يختص بسباع الحيوان
 ولذا يكتفى عنها بما له ظفر وناب وأخر قوله ونحوهما عن قوله المراد كافي الكشف لانه المحتاج للبيان
 فتأمل (قوله الا حرم ما يتلى الخ) اختلف في هذا الاستثناء فقبل منقطع لان المتلو لفظ والمستثنى
 منه ليس من جنسه والمصنف رحمه الله تعالى للعلامة على أنه متصل مستثنى من بهيمة الانعام بتقدير
 مضاف محذوف من ما يتلى عليكم وهو محرم ليكون عبارة عن الهائم المحترمة بقوله حرمت عليكم الميتة
 الخ ونحوه أو من فاعل يتلى أي يتلى آية تحريمه لانه يكون ماعبارة عن البهية المحترمة لا اللفظ المتلو قال
 الضرير ولا يعد اعتبار التجوز في الاستناد من غير تقدير وأما جملته من غير غمان الموجب في موقع
 الحال أي الا كائنه على الحالات المتلوة فيه بعد جسد والمستثنى منصوب ويجوز رفعه كما نقرر في النحو
 (قوله حال من الضمير في لكم الخ) في الكشف نصب على الحال من الضمير في لكم أي أحلت
 لكم هذه الاشياء لا المحلين الصيد وعن الاخفش أن انتصابه عن قوله أو فوا بالعقود وقوله وأنتم
 حرم حال عن محلي الصيد كانه قيل أحلتنا لكم بعض الانعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم
 حرم لئلا يخرج عليكم والوجه هو الاول واليه ذهب الجمهور ولا يرد عليه ما قيل انه يلزم تقييد احلال
 بهيمة الانعام بحال انتفاء حل الصيد وهم حرم وهي قد أحلت لهم مطلقا ولا يظهر له فائدة الا اذا عني
 بها الطبايع وحز الوحش وبقوله لانه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم يعلم منه غيره بالطريق الاولى لانها
 اذا أحلت في عدم الاحلال لغيرها وهم محرمون لدفع المخرج عنهم فكيف في غير هذه الحال فيكون بياننا
 لانعام الله عليهم بما رخص لهم من ذلك وبياننا لانهم في غنية عن الصيد واتساع الحرمة الحرم والحب
 أن عبارة الكشف صريحة فيه ولم يخرج عليه أحد من شراحه وقد تنبه له في الكشف لكنه لم ينتفعه
 (قوله وقيل من أو أو فوا) هذا قول الاخفش انه حال من فاعل أو فوا ولا يخفى ضعفه لما فيه
 من الفصل بين الحال وصاحب الجملة ليست اعتراضية اذ هي مبنية وتخلل بعض أجزاء المبين بين
 أجزاء المبين ولا وجه للتقييد به مع أنهم مأورون بالوفاة مطلقا والتوجيه السابق لا يجري فيه كما لا يخفى
 وان قيل انه أقرب معنى وان كان أبعد لفظا لان جعله حالا من ضمير لكم انما يصح اذا أريد بهيمة الانعام
 الطبايع وأما اذا أريد الانعام المستثنى منها البعض على ما صرح به فقيه تقييد الاحلال بهذه الحال
 وليس كذلك لما علمت من أنه على طرف التمام ثم تكلف ما عباره مناديه على خلافه فقال ويمكن دفعه

وقيل هما المراد بالبهيمة ونحوهما
 مما يتلى الانعام في الاجترار وعدم
 الانياب وضافتها الى الانعام للابسة
 التشبيه (الا ما يتلى عليكم) الامتزج ما يتلى
 عليكم كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والا
 ما يتلى عليكم تحريمه (غير محلي الصيد) حال
 من الضمير في لكم وقيل من أو أو فوا

بأن المراد بالانعام أعم من الانسي والوحشي مجازاً أو تغليبا أو دلالة أو كيف شئت واحداً لها على
 عمومها مختص بمحال كونكم غير محلين للصيد في الاحرام اذ معه يحرم البعض وهو الوحشي وأما جعله
 حالاً من فاعل أحلنا المدلول عليه بقوله أحلت لكم ويستلزم جعل وأنتم حرم أيضاً حالاً من مفعول
 حال كونكم غير محلين للصيد في حال احرامكم فليس يبعد الامن جهة انتصاب حالين متداخلين
 من غير ظهور ذي الحال في اللفظ وترجيحه بأن التحليل والتحرير من شأن الشارع دون المكلفين ليس
 بشئ لأن معناه تقرير الحل والحرمه عملاً واعتقاداً وهو سائق في الكتاب والسنة (أقول) لا يخفى ما في هذا
 الوجه الذي رجحه من الضعف من جهة العربية فإن الفاعل الذي ناب عنه مفعوله تركباً منسياً وقد
 نص النحاة على أنك لو قلت أنزل الغيث مجيباً لدعائهم على أنه حال من فاعل الفعل المجهول المتروك اذ
 تقديره أنزل الله الغيث حال اجابته لدعائهم لم يجز لاسمياً على مذهب القائلين بأن المبني للمفعول صيغة
 أصلية ليست محولة عن المعلوم وأيضاً الوجه للتقدير كما ورد على الوجه الذي قبله مع أن محلي صيغة
 جمع كما هو في الرسم العثماني بالياء فكيف يكون حالاً من الله فكان قائلاً زعم أنه محال من غير ياء
 أو أنه رسم بالياء على خلاف القياس كما في الجبر ولا يخفى حاله ولا يـ حين هنا كلام طويل الذيل فيه
 تكلف وتعسف تركه خير منه (قوله وقيل استثناء وفيه تعسف) ليس وجه التعسف فيه أن استعمال غير
 في الاستثناء غير ظاهر ولا من تكرير الاستثناء سواء ترادف أو تداخل بل لفساد المعنى فيه إلا أن يتكافأ
 له ما لا يطبق بالنظم القرآني لأن المحلين لا يستثنون من البهيمة ان رجح الاستثناء من الاول بل من لكم فيه
 المعنى أحلت البهيمة الا المحلين وهو غير صحيح وكذا استثناءه عما قبله فندير (قوله يعني مناسك الحج جمع
 شعيرة وهو اسم ما أشعر الخ) قبل أقدم اسم لثلاثتهم أنه وصف لاشتقاقه وكونه على وزن الصفات لانه
 لم يجز على موصوف والشعار الامارة والاعلام جمع علم بمعناه وقوله التي حدها إشارة الى
 أن تسميتها شعائر تركب من حذو والاق الحدود تسمى شعائر أيضاً لما لها من العلامات وقوله ولا الشهر
 الحرام المراد به جنسه وفسره الزمخشري بأشهر الحج لانه المناسب للمقام وجديته يجمع مفتوحة ودال
 مهملة ساكنة جمع جذبات بالتحريك وجديته بوزن رمية وجمعه جذاً ياءاً محشيت تحت السرح والرحل
 وخص الهدى بالذكر وإن كان داخلاً في الشعائر لأن فيه نوعاً للناس ولانه مالى قد يتساهل فيه وتغليبا
 له لانه من أعظمها (قوله أي ذوات القلائد) وهي الأبل التي كان يجعل لها شعائر وهي بعض الهدى
 خصت بالذكر تشرى بالهاء ولا تقدير فيه والنهي عن التعرض لها مبالة في النهي عن التعرض له كما في
 قوله تعالى ولا يدين زينهن فانهن اذ انهن عن اظهار الزينة كالخمال والسوار على النهي عن ابداء محملها
 بالطريق الاولى ومن الغريب ما روى عن السدي في شرح أبي داود من أن المراد بالقلائد اصحاب
 الهدى قال كان العرب يقلدون من لحاء شجر مكة فيقيم الرجل بمكة حتى اذا انقضت الاشهر الحرم وأراد
 أن يرجع الى أهله قلده نفسه وناقته من لحاء الشجر فبأن حتى يأتي أهله انتهى ولحاء ككساء بلام وحاء
 مهملة قشر الشجر كلبته (قوله ولا آتين البيت الحرام قاصدين الخ) أي ولا تحلوا أقواماً آتين ويجوز
 أن يكون على حذف مضاف أي فعال قوم آتين أو أذى قوم آتين وقرئ شاذوا لا آتى البيت بالاضافة
 والبيت مفعول به لا ظرف وأي يثيهم تفسيره لفضل او برضى تفسيره رضواناً وهو بناء على ظنهم ان كان في
 حق المشركين كما سيأتي (قوله والجمله في موضع الحال من المستكن الخ) هذا رد على الزمخشري في جعله
 جملة ينتغون صفة لا آتين حيث قال في تفسيره أي لا تعرضوا القوم هذه صفتهم تغليبا لهم واستنكاراً
 لأن يتعرض لمثلهم وتبعه أبو البقاء اذا اختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل لضعف شبهه بالفعل
 الذي عمل بالجل عليه لأن الموصوفية تبعاً للشبه لانها من خواص الاتماء وقد رد وجهين الاول أن
 الوصف انما منح من العمل اذا تقدم المفعول كقوله لا زيد اذ ارب قومي فلو تأخر لم يمنع لجيشه بعد
 الفراغ من مقتضاه كما صرح به صاحب اللب وغيره الثاني أن الزمخشري لم يرد ما فهمه المعترض من

وقيل استثناء وفيه تعسف والمصيد
 بجعل المصدر والمفعول (وأنتم حرم)
 حال مما استمكن في محلي والحرم جمع
 حرام وهو المحرم (ان الله يحكم ما يريد) من
 تحليل وتحريم (يا أيها الذين آمنوا اتحلوا
 شعائر الله) يعني مناسك الحج جمع شعيرة وهي
 اسم ما أشعر أي جعل شعائر اسمي به أعمال
 الحج ومواقفه لانها علامات الحج وأعلام
 النسك وقيل دين الله أي دينه وقيل فرائضه
 ومن يعظم شعائر الله أي دينه وقيل فرائضه
 التي حدها لعباده (ولا الشهر الحرام)
 بالقتال فيه أو بالسبي (ولا الهدى) ما أهدى
 الى الكعبة جمع جذبة يجذبي في جمع جذبة
 السرح (ولا القلائد) أي ذوات القلائد من
 الهدى وعطفها على الهدى للاختصاص
 فانها أشرف الهدى أو القلائد أنفسها
 والنهي عن احلالها مبالة في النهي عن
 التعرض للهدى وتظيره قوله تعالى ولا يدين
 زينتهن والقلائد جمع قلادة وهو ما قلده
 الهدى من نعل أو لحاء شجر أو غيرها ليعلم
 به أنه هدى فلا يتعرض له (ولا آتين البيت
 الحرام) قاصدين زيارته (ينتغون فضلاً من
 ربهم ورضواناً) أي يثيهم ويرضى عنهم
 والجمله في موضع الحال من المستكن في
 آتين وليس له صفة لانه عامل والخياران
 اسم الفاعل الموصوف لا يعمل

أن جله يمتنعون صفة آتية حتى يرد عليه ما ذكره اذ مراده أن آتية ويبتغون صفتان لموصوف مقدر وهو قوم دفع المايرد عليه من أن آتية إذا كان مفعول لا تحلوا عمل غير معتد الآتية يرد عليه أنه إذا جاز الاعتماد على الموصوف المقدر كان اشتراط الاعتماد لغوا ولا يمنع العمل في شيء من الصور لانه ما من اسم فاعل الا ويصح أن يقدر له موصوف كما قيل (أقول) هذا زبدة ما هنا من القيل والقال وليس بجبه من وجوه الاقول ان ما ادعاه الفاضل المحقق غير متعين لجواز أن يريد بيان حاصل معنى النظم وأن لا تحلوا موقول بلا تعرضوا لان الخل والحرمة لا تتعلق بالذوات ولذا قدر في نحو وأحل لكم النساء تمكاح النساء ويجوز أن يزيد ما فهمه المايرد بناء على أن الوصف المتأخر لا يمنع كما مر وان كان مثله يمنع مطلقا كما توهمه صاحب الدر المصون حتى ذهب الى عدم منعه قياسا على المصدر الا أنه لا وجه له فقد قال في كتاب المواطن لا خلاف في جواز عمله اذا تأخر ولا جزم به بعضهم هنا هذا خطأ من المعارض وغفلة ممن قبله وحاول دفعه بدليل آخر وما اعترضه على الزمخشري في ما نسب اليه من الاعتماد على المقدر بجديت اللغوية الذي سمعته فليس بشيء لأن النجاة صرحوا به كما قال في الالفية

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيبقى العمل الذي وصف

وهو وان فهمه وارد غير مندفع ليس بشيء لانه ليس كل اسم فاعل يصح أن يقدر له موصوف اذ يمنع منه موانع معنوية كعدم القرائن وصناعة كافي نحو قولك طأ ذهاب أخوك لانه لا يصح أن يقدر له موصوف كرجل وشخص لعدم الرابط وقد صرحوا في باب النعت بأن الموصوف لا يحذف في كل موضع وأن له مواطن يطرد فيها كان يكون الموصوف بعض اسم مجرور بمن أوفى قبله ولذا ما لبوا هنا بقوله تعالى ومن الناس والادواب والانعام مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه الخ وإذا كانت الصفة جله أو ظر فالأصح في غير هذا الا ندورا أو شذوذا وأما قول السهيلي رحمه الله تعالى طريقة حذفه هنا أن يكون الموصوف مندرجاً في معنى اسم قبله نحو كرم ضارب زيد الدخوله في معنى كرم وفي غيره لا يجوز فقد قال أبو حيان رحمه الله تعالى انه مردود فقوله أن جله يمتنعون صفة لمقدر فرار من السحاب للوقوف تحت الميزاب فان قلت كيف قال انه لو لم يقدر الموصوف كان عام سلاب لا اعتماد مع دخول النفي عليه وهو لا يختص بما كما صرحوا به قلت هو بناء على ما فهمه من أن معنى الاعتماد على النفي أن يسلط عليه ويرتقى معناه لأن يلى لفظه نحو ما تأم أولك وهذا ليس كذلك لأن تقديره لا تحلوا آتية البيت فالنفي الاحلال نعم هذا الاعتماد عليه فانه يكتفي وقوعه في حيز النفي خصوصاً والنفي منصب على القيد وقد صرحوا بأن اعتماده على معنى النفي مطلقاً صريحاً كان أو موقولاً ولم يتعرضوا هنا للاعتماد لظهوره وهذا مما يشجب منه فلا تسكن من الغافلين (قوله وفائدة استنكار تعرض من هذا شأنه) أي مطلقاً ومن المسلمين والمنايع له أنه طالب فقل الله وروضانه وقوله وقيل الخ فيكون على هذا مخصوصاً بالكفرة فالفضل التجارة والرضوان بزعمهم ولو أبقى الفضل على ظاهره لانه بزعمهم ضح لكنه لما أمكن حمله على ما هو في نفس الامر كان حمله عليه أولى وأورد على هذا التوجيه السابق أنه إذا كان آتية البيت الحرام المسلمين فالتعرض لهم حرام مطلقاً سواء كانوا آتية أو لا فلا وجه لتخصيصهم بالنهي عن الاحلال وفي المصباح ما تعرض له بسوء وعرض له بمعنى وقيل ما صرحت له عرضة بالوقعة فيه ولا تعرض له بسوء أي لا تعرض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده بمعنى التعرض للشيء أعم من أخذه وقتله وطرده فالاحلال بمعنى حله لا لا أو اعتقاد حله كتابة أو مجاز عن التعرض له لأن المؤمن لا يتعرض لما لا يحل له فلذا افسر به هنا وقول الزمخشري السابق قوم هذه صفتهم اشارة الى أن التعليق بالمشتق يفيد عليه مبدا الاشتقاق فالظاهر أن العلامة ومن تبعه أشاروا بهذا كما فهمه الفاضل المحقق فافهم (قوله اذ روى الخ) حطيم بن ضبيعة أتى من اليمامة الى المدينة ولم يسلم بعد عرض الاسلام عليه فلما خرج من مرسى المدينة أي الابل المرسحة للرحى فاستاقها وتبعوه فلم يدركوه فلما

وفأندته استنكار تعرض من هذا شأنه
والنسيه على المنايع له وقيل معناه يبتغون
من الله رزقاً بالتجارة وروضوا نازعهم اذ
روى ان الآية نزلت عام القضية في حجاج
اليمامة لما هتم المسلمون أن يتعرضوا لهم
بسبب انه كان فيهم الحطيم شريح بن ضبيعة
وكان قد استاق مرسى المدينة

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام قضاء العمرة التي أحضر عنها مع تلبية حجاج اليمامة فقال
 هذا الحطيم وأصحابه قد ونكموه وكان قد قلد مانب من السرح وجعله هديا فلما توجهوا لذلك نزلت
 هذه الآية وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن عكرمة وسمى الرجل الحطيم بن هند البكري فليجوز
 (قوله وعلى هذا فلا يمتنع نسخ الخ) أن كان هذا مخصوصا بالمشركون والمنع عن قتالهم ودخولهم
 المسجد الحرام فانه ما نسخا فإذا كان للمسلمين والمشركون في خصوص السب لا يمنع عموم اللفظ
 فالنسخ في حق المشركون خاصة وهو في الحقيقة تخصيص لكن لما كان المخصص متراخيا لا مقارنا
 سمي باسم خاص كما هو مذهب الحنفية فينبغي أن يحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على الأول لانه
 شافعي لا يسمي مثله نسخا قد بر (قوله وقرئ يبتغون على خطاب المؤمنين) هذه قراءة حميد بن قيس
 الأعرج في الشواذ قيل وهي قلقة لقوله من ربهم ولو أريد خطاب المؤمنين لكان المناس من ربكم وربهم
 وقيل ترك التعيين كذا للتخويف بأنه ربهم يحرمهم ولا يرضى بما فعلتموه وفيه بلاغة لا تخفى وإشارة إلى
 ما تزم أن الله رب العالمين لا المسلمين فقط فافهم (قوله اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يزم
 من ارادة الاباحه الخ) قال الزجاج ومثله لا تدخل هذه الدار حتى تؤذى عنها فإذا أدبت عنها
 فادخلها أي إذا أدبت أبيع لك دخولها وهذه مسألة أصولية فقول الامر بعد الحظر يقتضي الاباحه
 واستدل بهذه الآية والمصنف رحمه الله تعالى لا يراه فلذا قال ان الامر هنا للتوسعة ورفع المنع والصيد
 ليس مأمورا به فلا وجه للايجاب فيه ولا تنكون الآية دليلا على ما ذكر فان كان ما يقتضيه الايجاب
 أو الاستحباب عمل به ومن قال حقيقته الايجاب قال انه مبالغ في صحة المباح حتى كانه واجب وقيل
 ان الامر في مثله لوجوب اعتقاد الحل وفيه نظر وتحقيقه في أصول الفقه (قوله وقرئ بكسر الفاء
 الخ) هذه قراءة شاذة منسوبة للحسن وضعيفة من جهة العربية لان النقل الى التعليل بخلاف القياس
 وقيل انه لم يقرأ بكسرة محضة بل أمال لامالة اللام وان كانت من المستعجلة وقرئ أحلتم بالهمزة لانه
 يقال حل من احرامه وأحل بمعنى فقهه وأحلتم معطوف على بكسر الفاء أي وقرئ أحلتم
 (قوله لا يملككم أولئك بكم) يعني أن معنى جرم حل كما نقل عن ثعلب والكسائي يقال جرمه
 على كذا أي أنه عليه فعلي هذا يتعدى لواحد بنفسه وهو الضمير هنا والى آخره يعني وهو أن تعبدوا
 فتعبدوا على أن تعبدوا وتخلوا بعد حذف الجار ما جاز أو نصب على المذهبين أي لا يملككم بغير قوم
 على الاعتداء عليهم وقال أبو عبيد القراء عناه كسب يقال جرم وأجرم معنى كسب ومنه الجرعة
 وكسب يتعدى لواحد أيضا وقد يتعدى لثنين فكذلك جرم يقال كسب ذنبا أو كسبه ذنبا فعلى هذا
 أن تعبدوا مفعول ثان له وأصل مادته وضوغة بمعنى القطع لان الكسب يقطع لكسبه ومنه لاجرم
 وسمي في تحقيقه (قوله شدة بغضهم وعداوتهم الخ) الشنان البغض أو شدته وسمع في نونه الفتح
 والتسكين وفيه احتمالان أن يكونا مصدرين شذوذ الان فعلا نابا الفتح مصدر ما يدل على الحركة
 يكونان ولا يكون لفعل متعد كما قاله سيويه وهذا متعدي لانه يقال شنانه ولا دلالة على الحركة وقيل
 ان في الغضب غلبان القلب واضطرابه فلذا أورد مصدره كذلك وفعلان بالسكون في المصادر قليل نحو
 لويته لسانا بمعنى طامته أو صفته لان فعلان بالسكون في الصفات كثير كسكران وبالفتح ورد فيها
 قليلا كما رطوان وتيس عدوان فان كان مصدر افاضته اما الى الفاعل أو المفعول أي ان يغضكم
 قوم أو بغضهم وجوز المصنف رحمه الله تعالى الوصفية في السكران دون الفتح لانه ورد فيه كما أشار
 اليه وإذا كان وصفافه بمعنى بغض أي مبغض بالكسر اسم فاعل كقدر بمعنى قادر واضافته بيانية
 أي البغض من بينهم وليس مضافا الى فاعله أو مفعوله كالمصدر (قوله لان صدركم الخ) هذا على
 قراءة الفتح بتقدير اللام على أنه علت للشنان وعلى قراءة الكسر ان شمران شرطية وما قبله دليل الجواب
 أو الجواب على القول بجواز تعديه والصحيح الأول وأورد على قراءة الكسر أنه ان كان الصدام مذكور

وعلى هذا فلا يمتنع نسخة وقرئ يبتغون على
 خطاب المؤمنين (وإذا حلتم فاصطادوا)
 اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يزم
 من ارادة الاباحه هنا من الامر دلالة
 من ارادة الاباحه هنا من الامر دلالة
 الامر الا في بعد الحظر على الاباحه مطلقا
 وقرئ بكسر الفاء على الفاء حركة هزة
 الوصل عليها وهو ضعيف جدا وأحلتم بفتح
 حل المحرم وأحل (ولا يجزئكم) لا يجزئكم
 أو لا يكسبكم (شنان قوم) شدة بغضهم
 وعداوتهم وهو مصدر أضيف الى المفعول
 أو الفاعل وقرئ ابن عامر واسمعيل عن نافع
 وابن عباس عن عاصم بكسر الفاء
 وهو أيضا مصدر كذا ان أو نعت بمعنى بغض
 قوم وفعلان في النعت أكثر كعطشان
 وسكران (ان صدركم من المسجد الحرام)
 لان صدركم عام للحدسية وقرئ ابن كثير وأبو
 عمرو بكسر الهمزة على أنه شرطية
 أغنى عن جوابه لا يجزئكم (ان تعبدوا)
 بالانتماء ثانی مفعول يجزئكم فانه يعدي
 الى واحد والى اثنين ككسب

ما وقع عام الحديبية فهو محقق منقذ فكيف يقال ان صدركم وهو يقتضي استقباله وعدم تحققه وان اريد ما بعد الفتح فلم يقع صدبه فذهب قوم الى أن الآية لم تنزل بعد الحديبية فانه غير متفق عليه واثبت سلم فهو للتوبيخ على الصدق الواقع يوم الحديبية والدلالة على أنه كان ينبغي أن لا يكون وقوعه الا على سبيل الفرض والتقدير لقوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين وجوز أن يكون بتقدير ان كانوا قد صدركم وقوله ومن قرأ بجزمتكم الخ وقع في نسخة مقدم ما الصحيح هذه وما ذكره نظرا الى أن الاصل ان تكون الهمزة للتعدي ولا فيجوز أن يكون من جرته ذبا لله بالغة ولم يجعل جرمت وأجرمت من المتعدي الى واحد وأن تعتمد على حذف الجار لانه الواقع موقع المقول الذي يكون بلا واسطة البتة (قوله على العفو والاعضاء الخ) الاعضاء عدم النظر الى ما يكره وفسر البر والتقوى بهذا المقابلة بقوله ولا تعاونا الخ فانه يدل على ذلك أو هو عام فالمراد بالبر متابعة الامر مطلقا والتقوى اجتناب الهوى ولو عطف الثاني بأوله كان أظهر قال الطيبي والثاني أظهر وأولى لتصير الآية من جوامع الحكم ويكون تذييل الكلام فيدخل في البر والتقوى جميع مناسك الحج قال تعالى فانها من تقوى القلوب والعفو والاعضاء أيضا وفي النهي عن الاثم والعدوان عدم التعرض لقاصدي البيت الحرام دخول أوليا وعلى الوجه الاول يكون عطا على ولا يجزمتكم من حيث المعنى لانه من باب لا أرى لك ههنا كانه قيل لا تعدوا على قاصدي المسجد الحرام لاجل أن صدركم قرئ من البيت الحرام وتعاونا على العفو والاعضاء ومن ثم قيل الوقف على أن تعدوا لاجل أن الاعتداء منتهى عنه والتعاون على البر والتقوى مأثور به والتشفي طلب شفاء الصدر بالانتقام (قوله ما فارقه الروح من غير تذكية الخ) والمراد حذف أنفه من غير سبب خارج عنه والدم المسفوح الذي أسالوه وأخرجوه بالآلة والاعضاء جمع وهي المصارين والاهلال رفع الصوت والمراد به هنا ذكر ما يذبح له وقوله من وقذته اذا ضربته أصله أن تضربه حتى يستريح ومنه وقذته النساء أي غلب عليه وانما قال في ماء النبطية انها للثقل لانها المنطوح مطلقا مذكرا كان او مؤنثا ولا في فعل لا يعنى مفعول لا تدخله التاء وفسر ما كل السبع بما كل منه أي أكل بعضه لان ما كل كلة لا يتعلق به حكم ولا يصح ان يستثنى منه ما أدركه ذكي (قوله وهو يدل على أن جوارح الصيد الخ) جوارح الصيد أعم من كلابه وطيوره كالباري وهي في حكم السباع والحياة المستقرة هي التي لا تكون على شرف الزوال قيل وعلمتها أن تضطرب بعد الذبح لا وقت الذبح فانه لا يحسب وقوله من ذلك أي ما ذكر قبله من المخنفة الى هنا لا يحتمل رجوعه الى ما قبله وعلى هذا لا تقيد المذكورات بقوله فثابت واللام يصح الاستثناء منها وقوله في الشرع لقطع الحلقوم أي موضوعه وفي نسخة قطع الحلقوم بالياء متعلق بالذكاة والمرى مجزى الطعام وتفصيل التذكية في القصة (قوله النصب واحد الانصاب) معطوف على الميتة واختلف فيها فقيل هي ججارة كانوا يذبحون عليها فعلى على أصلها ولعل ذبحهم عليها كان علامة على كونها لغير الله وقيل هي الاصنام لانها نصبت لتعبد وعلى على أصلها أو بمعنى اللام والنصب بنصبين جمع انصاب وقيل هو مفرد وقري بضم الون رذكين الصاد تحقيقا وقري بفحشين وفتح فسكون (قوله الاستقسام بالالزام الخ) جمع زلم أو زلم وهو القدح المضروب به لطلب ما قدر وقسم له ولذلك سمي استقساما وقد بينه المصنف والغفل بضم الغين المحبة وسكون الفاء الذي لاسم عليه لانه أغفلت علامته والمراد هنا أنه يكتب عليه قبل هذا من جملة الأقال وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب القائل فلم صار في قوا حراما وأجيب بأنه كان استشارة مع الاصنام واستعانة منهم فلما صار حراما وأما أنه دخول في علم الغيب فلا نسلم أن الدخول في علم الغيب حرام ومعنى استشار الله بعلم الغيب أنه لا يعلم الا منه ولما صار استعمال الظهور والظن من المتجملين والكهنة ممنوعا حراما بخلاف الاستخارة من القرآن فانه استعلام من الله تعالى ومن ينظر في ترتيب المقدمات وأبرزها فلهذا يطلب العلم الغيب منه فلو كان طاب علم الغيب

ومن قرأ بجزمتكم بضم الباء جعله منقولا من المتعدي الى مفعول بالهمزة الى مفعولين (وتعاونا على البر والتقوى) على العفو والاعضاء ومتابعة الامر ومجانبة الهوى (ولا تعاونا على الاثم والعدوان) للتشفي والانتقام (وانتوا الله ان الله شديد العقاب) فانتقامه أشد حرمت عليكم الميتة) بيان ما يتلى عليكم والميتة ما فارقه الروح من غير تذكية (والدم) أي الدم المسفوح لقوله تعالى أو دما مسفوحا وكان أهل الجاهلية يصبونه في الامعاء وبشؤونها (ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به) أي رفع الصوت لغير الله به كقولهم باسم اللات والعزى عند ذبحه (والمخنقة) أي التي ماتت بالخنق (والموقوذة) المضروبة بنحو خشب أي حجر حتى غوت من وقذته اذا ضربته (والمتردية) التي تردت من علوا أو في بئر فانت (والنطيحة) التي نطحتها أخرى فثابت بالنطح والتأ فيها للثقل (وما كل السبع) وما كل منه السبع فثابت وهو يدل على أن جوارح الصيد اذا أكلت مما اصطادته لم تفلح (الاما ذكيتهم) الاما أدركتم ذكاته وفيه حياة مستقرة من ذلك وقيل الاستثناء مخصوص بما كل السبع والذي كانه في الشرع لقطع الحلقوم والمرى بمجئده (وما ذبح على النصب) النصب واحد الانصاب وهي أبحار كانت منصوبة حول البيت يذبحون عليها ويعدون ذلك قربا وقيل هي الاصنام وعلى بمعنى اللام أو على أصلها بتقدير وما ذبح مسمى على الاصنام وقيل هو جمع والواحد انصاب (وأن تستقسموا بالالزام) أي وحرم عليكم الاستقسام بالالزام وذلك أنهم اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أحدها أمر فربى وعلى الآخر فربى وعلى الثالث غفل فان خرج الامر مضوا على ذلك وان خرج النهي تجنبوا عنه وان خرج الغفل أجالوها نائبا فعنى الاستقسام طلب معرفة

حراما لانه طريق الفكر والرياضة ولا فائز به وقال الامام رحمه الله تعالى لولم يجز طلب علم الغيب لزم
 أن يكون علم التعبير ككفر الانه طلب للغيب وأن يكون أصحاب الكرامات المدعون للالهامات
 كفار او معلوم أن كل ذلك باطل وفيه أن ما ذكره من الاستخارة بالقرآن وتبعه النصير فقال انهم أطبقوا
 عليه محل نظر فانه لم يتقل فعله عن السلف وقد قيل ان الامام مالك كرهه ولم أرفقه نقلا الا أنه قال
 في فتاوى الصوفية نقل عن الزندوسقي انه لا بأس به وانه فعله ما ذوعلى رضى الله تعالى عنهما وروى
 عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد أن يتقال بكتاب الله فليقرأ قل هو الله أحد سبع مرات وليقل
 ثلاث مرات اللهم بكتابك تقاءات وعليك توكلت اللهم أرني في كتابك ما هو المكتوم من سر لك المكنون
 في غيبك ثم يتقال بأول الصحيفة اه وفي النفس منه شيء وفي كتاب الاحكام للبعض أن الآية
 تدل على بطلان القرعة في عتق العبيد لانها في معنى ذلك بعينه اذ كان فيه اثبات ما أخرجه القرعة
 من غير استحقاق لان من أعتق أحد عبيده عند موته ولم يخرجوا من الثلث وقد علمنا أنهم متساوون
 في استحقاق الجزية في استعمال القرعة اثبات حرية غير مستحقة وحرمانهم من هو مسأله فيها كما
 يفعله صاحب الزلام فان قيل قد جات القرعة في قسمة الغنائم وغيرها وفي اخراج النساء قيل له انما
 القرعة فيها التطيب نفوسهم والبرائة من التهمة في اتيار البعض ولو اطلعو على ذلك جاز من غير قرعة
 وأما الجزية الواقعة على واحد منهم فغير جائز تفاهاه عنه الى غيره وفي استعمال القرعة نقل للجزية عن
 وقعت عليه واخراجهم منها مع مساواة غيره فيها اه (أقول) هذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وأصحابه والشافعي خالفهم فيه وروى فيه أحاديث صحيحة وله فيه تصنيف مستقل قرأناه رواية عن
 مشايخنا ويؤيده وقوهما في القرآن من غير دليل ناسخ وأما القرعة في غير العتق فتفق عليها (قوله)
 وقيل هو استقسام الجزور الخ) هذا هو الميسر وسيأتي بيانه ورجع هذا بعض المفسرين ولانه يناسب
 ذكره مع محرمات الطعام فعناء طلب قسم من الجزور وما قصه الله له وقوله لانه دخول في علم الغيب
 مرتافيه وقوله وألى تناول ما حرم أى اشارة الى تناول المحرمات من المأكول المعلوم من سياق ما قبله
 فرجع الى جميع ما قبله وشمل الاستقسام (قوله) أراد به الحاضر وما يتصل به من الزمنة الآتية
 وأسقط قوله في الكشف الماضية اذ لا معنى له هنا وهو منصوب على الظرفية يئس وليست اللام فيه
 للعهد كما يقال كنت بالامس شايبا وأنت اليوم أشيب أو هي للعهد والمراد يوم نزول الآية الذي ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى ورواه الشيخان عن عمر رضى الله تعالى عنه واليأس عدم الرجاء وأشار الى تقدير
 مضاف فيه لان اليأس ليس من نفس الدين بل من ابطاله أو غلبته بأن يقبلوكم عليه وقوله أن يظهر وا
 عليكم راجع الى الوجهين وان كان على الثاني أظهر وقوله فلا تخشوهم متفرع على اليأس واظهار
 الخشية فيه يفهم من نهيمهم عن خشية غيره (قوله) بالنصر والاطهار على الاديان كاه الخ) لانهم
 بالنصر والقوة يجبرون أحكام الدين من غير مانع وبه تمامه أو المراد اتمام الدين في نفسه ايمان ما يلزم
 بيانه ويستنبط منه غيره وهذا رد على من قال ان الآية تبطل القياس واليه أشار بقوله وقوانين الاجتهاد
 (قوله) بالهداية والتوفيق الخ) أى باتمام الهداية والتوفيق باتمام سبيلهما والافهاما حاصلان قبل ذلك
 ومنار الجاهلية استعارة لامورهما من مناسكهم وغيرها (قوله) اخترته لكم الخ) يعنى أنه نظر
 فيه الى معنى الاختيار ولذا اعدى باللام ومنهم من جعل له صفة لذين قدم عليه فاتصبا حالوا والاسلام
 ودينهم فعلا رضى ان ضمن معنى صيرا أو ديننا منصوب على الحالية من الاسلام أو يتميز من لكم فان
 قيل ما وجه تقييد رضا الاسلام بقوله اليوم لانه معطوف على أكلت وهو مرضى قبل ذلك وبعده
 قيل المراد برضاكم به باختياره حكما أي لا ينسخ وهو كان في ذلك اليوم وقوله وهو الدين عند
 الله لا غير جله الحالية مقيدة للدلالة على ما ذكرنا فافهم (قوله) متصل بذكر المحرمات الخ) الاضطراب
 الوقوع في الضرورة وقوله وحرمتها من جله الدين الخ اشارة الى أن الاعتراض بذكر أمر الدين يؤكده

حرمتها لانها من جلته والخصصة الجماعة أى الجوع معى به لانه يخص له البطون أى تغمر والجنف
 معناه الميل كما زوال المراد بجله للاشم تجاوز محل الضرورة والرخصة بالزيادة أو قصد أمر غير دفعها وظاهره
 أن معنى قوله غير باغ ولا عاذ ذلك وقد فسر الباغى فى سورة البقرة بالمستأثر على غيره فكانه أشار هنا
 الى تفسير آخره وقوله لا يؤاخذ به بأكله أو به ليصح جهله جوابا لمن الشرطية مترتبة عليه وإشارة
 الى أنه أقيم فيه سبب الجزاء مقامه لأنه مقدر فى الكلام وإن كان لا مانع منه (قوله لما تضمن السؤال
 معنى القول الخ) يعنى أن السؤال ليس بما يعبد بل فى الجبل ويتعدى بحرف الجر يقال سأل عن كذا
 فقيل انه بتقدير مضاف أى جواب ماذا واختار المصنف رحمه الله أنه ضمن معنى القول تخكيك
 به الجملة كما يحكى بالقول وهو معلق لانه وإن لم يكن من أفعال القلوب لكنه طريق العلم
 فطلق كما يعلق وقال لهم دون لنا الذى وقع فى سؤالهم يقتضى الحكاية ذلك حكاية باله فى المناسبة
 غيبة يسألونك كما تقول أقسم زيد ليضربن ولو قلت لا ضربن بجاز وقوله والمسؤل الخ أى ليس عن مطلق
 ما أحل بل عن المطاعم لأن الكلام فيها وقوله سألوهم أى هل هو جميع ما عدا
 المذكور أم فيه تفصيل فأجيبوا بأن لا تفصيلا (قوله ما لم تستخبه الطباع السليمة الخ) فالمراد
 بالطيب ما لم يستخب لقوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والمراد يستخبثات العرب
 ما كانوا يأكلونه من الحشرات وقوله أو ما لا يدل الخ تفسير آخر للطيب وهو معنى الحلال لأن الطيب
 يكون معنى الحلال والحلل ما نبص أو قياس ويدخل فيه الإجماع ولا بد من استناده لنص وإن لم تنف
 عليه وقال السليمة لأن الطباع جمع طبع وهو ما طبع عليه الانسان كما ذكره الأزهري فلا عبرة بمن أنكر
 كونه جمعا وقال انه واحد مذكروا منه أنه ذهب الى الطبيعة وقال ابن السبكي يجوز أن يكون جمع
 طبع ككلب وكلاب اه وكأنه لم يقف على ما قاله الأزهري (قوله عطف على الطيبات ان جعل ما
 موصولة الخ) يصح على هذا أيضا كونها مبتدأ وأوجه فكلوا خبره لكنه خلاف الظاهر (قوله
 وصيد ما علمتم الخ) أى صيده لانه الذى أحل فعطفه على الطيبات من عطف الخاص على العام
 وعلى تقدير الشرطية لا يكون عطفا على الطيبات بل مبتدأ خبره الشرط والجزاء على المختار والجملة
 عطف على جملة أحل لكم ولا يحتاج الى تقدير مضاف ونقل عن الزمخشري أنه قال بالتقدير فيه
 وقال تقديره لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى اسم الشرط فى حكم المضاف اليه كما تقول غلام
 من يضرب أضرب كما تقول من يضرب أضرب كذا قال التحرير والظاهر أنه لا حاجة الى جعل الصيد
 بمعنى الصيد لان الحل والحرمة يتعلقان بالفعل وأنه لا حاجة الى تقدير المضاف على جعلها شرطية كما أشار
 اليه المصنف رحمه الله بترك تقديره فيه لانه على ذلك التقدير يصير الخبر خاليا عن ضمير المبتدأ الآن يتكلف
 يجعل ما أمكن من وضع الظاهر موضع الضمير فليأمل وقوله والجوارح كواسب الخ من قولهم جرح
 فلان أهله خيرا اذا أكسبهم وقلان جارية أهله أى كاسبهم (قوله معلى اياه الصيد الخ) مؤدب الجوارح
 شامل للكلاب وخص به الاشتقاق لانه أكثر فيه وقوله ومضربا أصل معنى التضرية الأخرى والحث
 وقد مضى بالصيد واضراء عليه مرنه عليه ثم قيل لكل من اعتاد شيا وقوله لان كل سبع يسمى كلبا فى
 شموله للطير نظر ولا دلالة فى تسميته الاسد كلبا عليه وقوله من الكلب يسكون اللام أصالة أو مخففة كلب
 بفقتين وفيه على هذا استخذام فى قوله فيه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم ملط عليه كلبا من
 كلابك) قال فى الكشف فأكله الاسد وسأنى هذا فى سورة النجم قاله صلى الله عليه وسلم فى حق عتبة بن
 أب لهب أو لهب بن أب لهب وقد أذاه وسبه قال الطبري رحمه الله هذا حديث موضوع وليس كما قال بل
 هو حديث صحيح أخرجه الحاكم فى المستدرک من حديث أبى نوفل قال كان لهب بن أب لهب يسب النبى
 صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اللهم ملط عليه كلبا من كلابك وأكلبك فخرج فى قافلة
 يريد الشام فزولوا من لافيه سبعاء فقال انى أخاف دعوة محمد صلى الله عليه وسلم فجعلوا امتاعه حوله

(فى محضة) جماعة (غير متجانف لانه) غير
 مائل له ومنصرف اليه بأن يأكلها تالذا
 أو يحا وزاحدا الرخصة كقوله غير باغ ولا عاد
 (فان الله غفور رحيم) لا يؤاخذ به بأكله
 (يستأثرونك ماذا أحل لهم) لما تضمن
 السؤال معنى القول أو وقع على الجملة
 وقد سبق الكلام فيما إذا وانما قال لهم ولم
 يقل لنا على الحكاية لان يستأثرونك بل فقط
 الغيبة وكلا الوجهين شائع فى أمثاله والمسؤل
 ما أحل لهم من المطاعم كما أنهم لما نلى عليهم
 ما حرم عليهم سألوهم عما أحل لهم (قل أحل
 لكم الطيبات) ما لم تستخبه الطباع السليمة
 ولم تنفر عنه ومن مفعول مضموم مستخبات
 العرب أو ما لم يدل نص ولا قياس على حرمة
 (وما علمتم من الجوارح) عطف على الطيبات
 ان جعلت ما موصولة على تقدير وصيد
 ما علمتم وجملة شرطية ان جعلت شرطاً وجوابها
 فكلوا والجوارح كواسب الصيد على أهلها
 من سباع ذوات الأربع والطيور (مكئين)
 معلى اياه الصيد والمكلب مؤدب الجوارح
 ومضربا بالصيد مشتق من الكلب لان
 التأديب يكون أكثر فيه وأثر أولان
 كل سبع يسمى كلبا لقوله عليه الصلاة
 والسلام اللهم ملط عليه كلبا من كلابك

وقعدوا بحرسونه فجاءوا فانتزعوه وذهب به قال الحاكم وهو صحيح الاسناد وقوله وانتصايه أي
مكابين وقوله وفانته المبالغة الخ إشارة إلى أنها حال مؤسدة لعمامها وهو علم (قوله
حال ثانية) مؤكدة أيضاً واستثنائية إن لم تكن مباشرة والافهي معترضة (قوله من الحبل وطرق
التأديب الخ) أي المراد بعمامهم الله ما ذكر وهو أعم من الوجه الثاني ولذا قدمه لأنه أعم فائدة إذ
التأديب شامل لما في إرساله وما معه وقيل الأول يتعلق بكيفية التعليم والحبل وهي من الله أي بالهام
منه أو بالعقل الذي خلقه فيهم والثاني بما في الاصطباة من الجزئيات التي يحل بها الصيد وذلك بالشرع
الذي علمه الله فعلى الأول الحال الثاني أعني تعلون من بمنزلة التفسير والتفصيل للحال الأول أي مكابين
وعلى الثاني قيد زائد وقوله بدعائه أي بدعاء الصائدين للكلب ونحوه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
الخ) رواه أصحاب السنن وأوله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم فقال
إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك فان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك
على نفسه قال أبو حنيفة وأصحابه إذا أكل الكلب من الصيد فهو غير معلم لا يؤكل صيده ويؤكل صيد
الساوي ونحوه وإن أكل وعليه إمام الحرمين من الشافعية وقال مالك والليث يؤكل وإن أكل الكلب
منه وقال الشافعي رحمه الله لا يؤكل إذا أكل منه وإلى المذهب أشار المصنف رحمه الله وقوله
في الحديث إنما أمسك الخ عليه السلام وقوله الضمير لما علم الخ هذا هو الأصح كما صرح به الحديث
السابق وقيل هو لا لعل وهو بعيد وقوله فيؤخذ كم الخ إشارة إلى أن سرعة الحساب مجاز عن
المواخذة على جميع الأفعال حقها وجليها لأن من سرع عليه الحساب وسهل به حساب على كل شيء
ومن صعب عليه قد يحاسب على ما يهيمه ويترك غيره (قوله يتناول الذبايح وغيرها ويم الخ) في البخاري
عن ابن عباس رضي الله عنهما إن المراد بها الذبايح لأن غيرها لم يختلف في حله وقوله والنصاري قبل فيه
شيء فإن النصاري مثلثة وأخرج عبد الرزاق عن النخعي عن علي بن كرم الله وجهه ورضي عنه أنه كان يكره
ذبايح بني تغلب ونسائهم ويقول هم من العرب ورواه الشافعي عنه بأنه ما صحح ولم يلق بهم الجوس لأنهم
ليسوا بأهل كتاب (قوله سنوابعهم سنة أهل الكتاب الخ) قال ابن حجر رحمه الله لم أجده بهذا اللفظ وقد
رواه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما أدري ما أصنع في أمر الجوس فقال له عبد الرحمن
بن عوف رضي الله عنه أشهد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب
قال مالك رحمه الله يعني في الجزية وعلم من خصه من مالك الجزية أنه لا تؤكل ذبايحهم ولا تسكح نسائهم
ورواه البيهقي عن الحسن يعني ما ذكره المصنف وعبد الرزاق وقال إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده
فلا وجه لما قاله ابن حجر وإعادة أهل الكرم الطيبات للتأكيذ والتوطئة لما بعدهم وذكره اليوم لما
ذكر (قوله وطعامكم حل لهم الخ) فلا عليكم أصله لا بأس عليكم بخذف اسم لا وهو مسموع من العرب
كما ذكره النجاة وفي الاتصاف لما كان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة أو لولا الآية بصرف
الخطاب إلى المؤمنين أي لا جناح عليكم أي المسلمون أن تطعموا أهل الكتاب وفي أمالي الإمام السهلي
رحمه الله تعالى قيل ما الحكمة في هذه الجملة وهم كفار لا يحتاجون إلى ياتنا ففهمه جواباً أحدهما
أن المعنى انظروا إلى ما أحل لكم في شريعتكم فان أطعموكم فكلوه ولا تنظروا إلى ما كان محرماً عليهم
فإن لحوم الأبل ونحوها كانت محرمة عليهم ثم نسخ ذلك في شرعنا والآية بيان لنا لا لهم أي اعلوا أن
ما كان محرماً عليهم مما هو حلال لكم قد أحل لهم أيضاً ولذلك لو أطعموا فاختبروا أو نحوه وقالوا
هو حلال في شريعتنا وقد أحل الله لكم طعامنا كذبناهم وقلنا إن الطعام الذي يحل لكم هو الذي يحل
لنا لا غيره فافهم طعامهم حل لكم إذا كان الطعام الذي أحلته لكم وهذا التفسير مع قول السدي
وغيره الثاني للخصاس والزجاج والنقاش وكثير من المتأخرين أن المعنى في جازئكم أن تطعموهم وهم من
طعامكم لأن يسين لهم ما يحل لهم في دينهم لأن دينهم باطل لأنه لم يقل وأطعامكم بل طعامكم

وانتصايه على الحال من علمه وفانته المبالغة
في التعليم (تعلون من) حال ثانية أو استئناف
(عالمكم الله) من الحبل وطرق
التأديب فان العلم بها الهام من الله تعالى
أو مستنبط بالعقل الذي هو منصفة
منه سبحانه وتعالى أو مما علمكم الله أن
تعلوه من اتباع الصيد بأمر من صاحبه
وإن ينزير من غيره وينصرف بدعائه ويمسك
عليه الصيد ولا يأكل منه (فكلوا مما أمسك
عليكم) وهو ما لم تأكل منه لقوله عليه
الصلاة والسلام لعدي بن حاتم وإن أكل
منه فلا تأكل إنما أمسك على نفسه وإلى
ذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم
لا يشترط ذلك في سباع الطير لأن تأديبها إلى
هذا الحد متعذر وقال آخرون لا يشترط
مطلقاً (وذكروا اسم الله عليه) الضمير لما علمتم
والمعنى معوا عليه عند إرساله أو لما أمسك
بمعنى معوا عليه إذا أدركتم ذكره (وانظروا
إليه) في محرماته (إن الله سريع الحساب)
فيؤخذكم بما حل وندق (اليوم أحل لكم
الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل
لكم) يتناول الذبايح وغيرها ويم الذين
أوتوا الكتاب اليهود والنصارى واستثنى
على رضي الله تعالى عنه نصاري بني تغلب
وقال ليسوا على النصرانية ولم يأخذوا منها
الاشرب الخ ولا يلقوكم في الجزية لقوله
وأن ألقواكم في الجزية على الجزية لقوله
عليه الصلاة والسلام سنوابعهم سنة أهل
الكتاب غير فاكين نسائهم ولا أسكني ذبايحهم
(وطعامكم حل لهم) فلا عليكم أن تطعموهم

والإطعام المأكل كقول وأما الفعل فهو الإطعام فإن زعموا أن الإطعام يقوم مقام الإطعام توسعاً قلنا سبق
اعتراض آخر وهو الفصل بين المصدر وصلته بخبر المبتدأ وهو مجتمع بالاجماع لا يميزون الإطعام زيد حسن
للمسالكين ولا ضرباً شديداً زيد فكيف جازوا طعمكم حل لهم أه وقوله وتبيعوه منهم يفيد أنه يجوز
البيع لهم مطلقاً ولو كانوا من دار الحرب وبه صرح الفقهاء لكن قالوا الأولى أن لا يباع لهم بخلاف
السلام وما يمين على الحرب وبعضهم يخطئ في الأول فأعرفه (قوله والمحصنات الخ) جعله
بعضاً على جواز الأولى بناء على نكاح الأمة الكافرة وأما المحصنات من الذين أوتوا الكتاب ففسره
ابن جرير رضي الله تعالى عنه ما بين أسلم منهم وقالوا أنه بأبائه النظم ولم ير ضوه وهو ظاهره يتناول الحريات
وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما لا يجوز نكاح الحريات ونخص الآية بالذميات واحتج له بقوله
لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يذنبون من حاد الله ورسوله والنكاح مقتض للمودة لقوله تعالى
خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة قال الجصاص وهذا عندنا تأويل
على الكراهة وأصحابنا يكرهون من أكل أهل الحرب (قوله وتقييد الحل بآياتها) أي الأجور والمهور
لا يجب تجديدها فهذا القيد لا مفهوم له لأنه تأكيدي الوجوب لا الاحتراز والمراد بالآيات التمهيد
والإلتزام بمجاز وهذا أقرب وإن كان المآل واحداً وحمل المسألة على إظهار الزنا لظهور مقابلة في
الأسرار لتبادله من الخلدن وهو الصديق وقيل الأول نهى عن الزنا والثاني نهى عن مخالطة من
يريد بالآيمان شرائع الإسلام على أنه مصدر وأريد به المؤمن به كدبرهم ضرب الأميران الآيمان نفسه
لا يكفر به والكفر بالآباء عنه وجوده والآية تدل لقوله اليوم أحل لكم الطيبات أعظم الشأن ما أحله
الله وما حرّمه ونفلاً على من خالف ذلك فيقتضي أن يراد بالآيمان أمور الدين (قوله أي إذا
أردتم القيام الخ) لما كان النظم إذا حمل على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها
أو متصلاً به بعد القيام وكله غير مراد أولوه بتأويلين أن يكون القيام إلى الصلاة بمعنى إرادته
فغير عن السبب بالمسبب أو قصد ما يفرض عن أحد لازمي الشيء بلازمه الآخر لأنه من إطلاق اسم المزموم
على لازمه والمسبب على سببه بناء على أن إرادة الشيء لازم وسبب على أنه لو سلم فيمكن في تغاير الوجهين
اعتبار العلاقات واختار الأول لما في الثاني من التكافؤ كذا قبل وهو رد لكلام العلامة حيث
قال المراد بالقيام إلى الصلاة قصد ما هو على الأول قصد القيام إلى الصلاة والمصنف رحمه الله تعالى
جعل الأول من باب إطلاق المسبب على السبب والثاني من إطلاق المزموم على اللازم وقصد الشيء كما
أنه لازم للقيام إليه سبب له فلا فرق في ذلك بينهما وهذا الإشارة إلى سؤال على الزمخشري وهو وارد
على المصنف أيضاً وهو أنه لا فرق بين الوجهين معنى إذا قصد والارادة متقاربان والعلاقة وإن اعتبر
فيها التغاير كما ذكرنا ويجوز فيها الاتحاد فترجح أحد الوجهين وجهه لا غير الآخر ليس تحتها كبره في
والنصرير حاول الجواب منه ولا طائل تحتها وقيل في الفرق بينهما أن الأول هو القصد إلى الانتصاب
إلى الصلاة والثاني القصد إلى الصلاة ولا نظر إلى الانتصاب وبعد كل كلام لم يتضح كل الاتصاح
(قوله والتنبيه على أن من أراد العبادة الخ) وجهه يؤخذ من التعليق على الإرادة فإن جوابها
مقارن أو متصل وما ذكره في الوجه الثاني من أن التوجه الخ قيل عليه أنه يكفي في التعبير عن
القصد بالقيام أن القيام يستلزم القصد ولا دخل لكون التوجه مستلزماً له في التعبير بالقيام عن
القصد الآن يقال أرادنا كيد استلزام القيام للقصد بأن القيام لا يتفك عن التوجه المستلزم للقصد
وفيه تأمل (قوله وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم الخ) نظر إلى عموم الذين آمنوا من غير
اختصاص بالمحدثين وإن لم يكن في الكلام دلالة على تكرار الفعل لأنها لا تقتضيه على الصحيح وإنما
ذلك من خارج لكن الإجماع صرفها عن ظاهرها فإما أن تكون مقيدة أي وأنتم محدثون بقرينة
دلالة الخلل ولأنه استلزم الحدث في البذل وهو التيمم فلم يكن له مدخل في الوضوء مع المدخلة

وتبيعوه منهم ولو حرّم عليهم لم يجوز ذلك
(والمحصنات من المؤمنات) هي الحرائر
العقائف وتخصيصهن بعث على ما هو الأولى
(والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
قبلكم) وإن كن حريات وقال ابن عباس
لا تفعل الحريات (إذا أنتبهن أجورهن)
مهورهن وتقييد الحل بآياتها تأكيد وجوبها
والحث على ما هو الأولى وقيل المراد بآياتها
الآيات (محصنات) أعفاهم بالنكاح (غير
مساخين) غير مجاهرين بآياتها (ولا تتخذ
أخذان) مسيرين به والحدن الصديق يقع
على الذكرو الأنثى (ومن يكفر بالآيمان
فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين)
يريد بالآيمان شرائع الإسلام وبالكفر به
انكاره والامتناع عنه (أي إذا أردتم القيام
إذا قمتم إلى الصلاة) فإذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله عمن ارادة الفعل بالفعل
المسبب عنها لا يجوز التنبيه على أن من
أراد العبادة ينبغي أن يبادر إليها بحيث
لا يتفك العمل عن الإرادة أو إذا قصدتم
الصلاة لأن التوجه إلى الشيء والقيام إليه
قصد له وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل
قائم إلى الصلاة وإن لم يكن محدثاً

والاجماع على خلافه لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد يوم الفتح فقال عمر رضي الله تعالى عنه صنعت شيئا لم تكن
تصنعه فقال عمدا فطعته فقبل مطلقا يريد به التقييد (٢٢٠) والمعنى اذا قمتم الى الصلاة محمد بن وقيل الامر فيه للقدب وقيل كان

في التيمم لم يكن البدل بلا وقوله فلم تجدوا ماء صريح في البدلية واما ما قيل انه اشترط الحدث في البدل
فقدل على هذا في ظاهره فانه للضرورة ولا ضرورة بدون الحدث وفقد الماء وقيل انه لا دلالة في الكلام
على عموم الاحوال فيخص بالبعض او انه لا دلالة له على تخصيص الافراد ويجب على كل مؤمن الوضوء
عند القيام ولو مرة وأورد عليه انه لا دلالة العبارة على عموم الاحوال لم يرد الاشكال وفيه نظر وقيل
الامر للندب ويعلم الوجوب للحدث من السنة وهو بعيد لاجماعهم على أن وجوب الوضوء مستفاد من
هذه الآية مع الاحتياج الى التخصيص بغير المحدثين من غير دليل مع أنه لا ندب بالنسبة الى المحدثين
وأبعد منه أنه ندب بالنسبة الى البعض وجوب بالنسبة لآخرين وكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الخمس بوضوء واحد أخرجه مسلم وغيره وقوله عمدا فطعته أي بيانا للجواز ويعلم منه أن تجديد الوضوء
سنة وقيل في الكلام شرطه قد رأى اذا قمتم الى الصلاة الخ ان كنتم محدثين وان كنتم جنبا وهو قريب
جدا (قوله وقيل كان ذلك أول الامر ثم نسخ الخ) فيه أن أحمد وأبا داود وابن خزيمة وابن حبان
والحاكم والبيهقي وروا عن عبد الله بن الغسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل
صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع
عنه الوضوء الا من حدث وحديث المائدة لا يعارضه لان العراقي قال لم أجده مرفوعا وقد مر أن آخر
ما نزل براءة (قوله ولا حاجة الى الدلائل الخ) الدلائل عند الحنفية من الآداب والواجب عند مالك
رحمته الله تعالى لذاته وقيل لتحق وصول الماء فلو تحقق لم يجب كما قاله ابن الحاج في شرح المنية (قوله
الجمهور على دخول المرفقين الخ) وخالف في ذلك بعضهم كزفر وأما أنها اذا كانت بمعنى مع أو متعلقة
بمخدوف لم يبق معنى التهديد ولم يبق ذكره مزيدا فائدة لا شغال اليد عليها فذكرها زائد فقيه نظر لانه
يدل على دخول المرافق صريحا لان البدوان كانت الى المنكب فليس ذلك مرادها بل المراد بعضها
خروج ما فوق المرفق وادخاله ويعلم منه التهديد أيضا وما جئنا اليه المصنف رحمه الله تعالى أن التخصيص
على الشيء لا يقتضي عدم غيره فتأمل (قوله وقيل الى تفيد الغاية مطلقا الخ) اختلف أهل النحوي
والاصول في هذه المسائل فمن قائل بالدخول مطلقا ومن قائل بالخروج مطلقا ومفصل بين أن مصدر
الكلام ان لم يتناول الغاية فذكرها المذاهب الحكم اليها فلا يدخل مثل أعوا الصيام الى الليل وان تناولها
كما هنا فذكرها لاسقاط ما وراءها فيبقى داخل تحت الحكم وهذا أيضا ليس على إطلاقه اذ يدخل في مثل
قرأت القرآن الخ بخلاف قرأته الى سورة كذا والغاية ما ينتهي به الشيء فتطلق على الجزء الاخير وما
يلاقيه والمرفق بفتح الميم وكسر الفاء على الاصح معروف (قوله الباء مزيدة وقيل للتبعية الخ)
لما كان المسح منعيا بنفسه جعلها زائدة ولظهوره قدمه أو هي دخلت في المفعول لتضمن معنى الاصاق
وهو شامل لمسح اليه والكل ولا دلالة على أحدهما فعمل على التبعية اتفقنا وقيل ان الباء تفيد
التبعية سواء دخلت في الآية فهو مسحت بالمندبل أو الحمل فهو مسحت برأس التيمم ونقل عن أبي
علي وبه أخذ أبو حنيفة لكن ذهب الى أن الاقل ليس عرا لخصوه في ضمن غسل الوجه مع عدم
تأدي الفرض به بالاتفاق فصار مجلا بين جميع النبي صلى الله عليه وسلم على الناصية فقد روي عنه انه هو
الربع وبناء على اشتراط الترتيب والافيجوز أن يكون عيم الاعتداده لذلك (قوله نصبه نافع وابن
عامر الخ) قرعنا أرجلكم بالنصب والجزر الرفع فالاول ما بالعطف على وجوهكم وقيل على أيديكم
بناء على أن العطف على الاول أو الثاني اذا تعدد المعطوف عليه لكنه أورد عليه أن فيه الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بجملة ليست اعتراضية وقد التزمه أبو البقاء رحمه الله تعالى وقال انه لا تأنس
به وأما احتمال العطف على محل الجار والجرور فبعد لفظا ومعنى (قوله وجزءه الباقيون على الجوار
الخ) جمل قرعنا الجزع على الجزع الجوارى وأشار الى الرد على من قال انه شاذ بانه الشهر مع انه انما ورد
كثيرا في النعت وقيل لا في التأكيذ لا في العطف وحرف العطف مانع من الجوار بأنه كثير في كلام

ذلك أول الامر ثم نسخ وهو ضعيف لقوله
عليه الصلاة والسلام المائدة من آخر القرآن
نزولا فأحلوها حلها حرمتها حرمتها
(فاغسلوا وجوهكم) أمرتوا الماء عليها ولا
حاجة الى الدلائل خلافا لما لك (وأيدىكم الى
المرافق) المجهور على دخول المرفقين في
المخدوف ولذلك قيل الى بمعنى مع كقوله تعالى
ويردكم قوتا الى قوتكم أو متعلقة بمخدوف
تقديره وأيدىكم مضافة الى المرافق ولو
كان كذلك لم يبق معنى التهديد ولا ذكره مزيدا
فائدة لان مطلق اليد يشتمل عليها وقيل الى
تفيد الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم
أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وانما يعلم
من خارج ولم يكن في الآية ولكن الايدي
متناولة لها فحكم بدخولها احتياطا وقيل
الى من حيث انها تفيد الغاية تقتضي
خروجها والام تكن غاية لقوله تعالى فنظرة
الى يسرة وقوله تعالى ثم أعوا الصيام الى
الليل لكن لما لم تنزل الغاية ههنا عن ذي
الغاية وجب ادخالها احتياطا (وامسحوا
برؤسكم) الباء مزيدة وقيل للتبعية
فانه الفارق بين قولك مسحت المنديل
وبالمندبل ووجهه أن يقال انها تدل على
تضمن الفعل معنى الاصاق فكانه قيل
والصقوا المسح برؤسكم وذلك لا يقتضي
الاستيعاب بخلاف ما لو قيل وامسحوا
رؤسكم فانه كقوله فاغسلوا وجوهكم
واختلف العلماء في قدر الواجب فأوجب
الشافعي رضي الله تعالى عنه أقل ما يقع عليه
الاسم أخذ باليقين وأبو حنيفة رضي الله
تعالى عنه مسح ربيع الرأس لانه عليه الصلاة
والسلام مسح على ناصيته وهو قريب من
الربع وما لا روى الله تعالى عنه مسح كله
أخذ بالاحتياط (وأرجلكم الى الكعبين)
نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي
ويعقوب عطف على وجوهكم ويؤيده السنة
الشائعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة
والصديدي اذ المسح لم يجز وجزءه الباقيون
على الجوار وتطير كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وحورين بالجزع في قراءة حمزة والكسائي وقوله هم حجر ضرب خرب العرب
والنصاء باب في ذلك

على الجوار وتطير كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وحورين بالجزع في قراءة حمزة والكسائي وقوله هم حجر ضرب خرب العرب
والنصاء باب في ذلك

العرب نظاما رثا ولا يختص بالنعت والتأكيده وقد ورد في العطف كما أثبتته النجاسة حتى عقد والده
 باباهي حديثه ~~له~~ كثرته وما فيه من المشاكلة وقد كثر حتى تعدوا عن اعتباره في الاعراب الى التنبيه
 والتأنيث وغير ذلك لكن شرط حسنه عدم الالباس مع نفعه نكتة وهو هنا ليس كذلك لان الغاية دلت
 على أنه ليس بمسوح اذ المسح لا يغني والنكتة فيه الاشارة الى تنقيفه حتى كان مسح ومنهم من حمل
 النصب على حالة ظهور الرجل والجزء على حال استنارها بالخطف حملا لقراءتين على الحالتين قبل وفيه نظر
 لان المسح على الخطف ليس ما يحيا على الرجل حقيقة ولا حكما لان الخطف اعتبر ما ناسراية الحدث الى
 القدم فهي ظاهرة وما حمل بالخطف ازيل بالمسح فهو على الخطف حقيقة وحكما ولا ان المسح على
 الخطف لا يجب الى الكعيبين اتفاقا كذا قيل (وفيه بحث) لانه يجوز ان يكون لبيان المحل الذي يجوز عليه
 المسح لانه لا يجوز على ساقه ثم انه نقل هذا عن الكشاف وقد قال التحرير انه لا دلالة في كلامه عليه
 (قوله وفائدة التنبيه الخ) في نسخة بقصد وفي أخرى يقتصد وهما بمعنى أي يخفف وهذا يستفاد من
 صورة العطف لامن جعله معطوفا على المسح ليعيد ما ذكره كذا قيل فان قيل العطف على المسح
 لا للمسح بكونه جعلا بين الحقيقة والجزاز حيث أريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة
 وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قيل انه اشكال قوى لا يفيض عنه
 سوى الجمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على
 الرأس في الظاهر وهو من عطف الجمل في التهتيق أي وامسحوا بأرجلكم ولا ينبغي أنه لا دلالة في الكلام
 على التجوز في المحذوف مع ما في اضممار الجار من الضعف وقيل انه من قبيل علقته تبا وما يبارد وهو من
 المشاكلة ومن أهل البدع من جوز المسح على الرجل بدون الخطف مستدلا بظاهر الآية وللشريف
 المرتضى كلام في تأييده تركا لاجماع أهل السنة على خلافه وتنبه به عذاب يوم أليم يجر أليم وهو صفة
 العذاب لا اليوم وحور عين في قراءة الجزم معطوف على ولدان لا على ما قبله مما طافوا به وتبع في التمثيل
 بهما تين الآيتين بالبقاء وغيره وسأيت فيهما كلام آخر (قوله وفي الفصل الخ) هذا مذهبه وضمن اليمين
 معنى التنبيه والدلالة فلذا دعاه بعلي والقائل بعدمه لا يسلمه ويقول بل هو لبيان الاولى ويكتفي مثله نكتة
 وقراءة الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف كذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى وقوله فاعتسوا ائخذ من
 التطهر الدال على المبالغة في الطهارة (قوله ليتصل الكلام الخ) قيل ولثلايته وهم نسخة لان هذه
 السورة من آخر ما نزل (قوله أي ما يريد الامر بالطهارة الخ) يريد أن مفعوله محذوف واللام للتعليل
 لازائدة لان أن المصدرية لا تضر بعد اللام الزائدة وقوله تضييقا مفعول له مبين للمعنى والخرج الضيق
 (قوله ليتنظفكم الخ) يعني الطهارة هنا لغوية بمعنى التنظف أو معنوية بمعنى تكملة الذنوب لا بمعنى
 إزالة النجاسة فان الحدث ليس بنجاسة وهذا رد على الحنفية على ما قيل فانهم يقولون ان الحدث نجاسة
 وليس كذلك لانه عندهم نجاسة حكمية بمعنى كونه مانعا من الصلاة لا بمعنى كونه بحيث يتنجس الطعام
 أو الثوب الرطب بلاقائه أو فساد الصلاة بحمل حدث أو جنب غسل موضع خروج النجاسة منه وأما
 تنجس الماء عند أبي حنيفة فلا تنقل المانعة والاثام اليه وقيل معناه تطهير القلب عن دنس التردد عن
 طاعة الله تعالى (قوله أولي طهركم بالتراب اذا أعوزكم التطهير بالماء الخ) يقال أعوزني كذا يعني أعجزني
 والعوز بالفتح العدم والمراد بالتطهير رفع الحدث والمنازع الحكمي وأما ما نقل عن بعض الشافعية كإمام
 الحرمين من أن القول بأن التراب مطهر قول ركيك فراده به منع الطهارة الحسية فلا يرد عليه أنه مخالف
 للحديث الصحيح جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا (قوله لان أن لا تقدر بعد المزية) هذا مخالف
 لكلام النجاسة قال الرضي الطاهر أن تقدر أن بعد اللام الزائدة التي بعد فعل الامر والارادة وكذا في
 المغنى وغيره فلا سلف له في هذا القول ووقوع هذه اللام بعد الارادة والامر في القرآن وكلام العرب
 شائع مقبوس وهو من مسائل الكتاب قال فيه سألتهم أي الخليل عن معنى أريد لان يفعل فقال انما يريد

وفائدة التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في
 صب الماء عليها ويغسل غسله برب من المسح
 وفي الفصل بينه وبين أخويه ايماء الى وجوب
 الترتيب وقرئ بالرفع على وأرجلكم مغسولة
 (وان كنتم جنبا فاطهروا) فاعتسوا (وان
 كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم
 من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء
 فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
 وأيديكم منه) سبق تفسيره ولعل تكريره
 ليتصل الكلام في بيان أنواع الطهارة
 (ما يريد الله لييجل عليكم من حرج) أي
 ما يريد الامر بالطهارة للصلاة والامر بالتيمم
 تضييقا عليكم (ولكن يريديطهركم من
 لتنظفكم) أولي طهركم من الذنوب فان
 الوضوء تكفير للذنوب أولي طهركم بالتراب
 اذا أعوزكم التطهير بالماء ففعل يريدي
 اذا أعوزكم محذوف واللام للتعليل وقيل مزية
 الموضعين محذوف واللام للتعليل وقيل مزية
 والمعنى ما يريد الله أن يجعل عليكم من حرج
 حتى لا يرضى لكم في التيمم ولكن يريد أن
 يطهركم وهو ضعيف لان أن لا تقدر بعد
 المزية

أن تقول ارادني لهذا كما قال تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين اه واختلف فيه النحاة فقال
 السرافي رحمه الله فيه وجهان أحدهما ما اختاره البصريون أن مفعوله مقدر رأى أريدا ما أريد أن
 تفعل فاللام تعليلية غير زائدة الشاقي أنهم زائدة لتأكيد المفعول اه وقال أبو علي في التعليقة عن
 المبرد أن الفعل دال على المصدر فهو مقدر أي أردت وأرادني لكذا الخذف ارادني واللام زائدة اه
 وهو تركيب بعيد ففيه ثلاثة مذاهب أقربها الأول وأسهلها الثاني وهو من بليغ الكلام القديم
 كقوله * أريد أن نسي ذكره كل ساعة * ووجه البلاغة فيه أن الجار دال على تعميم
 المراد والمأمور به وأن لا يتخلف مراده وامتنال أمره وهذا ما يعرفه الذوق السليم ولأن تقول أن
 مراده أنها لا تزاد في غير الأمر والارادة (قوله لستم بشيء الخ) يعني أن المراد بالنعمة نعمة الطهارة
 بقربة المقام وطهارة ومكفرة للطاهر فيه الفتح تقولهم الولد يجيء ومجئته أي سبب للجن والجن
 ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مشددا والعزائم جمع العزيمة وهي ضد الرخصة أي المعنى جعل
 الله نعمة الرخصة تقيما للنعمة العزيمة (قوله والآية مشتملة على سبعة أمور الخ) والاصل الماء والبذل
 التراب والمستوعب الغسل وغيره الوضوء والمحدود بقوله إلى المرافق وإلى الكهين وغيره ما سواه وهذا
 ظاهر وقوله بالاسلام يحتمل التعميم وهذا أدنى (قوله يعني الميثاق الذي أخذ الخ) هو بهذا اللفظ
 أخرجه البخاري ومسلم وفي النهاية الميثاق مفعول من النشاط وهو ضد الدسل والمكره ما يكره
 ولا ينشط لعمله وهذه الميثاق كانت بالعقبة الثانية سنة ثلاث عشرة من النبوة والاولى في سنة إحدى
 عشرة فقوله أو ميثاق ليلة العقبة أي الاولى وقصته ما عرفت وبيعة الرضوان بالحديبية سميت بهذا القول
 تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقوله في النساء نعمة بمعنى نسيانها وهو
 مصدر أنسى المزبد فكان من نسي أنسى نفسه وذات الصدور أصل معناه صاحبه الصدور فقبحوا به
 عما فيها كافي قوله هذا انا نك وأشار إلى أن المراد بعلمه مجازاته على ما علمه وفضلا لا يكون في مثل
 هذا الموقع فيقول هنا أو يدرج في مساحات المستحقين لأنهما المستعما لا خاصا بعد النبي ويمكن
 تأويل كلامه بما يوافقه وهو واضح (قوله عداه يعني الخ) قد سبق ما قلنا من أن جرم يكون بمعنى حمل
 فيستعدي للمفعول الاول بنفسه وللتثاني يعني أو بمعنى كسب فيستعدي لواحد ولثنين وفسره المصنف
 رحمه الله به هنا وهذا المصريح يعني تعين الاول فان كان معنى حقيقة فلا كلام ولا اعتبار بالتضمين
 والمصنف أشار إلى أن المختار عنده أنه غير حقيقي فتدعيه هناك موافقة لما صرح به في النظم فيا قبل
 جرم مجي مع تدبالي مفعول مثل جرم ذنبا وليس هذا منه لأن مفعوله لا يكون الامكسوبا كالذنب
 لا الشخص وإلى مفعولين وظاهر أن هذا ليس منه لوجود حرف الجر في ما هو في موقع المفعول الثاني
 فاعتبر تضمين معنى الحمل ليصح كون معنى الاول هو الشخص والثاني مع حرف الاستعلاء لا يخفى ما فيه
 من القصور بل الخلل كما يعلم مما مر ولما فتحت مكة أمر الله المسلمين أن لا يكافوا كراهة مكه بما سلف منهم
 وأن يعدلوا في القول والفعل والحكم وهو مراد المصنف بما ذكره (قوله أي العدل الخ) يعني أن الضمير
 راجع إلى المصدر الذي تضمنه الفعل وهو أماما مطلق العدل فيندرج فيه العدل مع الكفار وهو المقصود
 بالآية لما مر في سبب النزول وإن كان للعدل مع الكفار فظاهر وعلى الوجهين يتم قوله وإذا كان هذا
 العدل الخ فلا يرد قول التحرير أن بناء على أن ضمير هو أقرب لخصوص مصدر اعدوا المراد به العدل
 مع المشركين وترك الاعتماد عليهم وأما إذا كان مطلق فلا (قوله صرح لهم بالامر بالعدل الخ)
 في الكشف فصرح لهم بالامر بالعدل تأكيذا وتشديدا ثم استأنف فذكر لهم وجه الامر بالعدل وهو
 قوله هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب إلى التقوى وأدخل في مناسبتها أو أقرب إلى التقوى لكونه
 لطافها يعني أن أقربيته إلى التقوى مناسبة الطاعة للطاعة فالتقوى نهاية الطاعة وهو أنسب بها
 من غيره منها أو مناسبة اقضاء السبب إلى المسبب فهو بمنزلة الجزاء الأخير من العلة فليس المراد أنه

(ولستم) يتم بشيء ما هو مطهرة لا بد أنكم
 ومكفرة لذنوبكم (نعمة عليكم) في الدين أو
 لستم برخصه انعامه عليكم بعزائمه (المكرم
 تشكرون) نعمته والآية مشتملة على سبعة
 أمور كلها منى طهارة أن أصل ويدل
 والاصل اثنان مستوعب وغير مستوعب
 وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح
 وباعتبار الحمل محدد وغير محدد وأن آلتها
 مانع وجامد وموجبها حدث أصغر أو أكبر
 وأن المبيع للعدول إلى البذل مرض أو سفر
 وأن الموعود عليه ما تطلبه من الذنوب وانعام
 النعمة (وذكرنا نعمت الله عليكم) بالاسلام
 لئلا كرم المذنب ويرغبكم في شكره (وميثاقه
 الذي واثقكم به اذ قلتم سمعنا وأطعنا) يعني
 الميثاق الذي أخذ على المسلمين حين بآبهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
 والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره
 أو ميثاق ليلة العقبة أو بيعة الرضوان
 (واقفوا لله) في النساء نعمة ونقض ميثاقه
 (أن الله علم بذات الصدور) أي بخفياتها
 فبيان بكم عليها فضلا عن جليات أعمالكم
 (يا أيها الذين آمنوا كونوا أقوامين لله شهداء
 بالقسط ولا يجر منكم شئنا أن قوم على ألا
 تعدلوا) عداه يعني تضخمه معنى الحمل والمعنى
 لا يجهلنكم شدة بغضكم للمشركين على ترك
 العدل فيهم فتعدوا عليهم بارتكاب ما لا يحل
 ككلمة وقذف وقتل نساء وصبيبة ونقض عهد
 تشفيا بما في قلوبكم (اعدلوا) هو أقرب
 للتقوى أي العدل أقرب للتقوى وصرح لهم
 بالامر بالعدل وبين أنه يمكن من التقوى
 بعد ما نهاهم عن الجور وبين أنه مقتضى
 الهوى وإذا كان هذا العدل مع الكفار فما
 ظنك بالعدل مع المؤمنين

(واقتر الله ان الله خير مما تعملون) فيما ذكره وتكرر هذا الحكم اما لاختلاف السبب كما قيل ان الاولى نزلت في المشركين وهذه في اليهود والذين
 الاتهام بالعدل والمبالغة في الحلفاء نارة القبط (وعدا الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) انما حذف ثاني مفعولي وعد استغناء
 بشو له مغفرة فانه استغناء بيته وقيل الجملة في موضع المفعول فان الوعد ضرب من القول وكانه قال وعدهم هذا القول (والذين كفروا وكذبوا
 بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) هذا من عادة تعالى ان يتبع حال أحد القريين حال الآخر ٢٢٢ وفما يفتح الدعوة وفيه مزيد وعد للمؤمنين وتطبيب
 لقلوبهم (يا أيها الذين آمنوا اذكروا

نعمت الله عليكم) روى أن المشركين وأوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 يعصفان قاموا الى الظاهر معا فلما صعدوا
 ألا كانوا أكبوا عليهم وهموا أن يوقعوا بهم
 اذا قاموا الى العصف فراد الله عليهم كيدهم
 بأن أنزل عليهم صلاة الخوف والآية أشارت الى
 ذلك وقيل إشارة الى ما روي أنه عليه الصلاة
 والسلام أن في بطة معه الخلفاء الأربعة
 يستقرضهم لدية تسليخ قلوبهم عن دينهم
 القمري يتكلم بهم مشركين فقالوا لهم يا أيها
 القاسم اجلس حتى نطعمك ونقرضك
 فأجلسوه وهموا بقتله فعمد عمر بن الخطاب
 الى رضى عظيمة بطرحها عليه فأسلت الله يده
 فنزل جبريل فأخبره بفرج وقيل نزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منزلا وعلق سلاحه بنخلة
 وتفرق الناس عنه فجاءه أعرابي فسلم
 سبعة فقال من يعطيك سني فقال الله فاسقطه
 جبريل من يده فأخذ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال من يعطيك سني فقال لأحد أشهد
 أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 فنزلت (اذهم قوم أن يبسطوا اليكم أيديهم)
 بالقتل والاهلاك يقال بسط اليه يده اذا
 بطش به وبسط اليه لسانه اذا شتمه (فكيف
 أيديهم عنكم) معناه ان قد اليكم ورؤمضرتهم
 عنكم (واتقوا الله وعسى الله فليترك
 المؤمنون) فانه الكفاي لا يصل الخير وودع
 الشر (ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل
 وبعتلهم انى عشر نقيبا) شاهدان كل
 سبط يقب عن أحوال قومه ويقض عنها
 أو كنه لا يكفل عليهم بالوفاء بما أمروا به
 روى أن بني اسرائيل لما فرغوا من فرعون
 واستقر وأمرهم الله سبحانه وتعالى
 بالمسير الى أرض الشام وكان
 يسكنهم الجبابرة الكنعانيون وقال في كتبها

أقرب من غير العدل حتى يكون من قبيل الخلل أحلى من العسل كما قاله الراغب قدس بر (قوله فيما ذكره
 الخ) يعني كون خير كناية عن الجسارة كما مر وقوله وتكرر هذا الحكم الخ يعني قوله يا أيها الذين
 آمنوا كونوا قوامين بالقسط الى ههنا مع تقدمه في سورة النساء بعينه لما ذكره أى لاختلاف المحكوم
 عليه بقريته سبب النزول والسياق والسباق كذا في حواشي القبط وليس المراد بالحكم النهي عن الجور
 والامر بالعدل وافراده الحكم لانهم ما تحكموا واحدا كما قيل وثائرة فاعله من نارت ثائرة أى حاجت حاججة
 (قوله انما حذف ثاني مفعولي وعد الخ) لما كان الظاهر نصب مغفرة وأجر على أنه مفعول وعد كما وقع
 في سورة الفتح اشاروا الى نكتة العدول عن الظاهر بأن مفعوله محذوف يفسره ما بعده أو متروك ومعهناه
 قدم لهم وعدا وهو ما بين بالجملة المذكورة بعده وهي جواب سؤال مقدرا أى تبنى وعدهم لهم والقول
 مقدرا أى وعدهم فأنزلهم مغفرة أو هو مفعول وعد باعتبار كونه بمعنى قال أو المراد حكمه لانه يحكى
 بما هو في معنى القول عند الكافرين وفائدة الوعد بهذا القول انه وعد من لا يخلف الميعاد بضمهونه
 فلا خلف فيه البتة فقد قال ذلك لهم وفي حقهم فكان اخبارا بنبوته لهم وهو أبلغ وقيل ان هذا القول
 يقال لهم عند الموت تيسير لهم وتبرير الشكرات الموت عليهم (قوله هذا من عادة تعالى الخ) أن يتبع
 يدل من هذا وتطبيب قلوبهم بلعل أصحاب النار هم الكفرة لا هؤلاء (قوله روى أن المشركين
 وأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا أخرجه مسلم عن جابر رضى الله عنه وغيره من طرق أخر
 وعصفان كعثمان اسم مكان معروف على مرحلتين من مكة وكان ذلك في السنة الخامسة من الهجرة
 وقد التقي المسلمون والكفار واقتربوا من غير حرب ورأى هنا بصريه وفاء وفى موضع الحال بتقدير قد
 أو بدل من النبي وأصحابه بتأويله بالمصدر مثل سمعته قال كذا وقوله ألا كانوا يفتح لهمزة وتشديد اللام
 وهي كلمة تشديد كهللا وما قيل معناه على أن لا كانوا ليس بسيد لان لا تدخل على الماضي من غير تكرير
 وهذا كان في غزوة ذات الرقاع وذى انمار ومعنى أكبوا عليهم هجموا عليهم وهم في الصلاة بدون سلاح
 (قوله وقيل إشارة الى ما روى الخ) هذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وابن
 اسحق والبيهقي لكن الذي في روايتهم ان القبطيين كانوا معاهدين للمسلمين وأن الخروج الى بني النضير
 لا الى قريظة والضمير يفتح فسكون نسبة الى بني ضمرة حتى من العرب وبخاش بكسر الجيم علم يهودى
 (قوله وقيل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث أخرجه الشيخان من حديث جابر
 ولا ينافي كون هذا سبب النزول مع أن سبب النزول يجوز تعدده وقوله قوم فان الجمع قد يطلق على الواحد
 كما في قوله الذين قال لهم الناس ولا حاجة الى تكلف تقدير بعض أو أنه هم بأمهم فكانهم هموا
 (قوله بالقتل والاهلاك الخ) الاهلاك أعم من المباشرة التي بالقتل والبسط مطلق المذهب البسط اليد
 للبسط وبسط اللسان للشتم فاذا استعمل فيهما فهو كناية عنهم فلا يكون يبسطوا اليكم أيديهم
 وألسنتهم جميعا بين معنيين مختلفين للفظ واحد وقوله ان عمدا إشارة الى المعنى الذي به قابل البسط وقوله
 فانه الكفاي إشارة الى وجه انتظامه مع (٢) ما بعده (قوله شاهدان كل سبط الخ) تقدم أن السبط
 في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب والتقيب والعريف الذي يجعل رأسه قوم من الجيش لانه يقب عن
 أحوالهم ويقض عنها ويرفعها من التقب في الحائط ونحوه أو هو معنى السكينة لوفاتهم بما أمروا به
 وأرضاهم بالمذكر لاجزاء ذكر بلاه باله الشام والكنعانيون أولاد كنعان بن سام بن نوح عليه الصلاة
 والسلام وهم أمة من الجبابرة ولفظهم تقرب من العربية وكالب بفتح اللام ويوفنا بفتح الفاء وتشديد
 الذون ويهوذا بدل مجمة بعد هاء ألف كلها أعلام غير عربية وحمل المعية على النصرة بقريته المقام

لكم دارا وقرارا فاجروا اليها واجاهدوا من فيها فاني ناصركم وأمر موسى عليه الصلاة والسلام أن ياخذ من كل سبط كفلا عليهم بالوفاء بما أمروا
 به فأخذ عليهم الميثاق واختارهم من النقيبا وسارهم فلما قام من أرض كنعان بعث النقيبا يخبرون الاخبار ونهضهم أن يحدوا قوائمهم فقرأوا
 أجزام عظيمة وبأسانيد فيها وأوردوا وحدها قوائمهم الا كلب بن يوشع بن نون من سبط افرايم بن يوسف
 قوله مع ما بعد الظاهر مع ما قبله ٨١ مصححه

وقيل الظاهر تفسيره بانى أو فقكم للخير (قوله أى نصرتموهم وقورتموهم الخ) أصل معنى التعزير المنع والذب بالذال المجبة بمعنى أيضاً وقيل أصله التقوية من العز وهو الازد من واحد وفي التقوية منع لمن قوته على غيره فهم امتقار بان ثم تجوز به عن النصرة لما فهم من ذلك وعن التاديب وهو في الشرع ما كان دون الحد لانه رادع ومانع عن ارتكاب القبيح ولذا سمي في الحديث نصرة في قوله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً ونصرة الظالم تأديبه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنه قال الطيبي رحمه الله تعالى فان قلت الايمان بالرسول مقدم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فلم أخوذ كره في قوله لئن أقم الصلاة الآية قلت هذه الجملة أعني قوله وأمنتم برسلي وعزرتهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً كناية إيمانية عن المجاهدة ونصرة دين الله ورسوله والاتفاق في سبيله كانه قيل لئن أقم الصلاة وآتينم الزكاة واجاهدتم في سبيلي يدل عليه قوله تعالى ولا ترتدوا على أدباركم فتمنقظوا خاسرين قال أى لا ترتدوا على أدباركم في دينكم لخالفتمكم أمر ربكم وعصيانكم بيبكم صلى الله عليه وسلم وانما وقع الاهتمام بشأن هذه القرينة دون الاولين وأبرزت في معرض الكناية لأن القوم كانوا يتقاعدون عن القتال ويقولون موسى صلى الله عليه وسلم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون وقيل انما قدمت لانها هي الظاهر من أحواله الدالة على ايمانه وفسر القرض بالاتفاق في سبيل الخير فهو واستعارة لانه لما وعد بجزائه والثواب عليه شبه بالقرض الذي يقضى بمثل في كلام العرب قديماً الصالحات قروض (قوله سادس مسد جواب الشرط) كذا في الكشف أيضاً وقيل عليه اذا اجتمع شرط وقسم أوجب السابق منهما الا أن يقدمه ذو خبر فهو وجوب القسم فقط وجواب الشرط محذوف واللام الاولى موطئة والثانية جوابية وليس بشئ لأن مراده أن جواب الشرط محذوف وهذا دال عليه فهو سادس مسده معنى لا أنه جواب له ويجوز أن يكون لا كفرت جواباً لما تضمنه قوله ولقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل من القسم وقيل ان جوابه لئن أقم فلا تكون اللام موطئة أو تكون ذات وجهين وهو غريب وجعله القسم الشرط وجوابه مفسرة لذلك الميثاق المتقدم (قوله بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم) أى الشرط المؤكد بالقسم الذي علق به ما وقع في جوابه من الوعد العظيم وهو قوله لا كفرن الخ وعظمه ظاهر وعدل عن قول الزمخشري بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق بالوعد العظيم لانه أورد عليه أن الوعد بتكفير السيئات وادخال الجنات جزاء للشرط والجزاء هو المعلق بالشرط لا الشرط بالجزاء فعبارة الكتاب على القلب ولذا غيرها المصنف إشارة الى أنها مقابلة وأجيب بأنه لم يرد بالتعليق المصطلح أى جعل أمر على خطر الوجود مرتباً ومقيداً حصوله بحصول شرط ومبنياً عليه بل معناه اللغوي وهو الارتباط به وقد جعل الشرط مرتباً بالوعد حيث أخبر بحصول الموعد بعد حصول مضمون الشرط وقد وقع التعليق بهذا المعنى في كلام السيرافي وغيره أو أن التعليق في الحقيقة من الجانبين لأن كلامهم ما سبب للآخر من وجه فالشرط من جهة الوجود العيني والجزاء من جهة الوجود العقلي أو بأن الوعد العظيم هو قوله انى معكم بالاعانة والنصرة والشرط متعلق به من حيث المعنى نحو أنا معن بشأنك ان خدمتني رفعت محلك وهو يرجع الى جعل التعليق لغوياً أيضاً فلا حاجة الى العدول عن الظاهر لهذا وقيل ليس معنى كلامه ما فهموه من الشرط التحوي لظهور أن ليس المعنى من كفر بعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والايمان بالرسول بل بعد ما شرطت هذا الشرط ووعدت هذا الوعد وأنعمت هذا الانعام ولا خفاء في أن الضلال بعد هذا أقبح وأظهر ولا حاجة الى حمل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول البقاء على الكفر بعد هذا الاخبار والاعلام بمضمون الشرطية ويدل على هذا أنه وصف الشرط بالمؤكد ومعلوم أن القسم ليس لتأكيد مضمون الشرط بل مضمون الجملة بل التحقيق أنه مؤكد للاخبار الذي تضمنه الجزاء كما صرح به السيرافي وهذا مع بعده وتكلفه محصاه أن المراد بالشرط الجملة الشرطية أو جزاءها ومعنى المعلق بالوعد المعلق مع الوعد وفيه نظر آخر وأما ما قيل ان

(وقال الله انى معكم) بالنصرة (لئن أقم الصلاة وآتينم الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتهم) أى نصرتموهم وقورتموهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً بالاتفاق في سبيل الخير وقرضاً يحتمل المصدر والمفعول (لا كفرن بعتكم سياتكم) جواب للقسم المدلول عليه باللام في لئن سادس مسد جواب الشرط (ولا دخلتكم جنات تجري من تحتها الأنهار فن كفر بعد ذلك) بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم

كفر قبل ذلك اذ قد يمكن أن يكون له شبهة
 ويؤيدهم له عذرة (فجاءت قضاةهم ميثاقهم
 لعناهم) طردناهم من رحمتنا أو مستحناهم
 أو ضربنا عليهم الجزية (وجعلنا قلوبهم قاسية)
 لا تتفعل عن الآيات والنذر وقرأ عجزه
 والكسافي قسبة وهي أمام اللغة قاسية
 أو بمعنى رديئة من قولهم درهم قسي إذا
 كان مغشوشا وهو أيضا من القسوة فإن
 المغشوش فيه يس وصلاية وقرئ قسبة
 باتباع القاف للسين (يحيى) رفون الكلام
 عن مواضعه) استثناف لبيان قسوة
 قلوبهم فانه لا قسوة أشد من تغيير كلام
 الله سبحانه وتعالى والافتراء عليه ويجوز أن
 يكون حالاً من مفعول لعناهم لأن القلوب
 إذا ضاعرت فيه (وأنه) (واظنا) وتركوا
 نصيبا وأفيا (بما ذكرناه) من التوراة
 أو من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم والمعنى
 أنهم حرقوا التوراة وتركوا أحفادهم مما أنزل
 الله عليهم فلم يثابروا وقيل معناه أنهم حرقوها
 فزالت بشؤمه أشيا منها عن حفظهم لما
 روى أن ابن مسعود قال قد ينسى المرء بعض
 العلم بالمعصية وتلا هذه الآية (ولا تزال تطلع
 على خائنة منهم) خيانة منهم أو فرقة خائنة
 أو خائن والماء للمباغضة والمعنى أن الخيانة
 والغدر من عادتهم وعادة أسلافهم لا تزال
 ترى ذلك منهم (الاقبال منهم) لم يخفوا وهم
 الذين آمنوا منهم وقيل استثناف من قوله
 وجعلنا قلوبهم قاسية (فأعف عنهم وأصفح)
 أن تابوا وأمنوا أو عاهدوا والتمزوا الجزية
 وقيل مطلق نسخ بآية السيف (إن الله يحب
 المحسنين) نعليل للامر بالصفع وحث عليه
 وتبنيه على أن العفو عن الكافر الخائن
 أحسن فضلا عن العفو عن غيره (ومن
 الذين قالوا أنا نصارى أخذنا ميثاقهم) (م)
 أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا
 من قبلهم وقيل تقديره ومن الذين قالوا أنا
 نصارى قوم أخذنا وأما قال قالوا أنا نصارى
 ليدل على أنهم سموا أنفسهم بذلك ادعاء
 النصره الله سبحانه وتعالى

المراد بتأكيده الشرط التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وتعليق الوعد العظيم به وأنه خفي على
 النكر برقليس بشئ لأن كل ماض يقبله الشرط مستقبلا ومثله لم يدونه تأكيده اقتدير (قوله خلا لا
 شبهة فيه ولا عذر معه الخ) كونه لا شبهة فيه مأخوذ من سواء السبيل أي وسط الطريق وحاقه
 وهو ما يظفر غاية الظهور وما كان كذلك لا عذر معه لأن قد والتعبير بالماضي كإقيل وهذا جواب
 عما يقال إن الكفر قبل ذلك وبعده خلل فواجهه التقييد ومعذرة مصدر ميمى بمعنى عذر (قوله
 طردناهم) حقيقة الأمن في اللغة الطرد والابعاد فاستعماله بالمتنيين الآخرين مجاز باستعماله في لازم
 معناه وهو الحاقرة بما ذكرناه لا قرينة في الكلام عليه (قوله لا تتفعل عن الآيات والنذر)
 النذر جمع نذير وتنفعل بمعنى تتأثر وكون قسبة مبالغة لكونه على وزن فاعيل وقوله إن الدرهم
 القسي يعنى الردي من القسوة هو الظاهر وقيل أنه غير عربي بل معرب وقوله نصيبا وأفيا يؤخذ من
 التنوين فانه يضيد التبعين والتعظيم (قوله استثناف لبيان قسوة قلوبهم الخ) والحالة أمام
 مفعول لعناهم أو من المضاف اليه قلوبهم وأما جعله حالاً من القلوب أو من ضميرها في قاسية كما قاله أبو
 البقاء فلا يصح لعدم العائد منه وجعل القلوب بمعنى أصحابها لا يلفت اليه والتعبير بالمضارع فيه
 للحكاية واستحضار الصورة وقوله وتركوا إشارة إلى أن النسيان بمعنى التلذذ وهو يستعمل بهذا المعنى
 كثيرا وقوله فزات أي سقطت وضمير شؤمه للتعريف وفي معنى ما روى عن ابن مسعود رضى الله
 تعالى عنه قول الامام الشافعي رضى الله عنه ورجه

شكوت الى وكيع سوء حفظي • فأرشدني الى ترك المعاصي
 وأخبرني بأن العلم نور • ونور الله لا يهدي لعاصي

وهذا رواه أحمد رحمه الله في مسنده (قوله خيانة الخ) يعنى خائنة أمامه صدر على وزن فاعلة
 كالسكاذبة أو اسم فاعل موصوفه المقدر فرقة فلذا أنت أو المراد به خائن والتساءل بالمبالغة وان كانت في
 فاعل قليلة ولذا أخره • ككون الخيانة ذاب أسلافهم يعلم من وصفهم بالتكريف ومما معه ودأبهم لانه
 لا يزال يشاهده منهم فلا يريد ما قيل انه لا دلالة في النظم على أسلافهم وقيل انه مستفاد من جعل ضمير
 منهم لهم ولا سلافهم وجعل الاطلاع أهم من الاطلاع بالمشاهدة والاخبار وهو تكلف لا حاجة اليه
 وكذا ما قيل ان ما يشاهده منهم علم أنهم ورثوه من أسلافهم وقوله نسخ بآية السيف بناء على أن هذه
 السورة منه وخا وأنما نزلت قبل براءة وهو قول مشهور وقوله فصلا عن العفو عن غيره من الكلام
 في لفظه ومعناه فتذكره (قوله أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا من قبلهم الخ) في هذا
 التركيب وجود ذكرها للمعربون فقبل من متعلقة بأخذنا وتقديره وأخذنا من الذين قالوا أنا نصارى
 ميثاقهم فيقدر مفعلا يعود الضمير اليه فهو راجع الى الموصول أو هو عائد على بنى اسرائيل الذين عادت
 اليهم الضمائر السابقة كقولك أخذت من زيد ميثاق عمرو أي مثل ميثاقه وبهذا الوجه بد الزمخشري
 وبعبارة المصنف رحمه الله ظاهرة في الاول وتحتمل الثاني أو الضمير عائد على مبتدأ محذوف أخذنا
 صفته ومن الذين خبره أي من الذين قالوا أنا نصارى قوم أخذنا منهم ميثاقهم أو المبتدأ من مقدرة
 موصولة أو موصوفة أي من أخذنا ميثاقهم بناء على جواز حذف الموصول وإبقاء صلتها وهو مذهب
 الكوفيين وتقدير قوم هو الذى اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وقيل الخ وما قيل ان قرينة هذا التقدير
 قوله تعالى ميثاقهم اذ لو لا لقيل الميثاق ووجهه على عدم التقدير تأكيده نسبة الميثاق اليهم من عدم
 الوقوف على المراد (قوله وانما قال قالوا أنا نصارى الخ) أي كان الظاهر أن يقال ومن النصارى بدون
 اطناب ولم يرد هذا التعبير عنهم به في غير هذا الموضع وفي الكشف انما سموا أنفسهم بذلك ادعاء للنصرة
 الله وهم الذين قالوا ان عيسى نبي الله ثم اختلفوا بعد سطورية ربيعة ومطوعة انية أنصارا
 للشيطان لكن الذى في اللغة والتواريخ أن عيسى صلى الله عليه وسلم ولد في سنة أربع وثلاثمائة لعلية

الاسكندر في بيت لحم من القدس ثم سارت به أمه الى مصر ولما بلغ ثلثي عشرة سنة عادت به الى الشام
 فأقام ليلة تسمى الناصرة أو نصورية وبها سميت النصارى ونسبوا اليها وقبل انهم جمع نصران كنداى
 ونذمان أو جمع نصرى كهمرى ومهارى والنصرانية والنصرة واحدة النصارى والنصرانية أيضا
 دينهم ويقال لهم نصارى وأنصار وتصدر دخل في دينهم وهذا وجه آخر في تسميتهم نصارى بدليل أنه
 يقال لهم أنصار أيضا فلم يسمهم الله نصارى بل ذكر أنهم لقبوا بذلك أنفسهم وأفعالهم تقتضى نصرة
 الشيطان لانصرة الله فعدل عن الظاهر ليصور تلك الحال في ذهن السامع ويقرر عندهم أنهم ادعوا
 نصرة دين الله فحقوقه تعالى وراودته التي هو في بيتها عدل عن اسمها الزيادة المرادة وفي الاتصاف لما
 كان المقصود من هذه الآية تذكيرهم بنقض الميثاق المأخوذ عليهم بنصرة الله وعما يدل على أنهم لم يوفوا بواجب
 عاهدوا عليه من النصرة عدل عن قوله النصارى الى هذا الخاصل ما صدر عنهم قول بلا فعل (وعندى)
 أنه لو قيل في وجهه أنهم على دين النصرانية وليسوا عليها لعدم علمهم بعوجبها ومخالفتهم لما في الانجيل من
 التبشير بنيصا صلى الله عليه وسلم لكان أقرب من بيان وجه التسمية الذي ذكره (قوله فالزمن الخ) أى
 أصل معنى الأغراء اللصاق ومنه الغراء المعروف فاستعمل في لازم معناه وهو الإلزام للعداوة بأن
 صاروا فارقا يكثر بعضهم بعضا والتسطورة هم الذين قالوا بأن أقنوم العلم اتحد بجسد المسيح صلى الله
 عليه وسلم بطريق الاشراق كشراف النعش من كوة على بلور واليعقوبية قالوا ان هذا الاقنوم اتحد
 بجسد المسيح صلى الله عليه وسلم ومصادر الجاودما والمكائبة قالوا انتقل اقنوم العلم الى جسد المسيح صلى
 الله عليه وسلم وامتزج امتزاج النور بالماء وتفصيل هذا في المال والصل وقوله بالجزء والعقاب اشارة الى
 أن الانبياء يجاز عن وقوع ذلك وانكشافه لهم لأنهم اخبروا حقيقة (قوله ووجد الكتاب لانه
 للينس) فيطابق على الواحد والاثني وما فوقه مما وجهه بينكم حاله من رسولنا وقوله في التوراة مطلق
 بنعت محمد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم وهذا معنى اسم الجنس وهو اسم جامد يطلق على الواحد وما
 فوقه كالماء والتراب (قوله أو عن كثير منكم فلا يؤخذ الخ) هذا مروى عن الحسن لكن قال التحرير
 انه يخالف للظاهر انظروا معنى ووجهه أن الظاهر أنه كالكثير السابق وفيه نظر لأن التكرار إذا أعيدت
 نكرة فهي متغيرة (قوله يعنى القرآن الخ) فعلى هذا النور والكتاب واحد وتسميته نورا لكشفه
 واظهاره طرق الهدى واليقين وقوله الواضح الابهام اشارة الى أن المبين من أبان اللازم بمعنى ظهر
 وترك تفسيره بالتعدي واباته لما خفى لانه يكثر حينئذ مع النور وقد أشار اليه في الكشف وعلى تفسير
 النور بالنبي صلى الله عليه وسلم اظهوره بالعجزات واظهاره للحق فالذين حينئذ يحتمل وجهين الظاهر
 والمظهر ولا تنكر ارفيه وقوله لان المراد بهما واحد على التفسير الاول للنور وكونهما كالواحد للاتحاد
 ما ينشأ على التفسير الثاني فهو لفظ ونشر مرتب (قوله طرق السلامة الخ) يعنى أن السلام مصدر
 بمعنى السلامة أو اسمه تعالى وضع موضع المضمرة داء على اليهود والنصارى الواصفين له تعالى بالنقاص
 واستعارة الظلمة للكفر والنور للاسلام ظاهرة وقوله أنواع الكفر اشارة الى وجه جمع الظلمات ونوحيد
 النور والمراد بالاذن الارادة أو التوفيق كما مر وجهه (قوله طريق هو أقرب الطرق الى الله الخ) كونه
 كذلك ظاهر وفيه كنه وهو أنه اذا كان لفظا طريقا كان لفظا مستقيما والآخر غير مستقيم
 فلا بد أن يكون المستقيم أقرب واعتبر ذلك بالقوس والوتر وهذا يسمى بالشكل الحامى في الهندسة
 والمستقيم يصل به وغيره قد لا يصل به فانه قد يزوج تعديرا وتحديسا وهو وجه دلالة الاستقامة على
 القرب (قوله هم الذين قالوا بالاتحاد منهم الخ) قال الزنجشري معناه بت القول على أن حقيقة الله هو
 المسيح لا غير قبل كان في النصارى قوم يقولون ذلك وقيل ماصرحوا به ولكن مذهبهم يؤدى اليه حيث
 اعتقدوا أنه يخلق ويحيى ويميت ويدبر أمر العالم اه يعنى لما جعل الشخصى على الشخصى مع ضمير
 الفصل والتأ كيد اقتضى الاتحاد والفصل هنا مجزئتا كيد لحصول الفصل بدونه ولان الفصل هنا

(قدسوا خطا ما ذكرناه فاعلموا)
 فالزمنان من غيرى بالنبي اذا لصب به (بينهم)
 العداوة والبغضاء الى يوم القيامة
 بين فرق النصارى ومنهم تسطورة
 وبعثة يوبية ومكائبة أو يمينهم وبين اليهود
 (وسوف يفتهم الله عما كانوا يصنعون)
 بالجزء والعقاب (يا أهل الكتاب لانه للينس) قد
 والنصارى ووجد الكتاب لانه للينس قد
 جاءكم رسولنا بين لكم كثيرا مما كنتم تخفون
 من الكتاب) كنهت محمد صلى الله عليه وسلم
 وآية الرجم في التوراة وبشارة عيسى عليه
 الصلاة والسلام بأحمد صلى الله عليه وسلم في
 الانجيل (وبعده ما عن كثير منكم فلا
 اذا لم يضطر اليه أمر ديني أو عن كثير منكم فلا
 يؤخذ بحججه) قد جاءكم من الله نور وكتاب
 مبين) يعنى القرآن فانه الكاشف للظلمات
 الشك والاضلال والكتاب الواضح الابهام
 وقيل يريد بالنور محمد صلى الله عليه وسلم
 (يهدى به الله) وقد الضمير لان المراد بهما
 واحد ولا نهما كواحد في الحكم (من اتبع
 رضوانه) من اتبع رضا بالايان منهم
 (سبل السلام) طرق السلامة من الظلمات الى
 أو سبل الله (ويخرجهم من الظلمات الى
 النور) من أنواع الكفر الى الاسلام (بأذنه)
 بارادته أو توفيقه (ويهدى به الله)
 مستقيم) طريق هو أقرب الطرق الى الله
 سبحانه وتعالى ومؤداه الى المحالة (لقد كفر
 الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) هم
 الذين قالوا بالاتحاد منهم

للمسند اليه على المسند أي لا غير المسيح كقولهم الكرم هو التقوى وإن الله هو الدهر أي الجلب
للمرءات لا غير الجلب بخلاف زيد هو المنطق فإن معناه لا غير زيد وقال الراغب إن قيل إن أحد منهم
لم يقل الله هو المسيح وإن قالوا المسيح هو الله وذلك أن عندهم أن المسيح من لاهوت وناسوت فيصح
أن يقال المسيح هو اللاهوت وهو ناسوت كما صح أن يقال الإنسان هو حيوان مع تركبته من العناصر
ولا يصح أن يقال اللاهوت هو المسيح كما لا يصح أن يقال الحيوان هو الإنسان قبل أنهم قالوا هو المسيح
على وجه آخر غير ما ذكرت وهو ما روي أنه لما رفع عيسى صلى الله عليه وسلم اجتمع علماء بني إسرائيل فقالوا
ما تقولون في عيسى صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم أو تقولون أن أحدنا يحيي الموتى إلا الله قالوا لا
أقول أن أحدنا يصلي الله قالوا لا قالوا أن الله قالوا لا قالوا أن الله قالوا لا قالوا
لا قالوا فما الله إلا من هذه صفته أي حقيقة الألوهية فيه وهذا كقول الكرم زيد أي حقيقة الكرم في زيد
وعلى هذا قولهم إن الله هو المسيح بن مريم والمصنف وجه الله تعالى أشار إلى أن القائلين بالاتحاد يقولون
بأنحصار المعبود في المسيح كما هو ظاهر النظم فلا يرد عليه شيء وتقريره ما سبق (قوله وقيل لم يصرح
به أحد الخ) يعني أنهم كانوا يقولون أنه لا هو ناسوتهم بالوحدة منهم أن الله هو المسيح والافتراد
أصافه بصفات الله أغما يناسب الحكم بأن المسيح هو الله أو أنه وقتر بعضهم كلام المصنف هنا بما لا ماس
له به وقوله وتفضيها لمعتقدهم أي لهم في معتقدتهم ونسبة التفضي إلى الاعتقاد فيه مبالغة حسنة (قوله
قل فمن يملك من الله الخ) هذه الفاء عاطفة على مقدروا وجواب شرطية قد رأى ليس الأمر كذلك أو أن
كان كذلك فمن يملك الخ وقوله فمن يمنع الخ إشارة إلى أن يملك مجاز عن يمنع أي يمنعه ومن الله
تعلق به على حذف مضاف لكن ذكر في الاحقاف في قوله فلا تكون لي من الله شيئا أن معناه لا تقدر
على كفه من معاجله وطيقته وقد دفع شيء من عقابه وحقيقته من يستطيع أمساك شيء من قدرته تعالى
إن أراد تعالى أن يهلكه فإذ لم يستطيع أمساكه ودفعه عنهم فلا يمكن منعهم منه فلذا فسر بالمنع أخذ
بالحاصل وحقيقة الملك الضبط والحفظ ولذا يقال في قول الشاعر

أصبحت لأجل السلاح ولا • أملاك رأس البعير أن يفرا

أن معناه لا أستطيع فهو بمعنى المنع أو القدرة مجازا (قوله احتج بذلك على فساد قولهم وتقريره الخ) أي
تقرير الدليل أن المسيح مقدور أي حادث تعلق به القدرة بلا شبهة لأنه قوله من أم ولذا ذكرت الأم للتنبية
على هذا وهو على فرض حياتهم فلا يرد عليه أنها هلكت ومعه وبالقضاء ومن هذه صفته كيف يكون
الها (قوله إذا حلة لماعرض لهم من الشبهة الخ) وهي أنه لا أب له وأبوا إلا أنه والابن واحد
الموتى فالظاهر أن يقول كما قال الزمخشري يخلق ما يشاء أي يخلق من ذكر وأنثى ويخلق من أنثى
من غير ذكر كما خلق عيسى ويخلق من غير ذكر وأنثى كما خلق آدم أو يخلق ما يشاء كخلق الطير
على يد عيسى صلى الله عليه وسلم معجزته وكأحياء الموتى وأبوا إلا أنه والابن واحد ذلك فيجب
أن ينسب إليه ولا ينسب إلى البشر المجري على يده (قوله أشباع ابنه الخ) يعني أنهم لم يدعوا أنهم أبناء
الله وإنما قالوا عزير والمسيح أما الله فالمراد أشباع الابن وأتباعه أطلق عليهم أبناء تجوزا أما تقليد
أو تشبيه لهم بالأبناء في قرب المنزلة كما يقول أتباع الملوك نحن الملوك وكما أطلق على أشباع أبي خبيب
رضي الله عنه الخبيثون في قوله • قلني من نصر الخبيثين قدي • على من رواه بالجمع قال ابن السكيت
ريد أب خبيب ومن كان على رأيه وهو أب عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه غير خب أي خداع
أو خبيب نوع من المنى وروي منى فقبل عبد الله وابنه وقيل وأخوه مصعب وبالحلة فالتعليل لأنه لما جاز
جمع خبيب وأشباع أيه فالويل أن يجوز جمع ابن الله لابن وأشباع الابن بزعم القرية في فاندفع أنهم
لا يقولون يدنو أنفسهم ولم تحمل على التوزيع بمعنى أنفسنا الأحياء وأبناؤنا الأبناء بجميع الابن
لمساكلة الأحياء لأن خطاب بل أنهم بشرياً يدل على ادعائهم النبوة بأي معنى كان والتعليل بالخبيثين

وقيل لم يصرح به أحد منهم • وإيكن
لما زعموا أن فيه لاهوتاً وقالوا لا
الأواحد منهم أن يكون هو المسيح
فتب اليهم لازم قولهم فوضيحا بجوابهم
وتفضيحا لمعتقدهم (قل فمن يملك من
الله شيئا) فمن يمنع من قدرته وأرادنه شيئا
(إن أراد أن يملك المسيح) عيسى (بن مريم
وأمه ومن في الأرض جميعا) احتج بذلك على
فساد قولهم وتقريره أن المسيح مقدور وقهور
قابل للقضاء كسائر المخلوقات ومن كان كذلك
فهو يعزل عن الألوهية (وقوله ملك السموات
والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء واقعه على
كل شيء قدير) إذا حلة لماعرض لهم
من الشبهة في أمره والمعنى أنه سبحانه
ويعلى قادر على الأملاك يخلق من غير
أصل كما خلق السموات والأرض ومن
أصل كخلق ما بينهما فينشئ من أصل ليس
من جنسه كآدم وكثير من الحيوانات ومن
أصل بجناسه أمان ذكر وحده كما خلق
حواء ومن أنثى وحدها كعيسى أو من
كسائر الناس (وقالت اليهود والنصارى)
نحن أبناء الله وأحباء (أشباع ابنه عزير
والمسيح كما قيل لأشباع ابن الزبير الخبيثون
أو المقربون عنده قرب الأولاد من والدهم
وقد سبق لتعود ذلك من يد بيان في سورة آل
 عمران

على المشهور وقيل أصله الخبيثيون بالنسبة لخفف كاقبل الابعهون في جمع انجمي فلا يكون شاهدا لما
نحن فيه وعلى القول الثاني المراد بالابناء المقربون فطف الاحباء عليه كالتفسير (قوله فان سمع
ما زعمتم الخ) يعني ان النساء جواب شرطه قد روي صرح ان تكون عاطفة على مقدور كما مر وقوله بهما
المنصب أي المرتبة واستعمال القرب للمنصب بهذا المعنى ويعنى الاصل لا بالمعنى المتعارف الا ان فانه
مولد وقوله لا يفعل ما يوجب تعذيبه يعني الذنوب المصرح بها في النظم وجعل في جملة عذاب الدنيا المسخ
الواقع في أسلافهم واقتصر عليه الزمخشري وقيل انه الاول اذا المسخ تعذيب البتة بخلاف
البلايا والحق فانه كثرت في الصلحاء كما قال المصنف

ولكنهم أهل الحفاظ والعلا • فهم للمات الزمان خصوم

وجعل عذاب الآخرة من النار أيا ما معدودة تظهر الذنوبهم كما دعوه لبتن الا انهم فلا يقال انه كان
يكفى أن يقال ان كنتم أبناء الله وأحباءه فلم يعذبكم فانهم معترفون بهذا العذاب بخلاف العذاب المخلد
الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وشهد به الكتاب والحاصل أنه اذا قيل لو كنتم أبناء وأحباء
لما عذبكم لكن اللازم منتف فإما من انتفاء اللازم وطالبوا بالحق واذا قيل لم يعذبكم في الدنيا بالمسخ
وفي الآخرة بما تزعمون تم الا انهم على النهج المعتاد المشهور وقال النضر برحمه الله بقي هذا اشكال قوي
وهو أنه اذا كان معنى نحن أبناء الله أشباع ابنه فعناية الامر أن يكونوا على طريقة الابن تحققة
للمعية لكن من أين يلزم أن يكونوا من جنس الاب في انتفاء فعل القبايح وانتفاء البشرية والمخلوقية
ليحسن الرد عليهم بأنهم بشر من جملة من خلق نعم ما ذكر من استلزام الهبة عدم العصيان والعقاب ربما
يتنشى لأن من شأن الهبة أن لا يعصى الحبيب ولا يستحق منه المعاقبة وفيه مناقشة لانه شأن المحبين
والاحباء هم المحبوبون وسبأ في الجواب عنها وأجاب عن اشكال اثبات البشرية بأنه ليس اثباتا لخلق
البشرية ليجب أن يكون رد الدعوى بآتفائه بل هو اثبات أنهم بشر مثل سائر البشر ومن جنس سائر
المخلوقين منهم العاصي والطبيع والمستحق للمعذرة والعذاب لا كما ادعوا من أنهم الاشباع المخصوصون
بجزى يقرب واختصاص لا يوجد في سائر البشر ولذا وصف بشر بقوله من خلق حتى لا يعد أن يكون يغفر
لمن يشاء أيضا في وقوع الصفة على حذف العائد أي لمن يشاء منهم وأما اشكال الجنسية فقول في جوابه
المراد أنكم لو كنتم أشباع ابن الله كنتم على صفة ابنه في ترك القبايح وعدم استحقاق العذاب
لأن من شأن الاشباع والاتباع أن يكونوا على صفة المتبوعين الذين هم الابناء ومن شأن الابناء أن
يكونوا على صفة الاب في شأن الاشباع أن يكونوا على صفة الاب بواسطة وقيل هو على حذف
مضاف أي لو كنتم أشباع ابن الله كنتم من جنس أشباع الاب أي أهل الله الذين لا يفعلون القبايح
ولا يستوجبون العقاب وقيل ان قولهم نحن أبناء الله يتضمن دعوتين اثبات الابن وكونهم أشباعه
وأحباءه أيه فدعاهم الامران جميعا بأن من ادعيتهم بنوته لو كان ابنا لما جاز عليه القبح ولا صدر منه
ولو على صيل الزلة ولم يؤخذ ولو بالمعاقبة والانبياء ليسوا كذلك وما ادعيتهم من كونكم الاشباع
والاحباء لو صرح لما عذبتم بل اذا بطلت البتة بطل كونكم أشباع الابن وأحباء الاب بواسطة ذلك وأنت
خبير بأن قوله فلم تذبون (٢) وتذبون بالمسخ ومن الداربان لا انتفاء اللازم مقدم على الشرطية فلا معنى
لاختصاص جزاء البتة بالمتبوعين الذين لا قطع بذنبهم وعقابهم بل يقطع بخلافه وكيف يصح هذا مع
عموم خطاب الشرط وارتكاب الجمع بين الحقيقة والجهاز وقيل المراد بابطال أن يكونوا أبناء حقيقة كما
يفهم من ظاهر اللفظ أو مجازا كما فسر فيكون أو كذا في افادة المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع
التعرض لا بطلان ما ادعوا من كونهم أشباعا وبعد كل كلام فاقسام محتاج الى تحرير وتمذيب والذي
يظهر أن هذا كله تكلف وضيق عاقل وأن اللائق أن يقال ان مرادهم بكونهم أبناء الله أنه لما أرسل
اليهم الابن على زعمهم وأرسل لغيرهم رسلا من عباده دل ذلك على امتيازهم عن سائر الخلق وأن لهم مع الله

(٢) قل فلم يذبكم بذنوبكم (أي فان
سمع ما زعمتم فلم يعذبكم بذنوبكم فان كان
بهذا المنصب لا يفعل ما يوجب تعذيبه وقد
عذبكم في الدنيا بالقتل والامساك بالمسخ واعترفتم
بأنه سيحذركم بالنار أيا ما معدودة (بل أنتم
بشر من خلق)

(٢) قوله فلم تذبون الخ مراده الكشف
الا أنه تصرف في العبارة آخر اه معصية

مناسبة تامة وزلني تقتضي كرامة لا كرامة فوقها كما أن الملك إذا أرسل لدعوة قوم أحد جنده ولا تخبرين
 ابنه علما أنه صديقه لهم وأنهم آمنون من كل سوء بطرق غيرهم ووجه الرد أنكم لا فرق بينكم وبين
 غيركم عند الله فانه لو كان كما زعمتم لما عذبكم وجعل المسخ فيكم وكذا على كونهم بمعنى المقر بين المراد قرب
 خاص فيطابقه الرد ويتعاقب الجوابان فافهمه وقول المصنف رحمه الله لتعود ذلك لأن ما سبق ليس هذا
 الكلام بعينه وقيل على قوله فان من كان بهذا المنصب الخ وفي نسخة بهذه الصفة أن الاحياء هنا بمعنى
 المحبوبين فالانساب أن يقال ان الحب لا يعذب المحبوب بهذه الانواع المذكورة وهذا مأخوذ من كلام
 التحرير وقد يقال في دفعه ان من أحب الله محبة صادقة أحبه الله كما قيل ماجزء من يحب إلا أن يحب
 (قوله من خلقه الله تعالى) إشارة الى تقدير العائد وقوله وهم من آمن الخ لانهم كفرة لا يغفر لهم بدون
 الايمان كما علم من قوله ان الله لا يغفر أن يشرك به ان قلنا بعومهم كما هو المعروف المشهور ومن الغريب
 ما في شرح مسلم للنووي أنه يحتمل أنه مخصوص بهذه الامة وفيه نظر وقوله لا مزية لكم إشارة الى أنه رد
 لما ادعوه (قوله كلها سواء في كونها خلقا وملكا) فلا يتميز بعضهم بالستوة وغيرها وهذا يسان لانه
 من تمة الرد عليهم وفسر الرجوع اليه بالمجازاة المماثلة (قوله أي الدين وحذف الظهوره الخ) أي
 قدر مفعوله هذا الظهوره لانه من المعلوم أن ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم هو الشريعة أو مفعوله
 ما كنتم بقرينة قوله قبل هذا بين لكم كثيرا مما كنتم تحفون أو هو منزل منزلة الا لازم أي يفعل
 البيان ويبيدله ويعلم من عدم ذكر متعلقه عمومها لكل ما يلزم بيانه (قوله متعلق بجاكم الخ) أشار
 بذلك حين الى أنه ظرف أي بعد فترة أو في حين فترة والمراد بمتعلقه يبين التعلق المعنوي لانه حال فمتعلقه
 مقدور والوجه هو الاول وجوز أن يكون حالا من ضمير اكنتم ومن الرسل صفة فترة ومن ابتداء أي فترة
 صادرة من ارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام وأن تقولوا مفعول لاجله بتقدير كراهة أن تقولوا ونحوه
 وقيل انه بتقدير اللام لعدم اتحاد الفاعل فيهما والجواب أن المراد بجاكم رسول علمتم ببعثة الرسل
 وفيه نظر وقوله تترى أي متتابعة متواترة (قوله متعلق بمحذوف أي لا تعتذروا بما جاءنا فقد جاءكم الخ)
 هذا المحذوف قال التحرير انه تفصح عنه الفاء وتفيد بيان سببه كالتى تذكر بعد الاوامر والنواهي بياننا
 لسبب الطلب لكن كمال حسنهما وفصاحتها أن تكون مبنية على مقدور مبنية عنه بخلاف قولك اعبد
 ربك فالعبادة حق له ومبني الفصيحة على الحذف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن بذلك وتختلف عبارة
 المقدور فتارة يكون أمرا أو نهيا كما في هذه وتارة شرطا كما في قوله فهذا يوم البعث وقوله
 * فقد جئنا خراسانا وتارة معطوفا عليه كما في قوله فان فجرت وقد يصار الى تقدير القول كما في القرعان في
 قوله تعالى فقد كذبوك بما تقولون قال فيها الزخشرى هذا المفساجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رابعة
 وخاصة اذا انضم اليها الاتفاقات وحذف القول وجعل هذه الآية والبيت من هذا القبيل بمعنى التقدير
 فقلنا ان صح ما ذكرتم فقد جئنا خراسانا وكذا ما نحن فيه أي قلنا لا تعتذروا فقد جاءكم قال في الكشف
 ثم انه في المعنى جواب شرط مقدور سواء صرح بتقديره أو لا كما في لا تعتذروا الخ لان الكلام اذا اشتمل على
 مرتين ترتب أحدهما على الاخر ترتب العلمية كان في معنى الشرط والجزاء فلا تنافي بين التقادير
 المختلفة هذا ولو سلم انهم مختلفان فهما وجهان يجريان في الموضوعين ذكر أحدهما هنا والاخر هناك وكما
 من ذلك في هذا الكتاب وهذا تحقيق بدعي فاحفظه (قوله كان بينهما ستمائة الخ) وقبل اربع مائة ووضوح
 وستون سنة عن الصحاح وقيل غير ذلك والثلاثة من بني اسرائيل هم المذكورون في قوله تعالى فعزونا
 بثالث كما سأتى وأما خالد بن سنان العيسى بالباء الموحدة فقد تردد فيه الراغب في محاضراته وبعضهم
 لم يشبهه وبعضهم قال انه كان قبل عيسى صلى الله عليه وسلم لانه ورد في حديث لابي بنى وبين عيسى صلى
 الله عليه وسلم لكن في السكامل تاريخ ابن الاثير وغيره أن خالد بن سنان العيسى كان نبيا من معجزاته
 أن ناراً ظهرت بأرض العرب فافتمنوا بها وكادوا يتحسسون فأخذ خالد عصاه ودخلها حتى توسعها

من خلقه الله تعالى (يفقر لمن يشاء)
 وهم من آمن به وبرسله (ويعذب من يشاء)
 وهم من كفر والمعنى أنه يعاملكم
 معاملة سائر الناس لا مزية لكم عنده (ولله
 ملك السموات والارض وما بينهما) كلها
 سواء في كونها خلقا وملكا (والله المصير)
 فجاء في كونه المحسن باحسانه والمسي عباساته
 (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم) أي
 الدين وحذف الظهوره أو ما كنتم وحذف
 ان تقدم ذكره ويجوز أن لا يقدر مفعول على
 معنى ويبدل لكم البيان والجملة في موضع
 الحال أي جاءكم رسولنا مبينا لكم (على
 فترة من الرسل) متعلق بجاكم أي جاءكم على
 حين قدور من الارسال وانقطاع من الوحي
 أو بين حال من الضمير فيه (أن تقولوا
 ما جاءنا من بشير ولا نذير) كراهة أن تقولوا
 ذلك وتعتذروا به (فقد جاءكم بشير ونذير) متعلق
 بمحذوف أي لا تعتذروا بما جاءنا فقد جاءكم
 (والله على كل شيء قدير) فيقدر على الارسال
 تترى كما فعل بين موسى وعيسى عليهما الصلاة
 والسلام إذ كان بينهما ألف وسبع مائة سنة
 وألف من الرسل على فترة كما فعل بين
 عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام كان بينهما
 ستمائة وخمسة مائة وتسع وستون سنة
 وأربعة أنبياء ثلاثة من بني اسرائيل
 وواحد من العرب خالد بن سنان العيسى وفي
 الآية ائتمان عليهم بأن بعث اليهم

حين انطاعت اثار الوحي وكانوا احوج ما يكون اليه (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء) فأرشدكم وشرفكم بهم ولم يبعث في أمة ما بعث في بني اسرائيل من الانبياء (وجعلكم ملوكا) أي وجعل منكم أممكم وقد تكاثرت فيهم الملوك تكاثرا لانبياء بعد فرعون حتى فعلوا يحيى وهو اقبل عيسى وقبل لما كانوا ملوكا في أيدي القبط فأثقتهم الله وجعلهم ملوكا لانفسهم وأمرهم بما هم ملوكا (وأتاكم مالم يؤت أحد من العالمين) من فلق البحر وتظليل الغمام وانزال المني والسوى ونحوها مما آناه الله وقيل المراد بالعالمين عالمي زمانهم (يا قوم ادخلوا الارض المقدسة) أرض بيت المقدس سميت بذلك لانها كانت قرار الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومساكن المؤمنين وقبيل المطور وما حوله وقيل دمشق وفلسطين وبعض الاردن وقيل الشام (التي كتب الله لكم) قسمها لكم أو كتب في اللوح أنها تكون مسكنا لكم ولكن ان آمنتم وأطعتم لقوله لهم بعد ما عصوا فانها محرومة عليهم (ولا ترتدوا على أديباركم) ولا ترجعوا مدبرين خوفا من الجسارة قيل لما سمعوا حالهم من النقباء يذكروا فوالقائمة تبايعهم نعا لوالوا فجعل علينا رأيا يصرف بنا الى مصر أو لا ترتدوا عن دينكم بالعصيان وعدم الوفاء على الله سبحانه وتعالى (فتنقلبوا خاسرين) ثواب الدارين ويحوزون في قسمة قلبوا الجزم على العطف والنصب على الجواب (قالوا يا موسى ان فيها قوم ماجبارين) متغلبين لاتأتى مقاومتهم والجبار فعال من جبره على الامر بمعنى أجبره وهو الذي يجبر الناس على ما يريد (وانا لندخلها حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا فادخلون) اذلا طاعة انسابهم

وفرقها فطفت وهو في وسطها وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه ذلك نبي ضربه قومه وأنت ابنته النبي صلى الله عليه وسلم وأمنت به وله قصة مفصلة في كتب الآثار والصحيح أنه من الانبياء وأنه قبل عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله حين انطاعت اثار الوحي الخ) احوج ما يكون اليه أي في حين هو احوج أوقات كينونتهم الى الرسول على طريقة ما يخطب ما يكون الامير قائما (قوله ولم يبعث في أمة الخ) اشارة الى الكثرة التي يفيدها جمع الكثرة المذكور وليس هذا من كلام موسى صلى الله عليه وسلم ولذا غير أسلوب الخطاب الى الغيبة (قوله وجعلكم ملوكا) غير الاسلوب فيه لانهم لكثرة الملوك فيهم ومنهم صاروا كلهم كأنهم ملوك لساوكم ذلك الملوك في السعة والترفع فلذا تجوز في اسناد الملك الى الجميع بخلاف النبوة فانها وان كثرت لا يسلك أحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه امر الهى يختص الله به من يشاء فذلكم يجوز في اسنادها وهذا هو الوجه اللائق بلاغة الكتاب العزيز فنقول المصنف منكم أوفى لكم بيان لحاصل المعنى لانه مقدرفيه ذلك وعلى الوجه الثاني جعل انفسهم من القبطه وتلكهم عليهم مذكرا فالتجوز في لفظ الملوك وعلى الاول في الاثبات للكل ما هو لبعض (قوله وقد تكاثرت فيهم الملوك الخ) هذا ايضا من كلام المصنف بيان للواقع لان كلام موسى صلى الله عليه وسلم أو ما أدرج فيه لانه لا يناسب ذكر عيسى صلى الله عليه وسلم والمعنى أن موسى صلى الله عليه وسلم ذكر لهم انعام الله عليهم بجعلهم ملوكا وأن تلك النعمة التي ذكرها استمرت فيهم زمانا طويلا وقوله حتى فعلوا الخ اشارة الى أنهم لكثرة الملوك فيهم ما غرأ وتجبروا حتى فعلوا مثل ذلك وقيل معناه أنه تكاثرت الملوك فيهم بعد قتل يحيى كالتكاثر لانبياء بعد فرعون وحين قتلوا يحيى انقطعت كثرة الانبياء بسبب قتلهم وفي أكثر النسخ حتى قتلوا وعلى هذا فيكون المعنى تكاثرت الانبياء والملوك فيهم قبل قتل يحيى فلما قتلوا يحيى انقطع عنهم كثرة ما ذكرنا انتهى (قوله من فلق البحر الخ) هذا دفع لما يتوهم من تفضيلهم على أمة محمد بأن المراد بما آناههم أمر مخصوص بهم كفلق البحر وتظليل الغمام لهم في التيه أو كثرة الانبياء والملوك وهذا لم يؤت أحد غيرهم ولا يلزم من تفضيلهم بوجه تفضيلهم من جميع الوجوه فانه قد يكون لافضل مالم ليس للقاضل أو الالف واللام في العالمين للعهد فالمراد ما لم يؤت أحد من ملوكهم أو انبياءهم أو ملوكهم لم يلزم منه التفضيل لكن المتبادر من لسانهم أنه ذلك فلذا أولوه بما ذكر (قوله أرض بيت المقدس الخ) في معناه أربعة أقوال كما ذكره المصنف وسميت مقدسة أي مظهره تظهر بها من الشرف فانها مقر الانبياء ومهبط الوحي والاردن يضم الهمة وسكون الراء المهمله وضم الدال المهمله وتشديد النون ومواقع في القاموس من انها بتشديد الدال سهو منه وهي كورة بالشام (قوله قسمها لكم أو كتب في اللوح الخ) القسمة بمعنى التقدير فعنى كتبها قدرها مجازا والمراد بالكتابة في اللوح فهي حقيقة روى أن الله تعالى أمر الخليل عليه الصلاة والسلام أن يصعد جبل لبنان فما انتهى بصره اليه فهو له ولاولاده فكانت تلك الأرض مدي بصره وقوله ان آمنتم الجمع بينه وبين الآية الاتية بناء على أن التحريم فيها مؤبد وهو أحد الوجهين كما سيأتى (قوله ولا ترجعوا مدبرين الخ) يعنى ان على أديباركم حال من فاعل ترتدوا أي منقلبين ومدبرين والادبار جمع دبر وهو ما خلفهم من الاماكن من مصر وغيرها وقوله قبل الخ اشارة الى حمل الرجوع على الرجوع الى مصر فالمراد بالارتداد الرجوع عن مقصدهم الى غيره وعلى القول الاخير المراد به صرف قلوبهم عما كانوا عليه من الاعتقاد صرغا غير محسوس وقوله ثواب الدارين اشارة الى مفعوله المقدر وجوز في قسمة قلبوا الجزم بالعطف وهو ظاهر والنصب في جواب النهى على أنه من قبل لا تكفر تدخل النار وهو ممنوع خلافا لـ كسانى (قوله متغلبين لاتأتى مقاومتهم الخ) معنى تتأتى تمكن بسهولة تفعل من التأتى (قوله والجبار الخ) يعنى أنه فعال صبيغة مبالغة من جبر الثلاثى على القياس لان أجبره على خلافه كالمساس من الاحساس ومعناه التهرع التهرع الى

(قال رجلان) كالب ويوشع (من الذين يخافون) أى يخافون الله سبحانه وتعالى ويؤمنونه وقيل كانا رجلين من الجبابرة أسلما وسارا الى موسى عليه الصلاة والسلام فعلى هذا الواو ابني اسرائيل والراجع الى الموصول محذوف أى من الذين يخافهم بنو اسرائيل ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم أى المخوفين وعلى المعنى الاول يكون هذان الاخافه أى من الذين يخوفون من الله عز وجل بالتذكير ويخوفهم الوعيد (أنتم الله عليهم ما بالايمن والتثبيت وهو صفة ثانية لرجلين أو اعتراض (ادخلوا عليهم ابواب) باب قريتهم أى باغتهم وضاعطوهم فى المضيق وامنعوهم من الاصهار (فأذا دخلتموه فانكم غالبون) لتعسر الكثرة عليهم فى المضائق من عظم أجسادهم ولا نعم أجسام لاقلوب فيها ويجوز أن يكون علمها بذلك من اخبار موسى عليه الصلاة والسلام وقوله كتب الله لكم أو معا علم من عادة الله سبحانه وتعالى فى نصرته رسله وماعهدا من صنعه لموسى عليه الصلاة والسلام فى قهر أعدائه (وعلى الله فتوكوا وان كنتم مؤمنين) أى مؤمنين به ومصدقين بوعده (قالوا يا موسى انال ندخلها أبدا) نفوا دخولهم على التأكيذ والتأييد (مادام وافها) بدل من أبدأ بدل البعض (فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون) قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله وعدم مبايعة الله وقيل تقديره أذهب أنت وربك بعينك (قال رب انى لأملك الانفسى وأخى) قاله شكوى بشه وحزنه الى الله سبحانه وتعالى لما خالفه قومه وأيسر منهم ولم يبق معه موافق يثق به غيرهم عليه السلام والرجلان المذكوران وان كانا يوافقتانه لم يثق عليهما لما كابد من تلون قومه ويجوز أن يراد باخى من يوافقى فى الدين فيدخلان فيه ويحتمل نصبه عطفا على نفسى أو على اسم ان ورفعه عطفا على الضمير فى لأملك أو على محل ان واسمها جرته عند الكوفيين عطفا على الضمير فى نفسى

ولذا يقال للغة جبارة واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله وهو الذى يجبر الناس على ما يريد أى يكرههم عليه وقوله كالب ويوشع بناء على ما ارتضاه من انهم من قوم موسى صلى الله عليه وسلم لا من الجبابرة وقوله يخافون الله سبحانه وتعالى بناء على هذا أيضا ويؤيده قراءة ابن مسعود بجافون الله وقد يخافون العدو أى وقوله اذلا طاعة لانهم تعليل لتعليل الدخول بخروجهم فانه يقتضى أنهم لا يدخلونها ماداموافها فلا يرد عليه ما قيل انه ليس عليه للشرطية بل لعدم الدخول حتى يخرجوا منها فينبغى تعليله عليه (قوله وقيل كانا رجلين من الجبابرة الخ) فعنى هذا الذين عبارة عن الجبابرة والواو ضمير بنى اسرائيل وعائد الموصول محذوف أى يخافونهم وعلى الاول كان الضمير وهو الواو ابني اسرائيل أيضا لأنه لا يحتاج الى تقدير عائد لانه هو العائد ولذا قدروا المفعول فيه اسما ظاهرا فالفاوق بين الوجهين انما هو قوله والراجع الخ ويحتمل على الاول ان الذين يخافون الله المؤمنون مطلقا فلا يـكون الضمير لبنى اسرائيل وعلى هذا يجوز أيضا أن يكون التقدير من الذين يخافون الله أو يخافون العدو وكفى الدز المصون (قوله ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم الخ) أيذ الرشحى هذا التأويل بقراءة يخافون مجهولا وقوله أنتم الله عليهم كأنه قيل من المخوفين وهذه القراءة مروية عن ابن عباس رضى الله عنهما وعن مجاهد وفى هذه القراءة احتمال آخر وهو أن يكون من الاخافه ومعناه من الذين يخوفون من الله بالتذكرة والموعظة أو يخوفهم وعيد الله بالعقاب ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون معنى يخافون أى يهابون ويوقرون ويرجع اليهم لفضلهم وخبرهم ومع هذين الاحتمالين لآثر جنى فى هذه القراءة لكونهما من الجبابرة وأما قوله أنتم الله تعالى الخ فـكونه مرجعا غير ظاهر لانها صفة مشتركة بين يوشع وكالب وغيرهما ولذا ترك المصنف رحمه الله (قوله بالايمن والتثبيت الخ) المراد بالتثبيت التثبيت على الايمان وانما زاده ليشمل كون الرجلين من بنى اسرائيل وقد جوز فى هذه الحالبة أيضا بقدرة قد وباعته بمعنى فاجأه والاصحار باصدا والحا الملهتين البروز الى الصحراء (قوله لتعسر الكراخ) الكرا التوجه الى العدو فى المقاتلة وبإقابلة الفرق كما قال امرؤ القيس مكرمه فمقبل مدبر معا وقوله أجسام لاقلوب فيها أى ليس لهم قلوب قوية وشجاعة تستزبل قلب من لا يكون كذلك منزلة العدم وقوله من صنعه وفى نسخة صنيعه بمعنى احسانه وانعامه وقوله مؤمنين به ومصديقين بوعده بمعنى المراد بالايمان التصديق بالله وما يتبعه من التصديق بما وعده والافايمانهم محقق ويصح أن يكون المراد به التهييج والالهاب (قوله نفوا دخولهم على التأكيذ والتأييد) التأكيذ مستفاد من أبدأ والتأكيذ منه ومن لن فانها تفيد تأكيذ النفى لكونها فى مقابلة سوف يفعل كما مر مرارا وقوله بدل البعض لأن الابدع الزمان المستقبل كله ودوام الجبابرة فيها بعضه وقول الزمخشري ماداموا يسان للابد يحتمل بدل الكل وعطف البيان لوقوعه بين التكوين وهذا بناء على تفسير الابد بانظاها منه أو بالزمن المتداول (قوله قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله) يعنى ليس المراد أنه يذهب مع الله حقيقة كما ذكره الزمخشري واستظهره بمقابله بانها ههنا قاعدون فان التقييد ههنا يقتضى أن المراد حقيقة فته فكذا ما يقابله وقوله وقيل الخ أى هو مبتدأ خبره محذوف وهو خلاف الظاهر ولذا مرصه وقيل انه يحتمل أن يكون من قبيل كل رجل وضعته (قوله قاله شكوى بشه وحزنه) أى مقال شكوى أو لاجل الشكوى فليس القصد الى الاخبار وكذا كل خبر يخاطب به علام الغيوب يقصده معنى مناسب سوى افادة الحكم أو لازمه فليس رد الما أمره الله به ولا اعتذارا عن عدم الدخول (قوله والرجلان المذكوران الخ) جواب عن هذا القصص مع أنهم ما معه أيضا وقوله لم يثق عليهم ما ضمنه معنى يعتمد فلذا عدا بهى وتلون القوم مجاز عن تقلب آرائهم وكون المراد بالآخ ما يشعلهم ما بعد افظاومعنى لان افراده محتاج الى التأويل بكل مواخى فى الدين أو يجنس الآخ وأجيب بأنه ليس القصد القصير بل بيان قلة من يوافقه تشبيها لخاله بحال من لا يملك الانفسه وأخاه (قوله ويحتمل نصبه عطفا على نفسى الخ) ذكره فى اعرابه وجوها شتى منها ما ذكره المصنف رحمه

من صحتهم (قال فانها) فان الارض المقدسة
(محترمة عليهم) لا يدخلونها ولا يملكونها
بسبب عصيانهم (أربعين سنة) يتيهون في
الارض) عامل الظرف اما محرمة فيكون
التحريم موقتا غير مؤبد فلا يخالف ظاهر
قوله التي كتب الله لكم ويؤيد ذلك
ماروى أن موسى عليه الصلاة والسلام
سار بعدهم بنى من بنى اسرائيل ففتح اربحا
وأقام بها ماشاء الله ثم قبض وقيل انه قبض
في التيه ولما احتضر أخبرهم بأن يوشع بعده
بنى وأن الله سبحانه وتعالى أمره بتسليم
الجبارة فسايرهم يوشع وقتل الجبارة وصار
الشام كله لبني اسرائيل واما يتيهون أى يسيرون
فيها متحيرين لا يرون طريقا فيكون التحريم
مطلقا وقد قيل لم يدخل الارض المقدسة
أحد من قال اننا ندخلها بل هلكوا في
التيه وانما قاتل الجبارة أولادهم روى أنهم
لبثوا أربعين سنة في سمة فراسخ يسيرون من
الصباح الى المساء فاذا هم بحيث ارتحلوا
عنه وكان الغمام يظلمهم من الشمس وعود
من نور يطلع بالليل فيضي لهم وكان طعامهم
المن والسلوى وماؤهم من الحجر الذي يحملونه
والاكثر على أن موسى وهرون كانا معهم
في التيه الا أنه كان ذلك روحا لهما وزيادة في
درجتهم وعقوبة لهم وأنهما ماتا فيه فمات
هرون وموسى بعده بسنة ثم دخل يوشع
اربحا بعد ثلاثة أشهر ومات النقيب فيه بعتة
غير كالب ويوشع (فلاتأمن على القوم
الفاسقين) خاطب به موسى عليه الصلاة
والسلام لما ندب على الدعاء عليهم وبين أنهم
أحقاء بذلك لفسقهم (واقل عليهم بنى ابني
آدم) قاييل وهابيل أوحى الله سبحانه وتعالى
الى آدم أن يزوج كل واحد منهما نساء الآخر
فخطب منه قاييل لأن نساءه كان أجل فقال
لهما آدم قزبا قربانا فن أيكما قبل تزوجها
فقبل قربان هابيل بأن نزلت نارفا كلمته
فازداد قاييل سخطا وفعل ما فعل وقيل لم يرد
بهما ابني آدم اصلبه وانهما رجلان من بنى
اسرائيل ولذلك قال كتبنا على بنى اسرائيل

الله فنبهه اما عطف على اسم ان وأنفسى أو مرفوع بالعطف على فاعل أملاك أو مبتدأ خبره محذوف
أو مجرور بالعطف على الضمير المجرور المضاف اليه نفس وكلها ظاهرة حتى العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلاتأمن كيد لوجود الفصل بالمفعول ثم هذا لا يوجب الاتحاد في المفعول بل يقتدر لامة عطف
مفعول آخر أى وأخى الانفسه كما تقول ضربت زيدا وعمرا فلا يراد ما قبل انه يلزم من ذلك أن موسى
وهرون عليهم الصلاة والسلام لا يملكان الانفس موسى صلى الله عليه وسلم فقط وليس المعنى على ذلك
بل على أن موسى عليه الصلاة والسلام يملك أمر نفسه وأمر أخيه وليس من عطف الجمل بتقدير ولا يملك
أخى الانفسه كما توهم وتحقيقه أن العطف على معمول الفعل لا يقتضى المشاركة في مدلول ذلك
ومفهومه الكلى لا الشخص المعين بملكانه الخاصة فان ذلك الى القران وكذا اذا عطف على
اسم ان معناه ان أخى لا يملك الانفسه وكذا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وقد تقدم
الكلام فيه وهو ضعيف على قواعد البصريين وأجازوه الكوفيون كما ذكره المصنف رحمه الله (قوله
بأن يحكم لنا بما نستحقه الخ) هذا مبني على الاختلاف في أن موسى صلى الله عليه وسلم هل كان معهم في
التيه ولكن ما كان ينالهم من المشقة لانه كما كانت النار على ابراهيم بر دوا سلاما ولم يكن معهم وهو
محباب الدعوة كسائر الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذه الجملة دعائية فعلى الاول المراد التفريق
والتباعد بينهم ما فهو بمعناه الحقيقى (قوله عامل الظرف اما محرمة الخ) الظرف هنا أربعين سنة فعلى
تعلفه بمحرمة التحريم مؤقت فلا ينافى أنها كتبت لهم وقوله احتضر أى حضره الموت وهو وجه قول (قوله
واما يتيهون الخ) أى عامله يتيهون وتياه تيه وهو أوتيه وأتبه عما تداخل فيه الواو والياء من التيه
ومعناه الحيرة ولذا أطلق على المنافسة تيه وتياه لانه متحير فيها فمات يسيرون متحيرين وحيرتهم عدم
الهدى لهم للطريق وكون التحريم مطلقا أى يحتمل التأيد وعدمه وقوله وقد قيل الخ بناء على أن المراد منه
التأيد وقوله فاذا هم لامفاجأة أى يسيرون وبعد سيرهم يرون أنفسهم في المحل الذى ارتحلوا عنه كسير
السوانى لا ينقطع وتظليل الغمام لهم مع عصيانهم ومعاقبتهم بالحيرة من كرمه تعالى وإشارة الى أن تعذيبهم
انما هو للتأديب كما يضرب الرجل ولده مع محبته له ولا يقطع عنه معرفته ولذا أنزل عليهم المن والسلوى
لئلا يهلكوا جوعا وجعل حجر موسى صلى الله عليه وسلم معهم يتفجر منه الماء كما مر دفع العطشهم وجعل
معهم عود نور ولباسهم من شئ كالظفر لا يبيى وشعورهم لا تزيد الى غير ذلك من الانعام وروحا بفتح الراء
أى كان التيه وأمره راحة لهم ما وعلى هذا فإبطال الغمام وما معه لاجلهم ما وقوله فيه أى فى التيه
وتأمن مجزوم بلا الناهية بمعنى لا تحزن لموتهم أو لما أصابهم فيه من الالى وهو الحزن (قوله أوحى
الله الخ) كان فى شريعتهم تزوج الاخ بالاخت التي لم تولد معه فى بطن واحد جعل افتراق البطون بمنزلة
افتراق النسب للضرورة ولذا حرم بعده اذ زال مقتضى وكثر الناس واذا كان ذلك غير جازفا
أمره بتقريب قربان لعله أنه لا يقبل لأنه لو قبل جاز والتوا أمان الولدان فى بطن واحد الذكروا أم والانتى
نؤامة والمصنف رحمه الله استعمل نؤامة للتوا مة بتأويل الشخص ونؤامة قاييل اقلما نؤامة هابيل
كبودا قال والدشيخى واعلم أن التوم بلا همز اسم لجموع الولدين فأكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان
وبهمز كرجل نؤامة وامرأة نؤامة مفردة تنبته نؤامة فالاعتراض بأنه لا تنبته له وهم لما علمت من الفرق
بين التوم بلا همز والتواهم بالهمز وان التنبية انما هى للمهموز لا غير وظاهر القاموس بل صريحه أنه اسم
لجموعهم وأما التنبية انما هى لتواهم ونؤامة لا لتوم وعبارته التواهم من جميع الحيوان المولود مع غيره
فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى جمعه نؤائم ونؤام كرجال وقوله بأن نزلت نار الخ
هذا كان علامة القبول وكان أكل القربان غير جائز فى الشرع القديم وقوله وفعل ما فعل هو قصته الآتية
(قوله وقبل الخ) زيف هذا بقوله فبعث الله غرابا الخ اذ كان الدفن معلوما اذ الذنأمل (قوله
ولذلك قال كتبنا الخ) وتوجيهه على الاخرى من أجل أن الحسد صار سببا لهذا الفساد وهو غالب على

بنى اسرائيل وعن بعض المفسرين انما ذكر بنى اسرائيل دون الناس لان التوراة أول كتاب نزل فيه
تعظيم القتل ومع ذلك كانوا أشد طغيانا وعمادا في نفسه حتى قتلوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمعنى
بسبب هذه الفعلة كتبنا في التوراة تعظيم القتل وشددنا عليهم وهم بعد ذلك لا يسألون وسيد كرهذا
المصنف رجه الله تعالى بعد قوله ثم ان كثير منهم بعد ذلك في الارض اسرفون فلا حاجة الى التبرع به
هنا (قوله أى تلاوة ملتبسة بالحق الخ) ذكر في اعرابه ثلاثة أوجه انه صفة مصدر اتل أو حال من
المفعول وهو بنى آدم وقدره الزمخشري بنى ملتبسا بالحق ليتعين ذوالحال أو حال من فاعل اتل
المستتر وهو ضمير الخطاب ثم الحق يطلق على معان أحدها الميثب الصحيح وثانيها المطابق للواقع
يعنى الصادق وثالثها المتضمن للغرض الصحيح لقوله تعالى في الاحقاف ما خلقنا السموات والارض
وما بينهما الا بالحق أى خلقنا ملتبسا بالغرض الصحيح والحكمة وضده الباطل بمعنى العبث كما في قوله
ما خلقت هذا باطلا ويصكون صفة لما اشتمل على هذه المعاني ومصدر بمعنى الثبوت والمطابقة وصحة
الغرض وهو هنا بالمعنى المصدورى أو الوصفى والباء فيه للملازمة كما أشار اليه بقوله ملتبسا وعمل بنى
في الظرف لانه مصدر زنى الاصل والظرف يكفى فيه رائحة الفعل (قوله أو حال منه) فيتماع
بمحذوف سبقه اليه أبو البقاء ورد في الدر المنصور بأنه يكون قيد فى عامه وهو اتل المستقبل واذا لما
مضى ولذا لم يتعلق به مع ظهوره وفيه تأمل (قوله أو بدل على حذف مضاف) قال التحرير ليرصح
كونه مفعولا والافتحرد الظرف كاف في الابدال لحصول الملازمة وقيل عليه انه غير صحيح لان اذ لا يضاف
اليها الا الزمان نحو يومئذ ونبأ ليس بزمان وهو بدل به من كل أو كل من كل وما ذكره المصنف من
الكشاف الا أنه ترك قوله يقال قرب صدقة وتقرب بهم الى الله تعالى وقرب مطاوع قرب قال الاصمعي تقربوا
قرب القمع فيعتدى بالباء حتى يكون بمعنى قرب انتهى قال السمين قال الشيخ كذا قرره الزمخشري
وفيه نظرون اذ لا يضاف اليها الا الزمان قال الاصمعي الخ أى يكون قربا بطلب مطاوعا والتقدير اذ قرباه
فتقربا به وفيه بعد قال وليس تقرب فيه مطاوع قرب لتفرقة ولا اتحاد فاعل الفعلين والمطاوعة مختلف
فيها الفاعل يكون من أحدهما فاعل ومن الآخر انفعال نحو كسره فانكسر فليس قرب وتقرب
من هذا الباب فهو غلط فاحش ولا نسلم ما ذكره من القاعدة انتهى (أقول) فيما قاله أمور الا قول ان قوله
اذ لا يضاف اليها الا اسم زمان غير مسلم ألا ترى قول العلامة تبا ذلك الوقت فانه بمعنى نبأ اذ ولا شبهة في
صحته معنى واعرابا ولا فرق بينهما فان منعهما فادونه خرط القتاد ودعوى لزوم اختلاف فاعلهما غير
مسئلة فان حجته أن أحدهما فاعل والآخر قابل وهو مبنى على قاعدة أصولية وهو أن القابل لا يكون
فاعلا وقد ردها بعض الفضلاء ألا ترى ان الانسان قد يقتل نفسه فيتحقق القابل والفاعل ويؤيده قوله
تعالى فيقتلون ويقتلون فان كان الاصمعي أراد هذا لم يرد عليه ما قاله الشيخ وقد يقال مراده بيان معناه
لغة فاعرفه (قوله والقربان اسم ما يتقرب به الخ) الحلوان بالضم آجرة الدلال والكاهن ومهر المرأة وما
يعطى من رشوة ونحو ذلك من الخلاوة لانه يؤخذ بسهولة وأراد أن فعل تفضيل من الرداءة ضد الجودة
وصاحب ضرع أى ماشية والضرع يطلق عليها مجازا من اطلاق الجزء على الكل (قوله لانه لم يخط
حكم الله الخ) حكم الله هو عدم جواز نكاح التوأمة وقوله لقرط الحسد أى على قبول القربان وقوله
قال انما يتقبل الله من المتقين يدل على أنه المراد لا أنه حسده على ارادة أخذ اخته الحسد (قوله أنيت)
ايتانه من قبله عبارة عن اصابه ما أصابه وازالة خطه أى نصيب الحسد ونعمته لان شأن الحسد ذلك
وقوله فان ذلك أى اجتباؤه فيما ذكر (قوله وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن متق) في الكشف قال له
انما أنيت من قبل نفسك لان لا تسلاخها من لباس التقوى لا من قبل فلم تقتلني ومالك لا تعاتب نفسك ولا
تعملها على تقوى الله التى هي السبب في القبول فأجابه بكلام حكيم مختصر جامع لمعان وفيه دليل
على أن الله تعالى لا يقبل الطاعة الا من مؤمن متق الخ يريد ان هذا الجواب وارد على الاسلوب

(مطلب في معاني الحق)*
(الحق) صفة مصدر محذوف أى تلاوة
ملتبسة بالحق أو حال من الضمير فى اتل أو
من بنى أى ملتبسا بالصدق موافقا لما في كتب
الاولين (اذ قربا قربانا) ظرف لبنى أو حال
منه أو يدل على حذف مضاف أى واتل
عليهم بنأهما بنأ ذلك الوقت والقربان اسم
ما يتقرب به الى الله سبحانه وتعالى من
ذبيحة أو غيرها كما أن الحلوان اسم ما يحل به
أى يعطى وهو فى الاصل مصدر ولد لك لم
يثن وقيل تقديره اذ قرب كل واحد منهما
قربانا قبل كان قابيل صاحب زرع وقرب
أرد أقبح عنده وهما يل صاحب ضرع وقرب
جلا سميئا (تقريب من أحدهما ولم يتقبل
من الآخر) لانه لم يخط حكم الله سبحانه
وتعالى ولم يخلص النبى في قربانه وقصد الى
أخس ما عنده (قال لا تقتلنك) نوعه
بالقتل لقرط الحسد على تقبل قربانه ولذلك
(قال انما يتقبل الله من المتقين) فى جوابه
أى انما أنيت من قبل نفسك بترك التقوى
لا من قبلى فلم تقتلنى وفيه إشارة الى أن
الحسد ينبغى أن يرى حرمانه من تقصيره
ويجتهد فى تحصيل ما به صار المحسود محظوظا
لا فى ازالة خطئه فان ذلك مما يضره ولا
ينفعه وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن
متق (لأن بسطت الى يدك لتقتلنى ما أنا
ببأسط يدى اليك لا قتلتنى أخاف الله ريب
العالمين)

الحكيم لانه تلقاء بغير ما يطلب وعما هو أهم منه من القتل والاشارة بقوله ولا تخمها على تقوى الله
 التي هي السبب في القبول الى أنه ينبغي للعاسد أن يرى ذلك ويعتقده فيقول فيما لم يقبل منه ان سبب
 عدم قبوله من قصور فاعل ذلك الفعل فيه لكونه غير واقع على نهج التقوى الصادرة من المؤمنين
 كعدم نيته بذلك وقصد وجه الله بل حظ نفسه فالمراد بكون متقبلا انه متق في تلك الطاعة فلا يرد عليه
 ما قيل كل متق أو عاص اذا فعل طاعة وأخلص النية فيها قبلت منه كما قال الامام القرطبي قال
 أصحابنا المخطئون يعملون الحسنات والسيئات اذا ثقلت حسناتهم دخلوا الجنة ولا يصح الجواب بأن
 المراد من التقوى التقوى من الشرك التي هي أول المراتب وقايل آل أمره الى الشرك اذ روى أنه
 هرب الى عدن بعد قتل أخيه فأتاه ابلهس لعنه الله وقال له انما أكلت النار قربان هايل لانه خدمها
 وعبدها فبقي له بيت نار وهو أول من عبد النار (قوله قيل كان هايل أقوى منه ولكن تخرج عن قتله)
 أي تجنب الحرج والاثم فالتفعل للسلب هنا والاستسلام الانقياد والمراد به هنا عدم الممانعة والمدافعة
 وقوله لان الدفع الخ يعني أن القتل لا انتصار والمدافعة لم يكن مباحا في ذلك الوقت وفي تلك الشريعة كما
 روى عن مجاهد رحمه الله تعالى وإن الله أمر بالصبر عليه ليكون هو المتولى للانتصاف وقوله أو تحريا لما هو
 الافضل الخ الافضل الاكثر وأبواه هو كونه مقتولا لا قاتلا بالادفع عن نفسه بناء على جواز اذ ذل وهذا
 الحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته . واعلم أنه اختلف في هذا على ما بسطه الامام المصنف فالحجج
 من المذهب أنه يلزم دفع الفساد عن نفسه وغيره وإن أدى الى القتل ولذا قال ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهم ما أن معنى ما أنا بياسط الخ ان بدأتني بقتل فأنا لم أبدأك فالعني لم يثبت لي بسط اليد ووجه التعبير
 بالاسمية ظاهرا حيث ذل ما على قول مجاهد رحمه الله تعالى أنه لم يبح لهم الدفع فالاتية منسوخة وهل
 نسخت قبل شرعنا أم لا فيه كلام والدليل عليه قوله فقاتلوا التي تبغي وغيره من الآيات والاحاديث
 وقيل انه لا يلزم ذلك بل يجوز واستدل بهذا الحديث ونحوه وأولو ترك القتال في الفتنة واجتنابها
 وأول الحديث يدل عليه وأما من منع ذلك الآن مستندا لاجدث اذا التقي المسلمان بسيفيهما فالتقاتل
 والمقتول في النار فقد روي أن المراد به أن يكون ~~كل~~ منهما معزوم على قتل أخيه وإن لم يقتله
 ويتقابل بهذا القصد (قوله وانما قال ما أنا بياسط يدى الخ) يعني ان هذه جواب القسم الموطأ له
 باللام لان الجواب للسابق من القسم والشرط كما مر لكن الدلالة على جواز الشرط كانت في المعنى
 جوابا له ولو كانت جواب الشرط حقيقة لمزمتها الفاء وقد عدل فيها عن الفعلية الى الاسمية وعبارة
 المصنف أحسن من قول الكشف فان قلت لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله
 لن بسط ما أنا بياسط قلت ليقيد أنه لا يفعل ما يكتب به هذا الوصف الشنيع ولذلك أكد بالباء
 لما فيه من المسامحة أو جعله جواب الشرط بخلاف قول المصنف رحمه الله تعالى جواب لن فانه صادق
 بجواب القسم ثم بين أن العدول الى الاسمية للمبالغة في أنه ليس من شأنه ذلك ولا من يتصف به ولم يقل
 وما أنا بقاتل بل بياسط للتبري عن مقدمات القتل فضلا عنه ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى رأسا
 أي تبرياعنه من أصله وفي الاتصاف انما امتاز اسم الفاعل عن الفعل بهذه الخصوصية من حيث أن
 صيغة الفعل لا تعطى سوى حدوث معناه من الفاعل لا غيرا ما اتصاف الذات به فذلك أمر يعطيه اسم
 الفاعل ومن غنة يقولون قام زيد فهو قائم فيجعلون اتصافه بالقيام ناشئا عن صدوره منه ولهذا المعنى
 قيل لا تجعلك من المسجونين لتكون من المرجومين عدولا عن الفعل الذي هو لا تجعلك لارجنك
 الى الاسم تغليظا يعنون أنهم يجعلون هذه لوقوعها وثبوتها كالسمة والعلامة الشائنة ولا يقتصرون
 على مجرد اتصافه بها ولا فرق بين الثني والاثبات لانه لتأكيد النفي لا المنفى حتى يرد أن نفي الحدوث
 أبلغ من نفي الثبوت كما قيل (قوله تعليل فان للامتناع عن المعارضة والمقاومة الخ) المقاومة مفاعلة
 من القيام كنى بها عن المدافعة لان المدافعين يقوم ~~كل~~ واحد منهم بمقابله الآخر ولما كان كل

قيل ~~كان~~ ان هايل أقوى منه ولا يكن
 يخرج عن قتله واستسلم له خوفا من الله سبحانه
 وتعالى لان الدفع لم يبح بعد أو تحريا لما هو
 الافضل قال عليه الصلاة والسلام كن عبد
 الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل وانما
 قال ما أنا بياسط في جواب لن بسط للتبري
 عن هذا الفعل الشنيع رأسا والتحرز من
 أن يوصف به ويطلق عليه ولذلك أكد النفي
 بالباء (انني أريد أن تبرياعني وانك فتكون
 من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين)
 تعليل فان للامتناع عن المعارضة والمقاومة

منهم ما علة مستقلة لم يعطف أحدهما على الآخر إذ انما بالاستقلال ودفعاً لهم أن يكون جزءاً لعله لا علة
ثالثة وقد أورد عليه بعض فضلاء العصر أن ذلك يقتضي بسط يده والمذكور بقوله اني أريد تعليل لعدم
البسط فكيف يشبه أمر المستبين فإنه يصدر من كل منهما هناك سبب فتكون تبعاً السمين على البادى
وقد يقال ان قوله ما أبايا بسط يدي اليك لا يقتضي فيه لا يقيدي عني ان بسطتها فالدفع لا للقتل وان
احتمل ترتبه عليه وعلى هذا يكون له انما اثم قتله وانما مصدر من الدافع لتسببه له وكونه انما على حرمة
الدفع عندهم ظاهر وعلى غيره فلا تفرق فعل ما ياتى فاعله لم يكن دافعاً وهذا أمر تقديري لقوله ان
بسطت وكذا في الحديث لأن ما شرطية أو موصولة فيها معنى الشرط وإلى هذا أشار صاحب الكشف
بقوله ليس هذا من قبيل ما ورد في الحديث لأنه لم يصدر الفعل الا من طرف واحد في أين وجوب تحمل
الظالم اثم فعله ومثله اثم صاحبه على فرض المقابلة بالاثم وليس بشئ لأنه لم يدع وجوب التحمل ولا أن
الحديث دال على هذا القسم بل انما أراد هابل وكأنه قال اني أريد أن يضاعف عذابك والارادة
لا تستدعي وجوب الوقوع انتهى ولما لم يفهمه بعضهم قال انه ناشئ من عدم فهم المراد فتدبر (قوله
ارادة أن تحمل اثمى لو بسطت الخ) الداعي الى هذا التأويل أنه يرجع القاتل باثمه وأما رجوعه باثم
المقتول ان أريد به اثم قتله فلا اثم له فيه وأن أريد باثمه مطلقاً فقد علم أنه لا تزور وزارة وزر أخرى وقد مر
أن في الآية تأويلين للسلف فعلى ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى يصحكون الدفع بالقتل وغيره انما
ومعنى الآية اني لا أدفع ظوف ربي ولودفعت لكان اثمى واثمك عليك أما اثمك فظاهر وأما اثمى فلا اثمك
كنت السبب له وأنت الذي علمتني الضرب والقتل لأنه أول فاعل له ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
وزر من يعمل بها الى يوم القيامة وهذا على فرض وقوعه وتنزيله منزلة الواقع فيه صح تنظيره بالحديث
(قوله المستبان ما قالاً فعلى البادى) الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه
والمستبان مبتدأ وما قالاً لشرطية والشرط وجوابه خبر المبتدأ ويجوز أن تكون موصولة بتبدل لامن
المستبان بدل اشتمال أو مبتدأ وعلى البادى خبره أو خبر مبتدأ محذوف أى فهو على البادى وما قالاً مالم
يعتد مصدريه فيها معنى المدة وهى ظرف لتعلق على والمعنى المستبان الذى قاله من السبب اسمة ضرره
على الذى بدأ بالسبب مدة عدم اعتداء المظلوم مالم يجاوز المظلوم حد ما سببه البادى فإذا جاوزه اسمة تتر
ضرر ما قال كل عليه لان البادى كان سبباً في سبب صاحبه وسبب الجيب فيه اثم الا أنه محطوط عنه
مالم يرد في المكافأة كذا قال الزمخشري وقال التحرير فان قيل أى حاجة الى هذا التكلف وقد دل
الحديث على اختصاص الجميع بالبادى عند عدم الاعتداء فلا يكون للجيب شئ منه فلنا قد حمل
الجميع على اثم البادى ومثله اثم صاحب فلا يدل على أن اثم صاحب لا يقع عليه (بقي ههنا بحث) وهو
ان تقدير المثل محتمل في الآية كما ذكرنا ما في الحديث فقد ذكر الجميع بلفظ واحد وهو ما قالاً أى اثم
ما قالاً فلا مجال للجله على ما قال البادى ومثله اثم ما قال الآخر الا بالترام الجمع بين الحقيقة والجواز
فالأقرب أن يحمل على ظاهره ويجعل اثم غير البادى ذاجهتين جهة نفس السبب وهو من هذه الجهة
ساقط عنه بالدليل وجهة الجل عليه وهو على البادى لكون هذه الجهة من قبله على طريقة من سن سنة
سيئة الخ فلا يكون من حمل وزر نفس على أخرى وأما أن غير البادى ليس له المعارضة بالمثل بل الرفع
الى الحاكم ليحري على البادى ما هو الحكم من الحد أو التعزير فذلك بحث آخر انتهى وهذا رد على صاحب
الكشف اذ قال حط الاثم عن المظلوم لأنه مكافئ غير صحيح لأنه اذا سب شخص لم يستوف الجزاء الا الحاكم
والجواب أن صريح الحديث يدل على ما ذكره جاز الله والجمع بين الحكم الفقهي والحديث أن السب
أما أن يكون بلفظ يترتب عليه الحد شرعاً فذلك سبيله الرفع الى الحاكم أو بغير ذلك وحينئذ لا يخلو ما
أن يكون بما يتضمن اسناداً أو تفاخراً بسب وشوهة بما يتضمن ازراء بصاحبه دون شتم ككفر الرى
بالكفر والفسق فله أن يعارضه بالمثل ويدل عليه حديث زينب وعائشة رضى الله تعالى عنهما وقوله

والمعنى انما استسلم لك ارادة أن تعمل اثمى
لو بسطت اليك يدي واثمك ببسط يدي الى
وقوعه المستبان ما قالاً فعلى البادى مالم
يعتد المظلوم

وقبل معنى بائع بانه قتل وباء لك الذي لم
يتقبل من أجله قربانك وكلاهما في موضع
الحال أى ترجع متلبسا بالاثمين حاملهما
والله لم يرد معصية أخيه وشقاؤه بل قصده
بهذا الكلام الى أن ذلك ان كان لا محالة
واقعا فأريد أن يكون لك لالى فالمراد بالذات
أن لا يكون له لأن يكون لأخيه ويجوز أن
يكون المراد بالاثم عقوبته واردة عقاب
العاصي جائزة (فطوعت له نفسه قتل أخيه)
فهلته له ووسعته من طاعه المرتع اذا
اتسع وقرئ فطاوعت على أنه فاعل بمعنى
فعل أو على أن قتل أخيه كأنه دعاها الى
الاقدام عليه فطاوعته وله زيادة الربط
كقولك حفظت لزيد ماله (فقتله) فأصبح من
الخاسرين) دينا ودنيا اذ بقي مدة عمره
مطرودا محزونا قيل قتل هابل وهو ابن
عشرين سنة عند عقبة حراء وقيل بالبصرة
في موضع المسجد الاعظم (فبعث الله غرابا
يبحث في الارض ليريه كيف يوارى سواة
أخيه) روى أنه لما قتله تخبر في أمره ولم يدرك
ما يصنع به اذ كان أول ميت من بني آدم
فبعث الله غرابين فاقتتلا فقتل أحدهما
الاخر ففره به بنقاره ورجليه ثم ألقاه في
الحفرة والضمير في ايرى الله سبحانه وتعالى أو
لغراب وكيف حال من الضمير في يوارى
والجمله ثانياً مفعول يرى والمراد بسواة أخيه
جسده الميت فانه مما يستعجب أن يرى (قال
يا ويلتا) كلمة جزع وتحسر والالف فيها بدل
من ياء المتكلم والمعنى يا ويلتا احضري فهذا
أوانك والويل والويله الهلكة (أعجزت
أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سواة
أخي) لا أهتدى الى مثل ما أهتدى اليه وقوله
فأوارى عطف على أكون وليس جواب
الاستفهام اذ ليس المعنى ههنا لو أعجزت
لواريت

أعجزوا ربك وقيل هو من قبيل أن تعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانسحاب التوبيخي على
الامرئ ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو من تكسب لما يحيا إلى العقل حيث جعل سبب العقوبة
سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذلك هاتزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة
دلالة على التعكيس المؤكد للعجز عما هتدى إليه غراب ومن يكن الغراب له دليلا كفي به خائبا
خائرا والثاني مسلكت المدقق في الكشف وزاد فيه فان قلت الانكار التوبيخي انما يكون على واقع
أو متوقع فالتوبيخ على العصيان والعجز وجهه ما على العفو والمواراة فلا قلت التوبيخ على جعل
كل واحد سببا أو تنزيهه منزلة من جعله سببا لا على العفو والمواراة فافهم وقد أشار إليه في سورة
الزمر وقيل عليه ان الثاني في غاية البعد والاول غير صحيح لانه لا يكتفي في النصب بسببية التوبيخ بل لابد من
سببية التوبيخ الا ترى ان ما تأتينا فقهه دثما مفسر عندهم بأنه لا يكون منك اتيان فقهه لان لم تأتينا
فقهه دثما والجواب عنه أنه فرق بين ما نصب في جواب النفي وما نصب في جواب الاستفهام والكلام في
الثاني فكيف يرد الاول نقضاً ولو جعل في جواب النفي لم يرد ما ذكره أيضاً لانه لا حاجة الى أخذ النفي من
الاستفهام الانكارى مع وضوح تأويل عجزت لم اهتم وقد قال في التسهيل انه يقتض في جواب النفي
الصرح والمقول وما نحن فيه من الثاني فتأمل وقال ابن عرفة تفسيره ما في سياق شيء له حكمه
وتقدير شرط ما أخذ منه فالتقدير ان كنت مثل هذا الغراب أو أراخ وهو كلام دقيق (قوله وقرئ
بالسكون على فانا أراى الخ) أى انه مستأنف وهم يقدر ان المبتدأ ايضاح القطع عن العطف
وأما تسكين المنصوب فكثير ولا عبرة بقول أبي حيان انه ضرورية (قوله فأصبح من النادمين على قتله
الخ) أصبح هنا بمعنى صار وكابد بمعنى قاسى ولقى ما يؤلم كبده وقوله ما كنت عليه وكبلا أى أنالم
أكن مأموراً بحفظه وقدم تر أن الوكيل بمعنى الحافظ وقوله ومكث يعنى آدم عليه الصلاة والسلام وعدم
الظفر الخ بالظفر عطف على ما كابد وهو تزوجه بتوأمته (تبسه) في الكشف بعد هذا وروى أنه رثاه
بشعر وهو كذب بحت وما الشعر الا منحول ملحون وقد صرح عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الانبياء
عليهم الصلاة والسلام كلهم معصومون من الشعر والشعر المذكور هو قوله

تغيرت البلاد ومن عليها • فوجه الارض مغرب

تغير كل ذى لون وشكل • وقبل بشاشة الوجه الملبس

وقال الشراح الملبس ان رفع لخطا لانه صفة الوجه المحرور وان خفض فاقوا وهو عيب قبيح وان كثر
وقول من قال الوجه فاعل قل وبشاشة منصوب على التمييز بحذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف
ألحن وقيل ان آدم عليه الصلاة والسلام رثاه بكلام منشور بالسرياني فلم يزل ينقل الى أن وصل الى
يعرب بن خطان وهو أول من خط بالعربية فنظر فيه فقدم وأخروجه شعر اعربيا (قلت) لاشك أن
لوانح الوضع عليه لا تحمى لركا كته لكن ما استصعبوه من الاقواء وترك التنوين ليس بصعب لما في أشعار
الجاهلية والشعراء من أمثاله مع أنه قد يخرج بأنه نعت جرى على المحل لان الوجه فاعل المصدر وهو
بشاشة وقيل انه مرفوع وقد سمع الجحر (قوله بسببية قضينا عليهم) سبب هو معنى أجل كما سبده
والضمير راجع لاقتل او ما ذكر من القصة وقضينا تفسير بكتبنا ومن ابتدائية متعلقة بكتبنا وقيل
بالنادمين وكتبنا استئناف واستبعده أبو البقاء والاجل بفتح الهمزة وقد تنكسر أصل معناه الجنابة
ولذا يقال بعناه من جرائل أى من جرائل فلا يخفى حسن وقوعه هنا ثم اتسع فيه فاستعمل لكل سبب
هكذا حقيقه أكثر اللغو بين وجرايم ويقتصر وراؤه مشددة وقد تحققت وضمير أنه للشأن ومن شرطية
والباء في بغير لام مقابلة متعلقة بقتل أو حال بمعنى متعديا بالظالم وفساد بالجر معطوف على المضاف المحذوف
أرعى المذكور ان لم يقدر (قوله من حيث انه هتك حرمة الدماء الخ) يعنى أن جميع الناس مشتركون
في الكرامة على الله والاحترام عند الله فن قتل واحد منهم فقد نكس كرامة الله وهتك حرمة

وقرئ بالسكون على فانا أراى أو على
تسكين المنصوب تخفيفا (فأصبح من
النادمين) على قتله كما بد منه من التحير في
أمره وحمله على رقبته سنة أو أكثر على
ما قيل وتلذه للغراب واسوداد لونه وتبرئ
أنويه منه اذ روى أنه لما قتله اسود جسده
فأله آدم عن أخيه فقال ما كنت عليه
وكيف لا فقال بل قتله ولذلك اسود جسده
وتبرأ منه ومكث بعد ذلك مائة سنة لا يفرك
وعدم الظفر بما فعله من أجله (من أجل
ذلك كتبنا على بني اسرائيل) بسببية قضينا
عليهم وأجل في الاصل مصدر أجل شرا اذا
جناه استعمل في تعليل الجنابات كقوله
من جرائل فعلته أى من أن جرته أى جنيته
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل ومن
ابتدائية متعلقة بكتبنا أى ابتداء الكتب
وانشأوه من أجل ذلك (أنه من قتل نفسه
بغير نفس) أى بغير قتل نفس بوجوب
الاقتصاص (أو فساد في الارض) أو بغير
فساد فيها كالشر أو قطع الطريق (فكاننا
قتل الناس جميعا) من حيث انه هتك حرمة
الدماء وسقائل وجرايم الناس عليه

وكذلك من قتل الجميع فيكون قتل واحد كقتل الجميع وكذا أخباؤها بترك القتل كاحياء الجميع
 لابقاء كرامة الله وتوفير رحمته وافادة في هذا التشبيه الترهيب والردع عن قتل نفس واحدة تصويره
 بصورة قتل جميع الناس والترغيب والتحريض على احيائهم لتصويره بصورة احياء جميع الناس ولانه
 جزأ الناس فكان فعلهم متسببا على فعله فكان صدر منه لماسنه من السنة السيئة ولانه يشبهه في
 استجلاب أصل غضب الله وأدخل بهضهم في هذا التزوج لانه يشبه الاحياء بالناسل قال وبه تنصل
 هذه الآية بقصة ابني آدم وهو تنكف من غير داع (قوله بعد ما كتبنا عليهم هذا التشديد
 الخ) التشديد العظيم يؤخذ من قتل جميع الناس وقوله وبهذا انصت الآية وفي أكثر النسخ
 القصة أي قصة ابني آدم بما قبلها من قصص بني اسرائيل وعلى النسخة الاخرى الماردا لآية قوله من
 أجل ذلك الخ انصل بقصة ابني آدم ويحتمل أن يريد بالآية قصة ابني آدم لانها في حكم آية واحدة وفسر
 الاسراف بما ذكره ليشمل الفعل ويعم ما لا يتعلق بالمال كما هو المتبادر منه (قوله أي يحاربون
 أولياءهما الخ) يدخل في أولياء الله والمسلمين الرسول دخولا وأولياء ولا ينافيه جعل محاربهم بمنزلة
 محاربهم لانهم من حارب الرسول حقيقة فلا حاجة الى التنزيل في شأنه لانه إشارة الى تقدير مضاف
 أو ان ذكر الله للتهديد وجعل محارب به المسلمين حكم محارب به الرسول للتنبيه على أن ما ذكر في الآية في
 حكم قطاع الطريق شامل لقطاع على المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ولو باعصار لانهم يحاربون
 الرسول حيث يحاربون من هو على طريقته وأهل شريعته فلا يترهم أن الحكم فيهم بطريق الدلالة أو
 القياس وما يقال انه إشارة الى أن ذكر الرسول تهديد على تهديد كلام خال عن التخصيص كيف
 ولاذكر للمسلمين بعده وأيضاً قطاع الطريق لو قتلوا أو فعلوا ما فعلوا بأهل الذمة فحكمهم حكم غيرهم وكان
 مرادهم أن ذكر الله تهديد لذكر رسوله وذكر الرسول تهديد لذكره يسعون في الأرض فسادا لانه هو
 المقصود ولو اقتصر عليه لكان في وبهذا التقرير علم سقوط ما قيل على المصنف رحمه الله تعالى انه خرج
 من كلامه الرسول نفسه فيقتضى أن يبين شأنه بطريق المفهوم وليس كذلك وقال الجصاص يريد الذين
 يحاربون أولياء الله ورسوله كقوله تعالى أن الذين يؤذون الله ورسوله ويدل على ذلك أنهم لو حاربوا
 رسول الله لكانوا مرتدين باظهار محاربة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفة انتهى وعلمه فلا حاجة
 الى التأويل ولا يرد عليه شيء وهو ظاهر وأصل معنى الحرب لغة السلب أي الاخذ وقد يستعمل بمعناه
 يقال حربه اذا سلبه كما قاله الراغب والمكابرة الهجوم جهره والصوصية بضم اللام مصدر بمعنى السرقة
 والمكابرة بهذا المعنى استعماله الفقهاء وذكرها الجاحظ في كتاب الاصوص وأهلها كثير من أهل اللغة
 فكانهم مولدة لم تثبت عندهم الا أن الجاحظ ثقة ولم يقل انها مولدة (قوله أي مفسدين الخ) يعني أنه
 حال بتأويل المصدر باسم الفاعل أو مفعول له أو مصدر لسعي من معناه كقوله جالسوا فسادا سم مصدر
 بمعنى الافساد حينئذ وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة الى (تنبيهه) في الكشف في قوله ايديه
 كيف يوارى سواء أخيه ليعلم لانه لما كان سبب تعلمه فكانه قصد تعليمه على سبيل المجاز قبل فهو استعارة
 تبعية في اللام حيث شبه ترتب التعلم على بحته وتنبه عنه بتقريب ما يقصد بالفعل عليه وكلامه صريح
 فيه وان توهم أن مراده أن اسناد التعليم الى الغراب مجازي لكونه سببا ولو أراد هذا قال فكانه علمه
 ثم بعد التجوز في اللام هل الاسناد مجازي فيه تأمل انتهى (أقول) يعني على استعارة اللام معناه انه
 بعينه تبيين له مواراة أخيه حقيقة وهذا في التأويل ظاهر اما اسناده الى الغراب فلا يمكن أن يكون على
 الحقيقة ثم انه على ارجاع الضمير لله وتعلقه بعينه لا بد فيه من التجوز في اللام لانها لا اقبة وكلامه مشعر
 بخلافه فتأمل (قوله أن يقتلوا الخ) الايمان بالتفصيل لما فيه من الزيادة على القصاص من أنه
 لا يسقط بعفو الولي وكذا التصلب لما فيه من القتل وانما ضم اليه القتل لانه لا يكون جزاء القتل
 واخذ المال أقل من القتل وحده وقوله حتى يموت تنازع فيه بترك ويطعن وقوله تقطع الخ هذا في أول

أو من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع
 سواء في استجلاب غضب الله سبحانه وتعالى
 والعذاب العظيم (ومن أحياءها فكانما
 أحيى الناس جميعا) أي ومن تسبب
 لبقاء حياتهم ببقائه أو منع عن القتل أو
 استنقاذ من بعض أسباب الهلكة فكانما
 فعل ذلك بالناس جميعا والمقصود منه تعظيم
 قتل النفس واحيائهم في القلوب ترهيبا عن
 التعمد عرض لها وترغيبا في المصانة عليها
 (واقدم جاءتهم رسلنا بالبينات ثم أن كثير منهم
 بعد ذلك في الأرض لمسرفون) أي بعد
 ما كتبنا عليهم هذا التشديد العظيم من
 أجل أمثال تلك الجناية وأرسلنا إليهم الرسل
 بالآيات الواضحة تأكيذا للامر وتجييدا
 له لم يكتف بها وعانها كثير منهم بسرفون
 في الأرض بالقتل ولا يبالون به وبهذا انصلت
 الآية بما قبلها والاسراف الذين يحاربون
 الاعتدال في الامر (انما جزاء الذين يحاربون
 الله ورسوله) أي يحاربون أولياء الله
 وهم المسلمون جعل محاربهم محاربتهما
 تعظيما وأصل الحرب السلب والمراد به هنا
 قطع الطريق وقيل المسكبة بالصوصية وان
 كانت في مصر (ويسعون في الأرض فسادا)
 أي مفسدين ويجوز نصبه على العلة أو المصدر
 لأن سعيهم كان فسادا فكانه قيل ويفسدون
 في الأرض فسادا (أن يقتلوا) أي قصاصا
 من غير صلب ان أفردوا القتل (أو يصلبوا)
 أي يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال
 وللفقهاء خلاف في أنه يقتل ويصلب
 أو يصلب حيا ويترك أو يطعن حتى يموت
 (أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف)
 تقطع أيديهم من البيني وأرجلهم اليسرى ان
 أخذوا المال ولم يقتلوا

مرة فان عاده قطع الاخر بان (قوله ينفوا من بلد الخ) اختلف في النفي فقال الجازيون ينفي من موضع الى موضع وقال العراقيون يسجن ويحبس والعرب تستعمل النفي بمعنى السجن لانه يفارق بيته وأهله وقال ابن عربي فيه أقوال فقبل ينفي البلاد وقبل ابلد ابلد وقيل بطلابونه بالحد والى الاول ذهب صاحب الحر من المشافعية أيضا كما قال الشاعر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلست من الاموات فيها ولا الاحياء
اذا جاءنا السجن يوما الحاجة * عجبنا وقتنا جاء هذا من الدنيا

واستدل به بأن المراد زجره ودفع شره فاذا نفي الى بلد آخر لم يؤمن ذلك منه واخرجه من الدنيا غير ممكن ومن دار الاسلام غير جائز فان حبس في آخر فلا فائدة فيه اذ يجلسه في بلده يحصل المقصود وهو أشد عليه وقوله بحيث لا يمكنون من القرار في موضع المراد أنهم يشردون ويفرقون بحيث لا يجتمعون في مكان كسرا لشوكهم بالتفريق (قوله وأوفى الآية الخ) أى هي للتقسيم واللف والنشر المقدر على الصحيح ومن قال بتخيير الامام جعلها تخيرية والاولى علم بالوحى والافليس في اللغة ما يدل عليه دون التخيير ولان فيها أجزئة مختلفة غلظا وخفة فيجب أن تقع في مقابلة جنائيات مختلفة لكيكون جزاء كل سيئة سيئة مثلها ولانه ليس للتخيير بين الغلظ والاهون في جنابة واحدة ككبر معنى والظاهر أنه أوحى اليه هذا التنوير والتفصيل وما قبل ان التخيير بالنسبة الى الامام والحاكم فانه بفعله ما يريد منه - امع ملاحظة الجنائيات واستحقاقها صلح من غير تراص للمحصنين مع بعده (قوله لهم خزي في الدنيا الخ) قال النووي رحمه الله تعالى اذا اقتص منه وعوقب كيف يكون مستحقا لذلك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من ارتكب شيئا فعوقب به كان كفارة له فيقتضى سقوط الاثم عنه وأن لا يعاقب في الآخرة وأجاب بأنه يكفر عنه حق الله وأما حقوق العباد فلا وهذا حقان لله والعباد وفيه نظر وقوله مخصوص الخ لان القصاص لا يسقط بالتوبة ثم انهم لهم في الدنيا عذاب وخزي وكذا في الآخرة فاقتصر في الدنيا على الخزي لانه أعظم من عذابها واقتصر في الآخرة على عذابها لانه أشد من الخزي وقوله لعظم ذنوبهم راجع الى عذاب الدنيا والآخرة ووجه دلالة ان الله غفور رحيم عليه أنه لا يعفو عن حقوق العباد بل عن حقوقه وقوله يسقط بالتوبة الخ إشارة الى مخالفته غيره من القصاص (تنبيه) قال شيخ والدي ابن حجر الهيتمي قول المصنف رحمه الله تعالى يسقط بالتوبة الخ كلام ظاهر الفساد لان التوبة لا تدخل لها في القصاص أصلا فلا يصور له بقيد كونه قصاصا حالما وجوب وجواز لا فان نظرنا الى الولي فطلبه جائزا واجبا مطاقا ولا امام فان طلبه منه الولي وجب والام يجوز من حيث كونه قصاصا والاجاز واجب من حيث كونه حادا وله بعضهم بما لا يوافق المذهب فتأمل وقال شيخنا ابن قاسم ادعاءه الفساد ظاهر الفساد فانه لم يدع ما ذكر وانما ادعى أن لها دخلا في صفة القتل قصاصا وهي وجوبه وقوله اذ لا يتصور الخ قلنا لم يدع أن له حالتي وجوب وجواز بهذا القيد بل ادعى أن له حالتي في نفسه وهو صحيح على أنه يمكن أن له حالتي بذلك القيد لكن باعتبارين اعتبار الولي واعتبار الامام اذا طلب منه وقوله ان نظرنا الخ كلام ساقط ولا شك أن النظر اليه ما يقتضي ثبوت الحالتي قصاصا وقوله فتأمل تأملنا فوجدنا كلامه نشأ من قلة التأمل انتهى (قوله وان الآية في قطاع المسلمين الخ) قبل عليه المراد بالتوبة التوبة عن قطع الطريق ولان تأثيرها في سقوط الحد بعد القدرة سواء كانت من الكافر أو المسلم وأما أن توبة الكافر مسقطه لجميع ما كان قبل التوبة فمعلوم من غير هذا الموضع واعلم أن مراد المصنف رحمه الله تعالى ما فصله في كتاب الاحكام أن محاربة الله ذهب قوم من السلف الى أنها انما تستعمل في الكفار ومن قال به حل هذه الآية على أهل الردة وردة بأنه ورد في الاحاديث اطلاقها على أهل المعاصي أيضا وأنه لا خلاف بين السلف والخلف في أن هذا الحكم غير مخصوص بأهل الردة وأنه ينقطع

(أوتية وامن الارض) ينفوا من بلد الى بلد بحيث لا يمكنون من القرار في موضع ان اقتصروا على الاقامة وفسر أبو حنيفة النفي بالحبس وأوفى الآية على هذا التفصيل وقيل انه لتخيير والامام مخير بين هذه العقوبات في كل قاطع طريق (ذلك لهم خزي في الدنيا) ذل وفضيحة (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لعظم ذنوبهم (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) استثناء مخصوص بما هو حق الله سبحانه وتعالى ويدل عليه قوله تعالى (فاعلموا أن الله غفور رحيم) إنما القتل قصاصا فالحال الاول لا يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه وتقييد التوبة بالتقدم على القدرة يدل على أنها بعد القدرة لا تسقط الحد وان أسقطت العذاب وأن الآية في قطاع المسلمين لان توبة المشرک تدرأ عنه

الطريق وان كان من أهل الله وحكى عن بعض المتأخرين ومن لا يعتد به أن ذلك مخصوص بالمرتدين
وهو قول ساقط مردود بخالف للامة واجماع السلف والخلف ويدل على أن المراد به قطاع الطريق من
أهل الله قوله تعالى الا الذين تابوا الخ ومعهم أن المرتدين لا يختلف حكمهم في زوال العقوبة عنهم
بالتوبة بعد القدرة كما يسقطها عنهم قبل القدرة وقد فرق الله بين توبتهم قبل القدرة وبعدها وأيضاً
فإن الاسلام لا يسقط الحد عن وجب عليه وأيضاً ليست عقوبة المرتدين كذلك والاية وانزلت في
الكفار من العربيين أو غيرهم فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومراد المصنف رحمه الله
تعالى رد هذا القول الذي ذهب اليه بعض المفسرين لكن في عبارته اجمال ومساخطة فلا يرد عليه
ما أورده هذا المعترض (قوله أى ماتوا سلون به الى توبه الخ) يشير الى أن المتعلق بالوسيلة وهى صفة
لا مصدر حتى يمنع تقدم معموله عليه وقبل انه متعلق بالفعل وقوله وفي الحديث الخ ان أراد به أنه هنا
بهذا المعنى فغير ظاهر لتعلق الجارية ولانه ورد في الحديث كما رواه مسلم وغيره منزلة في الجنة جعلها الله
لعباد من عباده وارجو أن أكون أنا فأسألوا الى الوسيلة فهو يقتضى أنها غير المذكورة هنا
لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والجواب أنه بيان لبعض افرادها بطريق التنزيل لا التمثيل
والاعداء الظاهرة ظاهرة وأما الباطنة فالقوى الشهوية ونحوها (قوله واللام متعلقة بمجرى
الخ) أى لأم لا يفقدوا لاهم لانه خبر أن وفى أن بعد لوم ذهاب أحدهما ما اختاره المصنف رحمه الله
تعالى أنها فاعل فعل مقدور وضمير به ما فى الارض ومثله وحدهما ذكره واجر الضمير مجرى اسم
الاشارة ترقيقه في سورة البقرة (قوله أولان الواو فى ومثله بمعنى مع) فبتوحد حينئذ مرجع الضمير
وهو ما فى الارض المصاحب له كما تقول جاء زيد وهذا صاحب كاهمه يكون تأكيدها وهو حال
كذا فى الكشاف وجعل الناصب له ثبت المقدور بعد لوم وهكذا حكم الضمير بعد المفعول معه الافراد
وأجاز لا تخفى أن يعطى حكم المتعاطفين فيثنى ضميره وقال بعض النحاة الصحيح جواز معلى قله ورد
بأنه لا فائدة فى قوله معه حينئذ ان كان الضمير لما وان كان مثل بأن يكون له مثلاً فيفيد وأما كون
العامل فيه ثبت فليس يصحح لأن العامل فى المفعول معه هو العامل فى المصاحب له كما صرحوا به وهو
ما أوضيحه ما وثنى منها ليس عاملاً فيه ثبت المقدور وأما صحته على تقدير جعله لهم أو متعلقه على ما قبل
وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له ولذا أسقط ذكر العامل المذكور فى الكشاف فممنوع أيضاً
كما نقل عن سيبويه رحمه الله أنه قال وأما هذا لك وأبال فقبح لانه لم يذ كر فعل ولا حرف فيه معنى فعل
حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل فصرح بأن اسم الاشارة وحرف الجر والنظر لا يعمل فى المفعول معه
ومن التجائب ما قبل ان المصنف رحمه الله تعالى أعرض عن كونه مفعولاً لا مفعولاً وقال ان الواو بمعنى
مع يريد أنه من قبيل كل رجل وضعته رداً على ما قاله الزمخشري وهو فاسد من وجوه لان مثله يلزم فيه
المطابقة ولا يذ كر الخبر ولم يقل ولو اقدم مع أنه أخصر لان هذا أبلغ اذ معناه لو أنهم حصلوا ما فى
الارض وملكوه بقصد القدي لم يقبل منهم ذلك قتال (قوله تمثيل للزوم العذاب الخ) قال القطب
أى كناية عن لزوم العذاب فان لزوم العذاب من لوازمه أن ما فى الارض جميعاً ومثله معه لو اقدموا به
منه لم يقبل منهم فلما كانت هذه الجملة بل هذه الملازمة لازمة للزوم العذاب عبر عنها بما فيكون كناية
ولعل التمثيل يطلق على الكناية اذا كانت بالتمثيل وقال النهر لا يريد به الاستعارة التمثيلية بل أراد
مثال وحكم يفهم منه لزوم العذاب لهم أى لم يقصد بهذا الكلام اثبات هذه الشرطية بل انتقال
الذهن منه الى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال له كناية ويكس تزيده على التمثيل الاصطلاحي بأن يقال
حالمهم فى حال التفصى عن العذاب بمنزلة حال من يكون له أمثال ما فى الارض ويحاول بها التخلص
من العذاب فلا يقبل منه ولا يتخلص فقد علمت أن التمثيل هنا محتمل ثلاثة معان (قوله وقرئ
يخرجوا) يعنى مجهولاً ووجه المبالغة افادة الاسمية الثبوت مع زيادة الباء للتأكيد وقد مر له

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا اليه
الوسيلة) أى ماتوا سلون به الى توبه والرائى
منه من فعل الطاعات وترك المعاصى من
وسيلة الى كذا اذا تقرب اليه وفى الحديث
الوسيلة منزلة فى الجنة (وجاهدوا فى سبيله)
بجارية أعدائه الظاهرة والباطنة (اعلمكم
تفهلون) بالوصول الى الله سبحانه وتعالى
والفوز بكرامته (ان الذين كفروا لو ان
اهم ما فى الارض) من صنوف الاموال
(جميعاً ومثله معه لا يفقدوا به) ليعلموه فدية
لانفسهم (من عذاب يوم القيامة) واللام
متعلقة بمجرى قوله تستدعيه لو اذ التقدير
لأنهم ما فى الارض وتوحيده الضمير
فى به والمذكور شيئاً اما لاجرائه مجرى
اسم الاشارة فى فهو قوله تعالى عوان بين
ذلك أولان الواو فى ومثله بمعنى مع (ما تقبل
منهم) جواب لو ولو بما فى حيزه خبر ان
والجملة تمثيل للزوم العذاب لهم وانه لا سبيل
لهم الى الخلاص منهم (ولهم عذاب أليم)
تصريح بالمقصود منه وكذلك قوله (يريدون
أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها)
ولهم عذاب مقبم) وقرئ يخرجوا من
أخرجوا وأما قال وما هم بخارجين بل وما
يخرجون للمبالغة

زيادة توضيح في ما أنابا سطيدي اليك (قوله جلنات عند سيبويه الخ) في الكشف رفعهما على الابتداء
والخبر محذوف عند سيبويه رحمه الله تعالى كانه قيل وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما
ووجه آخر وهو أن يرتفع بالابتداء والخبر فاقطعوا أيديهم ما ودخول الفاء لتضمينهما معنى الشرط لأن
المعنى والذي سرق والتي سرق فاقطعوا أيديهم ما والاسم الموصول يفرض معنى الشرط وقرأ عيسى بن
عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لاجل الامر لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه
وهذا مما وقع فيه خبط في الكشف هنا وفي سورة النور وفي التفسير الكبير فيه كلام لا مساس له بهذا
المقام مع طوله والذي يبين لك مغزاه وإن لم يفهموا كلام سيبويه رحمه الله ما في الاتصاف قال رحمه
الله المستقرى من وجوه القرآن أت أن العامة لا تنفق فيها أبدع عن العدول عن الافصح وجدير بالقرآن
أن يحجز أفصح الوجوه وأن لا يخلو من الافصح ويشتمل عليه كلام العرب الذي لم يصل أحد منهم إلى
ذروة فصاحت ولم يتعلق بأعداد سيبويه رحمه الله تعالى عن اعتقاده عن انه عن الافصح واشتمال
الشاذ الذي لا يعد من القرآن عليه ونحن نورد كلام سيبويه لتتضح برأيه سيبويه رحمه الله تعالى من
عهدته قال بعد أن ذكر المواضع التي يختار فيها النصب أنه متى بنى الاسم على فعل الامر فذلك موضع
اختيار النصب ثم قال موضع الاختيار هذه الآية بما اختار فيه النصب وأما قوله تعالى والسارق
والسارقة الآية والزانية والزاني الخ فإن هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثال قوله تعالى مثل الجنة
التي وعد المتقون ثم قال فيها أنهار منها كذا يريد سيبويه رحمه الله تعالى تميز هذه الآية عن المواضع التي
بين اختيار النصب فيها ووجه التميز أن الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل
وأما في هذه الآية فلا يبنى عليه فلا يلزم فيه اختيار النصب ثم قال وإنما وضع المثل للحديث الذي ذكر
بعده فذكر أخبارا وقصصا فكانه قال ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار والله
أعلم فكذلك الزانية والزاني لما قال جل ثناؤه سورة أنزلناها وفرضناها قال في جله الفرائض الزانية
والزاني ثم جاء فاجلدوا بعد مضى الرفع فيها ما يريد لم يكن الاسم مبنيا على الفعل المذكو به بل بنى على
محذوف متقدم وجاء الفعل طارئا ثم قال كما جاء وقائله خولان فانكح قناتهم فجاء بالفعل بعد أن عمل
فيه المظهر وكذلك السارق والسارقة أي وفيما فرض عليكم السارق والسارقة وإنما دخلت هذه
الاسماء بعد قصص وأحاديث وقد قرأنا السارق والسارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك
من القوة ولكن أثبت العامة الارتفاع يريد أن قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنيا على الفعل غير معتمد
على ما قبله فكان النصب قويا بالنسبة إلى الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل لا على متقدم وليس يعني أنه
قوى بالنسبة إلى الرفع حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم فانه قد بين أنه يخرج عن الباب الذي
يختار فيه النصب فكيف يفهم منه ترجحه عليه والباب مع القراءتين مختلف وإنما يقع الترجيح بعد
التساوي في الباب والنصب أرجح من الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل والرفع متعين لأقول أرجح
حيث يبنى الاسم على كلام متقدم وإنما التمس على الزمخشري كلام سيبويه من حيث اعتقده أنه
باب واحد عنده ألا ترى إلى قوله لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه حيث رجح النصب على الرفع
حيث يبنى الكلام في الوجهين على الفعل وقد صرح سيبويه بأن الكلام في الآية مع الرفع مبنى على
كلام متقدم ثم حقق سيبويه هذا المقدور بأن الكلام واقع بعد قصص وأخبار ولو كان كما ظنه الزمخشري
لم يحتج إلى تقدير بل كان يرفع على الابتداء ويجعل الامر خبره كما أعربه الزمخشري فالنصب على وجه
واحد وهو بناء الاسم على فعل الامر والرفع على وجهين أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء الكلام
على الفعل والآخر قوى بالغ كوجه النصب وقد دفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق
وإذا تعارض وجهان في الرفع أحدهما أقوى والاخر ضعيف تعين القراءة على القوى كما أعربه
سيبويه رحمه الله ورضي عنه وإنما نقلت كلامه برمته لانه كله كاقيل وما محاسن شيء كله حسن *

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما)
جلنات عند سيبويه إذا التقدير فيما يلي
عليكم السارق والسارقة أي حكمهما

ولا عطر بعد عروس وناهيك بمقام لم يفهمه مثل الزمخشري والامام ولنا فيه زيادة تحقيق في سورة
النور (قوله وجهه عند المبرد الخ) هذا كلام ابن الحاجب بعينه وكونه جلتين
عند سيبويه لان تقديره مما يلي عليكم حكم السارق والسارقة وهذه جملة اسمية وقوله فاقطعوا جملة
فعليه مفسرة لذلك الحكم واما المبرد فذهب الى أن الفاء ليست هي التي يعمل ما بعدها فيما قبلها كما في
وربك فكبر ليصح النصب بالتسليط لما بعدها وانما هي الفاء الجزائية الداخلة على الخبر لتضمن المبتدا
معنى الشرط بناء على أن اللام موصولة لاحرف تعريف كافي المؤمن والكافر مما لم يقصده به معنى
الحدوث والمعنى الذي سرق والتي سرق فاقطعوا الخ ومثل هذه الفاء يمنع العمل بالاتفاق والامر في
هذا الموقع يقع خبر المبتدا بلا تأويل وليس من قبيل زيد فاضربه لكونه في الحقيقة شرطاً وجزءاً مثل
ان سرق فاقطعوه كذا قال النحويون نقلوا عن المبرد وفيه نظر لان هذه الفاء زائدة وكونها تمنع
العمل بالاتفاق لا يظهر وجهه وايضاً أن ال الموصولة قال الحلبي لا تقع في خبرها الفاء فليحذر هذا
النقل فان في النفس منه شيئاً وقوله لتضمن ما أي السارق والسارقة وفي نسخة لتضمنها أي الجملة والاولى
أولى (قوله وقرئ بالنصب وهو المختار الخ) فيه بحث لانه ان أراد أنه مختار عند القراء فليس كذلك
لان القراءة المتواترة على خلافه وان أراد عند النحاة فقد عرفت أن سيده به يقول ان الرفع أقوى وانه
عنده ليس من باب الاشتغال وان أراد عند المبرد فذهب المبرد أن المبتدا المتضمن معنى الشرط لا يحتاج
خبره الا مرمى الى تأويل ولم يدخل السارقة في السارق تغليباً كما هو المعروف في أمثاله لانه لبيان الحد
الذي يحافظ فيه على ترك ما يدرأ الشبهة وما ذكره في السارقة وشرطها مما تنكفت به الفروع وقوله
صلى الله عليه وسلم القطع الخ أخرجه الشيخان عن عائشة ولفظه تقطع اليه في ربع دينار فصاعداً
(قوله والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه الخ) وضع الجمع موضع المثنى
اشارة الى قاعدة ذكرها النحاة وهي أن كل جزأين أضيفا الى الكل لفظاً وتقديراً وكانا مفردين من
صاحبه ما جاز فيهما ثلاثة وجوه الجمع وهو الافصح ثم الافراد ثم التثنية واختلوا أي الآخرون
أفصح فتقبل الاول وقبل الثاني واحترزوا بالجزأين عما ليس بجزء نحو دأريهم ما فانه لا بد من تثنية لا من
اللبس وكذا ان أفردا عن الاضافة كاليدين لذلك واحترزوا بالمفردين من نحو فقأت عينيهما فانه لا بد من
التثنية لالباسة في الافراد وما نحن فيه من هذا القبيل فكان اللزوم لتثنية على الافصح فأشار الى
جوابه بأن اليد هنا بمعنى اليدين كما قرئ به فهي مفردة فلذا جمعت كالقالب مع أنه لا بد من تثنية لا بد من
والافراد كما ذكرنا وما قيل ان اليدين من كل شخص واحدة بخلاف اليد غير واردة لان الدليل دل على أن
المراد من اليد يد مخصوصة وهي اليدين وقد دل الشرع على ذلك أيضاً والرسخ بضمين وضم فسكون
المفصل الذي بين الكف والساعد والحديث دليل على معنى اليد وانها اليد اليمنى أيضاً (قوله
منصوبان على المفعول له) قال النحويون ترك العطف اشعاراً بأن القطع للجزاء والجزاء للتركال والمنع
عن المعاودة اه وانما ذكر هذا بناء على أنه لا يجوز تعدد المفعول له بدون عطف واتباع لانه
على معنى اللام فيكون كمنع حرفي جرمي بمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وقد صرح به أبو حيان واعتراض
على هذا الاعراب به فأشار المحقق الى دفعه وقد سبقه اليه الحلبي ونقل عن بعض النحاة أنه أجاز تعدد
المفعول له فلا يرد السؤال رأساً وقد دفع أيضاً بأن النكال نوع من الجزاء فهو يدل منه وعلى ما ذكره
النحويون يكون مفعولاً له متداخلاً كالحال المتداخلة وهو حسن واذا انصب على المصدرية فهما اما
مصدران لا قطعوا من معناه أو فاعل مقدر من لفظه وقد جوز فيه الحالية أيضاً (قوله من السراق)
بتشديد الراء جمع سارق ومن الغريب أنه نقل عن أبي رضى الله عنه أنه قرأ والسارق والسارقة بترك الالف
وتشديد الراء فقال ابن عطية رحمه الله تعالى ان هذه القراءة تصحيف لان السارق والسارقة كتباً بدون
ألف في المصحف وقيل في توجيهها انهم جامع سارق وسارقة لكن فاعله لم ينقل فيه في جمع المؤنث السالم

وجهه عند المبرد والفاء للسببية دخل الخبر
لتضمنه ما معنى الشرط اذا المعنى والذي سرق
والتي سرق وقرئ بالنصب وهو المختار في
أمثاله لان الانشاء لا يقع خبر الا بضمائر
وتأويل والسارقة أخدمال الغير خفية وانما
توجب القطع اذا كانت من حرز المأخوذ
وربع دينار وما يساويه لقوله عليه الصلاة
والسلام القمطع في ربع دينار فصاعداً
وللعلماء خلاف في ذلك لاحاديث وردت فيه
وقد استقصيت الكلام فيه في شرح المضايح
والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن
مسعود رضي الله عنه أي يمينهما ولذلك
ساغ وضع الجمع موضع المثنى كما في قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما اكتفاءً بتثنية المضاف اليه
واليد اسم لتمام العضو ولذلك ذهب النحويون
الى أن المقطع هو المنكب والجهود على أنه
الرسخ لانه عليه الصلاة والسلام أي بسارق
فأمر بقطع عينيه منه (جزاء بما كسب انكالا
من الله) منصوبان على المفعول له أو المصدر
ودل على فعلهما فاقطعوا (والله عز وجل حكيم
فمن تاب) من السراق (من بعد ظلمه) أي
بعد سرقته

(وأصل) أمره بالتقصي عن التبعات والعزم على أن لا يعود اليها (فإن الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم) يقبل توبته فلا يعذبه في الآخرة أما القطع فلا يسقط بها ضميرهم إلا آخرة أي إذا لم يقطع في الدنيا لا يسقط حق العبد في الآخرة وإن جاز سقوط حق الله والتبعات حقوق العباد والمظالم وقوله والعزم إشارة إلى أن الإصلاح هنا إصلاح النفس بالتوبة وهي الذم والعزم على عدم العود كما مر وأنه إذا تاب تاب الله عليه أي قبل توبته وعموم الخطاب لكل واقف عليه من تحقيقه وفي الأحكام لابن العربي أنه في شرع من قبلنا كان جراء السارق استرقاقه وقبل كان ذلك إلى زمن موسى صلى الله عليه وسلم فعلى الأول شرعنا نسخ لما قبله وعلى الثاني مؤكد للنسخ كما سيأتي في سورة يوسف (قوله قدم التعذيب على المغفرة الخ) يعني كان الظاهر عكسه لأن الرحمة سابقة على الغضب كما في حديث سبقت رحمتي غضبي وهنا عكس لأن التعذيب لله مصر على السرقة والمغفرة للتائب منها وقد قدمت السرقة في الآية أولاً ثم ذكر توبة بعد حاجها هذا اللاحق على ترتيب السابق أو المراد بالتعذيب القطع وبالمغفرة التجاوز عن حق الله والأول في الدنيا والثاني في الآخرة يعني به على ترتيب الوجود أولاً لأن المقام مقام الوعد قالوا وهذا أقرب (قوله أي صنع الذين يععون الخ) لما كانت ذواتهم لا تحزنه وإنما يحزنه فعلهم أو له بما ذكر وهو ما يتقدير مضافاً وعلى أن الاسناد مجازي وأنه أسند المفعول إلى سببه أو أنه لا فاعل له حقيق (قوله أي في اظهاره إذا وجدوا الخ) إنما قال ذلك لأن المنافقين كفره وذلك الاظهار بالآخبار والاكثاف المجاهرين لا منافقين وعدم تعلق الباء بمنافق لفظاً ومعنى وقوله والعطف أي على قالوا ومعنى لا يحزنك لا تبال بهم كإفسارهم الزخشي وحزنه ليس لخوفهم بل شفقة عليهم حيث لم يوفقوا لله دابة (قوله خبر محذوف الخ) رجع عطف ومن الذين هادوا على من الذين قالوا لأنه قرئ سماعين على الذم فهذا يدل على أنها ليست بخبر فسماعون حينئذ خبر مبتدأ محذوف ولا م للتعذيب للتعوية كافي قوله تعالى فعال لما يريد وأما تضمنه معنى القبول ففيه نظر فإنه يقتضي أنه إنما فسر بالقبول لتعديبه باللام وقد قال الزجاج يقال لا تسمع من فلان أي لا تقبل ومنه سمع الله من حده أي تقبل منه حمله وكلام الجوهرى يخالفه أيضاً ويقتضي أنه ليس مبنياً على التضمن وعلى الوجه الآخر مفعوله محذوف واللام للتعليل وضميرهم المقدر جوز فيه المصنف رحمه الله تعالى وجهين وهما معنى لأن الذين يسارعون القرى كان وفي الكشف أول الذين هادوا وأورد على التضمن أيضاً أن القبول متعد بنفسه كافي كتب اللغة يقال قبله كعلمه وتقبله واللام بعد السماع بمعنى القبول بمعنى من كافي سمع الله من حده وتدخل على السمع منه لا السمع (قوله والمعنى على الوجهين) أي الوجهين السابقين في سماعون للكذب من كون اللام متعلقة به لتضمنه القبول واليه أشار بقوله مصغون لهم قائلون كلامهم وكونها للتعليل ومفعوله محذوف واليه أشار بما بعده وزاد وجهاً آخر وهو كون سماعون الثاني تاء كيد الاول واللام متعلقة بالكذب ولا مغايرة بين الوجه الثاني هنا وهناك كما هو لأن المراد سماعون مثل الكلام الصادر منك (قوله من بعد مواضعه الخ) في الكشف يحذفون الكلام عيولونه ويؤيدونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها فهم ملونه بغير مواضع بعد أن كان ذا مواضع فقبل معناه ما قال في سورة النساء وأما من بعد مواضعه فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قن بأن يكون فيها مخفي حرفه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقاربه يعني أنه تنبيه على الفرق بين عن مواضعه ومن بعد مواضعه فإن معنى الاول مجرد الامالة والثاني الازالة عن مواضعه وهذا مراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي عيولونه الخ فتركه عليه ووجوه اعراب الجملة غنية عن البيان (قوله يرى أن شريفاً من خير الخ) ساء شريفاً على زعمهم وهذا الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضي الله عنه وليس فيه أنهم من خير وزاد فيه في الكشف أن ابن صوريا سلم في هذه القصة وتركها المصنف رحمه الله تعالى لأنه لم يصح إسلامه بل خلافه والتحميم تسويد الوجه من الحمة وهي الفحمة ويقال له تسخيم أيضاً وقوله أن أوتيت هذا الحرف أي المزال عن موضعه قال

بشر بغيره وكان محصنين فذكرها وأرجعها فأرسلوهما مع رهط منهم إلى بني قريظة ليسألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا إن أمركم بالجلد والتحميم فأقبلوا وإن أمركم بالرجم فلا تأمرهم بالرجم فأبوا عنه فجعل ابن صوريا حكيماً بينهم وبينهم

بشر بغيره وكان محصنين فذكرها وأرجعها فأرسلوهما مع رهط منهم إلى بني قريظة ليسألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا إن أمركم بالجلد والتحميم فأقبلوا وإن أمركم بالرجم فلا تأمرهم بالرجم فأبوا عنه فجعل ابن صوريا حكيماً بينهم وبينهم

وقال له أنشدك الله الذي لا اله الا هو والذي
فلق البحر لوسى ورفع فوقكم الطور
وانجياكم وأغرق آل فرعون والذي أنزل
عليكم كتابه وحلاله وحرامه هل تجدونه
الزجيم على من أحسن قال نعم فوشوا
عليه فقال خفت أن كذبته أن
ينزل علينا العذاب فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالزنيين فرجا عند باب المسجد
(ومن يرد الله فتنته) ضلالتة أو فضيحتة
(فلن نملكه من الله شيأ) فلن نستطيع له من
الله شيأ في دفعها (أو لك الذين لم يرد الله أن
يطهر قلوبهم) من الكفر وهو يكافى نص
على فساد قول المعتزلة (لهم في الدنيا جزى)
هو أن بالجزية والخوف من المؤمنين (ولهم
في الآخرة عذاب عظيم) وهو الخلود في النار
والضيق للذين هادوا أن استأنف بقوله
ومن الذين والافلاسر يمين (سمعون
للكذب) كره للتأكيد (أو كالون
للسحت) أى الحرام كالشأن من صحتة اذا
استأنف لانه مسحوت البركة وقرأ ابن كثير
وأبو عمرو والكسائي ويعقوب في المواضع
الثلاثة بضمين وهما الغتان كالغنى والغنى
وقرى بفتح السين على لفظ المصدر (فان
جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) تخيير
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتواكم
السب بين الحكم والاعراض ولهذا قيل لو
تخاتم ككايان الى القاضي لم يجب عليه الحكم
وهو قول للشافعي والأصح وجوبه اذا كان
المترافعان أو أحدهما ذميا لانا التزمنا الذب
عنهم ودفع الظلم عنهم والآية ليست في أهل
الذمة وعند أبي حنيفة يجب مطلقا (وان
تعرض عنهم فلن يضروك شيأ) بأن يعادوك
لأعراضك عنهم فان الله سبحانه وتعالى
يعصمك من الناس (وان حكمت فاحكم
بينهم بالقسط) أى بالعدل الذى أمر الله به
(إن الله يحب المقسطين) فيحفظهم ويعظم
شأنهم

الطيب ربه الله تعالى انه ليس يقول لهم بل وضع موضع مقولهم كما ترى قوله انا قلنا المسيح عيسى بن
مريم رسول الله وهو ظاهر ولا وجه لما قيل ما المانع من أن يكون مقولهم فانهم كانوا عاقلين بالتحريف
ومعترفين به قاتل وقوله أنشدك الله قسم وأقسم عليه بما هو من حال بنى اسرائيل وموسى صلى الله
عليه وسلم بما يعرفه تأكيذا وتحريرا على عدم مخالفته وقوله على من أحسن أى تزوج لأن في جريان
الأحصان الشرعى في الكافر ما هو مذكور في الفروع وهو حجة على أبي حنيفة في اشتراط الاسلام إلا أن
يقال كان ذلك قبل نزول الجزية أو كان على اعتبار بشرية موسى صلى الله عليه وسلم (قوله من الله)
أى شيأ آخر يخالفه من الله أو من بدلية وقوله وهو يكافى نص على فساد قول المعتزلة يعنى في أن أفعال
العباد خيرها وشرها بإرادة الله وهو رد على الزنخري حيث رأى الآية صريحة في خلاف مذهبه
فقال معنى من يرد الله فتنته من يرد تركه مفتونا وخذ لانه فلن نملكه من الله شيأ فلن نستطيع له من لطف
الله وتوفيقه شيأ ومعنى لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لم يرد أن ينصهم من أطفافه ما يطهر به قلوبهم لانهم ليسوا
من أهل العلم أنها لا تنفع فيهم ولا تنفع ولا ينجي تعسفه فيه كما قال في الاتصاف كم يتلجج والحق أبلغ هذه
الآية كما تراها منطبقه على عقيدة أهل السنة في أنه تعالى أراد الفتنة من المفتونين ولم يرد أن يطهر
قلوبهم من دنس الفتنة ووضع الكفر لا كما تزعم المعتزلة من أنه تعالى ما أراد الفتنة من أحد وأراد من
كل الإيمان وطهارة القلب وأن الواقع من الفتنة على خلاف إرادته وأن غير الواقع من طهارة قلوب
الكفار مراد أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها الى آخر ما شغ به (قوله والضيق للذين هادوا
الخ) قبل الاوجه أن يجعل الضيق والتكذب تأكيذا كما قيل ان الظاهر
أنه تعليل لقوله لهم في الدنيا جزى الخ أو توطئة لما بعده والمراد بالكذب هنا الدعوى الباطلة وفيما مر
ما يفتر به الاحبار ويؤيده الفصل بينهما وأصل معنى السحت المحو والحق أطلق على الحرام لانه محقوق
البركة يقال سحتة وأسحتة أى أهلكه وأذهب السحت بضمين وضم فسكون تحفة وفتحة تنهم منه
وأما ما يفتر فسكون فصد وأريد به المسحوت كالمصدق المصدق (قوله لو تخاتم ككايان الى القاضي
الخ) تحقيق المقام كما في كتاب الاحكام للجصاص رحمه الله تعالى أن هذه الآية ظاهرة للخير وهى
معارضة لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله فذهب قوم الى أن التخيير منسوخ بالآية الأخرى
وأنه كان أو لا تخييرا ثم أمر بأجراء الاحكام عليهم واليه ذهب كثير من السلف ومثله لا يقال من قبل الراى
وقيل ان هذه الآية فتم لم يعقد له ذمة والأخرى في أهل الذمة فلا نسخ إلا أن يراد به التخصيص فتأمل
لأن من أخذت منه الجزية تجري عليه أحكام الاسلام وقد روى هذا عن ابن عباس رضى الله عنه
قال أصحنا أهل الذمة محمولون على أحكام الاسلام في السبوع والموارث وسائر العقود الا في بيع الخمر
والخنزير فانهم يقررون عليه ويمنعون من الزنا كالمسلمين فانهم نهوا عنه ولا يرجون لانهم غير محصنين
واختلف في مناسكهم فقال أبو حنيفة يعزرون عابها وخالفه في بعض ذلك محمد وزفر وليس لنا اعتراض
عليهم قبل التراضي بأحكام ما فى تراصوا بها وترافعوا اليها ووجب إجراء الاحكام عليهم واعتبر أبو
حنيفة تراصهم بأحكام ما فى يجر الحكم عليهم ما يعنى الآخر وخالفه محمد رحمه الله تعالى في هذا فلو أسلم
أحدهما زام الآخر حكم الاسلام وهذا ما تحققة في الفروع فان أردت تفضيله فراجع كتاب الاحكام
للجصاص والذب بالذال المجمة الدفع (قوله بأن يعادوك لأعراضك عنهم الخ) يعنى أن تعليق عدم الضرر
بالاعراض باعتبار ما يترتب على عدم الحكم بما يوافق هواهم من العداوة المتضمنة للتصدى لضرره
فيصير ما آل المعنى ان تعرض عنهم فعداؤك وقصدوا ضررك فالله يعصمك منهم وقيل عليه ان المصنف
رحمه الله فسر العصمة في قوله تعالى والله يعصمك من الناس بعصمة الروح وهى لا تنافي في الضرر وأوجب
بأن مراده هنا بإرادته هذه العبارة عدم الضرر مطلقا ولم يقصد حكاية ما فى الآية وقوله فيحفظهم ويعظم
شأنهم إشارة الى أن المراد بالحبسة ما يلزمها من حفظه هنا وتعليقه كما هو شأن المحبوب وبه يرتبط بما

قبله وينتظم معه أتم انتظام اذ هي ميل القلب وهو في حقه تعالى غير متصور (قوله تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به الخ) قيل الاولى انه تعجب من محكمهم والتولى فان شأن التحكيم الرضا بحكم الحكم كالتشريع اليه كلمة الاستبعادية وليس هذا بخارج عن كلام المصنف رحمه الله تعالى لقوله فيما بعد انه داخل في حكم التعجب لكن سوقه ليس على ما ينبغي (قوله وان جعلتها مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه) أي في الظرف وهو عندهم لأن الحال من المبتدأ لا يصح عند سيويه وقيل رفعه بالظرف ضعيف لعدم اعتماده وهو سهل لانها اعتمدت على ذي الحال كما في الدر المنثور لكن قال التحرير جعل التوراة مرفوعة بالظرف المستد بالواو محل نظر ووجه النظر أنها تجعله جملة مستقلة غير معتمدة وأنها لا يقرن بالواو ولم يلتفت الى هذا النظر المعرب وانما أول تأنيث التوراة لانه اسم أعجمي وتاء التأنيث انما يعتبر تأنيثها في العربي فأشار الى أنها بعد التعريب عولت معاملة الاسماء العربية الموازنة لها والمؤامة المغاروة والدودة مهملات الارجوحة للصبيان أو صوت حركتها وتكون بمعنى الجملة وقد ذكره الازهرى فقول الطيبي لم أجده في كتب اللغة لا وجه له (قوله وهو عطف على يحكمونك داخل في حكم التعجب) لأن التحكيم مع وجود ما فيه الحق المغنى عن التحكيم وان كان محلا للتعجب والاستبعاد لكن مع الاعراض عن ذلك أعجب وضمير به للكتاب وقوله لا عرضهم إشارة الى أن عدم الرضا بحكمهم الله كفر وعلى الوجه الثاني فالكفر ظاهر وقوله يهدي الى الحق إشارة الى تفسيره وبين متعلقه واستعارة النور للمبين ظاهرة ويصح في يهدي ويكشف البياض والقاء على أن الضمير للتوراة قال التحرير وهو أولى والجملة بيان للجملة أعني فيها هدى (قوله يعنى أنبياء بنى اسرائيل الخ) يعنى ان خص فهو ظاهر وان عم فالمراد ما لم ينسخ منها على القول بأن شريعة من قبلنا شريعة لنا وأورد عليه أن قوله للذين هادوا صريح في تخصيصها بنى اسرائيل وكذا قوله الذين أسلموا فان المراد الذين انقادوا لها ولم ينسخوا أحكامها وفيه نظر لانه غفلة عن كونه متعلقا بانزل فان تخصيص الانزال بهم لا يقتضى تخصيص العمل والصفة مادحة لا مقيدة كما سيأتى نعم ما ذكره جواب عن الاستدلال بهذه الآية لا مانع من جعلها على وجه آخر (قوله صفة أجريت على النبيين الخ) تنبع في هذا الزمخشري بناء على ظاهر كلامه وقد قيل عليه ان المدح انما يكون بالصفات الخاصة التي تتميز بها المدح عن دونه والاسلام لام الانبياء فلا يحسن مدح النبي به فالوجه أن الصفة قد تذكر لمدحها وتعظيمها في نفسها والتنويه بها كما قد يراد تعظيم الموصوف وعلى هذا الاسلوب وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالصلاح والملائكة بالايان بعنا على الانصاف بهذه الصفة لثبت لهم حق اخوة المشاركة فيها ولذا قيل أوصاف الاشراف أشراف الاوصاف وقال حسان رضى الله تعالى عنه

ما نمدحت محمد ابداً فالتقى * لكن ممدحت مقالتي بمحمد

فلو لم نذهب الى هذا لخرجنا عن قانون البلاغة في ذكر الاسلام بعد النبوة ولذا عيب على أبى الطيب قوله

شمس ضحاها هلال ليلتها * درت قصايرها زبرجدها

قتل من الشمس الى الهلال وعن الدر الى الزبرجده فضغت الاسن عرض بلاغته ومزقت أديم صنعته

وفي المفتاح إشارة الى هذا في قوله تعالى الذين يحملون العرش الى قوله ويؤمنون الآية قال ووجه حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وذكره في التلخيص أيضاً وأورد عليه الطيبي رحمه الله تعالى كلاماً واهياً ولا اثر لكاه وكان القائل بأنها مادحة لا يسلم ما ذكره واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله مدحهم وأنه لا يلزم ما أوردته المعترض اذ قد قصد مع المدح فوائد أخر كالتنويه بعلو مرتبة المسلمين والتعريض بغيرهم وكلام المصنف رحمه الله تعالى مخالف لما ذكره وقول الزمخشري على سبيل المدح قبل المراد به مدح الصفة نفسها وقيل المراد أنها صفة أجريت عليهم على طريق المدح دون التخصيص أو التوضيح لكن لا بقصد المدح ليسلزم ما ذكره بل بقصد التعريض والهدى

(وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله) تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به والحال أن الحكم منصوص عليه في الكتاب الذي هو عندهم وتنبيه على أنهم ما قصدوا بالتحكيم معرفة الحق وإقامة الشرع وانما طلبوا به ما يكون أهون عليهم وان لم يكن حكم الله تعالى في زعمهم وفيها حكم الله حال من التوراة ان رفعها بالظرف وان جعلتها مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه وتأنيثها لكونها نظيرة المؤنث في كلامهم لفظاً كمواة ودودة (ثم يقولون من بعد ذلك) ثم يعرضون عن حكمك الموافق لكتابهم بعد التحكيم وهو عطف على يحكمونك داخل في حكم التعجب (وما أولئك بالأميين) بكتابهم لا هراهم عنه أولاً وما بالأميين (ثم يقولون من بعد بواقة ثانياً أوبك وبه) أنا أنزلنا التوراة فيها هدى (يهدى الى الحق) (ونور) يكشف عما استبههم من الاحكام (يحكم بها النبيون) يعنى أنبياء بنى اسرائيل أو موسى ومن بعده ان قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ وهذه الآية تنسك القائل به (الذين أسلموا) صفة أجريت على النبيين مدحهم وتنويه بشأن المسلمين وتعريضاً باليهود وأنهم يعزل عن دين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واقفاً هـ هـ هـ

بفتح فـ تكون الطريقة (قوله متعلق بأنزل) المذكور في قوله أنزلنا سابقا ولا يضرت تقدم
المفعول وصفته لانه ليس بأجنبي فلا يحتاج الى القول بأنه أنزل آخر مقدرا كما قيل وأما تعلقه بهدى
ونور فيلزم عليه الفصل بين المصدر ومعموله وقوله وهو يدل أى تعلقه يحكم لا بأنزلنا لانه لا يلزم من
انزاله لهم اختصاصها بهم كما مر وهو جواب عما مر وأنبياء الذين هادوا والاشيا في كونهم أنبياء بنى
اسرائيل كما مر لانه على تعلقه يحكم لا بأنزلنا وأما هذا وجه آخر يدل عليه متعلق اللام فتأمل والرايون
المسويون الى الرب هم الزهاد وقد تقدم تحقيقه (قوله بسبب أمر الله) الامر يستفاد من السين
الدالة على الطلب وقوله بأن يحفظوا بيان لحاصل المعنى وان أوهم أن ماصدرية كما جوز بعضهم
وقال انه أولى لعدم احتياجه الى تقدير العائد لان التبيين عن بعين موصوليتها عنه ففعله من كتاب
الله يقتضيه وقوله بسبب أمر الله يقتضى ان ضمير استحفظوا راجع للتبيين والرايون والاحبار وجوز
رجوعه للرايين والاحبار فان كان المستحفظا للتبيين تعين الثانى (قوله رقباء لا يتركون أن يغيروا الخ)
شهداء جمع شهيد بمعنى مشاهد وعدى على لتضمنه معنى المراقبة وجعل الزمخشري كانوا معطوفاً على
استحفظوا أى بسبب كونهم أى الرايين والاحبار على كتاب الله شهداء والعائد ضمير عليه والغرض
من بيان السببية أن الباء ليست مثلها في هذا يلزم تعلق حرف جر بمعنى واحد بدفع واحد بل الاولى
صلة كما في حكمت بكذا وهذه سببية وان دخلت على شئ واحد بالذات وهو كتاب الله وقوله يبينون
يشير الى أن الشهادة هنا مستعارة للبيان لان الشاهد يبين ما يشهد عليه (قوله نهى للحكام أن ينجشوا
غير الله الخ) المراد بالحكام الحكام بالدين مطلقاً وبالاحكام التوراة فيكون حكماء عما قيل لهم
ومعنى يداهنوا يحكموا بما يطلبون لاجلهم من المداينة وهى المصانعة والمالينة وهو معنى مجازى
كافى الاساس لان السير ونحوه اذا دهن لان وقوله تستبدلوا لاشارة الى أنه مجاز عما ذكر ولولا ذلك
الباء على الثن وقد مر تحقيقه وقوله مستهيناه الخ لا يقال كان الظاهر أن يقال أو طلبا للرفع ليعوافق
ما قبله قيل هذا لان تقديم النفع على حكم الله دانه فلذا أدرجه فيه لانه انما خصه به ليظهر ترتيب
الكفر عليه لان مجزء الحكم بخلافه لا يقتضى الكفر (قوله ولذلك وصفهم بقوله الخ) لما وصف
في هذه الآيات من لم يحكم بالكافرين ثم بالظالمين والفساقين اختلفوا فيه فعند ابن عباس رضى الله
تعالى عنهما أنها في أهل الكتاب وأن قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله مخصوص بهم وأن الخطاب في قوله
فلا تخشوا لهم وعن الشعبي أن الآية التي فيها الكافرون في المسلمين والخطاب في فلا تخشوا لهم ويلزمه
أن يكون المسلمون اسوأ حالاً من اليهود والنصارى الا أنه قيل ان الكفر اذا نسب اليهم حمل على التشديد
والتعليظ والكافرا اذا وصف بالظلم والفسق أشعر بمتوهمه وقدره فيه فرد المصنف رحمه الله تعالى أنه
لحكمهم بغيره وصفوا بهذه الاوصاف الثلاثة وان كان الموصوف واحدا باعتبار ارات مختلفة فلا نكارهم
حكمهم وصفوا بالكافرين ولوضعهم الحكم في غير موضعه وصفوا بالظالمين ونحو وجههم عن الحق وصفوا
بالفساقين أو أنهم وصفوا باعتبار أطوارهم وأحوالهم المنضممة الى الحكم فتارة كانوا على حال
تقتضى الكفر وتارة على أخرى تقتضى الظلم أو الفسق وقوله وأطاعة معطوف على باعتبار رأى
أو كل واحدة من الصفات لطائفة مخصوصة فيكون قوله فأنك هم الكافرون للمسلمين اما تعليظاً أو اذا
استحلوا ذلك (قوله وفرضنا على اليهود الخ) أى فكذبنا مجاز بمعنى قدرنا وفرضنا وكان القصاص في
شريعهم متعيناً عليهم كما صرح به في شرح المواقف وقوله ومن تصدق به فهو كفارة له مما زيد في شريعنا
بالنسبة الساقلة منا فإما بينهما وفيها متعلق بكذبنا أو حال أو صفة مصدر محذوف والجار والمجرور متعلق
بمحذوف عام أو خاص أى مأخوذة أو مقتولة أو مقصصة وفي كل يقدر ما يناسبه وقرأ الكسائي العين
وما عطف عليه بالرفع وحزرة وعاصم بنصب الجميع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا
الجروح فرفعوها (قوله جل معطوفة على أن وما في غيرها الخ) في توجيه الرفع اختلاف منه

(الذين هادوا) متعلق بأنزل أو يحكم أى
يحكمون بها في تحاكمهم وهو يدل
على أن التبيين أنبياء لهم (والرايون
والاحبار) زهادهم وعلماؤهم السالكون
طريقة أنبيائهم عطف على النبيون (عما
استحفظوا من كتاب الله) بسبب أمر الله
إياهم بأن يحفظوا كتابه من التضييع
والتعريف والراجع الى ما محذوف ومن
للتبيين (وكانوا عليه شهداء) رقباء لا يتركون
أن يغيروا أو شهداء يبينون ما يخفى منه كما
فعل ابن مسوريا (فلا تخشوا الناس
واخشوني) نهى للحكام أن ينجشوا غير الله
في حكموماتهم ويدهنوا فيها خسبة ظالم
أو مراعبة كبير (ولا تستبدلوا بآياتي) ولا
تستبدلوا بآياتي حكماى التي أنزلتها (غنا قليلا)
هو الرشوة والباطل (ومن لم يحكم بما أنزل
الله) مستهيناه منكرا له (فأنك هم
الكافرون) لاستهانتهم به وتزدهم بأن
حكموا بغيره ولذلك وصفهم بقوله الكافرون
والظالمون والفساقون فكفرهم لانكاره
وظلمهم بالحكم على خلافه وصفهم بالظالمين
عنه ويجوز أن يكون كل واحدة من الصفات
الثلاث باعتبار حال انضمت الى الامتناع
عن الحكم به ملائمة لها وأطاعة كقيل
هذه في المسلمين لاتصالها بخطابهم والظالمون
في اليهود والفساقون في النصارى (وكتبنا
في اليهود وفرضنا على اليهود فيها) في التوراة
(أن النفس بالنفس) أى ان النفس تقتل
بالنفس (والعين بالعين والاتف بالاتف
والاذن بالاذن والسن بالسن) رفعها
الى ما في على أنها اجل معطوفة على أن
وما في غيرها باعتبار المعنى

ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزحشري قال أبو علي الفارسي الواو عاطفة جلة اسمية على جلة
أن النفس بالنفس ~~كن~~ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فإن معنى كتبنا عليهم أن النفس بالنفس
قلنا لهم النفس بالنفس فالجمله مندرجة تحت ما كتب على بني اسرائيل وجعله ابن عطية على هذا القول
من العطف على التوهم وهو غير مقيس وقال الزحشري الرفع للعطف على محل أن النفس لأن المعنى
وكتبنا عليهم النفس بالنفس أما الجراء كتبنا مجرى فلما وأما لأن معنى الجمله التي هي النفس بالنفس
يقع عليه ~~الكتب~~ كما يقع عليه القراءة تقول كتبت الحمد لله وقرأت سورة أنزلناها فقال أبو حيان
هذانان توجيهاً أبي على رحمه الله تعالى إلا أنه جعله من العطف على المحل وليس منه لأن العطف
على المحل في مواضع ليس هذا منها لأننا نقول أن النفس بالنفس في محل رفع لأن طالبه مفعول به لأن
وما في حيزها تابتاً ويل مصدر منصوب وورد بأن الزحشري لم يعم أن أن وما في حيزها في محل عطف عليه
المرفوع حتى يرد عليه ما ذكر انما على أن محله الرفع قبل دخوله أفروعي العطف عليه كما روي في اسم أن
المكسورة وقد سبقه إلى هذا الرد أبو البقاء وجواز العطف على محل اسم أن المفتوحة كالمكسورة
ذكره ابن الحاجب وغيره من النحاة وهو الصحيح وقد ردت على ابن الحاجب قوله أنه لم ينبه عليه بأنهم صرحوا
به وقالوا أنه أكثر ما يكون بعد علم أو ما في معناه كقوله

والأفاعلموا أنا وأنتم • بغاة ما بقينا في شقاق

وبهذا علم أن قول الزحشري وما كان العطف على المحل انما يجوز في أن المكسورة دون المفتوحة
نزل المفتوحة هنا مع الاسم والخبر منزلة جلة من المبتدأ والخبر ليقين كون أن مع الاسم في محل الرفع
مبتدأ وذلك إما بجاء كتبنا مجرى قلنا أو بنحو يراقع الكتابة على الجمله حكاية مختل من وجوه
أحدها أن أن المفتوحة يعطف على محل اسمها كالمكسورة سواء في الجواز والاختلاف وزعم أنه
لا يجوز والثاني أنه لا فرق بين اجراء كتب مجرى قال والحكاية بها فإنها لا تكون إلا بجرائها مجرى
القول الثالث أنه لو كان مراده العطف على المحل لم يمتح إلى اجراء كتب مجرى القول ولا مساس له
ولو أجرى مجرى القول لزم حكاية المفرد به وفتح أن بعده وكلاهما مخالف لمقتضى هذا الاجراء فتوجيهه
بما ذكره عامر بن زئف وقوله على محل أن النفس بأباه لأنه حينئذ على محل اسم أن (وعندي) أن
معنى كلامهم هنا ليس ما ذكره بل مرادهم أن كتب ينصب مفعولاً وليس مما يعمل في الجمل فكيف
صح أن يعطف على مفعوله جلة على قراءة الرفع ولا بد من ملاحظة العطف عليه لأنه من جلة المكتوب
عنده كما هو المتبادر من السياق وكادات عليه قراءة النصب فوجهه بأنه أعمل في الجمله أماً لتضمينه
القول أولاً لأنه اعتبر فيه الحكاية ~~كن~~ ووجهه أنه على الخلاف بين البصريين
والكوفيين هل الحكاية تختص بالقول أو تجرى في كل ما يفيد معناه فقول المصنف رحمه الله تعالى
باعتبار المعنى يعني باعتبار معنى كتبنا وما تضمنت من القول الذي يصح وقوع الجمل بعدها حتى لو قيل
كتبنا عليهم النفس بالنفس أو أن النفس بالكسر صح ذلك فلو حظ هذا أو لاحظته يصير المعطوف عليه
في معنى الجمله أيضاً ولما كان الوجهان المذكوران في الكشف متقاربين جعلهم المصنف قولاً واحداً
فأفهمه فإنه مما تفرده كتاباً وأظنك لا ترا في غيره فأنهم خطوا فيه خط عشوا (قوله أو مستأنفة)
يعني أن هذه جمل اسمية معطوفة على الجمله الفعلية فالعين مبتدأ والعين خبره وكذا ما بعده فيكون هذا
ابتداء تشريع وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة وقيل أنه مندرج فيه أيضاً على هذا
والتقدير وكذلك العين بالعين الخ تتوافق القراءتان قال الحلي وهذا مراد الزحشري بالاستئناف
ومنهم من جعل الاستئناف على المتبادر منه وقال أنه جواب سؤال كأنه قيل ما حال غير النفس فقال
العين بالعين الخ (قوله العين مفعولة بالعين الخ) أي يقدر كون خاص مناسب لما وقع خبر عنه فإن
الفقهاء يضافون وفاء وهمزة أعاء العين وأخرجهما الغة والجذع يحيم وذال معجمة وعين مهملة قطع الأنف

وكانه قيل وكتبنا عليهم النفس بالنفس
والعين بالعين فإن الكتابة والقراءة تسمان
على الجمل كالمقول أو مستأنفة ومعناها
وكذلك العين مفعولة بالعين والأنف
مجدوعة بالأنف

قوله وذال معجمة ذكره في القاموس بالذال
المهملة وعبارته الجذع كالتع الجذع
والسجن وقطع الأنف أو الأذن أو اليد أو
الشفة اهـ

وقد يستعمل لغيره والصلم بالصداق المهمة واللام والميم قطع الاذن والقطع معروف في السن ومنهم من
 قدر الكون المطلق وقال انه مرادهم وكان هذا بيان لما ل المعنى (قوله أو على أن المرفوع منها الخ)
 يعني ان العين عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا والجار والمجرور بعدهما
 حال وضعف هذا الوجه بأنه يلزمه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا تأنيد وهو
 لا يجوز عند البصريين الاضرورة وأما قوله تعالى ما أشركوا ولا أبأؤنا فقال سيدي رحمه الله تعالى انه جاز
 للفصل بلا لا فامته مقام التوكيد واعترض عليه أبو علي بأن هذا انما يستقيم لو كان الفاصل قبل حرف
 العطف أما اذا وقع بعده فلا وتطير سيدي به بحضر القاضي امرأة غير متجه ورد ابن عطية بأن الفصل
 معتبر بين المعطوف والمعطوف عليه وقد حصل هنا وأجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بأنه مفصول
 تقديرا اذا أصله النفس مأخوذة ومقتصة هي بالنفس اذا الضمير مستتر في المتعلق المقدم على الجار
 والمجرور بحسب الاصل وانما تأخر بعد الحذف وانتقاله الى الظرف وهو يقتضي ان الفصل المقدر
 يكفي للعطف وفيه نظر وعلى هذا يقدر المعلق عاما ليصح العطف اذا لو قدر النفس مقولة بالنفس والعين
 لم يستقم المعنى وانما جعلها حالا ميمنة ولازمة لانه لا معنى لقولنا العين مأخوذة حتى يقال بالعين وهو
 ظاهر وقيل على هذا انه بعيد من جهة المعنى لانه يكون المعنى أن النفس هي والعين مأخوذة بالنفس
 حال كونها قصاصا في العين اه وهو مدفوع بأدنى تأمل (قوله أي ذات قصاص الخ) لانه مصدر
 كالقتال وليس عين المخبر عنه فيقول بأحد التأويلات المعروفة في امثاله وقوله وقرأه الكسائي أيضا
 أي كما رفع ما قبله وأما غيره من القراء المذكورين فرفعه وحده وقوله على أنه اجمال الحكم أي الحكم
 الجروح بعد ما فصل حكم غيره من الاعضاء لأنه اجمال لما قبله كما يتوهم وقيل عليه انه لا اختصاص
 لكونه اجمالا للحكم بقراءة الرفع وقد يقال مراده تنبيه على أنه اجمال وما قبله تفصيل فلذا ترك
 العطف عليه وأما ما قيل انه اذا نصب كان الظاهر أنه لا يشمل ما قبله لتغاير المعطوف والمعطوف عليه
 بخلاف ما اذا رفع ففاسد معنى ووجه القراءات ظاهرا ما نصب الجميع فواضح وأما رفع ما بعد لنفس
 فلا نفي قسم آخر مما قبله لان المتلف امان نفس أو غيرها وأما رفع الجروح فلا نفي فيما قبله ازالة لنفس أو
 عضو وهذا ليس كذلك * (تنبيه) * قال ابن حنبل رحمه الله تعالى لا تقتل الجماعة بالواحد
 لانه تعالى قال النفس بالنفس وأجيب بأنه تخصصه حكمته وهي صوت الدماء لانه لو كان كذلك قتلوا
 مجتمعين حتى يسقط عنهم القصاص قال ابن العربي وهو جيد الآن كون الحكمة مخصوصة غريب (قوله
 من المستحقين الخ) أي من المستحقين للقصاص بدليل ما بعده (قوله وقبل للجاني الخ) قال التحرير
 وهذا يدل على أن خبر المبتدأ مجموع الشرط والجزاء حيث لم يكن العائد الا في الشرط وقبل ان في الجزاء
 عائدا أيضا باعتبار أن هو معنى تصدقه فيستعمل بحسب المعنى على ضمير المبتدأ فاستدلاله غير متعين وليس
 بذلك لانه مبني على مذهب الاخص الذي قرأناه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في سورة
 البقرة وقوله يسقط عنه ما زمة تفسير الكفارة على هذا الوجه (قوله وقرئ فهو كفارته له أي فالتصدق
 الخ) يعني أن الضمير على هذه القراءة للمتصدق لا للتصدق وقوله التي يستحقها أخذ من الاضافة
 المقيدة للاختصاص واللام المؤكدة لذلك وكونها لا ينقص منها شيء لان بعض الشيء لا يكون ذلك
 الشيء وهو تعظيم لما فعل حيث جعله مقتضيا للاستحقاق الا ان من غير نقصان ثم لا خفاء في أن هذا يكون
 ترغيبا في العفو ونظرة الى محشرى بقوله تعالى فأجره على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق
 الاجر وقيل الضمير يعود على المتصدق وليكن المراد به الجاني نفسه ومعنى كونه متصدا قائما اذا جنى
 جناية لا يشعربا أو لا تثبت فاذا اعترف كان اعترافه بمنزلة التصديق وهذا منقول عن مجاهد رحمه الله
 تعالى ومن الناس من لم ينف على هذا اقتصاصا بآراءه من عند نفسه (قوله وأبغناهم على آثارهم الخ)
 قهينا من قفاية أو تبع وتعلق الجارية قالوا التفتين معنى جثابه على آثارهم قافيا لهم فهو متبعة

والاذن معلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن
 أو على أن المرفوع منها معطوف على المستكن
 في قوله بالنفس وانما ساغ لانه في الاصل
 مفصول عنه بالطرف والجار والمجرور حال
 ميمنة للمعنى وقرأ نافع والاذن بالاذن وفي
 أدنيه باسكان الذال حيث وقع (والجروح
 قصاص) أي ذات قصاص وقرأ أبو عمرو ابن
 أيضا بالرفع ووافقه ابن كثير وأبو عمرو ابن
 عامر على أنه اجمال للحكم بعد التفصيل (فن
 تصدق) من المستحقين (به) بالقصاص
 أي فن عفا عنه (فهو) فالتصدق
 (كفارة له) لا تصدق بكفارة له ذنوبه
 وقبل للجاني يسقط عنه ما زمة وقرئ فهو
 كفارته له أي فالتصدق كفارته التي يستحقها
 بالتصدق لا ينقص منها شيء (ومن لم يحكم
 بما أنزل الله من القصاص وغيره) فأولئك
 هم الظالمون وقهينا على آثارهم فحذف المفعول
 وأبغناهم على آثارهم فحذف المفعول
 لدلالة الجار والمجرور عليه والضمير لا يبينون

لواحد بالباء والتضعيف ليس للتعدية تعديه لو احدى قبل التضعيف قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به
 ع لم يقال قفا فلان أثر فلان اذا تبعه قال الزمخشري انه متعدى فعواين احدى ما بنفسه والآخر
 بالياء والمفعول الاول محذوف وعلى آثارهم كك السادة لانه اذا قفاه على أثره فقد قفاه
 به فبحاجه الى أن التضعيف عداء الى الثاني بالياء وتبعه المصنف رحمه الله كذا قيل وفيه نظر (قوله
 مفعول ثان عدى اليه الفعل بالياء) قيل عليه هذا وان كان محججا من حيث ان فعل قد جاء بمعنى
 فعل المجزء كقدر وقدرا الا أن بعضهم قال ان تعدية المتعدى الى واحد لثان بالياء لا يجوز سواء كان
 بالهمزة أو بالتضعيف ورد بأن الصواب أنه جائز لكنه قليل وقد جاء منه ألفاظا قالوا صل الجرجر
 وصككت الجرجر بالجرجر ودفع زيد عمر اوردت زيدا عمر وأى جعلته سدافعاله وقدمت أنه لا حاجة الى هذا
 ومصدق حال من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله وقرئ بفتح الهمزة)
 قيل وجهه محتمل أنه اسم أجمعى فليس بأس بأن يكون على ما ليس من أوزان العرب وهو أفعيل أو
 فاعيل بالفتح وأما أفعيل بالكسر فله نظائر كبرهم واحليل وغيره وقوله في موضع النصب لانه جلة وقوله
 عطف عليه أى على قوله فيه هدى ونور وعطف الحال المفردة على الجملة الحالية وعكسه جائزا تأويلها
 بفرد ولو اقترنت بالواو كانت قد تم (قوله ويجوز نصب ما على المفعول له الخ) أى كما يجوز فيه الحالية
 وعطفه على الحال وجهه معنى هادى يجوز أن يكون مفعولا لاجله معطوفا على مفعول له آخر مقدر
 نحو اثباتا نبوته وارشاد ونحوه أو هو ملل الفعل محذوف عامل فيه أى هدى وموعظة للمتقين
 آتيناك ذلك وعادة الزمخشري في أمثاله تقديره مؤخر الان حذفه وإبقاء معموله يقتضى الاهتمام
 بالمعمول وقوله وليحكم عطف عليه وأظهرت اللام فيه لاختلاف فاعليها لان فاعل المقدر ضمير الله
 وفاعل هذا أهل الكتاب وقد ر عليه ليصح كونه علة لا يتابع عيسى صلى الله عليه وسلم ما ذكر (قوله وعلى
 الاول) أى كونه حالا اذ لا تعطف العلة على الحال وأما تجويز عطفه عليه لانه في معنى العلة فتضعيف
 وقراءة حمزة بلام الجز ونصب الفعل وغيره قرأ بلام الامر وجره مع كسر اللام ونسبتها (قوله
 وقرئ وأن ليحكم الخ) يجوز وانى موصولة الرفع والنصب على أنه حال والخبر كقوله كذا اصححه شرح
 الكشاف وهى موصولة حرفى لان حرف المصدر تسميها النخاعة لذلك لانها تتم بما بعدها ومصلها بالامر
 مذهب سيبويه رحمه الله وأورد عليه أنه ان قدر هنا وآتيناك الحكم زال الطلب بالكلمة وان قدر
 وآتيناك الامر بالحكم فليس للامر لفظ ومادة مذكورة يسبب منها ويكون معنى أمرته بأن قم بالامر
 بالقيام وأجيب بأن الزمخشري حقه في سورة نوح في قوله أن أنذر قومك اذ قال أن الناصبة
 للمضارع والمعنى انا أرسلناك بأن أنذر أى بأن قلنا له أنذر أى بالامر بالانذار يعنى أنه اذا سبقه لفظ
 الامر وما فى معناه فنور سميت لا يحتاج الى تقدير القول لان ما العبارات أعنى أمرته بالقيام
 وأمرته بأن قم وأن قم بدون الباء واحد وان لم يسم بعبارة فلا بد من تقديره لئلا يطل الطلب فى ما نحن
 فيه بقدر وأمرنا فلا يحتاج الى ضمائر القول وفيما تلاه يكون التقدير وأنزلنا اليك قول احكم أى
 الامر بالحكم لان المتزل الامر بالحكم لا الحكم ولو قيل ان التقدير وأنزلنا اليك الامر بالحكم وأرسلناه
 بالامر بالانذار من دون ضمائر القول وليس من مدلول جوهر الكلمة بل من الاداة فيقدر المصدر تبعاً
 وفى أمر المخاطب تحققة المكان حسنا وهذا كما قدر فى أن لا تترى خيراً عدم الزنا فيقدر مصدر من النقي
 وأما اذا صرح بالامر فلا يحتاج الى تقدير مصدر الطلب أيضا هذا ولو قدر أمرته بالامر بالقيام أى بأن
 بأمر نفسه مباقة فى الطلب لم يبعد عن الصواب ولما فهم منه ما فهم من الاول وأبلغ استعمال استعماله من
 غير ملاحظة الاصل وهذا تدقيق بديع من احسان صاحب الكشف وبه اندفع كثير من الاسئلة على أن
 المصدرية والتفسيرية كفى المغنى وشرحه وهذا المصدر معطوف على الانجيل أى آتيناك الانجيل والحكم
 به (قوله عن حكمه وعن الايمان الخ) علق به عن لان الفسق معناه الخروج كما مر والخروج عن الايمان

(يعيسى بن مريم) مفعول ثان عدى اليه
 الفعل بالياء (مصدقاً لما بين يديه من
 التوراة وآتيناك الانجيل) وقرئ بفتح الهمزة
 (فيه هدى ونور) فى موضع النصب بالحال
 (ومصدقاً لما بين يديه من التوراة) عطف عليه
 وكذا قوله (وهدى وموعظة للمتقين)
 ويجوز نصب ما على المفعول له عطفاً على
 محذوف أو تعليقاً به وعطف (وليحكم أهل
 الانجيل بما أنزل الله فيه) عليه فى قراءة
 حمزة وعلى الاول اللام متعلقة بمحذوف أى
 وآتيناك ليحكم وقرئ وأن ليحكم على أن
 أن موصولة بالامر كقوله أمرتك بأن قم أى
 وأمرنا بأن ليحكم (ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فأولئك هم الفاسقون) عن حكمه أو عن
 الايمان

قوله اذ قال الخ نقل عبارته بضم تغيير اه

انما يكون بما يوجب الكفر وهو الاستهانة بحكم الله فقوله ان كان قيداً للتقدير الثاني (قوله والاية تدل على أن الانجيل الخ) لانه تعالى أوجب العمل بما في الانجيل وهذا مما اختلف فيه هل شريعة عيسى صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة موسى عليه الصلاة والسلام والانجيل مشتق على أحكام أم لا وهو أمر بالعدل بالتوراة وشريعة موسى صلى الله عليه وسلم المعروف الاول وبشم له هذه الآية وغيرها وحديث البخاري أعطى أهل التوراة التوراة فعملوا بها وأهل الانجيل الانجيل فعملوا به وفي الملل والنحل للشهرستاني جميع بني اسرائيل كانوا متعبدين بشريعة موسى صلى الله عليه وسلم مكلفين التزام أحكام التوراة والانجيل النازل على المسيح لا يختص أحكاماً ولا يستتبعن حلالاً وحراماً ولكنه رموز وأمثال ومواعظ ومساواة من الشرائع والأحكام فحال على التوراة وكانت اليهود لهذه القصة لم ينقادوا لعيسى صلى الله عليه وسلم اه وقوله وحملها الخ أي تأويل هذه الآية بما ذكره وقيل عليه انه لا يقتضي نسخ اليهودية الا اذا كان أهل الانجيل جميع بني اسرائيل وايس في الآية تصريح به قائل (قوله فاللام الاولى للعهد والثانية للجنس) كون اللام الاولى للعهد ظاهر اذا المراد فرد معين من الكتب وأما كون الثانية للجنس فبإدعاء أن ما عدا الكتب السماوية ليست كتباً بالنسبة اليها ويجوز أن يكون للعهد نظر الى أنه لم يقصد الى جنس مدلول لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو بالنظر الى مطلق الكتاب معهود بالنظر الى وصف كونه سماوياً غائباً عنه أنه عهد دنيته ليست الى حد الخصوصية الفردية بل الى خصوصية نوعية أخص من مطلق الكتاب وهو ظاهر ومن الكتب السماوي حيث خص بماعدا القرآن وذكر مثله في لفظ الكلمة (قوله ورقبها على سائر الكتب بحفظه الخ) المهين في اللغة الرقيب قال

ان الكتاب مهين لنبينا * والحق يعرفه ذوو الالباب

والحافظ قال حليك على عرش السماء مهين * لعزته تعنوا لوجوه وتسجد

والشاهد أيضاً رواؤه أصلية وفعله هيمن وله نظائر يطر ويحير وسيطر وزاد الزجاجة يقر ولا سادس لها وقيل انها مبسطة من الهمنة ومادته من الامن كهراف وقال المبرد وابن قتيبة ان المهين أصله مؤمن وهو من أسماءه تعالى فصغر وأبدت هـ منه هاء وخطي فيه حتى نسب الى الكفر لان أسماء الله تعالى لا تصغر وكذلك اسم معظم شراً (قوله وقرئ على بنية المفعول) أي بفتح الميم وهي شاذة رويت عن مجاهد وابن مجاهد وعلى هذه القراءة لا يكون فيه ضمير وضمير عليه يعود الى الكتاب الاول وعلى قراءة كسر الميم فيه ضمير يعود الى الكتاب الثاني ومحافظة الحفظ بتوفيق الله لهم فهي محافظة من الله أيضاً وقوله بحفظه عن التغيير أي بسبب أن القرآن محفوظ عن التغيير وهو شاهد على صحة غيره من الكتب السماوية فكان رقيباً عليها لا على ما فيها من الأحكام والتوجيه وليس المعنى أنه حفظ الكتب عن التغيير حتى يعترض بأنه وقع فيها ذلك كما نطق به القرآن فلا وجه لكونه حفظاً منهم كما توهم (قوله فمن صلة لا تتبع الخ) لان أهواءهم مائلة وزائغة عن السبيل المستقيم فاتباعها الخراف ومبيل أو هو حال متعلق بما تلا أو عادلاً أو حال من أهواءهم أي مخرقة وتقديره التضمن بما ذكر أحد الطرق فيه وقدمت تفصيلاً في سورة البقرة فأرجع اليه وقوله أيها الناس إشارة الى عموم الخطاب الشامل لما مضى ومن بعدهم (قوله وهي الطريق الى الماء) وجهه الشبه بين ما بين الدين ظاهر فهو استعاره تحقيقاً وقوله الابدية ان كان من وجه الشبه يكون وجهه في المشبه أقوى وقال الراغب سميت الشريعة تشبيهاً بشريعة الماء من حيث ان من شرع فيها على الحقيقة والصدق روى وتظهر وأعني بالرى ما قال بعض الحكماء كنت أشرب فلا أروى فلما عرفت الله رويت بالاشرب والتطهير ما قال تعالى ويظهركم تطهيراً والمنهاج الطريق الواضح والعطف باعتبار رجوع الاوصاف وقيل المنهاج الدليل الموصل الى معرفة الدين (قوله واستدل به الخ) لانه الظاهر

ان كان مستثنى به والايتم تدل على أن الانجيل مشتق على الأحكام وأن اليهودية منسوخة ببيعة عيسى عليه الصلاة والسلام وأنه كان مستقلاً بالشرع وجعلها على وليكم واجماً أنزل الله فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة خلاف الظاهر (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق) أي القرآن (مصدقاً لما بين يديه من الكتاب) من جنس الكتب المنزلة فاللام الاولى للعهد والثانية للجنس (ومهيئاً عليه) ورقبها على سائر الكتب بحفظه عن التغيير وبشهادتها بالصفة والنبات وقرئ على بنية المفعول أي هو من عليه وحفوظ من التعريف والحفاظ له هو الله سبحانه وتعالى أو الحفاظ في كل عصر (فاحكم بينهم بما أنزل الله) أي بما أنزل الله اليك (ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) بالانحراف عنه الى ما يشتمونه فعن صلة لا تتبع لتضمنه معنى لا تعرف أو حال من فاعله أي لا تتبع أهواءهم ما تلاعما جاءك (لكل جعلنا منكم) أي الناس (شريعة) شريعة وهي الطريق الى الماء شبه بها الدين لانه طريق الى ما هو سبب الحياة الابدية وقرئ بفتح الشين (ومنهاجاً) وطريقاً واضحاً في الدين من نهج الامراض اوضح واستدل به على أن غير متعبدين بالشرائع المتقدمة

(ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) جماعة متفقة على دين واحد في جميع الاعصار من غير نسخ وتحويل ومفعول لو شاء محذوف دل عليه الجواب وقيل المعنى لو شاء الله اجتماعكم على الاسلام لا جبركم عليه (ولكن ايبألوكم فيما آتاكم) من الشرائع المختلفة المناسبة لكل عصر وقرن هل تعملون بها ام دعون لها معتقدين أن اختلافها مقتضى الحكمة الالهية أم تزيعون عن الحق وتفترطون في العمل (فاستبقوا الخيرات) فابتدروها انتهازا للفرصة وحيازة لفضل السبق والتقدم (الى الله من جحكم جميعا) استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق ووعده ووعيد للمبادرين والمقصرين (فينبشكم بما كنتم فيه تختلفون) بالجزء الفاصل بين الحق والمطل والمعامل والمقصر (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) عطف على الكتاب أى أنزلنا اليك الكتاب والحكم أو على الحق أى أنزلناه بالحق وبأن احكم ويجوز أن يكون جملة بتقدير وأمرنا أن احكم (ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) أى أن يضلوك ويصرفوك عنه وان بصلته بدل من هم بدل الاشتغال أى احذرهم فتنتهم أو مفعول له أى احذرهم مخافة أن يفتنوك روى أن أخبار اليهود قالوا اذهبوا بنا الى عهودنا لننقته عن دينه فقالوا يا محمد قد عرفنا أما أخبار اليهود وأنا ان اتبعناك اتبعنا اليهود كاهن وان بيننا وبين قومنا خصومة فننصرك اليك فتقضى لنا عليهم ونحن نؤمن بك ونصدقك فأبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزات (فان تولوا) عن الحكم المنزل وأرادوا غيره (فاعلم أنما يريد الله أن يصيهم ببعض ذنوبهم) يعنى ذنب التولى عن حكم الله سبحانه وتعالى فغير عنه بذلك تقييد على أن لهم ذنوبا كثيرة وهذا مع عظمه واحدمها معدود من جنسها وفيه دلالة على التعظيم كفى التكبر وتظيره قول لبيد

* أو يرتبط بعض النفوس جأها *

من جعله لكل شرعة لان الخطاب بعم الامم اذا المعنى لكل أمة لا لكل واحد من أفراد الامم فيكون لكل أمة دين يخصه ولو كان متعبدا بشرعية أخرى لم يكن ذلك الاختصاص قبل الجواب بعد تسليم دلالة الامم على الاختصاص المحصرى منع الملازمة لجواز أن تكون متعبدين بشرعية من قبلنا مع زيادة خصوصيات في ديننا بما يكون الاختصاص وفيه أنه لا حاجة في افادة المحصر لما ذكر مع تقدم المتعلق وأيضا ان الخصوصيات المذكورة لا تنافي بعدنا بشرع من قبلنا لان القائلين به يدعون أنه فيما لم يعلم نسخه ومخالفة دينه لا مطلقا اذ لم يقل به أحد على الإطلاق ولذا اجمع بين ضرب هذه الآية وبين ما يخالفها نحو اتباعوا ملة ابراهيم بأن الاتباع في أصول الدين ونحوها (قوله جماعة متفقة على دين واحد الخ) قيد بذلك لئلا يلازم ما قبله وجوز ان يخشى أن تكون الأمة بمعنى الملة بتقدير مضاف أى ذرى ملة وارتكبه وان كان خلاف الظاهر لانه أوفق بقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا والمعنى لو شاء أن يجعلكم أمة لجعلكم ليكنه لم يشأ وعبر عن ذلك بقوله لئلا يلوكم أى أراد لئلا يلوكم وقد أراد دون شاء ليصح تعلق الامم به وتقدير مفعول شاء مأخوذا من الجواب هو المطرد وأما خلافه فقد رده بعضهم وقد تقدم بسط الكلام فيه وأجيب بالهزم من الجبر والقهر أفصح من جبر (قوله من الشرائع المختلفة الخ) اشارة الى أن اختلاف الشرائع ليس بداءيل لحكم الهية يقتضيها كل عصر والزيع العدول عن الحق والتفريط في العمل اهماله والتقصير فيه وحيازة فضل السبق لانه يصير سالكا سنة بشر لم يمتد في أجرها والسابقون السابقون وأولئك المقربون وقوله انتهز الفرصة أى اغتنم ما يمكن قال

انتهاز الفرصة ان الفرصة * تصيران لم تنزهها عنه

وقوله لتعديل الامر الخ قيل أى لطلبه لا للزومه لظهور أن ليس المعنى أنه يلزمكم الاستباق لاجل أن من جحكم الى الله بل انى أمركم به وأنه واجب عليكم لهذه العلة وفيه نظر لانه لا معنى للوجوب سوى اللزوم فما المانع من اعتباره (قوله استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق) أى أنه جواب سؤال مقدر بعد ما قرأ أن اختلاف الشرائع لاختبار المطيع الناظر للحكمة أو المعتقد أن لها حكمة وغيره عن يتبع هو اه فعله مبادرتهم الى الطاعة أن من جهم الى الأمر المتيب لمن أطاع المعاقب ان عصي وقيل انهم واقعة جواب سؤال مقدر أى كيف يعلم ما فيه من الحكم فأجاب بأنكم سترجعون الى الله وتحشرون الى دار الجزاء التى تنكشف فيها الحقائق وتوضح الحكم فلهذا تضمن الوعد والوعيد بوقوله للمبادرين والمقصرين لف ونشر مرتب (قوله بالجزء الفاصل) يعنى أن الانباء مجاز عن المجازاة لما فيها من تحقق ماذكر (قوله عطف على الكتاب الخ) وقد مر تحقيق دخول أن المصدرية على الامر ونون أن احكم فيها الضم والكسروا أمرنا اسم مبتدأ وأن احكم خبره ومن توهم أنه فعل وأن تفسيرية فقد أخطأ لانه كفى الدر المصون لم يعهد حذف المصدر بأن قيل ولوجه معطوف على فاحكم من حيث المعنى والتكرير لاناطة قوله واحذرهم أن يفتنوك كان أحسن وهو تكلف لان أن مانعة عن العطف كفى الله كشف والحديث المذكور أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقى في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله يعنى ذنب التولى الخ) يعنى المراد ببعض الذنوب بعض مخصوص والتعبير به يقتضى أن لهم ذنوبا كثيرة هذا بعضه والتعبير ببعض المبهم لتعظيمه كأن التنوين يذكركم لتعظيم لكونه دالا على تبعض مبهم فكذلك التنوين عليه دل لفظ بعض عليه كفى بيت لبيد والتعظيم هنا معنى عده عظيما مهولا ويذكر لتعظيم الذى هو ضد التحقير ولقد تلمظ الشاعر في قوله

وأقول بعض الناس عنك كناية * خوف الوشاة وأنت كل الناس

وهو استعارة تليجية لا تكمية ومن لم يدق النظر قال بعض يعنى كل وهو من الاضداد (قوله أو يرتبط) هو من معلقة لبيد المشهورة التى أولها

عفت الديار محلها فقامها * حتى تأبد غولها - فراجها
أولم تكن تدرى نواباني * وصال عقد حبال جذامها
تزال أمكنة اذالم أرضها * أو يربط بعض النفوس حمامها

وقبله

وترى الصيغة مبالغة خبر بعد خبر وأبدل وجذام بحميم وذال مبالغة بمعنى قطاع قال ابن النحاس في شرحه
المعنى أنى أتراك الأمكنة إذا رأيت فيها ما أكره لأن يدركنى الموت فيربط نفسى ويحبسها والجمام الموت
وقبل القدر الذى قدر وجزم يربط عطف على أرض وقبل أنه مرفوع أو منصوب على معنى الآن
وسكن تحقيقاً أو ضرورة ولادى إليه وقصد ببعض النفوس نفسه لأنه عبر به لتعظيمه حتى
كأنه لا يمكن تعيينه (قوله الذى هو المبل والمداينة فى الحكم) مران المداينة الموافقة والملاينة والمراد
بالجاهلية الله الجاهلية قدره لاجل التأنيث والمراد متابعة الهوى لأن الله تطلق على الحق والباطل
وقدر بعضهم فى قوله طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أى طلب بعضهم وهم قريظة وقيل بنو النضير
على ما ذكره شرح الكشاف حيث قالوا بنو النضير أخواتنا فان قتلوا منا قتلاً أعطونا ناساً معينين وسقوا
من تمر وان قتلنا أخذوا من أمانتنا وأربعين وسقوا أروش جراحتنا على النصف من أروشهم فاحكم لنا
بالحكم يعنى بالتفاضل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القتلى بواء أى سواء وقوله طلبوا رسول
الله أى من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ضمن معنى - ألو (قوله وقرئ برفع الحكم على أنه مبتدأ
ويغنون خبره والراجع محذوف) وقيل الخبر محذوف وهو صفة أى حكم يغنون قال ابن جنى ليست هذه
القراءة ضعيفة لكن غيرها أقوى منها وقد حذف العائد من الخبر كما حذف من الصفة والصفة كقوله

قد أصبحت أم الخير تدعى * على ذنبا كالم أصنع

وقال أبو حيان حسنه هناك الفاصلة فصارك كالمشكاة فقد علمت أن فيه خلافاً وبعضهم منعه وقال أن
هذه القراءة خطأ وليس كما قال وهذه قراءة ابن وثاب والاعرج وأبى عبد الرحمن وقوله وقرئ أخفكم
الجاهلية يعنى بغضين وقراءة الخطاب على الالتفات (قوله أى عندهم واللام الخ) عندهم تفسير
للقوله لقوم يوقنون أى عند المؤمنين لأحد أحسن حكماء الله وليس مراده أن اللام بمعنى عند كما فى
الدر المصون فإنه ضعيف بل هو بيان لمحصل المعنى بدليل ما بعده وإذا كانت للبيان تعلت بمحذوف كما
فى سقيالك وهيت لك أى تبين لك وظهر أى مضمون الاستفهام الانكارى الذى يعنى التثنية يذكركم لقوم
يوقنون كما أشار إليه المصنف وقبل انهما متعلقة بحكايات العالم يجعل الألام صلة لأن أحسن حكماء الله
لا يختص بقوم دون قوم وقيل هى على أصلها وانها صلة أى حكم الله للمؤمنين على الكافرين أحسن
الاحكام وأعداها الله للطيبى وهذه الجملة حالية مقررة لمعنى الانكار السابق (قوله إيماناً إلى علة النهى
الخ) يعنى أنها جملة مستأنفة تعليل للنهى قبلها وقال الحوفي انها صفة أولياء والاول هو الظاهر وضمير
بعضهم يعود إلى اليهود والنصارى على سبيل الاجمال والمعنى دال على أن بعض النصارى أولياء
لبعض منهم وبعض اليهود أولياء لبعض منهم ولا حاجة إلى تقدير لأن اليهود لا يؤمنون النصارى كالعكس
وبشير إليه قول المصنف رحمه الله لا تحادهم فى الدين (قوله وهذا للتشديد الخ) لأنه لو كان منهم حقيقة
لكان كافراً وليس بمقصود وقوله لا تترأى ناراهما حديث أخرجه أبو داود والنسائى عن جرير بن عبد
الله وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مبرية إلى خثعم فاعتصم ناس بالسجود فأمرهم فقاموا فقتل
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بنصف العقل وقال أنا برى من كل مسلم يقيم بين أظهر
المشركين قالوا يا رسول الله ولم قال لا تترأى ناراهما وفى النهاية الترانى تفاعل من الرؤية يقال
ترأى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً واسناد الترانى إلى النار مجاز كقولهم دارى تنظر إلى دار فلان أى
تقابلها ودور متناظرة يقول ناراهما مختلفان هذه تدعو إلى الله وهذه تدعو إلى الشيطان فكيف
يتفقان وتراى بشاؤا حدة رواية وأصلها تترأى بتأين حذف أحداهما تحقيقاً والمعنى لا ينبغي لمسلم

(وان كثير من الناس لفاسقون) لمتزددون
فى الكفر ومعندون فيه (أخفكم الجاهلية
يغنون) الذى هو المبل والمداينة فى الحكم
والمراد بالجاهلية الله الجاهلية التى هى
متابعة الهوى وقيل نزات فى بنى قريظة
والنضير طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يحكم بما كان يحكم به أهل الجاهلية من
التفاضل بين القتلى وقرئ برفع الحكم على
أنه مبتدأ ويغنون خبره والراجع محذوف
سذفه فى الصلة فى قوله تعالى أهدأ الذى
بعث الله رسولا واستضعف ذلك فى غير الشعر
وقرئ أخفكم الجاهلية أى يغنون كما تكلمكم
الجاهلية يحكم بحسب شهواتهم وقرأ ابن عامر
تغنون بالنساء على قل الله - أخفكم الجاهلية
تغنون (ومن أحسن من الله - كمال قوم
يوقنون) أى عندهم واللام للبيان كما فى قوله
تعالى هيت لك أى هذا الاستفهام لقوم يوقنون
فانهم هم الذين يتدبرون الامور ويتحققون
الاشياء بأبصارهم فيعلمون أن لأحسن
حكماء الله سبحانه وتعالى (بأبياء الذين
آمنوا) لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء
فلا تعقدوا عليهم ولا تهاشروهم معاشره
الاحباب (بعضهم أولياء بعض) إيماناً إلى
علة النهى أى فانهم متفقون على خلافكم
بإولى بعضهم - بعضاً لا تحادهم فى الدين
واجتماعهم على مصاداتكم (ومن يتولىهم
منكم فانه منهم) أى ومن والاهم منكم فانه
من جملتهم وهذا التشديد فى وجوب محاباتهم
كما قال عليه الصلاة والسلام لا تترأى
ناراهما

أن ينزل بموضع إذا أوقدت فيه ناره تظهر رنار المشرق إذا أوقد هافي منزله ولكن ينزل مع المسلمين في دارهم وهذا المعنى الذي فسر به متعين واللام يكن جوابا لسؤالهم وفي الكشف أن ما وقع في الفائق من أن قوم من أهل مكة أسلموا وكانوا مغيبيين بمقابل الفتح فقال صلى الله عليه وسلم أنا باري من كل مسلم مع مشرك فقبل لم يارسول الله قال لا تراهي ناراها ما أي يجب أن يتبعها بحيث إذا أوقدت نار ان لم تلج احدها الاخرى أظهر مما في التمهيد وقوله الموالى لهم أي جنس هؤلاء ولذا جاع ضميره (قوله أي الذين ظلموا أنفسهم الخ) هذا تعليل آخر يتضمن عدم تقع موالاتهم بل ترتب الضرر عليها وقوله يعني ابن أبي الخ هم المنافقون فالمرض يعني النفاق وقوله يسارعون فيهم عدى بني وأصل تعديته بعلى ولذلك فسره الخنثري بينكم مشون بمعنى يسرعون أيضا لانه متعد في لكن تركه المصنف لكونه تفسيرا بالاختي وانما عدل عنه اشارة الى اختلاطهم بهم ودخولهم فيهم فعداهم بالتضمنه معنى الدخول والدائرة أصلها الخط المحيطة بالسطح استعيرت لنواب الزمان بملاحظة احاطتها واستعمالها في المكروه والدولة ضد هاهو وقد ترد معنى الدائرة أيضا لكنه قليل وحديث عبادة أخرجه ابن جرير وابن اسحق ومولى بن قنيد البياض مولى مضاف ليه المنكلم (قوله يقطع شأفة اليهود الخ) أي يذهبهم بالكلية والشأفة بيشين مجمة وهمزة وقد تبدل ألفا تخفيفا وفاء كرافة قال الفرار معناها الاصل وبثرة في العقب تكوى فتذهب واذا قطعت مات صاحبها وقال الاصمعي الشأفة النماء والارتفاع وفي المثل استأصل الله شأفته أي قطع أصله أو ذهب أثره كما ذهب تلك البثرة بالكي أو قطع غمامه وارتفاعه وقوله يقطع مضارع بمننا تخفية أو بيا جارة واسم (قوله أو الامر باظهار الخ) يعني أن الامر انما يعني الشأن كما في التفسير الاول أو مصدر أمره بكذا اذا طلب منه واستبطونه بمعنى أخفوه وقوله أشعر على نفاقهم أي دل ولذا عده بعلى (قوله ويؤيده قراءة ابن كثير الخ) لانها ظاهرة في الاستئناف وقوله على انه الخ بيان للاستئناف على الوجهين لكن في كون الاستئناف البياني يقترب بالو او نظر ولذا جعله بعضهم متعلقا بالتاني فقط ومعنى كون الاول مستأنفا أنه معطوف على جملة الترجي وليس مندرجا تحتها (قوله عطف على أن يأتي باعتبار المعنى الخ) لما كان العطف على خبر عسى أو فعولها يقتضي أن يكون فيه ضمير الله ليصح الاخبار به أو يجري على استعماله قدره بعضهم ويقول الذين آمنوا به أو هو من العطف على المعنى اذ معنى المعطوف عليه عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا فتكون عسى تامة لاسنادها الى أن ومافي حيزها فلا يحتاج حينئذ الى رابط وهذا قريب من عطف التوهم فكانهم عبروا عنه بالعطف على المعنى تأذبا (قوله أو وجهه بدل الخ) يعني أن يأتي بدل من اسم الله وعسى تامة وهي تامة اذا أسندت الى أن ومافي حيزها فكذا اذا أبدت منه كما قال الفارسي لانه لو أخبر عنها حينئذ لكان الخبر لا يدل كما مر وأن وما معها بعد عسى لا يجزئ عنها هذا تحقيق كلام الفارسي رحمه الله وقد غفل عنه من اعترض عليه بأنهم انما أتت اذا أسندت الى أن ومافي حيزها كما صرح به النجاة وقوله مغني عن الخبر بما تضمنه من الحديث بيان لوجه انها اذا أسندت لان منصوبها لا يكون لها خبر بأنها انما احتاجت اليه لانها تتمدعي مستند او مستندا اليه ككسائر التوامخ والجملة الواقعة بعد أن مشحولة عليه فلا تحتاج الى الخبر وتحقيقه في كتب النحو (قوله أو على الفتح الخ) فالمعنى حينئذ فحسب الله أن يأتي بالفتح ويقول المؤمنون فهو ظهير للباس عبادة وتقر عسى وهذا الوجه ذهب اليه ابن النحاس وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي لان الفتح حينئذ يعني أن يفتح وأن المعنى أن يأتي بقول المؤمنون وهو ركيك وأشار المصنف رحمه الله الى دفع هذا بأن المراد عسى الله أن يأتي بما يوجب هذا القول من النصرة المظهرة لحالهم وقبل انه عطف على يصحروا على أنه منصوب في جواب الترجي اجراء له مجرى التثني قاله ابن الحناجب وهذا انما يجيزه الكوفيون وهو قول مرجوح والاصح في نصب يصحروا أنه بالعطف على يأتي وسوغه وجود الفاء السببية التي لا يحتاج معها الى

أولان الموالى لهم كانوا منافقين (ان الله لا يهدي القوم الظالمين) أي الذين ظلموا أنفسهم بعبادة الكفار أو المؤمنين بعبادة أعدائهم (فترى الذين في قلوبهم مرض) يعني ابن أبي واضرابه (يسارعون فيهم) أي في موالاتهم ومعاونتهم (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) يعتذرون بأنهم يخافون أن تصيبهم دائرة من دوائر الزمان بان يتقلب الامر وتكون الدولة للكفار روى أن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي موالى من اليهود كثير اعددهم واني أبرأ الى الله واني رسوله من ولايتهم وأبى الله ورسوله فقال ابن أبي اني رجل أخاف الدوائر لأبرأ من ولايتهم موالى فترزت (فعسى الله أن يأتي بالفتح) رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعدائه واطهار المسلمين (أو أمر من عنده) يقطع شأفة اليه ودمن القتل والاجلاء أو الامر باظهار أمرار المنافقين وقتلهم (فصبجوا) أي هؤلاء المنافقون (على ما أمراني أنفسهم فادمين) على ما استبطونه من الكفر والشك في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فضلا عما أظهره عما أشعر على نفاقهم (ويقول الذين آمنوا) بالرفع قراءة عامر وحزة والكسائي على أنه كلام مبتدأ ويؤيده قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر صرفوا بغيروا وعلى انه جواب فائل يقول فماذا يقول المؤمنون حينئذ وبالنصب قراءة أبي عمرو ويعقوب عطف على أن يأتي باعتبار المعنى كأنه قال عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا أو وجهه بدل من اسم الله تعالى داخل في اسم عسى مغنيا عن الخبر بما تضمنه من الحدث أو على الفتح بمعنى عسى الله أن يأتي بالفتح ويقول المؤمنون فان الايمان بما يوجب كالاتيان به

(أهلؤا الذين أقسموا بالله جهداً أيمانهم انهم اعمكم) بقوله المؤمنون بعضهم لبعض فنجبهم من حاله المناقاة وتبجحهم من الله سبحانه وتعالى عليهم من الاخلاص أو يقولون لا يود فأن المناقاة حلفوا لهم (٢٥٤) بالمعاضدة كما يحى الله تعالى عنهم وان قوتلتم انتصركم وجهد الايمان أغلظها وهو فى

رابط كما فى الدرامصون والظاهر أنه لا حاجة فى عطفه على يصحبوا الى جهله منسوباً فى جواب عسى لان الفاء كافية فى المعطوف والمعطوف عليه لانها كشيء واحد ومن غنل عن هذا قال كفى للعائد أقسموا بالله فانه من وضع الظاهر موضع المضمر ومثل هذا الاشكال وارد فى عطف فيصحبوا الآن يكون من قبيل لعل أجد فأزورك وما اعترض به أبو حيان رده السفاقي كما هو ظاهر فانظر ان أردته (قوله) بقوله المؤمنون بعضهم لبعض الخ) يعنى أن الاستهزاء والتعجب والتجريح بتقديم الجيم أى الافتخار ويقول المؤمنون بعضهم لبعض الخ) يعنى أن الاستهزاء والتعجب والتجريح بتقديم الجيم أى الافتخار ويقول المسلمون لا يورد تفضيحهم وللمنافقين أى الذين عاهدوكم على النصرة ما بالهم خذلوكم (قوله) وجهد الايمان أغلظها الخ) فى الكشف فى سورة النور جهده عينه مستعار من جهده نفسه اذا بلغ أقصى وسعها وذلك اذا بالغ فى اليقين وبلغ غاية أشدها وأوكدها وسأق تحقيقه هناك وهو حال تأويل مجتهدين فيه أو أصله مجتهدون جهداً أيمانهم فالحال فى الحقيقة الجمله ولذا ساغ كونه حالاً كقولهم افعلكم جهداً مع أن الحال حقه التنكير لانه ليس حالاً بحسب الاصل أو هو متأول بنسكرة أو هو منصوب على المصدرية لان المعنى أقسموا اقساماً مجتهدين فيه وفى قوله لانه يعنى أقسموا وتسميخ أى لانه يعنى مصدر أقسموا (قوله) وفيه معنى التعجب الخ) جعله الخشعى تعجباً وشهادة على كونه مقول القول فقط وقيل فى توجيهه انما خص به لانه ليس للمؤمنين شهادة وحكم بحسب أقوالهم والمصنف رحمه الله جعله على الوجهين لانه لا بعد فى التعجب على الوجهين ولا فى حكم المؤمنين باعتبار ما يظهرون حالهم فى ارتكاب ما ارتكبوه واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلى الاول هى فى محل نصب وعلى الثانى لا محل لها وقيل انها جملته دعائية والتعجب من سياق الكلام لامن الصيغة أو منها وقوله على الاصل أى يرتد بفك الادغام اسكون الثانى والاصل فى المتأين اذا سكن ثابتهما الفلك كما تقرر فى محله والامام اسم مصنف سيدنا عثمان رضى الله عنه كما مر وكتب على الاصل ليعلم منه حال القراءة الاخرى فهو لا يخالفه كما توهم وهذا غير متفق عليه لانه قال فى الدرر المصون انه فى بعض مصاحف الامام يرتد بدال واحدة ومصاحفه متعددة فقبل سبعة وقيل ثمانية كما مر (قوله) وهذا من الكائنات التى أخبر الله تعالى عنها الخ) قيل من شرطية والشرط لا يقتضى الوقوع اذا أصله أن يستعمل فى الامور المفروضة فكيف يكون هذا اخباراً عن المغيبات كما هو أحد وجوه اعجاز القرآن وأما وقوعه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكان بعد نزول هذه الآية فلا يرد والجواب أن الشرط قد يستعمل فى الامور المحققة تنبيهاً على أنها لا يلبق وقوعها بل كان ينبغى أن تدرج فى الفرضيات وهو كثير وقد علم من وقوع ذلك بعد هذه الآية أن المراد هذا وذو الجوار بالحاء المهمله الاسود العنسى بالنون وعنس قبيلة باليمن وعنس بالبلاء قبيلة غير هذه وعنس بدهم نسبوا اليه وقيل لهذا ذوالجوار لانه كان له جار يأمره بالسير والوقوف فى أى ما يريد وقيل انه كان يقول له امجد ربك فيسجد وضبطه بعضهم بالحاء المعجمة كابن ماصكولا وغيره اما لانه كان له طيلسان كان الجار أو لان النساء كانت تجعل روث حمارة فى خرهن ومسيمة بكسر اللام تصغير مسلة ووقعة مسيلة وتزوجه بسجاح وأكاذبه الباردة مشهورة فى التواريخ وقاله وحشى رضى الله عنه وقيل هو وعبد الله بن زيد الانصارى طعنه وحشى وضربه عبد الله بسيفه وهو القاتل

يسألنى الناس عن قتله * فقلت ضربت وهذا طعن

فى آيات وقوله فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالداً كذا فى الكشف وهو خطأ وصوابه بعث اليه أبابكر رضى الله تعالى عنه وفزاره وعطمان قبيلتان مشهورتان وباليل يساين ولا مين كهنايل صم سعى هذا به ومجاح مبنى على الكسر كانت كاهنة ثم تنبأت ثم أسلمت وحسن اسلامها وحطمت كزفر على يده اى يد أبى بكر رضى الله تعالى عنه وحربه مع الخوارج عظيم طويل الذيل وجملة بن الايام تقدمت قصته فى سورة البقرة والجهو وعلى أنه مات على رذته وقيل انه أسلم وروى الواقدي أن عر رضى الله

الاصل مصدر ونصبه على الحال على تقدير وأقسموا بالله يجهدون جهداً أيمانهم فخذف الفعل وأقيم المصدر مقاسمه ولذلك ساغ كونهم معرفة أو على المصدر لانه معنى أقسموا (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين) أما من جملة المقول أو من قول الله سبحانه وتعالى شهادة لهم بحسب أقوالهم وفيه معنى التعجب كانه قيل ما أحبطت أعمالهم وما أخسرهم (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه) قرأه على الاصل نافع وابن عامر وهو كذلك فى الامام والباقرين بالادغام وهذا من الكائنات التى أخبر الله تعالى عنها قيل وقوعها وقد ارتدت من العرب فى أواخر عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث فرق بنو مدلج وكان رئيسهم ذا الحمار الاسود العنسى تنبأ باليمن واستولى على بلاده ثم قتله فيروز الديلى ايلة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من غدها وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فى تلك الليلة فسر المسلمون وأتى الخبر فى أواخر ربيع الاول وبنو حنيفة أصحاب مسيلة تنبأ وكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فان الارض نصفها الى نصفها لك فأجاب من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسيلة الكذاب أما بعد فان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فخار به أبو بكر رضى الله تعالى عنه بجند من المسلمين وقتله وحشى قاتل حزة وبنو أسد قوم طليحة بن خويلد تنبأ فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد فهرب بعد القتال الى الشام ثم أسلم وحسن اسلامه وفى عهد أبى بكر رضى الله عنه سبيع فزاره قوم عيينة بن حصن وعطمان قوم قرة بن سلمة وبنو سليم قوم النجاة بن عبد اليل وبنو بوع قوم مالك بن نويرة وبعض تميم قوم سجاح بنت المنذر المنبئة زوجة مسيلة وكنة قوم

الاشعث بن قيس وبنو بكر بن وائل بالبحرين قوم الحفام وكفى الله امرهم على يده وفى امارة عمر رضى الله تعالى عنه غسان قوم جملة بن الايام تنصروا الى الشام

تعالى عنه كتب الى ابحار الشام لمالحق بهم - كما يافيه ان جبلة ورد الى في سرقة قومه فاسلم فأكرمه ثم
سار الى مكة فطاف فوطئ ازاره رجل من بني فزارة فطعمه جبلة فهشم أنفه وكسر شياياه وقيل قلع عينه
وبدل له ماسيا في فاسه مدي الفزاري على جبلة الى فحكمت امانا بالعمو واما بالقصاص فقال أنقص مني
وأنا ملك وهو سوقة فقلت شملك واما الالام فافضلها الالام بالعمو فسال جبلة التأخير الى الغد فلما
كان من الليل ركب مع بني عمه ولحق بالشام مرتدا وروى أنه ندم على ما فعل وأنشد

تنصرت بعد الحق عارا للظمة * ولم يك فيها لو صبرت لها ضرر

فأدركني فيها الجحاح حية * فبعت لها العين الصحيحة بالعمور

فما لبثت أمة لم تلدني وليتني * صبرت على القول الذي قاله عمر

وروحني معروف وفي نسخة الوحشي وهو خطأ من الكتاب (قوله قيل هم الين) أي أهل الين لأن
الين اسم بلادهم وأبو موسى الأشعري رضى الله عنه من صميم الين وهذا هو الصحيح كما أخرجه
ابن أبي شبة في مسنده والطبراني والحاكم من حديث عياض بن عمر الأشعري وأما كونهم الفرس
فقال العراقي رحمه الله لم أقف عليه وهو هنا وهم وأما قوله تعالى في آخر سورة القتال
وان تولوا يستبدل قوم غيركم كما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه فن ذكره هنا وهم أيضا
وقوله وذووه يدل على صحة اضافة ذوالى الضمير في السعة فلا يلتفت الى من أنكره والقادسية موضع
يقرب الكوفة حارب فيه سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه رستم الشقي صاحب جيش يزيد جد يسمى بها
لأن ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم تقدس بها أى اغتسل وتطهر والنخع بفتحين قبيلة وكذا كندة
وبجيلة (قوله من أفناء الناس) أى اخلاط قبائل شتى ليسوا قبيلة واحدة كن قبيلهم يقال هو من
أفناء الناس اذ لم يعلم من هو الا زهرى عن ابن الاعرابي أعفاء الناس وأفناءهم اخلاطهم الواحد
عمو وقتو وعن أبي حاتم عن أم الهيثم هؤلاء من أفناء الناس وتفسيره قوم نزاع من ههنا ومن ههنا
ولم تعرف أم الهيثم لأفناء واحد وهو بقاء ونون ممدود (قوله والراجع الى من محذوف تقديره الخ)
من الشرطية هنا مبتدأ وخلف النخاعة في خبرها فقبل مجموع الشرط والجزاء وقيل الجزاء فعلى الأول
لا يحتاج الجزاء وحده الى ضمير بطله وعلى الثاني يحتاج اليه فهو مقدر كما ذكره المصنف رحمه الله
وقيل انه وقول بلا يضركم ارتداده أو الجزاء محذوف وهذا مسبب عنه قائم مقامه أى فهو مبعوض
مطروود وسوف يأتي الله بمن هو خير منه ولكل وجهة وقدم محبة الله لأن محبة العبد بعد ارادة الله
هداية وتوفيقه لانها ناشئة منها (قوله ومحبة الله للعباد الخ) تبع في هذا الزمخشري اذ أنكر كون
محبة العباد لله حقيقة بل هي مجازية من باب اطلاق السبب على المسبب اذ لا تتصور المحبة الحقيقية
هنا ورد فيه على من ادعى ذلك من الصوفية في طرف العباد اذ الطرف الآخر لا نزاع فيه وقدرته
عليه وأظن فيه صاحب الاتصاف بما حاصله أن اللذة الباعثة على المحبة اما محسية وهي ظاهرة
أو عقلية كلذة الجاه والرياسة ولذة العلوم ولا علم أذوا كمل من معرفة الحق والمحبة المنبغثة عنها محبة
حقيقية متفاوتة بحسب تفاوت المعارف ألا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي
سأله عن الساعة ما أعددت لها قال ما أعددت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله فقال عليه الصلاة
والسلام أنت مع من أحببت كيف غير بين المحبة والعمل وقال الغزالي رحمه الله بعد ما قرأ أمر المحبة
المحبون لله يقولون لمن أنكر عليهم - ذلك ان تسخروا منا فاننا نخرجكم منكم كما تسخرون (قوله واستعماله
مع على الخ) يعنى كان الظاهر أن يقال للمؤمنين كما يقال تذل له ولا يقال علمه لأمنا فاة بين التذل
والعلو لكنه عداه بعلى لتضمنه معنى العطف والحنو المتعدى بها (قوله أو التنبه على أنهم مع
علو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم) لما كان في هذا خفاء اختلف فيه شراح الكشف فقيل
المراد أنه ضمن معنى الفضل والعلو يعنى أن كونهم أدلة ليس لاجل كونهم اذلاء في أنفسهم بل لارادة أن

(فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)

قيل هم الين لما روى أنه عليه الصلاة

والسلام أشار الى أبي موسى الأشعري

وقال هم قوم هذا وقيل الفرس لانه عليه

الصلاة والسلام مثل عنهم فضررب يده على

عائق سلمان وقال هذا وذووه وقيل الذين

جاهدوا يوم القادسية ألفان من النخع

وخمسة آلاف من كندة وبجيلة وثلاثة آلاف

من أفناء الناس والراجع الى من محذوف

تقديره فسوف يأتي الله بقوم سكانهم ومحبة

الله تعالى للعباد ارادة الهدى والتوفيق لهم

في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة ومحبة

العباد له ارادة طاعته والتعزز عن معاصيه

(أذلة على المؤمنين) عاطفين عليهم متذللين

لهم جمع ذليل لاذلول فان جمعه ذال

واستعماله مع على اما لتضمن معنى العطف

والحنو أو للتنبه على أنهم مع علو طبقهم

وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم

يضموا الى علوم منصبهم وشرفهم فضيلة التواضع ولا يخفى أن مقابله بالتضعيف تقتضى أنه وجه آخر
للتضعيف فيه ولا يتأتى فيه التضعيف لانه لاتعاقب بين المعنيين فلا وجه له وقيل انه استعار على المعنى اللام
ليؤذن بأنهم غلبوا غيرهم من المؤمنين في التواضع على علومهم بهذه الصفة مع شرفهم وعلو طبعتهم وقوله
أعزة على الكافر ين تكميل لانه لما وصفهم بالتذليل ربما توهم أن لهم في أنفسهم حقارة فقال ومع ذلك
هم أعزة على الكافر ين كقوله

جالوس في مجالسهم رزان * وان ضيف ألم بهم خفوق

وهذا أقرب ما قيل لانهم استعاره للام ولكنه لو حظ معناها الاصل كما يفهم من أبي لهب أنه جهنى
وان قال التحرير أنه لا يعهد مثله وأضعفها ما قيل انه على هذا الجار والمجرور وصف آخر اقوم وقوله مع
علو الخ تفسير لقوله على المؤمنين وخاضعون تفسير لاذلة وفي نسخة خاضعون (قوله أوله المقابلة الخ) أراد
بالمقابلة المشاكسة لانه اسمها أيضا يعنى لما كانت العزة تتعدى بهلى وقد فارتها عادت بعلى مثلها
والمشاكسة يجوز فيها التقدم والتأخر كما بين في محله ويحتمل أن يريد أن الذلة لما كانت ضد العزة وتقابلها
عديت تعديتها لان النظر كما يحتمل على النظر يحتمل الضد على الضد كما عذوا أسر بالباس جلاله على
جهر وهذا ما صرح به ابن جنى وغيره وقيل انه يحتمل أن الذلة معناها عدم العزة فلذا عديت تعديتها
كأنه قيل غير أعزة على المؤمنين وهو قرىب من الاول وقد يقال انه وجه للعمل بوجهه ويجوز
صفة أو حال من ضمير أعزة أو مستأنفة (قوله أو حال بمعنى أنهم الخ) هذا مذهب الزمخشري في جواز
اقتران المضارع المنفى بالباء والوافان النحاة جوزوه في المنفى بلم والاولا فرق بينهما ما لا يرد عليه ما قيل
انهم نصوا على أن المضارع المنفى بالواو كما ثبت في أنه لا يجوز أن تدخل عليه الواو لانه بمعنى الاسم
الصريح جاء زيد لا يصحك بمعنى غير ضاحك كما أن معنى جاء زيد يقوم معنى قائما والفرق بين العطف
والحالية انه على الاول تقيم لمعنى يجاهدون مفيدة للمبالغة والاستيعاب وعلى الثاني تعريض عن
يجاهد وليس كذلك وفيه تأمل (قوله وحالهم خلاف حال المنافقين الخ) أو رده عليه أن تعبير
المنافقين بفيده العطف أيضا لا فرق وأن خشية المنافقين لا تقتصر باليهود بل يخافون يوم المسلمين
لوتخلفوا وعلى عدم اجتهادهم لوحضروا (قوله وفيها وفي تنكير لا مبالغة) لانه نفي عنهم مخافة
الوم من أى لائم كان وباتفاق الخوف من الومة الواحدة ينتفى خوف جميع اللومات لان النكرة في
سياق النفي نعم فاذا انضم اليها تنكير فاعلموا استوعب خوف جميع اللواتم فهذا التقييم في تقيم كذا قيل الا أنه
قيل عليه كيف يكون لومة أبلغ من لوم مع ما فيها من الوحدة فلو قيل لوم لائم كان أبلغ والجواب بأنها
في الاصل للمرة لكن المراد بها هنا الجنس وأتى بالباء للإشارة الى أن جنس اللوم عندهم منزلة لومة واحدة
ولذا فسروه بلا يخافون شيئا من اللوم لا يدفع السؤال لانه لا قرينة على هذا التجوز مع بقاء الياهم
فيه وقوله إشارة الى ما تقدم أى واخره ما تقدم ومنهم من خصه ببعضها وهذا أولى وقوله ينحى ويوفى له
إشارة الى شموله للآيات بالفعل والقوة وقوله كثير الفضل يشير الى أن معناه ذلك وأنه في الاصل كان
من الاسناد المجازى ثم غلب حتى صار حقيقة وقوله عن هؤلاء أى أهل الفضل وخصه وان كان عليا
بكل شئ مناسبة المقام (قوله وانما قال وليكم الله الخ) أى لما قال لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء
الخ ذكر عقبه من هو حقيق بالموالاة وأقره الولي ليفيد أن الولاية لله بالاصالة وللرسول والمؤمنين بالتبع
فيكون التقدير كتابه عليه شرع الكشاف وكذلك رسوله والذين آمنوا يكون في الكلام أصل
وتبع لأن وليكم مفرد استعمال الجمع ليلزمه ما لزم لو كان النظم أولياءكم والحصر باعتبار أنه
الولى اصالة وحقيقة وولاية غيره انما هي بالاستناد اليه فلا يرد عليه أنه لو كان التقدير كذلك لتنافى حصر
الولاية في الله ثم اثباتها للرسول صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين (قوله صفة للذين آمنوا فانه جرى مجرى
الاسم الخ) أى اسم جار مجرى غير الصفات فلذا يوصف ومجرى الصفات باعتبار صلته فلذا يوصف به

أول المقابلة (أعزة على الكافر بن) شداد
متغلبين عليهم من عزه اذا غلبه وقرى بالنصب
على الحال (يجاهدون في سبيل الله) صفة
أخرى اقوم أو حال من الضمير في أعزة (ولا
يخافون لومة لائم) عطف على يجاهدون
بمعنى أنهم الجاهلون بين الجاهدة في سبيل
الله والتصلب في دينه أو حال بمعنى أنهم
يجاهدون وحالهم خلاف حال المنافقين
فانهم يجرجون في جيش المسلمين خائفين
ملازمة أوليائهم من اليهود فلا يعلون شيئا
يلحقهم فيسبهم لوم من جهتهم والومة المرة
من اللوم وفيها وفي تنكير لا مبالغة
(ذلك) إشارة الى ما تقدم من الاوصاف
(فضل الله بوتيته من يشاء) ينحى ويوفى له
(واقه واسع) كثير الفضل (عليه) عن هو
أهل (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)
لما نهي عن موالاة الكفرة ذكر عقبه من
هو حقيق بها وانما قال وليكم الله ولم يقل
أولياءكم للتنبيه على أن الولاية لله سبحانه
وتعالى على الاصالة وللرسول صلى الله عليه
وسلم وللمؤمنين على التبعية (الذين يقيمون
الصلاة ويؤتون الزكاة) صفة للذين آمنوا
فانه جرى مجرى الاسم أو بدل منه ويجوز
نصبه ورفع على المدح

والزنجشري لم يعربه صفة فقبل لان الموصول وصلة الى وصف المعارف والوصف لا يوصف الا بالتأويل
ولذا قيل انه أجرى مجرى الاسماء كؤمن وكافر (قوله متخشعون في صلاتهم الخ) لما كان الركوع غير
مناسب للزكاة فسر بمعنى يشملهما وهو التذلل والتخشع كما في قوله
لاتهين الفتية بركك أن * تركع يوم ما والدهر قدرقه

وعلى الوجه الثاني ابقاؤه على ظاهره ويكون في معين وقصة على كرم الله وجهه ورضى الله عنه
أخرجها الحاكم وابن مردويه وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما ما سناد متصل قال اقبل ابن سلام
وتفر من قومه آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس
ولا متحدث دون هذا المجلس وان قوما الماروا بنا آمنوا بالله ورسوله وصدقناه ورفضونا وآلوا على أنفسهم
أن لا يجالسونا ولا يلينا كونا ولا يكلمونا فاشق ذلك علينا فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم اعلموا وليكم
الله ورسوله ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المسجد والناس بين قائم وراكع فبصر سائلا فقال
هل أعطاك أحد شيئا فقال نعم خاتم من فضة فقال من أعطاك ذلك فقال القاتم وأومأ بيده الى علي
رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي أي حال أعطاك فقال وهو راكع فكبر النبي صلى الله
عليه وسلم ثم تلا هذه الآية فأنشأ أحسان رضي الله عنه يقول

أباحسن تفديك نفسي ومهجتي * وكل بطي في الهدى ومسارع
أذهب مدحيك الخبر ضائعا * وما المدح في جنب الاله بضائع
فأنت الذي أعطيت اذ كنت راكعا * زكاة فذلك النفس يا خيرا كع
فأنزل فيك الله خير ولاية * وبها منى كتاب الشرائع

(قوله واستدل به الشيعة على امامته الخ) وجه الاستدلال أنه جعل الولي من يصدق وهو راكع
وذلك على رضي الله عنه والولي الخليفة لانه الذي يتولى أمور الناس فتكون الخلافة مضمرة فيه حقا
له وليس بشئ لان المراد بالولي ضد العدو وهو الصديق ولو سلم أنه ما ذكر فالاقتطاع وسبب النزول
لا يخص وارادة الجمع بالواحد خلاف الظاهر خصوصاً وخلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت
بالاحاديث الصحيحة كما بين في محله (قوله فلهلجى بلفظ الجمع لترغيب الناس الخ) فاذا كان لترغيب
لا يختص به أيضا وذكر في التعبير عن الواحد بالجمع أنه يكون لفائدة تعظيم الفاعل وأن من أتى
بذلك الفعل عظيم الشأن بمنزلة جماعة كقوله تعالى ان ابراهيم كان أمة ليرغب الناس في الاتيان بمثل
فعله وتعظيم الفعل أيضا حتى ان فعله محبة لكل مؤمن وهذه نكتة مبرية تعبر في كل مكان بما يليق به
ووجه الاستدلال المذكور ظاهر وقيل أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة فانه كان جائزا ثم نسخ وبأنه
أشار اليه فأخذ من اصبعه بالافعل له (قوله وضع الظاهر موضع المفعول الخ) هذا مبني على أن
جواب الشرط الاسمي في نحو لا بد من اشتماله على ضميره كما في موضع الاسم الظاهر موضع المفعول للدلالة
على علة الغلبة وهو أنهم حرب الله كقوله تعالى وان جندنا لهم الغاليون وقوله ومن يتول هؤلاء الخ بيان
أنه على هذا الوجه ذكر الله للتوطينة والتهميد وعلى ما بعده من التنويه والتسريع لا يلزم فيه ملاحظة
التوطينة ففرق بينهما ووجهه أنه جعلهم مشاهير بذوا علمانية حتى لا يقادروا الى الفهم غيرهم اذا ذكر
حرب الله وقوله لا من حزبهم أي أوههم وقيل الحزب جماعة فيهم شدة فهو أخص من الجماعة والقوم
(قوله نزلت في رفاعه بن زيد الخ) وترتب النهي على اتخاذهم لعليقة بما دوى حكم المشتق ومن جز
الكفار أبو عمرو والكسائي ويمعقوب وهو أظهر لتقرب المعطوف عليه ولان أبيارضى الله عنه قرأ ومن
الكفار والكفار على هذا مخصوص بالمشركين وقد ورد بهذا المعنى في مواضع من القرآن ووجه
التخصيص ما ذكره وعلى قراءة النصب لا يكون المشركون مصرحاً باستهزائهم هنا وان أثبت لهم في آية
انا كفيناك المستهزين اذا المراد بهم مشركو العرب ولا يكون النهي عليهم ماعلا بالاستهزاء بل نهوا عن

(وهم راكعون) متخشعون في صلاتهم
وزكاتهم وقيل هو حال مخصوصة يتوون أي
يتوون الزكاة في حال ركوعهم في الصلاة
حرصا على الاحسان ومساعدة اليه وانها
نزلت في علي رضي الله تعالى عنه حين سأل
سائل وهو راكع في صلاته فطرح له خاتمه
واستدل بها الشيعة على امامته زاعمين ان
المراد بالولي المتولى للامور والمستحق
للتصرف فيها والظاهر ما ذكرناه مع أن
حمل الجمع على الواحد أيضا خلاف الظاهر
وان صح أنه نزل فيه فلهلجى بلفظ الجمع
لترغيب الناس في مثل فعله فيستدرجوا
فيه وعلى هذا يكون دليله على أن
الفعل القليل في الصلاة لا يطلها وان
صدقة التطوع تسمى زكاة (ومن
يتول الله ورسوله والذين آمنوا) ومن
يقضهم أوليا (فان حزب الله هم الغالبون)
أي فانهم هم الغالبون ولكن وضع الظاهر
موضع المفعول تنبيهاً على البرهان عليه
فكانه قيل ومن يتول هؤلاء فهم حزب الله
وحزب الله هم الغالبون وتنويه بذكرهم
وتعظيم شأنهم وتشرى بفاهم بهذا الاسم
وتعريضاً لى غير هؤلاء بأنه حزب
الشيطان وأصل الحزب القوم يجتمعون لامر
حزبهم (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين
اتخذوا دياركم هزوا ولعباً من الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم والكفار أولياء) نزلت
في رفاعه بن زيد وسويد بن الحرث أظهر
الاسلام ثم نافقوا وكان رجال من المسلمين
يؤادونهم وما وقد رتب النهي عن مواليتهم
على اتخاذهم دينهم هزوا ولعباً ايحاء الى
العلة وتنبيهاً على أن من هذا شأنه بعيد عن
الموالاة جدير بالمعاداة والبغضاء وفصل
المستهزين بأهل الكتاب والكفار على قراءة
من جزه وهم أبو عمرو والكسائي ويعقوب
والكفار وان أعم أهل الكتاب يطلق على
المشركين خاصة ان ضاعف كفرهم ومن نصبه
عطفه على الذين اتخذوا

على أف النبي عن مولاه من ليس على الحق
 رأسا سواهم من كان ذا دين تبع فيه الهوى
 وحرّفه عن الصواب كاهل الكتاب ومن لم يكن
 كالمشركين (واتقوا الله) بترك المناهي (ان
 كنتم مؤمنين) لأن الايمان حقا يقتضي ذلك
 وقيل ان كنتم مؤمنين بوعده ووعيدته (واذا
 ناديتهم الى الصلوة اتخذوها هزا ولعبا)
 أي اتخذوا الصلوة او المناداة وفيه دليل على
 أن الاذان مشروع للصلوة روي أن نصرانيا
 بالمدينة كان اذا سمع المؤذن يقول أشهد
 أن محمدا رسول الله قال أشرق الله الكاذب
 فدخل خادمه ذات ليلة بنار وأهله نيام
 فقطاير شررها في البيت فأحرقه وأهله ذلك
 بأنهم قوم لا يعقلون) فان السفة يؤدى الى
 الجهل بالحق والهزيمة والعقل يمنع منه (قل
 يا أهل الكتاب هل تنقمون منا) هل تنكرون
 منا وتعيبون يقال نقم منه كذا اذا أنكره
 واتقم اذا كافأه وقرئ تنقمون بفتح القاف
 وهي لغة (الآن آمننا بالله وما أنزل البنا وما
 أنزل من قبل) الايمان بالكتب المنزل كلها
 (وان أكثركم فاسقون) عطف على أن آمننا
 وكان المستثنى لازم الاخيرين وهو المخالفة
 أي ما تنكرون منا الانحلافاتكم حيث دخلنا
 الايمان وانتم خارجون منه أو كان الاصل
 واعتقاد أن أكثركم فاسقون فحذف المضاف
 أو على ما أي وما تنقمون منا الا الايمان
 بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون أو
 على علمه محذوفة والتقدير هل تنقمون منا
 الآن آمننا بالله انصافكم وفسقكم أو نصب
 باضممار فعل يدل عليه هل تنقمون أي ولا
 تنقمون أن أكثركم فاسقون أو رفع على
 الابتداء والخبر محذوف أي وفسقكم ثابت
 معلوم عنكم ولكن حب الرئاسة والمال
 يمنعكم عن الانصاف والآية خطاب لهم ود
 سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 يؤمن به فقال أو من بالله وما أنزل البنا الى
 قوله ونحن له مسلمون فقالوا حين يعموا ذكر
 عيسى لا نعلم ديننا شر من دينكم

مواالاتهم ابتداء وهذا معنى قوله على أن النبي الخ وقوله بترك المناهي خصه لوقوعه بعد النبي عن
 اتخاذهم أولياء فالمناسب تخصيص الايمان بالوعيد ومن عمه نظر الى أنه تذييل ومنه يورد بطريق
 العموم فافهم (قوله وفيه دليل على أن الاذان مشروع للصلوة) في الكشف فيه دليل على ثبوت
 الاذان بنص الكتاب لانه لما دل على أن اتخاذ المناداة هزا من مكررات الشرع دل على أن
 المناداة من حقوقه المشروعة وان كان ابتداء مشروعة بالسنة كما في قصة عبد الله بن زيد الانصاري
 وما رآ في منامه وهذا الايضاح في كون مشروعية الاذان أول ما قدموا المدينة والمائدة متأخر
 نزولها ولما كان ثبوته معروفا جعله المصنف رحمه الله تعالى دليلا على مشروعيته لا على ثبوته فلذا عدل
 عما في الكشف وان كان لا يتنوع اجتماع الأدلة الشرعية على حكم واحد لانها أمارات لا مؤثرات
 وموجبات وقوله قد دخل خادمه في شروح الكشف انه جارية فان الخادم يطلق على الذكر والانثى وترك
 قول الكشف لا بالنام ونحوه من الاستشارة لانه رد لما ورد من ذكر المنام ونحوه لانه انما ثبت بوحى
 وافق ما ذكر كما بينه شرح الحديث وسعى الاذان مناداة لقوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح (قوله
 فان السفة يؤدى الى الجهل) المراد بالسفة خفة العقل وعدمه وفسر تنقمون بتسكرون وتعيبون اذ
 النقة معناها الانكار باللسان أو بالعقوبة كما قاله الراغب لانه لا يعاقب الاعلى المنكر فكون على حد
 قوله ونشتم بالافعال لا بالكلام فلذا احسن اتقم منه مطاوعة بمعنى عاقبه وجازاه والا فكيف يخالف
 المطاوع أصله فافهم ونقم ورد كعلم يعلم ويرد بكسر القاف في الماضي والمضارع وهى الفععي ولذا قال
 المصنف رحمه الله تعالى وهى لغة أى قليلة وهى قراءة الحسن ونقم يعدى بن وعلى وقال أبو حيان
 أصله أن يعدى يعلى ثم اقبل المبنى منه يعدى بن لتضمنه معنى الاصابة بالسكر وهما فاعل بمعنى اقبل
 وجعل ما أنزل البنا وما أنزل من قبل أى قبلنا عبارة عن جميع الكتب السماوية وهو ظاهر (قوله
 عطف على أن آمننا الخ) ولما كان على هذا تقديره هل تنكرون الايمان تانسق أكثركم وهم لا يعترفون
 بأن أكثرهم فاسقون حتى ينكروه فلذا أولوه بأنه مستعمل في لازمه وهو مخالفتهم فكانه قيل هل تنكرون
 منا الا ناعلى حال تخالف حالكم حيث دخلنا في الاسلام وخرجتم منه بالفسق بمعنى الخروج عن الايمان
 وأنه على تقدير مضاف أى اعتقاد أنكم فاسقون وهو ظاهر وانما قال أكثركم لأن منهم من أسلم كعبد
 الله بن سلام وأضرابه رضى الله عنهم وقوله أى وما تنقمون منا كذا وقع في نسخ هذا الكتاب والكشاف
 والوجه ترك الواو وكذا وقع في نسخة وكأنه إشارة الى أنهم نقموا عليه أو راء آخر كما يفيد ما قبله من
 انكارهم الاذان وغيره من أمور الدين فتأمل وعلى هذا الوجه هو معطوف على المؤمن به بلا حذوطة معنى
 الاعتقاد أيضا فهو في المعنى كالوجه الذى قبله والمراد بفسقهم كفرهم كما مر وكما يلزمنا اعتقاد حقيقة
 ما نحن عليه يلزمنا اعتقاد بطلان ما يخالفه والايمان بأنه باطل والوجه الرابع أنه مجرور بلام محذوفة
 ومعطوف على علمه أخرى محذوفة ومجمله ما جراً ونصب أو هو منصوب بفعل مقدر منقضى أو هو مبتدأ
 خبره محذوف والجمله حال أى وفسقكم ثابت معلوم كذا قال في الكشف فقد راجع الخبر مؤخرنا وقيل انه
 لا بد من تقديره مقدما لأن أن الفتوحة لا يقع ما معها مبتدأ الا اذا تقدم الخبر ورد بأن كثيرا من النحاة
 خالف في هذا الشرط وأنه يغتفر في الامور التقديرية ما لا يغتفر في غيرها وفي هذه الآية على احتمال
 الرفع والنصب والجواب وجه كثيرة بلغت أحدى عشر ترك المصنف رحمه الله تعالى منها وجوها كان لم يرض
 بها لما أوردوا عليها ككون الواو بمعنى مع لما قال النحوي رانه لا يتم على ظاهر كلام النحاة من أنه لا بد
 في المقول معه من المصاحبة في معمولية الفعل وحينئذ يعود المحذوف وهو أنهم نقموا كون أكثرهم
 فاسقين وان قيل انه على مذهب الاخفش الذى لا يشترط ذلك وقيل عليه ما قيل وقيل ان آمننا بتقدير
 الايام وهذا معطوف عليه أى ما تنقمون علينا شيئا الا بما تنسأ وأن أكثركم فاسقون (قوله والآية
 خطاب لهم ود الخ) أى لقوم من اليهود ألوه عما آمن به قسلاهم آمننا بالله وما أنزل البنا وما أنزل الى

ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوفى موسى وعيسى الآية وهذا رواه ابن جرير والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله أي من ذلك المنقوم الخ) اختلاف المفسرون في مخاطب بأنتكم فذهب الأكثر إلى أنه أهل الكتاب المتقدم ذكرهم وقيل الكفار مطلقا وقيل المؤمنون وكذا اختلفوا في معنى اسم الإشارة فقيل إشارة إلى الأكثر الفاسقين ووجد اسم الإشارة ما لانه يشار به إلى الواحد وغيره وليس كالضمير أو لتأويله بالمذكور ونحوه وفي الكلام مقدور أي بشر من حال هؤلاء وجهه الزمخشري إشارة إلى المنقوم ولا بد من حذف مضاف قبله أو قبل من تقديره دين من لعنه وقيل انه إشارة إلى الأشخاص المتقدمين الذين هم أهل الكتاب يعني أن السلف شر من الخلف وعليه فلا يحتاج إلى تقدير والمنقوم إنما هو إيمانهم المذكور والاحتياج إلى حذف المضاف ظاهر على كون من لعنه الله خبرا عن ضمير ذلك وأما على كونه بدلا فلينخرج من بدل الغلط لأن مثل أعجبني الحسن زيد بدل غلط قطعاً إذ الاشتغال قبل ذكر الزمخشري أن المعنى عقوبتهم شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وقد غفل عنه المصنف رحمه الله تعالى فاهله ولو جعل مثوبة مفعولة لا ينتكم أي أنتكم لطلب المثوبة عند الله بهذا الإنشاء لاقتضاء حكم نخلص عن التكلف وهذا وجهه لكنه خلاف الظاهر وأما الأول فليس المصنف رحمه الله تعالى غافلاً عنه كما زعم بل لما أول شر الثاني اكتفى به عن تأويل الأول لجريانه فيه (قوله جزاء ثابتاً عند الله) قال الراغب الثواب ما يرجع إلى الإنسان من جزاء أعماله يسمى به يتصور أن ما عمله يرجع إليه كقوله ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ولم يقل يرجزاه والثواب يقال في الخير والشر لكن الأكثر المتعارف في الخير وكذا المثوبة وهي مصدر ميمي بعناء وعلى اختصاصها بالخير استعملت هنا في العقوبة على طريقة تخية بينهم ضرب وجميع في التكم وان كان ما في الآية استعارة لطى ذكر المشبه وما في البيت تشبيهاً انتزع وجهه من التضاد على طريقة التكم لذكر الطرفين بطريق حمل أحدهما على الآخر لكن على عكس قولك من يداسد والعيه مشبه به والضرب مشبه كذا قيل وقد أسلفنا في سورة البقرة التحقيق في هذا وأنه ليس من التشبيه والاستعارة في شيء كما صرح به الشيخ في دلائل الإيجاز فان أردت تحقيقه فراجعه فانه مما تفرد به كتابنا هذا (قوله بدل من شر على حذف مضاف) فيقارن أهل قبل ذلك أو دين قبل من كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي بشر الخ وتقدم وجه الاحتياج إلى التقدير على البدلية ولم ينبه عليه المصنف في الثاني حواله على الأول لظهوره (قوله وهم اليهود الخ) أي من لعنه الله اليهود وكذا المسوخون منهم والمسوخون خنازير من التصاري وقيل المسخون وقعوا في اليهود ومشايخ قيل جمع شيخ على خلاف القياس والتحقيق أنه جمع مشيخة وهي جمع شيخ كسيفه للسيوف ومعبدة للبيدوم أسدة للأسود (قوله عطف على صلة من الخ) في هذه الآية أربع وعشرون قراءة ثمان من السبعة وما عداها ما شاذ فقرأه وهم غير جزء عبد فعل ماضٍ معلوم وفيه ضمير يهودان وقرأه عبد الطاغوت بفتح العين وضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت على أن عبد واحد مراد به الجنس وليس بجمع لأنه لم يسمع مثله في آنية الجمع بل هو صيغة مبالغة ولذا قال الزمخشري معناه الغلو في العبودية وأنشد لطرفة شاهداً عليه

أبني إني أن أمكمو * أمه وان أبا كوعبد

أراد عبد أوقد كرملة الزجاج وابن الأنباري قال ضمت الباء للمبالغة كقولهم للقطن والحدرفطن وحذرو بضم العين فلا عبرة بمن طعن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء وأبي عبيدة وأما الشاذة فقرأه أبي رضي الله عنه عبد واما بضم الجيم لعني من وقرأ الحسن عباد جمع عبد وعبد بالافراد جبر الطاغوت ونصبه ما على أن أصله عبد بفتح الباء فكأن أوعبد بالتثنية حذف كقوله ولاذ كراهه الاقلام * ونصبه عطف على القردة وقرأ الأعمش والخفي عبد مجهولاً مع رفع الطاغوت وقرأ عبد الله كذلك لأنه أنه أنت فقرأ عبدت والطاغوت يذكرون ويؤث كما هو معطوف

(قل هل أنبئكم بشر من ذلك) أي من ذلك المنقوم (مثوبة عند الله) جزاء ثابتاً عند الله سبحانه وتعالى والمثوبة مختصة بالخير كالعقوبة بالشر فوضعت ههنا موضعها على طريقة قوله

* تخية بينهم ضرب وجميع *

ونصبهم على التمييز من بشر (من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير) بدل من شر على حذف مضاف أي بشر من أهل ذلك من لعنه الله أو بشر من ذلك دين من لعنه الله أو خبر محذوف أي هو من لعنه الله وهم اليهود أبعدهم الله من رحمته وسخط عليهم بكفرهم وانهم ما كرههم في المعاصي بعهدهم عليهم الآيات ومسح بعضهم قردة وهم وضوح السب وبعضهم خنازير وهم كفار أصحاب السب وعليه الصلاة والسلام أهل مأدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل كلا المسخين في أصحاب السب مسخت شبانهم قردة ومشايخهم خنازير (وعبد الطاغوت) عطف على صلة من وكذا عبد الطاغوت على البناء للمفعول ورفع الطاغوت

على صلة من والعاث محذوف أى فهم أو بينهم وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه عبد بفتح العين وض
 الباء وفتح الدال ورفع الطاغوت كشر ف كان العبادة صارت سجيبة له وأنه بمعنى صار معبودا كما مر
 أى صار أميرا وقرأ ابن عباس رضى الله عنه ما عبد بضم العين والباء وفتح الدال وجر الطاغوت فعن
 الاخفش أنه جمع عبيد جمع عبد فهو جمع الجمع أو جمع عابد كشارف وشرف أو جمع عبد كسقف
 وسقف أو جمع عباد ككتاب وكتب فهو جمع الجمع أيضا وقرأ الاعشى عبد بضم العين وتشديد الباء
 المفتوحة وفتح الدال وجر الطاغوت جمع عابد وعبد كطعم وزفر منصوب باضافا لطاغوت مقدر الله بالغة
 وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه أيضا عبد بضم العين وفتح الباء المشددة وفتح الدال ونصب الطاغوت
 على حد ولاذكر الله وقرأ بريدة وعابد الشيطان نصب عابد وجر الشيطان بدل الطاغوت وقيل أنه تفسير
 وقرئ عباد كجبال وعباد كرجال جمع عابد أو عبد وفيه اضافة العباد لغير الله وقد منعها بعضهم والاصح
 أنه أغلب وقرئ عابد بالرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر وجر الطاغوت وقرئ عابد وبالجمع والاضافة
 وقرئ عابد منصوبا وقرئ عبد الطاغوت بفتحها مضافا على أن أصله عبدة ككفرة تحذفت نونها للاضافة
 كقوله وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا أى عدته كإتمام الصلاة أو هو جمع أو اسم جمع كخادم
 وخادم بلا حذف ويشهد له قراءة عبدة الطاغوت وقرئ أعبد كأكلب وعبيد جمع أو اسم جمع وعابدى
 جمع بالياء وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه أيضا ومن عبد وافهذه أربع وعشرون وقول المصنف
 رحمه الله ومن قرأ الخ أى مقدر منصوبا على وزن فاعل أو فعل كذا وأجمع ما منصوبا والكل مضافة وقد
 سمعت أن منهم من نصب بعدها ومروجيه فهو معطوف على القردة مفعول جعل أو على من لانهم
 جوزوا فيه بالنصب بفعل مقدر أو بالبدلية من محل بشر وقوله وعبد صار معبودا أى بفتح العين وض
 الباء فعل ماض ككرم ورفع الطاغوت وتقدم توجيهه (قوله ومن قرأ عبد الطاغوت بالجر) أى على
 أنه مقدر أو جمع فهو معطوف على من الجرورة محلا على البدلية من شر وجعله عطف على البدل لا على
 شر لانه المقصود بالنسبة وقد مر تفسير الطاغوت بالشيطان وأنه قرئ به وقرأه جزء بالنصب
 ومر توجيهها (٣) وقوله والباقون بفتحها أى الباء على أنه ماض بمعنى فاعل كإتمام وقوله وكل من
 أطاعوه الخ فالعبادة مجاز عن الطاعة (قوله جعل مكانهم شرا) أى أسند الشرارة الى المكان
 وجعل شر الان الغيبة فى المعنى فاعل واثبات الشرارة لمكان الشيء كناية عن اثباتها له كقولهم سلام على
 المجلس العالى والحمد لله بربيه كان شرهم أكثرى مكانهم وأعظم حتى صار متجسما ويجوز أن يكون
 الاسناد مجازيا كبرى النهر (قوله وقيل مكانا منصوبا) بصيغة المفعول كسائر أسماء الامكنة وهو
 ما ينصرفون اليه ليصيروا فيه فالكون بمعنى الصيرورة من المزيد يعنى ليس المراد الكناية بل المكان محل
 الكون والقرار الذى يؤول أمرهم الى التمكن فيه كقوله شر منقلبوا وهو مصيرهم يعنى جهنم وبئس المصير
 والشرارة بفتح الشين مصدر كالقباحة لفظا ومعنى (قوله قصد الطريق الخ) قصد بفتح فسكون مجرور
 عطف بيان لسواء السبيل وأصل معناه الوسط المستوى وهو معنى القصد لانه يستعمل فى الاعتدال
 بين الافراط والتفريط يعنى أنهم أضل عن طريق الحق المعتدل لأن أهل الباطل بن مسرط كالنصارى
 اذا دعوا الى لوهية لنبيهم صلى الله عليه وسلم ومسرط كالهدى اذا دعوا الى غير دينهم والمراد به دين الاسلام
 والحنيفية (قوله والمراد من صيغتي التفضيل) أى شروا أضل يعنى أن التفضيل مقصود به الزيادة فى
 نفسه من غير نظر الى مشاركة غيرهم فيه وفيه وجوه فقيل انه على زعمهم وقيل انه بالنسبة الى غيرهم من
 الكفار وقال النحاس ان مكانهم فى الآخرة شر من مكان المؤمنين فى الدنيا لما لحقهم فيه من مكاره
 الدهر ومعاد الاذى والهضم من جانبهم واستحسنه بعضهم ورجوه على غيرهم من الوجوه (قوله أى
 يخرجون من عندك كما دخلوا الخ) التسوية بين دخولهم وخروجهم لعدم اتفاعهم بحضورهم عنده
 صلى الله عليه وسلم وجعل الجملتين حاليين لانه يجوز تعدد هاجله من غير عطف ومن منعه يقول ان الواو
 عاطفة والمعطوف على الحال حال أيضا وبأن الكفر وبه بالابسة والجار والمجرور حالان ودخول

وعبد بمعنى صار معبودا فيكون
 الراجع محذوفا أى فهم أو بينهم ومن قرأ
 وعابد الطاغوت أو عبد على أنه نعت كظمان
 ويقط أو عبدة أو عبد الطاغوت على أنه
 جمع كخدم أو ان أصله عبدة تحذف التاء
 للاضافة عطفه على القردة ومن قرأ وعبد
 الطاغوت بالجر عطفه على من والمراد من
 الطاغوت الجبل وقيل الكهنة وكل من
 أطاعوه فى معصية الله تعالى (أو انك) أى
 أى الملعونون (شر مكانا) جعل مكانهم شرا
 ليكون أبلغ فى الدلالة على شرارتهم وقيل
 مكانا منصوبا (وأضل عن سواء السبيل)
 قصد الطريق المتوسط بين غلوا النصرارى
 وقدح اليهود والمراد من صيغتي التفضيل
 الزيادة مطلقا بالاضافة الى المؤمنين فى
 الشرارة والضلالة (واذا جاؤكم قالوا آمنا)
 نزلت فى يهود نافقوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وفى عامة المنافقين (وقد دخلوا
 بالكفر وهم قد خرجوا به) أى يخرجون من
 عندك كما دخلوا لا يؤثرونهم ما معوا منك
 والجملتان حالان من فاعل قالوا وبالكفر
 وبه حالان من فاعل دخلوا وخرجوا

(٣) قوله وقوله والباقون بفتحها ليس فى نسخ
 القاضى ولا الكشاف التى بأيدىنا اه

معجمه

قد اتقرب الماضي من الحال قال التعبير دخلت قد لتقرب الماضي الى الحال فتكسر سورة استبعاد ما بين الماضي والحال في الجملة والا فقد انما تقرب الى حال التكلم وهذا اشارة الى ما قيل ان الماضي انما يدل على الانتفاء قبل زمان التكلم والحال مينة لهيئة صاحبها قيد لعالمها فهي في حال وقوعه سواء كان ماضيا او حالا ومستقبلا فهذا غلط نشأ من اشتراط لفظ الحال واجيب بأن الفعل اذا وقع قيد الشيء يعتبر مضيه وغيره بالنظر الى المقيد فاذا قيل جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فيقارنه وله زيادة تفصيل في حواشي المطول والرضي فارجع اليه وذكر والله انك تكتة أخرى هنا وهي انما تفيد أن الخطاب كان متوقفا لمضمر الخبر وفي الكشف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقفا لاظهار الله ما كتبه فدخل حرف التوقع وأورد عليه أن حرف التوقع انما يدخل على الدخول والخروج بالكسرة لا على اظهار اتفاقهم وأجيب بأن الاخبار بذلك اظهار له والمناقشة باقية لانها لتوقع الخبر به لا لتوقع الاخبار وقيل لاشك ان المتوقع ينبغي أن لا يكون حاصلًا وكونهم منافقين كان معلوما صلى الله عليه وسلم فيجب المصير الى الجواز والقول باظهاره ما كتبه ولم يقل وقد خرج جوابه لا فائدة ما كبد الكفر حال الخروج لانه خلاف الظاهر اذا كان الظاهر بعد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومما عكس كلامه أن يرجعوا عما هم عليه وأيضا انهم اذا سمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنكروا زاد كفرهم وقوله والله أعلم اشارة الى أن للنبي صلى الله عليه وسلم بذلك علما أيضا لكنه ليس كعلم الله المطلق على السر ائرو قيل فحينئذ كان المناسب أن يقول المصنف رحمه الله وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمه فتأمل وقيل قوله ولذلك أي افطنه صلى الله عليه وسلم قال والله أعلم لتضمنه علم النبي صلى الله عليه وسلم أيضا لكن لا كعلمه تعالى لان علمه ظني (قوله أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الاثم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق الاثم ولا قرينة على خصوصية كلمة الشر كقوله عن قولهم الاثم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق عن صميم قلب أما اذا كان اخبارا فظاهر وان كان انشاء فلتضمنه الخبر يحصل صفة الايمان لهم وهذا هو الذي ارتضاه الزمخشري والمصنف رحمه الله لما رأى تخصيصه هنا لا داعي اليه وأن التخصيص فيها سبأ في لا يقتضيه بل ربما يقتضيه خلافا لان الاصل عدم التكرار لم يرض ما جنحوا اليه وان كان لا تكرار فيه لانه هنا بالنسبة الى من فعلوه وهناك بالنسبة الى من لم يفته عنه نبي عليهم أو لا اتصافهم بسوء الاعتقاد ثم عقبه بسوء الاعمال وقال يسارعون في الاثم فعدها نبي وهو يتعدى الى اشارة الى تمكنهم فيه تمكن الغاروف في ظرفه وحاطته بأعمالهم (قوله لبئس شيئا فعلوه) اشارة الى أن ما نكرة موصوفة وقعت تمييزا للضمير المستتر في لبئس الفاعل والمخصوص محذوف أي لبئس شيئا فعلوه هذه الامور وجوز جعلها موصولة فاعل لبئس (قوله تخفيض العلماء) بضادين مجتمعين أي حث وطلب وجعل الربانيين هنا علماء وفيها مترزها المناسبة المقام والزهاد في الاكثر علماء والنهي انما يكون منهم وكون لولا وأخواتها مع المضارع للتخفيض ومع الماضي للتوبيخ مما قرره ابن الجابج وغيره (قوله أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون الخ) أي لم تقتر في اللغة والاستعمال أن الفعل ما صدر عن الحيوان مطلقا فان كان عن قصد سمي علامة ثم حصل بمزاولة وتكرار حتى وضع وصار ملكة سمي صنيعا وصنعة وصناعة فلذا كان الصنيع أبلغ لاقتضائه الرسوخ ولذا يقال للصادق صانع وللشوب الجيد النسيج صنيع كما قاله الراغب والتدرب الاعياد والتحرى التوخى وقصد الاخرى والالبق والتروى التفكير والتأمل من الروية ووقع في نصته ترديد يعنى العود اليه مرة بعد أخرى وفي أخرى ترود وهي مقاربة معنى والحسبة بكسر الحاء اسم بمعنى الاحتساب وهو معروف وانما كان ترك النبي أقبح من الارتكاب لان المرتكب له في المعصية لذة وقضاء وطير بخلاف المقتل ولذا ورد أن جرم الديوث أعظم من الزانيين فان قلت يلزم على هذا ان ترك النبي عن الزنا والقتل أشد انما منهم ما هو بعيد كما قيل قلت قيد

وقد وان دخلت لتقرب الماضي من الحال ليصح أن يقع حالا فادن أيضا ما فيها من التوقع أن اشارة التفاني كانت لا تحية عليهم وكان الرسول صلى الله عليه وسلم بظنه ولذلك قال (واقره أعلم بما كانوا يكتمون) وذلك من الكفر وفيه وعيد لهم (وترى كثيرا من الكفرة وفيه وعيد لهم) المنافقين منهم (أي من اليهود أو من المنافقين) يسارعون في الاثم (أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الاثم) والعبد وان الظلم أو مجاوزة الحد في المعاصي وقيل الاثم ما يقتضيه من والدوان ما يتعدى الى غيرهم (وأكلهم السحت) أي الحرام خصه بالذكر للمبالغة (لبئس ما كانوا يعملون) لبئس شيئا عملوه (ولوليتهم الربانيون والاحبار من قولهم الاثم وأكلهم السحت) تخفيض لعلمائهم على النبي عن ذلك فان لولا اذا دخل على الماضي أفاد التوبيخ واذا دخل على المستقبل أفاد التخفيض (لبئس ما كانوا يعملون) أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون من حيث أن الصنيع عمل الانسان بعد تدرب فيه وترور وتعزى اجادة ولذلك ذم به خواصهم ولأن ترك الحسبة أقبح من موافقة المعصية لأن النفس تلذذهم ارتغيل اليها ولا كذلك ترك الانكار عليها فكان جديرا بأبلغ الذم

الاشدية يختلف بالاعتبار فكونه أشد باعتبار ارتكابه ما لا فائدة له فيه لا ينافي كون المباشرة أكثر
 انعامه قائل (قوله أي هو عمل الخ) أي بخيل يضيق الرزق وغل اليد وسطها مجاز عن البخل
 والجود يعني فيمن لا تصح منه الحقيقة أصلاً كما هنا بخلاف يذيد مغلولاً أو مبسوطاً فإنه كناية عن ذلك
 وقدم الكلام فيه وأنه قد لا تراعى هذه التفرقة كما جعل الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك
 وفي قوله ولذلك يستعمل الخ يقتضى أنه حيث يتصور منه ذلك مجاز مع أنه كناية فيحصل على ما إذا
 كان نعمة قرينة مافعة (قوله جاد الخ بسط الدين بوابل * شكرت نداء تلاءمه ووهاده)
 جاد من الجود يقال جاد المطر فهو جاد والجود كصاحب وصحب والوهاد بكسر الواو جمع وهددة وهي
 ما طامأن وانخفض من الأرض والتلعة ما ارتفع منها وقال أبو عمر والتلعة مجازى ما ارتفع من الأرض
 إلى بطون الأودية والندى العطاء ولو قرئ يذيد تنفية يدلصع وبسط بضمين جمع بسط والمراد بها
 السحاب والوابل المطر الكثير (قوله وتطيره من المجازات المركبة ثابت لمة الليل) الشيب معروف واللمة
 بالكسر ذؤابة مخصوصة قبل فيه نظراً لأنه من مجاز المفردات فالشيب مجاز عن وضع الصبح واللمة عن
 سواده أي ايض ما كان أسود منه وليس هذا بمتعين لجواز أن يشبه طرق الصبح على الليل بعروض الشيب
 في الشعر الأسود (قوله وقيل معناه أنه فقير الخ) أي هذه الآية لأن قبض اليد يقتضى إمكان بسطها
 لعدم قدرته عليه والاقبل شلت يده والاول يقتضى البلاغة وحسن الاستعارة ~~لكنه~~ جوزه
 فيما بعده من غير غريضة فانظر الفرق بينهما (قوله دعاء عليهم بالبخل والتكدي الخ) ويجوز أن يكون خبراً
 والتكدي بفتحين هنا العسر وهذه الخير من تكديت الركبة إذا قل ماؤها والمطابقة على تقدير الدعاء بالبخل
 أو الفقرة ظاهرة لتسبب ذلك إليه تعالى بخلاف الدعاء بغل الأيدي فإن المناسبة من حيث اللفظ فقط
 فيكون تجدياً قال الزمخشري ويجوز أن يكون دعاء عليهم بغل الأيدي حقيقة بغلوا في الدنيا أسارى
 وفي الآخرة معذبين باغلال جهنم والطباق من حيث اللفظ وملاحظة أصل الجاز كما تقول سبني سب
 الله دابر أي قطعه لأن السب أصله القطع قيل يعني تعتبر المطابقة في قوله تعالى يد الله مغلوله مع غلت
 أيهم في إرادته الحقيقة في الثاني مع ملاحظة أصل الجاز وهو غل اليد لا البخل الذي هو المراد منه
 لاستوائهما في التلطف كما أن سب الله من حيث اللفظ مطابق لقولهم سبني الخ لأن المراد من سب الله قطع
 الدابر أي استأصله بقطع آخره وهذه مشاكلة لطيفة بخلاف قوله

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقبصا

ولاداعي إلى اعتبار المشاكلة هنا وانما هو تخمين ولذا تركها التحرير وهو الظاهر وقوله مسجين الظاهر
 أنه بتشديد الحاء من صبه إذا جرته لم يرد أصحبه والمعروف فيه الثلاثي قال تعالى يسحبون في الجحيم
 وهو معطوف على أسارى وهو حال (قوله ثنى اليد مباغلة في الرد الخ) لأنهم لما طاولوا يد مغلوله رد
 عليهم بأن يديه مبسوطتان بالجود والكريم إذا أعطى بيديه كان أكرم وأبدان عبارة عن نعم الدنيا
 ونعم الآخرة أو عما ينعم به أكراماً وما ينعم به استدراجاً (قوله تأكيد لذلك) أي لقوله يداه مبسوطتان
 الدال على نهاية الكرم والجود ووجه التأكيد نعمهم الأحوال المستفادة من كيف ووجه الدلالة على
 الاختيار المشيئة وأنه على مقتضى الحكمة التعليق بمشيئة الحكيم الذي لا يشاء إلا ما هو حكمه وصحته
 وقوله في ذات يد ذات محبة أي في يد أو المراد به ما في اليد (قوله ولا يجوز له حالاً من الهاء الخ) تبع
 في هذا أبا البقاء رحمه الله وقد رد بأن المنوع مجيئاً الحال من المضاف إليه إذ لم يكن المضاف جزءاً أو كجزء
 أو عاملاً وهنا المضاف جزء من المضاف إليه فليس بمنع والفصل بالخبرين الحال وصاحبها ليس بمنع
 أيضاً كما في قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً إذ قبل أنه حال من اسم الإشارة والعامل فيه التنبية وقوله إذ
 لا ضمير يعود من جملة يتفق ~~ك~~ كيف يشاء إلى ذي الحال وهو اليد لأن قبل أنه لا مانع من تقديره أي
 يتفق بما نتم هو خلاف الأصل والظاهر وهو يقتضى المرجوحية لا الامتناع والجملة على هذا مستأنفة

(وقالت اليهود يد الله مغلوله) أي هو عملك
 يفتقر بالرزق وغل اليد وسطها مجاز عن البخل
 والجود ولا قصد فيه إلى إثبات يد وغل وبسط
 ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك كقوله
 جاد الخ بسط الدين بوابل
 شكرت نداء تلاءمه ووهاده
 وتطيره من المجازات المركبة ثابت لمة الليل
 وقيل معناه أنه فقير لقوله تعالى لقد سمع الله
 قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء
 (غلت أيديهم ولعنوا عما قالوا) دعاء عليهم
 بالبخل والتكدي أو بالفقر والمكينة أو بغل
 الأيدي حقيقة بغلوا أسارى في الدنيا
 ومسجين إلى النار في الآخرة ~~ك~~ كون
 المطابقة من حيث اللفظ وملاحظة الأصل
 كقولك سبني سب الله دابر (بل يده
 مبسوطتان) في اليد مباغلة في الرد
 ونفى البخل عنه تعالى وإثبات الغاية الجود
 فإن غاية ما يسهله الدخى من ماله أن يعطيه
 بيديه وتنبها على منح الدنيا والآخرة
 وعلى ما يعطى للاستدراج وما يعطى للأكرام
 (يتفق كيف يشاء) تأكيد لذلك أي هو مختار
 في إتفاقه بوسع تارة ويضيق أخرى على حسب
 مشيئته ومقتضى حكمته لا على تعاقب سعة
 وضيق في ذات يد ولا يجوز جعله حالاً من
 الهاء لأنه لا ينعم بالخير ولا نتم المضاف إليها
 ولا من اليدين إذ لا ضمير لها فيه

ولامن ظهروهم ما لذلك والاية ترك في فخاص بن عازورا فانه قال ذلك لما كف الله عن اليهود ما بسط عليهم من السعة بشوقم تكذيبهم محمد صلى الله عليه وسلم وأثرك فيه الا تحرون لانهم رضوا بقوله (وايزيدت كثير انهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا) أي هم طاغون كافرون ويزدادون طغيانا وكفرا بما يسهون من القرآن كما يزاد المريض مرضا من تناول الغذاء الصالح للأصحاء (وألقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيمة) فلا توافق قلوبهم ولا تتطابق أقوالهم (كلما) وقد وانا نار الحرب أطفأها الله (كلما أرادوا حرب الرسول صلى الله عليه وسلم وانا نار شرعية ردهم الله سبحانه وتعالى بأن أوقع بينهم منازعة كف بها عنه شرهم أو كلما أرادوا حرب أحد غلبوا فاتهم لما خالفوا حكم التوراة (٢٦٣) سبط الله عليهم يختصم ثم أفسدوا فساد عليهم فطرس الرومي

ثم أفسدوا فساد عليهم الجوس ثم أفسدوا فساد عليهم المسلمين وللحرب صلة أوقدوا أو صفة نار (وبغضون في الارض فسادا) أي للفساد وهو اجتهدا في الفساد والنار الحروب والنقن وهتك المحارم (والله لا يحب المفسدين) فلا يجازيهم الا سرا (ولو أن أهل الكتاب آمنوا) بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به (واتقوا) ما عددنا من معاصيهم ونحوه (لكفرنا عنهم سيئاتهم) التي فعلوها ولم نؤاخذهم بها (ولا دخلناهم جنتنا النعيم) ولجعلناهم داخلين فيها وفيه تنبيه على عظم معاصيهم وكثرة ذنوبهم وأن الاسلام يجب ما قبله وان جل وأن الكتابي لا يدخل الجنة ما لم يسلم (ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل) باذاعة ما فيه من نعت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام باحكامهما (وما أنزل اليهم من ربهم) يعني سائر الكتب المنزلة فانها من حيث انهم مكلفون بالايمان بها كالمثل اليهم أو القرآن (لا) كانوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم (لوسع عليهم أرزاقهم بأن يفيض عليهم بركات من السماء والارض أو يكثر غرة الاشجار وغل الزروع أو يرزقهم الحنن البانعة الثمار فيجتنبون من رأس الشجر وبلقطة طون ما تناسق على الارض بين بذلك أن ما كف عنهم بشوقم كفرهم ومعاصيهم لا تصور الفيض ولو أنهم آمنوا وأقاموا ما أمر به لوسع عليهم وجعل لهم خير الدارين (منهم أمة مقتصدة) عادة غير غالية ولا مقصرة وهم الذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقيل مقصدة متوسطة في عداوته (وكثير منهم ساء ما يعملون) أي يفسد ما يعملونه وفيه معنى التعجب أي ما أسوأ عملهم وهو العنادة وتحريف الحق والاعراض عنه والافراط في العداوة (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) (فابلغ رسالته) فأنذرت شيئا منها لأن

وجوز فيها الحالية والخبرية على التقدير السابق وقوله ولا من ظهروهم أي المستتر في مبسوطان (قوله في فخاص بن عازورا) أخرجه ابن حبان وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما وقدم ضبطه في آل عمران وقوله وأثرك فيه الا تحرون يعني أنه نسب القول الى اليهود جله والقائل واحد لانهم لما رضوا بقوله جعلوا قائلين كما قال بنو فلان قتلوا قتيلا والقائل واحد منهم وقدم تحقيقه (قوله أي هم طاغون الخ) لأن الزيادة تقتضي وجود المزيد عليها ومثله بما ذكره لأنه كان المتبادر أن يكون لايمانهم وازدياده لا لصفته فلذا أوضحه بالمشال (قوله كلما أرادوا حرب الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ان اية ساد النار هنا كناية عن ارادة الحرب لانه كان عادتهم ذلك ونيران العرب مشهورة منها هذه وضمير عليه للرسول صلى الله عليه وسلم واطفاء النار على الاول عبارة عن دفع شرهم وعلى الثاني غلبتهم والحرب عليه مطلقة وفطرس الرومي بضم الفاء وسكون الطاء المهملة وضم الراء المهملة والسين المهملة كذا ضبطه الخ إلى رحمه الله وفي نسخة تسطوس وللحرب صلة أوقدوا أي متعلقة به واللام للتعليل وقوله للفساد أي هو مفعول لاجله وقيل انه حال (قوله فلا يجازيهم الا سرا) يعني عدم المحبة كناية عنه كما أن محبته عبارة عن انعامه ونوابه كما مر وقوله ولم نؤاخذهم إشارة الى أنه ليس المراد به السر وقوله ولجعلناهم إشارة الى معنى التعذية بالهمزة وعظم معاصيهم يستفاد من منع دخول الجنة وكثرت من جمع السميات وقوله يجب ما قبله بالميم أي يقطع ويرفعه بحيث لا يؤاخذ بشئ قبله غير حقوق العباد وقوله وأن الكتابي الخ إشارة الى دفع ما يؤهم قوله ان الله لا يغفر أن يشركه الاية (قوله باذاعة ما فيه من نعت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام باحكامهما) أصل الاقامة الثبات في المكان ثم استعير اقامة الشئ لتوفية حقه كما قاله الراغب وتوفية حق الكتاب السماوي اظهار ما فيه والعمل به فلذا فسر المصنف رحمه الله بعبارة كثر وأشار الى أن انزال الكتاب الى قوم مجر دو صولة اليهم أو ايجاب الايمان وان لم يكن الوحي نازلا عليهم (قوله لوسع عليهم أرزاقهم) بأن يفيض الخ المراد الاتساع مطلقا وخص الاكل لكونه أعظمها ويستمتع سائرهما كما في قوله يا كونا أموال النعالي وجعل من فوقهم ومن تحت أرجلهم كناية عن أمور السماء والارض أو الاشجار العالية عليهم والزروع التي هي مخفضة أو الثمار على الاشجار والساقطة منها على الارض وجهه يفيض في الامطار والانهار التي تحصل بها أوقواتهم بعد من الأكل (قوله عادة غير غالية) معنى الاقتصاد الاعتدال وغالية من الغلو وهو الافراط وأمانة تفسير الاقتصاد بالتوسط في العداوة غير مناسب لما به دله ولنا مرضه (قوله أي يفسد ما يعملونه الخ) في ساء مذاهب للنحاة فقيل انها فعل تعجب كقصور زيد بالضم بمعنى ما أقصاه وقيل ان النحاة لم يعدوا ساء من الافعال التي استعملت للتعجب فقول المصنف والزحشرى ان فيه معنى التعجب أرادوا أنه مأخوذ من المقام بدليل تفسيرها يفس فانها تكون من باب المدح والذم وتغييرها محذوف أي ساء عملا الذي كانوا يعملون أو ما نكروا تعبيره وقوله أو الافراط في العداوة هو على التفسير الثاني للاقتصاد والتعجب لما فعلوه وقد عرفوا خلافه (قوله جميع ما أنزل اليك الخ) لما كان معنى قوله فان لم تفعل فان لم تبلغ ما أنزل وهو الرسالة صار ما له الى ان لم تبلغ فابلغ وهو لا فائدة فيه لاتحاد الشرط والجزاء فلذا قيل المعنى فان لم تبلغ جميع ما أنزل اليك فانك لم تبلغ شيئا منه أصلا لأن تعبيره في بعض ما أمر به يحبط باقيه كما أن ترك ركائز الصلاة بطلت صلاته واستدل به على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتم شيئا من الوحي أصلا خلا للشيعة اذ قالوا ترك بعضه تقيية وقال بعضهم ان هذا فينا يتعلق بالدين ومصلح العباد وأمر باطلاعهم عليه وأما ما خص به صلى الله عليه وسلم من الاسرار فلا يكاد يرى البصاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامين أما أحدهما

جميع ما أنزل اليك غير ما رقب أحد ولا خاف مكرها (وان لم تفعل) وان لم تبلغ جميعه كما أمرت لك (فابلغ رسالته) فأنذرت شيئا منها لأن

واستجلاب العقاب وقرأ ما دفع وابن عامر وأبو بكر زسالانه بالجمع وكسر التاء (والله يعصمك من الناس) عدة وضمان من الله سبحانه وتعالى بعصمة روحه صلى الله عليه وسلم من تعرض الاعادي وازاحة لعاذيره (ان الله لا يهدي القوم الكافرين) لا يمكنهم ما يريدون بك وعن النبي صلى الله عليه وسلم بعثني الله برسالة فضة ت بها اذ عرفا فوحى الله تعالى الى ان لم تبلغ رسالتى هذبتك وضمن لي العصمة فقويت وعن أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت فأخرج رأسه من قبة آدم فقال انصرفوا أيها الناس فقد عصمني الله من الناس وظاهرا لا يتوجب تبليغ كل ما أنزل ولعل المراد بتبليغ ما يتعلق به صالح العباد وقصد بانزاله اطلاعهم عليه فان من الامرار الالهية ما يحرم افشاؤه (قل يا أهل الكتاب لستم على شيء) أي دين يعتد به ويصح أن يسمى شيئا لأنه باطل (حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل اليكم من ربكم) ومن اقامتها الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم والاذعان بحكمه فان الكتب الالهية بأسرها أمره بالايمان بمن صدقته المجزة ناطقة بوجوب الطاعة له والمراد اقامة أصولها ومالم ينسخ من فروعها (وايزيدن كثير منهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا فلا تأمن على القوم الكافرين) فلا تحزن عليهم لزيادة طغيانهم وكفرهم بما تبلغه اليهم فان ضرر ذلك لاحق بهم لا يتخطاهم وفي المؤمنين مندوحة لك عنهم (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابون والنصارى) سبق تفسيره في سورة البقرة والصابون رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية فيه التأخير عما في خبران والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابون كذلك

فبثنته وأما الاخر فلو بثنته قطع هذا البلعوم أي عنقه وأصل معناه مجرى الطعام واليه أشار الحسن رضي الله تعالى عنه بقوله

يارب جوهر علم لو أوجبه • لتقبل أنت عن بعبد الوثنا

وهو علم الحقيقة والحكمة المسكوت عنها وقد أشار الى هذا المصنف رحمه الله تعالى وهو فيه هم من لفظ الرسالة فان الرسالة ما يرسل الى الغير وهذا مذهب الصوفية رحمهم الله تعالى وأوان اتحاد الجزاء والشرط المراد به المبالغة كما في شعري شعري ومن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله أي فقد ارتكب أمرا عظيما وقوله أوفكا نك ما بلغت شيئا منها كقوله فكأنما قتل الناس جميعا قبل والوجه هذا لانه ربما يناقش في الاول وجه المناقشة أن الصلاة اعتبرها الشارع أمرا واحدا بخلاف التبليغ وهي غير واردة لانه اذا ألزمه تبليغ الجميع فقد جعلها كالصلاة والايمان فان من آمن ببعض ما يلزمه الايمان به دون بعض لا يعد مؤمنا وأجيب بوجوه أخر منها أن المراد الحكم بالتبليغ لا نفس التبليغ أي ان تركت تبليغ ما أنزل اليك حكمك عليك بأنك لم تبلغ أصلا وقيل أقيم السبب مقام المسبب أي لا تواب لك وقيل المراد بما أنزل القرآن وبما في الجواب بقية المجزات (قوله عدة وضمان من الله تعالى الخ) وانما قال بعصمة روحه من القتل لثلا يورد عليه أنه صلى الله عليه وسلم تبع يوم أحد حتى قيل انه انزلت بعد ذلك فهو باق على عومه وامتنع كل بأن اليهود سموه صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه ضمن له العصمة بسبب تبليغ الوحي فلا يمنع عنه بقتل ونحوه وأما ما فعل به صلى الله عليه وسلم وبالاينياء عليهم الصلاة والسلام فللذب عن الاموال والبلاد والانس ولا يخفى بعده قال الراغب رحمه الله تعالى عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام حفظهم عما خصوا به من صفات الجواهر ثم بما أولاهم من الاخلاق والفضائل ثم بالنصرة وتثبيت أقدامهم ثم بانزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبإلتهاف وقوله وعن أنس رضي الله تعالى عنه قالوا هذا الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي وغيرهما عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ولم يسنده أحد عن أنس رضي الله تعالى عنه وأدمهم مزود الهمه لانه مفتوحين بلا مد وميم اسم جمع لاديم وهو الجلد المدبوغ وقوله ولعل المراد الخ مريسته وافشاؤه ونشره واطهاره (قوله حتى تقيموا التوراة الخ) قد سمعت معنى الاقامة عن قريب وقوله ناطقة بوجوب الطاعة له أي اذا بعث اليهم وهذا يعلم من الطاعة فانها تقتضي أمره لهم وهو لا يأمر من لم يبعث اليه فلا يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث لقومه فقط كما ورد في الحديث فكيف يجب على غيرهم طاعته وفيه من تأسن وتأنف وأشار بقوله فان ضرر الخ الى أن سبب الحزن خوف الضرر والمندوحة السعة والمراد بها هنا الغنى عنهم (قوله والصابون رفع على الابتداء وخبره محذوف الخ) يعني الخبر المذكور خبران والصابون مبتدأ خبره محذوف لدلالة الخبر الاول عليه فيكون حينئذ نية التأخير والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن منهم فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابون كذلك بناء على أن المحذوف في ان زيدا وعمر قاتم خبر الثاني لا الاول كما هو مذهب بعض النحاة والى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله حكمهم كذا كناية عن قوله من آمن الخ واستدل عليه باليتين فان قوله لغريب خبران ولذا دخلت عليه اللام لانها تدخل على خبران لا على خبر المبتدأ الاشدودا وكذا بقاء ما بقينا الخ خبرانا ولو كان خبرا أنت لقال ما بقيتم هذا تقرير ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزحزحى وقال التعريرا انما اختاره هدا دون العكس وهو أن يكون المذكور خبرا عن الثاني وقد حذف من الاول لانه أقيس حيث جعل السابق قرينة اللاحق وقدم للاهتمام بالمقدم وأوفق بالاستعمال كما في الشعر المذكور وعورض بأن ترك الفصل بين المبتدأ والخبر أنسب واللاحق بالاقرب أقرب وهو أيضا موافق للاستعمال كما في قوله نحن بما عندنا البيت وانما اعتبر به التأخير ليسلم عن الفصل بين اسم ان وخبره ولعل أن الخبر ما ذا ثم قال وقد يقال اختاره هذا في الآية خاصة أي كون الخبر للاول والحذف من الثاني معنية التخصيص لان الكلام

مسوق لبيان حال أهل الكتاب فصرف الخبر المذكور إليهم أولى والصائبون أشد الفرق ضلالا كما ذكره العلامة فباعتبار ذلك هم متأخر اقدم لانه لمزيد الاهتمام أولى وبالادلة على هذا الغرض أوفى وأبضا في صرف الخبر الى الثاني فصل للنصارى عن اليهود وتفرقه بين أهل الكتابين لانه حينئذ عطف على قوله والصائبون قطعاً نعم لوضح أن المناقذين واليهود وأغل المعذودين في الضلال والصائبين والنصارى أسهل صحح تعاطفهما وجعل المذكور خبراً عنهم ما ترك كلمة التحقيق المذكورة في الاولين دلالة على هذا المعنى (قوله فاني وقيار الخ) هو ضابطي بضاد مججمة وباء موحدة بعدها هـ زة ابن الحرث البرجي بالجيم قاله وقد حبسه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في خلافة بالمدينة حين استعدي عليه والشعر هو هذا

فنيك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيار به الغريب
وما عاجلات الطير يدنين للفتى * رشاد اولاعن ريشه يتجيب
ورب أمور لا تصير لك ضيرة * وللقلب من مخشائهم وجيب
ولا خير فين لا يوطن نفسه * على نائبات الدهر حين تنوب
وفي الشك تقريظ وفي الجزم قوة * ويخطئ في الجدل الفتى ويصيب
واستعنى بصدق ما قاله أخوا * اذ لم يعد الشئ وهو يرب

وقيار اسم فرسه أو جله وكان وطى غلاماً مقتله فحبس بسببه وقوله فنيك روى بالقاف وتركها مجزوماً وقيل ان غريب فيه خبر عن الاتمين جميعه لان فعلا يستوي فيه الواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير ورده الخ لئلا يظن ان الله تعالى بأنه لم يرد الاثنين وان ورد للجمع كقول وأجاب عنه ابن هشام بأنهم قالوا في قوله عن الميمن وعن الشمال قعيدان المراد قعيدان وهذا يدل على اطلاقه على الاثنين أيضاً فالصواب منع هذا الوجه بأنه يلزم عليه توارد عاملين على معهود واحد وهو ان الابداء أو المبتدأ على الخلاف في رافع الخبر ومثله لا يصح على الاصح خلافاً للكوفيين (قوله والافاعلو الخ) هو لبشر بن أبي خازم بخناه وزاء مجتمعتين الازدى من قصيدة أوردتها في الفضليات وقوله

اذا جرت نواصي آل بدر * فأدوها وأمرى في الوثاق
والافاعلو أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق

وكان قوم من آل بدر وهم قوم من فزاره جازوا على بني لام وهم من طي تجزوا وأصيبهم وجبوسهم وقالوا مننا عليكم ولم تقتلكم فقال بشر ذلك ومعناه أدوا غرامة ذلك والافاعلو أنا نطلبكم أبداً كما طلبتونا بغاة جمع باع بمعنى طالب وقيل انه جمع باع من البغي والتعدي وأنتم بغاة جملة معترضة لانه لا يقول في قومه انهم بغاة وما بقينا في شقاق خبر ان فلا شاهد لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لان خبر المتكلم مع الغير في محله (قوله وهو كاعتراض دل به الخ) يعني الصائبون وخبره المحذوف يجري مجرى الاعتراض لكونه جملة في أثناء الكلام لقصد التأكيد أما في الآية فظاهر وأما في البيت فلان اثبات البغي للخطابين مع كونهم يادين في الجنابة واعلن في الشر لا يقين بأن يرجعوا ويعتذروا بؤكده ثبوته لانهم كونه صدد الانتقام ودفع نقبض الضيم والعار ولم يجعله اعتراضاً حقيقة بل كاعتراض لانه معطوف على جملة ان الذين آمنوا وخبرها ويرد عليه ما قاله ابن هشام من ان فيه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وانما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر فكذا ينبغي أن يكون تقديمه على بعض المعطوف عليه بل هو أولى منه بالمتع وأما ما أجاب به عنه بأن الواو والاستئناف التي تدخل على الجملة المعترضة كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار الخ وهذه الجملة معترضة لامعطوفة فلا يتشبه هنا لانه يفتوت نكتة التقديم من تأخير التي ذكروها لانها اذا كانت معترضة لا تكون مقدمة من تأخير (قوله ويجوز أن يكون والنصارى معطوفاً عليه) فيه تسهيل وهذا على القول

كقوله
فاني وقيار به الغريب

وقوله

والافاعلو أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
أي فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك وهو
كاعتراض دل به على أنه لا مكان للصائبون
مع ظهور رضاهم وميلهم عن الاديان كلها
يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح كان غيرهم أولى بذلك ويجوز أن
يكون والنصارى معطوفاً عليه ومن آمن
خبرهما

الآخر للنحاة ولا يرد عليه شيء سوى أن الأكثر الحذف من الثاني دلالة الأول وعكسه قليل لكنه جائز ولم يتعرض لهذا الوجه في الكشف لكنه يعارضه مامز وقيل هو عطف على الصلة بتقدير مبتدا أي وهم الصابئون ولا يخفى بعده وإن عده وأحسن الوجوه (قوله نحن بما عندنا الخ) هذان قصيدة لرجل من الانصار وقيل لقيس بن الخطيم بالخاء المعجمة ابن عدى وهو شاعر جاهلي وقيل لعمر بن ابن امرئ القيس الانصاري وأوله

أبلغ بني بجبي وقومهم * خطمة أنا وراهم أنف
واتسادون مانسومهم الأعداء من ضيم خطمة فكف
الحافظ وعورة العشرة لا * ياتيه من ورائنا وكف
يامال والسيد المعتم قد * يطرأ في بعض رأيه السرف
نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

بجبي يفتح الجيمين بينهما مائة مائة ساكنة وآخره بام واحدة وأنف مقصورة بطن من الانصار وخطمة يفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة بطن من الانصار أيضا وأنف بضم الهمزة والنون جمع أنف كضارب بمعنى محام مأخوذ من اللفة وهي الجنية ونسومهم بمعنى تكلفهم والضيم الظلم وخطمة بمعنى شأن وأمر ونكف بضم النون والكاف جمع نكف بمعنى مستنكف والوكف العيب أو الائتم والخوف أو المكروه أو النقص والعورة ما لم يحكم وكل مخوف ومن ورائنا أي في غيبتنا ومال مرخم مالك والمعهم ذو العمامة وهو مما تتدح به العرب والشعر من المنسرح (قوله ولا يجوز عطفه على محل أن واسمها الخ) قال القطب في شرح الكشف أهم في العطف على المحل عبارة أن قسامة وتولون العطف على محل أن واسمها وتارة على محل اسم ان والمراد بالمحل ما كان قبل دخولها وهو الرفع على الابتداء لأن اسمها المالم يكن مرفوعا محلا لا بسبب دخول أن جعلت مع اسمها شيا واحدا كما جعل لا التي لنفي الجنس مع اسمها شيا واحدا وجعلوا العطف على محلها مع اسمها والتحقيق الأول لأن الاسم كان قبل مرفوعا بالابتداء فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته ولذا اختصت به هي والمفتوحة على رأي دون أخواتها كليت ولعل لتغييرها معناه واختلافها في غير العطف من التوابع فذهب الفراء ويونس إلى جوازها وفيه مذاهب فأجازها بعضهم مطلقا ومنهم بعضهم فصل بعضهم فقال يمتنع قبل مضى الخبر وبعده يجوز وذهب الفراء إلى أنه ان خفي اعراب الاسم جاززا والكرهية اللفظية فتوانك وزيد ذهابان والامتنع والمانع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزحشري من لزوم توارد عاملين وهما أن والابتداء أو المبتدأ على معمول واحد وهو الخبر وأورد عليه أنه انما يلزم ذلك لو كان المذكور خبرا عنهم اليصير مثل أن زيدا وعمرا قائمان وأما على نية التأخير وامتناع مضى الخبر بتقدير فيكون المذكور معمولان فقط وخبر المعطوف محذوف كما في أن زيدا قائما وهو عطف على محل أن مع اسمها وأجيب بأن من آمن صالحا لخبرية الجموع والاصل عدم التقدير فلما ارتفع الصابئون بالعطف على المحل لزم المحذوف رفعه على الرفع على الابتداء ولزم تقدير الخبرية التأخير وهذا ليس بشيء لأنه لو قدر له خبر لكان جملة معطوفة على جملة ولم يكن من العطف على المحل في شيء ولا يلزم المحذور المذكور إلا إذا لم يقدر له خبر ولا محيص إلا بالترام صحة ذلك كما ذهب إليه الكوفيون أو القول بأن خبر أن مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها والعجب أنه مع ظهور ضعفه كيف أوردوه وأطال فيه مثل هؤلاء القول (قوله ولا على الضمير في هاد والعدم التأكد والفصل الخ) أما الأول فظاهر لانه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وكذا الثاني لانه لو عطف على الفاعل لكان التقدير هاد الصابئون فيقتضي أنهم هود وليس كذلك وهذا القول منقول عن الكسائي وقد خطأ فيه الفراء والزجاج بما ذكر ولذا قيل ان الكسائي يرى صحة العطف من غير فاصل فلا يرد عليه الاعتراض الأول

وخبر أن مقدر دل عليه ما بعده كقوله
نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأي مختلف
ولا يجوز عطفه على محل أن واسمها فانه
مشرط بالرفع من الخبر إذ لو عطف عليه
قبله كان الخبر خبرا مبتدأ وخبر أن معا
فيجتمع عليه عاملان ولا على الضمير في هادوا
لعدم التأكد والفصل ولانه يوجب كون
الصابئين هودا

وأما كون هادبعنى ناب كافي قوله تعالى أنا هادنا إليك فلا يناسبه قوله من آمن منهم فتأمل (قوله وقيل إن بمعنى نعم) التي هي حرف جواب ولا عمل لها حينئذ فإبداها من فروع المحل على الابتداء والمرفوع معطوف عليه وهذا مما أثبت بعض النحويين وأهل اللغة وخرجوا عليه قراءة أن هذان لسا حران ونحوه من التواضع نعم أنه هنا لا يصح لأن المية تقدمها شيء تكون جوابا له ونعم لا تقع في ابتداء الكلام على الصحيح والجواب بأن ثمة سؤالا مقدرا بعبء ركيك (قوله وقيل الصابئون منصوب بالفتحة الخ) قيل هذا القول فاسد فان لغة بلخرث وغيرهم الذين جعلوا المثنى دائما بالالف نحو رأيت الزيدان ومررت بالزيدان وأعر بوجه بحر كانت مقدرة دائما هي في المثنى وهذا القائل قاس الجمع عليه فألزمه الواو كما ألزم المثنى الالف فيعرب بحر كانت مقدرة ولا ينبغي تخرج القرآن عليه وإن كان المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه أبا البقاء ونقله مني أيضا وقوله وذلك أي تقدير الحركات على القول بأنه معرب بحر كانت مقدرة لا بالحروف كما يجوز فيه تقدير الفتحة على الياء يجوز تقدير ها على الواو ولا يخفى ضعفه وقوله والجملة خبران على الوجه الأول أو خبر المبتدأ على الثاني وعلى كل حال لا بد من تقدير العائد منها كما ذكره ومن هذه أمثلة طرية أو موصولة دخلت الفاء خبرها ولو أخر حذف العائد عن البدلية أيضا كان أولى لأنه بدل بهض لا بد فيه من تقدير العائد كما تقرر في العربية وكان عليه أن يوجه أن من آمن منهم كيف يقع خبرا عن الذين آمنوا أو بدلا لأنه يقتضي انقسام المؤمنين إلى مؤمنين وغير مؤمنين فلذا أول في الكشف وشروحه بأن المراد بالذين آمنوا الذين آمنوا باللسان فقط فيكون المعنى الذين آمنوا باللسان من أخلص منهم الإيمان فله كذا أو يقول من آمن بمن ثبت على الإيمان فيصح في حق المؤمنين الخالص وفي هذا شبه جمع بين الحقيقة والجاز ودفع بأن الثبات على الإيمان ليس غير الإيمان بل هو واحدانه فردان من مطلقة والوجه الأول الذي ضم المؤمنين إلى الكفرة لخلل بتركهم وبما ذكر من النكتة في تقديم الصابئون (قوله أو انصب على البدل من اسم أن وما عطف عليه) ذكرنا في أعرابه ثلاثة وجوه الرفع على الابتداء والنصب بدلا من مجموع الذين آمنوا وما عطف فقط والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا وكان لما قبل أن البدل من المعطوف يستلزم الإبدال من المعطوف عليه كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى إذا أعجبتمكم كنتم تنكم وإن قال النحوي أنه ممنوع فلو قال أو ما عطف عليه كان أشمل فان قيل ماذا كرم الوجوه الثلاثة في محل من آمن هل يجري على تفسيري الذين آمنوا ولا قيل إن جعل أحداث الإيمان والثبات عليه من أفراد الإيمان جازا إجراء الكل في كل من الوجهين والخاص الرفع على الابتداء والنصب على الإبدال في المجموع بما إذا أريد بالذين آمنوا المنافقون والنصب على الإبدال بما إذا أريد بهم خالص المؤمنين وأعلم أنه قال في الكشف فان قلت فأين الراجع إلى اسم أن قلت هو محذوف تقدير من آمن منهم كما جاء في موضع آخر فقيل هذا على تقدير البدل لا الخبر لوجود الراجع من قوله عليهم وقيل في الرد عليه المراد على تقدير ارتفاع من آمن على الابتداء إذ على تقدير كونه بدلا لخبر أن هو قوله لا خوف عليهم وضمير عليهم عائد إلى اسم أن بلا حاجة إلى تقدير محذوف والمجيب عن توهم العكس (قلت) مراد الطيبي رحمه الله أنه على تقدير البدل يحتاج إلى رابط لأنه بدل بعض ولا بد فيه من التضمين كما ذكره النحاة والخبر عن بدل المبتدأ عن المبتدأ أو رابط به موجود وهو عليهم كما تقول زيد عينه حسنة فان الخبر للبدل لا للمبتدأ على الأفصح الصحيح وهو وهم لأنه يقتضي أنه إذا كان مبتدأ فبالجملة لا يحتاج رابط وليس كذلك لأن ضمير عليهم وهم إن وليس هو الموصول المبتدأ بل بعضه وكذا الراد عليه وأهم أيضا لأن قوله ضمير عليهم عائد على اسم أن خطأ لأنه على من سواء كان بدلا أو مبتدأ لأن من لا خوف عليهم ليس عين ما تقدم بل بعضه وهذه غفلة تعجيبه منهما (قوله وقرئ والصابئين وهو الظاهر) لعطفه على اسم أن من غير محذور وقلت الهمزة ياء على خلاف القياس وقوله بإبدال الهمزة الفاعلي من صابئ صير كرى

وقيل إن بمعنى نعم وما بعده في موضع الرفع بالابتداء وقيل الصابئون منصوب بالفتحة وذلك كما يجوز بالياء يجوز بالواو (من آمن بالله واليوم الآخر) فلا صالحا في محل الرفع بالابتداء وخبره (فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) والجملة خبران أو خبر المبتدأ كما مر والراجع محذوف أي من آمن منهم أو والنصب على البدل من اسم أن وما عطف عليه وقرئ والصابئين وهو الظاهر والصابئون بقلب الهمزة ياء والصابئون بحذفها من صابأ ببدال الهمزة الفاعل أو من صبوت لأنهم صبوا إلى اتباع الشهوات ولم يتبعوا شرا ولا عقلا

واسم الفاعل منه صاب كرام وجعه صابون كرامون وصبا معناه مال لمبلهم عن مقتضى الشرع والعقل
 (قوله جواب الشرط والجملة صفة ورسلا الخ) تسمية كلاً كلمة شرط وقع من الفقهاء وأهل المعقول
 وقال أبو حيان رحمه الله ليس كلمة شرط بل هو منصوب على الظرفية لاضافته الى ما المصدرية الظرفية
 وقال السفاقي رحمه الله وغيره سموها شرطاً لاقتضاها جواباً كالشرط الغير الجازم فهي مثل اذا
 ولا بعده فيه وقبل على كونه صفة انه لا يساعده المقام لان الجملة الخبرية اذا جعلت صفة أو صلة
 يفسخ ما قبلها من الحكم ويجعل عنواناً للموصوف وتسميه ولذا وجب أن تكون معلومة الانتساب له
 ومن هنا كانت قبل العلم بها أخباراً وبعده صفات ولا ريب أن ما سبق له النظم انما هو لبيان أنهم
 جعلوا كل من جاءهم من الرسل عرضة للقتل والتكذيب حسبما يفيد جعلها استثناء فاعلى أبلغ وجه
 وأكدده لبيان أنه أرسل اليهم رسلاً موصوفين بذلك وهو تخيل لا طائل نفعه فان قوله ولقد أخذنا
 ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا اليهم رسلاً موصوفين ببيان جناباتهم والنهي عنهم بذلك كما اعترف به هذا
 القائل وهو لا يفيد الا بالنظر الى الصفة التي هي المقصود بالافادة كما في سائر القيود لانها امرى النظر
 وأما كونه معلومة فلا ضير فيه فانك اذا وجدت شخصاً وقلت له فعلت كيت وكيت وهو أعلم بما فعل
 لا يضرب ذلك في تقريره وتعبيره بل هو أقوى كما لا يخفى على الخبير بأساليب الكلام فلا تلتفت الى مثل
 هذه الالهام (قوله وقبل الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو استئناف) إيمان الجواب المحذوف
 وتقديره ناصبوه وعادوه ولم يقدر استكبروا والمفوض به في الآية الاخرى لانه أدخل في التوبيخ على
 ما قبلها بل وانه مجيء الرسول صلى الله عليه وسلم الهادي لهم وأنسب بما وقع في التفصيل مستقبلاً غاية
 الاستقبال مذكوراً بطريق الاستحضار وهو قتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الاستكبار
 انما يقضى اليه بواسطة المناسبة وأما في الآية الاخرى فقد قصد الى استقبال الاستكبار نظر الآية في
 نفسه لاقتضاء المقام وقد خالف المصنف رحمه الله الزمخشري اذ جعل هذا متعيناً لانه تفصيل لحكم
 افراد الجمع الواقع في قوله أرسلنا اليهم رسلاً أي كلما جاءهم رسول من الرسل والمذكور بقوله فريقتا
 كذبوا الخ يقتضي أن الجاني في كل مرة فريقتان فينبغي ما تدافع وعلى تقدير قطع النظر عن أفراد هذا المانع
 لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم المفعول مثل ان أكرمت أخى أخاك أكرمت لانه يشعر بالاختصاص
 وتقدير الفعل مع التراجع في المفعول وتعليقه بالشرط يشعر بالشك في أصل الفعل وقيل انه لا بد من
 الفاء لان محل تأثير الشرط هو الفعل وتقديم المفعول يبعده عن المؤثر فيجوز به الى رابط ولانه بتقديم
 المفعول أشبه الجملة الاسمية المنقورة الى الفاء كذا قرره النحوي وقيل فيه مانع آخر لان المعنى على
 أنهم كلما جاءهم رسول وقع أحد الأمرين لا كلاهما فلو كان جواباً بالكان الظاهر أو بدل الواو والمصنف
 رحمه الله لم ينظر الى هذه الموانع أما الاول فلانه لقصد التعليل جعل قتل واحد كقتل فريق وقيل المراد
 بالرسول جنسه الصادق بالكثير ويؤيده كمال الدالة على الكثرة وأما الثاني فلانه لا تقتضي قواعد
 العربية مثله وما ذكر من الوجوه أو هام لا يلتفت اليها ولا يوجد مثله في كتب النحو ومنه علم دفع الخبر
 (أقول) هذا عجيب منه مع تحره يغفل عن مثل هذا وقد قال في متن التسهيل ويجوز ان ينطلق خبراً
 يصب خلافاً للقراء فقال شراحه أجاز سيويه والكسائي رحمه الله تعالى تقديم المنصوب بالجواب
 مع بقاء جزمه وأنشد الكسائي رحمه الله تعالى

ولخير أيام من يصطبر لها * ويعرف لها أيامها الخير يعقب

تقديره يعقب الخير ومنع ذلك القراء رحمه الله مع بقاء الجزم وقال بل يجب الرفع على التقديم والتأخير
 أو على اضممار الفاء وتأول البيت بأن الخير صفة لا أيام كأنه قال أيامها الصالحة واختار ابن مالك رحمه
 الله هذا المذهب في بعض كتبه ولما رأى الزمخشري اشتراط المانع بين الشرط الجازم وما في معناه مال
 اليه خصوصاً وقوة المعنى تقتضيه فهو الحق والمصنف رحمه الله نظر الى الظاهر وأنه لا حاجة الى التقدير

(الكلام على كلاً)
 (لقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا
 اليهم رسلاً) لئلا يكرههم وليبينوا
 لهم أمر دينهم (كلما جاءهم رسول بما لا تؤمن
 أنفسهم) بما يخالف هواهم من الشرائع
 وميثاق التكليف (فريقا كذبوا وفريقا
 يقتلون) جواب الشرط والجملة صفة رسلاً
 والراجع محذوف أي رسلاً منهم وقيل
 الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو
 استئناف

مع أن الآية الأخرى وهي قوله تعالى أفكلاما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففر بقاء كذبتهم
وفري بقاء يقتلون تدل على التقدير دلالة ظاهرة (قوله وانما جى ييقتلون موضع قتلوا الخ) يعنى ان
كذبوا على أصله وعدل في يقتلون الى المضارع لقصد الاستحضار ولم يقصد الزمخشري وجه الاستمرار
الذى ذكره هناك وهو أنهم بعد يحومون حول قتل محمد صلى الله عليه وسلم لأن هذا خبر عن أسلافهم
وانما يستقيم ذلك في مخاطبين كما في تلك الآية ولم يقصد ذلك في التكذيب لزيادة الاهتمام بالقتل والمصنف
رحمه الله تعالى ذكر الاستمرار وأدخل مخاطبين فيه لأن ما صدر عن أسلافهم كأنه صدر منهم لارتضاءهم
واقترافهم أثرهم ولا منافاة بين استحضار الحال الماضية والاستمرار لانه لما قدر أنه شوهدت تلك الحال
واستمرارها فيهم عبر عنها بالمضارع لذلك فلا يقال الظاهر أو تنبيهه بالمنافاة بينهم ما لكن الظاهر المغايرة
بينهم ما لأن المراد أحكاية الحال الماضية أو الاستمرار أى فري بقاء يقتلون بعد لا تنكم حول قتل محمد صلى
الله عليه وسلم واقصر العلامة هنا على حكاية حال أسلافهم لقريضة ضمائر الغيبة وترك تلك الآية على
الاحتمالين لقريضة ضمائر مخاطبين ليكون توخيها وتعبير المحاضر بن بفس على آياتهم ولذا اعتبرت هذه
الآية بقصة عيسى عليه الصلاة والسلام فتأمل (قوله أن لا يصيهم بلاء وعذاب الخ) يعنى المراد بالفتنة
هنا البلاء لا معناها المعروف وأن الحقيقة كما ذكر في التحوار وقعت بعدما يفيد اليقين فهي محققة من
الثبوت وان وقعت بعدما لا يفيد يقينا ولا ظنا فهي مصدرية وان وقعت بعدما يفيد الظن احتملت
الوجهين لاجرائه مجرى العلم لقوته وتزويله منزلة غيره لعدم افادة اليقين وحسب من هذا القبيل لأنها
بمعنى قدر وظن وهي تنصب مفعولين سدتان وما بعدها مسددهما لا شمله على مسدود مسدود اليه
وقيل أن حسب بمعنى علم هنا وانها لا تخفف الا بعد ما يفيد اليقين واسمها ضمير شأن محذوف وكان تامة
وقيل ان المفعول الثاني محذوف هذا أى حسبوا عدم الفتنة كانوا وهو منقول عن الاخفش رحمه الله
تعالى ومذهب الجمهور ما ذكر واعلم أن هذا كله انما يتيم اذا قلنا كلما شرطية وقد منعه أبو حيان وقال
انها في معناه فتعامل معاملة وهو الحق (قوله ثم تابوا فأتاب الله عليهم) أى قبل قوتهم وأتابهم
عليهم وذلك انما يكون بعد قوتهم فلذا قدره وقوله مرة أخرى عدل عن قول الزمخشري
بطلبهم الحال وهو الرؤية لانه مع ما فيه من الاعتزال تكلف لأن طلب الرؤية منهم لم يكن بعد عبادة الهجل
فان طابها كان من الذين كانوا مع موسى صلى الله عليه وسلم في الطور وعبادة الهجل كانت من المخالفين
عنه اذ ذلك ولذا قيل ان ثم فيه حينئذ لا تراخي التبي لا الزماني (قوله وقرئ بالضم فيهما على أن الله
عماهم الخ) الظاهر أن عماهم في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بالتشديد لانه ثبت في اللغة عماهم بعينه
أى صيره أعمى والذي في عبارة الزمخشري مخفف فانه قال على تقدير عماهم الله وصهمهم أى رماهم
وضمهم بالعمى والصهم كما يقال نركته اذا ضربته بالنيزك وهو رمح قصير معرب من مصغر نركه لكن قال
أبو حيان انه لم يسمع عماهم وصهمهم والزمخشري أعرف منه باللغة لكنه لغة قليلة كما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى والمعروف تعديته بالهمزة وقد يعدى بالتضعيف فعماهم والعين والميم وصهموا بضم الصاد
والميم مبنى للمفعول ويصح أن تقرأ عبارة المصنف رحمه الله تعالى عماهم وصهمهم فتكون مطابقة لعبارة
الزمخشري (قوله بدل من الضمير أوفاعل الخ) على البدلية الضمير اما عائد على ما قبله أو غير عائد عليهم
بل على الكثير مفسر به لانه في هذه الصورة يجوز عود الضمير على المتأخر كما مر أو هو فاعل والواو علامة
الجمع لا ضمير وهذه لغة لبعض العرب يعبر عنها النحاة بأ كوفي البراغيث أو هو خبر مبتدأ محذوف
واختلف في تقديره فقد ربه بعضهم العمى والصم كثير منهم ومنهم من قدره العمى والصم كثير منهم
أى صادر منهم والظاهر الأول ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله وقيل مبتدأ والجملة
قبله خبر الخ) وضعفه المصنف رحمه الله تعالى بأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ لاتباسه بالفاعل فلا
يقال في زيد قام زيد على أنه مبتدأ وخبر ورد بأن منع التقديم مشروط بكون الفاعل ضمير مستترا

وانما جى ييقتلون موضع قتلوا على حكاية
الحال الماضية استحضارها واستنظاما
للقول وتنبيه على أن ذلك من دينهم ماضيا
ومستقبلا ومحاظرة على رؤس الآتى
(وحسبوا ألا تكون فتنة) أى وحسب
بنو إسرائيل أن لا يصيهم بلاء وعذاب
بقتل الانبياء وتكذيبهم وقرأ أبو عمرو وجزة
والكسافي ويعتقوب أن لا تكون بالرفع
على أن أن هى الحقيقة من الثبوت وأصله أنه
لا تكون فتنة فحقت أن وحذف ضمير
الشأن وادخل فعل الحسبان عليها وهى
للتحقيق تنزيل المنزلة العلم لتكنه في قلوبهم
وان أو أن بما في حيزها ساد مسد مفعوليه
(فعماهم) عن استماع الحق كما فعلوا حين عبدوا
(وصهموا) ثم تابوا فأتاب الله عليهم أى ثم تابوا فأتاب
الهجل (ثم عموا وصهموا) كرتة أخرى وقرئ
الله عليهم (ثم عموا وصهموا) كرتة أخرى وقرئ
بالضم فيهما على أن الله عماهم وصهمهم أى
رماهم بالعمى والصم وهو قابل واللغة
الفاسية أعمى وأصم (كثير منهم) بدل من
الضمير أوفاعل والواو علامة الجمع كقولهم
أكلوني البراغيث أو خبر مبتدأ محذوف أى
العمى والصم كثير منهم وقيل مبتدأ والجملة
قبله خبر

فانه لا يلتبس اذا كان بارزا فان قيل انه يلتبس بالفعل في لغة اكلو في البراغيث ايضا قيل انها لغة
ضعيفة لا يلتفت اليها وقد قالوا انه لا يجوز تقديم الخبر فيما يصلح المبتدأ أن يكون تأكيداً كيد الفاعل نحو
أناقت فان أنالوا آخر التباساً كيد الفاعل وما نحن فيه من مثله في الالتباس إلا أن الالتباس هنا بتابع
آخر أعني البدل لكن النكتة صرحوا بجواز التقديم في مثل الزيدان قاما ولا التفتات الى اللغة الضعيفة
لكن الجواز لا يشأ في الضعف وامتناع المثل يصلح وجهاً للضعف ولذا قال المصنف رحمه الله لا تقدم
الخبر الخ وقد اشار الى الرضى فلا يرد ما ذكر (قوله والله بصير الخ) حله على المجازة لأن المطلع على من
خالقه يتقدم منه ويجازيه على ما فعل ثم لا يخفى موقع بصير هنا مع قوله عمو وقوله ونق أعمالهم منصوب
على نزع الخافض أي على وقفها ومقدارها (قوله أي اني عبد مرئوب مثلكم الخ) أي ملوك
مخلوق لان الرب يـكون بمعنى المالك والخالق والمماثلة من العطف وترتب العبادة على ذلك
يؤخذ من التعليق بالرب وقوله أوفيا يختص به من الصفات رد على النصاري القائلين بحلول صفة
العلم فيه واسماء الموقى بالذات من عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله يمنع من دخولها) يعني أن التحريم
هنا مجاز مرسل أو استعارة تبعية للمنع اذ لا تكليف غنة (قوله وما لهم أحد ينصرهم من النار) أي
ينصرونهم منها وخصه ليناسب ما قبله ولما أطلق لكان له وجه وجبه وأشار بقوله أحد إلى أن القصد إلى
التعميم ونفي الجنس لان في الجمع حتى يتوهم غيره والظاهر أنه يلزم من نفي الجمع نفي الواحد لانه اذا لم
ينصروهم الجمل الغفير فكيف ينصروهم الواحد منهم ونقل عن الزنجشري أنه بناء على زعمهم أن لهم أنصارا
كثيرة فنفى ذلك تكذيبهم وقيل انه من مقابلة الجمع بالجمع واذا كان من كلام عيسى صلى الله عليه
وسلم وضع فيه الظاهر موضع ضمير الخطاب كما في الكشاف وعليه أيضا فالمعنى لا ينصرونهم الله ولا غيره
وقوله فإظنك بغيره يعني اذا كان عيسى صلى الله عليه وسلم مع تعظيمهم له لا ينصرونهم بل يعادونهم فكيف
غيره وليس معناه كما قيل ان تعظيم عيسى صلى الله عليه وسلم صار سببا لكونهم ظالمين لان انصارهم
في حال من عظم مخلوقا نازل الدرجة (قوله وهو حكاية عما قاله المنصور بية الخ) قد مر الكلام
في معنى الاقاييم وان منهم من قال بتجسمها وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله وقوله وما سبق
أي قوله ان الله هو المسيح (قوله وما في الموجودات واجب مستحق للعبادة الخ) أي ما من اله الا وهو
موصوف بالوحدة اذ التعدد يستلزم انتفاء الألوهية كما ثبت ببرهان التمايز فاذا نافي مطلق التعدد
فإظنك بالتثليث وقوله من حيث انه مبدأ جميع الموجودات لتعليل لا تقيد لان قيد الحينية يستعمل
للتعليل والتقييد والاطلاق كالانسان من حيث هو انسان قابل للعلم وصنعة الكتابة فلا يرد عليه انه تعالى
مستحق للعبادة استحقا فاذا استحقا لا ولي ترك هذا القيد وقوله متعال عن قبول الشكر اشارة الى حصر
الوحدة فيه على ابلغ وجه يفيد عدم قبوله للشكر فكما اتى وجود الشكر التي امكانها أيضا وقوله ومن
مزينة للاستغراق قالوا في وجهه لانها في الاصل من الابتدائية حذف مقابلها اشارة الى عدم انتهاى
فاصل لا رجل لا من رجل الى ما لا نهاية له وبني اسمها التضمن من لانها الدالة على العموم كما ذهب اليه
السكاكي قيل لو كان تقدير من يقتضى البناء بى المضاف ورد بأنه فرق بين تقدير حرف وتضمن معناه
(قوله وان لم ينتهوا عما يقولون ولم يوحدا) ما قالوا والالتفات ونحوه من الكفر والانتهاى له معنيان
قبول النهي والفراغ وبلوغ النهاية وعليه ما فنعناه ان يرجعوا عما هم عليه الى خلافه وهو التوحيد
والايمان (قوله أي ليسن الذين بقوا منهم على الكفر) يعني أن هذا اتمام وضع الظاهر موضع المضمير
فالمراد بالذين كفروا النصارى ومن يانية أو ليس منه والذين كفروا بمعنى النابئين على الكفر فن
تبعية فقولته وضعه موضع الخ مبنى على الثاني وقدم الاقول لعدم مخالفتها لمقتضى الظاهر (قوله
تكرير الشهادة الخ) لتعليل لوضع الظاهر موضع المضمير لما ذكر وقوله وتنبيهنا لتعليل الوجه الاخر على
الف والنشر المشوش ووجه التعقيب اذا فسر الذين كفروا بعبادتنا على الكفر ظاهر وكذا على الوجه

وهو ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممنوع
(والله بصير بما يعملون) فيجوز انهم وفق
أعمالهم (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو
المسيح بن مريم وقال المسيح يا بني اسرائيل
اعبدوا الله دعي وربيكم) أي انهم عبد
مرئوب مثلكم فاعبدوا خالق وخالقكم (انه
من يشرك بالله) أي في عبادته أو فيما يختص
به من الصفات والافعال (فقد ترم الله عليه
الجنة) يمنع من دخولها كما يمنع الحرم عليه
من المحرم فانها دار الموحدين (وآواه
النار) فانها المعتدة للمشركين (وما للظالمين
من أنصار) أي وما لهم أحد ينصرهم من
النار فوضع الظاهر موضع المضمير تسجيلا
على أنهم ظلموا بالاشراك وعدلوا عن طريق
الحق وهو يحتمل أن يكون تمام كلام عيسى
عليه الصلاة والسلام وأن يكون من كلام الله
تعالى تنبيهه على أنهم قالوا ذلك تعظيما لعيسى
صلى الله عليه وسلم وتقربا اليه وهو معادونهم
بذلك ومخاصمهم فيه فإظنك بغيره (لقد كفر
الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) أي أحد
ثلاثة وهو مكية عما قاله المنصور بية
والمملكية منهم القائلون بالاقاييم الثلاثة
وما سبق قول البعدوية القائلين بالاتحاد
(وما من اله الا اله واحد) وما في الموجودات
واجب مستحق للعبادة من حيث انه مبدأ
جميع الموجودات الا اله واحد موصوف
بالوحدانية متعال عن قبول الشكر ومن
مزينة للاستغراق (وان لم ينتهوا عما يقولون)
ولم يوحدا (ليسن الذين كفروا منهم
عذاب أليم) أي ليسن الذين بقوا منهم على
الكفر وليسن الذين كفروا من النصارى
وضعه موضع ليسنهم تكرير للشهادة على
كفرهم وتنبيهها على أن العذاب على من دام
على الكفر ولم يتقلع عنه فلذلك عقبه بقوله

الآخر لأن المعنى أن الكفار مستحقون للذاب فيه في الرجوع والتوبة عن الكفر ليسلوا منه وتوبة الكفار هي الإسلام فلذا فسر ما يقوله بالانتهاء الخ وكذا طلب المغفرة للكفر إنما يكون بتوبته إلى الله عما اعتدوه وقوله بعد هذا التقرير والتهديد تصريح بوجه التعقيب على إطلاق الكفر فافهم (قوله يغفروهم الخ) إشارة إلى ارتباطه بما قبله وقوله تعجب من أصرارهم هو على تفسير الذين كفروا بمن بقوا على الكفر وصرح به لأن عدم التوبة يقتضي الأصرار وترك الأول لظهوره إذا لمعنى لا يسادرون إلى التوبة كقوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم (قوله ما هو الرسول كسائر الرسل قبله الخ) يعني ليس كما يزعم النصارى بل هو كغيره من رسل البشر لأن ما شبهه عليهم وقع ما هو أعظم منه لغيره من الأنبياء فإنه أحياء من مات من الأجسام التي شأنها الحياة وموسى صلى الله عليه وسلم أحياء الجاد ونبينا صلى الله عليه وسلم نطق له الحجر والشجر وعيسى صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وآدم صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وأم وهذا أغرب (قوله وأمه صديقة الخ) يعني أن هذه صديقة مبالغة كشرية كما صرح به النجاشي ومن غفل عنه قال لم يعتدوا فعلا من صبيغ المبالغة وكونه من الصدق أرح ولذا قدمه المصنف رحمه الله لأن صبيغ المبالغة القياس فيم الأخذ من الثلاثي لكن قوله وصدقت بكلمات ذمها يؤيد أنه من المضاعف وعدل عن قول الزمخشري ومأتمه أيضا لصديقة كعبه النساء لأنه ليس في النظم ما يفيد الحصر وقال النحر بالحصر مستفاد من المقام والغطف والأول ظاهر وأما الثاني فيقتضي أن ما زيد الأكرم وأبوهم بشر يفصح أن يقال أنه يصح ادعاء الحصر في المعطوف ولا بعد فيه وقوله كسائر النساء رد على النصارى وما نسبوا لمريم (قوله ويفقران إليه افتقار الخ) يعني أنه بين أولا أقصى مراتب كمالها وأنه لا يقتضي الألوهية وقدمه لتلاويها وجهها ما ذكره نقائص البشرية الموجبة لبطلان ما ادعوا فيها على حد قوله تعالى عني الله عنكم لم أذن لهم حيث قدم العقول على المعانيه له صلى الله عليه وسلم وكونه من عداد المراتب مأخوذ من التغذي الذي يتولد منه الإخلال التي يتركب منها البدن ومنها قوامه والكائنات بمعنى المحدثه والفسادية لأن الفناء بفساد التركيب ومنه قولهم عالم الكون والفساد وقوله ثم عجب أي بين ما يتعجب منه الناظر لحالهم والواقف عليهم فإن المراد من الأمر بالنظر التعجب كما تقول انظر إلى زيد يعني إلى مع أحسانه (قوله كيف يصرفون عن استماع الحق الخ) يعني أني هنا بمعنى كيف يوفقون بمعنى يصرفون (قوله وشم لتفاوت ما بين العجيين الخ) ويصح أن يكون لبيان استقرار زمان بيان الآيات وامتداده (قوله يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان الخ) محصاه أن معنى الآية أن تعبدون شيئا إلا الله يستطيع مثل ما يستطيعه الله أو شيئا لا استطاعة له أصلا لأن كل ما يستطيعه البشر بإيجاد الله وإقداره عليه وهو جواب لما يقال كيف يكون المراد بما لا يعقل عيسى صلى الله عليه وسلم وهو ضار لهم نافع بأحياء الموتى وغيره فأجاب بأن ضره ونفعه كالإبراء والأحياء بأمر الله وتقديره على أنه ليس كضر الله ونفعه فلا وجه للاستدلال به على مدعاهم ولا شافى فيه فأن الملائكة والاستطاعة بالذات أو الفرد العظيم منها مخصوص بالله فعلى القول بالنفع والضر على عمومهما والتأويل في نفعه وعلى الثاني مخصوص ولأن تأويل في نفعه عنه (قوله نظرا إلى ما هو عليه في ذاته الخ) يعني المراد بما عيسى صلى الله عليه وسلم وأمه فكان الظاهر من فاشار إلى أنه في أول أمره كان نطفة ومضغة لا يعقل وهو بعد ذلك لا عقل له في ذاته ولم يخلق الله فيه القوة العاقلة وعبر به لأنه نفي عنه بعدها القدرة على الضر والنفع لأن معنى يملك يستطيع ويقدر فذكرت ما نوطئة له ومناسبة معه وقوله رأسا يعني بالكلية أعظم من الضر والنفع وأنه من جنس ما لا يعقل لكونه حيوانا أو جسماء فغير عنه بما لمع جنسه ومن كان بينه وبين غيره مشاركة وجنسية كيف يكون الها وقيل أن المراد بها كل ما عبد كالأصنام وغيرها فغلب ما لا يعقل تحقيرا وقوله فيجازي عليها فهو القادر على الضر والنفع لا غير ولو صرح به لكان أنسب (قوله أي غلوا باطلا) يعني غير الحق مصدر

الرافعة ويستغفرونه بالتوحيد والتزبه عن الاتحاد والحلول بعد هذا التقرير والتهديد (والله غفور رحيم) يغفر لهم ويغفرهم من فضله أن تابوا وفي هذا الاستغفار تعجب من أصرارهم (ما المسيح بن مريم الرسول) أي ما هو الرسول كسائر الرسل قبله الخ كالرسل قبله خصه الله سبحانه وتعالى بالآيات كما خصهم بها فإن أحيانا الموتى على يده فقد أحياء العصور جعلها حية تسعى على يده موسى عليه السلام وهو أعجب وأن خلقه من غير أب فقد خلق آدم من غير أب وأم وهو أغرب (وأتمه صديقة) كسائر النساء الملائكة يلزم من الصدق أو يصدق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (كانا ياكلان الطعام) ويفقران إليه افتقار الحيوانات بين أولا أقصى ما لهم من الكمال ودل على أنه لا يوجب لهم الألوهية لأن كثيرا من الناس يشاركونه في مثله ثم نبه على نقصه ما ذكر ما شافى الربوبية وبقتضى أن يكونا من عداد المراتب الكائنات الفاسدة ثم عجب عن يدعي الربوبية لهم ما مع أمثال هذه الأدلة الظاهرة فقال (انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أني يوفقون) كيف يصرفون عن استماع الحق وتأمله وشم لتفاوت ما بين العجيين أي أن ياتسلا آيات عجب وأعراضهم عنها عجب (قل أتعبدون من دون الله مالا يعلى لكم ضرا ولا نفعا) يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملك ذلك بتعليم الله سبحانه وتعالى إياه لا يعلمه من ذاته ولا يعلى مثل ما يضر الله تعالى به من البلايا والمصائب وما ينفع به من الصحة والسعة وانما قال ما نظرنا إلى ما هو عليه في ذاته نوطئة لنفي القدرة عنه رأسا وتنبها على أنه من هذا الجنس ومن كان له حقيقة يقبل المجانسة والمشاركة فيمزل عن الألوهية وانما قدم الضر لأن التفرغ عنه أهم من تحري النفع (واقه هو السميع العليم) بالأقوال والعقائد فيجازي عليها أن خير الخيرا وأن شرا شررا (قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق) أي غلوا باطلا

أى غلوا غير حق ولو صيغه به للتوكيد فان الغلوا لا يكون الا غير حق وقبل انه للتقيد لانه قد يكون غير حق وقد يكون حقا كالتعمق في المباحث الكلامية والخطاب لاهل الكتاب مطعنا كما أشار الى انصارى بقوله فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام والى اليه وبقوله وتضعوا الخ والقول الثاني يخصه بالانصارى والاهواء جمع هوى وهو الباطل الموافق للنفس (قوله شايعهم) وفي نسخة شايعهم والمشايع المتابعة وفسر ضلوا في الموضوعين بما يدفع التكرار وقوله عن سواء السبيل الظاهر تعلقه بالاخير فيكون المراد به الاسلام وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله وجعله النحر يرمز متعلقا بالثلاثة فعليه يكون مراد المصنف رحمه الله بان المراد به في الاخير واية بفتح الهمزة وسكون الهمزة التحية موضع قريب من بيت المقدس (قوله أى ذلك اللعن الشنيع الخ) ترك قول الزمخشري أى لم يكن ذلك اللعن الشنيع الذى كان سبب المسخ الا لاجل المعصية والاعتداء لانه ليس في الكلام ما يفيد الحصر وان قال النحر يرانه استيفيد الحصر من العدول عن جملة متعلقاته الى الجملة الاسمية متنافية المقولة في جواب أى سبب كان ذلك اللعن فوجب أن يكون ذلك هو السبب لا غير ليمت الجواب وقيل الحصر من السببية لان المراد منها السبب التام وهو يفيد ذلك وقد تقدم له ما يدل على ذلك في قوله فيما ينقصهم ميثاقهم وقوله واعتدائهم ما حرم عليهم أى تجاوزهم اليه (قوله أى لا ينهى بعضهم بعضا الخ) لما كان فعلوه يقتضى أن النهى عما وقع والنهى لا يصور فيه وانما يكون عن الشيء قبل وقوعه وأولوه بأن المراد النهى عن العود اليه وهذا ما يقتضيه مضاف قبل منكر أى معاودة منكر يفهم من السياق أو بأن المراد مثله أو فعلوه بمعنى أرادوا فعله كما في اذ اقرا القرآن فاستعذ أو التناهى بمعنى الامتناع والكف لانه أصل معناه بلوغ النهاية وبها الفراغ وقيل انما توجه هذا السؤال لو كان في الكلام دلالة على وقوع الفعل حال اعتبار تعلق الفعل به اذ لا خفاء في صحة قوائنا كانوا لا ينهون يوم الخميس عن منكر فعلوه يوم الجمعة وكذا الكلام فيما اذا أريد لا ينهون ولا يتنعمون فان الانتهاء عما فعل لا يتصور فهو لا يصلح جوابا وقيل الانتهاء عن الشيء عبارة عن أن لا يفعل مرة أخرى ولك أن تقدر فعلوا مثله ولو جعل المعنى في فعلوه بالنسبة الى زمان الخطاب لم يحتاج الى تأويل ولسان داود وعيسى صلى الله عليه وسلم معنى لسانهما كما مر وأورد له عدم اللبس ان أريد باللسان الجارحة وقيل المراد به الكلام وما نزل عليهم (قوله تعجب من سوء فعلهم الخ) يعنى أن اللام هنا جواب قسم مقدّر وجعل التأكيدي تعجب وهو ظاهر لانه يقتضى أنه تعجب عظيم ولا بأس به وقبل الاولى أن يجعل التأكيدي للفعل المتعجب منه (قوله لبس شيا قدّموا الخ) قدّموا إشارة الى أن أنفسهم عبارة عن ذواتهم وأعينهم وتقديرهم له فعله في الدنيا قبل جزائه وما نكره تمييز والمخصوص بالذم المصدر المؤول (قوله هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله الخ) لهم في اعرابهم وجوه فقبل ان سخط الله مرفوع على البدل من المخصوص بالذم وهو محذوف جلة قدّمت صفته والتقدير يلبس الشيء شي قدّمته لهم أنفسهم وهو سخط الله ونقلوا هذا عن سيديهم رحمه الله وقيل ان سخط هو المخصوص بالذم واعرابه مذكور في النحر وهو الذى اختاره المصنف رحمه الله تعالى لانه لا يخشى وقد قبله مضافا أى موجب سخطه لان نفس سخط البارى باعتبار ارضاقته اليه ليس مذموم مابل ما أوجبه من الاسباب وهى ملاحظة حسنة وهذا انما يصح على جعل ما موصولة أو تمييزا وقيل هو في محل رفع بدل من ما ان قلنا انه معرفة أو في محل نصب منها ان كانت تمييزا ورد بأنه معرفة فكيف يدل من التمييزا ومن ضمير قدّمته المحذوف وقيل انه على تقدير الجار أى لان سخط الله فالمخصوص محذوف واليه أشار المصنف بقوله أوعله الذم الخ (قوله والخلود في العذاب) قيل عليه ان تأويل الجملة بالمصدر يقتضى أنها مندرجة تحت حرف المصدر وهو لا يوصل بالاسمية ولا سبيل اليه وكذا قوله لان كسبهم السخط والخلود الا أن تجعل أن مخففة من الثقيلة وبعدها ضمير شأن مقدّر أو معطوفة على ثانى مفعولى ترى وهى علمية فانه جوف فيها أن تكون علمية وبصرية بالنسبة اليهم والى أسلافهم ولا يخفى بعده وأنه تعسف لا حاجة

فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام الى أن تدعوا له الالهية أو تضعوه فترفعوا أنه غير رشدة وقيل الخطاب للانصارى خاصة (ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل) يعنى أسلافهم وأئمتهم الذين قد ضلوا قبل بعث محمد صلى الله عليه وسلم في شريعتهم (وأضلوا كثيرا) شايعهم على بدعهم وضلالهم (وضلوا عن سواء السبيل) عن قصد السبيل الذى هو الاسلام بعدهم بعثه صلى الله عليه وسلم لما كذبوه وبغوا عليه وقيل الاول إشارة الى ضلالهم عن مقتضى العقل والثانى إشارة الى ضلالهم عما جاء به الشرع (لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم) أى لعنهم الله في الزبور والانجيل على لسانهما وقيل ان أهل ايله لما اعتدوا فى السبت لعنهم الله تعالى على لسان داود فسخطهم الله تعالى قردة وأصحاب المائدة لما كفروا دواعيهم عيسى عليه السلام وله منهم فأصبحوا خنازير وكانوا خمسة آلاف رجل (ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) أى ذلك اللعن الشنيع المقتضى للمسح بسبب عصيانهم واعتدائهم ما حرم عليهم (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) أى لا ينهى بعضهم بعضا عن معاودة منكر فعلوه وعن مثل منكر فعلوه أو عن منكر أرادوا فعله وتنبؤ له أو لا ينهون عنه من قولهم تنهى عن الامر وانتهى عنه اذا امتنع (لبس ما كانوا يفعلون) تعجب من سوء فعلهم مؤكدا بالقسم (ترى كثيرا منهم) من أهل الكتاب (يتولون الذين كفروا) يتولون المشركين بغض الرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (لبس ما قدمت لهم أنفسهم) أى لبس شيا قدّموا ليردوا عليه يوم القيامة (أن سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون) هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله والخلود فى العذاب أوعله الذم والمخصوص محذوف أى لبس شيا لأن كسبهم السخط والخلود

ابتداءية الآن يقال انها بيانية أو بمعنى الباء وأما من الحق فعلى البيان متعلق بمحذوف وعلى
 البعض يعرفوا وهو معنى قوله عرفوا بعض الحق لأنه إشارة إلى أنه مفعول به كقيل ويجوز أن تكون
 تعليلية أى فيض دمعهم بسبب عرفانهم وفي كلامه إشارة إليه وقوله عرفوا كماله لا فصيح عرفوه كماله
 لأن كل المضافة للضمير لا تقع في فصيح الكلام إلا تأكيذاً أو مبتدأ ولا يعمل فيها ما قبلها (قوله
 أو من أئمة الذين هم شهداء) إشارة إلى قوله وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً لتكفروا أشهداء على الناس
 وقد مر تفسيره وقوله استفهام إنكار واستبعاد تحقيقاً لايمانهم كأنهم قالوا آمنا ولا شبهة في إيماننا لأن
 عدم الإيمان في كمال الاستبعاد مع قيام الداعي وهو الطمع في الدخول في زمريهم والانتظام في سلوكهم
 والاختراط مع الصالحين بمعنى الانضمام معهم والعقد معهم يقال انخرط فلان على القوم إذا جاءهم ودخل
 معهم (قوله أو جواب سائل قال لم آمنتم الخ) قيل عليه إن علماء الكفر والمعاني صرحوا بأن الجلالة
 الاستثنائية الواقعة جواب سؤال مقدر لا تقترب بالواو ولا بد فيها من الفصل إذا الجواب لا يعطف على
 السؤال وما قيل في الجواب عنه أن الواو زائدة وقد نقل عن الأخفش أنها تزداد في الجملة المستأنفة أو
 هو عطف على جملة محذوفة هي الجواب المستأنفة تديره ما لكم لا تؤمنون وقد جاءكم الحق والرسول
 صلى الله عليه وسلم بين أظهركم لا يتوجهه إلا بآيات اقتران مثلها بالواو وقد وقع مثله في الكشف في
 مواضع وكونها معطوفة على مقدر ينشأ كونها جواباً وقبل الظاهر عطفه بالواو لأن كونه جواباً
 لا ينشأ في الاستفهام الإنكارى فتأمل (قوله ولا تؤمن حال من الضمير الخ) ما الاستفهامية مبتدأ
 ولنا خبره ولا تؤمن جملة حالية وهي حال لازمة لا يتم المعنى بدونها نحو قالهم عن التذكرة معرضين
 ولذا لا يصح اقترانها بالواو في ما أتينا وما بالنسبة لا تفعل كذا لأنها خبر في المعنى وهي المستفهم عنها وقوله
 وذكره توطئة وتعليقاً هذا على الوجه الثاني وهو أن المراد بكتابه ورسوله لأنه هو الذي جاءهم من
 الحق ولكن لما كان المقصود من الإيمان به ما الإيمان بالله قدم ذكره عليهم ما هو حال عاملها معنوى
 وهو الجار والمجرور وأتمه لعلته (قوله ونطمع عطف على تؤمن الخ) قدر المبتدأ على تقدير الحال لئلا
 المضارع المذهب لا يقترب بالواو وعلى العطف فهو عطف على المنى أو التني فاذا عطف على المنى فظاهر
 وأن عطف على التني فالطمع ليس بنكر ولذا جاءوا بالانكار والاستبعاد للجمع بينهم ما أى كيف نطمع في
 ذلك ونحن غير مؤمنين وقيل يحتمل أن يكون معطوفاً على لا تؤمن بأن يكون عطف على التني أى يجمع
 بين عدم الإيمان وبين الطمع أو على التني أى لسننا يجمع بين الإيمان وبين الطمع وذلك الجمع بالدخول في
 الإسلام لأن المسلم هو الذى ينبغي أن يطمع في صحة الصالحين وماذا كرم صاحب التقريب من أنه على
 الأول ورد الجمع على التني وعلى الثاني ورد التني على الجمع يوحى أن الأول للجمع مقفين وليس كذلك بل هو
 جمع ونفى اثبات انتهى وفيه أمر أن الأول أنه على التني لا حاجة إلى اعتبار الجمع لأنه إنما اعتبر في العطف
 على التني لأن الطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين ليس بمنكر فكذا صرّف الإنكار فيه إلى الجمع
 ليس معنى كيف يطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين مع عدم الإيمان وأما إذا عطف على التني
 فأنكار نفي الطمع في ادخالهم في زمريهم مستقيم من غير نظر إلى معنى الجمع الثاني أن ما جعله وهم ليس
 كما قال فإن معناه أن الجمع المنكر فيه اعتبر بعد تقرير التني وإذا عطف عليه بعد ما نفي فقد ورد الجمع الذى
 افاده العطف على التني أى طرأ عليه وجاء بعده وإذا عطف على التني فالنفي وارد عليها وعلى الجمع
 ولا وهم فيه وقول المصنف رحمه الله تعالى عطف على تؤمن ظاهر في عطفه على التني ويحتمل الوجه
 الآخر (قوله والعامل فيها عامل الأولى مقيداً بها أو تؤمن) أى الطرف أو متعلقه ويسمى عاملاً
 معنواً عندهم ولما ورد على هذا كما في البحر أن العامل لا ينصب أكثر من حال واحدة إذا كان صاحبها
 مفرداً دون بدل أو عطف إلا فاعل التفضيل على الصحيح لأنه كملت حرفي جر لانه بمعنى في حال كذا ولذا
 قيل انه مبنى على رأى من أجاز تعددها مطلقاً أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أن الحال الأولى منه

والمعنى أنهم عرفوا بعض الحق فأبى الله لهم
 فكيف إذا عرفوا كله (يقولون ربنا آمنا)
 بذلك أو يعمد (فالكيفية مع الشاهدين)
 من الذين شهدوا بأنه حق أو نبوته أو
 من أئمة الذين هم شهداء على الأمم يوم
 القيامة (ومالنا لا تؤمن بالله وما جاءنا من
 الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم
 الصالحين) استفهام إنكار واستبعاد
 لا تتفاء الإيمان مع قيام الداعي وهو الطمع
 في الاختراط مع الصالحين والدخول في
 مدخلهم أو جواب سائل قال لم آمنتم ولا
 تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من
 معنى الفاعل أى أى شئ حصل لنا غير
 مؤمنين بالله أى بوجه حديثه فانهم كانوا
 مثلثين أو بكتابه ورسوله فإن الإيمان بهما
 إيمان به حقيقة وذكره توطئة وتعليقاً
 ونطمع عطف على تؤمن أو خبر محذوف
 والاول للحال أى ونحن نطمع والعامل فيها
 عامل الأولى مقيداً بها أو تؤمن

وهو مطلق والثانية بعد اعتبار تقييده فعامله متعدد معنى كافي رزقوا منها من غرة وأفعل التفضيل
فكانه قيل كيف عدم الايمان في حال الطمع المذكور وهذه حال مترادفة ولزوم الاولى لا يخرجها عن
الترادف واذا كانت من فاعل تؤمن فهي متداخلة وقيل معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى أنها
لوجعلت حاله متعلقة ولم يعتبر التقييد كان المال مالنا ونطمع ولا انكار ولا استبعاد للطمع بدون عدم
الايمان وعبارة المصنف رحمه الله تعالى نائية عنه فانها الوجبة للعمل للاحقة المعنى وما ذكره لازم
ايضا لانه انما ينكر الحال النائية بعد انكار الاولى لانها لازمة بل هي معتبرة من اجزاء الجملة الاولى
كما هو وقيل ان في صحة قولنا مالنا ونحن نفعل كذا بالاولى والحالية تنظر بالنظر الى الاستعمال وأن الحالين
على الاول امتدادا لثنتين ولا مترادفتين لعدم صحة ذكر الثانية بدون الاولى وعدم كونها حالا عامي
حال عنه ولتسم هاتين حالتين متلاصقتين فالحالان المتعاقبتان ثلاثة أقسام اهـ بمعنى أن الحال الواقعة
بعد مالنا وما بالتالي يصح اقترانها بالاولى لانها لازمة والانكار منصب عليها وبها تمام الفائدة كما ذكره
الحجة وعليه قوله * ما بال عينك منها الماء ينسكب * وقد ذكر مثل هذا في سورة آل عمران حيث
اعترض على قول الكشاف ما باله وهو آمن وهذا من فوائد التي تفرد بها الكفاية كلمة حق أريد بها باطل
لانه منسلم في الحال الاولى المتوقف عليها تمام الكلام وأما اذا جاء بعدها حال أخرى فصلة فالسمع
فيها خلاف ما ذكره والدراية بتفضيله كقول جرير

ما بال وجهك بعد الحلم والدين * وقد علال مشيب حين لا حين

وكقول الآخر وقد أنشده ابن الاعرابي

وقائـلة ما باله لا يزورها * وقد كنت من تلك الزبارة في شغل

وقد مر لنا كلام فيه في سورة آل عمران وأما ما ذكره في ثلث الحال فقد علمت رده وكذا قوله ليست
حالا عامي حال عنه لا وجه له (قوله أي عن اعتقاد من قولنا الخ) في الكشف بما تكلموا به عن
اعتقاد وإخلاص من قولنا هذا قول فلان أي اعتقاده وما يذهب اليه وقال التحرير أول كلامه يشعر بأن
القول حقيقة ولكنه مقيد بأن يكون عن اعتقاد وإخلاص وآخره يشعر بأنه مجاز عن المذهب والراي
والاعتقاد وبالجمله فالقصد الى أن النائية ليست مجرد القول وأجيب بأن مراده أنه حقيقة لانه الاصل
وأن القول اذا لم يقيد بالخلو عن الاعتقاد يكون المراد به المقارن للاعتقاد كما اذا قيل هذا قول فلان
لان القول انما يصدر عن صاحبه لا فائدة الاعتقاد وعبارته أحسن ولذا عدل عنها (قوله أحسنوا
النظر والعمل الخ) الاول مخصوص والثاني عام أو الاول نظر الى افادة الحدوث وتقدير معمول
والثاني الى الحاقه بالاعتقاد وعدم تقدير متعلق والآيات الاربع هي من قوله واذا تمعوا الى هنا وقوله
روى أنها نزات الخ هو حديث أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم والواحد من طريق ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير رضي الله عنه من سلا فلا
وجه لقول العراقي في التحرير يجب انه لم يقف عليه وانكاره وكذا ما بعده أخرجه ابن جرير عن سعيد بن
جبيرة (قوله عطف التكذيب بآيات الله الخ) المراد بالمصدقين من سبق ذكرهم لانه تعالى أنابهم
بما قالوه وهو الصدق النافع فذكره لانه لا بعدهم لستم الوعد والوعيد وبضد هاتين الاشياء (قوله
أي ما طاب ولذمنه الخ) لعطف تفسير لان الطيب يستعمل في القرآن بمعنى الحلال ويعني اللذيذ فأشار
الى أن المراد الثاني بقوله ما أحل الله وتضمن ما قبله ما ذكر يفهم من مدحهم بأنهم رهبان وجعل الحلال
حراما لانهم لا يقربون النساء ولا يأكلون اللحوم ويجعلون محرمة عليهم ولا يتأفمونه أنه مدحهم بذلك لانه
كان في دينهم مدح وحوارب مدح بالتسمية الى قوم مذموم بالتسمية الى آخرين فلا يرد عليه شيء كما توهم
وجعل الاعتداء عبارة عن تحريم الحلال فيكون تأكيده القول لا التحريم الخ وفي التوجيه الثاني عن
تحليل الحرام بعد النهي عن تحريم الحلال فهو تأسيس وسيأتي جعله معنى النهي عن الامرار في الحلال

(فأنابهم الله بما قالوا) أي عن اعتقاد من
قولك هذا قول فلان أي معتقده (جنات
تجبري من تحتها الانبياء خالدين فيها وذلك
جزاء المحسنين) الذين أحسنوا النظر
والعمل أو الذين آتوا الاربع روى أنها
في الامور والآيات الاربع روى أنها
نزات في الصحابي وأصحابه بعث اليه رسول
الله صلى الله عليه وسلم بكتابه فقرأه
ثم دعا جعفر بن أبي طالب والمهاجرين
معه وأحضر الرهبان والقسيسين فأمر
جعفر أن يقرأ عليهم القرآن فقرأ سورة مريم
فيكونوا آمنوا بالقرآن وقبل نزات في ثلاثين
أوسمة من رجال من قومه وفدوا على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليهم سورة
يس فبكوا وآمنوا (والذين كفروا
وكتبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) عطف
والتكذيب بآيات الله على الكفر وهو ضرب
منه لان القصد الى بيان حال المكذبين وذكرهم
في معرض المصدقين بها جهابذة الرغبة
والترهيب (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا
طيبات ما أحل الله لكم) أي ما طاب ولذمنه
كانه لما تضمن ما قبله مدح النصارى على
ترهيمهم والحل على كسر النفس ورفض
الشهوات عقبه النهي عن الاقرار في ذلك
والاعتداء عما حذر الله سبحانه وتعالى بجعل
الحلال حراما فقال (ولا تعتدوا ان الله
لا يحب المعتدين)

ويجوز أن يراد به ولا تعتد واحد وما أحل الله لكم إلى ما حرم عليكم فتكون الآية ناهية عن تحريم ما أحل وتحليل ما حرم داعية إلى القصد بينهما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف القيامة لأصحابه يوم ما بالغ في أنذارهم فرفقوا واجتمعوا في بيت عثمان بن مظعون وانفقوا على أن لا ينالوا أصابعهم فأعين وأن لا يتألموا على الفرس ولا يأكوا اللحم والود لا يقربوا النساء والطيب ويرفضوا الدنيا ويلبوا المسوح ويسجوا في الأرض ويجبوا ما كبرهم قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم اني لم أؤمر بذلك ان لا تنفسمكم عليكم حقا فقوموا وافطروا وقوموا وارتاموا فاني أقوم وأنام وأصوم وأنظروا كل اللحم والدم وآتى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني فنزلت (وكذا عمار زككم الله حالاً طيباً) أي كوا ما حل لكم وطاب عمار زككم الله فيكون حلالاً لمفعول كوا أو عمار حال منه تقدمت عليه لانه نكرة ويجوز أن تكون من ابتدائية متعلقة بكوا ويجوز أن تكون مفعولاً وحلالاً حال من المومول أو العائد المحذوف أو وصفه لمصدر محذوف وعلى الوجه لو لم يقع الرزق على الحرام لم يكن ذلك والحلال فائدة زائدة (واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) هو ما يسد من المرء بلا قصد كقول الرجل لا والله وبلى والله والله بالشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل الحلف على ما يظن أنه كذلك ولم يكن والله ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي أيمانكم صلة يؤخذكم أو الأقوال لانه مصدر وأحوال منه (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان) بما وثقتم الأيمان عليه بالتصدق والنية والمعنى ولكن يؤخذكم بما عقدتم إذا حنثتم أو بكت ما عقدتم لحذف لعمري قرأتمزة والكسائي وابن عباس عن عاصم عقدتم بالتحذيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاقبتهم وهو من فاعل يعنى فعل (فقد أرتة نكته

وقال النخعي يرانه أشار في الكشف إلى أربعة معان للاعتداه تجاوز حد الشرع أو حسد الاعتدال في الاتفاق أو الظلم على الإطلاق أو مقيداً بتحريم الطيبات (قوله ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا الخ) فالمراد لا تتجاوزوا الحلال إلى الحرام وتحرموا ما أحل من قوله لا تحرموا طيبات الخ وتحليل ما حرم الخ مستفاد من لا تعتدوا على هذا التفسير والمراد بتحليله تعاطيه أو اعتداده وفيه تأمل وقوله داعية إلى القصد أي الاعتدال وعدم الاسراف إشارة إلى درج المعنى الآخر في النظم (قوله روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث رواه ابن جرير والواحد في أسباب النزول عن مجاهد وعكرمة والسدي وله شاهد في الصحيحين من حديث وقع بعنه ورقوا يعني رقت قلوبهم من خشية الله وهو ضد القسوة وعثمان بن مظعون بظا مبهمة وعين مهملة تصحابي يكتنأ بالسائب جحجي أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً وهاجر المجرتين وشهد بدرا وهو أول من مات من المهاجرين بالمدينة على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة وقيل بعد اثنين وعشرين شهراً منها ودفن بالبقيع رضي الله عنه وفي كلام بعضهم والذي رواه المحدثون أن عثمان بن مظعون وعلياً وأباً رضي الله عنهم هو أبان يجتمعوا ويقتلوا فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونزل فيهم الآية لا تبة ليس على الذين آمنوا والذي ذكره مستتر من عدة أحاديث وأصله في الصحيحين والودك بفتح الواو والدال المهملة والكاف الشحم والمسوح جمع مسح وهو اللباس أي الفليظ من الملابس والسباحة في الأرض عدم التوطن والقرار والمذاكير جمع ذكر على خلاف القياس للفرق بينه وبين جمع الذكركم الذي وقيل لا واحد له كما بديد وثمة الحديث بمعنى ما ورد فيه لأرضانية في الدين (قوله كوا ما حل لكم وطاب الخ) إشارة إلى أنه إذا كان منفعولاً يكون صفة للمأكل كوا ما هو الشائع فيه فهو بمعنى ما حل لا بالمعنى المصدري وقوله تقدمت عليه لانه نكرة إشارة إلى أنه كان صفة وصفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً فلا بد عليه أنه نكرة موصوفة بصححى الحال منها ولا يلزم تقدمه كما قيل وقوله ويجوز أن تكون مفعولاً أي صفة مفعول فاعمة مقامه أي شيئاً عمار زككم ويجعل أنه نفسه مفعول بتأويل بعض وهو تكلف أو صفة مصدر أي أكلا والآية دليل لنا في شمول الرزق للحلال والحرام إذ جعله تأكيذاً لخلاف الظاهر وهو رد على المعتزلة وقوله وعلى الوجه الخ رد لما يؤولهم كلام الكشف من اختصاصه ببعضها (قوله هو ما يرد من المرء بلا قصد الخ) أي ما سبق إليه لسانه من غيرنية اليقين هذا عند الشافعي رضي الله عنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لغو اليقين أن يحلف على أمر مضى يظنه كذلك فان علمه على خلافه فهو غموس والادلة على المذممين مبسوطه في الفروع والأصول وقيل على تعلق في أيمانكم يؤخذكم ففي السببية قوله ان امرأه دخلت النار في هرة وقوله أو حال منه أي من اللغو معطوف على صلة (قوله بما وثقتم الأيمان عليه الخ) يقتضى أن ما موصولة لتقدير العائد وجعلها في الكشف مصدرية قيل وهو أحسن لوقوعها في مقابلة اللغو ولعدم الاحتياج إلى التقدير (قوله والمعنى ولكن يؤخذكم بما عقدتم إذا حنثتم الخ) المراد بالمؤاخذه المؤاخذه في الدنيا وهي الإثم والكفارة لأن فيها عقوبة لاهي الآخرة حتى يرد أن المؤاخذه ليست في وقت الحنث فالوجه هو الثاني وتعيد الأيمان شامل للغموس عند الشافعية وفيه كفارة عندهم وأما عندنا فلا كفارة ولا نعت فيه قدر إذا حنثتم فكان التقدير بن إشارة إلى المذهبين وقراءة التخفيف ظاهرة وقراءة عاقلة فاعل فيها الأصل الفاعل وكذا قراءة التشديد لان القرآن يفسر بعضها بعضاً أو بالمبالغة فيها باعتبار أن باللسان والقلب لأنه لا يكتفى باللسان كما لوهم (قوله فكفارة نكته أي البعلة التي تذهب أثمانه الخ) منهم من جعل هذا الضمير عائداً على الحنث المفهوم من السياق ومنهم من جعله عائداً على ما الموصولة بتقدير مضاف أي نكته ومنهم من جعله عائداً على العقد الذي في ضمن الفعل بتقدير مضاف وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أنه قصد الثاني ويحتمل غيره أيضاً وأما عوده على الأيمان لانه مفرد كالانعام

أومؤول بفرد فلا حاجة اليه وما بني عليه سيأتي ما فيه والقوله بفتح الفاء المرة من الفعل وفسره به
 توجيه التائيت وإشارة الى أنه بالمعنى المصدري لقوله اطعام وتذهب من الاذهاب وقوله وتستره إشارة
 الى أن معنى التكفير باغاة الستر والمراد به المحولان المحعول لا يرى كالمستور (قوله واستدل بظاهره
 على جواز التكفير بالمال الخ) قيده بالمال ليخرج التكفير بالصوم فإنه لا يكون الا بعد الحنث عندهم
 لانه عند العجز عن غيره والعجز لا يتحقق بدون حنث وقيد بعض الشافعية جواز تقديم المال بما اذا لم
 يكن الحنث معصية وأطلقه بعضهم وهو الصحيح وعليه المصنف رحمه الله تعالى وفاسده على تقديم الزكاة
 على الحول ووجه الاستدلال بظاهر الآية أنه جعل الكفارة عقب اليمين من غير ذكر الحنث وقال
 ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم ونحن نقول ان الآية تضمنت ايجاب الكفارة عند الحنث وهي غير
 واجبة قبل الحنث فثبت أن المراد بما عدهم الايمان وحنثهم فيها وقد اتفقوا على أن معنى قوله تعالى
 فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فأظفر فعدة من أيام أخر فكذا هذا وقوله على جواز
 التكفير إشارة الى أن ما قدره أو لا من قوله اذا حنثتم قيد للوجوب وكذا قوله كفارة نمكنه فلا يقال
 انه اذا كان التقدير ما ذكر كيف تكون الآية دليل لا لهم قتأمل (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من
 حلف على عين الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وقبل عليه ان دلالة
 الفاء الجزائية على التعقيب من غير تراخ ممتوعة وبعد التسليم الواقع في حيز الفاء مجموع التكفير
 والايان ولادالة على الترتيب بينهما ألا ترى أن قوله اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر
 الله وذروا البيع الآية لا يقتضى تقديم السعي على ترك البيع بالاتفاق وأيضا فقد روى هذا الحديث
 فليكفر عن يمينه ثم لبأت بالذى هو خير وروى رواية أخرى فلبأت الذى هو خير ثم ليكفر وربحناه هذه
 بالهرة وجعلنا كلمة ثم فى الأخرى بمعنى الواو وفيه بحث لأن اثبات الشهرة لا يسمع بغير نقل وهم
 يجمعون بين الرويتين بأن أحدهما لبيان الوجوب والأخرى لبيان الجواز وأيضا قد عدها تارة وتأخيرها
 أخرى يدل على أنهم ماسبان (قوله من أقصده فى النوع أو القدر الخ) أقصد أفعّل تفضيل من القصد
 وهو الاعتدال وقوله ونصف صاع عند الحنثية أى من البر وصاع من الشعير وقوله وحمله النصب
 أى ومحمل الجار والمجرور وهو من أوسط اطعام مصدر ي نصب مفعولين الأول من مامأ أضيف اليه
 وهو عشرة والثانى محذوف أقيمت صفته مقامه أى طعاما أو قوتا أو هو مرغوع على أنه بدل من اطعام
 أو خير مبتدأ محذوف أى طعامهم من أوسط وقيل على البدلية ان اقسام البديل لا تتصور ههنا وأوجب
 بأنه بدل كل من كل بقة تقدير موصوف أى اطعام من أوسطه نحو أعجبنى قرى الأضياف قراههم من
 أحسن ما وجد (قوله وأهلون كأرضون الخ) أرضون بكسر الراء هنا ويجوز فتحها أى فى جمع
 مذكر سالم على خلاف القياس لان قياس مفردة أن يكون علما وصفة وهذا اسم جامد كارض والذى
 سوغه انه استعمل كثيرا بمعنى مستحق فأشبهه الصفة (قوله وقرى أهل اليكم الخ) هذه قراءة جعفر
 الصادق وكن القياس فتح الياء خلفه الفتحه لكنه شبه الياء بالالف فقد راعى اعرابهم ولم يثله كفى الكشف
 بعدى كرب لانه نقل بالتركيب تخفف الا أن يقال ان صيغته ثقيلة فأشبهت المركب وهو ما جمع أهل
 على خلاف القياس كلبال فى جمع لينة وقال ابن جنى وأحد هما ليلاة وأهلالة قالوا وهو يحتمل أن يكون
 مراده أن له مفردا مقدرا هو هذا ويحتمل انه سماع من العرب فيه ومن قال انه اسم جمع أراد به الجمع
 على خلاف القياس كما سيأتى (قوله عطف على اطعام أو من أوسط ان جعل بدلا الخ) قيل وجهه أن
 يكون من أوسط بدلا من الاطعام والبديل هو المقصود ولذلك كان البديل منه فى حكم المنحى فكانه قيل
 فتكفارة من أوسط ما تطعمون واعتزى بأن العطف على البديل فى موقع البديل ضرورة وبإبدال
 كسوة منه لا يكون الا غطاء وهو لا يقع فى التثنية وأوجب بالنوع بل قد ورد على ما سبق من أنه قد عطف
 على البديل ويكون المقصود الانتساب الى ما اتسب اليه البديل منه فيجعله فى حكم المنحى وقد يجاب

أى الفعلة التى تذهب أعمه وتستره
 واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال
 قبل الحنث وهو عندنا خلافا للحنثية لقوله
 عليه الصلاة والسلام من حلف على عين
 ورأى غيرها خير أم منها فليكفر عن يمينه
 وليأت الذى هو خير (اطعام عشرة مساكين
 من أوسط ما تطعمون أهليكم) من أقصده
 فى النوع أو القدر وهو متكلم مسكين
 عندنا ونصف صاع عند الحنثية ومحملة
 النصب لانه صفة مندول محذوف تقديره
 أن تطعمه وا عشرة مساكين طعاما من أوسط
 ما تطعمون أو الرفع على البديل من اطعام
 وأهلون كرضون وقرى أهل اليكم يسكون
 الياء على لغة من يسكنها فى الأحوال
 الثلاثة كالألف وهو جمع أهل كالبالي
 فى جمع ليل والأراضى فى جمع أرض وقيل
 هو جمع أهلة (أو كسوف ٢٢) عطف على
 اطعام أو من أوسط ان جعل بدلا

بأنه على طريقة * علمتها تينا وما باردا * والتقدير اطعام من أوسط ما تطعمون أو الباس من كسوتهم
وربما أنه حينئذ يكون عطف على المبدل منه لا البديل مع ما فيه من تغيير الكلام والجواب أن المراد أنه
بالنظر إلى ظاهر اللفظ عطف على البديل فإن قيل هنا وجه آخر وهو عطفه على اطعام وجعل من أوسط
صفة اطعام على ما هو الظاهر أو صفة مصدر محذوف أي اطعاما من أوسط أو مفعولا به أي طعاما من
أوسط فما الباعث على هذا الوجه المتعسف أجيب بأنه اختار ذلك لأنه كون الكفارة فيما يتعلق
بالمساكين متعلقة بالكسوة اسم للنوب فيناسب أن يعتبر في جانب الاطعام المطعوم بخلاف
الاعتناق فإنه جنس واحد فليكن باسم المعنى وهو التحرير ومن حاول رد الكل إلى شيء واحد ذهب
إلى أن التقدير اطعام أو الباس كسوة (أقول) ما ذكره مناف لما قرره الآية وساموه ومثله لا يسمع ثم أنه
كيف يكون بدل غلط وهو يتوقف على كون الأول غير مراد منه فاعطاه هذا لا يصلح هنا لأن كلامهم ما
مقصود وكيف يعطف بدل غلط على غيره ثم أنه كيف يتأتى ما ذكره من التناسب وهو على البدلية صفة
اطعام مقدرة فلا يجزئ ما في كلامه من الاختلال فلا يعطف عليه إلا إذا قطع عما قبله وكان خبر مبتدأ
محذوف والمناسبة المذكورة لا يتكافأ لجلها مثل هذه التكافؤات فلا وجه للتقليد فتأمل وأما بدل
الاشتمال الذي ادعاه بعضهم فما لا شبهة في عدم صحته (قوله وهو نوب يغطي العورة الخ) تفسير
للكسوة تبع فيه الزحشرى وأورد عليه أنه مخالف لمذهبه فانهم ما يسي كسوة قيص أو أزار
أو منديل أو قنعة والتدوية بالضم والكسر من يقتدي به والاقتداء بنفسه كالكسوة فانهم ما صدر واسم
المكسوة أيضا فالمناسبة بينها وبين الاطعام حاصلة من غير التكافؤ السابق وقوله جامع قيص الخ كلامه
ظاهر في أن كل واحد منها كذا وهو يخالف قول الكشاف وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أزار أو
قيص أو رداء أو كساء وعن مجاهد نوب جامع وهو ما يستر البدن على ما هو المتعارف وجامع منون
ما بعده بدل منه أو مضاف والأول أولى (قوله أو كسوتهم) بكاف الجر الداخلة على اسوة بضم الهمزة
وكسرها أيضا وهي كما قال الراغب الحال التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره ان حسنا وار قبها وهو
من الأسى وهو الحزن وهو الازالة فتحو كرت الفحل أزات كربه وهذا اسوة هذا أى مثله فالكاف على هذه
القراءة زائدة ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى كمثل ما تطعمون وهذه قراءة سعيد بن جبير وابن السميع
وهي شاذة وهمزته بدل من وأولاه من المؤاساة وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله والكاف
في محل الرفع الخ ظاهر كلامه أنه خبر مبتدأ محذوف ويحتمل أنه بيان للمعنى ولذا قيل إنه ليس بمستقيم
والأولى طعام كسوتهم على الوصف فهو عطف أيضا على من أوسط وعلى هذه القراءة يكون التخيير بين
الاطعام والتحرير فقط وتكون الكسوة ثابتة بالسنة وقيل إنها في الكسوة وفيه نظر وقال
السفاقي قدر أبو البقاء أى مثل اسوة أهلكم في الكسوة فلا تكون الآية غريبة من الكسوة وفيه
نظر لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه وجوز فيها النصب أيضا على أحد الوجوه في أعراب من أوسط
وجعله معطوفا عليه وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه في المعنى الإيمان ودليله والجواب عنه مفصل
في محله (قوله ومعنى أو إيجاب إحدى الخصال الثلاث الخ) اختيار للمذهب المختار في الواجب
الخير وهو أن الواجب أحد الأمور لا على التعيين لا مانع إلى بعض المعتزلة أن الواجب الجمع وبسقط
بواحد وبعضهم الواجب معين عند الله وهو ما يقوله المكلف فيختلف بالنسبة إلى المكلفين وبعضهم أن
الواجب واحد معين لا يختلف ممكن بسقط به وبالأخرى فإنها قد اختلفوا في التخيير المفوض
تفاوته إلى الهمم وقصد زيادة الثواب فإن الكسوة أعظم من الاطعام والتحرير أعظم منها (وهنا
بحث) وهو أن أول أحد الشيتين أو الأشياء وانما تفيد التخيير بعد الطلب فقوله كسارته اطعام خبر لفظا
طلب معنى لأن المقصود منه إيجاب ذلك وحينئذ كيف تكون الفاء لتعقيبه إذ لو كان كذلك لا قضي
وجوبه قبل الحث ولا قائل به فإن قيل يقدر له قيد كما لم يبق له دلالة على ما ذكره فتأمل وقوله واحدا

وهو نوب يغطي العورة وقيل نوب جامع قيص
أورداء أو أزار وقيل بضم الكاف وهو لغة
كقذوة في قذوة أو كسوتهم بمعنى أو كمثل
ما تطعمون أهل بيكم أسرافا كان أو تقتسيرا
تؤاسون بينهم وبينهم أن لم تطعموهم الأوسط
والكاف في محل الرفع وتقديره أو اطعامهم
كسوتهم (أو تحرير رقبته) أو اعتناق إنسان
وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه فيه
الإيمان قياسا على كفارة القتل ومعنى أو
إيجاب إحدى الخصال الثلاث مطلقا ويخير
المكلف في التعيين (فن لم يجز) أى واحدا
منها (فصيام ثلاثة أيام) وكفارة صيام ثلاثة
أيام

منه المأثر من ان ازل تخيير (قوله والشواذ ليست بحجة عندنا الخ) قال في الاحكام قال ابن عباس
رضي الله تعالى عنه ما وجدناه وابراهيم وقساده من متابعات لا يجوز فيهما التقريب فثبت المتابع
بقول هؤلاء ولم يثبت بالتلاوة بخوار ان تكون التلاوة منسوخة والحكم بما سار هو قول أصحابنا وقالوا
أيضاً ان قراءته كروايته وهي مشهورة فيزاد بها على القطعي فذكروه غير مسلم عندنا وقوله وحتم
مرتصيه (قوله بأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ) أصل معنى الضمة الجدل والمراد عدم البذل
وللسلف في الحفظ هنا تناسير فقال قوم معنا حافظوا أنفسكم عن الحث فيها وان لم يكن الحث معصية
وقال آخرون معنا أفلوا من الإيمان لقوله تعالى ولا تتجهلوا الله عرضة لايمانكم وعليه قول الشاعر
قليل الا لا يحافظ لبيته * اذا برت منه الالية برت

وقال قوم راعوها لكي تودوا الكفارة اذا حنتم فيها لان حفظ الشيء رعايته قالوا وهذا هو الصحيح اما
الاول فلامعنى لانه غير منهي عن الحث اذا لم يكن الفعل معصية وقد قال صلى الله عليه وسلم فليات
الذي هو خير وليكفر كما تزول قال تعالى قد فرض الله ان يحل أيمانكم فثبت أنه غير منهي عن الحث
اذا لم يكن معصية فلا يجوز أن يكون احفظوا أيمانكم نهيًا عن الحث وأما القول بأنه منهي عن الحث
فماقتواه لانه كيف يكون الامر بحفظ اليمين نهيًا عن اليمين وهل هو الا كقولنا احفظ المال بمعنى
لا تنكسه وأما البيت فلا شاهد فيه لان معنى حافظ لبيته انه مراعاة لها بأداء الكفارة ولو كان معناه
ما ذكرنا لكان أكثر زعم ما قبله والى هذه الأقوال أشار المصنف رحمه الله تعالى وفي الكشف معنى آخر
وهو أن المراد احفظوها ولا تنسوا كيف حلفت بها (قوله أي مثل ذلك البيان) يعني أنه إشارة الى
مصدر الفعل المذكور وقد مر تحقيقه في البقرة في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فذكره وقوله
نعمة التعليم قدره مفعولا بقرينة ما قبله وقوله أرنعمه جمع نعمة منصوب عطفًا عليه فهو عام والواجب
شكرها مبنية لنعمه (قوله فان مثل هذا التبيين يسهل لكم المخرج منه) في الكشف لعلمكم
تشكرون نعمته فيعلمكم ويسهل عليكم المخرج منه فقيل المخرج رعايته على الحث وقبل المخرج منه
فيما يعلمكم أي من التكليف ولولا العائد لكان الاحسن أن تجعل ما مصدرية وقيل انه للشكر وقوله
فان الخ دليل على صحة ارادة نعمته الواجب شكرها يعني بمثل هذا التبيين يسهل المخرج من الشكر
لان شكر نعمته العمل بما يعرف من كلامه فتأمل (قوله قدر تعاف عنه العقول الخ) قيل الرجز
والرجس بمعنى وهو الشيء القدر وقيل ما تستقدره العقول وقال الزجاج انه كل ما استقدر من عمل قبيح
وأصل معناه الموت الشديد ولذا يقال للغمام رجس رعدده ولما كان فيه الاخبار عن معتد بقرده
فاما أن يكون خبرا عن الاول وخبر الاخيرين معتدراى رجس وفسق وكفر ونحوه أو في الكلام مضاف
الى هذه الاشياء والخبر له أي انما شأن هذه الاشياء أو تعاطيها أولا حاجة الى تقدير لانه يجوز الاخبار
عن هذه الاشياء بأنها رجس كما قيل انما المشركون نجس لانه مصدر يستوى فيه التليل والكثير وهذا
أحسن (قوله لانه مسبب عن تسويله وتزيينه) يعني جعله عملا للشيطان مع أنها أعيان بهلاقة ان عمل
الشيطان أي تزيينه مسبب لها أو من لا ابتداء أي ناشئ من غيره واذا قدر التعاطي فقبل لا حاجة الى
التأويل وفيه نظر (قوله التفسير للرجس أو ما ذكر الخ) رجوعه الى الرجس لا يقتضي الامر
بالاجتناب الخ فقط بل كل رجس وعوده على جميع ما مرتب تأويل ما ذكره على التعاطي المقدر وجوز
عوده الى الشيطان وهو قريب وقوله لكي تفلحوا مر تحقيقه في أول البقرة فذكره (قوله أكد
تحريم الخ والميسر الخ) وجه التأكيذ المذكور ظاهر لانهم كانوا مترددين في التحريم بعد نزول آية البقرة
ولذا قال عمر رضي الله تعالى عنه اللهم بين لنا في ما نأشأ فيا فلما نزلت هذه وصح فويل أنتم منتهون
قال انتهينا يا رب وحيث عودته مفعولة وحيث عودته مفعولة ساكنة وتامته متعاقبة بمعنى خالص أي لا خبير فيه أصلا
أو الغالب عليه عدم الخير والامر بالاجتناب عن عينهما أي لا عن شرهما ووفعه باعتباره الظاهر واحد

وشرط فيه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه المتتابع لانه قرئ ثلاثة أيام متتابعات
والشواذ ليست بحجة عندنا اذ لم تثبت كتابا
ولم تر سنة (ذلك) أي المذكور (كقراءة
أي نكح اذا حلفت) وحتم (واحفظوا
أي نكح) بأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ
أو بأن تبرأوا منها ما استطعتم ولم يفت بها خبر أو
بأن تكفروا اذا حنتم (كذلك) أي مثل ذلك
البيان (بين الله لكم آياته) اعلام شراره
(لعلمكم تشكرون) نعمة التعليم او نعمه
الواجب شكرها فان مثل هذا التبيين يسهل
لكم المخرج منه (يا أيها الذين آمنوا انما نحب
والميسر والاصحاب) أي الاصنام التي نصب
للعباد (والا زلام) سبق تفسيره في أول
السورة (رجس) قدر تعاف عنه العقول
وافرده لانه خبر للعلمه ورجس المعلومات
محذوف أو مضاف محذوف كأنه قال انما
تعاطى الخ واليسر (من عمل الشيطان)
لانه مسبب عن تسويله وتزيينه (فاجنبوه)
الضيم للرجس أو ما ذكره أو لتعاطي (اعلمكم
تفعلون) أي تفعلوا بالاجتناب عنه واعلم
أنه سبحانه وتعالى أكد تحريم الخ والميسر
في هذه الآية بأن صدر الجملة بانما ذكرهما
بالاصنام والا زلام ومما هما رجسا وجه لهما
من عمل الشيطان تديما على أن الاشتغال
بهما أشترجت أو غالب وأمر بالاجتناب
عن عينهما

وجعله سبباً يرجي منه الفلاح ثم قرر ذلك بأن
 بين ما فيه ما من المفاسد الدينية والدنيوية
 المقترنة بالتحريم فقال تعالى (انما يريد الشيطان
 أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر
 والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة)
 وانما خصهما باعادة الذكر وشرح ما فيها
 من الوبال تنبيه اعلى انهما المقصودان بالبيان
 وذكر الانصاب والازلام للدلالة على انهما
 مثلهما في الحرمة والشرارة لقوله عليه
 الصلاة والسلام شارب الخمر كعابد الوثن
 وخص الصلاة من الذكر بالافراد لتعظيم
 والاشعار بأن الصادقة كالصلاة عن
 الايمان من حيث انها عماده والفارق بينه
 وبين الكفر ثم أعاد الحديث على الانتهاء بصيغة
 الاستفهام مرتبة اعلى مائة قدم من أنواع
 الصوارف فقال (فهو أنتم منتهون) ايذا
 بأن الامر في المنع والتحذير بالغ الغاية
 وأن الاذار قد انقطعت (وأطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول) فيما أمر به (واحدوا)
 ما نهى عنه أو مخالفتما (فان توليتم فاعلموا
 أنما على رسولنا البلاغ المبين) أي فاعلموا أنكم
 لم تضروا الرسول صلى الله عليه وسلم
 بتوليكم فانما على البلاغ وقد أدى وانما
 ضررتم به أنفسكم (ليس على الذين آمنوا
 وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا) مما
 لم يحرم عليهم لقوله (اذا ما اتقوا وآمنوا
 وعمالوا الصالحات) أي اتقوا المحرم وثبتوا
 على الايمان والاعمال الصالحة (ثم اتقوا)
 ما حرم عليهم بعد كالحجر (وآمنوا) بتحريمه
 (ثم اتقوا) ثم استمروا واثبتوا على اتقاء
 المعاصي (وأحسنوا) وتحجروا الاعمال
 الجلية واشتغلوا بما روي انه لما نزل تحريم
 الخمر قالت الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 يا رسول الله فكيف يا خواتنا الذين ماتوا
 وهم يذنبون الخمر وبأكون الميسرة فترأت
 ويحتمل أن يصح كون هذا التكرير باعتبار
 الاوقات الثلاثة

الوجوه والا فاذ رجع الضمير الى التعاطي لا يكون كذلك (قوله وجهه سبباً يرجي منه الفلاح) ضمير
 وجهه لا لا جتناب والسببية من لعل لانها بمعنى كى ووجه المبالغة فيه باعتبار ظاهر الترجي وافادته انه ذنب
 عظيم بعد ارتكابه لا يقطع بالفلاح بمجرد الافلاع عنه بل يرجي له ذلك (قوله وانما خصهما باعادة
 الذكر) أي الخمر والميسر هما المقصودان لانهما هما اللذان صدر امرهم كما قال تعالى يسئلونك عن الخمر
 والميسر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر كعابد الوثن حديث رواه الترمذي بلفظ مد من الخمر
 وحمل على المستحل ولا حاجة اليه وهذا دليل على بعض المدعى أو جعل الازلام بمنزلة الوثن وهو بعيد
 وقيل انهما لم يخصا بالذكر لان معنى يصدكم عن ذكر الله بعبادة غيره وهي الانصاب وعن الصلاة بالاشتغال
 بالازلام وهو تقدير من غير دليل والشرارة بكسر الشين المجعلة الشر (قوله وخص الصلاة من الذكر
 بالافراد الخ) لان ما يصد عن ذكره يصد عنها الان الذك من أركانها فأوردت بالذكر تعظيماً لها كما في ذكر
 الخاص بعد العام (قوله والاشعار بأن الصادقة عنها كالصلاة عن الايمان الخ) كان وجهه أن الاول
 بيان لتعظيمها في ذاتها وهذا بيان لانه غاية مراد الشيطان من شرب الخمر ومنتهى آماله ذلك فيها ولا
 أحب الى الشيطان من ابقاعهم في الكفر فلو لأن تركها يؤدى اليه لما كانت محط نظره ولذلك سميت
 عماد الدين في الحديث لأن الخباء لا يقوم بالاعمال والفارق بين الايمان والكفر الصلاة لأن
 التصديق القلبي لا يطاع عليه وهذه أعظم شعائر المشاهدة في كل وقت ولذا طلبت فيها الجماعة
 ليشاهدوا الايمان ويشهدوا به فافهمه فانه خفي على من قال انه لا اشعار في النظم بما ذكر وصدها عن
 الصلاة لانها تشغلهم عنها ولان السكران لا يقرب الصلاة (قوله أعاد الحديث على الانتهاء بصيغة
 فهم أو لا من قوله تعالى فاجتنبوه مع ماله من تأكيدات التحريم وقوله ايذا بان الامر الخ أي الشأن
 والحال أو الامر الطلبي باجتنابه بلفظ غاية الظهور حتى لا حاجة الى أمرهم به لظهور أدلتها القاطعة
 للاذار فلذا عبر بالاستفهام الان كما ترى مع الجملة الاسمية والذات المعقبة الدالة على أنها قد ثبتت
 الصوارف عنها وتبين وجوه الفساد فيها حتى إن العاقل اذا خلى ونفسه بعد ذلك لا ينبغي ان يتوقف
 في الانتهاء وقوله ومخالفتها أعم من التنسیر الاول فيكون مؤكداً لقوله أطيعوا الله وعلى الاول
 مؤسس ولذا قدمه وقوله وانما ضررتم به أنفسكم إشارة الى أن قوله فاعلموا الخ جواب باعتبار لازمه
 المكفي به عنه (قوله اذا ما اتقوا الخ) فليقنني الجناح بهذه الاحوال ليس على سبيل اشتراطها
 فان عدم الجناح في تناول المباح الذي لم يحرم لا يشترط بشرط بل على سبيل المدح والثناء والدلالة على
 أنهم بهذه الصفة وسبب النزول ليس وجه آخر في معنى الآية ودفع ما فيها من التكرار بل إشارة الى ان
 الآية ترات في المؤمنين عامة ويدخل فيهم هذه الطائفة أو في هذه الطائفة لكن الحكم عام وقوله اتقوا
 المحرم الخ إشارة الى دفع التكرار في الآية وسبباً في نفسه (قوله روي أنه لما نزل الخ) أخرجه
 أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو في الصحيحين عن أنس رضي الله تعالى عنه
 (قوله ويحتمل أن يكون هذا التكرير الخ) قال الطيبي رحمه الله تعالى المعنى أنه ليس المطلوب من
 المؤمنين الزهادة عن المستلذات وتحريم الطيبات وانما المطلوب منهم الترقى في مدارج التقوى والايمان
 الى مراتب الاخلاص واليقين ومعارج القدس والكمال وذلك بأن يثبتوا على الاتقاء عن الشر
 وعلى الايمان بما يجب الايمان به وعلى الاعمال الصالحة لتحصيل الاستقامة التامة التي يتمكن
 بها الى الترقى الى مرتبة المشاهدة ومعارج أن تعبد الله كأنك تراه وهو المعنى بتوبته تعالى وأحسنوا الخ
 به ينتهي لازني عند الله ومحبة والله يحب المحسنين وفي هذا النظم نتيجة من قوله صلى الله عليه وسلم ليس
 الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال ولا اضعاء المال ولكن الزهد أن تكون بما يد الله أرق من أن ينفى
 يدك وهذا دفع للتكرير وأنه ليس مجرد التاكيد لانه يجوز فيه العطف بهم كما صرح به ابن مالك في قوله
 تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون بل به باعتبار تغاير ما علق به مرة بعد أخرى والمصنف رحمه الله

أشاراً ولا إلى تغايرها بأن المراد بالأول اتقاء ما حرم عليهم أولاً مع الثبات على الإيمان والأعمال الصالحة
 إذ لا ينفع الاتقاء بدون ذلك والثاني اتقاء ما حرم عليهم بعد ذلك من الجور ونحوه والإيمان التصديق
 بتحرير ذلك والثالث الثبات على اتقاء جميع ذلك من السابق والحادث مع تحري الأعمال الجيدة فالمراد
 بالاول والثالث زمان التحريم الأول الماضي وزمان التحريم الثاني الذي هو منزلة الحال وزمان الثبات
 على جميع ذلك في المستقبل (قوله أو باعتبار الحالات الثلاث) بأن يتق الله ويؤمن به في السر ويحجب
 ما يضر نفسه من عل واعتقاد ويتق الله ويؤمن به علانية ويحجب ما يضر الناس ويتق الله ويؤمن به
 بينه وبين الله بحيث يرفع الوسائط وينتهي إلى أقصى مراتب التقوى في الدرجة السالفة القابلة للتقوى
 النفسانية ولما في هذه الحالة من الزاني منه تعالى ذكر الاحسان فيها لأن الاحسان كما فسره النبي صلى الله
 عليه وسلم في حديث البخاري الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (قوله أو باعتبار المراتب الثلاث)
 أي مراتب التقوى الثلاث التي مرتفع صيلها ومن قال المراد به مبدأ السلوك أو مبدأ العمر فقد غفل عن
 مراده أو تغاير التقوى باعتبار تغاير المتق منه وهو العقاب والوقوع في حى المحرمات والتدنس بدنس
 الطبيعة والهوى وقوله فلا يؤاخذهم بشئ لانه لا يترك المحبة فهو كناية كما في قوله وقالت اليهود والنصارى
 نحن أبناء الله وأحباؤه فلم يعد بكم وكان الظاهر والله يجب هو لا فوضع المحسنين موضعه إشارة إلى
 أنهم متصفون بذلك (قوله نزلت في عام الحديبية) مرأت الحديبية بالتخفيف وأن منهم من شتدها وهي
 اسم مكان معروف وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن مقاتل (قوله والتحقير في بشئ للتبسيخ الخ) تدحض من
 من أذعن أي أزل وهو كناية عن إزالة الثبات والتصبر والتحقير والتقليل من شئ وتذكيره قبل عليه أن
 هذه الصيغة بعينها وردت في الأموال والأنفس من الفتن العظام كقوله تعالى بشئ من الخوف والجوع
 ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وهو إشارة إلى ما يقع به ابتلاء من هذه الأمور فهو وبعض من
 كل بالإضافة إلى مقدوره تعالى فانه قادر على ابتلائهم بأعظم مما ذكر ليعتبرهم بذلك على الصبر ويدل على
 ذلك أنه سبق الوعد به قبل حلوله لتوطئ النفوس فإن المقابلة بالشدائد شديدة الألم وإذا فكر العاقل
 وحده ما صرف عنه من البلاء أكثر مما وقع فيه بأضعاف لا تقف عنده غاية فسبحان اللطيف بعباده
 (أقول) ما ذكره العلامة بعينه أشأ واليه الشئ في دلائل الاجاز لان شئ انما يذكر كقصد التعميم فهو
 وان من شئ إلا يسبغ بمجدهم والأبهام وعدم التعيين أو التحقير لا دعاء أنه لمقارنته لا يعرف ولذا عيب
 على المتنبي قوله

لوالفلك الدوائر أبغضت سعيه • لعوقه شئ عن الدوران

مع استحسانه في قول أبي حية النمرى

أذا ما تقاضى المرء يوم وليه • تقاضاه شئ لا يل التفاضيا

وهنا لوقيل إيلونكم بصيدتم المعنى فالحامها لا بد له من نكته وهي ما ذكر وأما ما أورده من الآية
 الأخرى فشاهد له لأعليه لانه المقصود فيه أيضاً التحقير بالنسبة إلى ما دفعه الله عنهم كما صرح به المعترض
 مع أنه لا يتم الاعتراض به إلا إذا كان ونقص معطوف على مجرور ومن ولو عطف على بشئ لكان مثل هذه
 الآية بلا فرق والعجب أنه مع ظهوره أو رده الطيبي رحمه الله ولم ينبه له (قوله ليقيم الخائف من عقابه
 الخ) هذا بيان محصل المعنى ووجه التجوز فيه ما سأتى من أن العلم مستعمل في لازم معناه وهو وقوع
 المعلوم وظهوره لأن علمه تعالى لا يتخلف عنه أو أن المراد من العلم التعلق بالمعلوم وضمير هو لعقاب أي
 والعقاب لم يقع بل منظر على صيغة المفعول ان وقع منه الخ وقوله لضعف قلبه أراد به قلبه يقينه
 والاضعف القلب بالمعنى المعروف لا يناسب عدم الخوف وقوله إيمانه تفسيره ومن موصولة
 ويجوز أن تكون استفهامية أي جواب من يخافه وبمذا علم ضعف ما قيل لفظ الله فاعل بعلم
 فلا يصح أن يكون معنى ما ذكر والاختلاف نظام الكلام الآن يكون المراد من مجموع بعلم الله الخ

أو باعتبار الحالات الثلاث استعمل
 الإنسان التقوى والإيمان بينه وبين نفسه
 وبينه وبين الناس وبينه وبين الله تعالى
 ولذلك يدل الإيمان بالأحسان في الصلوة
 الثالثة إشارة إلى ما قاله عليه الصلاة
 والسلام في نفسه أو باعتبار المراتب
 الثلاث المبدأ والوسط والمنتهى أو باعتبار
 ما يتق فانه ينبغي أن يترك المحرمات وتوقيها من
 العقاب والتسببات تحترز عن الوقوع في
 الحرام وبعض المباحات تحفظاً للنفس عن
 الخسة وتم ذيلها عن دنس الطبيعة
 (والله يحب المحسنين) فلا يؤاخذهم بشئ
 وفيه أن من فعل ذلك صار محسناً ومن صار
 محسناً صار الله محبوباً (يا أيها الذين آمنوا
 ايبسوا أنفسكم الله بشئ من الصلوات أه أيدكم
 ورمحكم) نزلت في عام الحديبية ابتلاءهم
 الله سبحانه وتعالى بالصبر وكانت الوحوش
 تغشاهم في رحالهم بحيث يتمكنون من
 صيدها أخذاً بأيديهم وطعنهم برماحهم وهم
 محرمون والتقليل والتحقيق في بشئ للتبسيخ
 على أنه ليس من العظائم التي تدحض الأقدام
 كالأبلاء يذل الأنفس والأموال فمن لم يثبت
 عنده كيف يثبت عند ما هو أشد منه
 (ليعلم الله من يخافه بالغيب) ليقيم الخائف
 من عقابه وهو غائب منظر لقوة إيمانه عن
 لا يخافه لضعف قلبه وقلة إيمانه فذكر العلم
 وأراد وقوع المعلوم وظهوره أو تعلق العلم

ذلك وقوله بعد ذلك الابتلاء أي بعد الابتلاء السابق وما علم من حاله وقيل المراد قدرة المحرم عليه فيما يستقبل فإن الابتلاء بغشيان الصيد قد مضى وقوله من لا يملك جأشه بالهزيمة وأصل معناه الصدر كافي الأساس ويطلق على القلب وملك الجأش ضبطة بمعنى الصبر والتحمل ويقال ربط لذلك الأمر جأشا وهو رابط وفي ضمة واهي الجأش ومعناه ما ذكره فسر العذاب الإيم بالوعيد لأنه ليس واقعا البتة ولا في حين الاعتداء والتقصير في أمر تسهل رعايته فوق التقصير فيما تصعب رعايته فلذا أوقعه عليه وهذا يشبه حيثان أهل السبت ولحق الوعيد لا يحقق لحوق العذاب بخلافه أنه مناسب لمذهب المعتزلة باطل (قوله جمع حرام) بمعنى محرم وإن كان في الحل ومن كان في الحرم وإن كان حلالا وهما سيان في النهي عن قتل الصيد ورداح المرأة الثقبيلة الردف والكثبية العظمية وجعه رديح بضم دالين وذكر القتل لما ذكره والذكاة بالذال المججمة النحر والذبح (قوله وأراد بالصيد ما يؤكل لحمه الخ) هذا مذهب الشافعي رحمه الله من أن ما لا يؤكل من الصيد فلا جواز على المحرم فيه ومذهبنا كما في كتاب الأحكام أنه عام في جميع صيد البر إلا ما خصه الحديث الآتي ولا يقياس غير الجنس عليها والمراد بهما كل ما ابتدأ الإنسان به ذي كالسبع والذئب بالاجتماع فخص به ما خرج عنه فإن لم يتدنه بالأذى فعليه الجزاء ولما لم يكن للخنزير علة مذكرة لم يجز القياس عليها وكونه غير مأكول اللحم لم تقم الدلالة عليه من خوى الكلام ولا ذكر اعلمته فيه ومن أحسن ما من بأبي القياس عليها وكونه غير مأكول نفى والتف لا يكون علة (قوله خمس يقتل الخ) رواه الشيخان ورواية الحمية في مسلم وقوله مع ما فيه الخ أي بالقياس عليه وهو مذهبه وقوله هل يلغى أي يبطل حكمه ولذا عبر بالقتل وهو الأصح من مذهب الشافعي أيضا (قوله ذكر الأحرامه عالميا بأنه حرام عليه الخ) وليس ذكر العمد للتعقيب عند الجمهور بل أمالانه المورد أولانه الأصل والخطأ ملحق به للتغليظ والاشعار بأنه يستوي فيه العمد والخطأ ووجه الدلالة أنه لا وبال ولا انتقام في الخطأ وهذا معنى قول المصنف رحمه الله بل لقوله ومن عاد الخ وقوله والخطأ ملحق به فيه نظر فإن القياس لا يجري في الكفار عندنا فإظهار قول الزهري رحمه الله نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ وذهب سعيد بن جبير إلى أنه لا شيء في الخطأ عملا بظاهر الآية (قوله فطه عنه أبو اليسر رضي الله عنه الخ) قالوا انما هو أبو قتادة رضي الله عنه كما في الصحيحين من روايته وهو الذي فعل ذلك وقد تبع المصنف فيه الكشاف وقال الطبري أنه ليس في شيء من الأصول يعني أصول كتب الحديث وأورد على قوله أذروى الخ أنه يدل على أن قتلهم كان عن قصد ولا يدل على أنه علم بأنه حرام لأن الحديث دل على أن حرمة صيد المحرم علم بعد نزول الآية فلا يدل على أن قتلهم عن تعمد بما فسر به وفيه نظر لأنه صرح في الكشف بأنه كان محترما في الجاهلية أيضا فكان معلوما ومعلوم من الآية كونه قد شرعنا به وأعلم أنه عدل عن قول الكشاف في التعريف أن يقتله وهوذا كراهية أوعالم أن ما يقتله مما يحرم عليه قتله لأنه ليس بمناع لأنه إذا رمى غير صيد وأصاب صيدا وهوذا كراهية ينبغي أن يكون عمدا وليس به وقد تكلف له ودفع آخر بأن أربعت في الواو فلذا غيره المصنف رحمه الله (قوله برفع الجزاء والمثل قراءة الكوفيين الخ) الفاء ما جزائية أو زائدة في خبر الموصول قرأ أهل الكوفة جزاء مثل بتنوين جزاء ورفعه ورفعه مثل وبقي السبعة برفعه مضافا إلى مثل ومحمد بن مقاتل بتنوين جزاء ونصبه ونصب مثل والسلي برفع جزاء متوننا ونصب مثل وقرأه جزاءه برفع جزاء مضافا لصيرور رفع مثل فأما قراءة الكوفيين فواضحة لأن جزاء مبتدأ ومثل صفته والخبر محذوف أي فعليه جزاء مماثل لما قتله وجوز أبو البقاء في مثل البدلية والزجاج أن يكون جزاء مبتدأ ومثل خبره إذا التقدير جزاء ذلك الفعل أو المقتول مماثل لما قتله (قوله وعليه لا يتعلق الجزاء بجزاء) وأيضا المصدر يعمل بتشابه الفعل وبوصفه بعد الشبه وأما كون المصدر بمعنى الجزى به فهو في حكم الصفة فرد بأنه تفسير معنى لأن أول أعراب فانه جعل عين الجزاء مبالغة والمقصود أنه مجزى به وفيه نظر وإذا لم يتعلق

ذلك (فن اعتدى بعد ذلك) بعد ذلك الابتلاء بالصيد (فله عذاب اليم) فالوعيد لاحق به فان من لا يملك جأشه في مثل ذلك ولا يراعى حكم الله فيه فكيف به فيما تكون النفس أميل إليه وأحرص عليه (أي محرمون جمع لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) أي يحرمون جمع حرام كداح وردح ولعله ذكر القتل دون الذبح والذكاة لاعتدائهم وأراد بالصيد ما يؤكل لحمه لأنه الغالب فيه عرفا ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام خمس يقتل في الحل والحرم الحدة والغراب والعقرب والفأرة والكلب الحدة والغراب والعقرب الحدة بدل العقرب العقور وفي رواية أخرى الحمة بدل العقرب مع ما فيه من التنبيه على جواز قتل كل مؤذ واختلاف في أن هذا النهي هل يأتي بحكم الذبح فيخلق مذبح المحرم بالميتة ومذبح الوثني أو لا فيكون كاشاة المفصولة إذ أجمعها الغاصب (ومن قتل منكم متعمدا) ذا كراهية لا حرامه عالميا بأنه حرام عليه قتل ما يقتله والاكثر على أن ذكره ليس لتعقيد وجوب الجزاء فإن اتلاف العمد والمثل واحد في إيجاب الضمان بل لقوله ومن عاد فنتقم الله منه لأن الآية نزلت فيمن تعمد أذروى أنه من لهم في عمدة الحديثية حمار وحش فطعنه أبو اليسر رحمه الله فقتله فزالت (جزاء مثل ما قتل من الذم) برفع الجزاء والمثل قراءة الكوفيين ويعقوب بمعنى فعلية أي قوا جبه جزاء مماثل ما قتل من الذم وعليه لا يتعلق الجزاء بجزاء الفصل بينهم ما بالصفة فان متعلق المصدر كالملة فلا يوصف ما لم يتم بها وانما تكون صفته

به كان صفة له أخرى لوقوعه بعد التكرار وأورد على ما ذكر أنه انما يتنع عمله في المفعول به ويجوز في
 الجواب المجزوء لانه يكفيه راحة الفعل كما صرح جوابه (قوله وقرأ الباقر على اضافة المصدر الخ) ولما
 قيل على هذه القراءة ان الجزاء لا يقتول للمثله أو لولاها وجهين أن يكون مثل مقعما كما في قولهم
 مثلاً لا يقول كذا على أنه كناية أو المراد أن يجزى أي يعطى المثل جزاء له وهذا أظهر وأقوى وفي كلام
 المصنف رحمه الله ان الاضافة اذا كانت للمفعول تعين المعنى الثاني فلا يلائمه الجواب الاول وقيل انه
 يفوت عليه أيضا اشتراط المماثلة بين الجزاء والمقتول فالاولى جعل الاضافة يائسة أي جزاء هو مثل
 ما قتل فتشقق القراءة ثان مع في وليس يوارد لان جزاءه المحكوم به ما يشاومه ويعادله وهو يقتضى
 المماثلة خصوصاً على مذهب أبي حنيفة رحمه الله فتأمل (قوله وهذه المماثلة باعتبار الخلقة الخ)
 هذا هو المروي عن ابن عباس رضى الله عنهما في الظبية شاة وفي النعامة بعير وهو قول مالك والشافعي
 ومحمد بن الحسن ولا نظير له فيه القيمة كالعصفور وقال أبو حنيفة وأبو يوسف المثل هو القيمة يشترى بها
 هديان شاء وإن شاء اشترى طعاماً وأعطى كل مسكين نصف صاع وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوماً
 وأيده بأنه قد ثبت المثل بمعنى القيمة في قوله تعالى فمن اعتدى عليه فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم فإن المراد قيمة المفعول بالافتاق فوجب الحمل عليه وهو عام لما لا نظير له وفيه القيمة عندهم
 فيأثم عليهم استعمل المثل في معنييه ولا حاجة اليه فان قيل المثل اسم للظن وليس باسم للقيمة وانما
 أوجبوا القيمة فيما لا نظير له بالاجماع لمن الآية قيل ان الله تعالى قد سمى القيمة مثلاً في قوله فمن
 اعتدى عليكم الخ ويدل على أنها مرادة أن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم روى عنهم في الجملة
 شاة ولا تشابه بين الجملة والشاة فعلمنا أنهم أوجبوا على وجه القيمة فان قيل انما يسوغ حمله على القيمة
 لو لم يفسر وقد فسر بقوله من النعم فلا ماع للتأويل قيل انما يـكون تفسيره لو اقتصر عليه وما اذا
 وصل به ما لا يحتمل التفسير من الصيام والطعام فلا فهو تفصيل للحكم كقوله فكفارته اطعام عشرة
 مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم الآية وقوله يهدي أي يذبح الهدى وفي نسخة يغدى وقوله وإن
 لم تبلغ بخبري أي زاد على نصف الصاع ما لم يبلغه يتصدق به أو يصوم له يوماً (قوله واللفظ الاول أوفق)
 لأن الظاهر من مثل ما قتل من النعم المماثلة في الخلقة والهبة وهذا بالغ الكعبة يستدعيه وأجيب بأن
 قوله يحكم به ذوا عدل يدل على أن المعتبر القيمة ورد بأن القيمة كما يحتاج الى نظروا جهاد كذا المماثلة
 الخلقة لكن التوقيف أحوج الى ذلك فيعلم بالطريق الاولى وقد مر أن المثل معروف في القيمة وإن
 ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله أشمل وغير محتاج الى التكاف كما أشار اليه الرخشي (قوله صفة جزاء
 الخ) أو حال من الضمير المستتر في خبره المقدر وهو عليه وقوله وكما أن التوقير الخ إشارة الى جواب
 ما قيل من طرف أبي حنيفة أن التكليم انما يحتاج اليه في بيان القيمة وقد مر الكلام فيه (قوله وقرئ
 ذو عدل على إرادة الجنس الخ) في الكشف وقرأ محمد بن جعفر ذو عدل منكم أراد يحكم به من يعدل
 منكم ولم يرد الوحدة فقيل يعني لم يقصد أن العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس العدل فان من
 يكفي للثنين كما يكفي لواحد لكن لادلالة على التعيين وهذا بعينه كلام الزجاج كما نقله الطيبي رحمه الله
 ومراده أن ذو يستعمل استعمال من للتقليل والتكثير وليس المراد بها الوحدة بل التعدد وأقله اثنان
 فما قيل عليه ليس في الآية لفظة صالحة لقصد التعدد صلاحية من لذلك لاشبهة في عدم ورود
 عليه ومن فسر بالامام فتوحده فيما على أصله من غير تأويل هو ما في الكشف وهو بعينه كلام ابن جني
 (قوله هديا حال من الهاء في به أو من جزاء الخ) كونه من جزاء لانه خبر عنده أو قدر واجب جزاءه أما
 الرخشي فلما قدر فعله جزاء وجعله حالاً لانه ما للحال من المبتدأ وأعمال الطرف من غير اعتماد
 وكلاهما خلاف المنصور عند النحاة وقيل فيه نظير لجواز أن يعتبر الطرف معتمداً على المبتدأ يعني من
 قتله على القول بأنه خبر للشرط أو لانه وصول فكتأنيهم وتوالت على أن الواقع موقع الجزاء لو كان ظرفاً

وقرأ الباقر على اضافة المصدر الى المفعول
 واتخام مثل كما في قولهم مثلي لا يقول كذا
 والمعنى فعليه أن يجزى مثل ما قتل وقري
 فجزاءه مثل ما قتل بنصهم ما على فاليجز جزاءه أو
 فعليه أن يجزى جزاءه بما نل ما قتل فجزاؤه
 مثل ما قتل وهذه المماثلة باعتبار الخلقة
 والهبة عند مالك والشافعي رضى الله تعالى
 عنهما والقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال يقوم الصلح حيث صيد فان بلغت القيمة
 عن هدى تخبرين أن يهدي ما قيمته قيمة وبين
 أن يشترى بها طعاماً ما قيمته كل مسكين نصف
 صاع من بز أو صاعاً من غيره وبين أن يصوم
 عن ما علم كل مسكين يوماً وأن لم يبلغ تخبر
 بين الاطعام والصوم واللفظ الاول أوفق
 (يحكم به ذوا عدل منكم) صفة جزاء ويحتمل
 أن يكون حالاً من ضميره في خبره أو منه اذا
 أضافته أو وصفته ووقعته بخبره تدل على
 وكان التقويم يحتاج الى تطرؤ واجتهاد
 يحتاج الى المماثلة في الخلقة والهبة
 اليه ما فان الأنواع تتشابه كثيراً وقري
 ذو عدل على إرادة الجنس أو الامام (هديا)
 حال من الهاء في به أو من جزاء

والمرفوع فاعلام تجزئ انما كان في المضارع المنبئ أو الماضي بدون قد لا يتقدم المبتدأ كما ذكر في قوله
 فينتقم الله منه فيكون التقدير ههنا فهو عليه جزاء فيكون الظرف معقدا على المبتدأ المحذوف وفيه
 نظر وقيل انه اذا كان حالا من جزاء فهو فاعل لفعل تقديره فيجب جزاء الخ وإذا كان حالا من ضميره
 فهي حال مقدرة كما قاله الفارسي ثم انه أو رد على النحر بأن الاعتماد على المحذوف ممنوع ولذا لا يعمل
 اسم الفاعل بدون الاعتماد مع انه لا بد له من موصوف محذوف وليس بشئ لانه فرق بين المبتدأ المقدر
 والموصوف المفروض فان الأول في حكم الموجود بخلاف الثاني (قوله) وان تون لخصيصه
 بالصفة (الخ) لانه نكرة لا تجيء الحال منها الا اذا تخصصت أو تقدمت وفي حال الاضافة حالة ظاهرة
 واعتبار الحذف لانه مضاف الى المفعول كما مر واطراف الصفة انطوية فلذا وصف به النكرة والخلاف في
 المسئلة المذكورة مبسوط في الفروع (قوله) عطف على جزاء ان رفعة (الخ) وعلى قراءة النصب كما تقدم
 فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب عليه كفارة ويجوز ان يقدّر عليه أن يجزى جزاء أو كفارة فيعطف
 كفارة على أن يجزى فهو مبتدأ تقدم عليه خبره وأوفيه للتخيير قال الطيبي وليس من باب جالس الحسن
 أو ابن سيرين بل من باب قولك جالس السلطان أو الوزير والعامى ونقل عن الشافعي رحمه الله قول
 ضعيف انه على الترتيب ومنه تعلم أن التخيير على قسمين ما يكون الخبر متساويا وما يكون الخبر فيه تفاوت
 وبون بعيد وقوله عطف بيان مبني على مذهب الفارسي من أنه لا يختص بالمعارف ومن قال باختصاصه
 جعله بدلا أو خبر مبتدأ محذوف (قوله) بالاضافة للتبيين (الخ) فالكفارة بمعنى المكفرة وهي عامة تشمل
 الطعام وغيره وكذلك الطعام يكون كفارة وغيره فبينهم ما عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد
 وما قبل ان الطعام ليس جنسا للكفارة فالاضافة لادنى ملازمة لا يسانية ليس بشئ يعتمد به (قوله)
 والمعنى عند الشافعي رحمه الله تعالى أن يكفر بالطعام مساكين (الخ) فغده يقوم الهدى لانه الواجب
 أولا وعندنا يقوم الصيد وظاهر كلامه أن الكفارة والطعام بالمعنى المصدرى ولو أبقى على ظاهره اصح
 وله ان يتصدق بما يبلغ المذنب عند الشافعي أيضا (قوله) أو ما سواه من الصوم (الخ) قال الراغب العدل
 والعدل متقاربان لكنه بالفتح فيما يدرك بالبصيرة كالحكم وبالكسر ما يدرك بالحواس كالمعدل
 فالعدل بالفتح هو التقسيم على سواء وعلى هذا روى بالعدل قامت السموات تنبيه على أنه لو كان ركن
 من الاركان الاربعة في العالم زائد على الآخر أو ناقص عنه على خلاف مقتضى الحكمة لم يكن العالم
 منتظما وهذا معنى دقيق بالتأمل فيه حقيق (قوله) متعلق بمحذوف أي فعلية الجزاء والطعام (الخ)
 أي متعلق بالاستقرار الذي تعلق به عليه المقدر وعدل عن قول الزمخشري انه متعلق بجزاء وان كان بناء
 على اعرابه وهو لم يذكره لانه انما يتأتى اذا اضيف الى مثل لانه عطف عليه كفارة ولا يعطف
 على المصدر قبل تمامه ولا اذ انون ووصف لان المصدر الموصوف بصفة متقدمة لا يعمل وفيه وجوه أخر
 كتحلقه بطعام أو بفعل مقدرو هو جوزي (قوله) ثقل فعله وسوء عاقبته (الخ) يشير الى أن أصل معنى
 الوبال الثقل ومنه الوابل للمطر الكثير والوبيل للطعام الثقيل الذي لا يسرع هضمه والمرعى الوخير
 وضمير أمره على الوجه الأول لمن قتل الصيد وعلى الثاني لله ولذا وصفه بالشدّة لانه مخالفة لأمر القوى
 الشديد البطش وأشار الى أنه في الوجه الثاني مضاف مقدر رأى وبال مخالفة أمر الله لأن أمر الله
 لا وبال فيه وانما الوبال في مخالفته (قوله) من قتل الصيد محرما في الجاهلية (الخ) وهو ذنب عظيم لانهم
 كانوا على شريعة اسمعيل صلى الله عليه وسلم والصيد محترم فيها أيضا كما ذكره الزمخشري فلا يرد
 عليه أنه لا ذنب في الجاهلية أو قبل التحريم لانه لا ذنب بدون التحريم ولا تحريم في الجاهلية فكيف
 يتحقق العقو وقيل المراد بالعفو أن لا يتم فيه (قوله) الى مثل ذلك (الخ) انما ذكر المثل لان العود الى ذلك
 الفعل بعينه وقد وقع وانقضى لا يتصور وأما تقدير المبتدأ في فهو ينتقم فليصح دخول الفاء لانه الجزاء
 اذا وقع مضارعا مشبها لم تدخله لم يقدر المبتدأ وكذا المنق بلا فاقيل ان المضارع يجوز بدون

وان نون لخصيصه بالصفة أو بدل من مثل
 باعتبار محله أو لفظه فيمن نصبه (بالفتح الكعبة)
 وصف به هديا لان اضافته انطوية ومعنى بلوغه
 الكعبة ذبحه بالحرم والتصدق به ثم قال
 أبو نيفة يذبح بالحرم ويتصدق به حيث شاء
 (أو كفارة) عطف على جزاء ان رفعة وان
 نصبت خبر محذوف (طعام مساكين) عطف
 بيان أو بدل منه أو خبر محذوف أي هي طعام
 وقرأ نافع وابن عامر كفارة طعام بالاضافة
 للتبيين كقولك خاتم فضة والمعنى عند الشافعي
 أو ان يكفر بالطعام مساكين ما يساوي قيمة
 الله تعالى من غالب قوت البلد فيعطي كل
 مسكين مدا (أو يعدل ذلك صياما) أو ما
 سواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين
 سواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين
 يوما وهو في الأصل معهدرا أطلق للمفعول
 وقرئ بكسر العين وهو ما عدل بالثقل في
 المقدار كعدل الخيل وذلك إشارة الى الطعام
 وصيا ما عجز للعدل (ليذوق وبال أمره)
 متعلق بمحذوف أي فعلية الجزاء أو الطعام
 أو الصوم ليذوق ثقل فعله وسوء عاقبته
 بهنك محرمة الاحرام أو الثقل الشديد على
 مخالفة أمر الله وأصل الويل للثقل ومنه
 الطعام الويل (عنى الله عاصف) من قتل
 الصيد محرما في الجاهلية أو قبل التحريم أو
 في هذه المرة (ومن عاد) الى مثل هذا
 (فينتقم الله منه) فهو ينتقم الله منه

الغناء فلا يكون للفاو فائدة فاذا اجتمعت اسمية ظهرت الفائدة مبنى على القول بأن فيه وجهين وهو أحد
قولي النحويين في هذه المسئلة لكن المشهور خلافه (قوله وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد الخ)
روى عن ابن عباس رضي الله عنه ما والحمد لله بن بشر يرحم الله أن عاد عدا لم يحكم عليه بكفارة حتى كانوا
يسألون المستفتي هل أصبت بشأ قبله فان قال نعم لم يحكم عليه وان قال لا حكم عليه والجهور على خلافه
وهو الصحيح لأن وعيد العائد لا يثنى وجوب الجزاء عليه وانما لم يصرح به لعله فيما مضى مع أن الآية
يحتمل أن معناها من عاد بعد التعريم الى ما كان قبله والانتقام يحتمل أن يكون في الدنيا بالكفارة لكنه
خلاف الظاهر وكذا كون المراد بمتنقه منه اذا لم يقتر (قوله ما صيد منه مما لا يبش الا في الماء الخ)
يعني الصيد مصدر بمعنى المفعول وطعامه ليس مصدر رابعي أكله وعطفه عليه من قبيل أعجبتني زيد
وكرمه بل هو بمعنى المفعول وضيمير طعامه للصيد فمعنى احلال الصيد الانتفاع به واحلال مطعومه
احلال أكله على حد ذاته مضاف وهو من عطف الخاص على العام عنده وعند ابن أبي ليلى الصيد
والطعام على معناهما ولذا قدر المضاف في صيد البحر فقال صيد حيوان البحر بأن تطعموه وضيمير طعامه
لحيوان البحر وقوله لا يبش الا في الماء مطلقا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه ونخرج عنه الضفدع
وشحوه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام في البحر الخ) أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله
عنه وصححه والحل مبتن على بكسر الحاء وفتح الميم بلا واو عاطفة خبر بعد خبر وما ذكره من قولي أبي حنيفة
رجحه الله مفصل في البقرة (قوله ما قد ذهبت أو نضب عنه الخ) أي ما ألقاه البحر أو بقي بعد ذهاب الماء
عنه والتقسيد مأخوذ من مقابلته بالصيد لأن ما لم يصد منه يكون كذلك ونضب يترون وضاد مجمة وباء
موحدة من النضوب وهو ذهاب الماء فالطعام بمعنى المطعوم كما مر ومن فسر به لا كل جعله من الضمير
للصيد بمعنى الصيد أو بمعنى المصدر والضيمير راجع اليه بمعنى الصيد (قوله تنصبا ما لكم نصب على الغرض)
بالغين والضاد المجنين أي هو مفعول لاجله وفسره بتمتع بالتمتع بالصيد فاعلاهما على ما عرف في النحو
وفي الكشف بعد ما ذكره هذا وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى ووجهه الاستحقاق ويعقوب نافله في باب
الحال لأن قوله متاعا لكم مفعول له مختص بالطعام كما أن نافله حال مختصة به يعقوب فخص المفعول له
بكون الفعل مسنداً لقوله طعامه وليس عليه لعل الصيد وانما هو لعل الطعام فقط وانما جعله عليه
مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة رجحه الله تعالى من أن صيد البحر ينقسم الى ما يؤكل الى ما لا يؤكل
وان طعامه هو الماء كقول من كان له وهو ولد الولد حال مختصة به يعقوب لأن استحقاقه ولد له فكذا متاعا
الا أنه أورد عليه أنه يؤدي الى أن الفعل الواحد المسند الى فاعلين متعاطفين يكون المفعول له المذكور
بعدهما الاحدهما دون الآخر كقوله زيدا وعمرا واجلالا لعل أن الاجلال مختص بقيام أحدهما
وفيه الباس وأما الحال في الآية المذكورة فليست نظيرة لهذا لأن فيه قرينة عقلية ظاهرة وعلى غير
مذهبه فلا يختص المفعول له بأحدهما وهو ظاهر جلي فلذا تكرر المصنف رحمه الله تعالى فيقال إن
المصنف رحمه الله أشار باطلاق الغرض وعدم تخصيصه بما في الكشف الى ما فيه لأن فيه صرف
العبارة عن ظاهرها بالضرورة من عدم تدبر مراده والسيارة وثبت سيار باعتبار الجماعة يقال رجل
سائر وسيار وسيارة باعتبار الجماعة قاله الغالب والمراد المسافرون وانما جعله قديدا بناء على الغالب
(قوله ما صيد فيه أو الصيد فيه الخ) يعني الصيد بمعنى الصيد والمعنى صيد البر وهو خلاف البحر محترم
على المحرم وهو يقتضي حرمة عليه مطلقا سواء اصطاده هو أو غيره والاضافة لامية وهو بالمعنى
المصدرى والاضافة لامية أو بمعنى في فيقتضي تحريم صيد المحرم نفسه لاصيد الحلال له والمراد صيده
حقيقه أو حكما بأن أمره به أو إمانه عليه أو دلالة عليه واليه أشار بقوله مدخل والجهور على هذا وهو
مذهبنا للحديث الذي ذكره وهو حديث أخرجه أحمد والحاكم وصححه عن جابر رضي الله عنه قيل
ولادله على الاول على حرمة صيد الحلال مطلقا بل حرمة صيده في أوقات المحرم ان كان قوله

وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد كما
ذكر عن ابن عباس وشريح (واته
عز يزوا انتقام) عن أميرة على عصابة
(أحل لكم صيد البحر) ما صيد منه مما
لا يبش الا في الماء وهو حلال كله لقوله عليه
الصلاة والسلام في البحر هو الطهور وماؤه
الحل مبتن على قوله وقال أبو حنيفة لا يحل منه
الا السمك وقيل يحل السمك وما يؤكل نظيره
في البر (وطعامه) ما قد ذهبت أو نضب عنه
وقيل الضمير للصيد وطعامه أكله (متاعا
لكم) تنصبا ما لكم نصب على الغرض
(وللسيارة) أي وليسبار تنكم يتزودونه قديدا
(وحرمة عليكم صيد البر) أي ما صيد فيه
أو الصيد فيه فعلى الاول يحرم على المحرم
أيضا ما صاده الحلال وان لم يكن له فيه
مدخل والجهور على ذلك لقوله عليه الصلاة
والسلام لحم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه
أو يصد لكم

ما دعت قيد الصيد وعلى حرمة مصيد مطلقاً في أوقات كونه محرماً كان قيد التحريم وأما قول
 الزحخشري لادلالة الآية على تحريم صيد الحلال لأن المفهوم المتبادر من حرم عليكم الصيد صيدكم فدفع
 بأن دلالة الآية عليه مدفوعة بأن السنة بينت المراد منه فلا عمل بدلالته وفيه نظر لأن تحريم صيد البر
 للحلال معلوم أنه ليس عليه شيء فيه وهذه قرينة ظاهرة على أن المراد ذلك فقدبر وما دعت قرينة
 الدال من دام يدموم وما مصدرية ظرفية وقرينة بكسرها كخفتم من دام يدام لغة فيها وحرم بضمين
 جمع حرام بمعنى محرم وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما حرم بفتحين أي ذوى حرم بمعنى أحرام أو مبالغة
 فالحرم اسم المكان والأحرام أيضاً (قوله عني البيت كعبه لتكعبه) التكعب التريب ومنه
 تكعب الحسان وقد يقال للارتفاع ولهذا سميت الكعبة كعبة لكونها مربعة أو مرتفعة ومنه كعب
 الرجل (قوله عطف بيان على جهة المدح أو المفعول الثاني) أي أو هو المفعول الثاني لأن جعل
 بمعنى صير ينصب مفعولين لا بمعنى خلق أو حكم وبين كما قيل لأنه خلاف الظاهر وإنما قال على جهة المدح
 لأن البيت الحرام عرف بالتعظيم عندهم فصارت في معنى المعظم أولاً لأنه وصف بالحرام المشهر بجموعته
 وعظمته فذكر البيت كالوطئة له وهذا مع ظهوره في على من قال شرط عطف البيان الجود والجلال
 لا يشهد بمدح انما يشهد به المستحق وهو جود منه (قوله اتعاشا لهم الخ) أصل معنى الاتعاش
 الارتعاش والتحرك ويقال نعشه اذا رفعه من عثا أو جبره في زلة وافتقار في سبب اتعاشهم أنه سبب
 اصلاح أمورهم وجبرها ديناً وديناً كما بينه المصنف رحمه الله تعالى لأنه كان مأثماً لهم ومطلباً وبجها
 لتجارتهم والعوام راجع عامر وهو من يأتي بالعمرة ومنه تعلم أن التجارة في الحج ليست مكروهة
 (قوله وقرأ ابن عامر قيساً على أنه مصدر الخ) يعني أنه مصدر كشـج وكان القياس أن لا تقلب واوه
 بـاء كعوض وعوج لكنها ما قبلت في فعله ألفاً تبعه المصدر في اعلال عينه (قوله ونصبه على المصدر
 أو الحال) أي يقوم قيساً وقائماً وذلك على تقدير كون البيت الحرام مفعولاً ثانياً ويحتمل البدلية
 (قوله الشهر الذي يؤدي فيه الحج الخ) فالتعريف لاهد بدليل قرآنه جمع قرين وهو ما قرن به من
 الهدى والقتلاد وعلى الثاني المراد به الجنس الشامل لكل واحد منها لا انتفاء دليل الهدى (قوله
 ذلك إشارة إلى الجعل أو إلى ما ذكر الخ) في اعراب ذلك وجوده أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف أي الحكم
 الذي قرآنه ذلك أو مبتدأ خبر محذوف أي ذلك الحكم هو الحق أو مفعول فعل مقدراً أي شرع ذلك
 لتعلموا الخ فاللام متعلقة به وهو أقربها وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه والاشارة إلى
 الجعل المذكور أو إلى جميع ما ذكر (قوله فانه شرع الاحكام لدفع المضار قبل وقوعها الخ)
 بيان لكيفية تعليل قوله لتعلموا الخ لقوله ذلك رأي بالعام لانه راجح تحت هذا العلم الخاص ويمكن أن
 يكون المعنى انما جعلنا الكعبة اتعاشا لهم في أمر دينهم وديناهم أو ذكرنا حفظ حرمة الاحرام عندهم
 الصديق لتعلموا فان علم مصالح دينهم وديناهم فيستدلوا بهذا العلم الخاص على أنه لا يضر عن علمه تعالى
 مثقال ذرة في السموات والارض ويعلم أن الله تعالى عالم بما وراء ذلك كله كذا في شرح الطيبي رحمه الله
 تعالى فما قيل لم نرمي بين أن العلم عاذاً كدليل على أنه تعالى يعلم كل شيء وكلام المصنف رحمه الله تعالى
 لا يفي بالمقصود والذي نسخ في أنه تعالى لما كان مجرداً بالذات وبالفعل عن المادة وعن التعلق بها كان
 القسمة إلى جميع الجزئيات بالنسبة إليه على السوية فاذا علم أنه تحقق عنده بعض الجزئيات كاحوال
 الكعبة علم أنه عالم بكلها اذهى مستوية بالنسبة إليه تعالى وكونه عالمياً ببعض دون آخر ترجيح بلا
 مرجح قصور وتكافؤ (قوله تعميم بعد تخصيص الخ) لأن الأول خاص بالموجودات غيره تعالى
 وهذا شامل له ولله عدومات وقدم الخاص لأنه كالدليل على ما بعده ووجه المبالغة من تعميم كل وصيغة
 علم وقوله ان هنك محارمه وفي نسخة انهن محارمه وهنك المحارم رفعت سترها وانما وانها
 المحارم قريب منه ولما أفلح وفي نسخة أفلح بمعنى رجع وقوله تشديد في إيجاب القيام بما أمر أمر مبني

(ما دعت حرماً) أي محرمين وقرئ بكسر
 الدال من دام يدام (واتقوا الله الذي إليه
 تحشرون جعل الله الكعبة) صديها
 وانما سمى البيت كعبه لتكعبه (البيت
 الحرام) عطف بيان على جهة المدح
 أو المفعول الثاني (قيماً لا ناس) اتعاشا
 لهم أي سبب اتعاشهم في أمر معاشهم
 ومعادهم بل وذهبه الخائف ويأمن فيه
 الضعيف ويرجع فيه التجار ويوجه إليه
 الجباة والعوام وما يقوم به أمر دينهم
 وديناهم وقرأ ابن عامر قيساً على أنه
 مصدر على فعل كاشع أعل عينه كما أعل
 في فعله ونصبه على المصدر أو الحال (والشهر
 الحرام والهدى والقتلاد) سبق تقريرها
 والمراد بالشهر الشهر الذي يؤدي فيه الحج
 وهو ذو الحجة وهو المناسب لقرآنه وقبل
 الجنس (ذلك) إشارة إلى الجعل أو إلى ما
 ذكر من الأمر ب حفظ حرمة الاحرام
 وغيره (لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما
 في الارض) فانه شرع الاحكام لدفع المضار
 قبل وقوعها وطلب المنافع المترتبة عليها
 دليل حكمه الشارح وكال علمه (وان الله
 بكل شيء عليم) تعميم بعد تخصيص ومبالغة
 بعد اطلاق (اعلموا ان الله شديد العقاب
 وان الله غفور رحيم) وعيد ووعد لمن هنك
 محارمه ولما حاطت عليها أولاً وأمر عليه
 ولما أفلح عنه (ما على الرسول الا البلاغ)
 تشديد في إيجاب القيام بما أمر أي الرسول
 أي بما أمر به من التبليغ ولم يبق لكم
 عذر في التفریط (واتقوا الله ما تبسدون
 وما تكفون) من تصديق وتكذيب
 وفعل وعزيمة

للفاعل أى شدد عليهم فى إيجاب امتثال ما أمر به لأن معناه أن ما أمر به وهو الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يقصر به فداوجه تقصيركم ولم يأل جهه - هذا فى تبيينكم فأى - عذركم فى الترك (قوله حكم عام فى نفي المساواة عند الله) فانه فى الأكثر أحسن كل شئ أقله وهو ظاهر

والناس ألف منهم كواحد * وواحد كالألف إن أمر عني

والخطاب عام لكل ناظر بعين الاعتبار فانه الصالح للخطاب وفيه إشارة إلى غلبة أهل الاسلام وإن قلوا كما أن التوبة الواحدة تعموا الألف من الذنوب وأثرها بالمدن الإيتار أى قدموه على غيره واجعلوا له أثره على غيره وقوله راجع إلى تقدم الكلام فيه وأن الراجع بالنسبة إلى الخطابين بالنسبة إليه تعالى وبجاء جمع حاج أو حجاج وقد تقدم الكلام على هذه القصة وأن المسلمين أرادوا أن يوقعوا بحجاج اليمامة وكان معهم تجارة عظيمة فنهى الله عن المشركين القاصدين لحرم الله وسعى ما معهم خبيثا واليامة بلاد وهى فى الأصل اسم امرأة سميت بها (قوله الشرطية وما عطف عليها الخ) يعنى ليس السؤال عنه مطلقا منه بغيره بل منه ما هو لازم كاله وقال عمالا يعلم من أمر دينه وطلب العلم فريضة كما فى الحديث بل السؤال عمالا حاجة إليه مما بين أذرعنا تجر كثرة السؤال إلى ما يورث الغم فليس النهى عن السؤال مطلقا بل عن أشياء إن تبداهم تسوهم وهى التكاليف الصعبة (قوله وهما كقدمين الخ) قال الطيبي بعد ما ذكر قلت هذا النوع عند علماء البيان يسمى بالكناية لا بآلية فيفيد القطع بامتناع السؤال وليس يوجد فى الآية وتقرير الزمخشري أقرب لما يفهم من دليل الخطاب والتعديد بالوصف أن هنالك سؤال لا يعمهم وهو ما لا يتعلق بالتكاليف الشاقة والأموال التى ان ظهرت أوقعتها - م فى الحرج والضيق وهذا أحسن لولا أن قوله أن تبدلكم يقتضى أن يخص السؤال بما فى إخفائه مصالح العباد وفى إبدائه فساد فان مقابل الإبداء الإخفاء وبعضه ما روى البخارى ومسلم فى سبب نزولها عن أنس رضى الله عنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت مثلهما قط فقال لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ونهى فقال رجل من أبى فقال فلان فنزلت وفيه تأمل وقوله فى زمان نزول الوحى تفسيره قوله حين ينزل القرآن (قوله وأشياء اسم جمع كطراف غير أنه الخ) (٢) فى أشياء مذهب نجسة * أولها وهو مذهب الجاهل وهو أقربها إليه ذهب الخليل وسيمويه والمازنى وأكثر البصريين أنها اسم جمع لاجمع كطراف وأصلها أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف قبلهما حرف علة وهى الياء فوزنها حينئذ لفعاء والقلب الكلمة على انقضاء لاستئصال همزتين بينهما ما ألف قبلهما حرف علة وهى الياء فوزنها حينئذ لفعاء والقلب كثير فى كلامهم فلا يضر الاعتراض بأنه خلاف الأصل لأنه أهون النسرين وحسنه يعلم بما يخالفه ومنع الصرف لآل التانيث - الثانى مذهب الفراء أنه اجمع شئ ياء مشددة وهمزة بوزن هين ولين خفف كما قالوا فى ميت ميت وجمع بعد تخفيفه على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء بزنة أفعلاء فاجتمع همزتان أسداهما لام والأخرى للتانيث تخففوه بقلب الهمزة الأولى ياء ثم حذفوا الياء الأولى التى هى عين الكلمة فصارت وزنه أفعلاء وقيل فى نصر بفتح هذا المذهب أن أصله أشياء فحذفت الهمزة التى هى لام الكلمة لأن النقل حصل بهم فوزنها أفعلاء وعليها مانع الصرف للهمزة التانيث - الثالث مذهب الاخفش أن أشياء جمع شئ بوزن فليس وقعا لا يجمع على أفعلاء فجمع على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء ثم عمل فيه ما عمل ومنهم من عزاهذا المذهب للاخفش وهو أمر سهل وورده الزجاج بأن فعلا لا يجمع على أفعلاء وناظر المازنى الاخفش فى هذه المسئلة فقال كيف تصغر أشياء قال أقول أشياء فقال المازنى لو كانت أفعلاء لردت فى التصغير إلى واحد فاقبل شيئا واجماع البصريين أن تصغر أفعلاء أن كان مؤنثا صديقات وإن كان لذكرا صديقون فانه قطع الاخفش وحقه أنه أن المكسر إذا صغرا فاما أن يجمع جمع قلة فيصغر على لفظه وإن كان جمع كثرة لا يصغر على لفظه فإن ورد منه شئ كان شاذا بل يرد إلى واحد فان كان من غير العلاء صغروا بالالف والتاء وإن كان من العلاء جمع بالواو والنون

(قيل لا يبدى - تنوى الخبيث والطيب) حكم عام فى نفي المساواة عند الله سبحانه وتعالى بين الردى - من الأشخاص والأعمال والاموال وحيدها - رغب به فى مصالح العمل وحلال المال (ولو أعجبك كثرة الخبيث) فان العبرة بالجودة والرداءة دون القسلة والكثرة فان الحمد والقليل خير من المذموم والكثير والخطاب لكل معتبر ولذلك قال (فاتقوا الله يا أولى الباب) أى فاتقوه فى تحصى الخبيث وإن كثروا وأثروا الطيب وإن قل (أهلكم ففعلون) راجع إلى أن تعلقوا الفلاح روى أنها نزلت فى حجاج اليمامة لما هم المسلمون أن يوقعوا بهم فنهوا عنه وإن كانوا مشركين (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم) الشرطية وما عطف عليها صفتان لأشياء والمعنى لا تسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء إن تظهر لكم فتمسككم وإن تسألوا عنها فى زمان تظهر لكم فتمسككم وهما كقدمتين تتجبان الوحى تظهر لكم وهو أنه عما يفهمه والعاقلة ما يمنع السؤال وهو أنه عما يفهمه وجمع كطراف غير لا يفعل ما يفهمه وأشياء اسم جمع كطراف غير أنه قلبت لانه فجعلت لفعاء وقيل أفعلاء حذفت لانه جمع شئ على أن أصله شئ كهيئ أو شئ كصديق تخفف وقيل أفعال جمع له من غير تغيير كهيئ وأبيات ويرده منع صرفه

(٢) * (مبحث شرب فى أفعال أشياء) *

فيقال في تصغير رجال رجلين واسم الجمع يصغر على لفظه كتقويم ورهيط وقال يحيى رحمه الله تعالى
يلزمهم أن يصغروا أشياء على شويات أو على شيات ولم يقله أحد وفي الدر المنثور شويات ليس يجيد
فانه ليس موضع قلب الياء واوا الأتري أنك تصغر بيتا على بيت لا يوت إلا أن الكوفيين يجوزون ذلك
فيمكن أن يرى رأيهم قال أبو علي رحمه الله لم يأت الاختصار عما يرجو به منقطع والجواب عنه أن أفعله
هنا جاز تصغيرها على لفظها وإن لم يجوز غير هالانها قد صارت بمنزلة أفعال فقامت مقامها بدلالة
استجارتهم إضافة العدد اليها كما يضاف إلى أفعال وذكرنا العدد المضاف اليها لذلك فقامت بدلالة
أشياء فأقاموها مقام أفعال لم يصغروا تصغيرها على لفظها فلا تدافع بين التكثير والتقليل انتهى وهذا
دليل من قال إن وزن أفعال الرابع قول الكسائي أنها جاع شئ على أفعال كضيف وأضيف وأورد
عليه منع الصرف من غير علة ويلزمه صرف أسماء وأسماء وقد استثنى الكسائي هذا الاعتراض
وأشار إلى دفعه بأنه على أفعال ولكن كثرت في الكلام فأشبهه فعلا فلم يصرف كالم يصرف حمراء
وقد جعوا على أشاوى كما جعوا عذراء على عذاري وأسماء عذراء كعذراء وجرأت فاعلموا أشياء
وان كانت على أفعال معاملة حمراء وعذراء في جعي التكسير والتجميع ورد بأن الكثرة تقتضي تخفيفه
وصرفه وأيد به بعضهم بأن العرب قد اعتبروا في باب ما لا يصرف شبه اللفظي كما صر في سراويل فيمن
منعه مع أنه اسم أعجمي لشبهه مصابيح وأجر وألف الإلحاق مجرى ألف التأنيث المقصورة ولكن مع العلمية
فاعتبروا مجر دالمورة وله نظائر كثيرة الخامس أن وزنها أفعال جمع شئ بمنزلة فاعيل كضيف وانصبا
وصديق وأصدقا حذف الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة وفكحت الياء فلم يأت إلا ألف فصارت أشياء
برزة أفعاء وجعل مكى تصرفه كحذف الهمزة إذا بدل الهمزة ياء ثم حذف إحدى الياءين وحسن
حذفها من الجمع حذفها من المفرد الكثرة الاستعمال وعدم صرفه الهمزة التأنيث الممدودة وهو حسن
لولا أن التصغير يد عليه كما ورد على الاختصار مع إرادات آخر وقيل في تصرفه حذف الهمزة وفعل
به ما فعل ووزنه أفعاء وفي القول قبله فلا وقوله أفعاء غلط والصواب أفعاء وكانت من التامخ والحاصل
أنها هل هي اسم جمع وأصل وزنها أفعلاء أو جمع على أفعلاء ووزنه بعد الحذف أفعاء أو أفعلاء أو أفعاء
أو أصلها أفعال فالواو لا تظهر مذهب سيوي لقولهم في جعها أشاوى فجمعوه على حمراء وصحاري
وكان القياس أشايبا ياء لظهورها في أشياء لم يكنهم أبدلوها وأرادوا كما قالوا جبيت الخارج جباوة
فأشاوى عند سيوي لظهورها عند أبي الحسن أفعال لما جمع أفعلاء حذف ألف والهمزة التي بعدها
للتأنيث للتكثير كما حذفوهما من القاصص فقالوا قاصص فصار أشاوى وقوله كطرقاه هو اسم جمع لطرفة
وهي شجر الأثل وقد علمت من هذا التفصيل معنى كلام المصنف رحمه الله وماله عليه ولناسي ذلك قد عا

(عنى الله عنها) صفة أخرى أى عن أشياء
عفا الله عنها ولم يكلفهم الذرورى انه لما
نزلت وقعه على الناس حج البيت قال سراقه
ابن مالك أكل عام فأعرض عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى أعاد ثلاثا فقال لا

أشياء أفعاء في وزن وقد قلبوا * لا مالها وهي قبل القلب أشياء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا الوجه الرذائعي
أو أشياء وحذف اللام من ثقل * وشئ أصل شئ وهي آراء
وأصل أسماء أسماء وكثرت كسا * فأصرفه حتما ولا تغررك أسماء
واحفظو قل للذي ينسى العلاسفها * خنطت أشياء ونجأت عنك أشياء

(قوله صفة أخرى) أى لأشياء والرابطة ضمير عنها والجملة خبرية والمعنى لا تسألوا عن أشياء لم يكلفكم الله
بها كما في سبب النزول المذكور (قوله روى أنه لما نزلت الخ) به هذا يعلم ارتباط الآية بما
قبلها وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكن فيه أن القائل عكاشة بن محسن
رضى الله عنه ولذا أشك الراوى فيه كما أشار إليه في الكشف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل
أ كل عام يا رسول الله فمكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت

ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه قال ابن الهمام رحمه الله الرجل المهم هو الاقرب بن حابس كما في مسند أحمد والدارقطني ومسند مالك الحاكم في حديث صحيح روى على شرط الشيخين وقد علمت الاصح في اسمه وكون الواقعة تعددت احتمال بعيد وقوله لوجبت أي مسألتكم وهي الحج في كل عام (قوله أو استثناف الخ) والضمير في عنها على هذا يعود إلى المسئلة المدلول عليها بالتسأل أو إليه أشار المصنف ويجوز أن تعود إلى أشياء أيضا كانه قيل فإحاطتنا في مسألتنا هذه فقال عقاب الله الخ (قوله وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه القريابي في تفسيره وأخرج مسلم وغيره أنهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه في المسئلة فصد عن ذلك يوم المنبر وقال لا تسألوني عن شيء إلا بينته لكم فلما سمعوا ذلك أرموا ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر قال انس رضي الله عنه فجعلت أنظر عينا وشما لا فإذا كل رجل لاف رأسه في نوبه يبيكي فأنشأ رجل كان إذا لاجى يدي إلى غير أبيه فقال يا رسول الله من أبي قال أبو له حذافة ثم أنشأ عمر رضي الله عنه فقال رضي بنا بالله ربنا وبالأسلام ديننا وحمد صلى الله عليه وسلم نبينا نعوذ بالله من الفتنة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأيت في الخير والشر كالיום قط أنه صورت لي الجنة والنار حتى رأيت أهدون الحائط وروى أحمد أن حذافة رضي الله تعالى عنه رجوع إلى أمه فقال وبك ما الذي جلت على الذي صنعت قالت كآهل جاهلية وأهل أعمال قبيحة ويفرط برنة بعد معنى يسبق وما لا يعنيه هم يفتح الباء بمعنى لا يهمهم وسؤال الرجل بقوله أين أنا أي أين مال أمري ومرجعي والافه ومنافق متهمكم وقوله يدعي يسكون الدال من الدعوة بالكسر (قوله الضمير للمسئلة الخ) قال أبو حيان لا يتجه هذا الأعلى حذف مضاف كما صرحوا به أي سأل أمثالها وأما ما قيل أنه عائد على أشياء وأنه غير متجه لفظا ومعنى أما لفظا فلا لأنه يتعدى بعن وأما معنى فلان المسئول عنه مختلف فان سؤلهم غير سؤال من قبلهم فغير وارد لانه بتقدير مثل كما مر وإذا رجع إلى المسئلة يكون الضمير في موقع المصدر لا المفعل به بالواسطة حتى يلزم التعدية بعن فيعمل على الحذف والايصال ولا بدون الوساطة كما في سألته درهم ما بعني طلبته منه لانهم لم يسألوا تلك الأشياء بل سألوا عنها وعن حالها (قوله وليس صفة لقوم فان ظرف الزمان الخ) هذا هو المشهور بين النحاة ولكن التحقيق انه لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا ولا صفة ولا صلة إذا عدت الفائدة فان حصلت جاز كما إذا أشبهت العين المعنى في تجدد هاتين كل وقت دون وقت نحو الليلة الهلال أو قدر قبله اسم معنى نحو اليوم خير أي شرب خير بخلاف زيد يوم السبت ولذا قال في الالفية ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفدأ خبرا وما نحن فيه مفيد لان القوم لا يعلم هل هم من مضى أم لا وقد مر في قوله الذين من قبلكم انه أعرب صلة والصلة كالصفة وقال أبو حيان رحمه الله هذا المنع انما هو في الزمان المجرد عن الوصف أما اذا انضم وصفا فيجوز كقبول وبعد فانهما وصفان في الاصل فاذا قلت جاء زيد قبل عمر فالعنى جاء في زمان قبل زمان مجيئه أي متقدم عليه ولذا وقع صلة للموصول ولو لم يلحظ فيه الوصف وكان ظرف زمان مجزئا لم يجوز أن يقع صلة ولا صفة قال تعالى والذين من قبلكم ولا يجوز والذين اليوم وهذا التحقيق يديع غفلوا عنه ومنه تعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى وأما كون الصفة الجار والجرور الذي هو ظرف لا الظرف نفسه فوهم لان دخول الجار عليه اذا كان من أوفى لا يخرج عنه عن كونه في الحقيقة هو الخبر أو نحوه فتأمل (قوله أي بيبها حيث لم يأتروا الخ) لما لم يكن كفرهم بنفس المسئلة بل بالمسؤل عنه أجابوا بأنه على حذف مضاف أي بجواب المسئلة أو الباء للسببية دون الصلة وقوله لم يأتروا بما سألوا أي لم يتلوا ما جيبوا به ودفعلوه (قوله ردوا نكار لما ابتدعه أهل الجاهلية الخ) تجب الناقصة مبنى للمجهول مسند إلى المفعل الاول أي وضعت حملها وتساخها

قوله أرموا كتب عليه به أمش نسخة من أرم اذا أطرق ساكنا مثله

قوله أن حذافة كذا في النسخ وأعله ابن حذافة قأمل

ولو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فاتر كوني ما تركتكم قنزل أو استثناف أي عفا الله عاصف من مسئلتكم فلا تعدود والمثله (والله غفور رحيم) لا يعا جلكم بعقوبة ما فرط منكم ويعفو عن كثير وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب ذات يوم غضبان من كثرة ما يسألون عنه مما لا يعنيه فقال لا تسأل عن شيء إلا أجبت فقال رجل أين أنا فقال في النار وقال آخر من أبي فقال حذافة وكان يدعي اغيره قنزل (قد سأله اقوم) الضمير للمسئلة التي دل عليها نسألوا وله لئلا يعذب عن أولادها بجذف الجار (من قبلكم) متعلق بسألها وليس صفة لقوم فان ظرف الزمان لا يكون صفة للجنة ولا حالا منها ولا خبرا عنها (ثم أصبحوا بها كافرين) أي بيبها حيث لم يأتروا بها سألوا جردا (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) ردوا نكار لما ابتدعه أهل الجاهلية وهو أنهم اذا نكحت الناقصة خمسة أبطن آخرها ذكر بحيرة ولا سائبة شقوها وخسبوا بيبها فلا تركب ولا تحلب

ومعنى البحيرة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من البحر وهو الشق لشق اذنها فهي فعيلة بمعنى مفعولة
 والتناقل الى الاسمية أو لحذف الموصوف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو المروى عن
 ابن عباس رضى الله عنهما الا أنه ليس فيه قيد أن آخرها ذكر وعن قتادة رضى الله عنه أنها اذا تجت
 خمسة أبطن نظري الخامس فان كان ذكر اذبحوه وأكروه وان كان أنى شقوا اذنها وتركوها ترى
 ولا يستعملها أحد في حلب وركوب وغيره وقيل البحيرة الاثنى التي تكون خامس بطن وكانوا لا يحلون
 لها ما ولد بها النساء فان ماتت حلت لهن وقيل البحيرة بنت السابعة وستأتى وكانت تهمل أيضا وهذا قول
 مجاهد وجبير وقيل هي التي منع لبنها للطواغيت فلا تحلب وهو قول سعيد بن المسيب وقيل هي التي ترك
 في المري بلاراع وقيل التي ولدت خمس اناث نشقوا اذنها وتركوها هملا وقيل هي التي ولدت خمس
 أو سبعه ما وقيل عشرة أبطن فتترك هملا واذا ماتت حل لها للرجال دون النساء قاله الراغب وغيره وقيل
 هو السقب الذي اذا ولد شقوا أذنه وقالوا اللهم ان عاش فبني وان مات فذكي فاذا مات أكوه وجمع بين
 الاقوال بأن العرب كانت تختلف أفعالهم فيها (قوله وكان الرجل منهم يقول اذا شقبت الخ) هذا تفسير
 الساتبة وهي فاعلة من سبته فهو ساتب وهي ساتبة أو بمعنى مفعول كعبشة راضية أى ذات رضوا وكانوا
 اذا قدموا من سفر أو أصابهم نعمة نذروا ذلك وقيل هي الساقفة تنج عشرة أبطن اناث فتهمل ولا يشرب
 لبنها الاضيق أو ولد وقيل ما ترك لآلهتهم وقيل ما ترك ليحج عليه وقيل هي العبد يعق على أن لا يكون
 عليه ولا ولا عقل ولا ميراث (قوله واذا ولدت الشاة الخ) هذه هي الوصلة وهي فعيلة بمعنى فاعلة
 لماسية أى واختلف فيها هل هي من جنس الغنم أو الابل فقال الفراء هي الشاة تنج سبعة أبطن عناقين
 عناقين فاذا ولدت في آخرها عناقا فوجدت قبيل وصات أخاها فحرت بحرى الساتبة وقال الزجاج هي الشاة
 اذا ولدت ذكرا كان لآلهتهم وان ولدت أنثى كانت لهم وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنها الشاة تنج
 سبعة أبطن فان كان السابع أنثى لم ينتفع النساء منها بشئ الا أن تموت فتأكلها الرجال والنساء وكذلك ان
 كان ذكرا وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها فتترك معه ولا ينتفع بها الا الرجال دون النساء فان
 ماتت اشتركوا فيها وقال ابن قتيبة رحمه الله ان كان السابع ذكرا ذبحوا كلوا منه دون النساء وقالوا
 خالصة لذكورنا محرمة على أزواجنا وان كان أنثى تركت في الغنم وان كان ذكرا أو أنثى فمكة قول ابن
 عباس رضى الله عنهما وقيل هي الشاة تنج عشر اناث متواليات في خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور
 دون الاناث فاذا ولدت ذكرا أو أنثى معا قالوا وصات أخاها فلم يذبحوه لمكانها وقيل هي الشاة تنج
 خمسة أبطن أو ثلاثة فان كان جديا يذبحوه وان كان أنثى أبقوها وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها
 هذا عند من خصها بالغنم ومن قال انها من الابل قال هي الشاة تنج عشر اناث متواليات في خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور
 أخرى ليس بينهم ما ذكره فترى كونه لا آلهتهم ويقولون قد وصات أنثى بأنثى ليس بينهم ما ذكره (قوله
 واذا تجت الخ) هذا معنى الحامى واختلاف فيه أيضا فقل هو الفعل يولد لولده فيقولون قد حى ظهره
 فيه لم ولا يطرده عن ماء ومرعى وقيل هو الفعل يولد من ظهره عشرة أبطن فيقولون حى ظهره ويهملونه
 كذلك وعن الشافعي رضى الله عنه أنه الفعل يضرب في مال صاحبه عشر سنين وقيل هو الفعل
 ينتج له سبع اناث متواليات فيحصى ظهره وقد عرفت أن منشأ الاختلاف مذاهب العرب فيها (قوله
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع الخ) كونه بمعنى ما شرع ذكره الزمخشري والراغب وابن عطية لانها هنا
 ليست بمعنى خلق ولا صير وقيل ان أحدا من أهل اللغة لم يذكروا معانيها ما شرع وجعلها هنا للتصغير
 والمفعول الثاني محذوف أى جعل البحيرة مشروعة وليس كما قال فان الراغب رحمه الله نقله عن أهل
 اللغة كما علمت وهو ثقة (قوله وفيه أن منهم من يعرف الخ) لانه قال أنهم وهو ظاهر وقوله
 أو الا أمر بالمد أى لا يعرفون ان الله هو الامر المحال والمحترم ولكنهم يقتلونه ويصنع قصره فتأمل (قوله
 الوال للرجال والهمزة الخ) قال أبو البقاء وجواب لو محذوف أى أولوا كانوا لا يعلمون يتبعونهم وذبح

وكان الرجل منهم يقول ان شقبت فتناثى
 ساتبة ويجعلها كالبحيرة في تحريم الاتقاع بها
 واذا ولدت الشاة أنثى فهي لهم وان ولدت
 ذكرا فهو لآلهتهم وان ولدتهم ما قالوا وصات
 الاثنى أخاها فلا يذبح لها الذكروا اذا تجت
 من صلب الفعل عشرة أبطن حرموا ظهوره ولم
 يمنعوه من ماء ولا مرعى وقالوا قد حى ظهره
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع وذلك تعدى الى
 مفعول واحد وهو البحيرة ومن مزيدة ولكن
 المفعول كثر وايقنون على الله الكذب) تحريم
 الذين كفروا يقعون على الله سبحانه وتعالى (وأكثرهم
 ذلك ومن سبته الى الله سبحانه وتعالى) ولكن
 لا يعلمون (أى الحلال من الحرام والمباح من
 المحرم أو الا من من التامى ولكنهم يقتلونه
 بآمرهم وفيه أن منهم من يعرف بطول ذلك
 ولكن منعهم حب الرياسة وتقليد الآباء أن
 يمتدوا به (واذا قيل لهم تعالوا ما وجدنا عليه
 الله والى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه
 آباءنا) بيان اقصور عقولهم وانهم ما كرم في
 التقليد وان لا سند لهم سواء (أولو كان
 آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون) الوال للرجال
 والهمزة دخلت عليها لانكار الفعل على هذه
 الحال أى أحسبهم ما وجدوا عليه آباؤهم ولو
 كانوا جهلة خالين

الراغب الى أن الواو له منف هنا والهمزة للتجيب من جهلهم أي يكفهم ذلك وان كان آباؤهم لا يعلمون
 فيقولون ما يقضيه علمهم ولا يمتدون بن له علم قيل جعلوا الواو في مثله للحال وليس مادخلته الواو
 حالاً من جهة المعنى بل مادخلته لو أي ولو كان الحال أن آباؤهم لا يعلمون وفيه نظرون من الغريب أن بعض
 المفسرين سمي هذه الهمزة همزة التوقف وهي تسمية غريبة كما في الدر المنثور وفي كونه الجملة
 الاستفهامية الانشائية حالاً تأمل يحتاج الى نظر دقيق وقوله فلا يكفي التقليد أي التقليد من غير أن يعلم
 أن من قلده له جهة صحيحة على ما قلده فيه حتى قالوا ان للهمزة دلالة اجاباً والواو دلالة من قلده وأول
 من فعل هذا عمرو بن لحي بن جعة بن خندف (قوله أي احفظوها والزوايا ماصلاً) يعني اسم فعل
 أمر نقل الى ذلك مجموع الجار والجر والابجار وحده كما قيل وهو متعد وقد يكون لازماً بمعنى تمسك
 كما في قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بذات الدين وعلى قراءة الرفع فهو مبتدأ وخبر أي لازمة عليكم
 أنفسكم أو حفظ أنفسكم لازم عليكم بتقدير مضاف في المبتدأ وهي قراءة شاذة لنافع وكون أسماء
 الأفعال موضوعاً للألفاظ أو للمعاني محقق في النحوي وقول المصنف رحمه الله اسماء لازمة مظاهر في
 الأول (قوله لا يضركم الضلال اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء الخ) أي ضلال غيركم لا يضركم اذا كنتم
 على الهداية ولما نوههم من ظاهر الآية الرخصة في ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاذن في ذلك
 ينافي الامر به وأشاروا الى الجواب عنه بوجوه الأول انه لا يمنع عن هلاك النفس حسرة وأسفا على ما فيه
 الكفرة والفسقة من الضلال والثاني أنه تسليح لمن يأمر وينهى ولا يقبل منه عند غلبة الفسق
 وبعد عهد الوحي والثالث أنه للرخصة في تركها اذا كان فيها مفسدة فوقها والرابع أنه لا امر
 بالنبات على الايمان والهدى والخامس أن الاهتداء لا يتم الا بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يترك مع
 القدرة عليه ضلال وجميع الوجوه تؤخذ من كلام المصنف رحمه الله فالأول من قوله لما كان المؤمنون
 يتحسرون الخ والثاني يؤخذ من قوله حسب طاقته لانه يشير الى أن ما لا يطاق معفو عنه ومن عدم
 الطاقة كثرة الفسقة وكذا الثالث والرابع من قوله وقيل كان الرجل الخ والخامس وهو مما زاده على
 المكشاف من قوله ومن الاهتداء الخ فلم يترك شيئاً من المكشاف كما قيل وقوله من رأى منكم الحديث
 الخ أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه (قوله ولا يضركم بحمل الرفع على أنه مستأنف الخ)
 أي هو امر فروع مستأنف لا يتعلق بالامر أو هو جواب للامر والمعنى ان لازمته أنفسكم لا يضركم
 والنعمة على الأول رفع وعلى هذا حاله لا لتقاء الساكنين بالضم اتباعاً لما قبله وكذا على تقدير كونه نهيًا
 وليس المراد في النهي نهي من ضل عن الضرر بل المعنى نهي الخاطئين عما يؤدي الى الضرر من جهة
 من ضل كتابة على طريقة قوله لا أربك ههنا وقراءة الفتح لتحريكه بالفتح تحفيظاً للتقاء الساكنين وضاره
 يضره ويضرب عنه معنى ضره كذمه وذامه (قوله وتنبه على أن أحدا الخ) لانه يدل على انباء كل شخص
 بعمله دون عمل غيره والمقصود من الانباء المؤاخذه به (قوله أي فيما أمرتم شهادة بينكم) اعلم أنهم قالوا
 ليس في القرآن آية أعظم اشكالا حكماً واعراباً وتفسيراً من هذه الآية والتي بعدها حتى صنفوا فيها
 تصانيف مفردة قالوا ومع ذلك لم يخرج أحد من عهدتها والشهادة لها معان منها الاحضار كقوله
 واستشهدوا شهدائكم ومنها القضاء نحو شهد الله أي قضى ومنها أقروا ومنها حكم ومنها حلف
 ومنها علم ومنها وصى كما في هذه الآية وفيها قرأت متعددة فقرأها الجمهور ويرفع شهادة على أنها مبتدأ
 واثنان خبرها وجعلوها على حذف مضاف من الأول أي ذووا شهادة بينكم اثنان من الناس أو شهادة
 بينكم شهادة اثنين ابتداء والخبر ومنهم من جعل الشهادة بينكم اثنان من الناس أو شهادة
 محذوف واثنان مرفوع بالمصدر الذي هو شهادة والتقدير فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان وهو
 قول الزاج وتبعه الزحمرى واذا ظرف لشهادة أي يشهد وقت حضور الموت أي أسبابه وحين

والمعنى أن الاقتداء انما يصح عن علم أنه عالم
 مهتد وذلك لا يعرف الا بالحجة فلا يكفي
 التقليد (أي الذين آمنوا عليكم أنفسكم)
 أي احفظوها والزوايا ماصلاً ولذا نصب
 الجور وجعل اسمها لازماً (لا يضركم
 أنفسكم وقرئ بالرفع على الانتهاء) لا يضركم الضلال
 من ضل اذا اهتديتم ومن الاهتداء أن ينكر
 اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء أن ينكر
 التمسك حسب طاقته كما قال عليه الصلاة
 والسلام من رأى منكم منكراً فاستطاع أن
 يغيره بيده فليغيره بيده فان لم يستطع فلينبه
 فان لم يستطع فليقلبه والآن تراث لما كان
 المؤمنون يتحسرون على الكفرة ويؤمنون
 ايمانهم وقيل كان الرجل الخ لا يضركم بحمل الرفع على
 سفهت أباك فقلت لا يضركم ولا يضركم والجزم
 انه مستأنف ونفيده أن قرئ لا يضركم والجزم
 على الجواب أو النهي اكنه ثبت الرأى المدعاه
 لضعفه الضاد المنة قوله اليها من الرأى المدعاه
 وتنصره قراءة من قرأ لا يضركم بالضم
 يضركم بكسر الضاد وضه من ضاره يضره
 ويضوره (الى الله من جعلكم حبيباً فينبئكم
 بما كنتم تعملون) وعدو وعدو للضريتين
 وتنبه على أن أحد الايوات اخذت بغير
 (أي فيما أمرتم شهادة بينكم والمراد بالشهادة الاشهاد
 في الوصية

الوصية ما يدل من اذا أوقف الموت أى وقوع الموت أى أسبابه حين الوصية أو منصوب بحضر أو شهادة مبتدأ خبره اذا حضر أى وقوع الشهادة فى وقت حضور الموت حين الوصية على الوجه السابقة ولا يجوز فيه أن يكون ظرفاً للشهادة لئلا يخبر عن الموصول قبل تمام صلاته كما مر أو خبره حين الوصية واذا منصوب بالشهادة ولا يجوز نصبه بالوصية وان كان المعنى عليه لأن معمول المصدر لا يتقدمه على الصحيح وأيضاً يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو لا يجوز فى غير غير كقوله

على الشافى لعبدى غير مكفور * لانها بمنزلة لا واثنان على هذين الوجهين الاخيرين اما فاعل يشهد مقدراً او غير الشاهدان مقدراً أو شهادة مبتدأ واثنان فاعله سد مسد الخبر وهو مذهب القراء الا أنه جعل المصدر بمعنى الامر أى ليس شهد فجعله من نيابة المصدر عن فعل الطلب وهو ضعيف عند غيره لان الاكتفاء بالفاعل مخصوص بالوصف المعتمد واذا وحى عليه منصوبان على الظرفية كما مر فهذه خمسة أوجه وأما قراءة من نصبها فذهب ابن جنى الى أنها منصوبة بفعل مضمر اثنان فاعله أى اقيم شهادة بينكم اثنان وتبعه الزحشرى وأورد عليه أن حذف الفعل وإبقاء فاعله لم تجزه النحاة الا اذا تقدم ما هو من جنس لفظه كقوله * ليلك يزيد ضارح لخصومة * أو وقع فى الجواب وهذا ليس كذلك وما ذكره من الاشتراط غير مسلم بل هو شرط الاكثية أو الشهادة مصدر نائب فعله وتقدير ليشهد أمرادون شهد لرفعه الظاهر أو يقدر يشهد خبراً وبينكم فى قراءة من نون شهادة منصوب على الظرفية ومن جرحه انزع فيه لانه متصرف ولذا قرئ بقطع بينكم بالرفع وقال الماتريدى والرازى ان الاصل ما بينكم وهو كناية عن التنازع والخصام وحذف ما جاز كقوله واذا رأيت ثم أى ما ثم وأورد عليه أن ما الموصولة لا يجوز حذفها ومنهم من جوزه واشاب طناً القول فيه لانه من المهمات فقول المصنف رحمه الله أى فيما أمرتم اشارة الى أن شهادة مبتدأ خبره هذا المقدور وهو أحد الوجوه السابقة وجعل المراد من الشهادة الاشارة الى الوصية لانها اللازمة لمن حضره الموت لا الشهادة نفسها لانها على من أشهده وقوله وقرئ شهادة الخ أى على أنها مفعول ليقم بلام الامر من أقامها اذا أداها على وجهها وبينكم منصوب على الظرفية وأقول حضور الموت عشارته لانه لا وصية اذا حضر بالفعل وانما هى قبل ذلك واذا ملقة بالشهادة وهو أحد الوجوه فيها وحيد بدل منه وقوله مما ينبغي غير قول الزحشرى دليل على وجوب الوصية لانهم قالوا المراد بالوجوب التندب المؤكد طلبه الشبهة بالواجب وفى تقديره ليقم ما مر من حذف الفعل وإبقاء فاعله فتذكره (قوله اثنان فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف المضاف) قيل عليه انه صرح بأن الشهادة بمعنى الاشارة الى الذى هو فعل الموصى المحتضر فلا يصح أن يكون اثنان فاعلاً لها بل لابد أن يكون مفعولاً منصوباً والزحشرى لم يجعل الشهادة بمعنى الاشارة بل حملها على معناها المتبادر منها واثنان فاعل أى فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان فلا يرد شئ (قلت) اضافته الى الظرف ناطقة بان الشهادة واقعة بينهم وبحضر منهم وكذا تعلق حين الوصية بها فاعلى شهادتهما بما أوصى به بحضرتهما وهى تستلزم الاشارة اليه ما ل المعنى كما اذا قلت شهد الزيدان بما سمعتهما عمرو من كلامه وبهذا الاعتبار كان مأموراً لان الخبر عنه فى الحقيقة الوصية المشهدة عليها وهى فعله ونظيره وان لم يكن مما نحن فيه فرحل واحرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى لان المعلن به التدبير والمعنى أن تذكر احدهما الاخرى اذا ضلت كتابه على سره فى كتب التفسير والعربية فليست الشهادة بمعنى الاشارة مجازاً حتى يرد ما ذكره المعترض وتبعه كثير منهم ولذا قال المراد ولم يقل ومعناها أو هى مجاز عنه ونحو ذلك وقد أشار الى ذلك الزحشرى حيث قال بعد قوله فى تفسيره شهادة بينكم فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان بمعنى فاستشهدوا فلا فرق بين كلاميهما كما توهمه المعترض وأما ما قيل ان الشهادة بمعنى الاشارة الذى هو مصدر والمجهول واثنان فاعل مقام فاعله والنائب عن الفاعل يطلق عليه فاعل كغيره عندهم فمع كون الكلام منادى على خلافه

واضافتها الى الظرف على الاتساع وقرئ
شهادة بالنصب والتوابع على ليقم (اذا حضر
أما حكم الموت) اذا شرفه وظهرت أمارته
وهو ظرف للشهادة (حين الوصية) بدل
منه وفى ابداله تنبيه على أن الوصية مما ينبغي
أن لا يتم دون فيه أو ظرف حضر (اثنان)
فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على
حذف المضاف

يقضي الاتيان بمصدر الفعل المجهول بنائب فاعل وهو اسم ظاهر مرفوع وهذا وان جوزه البصريون كما في شرح التسهيل للمرادى في باب المصدر فقد منعه الكوفيون وقالوا انه هو الصحيح لان حذف فاعل المصدر سائغ فلا يحتاج الى ما يستدفعه فاعله كفاعل الفعل الصحيح وحذف المضاف اما من المبتدا أو الخبر كما تر ووقع في النسخ هنا اختلاف في نسخة الاشهاد في الوصية وفي أخرى بالوصية وفي أخرى الوصية فيكون المراد بالشهادة الوصية وسما في ما يتعلق به والاخيرة ليست معتدة ولا تناسب الكلام فتأمل (قوله من أقاربكم أو من المسلمين وهما صفتان الخ) التفسيران مبنيان على مناسباتي (قوله ومن فسر الغير بأهل الذمة) بناء على أن منكم معناه من المسلمين وفي كونه منسوخا واجماعا نظر أما الاول فلا نه قد سبق من المصنف رحمه الله تعالى في آية الوضوء أن القول بالنسخ في هذه السورة ضعيف لقوله صلى الله عليه وسلم المائدة آخر القرآن نزولا فأحلوا حلها وحرموا حرامها وأما الثاني فلا أن ابن حنبل رضي الله تعالى عنه أجاز شهادة الكافر على المسلم في الوصية وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجازها في بعض الصور المذكورة في الفقه فتأمل (قوله أى سافرتم فيها) لأن ضرب في الأرض معناه سافر كما بين في كتب اللغة وقوله أى قاربتم الاجل إشارة الى أنه من مجاز المشافرة لأن الوصية قبيل اصابتها (قوله تفقروهم ما الخ) وقف يكون لازما ومتعديا قال الراغب يقال وقت القوم أقفهم وقفوا وقفواهم وقفوا وتصبرونهم ما من الصبر بالصاد المهملة بمعنى الحبس قال في النهاية في الحديث من حلف على عين صبر أى ألزم بها وحبس عليها وكانت لازمة له من جهة الحكم (قوله صفة لاخر الخ) على الوصية بجهة الشرط معترضة فلا يضر الفصل بها واختلاف في الشرط هل هو قيد في أصل الشهادة أو قيد في آخران من غيركم فقط بمعنى أنه لا يجوز العدول في الشهادة على الوصية الى أهل الذمة الا بشرط الضرب في الأرض وهو السفر فان قيل هو شرط في أصل الشهادة فتقدير الجواب ان ضربتم في الأرض فليث شهدا ثنتان منكم أو من غيركم وان كان شرط في العدول الى آخرين من غير الله فالتقدير فأشهدوا آخرين من غيركم أو قال شهدا ثنتان آخران من غيركم فقد ظهر أن الدال على جواب الشرط ما مجموع قوله اثنتان ذوا عدل الخ وأما آخران من غيركم فقط ووجه أصابكم معطوفة على الشرط والى الثاني ذهب المصنف لظهوره (قوله صلاة العصر الخ) فالتعريف للعهد أو للعهد ونصا صدام ملائكة الليل الخ لانه يوجب كل بالمر من يحفظه ويكتب أعماله في النهار وآخرون في الليل وملائكة النهار يصعدون بعد العصر وملائكة الليل تهبط بعده أيضا فيلاقون حينئذ فالتصا صدام مجاز عن التلاق وهو ذا ورد مصرحا به في الحديث واجتماع طائفتي الملائكة فيه تكثير للشهود منهم على صدقه وكذبهم فيكون أقوى من غيره وأخوف (قوله ان ارثا الوارث منكم الخ) قدر المضاف أى ارثا وارثكم لأن المخاطب الموصون والمرثا الموصى له وجعله وارثا لانه الاغلب والمذكور في سبب النزول والافتقار يكون الموصى له غير الوارث ولو قدر الموصى كان أسلم وليس المراد بالوصية هنا الوصية التي لا تكون للوارث وهو ظاهر وقيل نزل ارثا الموصى له منزلة ارثا الموصى (قوله وان ارثتم اعتراض الخ) في الكشف ان ارثتم في شأنهما واتهمتموهما خلفوهما فالشرط مع جوابه المحذوف معترض لا الشرط وحده قيل قدر جواب الشرط ليكون الاعتراض هو الجملة الشرطية ولو كان هو الشرط فقط لكان الجزء مضبوط القسم فلم يحسن توصيته بين القسم والجواب بل التقديم عليه أو التأخير والمصنف رحمه الله تعالى لا يثبت ذلك أيضا لانه لا يخلو أن يكون للشرط جواب أو لا فان لم يكن له جواب تنكون ان وصية وهي مع أن الوارث لا لزما لها ليس المعنى عليها ولو قدر فاما مقدما ومؤخرا كلاهما ينافيان الاعتراض الا أن يريد أنها مستغنية عن الجواب لسد ما كدته مسدده وفي قوله اختصاص القسم بحال الارثا وقوله بعد ذلك وجوابه أيضا محذوف ما يشعر عوافة الكشف فتأمل فما قيل انه رأى اعتراض الشرط ومنع عدم

(ذوا عدل منكم) أى من أقاربكم أو من المسلمين وهما صفتان لا ثنتان (أو آخران من غيركم) عطف على اثنتان ومن فسر الغير بأهل الذمة جعله منسوخا فان شهدا ثنتان على المسلم لا تسمع اجامعا (ان أنتم ضربتم في الأرض) أى سافرتم فيها (فأصابكم مصيبة الموت) أى قاربتم الاجل (تحببونهم ما) تفقروهم ما وتصبرونهم ما صفة لاخران والشرط بجوابه المحذوف المدلول عليه بقوله أو آخران من غيركم اعتراض فائدة الدلالة على أنه ينبغي أن يشهدا ثنتان منكم فان تعددركما في السفر فن غيركم أو استثناف كانه قيل كيف نعمل ان ارثنا بان شهدا ثنتان فقال تحبسونهم ما (من بعد الصلاة) صلاة العصر لانه وقت اجتماع الناس وتصا صدام ملائكة الليل وملائكة الناس (أى صلاة كانت) فيقسمان بالله ان ارثتم ان ارثا الوارث منكم (لا تشترى به ثمتنا) مقدم عليه وان ارثتم اعتراض بقيد اختصاص القسم بحال الارثا

حسن التوسط المذكور وروهم من قلة التدبر وليس هذا من نوال القسم والشرط المعهود لانه اذا اتحد
جوابهما وهما ليس كذلك وقوله لا تخاف بالله كاذبا أي حلفا كاذبا فلا ركة فيه ثم انهم قالوا لا نشترى
لا يصلح جوابا للشرط ولا دليل لاله ولا مانع منه لانه في معنى ان ارتبتم فلا ينبغي ذلك لاننا لسنا بمن يشترى
ذلك بغير قليل وجوز في ضميره ان يرجع للقسم وللشهادة لانها قول أو قولة قالوا والتقدير يمين الله وأشار
بقوله نستبدل الى أن نشترى بمعنى نستبدل ليصح نصبه ثمنا وقيل تقديره ذاتي والاول أولى (قوله
ولو كان المقسم له قريسا الخ) أشار الى تقدير الجواب والى أنها ليست وصيلة لان المعنى ليس على ذلك وهو
ظاهر وقوله الشهادة التي أمرنا باتخاذها إشارة الى أن الاضافة والاختصاص فيها بالله لانه أمر بها أو
أنها لادنى ملازمة (قوله وعن الشعبي أنه وقف على شهادة) أي بالها ثم ابتدأ الله بالمد والجز
وليس هذا من حذف حرف الجز وإبقاء عمله شذوذا لانه اذا كان بغير عوض وفي الجلالة الكريمة
تعريض همزة الاستفهام عن ووالقسم وحينئذ اما أن تعدل للفصل بين الهمزتين فيقال آله أو تسهل
الثانية ويقال أيضا ها الله وهل الجز يحرف القسم أو بالعوض قولان واذا قيل الله بدون مدكارواه
سبويه أيضا فهل حذف من غير عوض فتكون على خلاف القياس أو الهمزة المذكورة همزة
الاستفهام وهي همزة قطع عوضت عن حرفه ولكنها لم تختار الثاني في الدرر المصون وهو أولى من
دعوى الشذوذ وضمير بغيره في كلام المصنف رحمه الله تعالى ان كان التعويض فهو القول الاول وهو
الظاهر وان كان للمد احتمال الثاني وقوله ان كنا تفسيرا لاذ لا تقدير وقراءة ملائمين بينهما المصنف
رحمه الله تعالى وسأبقى تحقيقها في عاد الاولى (قوله فان عثرنا فان اطلع) لما كان كل عاثر يتطرق الى
موضع عثارة فيعرف نعتيه ورد العثورة بمعنى الاطلاع والعرفان وقال الغوري عثرت اذا اطلعت
على ما كان خفيا وهو مجاز بحسب الاصل وقال اللسان مصدر هذا العثور ومصدر العثارة العثرة
وقال الرغب مصدرهما واحد وما قاله الراغب هو الظاهر لان اختلاف المصدرين في الجواز فتأمل
(قوله أي فعلا ما أوجب انما الخ) فعلا بضمير التنبيه وقوله فآخرا في اعرابه وجوه قبل انه خبر مبتدأ
محذوف أي فالشاهد ان آخرا والقابض رائية وبجمله يقوم ان صفة آخرا وهو مر فروع فعلا مقدر
أي فليشهد آخرا ومرمافيه أو هو خبر مقدم موصوف والاوليان مبتدأ مؤخر أو هو مبدأ خبره
من الذين أو هو مبتدأ وخبره يقومان وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى والزحخشري ولا يضركم
وفيه أعارب آخر هذه أحسنها ومعنى كونها شاهدين سيأتي في بيان معنى الآية (قوله من الذين
جنى عليهم الخ) يشير الى ان استحقاق الائم عليهم كناية عن هذا المعنى وذلك لان معنى استحق الشئ لاق
به أن ينسب اليه فالجاني للائم المرتكب له يابق أن ينسب اليه الائم فاستحق الائم بمعنى ارتكبه وجناه
فالذين استحق عليهم الائم أي جنى عليهم وارتكب الذنب بالقياس اليهم ففيه تضمين وضمير استحق عائد
الى الائم أو الايصاء أو الوصية أو هو مسند للجار والمجرور وانما استحق الائم لان أخذ ما يحصل بأخذه
ائم يسمى انما كناية عن ما يؤخذ بغير حق مظلم ولذلك يسمى المأخوذ باسم المصدر وعلى بمنزلة ما في استحق
على زيد مال بالسهمان أي وجب أو بمعنى في أو من أي استحق فيهم أو منهم قيل والحق أنه مسند للائم
مشاكلة والتضمين لقوله ومعناه من الذين جنى عليهم وذلك لا ببناء قوله فان عثر على قوله انما اذا المن
الاثنين لان المعنى ان كنا كتمان الحق كتمان الجانيين ثم ان اطلع على أنهم ما خانا وجنينا على المشهود له
واستحقا انما بذلك فآخرا يقوم مقامهما بالشهادة فكفى عن قوله خانا وجنينا بقوله استحقا انما ليسا كل
الكلام السابق وهو انما اذا المن الاثنين ولذا قال واستوجبنا أن يقال انهم ما المن الاثنين ثم عبر عن
المشهود عليهم بقوله استحق عليهم الائم ليسا كل التعبير عن الجانيين بأنهم استحقا الائم وفيه تأمل وقوله
وهو أي القاعل والاوليان أفعول تفضيل ولذا افسره بالاحقان وفي الكشف معناه من الورثة الذين
استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة أن يجردوا وهما للقيام بالشهادة ويظهر واجبا كذب الكاذبين

والمعنى لا نستبدل بالقسم أو بالله عرضا من
الدنيا أي لا تخلف بالله كاذبا طمع (ولو كان
ذا قري) ولو كان المقسم له قريسا ما وجبوا به
أي ما محذوف أي لا نشترى (ولا تكتم
شهادة الله) أي الشهادة التي أمرنا باتخاذها
وعن الشعبي أنه وقف على شهادة ثم ابتدأ
آله بالمد على حذف حرف القسم وتعويض
حرف الاستفهام منه وروي عنه بغيره
كقولهم الله لا فعلن (انا اذا المن الاثنين) أي
ان كنا وقري للملائكة يجذف الهمزة والقاء
حركتها على اللام وادغام النون فيها (فان
عثر) فان اطلع (على أنهم استحقا انما)
أي فعلا ما أوجب انما فكيف (فآخرا)
فما عدا ان آخرا (يقومان مقامهما من
الذين استحق عليهم) من الذين جنى عليهم
وهم الورثة وقرأ حفص استحق على البناء
للفاعل وهو الاوليان (الاوليان) الاحقان
بالشهادة لقربتهما ومعرفتهما

قوله ولذا قال الخ أي في الكشف لا هنا اه

(قوله وهو خبر محذوف الخ) أى على قراءة المجهول لأن الكلام فيها والقراءة الأخرى وقعت فيها بين الكلام عليها وتفصيل هذا لأنه من أهم المهمات ومن تعلق هذه الآية أنه قرئ استحق مجهولا ومعلوم ما في السبعة والأولين جمع أول جمع مذكور سالم وقرأ الحسن الأولان تنثنية أول وابن سيرين الأولين يساءل تنثنية أولى منصوبا وقرئ الأولين بسكون الواو وفتح اللام جمع أولى كالأولين فقراءة المجهول ورفع الأوليان على أنه مبتدأ خبره آخران أى الأوليان بأمر الميت آخران كما مر أو خبر مبتدأ مقدر أى هما الأوليان كأنه قيل من الآخران فقيل هما الأوليان أو هو يدل من آخران أو عطف بيان وهذا يلزمه عدم اتفاق البيان والمبين في التعريف والتسكير مع أنهم شرطوه فيه حتى من يجوز تسكيره لكن بعضهم لم يشترطه وقد نص عليه الزنجشري في آل عمران أو هو يدل من فاعل يقومان أو صفة آخران لكن فيه وصف النكرة بالمعرفة والاختصاص أجازه هنا لأنه بالوصف قرب من المعرفة وقال أبو حيان إنه هدم للقاعدة المؤسسة لكن المتقدمين ارتكبوه في مواضع كافي مررت بالرجل خير منك في أحد الأوجه قاله في الدر المنصور وهذا عكس وقد أمر على التثنية بسبب فانه يؤول فيه المعرفة بالنكرة وهذا أول فيه النكرة بالمعرفة إذ جعلت في حكمها للوصف ويمكن أن يكون منه بأن جعل الأوليان لعدم تعيينهما كالنكرة أو هو نائب فاعل استحق لكن على هذا لا بد له من تأويل إما بتقدير مضاف أى اثم الأوليين وقدره الزنجشري استناد الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال وهذا عراب أبى على الفارسي رحمه الله تعالى وتقدير الزنجشري أولى من تقدير الاثم لانه لا يصح الابتأويل بعدم وعلى غير هذا مرفوعه ضمير يعود على ما تقدم لفظا أو سماعا وهو الاثم أو الأيضا أو الوصية لتأويلها بما ذكر أو المال وفي على في عليهم أوجه فقيل هي على أصلها كما مر أو بمعنى من أوفى وأما قراءة حفص بالبناء للفاعل فالأولين فاعله ومفعوله محذوف قدره بعضهم وصيتهما وقدره الزنجشري أن يجزئوهما للقيام بالشهادة ويظهر واهب ما كذب الكاذبين وقدره ابن عطية ما لهم وتركهم وقراءة الأولين جمع أول المقابل للآخره ويجزئ ورصفة الذين أو يدل منه أو من ضمير عليهم أو منصوب على المدح ومعنى الأولية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها وأعرف كما مر وقيل انهم أولون في الذكر لدخولهم في بابها الذين آمنوا وقرأ الحسن الأولان بالرفع على ما وجهناه به والأولين مثنى نصبه على المدح وأما قراءة الأولين كالأولين فشاذة لم نعزلها عنه وهو جمع أولى وعرابه كالأولين والأولين وقدره الوجه فيها وقوله وقرأ أجزاء الخ الأولين جمع أول منصوب وقوله وقرئ الأولين يعنى تنثنية أول بوقفة كلامه ظاهرة وقوله يدل منهم ما تبع فيه الزنجشري وقال التحرير الضمير راجع الى لفظ آخران فحقه أن يكون مفردا لأن لفظا المثنى كآخرين لفظ واحد وقوله أو خبر آخران فيه الاخبار عن النكرة بالمعرفة وهو ما اتفق على منعه في مثله وقوله أو من الضمير يقومان وكون المبدل منه في حكم الطرح ليس من كل الوجوه حتى يلزم خلط الصفة عن الضمير على أنه لو طرح وقام هذا مقامه كان من وضع الظاهر موضع الضمير فيكون رابطا واعلم أن استحق هذا فسر بطلب الحق وبحثي وغاب (قوله فيقسمان الخ) معطوف على يقومان والسببية فيه ظاهرة ولشهادتنا جواب القسم وفسر أحق بأصدق والاعتداء بتجاوز الحق والظلم بإدراك الباطل بتزيله منزلة اللازم أو بتقدير مفعول أى أنفسهم وقيل الفرق بينهم بالعموم والخصوص (قوله ومعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية الخ) اعلم أنهم اختلفوا في معنى الشهادة في هذه الآية فقال قوم هي الشهادة على الوصية في السفر وأجازوا شهادة الذمي على المسلم في هذه الصورة وبه حكم بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم واليه ذهب ابن حنبل والآية ليست بمسوخة عندهم لحديث المائدة وقال آخرون الشهادة هنا بمعنى الحضور من شهدت كذا شهودا وشهادة إذا حضرته وقيل هي إيمان الوصي إذا ارتاب الورثة فلا نسخ عليهم ما أيضا والآخر قول مجاهد وبعض الصحابة واليمين قد تسمى شهادة وبها فسر قوله تعالى فشهادة أحدكم أربع شهادات بالله لكنه

وهو خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران أو يدل منهما أو من الضمير يقومان وقرأ أجزاء ويعقوب وأبو بكر عن عاصم الأولين على أنه صفة للذين أو بدل منه أى من الأولين الذين استحق عليهم وقرئ الأولين على التنثية واتصافه على المدح والأولان وعرابه عراب الأوليان (فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما) أصدق منها وأولى بأن تقبل (وما اعتدينا) وما تجاوزنا فيها الحق (أنا) إذا المن الظالمين (الواضحة من الباطل موضع الحق) والظالمين أنفسهم أن اعتدينا بمعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية فيبني أن يشهد عدلين

بعد لان الشهادة اذا اطلقت فهي المتعارفة وقوله ولا تكتم شهادة الله صريح فيه فان الايمان لا تكتم
وتأويل من غيركم بغير اقربائكم قال الحصص لا وجه له لان الخطاب توجه اولاً الى أهل الايمان فالمغايرة
تعتبر فيه ولم يجز للقرابة ذكر ويدل عليه الحديث الآتي في سبب النزول ثم ان الشهادة اذا جلت
على الوصية هل تم كل وصية أو تخص بما وقع في الحديث اختلف فيه وهل هي منسوخة أو باقية حكمها
فقبل نسخت بقوله واستشهدوا شهودهم من رجالكم فانه آخر ما نزل وقيل ان في هذه السورة ثمانى
عشرة فريضة لم ينسخ منها شئ واعلم ان الشهادة كيف تتصورهنا وشهادتهم ما على الميت ولا وجه
له بالعدم وموته وانتقال الحق الى الورثة وحضورهم أو على الوارث الخاص فكيف يشهد الخصم على
خصمه فهذا يقتضى بالضرورة تأويل الشهادة فالظاهر أن تحمل في قوله شهادة بينكم على الحضور
أو الاحضار أى اذا حضر الموت مسافر فليحضر من يوصى اليه بإصال ماله لو ارثه مسلماً فان لم يجد
فكافروا واحتياط أن يكرهنا اثنين فاذا اجتمع عندهما وحصل ريبه في كتم بعضه فليخلفا لانهما
موعدان مصدقان بيمينهما فان وجد ما خافاه وادعيا أنه ما تمسكاه منه بشراء وهجو ولا بينة لهما على
ذلك يخلف المدعى عليه على عدم العلم بما ادعياه وانه ملك لمورثهما لان العلم انتقله عن ملكه والشهادة
الثانية بمعنى العلم بالمشاهد وما هو بمنزلة لان الشهادة المعايينة فالتجوز بها عن العلم صحيح قريب والشهادة
الثالثة اما بهذا المعنى أو بمعنى اليمين كما مر فلا نسخ في هذه الآية على هذا ولا اشكال والله الحمد ما أفاضه
الله على بركة كلامه وما ذكره تكلف لم يصف من الكدر لذوق ذائق وسبب النزول وفعل الرسول
مبين لما ذكرنا عوداً على بدء وقول المصنف من ذوى نسبه أو دينة اشارة الى الوجهين السابقين وقوله
يوصى اشارة الى حل الشهادة على الوصية والتغليب بالزمان والمكان مذهب الشافعي وهو عندنا لا يلزم بل
يجوز للحاكم فعله وقوله فانه لا يخلف الشاهد هو المشهور وقيل انه ان لم يجد من يركبه يجوز تخليفه
احتياطاً كما وقع في بعض كتب الفتاوى الحنفية وقوله ورد اليمين هو مذهب الشافعي أيضاً وعندنا
لا ترد اليمين وليس في الآية دليل عليه لما ذكرناه وقوله أو لتغير الدعوى أى انقلابها بأن المدعى
عليه صار مدعيًا للملك والوارث مدعى عليه فلذا الزمت اليمين لا للرد كما مر وهو الصحيح وقوله اذ روى
الحج استدلل بسبب النزول على ما ذكره آخره وهو الصحيح (قوله روى ان قيمة الحج) أخرجه البخارى
وأبو داود والترمذى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما يستد صحيح عن تميم الدارى في هذه الآية قال
يرى الناس منها غيرى وغير عدى بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام قبل الاسلام فأتيا الشام
لتجارتهما ووقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بن زيل بن أبى مريم بتمارة ومعه جام من فضة يريد به الملك
وهو أعظم تجارته ففرض فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغان ما ترك لورثته قال تميم فلما مات أخذنا ذلك
الجام فبعناه بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدى بن بداء فلما قدمنا الى أهله دفعنا اليهم ما كان معنا
فقعدوا الجام فسألونا عنه فقلنا ما ترك غير هذا وما دفع الينا غيره قال تميم فلما أسلت بعد قدوم رسول
الله صلى الله عليه وسلم تأملت من ذلك فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم
ان عند صاحبى مثلها فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يجدوا فأمروهم أن
يستحلوه وبما يعظم به على أهل دينه فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا الآية فقام عمرو بن الماص
ورجل آخر خلفاً فترعت الخمسمائة درهم من عدى بن بداء كذا قال الترمذى في الجامع ثم قال هذا
حديث غريب وليس اسناده بصحيح وأبو النضر الذى روى عنه محمد بن اسحق هذا الحديث هو عندى
محمد بن السائب الكلابى يكنى أبا النضر وقد تركه أهل العلم بالحديث وهو صاحب النفس السيرة
محمد بن اسمعيل يقول محمد بن السائب يكنى أبا النضر ولا نعرف لسالم أبى النضر رواية عن أبى صالح
مولى أم هانئ رضى الله تعالى عنها وقد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما شئ من هذا على
الاختصار من غير هذا الوجه حدثنا سفيان بن وكيع قال حدثنا يحيى بن آدم عن أبى زائدة عن محمد

من ذوى نسبه أو دينة على وصيته أو يوصى
اليهما احتياطاً فان لم يجدهما بأن كان في سفر
فآخران من غيرهم ثم ان وقع نزاع وارتباب
أقسم على صدق ما يقولان بالتغليب بالوقت
أو سمع على أنهما كذا بأبامارة ومنظرة
فان اطالع على أنهما كذا بالميت والحقكم
خلف آخران من أولياء الميت شاهدين فانه
منسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه
لا يخلف الشاهد ولا يعارض بيمينه بيمين
الوارث وثابت ان كانا وصيين ورد اليمين الى
الورثة اما الظهور بيمين اليمين فان
تصدق الوصى باليمين لامتناعه أو لتغير
الدعوى اذ روى أن تميم الدارى وعدى بن
نصرانيين

ابن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من
بنى سهم مع غنم الدارى وعدى بن بذا غنات السهمى بأرض ليس بها ماء سلم فلما قد ما بتركته فقد واجها
من قضة محروصا بالذهب فأحلفه مارسل الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد الحمام بمكة فقبل اشترى شاة من
غنم ومن عدى فقام رجلان من أولياء السهمى خلفا بالله لشد هاد تشا أحق من شهادتهما وان الحمام
اصحابهم قال وفيهم نزل الآية وهذا حديث حسن غريب وهو حديث ابن أبي زائدة ويحدث عن القاسم
كوفي قيل انه صالح الحديث اه وفي نور الثبراس غنم الدارى المذكور في هذه القصة نصرانى من
أهل دارين قاله مقاتل وقيل هو غنم المعروف الدارى منسوب الى الدار وهو بطن من نهم اه وبزى
بما هو موحدة مضومة وزاى مجمة مولى العاصى بن وائل صاحب الحمام واختلف في ضبطه كفى كتاب
المشقة وبذا ييا موحدة ودال مهملة مشددة وقد كشد ادوية قصر وفي تفسير ابن مقاتل بذا
بنون قبل الدال وهو غريب وقال ابن حجر انه اختلف في اسلامه والمشهور انه لم يسلم فقوله هنا وبديل أى
بديل مهملة هو ما فى بعض النسخ وفي الاصابة انه بزل وقيل بربل برا مهملة بدل الدال وبزى بن أبى
سريم وقيل ابن أبى مارية مولى عمرو بن العاصى واختلف فى انه مسلم مهاجرى اه فقول التحرير قيل
الصواب براء مفتوحة بعد الباء المضمومة عندى لا يخفى ما فيه وقوله دون أى كتب وقوله السهميان
اشارة الى أنهم ما دار ثمان له لانه من بنى سهم وتخصيص العدد يعنى باثنين من الورثة وقوله فأتاهم جعل
الاثنين جمعاً تسجيلاً (قوله أى الحكم الذى تقدم أو تخلف الخ) أى المشار اليه الحكم السابق
تفصيله فى هذه القضية وتخلف الشاهدين وقيل المشار اليه الطبر بعد الصلاة وأدنى يعنى أقرب والى
مقدرة قبل أن المصدرية والوجه يعنى الذات والحقيقة أى أقرب الى الايمان بها على حقيقة قمتان غير
تغير لهما والى هذا أشار بقوله على نحو ما حملوا الخ وعلى وجهه حال من الشهادة والتقدير ذلك الحكم
الذى ذكرناه أقرب أن يأووا بالتمهدة على وجهها مما كنتم تنعلونه وأقرب الى خوف الفضيحة فيمتنعوا
من ذلك فعلى هذا أو يخافوا عطف على أن يأووا على حد قوله عطفاً تشبيهاً وما باردا (قوله واتفوا
الله واسمعوا ما توصون به الخ) توصون مخفف أو مشدد واتفوا قبل انه معطوف على مقدراًى احفظوا
أحكام الله واتفوا الخ وسمي السمع على القبول والاجابة لما وصوا به لانه أفيد وأنسب ولوعم
لصح وقوله فان لم تنفوا الخ حمله على ما ذكرناه تذييل لتلك القصة فلا بد لشمله لمن هى فيه هم وقوله
فقوله تفريع على تقدير متعلق الهى داية طريق الجنة لانها تضح فى ذلك اليوم ويحمل عوده الى
ما قبله كله أى الاهتداء الى الجنة أو طريق الجنة كائن يوم يجتمع الخ (قوله بدل من مفعول واتفوا
الخ) وهو واقف فيكون مفعولاً به أيضاً وقبل انه على هذا لا بد من تقدير مضاف أى اتفوا
عذاب الله لاشتمال اليوم على العذاب لا على الله لتبرهه عن الزمان والمكان ورد بأن بينهما
ملازمة بغیر الكلية والبعضية بطريق اشتمال المبدل منه على البديل لا كاشتمال الطرف على المظروف
بل بمعنى أنه ينتقل الذهن اليه في الجلة ويقتضيه بوجه اجمالى مثلاً اذا قبل اتفوا الله يتبادر الى
الذهن أنه من أى أمر من أموره وأى يوم من أيام أفعاله يجب الاتقاء يوم جمعه للرسول أم غير
ذلك (وفيه بحث) لانه اشترط فيه أن لا تكون ظرفية وهذا ظرف زمان لو أبدل منه لا وهم ذلك وفى
الدر المنصور والاشتمال لا يوصف به الله وفيه نظر فتأمل وعلى نصبه باذكره ومفعول به أيضاً (قوله
أى اجابة أجبت الخ) أى ما ذابته بقوله أجبت على أنه مفعول مطلق له لكونه بمعنى أى اجابة
وماذا كله استفهام وهذا الوجه أرجح الوجوه ولذا قدمه وتقديره عاذا أجبت على أن يكون السؤال
عن الجواب لا الاجابة والتقدير بأى شئ أجبت فحذف حرف الجر واتصب ضعيف لان حذف حرف
الجر واتصاب مجروره لا يجوز الا فى الضرورة كقوله تمزق الديار ولم تعوجوا وكذا تقديره مجرورا
والمقصود وان كان واحداً فى المال لكن الاعتبار والتعبير مختلف وأما تقدير ماذا أجبت به كقيل على

ومعه ما بديل مولى عمرو بن العاصى وكان مسيطر
فلما قدموا الشام مرض بديل فدون ما معه
فى صحيفة وطرهما فى متاعه ولم يخبرهما به
وأوصى اليهما بأن يدفعا متاعه الى أهله ومات
فقتله وأخذ منه اناء من فضة فيه ثلثمائة
مقال منقوش بالذهب فغيباه فأصاب أهله
الصحيفة فظا ابو هذال بالانا فحذفوا فتراها
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تزل
يا أيها الذين آمنوا الآية خلفه مارسل الله
صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العصر عند
المنبر وخلق سبيلهما ثم وجد الا نا فى أيديهما
فأتاهم بنوسهم فى ذلك فقالا قد اشترىناه
منه ولكن لم يكن لنا عليه ينسة فذكر هنا أن
نقربه فرفضوه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فزلات فان عرفهم عمرو بن العاصى
والمطلب بن أبى رفاعه السهميان وحلفا
واعل تخصص العدد لخصوص الواقعة
(ذلك) أى الحكم الذى تقدم أو تخلف
الشاهد (أدنى أن يأووا بالتمهدة على
وجهها) على نحو ما حملوها من غير تحريف
وخيانة فيها (أو يخافوا أن تردايمان بعد
أيمانهم) أى تردايمان على المدعين بعد أيمانهم
فيفتضحوا بظهور الخيانة واليمين الكاذبة
وانما جع الضمير لانه حكم يوم الشهود دكا هم
(واتقوا الله واسمعوا) ما توصون به سمع
اجابة (والله لا يهدي القوم الفاسقين) أى
فان لم تنفوا ولم تسمعوا كنتم قوما فاسقين
والله لا يهدي القوم الفاسقين أى لا يهديهم
الى حجة أو الى طريق الجنة فقوله تعالى (يوم
يجمع الله الرسل) ظرف له وقيل بدل من
مفعول واتفوا بديل الاشتمال أو مفعول
واسمعوا على حذف المضاف أى واسمعوا
خبر يوم جمعهم أو منصوب باضممار ذكر
(فيقول) أى للرسول (ماذا أجبت) أى
اجابة أجبت على ان ماذا فى موضع المصدر
أو بأى شئ أجبت فحذف الجار

أن ما مبتدأ أو ذا معنى الذي خبره وأجبت صلتها والعائد محذوف أي به كما قاله العوفي ففيه أنه لا يجوز حذف العائد المحرور إلا إذا جاز الموصول بمثل ذلك الحرف الجار واتحدت متعلقاهما كما تنظر في النحو قوله وهذا السؤال لتوبيخ قومهم الخ لما كان على كل من السؤال والجواب اشكال أما السؤال فلأنه تعالى علام الغيوب فمما عني سؤاله أجابوا بأنه لقد صدق توبيخهم لأنهم لم يصدقوا ما قالوا من أن الله تعالى كونه مجازاً أو كتابة ومن أي الأنواع في شرح المفتاح وأما الجواب فلأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد نقضوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجيبوا به فيلزم الكذب عليهم فأجابوا عنه بوجه الأول أنه ليس لنبي العلم بل كتابة عن أظفار التشكي والالتجاء إلى الله بتفويض الأمر كله إليه الثاني أنه على حقيقته لكن على خصوص في الزمان وهو أول الأمر لذهولهم من الخوف ثم يجيبون في ثاني الحال وبعد رجوع العقل إليهم وهو في حال شهادة ثم على الأمر فلا يكون قولهم لا علم لنا من قبل ما ثبت الله تعالى لهم من الشهادة على أنهم الثالث أنه إشارة إلى أن علمهم في جنب علم الله بمنزلة العدم مع تفويض الأمر إليه تعالى الرابع أنه ليس لنبي العلم بجوابهم عند التبليغ ومدة حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل كان منهم في عاقبة الأمر وآخره الذي به الاعتبار واعتراض على هذا بأنهم يرون آثارهم والخطاثة عليهم فلا يصح نفي العلم بجواهرهم وبما كان منهم بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقال هذا التمايل على سوء الخطاثة وظهور الشقاوة في العاقبة لا على حقيقة الجواب بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلعلمهم أجابوا الجارية قبول ثم غلبت عليهم الشقاوة لانه قول معلوم أنه ليس المراد بما إذا أجبت نفس الجواب الذي يقولونه أو الجارية التي تحدث منهم بل ما كانوا عليه في أمر الشريعة من الامتنان والافتقار والتمثال الأوامر واجتناب النواهي أو عكس ذلك فان قيل قول عيسى عليه الصلاة والسلام فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم الخ يدل على عدم علمهم بحالهم بعده قيل هو ثابت لقباً فتحتمل على الوجه الابلغ واعتذار بأنه لم يكن له المنع بعد التوفى وأظفار أنه لا ذنب له في ذلك ولا تقصير فلا يدل على نفي العلم بحالهم بعده بل على نفي القدرة على التعمين فنقول المصنف لتوبيخ دفع لما رده على السؤال وقوله لا علم لنا بما كنت تعلمه دفع لما رده على الجواب بأنه ليس المقصود نفي علمهم بما شأوا عنه بل نفي العلم بجميع ما علمه تعالى من الظواهر والبواطن وأشار بقوله وفيه الخ إلى جواب آخر كما مر وقوله إلى جنب علمك أي بالقياس والتسوية إليه ولا ينبغي أن هذا ما له إلى ما ذكره أولاً فكيف ضعفه ومريضه وما قيل إن ظاهر هذا المعنى لا يناسب جواب السؤال المذكور فإن حل على أن المراد لا علم لنا إلى جنب علمك فيما قاله القوم فهو راجع إلى ما ذكره المصنف رحمه الله لا ينبغي ما فيه وقوله ولا علم لنا بما أحدثوا بعدنا الخ جواب آخر وقدم ترماه وعليه (قوله وقرئ علام بالنصب الخ) إذا تم الكلام عند قوله أنك أنت يكون على طريقة قوله أنا أبو النجم وشعري شعري أي أنت المعروف بنهاية الكمال واحاطة العلم حتى أن ما ذكرنا يدل على ذلك معنى عن صفاتك وبه يفيد الحل ويتم المعنى واليه أشار المصنف بقوله أي أنك الموصوف الخ وقوله منصوب على الاختصاص عني به النصب على المدح لا الاختصاص الذي ذكره النحويون فإنه شرطاً ليدت مستوفاة هنا وترك قول الزمخشري أنه صفة لاسم إن لأن الضمائر لا توصف على الصحيح ولذا أولوه بأن مراده بالموصف البديل وهو يطلقه عليه كثيراً وفيه كلام كثير كفاً المصنف مؤشراً بتركه وأما قراءة الغيوب بالكسر فإنه سمع في كل جمع على وزن فعول بالضم كبيوت كسر أوله لثلاثي والى ضمناً وواو وهو مفصل في كتب النحو وقوله وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة الخ) يعني كلمة أذوق الماضى عبرهم ما عانى في المستقبل مجازاً الحقيقة وهذا البديل التفسير المبدل منه وإيضاح لأن الجواب جواب توبيخ الكفرة ورد لا قبول واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله والمعنى أنه الخ يعني أذكر أنعمي عليك وعلى والدتك حين جعلك قوماً لرزية وأذيدتك تعليمك أوتويت وبروح القدس أء الطهين من هذه الوصية بما آتيتك من المعجزات ففيه مزيد توبيخ لهم بما

وهذا السؤال لتوبيخ قومهم كما أن سؤال المؤودة توبيخ الوائد ولذلك (قالوا لا علم لنا) أي لا علم لنا بما كنت تعلمه (أنك أنت علام الغيوب) فتعجب لم ما علمه عما أجابونا وأظهر النساء ما لا نعلم مما أضرروا في قلوبهم وفيه التشكي منهم ورد الأمر إلى علمه بما كابدوا منكم وقيل المعنى لا علم لنا إلى جنب علمك أولاً علم لنا بما أحدثوا بعدنا وإنما الحكم للخطاثة وقرئ علام بالنصب على أن الكلام قد تم بقوله أنك أنت أي أنك أنت الموصوف بصفاتك المعروفة وعلام منصوب على الاختصاص المعروف وقرأ أبو بكر وسورة الغيوب أو النساء وقرأ أبو بكر (اذ قال الله يا عيسى بكسر الغين حيث وقع) اذ قال الله والذين ابن مسعود ذكره في طريقة ونادى بديل من يوم يجمع وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة والمعنى أنه سبحانه وتعالى يوبخ الكفرة يومئذ يمشي عليهم من الآيات فكذبتم وتعدى ما أظهر عليهم من الآيات فاتخذوهم طائفة وممهم بحجة وعلا آخرون فاتخذوهم آلهة أو نصب بأنهم أرادوا (اذ أيدتك) قوتك وهو طرف لعمري أو حال منه

فعلوم مع ظهور المعجزات المكذبة لهم (قوله وقرئ آيد نك) بالمدح والثناء في ثبوت هذه اللغة الى مسمع ابن عطية فاعمل وأما آيد بالتشديد فوزنه فعل لا غير على الصحيح ولا يحتاج في ثبوت هذه اللغة الى مسمع المضارع نعم يحتاج اليه في كون وزنه أفعال أو فاعل كما قيل لأنه اكتنى بضارع الآخر وبكى لشبوتة القراءة به ومعناها واحد وقيل معناه بالمدح والقوة وبالتشديد التصريح به امتقار بان لأن التصريح (قوله بجبريل عليه الصلاة والسلام الخ) تقدم الكلام عليه في البقرة وإطلاقة على كلامه المذكور وهو ما أتى به من التوحيد والشرعية على طريق التشبيه وإضافته الى القدس بمعنى التطهير المعنوي اختصاص به وقوله ويؤيده أي يؤيد أن المراد بروح القدس الكلام قوله تكلم بعده لأنه كالبيان له (قوله والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة الخ) أي قوله في المهد كناية عن كونه طفلاً صغيراً وهي أبلغ من التصريح وأولى لأن الصغير يسمى طفلاً إلى أن يبلغ الحلم فلذا عدل عنه وقوله على سواء وإشارة الى دفع أن التكلم في الكهولة معهود من كل أحد فاعمل في ذكره مع التكلم في الطفولة الذي هو من الآيات بأن القصد الى عدم تفاوت الكلام في الحالين لا الى أن كلامهما آية وقال الامام أن الثاني أيضاً معجزة مستقلة لأن المراد تكلم الناس في الطفولة وفي الكهولة حين تنزل من السماء لأنه حين رفع لم يكن كهلاً وهذا مبني على تفسير الكهل فان عيسى عليه الصلاة والسلام رفع ابن ثلاث وثلاثين وقيل ابن أربع وثلاثين ودلائله على التسوية عقلية لأن ذكر تكلم الكهولة ليس لأنه آية بل ليجمعهم على حد سواء وهو ظاهر فاقبل لادالة على التسوية والاولى أن يجعل كهلًا تشبيهاً أي تكلمهم كالتناسل في المهد وكأنهم كالكهل في التكلم وحينئذ يهدم الاستدلال به على أنه سينزل ليس بشيء لأن ما ذكره بقيد التسوية أيضاً ويكون التشبيه يؤخذ من العطف لوجه له وتقدير الكاف تكلف وفي كلام المصنف رحمه الله نظر بعد ما سمعت كلام الامام في وجه الاستدلال به لأنه لا يجزئ له سند كور التسوية بل لثبات كلامه لهم في الكهولة وهو انما يكون بعد النزول على ما مر في معناها وأما اذا قصد التسوية فلا يقتضي ثبوت الكهولة اذ معناه تكلمهم طفلاً كما تكلمهم لو كنت كهلاً (قوله سبق تفسيره الخ) وسبق الكلام عليه امكته كرباذني هنا أربع مرات وغنة مرتين قالوا لأنه هنا لا مثنان وهنا لا خبرا فتناسب تكراره هنا وأن له زيادة تأييد بكونه مأذوناً من الله فيما فعله والجمع في الطائر المراد به انه اسم جمع كقوله جماعة البقر وسائر اللقوم يسعون وضوءه والا فضا على ليس من أبنية الجمع وقد صرح حوايه في النحو وايس المراد أنه مفرد أراده مجازاً بمعنى الجمع ومعنى الآية علمت الكتاب من غير معلم والحكمة بحيث غلبت حكمه زمانك مع مهارتهم وزدت عليهم بما يجادل ذاروح ولم ينقادوا لك وانما قال باذني لأن تصوير الحيوان وجعله ذاروح لا يجوز ولا يليق به بغير إذن وقوله ما هذا الاشارة الى أن فيه نافية وجعل الاشارة الى عيسى صلى الله عليه وسلم للاخبار عنه بساخر وأما جعل الاشارة اليه في القراءة الاولى وجعل السجدة بمعنى الساخر فلا حاجة اليه (قوله أي أمرتهم على السنة رسلي) انما فسره بهذا لأن الوحي مخصوص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهم ليسوا كذلك فجعل أمرهم وحيا لكونه بواسطة الوحي الى رسلهم قال الزجاج الوحي في كلام العرب ورد بمعنى الامر كقوله

الحمد لله الذي استقلت * بأذنه السماء واطمأنت * أوحى اليها القرآن فاستقرت

أي أمرها أن تقر فامتثلت فاقبل الاظهر أن المراد بالايحاء الهامهم الايمان لا وجه له وانما قال برسلي ولم يقل برسولي ايطابق ما بعده لأن المراد بالرسول الذين في زمن عيسى صلى الله عليه وسلم أو من تقدمه لانهم يجب الايمان بهم وبما جاؤا به عالم ينسخ ويحكم أنه اشارة الى أن الشريعة لموسى صلى الله عليه وسلم كما مر فافهم فقط ما قيل الظاهر على لسان رسول بديله وقوله واشهد بأننا مسلمون وكون أن مصدرية أو مفسرة ودخولها على الامر في تحقيقه وفسر مسلمون

وقرئ آيد نك (روح القدس) بجبريل عليه الصلاة والسلام أو بالكلام الذي يجيبه الدين أو النفس حياة أبدية وبطهر من الاثام ويؤيده قوله (تكلم الناس في المهد وكهلاً) أي كالتناسل في المهد وكهلاً والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة على سواء والمعنى الخالق حاله في الطفولة بحال الكهولة في كمال العقل والتكلم به استدلال على أنه سينزل فانه رفع قبل ان يتكلم (واذ علمت الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل واذ تخلق من الطين كهنية الطير باذني فتنفخ فيها فتكون طيور باذني وتبرئ الاكسمة والابرص باذني واذ تنفخ في سورة آل عمران وقرأ نافع ويعقوب تنفسه في سورة آل عمران وقرأ نافع ويعقوب طائراً ويحتمل الافراد والجمع كالباقر (واذ كففت بني اسرائيل عنك) بمعنى اليهود حين هموا بقتله (اذ جنتهم بالبينات) نظروا لكففتهم (وقال الذين كفروا منهم ان هذا الاصح مبین) أي ما هذا الذي جنت به الاصح وقرأ حزة والكسافي الاساخر فلاشارة الى عيسى عليه الصلاة والسلام (واذا أوحيت الى المرارين) أي أمرتهم على السنة رسلي (أن آمنوا بي وبرسولي) يجوز أن تكون أن مصدرية وأن تكون مفسرة (قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) مخلصون

بمخلصون أو منقادون لأنه بهذا المعنى يطلق على من قبلنا وفي العرف يختص بشاؤه ومعنى آخر وقوله
 فيكون تنبيها الخ أي على جعله متعلقا بقالوا والمعينة فهم من كونهم ما في زمان واحد وهو ظاهر
 (قول لم يكن بعد عن تحقيق واستحكام معرفة الخ) بعد سقط من نسخة أي إلى الآن أي حين تكلمهم
 به لم يكن ما قالوه عن تحقيق منهم ولا عن معرفة بالله وقد رتبته لأنهم لم يوحقوه وعرفوه لم يقولوا هل
 يستطيع ويقدر إذا لا يليق مثله بالمؤمن بالله وتبع فيه الزخشي في الجري على ظاهر الكلام من كون
 الحوارين شاككين في قدرة الله وفي صدق عيسى صلى الله عليه وسلم كاذبين في دعوى الإيمان
 والاختلاص وذهب يحيى السنة وغيره إلى أنهم كانوا مؤمنين وسؤالهم الاطه ثنائ والتثبت كما قال
 الخليل صلى الله عليه وسلم أرني كيف تنجي الموتي وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة تعبرا
 عن الفعل بل لازمه أو عن السبب بسببه ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كاملين في الإيمان والاختلاص
 ومعنى ونعلم ان قد صدقنا علم مشاهدة وعيان بعلم ما علمناه علم إيمان وإيقان بدليل ان المؤمنين أمروا
 بالتشبيه بالحواريين وأجيب بأن الحوارين فرقان مؤمنون هم خاصة عيسى عليه الصلاة والسلام
 والمؤمنون بالتشبيه بهم وكافرون وهم أصحاب المائدة وسؤال عيسى صلى الله عليه وسلم لنزول المائدة
 وانزالها إليهم الخ وقال ابن عطية وغيره من المفسرين ان القول بكونهم غير مؤمنين خارق للاجماع
 ولا نعلم خلافا في إيمانهم وأولوا الآية وأجابوا عنها بما مر ونحوه وقالوا صفة الحوارين تنافي عدم
 إيمانهم وهو الحق وأدعاه أنهم فرقان يحتاج إلى نقل ولك أن تقول ان المنفرد رجسه الله لم يذهب إلى
 ما ذهب إليه الكشاف وان مراده ان اختلاصهم الذي ادعوه لم يكن محكما بحجة فحقا تحقيقا لا تتوره
 الاوهام والوساوس الذي لا تضر المؤمن ولا توقعه في منزلة الكفر فطلبوا الزالة ذلك طلب من يثبت
 لانكارهم له واستعظامه عندهم لاشك منهم ولكن خافوا أن يوقعهم الشيطان به في حباله وهذا
 تصرف منه أخف من نسبة الشك إليهم ومخالفة ظاهر النظم كما يدل عليه ما سيأتي وهذا هو النظر
 السديد عندى فتأمله (قوله وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة) فيمكنهم قالوا
 هل ارادة الله وحكمته تعلقت بذلك أولا لانه لا يقع شيء بدون تعاقبه ما به قبل وقوله اتقوا الله ان كنتم
 مؤمنين لا بلائعه لان السؤال عن مثله مما هو من علوم الغيب لا قصور فيه وقد عرفت أن الجهور رأوا ولوه كما
 مر (قوله وقيل المعنى هل يستطيع ربك الخ) فيستطيع بمعنى يطيع وبطبيع بمعنى يحجب مجاز لان الجيب
 مطيع وذكر أبو شامة أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد أبا طالب في مرض فقال له يا ابن أخي ادع ربك
 أن يعافيني فقال اللهم اشف عني فقام كأنما شط من عقاب فقال يا ابن أخي ان ربك الذي تعبد له بطيعةك
 فقال يا عم وانت لو أطيعته لكان يطيعك أي يطيعك لمقصودك وحسنه في الحديث المشاكاة فقد
 عرفت أن العرب استعملته بهذا المعنى وفي الاتصاف قيل معنى يستطيع يفعل كما تقول للقادر على
 القيام هل يستطيع أن تقوم ونقل هذا عن الحسن فعلى هذا يكون إيمانهم بالمعان الشك في القدرة
 والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن السبب بالسبب اذ هي من أسباب اليجاد على عكس
 اذا قمتم إلى الصلاة وهذا التأويل الحسن في بعض التأويل أبي حنيفة رحمه الله حيث جعل الطول المانع عن
 نكاح الامة وجود الحرة في العصمة وعدمه أن لا يملك عصمة الحرة وان كان قادرا على ذلك فيباح له
 حينئذ الامة وحمل قوله ومن لم يستطيع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات على معنى ومن لم
 يملك منكم وحمل النكاح على الوطء فحمل الاستطاعة الملائمة معنى الملك حتى ان القادر غير المالك عادم
 الطول عنده فينكح الامة وكنت أستعده حتى وقفت على تفسير الحسن هذا وكانت عائشة رضي الله
 عنها تقول الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك فنهتهم عن أن ينسب إليهم مثل هذه
 المقالة الشنيعة (قوله وقرأ الكسائي) تستطيع ربك أي سؤال ربك أي قرأها بالتساخط بالعيسى
 صلى الله عليه وسلم وربك منصوب على المفعولية وبقراءته كانت تقرأ عائشة ومعاذ وعلي وابن عباس

(اذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم) منه وب
 باذ كرا وطرف لقالوا فيكون تنبيها على أن
 ادعاهم الاختلاص مع قولهم (هل يستطيع
 ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) لم يكن
 بعد عن تحقيق واستحكام معرفة وقيل هذه
 الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة
 لا على ما تقتضيه القدرة وقيل المعنى هل
 يستطيع ربك أي هل يجيبك واستطاع بمعنى
 استطاع كما استجاب وأجاب وقرأ الكسائي
 تستطيع ربك أي سؤال ربك

في جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعلى هذه القراءة قالوا كثر أن فيها ضافاً متقدراً وقيل
لا حاجة إلى تقدير والمعنى هل تستطيع أن ينزل ربك بدعائك وهذا من قول عن القاري وفيه نظر وفي
قوله هل تسأله ذلك إشارة إلى أن استطاعة السؤال منها عبارة عن السؤال كما زحقيقه لأن قوله من
غير صارف بأية فتأمل (قوله والمائدة الخوان إذا كان عليه الطعام من ماء الخ) الخوان بضم
الخاء وكسر هاء وفيه لغة أخوان بهمزة مكسورة وهو معرب وقيل أنه عربي مأخوذ من تحوّن أي نقص
حقه لأنه يؤكل عليه فينتقص وهو معنى المائدة وهي فاعلة من ما عبيد إذا تحرك أو من ماء بمعنى أعطاه
قوى أما فاعله بمعنى مفعولة كهيئة راضية أو يجعلها للتمكن مما عليها كأنهم انفسها معطية كقولهم للشجرة
المثمرة مطعمة ونفسه من المائدة بالخوان نفس بالاعم لأنه لا يقال للخوان مائدة الا وعليه طعام والافه
خوان كما لا يقال للقدح كأس الا وفيه خمر وله نظائر كثيرة ذكرها أهل اللغة (قوله بكل قدرته
وصحة نبوت) لا فرق بين ما في ابتدائهم ما وانما الفرق في تقدير متعلق الايمان هل هو القدرة والنبوة أو عدم
تقديره والمراد صادق في الايمان مطلقاً (قوله تهديد عذرو بيان لمساعدتهم الى السؤال الخ) هذا
لا ينافي ما سبق من كونهم لم تكن معرفتهم مستحكمة لأنهم ليسوا معاندين ولا جازمين بخلافه فلهم أن
يعتذروا عن طلبه بأن مرادنا أن تيقن ويزول وهمنا وعلى التأويلات السابقة لا إشكال فيه فاقبل
أنه رد لما في الكشف من كونهم شاكين وبديل عليه قوله لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً الخ لا يرد عليه أنه
كيف يقتضى مع قصر يحى أولاً بما ذكره الكشف وتقدمه على سائر الأقوال ولهذا اعترض عليه
بأنه غير مناسب لصدر كلامه ولذا قال بانضمام علم المشاهدة إلى علم الاستدلال ليكون عين اليقين ولا بعد
في مثله من بعض الحوار بين اذ قد يكون منهم من قرب عهدهم فتمحض بذلك خلوصه وكلامه لا يتخلو من
اغلاق وإدماج وقوله عليهم من الشاهدين مثل قوله وكانوا فيه من الزاهدين وقوله إذا استشهدتنا
بشعر بأن على صلة الشاهدين لـ كن فيه تقديم ما في حيز الصلة وحرف الجر وكلاهما ممنوع فلا بد من
تعلقه بمحذوف يفسره من الشاهدين أن يجوزنا أنفسنا لا يعمل للعامل وقد جوز تقدمه بعض النحاة
مطلقاً وبعضهم في الطرف وجوز أن يكون حالاً من اسم كان أي عاكفين عليها على ما زنى قوله تعالى قل ان
كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة والوجه الثاني لا اشعار فيه به وقوله بكلها إشارة إلى أن عذرهم
دليل لا كنهه غير تام وهذا يؤيد ما اخترنا في تفسير كلامه (قوله اللهم ربنا الخ) قالوا ربنا إذا ثابنا لا بدل
ولا مصفة لأن لفظ الله لا يتبع وفيه خلاف لبعض النحاة ومن السماء ما مصفة مائدة أو متعلق بالفعل
(قوله أي يكون يوم نزولها عبيدا الخ) لما كان العبيد اسماً لازماً في المتعارف لم يصح الاخبار عن
المائدة به فقد نزولها يوم عبيد ليصح الحمل فان قلنا أن معناه السرور لا يحتاج إلى التأويل ولكن يكون
جمعاً لنفسها سروراً بالغة مجازاً في الاستناد والعبيد العائد مشتق من العود لعوده في كل عام بالفرح
والسرور وكل ما عاد عليه في وقت فهو عيد قال الأعشى

فواكبهدي من لالعج الحب والهوى • اذا اعتاد قلبي من أمية عيدها

وهو وارى لكنهم قالوا في جمعه أعياد وكان القياس أعراداً ففعلوا ذلك فرأين جمع عيد وعود وقد
فصلنا الكلام فيه في شرح درة الغواص ومنهم من أعرب لنا خبراً وجعل عيداً حالاً (قوله بدل من
لنا بأعادة العامل الخ) ظاهراً أن المبدل منه الضمير ولكن أعياد الجار لأن البدل في قوة تكرار
العامل وهو تحكيم لأن الظاهر أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ثم إن ضمير الغائب يبدل منه
وأما ضمير الحاضر وهو المتكلم والمخاطب فأجازه بعضهم مطلقاً وهو ظاهر كلام المصنف ومنعه قوم
وفصل بعضهم فقال ان أفادتاً كيداً واحاطة وشملاً كما هنا جازوا الامتناع (قوله وقيل بأكل منها أو لنا
وآخرنا) الأكل مأخوذ من المائدة وقوله نريد أن نأكل منها وكونها لأولهم وآخرهم بأن يأكلوا منها
جميعاً من غير نقص ولا تفاوت بين الأول والآخر فيكون كقوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكره وعشياً

والمعنى هل تسأله ذلك من غير صارف
والمائدة الخوان إذا كان عليه الطعام من
ماء الماء عبيد إذا تحرك أو من ماء إذا أعطاه
كانهم عبيد من تقدم اليها ونظيرها قولهم
شجرة مطعمة (قال اتقوا الله) من أمثال
هذا السؤال (ان كنتم مؤمنين) بكل
قدرته وصحة نبوت أو صدقتم في ادعائكم
الايمان (قالوا نريد أن نأكل منها) تهديد عذر
وبيان لمساعدتهم الى السؤال وهو أن يقتعوا
بالأكل منها (وتطمئن قلوبنا) بانضمام علم
المشاهدة إلى علم الاستدلال بكل قدرته
سبحانه وتعالى (ونعلم أن قد صدقنا) في
ادعائه النبوة وأن الله يجيب دعوتنا (وتكون
عليهم من الشاهدين) إذا استشهدتنا ومن
الشاهدين لا عين دون السامعين للخبر (قال
عيسى بن مريم) لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً
في ذلك وأنهم لا يقاتلون عنه فأراد الزامهم
الحجة بكلها (اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من
السماء تكون لنا عبيداً) أي يكون يوم
نزولها عبيداً نعظمه وقيل العبيد عبيد أو قرئ
العائد ولذلك سمي يوم العيد عيداً وقرئ
تكن على جواب الأمر (لا تأنسا وآخرنا)
بدل من لنا بأعادة العامل أي عيد المائدة منها
ومتأخر يروى أنهم أنزلت يوم الأحد فلذلك
اتخذوا النصرى عيداً وقيل يأكل منها أو لنا

وآخرنا

وقرى لا ولانا وآخرنا بمعنى الامة والطائفة (واية) عطف على عميدا (منك) صفة لها أى آية كائنة منك دلالة على كمال قدرتك وصحة نبوتك (وارزقنا) المائدة أو الشكر عليها (وانت خير الرازقين) أى خير من يرزق لانه خالق الرزق ومعطيه بالعوض (قال الله انى منزلها عليكم) اجابة الى سؤالكم وفرا نافع وابن عامر وعاصم منزلها بالتشديد (فمن يكفر بعد منكم فانى أعذبه عذابا) أى تعذبا ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة (لأعذبه) الضمير للمصدر أوله عذاب ان أريد به ما يعذب به على حذف حرف (٣٠٢) الجر (أحد من العالمين) أى من عالمي زمانهم أو العالمين مطلقا فانهم مسحوا

قردة وخذازير ولم يعذب بمثل ذلك غيرهم روى أنهم سارت سفره حراء بين غمامتين وهم ينظرون إليها حتى سقطت بين أيديهم فبكى عيسى عليه الصلاة والسلام وقال اللهم اجعلنى من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها مشقة وعقوبة ثم قام قنوصا وصلى وبكى ثم كشف المنديل وقال بسم الله خير الرازقين فاذا سمعته مشوية بلا فوس ولا شول تسيل دما وعذرا أسها لم وعند ذنبها خل وحولها من ألوان البقر ما خلا الكرات واذا خمسة أرغفة على واحد منها زيتون وعلى الثاني عسل وعلى الثالث سمع وعلى الرابع جبن وعلى الخامس قديد فقال سمعون يا روح الله أمن طعام الدنيا أم من طعام الآخرة قال ليس منهم ما ولدن اخترعه الله سبحانه وتعالى بقدرته كما رما سألتم واشكروا يدركم الله ويرزقكم من فضله فقالوا يا روح الله لو أريتنا من هذه الآية آية أخرى فقال باسمه كما احبب يا ذن الله تعالى فاضطربت ثم قال لها عودى كما كنت فعادت مشوية ثم طارت المائدة ثم عصابها فمسحوا وقيل كانت تأتهم أربعين يوما غيا يجتمع عليها الفقراء والاغنياء والصالحون والكبار ياكون حتى اذا فاء النى طارت وهم ينظرون فى ظلمها ولم يأت كل منهم فقير الاغنى مدة عمره ولا مريض الا برى ولم يمرض أبدا ثم أوحى الله تعالى الى عيسى عليه السلام أن اجعل مائدة فى الفقراء والمرضى دون الاغنياء والاصحاء فاضطربت الناس لذلك فمسح منهم ثلاثة وغماون رجلا وقيل لما وعد الله انزالها به هذه الشريطة استعفوا وقالوا لا نريد فلم تنزل وعن مجاهد أن هذا مثل ضرب به الله لمقترحي المجزات وعن بعض الصوفية المائدة ههنا عبارة عن حقائق المعارف فانهم أعزاء الروح كما أن

الاطعمة غذاء البدن وعلى هذا فاعل الحلال أنهم رغبوا فى حقائق لم يستعدوا الوقوف عليها فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام ان أراد حلم الايمان فاستعملوا التقوى حتى تتأكدوا من الاطلاع عليها فلم يقلعوا عن السؤال والحوافيه فسأل لاجل اقتراحهم فبين الله سبحانه وتعالى أن انزاله سهل ولكن فيه خطر وخوف فأت السالك اذا انكشف له ما هو أعلى من مقامه لعله لا يحتمله ولا يستقر له فيضل به ضلالا بعيدا

وقالوا تدفع للشجاعة والوفى • فقلت دعونى آكل الخبز بالجن

وانما جعلت هذه معهما لانهم مشبهة والعسل دافع لضرر السم والقديد النعم اليابس وقوله احبب بفتح الياء الاولى وسكون الثانية أمر أى كونى حبة ذات روح وقوله اضطربت أى تحركت بهول الروح فيها وغما أى يوما بعد يوم ليكون أشهى وأحب وفاء النى أى فى الزوال وفاء ماضى أى وجد ظله وقوله استعفوا أى طالبوا العفو وفى نسخة استغفروا وقوله فلم تنزل الصحيح رواية خلافه وهذا مروى عن الحسن (قوله ومن بعض الصوفية الخ) ان قال ان المتصود من الآية هذا فلا وجه له وان

الاطعمة غذاء البدن وعلى هذا فاعل الحلال أنهم رغبوا فى حقائق لم يستعدوا الوقوف عليها فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام ان أراد حلم الايمان فاستعملوا التقوى حتى تتأكدوا من الاطلاع عليها فلم يقلعوا عن السؤال والحوافيه فسأل لاجل اقتراحهم فبين الله سبحانه وتعالى أن انزاله سهل ولكن فيه خطر وخوف فأت السالك اذا انكشف له ما هو أعلى من مقامه لعله لا يحتمله ولا يستقر له فيضل به ضلالا بعيدا

أراد أنه من البطون القرآنية فتم وتنزيل النظم عليه ظاهر (قوله) تو بيج الكفرة وتبكيهم الخ) يعني
 أن الاستفهام ليس حقيقة بل لكن لا تو بيج عيسى صلى الله عليه وسلم بل تو بيج المتخذين ولما كان هذا
 القول وقع من رؤسائهم في الضلال كان مقتررا كالاتحاد وانما الاستفهام عنه صورة عن صدر فلذا اقدم
 المسئلة عليه لأن المستفهم عنه بلى الهمة الالهية على المشهور عند أهل النحو والمعاني ولما
 للناس للتبليغ واتخذ بمعنى صيرته على لا شين وقد يتعدى لو احد فالهين حال ومن دون اماما متعلق به
 أو بمحذوف صفة الهين وقيل التقديم لتقوية التوبيخ وقوله وأي دون مريم تو بيج على تو بيج أي مع أنك
 بشر تلد وتولد قبل هذا وقيل الاستفهام لاستنطاقه ليفتحوا وهذا ليس غير التوبيخ كما توهم (قوله)
 ومعنى دون اما المغيرة الخ) لما كان معنى اتخذت فلا فائدة من دوني أنه استبدله به لأنه جعله صديقا
 معه وهم لم يقولوا بذلك بل ثلثوا أو ألبأ بأن من أشرك مع الله غيره فقد نفاه معنى لأنه وحده لا شريك له
 منزعه عن ذلك فافقاره بالله كلاكرا فيكون من دون الله مجازا عن مع الله أو المراد بين دون التوسط بينهم
 وبين الله كما تقول اتخذ شفيعا من دون السلطان أي بينك وبينه فيكون الدون إشارة لقصور مرتبتهم
 عن مرتبة لانهم قالوا هو كالشمس وهذا كشعاها وهذا في الآخرة ولذا ضعف ما قيل أن أول من صلى
 المغرب عيسى صلى الله عليه وسلم شكر الله حين خاطبه بقوله أنت قلت الخ وكان ذلك بعد الغروب فالأولى
 لنبي الألوهية عن نفسه والثنائية لغيره من أمته والثالثة لاثباتهم بالله (قوله) أي أنزهك تنزههم
 أن يكون لك شريك الخ) إشارة إلى أن اتخذاهما إلهين تشريك لهما ما معك في الألوهية لا أفرادهما بذلك
 إذ لا شبهة في الوهيت وأنت منزعه عن الشراكة فضلا عن أن يتخذ إلهان دونك على ما يشعر به ظاهر العبارة
 قيل ويجوز أن يكون إشارة إلى أن من دون الله في موقع الصفوة والمعنى الهين سوى الله فيكون المجموع
 ثلاثة وهذا أثبات للشريك فتره عنه ومنه يعلم توجيه آخر لقوله من دون الله غير التوجيهين السابقين
 اللذين ذكرهما الراغب وتبعه المصنف رحمه الله وقوله أنزهك تنزهها إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية
 كما مر تفصيله في سورة البقرة وقوله من أن يكون لك شريك بيان متعلق المنزه عنه وقدره ابن عطية من أن
 يقال هذا وينطق به قيل وهو أنسب بقوله ما يكون لي أن أقول الخ (قوله) ما ينبغي لي أن أقول قولا
 لا يحق لي أن أقوله إشارة إلى أن ما يكون بمعنى ما ينبغي ولا يليق وهو أبلغ من لم أقله وقوله لا يحق لي إشارة
 إلى أن لي متعلقة بحق مقدمة عليه وبحق خبر ليس وليس بمعنى لا احتمال لي أن يكون للتمييز في معنى
 بمحذوف كما في سابقك وقد أعربه العربون كذلك فلا حاجة إلى تكلف وجه آخر ولا يرد عليه ما قيل أنه
 يقتضى تعلق لي بحق وتقديم صلة الجر ووعلى الجار مجتمعا فلا بد من تقدير متعلق بفسره الظاهر وأما
 القول بأن الباء زائدة فلا يفيد إذ لا فرق في المنع بين الرائد وغيره إلا أن يذهب إلى القول بالجواز كما
 ذهب إليه بعض النحاة (قوله) أن كنت قلته المعنى على المضى هنا وانقلب الماضي مستقبلا فلذا قيل
 معناه أن صح قوله ودعوى ذلك فقد تبين علمك به وأجاب عنه ابن يعيش بجوابين الأول عن المبرد أن كان
 قوية الدلالة على المضى فلا تقدران على تحويلها إلى الاستقبال الثاني عن ابن السراج أن التقدير أن
 أقل كنت قلته قال وكذا ما كان من أمثاله وفي تذكرة ابن هشام رحمه الله أن هذين الجوابين ضعيفان
 (قوله) تعلم ما أخفيه في نفسي كما تعلم الخ) قال الزجاج النفس في كلامهم لمعنيين بمعنى الروح وبمعنى
 الذات وحقيقة الشيء وليس مراده الحصر فيهما لأن إلهامه ما في آخره إذا كانت بمعنى الذات فقد ورد
 إطلاقها على الله من غير مشاكاة كقوله كتب على نفسه الرحمة وغيره وأما بالمعنى الأول فلا تطلق عليه
 تعالى الامشاكاة وهذان كان المراد الذات على كل حال فيهما ما قلصت المشاكاة في إطلاقها بل في لفظ في
 حيث جعلت علم عيسى صلى الله عليه وسلم في ذاته بمعنى في ذهنه وعقله كقولك كان كذا في نفسي وعلم الله
 لا يرسم في عقل ودهن ولا يتوقف على آلة ولذا قال الطيبي رحمه الله لا بد من المشاكاة وإن أريد الحقيقة
 والذات من حيث ادخا في الظرفية لأن المراد به من جانب العبد ما في الضمير والقلب وقال الراغب

(واذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت
 للناس اتخذوني وأمتي الهين من دون الله)
 يريد به تو بيج الكفرة وتبكيهم ومن دون الله
 صفة لالهين أو صلة اتخذوني ومعنى دون
 اما المغيرة فيكون فيه تنبيه على أن عبادة
 الله سبحانه وتعالى مع عبادة غيره كإله
 عبادة في عبادة مع عبادة ما كان
 عبادة في عبادة أو القصور فانهم لم
 يعقدوا أنهم مستقلان باستحقاق العبادة
 وانما زعموا أن عبادتهم ما يوصل إلى عبادة
 الله سبحانه وتعالى وكأنه قيل اتخذوني
 وأمتي الهين متوصلين بنا إلى الله سبحانه
 وتعالى (قال سبحانه) أي أنزهك تنزهها
 من أن يكون لك شريك (ما يكون لي أن
 أقول ما ليس لي بحق) ما ينبغي لي أن أقول
 قولا لا يحق لي أن أقوله (أن كنت قلته فقد
 علم ما أخفيه في نفسي ولا أعلم ما في نفسي)

يجوز أن يكون المقصد إلى نفي النفس عنه فكانه قال تعلم ما في نفسي ولا نفس لك فأعلم ما فيها كقوله
ولا ترى الضرب بهم بأنفسهم * ولذا قال في الكشف في نفسي في قلبي والمعنى تعلم معلومي ولا أعلم
معلومي ولكن سلك بالكلام طريق المشاكلة وهو من فصيح الكلام وفي الدر المنصور أنه نفس سيرا بن
عباس رضي الله عنهما فحاقل في شرحه المعنى لأعلم ما في ذاتك فعبير عن الذات بالنفس لقوله تعلم ما في
نفسى وأنت خير بأن لأعلم ما في ذاتك وحقيقة أنك ليس بكلام مرضى بل المراد أنه عبير عن لأعلم
معلومي بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي لا يخفى ما فيه من الخلل بعد
ما عرفت ما حقهناه وإذا علمت أن للنفس معنيين يطلق أحدهما على الله من غير مشاكلة وهو الحقيقة
والذات والثاني متوقف على ما علمت ما في كتب الأصول من الخبط كما في العضد وشرحه (قوله
كما تعلم ما علمه) يعني علمه ما على حدسوا عنده أو المراد أنه يعلم بالطريق الأولى وقوله في نفسك
للمشاكلة جار على ما حقهناه لأنه لم يقل إطلاق النفس مشاكلة لكن قوله وقيل المراد بالنفس الذات
صحيح لأنه يقتضي أنه عليه لا يحتاج إلى المشاكلة وهو كذلك لما عرفت أن علمه ليس بانتقاس في ذاته
لما قبل أن ما في ذاتك لا يخرج من المشاكلة إذ لا تطلق النفس بمعنى الذات عليه تعالى إلا مشاكلة كما
في شرح المقاصد الشريفة فانه ليس كذلك وإدعاء أن ما وقع في الآيات مشاكلة تقديرية من سقط المتاع
(قوله تقرير الجملتين باعتبار منطوقه ومفهومه) لافادته الحصر بتفسير الفصل أن قلنا لا يشترط فيه
تعرّف الطرفين أو فعل التفضيل أو تعرّف الطرفين المقيد لاثبات علم الغيب له تعالى ونفيه عن
سواه فالاثبات تقرير لتعلم ما في نفسي لأن ما انطوت عليه النفوس من جملة الغيوب والتي تقرير بلا أعلم
ما في نفسك لأنه غيب وغيرك لا يعلم الغيب وهذا معنى قوله باعتبار منطوقه ومفهومه وما قيل عليه من
أن المقيد للحصر ضمير الفصل فيكون نفي العلم عن الغير أيضا منطوقا لأن يريد نفي العلم عن نفسه وهو
مفهوم لكن لا يلازمه قوله نصريح بنفي المستفهم عنه ليس بوارد لأن الصحيح أن مدلول الكلام
الحصري الإثبات على الأفراد ويلزمه النفي وقرئ بين الحصر بما والا وانما وبين غيرهما ولذا لا يصح
العطف بلا النساقية بعدهما دون غيرهما فهو موقوف لا منطوق فتأمل (قوله نصريح بنفي المستفهم
عنه الخ) وهو قوله للناس لأن المعنى ما قلت لهم إلا ما مررتي به لا هذا وما يدل عليه قوله سبحانه الخ
(قوله عطف بيان للضمير في به أو بدل الخ) قدم عطف البيان لسلامته عن الأشكال وجوز كونه بدل
كل من كل رداعلى الزمخشري لأن المبدل منه في حكم التسخير والطرح فيلزم خلوصه من العائد
بطرحه وبين وجهه بأنه ليس كذلك مطلقا وقوله مطلقا يحتمل في كل حكم لأنه قد يعتبر طرحه في بعض
الأحكام كما إذا وقع مبتدأ فان الخبر للمبدل في يجوز بدعيه حسنة ولا يقال حسن فلولا اعتبار طرحه
لزم أن يجبر عنه ويحتمل أنه ليس كل بدل كذلك بل هو مخصوص ببطل الغلط فانه يعتبر طرحه كما في شرح
المفصل ثم انه اعترض على الزمخشري بتناقض كلامه فانه صرح في المفصل بأنه ليس في حكم الطرح
وأعرب الأولين بدلا من ضمير يقومان قبيل هذا مع أن الضمير عائد من الصفة إلى الموصوف والجواب
عنه وإن شنع عليه سراح الكشف أن هذا مذهب لبعض النحاة ونقله الاسفندياري في شرح المفصل
عن ابن السراج وقال في الدر المنصور ان الداهيين اليه نصوا على أنه لا يجوز جاء الذي مررت به أبي عبد
الله يجوز أبي عبد الله بل من الهاء وعلاوه بأنه يلزم بقاء الموصوف بلا عائد وأما كون المبدل منه وهو
الاسم الظاهر يصلح للربط فانه عين المبتدأ فقيه خلاف لهم وهذا دأب الزمخشري كما يعلم من تتبع كتابه
وصرح به في الكشف في مواضع أنه يمتنع على مذهب في آية ثم يذكر مذهبا آخر يخالفه في أخرى استيفاء
للمذهب ومن لا يعرف مغزى كلامه يظنه تناقضا منه ولا يرد عليه ما قيل أن في المعنى أن عطف
البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكأن الضمير لا ينعى لا يعطف عليه عطف بيان فان كثيرا
من النحاة يجوزوه وليس متفقاً عليه وقد أشار سراح الغنى إلى رده وجعله خبر مضمرا وهو أن اعبدا

كما تعلم ما علمه ولا أعلم ما تخفيه من
معلوماً ذلك وقوله في نفسك للمشاكلة وقيل
المراد بالنفس الذات (انك أنت علام
الغيوب) تقرير للجملتين باعتبار منطوقه
ومفهومه (ما قلت لهم إلا ما مررتي به)
نصريح بنفي المستفهم عنه بعد تقديم ما يدل
عليه (أن اعبدا والله ربي وربكم) عطف
بيان للضمير في به أو بدل منه وليس من شرط
المبدل جواز طرح المبدل مطلقا يلزم منه
بقاء الموصول بلا راجع أو خبر مضمير
أو مفهوله منسل هو أو أعني

الح: أو منصوباً بأعنى مقتدر اظاهر غنى عن البيان (قوله ولا يجوز ابداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول الخ) أى لا يجوز ابداله من ما الموصولة التي هي بدل من مفعول القول لأن مفعوله اما جلة تحكية أو ما يؤدى مؤداها كتلت قصيدة أو ما أريد به لفظه حكاية وليس هذا واحدا منها وقيل عليه العبادة وأن لم تقل فالامر بها يقال لأن أن الموصولة مع فعل الامر لا تقتدرا العبادة ولكن بالامر بها فكانه قيل ما قلت لهم الا الامر بعبادة الله والامر مقول بل قول على أن جعل العبادة مقولة ليس بعبادة على طريقة ثم يعودون لما قالوا أى لا لوطه الذى قالوا قوله لا يعلق به ومنه كثير فى القرآن وفى الفرائد معناه ما قلت لهم الامانة أى الزموا عبادته وهو المراد بما أمرتني والجملة بدل من ما لانها فى حكم المفرد وكله تعسف (قوله ولا أن تكون أن مفسرة لأن الامر الخ) اشارة الى أن ما مر على تقدير المصدرية ورد به وجهين أحدهما أن الامر المستند الى الله لا يصح تفسيره بعبادوا الله ربي وربكم بل بعبادوني أو اعبدوا الله ونحوه ورد بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمعنى وأن يكون ربي وربكم من كلام عيسى صلى الله وسلم كما مر فى قوله انا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فليس من الحكاية بل ادماج أو على اضعافا عني ونحوه وهذا لا ينافى التفسير كما قيل وان كان خروجا عن مقتضى الظاهر وفى ما لى ابن الحاجب اذا حكى حاله كلاما فله أن يصف الخ بمرعته بما ليس فى كلام المحكى عنه وقال الدمامينى رحمه الله ولا يمتنع أن يكون الله قال لعيسى قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكم كما أمره به ولا اشكال والوجه الثانى أن القول لا يفسر بل يحكى به ما بعده من الجمل ونحوها وهو ظاهر لانه ان أريد به أنه لا يقتصر على التفسير المقول المحكى فسلم لأن مقول القول فى محل نصب على المفعولية والجملة المفسرة لا محل لها كما ذكره أبو حيان هنا لكن المقول هنا محذوف وهو المحكى وهذا تفسيره أى ما قلت لهم مقولا وفى الانتصاف أجاز بعضهم وقوع أن المفسرة بعد انطالق القول ولم يقتصر به على ما هو فى معناه (قوله الا أن يؤول القول بالامراخ) نقل عن الزمخشري فى حواشيه كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر بجر ياء على طريق الادب الحسن لا لا يجعل نفسه وربه معا أمرين ودل على الاصل بالتمام أن المفسرة قبل ولا ابتداء جعل القول فى معنى الامر على هذه القرينة والسكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول فى معنى فعل فيه معنى القول فتجعل أن مفسرة له (قلت) هذا القول الانتصاف ان هذا التأويل لتقع أن المفسرة بعد فعل فى معنى القول وليس قولاً صريحاً وجعل القول على الامر بما يصح المذهب الاخر فى اجازة وقوعها بعد القول مطلقاً فانه لولا ما بين القول والامر من التناسب المعنوى لما جاز اطلاق أحدهما وارادة الاخر والحب أن الامر قسم من القول وما بينهما الا عموم وخصوص وليس فى هذا التأويل الذى سلمه الكوفة لا طائل وراءها ولو كانت العرب تأبى وقوع المفسرة بعد القول لما وقعها بعد فعل ليس بقول ثم عبرت عن ذلك الفعل بالقول لأن ذلك كالعود الى ما وقع القرار منه وهم بعداء من ذلك انتهى وقال ابن هشام فان قيل لعل الامتناع من اجازته لانه أمر لا يعمد بنفسه الى المأمور به الا قليلا يعنى كقوله

أمرتك الخبر فافعل ما أمرت به فكذا ما أؤول به قلنا هذا لازم له على توجيه التفسيرية وهو ليس بشئ لانه لا يلزم من تأويل شئ بشئ أن يعمد بتعديته كما صرحوا به لأن التعدية تنظر الى اللفظ ثم انه قيل فى جعل أن مفسرة لفعل الامر المذكور وصلته مثل أمرته بما أن قم نظراً ما فى طريق القياس فلان أحدهما مغنى عن الآخر وأما فى الاستعمال فلانه لم يوجد فى ادعاء القياس نظراً لأن الأول لا بهامه لا يفتى عن الثانى والثانى لا يفتى عن الأول وللتفسير بعد الابهام شأن ظاهر (قوله رقيباً عليهم أمتهم أن يقولوا ذلك الخ) اشارة الى أن الشهيد والرقب هنا بمعنى ولكن تفنن فى العبارة ليميز بين الشهيد والرقبين لأن كونه صلى الله عليه وسلم رقيباً ليس كل رقيب الذى يمنع ويلزم بل كاشاهد على المشهود عليه ومنعه بجزء القول وأنه تعالى هو الذى يمنع الزام بالادلة والبيانات

ولا يجوز ابداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول ولا أن تكون أن مفسرة لأن الامر مستند الى الله سبحانه وتعالى وهو لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم والقول لا يفسر بل الجملة تحكى بعده الآن يقول القول بالامر فكان مثل ما أمرتهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله (وكنتم عليهم شهداء مادمت فيهم) أى رقيباً عليهم أمتهم أن يقولوا ذلك وبعثه آية أو مشاهداً لحوالهم من كفر وإيمان

فان قلت قوله فلا توفيتني الخ بعد قوله وكنت عليهم شهيدا الخ من قبيل ما مر في قوله قالوا لا اعلم لنا أي
لا علم لنا بما كان منهم بعدنا اذ الحكم لا شائعة وقد رد هنا بأنه كيف يخفى عليه أمرهم وقد رآهم سود
الوجوه كما مر قلت ليس هذا منه لانه صلى الله عليه وسلم في صدد الاتصال والتبصر عما ينسب اليه
وابتائه لهم فأين هذا من ذلك فان قيل انه تعالى قبل توفيه هو المانع بالارشاد بارسال الرسل
والبينات كما أنه كذلك بعد توفيه فلا تقابل بين قوله كنت أنت الرقيب وقوله كنت عليهم شهيدا على هذا
التفسير فينبغي تفسيره بأن ما دمت فيهم كنت شاهدا لحوالهم فيمكن لي بيان ما و بعد التوفى لا أعلم
حالهم ولا يمكنني بيانها قلت منعه من غير واسطة بل بالقول والزجر ومنع الله ليس كذلك فالتقابل واضح
وتخصيصه بعد توفيه بالفعل بالرسول والافه والهادى قبله وبعده وهو ظاهر مما مر وقوله بالرفع
الى السماء اشارة الى ما سبق من أنه لم يصب ولم يمت فلذا فسر التوفى برفعه وأخذ من الارض كما يقال
توفيت المال اذا قبضته (قوله ولا اعتراض على المالك الخ) وأما العباد فمقدرة بعرض عليهم اذ افعلوا
بما اليكهم مالا يجوز الشروع لانهم لأملاك لهم على الاطلاق وقوله وفيه تنبيه لم يجعل له معنى النظم لانه
ليس من منطوقه بل فيه اشارة اليه (قوله فلا يجز ولا استقباح الخ) وقع لبعض الطاعنين في القرآن
من الملاحدة أن المناسبات ما وقع في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بدل العزيز الحكيم العزيز الغفور
لانه مقتضى قوله وان تغفر لهم كما قاله ابن الانباري رحمه الله تعالى وأجاب عنه اسوة فهمه ظن تعلقه
بالشرط الثاني فقط ليكون جوابه وليس كما فهم بفكره الفاسد بل هو متعلق بهما ومن له الفعل وانترك
عزيز حكيم فهذا أنسب وأدق وأبقى بالمقام وما في كلام المصنف رحمه الله تعالى يمكن ارجاعه الى هذا
أو هو متعلق بالثاني وأنه احتراز لان ترك عقاب الجاني قد يكون للجزئ في القدرة أو لاهمال ينافي
الحكمة فيبين أن ثوابه وعقابه مع القدرة التامة والحكمة البالغة وليس كما قيل

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة * ومن اساءة أهل السوء احسانا

وقوله لا يجز ولا استقباح فان كونه عزيزا غالبا ينافي الجزو كونه حكيما ينافي استقباح فعله ولذا قيل
ليس قوله ان تغفر لهم تعريضا بسؤاله العفو عنهم وانما هو لظاهر قدرته على ما يريد وعلى مقتضى حكمه
وحكمته ولذا قال انك أنت العزيز الحكيم تنبيهه على أنه لا امتناع لاحد عن عزه فلا اعتراض في حكمه
وحكمته ولم يقل الغفور الرحيم وانما اقتضاهما الظاهر كما قال

أذنب ذنبا عظيما * وأنت للعفو وأهل

فان غفرت ففضل * وان جزيت فعدل

(قوله فان المغفرة مستحسنة لكل مجرم الخ) في الكشف ما قال انك تغفر لهم ولكنه بنى الكلام على ان
غفرت فقال ان عذبتهم عدلت لانهم أحقا بالعذاب وان غفرت لهم مع كفرهم لم تعدم في المغفرة وجه
حكمة لان المغفرة حسنة لكل مجرم في الما قول بل متى كان المجرم أعظم جرما كان العفو عنه أحسن
يعنى أن المغفرة وان كانت قطعية الاتناء بحسب الوجود لكن الما كانت بحسب العقل فتمثل الوقوع
واللا وقوع استعمال فيها كلمة ان فقط ما توهم ان تعذيبهم مع أنه قطعي الوجود كيف استعمل فيه ان
وانما كان العفو أحسن لانه أدخل في السكرم وهذا لا ينافي كون العقوبة أحسن في حكم الشرع من
جهات أخرى وعدم وقوع العفو بحكم النص والاجماع وفي كتب الكلام ان غفران الشريك جائز عقلا
عندنا وعند جمهور البصريين من المعتزلة لان العقاب حق الله على المذنب وليس في اسقاطه
مضرة فاذكره في الاتصاف من أن هذا لا يوافق كلام أهل السنة ولا المعتزلة ليس على ما ينبغي وأما
استعماله في الممنوع لذاته فكذلك أخرى فلا ينافي هذا وبهذا التقرير علمت ما عني المصنف رحمه الله
تعالى وأنه ليس مخالفا للكشاف كما توهم (قوله على أنه طرف لقول وخبر هذا المحذوف الخ)
قراءة الجوه وبالرفع ظاهرة على الابتداء والخبرية وقراءة النص خرجت على وجوه منها أنه طرف

(فلا توفيتني) بالرفع الى السماء لقوله اني
متوفيك ورافعتك والتوفى أخذ الشيء
وافيا والموت نوع منه قال الله تعالى الله
يتوفى الانفس حين موتهم وانما لم يمت في
موتها (كنت أنت الرقيب عليهم) المراقب
لاحوالهم فتتبع من أردت عصيته من القول
به بالارشاد الى الدلائل والتنبيه عليها بارسال
الرسل وانزال الايات (وأنت على كل شيء
شهيد) مطلع عليه من اقباله (ان تعذبهم
فانهم عبادك) أي ان تعذبهم فانك تعذب
عبادك ولا اعتراض على المالك المطلق فيما
يفعل بملكه وفيه تنبيه على أنهم استحقوا
ذلك لانهم عبادك وقد عذبوا غيرك (فلا يجز
تغفر لهم فانك أنت العزيز القوي على
ولا استقباح فانك القادر القوي على
الثواب والعقاب الذي لا يثيب ولا يعاقب
الا عن حكمه وصواب فان المغفرة مستحسنة
لكل مجرم فان عذبت فعدلت وان غفرت
ففضل وعدم غفران الشريك مقتضى الوعيد
فلا امتناع فيه لذاته ليمتنع التردد والعليق
بان (قال الله هذا يوم ينفع الصادقين
صدقاتهم) وقرا نافع يوم بالنصب على أنه
طرف لقول وخبر هذا المحذوف أو ظرف
مستقر وقع خبرا والمعنى هذا الذي مره
من كلام عيسى واقع يوم ينفع وقيل انه خبر
ولكن بنى على التنج لضافته الى الفعل

افعال وهـ ذامبتدأ خبره محذوف أى كلام عيسى صلى الله عليه وسلم فى يوم ينفع الصادقين أهذا جزاء
الصادقين وفخوه أهـ ذاق تصديق العيسى صلى الله عليه وسلم وتكذيب الامة والظرف خبره أى
هـ ذا الذى قاله عيسى صلى الله عليه وسلم واقع ينفع الخ أهـ ذامفعول به فاقول لانه بمعنى الكلام
والقصص أو مفعول مطلق لانه بمعنى القول (قوله وايسر بصحيح لان المضاف اليه معرب) قال
الكوفيون الظرف مبنى على الفتح اذا ضيف الى جملة فعلية وان كانت معربة واستدلوا بهذه
القراءة وغيرها وأما البصريون فلا يجيزون البناء الا اذا صدرت الجملة المضاف اليها بفعل ماض
كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وخرجوا هذه القراءة على ما ذكره ونحوه فادعاء عدم
صحته على مذهبهم وألحق بالماضى الفعل المنفى بلا كما ذكره التحرير وتفصيله فى النحو (قوله والمراد
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف) والعمل لا ينفع فى الدار الآخرة مطلقا
وهو اشارة الى ما قالوه من أن الكفار لا يكذبون فى الآخرة ولذا قالوا وكما تكذب يوم الدين وأورد
عليه أنه ليس بطابق لما ورد فيه لانه شهادة بصدق عيسى صلى الله عليه وسلم فيما قاله جوابا عن قوله
أ أنت قلت لتناسر الخ فالأخبار بأن صدق الصادقين فى الدنيا ينفعهم فى الآخرة لا يلائم ذلك وأجيب
بأن المراد الصدق المستمر بالصادقين فى دنياهم الى آخرتهم كما هنا فالنفع والمجازاة تكون باعتبار
تحققه فى الدنيا والمطابقة لما نحن فيه باعتبار تقريره ووقع بعض جزئياته فى الآخرة والمستمر هو الامر
الكلى الذى هو الاتصاف بالصدق ولا يلزم من هذا أن يكون للصدق الاخرى مدخل فى الجزاء
ليعود المحذور ولا يحتاج الى جعل الصدق الاخرى شرطاً فى نفع الصدق الدينى والمجازاة عليه
وقوله بيان للنفع يعنى قوله لهم جنات الى هنا تنفسير النفع ولذا لم يطف عليه (قوله تنبيهه على كذب
الخ) وجه التنبيه من تقديم الظرف لانه المالك لا غيره فلا يشريك له قبل ويهمل منه تنزهه تعالى عن
المكان (قوله وانما لم يقل ومن فيمن الخ) لان المعروف تغليب العقلاء لشرفهم على غيرهم والوجه
الاول مبنى على اختصاصها بذوى العقول فاطلاقها على ما يشملهم ويجانسهم لشكنت وهى اشارة الى
قصور الجميع عن الربوبية لتجانسهم والله لا يجانس ولا يشاكله شئ وأنهم بمنزلة الجمادات فى جنب
عظمته وكبريائه والثانى اشارة الى أن ما عايناهم من عقلاء وغيرهم فاستعملت للعموم من غير
تغليب لانها لا تختص بغير ذوى العقول بل تناول الاجناس كلها عقلاء وغيرهم
فكانت أولى بالعموم لمناسبتها لمقام اظهار العظمة والكبرياء فخافى ما يكونه
وتحت قدرته لا يصلح شئ منهما للالهية سواء فيه عيسى صلى الله عليه
وسلم وأهـ وغيرهما والحديث الذى ذكره موضوع كما ذكره
ابن الجوزى من حديث أبى رضى الله عنه المشهور
تم سورة المائدة اللهم لا تخز منا ببركتك من
مواند كرمك ولا تقطع عنا وائند نعمك
وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد
وعلى آله وصحبه الكرام
فى كل مبدأ
وختم
آمين

تم الجزء الثالث وبالله الجزء الرابع أوله سورة الانعام

وليس بصحيح لان المضاف اليه معرب والمراد
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع
ما كان حال التكليف (لهم جنات تجري
من تحتها الانهار خالدون فيها أبدا رضى
الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم)
بيان للنفع (لهم جنات تجري من تحتها
وما فيهن وهو على كل شئ قدير) تنبيه على
كذب النصارى وفساد دعواهم فى المسيح
وأمه وانما لم يقل ومن فيمن تغليباً للعقلاء
وقال وما فيهن آية اعالمهم غير أولى العقل فى
غاية القصود عن معنى الربوبية والتزول عن
رئاسة المعبودية واهماته لهم وتنبيه على
المجانسة المتأففة للالهية ولان ما يطلق
منه لولا لاجناس كلها فهو أولى بآرائه
العموم عن النبى صلى الله عليه وسلم من قرأ
سورة المائدة أعطى من الاجر عشر حسنات
ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
بعد كل يوم وى ونصرانى تنفس فى الدنيا

مقدمة	٢
(سورة آل عمران)	٢٤
الذين تكلموا فى المهد	٥٩
مطلب الكتابة على الكتابة	٩٥
(سورة النساء)	١١٨
مطلب شريف فى اقتران المضارع بواو الحال	١٤٠
الفرق بين الحال مفردة وبجمله	١٤٨
أحكام فاعل تم	١٥٢
مبحث اذن	١٨٥
مطلب خبر وشروط	١٨٧
مطلب اطلاق العارف على الله	٢٠٩
(سورة المائدة)	٢٣٢
مطلب فى معانى الحق	٢٦٨
الكلام على كمال	٢٧٦
ترجمة عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه	٢٨٧
مبحث شريف فى لفظ أشبه	